

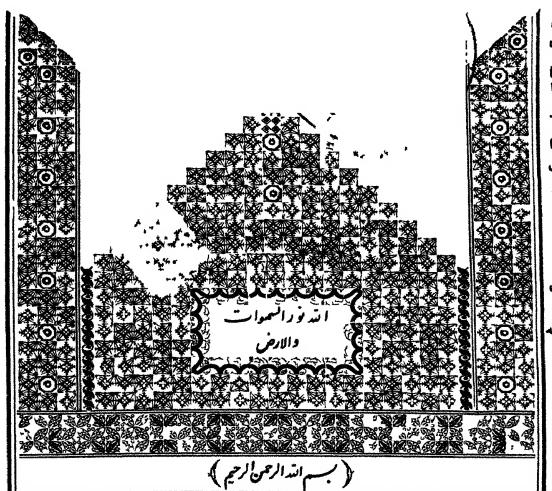
المونهرست الجزه المن من التقوير والصبير شرح تصرير الكال بن الهمام كه	121
	-
المقدّمة أمورية ويعة الاول مفهوم اسم هدا العام الذي هوا صول الفقه المخ	10
الاسمالشاتي موضوعه الدليل السمى الخز	877
الامرالشالث المقدّمات المنطقية مساحث النظرالخ	۴۸
الامراارابع استمداده أحكام استسبطوها الخ	70
المقالة الاولى في المبادى اللغوية الخ	AF
مع أنه الواضع للاجناس أولا المهسيمانه الخ	79
ط . " مالسيماء والارض الخ	\7
Zidi	7.4
el-se	AV
والنرد باعتبارذابه ودرده وتفييده انقسامات	٨٨
فى فصول الفصل الاول هومشتق الخ :	ł
والاشتقاق الكبيرادس من حاجة الأصولي	9.
مسئلة ولا يشتق لذات والمعنى قائم نغيره الح	91
مسئله الوصف عال الاتصاف حقيقة الخ	91
الفصل الشابي في الدلالة وطهورها وخفائها الخ	4V
انقسام دلالة اللفظ الى دلالة المطوق ودلالة المفهوم	111
انقسام المفهوم الى مفهوم موافقة وهو فوى الخطاب الخ	11.
معهوم الخاافة	110
مسئلة من المفاهيم منهوم الاقب نفاه الكل الخ مسئلة من المفاهيم منهوم الاقب نفاه المنافعة وموقيل بالمطوف الخ مسئلة النق في الحسر باعبالغيرا لا خرقيل بالمفهوم وقيل بالمطوف الخ	15
التقسيم الشانى الفظ المفرد باعتبار طه ورد لالته الى ظاهر ونص الخ	12
التقسيم الشالث مقابل الشابي فأعتباد الحقاء الخ	101
الفصل الشالث هو بالمقايسة الى آخرامام ادف الخ	179
الفصل الرابع وفيه تقاسيم الاقل ويتعدى اليه من معناه اما كلى الح من من المناسع	175
التقسيم الشافي مدلوله امالفط كالجالة والخبرالخ	172
النقسيم الشالت فسم فوالاسلام اللفظ بسب الاخة والسبغة الخ من مدرو	IVO
التقسيم الاول الفظ باعتبار المحاد الوضع وتعدده الخ	177
التقسيم الثانى باعتبار الموضوع له اساداو تعددا	179
أماالعنام فيتعلق به مباحث الحت الاول هل وصف به المعانى الخ	141
العث الثماني هل أاصد غمن اسماء الشرط والاستفهام الخ	145
المحت الثالث اليس الجم المسكر عاما الخ	114
مسئلة نقل الاجماع على منع العلم العلم قبل العث عن الخصص	4.4
« صيغة مع المذكر وعوالراو يه مالوا على يشمل الفساه وضعاالخ	51-

.

		صيفة
هل المشترك عام استغراق في مفاهم مالخ	مسئلة	717
المقتضى مااستدعاه صدق الكادم الخ	20	717
ادانقل فعله صلى الله عليه وسلم بصيغة لاعموم لها كصلى فى الكعبة لايم الخ	20	177
خطاب الله تعالى للرسول بخصوصه باأيها الرسول لسن أشركت قسد.نصب	»	377
قيه خلاف الخ		
خطاب الواحد لا يع غيره لغة الخ	>>	077
انقطاب الذي يم العبيد لغة هل يتناولهم شرعالة	20	577
خطاب الله سيحانه العام كياعبارى الخ))	777
الطماب الشفاهي كياأيها الذين آمنواليه خطالله بعدهم المن	»	177
الخياطي بالكسرد أخل ف محوم متعلق	»	777
العام في معرض الارح والذم كان سي بر بر بر بالدم	>>	77.
مثل خذمن أموالهم صدقة لا بوجيه ب سري خ	<i>)</i>)	77.
اذاعلل الشارع حكاعم ف محاله أبالقياس وقيل بالصيغة الخ	>>	771
الاتفاق على عوم مفهوم الموافقه دلالة النص الخ	»	777
قالت الحنفية يقتل المسلم بالذمى الخ	20	777
الموابغيرالمستقل يساوى السوَّال في العموم اتفاقا الخ	»	377
الرابع الاتفاق على اطلاق قطعى الدلالة على الخاص الخ	المث	۸۳7
يشترط فيه أى الاستثناء الاقصال الخير المسترط فيه أى المسترط فيه أى المسترط فيه أي المسترط في المستر	سسئلة	777
الحنفية شرط اخرابه أى الستنى من المستنى منه كونه من الموجب الخ	>>	177
اذاخص العام كان مجارا في الساق عندا بلهو رالخ	»	7Y2
العادة العرف العلى مخصص عندا لنفية الخ	»	7.4.7
رجوعا ضميرالى العض ليس تخصيصال نبي	>>	7 7 7 7
الائمة الاربمة مجوزالتحصيص بالقياس الخ	»	717
الاكثرأن منتهى التخصيص جمع يزيدعلى نصفه الخ	"	190
صيغة الامرناص في الوجوب عند الجهور الخ	»	7.7
لاشك في تبادر كون صيغة الامر في الاياحة والندب عجازا الخرور ون صيغة الامر في الاياحة والندب عجازا	»	4.4
الصيغة باعتبارالهيئة الخاصة لمطلق الطلب الخ	»	411
الفودنسرورى للقبائل بالتكوادالخ	>>	110
الا مربالامر بالشي ليس آمرابه لذاك المأمو دالخ	>>	414
اذا تعاقب أمران عِتما ثلين الخ) ,	819
أختلف القاثاءن بالنفسى الخ	>>	44.
الاكتراداتعلق النهى بالفعل كان اعينه مطلقا الخبيب	»	423
7-20		

وفهرست مابهامش الجزالاول من سرح الاسنوى على منهاج البيضاوي	
	معيفة
أصول العقه معرفة دلائل الفقه الخ	0
ودليله المتفق عليه بين الاعمة الكتاب والسنة الخ	. 19
الساب الاقل ف الحكم وفيه فصول الاول في تعريفه الحكم خطاب الله الخ	77
الفصل الثاني في نقسماته الاول الخطاب ان افتضى الوجود الخرجي المرابع ال	٣1
و فرسم الوالحب الما المنظل الما المنظم المنظ	77
والحرام ماندم شرعا فاعله الخرب بيناني المستراط فالمستراط المستراط المسترط المستراط المستراط المستراط المسترط المسترط المسترط المسترط المسترط المستراط المستراط المستراط المستراط المستراط المستراط المستر	77
النقس ، يا مانها عنه شرعافقين المخ	۳۸
الثاا المسعب أومسبب الخ	٤.
الراب اعالفاية وباذام البطلان الخ رأي	73
الراب اعالفاية وباذام البطلان الخ المرابع المكافية وباذام التعبدية الخ المرابع المكافية وط التعبدية الخ	٤٥
الخامس العبادة ان وقعت في وقتم المعين ولم تسيق باداه مختل فاداء النوري	٤٨
السادس الحكم ان ببت على خلاف الدليل لعذو فرخصة الخروب مجيس سيم والمساحد المسادس الحكم المساعد على خلاف الدليل العذو فرخصة الخروب المسادس المسا	90
الفصل الثالث في أحكام المسكم الشرعي	07
تذنيب الحكم قد يتعلق على الترتيب فيحرم الجمع الخن	70
تنبيه مقدمة الواجب اماأن يتوقف عليها وجوده شرعال في مقدمة الواجب اماأن يتوقف عليها وجوده شرعال في ما	77
فروع الاول لواشتبهت المنكوحة بالاجنبية حرمتا الخريري والمستبه المنكوحة بالاجنبية حرمتا الخريري	٧٨
الباب الثانى فيمالاند للمكمنه وهوالحاكم والمسكوم عليه وبهوفيه ثلاثة فصول المصل الاول	9-
في الحاكم الخ	
فرعان على التنزل الاول شكر المعم ليس بواجب عفلا الخ	91
العرع الثانى الافعال الاختيارية قبل البعثة مباحة الخ	97
الفصل انانى فى الحكوم عليه وفيه مسائل الاولى المعدوم يجوز الحكم عليه الخرب	1.0
الثانية لا ينحور تكليف الغافل من أحال تكليف المحال الخربين	1.7
الثالثة الاكرام الحجي عنع التكليف الخرور والمسالخ والمسال	111
الرابعة التكليف بتوجه عندالمباشرة الخرب والمستوجه عندالمباشرة الخرب والمستوجه عندالمباشرة الخرب والمستوجه	711
الفصل الثالث في المحكوم به وقيه مسائل الاولى التكايف بالحال جائر الخ	114
الثانية الكافر مكلف بالفروع خلافا للعتزلة الخ	177
الثالثة استنال الامر وجب الاجزاء الخريسية	471
الكتاب الاول في الكتاب والاستدلال به يتوقف على معرفة الاخة الخ	14-
الباب الاول فى اللغات وفيه فصول الفصل الاول فى الوضع	175
وطريق معرفتها النقل المتواتر الخ	128
الفصل الثاني في تفسيم الالفاظ آلخ	128
فاللفظ اندل بمز ومعلى جزالمعنى فركب الخ	127
فائدة الكلى على ثلاثة أقسام طبيعي وسنطقى وعقلى اخ	701

	صيفة
تقسيم آخر اللفظ والمعنى اما أن يفدا وهو المنفردالخ	101
تفسيم آ حرمداول اللفظ امامعني أولفظ مفرد أوص كب الخ	101
الفصلُ الثالَث في الاشتقاق وهور دلفظ الى لفظ آحرانِ خسيب	171
وأحكامه في مسائل الاولى شرط المشتق صدق أصله الخ	177
الثانية شرط كونه حقيقة دوام أصله الخين والمسالخ والمسالم والمسالين والمسالخ والمسالم	179
الشالثة اسم الهاءل لايشتق لشي والمعل قائم بغيره الخ	145
القصل الرابع فى الترادف	173
واحكامه في مسائل الخ	177
الفصل الخامس في الآشتراك وفيه مسائل الاولى في اثباته الخروب والمستراك وفيه مسائل الاولى في اثباته الخروب والمستراك والمسترك والمسترك والمستراك والمستراك والمسترك والمسترك والمستراك والمسترك والمسترك والمسترك والمسترك	171
الثانية المخلاف الاصل الخين المناسبة المخلاف الاصل الخين المناسبة المخلاف الاصل الخين المناسبة المناسب	140
التالثة مفهوما المشترك اما أن يتباينا الخرور والمسترك المائد الما	171
الرابعة حقر الشافعي رضي الله عنه والقاضيان وأبوعلي اعمال المشترك الخروسي الله عنه والقاضيان وأبوعلي اعمال المشترك الخروسي	IAY
اللامسة المشترك ان تمجرد عن القرينة فجمل الخريب الماسة المشترك التحريب	190
الفصل السادس في الحقيقة والجماز الحقيقة فعيلة الخوفيه مسائل	197
الاولى الحقيقة اللغوية موجودة وكذا العرفية الخ	199
فروع الاول المقل خلاف الاصل الخريب وعلاول المقل خلاف الاصل الخريب والمتعادلة	7.7
الثانية الجاراما في المفرد مثل الاسدالشجاع الخيرين الثالثة شرط المجاز العلاقة المعتبر نوعها الخيرين الثالثة شرط المجاز العلاقة المعتبر نوعها الخيرين الثالثة شرط المجاز العلاقة المعتبر نوعها الخيرين المعتبر نوعها المحتبر نوعما المحتبر نوعها المحتبر نوعها المحتبر ال	6.1
الرابعة الجاز بالا يكون في الحرف الخ	117
الخامسة المحار خلاص الاصل الخ	717 717
الفصل السادع في تعارض ما يحل بالفهم	777
الفصل الثامي في تفسير حروف يحتاج المهاوفيه مسائل الاولى الواوللجمع المطلق الحريب	A77
الثانية الفاء النعقيب المُعاعلُ الثالثة في النظر فية الرابعة من الابتداء الغاية الح	-77
الخامسة الباء تعدى اللازم وتعزى المتعدى السادسة اغاللمصرالخ	777
1 A STATE OF THE S	770
الباب الثاني في الاوامر والنواهي وفيه فصول الاول في لفظ الامر	727
* #EASA A RAI	707
الفصل الناك في النواهي	444
الباب النااث في موم والخصوص وفيه فصول الاول في العمم الخ	7.47
الفصل الثاني في الخصوص	777
	T-9
	٠: ٠
	414
	465
	717
(غت)	



الجسدنله الدى رضى لداالاسسلام دينا وفتح علينامن خزائن علمه فتعامبيها ومن علينابالصلى بشرعسه الاحكام الشرعيه وأساس الشريف ظاهراو بأطناع لدويقينا وجعل أجل الكتب فرقائه الذى لايأته الباطل من بين يديه ولامن خلفه وأعضل الهدى سفنيه الكريم الذى لايدرك بشرقصارى مجدمولا شأوشرفه وخبر الام أمته المحفوظ إجاعها من الضلال في سبيل الصواب والفائز أعلامها في استثماط الاحكام مأوفر انصيب مسجر مل الثواب وأشهدأن لااله الاالله وحده لاشريك له المها مارال عليما حكيما وأن سيدنا ومولا بالمجداعبد ورسوله سامابرح بالمومنين رؤفار حيما فأقام بينه أودالملة العوجاء وأطهر عفسر الزمان قسد افتصر وامن ارشاده عاس المنيفية السمدة البيضاء وأذال بمعكات نصوصة كلشبهة وريب وأبان باوامره كنسه على المنهاج للامام وواهد منهج المن طاهرامن كل شين وعب وأوضع تقرير الدلالة على طرق الوصول الى ماشرعه العسلامة فاضى القصاة الدسه اله وعور بحسل الذواعدور اسخ الاصول فأضي منها حسال كاصراط اسوما وبحرافضاله ديسهاله ويم وسجسل الذواعدو واسخ الاصبول فأضي منهاح سالكه صراطاسويا وبحرافضاله مردد روا- رشراباهن رتقويم ايات سما فصائله حكاصاد قاودلي المهديا وتنقيم مناط عقائل الله عنسه لكويره غيرالحم أبنر أدر وساأننا ويراحب وتبسين مناديساته توضيها باهراومنطور اجليا وتلويع اشارات عيونه كالعلمسند والنظ العي آزاع ووز اي والعمار رسينافيا را مقد مقد و مكشف غدوامض الاسرارواهاضة وكنت أيضاعن لارمه إاالان رفي مو تف السا معطم الم فارك يسلاملها رمنفول محصول عامل بنسسيل الامال وبلوغ در ساوتدریسانا- حوت اته الله مر الم مال خون ارسب مولاً رستف نوائد جوامع که و فرائد ما تر تعالى فى وضع شرح عايد أركه - ا سر سد سيا و سنصنى لاردسواه، وخلاه مقعقود سربه كنزاوا وراود خراسنيا الرائدي رارية على سائله والمن صلادة والمرضا فصلى الله على ه د الني الكريم

بسمالته الرحسن الرحيم ألح دالدالذي مهداصول شريعتسه مكتابه القسديم الارلى وأمدقواعدها يسنة نبيه العربى وشيد أركامها بالاجماع المعصوم منالشمطانالغوى وأعلى مسارها بالاقتباس مسن القياس الخسني والجلي وأوضع طرائقها بالاجتهاد في الاعتماد ع_لي السب القوى وشرعالقاصرعن مرتيتها استفتاء من هوبها قائم ملي * وصاواته وسلامه على سيدنا محد المبعوث الى القريب والعيدالشريف والدنى وعلىآله وأصحامه أولى كل فضلسي وقدر على ﴿ وبعد كه فان أصول الفقه على عطم قدره وس شرفه وفحره ادهوقاعدة المتارى الفرعمه التيبها صيلاح المكلفين معاشا ومعادا ثم ان أكثر المستعلينيه في هددا ناصرالدين السيصاوى ورنبي موضع لعاني مسعم عر مباينسه فعررالا لاسه

بخصوصه لبعرف الشافعي مذهب امامه في الاصول فانظفرت بالمسئلة فماوقع لى من كتب الشادعي كالآم والامالى والاملاء ومختصر المرنى ومختصر البويطي النساسان الفظها فالساسنا الكتاب الذي هي فيسهم الباب وان لمأظف ريها في كلامه عسز وتها الى ناقلها عنه (الرادع) ذكرفائدة القاعدة من فروع مذهبنا فالمسائل المناجسة الى ذلك (الخامس) التنسمعلي المواضع التيخالف المصنف فيهاكلام الامام أوكلام الاسدى أوكلام ان الحاجب فالكل واحدمن هؤلاء قيدصار عدة في التعميم بأخذبه آخذون فأناضطرب كلام أحد هؤلاء نهت علسه أيضا (السادس)ماذ كره الامام وابنا الماجب من الفروع الاصولية وأهمله المصنف فاذكره مجردا عن الاليل غالبا(السابع)التبيهعلى كالرماوقع ويدالشارحون من التقريرات التي ليدت مطايعة وقد كنت قسدت الده مريم مسكل ماذكروه منهافرأيت الاشستغاليه يطول ا كثرته حتى رأيت في بعض شروحه المشهورة الثقة مواضع بلي بعضها بعضا ولذلك أضر بتعن كنسيرمن اعلم أذكرها منه أكد اء سقر ما صراد ، وأشرت الى كذيره بها شارة لعابفة وصرحت عواضع كثيرة

وعلىآ له وأصحابه الذين بلغوا من المكارم مكانا قصيبا ورفعهم فى الدارين مقاماعليا وسلم تسليب داعاسرمديا ووبعسد لماكانعم أصول المقهوالاحكام من أجل عاوم الاسلام كانقر رعند أولى المري والاحلام أعام الله تعالى الحف كل عصرو زمان طائفة من العلماء الاعيان ومعشرامن فضلا بذلك الأوان فشيدوا بجميل المذاكرة والنصنيف قواعدما لحسان واعتمدوا فياحاولومس حس المدارسة والتأليف عامه الاحسان وانمن هؤلا الاقوام شيخنا الامام الهمام الحرالعلامه والحبرالحة فالفهامه محقق حقائق الفروع والاصول محررد قائق المسموع والمعقول شيخ الاسلام والمسلمين كالالمان "أوالدين الشهيرنسسيه الكريم بابن همام الدين تغده الله برحمته ورفع فالفردوس على وعماشهدا بهدا النضل الغزير مصنفه المسمى بالتعرير فانه قد حررفيه من مقاصدهمدا المراء عرره كثير معجعه بين اصطلاحي المسهية والسادسية على أحسن نظام وترتيب واشتماله على تعقيفات الفريقين على أكل وببسه وتهذيب معترصيع مباسه بجواهرالفرائد وتوشيح معانيه عطارف الفوائد وترشيع صنائعه بالتدةيق الظاهر وتطربف بداقعه بالتدقيق الباهر وكممودع فىدلالاته منكنوز لايطلع عليهاالاالأفاضل المتقنون ومبدع فى اشارابه من رموز لايعقلها الاالكبراء العالمون فلاحرم أن صدفت رغبة فضلاء العصرف الوقوف على شرح يقرد تحقيقاته وينبه على تدقيقاته ويحلم شكلاته وبزيح ابهاماته ويطهرضمائره ويبدى سرائره وأصرف عنان القلم نحو تحقيق هدء المطالب لاشارة متعددة من المصنف تعده الله برحته الى العبد مذال مال قراء في عليه لهدا الكناب الجليل وسؤال خليل مني هذا المرام بعد خليل وكان بعوقفي عن ألبرورفى هدذاالمضمار ماقدمته من الاعتدار معماميت بهمن فقدمذا كرابيب ومنصف فىنظرمصيب والمام بعض عوائق يدنية فى الوقت بعد الوقت وقصورا سباب تقعدعن ادوال ماهو المأمول من الجسدواليف الحائن صمم العزم على الاقدام على تعقيق هذا المرام بتوفيق الملك العلام فوقع الشروع فيهمن تخوعشر جبج وتجشمت فى الغوص على دررمقد مته ونبذة من مباديه عمرات اللبيج ثم بينما العبدالف عيف يركب كل صعب وذلول في تقرير الكتاب و يكشف قساع ماس أبكاره على الخطاب من الطلاب بررت الاشارة الشيفيه بالرحلة الىحضر فه العليه قضاء الحق الواحب منذبارته وتلقياللز بادات التي ألحقها بالكباب بعده فارقتمه واستنطلا عاللوقوف على مايرزمن الشرح وكيقبة طريقته فطارا اعداليه بجناحين الاأه لم يقدم عليه الاوفد شدت به عنالب الحين مُ لم ينشب رجه الله تعالى الاقليلاومات فلريفض العبد الوطريم افى المفس من التحقيقات والمراجعات أنم افتنصت فى خلال تلك الاوقات ما أمكن من الفوائد الشاردات وأنبت فى الكتاب عامة مااستقر الحال عليه من النعيرات والريادات مرجعت قافلا والقلب حزير على مأهات والعرم واترع الحوص في هذه الغرات والبال قاعد عن تجشم هده اشقات وانطوى على هذه الاحوال السنون حتى كات تلك الامور كانت فسنات غيرأن الاخلام برضواياعراض المبدعي القدام بهدا الطلوب ولابرغب عنه ذاالام المرغوب ملأكدوا العزية على ابرام العزم نحو يتحقيق حالمه وكردوا الا من ال اعمال الرحلوا تليل في الكرعلي الظفر بغتية مآربه والعبديستعظم شرح مذا المرام وبرى أد إبعضهم أولى منهم ذا المقام وتساول على ذمانا الأمد رايس بمنصرف بادا المسؤل منهم أحد فيمنذ

منها (الناس) النبيه عنى موائد أحرى مستم ترك ترين في موائد الما وتراعد مهمة الى غيرداك ماسترادان " الم تعالى

* واعم أن المصنف رجمه الله أخذ كابه من الحاصل الفاضل تاج الدي الارموى والحماصل أخذه مصنفه من المحصول الامام فوالدين والحصول استمداده من كتابين لا يكاد (ع) يخرج عنهما غالبا أحدهما المستصنى لجة الاسلام الغزال والثانى المعتدلابى الحسين

البصرى حق رأيته ينقل استمرت الله تعالى فانبافي شرح هدذا الكتاب لكن لاعلى السنن الأولمن الاطناب بلعلى سيب منها بلفظها وسيدعلى ماقيل الاقتصادين الاختصار والاسهاب وشرعت فيه موجها وحده رجائى فى تيسيره الى الكريم الوهاب منها بلفظها وسيدعلى ماقيل المن فضله تعالى مجانبة لزلل والشبات على صراط الصواب وأن يشبى عليسه من كرمه مه معانه في شرحى لهدد الكتاب من المواب وأن يرزقنى من كل واقف عليه دعا مصالحا يستجاب وغرة النام سن يستطاب على أنى من المدا الكتاب المناب المنا

مأذا تؤمل من أخى تقسة « حائسه ماليس بمكنسه انبان عزمنسه فهو على « عذر ببسين اذا ببرهنه قدمت فيما قلت معتذرا « هذا طراز لست أ سر

ولعلهاذا فتح الله تعالى باتمامه ومن بالفراغ من اتقاله واختتامه أن يكون من من المالتقرير والتحبير فشرح كُتَّابِ الصريري وحسبى الله ونم الوكيل ولاحول ولاقوة الاباسه . ي العظيم قال رجمه الله (بسمالله الرحن الرحيم) بدأ بالبسملة الشريفة تعركا وعجانبة لمانفرت عنه السنة القولية من ترك البداءة بهاأو عايسةمسدها في الثناءعلى الله تعالى بالخيسل على سيل التبعيل فانه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلمأنه قال كل أصردى باللايبدأ فيه بيسم الله الرجن الرحيم فهوأ بتروفى رواية أقطع فان قلت وقدجاء أيضاف رواية ابتة لابيد أفيه بالحد تلهفه فأه تعارض الاولى فالمرج للاولى عليها قلت تصدير كتاب الله العظيم وكتب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرفل وغيره بماعلى مافى الصير واستمرار العرف العلى المتوادث عن السلف قولا و اعسلاعلى ذلك عُ هسدا اذا كأن المراد لا بيسداً بلفَّظهم الكن ذكر الشيخ محى الدين المنو ومحرحسه التهأن المسراد بحمدا للهذكرالله كإجاء فى الرواية الاخرى فان كتاب هرقل كآن ذآ بال من المهمات العظام ولمبيد أفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بلفظ الحدويد أبالبسملة أه قال العبد الضعيف غفرالله تعالىله وفي ذاك نظر فانهان عنى حينتذ ذكرالله في فوله ان المراد بحمد الله ذكر الله ذكر وبالجيل على قصد التحيل الذى هومعنى الحد خاصة فالامر يقلب ماقال وهوأن المسرادبذ كرائله ماهو المراد بحمدالله فهومن باب حلل المطلق على المقيد لامن باب التعوز بالمقيد عن المطلق وحينتذ يبقى الكلام فتشية مثلهذا الحلءلي القواعدوهومتشعلى قواعدالشافعية ومنوافقهم لانهم يحملون فيمثله المطلق على المقيد الاعلى قاعدة جهور الحنفية لانهم لا يحملون في مثل المطلق على المقيد لان التقييد فيه راجع الى معسى الشرط وانما يجرون في مثله المطلق على اطلاقه والمقيد على تقييده حتى إنه يخرج عن العهسدة بأى فردكان من أفراد ذلك المطلق فتعليق الحبكم الثابت للطلق بالمفيسد من حيث إنه لايؤثر اعتبارقيسدذال المقيد فى ذلك المطلق عندهم كافراد فسرد من العيام بحكم العام حيث لايوجب ذلك تخصيص العام كاهوالمذهب الصيم على ماسياتي في موضعه ان شاء الله تعالى وحينتذيتجه أن يستلوا عن المسكمة في التنصيص على ذلك ألفسر دمن المطلق دون غيره و يتجه لهم أن يجيبو إهنا بأن لعلها افادة تعليم العبادما هوأولى أومن أولى مايؤدى به المرادمن المطلق وانعني حينتذ بذكر الله في قوله المدكور ذ كره مطلقاعلى أى وجه كان من وجوه التعظيم سواه كان تسبيحا أو تحميدا أوشكرا أوتهليلا أوتكبيرا أوتسمية أودعاء فلانسلم أن المراد بحمد اللهذكر الله على هذا الوجه من الاطلاق للعلم بأن المعنى المقيقي المعمدليس ذلك فلا صح ذلك ولاداى الحالتعوز بهعن مطلق الذكر لاندفاع الاسكال يكتاب هرقسل وما برى مجراه بماذكرناه على قول جهور الحنفية فتأمل يقول العبد الفقير عدن عبد الواحد بعدالجيد الاسكدرى موادا السيواسي منتسبا الشهيريان همام الدين اقب والده العلامة عبد الواحد المدكود

منها بلفظها وسبيه على ماقيل انه كان معفظهما فاعتمدت فيشرخي لهسدا الكثاب طلبالادراك وجهالصواب فى المنقول منه والمعقول وحرصاعلى ايرادمافيسه عسلي وفسق مراد عاثل فانهر عماخمني المقصوداو تبادرغيره فيتضع عراجعة أصلمن هسدهالاصول المذكورة ولأترك حهدا في تنقيمه وتحسر برافاني محمدالله شرعت فيهخليا مسن الموانع والعسوائق منقطعاعت القواطع والعلائق فصارهذاالشرح عدةفي الفنعوما وعدة فيمعرفة مذهب الشاقعي فمهخصوصا وعدةفيشرح هدذا الكنابوسعيت سعى في ايضاح معاند_ــه وبذلت وسمعى في تسهداد لمطالعمه يحيث لانتعذر فهمه على المبتدى ولايسطى ادراكه على المنتهى وسمسته ونهاية السول فسرح منهاج الاصولى والله أسأل أن ينفع به مؤلفه وكانيه وقارئه والساظرفيه وجيع المسلين بمنسه وكرمه آمين (١) (١) سقط هناخطية النهاج

من نسخ الشرح التى بأ يدينا وكأنه رحمالته الم ينبق الكونه الم يشرحها وأثبتا غيره من الشارحين ونصها بعد السملة كان تقدس من تجد بالعظمة والجلال وتنزم من تفرد بالقدم والكال عن مشابهة الاشباء والامثال ومصادمة الحدوث وازوال مقدر

الكبيرالمتعبال محمده على قضله

المترادف المتوال ونشكره عسلي ماعنامن الانعام والانضال وتصلي على محدالهادى الى نور الاعان منظلمات الكفر والمشلال وعلىآله وصيدخيرص وآل (وبعد) قان أولى ماتم سميه الهسمم العوالى وتصرف فيسه الامام والليالى تعلمالمعالمالدينية والكشف عسن حقباثق الملة الحنيفية والغوص فى تساريحارمشكلانه والفعص عسن أستار أسرار معضسلاته وان كابناهذامنهاج الوصول المعدم الاصول المامع بن العصقول والمشروع والمتوسط بن الاصول والفروع وهووان صغر حمه كبرعلمه وكثرت فسوائده وجلتءوائده جعته رجاء أن يكون سيما الرشاد المستفدين ونجانى نوم الدين والله حقيق بصقيق رجاء الراجسين أمسول الفقه الخ كتب

كان قاضى سيواس البلدالشهير بسلادالروم ومى بيت العلم والقضاءيه قدم الضاهرة وولى خلافة اخكم بهاءسن القاضى الخنق بهاشمة مولى قضاء الحنفيسة بالاسكنسدرية وتزقع بها من القاضى المالكي يومتذفولات المصنف ومدحه الشيخ بدرالاين الدمامينى بقصيلة بليغة يشهدله فيهابه لوالمرتبة فى العلم وحسبن السيرة فى الحكم ثم رغب عنها ورجع الى القاهرة وأفام بها مكاعلى الاشتغال في العلم الى أن مات كذاذ كرلى المصنف رجه الله وأما المصنف فناقبه في تحقيق العلوم المتداولة معروفة مشهوره ومآثرة في بذل المعروف والفضائل على ضروب شيونها محفوظة مأثوره فاكتفينا بقرب العهد بمعرفته عن بسط القول هما في ترجمته (غفرا لله ذنو به وسترعيو به الجدلله) هذه الجلة كا أفاد المسنف فيما كانشرحه من كار الديع لابن الساعات إخبار مسيغة إنشاصعني كصيغ العقود قال وبالغ بعضهم فى انسكار لوم الما الما المسلم من انتفاء الانصاف بالجيل قبل حدا المامد ضرورة أن الانشاء يقارن معناه لعد . في الوجود ويبطل من قطعيتين احداهما أن الحامد وابت قطع إلى الحدادون والاخرى أنه لايصاغ لغسة للخبرعن غسيره من متعلق اخباره اسم قطعا فلايقال لقائل زيد أبت له القيام قائم فلوكان الحداخبارا عضام يقسل لقائل الحسدقه حامسدولانتني الحسامدون وهدما باطلان فبطل مازومهما واللازم من المقارنة انتفاءو صف الواصف المعن لاالاتصاف وهدا لان الجداظهار الصفات الكالية الثابتة لاثبوتها نع يتراءى لزوم كون كل مخبر منشتا حيث كان واصفاللواقع ومظهرا له وهوية هم فان الحدما خوذ فيه مع ذكر الواقع كونه على وجه ابتدا والتعظيم وهذاليس جز مهم الهية الخير فاختلفت الحقيقتان وظهرأن الغذلة عن اعتباره سذا القيد بزءماهية الحده ومنشأ الغلط اذ بالغفلة عنسه ظنأنه اخبار لوجود خارج يطابقه وهوالاتصاف ولاخارج الانشياء وأنت علت أن هذا خارج جزءالمفهوم وهوالوصف بالجيل وعامه وهوالمركب منهومن كونه على وجه ابتداء التعظيم لانعادج له بل هوا يتداء معنى لفظه علة له والله سسمانه الموفق اه وقد عرفت منه معنى الحد والناس عبارات شقى في بيانه لا يحاو بعضهامن نظر وبحث فيطلب مع بيان الفسرة بين الحدوالسكر والمدح ف مظانهااذ لاحاجة بناهناالى الاطنابها ممن المعاوم أن الاسم الجليل أعنى الله خاص بواجب الوجود الخالق العالم المستحق بلييع المحامد بلهوأخص أسمائه المسنى والعميم أنه عربى كاعليه عامة العلما الاأنه عبرى أوسريانى كاذهب اليسه أبوزيد البلني غمل أنهعر بى هل هوعه أوصفة ففيل صفة والعصيم الذىعليه المعظم أنه عسلم ثم على أنه علم هل هو مشتن في أوغير مشنق فقيل مشتق على اختلاف بينهم في المادة التي اشتقمنها وفي أن عليته حين شذ بطريق الوضع أوالغلبة وقيل غيرمشتق بل هوعلم مرتجل منغيراعتبارأصل أخذمنه وعلى هدا الاكثرون منهم أبوحنيفة ومحدبن الحسن والشافعي والخليل والزحاج وابن كبسان والمليى وامام المرمين والغزالى والخطاب تهدوى هشام عن عمد بنالحسن قال سمعت أباحسيفة رسحه الله يقول اسم الله الاعظم هواتله ويه قال الطعاوى وكثير من العلماء وأسسكثر العارفين حتى إنه لاذ كرعندهم لصاحب مقام فوق الذكربه وقدعهم من هداوجه تخصيص الجدبه دونغيره منأسمائه تعالى وانماقدما لجدعليه برياعلى ماهوالاصل من تقديم المستند اليه معانتها المقتضى للعدول عنسه من غسرم مارض سالم من المعارض لان كون ذكرالله أهم نظر الحاذانه يعارضه كون الم ام مقام الجداله (الذي أنشأ) في العماح أنذا ، الله خلقه والاسم النشأة والنشاءة بالمدّعن أي عروبنالعلاء وأنشأ يفعل كذاأى ابتدأ (هدداالعالم) المشاهد علويه وسفليه وما بينهسمالذوى البصائر والابصار على بمزالسنين والاعصار مقيل هومشتق من العلم فأطلاقه حيشنه على السموات

قال (أصول الفقه معرفة دلائل الفسقه اجمالا وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد) أقول الم أنه لا يمكن اللوض في علم من العلوم الا بعد تصور ذلت العلم والتصور مستفاد

منالتعريفات فلذلا قدم المسنف تعريف أصول الفسقه على الكلام في مباحشه ولاشك أواصول الفقه لفظ مركب من مضاف

ومضاف اليه فنقل عن معناه الاضافي وهو الادلة المنسوية الى الفقه وجعل لقيا أى علما على الفن الخاص من غير تظرا لى الاجزاء والفرق بين اللقي والاضافي من وجهين أحدهما (٦) أن اللقي هو العلم كاسيا تى والاضافي موصل الى العلم الثاني أن اللقي لا يدفيه من

والارض وما ينهسمابطر يق التغليب لمافي همذه من ذوى العملم من التقلين والملائكة على غيرهممن الميوانات والجدادات والجواهروالاعراض وقبل هومشتق من العلامة لان فاعلا كثيراما يستعمل فالا لة التي يفعل بهاالشي كالطامع والحاتم فهو كالاكة في الدلالة على صانعه فهو حين شذاسم لكل ماسوى الله تعالى بصفائه من الجواهر والاعراض فانهالا مكانها وافتقارها الى مؤثر واجب لذانه تدل على وجوده ولعل على هذا ما في الصاح من تفسيره باللق أى المخاوق (البديع) وهو يُعتمل أن يكون صفة مشبهة من بدع بداعة وبدوعامارغاية في وصفه خبرا كان أوشرا وأن يكون معناه المبتدع على صيغة اسم المفعول أى المخترع لاعلى مثال كاأشاراليه فى العماح وغيره لكن على هذا يكون قوله البديع (بلامثال سابق) تصريحابكا زمين لانشاء العالم لان الظاهر أن الفعل المبتدأ الفاس المطلق غيرمسبوق البه ولامتقدم فالوجودالعس مايقدرمتعلقه علمه كاهوظاهرمن قوله تماس الأأنشأناهن انساء عندفه على الاحتمال الاول فان عليه أعما يكون ف همذا القول تصريع بلازم واسمدوه وقوله بلامثال سانق وأماما كان فلاضرغ مرأن الاول أنسب عاسماتي كاسنشراله وقد مقال الانشاء والابداع ايجادالشئ بلاسبق مادة وزمان ولانوسط آلة وكالمنهما يقابل التكوين لكونه مسبوقا بالمادة والاحداث لكونه مسبوقا بالزمان وعندالعبدالضعيف غفراله تعالىله في هذا نظر ينور مقوله تعالى وهوالذى أنشأ كم من نفس واحدة ثم الله ينشي النشأة الا خرة انساأ مره اذا أراد شيأ أن يقول اله كن فيكون (وأنارلبصا والعقلاء طرق دلالته على وجود وتمام قدرته) أى جعل أنواع الادلة الأنفسية والآ فافسة الدالة على وحو سوجوده مالذات وشمول كال قدرته لسسائر المكنات واضحة جلسة لذوى الاستبصادمن عقلاءالعباد حتى صاوذلك عنداخاصة منأولى الرشاد من ضرووات الدين بلومن اعيناليقين وأحسن بقول العارف أبى استق ابراهيم الخواص

لقد وضم الطريق اليك حقا م فاأحد دارادك يستدل

وبقول الأخر

تالاثة أشيا معرفة الدلائل

وكيفية الاستفادة وحال

المستفد وأماالاضافي

فهوالدلائل خاصة وافظ

أصول الفقه مركب على

العنى الاضافي دون أللقبي

لان سواء لامدل عسلي سوه

معناء فاذأتقسررمافلناه

وعلت أنأصول الفقهني

الاصلمركبفاعسلم أن

معرفةالمركب متوقفة على

معرفة مفردا تهفكان شغي

له أن مذكر تعر مف الاصل

وتعريف الفقه قبل تعريف

أصول الققه كافعل الامام

الاحكام وغيرهما مستدلين

بماذ كرته من وقف معرفة

المركب على معرفة المفردات

فلنذ كرأولاتعريفهماثم

نعودالىشرح كلامه فنقول

الاصله معنيان معنى في

اللغة ومعنى في الاصطلاح

فأمامعناه اللغوى فاختلفوا

فسه على عسارات أحدها

مايين علسه غسره قاله أبو

الحسين البصرى في شرح

المدة "ماتيها المشاج المه

قاله الامام في الحصيول

والمنتحب وتبعده مماحب

التحصل ثالتهامايستند

تعقيق الني السيه فاله

الا مسدى في الاحكام

ومنتهى السدول رابعها

ف فالحصول والاسدى في

لقدظهرتفلاتخني على أحد * الاعلى أكه لايعـــرف القرآ

(فهوالى العلم بذائسائق) أى ايضاحه الاداة عليه مسائق القساوب المستبصرة الى العلم القطعى بوجود الذاتى وقدرته الياهرة ومن عيون كلام الشيخ أى عروبن مرزوق قبل وكان من أو تادمصر الطريق الى معرفة الله وصفاته الفكر والاعتبار بحكمه وآيانه ولا سبل اللالساب الى معرفة كنه ذاته في مباغ الخساوة التسبل متصلة الى معرفة وحيج بالغة على أزليته والكون جمعه السن ناطقة وحدانيته والعالم كله كاب يقرأ حروف أشخاصه المتبصر ون على قدر بصائرهم (دفع نظامه) أى أضطر نظام العالم (المستقر) أى الثابت على أثم وجوم الانتظام من غيراخ تلال ولا انخرام المعتبرين من ذوى النهى والاحلام (الى القطع وحدانيته) لانه كاتال أصدق القائلين لو كان فيهما آلهة الا التهدف فسيعان الله رب العرش على وحدانيته وقد أحسن أو العتاهة في قوله

وواعما كف يعمى الاله مأم كيف بجعده الحاحد ولله فى كل تحسر يكة « وتسكينة أبدا شاهد وفي كل شي له آنه ، تدل عسلي أنه واحد

(كاأوجب) لذوى النطر التصير (تو الى نعم آئه تعالى المستمر) أى تنابعها الدائم على سائر محلوقا له مع المستمر العلم المقطى المرجمانية المراكثير من الماكثير من الماك

مامنه الثي قاله صاحب المنس المسيودي المحدد المدود هوالاول والعصيات والتحود والطعيات (العلم) القطعي لهم (برحانية) الحال الحاصل خاصها من أألشي قدا بعضهم وأقرب هده الحدود هوالاول والاخير « وأما في الاصطلاح فله أربعة معان بانصافه أحدها الدليل كقولهم أصل هده المسئلة إلى كتاب والسنة أى دايلها ومنه أيضا أصوب النقه أى أدلته الثاني الرجان كقولهم الاصل

فالكلام الخقيقسة أى الرابع عند السلع عواطقيقة لا الجاذ الثالث القاعدة المسفرة كقولهم إباحة الميثة للضطرعلى خلاف الاصل الرابع الصورة المقيس عليها على اختلاف مذكورف القياس في تفسيرا لاصل عواما الفقه (٧) فله أيضا معنيان الغوى واصطلاحي

فالاصطلاح سأتى فى كلام المصنف وأمااالفوى فقال الامام في المحصول والمنتخب هوقهم غرض المشكلم من كلامسه وقال الشيخ أبو استق فشرح اللعموفهم الاشساء الدقسقة فلايقال فقهت أن السماء فوقنا وقالالآمدى هوالفهسم وهذاهوالصواب فقدقال الحوهرى الفقه الفهم تقول فقهنك لامك تكسر القاف أفقهمه بفضهاني المضارع أى فهمت أفهم قال الله تعالى قياله سؤلاء القوم لايكادون يفقهون حديثا وقال تعالى مانفقه كشراممانقول وقال تعالى واسكن لانفقهون تسيمهم اذا علت ذلك فلسرحم الىسرح كلام المسنف فنقول قوله معرفة كالحنس دخلفه أصول الفقه وغيره والفرق ينسه وبين العسلمن وجهسين أحسدهما أنالعلم يتعلق بالنسبأى وضع لنسسية شئ الى آخر ولهذاتعدى الىمفعولىن بخلافء ف فانهاوضعت للفسيردات تقول عرفت زيدا الثاني أنالعلم لايستدعىسبق جهل بخسلاف المعرفة ولهدذالابقال تدنعالي عارف ويقال لهمالم وبسد

ماتصاقه بالرجة الواسعة التيهي افاضة الانعام أوارادة الاحسان والالباد واعند الخالفة وليهها واوقتها من الزمان كامال الكريم المنات ولويوا خذالله الناس عاكسبوا ماترك على ظهر هامن دامة الى غيرنلك من آى الفرآن وأنواع البرهان فسيصانه من إله وسع كلشئ رحسة وعلى وغفر ذنوب المدنيين كرما وحل وتنبسه وهذامن المسنف رجه الله جارعلى منوال كون العلم الحاصل عقب النظر العصيم واجباأي لازماح صوله عقبه إماوجو باعاميا كاهومنسوب الحالقان أي بكرالباقلاني وامام المرمين أووجو واعقليا غسيرم توادمنه كأهوا خسارا لامام فرالدين الرازى وكشف القناع عنسه فى الكتب الكلامية يعنى وبعب يخلق الله تعالى العفلاء عقب نظرهم الصيرف دوام تواثر نعائه التي لاتحصى على العباد مع كثرة أهل الشداء والعصبات في كثير من البلاد العلم آلفطعي بالمسافه سيصائه بهذه الصيفة العظمة التي هي من أ من منانه ألحسس ونعوته العلى فأنحده مدّان المطلب أن في القطع دلملا ومدلولا وقدطهرأ وسانين الجلتين خرجتا عفرج البيان والشهادة لبداعة هدذا العالم كاهومقتقى الاحتسال الاول فيسااشتق منه البديسع هنا وباله وأنادلب ساتر العقلاء طرق دلالته فلاجرم أن لهذا ولكونهمالابصح تشريكه مافي حكم ماقبله سمامن الجلتين الأوليس ناذلا يصلح أن يقعاصلنين لمسا الا وليان صلتان له فصله ماعنهما وظهراً يضا أن اسناد دفع الى تطام وأوجب الى والى اسناد عجازى لملابسسة السبية كافقوله تعالى واذاتليت عليهم آياته زادتهم أعيانا وأدقوله المستمرم فوع على أنه صفة يوالى كاأن المستقر مرفو عطى أنهصفة نظامه وتعالى جدلة معترضة بين الصفة والموصوف للدلالة على الاجلال والتعظيم ثم كاأن لرينا تعالى علينا نعما يتعذرا حصاؤها كمحذلك لنبيشا أيضا علبنامنن يبعداستقصاؤها وهوأبضا الوسلة العظم المه ومن رام إنحاح مطالبه فهوكل علمه فلا برمأن أتى المصنف بتحمله وتمسده منسوقاعلي جدالله وتوحيده نقال (وصلى الله على رسوله مجد) وكون الحمد في صورةًا لجلة الأسمية والصلاة في صورة الجلة الفعلية غمير صنائر لا تفاقهما هنافي كونهما أنشاء وسيأتى فيمسئلة هل المشسترك عام استغراقي في مفاهيمة أن الصلاة موضوعة للاعتناء باظهار الشرف وتحقق منه تعالى الرجة ومن غسره بدعاته له م كاتال بعض المحققن أجمع الافوال الشارحة الرسالة الالهيدة أنهاسفارة بمن الحق والخلق تنبسه أولى الالبساب على ما يقصرعنه عقولهم من صسفات معبودهم ومعادههم ومصالح دينهم ودنياهم ومستمثات تهديهم ودوافع شبهترديهم وإلاصهأتها غيرمر ادفة للنبوة وينه مافروق شهيرة فلاجرم أن قال القاضى عيساض والصيير الذى عليسه الجهوران كل رسول أبي من غير عكس وهوأقر بمن نقل غيره الاجماع عليه لنقل غير والمدان للاف في ذاك ومما فيسل فى المتفرقة بينهسما أن الرسول مأمور بالانذار وأنه يأتى بشرع مسسناً خب ولا كذلك النبي وان كان قدأم بالتبليغ وأنه بأتيسه الوحى من جميع وجوهه والنبي بأتيه الوحى من بعض وحوهه والنبؤة والرسالة أشرف مراتب البشر غملما كانمن حسانها غعربه التفضيل الفرة والجدوى فال الشيخشهاب الدين الفراف وجامن هدذاالوحه تفضل الرسالة على النسوة فانها تقرهدا مه الاسة والنبوة فاسرة على النبى فنسبتهاالى النبوة كنسسبة العالم الى العابد وكأن الشيخ عزالدين بنعبد السلام بلاده فالنبوة جهمة أخرى يفضه لمهابها على الرسالة وكان يقول النبوة عبارة عن خطاب الله تعمالي نبيسه بانشاء حكم يتعلق به كقوله تعالى لنديه محسد صلى الله عليه وسلم اقرأ ماسم ربال فهسد اوجوب متعلق رسول الله مسلى الله عليسه وسلم والرسالة خطاب يتعلق بالامة والرسول عليه السلام أفضل من الامة بالخطاب المتعلقبه فيكون أفضل منجهسة شرف المتعلق فان النبؤة هومتعلقها والر الة متعلقها الأمة واغا

نصبحاعة من الاصولين أيضاومنهم الا مدى في أبكار الافكار على عوده قالوا ان المعرفة لا تطلق على العلم القديم قوله دلا تل الفقه هو جمع مضاف وهو يفيد العوم فيم الادة المنفق عليها والخذاف فيهاو - يند فيحترز به عن ثلاثة أسياداً حدها معرفة عليما والخذاف فيها وحين نشر به عن ثلاثة أسياداً حدها معرفة عليما والمختلف المرفة

الفقه و فحوم الثانى معرفة أدلة غيرالفقه كا دلة النعو والكلام الثالث معرفة بعض أدلة الفقه كالياب الواحد من أصول الفقه فاله جزمن أصول الفقه ولايسمى العارف به أصوليالان بعض الشي لا يكون نفس الشي والمرادع عرفة

الادلة أن يعرف أن الكتاب والسنة والاجاع والقياس أدلة يحتجبها وأن الامرمشلا الوجوب وليس المرادحفظ الادلة ولاغسره من المعانى فافهمه . واعلمأن التعبير بالادلة مخرج لكشيرمن أصول الفقه كالعومات وأخبارالا حادوالفساس والاستعماب وغيرنلك فات الاصولمان وانسلوا العل بها فليست عندهم أدلة للفقه المارات له فانالدلسل عنسدهم لابطلق الاعسلي المقطوع بهوالهدا قالف المحصول أمسسول الفقه مجوع طرق الفقه ثم فال وقولساطرق الفقه بشأول الادلة والامارات قوله اجالا أشاريه الىأن المعتبر فيحتى الامسولي انماهو معسرفة الادلة منحبث الاحال ككون الاجماع هجة وكون الامرالوجوب كاسناه وفي الحامسل أمه احترازعن علمالفقه وعلم الخلاف لان ألفقيه يحث عن الدلائل منحهسة دلالتهاعلى المسئلة المعنة والمناظران ينصب كلمنهما الدلسل على مسئلة معنسة وسما فاله نظر ولم يصرح في المحصول بالمترزعنية فانقلاان احالافى كلام المصنف لايحوز أب يكون مفعولالأ تأعرف لأشعدي

حظممنها التبليغ فهدذان وجهان متعارضان ولامانع منأن تكون الحقيقة الواحدة لهاشرف من وجهدون وجه اه وقطع في مؤلف له بإن النبوة أفضل قائلالان النبوة اخبار عايستعقه الربسيعانه من صفات الحلال ونعوت الكال وهي متعلقة بالله من طرفها والارسال دونها أمر بالا بلاغ الى العباد فهومتعلق باللهمن أحدطرفيسه وبالعيادمن الطرف الاسنر ولاشك أنما تعلق بالله من طرفية أفضل بماتعلق من أحد طرفيسه والحاصل أن النبؤة راجعة الحالتمريف بالاله وبما يجب للاله والارسال راجع الىأمره الرسول بأن يبلغ عنه الى عباده أوالى بعض عباده مأ وسبه عليهم من معرفته وطاعته واجتناب معصيته والنبوة سابقة على الارسال فأن قول الله سحانه وتعالى لموسى عليه السلام إنى اناالله ربالعالمين مقدم على قوله اذهب الى فرعون انه طغى فبمسع ماأخبره به قبسل قوله اذهب الى فرعون نبؤة وماأمره بعسدذاك من التبليغ فهوارسال وأفادأ يضارحه أالسد فأ الارسال مرالصفات الشريفة التي لاتواب عليها واغمأ الثواب على أداء الرسالة التي حلها وأما النبو معن قال النبي هوالذى منى عنالله فال يثاب على انبائه عند لاته من كسبه ومن قال بماذهب اليه الاشعرى من أنه الذي نبأه الله قاللا توابله على انباءالله تعسالى المامنعذراندراجه في كسببه وككم من صفة شريفة لايشاب الانسسان عليها كالمعارف الالهية الني لاكسبه فيهاوكالنظ رالى وجسه الله الذي هوأشرف الصفات مرلاشك فىأنسيدنا محداصلى الله عليه وسلم رسول الله الى الانس والحن كادل عليه الكتاب والسنةوانعة دعليه الاجماع وأماأنه هل هومرسل الى الملائكة أيضافنقل البيهتي في شعب الايمان عن الحليى من غسيرتعقب نتى ارساله الهسم ومشى عليه تفرالدين الرازى بل فى نسخة من تفسسيرسورة الفرقان في تفسيره أجعنا أنه عليه السلام لم يكن رسولا الى الملائمكة اه فافى تشنيف المسامع بجمع الجوامع بعدذ كرهذهمستلة وقع النزاع فيهابين فقها مصرمع فاضل درس عندهم وقال الهم الملائكة مادخلت فى دعوته فقاموا عليه مالفظه وذكر خرادين في تفسير سورة الفرقان الدخول عجابقوله تعالىلىكونالعالمين نيراوالملائكة داخلون في هذا الموم اه غلط فليتنبه له 🐞 ومحد أشهر أسمائه الاعلام وهل هومنقول أومر تحل فعلى ماعن سبو به أن الاعلام كلهامنة ولة ومأقبل في تفسيرا لمرتجل بأنه الذى لم شبت له أصل يرجع أستمسأله اليه وانساه ولفظ مخترع أوأنه الذى استعمل من أول الأمر عكما ولم يستعل نكرة هومنقول آماعن اسم المفعول أوالمصدرمبالغة لان هدده الصبغة كاتكون اسم مفعول كإهوالظاهرالكثيرفد تكون مصدرا كافى قوله تعالى ومن فناهم كالمحزق وفولهم جريته كل عجرت ووحه كونهمنة ولاعلى التولين الاولين ظاهر وأماعلى الثالث فلأنه استعل صفة فبل التسمية به وعرّف باداة التعريف قال الاعشى بر الى الماجد دالفرع الجواد المحد وعلى ماعن الزجاج الاعلام كالهاس تحال لاسالنقل خلاف الاصل فلايثبت الابدليسل ولادليل على قصد النقل اذلايثبت الابالنصر يحمن الواضع ولم يثبت عنه تصريح هوهم تعبل وعلى كونه مرتجلامشي ابن معط ولاينافيه اقول القائل قمه

وشقه من اسمه ليجسله ، فذوالعرش مجودوهذا محد

ولاتول أهل اللعة قال رَجل محدود أى تشر الخصال المحودة لكن لعل النقل أشبه م أيامًا كان فكي قال العلم الاسم لانه محود عند أهل السماء والارض وان كفر مد بعض أهل الارس جهلا أوعنادا وهم أكثر النساس جدا الى غير ذلك وقدمنع الله تعالى محكمته أن يسمى به أحد عدم و الى ان شاع قبيل المهاده للوحود الخيار جي أن بيا بعث اسمه محد فسمى قليل من العرب أبناء هم

الاالى واحدوقد بر بالاضافة ولاتي رامنت ولام المصاف و بكون أصله معرفة اجسال أدلة الفقه لفساد المعنى ولاحالا به من المعرفة أوم الدلائل لانم سماة وشان واجاله مدكر ولانسنا لمصدر محذوف أى معرفة اجالية لتذكيره أيضا فالجواب أنه يجوزان

بكون فى الاصل مجرورا بالاصنافة الى مغرفة تقدير ممعرفة دلائل الفقه معرفة اجسال أى لامعرفة تفصيل عنف المضاف وأقيم المضاف السيم مقامه فانتصب كقوله تعالى واسأل القرية أى أهل القرية و يجوز أن بكون نعتا (٩) لصدرمذ كر محذوف تقدير معرفانا

ا اجاليا قال الجوهري تقول عسرفت معرفسة وعرفانا اه وعلى هذين الاعرابان يكون الاحسال واحعاالى المعرفة وأماعوده الى الدلائل فهووان كان صحامن حهة المفي لكن هنذا الأغراب لابساعده و محسوز أن يكون مالا واغتفرفيه التذكير لكونه مصدراوفي بعض الشروح أناجالامتصوب عملي المصدرأوعلى التمسزوهو خطأ لما قلناه (قوله وكيفية الاستفادةمنها) هومجرور بالعطفعسلي دلائلأي معرفة دلائل الفقه ومعرفة كيفية استفادة الفقه من تلاذ الدلائل أى اسستنساط الاحكام الشرعية متهاوذلك برجع الى معرفة شرائط الاستدلال كتقديمالنص على الظاهر والمنواترعلي الآحاد ونحوه كاساني في كتاب التعادل والسترحيم فلابد من معرفة تعارض الادلة ومعرفة الاسباب التي يترجع بمابعض الادلة على بعض واغماجعل ذلكمن أصولالفقه لانالمقصود من معسرفة أدلة الفقه استنباط الاحكاممتهاولا عكن الاستنباط منها الابعد معرفة النعارض والترجيم لاندلائل الفقه مفسدة

بدرجاء مسكل أن بكون ابنه ذلك تم منع الله كالرمهم أن يدى النبوة أو يدعيها أحدله أو يظهر عليه سبب يشكك أحدافى أمره مالمقيد آمعة وصفه عامدحه بمن قوله (أفضل من عبده من عبادم) الكتأب والسنة والاجماع التي من عالف شهامنها فقد صل طربق سداده وكذالار يبف كونه أعلم الخلق بالله وأنقاهم وأنه أرسم بأمته من الوالد العطوف بأولاده (وأقوى من ألزم) باللسان والسنان من أمكنه تبليغه (أوامره) ليفوز الملزم بذلك بالسعادة السرمدية أبدآ باده (وشرالوية شرائعه) على اختلاف موضوعاتها وتباين عَمولاتها فغذت على مرالاحماب مرفوعة الأعلام (في ملادم) ثم يجوز أن يكون المراد بالاص هناديسه وشرعه حسكما فى الحديث العديم من أحدث فى أص ناما أيس منسه فهورة بدليلما فى لفظ آخراه من أحدث فى ديننا ماليس فيسه فهورد وجعه نظرا الى أفواع متعلقاته من الاعتقىلدات والمه والمرادبه ضدالتهى وعلى هذا المالميذ كرالنواهي اكتفاء بأحد الضدين كافى قوله نعالى سرابيل تقيم الحراى والبردعلى أحدالقولين فملايحني مافى قوله ونشر ألومة شرائعيه في بلاده من حسين الاستعارة المكنية التضيلية المرشعة على طريقة صاحب التلخيص فائه أضمرف النفس تشبيه الشراقع بالملا ذوى الجيوش والرايات بجامع مايينهمامن السلطسة وتفاذا المك فىمتعلقهما فانالشرائع الالهية المتعلقة بالمكلفين نافذة أحكامهانيهم وواجب عليهم طاعة مفتضاها أملغمن نفاذأ حكام الماوك فيأتباعهم ورعاياهم وآكدمن طاعة الرعايالهم ثمرشم ذلك تخييلا بذكرنشر الألو مة في الملاد فان هذا من لوازم المسسم به وهوصفة كالله ممازال صلى الله علمه وسلم قامًّا ماعياه التبليغ ودغوةالخلق الحدين الاسلام وطاعة الرحن بنفسه وكتبه ورسله الحالبلاد بحسب الاستطاعة والاسكان (حتى افترت ضاحكة عن حذل بالعدل والاحسان) مقال افترفلا ب صاحكا أذا فعل حتى بدتأسنانه فضاحكة منصوب على الحال من الضميرالذى البلاد في افترت من قبيل الحال المؤكدة لعياملها كقوله تعالى فتبسم ضاحكا وعنجذل بفنه الجيم والذال المعجة أىعن فرح وابتهاج مصدر جدذل يجذل من حدعلم يعلم وهوم تعلق بافترت في تحل النصب على أنه مفعول به و بالعدل والاحسان متعلق بحذل في محل النصب على أنه مفعول به أيضا أي حتى تحياورا فترار الملادعن الفرح والسرور عاسط الله ف بسطة امن التوسط ف الامور اعتقادا كالتوحيد المتوسط بين التعطيل والتسريك والفول بالكسب المتوسط بين محض الجبر والقدر وعملا كالنعيد بأداء الواجبات المتوسط بين البطالة والترهب وخلفا كالجود المنوسط بين الضل والتبدذيرالى غدرذلك ومن الاحسان في الطاعات كية وكيفية وفي معاملة الخلق ومعاشرته محتى فى فتسل مأيح وزقتله من الناس والدواب ولا يحنى ما في هدده الغامن حسن الاستعارة المكنية الصيلية المرشحة فاه أضمرف النقس تشبيه البلاد بالعقلا من بني ادم جامع أنكلامنهما عللظاهر الاحكام واقامة شرائع الاسلام غرشع ذلك عفيدا فالتبسم والضحك الناشئ عن السرور والفرح بهما فان ذلك مراوا زمفر العقلا معادة وصفة كال لهم فيم البلادآ عارهذا الجود والامتنان (بعدطول انصابها على انبساط بهجة الايمان) لكثرة ما اشتملت عليه من الكفروالطغياب والظام والعدوان ثمالتعيب وفع الصوت بالبكا والانساط هناترا الاحتشام والبهجة الحسن وهذا ترشيم آخرللاستعارة الماضية البيان (ولقد كانت) البلاد في ذلك الزمان (كافيل وكانت وجه الارض خَدَّمْنِيم بُهُ وَصَلَتْ مَجَامِ دَمُوعَهُ بِسِجَام) المنهم العاشق من تبيه الحب ذلكه وجعله عبدالمجبوب وسجم الدمع مصوماسال وانسجم وانحاكان المحب على هذه الحسال من الحزن والاكتثاب لما يتوا ودعليه من ألوآن العذاب فيمعاملة الاحباب ولاسمااذا بعدمن ذلك الجناب وفقدما يوصله الممن الاسباب

(٧ - التقريروالنصير اول) للظن غالبا والمظنونات قابلة المتعارض محتاجة الى الترجيج فصابه معرفة ذلك من أصول الفقه (وقوله وسال المستفيد) هو مجروراً يضا بالعطف على دلائل أى ومعرفة حال المستفيد وهوطالب حكم الله تعالى فيدخل فيه المقلد والمجتهد كاقال في

الحاصللان الجبت ديستفيد الاسكام من الادة والمقلديستفيده من الجبتد وأشارا لمسنف فالثالى شرائط الاستهاد وشرائط التقليد القيد كرهاني السكتاب السابع وانحاكان (١٠) معرفة تلك الشروط من أصول الفقه لانا بينا أن الادة قد تدكون طنية

بلرعايبكى الهب فى حالة القرب مخافة الافتراق كايبكى حالة المعدمن شدة الاشتياق كافال القائل وما فى الدهر أشق من محب « وان وجد الهوى حاوالمذاق تراما كما أبدا حزينا « نلوف تفرق أولا شتياق فيبكى ان نأو أشو قا اليهم « ويبكى ان دنوا خوف الفراق

أغفرخاف وجههذا التشبيه وحسن مافيه وقدسألت المصنف رحه الله عن اسم صاحب هذا البيت فذكرانه لايحضره وقنئذوآن البيت مذكورف كتاب نورالطرف ونورا اطرف تمإن المسنف ختم همذ الصقات المادحة للني صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه تأنيباء وداعلي بدمليا عنده من الشغف إبذاك ويحنى ادنك وليقرن ابالسلام عليه كالفترناف الأمربهما في الكتاب العزيز فيغرب عن عهدة مافيل من كراهة إفرادها عنه وان لم يكن ذلك صحيحا كإبيناه في كتابنا حلبة العرب البياع الالله والعسبه فاذلك فانالهم من الاختصاص بذاته الشريف تماليس لسائر الامة وقدوصل الى الامة واسطنهممن الخيرات وأسبآب البركات ولاسمامن تبلسغ الأحكام الشرعيسة للكلفين مالميصل منله اليهم بواسطة غيرهم من اللاحقين فقال (صلى الله عليه وعلى آله الكرام وأصحابه الذين هم مصابيح الظلام أوسلم تسلميًا) على أن الطبراني في الاؤسط وأما الشيخ في الثواب وغيرهما رووابست دفيه ضعف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى على في كتاب لم تزل الملائكة يستغفرون له مادام اسمى فىذلك الحكتاب وفى لفظ المعضهم من كتب فى كابه صلى الله عليه وسلم لم ترل الملائد كة نسستغفر له مادام فى كتابه ومنسل هدذا بما يعتنم ولآ يمنع منسه الضعف المذكورلكونه من أحاديث الفضائل ولم يضعف بالوضع وقداختلف في أصل الاك فسيبويه والبصريون أهل فأبدلت الهاءه سمزة ثم أيدلت الهمزة ألفا والكساق و يونس وغيرهما أول فقلبت الواو ألف التمركها وانفتاح ماقسلها كافى قال وهذا هوالعميم أماأولافلا تنقدذا الانقلاب قياس مطردفي الاسماء والافعال حقى سارمن أشهر قواعد التصريف والاستقاق بخلاف انقلاب الهاءهمزة حتى قال الامام أبوشامة إنه مجرد دعوى وحكمه العرب تأياهاذ كيف ببدل من الحرف السهل وهو الهاء سرف مستثقل وهو الهسمرة التي عادتهم الفرار منها حذفاوابدالاوتسه بلامع أنهسما داأ بدلوالهاءهمزة فهدذاالمكان فهي فموضع لاعكن إثباتها فيه ال يجب قلبها الف فأى حاجسة الى اعتقادهذا السكثير من التغيير والادليل ولايسكل عا القيام الدليل على أبدال الهاءفيه همزة ليقوى على الاعراب وأماآ وقت فالهاءفيه بدل من الهمزة لأيالعكس وأمأ اليافلاختلافهم أاستعمالامع عدم الموجب اذلك فيما يظهر فان الأكلم بسمع الامضافااني معظم ذى على على المارى عبرا مصلح أن يكون مرجعاوما الابخلاف الاهل فأنه يضاف الى معظم وغير معظم ذىء ـ المروغ ـ مردى عدام علما ونكرة ومن عمة يقال آل محدوا له الراهم ولا يقال آل صعف ولا آل الدار ويقال أهل صَعيف وأهل الدار وأما قول عبد المطلب في الاستغاثة بالله على أصحاب الفيل

وانصرعلى آلى الصليب وعابديه اليوم آلا فالصيب وعابديه اليوم آلا فالطاهر أنه على سبيل المشاكلة كافى تعلم مافى نفسى ولاأعلم مافى نفسات والاصلف الاسمين اذا اتحدا أن يتساويا فى الاستعمال الالموحب ولاموجب هنافيما يظهر وجهدا استدفع مااحتجبه القائلون إن أصله أهل من أنه سعع فى تصغيره أهيل لا أو يل والتصغير بردا لا شياءالى أصولها ووجه الدفاعه أنه لم يسمع مصغرا بالشروط المذكورة وانحاسم فى تصويا أهيل الجى يا أهيل النقى وقد عرفت من أنه لا بقال آل الجي والنقى في المال الحي والنقى تصغير أهل حين الدار بل بقال أهلها أنه لا يقال آل الجي والنقى من ذلا آل وكا تنافي بعدها العلم منع من ذلا وبيقى بعدها أهل حين المال وكا تنافي المنافق بنوى العلم من عمن ذلا وبيقى بعدها المالية المالية المالية وكالمنافق بنوى المالية وكالمنافق بنوى المالية بالمالية بالمالية

وليس بين الظن ومدلوله ارتساط عقسلي لحواز عدم دلالتسه علسه فاحتيجالي زابط وهوالاجتهادفتكنص أن معرفة كل واحدهماذكر أصلل من أصول الفقه ومجوعها ثلاث فلذلك أت بلفظ الجع فقال أصول الفقه معسرفة كذا وكذا ولمبقل أصل الفقه وهذا المدذكره صاحب الحاصل فقلده فيه المصنف وفمه نطرمى وجوه فأحدها كف يصمرأن بكون أصول الفقه هومعرفة الأدلةمع أن أصول الفقه شي مابت سواء وحدالعارف يهأملا ولوكان هوالمعرفة بالادلة الكان بلزم من فقسدان العارف بأمسول الفقه فقدان أصول الفقه وليس كذلك واهذا والامام في المحصول أصول الفقه مجوع طرق الفقه ولم يقلمعرفة مجوع طرق الفة وذكر نحيره في المنتف أيضا وكذلك صاحب الأحكام وصاحب التعصيل وتالف ان الماجب فعلمالعدلم أيضاو حاصدله أنطائفة جعاوا الاصول هوالعلم لاالمعلوم وطائفة عكست ﴿ نانيها ﴾ أن العلم أصول الفقه البت تله تعالى لانه تعالى عالم بكلشئ ومن ذلك

هذا العلم الخاص ولابد من ادخاله في المدوالالزم وجود المحدود بدون الحدليك لا يكن دخوله فيه لانه حده بقوله معرفة علاوة دلائل الفقه والمعرفة لا تطلق على الله تعالى لا نها تستدى سبق الجهل كانقدم في ثالثها كه أنه جسم دليلا على دلائل هناوفي أوائل القياس حيث قال احسوم الدلائل وفي أول الكتاب الخامس حيث قال في دلائل اختلف فيها والاساصوابه أدلة قال ابن مالك في شرخ التكافيسة الشافية لم يأت فعائل جعالاسم جنس على و زن فعيل فيما أعلم لكنه بمقنضى القياس (١١) جائز في العلم المؤنث كسعا ثد بصع

سعيداسم امرا أوقدذكر النساة لفظين وردامن ذلك ونصوا على أنهــما في غاية القلة وأندلا يقاس عليهما ورابعها وهومبني على مقدمة وهوأنكل عمافله موضوع ومسائل فوضوعه هوما يجثف فلك العارعن الاحوال العارضة له ومسائله هي معسرفة تلك الاحوال غوضوع علمالطب مثلاهو بدن الانسان لانه يصت فسه عن الامراض اللاحقة له ومسائله هي معسرفة تلك الامراض والعلمالموضوع لسرداخلا في حقيقة ذلك العسلم كاأوضعاه في مدن الانسان وموضوع عملم الاسول هوأدلة الفقه لانه يحث فيهاعن العوارض اللاحقسة لهامن كونها عامة وخاصة وأمها ونهسا وهذمالاشياء هي المسائل واذا كانت الادلة هسى موضوع هذا العسلم فلأ سكون من ما عمته فان قبل موضوعهمذا العملههو الادلة الكلسة منحث دلالتهاعلى الاحكام وأما مسائله فهيىمعرفة الادلة باعتبارما بعسرض لهامن كونها عامة وخاصة وغدير ذلا وهذاهوالواقعفى الحد فلنالانسلم بلالأول أيضا

علاوتماذكرالكساق أمسم اعرا بيافص عايقول أويل في تصغير آل وأما ثالثا فأت الاكاذاذكر مضافاالىمن هوله ولميذ كرمن هولة معهمفردا أيضا تماوله الاك كايشهديه كثيرمن المواقع كقوله تعلى ولقدأ خذنا آل فرعون بالسنين أدخلوا آل فرعون أشدالعذاب اذلار يب فى دخول فرعون في آله في كلنناالآيشن وكافي العصصن في صفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى الله عليه وسلم علهمأن يقولوااللهم صلعلي محدوعلي آل محد كاصلت على آل الراهم فانأ مراهم داخل فمن صلي الله عليه بل هوالاصل المستتبع لسائراً له ومافيهما أيضاعن عبد الله من أبي أوفى أن أباء أني الني صلى الله عليه وسلم بصدقة فقال الهم صل على آل أبى أوفى ومعاوم أن أبا أوفى هو المقصود بالذات بهذه ألدعوة ولاكذاك الأهل اذله بالماجأة هلزيدلم يدخل زيدفيهم ثمالعميم حوا فاضافته الحالمضمروا ختلف فى المراديهم في مثل " ي لموضع فالاكثرون أنهم قرابته الذين حرمت عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقيسل جيع أمة الاجابة والى هذا مال مالك على ماذكر ابن العربي واختاره الازهري ثم النووى في شرحمسلموقىلغىرذلك ويسط البكلام فسمله موضع غيرهسذا الكتاب والكرام جبع كريموهو قديراديه الجواد الكثيرا لخبرالجمود وقدر اديه الذات الشربقة وقديراديه كلذات صدرمنها منفعة وخبر وآله لم يخلوا من هـ فده الاوصاف غالبا ومن كرمهم عموما تحريم أوساخ الناس عليهم ودخولهم فالصلاة عليسه تبعاله حتى في الصلاة ومن لطيف ما يؤثر بما يناسب هذا ماحكي الخطيب قال دخل يحيى ينمعاذ على عساوى بيل أوبالرى زائراله ومسلماعليسه فقال العاوى ليحيى ما تقول فيناأهل البيت فقال ماأقول في طن عن ما الوحى وغرست فيسه شعرة السوة وسيق عماء الرسالة فهل يفوح منسه الامسكالهدى وعنبرالتقوى فقال العلوى لحبى انزرتنا فبفضلا وانزرناك ملفضلا فلاالفضل ذائرا ومزورا والاصاب مع صعب قاله الجوهرى وفي صيم المنارى الاشهادوا حددشاهد مشل صاحب وأصحاب وهوأشيه وسيأتى في مسئلة الاكثر على عدالة المحابة أن المحالى عندا لهد ثين وبعض الاصوليين من لقى النبى صسلى الله عليه وسسلم مسلما ومات على الاسلام أوقبل النبوة ومات قبلها على الحنيفية كزيدين غروين نفيل أوارتدوعادف حياته وعندجهورالاصوليين من طالت صحيته منتبعا المدة بثبت معها اطلاق صاحب فلان عرفا بلا تحديد في الاصم ويذكر عمة من يد تحقيق لهذا ان شاءالله تعالى وفي وصفهم بكوتهم مصابيح الظلام اشارة على سبيل التليج الى ماوردعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قالمشل أصحاب فأمتى مثل النعوم فبأبهم اقتديتم اهتديتم وسياتى الكلام عليهمع تخريجه في موضعه من هدا الكتاب إن شاء الله تعالى فإن النصوم تسمى مصابيع أيضا كاقال تعالى ولقدر ينا السماء الدنياعصابيم شمغيرخاف أنبين الالوالاصاب عوما وخصوصامن وجسه وأن ذلك ليسبمانع م عطف أحدهماعلى الآخر (وبعدفاني بعدأن صرفت طائفة من العر) أى مدة من مدة الحياة في الدنيا (فطريق الحنفية والشافعية في الاصول خطر لي أن أكتب كتابا مفعماعن الاصطلاحين) فى الاصول الفريقين كائنا (بحيث يطيرمن أنقنه الهما بجناحين) أى بحيث يصل من أحاط عافيه درابة الىمعرفة الاصطلاحين ولايختى مافي هدذه الاستعارة المكنبة التحسلسة المرشحة من اللطف والحسن فانهشبه فى النفس الاصطلاحين بالمكان الرفيسع بجامع عاوالمقّام بينهما وان كان العاو في المكان حسيا وفى الاصطلاحين عقليا والمنقن للكتاب بالطآئر بجآمع السعى السريع ينهما الموصل للطاوب وأثبت للشبه الجناحين اللذين لاقوام للشبه به الابهما تخييلا وترشيحا ومادعان الىقصدكتابة كتاب إجسند المنابة الا (ادكان من علمة أفاض في هذا المقصود) أى من صنف كتابا في بيان الاصطلاحين

مذكورفانه المراد بقوله دلائل الفقه كانقدم و خامسها في أن هذا الحدليس مانع لان تصوّر دلائل الفقه الخنصدق عليه أنه معرفة بهاأى علم لان العمل ينقسم الى تصوروت دين ومع ذلك ليسمن علم الاصول فان العمول هوالعلم التصديق لا النصوري

قال (والفقه العلم بالاحكام الشرعية العلمية المكتسب من أدلتها التفصيلية) أقول بلها كان لفظ الفقه جزأ من تعريف أضول الفقه ولا يمكن معرفة أين المناعدة إلى المتاج الى تعريفه فقوله العلم جنس دخل فيه سائر العاوم ولقائل أن يقول لم قال ف حد

المدكورس كالنعر والعلامة صاحب البديع فأنهذ كرفى ديباجته قدمنعتك أبها الطالب لنهاية الوصول الىعلمالاصول هذا الكتاب البديع في معناه المطابق اسمه لمسماه خاصته للثمن كتاب الاحكام ورصعتها لواهر النفيسة من أصول فرالاسلام م قال وهذا الكتاب يقرب منهما البعيد ويؤلف الشريد ويعبدلك الطريفين ويعرّفك اصطلاح الفريقين (لموضّعهما حق الأيضاح ولميناد مرنادهما) أيطالهما بالنصب مقعول ينادى وفاعله (بينانه اليهما بحَى على الفلاح) وهذا قدصار فالعرف مشلايستمل فاشتمارا لتبليغ والايقاظة والأنساح عن المقسود مأخوذ من فول المؤذن ذاك فكنى بهذا القول عن عدم بيان من صنف في بيان الاصطلاحين إياهماعلى الوجسه الواضم اللي المستوفى لأنك ارة ترى بعض المواضع منه عاريا من التمييز بينهما وتارة ترى بعد مامنه خاليا من أحدهما (فشرعت في هـ ذاالغرض) وهوكتابة كتاب مفصح عن الاصطلاحين بي ، يطير من أتقنه اليهما جُناحين (ضامّااليه) أى الى بيان الاصطلاحين (ماينقدح) أى يظهر (لى من بحث) وسيأتى تعريفه (وتُعرير) أى تقويم (فظهرلى بعدر) كتّابةشيُّ (قليل) من ذلك (أنه) أى هذا المشروع فيه اذاتم (سفر)أى كتاب (كبير وعرفت من أهل العصر) أى من مشتغلي زماني (انصراف هممهم) أى وبمهاجع همة وهي اسم من الاهتمام عنى الاغتمام من هم اذا تدافع في القصد وقبل هى الباعث القلى المنبعث من النفس لملساوب كالى ومقسودعالى (في غسيرالف قعه الى المختصرات وإعراضهم عن الكنب المطوّلات) وخصوصاان كانت تلك المختصرات بالمغي الحقيقي اللغوى الاختصاد وهوردالمكنيرالى القليل وفيهمعنى الكنير وقديه يرعنه عادل قليل على كثيره كاهومنقول عن الخليل ابن أحسد فأن اختيار الختصرات حينتذمته لان الختصر أقسر بالى الحفظ وأنشط القارئ وأوقع في النفس ومن عدة تداول الناس اعاز فوله تعالى ولكم فى القصاص حياة وعبوامن وجديز فوله سيعانه فاصدع بماتؤم ومن اختصار قوله عزوجل باأرض ابلعي ماءك الاية وقالوالم فاخصر أية في كتاب الله واستعسسنو ااختصارقوله حل وعلاوفيها ماتشتيه الانفس وتلذالا عن حيث جع في هسذا اللفظ الوجيز بين جميع المطعومات والمشرو بات والملبوسات وغيرها ولفضل الاحتصارع في الأطالة قال النبي صلى ألله عليه وسلم أوتبت جوامع الكلم واختصرت لي الحكمة اختصارا وقال الحسس بنعلى رضى الله عنهما خيرا لكلام ماقل ودل ولم يطل فيل غيران الاطالة موضعا تحمد فيسه واذلك أيكر جيع كتابانته الكرم مختصرا ومن هنسااختبرت المطولات أيضافي الفقه واللغسة والنواريخ لتعلق الغرص بانساع ماميها من الجزاريات التي لا يجمعها ضابط في الغالب (فعدلت) بهذا السبب عن اتمام ذلك (الى) تصنيف (مختصرمتضمن انشاءالله تعالى الغرضين) يعنى والله أعدَم غرضه الذي هوذكر الاصطلاحين على الوجه الذى قصد ممن الايضاح والانقان وغرض أهل العصر الذى هو الاختصار فالبيان (واف به ضل الله سيحاله بصقيق متعلق العزمين) يعنى والله أعسار السدالمزمين العزم على بيان الاصطلاحين على الوجسه الذى ذكره و بالا خوالعزم على ضم ماين مدح له من بحث وتعرير الى ذلك ومتعلقهما البيان والضم المذكوران والمزم القصدالمصمم وقديعبرعنه بجزم الارادة بعدالتردد والبا في بفضل الله إما عدى من أوالسببية وفي بتعقيق التعدية وهوطاهر (غيرانه) أي هذا المعدول البه (مفتقرالى الجواد الوهاب تعالى أن يقرنه) بكسر الراه وضمها (بقبول أفتدة العباد) والجواد بالتعفيف من أسماء الله تعالى وردفى عدة أحاديث منها حديث أخرجه أحدوابن ماجه والترمذى وحسنه وهوفى كلام العسرب الكثير العطاء وقال أبوعره بن العسلاء الكريم وأما كون الوهاب من أسمائه

الاصول معسرفة وفيحد الفقه العمل وقداستعل ان الحاجب لفظ العلم فيهما وابن برهان فى الوحيز لفظ المعرفة هنا وقوله بالأحكام احترزيه عن العلم بالذوات والصفات والافعال قاله في الحاصسل ووجهماقالهأن العلم لايدله من معاوم ودلك الماوم ان لم يكن معتاحال محدل يقومه فهوالجوهر كالحسم واناحتاج قان كانسسا للتأثير في غدره فهوالفسعل كالضرب والشستم وادلم يكنسببا فأن كان نسبة سنالافعال والذوات فهوا لحسكم وان لميك فهوالصفة كالحرة والسواد فلاقسدالعلم مالحكم كان مخرجا الثلاثة لكن في اطهداً وتروج المسفات اشكال وذلك أنالحكم الشرعى خطاب الله تعالى وخطانه تعالى كلامه وكلامه صيفة من جلة الصفات القاعة بذاته فيلزم من اخراج الصفات اخراج الفقه وهوالمقصود بالحد والباءفىقوله بالاحكام محدوزان تكوب متعلمة بمعذوف أىالعلم المتعلق بالاحكام والمراد بتعلق العلم بهاالنصديق بكيفية تعلفها بأفعال المكامسين كقولنا المساقاة حائزة لاالعسلم

بتصورها فأنه من مبادى أصول العقه فان الاصولى لابدأن يتصور الاحكام كاسياتي ولا التصديق بثبوتها في تعالى أنفسها ولا التصديق بتعلقها فاخ عامن علم المكارم فان قبل الالف واللام في الاحكام لاجائزان تكون للعهد لانه ليس لناشئ معهود

يشساراليه واللبنس الان أقل جع النس ثلاثة فيلزم منه أن العامى يسمى فقيها اذاعرف ثلاث مشائل با دلته العسد ق اسم الفقه عليها وليس كذلك والألم وملانه يلزم خروج أكثرا لجمهدين لان ما لكامن أكارهم (٣٠) وقد ثبت أنه ستل عن أربعين مسئلة

إ فأجاب في أربع وقال في ست وثلاثن لاأدرى فالخواب التزام كونها الجنس لان الحدانم اوضع لحقيقة الفقه ولايلزم من اطلاق المقه على ثلاثة أحكام أن يصدق على العارف بها أنه فقسه لانفقيااسم فاعلمن فقه بضم القاف ومعناه صار ألفقه لاسعية وليساسم فاعلمن ففه بكسرالقاف أى نهم ولامن فقه بقتهها يرى سبق غيره الى الفهما تقررفي عسلمالعربية أن قماسه فاقه وظهرأت الفقمه مدلعلى الفقه وزيادة كونه سعمة وهسذا أخصمن مطلق الفسقه ولاملزم من ثغ الاخص تغ الاعم فلا يلزم نق الفقه عنسد نقي المستق النيهو فقيمه وهذامن أحسن الاجوية وقداحة رزالا مدىعن هــذا السؤالفقالالفقه العلم بجمله غالبة من الاحكام وهواحترازحسن وقوله الشرعة احتراز عن العلم بالاحكام العقلمة كالعاربات الواحدنصف الاثنين ومأن الكلأعظم منالجز وشبه ذلك كالطب والهندسة وعنالعلم بألاحكام اللغوية وهونسسة أمرالي آخو بالإيحاب أوبالسلب كعلمنا بقيامز بدأو بعدم قيامسه

تعالى فما تظافر عليه الكتاب والسنة والاجاع وهوفى حقه تعالى يدل على البذل الشاءل والعطاء الدائم بغسيرت كلف ولاغرض ولاعوض واختلف في أنه من صفات الذات أوالافعال والوجه العصير الظاهراته منصفات الافعال (وأن بتفضل عليه بثواب يوم الساد) أي يوم القيامة سمى به اله ينادى فيه بعضهم يعضاللاسستغاثة أويتنادى أصحاب المنة وأصحاب البار وقبل غبرذلك وهداادالم نتكن الدال مشددة فأن كانت مشسددة قلائه بنذ بعضهم من بعض أي يفركا فال تعالى يوم يفرّ المرسم أخمه الاكية والاوّل هوالرواية وقراءةالسبعة في قوله تعالى انى أخاف عليكم يوم التناد وانما كان هذا المصنف يحتاجالى كلمن هسذن الامرين لان الغرض في الدنيا من التصنف نشر المصنف والتملي عمرفته وهولا يتم الا بعلاقة القاوب بكتابته ومدارسته واعتفاد صته وحقيته وفى الاخرة افاضة الجودوالاحسنان من الكريم المنات مييباذاك في الجلة عناعاناه المصنف في ذلك العل في سالف الازمان ولما كان ذلك مقد فوفا بمقتضى فضل أتقه الذى يخص به سمانه من شاءمن أفراد الانسان قال (والله سحانه وتعالى أسأل ذلك أى جعدله في الدنيا مقبولاً وفي الا خوة الى جزيل الثواب حبلا موصولًا وذلكُ مما يصلح أن يقع اشارة الحالمنني يدليسل قوله لافارض ولابكرعوان بينذاك وقدم الفعول وهوالاسم الجلبل للاهمام والتغصيص (وهوسحانه نع الوكسل) وكغي به وكملا وكنف لاوهو المستقل بجمسع ما يحتاج البه جسع الخلق وقدوكل أمورخالقه البسه ووكل عياده المتوكلون علمه أمورهسم البه تمهذامن أسمائه تعالى التى تظافر عليها الكتاب والسنة والاجاع بجوزأن بكون عدنى مفعول وعليه تفسيره بالموكول البه الامورمن تدبيرالبرية وغسيرها وأن يكون يمسى فاعل وعليه تفسسيره بالكفيل بالرزق والقيام على الخلق بما يصلمهم وبالمعين وبالشآهد وبالحفيظ وبالكافى الى غيرناك ممأفاد القرطبي أنه اذا كان الوكيل الذى وكل عباده أمورهم اليه واعتدواني حوائج هم عليسه قهو وصف ذاتي فيه معنى الاضافة الخاصة اذلابكل أمره اليسه من عبادم الاقوم خاصسة وهم أهل العرفان واذا كان الوكيل الذى وكل أمورعباده الىنفسسه وقاميم اوتكفل بالقيام عليها كان وصفافعليا مضافا الح الوجودكاه لان هذا الوصف لايليق بغيره وعلى هذا يخرج شرح العلباه لهذا الاسم ويتضمن أوصافا عظيمة من أوصافه كياته وعله وفدرته وغسيرذلك والضميرالمرفوع المنفصل هوالمخصوص بالمدح قدّمه التغصيص (وسميته بالتحرير) الكوفه مشتملاعلى تقويم أواعده مذا الفن وتقريب مقاصده وتهذيب مساحث هدا العلم وكشف القناع عن وجوه خرائده (بعد ترتيب على مقتمة هي المقدّمات) الا تن ذكرها وهي الأمور الاربعة بيان المفهوم الامسطلاحي الاسم الذي هولفظ أصول الفقه أوبيان موضوعه أى التصديق بأنه ماهو وبيانالمقسدماتالمنطقيةالتيهى يحسله مياحثالنظروطرق معرفة صحيحه وفاسده وبيان استمداده من أىشى فصارت المقدّمة نقال على كل واحد من السانات الاربعة وعلى محوع السانات كايقال لكل فردانسان والكل الانسان وقديقال انسان بمعناه وعليه قوله مقدّمة هي المقدّمات ذكره المصنف قال العبد الضعيف غفرالله تعالى له فظهر من هذا أن المراد بالفدّمة هنامايذ كرأمام الشروع فىالعمالتوقف الشروع على بمسيرة أوزيادتهاعليه ولماكان كلمن هذه الامورالمذكورة لاتنفك عندالتعقيق عن أحده .. فين كاأن جلتها لاتنفائ عنهما بطريق أولى ساغ أن يترجم عن هذا المعنى بلفظ مفردنكرة نظرا الىأنه معسى كلي تشترك فسه هذه المساصدقات فسكني في التعسر عنه اسم الجنس السكرة لان الاصل في الاسماء التنكير على ماعرف ثم لاموحب هنا يوحب مخالفته على أن ما كان على الاصل لايستل عنسببه ثملاكانت المقدمات عبارة عن الأمور المذكورة وقد تقدم الشعور بالمعنى الكلى

والشرى هوماتتوقف معرفت على الشرع وقوله العلب فاحترز به عن العلم بالاحكام الشرعب في العلم سقوه وأصول الدين كالعل بكون الاله واحد السيعاب سيرا وكذلك أصول الفقه على ماقاله الامام في الحصول واقتصر علب مال لان العلم بكون الاجماع عيمة مشلا ليس علماً بكيفية عل وتبعه على ذلك صاحب الماصل وصاحب القصيل وقيه نظر لان حكم الشرع بكون الاجماع حجة مشالامعناه أنه اذا وجد فقد وجب عليه العل بأن الشخص مق زفى وجب أنه اذا وجد فقد وجب عليه العل بأن الشخص مق زفى وجب

الشامل لها محدث بعد كل منهام رماصد قاله لاستنداد كل منها في افادة أحدد ننك الامرين وان كان بعضهاأتمن بعض باعتبار تقدم اللفظ الحامل اهأعى لفظ مقدمة تعين اذبعت هذه الماصد قات ووقعت تفسسراله أن تعرف وبكون التعريف فيها العهدالد كرى لتقدد مدلولها معتى كأفالوافى قوله تعالى وليس الذكر كالاس فتأمله هذا وأفاد المصنف رجه الله أنه اغالم يهل على مقدّمة في كذا كاف كلامغ ترواحدلانه يستدى تكلف كلام فى مجاذية الظرف المفاديني وبعد الفراغ منه يظهرأن حقيقة المقدمة ليس إلاء ين البيان الامور التي تقدّم معرفتها على الشروع في الفن يوجب حصول ذيادة البمسرة فيسه فأسهقط فذاك مؤنة ذلك ونبه على ماقد يغفل عنسه من أنهاهي المذكورات بعينهاأعنى البيانات عمى الحاصل بالمصدر اله فانقلت المشهور كون مقدمة العلم حسد موغايته والتصديق بموضوعه فابال المصنفأ سقطذ كرالغاية وذكرا لقدمات المنطقية والاستمداد فلتلانه فدصرح غبر واحدمن المحققين منهم الشريف الحرجاني بأن ماجرت به العادة من ذكرهم وجهما اشتملت عليه مقدمة العلمن حده وغاينه والتصديق، وضوعه ليقصدوا به بيان حصر المقدمة فيهابل وجيه ماذكر فهاحتى اووجد غسيرهامشار كالهافى افادة البصيرة ساغضه وبعلمنها وعلى قياس هذا ولوظهرعدم الاحتياج الى بعضها في افادة البصرة لسدّ غيره مسدّه حازاً يضااسفاطه استعنا بغيره عنه ولامرية في مشاركة المقدة مات المطقية والاستمدادلهذه الامورفى افادة البصيرة كاأنه لااحساج الىذكر الغابة مع ذكر الحدق هذا الغرض كاستعرض له المصنف فياسساتي ويذكر عنه عمة وجهه انشاءالله تعالى ومنهذا يظهرأن حصرا لمقدمة في الامورالمذكورة ليسمن حصرالكل في أجزاته كاهوظاهر كلامغيروا حدبل من حصرالكلي فى جزئياته أوفى جزئيات منها بحسب الاستيفا الهاو عدمه كامشى عليه المصنف غ المقدّمة اسم فاعل على المشهور فيلمن فدّم لازماع عنى تقدّم كبين عدى تبين وقيل منعد بالانهذهال موراافها منسب التقدم كائنها تقدم غيرها أولافادتها الشروع بالبصيرة تفدمن عرفهامن السارعين على من لم يعرفها وعن الزجخشرى أن فقم الدال خلف وعن عسيره بحوازه اذا كانت من المنعةى فلعل ماعن الزيعشري محول على مااذا كانت من اللازم فلا يكون بين هذين تعارض ثملم يبين الزيخشرى وجهمنع المتحقيل ولعلمأن في الفتح ايهام أن تقدّم هذه الامورا تماهو بالجعل والاعتبسار دون الاسقعقاق الذاتى وهوخلاف المقصود لان تقديم هدنه الامور اعماهو يسمب استعقاقها النقدم بحسب الذات كابين في موضعه اه قال العبد الضعيف عفر الله تعالى له وفيه أيضا من جهة اللفط عدم ذكرالجاروالمجرورو يلزمهما بمالمفعول من اللازمذكرالجاروالمجروركاءرف في موضعه فانتفي على هدداماقيل ان فتح الدال فيهاليس بمعيد لفظاومعنى شهلهي منقولة عن مقدمة الجيش فيكون لفظها فمقدمتي العلر والكتابحة يقةعرفية أومستعارة منهافتكون عجازا فيهما أوكالاهمامو جودفيها بناء على أنهاف الاصل صفة حدف موصوفها وأطلقت على الطائف المتقدمة من المعانى أوالالفاظ على العلم أوعلى سائرا لفاظ الكناب والناءاما للقل من الوصفية الى الاسمية أولاعتبار ممؤنثا كاقالوا في امظ المقيقة احمالات وربح أنهاان كاستعمى الوصف أى ذات مؤنثة ثبت الهاصفة التقديم واعتبار معنى التقديم فيهالعمة اطلا والاسم كالضاربة فاطلاقها على الطائف ةالمذكورة حقيقة ان كان باعتب ارأنها من أفر ادهذا المفهوم ومجازات كال علاحظة خصوصها وان كانت بعنى الاسمواعتبار معنى التقديم لترج الاسم كافى القارورة فاطلاتها على الطائفة انمايكون حقيقة لوثبت وضع واضع اللغات المقدمة الرسده الطائفة والظاهرأنه لم بثبت بل الثابت اغماه ووضعه لهابازا مقدمة الجيش وثلاث مقالات في

على الامام حسده وهومن الفقمه وقوله المكتسب احترز بدعنء الماته تعالى وعسلم ملائكته بالاحكام الشرعسة العلمة وكذلك علم رسوله مسلى الله عليه وسلم الحاصل من غيراستهاد بل بالوحى وكذلك علمنا بالامورالتي علمالضرورة كونهامن الدين كوجوب الصاوات الجس وشهها فمسع همذه الاشاءليس بفقه لأنهاع رمكتسبة هكذا ذكره كشسترمن الشراح وماقالوه فىغسرانته تعالى فبه تظرمتوقف على تفسير المراديا لمكتسب ولاذكرلهذا القد في المصول ولاي مختصراته وانما وقعفيهن التقسد بأب لا مكون معاوما من الدين بالضرورة م مرحوا بأنه للاحسرازعن فعوالحس كانقدمذكره وفيه تنارأ يضافان أكثرعلم العماية اعامول سماعهم من الني صلى الله علم وسمالم نيكون ضروريا وحيفتاً. فألزمأن لايسمى علمالعما يتفقها وأنلايسموا فقهاموهو باطلوالاوتىأن يقال احترر بالكتساعن عسلمالله تعالى ويقولهمن أدلتهاعنء لللائكة والرسول الحاصل بالوجي والمككتدب في كلام المصنف

مرفوع على الصفة العلم ولا يصم جره على الصفة الاحكام لاب الاحكام مؤشة والكنسب المبادى) مذكر ولان علم الله تعالى وعم المقلد عردان على الحد على هذا المتقدير ولا يخرجان بما قالوه وذلك لاب المعلوم لا قلد مشارق نفسه مكتسب من أدة تفصيلية كان المصنف لم يشترط قلل بالنسبة الى العالميه بل عبر عنه بقوله مكتسب وهوم بنى الفعول قادا عما الجم عان الاخث لها النصف الذية الكريمة وأخبر به المقلد صدق أن المقلد عام شيأ اكتسبه غير ممن (١٥) دليل تفصيلي واذا صدق ذالل صدق

يناؤه الفعول فمقال عرشا مكتسبامن دليل تفصيلي وهكذا مفعل فىعسلمالله تعالى فأن البارى سيمانه وتعالى عالم بحصكم وذال الحكم موصيوف بأنه مكتسب يعني أن شضماقد اكتسبه وقولهمن أدلتها التفصيلية احسترزيهعن العسلم الخاصل للقلدف المسائل الفقهية فآث المقلد اذاعلم أنهذا المككمأفي به المفتى وعمل أن ماأفتى به المفتى فهوحكم الله تعالى في حقمه علم بالضرورة أن ذلك حكم ألله تعالى في حقهفهذا وأمثاله علم بأحكام شرعسةعلىةمكتب اكن لامن أدأة تفصله بلمن دلسل احمالي فأن القلد لم يستدل على كل مسئلة تدليل مفصل يخصها بليدليل واحسديم جيسع المسائل مكذا فالدالأمام في المحصول وغرب وتابعه عليه ساحب الحاصل وصاحب المصيل وفالمدنظرمن وجوه أحدهاأن نعرف الفقه بأنه العلم يقتضى أن يكون أصول الفقه هو أدلة العلم بالاحكام لاأدلة الاحكام نف مهاوهو بأطسل لانه قد تقددمأن الاصول معرفة دلا تل الفقه لامعرفة دلائل العطمالفقه ولانمدلول الالميلهوالحمكم لاااوسا

المبادى) أى وعلى ثلاث مقالات أولاها في بيان التصورات والتصديقات المعدود تمن مبادى هذا العسم (وأحوال الموضوع) أى وثانيها في بيان التصورات والتصديقات الراجعة الى أحوال موضوع العلم (والاجيتهاد) أى و هالتهافي بيان ماهية الاحتهادوما يقابله وهوالتقليدوما يتبعهما من الاحكام عملما كانالذ كورفى هذه المقالة مايفيد أنه ليسمن مسائل الفن لانمسائل الفن ماللصت فيهارجوع الى موضوعه ومسائل الاجتهاد ومايتبعه ليست كداك كاستذكره لكنجرت عادة كثير منهم الشافعية أن يذكروها على سبيل اللواحق المتممة للغرض منه اسعافاأ شار المصنف الى ذلك فقال (وهو) أي الاجتهادمع مايتبعه (متممسائله) بعضها (فقهية) لكون هذا البعض من بيان أحكام أفعال المكافين كمسئلة الآجتمادوا جبعيناعلي الجمهد في حق نفسه وكذا في حق غسره اذا خاف فوت الحادثة على غير الوجه وحرام في مقابلة الأطع نص أواجاع الى آخرافسامها الى غديرذاك فان الاحتماد فعدل الجهدوه بذل وسعه فى طلب الحكم الشرى وكل من الوجوب والحرمة وباقى محولات أقسام موضوعات المسئلة عَكُم شرى والى هذا أشار بقوله (لمثل ماسنذكر) قريباني بيان الموضوع أن البعث عن جية الاجماع وخبرالواحدوالقياس ليسمنه بلمن الفقه لان موضوعاتها أفعال المكامين وعجولاتها الممكم الشرى فانمثل هذاال كالام جارف بعض مسائل الاجتهاد الكائر على هذاالوجه وانحالم يقل لماسنذ كرنظرا الىخصوص الجزئية الكائن لهده المسائل فاله غير المصوص السكائن لغيرها (واعتقادية) أى وبعضها مسائل اعتفادية لكونه واجعاالى ماعلى النفس من الامور الاعتفاديه المنسوية الى دبن الاسلام كسئلة لاحكم فالمسئلة الاجتهاد يعقبل الاجتهاد ومسئلة يجوز حاوالزمان عن مجتهد فانكلامن هانين عقيدة دينية منسوبة الى دين الاسلام غاية الامر كاقال المصنف أنهم لم يدونوا هدد المسائل في الفقه والمكلام وذاك لايخرجهاءته مابعمدرجوع العثءنها الىموضوعهما وكانمقتضي مافعله في المقسدمة أن يذكر في المقالات نظيره فيقول ثلاث مقالات هي المبادى ولكن المقالة أجريت مجرى القول بالمعنى المسدرى فكان المقول الذي هونفس العلم متعلقه فيشبت النغيار والله أعلم فان قلت لم اختار الترتيب على التأليف قلت ليشير على سبيل التنصيص الى أنه وضع ما اشتمل عليه الختصر من الاجزاء مواض عهااللا تفقيهامن التقديم والتأخ يرفى الرتبة العقلية لانم مقالوا الترتيب في اللغة جعل كلشي فى منتبته وفى الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث وطاق عليها اسم الواحسدو يكون ليعضها نسبة الحالبعض التقدديم والتأحيرف الرنبة العقلية بخلاف التأليف فامه جعل الاشيا المتعددة بحيث يطلق عليهااسم الواحد مسواء كان لبعضها نسبة الى بعض بالتقديم والتأخير أم لافهو أعممن الترتيب فلابكون فيسهاشارة ناصة على هذا المطاوب غمقد ظهرمن هذا أن الضمير المجرو رفى ترتيه واجع الى المختصرم ادابه مضمون ماتام في النفس من الاجزاء والمواد التي سستعقب تركيبها على الوجه المذكور الختصرلان الصورة معلول الترثيب ولاضهرفي ذلك وانكان الضمرفي سمته مراجعا الى الختصر مرادابه معياه المقررله في الخارج المتبادر من اطلاقه فان مشياه شائع بل هومي النحسين المعنوي المسمى بالاستعدام عندأهل البديع فتنبعله (المقدمة) المدكورة فالتعريف فيهاللعهدالذكرى (أمور) أربعة وقدعرفت لم قال هكدا ولم يقل في أمورا لا من (الاول مفهوم اسمه) أي اسم هد االعلم وهو لفظ أصول الفقه ووجه تقديم هذا الامرعلى غيره ظاهر (والمعروف كونه) أى اسمه حال كونه غيرم ادبه المعنى الاضافي (علماوقيل) بل اسمه (أسم جنس لادخاله اللام) أي لصمة ادخال اللافظ اللام عليه فيقال الاصول والى هذا بعني القاضى تاج الدين السبكي حيث قال وجعسله اسم جنس أولى مرجعاء ملم

بالحكم النانى أنه لا يحاو إما أن يريد بالعلية على الجوارح أو ما هو أعمم اومن على القاوب وان أرا والاول ورد عليه اليجاب النية وتعريم الرياد والحسد وغيرها فانع امن الفقه وليس فيها على بالجوارح وان أراد الثانى ورد عليه أصول الدين فانه ليس بنقه مع أنه على القلب ولو

قال الفرعية كأقاله الآمدى وابن الحاجب لكان يخلص من الاعتراض النالث أن العلم يطلق ويرادبه الاعتقاد الجازم المطابق ادليل كما ستقف عليه وهذا هو المصطلح عليه (٢٦) ويطلق ويرادبه ما هو أعم من هذا وهو الشعورة ان أواد الاول لهيعسن الاحتراز عن المقلد

جنس لانه لو كان على الدخلته اللام قال المصنف (وليس) هـ ذا القول بشي أوليس اللام بداخل عليه وهذامن المصنف مشيءلي ماذهب البه بعض النحو بين من جواز حذف الخسير في ياب كان وأخواتها في سعة الكلام اختصارا والماقلتاات هذاليس بشي (فان العلم) بفتم اللام هو الاسم (المركب) الاضافي من افظى أصول والفقه (لاالاصول) أى لاأحدجزاً ي هــذا المركب الذي هو لفظ أُصُول فقط ونحن لاندى العلمية الاللركب لمذكور حال كونه غيرم ادبه المعنى الاضافي واللام لم تدخل عليه بل على الخزءالاول سالة كونه فانداللانسانة مطلقالان اللام لاتعامع الامسانة وقسدتعاقيها وضي تقول انه حينشذ نكرة فأذاد خلت عليه اللام عرفته ثمالاكان كثيرا مايطلق لفظ الاصول محلى باللام ويراديه هذا العلم وقد ظهرأته سيب وهمم القائل انه اسم جنس أشار الى وجه ذلك فقال (بل الاصول بعد كونه) في الاصل افظا (عاما في المباني) أى في كل ما يبني عليه شي سواء كان ذلك في الحسيات كبنا والجدار على الاساس أوفى ألمعنويات كينا المسائل الجزاية على القواعد الكلية كاهومقتضى عرف اللغة يعني اذا لم يقصد بالاصول خصوص من المباني فأنه حينتذمن ألفاظ العوم صيغة ومعنى لكونه جعا محسلي باللام الاستغراق (يقال) لفظ الاصول أيضافولا (خاصافى المبانى المعهودة الفقه) التي هي عبارة عن هذا الداعلى سييل الغلب فعليه من بين سأترالب انى كالنصم التريا عن الادلة الكلية والقواعد التي سوصل ععرفتهاال قدرةالا منساط كاهوعرف الفقهاء حتى صارحقيقة عرفية فيه (فاللام) فيه حين النسبة الى أول حالات ارادتها بخصوصها منسه لاهل هسذا المعرف (العهسد) المذهني تم صارت بعد ذلك لازمة له كالخزمس كهسى فى الحم الثريا يعنى ومن المعلوم أيضا أنه بهدذا الاعتبارليس باسم جنس أيضابل من الاعملام السكائنة على سبيل الغلبة وقصاري مايلزم من هذا أن بكون له اسمان علم مقول لانطريق الغلبة هولفظ أصول الفقه وعسلممنة ولبطريق الغلبة وهولفظ الاصول ولامحذور في ذلك شمحيث كان المعسروف كون اسمه الذي هوأصول الفقه علما فهسل هوجنسي أوشضصي فنص المحقق الشريف الجرجانى على أنه من أعلام الاحساس لان عسلم أصول الفقه كلى يتناول أفراد امتعسددة اذالق الممنسه بزيدغ برماقام بمروشفصاوان الحسدمفهوماهما ولمااحتيج الىنقسل هسذا اللفظ عن معناه الأضافي جعــلوه علمـالله لما لمخصوص على ماعهد فى اللغه لااسم جنس وقال المصنف (والوجه) في علمية أصول الفقه (أنه) أي أصول الفقه عسلم (شخصي اذلا يصدق) أصول الفقه (على مسدُّلة) وأحدة من مسائله وهددا أمارة الشخصية لان الكل لايصدق على بزئه حقيقة قال العبد الضعيف غفرالله تعالىله وهسذا انماينني كونهاسم جنس لآكونه علم حنس لأن عسلم ألجنس موضوع للحقيقة المتعدة في اذه كاهوالصيم وسيأتى في موضعه من هـ ذاالكتاب شمهم فدعاما ومعاملة المتواطئ في اطلاقه حقيقة على كل فردكاصر حبه ابن الحاجب وغسيره فأصول الفقه أذا كان عسلجنس فانساه وموضوع المعقيقة المتحدة ذهناالتي هي مجموع الادراكات أوالمدركات المتعينة فيه وأفراده فاالمعسى انماهي المطاهر الوجوديه للحقيقة المدكورة لامسائله التيهي أجزاه مسماه على القول بانه موضوع بازاتها فعدم صحة اطلاقه على المسئلة الواحدة كاأنه لازم لكونه علم شفص كذلك هولازم لكونه علم جنس فلايصل أن يكون معيدا لاحد همانا فباللا خر نع يمكن اثبات كونه علم شخص بشي غيره فدا أشار اليه المصنف حال قراء تناله ف الموضع عليه وهوما حاصله من يداعل مما يكسوه ايضا حاوت عقمقا أنالانسار أن هدا الاسم موضوع لامركلي بشاول أفرآدام تعددة منغايرة قائحة بزيدو عمرووغ يرهما بلهوموضوع لام خاص هو عجموع احدى الكثرتين الادراكات الخاصة أوالمدركات الخاصة الاتي بيامهما أعني الكثرة

بقولهمن أداتها التفصيلية لعدم يخوله في الحدثات ماعندالمقلد يسمى تقليدا لاعلما وان أراد الشائيل مردسؤال القاضى المذكور عقب هذافي قوله قبل الفقه من باب الظنون الرابع أنهذا الحسدلس بمانع لان تصور الاحكام السرعية الح يصدق عليسه أنه عملها اذالعلمنقسماني تصور وتصديني ومعذلك فليس يفقه بلالفقه العلم التصديق لاالعلم التصوري قل (قسل الفقه مناب الظنون فلناالح تهدا ذاظن الحكم وحب علمه الفتوى والعل بهالدليل القاطععلى وجوب انباع الظن فالحكم مقطوع به والظـــن في طريقه)أقولهذااعتراض القياضي أنو مكر الماقلاني وتفريره مسوقوف عسلي مقدمة وهوأن الحكم بأمر عسيلي أمران كان حاذما مطابقالدلدل فهوالعسلم كعلنابأن الالهواحد وان كأت حازمامطايقالغردليل فهوالتقلدكاعنقاد العبابى أنالضعى سنة وان كان حازما غرمطابق فهموالحهمل كاعتفاد الكفارما كفرناهميه وان لم يحكن جازما نظران لم ترجم أحسدالطرفين فهو

الشكُوان ترجه فالطرف الراجع ظن والمرجوّح وهم اذا عرفت ذلك فلترجع الى تقرير السؤال فنقول الفقه مستفاد الماضرة من الادلة السمعيسة فيكون مظنونا وذالهُ لان الادلة السمعيسة ان كانت مختلفانها كالاستحماب فهي لا تفيد الاالظن عند القائل بها والمتفق عليها بين الائمة هوالكتاب والسنة والاجاع والقياس فأما القياس فواضع كونه لا يفيد الاالظن وأما الاجاع فأن وصل الينا والاحاد فكذلك ووصوفه بالتواتر قليل جداو بتقديره فقد صحح الامام في (١٧) المحسول والاحدى في الاحكام ومنتهى السول

أنه ظنى وأما السنة فالاسماد متهىالاتفيد الاالظن وأما المتواثر فهوكالقرآ نمتنه قطعي ودلالته ظنسة لتوقفه على نفى الاحمالات العشرة ونفها ماثبت الابالامسل والاسهل افمدالظن فقط ويتقدير أناكون فمهشئ مقطوع الدلالة فكونمن ضرور بآت الدين وهوليس مفقهعلى مانقسدم في الحد فالفقه اذا اظنون لكونه مستفادامن الادلة الظنية واذا كانظنا ملايصمأن يقال الفقه العلم بالاحكام ملالظل مالاحكام وأحاب المصنف إثالانسال أن المقهظي بلهوقطعي لان الجهداداغلب على ظنه منسلا الانتقباض بالس حصدلله مقددمة قطعمة وهى قولنا انتفاض الوضوء مظنون والىهذه المقدمة أشارالمصنف بقوله اذاظن الحكم ولنامقة مة أخرى فطعمة وهي قولماكل مظنون يجب المسل به وأشار اليها يقوله وجبعليه الفنوى والعسليه فينتج انتغاض الوضوء يجب العل بهوهذه النتيحة قطعمه لان المقدمتين قطعيتان أماالاولى فلانها وحدانية أى قطع بوجود الظنيه كابقطع بجوعسه وعطشه وأماالثانيةوهي

الحاضرة المعينة فالذهن وانتركبت من مفاهيم كلية فسماء سينثذا ما مجوع أمور محققة خاصة هي العلم بأن الاحرالوجوب والعلم بأن النهى التعريم الم غير ذلك أوجهوع عين الاحرالوجوب والنهى التصريم الى غيرداك مهو يصلح أن يكون متعلقا لادراك زيدوعر ووغيرهماعمى أن يكون مدر كالهم ومن المادم أن وقوع هـذاله لآيقنضي تعدد اله في نفسه من حيث هو بل هو حالة تعلق ادرال ويديه هو بعينه حاله تعلق ادرالة عرو به وهل جرا كاأن تصورات متصورين لزيدعلما وتصديقاتهم بأحواله لايقتضي تعدده بلهوهوسوا متعلقت به تصوراتهم وتصديقاتهم بأحواله أولم نتعلق فان قلت لابأ سبهذا فيمااذا كان الاسمموضوعا بازاءالمدركات لعصة تعلق الادرا كاتبها أمااذا كانموضوعا بازاء الادرا كات فكيف يسوغ ذلك اذيص يرالادراك متعلق الادراك فلت سواغسه أيضاطا هرلانه حينتذ يكون بالنسب ألى الادراك المذكورمدركاوان كان هوفى نفسسه ادرا كاأيضافتامله مهذا جارى أسماءسا رالعاوم والله سحانه أعلم ثملا كان تعريف مفهوم هذا الاسم مختلفا باعتبارما كأن الفظ أولاعلمه و باعتبار ماصار فأنسااليه وقدأفا دواتعر يفهعلى كليهماوافقهم المنفعلي ذلكمشر الحصنيعهم هذاته مدالافادته لذلكُ فقال (والعادة تعريقه مضافا وعلى) أى تعريف مفهوم اسمه الذي هو لفظ أصول الفقة من حيث كون اسمه مركبا اصافياليس بعدام أوحال كونه كذلك ومنجهة كونه علماعلى هذاا لعام أوحال كونه كذلك والفرق بين الاعتبادين أنه باعتبادا لاضافة مركب يعتبر فيه حال الاجزاء وباعتباد العلية مفرد لايعتبرنيه حال الاجزاء ثهبدأ بتعريفه على التقدير الاول ذاكرامعني كلمن بحزأ مهمن حسث تصيرالا ضافة بينهما كأهوالسبيل في مثله من اعاة للتقدم الوجودي فقال (فعلى الاوّل) أي قُتمر يَفْ مفهوم اسمعلى تُقدير كون الاسم مركبًا اضافياليس بعلم أن يقال (الاصول الادلة) فأداة التعريف في الاصول المهدأى المذكورة في قولنا أصول الفقه ثم هي جمع أصل وعنه لغة عبارات أحسنها ما يبتني عليه غيره كاذكره أبواطسسين وغيره وأشارالمصنفآ نضااليه أىمن حبث يبتنى عليه لماعرف أن قيدا طيثية لابدمنه ف تعريف الأصافيات الاأته كثيرا ما يحذف لشهرة أمره ويستعل اصطلاحا بمعان المناسب منهاهنا الدليل كاذكره المصنف ونذكرو جهه قريبا والمراد بالادلة الادلة الكلية السمعية الاتي يانهاوهي الكتاب والسنة والاجاع والقياس وانحاليذ كالمصنف لفظ الكلية للعلم بهمن حيث ان قيد اليثية مرادمتها كا ذكرناحتى كأته قال من حيث هي أدلته وهذا أيضاهوا لعذر في ترك النقيد لفظا بالسمعية تم المعين أيضا لذلك كله اضافتها الى الفقه كاسيتضم وجهه قربيافان دلائل الفقه في نفس الامركذلك ثم في هذا المعنى الاصطلاح المعنى اللغوى لان مستدما لادلة منى الفقه ومرجعه بلنص غير واحدمن المحققين على أن الاصل هنايمعني الدليل ليسمنقولاعن المعنى اللغوى السابق واغماهومن مأصدقا ته غايته أن بالاضافة الىالفقهالذى هومعنى عقلى يعلمأن الابتناءهنا عقلى فيكون أصول الفقه مايبتنى هوعليه ويستشداليه ولامعنى لمستندالعسلم ومبتنساه الادليله وهوحسن تعمانا أطلق لفظ الاصول مرادا به هذا العلما تلساص يكون علمابطر يق الغلبة منقولا كاحققناه سالفاوان اندرجت حقيقته في مطلق مسمى الاصول لغية لان تخصيص الاسم بالاخص بعدكونه للاعم الصادق عليه وعلى غيره تقل بلاشك وقدنبه على هذاشيمنا المسنف في غيره لذا الكتاب فلاتذهل قعنه (والفقه النصديق لأعمال المكلفين التي لانقصد لاعتقاد بالاحكام الشرعية القطعية معملكة الاستنباط) فالتصديق أى الادراك القطعي سواء كان ضروريا أونظر ياصوا باأوحطأ جنس لسائر الادراكات القطعية بناءعلى اشمتها راخنصاص التصديق بالمكم القطى كافى تفسد يرالايمان بالتصديق بماجا وبالنبي صلى الله عليه وسلمن عندالله ومن تمة سيقول

(٣ م التقرير والتعبير أول) قولنا كلمظنون يجب العلبه فهى أيضا قطعية لما قاله المسنف وهوقوله للدليل القاطع على وجوب انباع الطن ولم يبن الامام ولا مختصر وكلامه ما أرادوه بالدليل القاطع وقد اختلف الشارحون فيسه فقال بعضهم هوالاجماع

فان الا عَدْداً جعواعلى أن كل مجتهد يجب عليه العمل والافتاء عنائله وفيسه تطرفان الاجماع نلني كاتقدم وقال بعضهم هو الدليل العقلى وذلك أن القلن هو الطرف الراجم (١٨) من الاحتمالات كاقررناه فيكون الطرف المقابل له مرجوما وحين تذفاما أن

المصنف مشدا الىظن الاحكام الشرعية وعلى ماقلنا ليسهو شسيأ من الفقه ولا الاحكام المظنونة الا باصطلاح ولأيضر استعال المنطقيين اياءمرادا بهماهوأعهمن القطعي والظني لانهم قسموا العلم بالمعنى الاعمالي التصوروا لتصديق تقسما حاصر الوسلامه الى سان الحاحة الى المنطق بجمسع أجزاته ولاعمال المكلفين أىسدواء كانتم أعال الجوادح وهي حركات البدن أوم أعال القداوب وهي قصودها واراداتها والمكلف هوالعافل البالغ فصل أخرج التصديق لغسيرا عالهم من السما والارص وغيرهما بالوحودوغيره والتى لاتقصد لاعتقاد فصل نان أخرج التصديق لاعمالهم التي تقصد لاعتقاد كالتصديق اطاعاتهم ومعاصيهم بأنهاوا قعة بقضاءاته تعالى وقدره وارادته ومشيئته والاعتقادا لحكم الذهني الذى لايحتمل النقيض عندالحيا كملابتقديره في نفسه ولايتشبكيك مشكك وهوات كأن مطايقا فحييروالا فغاسد وسيبه الاكثرى التقليدوقوته ورخاوته على حسب مراتب الكبراء في النفوس والمرادبكونها لانقصدلاعتقاد أنلايكون المقصودمن الحل عليها نفس الاعتقادلها وبالاحكام الشرعيسة فصل الثأخرج التصديق لاعالهم التى لا تقصد لاعتفاد عاليس بحكم شرعى منعقلي أولغوى أوغيرهما والمرادبالاحكام الشرعية آثارخطابه تعالى المتعلق بأفعال المكلفين طلياأ ووضعا كاسيأتي بيانه مفصلا فأواثل المقالة الثانية انشاء الله تعالى والقطعية فصل رادع أخرج النصديق لاعبالهم التي لاتقصد لاعتقاد بالاحكام الشرعية التي ليست بقطعية من المظنونات وغيرها والمراد بالقطعية مالس في ثبوته احتمال ناشئ عن دليل ومع ملكة الاستنباط أي مع حصولها لمن قام به هدا النصديق فصل خامس أخرج التصديق المذكور آذالم تكن معه هدفه الملكة والراديها كيفية راسخة في النفس متسيبة عن استجماع الما تخذوالاسباب والشروط التى بكني المجتهد الرجوع اليهافي معرفة الاحكام الشرعية الفرعية النى بحيث تنال بالاستنباط أى باستفراح الوصف المؤثر من النصوص المشتمة عليه لنعدى ذلك الحكم الكائن للحال المنصوص عليها الح المحال التي ايست كذاك لمساواتها اياها في الوصف المذكور ومن هذا عرفت أنه لاحاجة الى تقييد الاستنباط بالعميم كاأفصم بهصدر السريعة وآثر لفظ الاستنباط على الاستغراج وغووها شارة الى مافى استغراح الاحكام من النصوص من الكلفة والمشقة المازومة لمزيد التعب كاهوالواقع فان استحاله الكثيراغسة في استعراج الماءمن المتروا لعسين والتعب لازم لذلك عادة واشارة أيضاالي مابين المستخرجين من آلمناسبة وهي التسبب الى اطياة مع أنها في العلم أتم فان في الماء حباة الاسباح وفى العلم حياة الاشباح والارواح م قدوضه من هدد التقورات كالأمن قوله لاعال المكلفين ومن قوله بالاحكام في على النصب على أنه مفعول به التصديق وعدّاما لى أحدهما بالاموالي الا خربالباء لان بمايعبر به عنسه الحكم وهومن شأنه أن يعدى الى أحدمفع وليه بالباء والى الأخر بعلى فى مثل هذا التركيب وجعل المعدى اليه باللام هو الاعال والمعدى اليه بالباء هو الاحكام لان الاعمال هى الموضوع والاحكام هي المحول ومن هنافذم الاعمال على الاحكام لان الاصل تفديم الموضوع على المجول وأب قوله مع ملكة الاستنباط فى على النصب على أنه حال من التصديق ثم بقي أن يقال المقيد الاحكام الشرعية بالقطعية ثمقيد النصديق للاعال المذكورة بهاء صاحبة هذه الملكة والجواب اتما وقع النقييد بالقطعية دفعالما كان يلزم من كون الفقه هوالنصد بتى لعامة عليات المكلفين المذكورة بعامة الاحكام الشرعية لعموم كلمن أعمال المكلفين والاحكام الشرعية صيغة ومعنى ويلزم لكون الفقه هذا المعنى على هذه الصرافة من المهوم أنه الى الاتنام يوجد الفقه والفقيه لان من المعاوم أن من الاحكام الشرعيسة الكائنة للاعمال المذكورة ما كلمن دلالة النصوص عليسه ومن طريق وصوله الى

يعل يكل واحدمن الطرفين فبازماجتماع النقيضن أو بترك العمل بكل منهما فملزم ارتضاع النقيضين أويعل بالطرف المرجوح وحدده وهوخلاف صريح العقل فتعين العل بالطرف الراجع وفعه تظرأيضا فانهانما يجب العليهأو بنقيضه اذاثبت بدليس لقاطع أنكل فعسل يحيال يتعلق به حكم شرعى ولس كذلك فيحوز أن يكون عدم وجوبه يسبب عدم المكم الشرعي فسق الفعل على البراءة الاصلية كحاله قيل الاحتهاد وكاله عنسدالشك (قوله والظن في طريقه) أشار مذلك الحالط الواقع في المقدمتين حيث قلماه ـ ذا مظنون وكلمظنون يحيب العليه فالدقدوقع التصريح بالظن في مجول الصنغري وموضوع الكبرى فكيف تكون المقدمنان قطعينين مع التصريح مالظن فأجاب عن ذلك مأن المعتبرفي كون المقسدمة قطعمة أوظنمة اغاهو بالنسسة الحاصلة فيهافات كاست قطعمة كانت المقدمة قطعمة وانكانت ظنمة كانتالمقدمة ظنمة سواء كان الطرفان قطعسن أوظنس أوكان أحدهما قطعماوالا خرظنماولاشك

أن النسبة الحاصلة من الاولى هو و محود الظن والنسبة الحاصلة من الثانية هو وجوب العمل به وكارهما قطعي المكافين كا يناه فلا يضرم عذلك وقوع الظن فيها لانه واقع في الطريق الموسل الى النسبة التي يؤم أن الى المسكم فان مقدمتي القياس وجميع

أَبِرَاتُهَاطَرِ بِقَمُوصُلِ الْمَالِمُ مُتَلِخُصُ حِينَشَدْأَنَ الفقه كله مقطوع بِهِ بِذَا اللهِ لَ وَجَدَا قال أَكثرالاصوابِينَ كَاتَالُهُ الفرافي في شرح المحصول وفي هذا النفرير المذكور لكونه مقطوعا به نظرمن وجوم (أحدها) أن (٩٩) المقدمات لابدمن بقاء مداولها حال

الانتاج ضرورة ومسداول الصغرى أندغالب على ظن المحتهد فيستصل أن يكون ذلك الحكم ف ذلك الوقت معاوما أنضالاستعالة احتماع النقيضين (الثاني) أمه أهام الدلسل على القطع بوجوب العسل عباغلب على طن الجهد وهوغسسر المطساوب لانه لايازممن القطع بوجوب العمل يما غلب على الظن حصول القطع بالحكم الغالب على الطن والنزاعفية لافي الاول فأنقل المرادوحوب المل قلنا لايستقيم لانه يؤدى الى فساد الحدلان قوله فى الحده والعلم بالاحكام لايدل على العمل توجوب العل بالاحكام لأمطابقة ولاتضمنا ولاالتزاما ولان العلم يوجوب العل بالاحكام مستفادمين الادلة الاجالية والفقه مستفاد من الادلة التفصيلية ولان تفسيرالفقه بالعام وحوب العسسل يقتضي المحصار الفقه فى الوجوب ولس كذلك (الثالث)أن ماذكره والدلاعدلي أن الحكم مقطروع بهلكن لايدل على أنه معساوم لان القطع أعممن العلم اذالمقلد قاطع وليس بعالم وكلعالم فاطع ولاينعكس والمدعى هوالثاني وهوكوت الفيقه

المكلفين قطعي كالنابت بالنصمن الكتاب والسنة المتواترة والاجاع المتواتر وأن هذا بما يمكن احاطة كثيرمن المكلفين به فضلاعن المجتهدين ومنها ماليس كذلك إمالكون دلالة النصوص عليه غسير قطعية أوليكون طريق وصوله الى كشرمن المكلفين غسيرقطعي كالثبايت بالقياس وبيخير الواحسد من حيث هو مابت برماوان هدذا ممالا عكن لاحدمن الشرالا حاط وهفان الواقعات الحزئمة لا تقف عند حد ولا تدخل تحت الضبط والعد كانتمالا تنتهسى آلابانتها دارالت كخليف واللازم باطل قطعا فالملزوم مثل شمانما لم يكتف بالتصديق القطعي للاعمال المذكورة بالاحكام الشرعية الفطعية بل ضم اليه ملكة الاستنباط لماعملهمن أنمفدالاحكام الشرعمة الاعمال المذكورة أحدأمرين النص عليها في خصوص محالها والقياس على المنصوص حيث يتوفرشروط القياس وأن الفقيه الذى هوالجتهده والقيم بكليه سمامعرفة تفصيلية فى المنصوصات السمعية المشار اليهاوملكة لادراك ماسواها على الوجه الذي يخرج به عن عهدة النكليف بهاشرعا ولايقد حقى هذا أبوت لاأدرى في بعض المسائل من بعض من لاشك في كونه عجمدا كالامام أفى حنيفة والأمام مالك بلواز أن يكون ذلك أتمارض الادلة تعارضا بوجب الوقف أواعدم التمكن من الاجتهاد في الحال أوامارض غيرهد ذبن من العوارض الموقفة للجهدعن الحكم بشي معين فاذن لابدمن تقييد التصديق المذكور علكة الاستنباط ليقع استيفا بزأى المعنى المتبادرمن اطلاق اللفظ اصطلاحاوالا كانالنعريف غسيرتام غمن التأمل فهذاالتمقيق يندنع أن يختل فالذهن أن حصول ملكة الاستنباط شرط الفقه لأشطرو يظهرماأشاراليه بقوله (ودخل محوالعاروجوب النية)في الفقه حتى تكون النية واجبة في الصلاة والزكاة والصوم والحيج من مسائله لانموضوعها علمن أعال المكلفين القلبية التى لانفصد لاعتقاد ومجولها حكم من الاحكام الشرعية القطعية وهوالوجو بوقد تعلق التصديقه بالوجوب وانمانص على هذا دفعالوهم اختصاص الاعال المذكورة بأعمال الجوارح كاوفع ليعضهم وانماقال نحوالعملم توحو بالنبه تنبها على دخول أمثال همذا بماموضوعه عمل من الاعمال القلبية التى لاتقصد لاعتقاد ومحوله حكم من الاحكام الشرعية القطعية كالعلم بتعريم الحسد والرياء (وقديعض) الفقه (بظنها) أى الاحكام الشرعية الاعمال المدكورة حتى شاع أن العقه من ماب الطنون وهـ ذاطريق الامام فرالدين الرازي وأنساعه وعلمه مشي المصنف في ضمن كالرماه في شرح الهداية فقال والعملمطلقاععنى الادراك جنس وماتحتهمن اليقين والظن نوع والعاوم المدونة تكون ظنية كالفقه وقطعمة كألمكلام والحساب والهندسة اه وملخص ماتالوافي وحه هذا أن الفقه مستفاد من الادلة اللفظية السمعية وهي لانفيد الاظنالنوقف افادتم اليقدين على نفي الاحتمالات العشرة المعروفة في موضعها ونفيها ما ثبت الايالاصل والاصل اغايفيد الطن فالواو بتقدير أن يكون منه شئ قطعى النبوت والدلالة فهومما علم الضرو رةمن الدين وهولس من الفقه اصطلاحامنه معلى ذلك وسيتعرض المصنف لهذاقر يباوند كرماقيل في وجهه وعليمه وعلى هدافلا يقال في تعريفه العدا بالاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية كاوقع لبعضهم بل الظن بذلك (وعلى ماقلما) من أنه التصديق الخ (ليسهو) أى الظن بالاحكام الشرعية لاعمال المكلفين التي لأتقصد لاعتفاد (شيأ من الفقه) أَيُ بِرَأَمن أَجِزا تُه فضلاعن أن لا يكون الفقه سواه (ولا الاحكام المظنونة) أى ولا يكون نفس الاحكام المظنونة حزأمن الفقه أيضاحتي إن الظن بالاحكام الشرعمة القطعية الاعسال المدكورة وماموضوعه عملمن الاعال المذكورة وحجوله حكم شرعى مظنون لايكون من مسائل الفقه (الا باصطلاح) من الاصطلاحات غيراصطلاحنا المذكور كالاصطلاح بأن الفقه كله ظنى فيكون الفقه

معادماوما أقام الدلالة عليه بل على القطع قال (ودليله المتفق عليه بين الاغة الكتاب والسنة والاجاع والقياس ولابد للاصولى من تصوّر الاحكام الشرعيدة ليتكن من اثباتها ونها بابان الاحكام المنافقة ا

موالظن بالاحكام المنذكورة للاعمال المذكورة اذاقتنا ان الاسم موضوع بازاء الادراك والاحكام المظنونة اداقسناان الاسم موضوع بازا المدرك والى الاشارة الى كون الفقه يقال على كلمن هدنين المعنمين تعرض لنفههمأ تفر يعاعلي مااختاره من التعريف وكالاصطلاح بأن منه ماهوقطعي ومنسه ماهوظني وقدنص غسيروا حدمن المتأخرين على أنه الحق فيكون حينتذ كلمن ظن الاحكام المذكورة ومن الاسكام المظنونة من الفقه على الاختلاف في مسمى الأسم بق الشأن في أى الاصطلاحات من هذه أحسن أومتعين ويظهر أنمامشي عليه المستف متعين بالنسبة الى أن المراد بالفقيه المجتهد لماذكرنا ونذكر وأن التالث أحسن اذاكات موضوعا بازاء المدرك ومازال العمل في التدوين له من السلف والخلف على هذا وغامة ما يلزم على هددا أنه لا توجد جلة الفقه بم ذا المعنى ما بقيت دارالت كليف ويلزم منه انتفا حصوله أجع بهذا المدى لاحدمن البشر ولاضمرف ذلك اذلاقائل بتوقف وجود حقيقة الاجتهاد والمجتمد عليه برمته بهذا المعنى في الواقع لينتفيا بسبب أنتفاء تمام جلته والله سعانه وتعالى أعلم (مُعلى هذا النَّقدير) وهوكُون الفقه الظن بآلا حكام الشرعية الاعسال المذكورة وكذاعلى تقدير كونُ النَّقه هوالاحكام الشَّرعية المظنونة للاعبال الذكورة (يخرج ماعلم الضرورة الدينية) أي يُخرج من الفقه ماصار من الامور الظاهرة المعروف انتسابها الى دين الاسلام بعيث صار التصديق به كالتصديق البديهي في الاستغناء عن الاستدلال حتى اشترك في معرفة كونه من الدين العوام القاصرون والنساء الناقصات كوجوب الصلوات المساعي المكلفين ووجه المروج طاهر فان العنادبين الطن والعملم مفهوماقائم وكذا يخرج هذامن الفقه عندمن جعاه على اواشترط في كونه متعلف الاحكام والاهمال المشاراليهماأن يكون عن استدلال قيل والنكتة فذات أن الفقه لما كان لغة ادراك الاشيا الخفية حتى يقال فقهت كالدما ولايقال فقهت السماء والارض خص بالعاوم النظرية ولا يخرج هذامن الفقه على قولنا لانه جزئ من جزئيات العلم القطعي وهوأ وجه فانه يلزم المخرج اخراج أكثر علم العصابة بالاحكام الشرعة للاعال المشاراليهمامن الفقه فاته ضرورى لهسم لتلقيهم اباءم النبي صلى الله عليه وسسلم حسأ ومن المعاوم بعسده فالمذاما يفضى اليه قال العيد الضعيف غفرالله تعالىله والجواب عن النكتة المذكورة أنالانسسارأ فالفقه لغة ماذكرت فقدنص في العماح وغيره على أنه الفهم من غيرتقييديشي وعلى هذا الامانع من أن يقال فقهت السماء والارض كالامانع من أن يقال فهمتهما بعني علمهما ولوسلم ذاك فلعسل المانع أدالفهم انماذكر في الامور المعنوية والسماء والارض من المسوسات ولوسل ذاك فليس بلازم اعتبارا لمناسسة بن اللغوى والاصطلاحي في خصوص هذا الوصف ولوسل ذلك فليس هو بلازم فى كلمس شاقة من مسائله ولوسل ذلا فاشتراطه انماه و بحسب الاصل وهوموجود ف هدافان ظهورهاني هذا الحدانماهو يعارض كونه قدصارمن شمائر الدين فلا يكون هذا العروض له بمانع منجعله منالفقه وكداعلى هذا التقدير يخرج منهماعل ببوته قطعامن الاحكام الدعم المسآد البهسماوان فه يكن من ضروريات الدين ومن هذا يعرف أن المصنف اذكان مصرحا بهذا اللازم لوقال وعلى هدذا التقدير مخرج ماعلم ثبوته قطعال كان أولى لشهوله حنشذما كانمن ضرور بات الدين ومالم يكن كذاك (وأماقصره) أى الفقه (على المفين) أى يقن الاحكام الشرعية العلية بأن بعل اسما له حيث كانمُوضوعا بازاءالادراك (وبجمل الطَّن في طريقه) أي هذا اليقين وهومقدمتا القياس الموصل اليه كاأشار الى هذا الصنيع أمام الحرمين ثم فرالدين الرازى ومن تبعيه كالبيضاوى فأنه بعسد أن تعرّض لاعد تراض الفاضي أبى بكر الساقلاني تعريف الفقه بالعدلم بالاحكام الشرعيسة بقواه قيل

متهدم ثملاكان المقصود الاحسكام الاثمات تارة ومالىنى أخرىكا كمعسلي الامريانه للوحسوب لا للنسدب وعلى النهبى مانه التعريم لالكراحة والمتكم على الشيء النق والاثبات فسرع عن تصدوره احتاج الاصولى الى تصور الاحكام الحسة وهي الوجوب والندب والقرم والكراهة والاماحة وتصؤرهامان بعرفها بالمسدأ والرسركا سأتى نمان المصنف رنب هذا الكتاب على مقدمة وسبعة كتب فأشار بقوله لاجرم رتشاء الى وحه ذلك وتقريره أنأصول الفقسه كانقدم عبارة عن المعارف الثلاثة معرفة دلائل الفقه الاجمالية ومعرفة كمفية الاستفادة منهاومعرفية حال المستقمد فأمادلائل الفقسه فعقدلهاخسة كنب متهاأريعة للاربعة المتفسق عليها بن الاغة والخامس للختلف فيها وأما كيفيدة الاستفادة وهي الاستنباط فعقدلها الكتاب السادس في الثعادلوالترجيم وأماحال المستفيد فعقد أه الكتاب السابع في الاحتمادهـذا بيان الاحتماج الى الكتب

السبعة وقدم الكتب السنة التي في الادلة والترجيع على كتاب الاجتهاد لان الاجتهاد يتوفف على الادلة التي الفقه وترجيم بعض على المنت المعقودة الادلة على كتاب الترجيم لان الترجيم من صفات الادلة فهومتأ خرعتها قطع

وقدّم الكتب الاد بعسة الق هي في الادلة المنفق عليها على الكتاب المعقود الادلة الفتلف فيهالقرة المنفق عليه وقدم الكتاب والسسنة والاجاع على القياس لان القياس فرع عنها وقدم الكتاب والسنة على الاجاع على القياس لان القياس فرع عنها وقدم الكتاب والسنة على الاجاع لانه (٢٦) فرع عنهما وقدم الكتاب على السنة

لان الكتاب أصلها وأما وجه الاحتياج الى المقدمة فهوما تقدم من أن الحكم بالاسات والنق موقوف على التصورفلاجل ذلك احتاج قسل الخوض فيأصول الفقه الى مقدمة معقودة الدحكام ولمتعلقات الاحكام وهي أفعال المكافين فان الحكمتعلق بفعل المكاف وجعسل المقسدمة مشتملة على ماين الاول في الحكم والثانى فمالاط للمكممنه وذكرفي الباب الاول ثلاثة فصول الاول في تعسريف الحكم والثانى فيأقسامه والثالث فيأحكامه وذكر فى الماب الثاني ثلاثة فصول الأول في الحاكم والثاني فى المحكوم علمه والثالث فى الحكوم به فرواعسام أنحصرالكتاب فماذكره يلزم منه أن يكون تعريف الاصول والفقه وماذكر يعسدهما من السوال والحواب ليسمن هسنذا الكتاب لانهلم يدخل في المقدمة ولافي الكتب الا أن يقال الضمرفي قوله رتشاه عائد الحالعه لاالكتاب وفسه بعد (فقوله النفق عليه بين الاغة)أشار به الى أن المخالفين في هذه الاربعة لسوابأعة يعتبركا دمهسم فلاعيرة بمخالفة الروافض

الفقهمن بأب الطنون بعنى فلا يجوزان يؤخد العلم جنس تعريفه أجاب بما حاصله مشروحا أن المراد بالعملم بالاحكام الشرعسة العلم ووحوب العسل بهاعن طن المجتهد شوت ذلك المكم وهدذا أمر قطعى لانه مابت بدأيسل قطعى وهسذا ألحسكم مظنوت المجتهد قطعاوكل مظنون للبيته دفطعها يحب العل يه قطعا أماكون الصغرى قطعية فظاهرلان ثبوت ظن الحسكم له وجسداني والانسيان يقطع ويجود ظنه كإيقطع يوجودجوعه وعطشه وأماكون الكبرى قطعية فقالوا للدليل القاطع على وجوب أنباع الظن ثم لهيميته مساحب المصول ولامختصروه وعينسه غسيرهم على اختلاف بينهم في تعيينه وأحسن ماقيل فسه أنه الاجاع كالقله الشافعي في رسالته ثم الغزال في مستصفاه واعترض بأنه لا يفيدالقطع ودفع بانه خلاف الختار نميشترط فيقطعيته أنالا يكون سكوتيا كاهوقول قوممن العلما والظاهر أنهذآ كذاكفان النسافي على مانقل عنه أنه لايرى حية السكوق فضلاعن كونه قاطعا وقدنقله في معرض الاستدلال وأنيكونمتواترا والاستقراء دلعلى أنه كذات حى زعم بعضهم أنهدذا الحكم الثابت بهمن ضروريات الدين وحيث كانتها تان المقدمة ان قطعيتين فالمطاوب وهوفه سذاا لحكم محسالهل قطعاقطعى غيرأنه وقع الظن في طريقه كارأ بت من التصريح به محولا في الصغرى موضوعا في الكبرى وذلك غميرم وجب لظنية المقدمة لان المعتبرفي كون المقدمة قطعية أوظنية مااشتملت عليه من الحكم فانظنيا فظنية وانقطعيا فقطعية سواء كانالطسرفان ظنيين فىنفسهما أوقطعيين أوأحده ماظنيا والا خرقطعيا وقدعلت هناقطعية كلمن الحكين اللدين أشتمل عليه ماالمقدمتان المذكورتان واذا كان هذا هوالمرادمن النعريف المذكورفيان مامران أحدهما ماأشار اليه بقوله (فغير لفهومه)أى فهذا الصنيع مغيرلفهوم الاسملانه صارالمعنى العسابوجوب العمل بالاحكام المظمونة للحتهد وقدكا هوالعابنفس الاحكام الشرعية العلية وأين أحدهم أمن الاستر عانيهما ما أشار اليه بقول (و يقصره) أى هذا الصنبيع الفقه (على حكم) واحدمن الاحكام الخسة وعووجوب العل عاظنه المجتهد فيصير الفقه كلههذهآلمسثلةالواحدة وفدكان العلماحكام شرعية من وجوبوبوندب وتحريم وكراهة والماحة وهسذان اللازمان بإطلان فالملزوم منلهما فأن قيل المراد العسلم عقتضى الظن بالاحكام على الوجه المظنون فان ظنّ وجوبه عدلم وجوب العمل بعوان ظنّ حرمت معظم حرمة العمل ما وكذا الباقى والنعرض الوجوب على سييل التمثيل أجيب بأن القياس المذكور لايفيد الاوجوب المسل بمقتضى الطن لاغير ولايقال المرادوجوب اعتقادا لحكم على الوجه المظنون فأذا كأن الندب مظنونا وجب اعتقادند ييته وهكذا الباقى لانانقول لادلالة العلم بالاحكام على ذاك فينشذ يكون التعريف فاسدا غم هذا كله بعدتسليم صحة أن يقال أولا العلم بالاحكام ويراد العلم وجوب العمل بالاحكام والافقد يقال أولا لادلالة له على هذا بشئ من الدلالات الثلاث ولوفي ل أطلق ذلك وأريد به هدا مجازا فجوابه أنه أولا ممنوع إذلاء لاقة ينهما مجوزةله ولوسلم فثل هذا المجازليس بشهيرولا فرينة ظاهرة عليه فلا يجوزاستماله فالتعريفات وتانيا العلبوجوب المل بالاحكام مستفادتمن الادلة الاجالية وألفقه مستفادمن الادلة التفصيلية والنا أعابته هذا المطاوب على مذهب المصوبة القسائلين بكون الاحكام تأبعة لظن الجتدوهوقول مرجوح كأسيأتى بيائه في موضعه انشاءاته تعالى وأماعلى مذهب غيرهم فيجب الميسه اتباع ظنه واوخطأ فلايكون مناط العكم ولاوجوب اتباعه موصلاله الى العسلم قال الحقق الشريف ولاعظص الاأن يراد بالاحكام أعم بمأهو حكم الله تعالى في نفس الامر أوفى الظاهر ومظنونه حكمالله ظاهراطابق الواقع أولاوهو الذى نيط بظنه وأوصله وجوب اتباعسه الى العاربيوقه ومنههنا

فى الاجعاع ولا بمنالفة النظام فى القياس ولا بمغالفة الدورية فى الكتاب والسسنة على مانقله عنهما بربر هات فى أول الوجعزو غيره (وقوله لا برم رتبناه) أى لا بحل أن الاصول عبارة عن المعارف الثلاث كا تقسدم بسطه ولا بحل أن النصور لا بدمنه و تبناه على كذا وكذا وهذا

التركيب فاسدوصوابه أنارتبناه بزيادة أن كاوقع فى القرآن وذلك أن برم فعل قال سيبويه بمعنى حق والفرا وغيره بمعنى ثبت والذى بعدها هوفاعلها و رتبناه لا تصلح الفاعليمة لانه فعل (٢٢) ليس معه مرف مصدرى (وقوله على مقدمة) المراد بالمقدمة ما تتوقف

ينعل الاسكال بأنانقطع ببقاه طنه وعدم جزم من يله وانكار بهت فيستميل تعلق العطمه لتنافيهما وذاك لاناالطن الياق متعلى الحكم قياساالى نفس الامروالعطم المتعلق بهمقيساالى الطاهر (وماقيل فى) وجه (إنبات قطعية مظنونات المجتهد) بناء على أن المصيب واحد كاهو المذهب الراجع على ماذكره الفاصل العبرى فيشرح منهاج البيضاوى من القياس المركب المفصول النتائج لانتاج أن الققه عبارة عن علم قطعي متعلق ععاوم قطعي وه والحكم المظنون الجتهدوان الظن اعاه ووسيلة البه لانفسه (مظنونه) أى الملكم المظنول المعتهد (مقطوع بوسوب العلبه)الدليل الفاطع عليه كاسلف فهده صغرى قطعية (وكلماقطع الخ) أي وجُوب العمل به (فهومقطوع به) أي بأنه حكم الله والالم يجب العمل به فهده مكرى قطعية أيضا فينتمن الضرب النانى من الشكل الاول لازم قطعي ضرورة قطعية المقدمتين وهومظنون المجتمد مقطوع بأنه حكم الله وهوالمطاوب ولما كان كل من هدذه الصغرى والكبرى معتاما الى كسب فياس آخر تعمل كبرى هدذاالقياس صغرى لكبرى قياس آخرهكذا كلماقطع بوجو بالعمل يفهومه لوم قطعاوكل ماهومه لوم قطعافه ومقطوع به ينتج آذا سلت مقدمتاه كل حكم قطع يوجو بالعلبه فهومقطوعيه فتثبت الكبرى المذكورة حينتذ تم تحعل صغرى القياس الاول صغرى لقياس آ حروهد ذه النتيجة كبراه هكذا المكم المظمون للجتمد مقطوع بوجوب العملبه وكل مقطوع وجوب الملبه فهومقطوع به ينتجاذا المتمقدمناه السكم المظنون للمتهدمقطوع به فتنبت الصغرى حينشذ فالخوابأن عام هذام وقوف على تسليم مقدمتيه أوقيام الدليل على تمامهما وأبوجه كلمنهما بلهومسلم الصغرى (بمنوع الكيرى) وهي وكلماقطع بوجوب العلبه فهومقطوع بأنه حكم الله فانالانسلم أنكل ماقطع يوحوب العمل يه يكون هونفسه قطعي الثبوت بأنه حكم الله ألا يجوزأن بكون بعضه على الثبوت باله حكم الله بل هـ ذاهوا لثابت في نفس الامرلان من الظاهر أن أباحنيفة مثلايقطع بوجوب المل بالوترعليه ولايقطع شبوت وجوب الوترنفسه بل انحاظنه وقع بحكم آخر بعده وهو وجوب الملبهذا المظنون فهونفسه مظنون ولزوم العل قطعي فظهرأن قوله وآلالم بجب العلبه بمنوع لغله ورأته يجب العسل بما يغلن أنه حكم الله تعالى أيضاعلى أنه كأقال الشيخ جال الدين الاسنوى ماذكر واندل على أن الحكم مقطوع به لكن لايدل على أنه معاوم لان القطع أعممن العلم اذ المقلد كاطع وايس بعالم يعسى وقدعرف أنه لايلزم من ثبوت الاعم ثبوت أخص بخصوصه وان بني على أن كل ما هو مظنون للجتهدة هوحكم اللهقطءا كاهورأى البعض بكون ذكر وجوب العمل ضائعا لامعنى له أصلا ذكره المحقق سعدالدين النفتأزاني ولاعنع هدذا استروا حاالى أن الاستدلال حين تذمن الشكل الشالث هكدا الحكم المظنود للجتهد يجب المسلبه وكلماه ومظنو والجتهد فهوحكم الله قطعالانه ينتج بعض مايجب العملبه فهوحكم الله قطعا فلابثيت المدعى وهوكل ما يحب العلبه من الحكم المظنون المجتهد فهوحكم الله قطعاعلى أن هذا بناء على رأى غيرسديد هذا واعلم أنه لماظهر من تعريف المصنف للفقه أنه مجوع أمرين العلم بالاحكام الشرعية العلية القطعية وملكة الاستنباط وقدا عترض على مثله بانذكرها تما يجتنب فى التعريف لعدم تعين ماهو المرادمتها فى نفسه وخصوصا اذا أريد بها الصفة التي يقال لها التهيؤ فالدان أريدمطلقه كان الفقه بهذا المعنى حاصلالغير الفقيه بلواز حصول ذلك ادوان أريد خاص منه وهو المسمى بالقريب فتفاوت المراتب ولهدذا يفضل بعض المجتهدين على بعض ولا كلى ضابط لهاليكون هو المراد فلزمت ألجهالة فى المرتبة المرادة منه دقعه المصنف بأن المرادمة امعاوم كاأشار اليه بقوله (والمراد بالملكة أدنى ما يتعقق به الاهلية) للاجتهاد بقرينة اضافتها الى الاستنباط وهي أدنى المرانب التي بهايصير

عليها الماحث الأتمة قال الموهسرى في العماح مقدمة الحش بكسر إلدال أوله تمقال وفي مـــوخرة الرحسل وقادمتسه لغات منهامقدمسة يفتح الدال . شددة فحوزهناالوحهان تحال (البابالاول في الحسكم وفيه فصول الاول في تعريفه الحكم خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفسن بالاقتضاءأوالتغيير)أقول يقال خاطب زيدغسرا يخاطمه خطابا ومخاطسة أىوحه اللفظ المفسد اليه وهوانجيث يسمعسه فالخطاب هوالنوجيه وخطاب الله تعالى توجيه ماأفادالى المستمع أومن في حكه لكن مرآدهم هنا بخطاب الله تعالى هوماأفاد وهسوالكلام النفساني لانه الحكم الشرى لاتوجيه ماأفادلانالتوحيه ليس محكم فاطلق المحدروأريد ماخوطب به عملى سبل الجازمن نأب اطلاق المصدر على اسمالمفعول فألحطاب جنس وباضافته الىالله تعالى خرج عنه الملائكة والجن والانس وهدذا التقييدلاذ كرله فيالمحصول ولافي المنتضب ولافى النعصيل نعمذ كرمصاحب الحامل فتبعه عليه المصنف وهو

الصوابلان قول القائل لغيره أفعل أيس محكم شرعى مع أن الحدصادق عليه فال قبل ان هذا الحد من القياس وقد أخرجها بقوله مع من هدف الوجه لكن يرد عليداً حكام كثيرة ثابتة بقول النبي صلى الله عليه وسلم و بفعله و بالاجماع و بالقياس وقد أخرجها بقوله

خطاب الله تعالى فالجواب أن الحكم هوخطاب الله تعالى مطلقا وهذه الاربعة معرّفات لامثبتات واختلفوا هل يصدق اسم الخطاب على الكلام في الازل على مذهبين حكاهما ابن الحاجب من غيرتر جيم قال الا مدى (٣٣) في مسئلة أمر المعدوم الحق أنه لا يسمى

مذاك ووحههأن الخطاب والمخاطسة فىاللغةلابكون إلامسن مخاطب ومخاطب يخلاف الكلام فأنهقد بقوم مذاته طلب التعملمناين سولد كاستعرفه وعلى هذا فلا يسمى خطا باالااذا عبر عنه بالاصوات بحيث بقع خطأبا لموجودقابل الفهم وكلام المصنف بوافسق القائل بالاطلاق لانه فسر الحكم بالخطاب والحكم قدى فلوكان الخطاب حادثا لزم تفسيرالقسديم بألحادث وهومحال (وقوله المتعلق بأفعال المكلفين)احترزيدعن المتعلق مذاته الكرعية كقوله تعالى سهد ألله أنه لااله الاهو وعسن المتعلق مالجادات كقوله تعالى ويوم أسسراليال فأنهخطأت منالله تعالى ومع ذلك ليس يحكم لعسدم تعلقه بأفعال المكلفن فأنقبل اشتراط التعلق فيحدا لحمكم يقتضي أنه لاحكم عندعدم التعلق والتعلق حادث عملي رأمه فبسلزم أن لابكون الحسكم الماقسل داك وهو ماطل فأنالمكم قديم فالحواب آن المراد بالمتعلق هوالذي مسن شأنه أن يتعلق اذلو أخذنا يحقيفة الفظ لنوقف وجودا لمكمعلى تعلقه يكل فردلا حل العوم فدودي الى عسدم تحفق الحكموهو

فى رنبة الاجتهاد وهي التى لا يدمنه الكل مجتهد ومتى نزل عنها لم يكن مجتهدا (وهو)أى أدنى ما يتحقق بهذاك (مضيوط) في شروط مطاق الاجتهاد كاسياتي وتقدمت العبارة الاجمالية عنه والحاصل أن هذه المرتبة مضسبوطة بأن وادبها الاتصاف بشروط الاجتهادا لمذكورة في الفن ولايضرلز وم اختسلافها مالزيادة بالنسبة الى بعض الاشخاص والالم يثث حكم بالاحتهاد ولم يصراطلاق الجتهدعلي أحدوكالاهمامنتف قطعا وخفاءهذاعلى من لاشعورة بمعانى اصطلاحات هذاالفن غيرضائر كأهوغير حاف فلاجهالة قادحة في صعة التعريف شميق أن يفال نديقي لهــذا التعريف بخء آخر كالصورة له وهوا لاضافة وكاتوقفت معرفته على معرفة الخزأين المناضس اللذين كالمنادقله شوقف معرفته على معرفة هذا الجزوفه لم متعرض له والجوابأنه اعمالم يتعرض له العلم بأن معنى اضافة المشتق ومافى معناه كالاصل اختصاص المضاف بالمضاف اليسه باعتبارمه هوم الاضافة مثلادليل المسئلة ما يعتصبها باعتبار كونه دايلا عليها فأصل الفقه ما يختص به من حيث إنه مبنى له ومستنده (وعلى الثاني) أى وأما تعريف أصول الفقه على أنه علم على هذا العلم (فقال كثيراً ما تعريفه) أوحده كأفال ان الحاجب (لقبا)أى حال كون هذا الاسم لقباً لهذا العلم أومن جهة كونَّه كذلك فعبروا باللقب لاالعلم (ليشعروا برفعة مسماء) أى ليعلوا الواقفين على هدذه العسارة بالننويه عسمى هدذا العلمع تمييزه عن غير ولان اللقب علم مستعرم عميز المسمى يرفعته أوضعته ولفظ أصول الفقه كذلذ فانهمشعر بابتياء المقه في الدين على مسماه وهوصفة مدح لان بالفقه فىالدين نظام المعاش ونيجاة المعاد بخلاف التعبيرعن اسمه بالعلم فانه لايتعين أن يكون فيه اشارة الى هذه الرفعسة فانمن أقسام العلم الاسم وهوانمنا وضععلى المسمى لمخرد التمييز من غسير نظر الى تعظيم ولا تحقير (وبعضهم علما) أى وقال بعضهم علما مكان لقبا وهو العلامة صاحب البديع ونقل عنه أنه قال وانما لم نقسل لقبا كاذكره ابن الحاجب لان اللقب أخص من العلم باعتبسارا نه اعتبر في اللقب قيد كونه منبتاعن مدح أوذم وذلك لامدخل له في كونه معرفا تعريفا حديا والى شرح هــذا أشارا لمسنف بقوله (لان التعريف) الحدى انماهو (افادة مجرد المسمى لا) افادة المسمى (مع اعتبار مدوحبته) التي هي وصف له أيضا (وانكانت) الممدوحية في نفس الامر (ثابتة) للسمى لان النعر بف الحدى اعاه والعقيقة من حيثهى ثماذلم يلزم من كون الممدوحية وصفانا بتاله في هدده الحالة أن يكون التعريف اعتمارها لميكن النصر يح بحدده مقيدا بالنظرالى مطلق عليته التى لادلالة الهامن حيث هي على المدوحية نفسا للمدوحية (فلايعترض) علىصاحب البديع (بثبيتها) أى بأن المدوحية بأيته أ في نفس الامركا وقعمن الشيخ سراح الدين الهنسدى حيث فالق شرحه وبردعليه أن كونه علمالعلم هوصلاح أمرالدين والدنيام مدحه ففيسه دلالة على المدح فيكون لقبا وجوابه بأن كونه مدحابا عتباره فهومه الاضافي لاباعتباردلالته على ذلك الشخص ليس بقوى فانجيع الالقاب باعتبار دلالته على ذلك الشخص كذلك وانماالمعتبر فى كونه مدحات مينه بما يدل على المدح قبلها اه فان صاحب البديع ليس منكرانه يشعر بذلك وأناسمه لقب فينفس الاحروانها الكلام في تعريف مسمى لفظ أصول الفيقه وهوليس باعتبار اشعاره بذلك بل باعتسار ماعزه عن غسر مفقط وكذا كل تعريف سواء كان في نفس الاحر لقيا أولا فمتعم قول القائل علا على قول القائل لقبام يحتاج الكل الى التفصى عنا اشترمن أن الشخصي لا يعدوانما طريق ادراكه الحواس لانهان أخذت العوارض المشخصة فيه فهي في معرض التغيير والتبديل وان اقتصرعلى مقومات الماهية لم يكن حداله من حيث انه شخص وجهذا يندفع ماعسى أن يقال المحدود هناهوالمسمى المفهوم للعلم لاالشخص من حيث هوشخص لان الفرض أنهدم قالوا أماتعر يفه علما ولقبا

باطل ولاشك أنه بصدق على الاحكام في الازل أنم امتعلقة مجاز الانم اتول الى التعلق وقد فال انغز الى في مقدمة المستصفى انه يجوز دخول المجاز والمشترك في الحداد اكان السياق مرشد الى المراد فان قبل تقييده المتعلق بالفعل يخرج المتعلق بالاعتقاد كاصول الدين وبالاقوال

كتريم الغيسة والنيمة و يحرج أيضا وجوب النية وشبهها مع أن الجيم أحكام شرعية قلنا يكن حل الفعل على ما يصدر من المكلف وهو أعم وأجاب بعضهم عن أصول الدين (٢٤) بأن الهدود هو المسكم الشرى الذي هو فقه لا مطلق المسكم الشرى فان أصول

وقدعرفت أنه علم شعصى فسكائم سم قالوا أما تعريف من حيث هوشضصى ويمكن الجواب بأن المراد بحدده هناما يفسدامت بازه عن جيع ماعدامهن أفراد مطلق العلم الموجودة في نفس الاص ولاخف افي أنالمذكورة تعريفاني هذه الحالة يفيدذلك والحدبهذا المعنى بمايصلم أن بكوت للشخصي كايكون لغسيره كانبه عليسه الحفق التفتاراتي على أن لقائل أن يقول المشخصات في مثل هذا ليست في معرض التغير والتبديل مع فرض بقاءماهيته الخاصة لاعنهاهي المتومات لهاحتى متى مازالت والتبوانح اذلك فىالشينمسيات من الاعيان والله سيمانه أعلم مُأخد المسنف في تهيد تحقيق يتفرع عليه اختلاف التعريف العلى باختسالاف مااسم العلم وضوع باذا تعفقال (وكل عسلم كثرتا أدرا كات ومتعلقاتها) الاضافة في كَثَرْناادرا كاتومتعلقاتها بيائية أي كلعهم من العاوم المدوَّنة عبارة عن كثرتين كثرةهي ادرا كات وك ثرة هي متعلقات تلك الادرا كات بفتح اللام لأن اصاف ة العسلم الى المتعلق المسمّاة بالتعلق بالملوم لابدمنها أماعلي أنهاداخ لخ في حقيقة العرلم كأهوأ حسدالمذهب ين فيهافظاهر وأماعلي أنها عارض لازمه كاهوالمددهب الاخرال اجم فكذلك وحينت دفاما أن يكون المراد بالأدرا كات مايم النصديقات بالسائل ويع المبادى بالمعنى الاخصلها وهوعلى ماقالوا مالا يكون مقصودا بالنات بل يتوقف عليه فذاك سواء كأن من قبيل التصورات أوالتصديقات لان المشهور أن المبادى بمذاللعنى من أجزاء العلم وشبخنا المصنف موافق على ذلك كاجمعته منه في بعض الجالس والادراك أى وصول النفس الحالف في بتمام من نسبة أوغ يرها يقال على ما يم التصديق والتصور ولهذا قديقسم اليهماو يجعسل جنساله ماوهوس أتغ لانزاع نيه واغالم نقل ومايع التصديق بهليدة ذات الموضوع أيضامع تصريح بعض أعيان المتأخرين بأنه أيضامن أجزاه العساوم لان سيضنا المعسنف لميخسره كما سيشسراليه ونقررهان شاءالله تعالى ويكون المراديا لمتعلقات هسذما لمسدركات وإماأن يكون المراد بالادراكات التمسديقات وبالمتعلقات المسائل بناءعلى أنمقامسدا لعساوم بالذاتهي مسائلهاالتي أدرا كأتم اتصديقات فالمقصودمنها الادوا كات التصديقية وأما الموضوع فاغسا حتيم اليه ليرتبط بعض السائل بيعض ارتباطا يحسن معهجعل تلك المسائل الكثيرة علىاواحدا والمبادى احتيم الها لْمُوقفَ تلكُ المُسَامُل عَلَيها تُوقف المقصود على الوسيلة فالاولى أن تعتبر تلك الادرا كات التصديقية على حدة وتسمى باسم وحينشذ فلعل منجعل الموضوع والمبادى من أجزاء العلوم تسامح فى ذلك بناء على شدة احتياج المسأتل اليهما فتزلام نزلة الاجزاء نم بعدأن تشاركت الملوم كلهافى كونها تصديقات وأحكاما بأمورعلى أخرى انماصاركل طائف ةمن النصديقات علما خاصا بواسطة أمر ارتبط به بعضها ببعض وصارالحوع متاذاءن الطوائف الاخر بعيث لولاه لم يعسد على اواحدا ولم يستعسسنوا افراده بالتدوين والنعليم وذلك الامر بحسب الواقع اماموضوع العلم بأن يكون مثلاموضوعات مسائله راجعة الحاشئ واحد كالعدد للحساب وامأغايته كالصة في مسائل الطب الباحث عن أحوال بدن الانسان والادوية والاغذمة من حيث انها تتعلق بالعصمة وقد يجتمعان معا كافي أصول الفقه اذا لحث فيمه عن أحوال الدليل السمعى لاستفارالاحكام قالواوالاصل الذى لايدمن اعتباره فيجهة الوحدة هوالموضوع لان الجولات صفات مطاوبة اذوات الموضوعات فان اتحد فذالة وان تعدد فلا بدمن تناسيها في أحروا تحادها بحسبه امافىذاتى كالنواع المقدار المتشاركة فيه لعلم الهندسة أوعرضى كموضوعات الطي فى الانتساب ألى العصة وكا قسام الدليل السمعي في الدلالة على الاحكام انجعلت موضوعالهذا الفن ومن عة تراهم بقولون تمايز العاوم بتمايز الموضوعات بأن يبعث في هذاعن أحوال شئ أواشياء متساسبة وفي ذاك عن

الفسقه لايشكام نيهاالاف الحكم الشري المنحاءو فقمه (وقوله بالاقتضاء أو التفيسير) الاقتضاء هو الطلب وهو ينقسم الى طلب نعسل وطلب ترك وطلب الفعل انكان عازما فهوالاعجاب والافهوالندب وطلب النوك ان كان جازما فهوالتعسر يموالافهسو الكراهة وأما التغييرفهو الاباحة فدخلت الآحكام النسة فيهانين اللفطتين واحترز بذلك عن الخسير كفوله تعالى واقدخلقكم وماتعاون وقوله تعالى وهم من بعد غلمم سيغلبون فأن القيودوجدت فيهمع أنهلس بحكم شرعى لعدم الطلب والتخيسيروهسذا التعريف رسم لأحد قال الاصفهائي في شرح المحصول لانأومذكورة فيه وليستالشك بالمراد انماوقع على أحدهذه الوجوء فانه يكون حكماكما سيأتي والنوع الواحد يستصيل أن مكون له فصلان على البدل بخدالف الخاصتين على البسدل كا تقررفىء إللنطق ولهذا العني عمرالمسنف بقوله الاول فى تعريفه ولم يقل فى حدولان التعريف بصدق على الرسم فأفهسمه وفي

التعربف المذكورنظرمن وجوء أحدهاماأورده الاصفهاني في شرح المحسول وهوأن الكلام صفة حقيقية احوال من صفات التعالى عندمثبته والمسكم الشرعي ليس من الصفات المقيقية بل من الصفات الاضافية كاهومقرر في علم الكلام فامتنع

أن يكون المسكم عبارة عن السكلام القديم فبطل قولهم المسكم خطاب الله تعالى الثانى أن الحكم غير الخطاب الموصوف بل هودليله لانقوله تعالى أفم المسلاة اليس نفس وجوب الصلاة بل هودال عليه الاترى (٢٥) أنهم يقولون الامر المطلق يدل على

الوسوب والدال غرالمدلول السالث من الاحكام الشرعية مأهومتعلق بفعل مكافواحمد كخصائص الني صلى الله عليه وسلم والحكم بشهادة خزيمسة وحسده وإجراء الافتصة بالعنساق فيحق أبي بردة وحدد وذلك كله غارج عن الحدائفسده بالكلفين فأنهجم على بالالف واللام وأقلم ثلاثة انقلنالا يع ناو عربالمكلف لصمها على الحنس وتسديعاب بأت الافعيال والمكلفين متعددان ومقابلة المتعدد بالمتعدد قدتكون باعتبار الجسع بالجسع أوالا حاد بالا حادكة ولناركب القوم دوابهم الرابع أنه يخرج منهذاالحدكتمهن الاحكام الشرعية كصلاة الصسى وصومه وسحه فانها صحصة وشابعلهاوالعمة حكمشرعى ومعذلك فانها متعلقة يفعل غدمكلف اللمامس أورده النقشواني فالتلنس فقالانهدا الحد يلزممنسه الدور فأن المكلف من تعلق به حكم الشرع ولايعرف الحكم الشرعى الابعسدمعسوفة المكلف لانه الخطاب المتعلق بأنعال المكاف ولايعرف المكلف الانعسد معرفة

أأحوالشئ آخرا وأشسيا متناسبة أخرى ولايعتبرون رجوع المحولات الىمابعها فالموضوع إماواحد أوفى حكمه كااذا فيس المتعدد الى وحدة الغابة وذهب شيخنا المصنف الى أن الاصل في جهة الوحدة هي وحددة الغاية فقال (ولهاوحدة غاية تستنبع وحدة موضوعها أول الملاحظة وفي الصقى الاتصافي بالقلب) أى والادرا كات ومتعلقاتهاااتي هي معنى العلمجهة وحدة هي غابتها المة صودة أولا وبالذات من تحصيل تلك الكثرة بل ومن وضمع موضوع تلك الكثرة أيضاليصث عن أحواله فتصصل الكثرنان تم هذه الوحدة تستتبع وحددة أخرى هي وحدة الموضوع أى تجعل هذه الوحدة وحددة الموضوع نابعة لها بيانه أن الغرض من وضع ساترا لعلوم الذي هو تعليم أحوال الاشياء ليس ذات معرفة تلك الاحوال بلمعرفة مايترتب علىمعرقتهامن مفاصدأ خرىمهسمة فأول مايقع للانسان مشلاطل عصمة السان عن الخطا فيمانسميسه الاعراب نفياللنقص والعيب عنه يأخذ يتظرما يوصله اليه فيظهره أنه معرفة مايعرض من الاحكام للكلم العربية فى التركيب فيضع الكلم العربية لبحث عن أحوالها ماذا يكون عندالتركس فاوضع الموضوع ليصثعن حاله الالقمسيل المقسودا لذى هو العصمة الخاصة وهى الفاية هسذا فيأول عروض حاجته الى الغياية شماذا وضمعه وبحث عن أحواله وانصف بهالان حاصله علمبا حوال أشياءا تصف بفس الغاية فظهر أن الغاية متقدمة على ذى الغاية من حيث التصور وأمامن حيث الوجود الانصافى فالانصاف بنفس العسا بالاشياء يكون فى الخارج أوَّلا ثم يتصف بعده بالغاية مثلا بعدأن اتمف بالعمل بأحوال الكام العريبة فى التركيب اتصف بقدرة على عصمة نفسمه عن الخطافي الاعراب وهد ذامعني قوله وفي التحقق الاتصافي بالقلب ومن هنا قالوا عامة الشيء عسلة له في الذهن معاولة له فأالخارج أى سابقة في النصور فانما باعث فالذاعل على ايجادنى الغاية في الخارج متأخروجودهافى الخارج عن وجوده فيسه فهدذا الذى اختاره المصنف أظهر ثماذا عرف هدا فنقول (وأسماءالعماه) المدونة من الفقه والاصول وغيرهما موضوعة اصطلاحا (لكل) من الكثرة ين باعتبار أمرربط البعض بالبعض وجعسل المجموع شيأ واحدا قال المصنف يمنى أسم العلم الذى هوالنعومثلا يوضع تارة باذاء الكثرة العليسة وباعتباره يقال هوعسل أحوال الكلم الزوتارة بازاءالم سلومات وهي الكثرة لتعلقات بتلك الادراكات وباعتباره يقال فلان يعلم النعوفان المعسى يعلم أحكام الكلم لايعسلم العلم بأحكام المكلم وليس المرادأنه يوضع مرة لهذه الكثرة ولا يوضع للاخوى ومرة يوضع للاخرى دون هذه بل كل اسم لعلم فهومشترك فرغ من وضعه لكل من المكثر تين قوض عين بدليل آن كل أسم علم يستمل على النصوين (وكذا) نقول استطراد ا(القاعدة والقضية) يقال كل منهما اصطلاحالكل من المعاومات المتعلق بهاالعاوم الكامنة بالمحسكوم عليه وبه والنسسبة ومن العلم المتعلق والنسبة المذكورة وهوالمسمى مالحكم فأن الحق أن الحكم من قسل الادراكات فهوكمف لانعسل للنفس لماثث أن الافكارادست موجسدة النتائج بلمعد الالنفس اقبول صورالنتائج العقليسة عن واهبها وهو عند التدتبارك وتعالى والنتجةهي العدلم المالث بشئ وليسهوا لاحكابان كذالكذافاذالم يكن النفس فيسه فعدل وتأثيركان صورة ادرا كسة مفاضة من الوهاب بلله بعد العلم بالمة دمنين فلزم أن المكم ليس فعلالها كذا قرره المصنف رجه الله قلت ومن اطلاقهما مرادا بهما الادراك اطلاق القاعدة على الحكم بأن المجاز خسيرمن الاشتراك اللفظى وقولهم القضية إماصادقة أوكاذبة ومن اطلاقهما مرادابهما المدرك قولهم القاءدة فضية كلية كبرى لصغرى سهلا المصول والقض ية فول يصم أن يقال لقائله المصادق فيه أوكاذب شافا تقررهذا فلأريب أن الدير كل طااب علم أن يتصوره أولاً بعد وأورسمه ليكون على

(٤ م التقرير والتحبير أول) الحكم الشرعى لانه من بطالب بحكم الشرع وأجاب الاصفه آنى فى شرح المحسول بأن المراد بالمكلف البالغ العاقل وهم ما لا يتوقفان على الحطاب فلادور وفيه تطر لانه عناية بالحدولان المكلف من قام به الشكليف وهو الالزام

ولاته قديبلغ ويعقل ولا يكاف اعدم وصول الحكم اليه قال (قالت المعتزلة خطاب الله تعالى قديم عند كم والحكم حادث لانه يوصف به و يكون صفة لقعل العبدوم علابه كقولنا (٣٦) حلت بالنكاح وحرمت بالطلاق وأيضا فو جبية الدلوك ومانعية النعباسة وصعة

يصرة أوزيادتها في طليه لات النعر يف الملم اغايو خدمن جهة وحدة الموضوع أو الغاية أو كانيهما لات حقيقة ذلك العملم تتميزعن الحقائق الاغر بتاك الجهة ومن هنابعلم كون التعريف حقيقيا أورسميا وانحاكان الجدير بالطالب هدذا لانه لولم يتصوره بوجه استحال طلبه ولوتوجه الى تصور كل واحدمن أفراد تلك الكثرة بخصوصه متعذر عليه ذلك أوتعسر ولوانده عالى طلب الكثرة من حيث انهاجزتي للفهوم العام فبسل متسبطها بجهة الوحدة لم يتميزعنده المعالوب وآميا من أن يؤديه الطلب الى غيره فيفوت مايهنيسه ويضبع عروفي الابغنيسه فينتذا لجدير بطالب علمالاصول أن يتصوره أولا بحده غيرانه اذكان التعريف أآسميا وأسماء العداوم تقال عليها يكل من الاعتبارين فحسن أن يعرف بالنظر الى كل منهسما (فعلى الاول)أى فيقال على أن لفظ أصول الفقه موضوع بازاء الادراك (هو)أى مسمى هذا الأسم (أدرالـ القواعدالتي يتوصل بهاالى استنباط الفقه) فادراك معقطع النظر عن كون متعلقه القواعد بنس صالح لائن تكون هي متعلقه وغيرها من الجز "بيات والكليات و باضافته الى القواعد خرج ادرالا الخز بآت وماعدا القواعد من المكليات والمراد بادرا كهاالتصديق بهاأعم من أن يكون قطعياأ وظنيامطابقا الواقع أوغسيرمطابق كاسيطهر والمرادبالفواعدهنا القضايا الكليسة المنطيقة على بزاياتها عند تعرف أحكامها فالراديها حينتذالمه لومات كاسيأني قريبابيانه وبقوالالي يتوصل ععرفتهاالى استنباط الفقه خرجت القواعد التى ليست كذلك سواء كانت ثلث لا يتوصل بهاالحشى لكونها مقصودة لنفسماأ وبتوصيل بهاالى غيم الفيقه سواء كان ذلك من الصنائع أوالعاوم ومنسه عسلم الخلاف فانه عربتوصل به الحاس خظا لاحكام المستنبطة المختلف فيهسابين الاثمة أوهدمها لاالى استنباطها ومنسه علم الجدل فأنه علم بة واعديتوصل بهاالى حفظ رأى أوهدمه أعممن أن يكون في الاحكام الشرعية أوغسرها فنسبته الى الفقه وغيره سوادفان الدلي إما يجمس يحفظ وضعا أومعترض يهدم وضعا نعمأ كثرا أفقها وفيسه ونمسائل الفهو بنوا نكاته عليها حتى توهم أناه اختصاصابه وانطبق التعريف على مسمى أصول الفقه من غسير حاجسة الحذيادة على وجمه التحقيق لاخراج هذين العلن كافعها صدرالشريعة فانقلت من الظاهر أن المراد بالفقه هناما تقدم فيصبر تقديرا لحداد راك القواء دالمتوصل ععرفتها الى استغباط النصديق لاعمال المكلفي التى لانقصد الاعتقاد بالاحكام الشرعيسة القطعيسة معملكة الاستنباط وفيه مافيه فلتلاضي فيسه فأن المرادباستنباط التصديق المذكورالاستدلال علية بضم القاعدة الكلية التي تقع كبرى الى الصغرى السم لة الحصول في الشكل الاول أيغسر جالمطاوب الفقهى من القوة الى الفعل ولانتكيرف هذا عاينه أن هذا لايتأتى الاللجتهدلات تحصيل التاالقاعدة الكلية مركبهامع غيرهاعلى الوجمه المنتج للطاوب يتوقف على المحثءن أحوال الادلة والاحكام ومعرفة الشرائط والفيود المعتسبرة في كلية القاعدة وبالجلة يتوفف ذلك على قبام ملكة الاستنباط بالحصل وهى لانكون الالمن هوفى رنبة الاجتهاد ولابأس بالقول باختصاص قيام هذا العارأ جمع عن هوفي هذه المرتبة حتى إن من ليس كذلك قهو إماعادم له أوذو حظ منه بحسبه والايقال النعريف صادق على العلم تقواعد العربية والكلام لانه يتوصل بكل منه ماالى استنباط الفقه لانانقول المراد بالتوصيل ععرفتها التوصل القريب عساعدة ماءالسسة واطلاق التوصل الى ذلك اذالبعيد اغيا يكون فى الحقيقة الى الواسطة ومنها الى استنباط الفقه وكلمن القواعد العربية والقواعد الكلامية منهذا القبيل فالعبتوصل بقواعدالعربية الى معرفة كيفية دلالة الالفاظ على مداولاتم االوضعية وبواسطة فلك فتدرعلى استنباط الاحكامن الكتاب والسنة وبقواعدالكلام الى شوت الكتاب

البيع وفساده خارجية عنه وأيضافيه الترديد وهو ينافى التمديد) أقول أوردت المعتزلة على فسداا لحد الذى لاجعابنا ثلاثة أسئلة ماباله أنخطابالله تعالى قديم والحكم مادث واذا كانأحدهمأقدعا والا خرحاد مافكيف صح أن تقولوا الحكم خطاب الله تمالى فأماقدم اللطاب فلا حاجة الى دليل عليه لاز كم تا الون مه وذلك لان خطاب الله تعالى هوكلامه ومذهبكم أن الكلام قديم والى هذاأشار بقوله عندكم وأماحدوث المكم فأادلسل علسه من ثلاثة أوجه أحدهاأ نهوصف بالحدوث كفولناحلت المرأة بعد مالمتكرح لالافالحل من الاحكام الشرعة وقد ومسف بأنه لميكن وكان وكلمالميكر وكان فهوحادث والبهأشار بقوله لانه يوصف يه أىلان المكم يومف مالحدوث الثانى أن الحكم تكونصفة لفعل العسد كقولناه ذاوطه حسلال فالحسل حكمشرى وقسد جعلناه صفة للوطء الذي هوقعل العمد وفعل العمد حادث وصفة الخادث أولى بالحسدوث لانع اإمامقارنة للوصوف أومتأخرة عنسه

واليه أشار بقوله و بكون صفة لفعل العبد الثالث أن الحكم الشرى بكون معلا بفعل العبد كقوانا حلت المرأة والسنة بالنكاح وجرمت بالطلاق عاد ثمان لان النكاح هو الا يجباب والقبول

والطلاق قول الزوج طلقت واذا كانا حادثين كان المعسلول حاد ابطريق الاولى لان المعلول إمامة ارن لعلته أومتأخوعتها واليسه أشلو يقوله ومعللابه أى ويكون الحكم معللابه أى يفعل العبد ﴿ السؤال الناني ﴾ أن هذا (٧٧) الحد غير جامع لافراد المحدود كلها

لانخطاب الوضع وهو جعسل الشئ سساأ وشرطا أومانعيا خارج عذيه لانه لاطلب فيسه ولاتخيير فن ذلك مو حسسة الدلوك وهو كون دلوك آلشمس موجبا للصلاة فانهحكم شرعىلانا لم نستفدها الامن الشارع وكونهمو حيالاطلب فيه ولاتخيير ودلوك الشمس زوالهاوقيسل غروبها قاله الحوهرى وقالالآمدى في القساس الهطساوعها ومنهامانعمة النصاسة الصلاة والبيع أى كونهامانعمة من العمة فانها حكمشرى لانا استفدنا دلك من الشبادع وكونها مانعية لاطلب فيمولا تخيير ومنها العصة والفسادأ بضالما قلماه والسؤال الثالث وقدأ سقطه صاحب التعصيل أنهسذاالحدقية أووهي موضوعة للترديد أى للشك والمقصودمن الحد انماهو التعسريف فيكون التربيد منافيالتحديد كال (قلنا الحبادث التعلق والحبكم متعلق مفعل العبدلاصفته كالقول المتعلق بالمعدومات والنكاح والطلاق ونحوهما معدرةآتله كالعالملاصانع والموحسة والمانعية أعلام الحكم لاهووانسلم فالعني بهسما افتضاء الفعل

والسنة ووجوب صدقهما ليتوصل بذلك الحالفقه فانقيل التوصل المذكور لايكون الابقواعد المنطق فسكون المنطق جزأ من الاصول أجيب أن وصف القواعد بالتوصل يشعر بمزيد اختصاص لهابالاحكام ولا كذاك قواعد المنطق تمف قوله سوصل الخ اشارة الى أن هددا العملم طريق الى غيره غسرمقضود بالذات لمفسه والى أن غايسه حصول غيره كاهوشان العاوم الالية كاأن غاية العلم المقصود حصول نفسية قال شيئنا المصنف رجه الله وان كان له عامة أخرو به أودنيو به اذليس مسمى الغاية الا ماعلت اه وهوحسن والىوحدة غايته فان الغاية المقصودة منه هي التمكن من استنباط الاحكام الشرعية عن أدلته التفصيلية (وقولهم) أي جمع من الاصوليين في تعريفه (عن) الادلة (التفصيلية) بعسد قوله سمالعسلم بالقواعدالتى يتوصل بهساالى آستنباط الاستكام الشرعية اكفرغية كاحوتعريف آن الحاجب وصاحب البديع وغيرهما (نصر يح بلازم) ظاهر الاستنباط فان استنباط الاحكام المذكورة لايكون الاكذلك فهو سان الواقع لاالاحستراز عماهوداخسل بدون ذكره اذم بوجد عليقواعد يتوصل بهاالى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها الاجمالية حتى يحترز بذكر التفصيلية عنسه فلاضمر في تركه بللعل تركه أدخل في باب التعقيق في شأن الحدود (واخراج) علم (انفلاف) عن تعريف عسلم الأصول (به) أى بقولهم عن أدلته النفصيلية كاف البديعَ فان قول الله في مثلاً ثبت بالمقتضى السالم عن المعارض ولم يبينه أولوثبت لكان مع المانى ولم يبينه تمسك بالدليل الاجالى (غلط) فاته لابدمن تعيدين داك المفتضى أوالمنافى وان أجسل فى أول كلامه فيقول ثبت مع المقتضى وهوكذا أومع المنافى وهوكنا وحينشد فهومةسك بالدليل التفصيلي والالم يثبت لهشي لانكاد ممحين تذبجرد دعوى أنهناك مقتضيا أونافيا مشاله لوقال الخنني المعلل الوثرواحب لايكفيسه أن يقتصرعلى قوله لوجود المقتضى بللابدأن يعينمه بأن بقول مثلاوهو فول الني صلى الله عليه وسلم الوترحق فن لم يوتر فليسمى الوترحق فن لم يوتر فليسمى الوترحق فن لم يوتر فليس منى كمار واءا لما كم وصحمه ولومّال المعترض الشافعي الوترليس بواجب الأيكفيه أن فتصرعلي قوله ادلوثبت وجو به لكان مع المسافى بل لابدأن بعينسه بأن يقول مثلاوه ومافى العصدين عن ابن عرأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بوتر على البعسيرفيصتاج المعلل إماأن يجمع بينهما بأن حديث التعرواقعة حال لاعموم لهافيعوزان بكون ذاك لعددرا ويرجع حديث الحاكم بأنه قول والقول مقدم على الفعل الى غدرذاك فلمنذكر كل منهما الادليلا تفصيليا فظهران الاحترازعن علم الخلاف لبقع بقولهم عن الادلة التفصيلية بلاغاوقع عما فى المدمن وصف القواعد بكونها يتوصل بما الى استنباط الفقه م نقول استطرادا (وعليه) أى على أن اسم العلم بازاه الادراك (ما تقدم من) تعريف (الفقه) تغليب الاحدجزاً يه الذي هو النصديق المذكور على المزوالا تخرالني هوملكة الاستنساط فان التصديق ادرالم وهوكالاصل في مصول الملكة * واعلم أنهل اوقع لجاعة كابن الحاجب تعريف الاصول بالعراب القواعد وفسره أعدان من المتأخرين كشمس الدين الأصفهاني وسراح الدين الهندى وسعد الدين التفتازاني بأنه الاعتقادا لجازم الطابق ووقع عند المسنف عدم اشتراط المطابقة والجزملو جودا لمقتضى لعدم اشتراطهما أفاض في بسان ذلك مقال (وجعدل الجنس) في تعريف الاصدول اذا كان موضوعا بازاء الادراك (الاعتقاد الجازم المطابق) الواقع لموجب اخترازا بالجزم عن الظن وبالمطابقة عن الجهل وحذه واهذين القيدين اللذين ذكرناهما العلم بمسما (مشكل بقصة الخطئ ف)علم (الكلام) فان مقتضى هذا العل أن لا يكون شئ من الادراك الظنى للقواعد المذكورة ومن الادرال القطعي لها الذى ليس عطابق للوافع من أصول الفقه لكن صرح

والترك وبالعمة اباحة الاستفاع وبالبطلان سرمته والترديد في أقسام المحدود لافى الحد) أفول أجاب للصنف عن الاعتراض الاؤلوه و قولهم مسكيف تقولون المسكم أن الحكم حادث بن المعرفة مرايضا

كاللطاب وحينتذفيص قولنا المكم خطاب الله تعالى أما قولهم في الدليسل الاول على حدوثه ان الممكم يوصف بالحدوث القولنا حلت المرأة بعدان لم تكن فليس كذاك (٣٨) لان معنى قولنا الحكم قديم كاقال في المحسول هوأن الله تعالى قال في الازل أذنت

الفاضي عضدالدين وغبره بأن المخالف وان خطئ سواء بدع في اعتفاده وفيما يتسسك به في اثباته كالمعتزلة أوكة فركالجسمة لايخرجه من علمه الكارم ولاعله الذي يقتسد ومعه على اثب ات عقائده الباطلة ولامسائله منعلم الكلام فانه كاقال شيخنا المسنف علم الكلام بقال لمايجث عن أحوال موضوعه الخاص الذى هوالمعساوم من حيث يثبت له مايصير معه عقيدة دينية أوذات اظه تعالى على اختسلافهم فيسدخل فى ذلك علم المخطى لانه بعث عن أحوال موضوعه كذلك فاذا كان هذا في المكلام وهوأ على العماوم والزمها قطعا بالمسائل فتي الاصول أولى ولاشدك أن ادراك المخطئ ليس مطابقاف كلعمل فلزم أنلايذ كرفى علمن العلوم لفظ العلم جنساو يرادبه ذلك فلت وفي هذا دليل على أن أسماء العلوم انما وصعت بازاء ساأدى اليه البحث عن أحوال موضوعها من النصديقات أوالمسائل طابقت أولم تطابق ثم هدذا بالقنضى ادخول غيرالمطابق هناوأما بيان المفتضى ادخول التصديق الظني فأشار أليه بقوله (ولاناتمنع اشتراطه) أى الاعتقادا خازم المطابق (في الاصول) قال المصنف لان هذه القواعد التي هي مسائل أصول الفقه بمايكني الظن فى أن تنسب الى موضوعاتها وهى الكليات الجارية على خصوصيات الادة التفصيلية أحكامها كالامر الوجوب والنهى التعريم وتخصيص العام يجوز والمسترك لايم وخسبرالوا حسدمقدم على القياس الجاريات على أقيموا المسلاة لاتقر ووا الزمالا تقتلوا التساعوالصبيان وخيرالفهة هة وغوذلك فلت ممنا تنبيهات فأحدها أنه قد ظهر أن هذا المنع الثاني الصريح المتسلط على استراط جلة هذا المركب التقييدي اغاهوراجع الى اشتراط المزممنه كآآن المنع الاول بالقوة انحا هوراجع الى اشتراط المطابقة منه ولاريب ف صهة مناه لانه لاوجود بالة المركب بدون وجود جيم أجزائه و انهه ان قلت كيف يسوغ هذا وقد تقرر أن الحدلا بنع فلت ليس هذا بالمنع عوان كأن بلفظ المنع وانماهو بيان خلل في الحدا وجب عسدم كونه جامعاً ومثله لاشك في جوازه في النهاان قلت اذا كان هداالادراك الخاص طريقاالى النقه ومنه ماهوظن لقاعدة مظنونة في نفسها يلزم منه أن يكون الادراك الخاص المتعلق ببجز تباته اظناأ يضاوأن تتكون بوئيات الضاعدة المظنونة مظنونة أيضافلايتم كون الفقه التصديق القطعى فقدأ جاب المصنف عن هذا بماحاصله القول بالموجب ومنع تمام كون الفقه التصديق القطعي اصطلاحا وأفادأن ظن الاحكام المذكورة كوجو بالوتر وحرمة ألبراع والشطر نج واستنان الاربع بتسلية وكراهة التنفل قبل المغرب ومالا يعصى من أفراد الاحكام المظنونة متعلفات الفيقه لامن الفقه لان متعلقات الفقه ليست من ذانه ما ذقد ظهرأت اللازم أت لايذكر في تعريف علم من العسلوم لفظ العلم جنساويرا دبه الاعتفاد الجاذم المطابق (فالاوجمه كونه) أي معنى العسلم جنسا في تعريف أى عسلم كان (أعم) من الجاذم والمطابق قال المصنف حدد اان شرط ف ذلك العلما أخزم بالمسائل ولم يكتف فيسه بالفلن وأن التنفي به فأحرى ثمان الاصول ليس كالمكلام فأن بعض سأثه ظنيسة كانقدمت الاشبارة أليه فلهدذا عدل المصنف الح بعل المنس الادراك الاعممن اليقين المكائن فالمسائل الاجماعية من الاصسول والهسل المركب الكائن من الخطئ فخسلافياته والظن الكائن في الطنية منه والنه سيحاته أعلم (وعلى الثاني) أى ويقال في تعريف أصول الفقه على أنه موضوع بازاءالمدرك (القواعدالق يتوصل بعرفتها) الى استنباط الفقه وانماحذفه العسلم بهمع قرب العهد حق لوأ ديدا لا قُتصارعلى تعريفه بهذا الاعتبار وجب ذكرهذا الهذوف معرفت أثَّه لا يشترط في هذه القواعدا لقطع ولاالمطابقسة وأنوصفه أبكونها يتوصل ععرفتها توصلاقر يباالى استتباط الفقه مخرج لماعداها ثم لآباس أن يقال توضيعا (والقواعدهنا) أى في هدذا التعريف (معاهمات أعنى المعاهم

لفلان أنبطأ فلانة مشلا اذاح يسمانكاح واذا كانه_ دامعناه فمكون الملقديما لكنه لايتعلق به الابو حودالقبول والاجحاب وحيشد فقولنا حلت المرأة بعدان لمتكن معناه تعلق الحسل بعسد أنالمبكن فالموصوف بالحدوث اغما هوالتعلق وألى همذاأشار يقوله قلناالحادث التعلق وأماقولهم فى الدليل الثانى على حدوثه ان الحكم يكون صفة لفعل العبد كفوانا هذاوطه حلال فلانسلمأن هسذاصفة فالفالحصول لانه لامعنى لكون الفعل حسلالا الانولانلهتعالى رفعت المرج عن فاعسله فحكم اقدتعالى هوهذاالقول وهومتعلق بفعل العبدولا يلزمهن كون القول متعلقا بشئ أن يكون صفة اذاك الشئ فانااذا فلنسا شريك البارىمعدوم كان هذا القول الوجودي متعلقا بشريك الالهوهومعدوم فاوكان صفة له لكان شربك الاله متصفايصفة وحودمة وهومحال لان موت السنة فرع عن سوت الموصوف والى همذاأشار بقوله والحكم متعلق الخ وأماقولهم فىالدلبلالثآلث انالحكم الشرى مكون

معللا بفعل العبد كقولنا حلت بالفكاح وبازم من حدوث العاة حدوث المعاول فلا نسلم أن الذيكاح والطلاف التصديقية والبيع والاجارة وغسي ذلك من أفعال العياد على للاحكام الشرعية بل معرفات لها اذا لمراد من العاد في الشرعيات انحياه والمعرف المحكم و يجوزان تكون الحدادث معرفاللقديم كاأن العدام معرف الصافع سيمانه وتعالى لانانسسندل على وجوده به والعالم بفتح اللام هوالملق والجمع العوالم عاله الجوهرى والى هدندا اشاربة والنكاح والطلاق (قوله (٢٩) والموجبية والمانعية أعلام) جوابعن

الاعتراض الشاني وهو قولهمان هسذاا لحدغسر حامع لانه قدخرج سههذه الاحكام الى لااقتصاء فيها ولاتخيرفقال لانسسارات الموحبية والمانعة من الاحكام يلمن العلامات على الاحكام لات الله تعالى جعل زوال الشمس علامة على وجوب الطهرووجود النصاسه علامة على يطلان الصلاة والبيع وانسلنا أغسما من الأحكام فلعسا خارحن من الحدلانه لامعنى لكون الزوال موجيا الا طلب فعل الصلاة ولامعنى لكون المعاسة مانعسة الا طلب الترك ولانسلم أيضاأن العصة واليطلاب خارسان عن الحد فان المعنى بالعصة أباحسة الانتفاع والمعنى بالبطلان ومتسه فأندويا فىقولىابالاقتضاءأوالتغيير واغماعيرفي السؤال بالفساد وفى الجواب البطلات اعلاما بالترادف واعسلمأن في موجيسة الدلول ثلاثنة أمور أحدها وحوبالظهرولا اشكال فيأنهمن الاحكام والشانى نفساللوك وهو زوال الشمس وليسحكا بلانزاع بلء الامة عليه والثاث كون الزوال موحما وهرماأوردهالمعتزلة ولهذا عيروا عنسه بالموحبية

النصديقية الكلية من تحوالا مرااوجوب) والنهى المتحريم وخبرالوا حديفيدا لطن لانفس الادلة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس كأطنه بعضهم (والذا) أى ولاجل أن المرادها بلفظ القواعد المعاومات (فلما) يتوصل (ععرفتها) لانهاحينتذ تسكون معروفة مدركة والاكان المعنى بتوصل بعلم العلم كذاعن المصنف يعنى لوكان المرادب االادراكات ولقائل أن يقول لاضرف ذلك لانهاتصرمدركة للادراك وان كانتهى في نفسهاادرا كا أيضا كاتقدم نظيره في شرح قوله والوجه أنه شخصى بل التوصل المذكورا غماهو بمعرفة ابل برعايتها واستعال مقتضيأته أسواء كانت مدركات أوادرا كات وأن كانت هي ف-دذاتهاصالحة للتوصدل كاهوالشأن في سائرا لاكات الموضوعة لتحصيل ماوضعت لتحصيله نع الشائم أن يقال فيساه ومدرك فى مدداته بتوصل ععرفته وفيساهوا دراك فى نفسه يتوصل به تحاشيا عن صورة التكرآر ولعسل هذا هو مراد المصنف ثم ف ظنى انى كنت قد سألت المصنف رجه الله تعالى عن وجسه تخصيص التنبيه على أن القواعسد هنامع لومات مع أنها في النعريف الاول كذلك فأجابني عامعنا والنه ليس في كونها كذلك هناك ليس واحتمال بخلافهاهنا (ومعناها) أى القاعدة من حيث هي مرادابها المعساوم فينطبق على كل قاعدة من هذه القواعد لانهامن ماصد تقاتما كغيرها أيضالان هذه الانفاظ اصطلاحاوان كانت في الاصل لمعان غسيرما لذكره من المعنى الاصطلاحي لها أماما عسدا القانور فظاهر وأماالقانون فسلأنه في الاصسللفط سرياني روى أنه اسم المسسطر بلغتهم إمامسسطر الكتابة أوالحدول والمعنى الاصطلاحي المرادفة هذه الالفاظ فيه (قضية كلية كبرى لسهاة الحصول) أى لقضية صغرى سهلة الحصول فعفرج الفرع بترثيبها معهامن القوة الى الفعل وانميالم يذكره سذا للعلم به مهذاهوالمرادعا بقالأم كلى منطبق على جزئياته عند تعرف أحكامهامنه فاذن ماى الكتاب أحلى وأولى ثماغاوصف القضية وقدمنا تعريعها بالكلية لان القضية الجزئيسة أوالشخصية لاتسمى بشئ مسهذه الاسماء وبكونها كيرى لانه المحقق لتسميتها بهسذه الاسماء وبكون صغراها سهلة الحصول لانها من قيمل حل الكلي على ماهو جزئي له وقد أشار الى سبب سهولتها بقوله (لانتظامها) أى لكون صغراها منتطمة (عن) أمر (محسوس) والمرادبالفر عالذي يخرج بجعلها كبرى لتلك المستغرى من القوة الى الفعل حكم ذلك الجزف الذي حل عليه الكلى ثم أشار بقوله (كهذانهي وأمر) الى منالين الصغرى المذكورةمن الاصول وهماأن يقال منلافى قوله تعالى ولانقربوا الزماء ذاأ ولاتقر بواالزمانهى وفى قوله تعالى وأقيموا الصلاة هذاأ وأقيموا الصلاة أمراذ لاخفاء فى أن كالمن لانفر بوا الزياوا قيموا الصلاة شئ محسوس بحساسة السمع فاذاضممت اليه القساعدة التي هي وكل نهمي للتمريم وكل أمر الوجوب انتظمت معه كبرى وخرج بهسذا الترتيب الفرع وهولاتفر فواالزنا التصريم وأقموا الصلاة للوحوب من القوة الى الفعل قال المصنف رجه الله ومنالذات من الفقه قولنا كل تصرف أوجب زوال الملك في الموصى به فهورجوع عن الوصية فاذا وجدبيع للوصى به انتظمت الصورة السهلة المسندة الى الحس وهو قولنا هـذاتصرفأوجبزُ والالملافى المُوصىبه وتضم الكسبرى هكذا وكل تصرف أوجب زوال الملك في الموصى به فهورجوع عن الوصية فيغرج الفرع هذارجوع عن الوصية مم هنا تنبيه وتكيل فالتنبيه ألمنذ كرالمصنف تعريف الفقه على اعتسار وضعه الكثرة المدركة لانه لم يقع التعرض لنعر يفسه الالوقوعه جزأمن تعريف الاصول بالمعنى الاضافي وحيث عرفه بناه على اعتبار وضعه لأكثرة الادراكسة افتصر عليه لامدفاع الضرورةبه وأنت اذاأردت تعريفه باعتبار وضعه للكثرة المدركة فلايحنى عليكما تقدم

واستدلوا على كونه حكم بكونه مستفادا من الشرع وأنه لامعنى الشرى الاذلك واذا كان كذلك فكيف يحسن الجواب أنه علامة على الحكم انسالعسلامة هونفس الزوال وكذلك القول في المانعية وأماد عواء أن المعنى بهما اقتضاء الفعل والترك فعنوع أيضالان

الو جبية غيرالوجوب والمانعية غيرالمنع قطعا كابيناه وأمادعواه أن الصة هوالاباحة فينة تشبالمبيع اذا كان المليارفيسه الباثع فاندصيع ولا يباح للسنرى الانتفاع به (٠٣) وأيضا يقال له صحة العبادات داخلة في أى الاحكام الله سفال سواب ماسلكما بن

فعلى المنهب الذى سلكه المصنف المسائل التي موضوعاتها أعمال المكلف يمالتي لا تقصد لاعتقاد ومحولاته أالاحكام الشرعية القطعية معملكة الاستنباط وعلى سبيل منخصصه بالظن ابدال القطعية بالظبية وعلى طربق من جعل بعضه قطعيا وبعضه ظنيا الجمع بينهما وأماالتكيل فاعلم أناسم العدلم كالوضع باداء كلمن الكثرتين المذكورتين ويعرف باعتباركل منهم الوضع باذاء الملكة ويعرف باعتبارها كاصرحوابه فح شرح غيرماته ريف بلبعدان ذكر بعض الاعاصل أن الظاهرأن العلم حقيقة فى الادرال مجازف القواعد المدركة اطلاقالل مدرعلى المفعول ولم يجعل حقيقة فيهاتر جيما للجازعلى الاستراك وكذا اطلاق العاعلى الملكة عجازا اطلاقالاسم المسبب على السبب أو بالعكس قال وقديقال بتبادرالى الفهممن اطلاق العلم على العلوم المدؤنة والمشاعات الملكة أوالقواعدمن غير استعانة قرينة وهــذا آيه النقــل فلفظ العلم فيهــماحقيقــة عرفية واصطلاحية اه وعلى هذًّا فتعر بفهماعلى منهاح المصنف أن يقال الاصول الملكة الحاصدة من القواعد التي يتوصل معرفتها الى استنباط الفقه هذا انأر مدنالفقه احدى الكثرتين فانار مدمه الملكة قبل الى حصول الفقه أوالى الفقه والفقه المدكة التى يتومسل بهاالى التصديق بالاحكام الشرعية القطعية لاعسال المكلفين التى لانقص دلاعتقادوالاستنباط (وهذا) التعريف (اسمى) وكذاماتق تمهوكا نهانا خصصه لقربه وظهورجريان هذافيما قبلهأيضأ وانماكانت هذه حدودا اسمية لانها تعريف مقهوم الاسم وماتعقله الواضع فوضع الاسم باراثه وهوب ـ ذا الاعتباراسي البتة لانه جواب ما التي لطلب مفهوم الاسم ومتعقل الواضع وهوهنا لافادة ماوضع الاسم بازائه بلفظ يشتمل على تفصيل مادل عليه الاسم إجالا ومن عمة تعدد في المعنى كافى اللفظ ولوكان حدادا تيانامالم بتعدد معنى لان الشي لأبكون له حدان دانيان الامرجهة العبارة أن يذكر بهض الذاتيات بالمطابقة تارة وبالتضمن أخرى بخلاف غيره فانهجا تزالتعدد نم قديكون التعريف الاسمى نفس حقيقة ذلك الشئ بأن يكون متعقل الواضع نفس الحقيقة فيتصد النعر فالاسمى والحقيق الاأنه قبل العلم وجودالشئ يكون اسميا وبعد العطم وجوده بتقلب حقيقها مثلاتعر بف المثلث في مسادى الهندسة يشكل يحيط به ثلاثة أض الاعتمر يف اسمى وبعد الدلالة على وجوده بالبرهان الهندسي يصدير هو بعينه تعريف احقيقيا فلاجرم أن قال (ولايناف) التعريف الاسمى النعريف (الحقيق) عمل اوقع التنبيد معلى هذا ولم يثبت خلاف صريح في جواز وجود الحقيق وغسيرا لحقيقي من حيث هما ولآفي جواز كون غسرا لحقيقي مقدمة الشروع وانماثيت في جواز الحقيق مقد و قائد وع أشار الى ذاك فقال (واختلف فيه) أى في المسد الحقيق من حيث أنه هل يكون (مقدمة الشروع) في العلم (ولاخلاف في خلافه كاقيل) أى والحال أنه لاخلاف في خسلاف الحقيق المذكورمق دمة الشروع وهوالحقيق الذى لمذكرمة دمة له فانه حائز الوحود بلاحد لافعلي مافيل (المكان تصورماته فعبه)النفس من تصوراً وتصديق والماكان تصورا التصديق الذى ا تصفت به النفس ليس به خفاء اذلا خفاء في امكان تصوّر النسبة الواقعة بين الشيئين والتي ليست بواقعة بينه سما بخسلاف التحورا ذقديستبعد تصوره بواسطة أنحصول الشي في النفس هو تصوره خصمه بإزالة الوهم فقال (واو) كانذال الوصف (نسورا اذالحصول لايستلزمه) أى تصورا لحاصل فضلاعن كونه نفس تصوره فالالمنفرجه الله وعاصل أناطد تصورذات المدوداج الا وعاية عادالعلم ان يكون متصفا بالعلم بجميع مسائله والاتصاف بالشئ لايستلزم تصؤره كالشجاع متصف بالشجاعة وقدلا بتصورها وإذا كانك خلك أمكن أن يتعلق من العالم بألسائل المشتم لأعلى النصورات تصورلها على سبيل

الماحب وهوزيادة قسد آخر فى السد وهوالوضع فيقال بالاقتضاء أوالتعيير أوالرضع (موله والترديدي أقسام المحدود لافي الحد) جواب عن الاعسراض الثالث وهوقولهمان في الحدمسيغة أورهي للشك فقال لانسلم وقوع الشك فالحدلان أوههبالست للشسك بلهى لاقسام امحدودوهوالحكم كانقول الكامةاسمأونعلأوحرف يدلعليه تعبيركم بالترديد لاوالتردد فالتولماترددي الشئ ترددايستدى الشك فسه يخلاف رددسن الششن ترديدا فانه لايستارمه لعمة استعماله في النقسيم وفي تعبىرالمسنف نظر لأنهان عمني ولترديدمافلياه فهو واقعفى أحزآء الحدضرورة فكيف يفولانى الحد وادعى بهالشلافهومنتف عن أقسامه قطعا ولواقتصر على قوله والترديد في أقسام الحدودلاستقام وقديحاب ع هـ قدا بأن يقال المراد بالترديد التقسيم كأقلناه ولانسه أثهوا قع في الحد وذاك لان الترديد اغاهو فيأحدهمامعينا وأحدهما معينا أخصمن أحدهما مطلقا فيكونغيره وأحدهمامطلقاه والمعتبر

فى الحدول يقع فيه ترديد الم ترديد في الحداث الترديد في الاقتصاء والتعيير اللذين همامن أقسام الحدود الذي المحال الاجمال هوالحكم والى هدذ أشار في المحصول فأنه أجاب عن أصل السؤال بقوله قلنا من ادنا أن كلما وقع على أحسد هدف الوجوء كان جكا

قال (الفصل الثانى فى تفسيماته به الاقل الخطاب ان اقتضى الوجود ومنع النقيض فوجوب وان لم ينع فندب وان اقتضى الترك ومذع النقيض فرمة والافكراهة وان خيرفا باحة) أقول لما فرغمن تعريف المسكم شرع (٣١) فى تقسيما ته وهو ينقسم باعتبارات

يختلفة الىتقسيمات ستة الاول باعتبارالقصولالي صبرت أقسامه أنواعا خسة فقوله في تقسيم أى في تقسيم الملكم ثمانه لمساقسدم أن الحكم هوخطاب الله تعالى الخصع النقسيم فى الخطاب وان كلامه في تقسيم الحدكم وقرن الخطاب بالالف واللاملا فأدة المعهود السابق وهو خطاب الله تعالى وحاصل أنخطاب الله تعالى قدمكون فسمه اقتضاء وقد مكون فسمة تخسر كاتقدم فان اقتضى شيأ نظران اقتضى وجودالفعل ومنع من تقبضه وهوالترك فالهالوجوب واناقتضى الوجود ولم يمنع من النوك فهوالدبوات افتضى ترك الفعل ومنعمن نفيضه وهو الانمان به فهوا لمرمة وان انتضى الترك لكن لمعنع منالاتمان بهفهوالكراهة وانكان الخطاب لايقتضي شمأ بلخرنابن الاتمان والتركفهوالاماحة وهدا التقسميم يعلمنه الحدود فالايجاب متلاطلب الفعل مع المنعمن الترك وأمسلة الباقى لأتخني وهوتةسم محدد لاارادعلسه لكن تعسرا لمستف بالوجوب والحرمة لايستقيم ال الصواب الاعماب والتعريم

الاجال فيكون تصورامتعلقا بتصور حاصل ليصيرمتصورا اجالا ولاشك أن الانسان وان علم المسائل تفصيلالأيص يرعالمادا عابتفصيلها في مشاهد النفس فأن النفس لبساطم الاتدول المتعددالتفصيلي الاعلى التعاقب واذاتم كذائه صارعندها صورة اجماليسة منه حاصلة فصح أن يتعلق بها تصورلها اه فطهرأن التصورلا حرفيه يتعلق بكلشئ حتى التصورو عدم التصور ثم كأن الحصول لايستلزم التصور كذال التصور لايستنزم المصول والحاصل كافى شرا الموانف المحقق الشريف وغروأن ارتسام ماهية العلم فى النفس على وجهبن أحدهما أن ترتسم فيها بنفسها في ضمن جزئياتها وذلك حصولها وليس تصورها ولامستلزماله على قياس حصول الشجاءة النفس الموجبة لاتصافها بهامن غيرأن تتصورها والنانى أنترتسم فيهابمثالها وصورتها وهدذاه وقصورها لاحصولها على قياس تصورا اشجياعة التي لاتوجب اتصاف المفسيها ممأعاض في سان ماأشار المهمن الاختلاف فقال (فقيل لا) يجوز أن يكون الحقيق مقدمة للسروع (لان الكثرة) الخاصة الادراكية أوالمدركية التي هي عبارة عن العلم وقد وضع الاسم بازائها الهاجهة وحدة اعتبارية هي وحدة الغايه أوالموضوع كاسلف وظاهرأن هدذه الكثرة (بتلك الوحدة) الاعتبارية (لاتصيرفوعاحقيقيا) لان الحدد الحقيق بكون بذكر الذاتيات الكلمة التيهى الجنس الكلي للحدود والممنزال كلي الداحل وهوالفصل وجهمة الوحمدة المأخوذة في تعريف العلم انحاهى عارضة من عوارض تلك الكثرة فلا يكون المعنى المستزع من تلك الكثرة حنسا وفصلاحقيقين فلايكون النعريف حداحقيقيابل رسما وتعقبه المصنف بقوله (ومقتضى هدا) التعليل (نَفيُّهُ مَطَلَقًا)أَى نَني وجُودا لِحَقيقِ مَقَدَّمَةُ للشروع وغيرَمقدمة له واذا كانُ كذلك (فقيسهُ الخلاف أيضاً) والحاصل أن المصنف نظرفيه بأن الدليل أعممن الدعوى فاوصح لبطل ما للبطل معترف بعصته وهوبواز وجودا لحقيق فى حدداته ومنهم من علل منع الجواز عاأشار البه بقوله (ولانه) أى الحد الحقيق (بسردالعقل كل المسائل) أى بتصور بجيع مسائل العلم المحدود أو بتصور بجيع التصديقات المتعلقة بمالماعرفت أنحقيقة كلعلمسائله اذا كانموضوعا بأذاء المعساومات أوالتصديق عسائله اذا كانموضُوعاباز أوالعلم بالمعاومات (وليس) الحداطقيقي (حينشذ) أى حين اذ كان عبارة عماذ كرنا (المقدمة) الشروع في العلم لان الحدالحقيق حينشذ عمرفتها نفسها ودلك هومعرفة العلم نفسه لامقدمة الشروعفيه فلايتصوران كونله حدحقيق هومقدمة الشروعفيه (وقيل نع) أي يجوزان يكون مقدمة الشروع (لان الادرا كات أومتعلقاتها) أى متعلقات الادرا كات التي كل منهما نفس العلم على تقدير وضع اسم العلم بازائه (كالمسادة) لمسمى العلم فينتزع العقل منها واحسدا كايا مشستركابين سائر الادراكات أومتعلقاتها (ووحدتها) أى وحدة الأدراكات أومتعلقاتها على التقدير ين وهي وحدية الموضوع (الداخلة) في مسمى العام اصطلاحا (كالصورة) لمسمى العام فينتزع العقل منها كلما خاصابذلك المسمى (فينتظم المأخودمنهما) أى من الادرا كات أومتعلقاته اومن وحدتها (جنسا وفصلا) بأن يكون ماهوكالمادة جنساقر يباوماهوكالصورة فصلاقر يسافيتحقق الحدالحقيقي (مُنغير حاجة) في انتظام المأخوذمنهماحداحقيفيا (الحسردالكل) أىالىتصوركلالمسائل أوتصوركل التصديقات بهاعلى التقديرين واذاأمكن تحققه بهذا الوجه فلأمانع من وقوعه مقدمة الشروع فى العلم قال المصنف دجه الله تعالى فالدفع الوجسه الاول وهوظاهر وتضمن دفع الثانى أيضافانه لماأمكن حد العلم الحقيق بأمرين كليين لم بلزم أن يكون حده بمعرفة عين تلك المسائل وآحدة واحدة ولان قلك بحر بيات والتعريف ليسبها بل بالمنتزع الكلى منها كالحيوان الناطق المنستزع من زيد اه وفى اندفاع الاقل بمسسبق مالا يحني بل

لانا لمكم الشرى هوخطاب الله تعالى كانقدم والخطاب اغماب صدق على الايجاب والتمر ع لاعلى آلو جوب والحرمة لانهما مدر

وجبت نم اذا أوجب افقد وجبت وجوبا قال (ويرسم الواجب بأنه الذى يذم شرعا تاركه قصد امطلقا ويرادفه الغرض وقالت المنفية الفرض ما ثبت بقطى والواجب بظنى (٣٢) أقول المعرفات الماهية خدة المدالنام والمدالناقص والرسم النام والرسم الناقص

الوجه ماأ شاراليه بقوله (واذا كان العلم مطلقا) أي بعنى الادراك (ذا تيالم اعجته) أي جنساللا فواع التي هي اليقين والطَّن والشك والوهم (والعلم المحدودليس الاصنفا) من بعض أنواعه لان واضع العلم اللحظ الغالة المطاوية له فوجدها تترتب على العلم بأحوال شئ أوأشياء من جهة خاصة وضعه ليحث عن أحواله من تلك الجهة فقد قيد ذلك النوع من العلم بعارض كلى فصارصنفا وقيل الواضع صنف العلم أى جعله صنفافالواضع للعسامأ ولى باسم المصسنف من المؤلفين وان صح أيضافيهم ذكره المصنف في فتح القَّدير عينتذ (لمسمدكونه) أى الخلاف في جواز وجود الحدالحقيق مقدمة للشروع الذي هوفر عوجوده فىحدداته خلافا (الفظيامينياعلى) اختلاف (الاصطلاح في مسمى) الحد (المقيقي أهوداتيات) المناهية (الحقيقية) وهي الثابيّة في نفس الامرمع قطع النظرعن اعتباد العقل (أومطلقا) أي أوهو الامراككي الاعممن أن يكون ذاتهات الماهية المفيقية أوذاتهات الماهية الاعتبارية وهي الكائنة يحسب اعتبار العقل كااذااعتبرالواضع عدة أمور فوضع بازائها أسما وفن اصطلح على الاول نني وجود الحداطقيق اشئمن العلوم لان العلوم المحدودة كلهاليست الاماهيات اعتبار مةلآن كل عسارعيارة عن كثرة من الأدرا كات هي علوماً وظنون أومنها ومنها متعلقة ما شيما وكاذ كرنا . فيزت كل طائف قمن تلك الادراكات بنسبت اللمتعلق خاص فعذت علماعلى حسدة فكان كل علم طائفة من الادراكات الجزئية انتزعمنها كليعام كالعلم والظن وتصوه وقيدت بعارض كلي هوجهة الغاية والموضوع وهوأمر خارج عننفس تلك الادراكات المتزعمتها والصنف هوالنوع المفيد بعارض كلى فهواذن أمراعتبارى لان ماهيته ليست بحقيقية بل اعتبار بة لانه اعتبرفيه داخل وخارح بعل بزا مضلاف النوع واذا انتفى وجودا لحدالحقيق فى نفسه فقد دانتني كونه مقدمة الشروع ومن اصطلع على الثانى جؤز وجودا لحد الحقيق العاوم لماذكرناه وحينشذلا يبعدجواز وجوده مقدمة الشروع اذلآمانع من ذاك والتعاليل من الطرفس بمارشدالحذال ولووقع الاتفاق على أنمسمى الحداطقيق ما قاله الآولون أوما قاله الا خرون لارتشع الخلاف اذعلى التقديرا لاقرل يقيع الانفاق على نفى وجوده مطلقا وعلى التقدير الثانى يقع الانفاق على جواز وجوده مطلقا ولابعد حينئذ في أن يقع الاتفاق على جواز كونه مقدمة للشروع تم مأذكره المسنف من أن العلم مطلقاذ افي لما تحتممن الأنواع لاعارض لهاه والظاهر للقطع بأن مفهومه معتبر فيما تحتهمنها يقيناوظما وغيرهمالا يزيدكل منهاعليه الابميا ينضم اليه فيصيريه نوعافآ مدفع منع كونه ذاتيا لماتحته كافى شرح المواقف السقق الشريف ولايقال ينبغي أنالا بصع انقسام العلم الى ماذكرتم لانهمن مقوله الكيف على ماهوالصيم والكيفيات لاتقل التقسيم ولا يبعث عنها بكم لانها لاتنجزا لانانقول التفسيم المدنى عنما نقسيم الكل الى أجزاته ومطلق العلم كلى معقول وما تحته من المعانى هي جزئيات له ولارب في صحية فسمة الكلي الى بزئسانه فيحوز السؤال عن عيد دبيز تمات مطلق العلم وانقسامه اليها وجله بالمواطأة عليها والله تعالى أعلم الاحر (الثاني) من الامور التي مقدمة هدا الكتاب عبارة عنها في بيان موصوعه (موصوعه) أىأصول الفقه (الدليل السمعي المكلي) فالدليل سيأتي بيانه مستوفى والسمعي مأثنت كونه كداك الشرع فصدق على القياس كاعلى الكتاب والسنة والاجماع وهواحترازع اليس بسمعى فاله ليسموضوعه فدا العم سواء كالعقليا صرفاأ وحسب امحضاأ وغيرهم اوالكلى سأتى معناه أيضاوه واحترازعن الخزئ فانه ليسموضوع هدذا العداروا نماهومن أمراد أفواعه أواعراضه أوأنواعه أبكون موضوعا لمسائله كاسبأتى قريبا فان فلت كيف يستقيم وصف الدليل السهي يهوهو الاوجودله فى الحارج والدليسل السمى موحودفيه قلت الكلى الذى لاوجودله فى الحارج هو العقلى

وتديل لفظ بلفظ أشهر منه فالحدالتام هوالتعريف مالحنس والفصل كقولنا في الانسسان أنه الحسوان الناطق والحدالساقص كالنعريف بالفصل وحده مكقولناالناطق والرسم التامه والتعريف بألجنس والخاصة كقولنا الانسان حموان ضاحك أوكانب فالضمك معدى خاص بالانسان لابشاركه فسهغيره والرسمالناقص كالتعريف مانلاصة وحسدها كقواك الانسانضاحك والتبديل ماللفط الاشهركقولنا ألبرهوالقم اذاعلت ذلك فالاحكام آلحس لهاحدود ورسوم فالتقسيم السابق ذكره المستفالعرفة حددودها كا تقدمت الاشادة البه تمشرع الأسن فى التعسر بف بالخواص فلذلك قال ويرسم لكنهلم برسم تفس الاحكام بلرسم الادعال التي تعلقت يماهذه الاحكام فأتالفعل الذي تعلق بهالوحوب هوالواحب والذى تعلق به النسدب هو النددوب والنى تعلقبه التمريم هوالمسرام والذى تعلقت بهالكراهة هوالمكروه والذى تعلقت به الاماحية هوالساح وهدذاالرسم نةله في المحمول عن اخسار

القائى أبى كرولم بصرح فيه ماختياره نم صرح بذلك في المتصب فقال انه الصبح من الرسوم لكن فيه والمنطق والمنطق تغيير سنتعرفه فقوله الذي يدم أى الفعل الذي يدم فالفعل جس المنمسة وقوله يدم احترز به عن المنسدوب والمكروم والمباح لانه لاذم فيها

ول في المحسول تبعاللغزالي في المستصبق وهو خيرمن قولنا يصاقب تاركه لجوازالمفوومن قولنا يتوعد بالعقاب على تركه لات الخاف في خيره العقومين قولما ما يخاف العقاب على تركه لان (٣٣) المسكول في وجو به غير واجب مع وجود في خيره العقومين قولما ما يخاف العقاب على تركه لان (٣٣) المسكول في وجو به غير واجب مع وجود

الخوف والمرادية ولنابذم ناركه أن برد في كتاب الله تعالى أوفى سنة رسوله أو اجماع الامة مايدل عملي أنه بحالة لوتركه لكان مستنقصا ومساويا يحث ينتهى الاستنقاص واللوم الىحديصط لترنب العقاب وقوله شرعاتال في المحصول هواشارة الى أن الذم عندنا لايثبت الامالشرع عدلي خلافما فأله المعتزلة وقوله تاركه احترازعن الحرامقاله مذمشرعافاعله وقوله قصدا فيه نقر ران موقوفات على وهمان هسدا التعريف انماهو بالحشة أى هوالذي بحيث لوترك الذم تاركه اللولم يكن بالمستبة لافتض أنكلواحسلاند منحصول الذمعلي تركه وحصول الذم عسلي تركه موقوف على تركه فيلزمهن ذلكأن الترك لابدمنه وهو ماطل اذاعرفت ذلك فأحد النقسر دين أنه اغيا أتى بالقصد لانهشرط لصدق هذه الحسنة اذالنارك لاعلى سيبل القصدلايذم والثاني أنهاحترزيه عمااذامضيمن الوقت مقدار بتكن فسه من القاع الصلاة تمركها بنوم أونسيان أوموت فان هـ فدالصلاة واحمة لان الصلاة تحبعندنا مأول

والمنطق وهسذا الكلي ليس بأحسدهماوا نماهوكلي طبيعي وهومماقد يكون موجودا في المارج على أى الدليسل (الى قدرة البات الاحكام) الشرعية (لافعال المكلفين) التي لاتقصد لاعتقاد وأنما طوىذ كرهماللعلم بهماعا تقدّم إخذا من شخصياته أى حال كون الدليل المذكور مأخوذ اأى منتزعا منماصد قاته وانحاكان هذاموصوع هذا العلم لانموضوع كلعلما يعد فيهعن أعراضه اللاحقة الذاتمة ومساومه والعارض هناالخارج المحول وقد يتجوزفى التمثيسل بمبدئه والذاتى منسه ماعروضه بلاواسسطة في المثبوت في تفس الاحروان استدى وسيطافي التصيديق الخفا وذلك الزوم لامامنشؤه الذات كاذهب اليه بعضهم ومشي عليسه في النساويح قال المسنف والالما يحثوا عن وجود النه وس والعقول فالالهى أذليس هومقتضى ذواتهاوكذا الاحكام السسعة النسبة الى أنمال المكلفين وغسر ذلك والمرادبالمساوى أعممن المساوى في الصدق وهو المشهور أوفي الوجود حتى إن ما بعرض واسطة المباين المساوى في الوجود الذك يثبت بوجود الجسم الجسم بحث عنبه في العلم حتى انه يحدث عن الالوات فالعدام الذى موصوعه الجسم الطبيني وغروضه العسم واسطة السطيح فليس الجسم ابيض الالان السطيح أبيض ولاشي من الجسم بسطم فانقبل كون الذاق لازمالا فات يقتضى أبوته معها ذهناواذا ثبت حيث ثبت فلابحث فالجواب أن اللازم من اللزوم شبوته معسه صورة مع صورة وا ل م يكن ملاركا اذ حصول الشئ ذهنا لايستلزم تصوره والمرادمن البعث المكم بثبوته المسادقا عليه لزوما وهوأخصمن ثبوته معسه حتى اضمامن اللزوم يكني في الحكم به تصوّ والملزوم أوالملزوم مع اللازم وهسما البين بالمعنى الاخص والبن المصني الاعمليس واحدمتهما ميصوثاء نسه واذا كانهذا في اللوازم العقلية كساواة المثلث لقاعَتُ مِنْ فني الشرعيدة أولى اه والدليل السمعي الكلى بالنسبة الحهذا العلم بذه المنابة لانه يصتفيه عن أعراضه اللاحقة لذاته وهي كونه مثبتا للاحكام الشرعية عملاكان اللازم في التعبير عنه لفظاللدلالة عليه بخصوصه أن يقيد بالحيثية التي يقع البعث عن اعراضه المذكو رةمن جهتما لانه المتصفق غاية تترتب على الصتعن أحوال شئ من جيع بها ته فيدمها وقداند فع بقوله الى قدرة اثبات الاسكام الاشكال المشهورع لي قوله مالى اسات الآسكام وهوأ نه اذا كانمومن وعالاصول الادلة الشرعيسة من حيث اثباتم اللاحكام الشرعيسة كانت هدفه الحيثية قيسد اللوضوع فيسكون جزأ منسه وحينتذيارم تقدمهاعلى نفسهالانم اعمايصت عنهاني هذا العمر ولاخفا فأن مأبه يعرض الشي الشي الابدوأن يتقدم على العارض على أن موضوع العلم ما يصثفيه عن أعراضه الذكورة لاعن ولاعن أجزائه حتى احتاجوا الحاجلواب عنسه بأنآ الميثية هناليس نفست الاثبات بل امكانه وأن هذا ليسمن الاعراض المصوث عنهافيه وذهب صدرالشر يعةالى أنه آبيان الاعراض الذاتية المعوث عنه أميه فانه يمكن أن بكون الشئ أعراض متنوعة واغا يجث في ذاك العلم عن نوع منها فالحيثيدة لبيان ذلك النوع لاقيدللوضوع (وبالفعل في المسائل) أي والموضوع بالفعل في مسائل هذا العلم (أفواعه) أي الدليل الكلى السمى نضوالكتاب يفيدا لحكم قطعااذا كانت دلالته قطعية وقدوقع في التاويح أن هذا الحل على موضوع العام وهوسه وكانبه عليه المصنف فيما كتبه على البديع وقال فيده الدال على الموضوع اذاأ فادمسمى كليافالموضوع هوماصد وعليه والحسل في المسائل فلما يقع عليه نفسسه بل كماأها دنى المسنف رجه الله حالى القراءة عليسه ان موضوع العلم لا يكون موضوع الى شيء من مسائل العلم الااذا فلذا انموضوع علم الكلامذات الله سيمانه اله يعنى كالهوقول القاضي الارموى وقدنظرفيه في المواقف

(ه ـ التقرير والتعبير اول) الوقت و حو ما موسعا بشرط الامكان كاسسانى فى الواجب الموسع وقد تمكن ومع ذلك لهذم شرعا ماركها لانه ما تركه النصير لله في الحصول والمنتخب ولا في التحصيل

والمساصل وقوله مطلقافيه أيضاتقر يران موقوفات أيضاعلى مقدمة وهي أن الايجاب باعتبارًا لفاعل قديكون على الكفاية كالجنازة وقد يكون على العين كالصاوات الحس (٢٦) و باعتبار المفعول قد يكون مخيرا كمنصال الكفارة وقد يكون محما كالصلاة أيضا

من وجهمين على ما يعرف ثمة (وأعراضه) أى الدليسل الذاتية كالعام قطعي الدلالة والامر الوجوب (وأنواعها) أي الاعراض الذاتية كالعام المخصوص هجة ظنية في الباق (فالمراديالا حوال) المذكورة لأدليل (مأبرجه الحالاثيات) أي اثبات الاحكام المذكورة قطعا أوظنا عُوما أوخصوصا الى غيرذلك ولو بِالْآخِرَةُ (وَهُو) أَى ا بُهاْ تَالَاحَكَامُ عُرِضُ (ذَا تَى للدليل) لان عروض الا ثبات الدليل بلاوا سطة في ثبوته في نفس الامروان كان العلم شبوته له قديعتاج الحيزهان (وان لم يحمل الاثبات يعينه) في مسئلة منمسائل هدد االعليل مابه الاثبات فان ذلك غيرضائر (ونظيره) أى هذا الذى فن فيه من حيثان المحول فيه ليس العرض الذاتي للدروض الذي هوا لموضوع بل انما هومايه لحوقه للعروض ما تقرر (في المطنى منأن الايسال المجهول عقسلي تسوّري أونسديقي عارض ذاتي للعساومات التسسورية نفرالامر (خروج) البحث عن (عنوان الموضوع) أى وصفه الكائن به موضوعاً من مباحث العلم الذى هوموضوعه لأنه كأقال المصنف رحمه الله فيماكتيه على البديع ان أفاد الدال على الموضوع عنوا ناخارجا فاعما بيحث فى ذلك العلم عماصدق عليه أذا وجدمة صفايه اذا لموضوع هوالمقيد فعالم يوجد المقيدلم يوجد فادار جدمع قيده بحث حينشذعن أحواله أخرى غيرالفيد وهذا لان الحث يستدى جهالة نبوتهله فاذا بحث عنوانه والفرض أنه معزفه لبعث فيساعهم شبوته أوفيهام بعسلم موضوعيته فظهرأن عدم البعث يتعقق مع اعتبارا لحالة فيداخار جاغيرمتوقف على اعتبارها جزأ من الموضوع فاذا فلناموضوع الالهى الموجود فالصاعن أحوال غسيرا لوجودو حينشذاذا فلناموضوع الاصول الدليل السهى فينبغى أن لا يصت عن جية شي منه الان كونه جنه أوكونه دليلاوهو وصف الموضوع العنواني بلاغايبعث فيما تحفق اسم الجبةء نأحوال أخرمن كونه مفيدالكذامن الاحكام مقدماعلى كذاعند النعارض أومؤخرا (فالصتعن جية الاجماع وخبرالواحد والقياس ايسمنه) أى عسلم الاصول(بل)الصِتعن عبية كُلمْن هذه مسئلة (من الفقه لان موضوعاتها أفعال المكلفين) كماهو ظاهر ف الاجماع وخيرالواحد وأما في القياس فعلى تقديراً نه فعل الجم محماسينيه عليه قريبا (ومجولاتها) التي هي يجة (الحكم الشرعي اذمعني) قولنا ان أحدهـذه (حجة) أنه (يجب العمل عقتضاه) ولاربب في أن هذا حكم شرى وهذا هوالموعود بذكره قسل المقدمة (وهو) أي ومأذ كرنا منأن المحدعن عبية القياسمستلة فقهية لاأصلية المايتاني (في القياس على تفدير كونه فعل الجمهد) كاهوظاهرا كثرعباراتهم عنه كاسياتي (أماعلى أنه المساواة الكائنة) في الحكم بين الاصل والفرغ الحاصلة (عن تسويه الله تعالى بين الاصل والفرع في العلن) المشرمة فالما المكم وهو الصير كاسساني أيضاانشا الله (فليست) القضية المذكورة التي هي القياس عبة (مسئلة) أصلاتعو بلاعلى أن المسئلة اصطلاحا حكم خبرى نطرى أوحكم نظرى من العاقم الموضوعة (لانم أ) أى هذه القضية حينشذ (صرورية دينية) بعنى أنه متى علم أن معنى الفياس المساواة المذكورة قطع بالضرورة من الدين بأنه يجب المل عقتضاه من غير نظر وتونف هذا المحكم على الاطلاع على أن مفهوم الاسم ذلك لاينافي الضرورة المذكورة لكرعلى هددالا تكون ضروريه دينية مطلقا باعند دالبعض دون البعض ومن ثمة لم يكفر منكرها ويطرفه أن الضرورى الديني ماهو بحال لايتطرق اليهمن أهل الملة الشك ويستوى ف معرفته اجسع المكافين منهم ويكفرمنكر مقتضاه كوجوب الصلاة فالاظهرأن هذه ليست بضرور يةدينية على

وباعتسار الوقت المفعول فبدنديك وندوسعا كألصلاة وقديكون مضقا كالصوم فأذا ترك الصلاة فيأول وفتهاصدق أنهترك واحبااذالصلامتحب أول الوقت ومع ذلك لامذم عليها اذاأت بهافى أثناء الوقت ومذم اذا أخرحهاعن جيع الوقت واذا زلة احمدى خصال الكفارة فقدرل ماعصدق عليه أنهواجبمع أنهلاذم فيه اذاأني بغسيره واذاترك ملاة المنازة فقدترك ماهو واحبعليسه لانفرض الكفاية يتعلق بالجسع ولا بذم عليسه اذافعدله غديره يخلاف ارك احدى الصاوات الحسفانه مذموم سواءوافق عسيره أملأ اذاعسرفت ذلك فنعودالى ذكرالتقريرين أحدهما انةوله مطلقا عائداني الذم وذلك لانه قد تلفص أن الذم عملى الواجب الموسع والواحب الخسيروالواجب على الكفاية من وحدون وجمه والذمعلى الواجب المضمق والحتم والواجب عملى العنامن كلوجمه فلذلك فألمطلقا أيسواه كان الذم من يعض الوجوم أومن كلها فاولمد كردلك لقيله مرزك ملاة الحنازة مثلالاتيان غديره بها ققد

ترك واحباعليه مع أنه لايذم أو يقال له الا تقبها آن بالواجب مع أنه لوتر كه لم يذم وأنت قد قلت ان الواجب أن مايذم تاريم قليلا عبر وهوما اذاتر كه هووغيره مايذم تاريم قليله من وجسه آخر وهوما اذاتر كه هووغيره

وبه صاراطد جامعاللواجب الموسع والواجب الخبروالواجب على الكفاية وعبر عنه الامام في المحسول والمنتفب بقوله على بعض الوجوء وتبعه صاحب التصيل لكن صاحب الحاصل أبدله بقوله مطلقا فتبعه المصنف وهو (٣٥) أحسن من عبارة الامام لان القبود

لاسان تغرج أضسدادها فالتقييد بالبعض يغسرج مانذم تاركه من كل و جــه فالزمأن يخرج من الحد أحكثرالواجبات وهي المضقة والمحتمة وفروض الاعيانلاجرمأن في بعض النسم ولوعلى بعض الوجوه بزيادة ولو الثابي ان مطلقا عائدالى الترك والتقدرتركا مطلقاليدخلالخيروالموسع وفرض الكفاية فأنهاذا ترك فرض الكفامة لامأثم وات صدق أنه ترك واحماو كذاك الاتنيه آن الواجب مع أنهلوتر كدلم بأخ واغايأ ثمادا حصل الترك المطلق أعامنه ومنغره وهكذافي الواحب الخيروالموسع ودخل فيسه أيضا الواحب المحتروالمضمق وفروض العسن لاثن كل ماذم الشعص علمه اذاتركه وحده ذمعلسه أيضااذا ترکه هووغره (قوله و برادفه الفرض) أي الفسرس والواحث عندنا مترادفان وقالت ألحنفسة انتيت الدكلف بدليل قطعي مثل الكتاب والسنة المنواثرة فهوالفرض كالصاوات الخس وان سيدامل طي كغيرالواحسد والقياس فهوالواحب ومشاوه بالوتر على قاعدتهم فانادعواأن النفرقة شرعيسة أولغوية

أنأحكام الشرع وخصوصاعلي فاعدة الاشاعرة لايعرف شئ منها الابالدليل السمى فهي كلها تطرية الاأتهاكان بعض منهايماذ كرناه من الوصف أشبه الضروري فسمى به ورتب عاسه إكفار منكره وحكم هسذه القضية ليس كذلك لانه تطرق البه الشاكمن بعض العقالاء ومنع صعته غسير واحسدمن المعدودين من علماة ولم يكفر بذلك فالوجمة أنهامسشلة كاأنر المستلة أيضااذا فسرت المسئلة اصطلاحاماهوأعممن المكم النظرى والضرورى أكنه البست بأصلية بل كلامسة كسئلتي كون كلمن الكناب والسنة هجة كامشي عليه المسنف فيما كتبه على البديع واليه يشيرا يضاما في التاويح فانقلت فاوالهم يجعلون من مسائل الاصول اثبات الاجماع والقياس الدحكام ولا يجعلون منها اثبات الكتاب والسنة كذلك قلت لان المقصود بالنظرف الفسن هوالكسبيات المفتقرة الى الدليل وكون الكتاب والسنة عجة بمتزلة البديهي فينظر الاصولى لتقرره فى الكلام وشهرته بن الانام يخلاف الاجاع والقياس ولهذا تعرض والماليس اثباته المحكم بينا كالقراءة الشاذة وخسيرا أواحد أه فظهر أن هذه الابحاث ليس معلها هذا العلم بالذات (بخلاف عوم النكرة في الني فانه) أي العوم (مال) أي عرض ذاتي (للدنيسل) كاتقدم والنكرة مُعقطع النظرعن عمومها وعدمه عما يتحقق بأسم الدليسل اذلابدأن تفيد مكامافاليعث عن عومهااذا وقعت في سباق الذي بحث أصلي (فعن هلية الموضوع البسيطة أولى) أى ثم أذ كان المعت عن جيسة الاجماع وماذ كرمعه ليس من الاصسول فالعث عن وحود الموضوع في حدد اله أولى أن لا يكون منه وانحافيد بالبسيطة وهي التي يطلب جاوجود الشئ كاذكرنالان المركبة وهي التي يطلب بهاوجودشي لشئ من باب البحث عن حال الموضوع وقد عرفت أنه من مسائل العلم هذا (وقولهم) في تعليل كون النصديق بهلية ذات الموضوع جزأ من العلم (مالم يثبت وجوده كيف يثبت له ألاحكام يقتضي النوقف) أى توقف النعث عن الاحــوال التي هي غُـــرالُوحودعلى اثبات الوحودله اذا كان نظريا (لا كونها) أى لاأنه يقتضي كون القضايا الباحشة عن هليسة المومنسوع (من مسائل العسلم) الذي جعسل موضوعه مماأ ثبت وجوده كيف وكون الشي موضوعا أمرزا لدعك وجوده فأني بتعقق الشئ موضوعالعه ادون أن يتعقق بأحد الوجودين بل بأحسدهمايتم كونه موضوعا ثم ينظرني أحوال أخرله كذاأ فاده المصنف فلأجرم أن في الشفاء وغسره أن التمسديق ولحود الموضوع من المبادى التصديقية لاأنه من أجزاء العسلم ثماعلم أن كون الموضوع هو الادلة السمعية من الميثية الذكورة كامشى عليسه المصنف هوطريق الآسدى وصاحب البديع وغيرهماوهوالمشهور وقيلهى والترجيم والاجتهادلانه يجثعن اعراضهمانيه وردالح المشهور بأت البعث عن الترجيم بعث عن أعراض الادلة باعتبار ترجع بعضها على بعض عند التعارض أوتساقطها به العسدم المرجع وعن الاجتهاد باعتبارأن الادأة اغايستنبط منها الاحكام الجهد وحاصله أن المقصود بالذات أحوآل الاداة من حيث دلالتها على الاحكام إمامطلقا واما ياعتبار تعارض هاأ واستنباطها منها فتكونهي موضوع العلم بالمقيقسة والبحث عن الترجيع والاجتهاد داجعاالها وقبل الادلة والاحكام وصعمه صدوالشر يعة ثما لحقق التفتازانى لانه بحث فيسه عن العوارض الذاتسة للادلة وهي اثباتها الحكم والعوارض الذاتمة الاحكام وهي ثبوتها بتلك الادلة وحقق هدذا الحقق ذلك بانار جعنا الادله بالتعبم الحالار بعة والاحكام الحانفسة ونظرنا فحالمباحث المتعلقة بكيفية اثبات الادة للاحكام إجسالا فوجدنا بعضهارا جعة الى أحوال الادلة وبعضها الى أحوال الاحكام فجمل أحدهما من المقاصدوالآخر من اللواحق تحكم غامة ما في الباب أن مباحث الادلة أكثروا هم لكنه لا يقتضي الاصالة والاستقلال

فليس فى اللغة ولا فى الشرع ما يقتضيه وان كانت اصطلاحية فلامشاحة فى الاصطلاح قال في الحاصل والنزاع فظى قال (والمندوب فى اللغة هوالمدعواليه قال الجوهري يقال نديه لا مرفا يديد له أى دعامه في ما يحمد فاء له ولا يذم تاركه و يسمى سنة ونافلة) أقول المندوب فى اللغة هوالمدعواليه قال الجوهري يقال نديه لا مرفا يديد له أى دعامله

لايسألونا أغاهم حين يندجم ه النائبات على ما كالبرحافا فيسمى المتغل فللطفاء عامالتعرج الميسه وأصله المندوب البه موسع قيسه بعدف (٣٦) حرف الجرفاستكن الضعيروفي الاصطلاح ما قاله المعنف (قوله ساعد حفاطه) أي

اه ولقائل أن يقول في دعوى الصكم تطوفان الصف بالذات الما يقع في هذا العلم عن أحوال الادلة منحيث كونهام شنة الاحكام وأما الصنعن أحوال الاحكام فليقع الا باعتباركون أحوال الاحكام عرة أحوال الادلة ولاخف ف أن عرة الشي أمر تابع له منفرع على تحقيقه لا أنه أصيل مشل فذكرها أيه للاحتماج الح تصورها ليتمكن من اثباتها أونفيها لالكون الاحكام مومن وعاله أيضا فاذا عرف هذا فاعلم أن المسنف فرع على هذا القول الاخيرماأشار اليه بقوله (وعلى) قول (من أدخل الاحكام) الشرغية مع الادلة السَّمه بية في الموضوعية لهذا العلم (اذبيعث عنمًا) أى الاحكام الشرعية (من حيث نثبت بالادلة) السمعيدة ف هدذا العلم كايدث عن الادلة السمعيدة من حيث النباتثبت الاحكام الشرعيسة فيكون، ومنوعه كانيهمامن الحيثيثين المشار اليهما (لا يبعدا دخال المكلف المكلى) أيضامعهما في الموضوعيسة الهذا العلم (اذبحث عنه) أى المكلف الكلي فيه (من حيث تشعلني به الاحكام) المذكورة فكااعتبرت الأدلة والاحكام موضوعاله لانه يصت فيمعن عوارضهما الذاتيسة من الحيثينين المذكور تين يعتسبر المكلف المكلى أيضام وضوعامه ممالانه يتعت فسه عن عوادضه الذاتية من الحيثيسة المذكورة (وقدوضعه المنفية) أىجعاده فى كتبهم الاصلية موضوعا (معنى وأحواله) العبادضة له أيضا (في ترجمة العوارض السماوية) له وهي ماليس العبد فيها استنياد (والمكتسبة) أى والعوارض التي كسيم العبد أوترك ازالها (لبيان كيف تنعلق به) الاحكام وانحاقيد دجعلهم المكاف الكلي موضوعا بقوله معنى لابدانما استفيد من بعشهم عن أهليف والمحكم واذا كأن كذاك فاوذهب ذاهب الى هدد القول لكانهدذا المنسع منهسم كالشاهلة ولاسيان كان حنفيا لكنه لميذهب السهداهب فيساعله العبسد المنسعيف غفر الله تعالى له يل صدر الشريعة الذاهب الى أن موضوع هـ ذا العلم الأدلة والاحكام مصرح ماندواج المياحث المنعلقة بالمحكوم عليسه الذى هوالمكلف والاهلمة والعوارض المذكورة تحت القضمة الكلمة التي هي اعدى مقدمتي الدلل علىمسائل الفقه المسمأة بالقواء دلاختسلاف الاحكام باختسلاف المحكوم عليسه وبالنخوالي وجود العوارض وعدمها كاندراج الهكوميه الذى هوفعل المكلف تحتماآ يضالان الاحكام تحتلف باختلاف أفعال المكلفين لكن عليه أن يقال ان كان هذا موجبالعدم جعل المكلف الكلي من الحيثية المذكورة موضوعاأ ومانمامنه فكذلك الاحكام لامكان اندراج أعراضها في مباحث أعراض الادلة كالمكان ذكرنا فجعلها موضوعادونه تحكم وبجاب عنسه بأن في حصل المكلف الكلي من الحيثية المدند كورة موضوعامانعالماعرفمن أنموضوع العلما يعث فيدعن اعراضه الذائية وأحوال للكلف الكلي التيهى العوارض المذكورة ليست بذاتية أكاسيصر حالمت فسبه عندا فاضته في الكلام فهاوا لاهلية وصف عنوانى له وقسدعرفت أنمقتضى الدليل خروج المحث عن عنوان الموضوع من مباحث العلم الذى هوموضوعه فلايكون الحث عنهافي هذا الملم دليلاعلى أن المكلف الكلي موضوعه فالتحقيق أنالصت عسن هدده الامورمن باب التقييذ كرالتوابع واللواحدق وكيف لاومنها ماليس بعسارض للكاف معقيامه سذا الوصف به كالصغر ومنهاما هوأفعال المكلفين كالسفر والاكراه والهزل والخطا فالمباحث المنعلقة بمامسائل فقهية بلارب لانموضوعاته أأفعال المكلفين وعجولاته الاحكام الشرعية وهسذا كله مماسخ العبد الضعيف والقه سيصانه أعلم ثم أخذا لمصنف في استثناف بيان تحقيق لماف الواقع من أمر المومنوع نصال (واذا كانت الغابة المطاوبة) الحسول لواضع عم التحصيلها (لاتترتب لاعلى) المجت عن أحوال (أشياء كانت) تلك الاشياء (الموضوع) لذلك العلم المطاوب

الفعل الذيءدح فأعسله فألفعل حذس وقوله عدح خر جيه الماح فانه لاسدح نيه ولاذم ونوا فاعل خرج مه الحرام والمكرو وفامه عدح تادكهما والمراد بالفعل هنآه والصادرمن الشيعص لمرالةعلالمروف والقول نعسانياكان أولسانيا فتدخس للاذ كارالقلسة واللسانب فوغ يرهامن المندويات والايكون الحد غسيرجامع وقوله ولايذم تاركه غرج به الواجب فان تاركمينم فانخيل فرض الكفاية يمدح فاعله ولايذم احتمنا الى ادخاله في حد الواجب كانقدم وكان ينبغي أن مسول مطلقا وكذاك أيضاخصال الكفارة والواجب الموسم فلنا قوله ولايذم كأف لانه للموم لكونه نكرة في سياق النني اذالأفعال كالهاتكرات نم يدخل في الحد فعـــل الله ثعالى معأنه ليسمنسدويا الاأن يقال يحمل الفعل على فعسل المكلف وهو عنايةفي الحسد وبسمي المندوب سنة ونافلة قال فىالمحصول ويسمى أيضا مستعياونطوعاومرغسا فيهواحسانا ومنهممن يبدل هذا بقوله حسنا قال

فأجاب كالبالشاعر

(والحرام ما بذم شرعا فاعله والمكروه ماعدح تاركه ولايذم فاعله والمباح مالا يتعلق بفعله وتركه مدح ولاذم) أقول ألمرا دبقوله مايذه أى الفسعل الذي يذم فالفعل جنس الاحتكام الهسسة وقوله يذم احترز به عن المسكروه والمندوب والمباح فانه لاذم فيها

وقوله شرطانسارة الحان الأملايكون الإبالشرع على خلاف ما عاله المعتزلة وقوله كاعله المترزبه عن الواجب فاله يذم تاركه والمراتبالفعل هوالثي الصادر من الاقوال المرمسة وكذال المعدد له ليم الغيبة والنيمة وغيرهما (٣٧) من الاقوال المحرمسة وكذال المحمد

والحسند وغرهتمامن الاعبال الفلسة والأأب تقول هيدا الخدردعليه المرام الخبرعندمي يقول يموههم الانساعرة كانقاد عنهمالا مدى وغيره فينيغي أن يقول مطلقا كاقاله في حدالواحب فالفالمصول ويسمى المرام ايصامعصمة وذنبا وقبيعا ومن حوراعنه ومتوعداعليسه أيمن الشرع (قسوله والمكروه ماعدے تارید) أى فعل عدے اركم فالفعل جنس الاحكام المسة (قوله عدح) نوج يه المساح فانه لامدح فيسه (قوله تاركه)خرجبه الواجب والمندوب (قوله ولايذم فاعله) ترجيه الحرام وأما المياح فهرفى اللعة عبارةعن الموسعف وفي الاصطلاح ماذكرة المصنف بقوله ماأى فعسل وهوحنس للغمسة وفوله لابتعلق بفعله وتركه مدح ولاذم خرجيه الاربعة فأن كلامنهاتعلق يفعلدأو ثركممسدح أوذم فان الواجب تعلق بفعله المدح وبتركدالذموا لحرام عكسه والمندوب تعلق بفعله المدح ولم ينعلق بنركه الذم والمكروه عكسمه أي تعلق تركه المدح ولم نتعلق بفعله الذم وهذمالالفاظ الاربعة التي ذكرهاالمنفوه والفعل

لنلك الغاية (كالوترنيت غايات على جل من أحوال) شيّ (واحد حيث بكون) ذلك الشيّ الواحد (موضوع علوم) مختلفة مقصودة لتلك الغايات المختلفة (يضلف) ذلك الشي الواحد الذي هوالموضوع (فيها)أي تلك الداوم (بالحيثيمة) التي تعددت بها موضوعيته وان كان واحدا بالذات فيكون كونه موضوعالعممن حبثانه يعثعنه منجهمة كذاغيركونه موضوعالعلم آخرمن حبث أنه يحثعنه منجهة غيرتاك الجهة فجاءت موضوعات العلوم منهاماه وأحروا حدد لعاروا حد ومنهاماه وأحرواحد منحششنافلن ومهاماه وأمورمتع تدةمن حشمة واحدة لعما واحدلان الموجب لانفصال الموضوعات عاير الغايات عندملا - ظمها كاتقدم ولاما نع عنع شيأ من هذه الامور (ومن هنا) أي ومن أن الغاية المطاوية اذا ترتبت على أشياء كانت هي الموضوع الملك العلم الذي يتمر تلك الغايه (استنبعته) أي الغابة المطاوبة الموضوع أى كان تابعالها ذهنا في التصور وان كان حصولها خارجا تابعاً لحصوله كاسلف بيانه ولمالزمهن هدذا أنهلوتر تبت الغاية المطاوية على أشساء ليس ينها تناسب أن تكون موضوع عسلم تلك الغاية أشارالى التزامه خذا اللازم وحقيت وان صرح غيروا حدبات الموضوع اذا كان أشياء يشترط تناسبها فىذا ق أوعرضي كاتة دمذكره فقال (ولزوم التناسب) بين الاشياء التي هي موضوع عـلمعلىالوجـــــــالمذكور بسيب أن الغاية المطاوبة انمــاترتيتعليهاأس (اتفاقى) وهوأن اتفق أن لاتترتب غاية يعنسد بهاعلى أشسياء الااذا كانت متناسية لالزوى اذلادليل على ذلك وحب شذفنقول ان اتفق ترتب الغيامة المطلوبة على أسور متناسبة فذالة وكانت هي الموضوع (ولوا تفق ترتبها) أي الغاية المطلوبة على أمور (مع عدمه) أي عدم تناسبها و أهدر) أي النتاسب من الاعتباري صحية موضوعية تلا الامورحتى كانتهى الموضوع لذلك المسلم المتمر لتلك الغاية ومن عسة لما قررا لمحقق الشريف وجه تمايز العاوم بعسب تمايز الموضوعات على المنوال المتسداول كاأشرنا اليه قال وهدا أمرا متحسنوه فىالتعسقوالتعليم والأفلامانع عقليامن أن تعسد كلمسئلة علما برأسه وتقرد بالندوين ولامن أن تعد مسائل غسرمتشاركة في موضوع واحد سوا كانت متناسسية من وجه آخرا ولاعلما واحدا ونفرد بالثدوين (وجسباتفاقالترتب) أى ترتبالغايات على ماترتنت عليسه من البحث عن أحوال شئ أوأشسياء (كانت) العلوم (متبأينة) اذا تبأينت موضوعاتها (ومتسدا شله) اذا كان بين الموضوعين خصوص وعُوم فيكون الاخصُ داخلا تعت الاعم كعلى الديث والاصول (الافرازوم عروص عارض المباين الا تنوفي العيث فانه حيد شدلا يكون ذاك العلمان متباينين وان كان موضوعا هما متباينين أى بلنقول (فتنداخل معالنباير) حينشذالعاوم التي موضوعاته امتباينة بهذا الاعتبار (العموم الاعتباري فىذلك الموضوع العارض عارضه لذاك الموضوع المباين افيندرج العارا العارض لموضوعه ذلك العارض على سبيل المزومة تحت العدلم الخاص ذلك العارض بموضوعه (كُلُوبسيق) أي كعلم المو يسسيق بضم الميم وكسرالسين المهملة والفاف وهولفظ توناني معناه تأليف الأخان (موصَّوعه النغمُ و يندرج) علمالمويسيق (تحتُّ علم الحساب وموضوعه)" أى والحال أن موضوعه " (العدد) وانمأ اندرج علم المويسيق تحت علم الحساب (مع تباين موضوعهما كاقيل اذكان الجعث في النغم عن النسب العددية العارضة النغم على سبيل اللز وموهى عارض خاص لموضوع علم الحساب والحاصل أن العلين انحابكونان متباينين لايدخل أحدهما تحت الاخريسيب تباين موضوعهما اذالم بكن موضوع أحد العلين مقارنا لأعشراض ذانية خاصسة عوضوع الاتخرا أماأذا كأن موضوع أحدهما مقارنا لاعراض ذاتية خاصة بموضوع الاخوفاته حينتذيدخل العلم المقارن موضوعه ذلك تحت ذلك العلم الاخركوضوع

والترك والمسدح والذم لابدمن كل واحسد منها الاالذم لانه لوقال مالا يتعلق بفسعله مدح ولاذم لسكاب و دعليسه المكروه فان فعله لامدح فيسه ولاذم ولوقال مالا يتعلق بتركه مدح ولاذم لسكان يردعليه المندوب ولواقي بهما أيضا ولسكن سند ف المدح نقال مالا يتعلق بنعل وتركع دُم اسكان بردعليسه المسكروه والمندوب وأما الذم فاله لوحد فعه فقال مالا يتعلق بفعله وتركم مدح لما كان يردعليسه شي فهي اذن ذيادة في الحدود تصانعن الحسووالتطويل (٣٨) وأيضا فقد تقدم ان هذه رسوم الافعال التي تعلقت بها الاحكام الشرعية

المويسيق والحساب فانموضوع المويسيق النغم منحيث يعرض لهانسب عددية مقتضية الثأليف أى لتأليف النسب والنغم من الكيفسات المسموعة فاولاه فدا لحيثسة ليكان جزأ من الطبيعي لكن النسب العسددية أعراض خاصسة للعددالذى هوموضوع عسلما لحساب فيكون علم المويسبق تحتءلم الحسابمع تباينم وضوعه مالان النغماذا بحث فبهاعن النسب العدديه فلابدوأ ن يعتبرفيها ضرب من التعد تدفيكا تنها فرضت عدد المخصوصافتندر جبهذا الاعتبار تحث العددالذي هوموضوع علم الحساب فظهرأن الاستثناء الذكورمن قوله كانتمتبايثة وأنعلوأ خروعن متداخلة ايتصل الاستثناء به لكان أحسن وأن قوله للا خرمتعلق بعروض لابالمباين خمج لة القول في هـ ذا المقام أن العلوم اما منداخلة أومتناسبة أومتباينة وذلك ينعلق بتداخل موضوعاتها وتناسها ونبايتهافان كانت موضوعاتها متداخلة بأن يكون موضوع أحددالعلين أعم من موضوع العدلم الاستر أوموضوع أحددهمامن حيث يقارن اعراضا خاصة بموضوع الاخرس بث العساوم متداخلة وسمى العلم الخاص موضوعا شحت العلم العام وانالم تكن الموضوعات متسداخلة فان كانت واحدة لكن تنعد دما لاعتبار أوكانت أشسياء لكنهاتشترك فالبعث أونندرج تحت جنس واحد حميت متناسبة والافتباينة والته تعالى أعلم تممن الخواص المستفادة من المصنف تعقبال كثيرماأ شاراليه بقوله (وأعلم أن أيرادهم) في أوائل ألكتب المدونة في العسلام فبسل الشروع فيها (كلامن الحدو الموضوع والغاية لتحصيل البصسيرة لا يخسلوعن استدراك الامن حدث التسمية باسم خاص ولم موردو الذات وقد من ذلك فما كتناه عشه من الحواشي فقال اعدام أن ذكرهم الامور الثلاثة أعنى التعريف والنصديق بالموضوع والغاية لأيخداوعن استدراك لان لنعر إف ان أخذ فيده الموضوع تحو باحث عن أحوال كذا أعنى عن افسراد التمسديق بالموضوع لانه يستلزمه اذيعهم منسه أن كذالذلك المذكورياسمه هوالميعوث عن أحواله وهسدا هوعيزالعلم أنءوضوعه ماذا تعملايعلمه منحيث هومسمى لفظ الموضوع وذلك غسيرمخل بالمقصودمنذ كرالموضوع فيأوائل العلوم وهوسصول اليصيرة أوحزيدهالانهااتحا ترتبت على معرفة خصوص مابعث في هدذا العماع عن أحواله لا بقيد كونه مسمى بلفظ مخصوص فانا لولم نسمه بخصوص اسم سوى أن كذاه والمحوث عن أحواله في العلم حصل المقصودوان لم يؤخد في الثعريف الموضوع استكزم معرفة غايته لانه لابدمن المميزوه وفى رسم مفهوم العلمليس الاحيثية الغباية كتعريف المواقف علم يقتدرمعه على أنبات العفائد فأن ملكة اثباتها هي الغاية المقصودة أولاوان كان يقال غايته الترق من التقليدالى الايقان بالعقائد وقع الميطان والدر حات عندالله تعالى فهي عاية الغاية وهدذا كإيقال غاية أصول الفقه حصول أهليسة الاجتهادمع أنه يتأتى فيسه جييع ماذكرنا ولوسلم أن ماذكر ناهو الغاية ابتدا وفالعلم به لازم العلم بألغاية الاولى اذبيازم كونه ذاملكة اثبات العقائد فصص أف تدريف العلم منجهة الموضوغ وهوحد ألاحاجة معسه في تحصيل البصسيرة الكائنة في تصور الموضوع الحافراد تصديقبه ومعرسمه لاحاجمة في تعصيل البصيرة المستفادة من معرفة عاينه الحافراد تصديق بها نع يحتاج اليهماقى افادة لفظ اصطلاحي هواسم الموضوع والغابة لكنهم لم يقدّمواذ كرما هذا الغرض بل لماذكرناوليزداد جسدالطالب فحالغاية اه نعرفي شرح المواقف للحقق الشريف واعلمأن الامتياذ الحاصل الطالب بالموضوع اغاه وللعاومات بالاصألة وللعاقم بالتبيع والحاصل بالتعريف لي عكس ذاك ان كان تعريفا العملم وأماان كان تعريف المعملهم فالفرق أنه قد يلاحظ الموضوع في النعريف كافى تعريف الكلامان جعل تعريفالملومه وهوغيرقادح أيضافى هذا الذى افاده المصنف وجهالله الاس

وتقدم ان تلك الافعال هي أفعال المكلفين فيكون المياح قسيامن أفعيال المكلفن وعلىهسنذا فأفعال غسر المكافين كالنائم والساهي لست من المياح مع أن الحد مسادق عليهافا للداذن غبر مانع وأيضافف دتعرض المصمف بقوله شرعابي وسمى الواجب والغرامدون رسم المدوب والمكروه والمياح مع أنالمدح على الفعل في المنسدوب وعلى التراؤفي المكروه لايثيت عندفاالا بالشرع وكدلك نغى المدح والدمعنالمباح فالصواب ذكرها ف الجسع كافعله صاحب الحاصل والتعصيل نعرفي المحصول كافي المنهاج الأأنه أشاراليه فىالمندوب أيضا وقدوقعتهماأغلاط قىء ــ دةمن الشروح المشهورة فاجتنبها قالف الحصول ويسمى المباح أبضا طلقاوحسلالا قال (الذانى مانهى عنسه شرعا فقبيم والافسن كالواجب والمدوب والماح وفعل غير المكلف والمعتزلة فالواما ليس للقادرعليه العالم يحاله أن فعل وماله أن مفسعله وربسا فالوا الواقع على صفة توجب الذمأ والمدح فالحسن بتفسيرهم الاختراخص) أقول هسذاالقسمليس

داخلافى المقسم أولالات المقسم في قوله الفصل النائى في تقسيمه اعداه والحسكم والقبيع والمسن من الافعال (الثالث) لامن الاحكام ومورد التقسيم لابد أن يكون مشتر كابين أفسامه وأعممنها وان شئت قلت لابد أن يكون صادعًا عليها ومغاير الهالاجرم أنصاحب الخاصل قال الفصل الثانى في تقسيم الاحكام ومتعلقاته الكن في المحسول والتعسيل كافي المنهاج ولعل العذر في ذلك أن تقسيم الفعل النافي في الشارع عنه فهو إلى الفعل النافي الشارع عنه فهو إلى المنافية ا

القبيم كالهسرم والمكروه وان لم ينهعنه فهوالحسن ومندرج فسه أفعال المكلفين كالواحب والمندوب والماح وأفعال غيرهم كالساهي والسى والناتم والهام وكذات أفعال الله تعالى كإفال في المحسول ومختصراته وليس في هـ ذمالكتب تصريح بان المكروممن القبيم أو منالمسنلكناطلآقهم النهى يقتضى الحاقه بالقبيم ويؤيده أنهم لماعدوا الاشيا التي تضمنها المسن لميعسةوممنها وفىكلام المصنف تطرمن وجهان أحدهها أنهقدتقررأن هــذاالتقســمانمـاهوفي متعلقات الحكمالشرعي ومتعلفاته هيي أفعيال المكلفين كاعلم فيحدا لحكم وحينشذ فيكون قدفسم أفعال المكلفين الى الحسن والقبيع نمقسم الحسسن الىأشسيادمنهاأ فعال غبر المكلفين فبازمأن تكون أفعال المكلفين تنقسم الى أفعال غدرالم كلفين وهو معاوم البطلان الثانى أن فعلغرالمكاف لايخاو إما أنبكون عسده منقسم المياح أملاقات كان فلاساسة الىقوله والمساح وفعل غبر المكلف وإنالم يكن عنده من الماح وهو الذي صرح

(الثالث)من الامورالق مقدمة هذا الكتاب عبارة عنها (المقدمات المنطقمة) ونسها الى المنطق الأنهامنه وقوله (مباحث النظر)عطف بيان أو مدل منها (وتسمية جمع) من الاصوليين كالآمدى ومن تابعه (لها) أى لهذه المباحث (مبادى كلامية بعيد) لان هذه ألنسبة تقيد الاختصاص ظاهرا وعلم الكلام غير مختص بها (بل الكلام فيها) أى فى هذه المباحث (كغيره) من العلوم الكسيسة في الحاجة اليها (لاستوا-نسبتها) أي هذه المباحث (الى كل العادم) الكسبية في كونها آلة لها (وهو) أي بيان الاستواء المذكور (أنه) أى الشأن (لما كان البعث) عرضا (ذا تيا العاوم) لعروضه لها بالاوسط في الثبوت في نفس الامر (وهو) أى الحث (الحل بالدليل) وهذا أو برماقيل في تعريفه مع الجعوالمنع (وصعته) أى الدليل (بعمة النظروفسادهبه) أى وفساد الدليل بفساد النظر كاسيظهر (وجب النمية) بَين النظر الصميم والنظر الفاسد (ليعلم) بمعرفتهما رخطأ المطالب وصوابها) فانخطأها من فساددليلها الناشئ عن فسأد النظر وصواج اعن ضحة دليله النساشئ عن صحة النظر فأذاعرف حال النظر عرف حال الدليسل واذاعرف حال الدليل عرف حال ماأدى المه فأذا لا مدمن معرفة كل من النظر وقسمه والدليل ومايفيده من العلموالظن لتوقف معرفة حال المطلوب على هذه الامو رسواء كان المطاوب من المطالب الاصلية أوالكلامية أوغيرهما فجعل هذه الامورمسادى كلامية الاصول ليس بأولى من العكس مثلا وقدصرح بذلك الامام الغزالى فى المستصنى حيث قال ان المقدمة المشتملة على هـ ذما لمباحث ليست من جلة أصول الفقه ولامن مقدمانه الخاصة بلهى مقدمة العلوم كالهاوحاجة جسع العلوم النظرية الىهذه المقدمة كحاجة أصول الفقه اه نع لابأس بماذكره المحقى الشريف من أن الحق أن اثبات مسائل العاوم النظرية محتاج الددلائل وتعر يفات معينة والعابكونها موصلة الى المقسودلا يحصل الامن المباحث لمنطقيسة أويتقوى بهافهسي تحتاج البهاتاك العاوم وليست جزأمنها بلهي عماعلي حيالها وعلم الكلام كماكان رثيس العساوم الشرعية ومقدماعا بهاانتسعت المه هذه القواعد المحتاج اليهافعتت مبادى كلامية العداوم الشرعية اه فان حاصل هذاأن هذه الاضافة ليست التخصيص بل لاتفاق سببق وقوعهامبادى المكلام لتقدمه في الاعتبار والشرف على ماسواه والشي بضاف الى غيره بأدنى ملابسة على ماعرف في العربية والسبق من أسباب الترجيم وحيث يظهر أن المراده سذا فلا بأس بذلك مُ نقول استطرادا (وليس في الاصول من المكالم ما المستَّلة الحاكم) فانها من العقائد الدينية (وما يتعلق بهامن مباحث (آلسن والقبم) لكون ذلك وسيلة الى ما هومن العقائد الدينية فتلقى بها في كونهامن مسائل الكلام (ونحوه) أى هذا المذكوركستلة المجتمد يتعطى ويصيب ومسئلة يجوز خلق الزمان عن مجتهدوماضاهاهما (وهذه) المذكورات (من المقدمات) لهذا العاملامنه (بتوقف عليها) أى على معرفتها (زيادة بصيرة) لمعرفة بعض مفاصد هذا العلم تذكر فيه لهذا الغرض وكيس ذكرها في أثساءالمقاصد لناسية حسنته ثمة كاهوغيرخاف على المتأمل عمانع من كونهامن المقدمات وقدعرفت أن مقدمة العلغ يرمحصورة فى حده وغابته والتصديق عوضوعه بلاذا وجدلهذه الامو رمشارك فى افادة البصيرة كانمنها وساغذ كرممع هذما لامو رفيها ثم لايصم أن تبكون هذه المذكورات من مبادى هذا العلمعلى اصطلاح المنطقيين لانتماعندهم مايبدأ بدقبل المسأثل لتوقفها عليه وهي معدودة من أجزاء العلم عندهم على ما هوالمشهور وهذه المذكو وات لبست كذلك (وتصم) أن تنكون (مبادى)له (على أ اصطلاح (الاصوليين) وانام تكن منه لان البادى عندهم ما تتوقف عليه مسائل العام أوالشروع فيه على بصيرة فتهاما هومن أجزائه ومنهاما لبس من أجزائه كهذه المسذكورات فهمي عندهم أعممتها

به غيره فيكون الحد المتقدم للباح فاسد اهانه قد حده عالا يتعلق بفعل وتركه مدح ولاذم وفعل غيرا لم كلف بصدق عليه ذلك والاشكالات كلاهما والدان هناعلى الامام وأتباعه (قوله والمعتزلة قالوا) يعنى أن المعتزلة خالفوا فقالوا القبيع هوا لفعل الذى ليس للقادر عليسه أن

يفعله اذا كان عالما بصفته من المفسدة الداعبة الى تركه كالـكذب الضارأ والمعملة الداعية الى فعله كالصدق النافع وأما الحسس فهو الفعل الذى القادر عليه العالم بصفة (• ع) أن يفعله والى هذا أشار بقوله وماله أى وما للقادر عليه العالم بحاله أن يفعله فهو

عندالنطقين وحنتذ فعل هندهمن المقدمات لامن المبادى على اصطلاح المنطقيين وجعلهامن المبادى على أصطلاح الاصولين اختلاف مبنى على تفسير المبادى ليس الا (ولما نفسم) الدليل (الى ما بفيد علما) قطعما ولم يذكر مادلالة قسمه عليه أعنى قوله (وظناميزا) أى العار والظن عما يفيد تصور كل على حدة مُ اذو حب التميز (وهامه) أى والحال أن عام عيز الشي من عسره على ما ينبغي قد يكون أيضا (بالمقابلات)أىبد ترالمُقابِلات الشيّ وذكرمعناهامع ذَّكرذال الميزفان فى ذلك أمانامن وهم الاشقباء وزيادة جلاء لبيان المقابلات والاشبآء ومن عمق قبل ويضدها تتبين الاشاء فلاعلساأن نأتى بميزكل م المقابلات وبيان معناه اوماله مناسبة بالمقام وتقدم الكلام فهذه الجانعلي بيان الدليل ومايتبعه لكون العلم والظن هماا لمقصودين بالذات من الدليسل وان كان سائغا تقديمه عليهما ومن تمة قدمه بعضهم عليهمالكونه وسيلة الهماوالوسائل قد تفدم على المطالب (فالعلم حكم لا يحمل طرفاه نقيضه عنددمن قام به او حب)أى ادراك نسبة مو حبة أوسالبة بين يحكوم ومحكوم عليه لا يحقلان نقيض ذلك الادراك غند ذا لمذرك كاللوجب فيكم شامل العلم القطعي والطن والجهل وما كانمن اعتفاد المقلد حكما ولايحتمل طرفاه نقيضه عندمن قامبه أى لا يجؤزا لحاكم به تعلق نقيض ذلك بطرفيه فانفس الامر عفر جالفان سواه كانعن دليل ظفي أوتقليدا أوجه لامر كبالان الطن حكم يحقل طرفاء نقيضه في نفس الامر في الحال أوفيه وفي المآل عند الطان ولوحب كسر الميم أى من حس أوعقل أوبرهان أوعادة مخرج للبهسل المركب مطلقا ولاعتقادا لمقلد مطلقالان كالامتهما ليس بمستند لموجب (قَدْخُلُ) تَحْتُهُذَا الْحَدَّالِعَلِمُ (العادَى) وهومأموجبه العادة وهوفعل المختار على سبيل الدوام كعلمنا بأن الجبال الذى شاهدنا وفيما مضى جرأته في حال غييتناعنه جرأ يضاأى لم ينفلب ذهبالانه يصدق على هدذا العلم أنه حكم لا يحتمل طرفا ونقيضه وهوا لحكم بكونه ذهبافى نفس الامرعند دنالموجب وهو العادة المستمرة بأن ماشوهد دجرافي وقت فهو كذلك دائداوان كان كون الجدل ذهباف هدد وألحالة عَكَنَالُذَانَهُ (لانامَكَانُ كُونَالِمِلْدُهُمِا) في هذه الحالة (لا ينع الجزمينقيضه) أى كون الجبل ذهبا وهوالحكم بكونه جرافي هذه الحالة في نفس الامر (عن موجبه) أى هذا الجزم المذكوراتفاقا فان الامكان الذاق لايناف الوجوب بالغبرفلا يظن أن الحد غبر منطبق عليه فلا يكون جامعا ، واعلم أن جعدل نفيض كون الجبل حراكونه ذهباو بالعكس تساغ مشهور واقفناهم في التقرير عليه لعدم الخلل في المفصود والافنقيض كون الحمل حراانما هو كونه غير حروكونه ذهبا أخص من نقيضه ونقيض كونهذهبا كونه غيرذهب وكونه حجرا أخص من نقيضه هذآ (والحقائن امكان خرق العادة) الموجبة لكون الجبل السابق مشاهدة تجريته حرامان بصيرنه بسافى نفس الاس (الاتن) أى فى حال الغيبة عنه (وهو) أى والحال أن الامكان المذكور (البُّت) في هذه الحالة في حق الجبل ومن ثمة كانت العادة قابلة الانخراف بكرامة ولى كانقبله بعجزة نبى وان حلف ليقلبن هدا الجرده بالنعقدت عينه ربستلزم تجوير المقيض) وهوأن بكون ذهبا (الاكن) أى في هذه الحالة (اذالوسط) النفيض في هذه الحالة للامكان وشمول فسدرة الفادر الختار والاكان عتنعا أمتناعاذا تسالكنه فينفس الأمر تمكن امكاماذاتيا والامكان الذاقى وان كان لايذافى الوجوب بالغرل كنه لايلزم من عدم منافاته الوجوب بالغيرعدم تجوّ والنقيض اذليس كلجائر وانعافلا يصدق التعريف المذكور على العلم العادى واغمافيد كوب امكان حرق العادة حالنتذمستانمالفعو يزالنقيض حينتذ علاحظة النقيض وقتث ذلتوقف استلزام تجويزه على ملاحظته لان التجويز فرع الملاحظة حتى يكون مذهولاء نه عند عدمها نم حسين آل الامر الى نروج العلم

المسسن ولكنه اختصر ادلالة ماتقدم عليه فدخل فى-دالقبيح الكرام فقط وفحدا لمسن الواجب والمندوب والمكروه والباح وفعلالله تعالى وندعلمن هــذا أنه اذالم تكن الفعل مقدوراعلمه كالعاجز عن الشي والمفاالسه فأنه لاوصفعندهم بحسن ولأقبع وكذاك مألم يعسلم ساله كفعلالساهي والنائم والهام (قوله وربماقالوا) أىورتماذكرت المعتزلة عبارة أخرى فيحدالقبيم والحسن فقالوا القبيم هو الفعل الواقع على مسغة توجب الذم والحسسن هو الفعل الواقع عملي صفة توجيالمدخ فدخلف حدالقبيم الحرام فقط وفي حدد المستنالواجب والمنسدوب دون المكروه والمباح اذلامدح في فعلهما معرأتهماقددخلافي حدهم الآول للعسس لان القادر علمماله أن مفعلهما فتلنص أنالسن بتفسيرا لمعتزلة النياأخص منه بتفسيرهم أولاوذاك لان كلماكان واقعاعلى صفة توحب المدح فللقادرعليه العالم بحاله أن يفعله ولاينعكس بدلسل الكروموالباح وأماالقبيح فدهما لاول وساو لحدهم

الثانى وهذاالتقريراعتمده فانطائفة من الشارحين قد قررته على غيرالمواب قال (الشالث قيل المكم إما العادى سبب أومسبب كعل الزناسب الإيجاب الجلدعلى الزاق فان أريد بالسبية الاعداد مفرو وسميتها حكاب ثلفنلي وإن أريد بما التأثر

فباطللان الحادث لاية برفى القديم ولانه مبنى على أن القعل جهات وجب المسسن والفيح وهو باطل) أقول هذا تقسيم الب المحكم باعتبار صفة عادضة وهي كونه على ومعلولا واختلف الناس في القائل بهذا التقسيم (١ ٤) فنقل الاصفه انى ف شرح المحسول

عن الاشاعرة وهومقتضى كالامصاحب الحاصل فان عيارته فالاالاصعاب واعل القائل يدمنهم هوالغزالي وغيره عن رى أن الاسباب الشرعة مؤثرات بجعل الشادع وقال الايجى شارح الكتآب انهذاالتقسيم للعستزلة ولعله الاقر بفاته قدتقدم نقله عنهم في الاعتراضات على حدّا لحكم ولعل المنف استشعرهذا الاختلاف فبناء للفعول فقال قسل الحكم وعبارة المصول والمصيل فالوا الحبكم وحاصلةأن طائفة قالوا ان الحكم كما مردبالاقتضاءأ والتعبيرقدرد بجعدل الشئ سبيا وشرطا ومانعاومثاق بالزاني فقالوا لله تعالى في الزاني حكان أحدهما جعل الزناسيا لايجاب الحد وهدذاحكم أسرعى لانهمستفادمن الشرع منحيث ان الزنالا بوجب الدلعينه بلجعل الشرع فهموحكمسس والثاني ايجاب الحسند عليسه وهو المكمالمسب اذاتقررهذا فاعسلم أن تقسيم المصنف لايستقيم فأنه فسمالحكم الىمدى ومسدى والسدى هونفس الزنا وقدصرحبه هوحيثقال كحمل الزناسيبا فان ذلك تصريح بششن

العادى من هذا النعريف العلم القطعي واسطة أنه يتأتى فيه تيحو مزالنقيض كالقتصاه هدا التحقيق وقد فرض أن القطبي لاينانى فيه ذلك (فالحنى ان العلم كدلك) أي حال كونه لاينانى فيه نجو يزالنقيض أن يقال (هوما) أى حكم (موجب الا يحتمل التبدل كالعقل والخير الصادق) والحس فأ كالامن هذه الموحبأت لا يحتمل التبدل أصلالا ستحالته عليها وحاصله أنه ماموجبه لا يحتمل الخروج عن كونه موجبا له فور العادى لان العادة تحتمل التيدل بخرفها كأذ كرنا هذا غامة ماظهر لى في تقرير هذه الجلة وعلمه أن يقال ما قالوا أن معنى احتمال العاديات تجويزا لنقيض أنه لوفرض وقوع ذلك المقيض بدلها لم بلزم من ذلك محال اذانه لان الامورا لعاديه عكنة في حدد اتها والمكن لا يستلزم شي من طرفيه محالا اذاته ولا يحنى أن هذا جارف حسم المكنات الواقمة لااختصاص له بالعادية وأن معنى عدم احتمال العالم للنقيض هوأن العقل لا يجوز يوجه من الوجوء كون الواقع في نفس الامر نقيض ذلك الحكم حند وال كان من الامور الممكنة لامتناع امكان اجتماع النقيضين وهدنا عنوع ثبونه فى العداهم العادية كافى العداوم المستندة الحاطس وغسيرها فكاأنه اذاشاهد حركة زيدو بياض جسم لا يحقز العقل البته في ذلك الوقت كون زيدسا كناوا لجسم أسودبل يقطع بأن الواقع هوهذا السبة لاغير فألعلم المسادى كدال وبوافقه ماقال شيصنا المصدف وشحسه الله فى تقسر يردليسل التمانع مى كتابه المسايرة أنه لم يؤخذ في مفهوم العملم القطى استحالة النقيض بلجسردا لجزم عن موجب بأن إلا خرهوالواقع وان كان نقيضه لم يستصل وقوعه اه فاذن لافرق بين أد نعسلم كون الجبل حجرامشاهدة وبين أن نعلم ذلك عادة في التجو يزالعقلي ونني الاحتمال في نفس الامر فلا يكون الحق أن يقال ماموجيه لا يحتمل التبسدل نع العلم بالامور النى لانقبل السم الذاتها كالعلم وجوب وجود الواجب الناته وبامتناع شربكه ونحوذاك لايحمل النقيض بالمعسى المذكورولا ينأنى فيهاالتجو يزالعقلي المقبض أكس التعريف المدكو رابسترط فيه نغي كأيهما على أنه لواعتسرى القطع نفي كليهما لأدى الى انحصار القطعي اصطلاحافي الدلم بالواجب والممتنع الذانع مالاعسر وليس كداك قطعا كأيؤ يدمماذ كرباه عن المصنف آنفايل فدذ كرصد والشريعة وغره أنالعلاء يستعلون العلم القطعي في معنيين أحدهماما يقطع الاحتمال أصلا كالمحكم والمتواثر والثانى مأيقطع الاحتمال السائني عن دليسل كالظاهروالنص وانك برالمشهور متسلاوالاول يسمونه علم اليقسينوالثاتىء لمالطمأ نينةوالته سيحانه أعلم (والظن حكم يحتمله) أى يحتمل متعلقه الذى هوطرفاه نقيضه عندا لحاكم احتمالا (مرجوحا) عدى أنه لوخطر بالبال لحكم بامكانه نمان كان الحكم المذكور مطابقاللواقع فهوصادق والافهوكاذب وهوصنفمن الجهسل المركب على ماسيذ كرءالمسنف قريبا ونوافقه عليه بعد تقييده بما يجب تقييده به انشاء اله تعالى غ فيل اغما بسمى الحكم المدكور ظنا اذالم يأخسذالقلب بالراجع ولم يطسر حالا خوامااذا عقسدالقلبء لى الراجع وتزلة المرجوح يسمى الراجم كيرالص وغالب آلراى وهوغس يبيل المعروف أن الظن هوالحكم المذكورا حسذ القلسبه وطرح المرجوح أولم بأخسذه ولم يطرح الا خووأت غلبة الظن زيادة على أصل الرجحان لا يبلغ مه الخزم الذي هوالعلم (وهو) أى والاحتمال المرجوح أى ملاحظته هو (الوهم) ثما علم أن الشيخ مأنظ الدين النسني ذكرفي أوائل كشف الاسرار تقسيما يحزر حمنه تفسيرالعم وعيره وفدأ شارالمستف الى تعقب أمورمنه فلابأس أن نسهوقه ليعلماه ومعل التعقب منه عند تعرض المصنف ادواذا أحلما عليه نقع حوالتناعليده رائجة قال رجه الله اعلم أن حكم الذهن المرعلي آخران كان جازما فيهدل ان لم يطابق وتقليدان طابق ولم يكن لموجب وعسلم لوكان لموجب عقلى أوحسى أومر كب منهسما فالاول بديهى

(7 - التقرير والتصير أول) أحده اأن الزناسيب والثناني أن جاعله كدلك هؤاله تعالى واذًا كان السعب هوالزنافلا عكن جعلمن الاحكام بل الذي عكن جعله منها وهوالذي ذكر مصاحب هذا التقسيم اغاهوا بلعل نفسه وصوابه أن يقول إماسيي أومسبب

وقد صرح به صاحب الماصل فقال السببة من أحكام الشرع (قوله قان أريد بالسببية) أى بجعل الشرع الزناسببالا يجاب الحدّه و كوندا علا ما ومعرّفا له فهو حق لا نزاع (٢٤) فيه فانه يجوز أن يقول الشارع مق رأيت انسانا يزنى فاعلم أنى أوجبت عليه الحدّ

ان كني تصوّرطرفيه لحصوله والافكرى والثانى عسلم بالمحسوسات والثالث بالمتواثرات والحدسيات والجربات وانالم يكن حازما فشك ان تساوى طرفاه والافالراجع ظن والمرجوح وهم اه فصرح بأن كلامى الشسك والوهسم حكم كاذكره جمع من المتأخرين وليس كدلك كأصرح يه غيروا حسدمن المحققين فلا برمأن قال المستف معرضابه (ولاحكم فيسه) أى الوهسم (لا تعالنه) أى الحكم (بالنقيضين) للشئ الواحد فى حالة واحدة للانفاق على الحشكم بالطرف الراجع مع الحكم بالطرف المرجوع على هذا القول واللازم باطسل فالملزوم مناه بلهومن قبيل التصورات السآذجة (والشك عسدم الحكم بشئ نفياوا ثباتالشي (بعدالشعور) بذلك الحكم الذي بحبث بعرض انسبة ذينك الطرفين بعدتص ورهسما وتصورها التصورالساذج والشسعورا ولمراتب وصول المفس الحالمعسى من غروفوف على تمامه وهذا بشرط أن يكون عدم الحكم المذكور (التساوى) أى لكون متعلقه من حيثهو يحتمل كلامن النني والاثبات على حدسوا عندمن بحيث يحكم وهوالمنصور المذكوروعلي هذا فقوله بعدالشعورمن باب التصريح باللازم ايضاحاومن عمة لم يصرح به غير واحد (فيغرج) عن الشك بواسطةلزوم الشعورالمذكورله (أحدقسمي الجهل البسيط) وهوعدم الحكم بشئ مع عدم الشعور بذاله الحكم عامن شأنه أن بكون ما كافان من الجهل البسيط ما يكون كذاك كأف عالى الذهن وأما القسمالا خرالذى هوقسيم هذافه وعدم الحكم بالشئمع الشعور بالحكم عمامن شأنه أن بكون حاكا والظاهرأن ماصدقاته اغاهى ألشك والوهم لاغير لأنعدم الحكم مالشي مع الشعور بذلك الحكم لا يتعقق الااذا كانذلة المشعوريه طرفاه سسواءأ ومرجوحا بالنسبة الحاطرفه الاستوفيض بجحينت ذبا شستراط التساوى أحدفردى هذا القسم أيضاوهوالوهم هذا والهائل أن يقول هذه العبارة تشيرالى أنه لاقسيم للجهل البسيط وراء دذين القسمين وهوخلاف صريحهم واشارتهم فقدعزفوه كأفى المواقف وغيره بعدم العلم عماس شأنه أن يكون عالما وقال الا مدى والجهل البسيط يتنع اجتماعه مع العالمذا تيهم أفيكون ضداوان لم يكن صفة اثبات وليس الجهل البسيط ضد اللجهل المركب ولاللسك ولاللطن ولاالمظريل يحامع كالامنهالكمه يضادالنوم والغفلة والموت لانه عدم العلم عمامن شأنه أن يقوم به العملم وذلك غمير متصورف حالة الموم وأخوانه وأماالعلم فانه يضاد جميع هذه الامورالمدكورة ويمكن الجواب عنه بانه لما كان من الجهدل السبط قسمان يتناولهما حنس الشك أعنى عدم الحكم شي ممهما بعد ذلك مالاينطبق تعريف الشدا عليه أصلا ومنهما ماينطبق على بعض أفراده وقسمان لايتما ولهما جنس الشسكأصلاوهما كلمن المسكما لجازم الغيرالمطابو والحمكم الراجع الغيرالمطابق اذافم يفترنا باعتقاد كونم - مافى الوافع كذلك وفرت العنابة على التنبيه على خروج ذلك الفسم المشارك له في الجنس المرتفع عنانطياق النعر يفعليه أصلا ولم بنبسه على تروج القسمين الاخبرين العسلم بخروجهما بمعنى عدم دخولهماأصلاعلى أمة قدكان الاولى أن يقول فحرج بعض أقسام الجهل البسيط ليتناول الوهم كاذكرنا (والجهل المركب الحكم غير المطابق) الواقع وبنبغي أن يزادمع اعتقادمطا بقته والالكان غيرمانع لصدقه على البسيط فان الحكم غسير المطابق اذا الم يقترب اعتقاد مطابقته جهل بسيط اصدف تعريفهم آباه يعدم العلم عماس شأنه أن يكون عالما عليه فان الظاهر أن المراد بالعلم الجازم الثابت المطابق و كايصدق عدم العلم بهذا المعنى مانتفا جبع هذءالاموريصدق بانتفاء بعضها وقدظهر من هذا أندعوى الاتمدى أن البسيط يجامع المركب ممنوء للعائدة بينهما في جزء المفهوم (ولمنشرط) محن في الحكم الذي هو المنساله للركب (جزما) كاشرطه في المواقف حيث قال هو عبارة عن اعتقاد جارم غيرمطابق ومشى

لكن تسميسة السبية بالمكمن باب الاصطلاح وهوجث لفظى لأنهمني على تفسيرا لحكم فن زاد فيدالوضع فقال بالاقتضاء أوالنف رأوالوضع ففسد جعله حكماشرعيآومن حذفه فليس حكاشرعيا عندموقد تقدمانضاحه فيحدا لحكم (قوله وان أريد النأثير)أى واتأريدبالسيبية الثأثير على معنى ان اقله تعالى حعل الزنامؤزا فيابجباب المد فهو باطسل من وجهسين أحدهما أنالزاحات وايجاب الحذفديم وإسلادث لايؤثر فالقديم لان تأثيره فيه يستدى تأخر وجوده عنه أومقارنته له الشاني أن القول مالتأثير مبنى على أن الانعال مشتملة على صفات تكونهي المؤثرة فى الحسكم والاكان تأثسير الفعل في القيم دون الحسن ترجيحابلا مربح وهذاهو قول المعتزلة في الحسين والقبع وهوباطل وفى الاول نظرمن وجهن أحدهما أنالاحتماح بقدم الحكم لايغيدان كان هذاالنفسيم للعستزلة لانهسه ماثلون يعدوث الاحكام الناني ماذكره في التعصل وهوأنهم قدير يدون التأثير ولكن يجعلون تأثعرالزما

انماهوى تعلق الحكم لاى نفس الحكم وهذا كاأجيناء ى قولهم حلت المرأة بعدان لم تكرياً ن المرادحدث عليه تعلق المبادة تعلق الحلوا لتعلق حادث فأثر الحادث فأثر الحادث فأثر الحادث فأثر الحادث فالمرادث في أمر حادث فالرابع العبدة العبادة

موافقة الأفرعندالمة كلمين وسيقوط القضاء عندالفقها وفسلاتمن ظن أنه متطهر صحيحة على الاول لاالثانى وأبو جنيفة سي مالم بشرع بأصله ووصفه كبيع الملاقيع باطلا وماشرع بأصله دون وصفه كالزنافاسدا) (٣٠) أنول هذا تقسيم آخر السكم باعتبار

اجتماع الشروط المعتسيرة فىالفعل وعدم اجتماعها فسه سواء كان عبادة أو معاملة فندول تابه الشيء الاثرالمقصدودمنه كحل الانتفاع بالمسعمثلاقات ترتنت الغياية على الفيعل وتبعته فى الوجودكان صححا فاستساع الغامةهو طلب الفعل لتسعد فأيثه وترتب وحودها عسلي وجوده لانالسن الطلب كاستعطى وكانمحعل الفعل الصيم طالبا ومقتضيا لترنب أثره علسه محسازا ولف أثل أن يقدول المبيع قبسل القبض صعيم مع أنه لم يترتب علمه حل الانتفاع وأيضا فالخلع الفاسسد والكتابة الفاسدة يترتب عليهما أثرهمامن البشونة والعتق مع أنهما غرصيص (قوله وماذا تمااليطسلان وُالفَساد)يعى أن الفساد والبطلان لقظال مترادفان ومعناهما كون الذي لميستتيع غابته فعلىهذا مكونان مأزاء العصيةأي مقايسلان لهايقال حلس فلانازاء فلاتوحذائه أىمقابل أشار الىذلك الجوهرى فى العصاح واعلم أن دعوى الترادف مطلقا منوعة فانذلك خاص ببعض أبواب الفيقه كالصيلاة

عليه في شرح المقاصد (لان الطن غير المطابق ليس سواه) أى الجهل المركب والجزم مخرج اله فلا يكون التعريف بامعالكن قدعسرف أنه المايكون الطن غير المطابق جهلام كبا أذا اعتقد مطابقته والا فهو بسيط وبهد العرف أن ما في الكشف من أن حكم الذهن بأمر على أمر ان كان جازما فجهل ان بطابق محول على بيان بعض ماصد فات الجهل البسيط ثم قد ظهر من هذه الجلة أن اللائق أن يكون ما في المواقف تعريف البسيط والمركب وأماهما فاذ كرنا فلا جرم أن في التاويح وهو أى الجهل عدم العلم عامن شأنه فان قارن اعتقاد النقيض فركب وهو المراد بعدم الشعود بالشي على خلاف ماهو به والافسيط وهو المراد بعدم الشعود اله ثم انما مهى الجهل المركب بالشعود بالشي على خلاف ماهو به والافسيط وهو المراد بعدم الشعود اله ثم انما مهى الجهل المركب مم كمالان كونه اعتقاد الشي على خلاف ماهو على حد الف ماهو عليه بهل بذلك الشيء واعتقاده أنه اعتقاد الشي على ماهو عليه جهل آخر فقد تركيا معا وقد يتركب من ثلاثة كقول أبي الطيب

ومنجاهل يوهو يحهل جهله ، ويجهل على أنه ي حاهل

(وأماالنقليدفليس من حقيقته ظن فضلاعن الجزم كمافيل) وقدعسرفت أن قائله صاحب الكشف لان التقليد كاسسيأتي هوالعل بقول من ليس قوله احدى الجير بلاجة منها فأين الغلى فضد الاعن الجزم (بلقديقدر)المقلد (عليه)أى طنماقلد فيه أى على اكتساب طن به (اذا كان المقلد قريبا) من مرتبة الاجتهادلو خوداهليتسه في الجسلة لاكتسآب ذلك من الادلة قاله بعد فسرض أنه قلد غيره في ذلك الحسكم لاتخرجه هسذه الحآلة بالنسسبة الى هذه الواقعة عن كونه مقلدا كافى غيرها بمالم يقدرقيه على ظن حكم ماقلدفيه غيره (وقدلا) يقدراً لمفلدمطلقاعلي اكتساب ذلك أما القريب فلتعارض الآمارات عنده من غيرترجيم أولغيرذلك وأماا لبعيد فلعدم الاهلية لاكتسابه من الدلس (وغايته إذا)أى وغامة المقلداذا قلدالجتهدف حكم شرعى حالة كونه غيرقادرعلى اكتساب جزم أوظن بذلك الحكم من الدليل (حسن طنه) أى المقلد (بمقلده) بفتم اللام ودلك بأن يعتقد أنه لم يقله عن هوى وانداهو المسكم الذى أدى البسه اجتهاده بعدافراغ الوسع في طلّب الحق في ذلك ولابدع في ذلك بل هومتعن (وقديكون) أي يوجد النقليد لمنهوأهله (ولانلي) أى والحال أن لاظن عند المقلد للسكم الذي ذهب اليه مقلده أصلابل قد يقلده (مع عله) أى المقلد (أنه) أى مقلده (مفضول) فيما قلده فيه ويقدم على تقليده والحالة وذه لكونه مُستَّقطاللُواجِبِ لانَابِلْهُورِعِلَى جُوازَتقليدالمْفَضُولَ مَعُ وَجُودالفاصْلُ كَاسِياتَى مُهذا كله شئ وقع فالبين فلترجع النظر الى تعريني العمم والظن المذكورين فنقول (وترج النصور من العلم والظن) بواسطة جعل الجنس فيهما الحكم وهذا يفيدك أن المرادلم بدخه ل التصور أقسامه فيهما لانحقيقة أخروج بالدخول والموحد ولاضرف كون الخروج مرادا بهالمع من الدخول فانه بمسذا المهنى مجساز مشهور شهذا الخروج (على الاكثر)أى على قولهم أن العلم والظن من باب التصديق (اصطلاحا) منهم على ذلك (الاعتبار الموجب)أى لاأنه الهاخرج التصورعن العلم والظن لذكر الموجب فى النعر بف لانه ليس بمقتض الذلك (ويقال) في تعريف العلم أيضا (صفة توجب تميير الايحة ل) النقيض وانمالميذكره العلمية مماتقتم معشهرته وهذامعزوالى الشيخ الىمنصور الماتريدى وقال ابن الحاجب وغسيره انه أصح الحدود وفى الموافف وهوالمختار فصفة أيمعنى فائم بغيره يتناول العلم وغيره ويؤجب أى تستعقب بخلق الله تعالى عادة لمحلها الذى بتصف بهاوه والنفس تمينزا بين الامور يخرج السسفات التي يؤجب لحلها تميزاعلى الغسيرلاتمييزا وهوماعسدا الادراكات من المستفات النفسانيسة كالشصاعة وغيرا لنفسانيسة كالسوادمث الافان هـ ذ الصفات وجب فمالها عيزاعن غيرها ضرو رة أن الشجاع بشجاعت عتد عمازعن

والبيع وأماالج فقدفرفنافيسه بين الفاسدوالباطل وكذلك العارية والكتابة والخلع وغيرها وقدذ كرت تصويره فدمالمسائل وفائدة الفسرة بين المسيغتين مبسوطاني باب الكتابة من التنقيم فليراجع هناك (فوله وغايه العبادة الخ) لماذكرأن العصة استنباع الغاية أرادأن يفسر الغامة وهي في المعاملات عبارة عن ترتب آنمادها عليها قاله في المصول ولم يذكره المستف هذا كنفاء بماأشار اليه في أول الكتاب حيث قال والمعنى بالصحة الماحة (٤٤) الانتفاع و بالبطلان حرمته والمالغاية في العبادات يعنى معتم افقال المسكلمون

الجيان والاسوديسواده ممنازع الابيض وأماالادراكات فأنها توجب فحالها تمزاعن غيرها على قياس مامرونوجب لهاأ يضاغب والدركاتها عماعداهاأى تحعلها بحبث تلاحظ مدركاتها وغيزها عماسواها فظهرأن معنى الايجاب مايصر قولنااذا وجدو حدولا يحتمل النقيض أى لايحتمل متعلق التميز نقيض نالث التمييز بوجه من الوجوة عنى أنه غير قابل المرو نقيض هذا التمييز عليه على وجه يطابق الواقع يخرج الصفات الادراكية التي توجب فعلها غيزا يحتمل متعلقه نقيضه كالظن والشبك والوهم فأت متعلق التمييز الحاصل فيها يحتمل نقسف بلاخفاء والحهسل المركب لاحتمال أت بطلع صاحب في المستقبل على مافي الواقع فنزول عنسه ماحكم به من الاعجاب والسلب الى نقيضه وفي شرح المفاصد وقديقال ان الجهل المركب ليس بتمييز اله والتقليد لانه يزول بالتشكيك وفي شرح المقاصد بل ربحا يتعلق بالنقيض جزما وغصل هذآ كاقال المحقق الشريف في شرح المواقف أن العلم صفة قائمة بمسل متعلقة بشئ توجب تلك الصفة ايجاباعاتيا كون محلهايم مزالاتعلق تميزالا يحتمل ذلك المتعلق نقيض ذلك التميز فلابدمن اعتبارا لهل الذى هوالعالم لان التميز المتفرع على الصفة اغماهوله لاللصفة ولاشك أن تمنز انماه ولشئ تتعلق به تلك الصفة والتمسز وذلك الشئ هو الذى لا يحتمل النقيض اله لكن على هذا لُقَّائِلَ أَنْ بِفُولُ فَلا حَاجِمة الى التَّجُورُ بِالتَّهِيرُ عَنْ متعلقه ولا الى تقدير متعلقه مسندا اليه لا يحمّل على أله لافرق في الحاصل بين أن يكون مسندا الى متعلقه مرادا به ما قدمناه أواليه تفسه حقيقة بمعنى أنه غسير قابل لطر وتفيضه يداه على وجه يطابق الواقع قال الفاضل سيف الدين الاجهرى وهذا كايقول المشكلمون تارةماهية الممكن قابلة لوجودها وتارة وجودالمكن قابل لعدمه وما للاعبار تين واحد ثم هذا الحديتناول التصديق اليقيني والتصور كاأشار اليه يقوله (فيدخل) أى التصور في حدااعلم اذلا تقيض للتصورعلي ماهوالمشهور بناءعلى أن المقسن هما المفهومان المتمانعان الذاتيهما ولاتمانعيين النصورات ففهوما الانسان واللالنسان مثلالاتمانع ينهما الااذا اعتبر ثبوتهما لشي خينتذ يحصل هناك قضيتان متنافيتان صدقا واذالم يكن للتصورنقيض صدق أن منعلقه لا يحتمل التقيض وجهايضا فأذاتصة وناماهية الانسان وحصل في ذهنما صورة مطابقة لهنا فالتميزهنا هوتلك الصورة اذبها تمتاز وتنكشف الماهية ولا تحتمل نقيض ذاك التميزاذلا تقيضه وعلى هذا فالعلم بالانسان ليس تلك الصورة بلصفة توجبها ولايقال نعلى هذاجيع التصورات عاوم مع أن بعضها غرمطايق لانانقول لا يوصف التصو ربعدم المطابقة أصلافانا اذارأ ينامن بعيد شيعاه وعجرمثلا وحصل منه فى أذها تناصورة أنسان فتلك الصورة صورة الانسان والعمايه تصورى والخطأ اعماهوفي حكم العقل بأن همذه الصورة للشبع المرف فالنصورات كلهامطابغة لمأهى تصوراته موجودا كان أومعدوما تمكنا كان أوممتنع اوعدم المطابقة في أحكام العقل المقارنة لتلك التصورات فلا اشكال والى معنى هذا أشار بقوله (وعدم المطابقة) للواقع (فى تصوّرالانسان) حيوانا (صهالا) لانالانسان فى الواقع حبوان ناطقٌ لاصهال انساهو (المحكم) العقلي (المقارن) لتصورالانسان-يواناصهالايأن الصورة المتصورة الانسان-يوان صهال لاغير (أماالم ورة) الحاصلة في الذهن التي العلب اتصوري (فلا يحتمل غيرها) أي غير نفسها وفي هذا تعريص بود مافى حاشسية الهقق التقت آزانى على شرح الفاضى عضد الدين معتصرابن الحاجب تعقبا القول بأنمعنى لانقيض للتصورانه لانقيض لمتعلقه لان نقيض الشئ رفعه وسلبه نفيه شائبة الحكم والنصديق سأن هدذا يبطل كثيراس قواعد المنطق و توجب شمول التعريف لجيم النصورات الغير المطابقة كااذاتعقل الانسان حيوانا صهالا اللهم الاأن يقال أنه ليس بتمييز اه نعم آن قيل المشاقضات

موانقة الام وقال الفقهاء سةوط القضاء وفائدةالغلاف تظهرفهن مدلى على ظن الطهارة أي وتبينه أنه محدث فان مسلاته صححة على أى المتكلمين لوافقة الامراذ الشخص مأمور بأنيصلي بطهارة سواه كانت معاومة أومظنونة وفاسدة عنسد الفقهاءلعدمسقوط القضاء فانقسل اذالم يتبنآنه محدث فواضم أنه لاقضاء عليه وليسكالامكم فيسه وانتبين وجب المضاء عندالققها وعندالمتكلمن القبائلن بالعمة أبضاكا قاله في الحصول فياوحيه الخلاف قلنا الخلاف في الحلاق الاسم وبمن تبه عليه القرافى ويتغرج على الخلاف مسلاة فاقدالطه وريناذا أمرنا وبهاوفي تسممتها صمحة أو باطلة خـ الاف الاصاب الشافعي حكاه الامام في النهامة قولين والمتولى في كتاب الاعان من التمة وحهن وبني عليهــما لو حلف لايصلي لكن تفسير الفقهاء منتقص بصلاة المتهم فالخضرلعدمالماء والمتمم لشدة البرد وواضع الجبائر على غسرطهر وغر ذلك فانهاصح يتقمع وجوب الفضاءوأ بضافا لجعة توصف

بالعصة والاجزاء ولاقضاء لها (قوله وأبو حنيفة سمى) يعنى أن الحنفية ورقوا بين الفاسدو الباطل فقالوا ان الباطل هما هوما فم يشرع بأصله ولاوصفه كبيع الملاقيم وهوما في بطون الامهات فان بيع الحل وحده غيرم شروع البتة وليس امتناعه لاص عارض والفاسدماكان أصله مشروعا ولكن امتنع لوصف عارض كبيم الدرهم والدرهمين فان الدراهم فافلة البيسة وانسا المتنع لاشمال و المدون الباطل و فائدة في أحداجا نبين على الزيادة وفائدة هذا التفصيل عندهم أن المشترى على النبيع في الشراء (و ع) الفاسد ون الباطل و فائدة في

قال الجوهرى الملاقيم مأفى بطون الامهات الواتحدة ملقوحة منقولهم لقحت بضم الام كالجنون من جن قال (والاجزاء هو الاداءالكافي لسقوط التعيد به وقسل سقوط القضاء ورد بأن القضاء حينتذا بحب لعدم الموجب فكمف سقط وبأنكم تعللون سقوط القضاءمه والعلة غيرالمعاول واغانوصفيه ويعدمه مايحمل الوجهين كالصلاة لاالمعرفة مالله تعمالي ورد الوديعة) أقول معنى الاجزاء وعدمه قريب من معنى العمة والبطلان كاقالني المحصول فلذلك استغنى المسنف عن افرادهما بتقسيم وذكرهماعقب التقسيم المنكور للعصسة والبطسلان وبين الاجزأ والعمة فرق وهو أنالعمة أعم لانماتكون صفة للعبادات والمعاملات وأماالاحزاء فلا يوصفه الاالعبادات فقوله الادأء أى الاتبان من قولهم أدبت الدين أىآ تنته ومنهقوله تعالى فلمؤد الذي اؤتمن أمانته فيدخل فيه الاداء الصطلعلسه والقضاء والاعادةفرضا كان أونفلا وادعى بعض الشارحس أن القضاء والاعادة لا يوصفان

هماللفهومان المتنافيان لذاتيهما والتناف إماني التحقق والانتفاء كافي القضايار إماني المفهوم أهاذا قيس أحدهما الى الاخركان أشد بعدا ماسواه فيوجد فالتصورات أيضا كفهوى المرس واللافرس وبهدذا المعنى قيدل رفع كل شئ تقيضه سواء كان رفعه في نفسه أورفعه عن شئ م أباما كان فالمراد بالتصورااداخل فى الحدالمذ كورماليس متعلقه محتملا النقيض فلايضرما هوالواجب من خروج الوهم والشدك من العلم كاتقدم عهذا بناء على أن ادراك الحواس الظاهرة من قبيل العلم كاذهب اليه الشيخ أبوالحسن الاستعرى وأمامن لمرذلك وهم جهورالمنكلمين فيقيدا لتمييز بقوله بين المعانى أى ماليسمن الاعيان الحسوسة بالمواس الظاهرة وهي الامور العقلية كلية كانت أوجز تية بناءعلى أن المراد بالمعاني مايقابل العينيسة انفارجية فيضرج عن حدالعلم ادراك الحواس الظاهرة فانها تفيد تمييزا فى الامور العينيسة ومتهسهمن فيدالمعلى بالكلية ميلاالى تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات هذا وقدتعقب المحقق الشيخ ولى الدين الملوى هدذا النعريف بأنه تفسيرالقوة العلية وإلافهم متفقون على أنالعه إماتصور وإماتصديق ضرو رى ومطاوب وليس ذلك نفس الصفة بل أثرها فعرضته على شخفا المصنف رجه الله فدافعه بعض المدافعة ثم استمسنه وألمقه بالكتاب قائلا (والوجه) فحدالعلم على وجه يشمل التصوران يقال (انه تمييز) لا يحتمل النفيض (والافاعما يصدق على الفوة العاقلة) المفيدة التصوروالتصديق لاعليهمالماذ كرنالكني أقول هدا اذالم يكن من يقول ان العملم عبدارة عن صفة حقيقية ذات تعلق بالمعلوم أمااذا كان عة من يقول بهذاحتى ان العلم عند ممن مقولة الكيف بالذات ومنمقولة المضاف بالعرض كاذهب اليه ابن سيناوغيره فالقوة التي من شأنها ذلك هي نفس العام عنسده فلابتمنق كونهدذا تفسيراللعهم عنده فلاجرمأ تصرح القاضى عضدالدين فالمواقف بأنهذا التعر يف عندمن يقول بهذا القول م قال ومن قال انه نفس التعلق يعنى المنصوص بين العالم والمعاوم حسد وبأنه تمزمعي عندالنفس تمزالا يحتمل النقيض اه حتى يكون من قبيل الاضافات ومبدؤهمن الكيفيات كاذهب اليه صاحب العماثف أومن قبيل الانعمال نع يكون نقسيم العلم على القول الاول الى التصور والنصديق عجازا باعتبار متعلقه بحلافه على القول الثاني مظاهر قول شيعنا أنه عميز يخالف كلامن هسذين القولىن لان الظاهر أن التمييز فعل فليتأمل عملاوقع التعرض لشمول هسذا التعريف التصور فى الجلة ومنه الحد وقدذ كرواأن التصور من حيث هولا يكتسب برهان ولا يطلب عليسه دليل ولايقبسل المنع ولايعارض سواءكان حداحقيقياأ واسمياأ وغسيرهما وصرحوا أيضابأن الحدباعتبار عارض اهقد يطلب عليه الدليل ويعارض وعنع أشارالى مايفيد المناط فيهذه الاحكام نبوتاوا نتفاء فقال (ولادليل) بطلب و يقام (الاعلى نسبة) أى حكم نسبة بين شيئين بروناأ ونفيالماسيعرف من معرفة الدليل (وكذ المعارضة) لاتكون بين المرين بحيث يكون أحدهم امعارض اللا خوالا اذا كانا حكين وتحقق فيهما باقى الشروط المعتبرة في وجود الندافع بنهما (وذلات) أى قيام الدليل والمعارضة انما يقع في صور المتصورات (عندادعاتم) أي صور المتصورات المأصلة في الذهن من الامور التي الصور المذكورة عبارة عن تصورها (صورة كداكمورالحدود) بالنسبة الى المحدودات أى كادعا أن الصورة الماصلة من الاحرالفلاني المسمى بالحدهي الاحر الفلاني المسمى بالمحدود (وحينشذ) أي وحين يقصدا لحكم بالمدعلى المحدود كاذ كرنا (تقبل) صورا لحدود (المنع) لوجود ما يصلم أن يكون معروضا الذاك مينتذوه والحكم وكشف الفناع عن ذاك أن التعريف الذي يقصديه تحصيل ماليس بحاصل من التصورات قسمان أحدهماما يقصدبه تصورمفهومات غديرمعلومة الوجود في الخارج ويسمى

بالاجزاءلاعتقاده أن المرادبالاداء هوالاداء المصطلع عليه وهوغلط وقد صرحى المحصول بلفظ الاتبان عوضاعن لفظ الاداء فدل على ما قلناه الكن المصنف تبع في هذه العبارة صاحب الحاصل وقوله الكافي لسقوط التعبدية أي لسقوط طلبه وذلك بأن تعبقه مع فيسه

تعريفا جسب الاسم فاذاعلم مسلامفهوم الجنس اجسالا وأديدتصوره بوجه أكل مان فعسل نفس مفهومه بأجزاء كان ذلك حداله اسميا وان ذكرفي تعريفه عوارضه كان له رسمنا اسميما "مانيهماما يقصد بهتصورحقائق موجودة ويسمى تعريف بحسب الحقيقة اماحدا أورسما وكالاهذين القسمين لايتعه عليسه منع لان التعديد تصو بروزقش لصورة المحدود في ألذهن ولاحكم فيه أصلاوا لحادا نماذكرا المحدود ليتوجه الذهن الىماء ومعلوم يوجه تما ثم رسم فيه صورة أتمنن الاول لاليحكم بالحدعليسه اذليسهو تصددالتصديق بثبوته له مثلااذا قال الانسان حيوان فاطق لم يقصديه أن يحكم على الانسان بكونه حموانافاطقا والالكانمصة فالامصورايل انماأراديذ كرالانسانأن يتوجه ذهنك الىماعرفته بوجه ما م شرع في تصويره بوجه أكل فعام لله الاكثل النقاش الاأن الحاقينة ش في الذهن صورة معقولة وهذا ينقش فى اللوح صورة محسوسة فكاأنهاذا أخذير سم فيه نقشا لم بتوجه عليه منع فلا يقال مثلا لانسلم كتابتك كذا لايصم أن يقال لانسلم أن الانسان حيوان ناطق لانه جار عجراه فانضم أن الدمع الهدودليس تضية فالحقيقة وانكانعلى ضورتها وأماما اشتهر في السنة العلماء أنالانسلم أنه حملا حددةومبه فهذامنع عليه فأجيب بأنا لحداه مفهوم وماصدق عليه والمنع بتوجه على الشاتى لاالاول فني المثال المذكور لايمنع كونه فاطقابل عنع كونه حداللانسان أوأن الحيوان حنس له أوالناطق فصله الى غير ذلك فان هد والدعاوى صادرة عنه ضمناوقابلة للنع باعتبار مالزم عنهامن الحكم وبهذا الاعتبار يتعبه أيضاعلى الحدالنقض والمعارضة فاذاقيل مثلا العلما يصيمن الموصوف به إحكام الفعل يقال هدذا منقوض بالواجبات والمستصيلات فانسلم الحادو جودا لعدم المتعلق بهسما فقدا عترف بيطلان حدده وفسسا دنقشه والافلا ويقال أيضاهذا معارض بأنه الاعتقاد المقتضى اسكون النفس فأنسط الحدالشاني بطل حسده والافلااذلاتعانديين مفهوى هذين الحدين بل كل منهد مامفهوم على حدة والله تعالى أعلم ثم فادما يكون الحادا ذامنع حدوعلى الوجه الذى ينوجه له دفعه فقال (ويدفع) المنع (فى الاسمى بألنقل) عن أهل اللغة ان كان لغو ياوعن أهل الشرع أن كان شرعيا وعلى هـ أنا القياس فاذا أتى الحادبه فقدتم مطاوبه (وفى) منع الحد (الحفيق العجزلازم) للعادلكن (لالما قيل لأبكنسب الحد) الحقيق (بيرهان)أى بالخدالاوسط مع ما تقيديه و يقال في توجيهه (الاستغناء عنه أى لاستغنا الحدعن البرهان (اذ بوت أجزا الشي له) أى الشي (لا يتوقف) بوتها والاعلى تصوره) أى ذاك الشي لاغيرلان الدافي الشي لا يعلل بوقه الذات شي فيكني في بوت أجزاه الشي اله تصوره وحقيقة ألحده يحقيقة المحدود وأجزاؤه على التفصيل فيكني في ثبوت الجدالعدود تصور المحدود وانسامنع المصنف التعليل جذا (الان الفرض جهالة كونم أ) أى أجزاء الشي التي هي الحد (أجزاءالصورة الآجالية) التي هي المحدود والالوكان معاوما كونها الاهامن غيرية قف على نظروكسب الكانت الصورة الاجالية من قبيل البديهات المستغنية عن الحدود لا النظر بات فكيف يكني في معرفة الحدمعرفة الحدود فان قيل نسبة مايقال انه أجزاء الصورة الاجمالية اليهاما لجزاية الها يوجب أن بكون تصورا اصورة الاجسالية كافياني ثبوت تلك الاجزاء لهافا لجواب المذع (ونسبتها) أى ونسبة مَا يِقَالَ انهُ أَجِزَاء الصورة الاجالية (اليها) أى الصورة الاجالية (بالخزئية) أى بأنها أجزاؤها مجرد دعوى)بتسلط عليها المنع ويحتاج الى دليل يثبتها واذا كان كذلك (فلانو جبه) أى ثبوت أحزاءا لد المعدود (الادليل) يوجبه والمفروض خلافه (أوالدور) عطفُ على قوله الدستغناء أى ولالماقيل الايكتسب الحسدبيرهان دفعاللدو والازم على تقدير كونه مكتسبا به لان الاستدلال على ثبوت شئ الشئ

وأحزأني الشي كفاني (قوله وقيل سقوط القضام) يعنى أن الفقهاء قالوا الاحزاء هوسقوط القضاءوقدسيتي تقلدف العصة عنهم والصواب على هـ ذا القول التعبر بالاسقاط لابالسقوطوهي عبارة الحاصل وابن الحاجب تمشرع المصنف فحابطاله بوجهن مستغنيا بذلك عن الطاله في الكلام على حدالععة أحدهما وهو الذىأشاراليه بقولهورة بأن القضاء حينتذله وتقر برممن وجهن الاول وعلمه اقتصرفي المحصول والحاصل والتمصل وغرها أنالقضاء اغمايجب بأمر جددفأذاأم الشارع بعبادة ولم يأمر بقضائها فأتى بها فأنها توصف بالاجزاء معأنالقضاء حينتذلم يحيب لعدم الموسيسلة وهوالامر المديد واذالم بحب لايقال سسقط لان السقوط فرع عنالنبوت التقريرالثاني أنالموحب للقضاء هو خروج الوقت من غيير الاتسان مالفسعل فاذاأتي بالفعل في الوقت على وجهه فقدو حدالا جراءولم نوجد وحوب القضا المسدم الموجبلهوهسوخروج الوقت واذا لم يصدق وحوب القضاء لابقال سقط

لأنسقوط الشي فرع عن ببوته (قوله وبأنكم تعللون سقوط القضاءيه) هذا هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين يتوقف أبطل بهما تفسير الاجزاء بسقوط القضاء بالاجزاء وتقولون هذا سقط قضاؤه لانه أجزأ

والعلاغسيرالمعلول فيكون الابرزاء غيرالسفوط فكيف تقولون انه هو ولقائل أن يقول لا يلزم من كونه عاذان لا يصبح التعريف بهلان هذا النعريف رسمى والرسم يكون باللازم للساهية واللازم غيرا لملزوم يواعلم أن الامام (٤٧) في المحصول والمنتف استدل بهذا

الدلساءلي العكس بماقاله المسنف فقال ولانا فعلل وحوبالقضاء بعسدم الاحزاء والعلفغرالمعاول فيكون وحوب القضاء مفا والعدم الاحزاء وتبعه على ذلك في القصيل وما قاله المستف أولى لان دعوى الفقهاء اتحاد الارزاء وسقوط القضاء وهواغيا شتالمغارة بنالقضاء وعدم الاجزادفأ ثبت المغارة فى غيرموضع دعوى الاتحاد لكن المقصود أنضا يحصل لاندعوى اتحاد الاحزاء وعدم القضاء ملزمها أتحاد عدم الاجزاء والقضاء وقد أبطل الازمانيات المغارة منعدم الاحزاء والقضاء فيبطل المزوم الذى هوالمدعى وهواتعادالاحزاء وعسدم القضاء فانقلت لمعدل المصنف عنقول الامام لانا نعلل الى قوله لانكم تعللون قلنالمعنى لطمف وهوأنه لوقال لانانعلل سقوط القضاه بالاحزاءلكان برد علمه ماأورده هوعليهم وهو أنسقوط القضاء يستدي شونه مع أنه غسير ثابت وأسنده الى الفقها ولالتزامهم اطلاق همذه العبارة وهذأ لاردعه ليعارة الاماملانه عللوجو بالقضاء بعدم الاحزاء ولاشك فيأنهمني

يتوقف على تعقلهما فالدليل على ثبوت الحدالحدود يتوقف على تعقلهما تم تعقل المسدودمس تفادمن ثبوت الحدد فاويرقف ثبوت الحداء على الدليل بلزم الدور واعامنع المصنف التعليل بهذا أيضا (لان توقف الدليل) على تعقل المحكوم عليه وهو المدودهنا انساهو (على تعقل المحكوم علمه بوحه) مالاته يكنى ف الاستدلال تصورا لحكوم عليه توجهما (وهو) أى تعفل الح كوم عليه انحا يتوقف (عليه) أى الدليسل (بواسطة توقفه) أى توتف المحكوم علسه (على الحد يحقيفته) المتوقف عليه الدليل فلادورلانه ظهرأن الدليل انمانو قف على تصور المحدود نوجه والمحدود اعمانو قف على الدايل من حيث تصوره بحقيقته يواسه طةاسستدعاه الدليل على ثبوت الحدالمعدود تصورا لحد بحقيقته المسستلزم لتصور الحدود جفيفته فيتلفص أن الدليل وقف على تصورا لحدود بوجه وتصورا لحدود بحقيفته وقف على الدليل لكن يطرق هذا أن الدليل يجب فيه تعقل المندل عليه من جهة مايستدل عليه فاوأقيم البرهان على ثبوت الحسد الحدود فلابد من تعقل الحسد من حيث إنه حد وفيسه تعقل المحدود بعقيقته فيكون تعقل حقيقة المحدود بالحدحاص الاقبسل الدايل على ثبوته فالواستدل عليه اليجعل ذريعة الى تصوره بالحدارم الدور (أولانه انمانو حدامها في المحكوم علمه) عطف على قوله أ والدور أى ولالما قيدللا يكتسب الحدبيرهان لأن البرهان يستلزم حصول أمر وهوا لحكوم به للحكوم عليه ولان حقيقته وسط يستلزم ذلك (وبنقديره يسستلزم عينه) أى ولوفد رفى الحدوسط يستلزم حصوله للحدود لكانالوسط مسستلزما لحصول عن المحكوم عليه النفسيه لان الحدا لحقيق النام ايس أمراغ وحقيقة الحدود تفصيلا وقيسه تحصيل ألحامسل لان تبوت الشئ لنفسسه بين فأذا تصورا انسبة بينهما حصل الجزم بلا توقف على شئ أصلا ولا يمكن ا فامة البرهان الابعسد تصورها المستلزم للحكم فهو حاصل قبل البرهان فسلزم المحذور واغامنع المصنف التعلس بهذا أيضا (لانه) أى التعليل به (غبرضائر) ادعوى اثبات الحدد للمدود بالبرهان ولم يتن وجهده وكائه لأنهدذا الحذورا عالزم من دعوى أن الحددين المحدودوهي بماغنع فانا للديف امرا لمحدود في الجلة ولو بالاجسال والتفصيس فلا يلزم من اثبات الحسد المعدود بالبرهان يحصيل الحاصل من كل وجه ولا يحصل الاستغناء عن البرهان مطلقا (فان قال) المعلل بهذاوكيف يتعهدعوى كتساب الحدللمدودبالبرهان (ونعقلها) أىءين المحكوم عليسه الذيهو المحدود (يحصل بالحد) أى بتعقله ضرورة أنه أجزا المحدود وحيث يوقف ببوته المعدود على تصوره لماقدمناه فاذاتعقل من حث هوحد فقد حصل الهدود قبل اقامة العرهان على ثبوته له فلاحاجة الى القامة العرهان علمه (فكالاول) أى فالحواب عن هذا التوحيد لنفي اكتساب الحد العدود بالعرهان كالجواب عن التوجسه لنفه ماستغناء ثبوت الحداد عن البرهان وهوأن هذا انما يتم اذا كانت أجزاء الحدمع الومة الانتساب بالخزابة الحالحدود بحيث بعلم قطعامن العلم بالحدود من غسيرنظر ولاكسب لكرالمفروض جهالة انتسابه االيه والالكان الهدود فديهي التصور لا يحتاج الى كسب ونطر والواقع خلافه وقدظهمرأنالتعليلالاول وجوابه مغنمان عن همذاالايرا دوالاشارة الىجوابه ثمذكرماهو التعليل المتجه عنده لهذه الدعوى مضر باعن هذه التعاليل كلهافقال (بل اعدمه) أى بل العجز لاذم المادفى منع الحداطقيق اعدم وجود برهان عليه لانه من قبيل التصورات المحضة وهي لا تستفادمن البرهان فآلاقتصار في تعليله على ذكر عدم وجود البرهان له أولى المصول المقصود مع قصر المساقة والسلامة من هذه المناقشات (فان قيل المتعب يفيده) أى اثبات الحد الحدود بالبرهآن لانه يصلح أن يكون دنيلا على اثبات الحيوانية الناطفة حد اللانسان (كناطق) أى مثل أن يقال الانسان حيوان

انتنى الاجزاءوجب القضاء وهـذاهوالسبب في ارتكاب الامام الشكلف في ابطال الدعوى باللازم وقد وقع صاحب الحاصل ف هـذا الاعتراض فقيال لا ما نعلل سـ قوط القضاء بالاجزاء وكانه استشعراً نه على غير على التزاع فإنى بة مطابقا فوقع في اعتراض آخروا لمصنف الله الله العالم المتعب وكل متعب عيوان المق الانسان ميوان المق (قلنا) هذا الدليل (بفيد عجر د ثبوته) أى الحدالذي هو حيوان فاطق للحدود الذي هو الانسان للساواة السكاف ندين الانسان والمتعيب (والمفاوب) القائل بأن المديكنسب بالبرهان (أخص منه) أى من مجرد ثبوت الله المعدودبالبرهانوهو (كونه على وجه الجزئية) أي كون كل من أجزاء الحدث ابتاللمدود على أنه حزم معاوم منه بالبرهان وهذا الدليل لابنيته كذلك (فالحق حكم الاشراقيين) وهم قوم من الفلاسفة بؤثر وتاطريقة أفلاطون وماله من الكشف والعيان على طريقة ارسطو وماله من العشو البرهان (لايكسب المقيقة الاالكشف) ولعل المرادبه علم ضرورى يدرك به حقائق الاشياء كأدراك المقاثق المحسوسة بالحس السليم غيرم قسدور المخاوق تحصيله (وهومعنى الضرورة) أى ما ثبت بهاوهو الضرورى ومن تحة فسرع ألايكون مقددوراللخاوق تحصيله والافالضرورة هنامفسرة بعدم القدرة على الفعل والتراذ وهولا يصدق ظاهراعلى الكشف لاأب الاطلاع على المضائق العينية عما يتوصل اليه بالحدود كأذهب اليه المشاؤن من الفلاسفة المؤثرون طريقة ارسطولا نهم سلوا أن الشيء لذكر في تعريفه الناتى الخاص والعام وسلوا أن المجهول لابتوسه ل اليه الامن المعلوم والذاتى الخساص ليس ععهودلن يعزف به فى مكان آخر والالم يكن خاصا وقد فرض خاصا هدا حلف محيث يكون الحق ف باب احاطة العلم بالمتصورات بالحقاثق العينية ماسلسكه الاشراقيون فن هو بصدد المعمارضة لغيره في هدا الباب إماموا فتأله على أنه يدزك حقيقة مآيعبر عنه بالعبارة المواققة لمسآفي نفس الامرعلي الوجه الذى أدركه وحينتذفباب المنع مسدود للتسجيل على المانع حينتذ بالمكابرة والسفسطة في ضرورى وإما عارعن ذلك وسينتذ فكل منهما معذور ولاحجة لاحده سماعلي الآخر ثم لعسل ماذهب اليه الامام نفر الدين الراذى من امتناع الكسب في التصورات واغهاهي بأسرها من قبيل الضروريات اختيار لطريقة الاشراقيين وبسطالكلام ف ذلك غيره ذا الكتاب به أليق (وكدامنع التمام) أى وكذا العجز لازم المحاداذامنع مانع كون الحسدالذى ذكره لامرحقيق حسدا تاماله بأن منع كون المذكور فيسهجيع ذا تسات المحدود فأن الحادلا يستطيع حينتذ دفعه بالبرهان (فلو قال) الحادفي دفع هذا المنع هذا المنع منوعلانه (لوكان) هذا الحدعيرناملاخلاله ببعض ذا تبات المحدود (لم نعقلها) أى حقيقة المحدود بالكنه ضرورة توقف تعقلها بالكنه على تعقل جيع ذاتياته ألكناعقلناها بالكنه فالمذكور في حسدها جبع ذاتياتها (منع نفي التالى) أى كان للمانع أن يمنع نفي التالى بأن يقول لانسلم أنك عقلها بالكنه فتقررً العِيز (فالاعتراض)على الحدمن حيث هو حد (بيطلان الطرد) أى طرد مبأن وجد ولم يوجد المحدود كالوقيل مشدلا حدالكلمة بدال على معنى مفردغ برمطر دلصدقه على الخط وعدم صدق الكلمة عليه (والعكس) أى وببطلان عكسه بأن وجدفردمن أفراد المحدود ولم بصدق الحدعلية كالوقيل مثلا حداً الانسان بجيوان ضاحك الفعل غير منعكس لعددم صدقه على أنسان لم يضعف فط (بناعلى الاعتبار فى المفهوم وعدمه) فيتوجه الاول بناء على اعتبار المعترض هناك شيأ آخر أيذكره الحادف الحسدوة دوضع الاسم اذلا المذكوروا لمتروان فهوداخل فى المسمى فيث لم يذكره لزم عدم الاطراد ويتوجه الثانى بناء لى أن هناك شيأ آخرذ كره الحادف الحدوه وخارج عن الحدود لعدم دخوله فهما وضع الاسمه وازمن ذكره فيسه عدم الانعكاس وحين تذيط الب الحاد المعترض بذكر الحسد على وأيه المقاسل أحدا الحدين بالاسر وبعرف الامرااذى فيسه بنفاوتان من زيادة أونقصان ويجرد النظر اليسه فيبطلابطر يقه أو ينبته بطريقه واذا كان الامرعلى هذا (هاغما يورد) الاعتراص بكل منهما (عليه) أي

توصف به و بعدمه) يعنى أنالني بوصف بالاحزاء وعدمالاحزاء هوالفعل الذى يحتمل أن يقع عسلى وجهين أحدهمآمعتديه شرعالكونه مستصمعاللشرائط المتيرة فيوصف بالاجزاء والاتنر غسيرمعتسديه لانتفاء شرط من شروطه فبوصف يعمدم الأجزاء كالصلاة والصوم والجيج فأما الذىلايقع الاعلىجهة واحدة فلأ بوصف بالاجزاء وعدمه كعرفة الله تعالى فانهانعرفه بطريق تافلا كالام وانالم يعرفه فلايقال عرفهمعرفةغبر عجزاة لان الفرض أنه ماعرف وكذلك أيشاردالوديعة لانه إماأن مردها الى المسودع أولافان ردهافلا كلاموالافسلارد السة هكذا قال الامام في الحصول وتنعسه علسه صاحب التعصيل ثم المصنف وهوفى المعرفة صحيم وأما فرد الوديعة فلألائن المودعاذا حرعليه لسفهأو جنون فلا يجرئ الردعليه بعلاف مااذالم محدرعلمه فتلنصأن ردالوديعسة يحتمل وقوعه على وحهن فالصواب حذفه كاحذف صاحب الحاصل قال (الخامس العبادة ان وقعت فى وقتها المعن والمتسمق

بأداء مختل فأدا والافاعادة وأن وقعت بعده ورجد فيه سبب وجوبها فقضاء وحب أداؤه كالظهر المتروكة قصدا أولم المد يجب وأمكن كسوم المسافر والمريض أوامتنع عقلا كصلاة النائم أوشرعا كصوم الحاقض ولوظن المكلف أنه لا يعيش الى آخر الوقت تمنيق عليمه فان عاش وفعدل في آخره فقضاء عند دالقاضي أداء عندا لجبة اذلا عبرة بالنان البين خطؤه) أقول هذا تقسيم آخرالمسكم باعتباد الوقت المضروب العبادة وحاصله أن العبادة إما أن يكون لهساوقت معين (٩٤) أى مضبوط بنفسه محدود العرفين

أملا فانالم مكرالها وقت معن فلانوصف بالاداءولا بالقضاءسواء كأن لهاسيب كالنعسة ومعود التسلاوة وانكارالمنكروامتثال الامر اذاقلنا الهءملي الفورأولم مكن كالصلاة المطلقة والاذكاروقد توصف بالاعادة كن أتى بذات السب على نوعمن الخلل فتسداركها وليتعرض المسنف ولا الامام لهذا القسم وانكان لهاوقت معين فلايخاو إما أن تقم في ونتها أوقيساء أو بعده فأنوقعت قبل وقنها حيث جوزه الشارع فيسمى تعيلا كاخراج زكاة الفطر ولم يتعرض المصنف أيضا ولاالامام لهذاالقسموان وتعتفى وقتها فان لمتسق بأداء مختل أى بانسان مثله عملينوع منالخلل فهو الاداء فأرادا لمستف مالاداء المذكور أولا معناه اللغوى وبالاداء الثاني معناء الاصطلاحي ويردعيلي المسنف فضاء الصومفان الشارع حمل له وقتامعينا لامحوزتا خبرمعنه وهومن حين الفوات الى دمضان السسنة الثانسة فأذاقعسل فيسه كان قضاء مع أن حد الاداءمنطيق علمه فينبغي أن ردأ ولافيقول في وقتها العن أولا وحانثذ فلارد

آلحد (منحسث هواسمي) لانه الذي يتأتى فيسه الاعتبار المذكور وعدمه حتى يصيران يقال السادقد أخرجت عن مسمى الفظ كذا وهوداخل فيه أوأ دخلته فيه وهوخارج عنه لامن حيث هوحدحقيقي لانه لابكون حداحقيقيا حتى يكون مشتملاء لى جيع ذاتبات المحدود فلايتأتى فيه ذاك بالاتفاق ثملا كان النظر مأخوذا في تعريف الدليل قدم تفسيره عليه لثلا يحتاج الى رجوع النظر اليه فقال (والنظر سوكة النفس من المطالب أى فى الكيف طالبة للبادى باستعراض الصور أى تبكيفها بصورة صورة لتعد الماسب وهوالوسط فترتبه مع المطلوب على وجه مستلام) اعلمأن النظر يستمل اغة واصطلاحا بمعان والذى يهمناشر حدهنا المعنى الاصطلاحي الذى ذكره المستنف وهو بهذا العني هوالمعتسير في العاوم النظرية ويرادف الفكرفي المشهوروه وشادعلي أن النظر نذس الانتقال المسذكور وهوكذاك فان الاتفاق على أن الفكر فعل إرادي صادر عن النفس لاستعصال المجهولات بالمعلومات ثم كاأن الادراك بالبصر يتوقف على أمورثلاثة مواجهة المبصر وتفليب الحدقة نحوه طلبالرؤيته وازالة الغشاوة المانعة من الانصار كذاك الادرالة بالمصدرة شوقف على أمورثلا ثة التوحسه نحوا لمطاوب وتحديق العقل تحوه طليالادرا كه وتحريد العسقل عن الغفلات التي هي عنزلة الغشاوة محيث كان الطاهرات النظرا كتساب المجهولات مالمعاومات كاهومذهب أصحاب التعاليم ولاشهة فيأب كل مجهول لاعكن اكتسابه منأى معلوم اتفتى بللابدله من معلومات مناسبة له ولا في أنه لاعكن تتحصيله من تلك الم الومات علىأى وبجه كانت بللابدهناك من ترتيب معين فيما ينها ومن هيثة مخصوصة عارضه لها بسبب ذلك الترتب فيقول اذا أردنا تحصيل مجهول تصديق مشعوريه من وجه على وجه أكمل انتقلت النفس منه وتحركت فيالمعقولات حركة من ماب البكيف كاأشارا لمه المصنف في الكيفية النفسانية التي هي الصور المعقولة على فعاس الحركة في المكيف ات الحسوسة طالبة المبادى لهدذ اللطاوب أعنى تكيفت اليفس بواحسدمن المعانى الخزونة عنسدها يعدوا حسدبوا سطة استعراضها وملاحطتها لنلاث المعاني أي اتصفت بالحالات العارضة لهاعندملا حفلته اللعبانى الهنزونة عندهاها نهااذ الاحفلت معنى يحسل لهاحالة لم تسكن لهامغايرة لمسايعرض لهاعنسدملاسنطة معنى آخر ولاتزال كذلك طالبة لميادى هذا لمطلوب الحرأن تنطفر بمباديهأ عىالامرالمنساسب لهالمفضى الحالعسلم أوالطن بهوهذا الامرالمناسب هوالحدالوسط بين طرف المطاوب فتتحرك فيهمر تبةله معطرفى المطاوب على وجه مستلزمه استلزاما قطعيا أوطنيا كاسيأتي بيانه مفصلا وتنتقل منشه الىالمطاوب مثلااذا كأنمطاوب المفس كون العالمحادثا انتقلت منسه وتردّدت فىالمعانى الحاضرة عندها فوحدت المتغيرمنا سيالكونه مجولاعلى العالموه وصوعالك ادث فرنيته فحسل العمالم متغسر وكل متغسر حادث ثم رجعت الى أن العالم حادث فظهر أن هنا حركتين يختلفت بن وأن ما منه الحركة الأولى هوالمطاوب المشدءور بهمن وجه وماهى فيههى الصور العقلية المخزونة عنسد العقل وماهى السمه والحدالاوسط ومامنه الحركة الثانية هوالوسط أيضا وماهي فيههى الحدود وماهي المههوالتصديق بالمطلوب وأن الحركة الاولى تحصل ماهو عنزلة المباقة أعنى مبادى المطلوب التي يوحد معهاالفكر بالقوة والشانية تحصسل ماهو عنزلة الصورة أعنى الترتيب الذى بوجسد معسه الفكر بألفعل وحينشنذ يتمالفكر بجزأ بهمعا والافالفكرعرض لامادةله غمهذاعلى ماعليه المحققون من أن المعل المتوسيط بينالمع لومات والمجهولات في الاستعصال هو مجوع الانتقالين اذبه يتوصل من المعلوم الى المجهول وصلاا خسارنا وأماالترتب المذكورفهولازمه واسطة الجزءالشاني وأماالمتأخرون وعلى أن الفكرهوذال الترتيب الحاصل من الانتقال الشاني لان حصول المجهول من مباديه يدو وعليه

(V - التقرير والتحبير أول) لان هذا الوقت المعين وقت ان لا أول وأيضافاه ادّا أوقع ركعة في الوقت كانت أدا ممع أن صلاته لم تقع فيها بل الواقع هوالبعض فان قيسل اذا أفسد الحج بالجساع فند داركه فانه يكون قضاء كافّاله الفقهاء مع أنه وقع في وقنه وهو العمر

فالحواب أنه اغما يكون العركاء وقشا اذالم يحرم به احراما صحيحا فأما اذا أحرم به فاله يتضيق عليمه ولا يجوز الخروج منسه و تأخيره الى عام آشور يلزم من ذلك فوات وقت الاحرام به (٠٥) فاذ القتضى الحال فعله بعد ذلك فيكون قضا علفوات بمخلاف من أتى به غيرمنعقد

وجود اوعدما وأماالانتقالان فارجان عن الفكر الاأن الشانى لازم له لا وجديدونه قطماوا لاول لابلهوأ كثرىالوقو عممه وهله ذاالنزاع يحسب المعني أوانماهوفي اطللاق لفظ الفكرلاغسير جزمالحقق الشريف بالشانى وظهرأ يضاخروج الحدم وماينواردعلى النفس من المعانى بلاقصدعن حدالنظر غربتي أنهذا التعريف هلهوخاص بالعصير وهوالمشتمل على شراقطه مادة وصورة أوشامل له والفاسد وهوماليس كذاك فذكر شيخنا المصنف رحه أنه أنه شامل لهماوأن الترتيب على وجه مستلزم لاستنازم صةالنظر لانهستظهرأن فسلدالنظر قديكون من حهة المادة فاورتب مادة فأسدة ترتيبا مستلزما كأناعنقد أنالعالم مستغنءن المؤثر وكلمستغنعت قديم حتى أفتم أن العالم قديم كان هذا نظرافاسدا وعلىهذا فالمراديوجودالامرالمناسب المنساسب يحسب الاعتقاد سواء كان مطابقا الواقع أولا كاأن الامركذاك في المطلوب نع هو خاص بالمطالب التصديقية بقينية كانت أوظنية كايفيده قوله التعدالمناسب الخ لاما بعها و يم التأسورات والمسعانه أعلم (والدليل) لغة فعيل عمى فاعلمن الدلالة تمظاهرالعماح وغسيره أنها والهدى والرسادمترادفات فالالابهرى لكن مقتضى قول صاحب الكشاف فيه أنالهدى أخص من الدلالة وقول صاحب المصادران الارشاد أخص منها قالوا وللدليل لغة ثلاثة معان (الموصل بنفسه) الى المقصود وعبر عنه الا مدى بالناصب للدليل (والذا كرلمافيه ارشاد) الحالمطاوب كالذي يعرف الطريق بذكرما يفيد ذلك (ومافيه ارشاد) كالعلامة المسوية من الاجبارأ وعسرهالنعريف الطريق فيضال على الاول الدلسل على الله هواتله كاأبه معليسه العارفون وعلى الثاني هو العالم بكسر الام الذا كرلمايدل عليه تعالى ولا يخنى ان هذا بما يصم أيضافي حق الله تعالى لانهذ كرلعباده مايدل عليسه فبصح أن بقال على هسذا المعسني أيضاان الدليل على الله هوا لله لكن لاعلى قصد الحصر بخلافه على الاول فنأمل وعلى الثالث العالم بفتح اللام لان فيه ارشادا اليه ودلالة عليسه فالواواطلاق الدليل على الدال والذاكر للدليل حقيقة وعلى مافيه ارشاد مجازاذ الفعل قدينسب الحالاتة كايقال السكين قاطع (وفي الاصطلاح) الماص لاهل الفقه وأصوله لا الفقها ولاغير كاهو ظاهرالبديع (مأعكن التوسل بذلك النظرفيه الحمطاوب خيرى) فاأى شي جنس شامل الدليل وغميره وماعدا مفصل أخرج ماسواه ممقوله يمكن التوصل دون ما يتوصل تنبيه على أن الدليل من حيث هودليل لابعتبرفيه التوصل بالفعل بل يكني امكانه فلا يخرج عن كونه دليلا بعدم النظرفيه أصلا بعد أن كأنت فمه هدده الصلاحية وذلك لان الدلسل معروض الدلالة وهي كون الشي بحث يفيسدالعسام أوالفلن اذا نطرفيه وهذاحاصل نظرفيه أولم يتطر وقوله يذلك النظر يعنى ماتة ترم بيانه وقد عرفت أنه يشمل الصيع والفاسد فهذا التعريف للدليل بشمل الدلي لاصيم والفاسدا يضالكن كأ قال شيخنا المصنف ربعه الله هدذاعلى المنطقيين أماعلى الاصوليين فيحب أت لا يكون الدليسل فاسدا الابنوع من النجة زلانه عندهم هوالمحكوم عليه في المطاوب الخديري فلا يتصور فيه فساد اله نع المذكورف غسيرما كاب من الكتب المعتبرة نقبيد النظر بالعصيم فالواوا غسافيد يهلان الهاسد لأيكن التوصل بهالى المعلوب لانه ليس هوفى نفسه سيباللوصول ولاآ أوله وان كان يفضى اليه في الجدلة فذلك افضاءاتفاقى وأوردالافضاءالى المطلوب يستنازم امكان النوصل اليه لاعجالة وأجيب بالمنع فانمعنى التوصل يفتضى وجه الدلالة بخلاف الامضاءيه ني التوصل الى العلم أوالظن بالمطلوب لايتعقَّى الابالنظر فهاهومعروض الدلالة من الجهسة التي من شأنها أن ينتقل الذهن بها الى المطاوب المسماة وجسه الدلالة وهذه الجهة منتفية فى النظر الفاسدوا بحاغايته أنه قد يؤدى الى المطافب واسطة اعتقاد أوظن كااذا نظر

وقدسلكوا همذا المسلك بعينه فى الصلاة فقالوا أنه أذا أحرم الصلاة وأفسدها ثم أتىبهافى الوقت فأنه يكون قضاه بترتب عليمه جيع أحكام القضاء لفوات وقت الاحراميها لاجلماقررناه منامتناع الخروح نصعلي ذلك الفياضي الحسين في تعليقه والمتولى في ألتمة والروباني في المصركاتهم في ما للمفة الصلاة في الكلام على النة وقدد كرنه مسوطافي التناقض الكبير المسمى بالمهسمات وهو الكناسالذي لايسشغني عنه واذا تقرره فاوكلام الاصولهن لاينافسه فليعمل عليمه (قوله وان رقعت يعسده) أىوان وقعت العمادة بعسدوقتهاالمعين سواء كان الوقت مضيقاأو موسعا كإفال فىالمحصول (روجدنيه) أى فى الوقت (سساو حويما) فأنه يكون قضاء ويدخل فمهما اذامات فيرعت ولية فانه يكون قضاه كاصرحوابه لوقوعه بعدوقته الموسع اذالموسع قدمكون بالعروقسد مكون بغره كاسيأتي (فوله ووجد فيه سب وجوبها) مردود منوحهن أحدهماأن النوافل تقضى على مذهبه

سسب الوجوب ويدل عليه أيضا انها توصف بالادا والاعادة كاقتضاه كلامه فأنه قسم العبادة وهر أعم من الفرض في والنفل ولم يقسم العبادة بقيد و تبعل ويردعليه مسلاة الصي بعدوقتم افانه مأمور بالقضاء الشاني أن دخول الوقت هو السبب

فى الوجوب وقدذ كرمعنسد قوله والقضاء شوقت على السبب لا الوجوب فكيف يجعله مغايراله حتى بشسترطه أيضامع مضى الوقت فان كان مراده أنه لا يوصف بالقضاء الاما كان أدا ومواجبا فهوفا سدلانه سيصرح بعد (10) هذا بقليل بعكسه وقدوقع صاحب

التعصيل فيماوقع فيسه المسنف فقال وان أديت خارج وقتها المضمق أو الموسيع سميتقضاءات قصدسيبوجوب الاداء والحصول والحاصل سالمان من هدذاالاعتراض وذلك لان الامام ذكر في أول النقسيم أنالواجباذا أدى بعسدخروج وقتسه المضيق أوالموسع سمي قضاءولمد كرغسيرداك م قال بعددلك وههنا بحثان فذكرالاول تمقال الشانى أنالفعل لايسمى قضاء الأ اذاوجدد سيبوجوب الاداءمع أنهم بوحدالاداء ثم تارة يحب آلاداء وتارة عتنع عقلا وتارة شرعا الى آخرما قال فذكرأ ولاأن القضاه هومافعل سد خروج وقتسه وعبرعنسه فانيا بتقدمسب الوجوب واسكن عسر بذال ردا علىمن قال انالقضاء يترقف على الوحوب فضم المستف الثاني الى الاول حالة الاختصار وعطفه علمه وكذلك صاحب الفصل ظمامنهماأنه قمدفي المسئلة وهوغاط بلاشك أم كلام الامام وهمم أن النوافل لاتقضى وأكمه لاردعلمه فانهذكر فيأول التقسيم أن العيادة يوصف بالاداء

فى العالم من حيث البساطة أوفى التارمن حيث التسخين فان البساطة والتسخين لسرمن شأخهما أن بنتقل بهسماالى وجودالصانع والدخان ولكن يؤدى الحدوجودهماعن اعتقدأن العالم يسيط وكل يسمط أمسانع وبمنظن أدكل مسضن لهدخان والاشبه أن الفاسدقد عكن به التوصل الى المطاوب لانه كاقال المحقق الشريف والحكم بكون الافضاء فى الفاسدا تعاقباا غمايه عادا لم يكن بين المكواذب ارتباط عقلى يصيربه يعضها وسيلة الى البعض أو يخص بفسادا لصورة أو يوضع ماليس بدليل مكانه وأريد بالنظرفيه مايتناول النظرفيه نفسه وفى صفاته وأحواله فيشمل المقدمات آتى هي يحيث اذار تبت أدت الى المطاوب الخبرى والمفرد الذى من شأنه أنه اذا نظر في أحواله أوصل المه كالعبالم وحدث أربد ما لامكان المعنى العام المجامع الفعل والوحو بالدرج في الحد المقدمات المترتبة وحدها وأمااذا أخذت مع الترتب فيستمسل النظرقيهااذلامعنى للنظرو حركة النفس في الامورا لحاضرة المرتبة وقوله الىمطاوب تبرى وهو النصديق المحتمل للصيدق والبكذب احترازهما تمكن التوصل به الى مطاوب تصوري وهوالقول الشيارح حسدا ورسمانامين وناقصين فانهليس بدليل اصطلاحا محيث أطلق التوصل الى المطاوي اللبرى شمرا ما كان بعلريق العلم وماكان بعلريق الطن وانطبق التعريف على القطعي والغلني كالعالم الموصل بصيح النظر فى أحواله الى العدا يوجود الصانع والغيرا لرطب الموصدل بعصر النظرف حاله الى ظن وتوع المطر وقد يخص الدليل بالقطفي فيقال الى العلم عطاف خبرى ويسمى الطن حينئذا مارة هدذاو قد تعقب شارح العقائدهسذاالتعريف بأنهليس يحبس ولصدقه على نفس المسدلول ولان استعسال عكن مفسداذالمراد بالامكان اماعام فيكون مفهوم التعريف حياشذ الدليل هوالذى بصيح النظرفيه سلب التوصل الى العلم بمطاوب ليس بضرورى أوخاص فيكون مفهومه سلب التوصل عنه وآثباته له ليسا بضرور بين فعلى هذا مِلزم أَن يَكُونُ كُلْ شَيَّدلِيلاعلي أَي شَيَّ شَيِّت اصدق هذا الحدعلم، وهـــذاظاهر البطلان لكن خغ على كثيرمن المنسوبين الحالتحقيق ثمقال ونحن نقول بعون الله وألهامه لايبعد أن يكون الحق في حد الدليك هناهوالذَّى يارم من النظر الصحير فيه التصديق اه والعبد الضعيف غفر الله تعالى له يقول التعقب التعريف المذكور بصدفه على المداول واردعلي هذا التعريف أيضالأنه قديمسد قعلى المداول أنه يلزم من النظر الصحيح فيه التصديق فحاه وجوابه عن هذا فهوجوا بهم ثم الحق أنه ليس يخجه عليهم ولا عليسه لان الدليل والمقلول من الامورا لاضافية والتعربف الهااند اهومن حيث هي كذلك واذن لانسلم مسدقالتعريفالدليسل منحيث هودليس لعلى المدلول منحيث إنه مدلول نع الوجه ذكراللزوم لأ الامكان سواء كان المراديه الامكان الخساص أوالعام وان أمكن النحسل لتوجيه كلمنهما في الجلة لانفيه بعسدالتسا والتيعدولاعه هوكالفصل القرس الى ماهو عنزلة المرض العيام وأماأنه يلزمهن الامكان بالمعدى الخاص أن يكون كلشئ دليلا على ماأراد الناظر فغسيرلازم قطعابل هواسراف ظاهر وغلوم رودفتاً مله والله بحانه أعلم (فهو)أى الدليل اصطلاحا شرعيا (مفرد) بالمعنى الذي يقابل الجلة (قديكون المحكموم عليسه في المطلوب كالعالم) في المطلوب الخسيري الذي هو فولنا العالم حادث حتى انه يتوصل بالنظرفي أحواله الى هدذا المطلوب الخبرى بقولنا العالم متغير وكل متغير حادث (أوالوسط ولو معنى في السمعيات) أى وقد يكون الحد الاوسط في البات المطالب التَّمِر به السمعية بعاريق القياس ولو كان كونه الحد الاوسط فيه دليلا اعماه ومن جهة المعنى فقط (ومنه) أى الدليل المفرد (ضوأ قيموا الصلاة) فأنه يتوصل بالنظرفيدة الحمطاوب خسيرى هووجوب الصدلاة بأن يقال أقيموا الصلاة أهريا قامتها والامرباقامتها يفيدوجو بهافأ فيواالصلاة يفيدو جوبها وهذا وأمثاله من آ تواالز كافولا تقر تواالزناكا

والقضاء والاعادة ولم يخصها بالواجب ثم قال فالواجب اذاأتى في وقته سمى أداء الى آخر ما قال فعلنا أن ذكر الواجب من باب المثيل فقط وقد وقعت أغلاط عدة لكثير من الشراح في هذه المسئلة فاجتنبها واعتمد ماذكرته (قوله وجب أداؤ والخ) يعني أن القضاء على

أقسام تارة بكون أداؤه واجبا كالظهر المروكة قصدابلاعذرو تارة لا يجب أداؤه ولكنه كان تمكنا كصوم المسافر والمريض وتارة لا يجب ولا يمكن أيضا إمامن جهة العقل كصلاة (٣٥) النائم والمفي عليه في رمضان من أول الوقت الى آخره لان القصد الى العبادة

بشسراليه لفظ نحويما اجتمع فيه كون الدلسل باعتبار اللفظ مفردا تحكوما عليه فى المطلوب و باعتبسار المعق مفردا حداوسطا بن طرق المطاوب أماالا ولفلان المحكوم عليه لايكوت الامفردالفظاؤمعسى أولفظاوا فيمواالمسلاة ليس عفردمعني فهومفرد لفظاوان كان جلافي الصورة لان الجلة اذاأ ريدبها اللفظ كانتمفردا كانقررف العربية وأماالشانى فلان الامربا قامتها عبارة عن معنى أقيوا الصلاة وغسير خاف أن لفظ الامربا عامم اليس بجملة وهدذا أحسن من قول الابهرى الدليسل في عرف أهل الشرع ما يعمل محكوماعليه في صغرى الشيكل الاول وهوا لاصغر (ذكركل) من هذين أنه دليل في الاصطلاح وقدمنا أيضاعي المحقق الشريف أب الدليل اصطلاحا يشمل المفرد الذي من شأنه أنه أذا نظرف أحواله أوصل الى المطاوب الخيرى والمقدمات التي بحث اذارتيت أدت الى المطاوب الخيرى والمقدمات المرتبة وحدها (الاأنمن أمرد) أى من قال بأن الدليل مفرد (وأدخل الاستدلال في مسمى الدليل) كالآمدى وابن الحاجب فانمسماذ كرامن أقسام الدليل السمعي الاستدلال زيادة على الكتاب والسنة والاجماع والقياس فهو (ذاهل) لان التركيب لازم في التلازم وهومن أقسام الاستدلال فان حاصله على ماستعلم تركيب اقترانى أواستننائ وأياما كان فهوم كب فبعض الدليسل حينتذم ركب وقد كان كله مفردا (وعندالمنطقيين) الدليل (مجوع المسادة والنظرفه والافوال المستلزمة) قولا أخرو حذفه للاعتساد على شهرنه والمرادبالاقوال مافوق قول واحد وبالقول المركب النام الحتمل المسدق والكذب المعقول انكان الدليسل معقولا والملفوظ انكان الدليسل ملفوظ الان الدليسل عندهم كالقول والقضية يطلق على المعقول والمسموع اشترا كاأو حقدقة ومجازا وبالاستلزام أعممن أن مكون سنا أوغر بين ذات اأوغره وبالفول الا خرالمه قول لان المسموع أعنى التلفظ بالنتيجة غير لازم لا المعقول ولا المسموع وفيه اشارة الىأنه يعابر كلامن القدمتسن والالزمأت مكون كأقضنتن وتومتسا ننتسبن دلسلالاسستلاام يجوعهما كلامنهه ماوليس كذلك فعرج القضمة الواحدة المستأذبة لذاتها عكسها المستوى وعكس نقيضها والقولان مساعدامن المركبات التقييدية أومنها ومن التامة وفولان من التامة اذالم بستركافى حد أوسط ويدخل الفياس الكامل وغيره والبسبط والمركب والقطعي والظني الذي هوالا مارة (ولا تخرج الامارة ولويزادلنفسها) بعدالمستارمة قال المصنف بعي أن الامارة وان المستارم شوت المدلول لاتخرج بقيد دالاستلزام اذلاشك أنه يلزم على الوجه الذى عليه المقدمتان فوجود القاضى في المنزل مثلاوات أم يازم من قيام بغلته مشدودة على بايه لكن بازم ظنه مس ذلك فاذا قلت ان كانت بغداد القاضي على بايه فهوفى المنزل لكنهاعلى بايديانم قطعافهوفى المنزل لمكن على سييل الفلن لان الشرطيدة التي هي الدليسل ظن فالحاصل أنه يازم الظي قطعا بالفان بالمطاوب ثم من ذاد لنفسها لميزد والاخواجها (بل ليعرج قياس المساواة) وهومايتر كبمن قضينين متعلق محمول أولاهماموضوع الاخرى كراأ) مساو لـ (ج) و (ج) مساو لـ(ب) قان هذا يستلزم (١) مساو لـ(ب) لَكَن لاَلْذَا تَه بلَ كَاعَالُ (لانه الدَّجنبية) أى لان الاستلزام الذكوراع اهو يواسطة مقدمة أحنية وهي أن كل مساو الساوى الشي مساو لذاك الشي ولانه يتحقق الاستلزام حيث تصدق هدذه المقدمة كافي هدذه الصدورة ولا يتحقق حيث لاتصدق کافی (۱) مباین لرب) و (ب) مباین لربی) فانهلایلزمندأن (۱) مبایل لربی) لانمساين المباين لا يجد أن يكون مباينا (ولاحاجة) الى هدندال يادة لاخراج هدذا القياس من الدليل (لأعينه) أى المستلزم ما كان بنفسه وما كان بواسطة مقدمة أجنبية (فيدخل) قساس المساواة فى الدليد ل قال المصنف وجه الله فتكون المقدمة الاحتبية بن الدليد ل وان لم تكل بن قياس

مستصلعقلامع الغفلة عنهالانه جعين النقيضين وإما من جهسة الشرع كصوم الحبائض فالسانع منصةصومهاهوالشرع لاالعقسل إقوله ولوظن المكاف الز)اذاظن المكاف أنه لا يعيش الى آخر الوقت الموسع تضيق عليه الوثت اتضآقا وحرمعلمه التأخد اعتبارا بطنه وصورة ذلك أن يطالب أولياء الدم مثلا ماستمقاء الدممن الجاتى فتعضره الامام أونائسه ويحضرا لللادو بأمر منقتله ومشلهأ بضامااذااعتادت المرأةأن ترى الحسن بعدد منى أربع ركحات بشرائطها منوقت الظهر فأنالوقت بتضمق عليها نصعليسه امام المسرمين فىالنهاية فىالىكلامعـلى مبادرةالمستصاضة ادانقرر ذلك فأت عصى ولم مفعل فانفقأن أولسا والدمعفوا عنهأولم بأت الحمض فشعله فى وقته الاصلى لكن بعد الووت المضتى بحسب طنه فهوقضاء عندالقاضيأبي بكرلانه أوقعه بعدالوقت المضقعلسه شرعا وأداء عنسدججة الاسلام الغزالي لانهوقع فرفتهمالمين بحسب الشرع وأماطنه فقدتين خطؤه فلااعتبار

به قال (السادس الحكمان ثبت على خلاف الدليل اعدر فرخصة كل الميتة الضطروا لقصر والفطر الصائم واجبا ويجعل ومندوبا ومباحا والافعزية) أقول هذا تقسيم آخر العكم باعتبار كونه على وفق الدليل أوخلافه وحاصله أن الحكم ينقسم الى رخص

وفي الاصسطلاح ماذكره المصنف وهوالحكم الثابت على خلاف الدليل لعسذر فالمكمجنس وقوله الثابت اشارة الىأن الترخص لابد الممن دلسل والالزم ترك العمل الدلسل السالمعن المعارض فنيه عليه بقوله الثابت لانه لولم مكن ادلسل مكن ثابتا بلالشابت غيره (قوله علىخلاف الدليل) احترزيه عاأماحه الله تعالى من الأكل والشرب وغيرهما فلا يسمى رخصة لالهلم يثبت على المنعمنسه دليل كماسأتي في الافعال الاختيارية وأطلق المصنف الدلسل لشملمااذا كان الترخص بمجوازالفعل على خلاف الدلسل المقتضي للتعريم كأ كل المستة ومااذا كان بحواز النولة إماعيلي خلاف الدلسل المقتضي للوحوب كحوازالفطرفي السفر واماعلي خملاف الدلسل المقتضى النسدب كترك الجساعة يعسذوالمطو والمسرض ونحوهما فأبه وخمسة بلانزاع وكالاراد عندمن بقول إنهرخصة ومهذا بعلمأن قول الامدى وأبن الحأجب هوالمشروع لعدذر معقداماله ومغدر حامع وقوله لعددريعني المشقة والحساجة واحترزيه

ويجعل الدليسل أعممن القياس وكشف ذلك أعلاشك في مازومية العلم الثالث عند ثبوت المقدمات النسلاث المقدمتان اللتان هماصورة الشكل والاجنبية فينتذالدليل تارة يقوم عقدمتين وتارة بثلاث وتارةبأ كثركافى الانيسة المركبة موقع في عبارة كثيرمتى سلت أزم عنها نول أخرقت عقبه المسنف بقوله (ولا) حاجة (لقيدالنسليم لانه) أى فيدالتسليم (لدفع المنع) عن تلك الافوال التي هي القياس (لا) لانه شرط (للاستلزام لانه) أى استلزام الاقوال المذكورة لازم (المصورة) البيتة ثماذا كان الامر على هـ ذا (فتستنزم) الصورة القول الآخر (دائما على نحوها) من قطع أوظن هان كانت الاقوال قطعية الثبوت استلزمت قطعيا وان كانت ظنيسة استلزمت ظنيا وأن كأنت صادقة أنتحت صادقا وان كانت كاذبة أنتجت كاذبا ومن عمة لميذ كرهدا القيد المتقدمون واعماذ كره المتأخرون معترفين بأنه الامدخلة فى الاستلزام فان من المعلوم أن تحقق الزوم لا يتوقف على تحقق الملزوم ولا اللازم أولارى أنقول القائل العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر يستنزم العالم مستغن عن المؤثر اللوتحقق الأول فينفس الامر تصقق الثاني فطعا وهومعئ الاستلزام ولا تحقق لشئ منهسما وأت التصريح به اشارة الحرأت القياس من حيث هوقياس لا يحيب أن تكون مقدّماته صادفة مسلمة فلا شوهم من عدم ذكره خروج القياس الذي مقدماته كاذبة ولاأن تلك القضايا متحققة في الواقع وأن اللازم متحقّى فيه أيضا (ولزم) من العسل بحقيقة النظر (سبق الشعور بالمطاوب) التصديق النظرى الناظر قبل النظر المستلزم لمصوله ضرورة استعالة طلب المجهول من كل وجه وذلك (كطرفى القضية وكيفيتي الحكم) أى كنصة رطرفي المطاوب اللذين همااله كوم عليسه والهكوم به والنسسية الثي ينهد ماالصالحة مورد المحكوصفته من الايجباب والسلب تصورا ساذجا (والترددف تبوت أحسدهما) أى وتردد الناطر انماه وكأن في ثبوت المحكوميه المحكوم عليه الذي هوالحكم (على أي كيفيتيه) من الايقاع والانتزاع بعينها فهوساع في تحصيل ذاك والحاصل أن المطاوب النصديق معاوم باعتبار النصور الذي يتزعما عداه جهول باعتبار التصديق الذى هوالمطاوب بحسبه فليلزم طلب مألا شعوريه أصلاولا طلب ماهو حاصل ولاعدم معرفة أنه المطاوب اذاحصل ولما أوردعلي التصور مثل هذا كاهوأ حدوجهي اختيار الامام فوالدين الراذى امتناع اكتساب التصورات وهوأن المطاوب التصورى يمتنع طلبه لامه امامشعوريه مطلقافهو حاصل وقعصيل الحساصل محال أولس عشعور به مطلقا فطلبه محال أيضالا ستحالة طلب ماهوكذاك بل ظاهركلام العسلامة قطب الدين شارح المطالع أنهدذا الايراداغا وقع أولاعلى المطالب التصورية وأن أولمن أوردهمان مخاطبابه سقراط وتدآجيب عنه بأن التقسيم غيرحاصر بل هنافسم الثوهوأنه معاوم من وجه عجهول من وجه فيطلب من الوجه المعاوم الوجه المجهول أشار اليسه المصنف استطرادا فقال (والمحدودمه اوم) الطالب (من حيث هومسمى) الفظ معين عند مجهول له من حيث الذات والحقيقة (فبطلب) من هذه ألحيثُية التي هو بهامعاهم حقيقته الجمهولة وهي (أنه أيّ مادة مركبة) من المواد المركبة ليتمورا براءمم يرةعن غيرها ويرتبها على ما ينبغي فيتضم الحسدود لان المديميز أبواه الحدودة والحدودم اوم الطالب بسيب العلم بمعض صفاته الذاتية أوالعرضية بجهول اه من حيث الدات والحقيقة فيطلب ماهومجهول له من الوحد مالذى هومعاوم البصيرا فجهول المعاوما أيضافا لوجسه المجهول وهوالذات هوالمطلوب والوجه المعلوم وهو بعض الصفات أوالاعتبارات ولوجرد كونه مسمى لفظ معين ليس عطاو فلم بازم طلب المجهول مطلفا ولا تحصيل الحاصل وانحاقال أى مادة مرحكبة لان البسيط لا يكتسب بالحدلان الدكاعرفت عيزا جزاء المحدودلان دلالتسه على معنا ولاتعدد فيها

عن شيئين أحده ما المسكم النابت وليل راج على وليل آخر معارض له الثانى التكاليف كلها فلنها أحكام ما بتة على خلاف الدليل وأطال لان الاصل عدم النكاليف على خلاف الدليل وأطال

والسبط لاأجزا الهفينتني غنزها فانقيل من الحائز أن يكسب حقيقة السيط الجهولة التصورية بالنظر بأن يكون هناله حركة واحدتمن المطاوب الى المبد االذي هومعني بسيط يستلزم الانتقال الى المطاوب فقد أجاب المسنف بالمنع قائلا (وتعويز الانتقال الى بسيط يلزمه المطاوب فيسيه) أى بالنظر المعتبر في العام (ولو كان) الانتقال المذكور (بالقصد اذليس النظر) بالمني المعتبر في العاوم (الحركة الأولى) يعنى الحركة من المطالب الى المسادى وان كان النظرة ديطلق عليها أيضابل النظر المعتبر فى العلوم مركة النفس من المطالب الى المبادى والرجوع عنها اليها كاتف يدمشر حده عايته أن ما تفدم تعريف النظرالخاص بالتصديق وهذا يع النظرفيسه وفى التصورفهو مجوع الحركثين ثم كان الاولى ثرك تعليل نني كون المظر الحركة الاولى بقوله (اذلانستازم) الحركة الاولى آلحركة (الثانية بخلاف الثانية) يعنى فانها تستلزم الاولى (وإذا)أى ولكون الثانية تستلزم الاولى فيستغنى بالتنصيص عليها عن ذُكر الاولى معها (وقع النعر بفُ بها) أي بالثانية من غيرذ كر الاولى معها بنا على استارًا مهاا ياها كترتيب أمورال) أى معاومة على وجه يؤدى الى استعلام ماليس بمعاوم كاهومذ كورفى الطوالع الى غيرذاك فانطاهركلامهمأن كلامن الحركتين بسيتلزما لاخرى حتى فال المحقق سعد الدين التفتاراني فشرح المقاصد وكثيرا مايقتصرف تفسع النظرعلى بعض أجزائه أولوازمه اكتفاء يمايفيدامتيازه أواصطلاحاعلى ذلك فيقال هو حركة الذهن الى مسادى المطساوب أوحركت معن المبادى الحالب أوترتيب المعاومات النادى الى مجهول اله عماستلام كل من المركنين الا عرى اليس دا عسابل أكثرى كاصرحوابه في استلزام الثانيسة للاولى ويظهر أنه أيضا كذلك في استلزام الاولى الثانية ثم التربيب المس هوالحركة الثانيسة وانماه ولازمها كانقدم ممقدمناأن المتأخرين على أن الفكر المرادف النظر بهذا المعسى هوالترتيب الخاصس لمن الحركة الثانية وأماالا تتفالان فارجان عنه الأأن الثاني لازم فقطعا والاوللازمأ كترى فلملا يكون هدذا التعريف بناءعليه كاهوا لظاهر شمحيث كان المدعى أن النظر بجو عاطركتين فأى أثر لتعليل نفي كون النظر هوا لحركة الاولى فقط بكونه اغيرمستلزمة الثانية سوى أنه لايجوزف تعريفه الاقتصار عليها مخلاف الثانية كاوقع لبعضهم ومعافم أنالسنا الاتنجذا الصدد فظهرأن الوجه حذف هذه الجلامن البين (وقد ظهر) من تمريف النظر والدليل (أن فساد النطر) بأمرين أحدهما (بعدم المناسبة) أى يعدم دلالة ما يقع فيسه النظر على المطاوب (وهو)أى عدم المناسسية للطلوب (فسادالمادة) كااذا جعلت مادة القيآس المطلوب منده انتاج أن ألعالم فديم العالم بسيطوكل بسيط قديم فان حاتين المقسدمتين كاذبتان مع أن البساطة لاينتقل منها الى القدم عانيهما ماأشاراليه بقوله (وعدم ذلك الوجه) أى وبعددم المستلزم للطاوب وهوفساد الصورة كان لايقع القياس جامعال شرائط الأنتاج فظهرة صورمافي البديع من قوله وماعرفت جهة دلالته على المطاوب المعصيع والاففاسدلان مابعرف جهة دلالته على المطاوب قدلا يكون صحيصالفقد صورته (وهو) أى ذلكُ أَلُوجه المستلزم (جعلُ المادة على حد معين في انتساب بعضه الدبعض وذلك الحد المعين (طرق) آربعة (الاولملازمة بينمفهومين مُنفى اللازملينتني الملزوم أوا نسات الملزوم لي ثبت اللازم) أي الطريق الأول القياس الاستثناق التصل وهومق دمتان أولاهما شرطية متصلة موجبة لزومية كايسة أوجز ثيسة اذاكان الاستثناء كلياأ وشخصية حالها وحال الاستثناء مصد تفيد تلازما بين مفهوى جزأيهااللذين يسمى أحدهماالملزوم والشرط والمقسدم وهوالاول والآخواللازم والجزاءوا لتسالى وهو الشانى وأخراهما استثنائيسة تفيدنني اللازم لينتني الملزوم لانء حدم اللازم يستلزم عدم الملزوم أو

تسمسة المنسوخ دليسلا انماهو على سسالحاز (قوله كل الميتة الصطرالخ) بعنىأن الرخصة تنقسم آلى ثلاثة أقسام واحسة ومندوية ومباحة فالواحبة أكل المتة للضطرعلي العدير المشهور في مذهسا وأمأ النسدوية فالقصر للسافر بشرطه المعسروف وهو الوغه ثلاثة أالم نصاعدا وأماللياح فثلة المصنف بالفطرالسافر بقوله واجبا ومنسدويا ومباحا منياب اللف والنشرفالاول الدول والثانى الثانى والثالث الثالث وهكذاذكره الناطاح أيضا وتنشيل ألماح بالفطر لايستقيم لانه انتضرر بالصوم فالقطر أفضل وان لم يتضرر فالصوم أفضل فليست الصوم حالة يستوى فيهاالفطروع دمه وذلك هوحقيقةالمباح فانقيل مراده المساحى تفسسير الاقدمين وهو حوازالفعل الشامل للواجب والمندوب والمكروه والباح المصطلح عليسه ومنذلك قولهصلي الله علمه وسلم أبغض المياح الىالله الطلاق فلنالوأراد فالشلباجعل فسيماللواجب والمندوب وعطفه علمهمأ ففعلهذلك دليل على ارادة المستوى الطرفين وقسد

يقىال مراده بالمباح ما يس فعله واجهاو هوغشيرالو ابعب والمندوب ولكنه أيضاخلاف المصطلح والسواب تمثيله اثبات بالسدلم والعرابا والاجارة والمساقاة وتسبه ذلك من العقود فانه ارخصة بلانزاع لان السلم والاجارة عقدان على معدوم مجهول والعرابا

بيع الرطب بالتر هوزت المعاجسة اليها وقد ثبت التصريح بذاك في الحديث العميم نقال وأدخص في العرايامع كونها وخسسة فهي مباحة لاطلب في فعلها ولا في مناجة لاطلب في فعلها ولا في في الما في مباحة لاطلب في فعلها ولا في في في الما في مباحة لاطلب في فعلها ولا في في في المباح المباحث ولا يصم عليها المباحث ولا يصم عليها المباحث والمباحث و

المتقدةمون من أصحانا والمتأخرون منهم ابن الرفعة في الكفاية والنووي في شرح المهذب ولانعافيه خلافا (قولهوالافعزعة) أىوان بنت المكم لكن لاعلىخلاف الدليل لعذر فهوالعزعة فعلمذلكأت العزعة في الاصطلاح هو المكم الثابث لاعلى خلاف الدلسل كاماحية الاكل والشرب أوعلى خالاف الدلسل لكن لالعسذر كالتكالف وأمافي اللغسة فهوالقصدالمؤكد ومنسه عزمت على فعل الشي قال الموهرى عزمت على كذا عزماوعزمابالضم وعزيمة وعدرها اداأردت فعسله وقطعت علمه قال الله تعالى فنسى ولم نعسدله عزما أى جزما وههنا بحنان أحدهما أنالمنف فدتبع صاحب الماصل في حعل الرخصة والعزعة قسمين للمكموذكر القراني في كتبه أنضامناه و جعلهماغسيرهؤلاه من أقسام الفعل متهم الاحدى وإن الحاجب وأماالامام فقال في المصول الفعل الذي يحوزللكلف الاتبان به إما أنبكونعز عةأورخسة هـ ذالفظه محروفه وذكر

اثبات الملزوم ليثبت اللازم لان وجود الملزوم بسنازم وجود اللازم والمراد بالكلية أن تكون النسبة الفضل منه كاجزم به الاعجابية الانصالية بين المقدم والتالى شاملة بلييع الاوضاع المكنة الاجتماع مع المقدم فلا حاجسة الى ذكرالدواممعها كاذكره الامام اين الحاجب الأعلى سبيل التأكيد والنصر يح باللازم كامشي عليه المحقق الشريف ولاالى كلية المقدم أوالتالى بل تصقق مع شخصيتهما كاصر حوابه فالواوسور الموجبة الكلية الشرطية المتصلة كلما ومهما ومتى وأكثرما يسستننى فيمعين المفدم متبكون بان وأكثر مايستثنى فيه نقيض المقدم مأيكون باو الواولا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى ولااستثناء عن التالى عين المقدم وغير خاف أن هذا يقناول ما اللارم فيه مساو للنزوم وغيره كاهم مصر حون به لكن تعليلهم المنع بقولهم بلواز أن يكون النالى أعممن المقدم فلا يلزم من عدم الملز ومعدم اللازم ولامن وجوداللازم وجودالملز وملايقتضى نفى الاستاج المذكور فيسااذا كانبين اللازم والملزوم مساواة اعسدم جرُ يان التَّجُو بِزَالُمْذَ كُورِفْيِهِ فَلاجِرِمَأَنَّ قَالَ ﴿ آوَنَى المَارُومُ لَنَى اللَّازَمَ فَى المساواة أوثبوت اللازم لشبوتُ الملزومفيه) أى التساوى (أيضا) وقولهم ان لزوم هذا الحصوص المادة الدالة على المساواة لالنفس صورة الدليل وهو بالمقيقة بملاخظة لزوم المقدم النالى وهومتصل آخرليس يضائر فى المطاوب كاتقدم تحوم فى دخول قياس المساواة في القياس مُلابأس ما يضاحه مالا مثلة (كان) كان هذا الفعل واحسار أو كلُّسا) كان هذا الفعَّل واجبا (أولو كأن) هذا الفعل (واجبافتاركه يستُّعق العقاب) على تركه نهذُ مُمقَدمة شرطية متمسلة موجبسة لزومية كلية على تقدير تصديرها بكلما وشخصية حالها وحال الاستثناء متعدعلي تقدر تصديرها يان ولو بفرض أن بكون المرادف حال كذافى كل منها ومن الاستثناء ثم ان كانت المقسدمة الاستثنائية نفي اللازماعني (لكن لا يستصق) تارك هداالفعل العقاب على تركه أنتج نفي الملزوم أعنى (فلس) هذا القعل واحباوان كانت اثبات المازوم كاأشار المهيقوله (أو واحب) أى لكن هذا الفعل واجب أنتجا مبات اللازم أعنى (فيسضق) تاركه المقاب على تركه وان كانت نفي الملزوم كاأشار المه بقوله (أوليس) أى تكن ليس هذا الفعل (واجبا) أنتج نني اللازم أعنى (فلا يستحق) تاركه العقاب على تركه وان كانت اثبات الدزم أعنى لكن يستعنى (ماركة) العقاب على تركه أنتم اثبات المنزوم أعنى فهذا الفعل واحب وهدان بناءعلى أنبين ترك الواحب واستعقاق العقاب عليه تلازماعلى سبيل المساواة وكأته لميذ كرهذا المثال الاخيرلارشادما قبله اليه (الطريق الثاني) القياس الاستثنائي المنفصل وهومقدمتان أولاهما موحمة كلمة أوجزامة أوشفه منقم طمة منقم التحقيقية لتحقق الانفصال بعن جزأيها في المدق والكذب اتركبهامى الشئ ونقيضه أومساوى نقيضه فلايحتمعان صدقاولا يرتفعان كذبا كاأشاراليه بقوله (عنادينهما)أىبينمفهومين (في الوجود والعدم) وأخواهما استثنا "بية العين أحدهما فينتج نقيض الآخُرُ أُولنقيض أُحدهُ مما فينتج عين الآخر كاأشار اليه بقوله (فني وجود أُحدهما عدم الأحر وفي عدمه وجوده) فيكون حسنندله أريع نتائج انتان باعتبار استثنا العين واثنتان باعتبار استثناء المقيض كاثرى في قولنادا عُما العدد إمازوج أوفرد لكمه زوج فهوليس بفرد لكنمه فردفه وليس بزوج اسكنه ليس بزوج فهوفردلكنه ليس بفردفه وزوج (أوفى الوجود فقط) أى أومقدمتان أولاهم اموجبة كلية أوجز يه أوشخصية شرطية مانعة الجع لانهاعتنع الجع ينجزأ يهافي الصدف لعنادبينهما فيه لتركبهامن الشئ والاخصرمن نقيضه وأخراهما استثناثية لعين أحدهما فينتج نقيض الاخر كاأشار اليه بقُول (فع وجودكل) من الجرأين (عدم الاسخر) ضرورة النَّماف بينهما في الصدق (وعدمه عقيم) أي واستناء نقيض كلمنهماغيرمنتج لوجودالا خربلو أزار تفاع عبنيهما مثال الاؤل والوثر اماواجب أو

فى المنتخب أيضام له فانه قسم المباح الى الرخصة والعزيمة وأراد المباح منفس مرالا قدمي وهوما يجوز فعله والحبا كان أوغسيره وكالام التعصيل أيضافريب منسه ونفل القراف عن المصول أنه فسر الرخصة بجواذ الاقدام على الفعل مع قيام المانع والعزية بجواذا لاقدام

مندوب لكنه واجب للامر المجرد)عن القرائن الصادفة عن الوجوب (به) أى بالوتر (فليس مندوبا) ولوقيل الكنه مندوب أنتج فليس واجبا وفى الاقتصار على المثال الاول مع قوله للامر المجرد به اشارة الى أنه لا بنيغي وضع المندوب المقتضى لرفع الوجوب لعدم مطابقت الواقع امالوقيل لكنه ليس بواجب لمينتج فهو مندوب اولكنه ليس عندوب لم ينتج فهوواجب لموازان لا يكون واجباولامندو بالان ماليس واحب أعممن المندوب وماليس مندوب أعممن الواجب (أوفى العدم) نقط أى أومقدمتان أولاهما موجبة كلية أوجزئية أوشعتمية شرطية مانعة اللاولانماعتنع الخلومن كلمن جزأيهاف النعى لمعاندة بينهمافيه لتركبهامن الشئ والاعممن نقيضه وأخراهما استنناتية انقيض أحدهما فينترعين الاخر كأأشاراليه بقولة (فقل المثال وحكمه) فقلب المثال المذكور الوثر امالا واجب أولامندوب وقلب حكه أن عدم كل ينتج وجودالا خرلانه مألاير تفعان ووجوده لاينتج عدمه لانهما يجتمعان فاذا قلت لكنه لاواجب أولامندوب لميفدبل اذاقلت آكنه واجب أنتج لامندوب أومندوب أنتج لاواجب كذاذ كرمالمنف وهوحسن وقدظهرأن الضميرف حكه راجع آلى ماقبله لاالى المثال لانه لم يقلب حكمه أيضا فالمرادفقلب مثالماتبله وفلب حكم ماقبله فتنبه له واعرأ ثالم ادبالكلية في هذا النَّوع أَن تسكون النسبة العنادية بين المقسدم والتانى على التفادير المذكورة شاملة بهبع الاوضاع المدكنة الآجتماع مع المقسدم كاتقدم نظيره فى النوع الاول قالوا وسورا لموجبة الكلية الشرطية المنفصلة لفظة داعًا والندسيمانه أعلم (الطريق الثَّالَث) القَّياس الاقتراني وهو (النُّساب المناسب وهو) أى المناسب (الوسط لكل من طرفي الماوب بالوضع والحسل أيبأن بكون الوسط موضوعا لسكل من طرفى المطاوب أومحمولا لسكل منهما أوموضوعا الاحدهمام ولاللا خرعلى وجه خاص من الوجوه الآنى بيانه الان النسبة بين طرفيه لما كانت عجهولة لكونهامكتسب ة بالقماس فلابدمن أحرا الثمناسب لهما يتوسط بيتهما ويكون الحالى كلمنهما نسبة ليعلم بسببه النسبة بينهما والالم يفدالقياس المطاوب واذا كان كذلك (فيلزم) في تحقق هـ ذا الطريق (جلتانخبرينان)أى قولان محتملان للصدق والكذب من حيث هما (وهما المقدمتان) اللتان هماجزآ القياس وهما يكونان في الحقيقة مركبتين (من) حدود (ثلاثة) طُرفي المطلوب والحدالوسط ينفرد كلمن المقدمتين بأحد الطرفين ويشستركان في الحسد الوسط واعمالم يعتبرا لحسد الوسط اثنين مع أته في الصورة كذلك (لتكررالوسط) فلم يكن اثنين في المهني والعبرة للعني (ويسمى المحكوم عليه في المطلوب أصغر) لانه في الأعلب أخص والأخص أقل أفرادا فيكون أصغر (ويهفيسه) أى ويسمى الهكوم به في المُطاوب حدا (أكبر) لانه في الاغلب أعموالاعمأ كثرأ فرادا والمُشترك المكرر بين الاصغروالاكبر حداً وسطالتوسطه بين طرفي المطاوب (وباعتبارهما) أى الاصغروالا كبرتسمي (المقدمتان) صغري وهي ما اشتملت على الاصغروكيرى وهي ما اشتملت على الاكير (ويتصور) على صبيغة المبنى الفاعل الانتساب المذكور (الربع صورلان المشكرر عبول في المسغرى موضوع في الكيرى أوعكسه) أي موضوع في الصغرى يم ول في الكبرى (أوموضوع فيهما) أى الصغرى والكبرى (أو مجول) فيهما فهذه أربع صور (وكل صورة تسمى شكلا) فاذن الاشكال أربعة الاأن الصورة الاوئى تسمى الشكل الاول والثانية المشكل الرابع والثالثة الشكل الثالث والرابعة الشكل الثاني (وقطعية اللازم)عن الصغرى والكبري وهوالمطاو والتيجة أيضا (بقطعيتهما) أى قطعية الصغرى والكبرى لان لازم القطعي قطعي (وهو)أى القياس الكائن بهذا الوصفُ من القطعية هو (البرهان) وانماسيت الجة القطعية بهلومنوح ولالتهاعلى مادلت عليه أخذا من معناه اللغوى وهوا لشعاع الذي يلى وجده الشمس ومنه الحديث

والقرافي خصها بالواجب والمندوب لاغسر فقال في حدهاطلسالفعل الذيلم ستهرفسه مانعشرى قال ولاعكن أن يكون المباحمن المزائم فان العزم هوا اطلب المؤكدفسه ومنهسم من خصها بالواحب فقط ويه جزم الغزالى فىالمستصفى والاتمسدى في الاحكام ومنتبي السول وابن الحاجب فالخنصرالكيرولميصرح شئ في المختصر المسغير فقالوا العز عسةمالزم العساد بايجاب الله تعالى وكأثنهم أحترزوا بامحاب الله تعالى عن النسترولم يذكرابن الماجب هداالقيد قال (الفصل الثالث في أحكامه وُفيمه مسائل ، الاولى الوجوب فديتعلق عمين وقديتعلق عهدم من أمور معسدة كغصال الكفارة ونصب أحدالمستعذين للامامة وقالت المعتزلة الكا واجبعلى معنى أنه لايجوز الاخلال بالمسع ولايجب الاتبانيه فلاخسلاف في المعنى وقيل الواحب معن عنداقه تعالى دون الناس ورد بأن التعيين يحيل ترك ذلك الواحدوالنغيير يعوزه وثبت انفاها فالكفارة فانتفي الاول قسل يحتمل أن المكلف يختارا لعن أو رمين

ما يختاره أوسقط بفعل غيره وأجيب عن الاول بأنه بوجب تفاوت المكلفين فيه وهو خلاف النص والاجاع وعن الناني ان بأن الوجوب معتق قبل اختياره وعن السالت بأن الاتن بأن الواجب اجماعا) أقول عقد المصنف هذا الفصل لاحكام الممكم الشرقة و جعلة مشتملاعلى سبع مسائل والامام عراله بن ذكر ذلك في الاوامر والنواهي و جعل الاربعة الاخور من هسذمالمسائل السبع في الاحكام كاذكر والمصنف وأما الثلاثة الاولى فجعلها في أقسامه لاف (٧٥) احكامه فقال النظر الاولى في الوجوب

والحث إمافي أفسامه أو أحكامه أماأ قسامه فاعسلم أنه يحسب المأموريه يتقسم الىمعين وعنسرو بحسب وقته ألىمضيق وموسع وبحسب المأمور الى واحب على التعمين وواحب على الكفاية هـ ذا كأدمه وذكرمثله صاحب الحاصل وصاحب التعصل والمسنف جعل الكلف أحكام المسكم وليسجيد ثمانه أطلسق الحبكموانميا هي أقسام الوجوب حاصة المسشلة الاولى في انقسام المأموريه الىمعين ومخسر اعلمان الوحوب قسد شعلق شيءمعين كالصلاة والحيج وغسيرذلك ويسمى واحبامعشاوقسدتعلق وإحدمهمن أمورمعنة أى باحدهاو يسمى واجيا مخمرا نمهدذاعلى قسمين فقسم بجوزا لحمع بين تلك الامسور وتنكون أيضا أفرادها يحسورة كيغصال الكفارة فانالوجدوب تعلق بواحد من الاطعام والكسوة والعتسق ومع ذلك يجسوذاخواج الجيع وقسملا يحسوزا لجمع ولآ تكون أفراده محصورة كا اذامات الامام الاعظيم ووجسدنا جماعة فسد استعدواللامامةأي

انروح المؤمن تخرج من حسد الهابرهان كبرهان الشمس (وظنيته) أى اللازم (بظنية إحداهما) أى المقدمتين المشار المهدما فضلاعن ظنيتهما لان لازم الظنى ظنى (وهو) أى القياس السكائن بهذا الوصف من النَّظنية هو (الامارة) نعم المزوم وهو الانتاج قطعي مطلقا سواء كان اللازم قطعيا أوظنيا ثم تسمية المرتب على المقددمتين لازماطاهر ومطاوبالانه يوضع أقلا ثميرةب ما يتوصل به اليهو يستلزمه ونتيجة لانه يتولدمن القياس المذكور بخلق الله تعالى العدلم بهعلى ماهو المذهب الحنى فاذا تقرره لذا فنقول (الشكل الاول بحمله في الصغرى ورضعه في الكبري) أي ما يكون الوسط فيه مجولا في صغراه موضوعاً في كبراه (شرط استلزامه) أى هذا الشكل للطاوب بحسب كيفية مقدماته وكيتها أمران أحدهما بحسب الكيفية وهو (ايجاب صغراه) ليندرج الاصغر تحت الاوسط فيحسل الانتاج ولموزد الجهورعلى هذأوزادغيروا حدأوكونهاف حكم الايجاب أىما يستلزم ايجبا بابأن تكون موجبة عصاة المحول أومعدوات أوسالبته وأن تكون الكبرى على وفقها في جانب الموضوع ليتحقق التلاقى وأفاد المصنف جوازوقوع الصغرى سالبة محضة بشرط مساواة طرفى الكدى وكونها حينتذمو حبة كلية كاأشاراليه بقوله (الآف مساواة طرف الكبرى) لان الشكل على هذا التقدير يحصل فيه أيضا تحاد الوسط المقتضى للانتاج كاهوظاهـ وللتأمل ثانيهـ ما بحسب الكية وهوما أشار اليــه بقوله (وكلية الكبرى لبعلماندواج الاصغر تعت الاوسط بخلاف مالو كانت برئيسة اذيجوز كون الأوسط حينتذ أعممن الاصغروكون الحكوم عليه في الكيرى بعضامن الاوسط غسير الاصغر فلايندرج فلاينتج كافي تحوالانسان حيوان وبعض الحيوان فرس (فيعصل) باشتراط هذين الامرين لاستلزام هذا الشكل للطاوب من الضروب الممكنة الانعقاد فيسه (ضروب) أربعسة منتجة وبميازا ذه المصنف زيادة خامس عليها الضَّربالأوَّلُ (كلينانموجبتان) فينتج كلية موجب مشاله (كلِّج صمكيل وكل مكيل روى فكل جصر يوى) الضرب الثاتى ما أشار السه بقوله (وبكيفيتيه) أى مأيكون بصفتى الضرب الأولوهماالايجاب فالصغرى والكيرى (والصغرى بزئية) والكبرى باقية على كيتهامن السكلية فينتج بوثية موجبة مثاله (بعض الوضوء منوى وكل منوى عبادة فبعض الوضوء عبادة) الضرب الثالث ماأفصم عنه قوله (وكليتان الاولى موجية) والثانية سالبة فينتج كلية سالبة مثاله (كل وضو مقصود اغير والمقصود اغيره يشترط فيه نية فلا وضو يشترط فيه نية) الضرب الرابيع ما أشار اليه بقولة (وفليه في التساوي فقط) أى قلب الثالث وهو ما يكون من كليتين صغرى سالب في وكبرى موجب قمة سياوية الطرفىن فينتر كلية سالبة مثاله (الشيء من الانسان بصمال وكل صمال فرس) فلاشي من الانسان بفرس (ولوقلت) بدل صهال (حيوان لم يصيم) لكون المجول أعممن الموضوع في الكبرى فلا يحصل الاندراج تحت الأوسط * الضرب الخامس مآأشار اليه بقوله (وبكيفيتي ما قبله والاولى بزئية) أي مايكون بصفى ماقب لاابع وهوالثالث من ايجاب الصغرى وسلب الكبرى الاأن الصغرى في هدذا بزئية بخلافها فى الثالث فانها فيه كلية وحاصله ما كان مركيا من بزئية موجبة صغرى وكلية سالية كبرى فينتر سالبة جزئية مشاله بعض المكيل وبوى ولاشئ من الربوى بجبائر النفاضل فليس بعض المكيل بجائزالنفاضل وكانه انمالم يذكره العلم به تما تقدم هذا ولفائل أن يقول يلزم من قودما أختاره المصنف من زيادة ضرب خامس مركب من كليتين صغرى سالبة وكبرى موجبة متساوية الطرفين زيادة ضربسادس مركب من جزئية سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى متساوية الطرفين فينتج جزئية سالبسة كقولناليس بعض الانسان بفرس وكلفرس صهال فليس بعض الانسان بصهال لأتحاد الوسط

(٨ - التقرير والتعبير - اول) اجتمعت فيهم الشرائط فانه يجب على الناس أن ينصبوا منهم واحداولا يجوزنس في يادة عليه وذكر المصنف هذين المشالين لاجل هذا المعنى ولا ينصور الشكارف بواحدمهم من أمور مبهمة لا فة تكليف عما لا يعلم الشخيص

وكونالواجبواحدامههمامن أموراًى أحدهالابعينه تقلى في المحسول والمنتضب عن الفقها وفي فقل عن الاصوليين تصريحا عوافقتهم ولا مخالفتهم يل ظاهر كلامه (٨٥) المخالفة لانه أبطل ما استدلوا به وكذلك فعل صاحب الحاصل والتحصيل فع نقله الأمدى عر

المقتضى الانتاج أيضا كافى اللمامس المذكور ثماعلم أن مأذكر نامن ترتيب هدنده الضروب في الاولية ممايع دهاينا وعلى ترتيم الذكرى هكذا للصنف والأفالذى درج عليه المنطقيون أن الضرب الثانى مأكأن من كليتين موجية صغرى وسالية كبرى فينتج كلية سالية والضرب الثالث ماكان من موجيتان حزئية صغرى وكاية كبرى فبنتيم وجبة جزئية والضرب الرابعما كانمن جزئية موجبة وكليسة سالبة فينترجز يبة سالبة وادعوا أتهااغار تبت هذا الترثيب لان هنا كيفيتين أيجابا وسلبا والايجاب أشرف لأنة وجود والسلب عدم والوجود أشرف وكيتين الكلية والجزئية والكلية أشرف لانهاأ مسط وأنفع في العدادم وأخص من الجزئية والاخص أشرف لاشتساله على أمر زائد فاذن الموجيدة الكلية أشرف المحصورات والسالبة الجزئية أخسها والسالبة الكلية أشرف من الموجبة الجزئيسة لانشرف السلب الكلى باعتباد المكلية وشرف الايجاب الخزى بحسب الايجاب وشرفه من جهسة وشرف المكلى منجهات خُاذكانالمقصودمن الاقيسة تتاجيها رتبت الضروب باعتبا رترتيب شائجها شرفا الاشرف فالاشرف وهذا التعليل وإن كانالا يعرىءن بحشلن تحقق فقدصارمن المسلمات عندهم وتمكنأن يحمل كلامالمصنف علىهذا المنوال لانهلم يصرح بأولية ولابما يعسدهامن المراتب بلاغأ ذكرها بحرف الجمع المطلق عمليس لمثل هذا الاختلاف عُرة تطهر في الحكم فتأمل (وانتاح) ضروب (هذا)الشكل المنتجة (ضروري)بن بنفسه فلا يحتاج الى برهان شم كاأته لابدمن انتهاء المواد الى ضرورى يحصل التصديق يه بلاكسب كذالا بدمن انتهاء الصور الى ضرورى قطعالة سلسل وهوهد ذا الشكل (و بافيها) أى وانتاج باقى هذه الاشكال الاربعة (نظرى) غيربين بنفسه فيحتاج الى برهان عليه (فيردُّ الى الضروري) عندقصد الوقوف على تتائجه سريعا بالعكس أوالخلف كاسيأتي تفاصيله بل قال غرر واحسدمن المحققين ان الشكل الاول هو المنتج منهاف الحقيقة ولذا كان غيرهم وقوفاف انتأب معلى الرجوع اليه وعلى اشتماله على هيئته وانمايه للم يرجوعه اليه وبالجدلة فقيقة البرهان وجهة الدلالة معصرتان فالشكل الاول فلاا تتاج في نفس الأمر إلاله والعقل لا عكم الانتاج الاعلاحظت مسواء صرحبه أولافلاجرمأن كانمعيار العلوم ومنخواصه أيضاأنه ينتج المطألب الآربعية كارأيت دون ماسوا ه فاله لا ينتج اليجابا كليا كاسترى شملعل وضع الظاهر أعنى الضرورى في فوله الى الضروري موضع الضميرلز يدالاعتنا وبالاعلام بثبوتهذا الوصف أهليتمكن في ذهن السامع فضل عَكن (الشكل الثاني بحمله فيهسما) أىمايكون الوسط فيسه مجمولا فى الصغرى والكبرى (شرطه) أى استلزم هذا الشكل الطاوب أمران أحدهما بحسب الكيف وهو (اختلافهما) أى مقدمتيه (كيفا) أى من جهة الايجاب والسلب بأن تكون أحداهما موجبة والاخرى سالبة وثانيه ماجسب ألكم وهوما أشاراليه بقوله (وكلية كبراه) سالبة ان كانت صغراه موجبة وموجبة ان كانت صغراه سالبة (ولا ينتج) هـ دا الشكلُ حينتذ (الأسلبا) كليا أوجزئيا كاسترى وذلك لما أشار السم بقوله (والنتيجة تتضمن أبدا مافيهما) أى المقدمتين (من خسسة سلب وجزئية) وهددا أتمن قولهم الماتقبع أخس المقدمتين ثملية ذاك كاممبذولة في الكتب المنطقية فينشذ (ضرومه) المنتجة من الضروب الممكنة الانعقاد فيه أربعة لاغير الضرب الاول (كليتان الاولى موجبة) والنانية سالبة فينترسالبة كلية مثاله (السلم رخصة للفاليس ولاحالة برخصة للفاليس أماأن الأولى كلية فالائن أداة التعريف فيها للاستغراق وأماأن الثانية كلية فظاهرلان النكرة في سياق النفي تع ولاسمياف سياق لاالتي لنفي الجنس كافيهاهنا (فلاسلم حالةً ردَّه) أى هذا الضرب الى الضرب الثَّالث من الشكل ألاول (بعكس الثانية) عكسا

الفقها والاشاعرة وارتضاه واختاره أنضاان الحاجب والثأن تقول أحدالاشياء قدرمش ترك سناللصال كلها اصدقه على كل واحد متهاوحية لذفلا تعددفيه واغساالتعسددف محاله فأت المتواطئ موضوع لمعسى واحمدصادق على أفراد كالانسان وليسموضوعا لمانمتعددة واذا كان أحد اللصال هومتعلق الوجوب كاتقدم استمال فيدالتنبير واغاالتنبيرنى الخصومسيات وهسى خصوص الأطعام شلاأو الكسوة أوالاعتاق فالذي هومتعلق الوجوب لاتخيير فبسه والذى هومنعلق القنييرلاوجوب فيه وهذا نافع في كثير من المباحث الا تية فافهمه في واعسل انالمسنف حكى فيهذه المسئلة للانة مذاهب أحدها ماتقدم والثانىمانقلاعن المعتزلة أن الامربالاشياء على التخسر يقتضي وجوب الكل على التغيير قالواوا لمرادمن قولناان الكل واحدعلي التسيره وأندلا يحوز للكلف ترك جسع الافرادولايازم الجع سهاوهذا بعينه هوقول القيقها ولاخيلاف في المعنى وحسنة فلاحاحمة الىدلىل يردعليهم فان فيل بل الخلاف في المعسني

وهوالنواب على الجيع والعقاب عليه قلنا لأفان الآمدى تقل عنهم في الاحكام أنه لا ثواب ولاعقاب الاعلى البعض مستويا في واعلم كل أن وصف الكل بالوجوب يلزمنا أيضا القول به لان كل حكم ثبت الاعم ثبت الاخيس بالضرورة لا شماله عليه وقد تقدم

أن الوجوب ابن لسمى احسدى المصال فيكون ابنالكل واحدمها الاشماله عليه تم بعد قد على كل واحدا ته ليس بواجب باعتباد خصوصه والمذهب الثالث أن الواجب معين عند الله تعالى غيرمعين عند ناوهذا القول (٥٠) يسمى قول التراجم الان الاشاعرة يروونه

عن المعتزلة والمعتزلة تروونه عن الاشاعسرة كأقال المحصول ولمسالم يعرف قائله عرالمنف عنبه بقوله وقيلوهذا المذهب اطل لانالنكليف معين عندالله تعالى غرمعسن للعبدولا طريقة الىمعرفته بعشه مسن التكلف بالحال وأنطسله المسسنف بان مقنض النعس أنه لا يحوز العدول عن ذلك الواحسد المعسن ومقتضى التفسر حوازالعدول عنهالىغيره والجع بينهما متناقض واذاشت أحسدهما بطل الآخر والتغيسير ثابت بالاتفاق مناومنكم فيبطل الاول الذي هو التعييين (فوله قبل يحتمل الخ) أي أعترض انلصم على الرد المذكورمن ثلاثةأوحه أحدهاأنالانسلرأت مقتضى التغسير تمعويز ثوك ذلك الواحد المعن فوازأن الله تعالى بلهمكل مكاف عند التغسرالي اختسارما عنهه الناتي أنه عسمل أناته تعالى يعسن ما يخشاره للوجوب الثآلث أتالانسلم أيضاأن التعسس يحيل ترك ذلك الواحد المعسن فأن الواحب المعسى قد يسقط بفعل غبره كاسقطت ألحلسسة الفاصلة بين

ستوياوهوولارخصة للفاليس بحال ثمتضم الىالاولى فينتج المطاوب المذكوروانما انعكست عكسا مستو باهكذالماأشاراليد بقوله (والسالية تنعكس ككيتها بالاستقامة) اذا كانت ما تنعكس كا هومقررف الكتب المنطقية وهذه السالية الكلمة ف هذا المتال مما يجوزان تنعكس مم قال استطرادا (والموجبة الكلية) تنعكس عصصامستويا موجبة (جزئية الافي مساواة طرفيها) فانها تنعكس كليسة فكل انسان حيوان ينعكس الى بعض الحيوان انسان وكل انسان فاطق ينعكس الى كل فاطق انسان والاستثنائمن زوائد المصنف فأن المنطقس على أن الموجية الكلية تتعكس مطلقا جرئيسة ولعرى إنهان بادة حسنة وان الاعتذار عنهم بانهم أنما يعثون عن عكوس القضابا على وجع كلى من غير نظرالى الموادا بلزئيسة فلذاحكوابأن عكس الموجبة النكلية برئيسة لانهالازمسة لهافى جيع صورها بخسلاف الكلية لتخلفها عنهانى بعضها غسيرمقبول عندذوى الانصاف من أرباب العقول الضرب الثانى ماأشاراليسه بقوله (وقلبه) أى الضرب الاول كليتان سالبة صغرى وموجبة كبرى فينتج سالبة كليسة أيضًا مناله لاشي من الحال برخصة وكل سلم رخصة فلاشي من الحال بسلم (ورده) الى الضرب الثالث من الشكل الاول أيضا (يعكس السغرى) عكسامستويا وهولاشي من الرخصة بحال (وجعلها كبرى) والكبرى صغرى فيصركل سلر رخصة ولاشئ من الرخصة بحال فينتج لاشي من السلم بحال (مُ عكسُ الشَّيْجِة) عكسامستويا وهوعين المطاوب المذكور الضرب الثالث مآآشاراليه بقولةً (وكالاولُ الاأن الاولَى بوثية) هناوكلية هناك فهوحينتُذموجية جزئية صغرى وسالية كلية كبرى فينتم سالبة جزئية مثاله والصغرى والكرى معدولتا الجول (بعض الوضو عيرمنوى ولاعبادة غيرمنوى فَبْعَضَ الْوَضُو وَلَيْسِ عَبِادة وده) الحالضرب الرابع من الشَّكُل الآولُ (كَالآول) أَى كُودَالْمَسْرِب الاول من هدذا الشكل الحالضرب الرابع من الشكل الأول وهو بعكس الكبرى عكسا مستويا وقدعرفت أنهاتنعكس كنفسها يعدأن تكون بماتنعكس وهي هنا كذلك فتنعكس حينتنسالبة كليسة معدولة الموضوع هكذا ولاغم يرمنوى بعبادة وتضمالي الصغرى المذكورة فينتج النتيعة المذكورة الضرب الرابع ماأشارالسه بقوله (وكالناني الأأن أولاه) أي أولى هذا (بُرتية) وأولى الثاني كلية كانقدم فهو حينتذ برئية سالبة صغرى وكاية موجبة كبرى فينقي سالبة جزئية أيضامثاله (بعض الغائب ليس بعاوم وكلمايصم بيعه معاوم فبعض الغائب لايصم بيعة رده) الى الضرب الرابع من الشكل الاول (بعكس الثانية بعكس النقيض)وهوعند دقدما وآلمنطق من جعل نقيض الجزء الثاني أولاونقيض الجزء الاول فأنسامع بفاءالكيف والصدق بحالهما وعندمتأ غربهم جعل نقيض ألخز والثاني أولاوعسين الجزء الاول انيامع الخالف فى الكيف فعلى الاول يكون مسورة عكسها وكل ما يس بعد اوم لا يصوب يعدوعلى الثانى بكون صورة عكسم اولاشئ عماليس عماوم يصم سعمه وأياما كان اذا ضم الى الصغرى الذكورة أنيج النتيجة المذكورة (و يا خلف) يسكون الملام أي وردّهذا الشكل الحالسكل الاول بقياس الخلف (في كل ضروبه) مُفسرًا لمراديه هناياً بداله منه قوله (جعل نقيض المطاوب وهو) أى نقيض المطاوب (ُالموجبةالكُلْيةهنا) أى في هذا الضرب الرابع منَّ هـذاالشَّكلُّ (صـغُرى) الشكلُ (الاولوتضم الكبرى)من ضروب هذا الشكل النالى (اليها) أى هذه الصغرى المذكورة (يستلزم) هذا الصنسع (مالانوة كذّب نفيض المطاوب فالملاوب خالم الوب حق) وأعماكان نقيض المطاوب في هذا الضرب موجبة كلية لأب المطاوب فيه سالبة بزئيسة وهو بعض الغائب لايصع بيعه فنفيضها موجبة كليسة وهى كاغاثب يصع بيعه فأذاجعلت صغرى للضرب الاول من السكل الأولون بم اليها المكبرى من هدا الضرب يصديركل

السحدتين بجلسة الاستراحة وغسل الرجل بمسم الخف والشاة الواجبة في خس من الأبل باخراج البعير وشبه ذلك وأجاب المصنف عن الأول بأنه لو كان الواجب واحدامه بناو يختاره المكلف لكان كل من اختار شيأ بكون هو الواجب عليمه دون غسر ممن الخصال

غائب يصعربه وكلما يصعيهه معاوم وينتج كلغائب معاوم فتناقض صدخرى الضرب المذكوراذهي بعض الغائب ليس ععد اوم فاذت الصادق هي أوهدذا اللازم لكن هي صادقة بالفرض فيكون الكاذب هذااللازم وكذب اللازم يسنلزم كذب المقدمتين أوكذب احسداهما لانهما لومسدقنا كأت اللازم صادتنا والقرض أنالكبرى صادقة وهى كلمايصير بيعه معافم فيلزم كون الكاذب الصغرى التى هى كل غائب يصع بيعه فيصدق نفيضها وهو بعض الغائب لايصم بيعه وهو المطاوب عملاكان الخزم بصدق المطاوب لايتم الابتمام هذا التقرير فال المصنف يستازم بالاخرة كذب نقيض المطاوب وعلى هذا القياس الضروب السلانة الماضية الاأن نقيض المطاوب في ألضرب الثالث موجبة كلية لان المطاوب فيه سالية حزائمة وضم الكرى البه يجعله من الضرب الثالث من الشكل الاول بخلاف الاول والثاني فان نقيض المطاوب فيهمامو جبة جزئية لانالطاوب فيهماسالبة كلية وضم الكيرى اليه فالثاني يجعله من الضرب الثانى من الشكل الاول وفي الاول يجعد له من الضرب الرابع منسه مماغياسمي هذا الطريق خلفالانه ينتج الباطل على تقسدير حقيسة المطلوب لالانه باطل فى تفسسه وهذا بناء على أن الخلف هنا الباطل كماذ كره الجهور وقيل لان الممسك به لما كان مثبتًا لمطاوبه با بطال نقيضه فكا نه يأتى مطاوبه لاعلى الاستقامة بلمن خلفه وهد ابناءعلى أن الخلف هناصدالفد أم كاذهب اليه بعضهم شماعار تبت ضروب هذا الشكل هددا الترتيب لان الضربين الاولين ينتجان الكلى وقدة مالأول على الثانى والثالث على الرابع لاشتمىالهماعلى مسغرى الشكل الاول بخسلاف الثانى والرابع (الشكل الثالث يوضعه فيهسما) أى مايكون الوسط موضوعافى صغراه وكبراه (شرطه) أى استلزام هـنذا الشكل للطلوب أحمران أحدهما معسب الكيفية وهو (ايجاب صغراه) حقيقة أوحكما كاتف دم فى الشكل الاول و انهما بحسب الكيةوهوماصرح ببقوله (وكليةاحداهما) أىمقدمتيمالصغرىوالكبرى ولميةاشتراط هذين الامرين مقروة فى الكتب المنطقية فينتذ (ضروبه) المنتجة من الضروب المكنة الانعقادفيه ستة لاغير الضرب الاول (كليتان موجبتان) فينتج جزائيسة موجبة مثاله (كل برمكيل وكل برربوى فبعض المكيل ربوى) فأن فلت أم ينتير جزَّ ثبامع أنه من موجبت بن كليتين فالجواب (لان رده بعكسالاولى) أىلانهلابدأن ردالى الشكل الاول كغسيره ورده البسه انمناهو بعكس الاولى عكسا مستو بالانهاهى المخالفة الاولواذا عكست صارت جزئية كأتقدم فلأجرم أن كان ردهذا الضربالي الضرب الثانى منه وكانت تنيجته جزئية ومن عة قالوامن خواص هذا الشكل أمد لاينتر الإحز تيالان هدذا الضربأ خص ضروبه وهولاينتج كليا ومتى أينتجالا خص شيأ لم ينتجه الاعم نعم لم يرا لمصنف لزوم هذافيه في سائر المواد بل قال (فلو كانت) الاولى من هذا الضرب (متساو يه الجزأ ين أنتج) هدذا الضرب لأزما (كليا) بناءعلى مانقدم من اختياره كون الموجبة الكليسة المتساوية الطرفين تنعكس كنفسها وقدعرفت اتجاهه وحينتسذ يكون ردءالى الضرب الاول من الشسكل الاول مثاله كل انسان ناطق وكل انسان ضاحك ينتج كل ناطق ضاحك الضرب الثاني ماأشار اليه بقوله (ومثله) أي هدفا الضرب الاول في الكيف وكلية النانية (الاأن الاولى جزئيسة) الضرب الثَّاني فهو حُينتُ سَدْموجيتان جزئية صغرى وكلية كبرى (ينتجمنسله) أى الاول موجبة جزئية مثاله بعض المكيل بروكل مكيل ربوى فبعض البرديوي (ويرد) المالضرب الثاني من الشكل الاول بعكس الصغرى وهوظاهر المضرب االثالث ماآشاداليه بقوله (وعكس)الضرب (الثابي) فهوحين شذمو جبنان كلية صغرى وجزئية كبرى (ينيج)موجبه جزئيــة (كالاول) أي كماينتجهاالضرب الاولوالثاني أيضام ثاله كل يرمكيلو تعض البر

العلماء متفقون على ان المكلفين في ذلك سواء وان الذى أخرج خصلة لوعدل الى أخرى لاحز أنه ووقعت واحبة وهلذاالخوابالم مذكره الامام ولاأتساعه بل تمسكوا بالتنافي فقط وأحاب عسن الثانى وهسو كونه تعسى ماختماره مان الوجوب فأبت قبل اختيارالمكلف اجاعامع ان الواجب في ثلث الحالة لايستفيم أن يكون واحدا معسنا لان الفسسرض ان التعين متوقف على اخساره وقد فرضنا أن لااختيار وأجابعسن الثالث مأنه لوكان الواجب واحدامعينا والمأتى بدلعنه يسقطه لكان الاكتابه ليس آنا مالواحب بليسدله لكن الاجاع منعقدعسلي ان الشعفس الاكياى واحدة شامن هسنده الخصال آت مالواحب اجماعا قال (قيسل ان أتى بالكل معا فالامتثال إما بالكل فالكل واجب أويكل واحسد فيعتسمع مؤثرات علىأثر واحسدأوبواحسدغسر معمن ولم بوجد أوبواحد معن وهواللطاوب وأيضا الويموب معين فيستدعى معمناوليس الكل ولاكل واحدوكذا النوابعلي

الفعلوالعقاب على الترك فأذا الواجب واحدمعين) أقول احتج الذاهب الى أن الواجب واحدمع سين بأن فعل الواجب فم صسفات وهي اسقاط الفرض وكونه واجباوا ستصقاق ثواب الواجب وثركم أبضاف خاصة

أن مكون معلايا ليكلمن حىث هوكل على معنى أنه مكون المحموع هوالعلة في استقاط الواجب وكل واحدبوه من أيواه العلة وهوالمسمى بالكل المحموعي لانه يسازم أن مكون الكل واحسا ولاجائز أنبكون معللانكل واحدوه والمسمى بالكل التفصيلي لانهيازم اجتماع مؤثرات وهيي الاعتاق والصيام والاطعام على أثرواحد وهوالامتثال وذلك محال لاناسناده الى هذا بستغييه عي استاده الىذاك واستناده الىذاك يستغنى به عن استاده الى هذافيستغنى كلمنهماعن الأخرو يفتقرككل منهما بدلا عسن الأخر فيكون محناحاالهمامعا وغنما عنهمامعاولاحا ترأن يكون الامتشال معللا بواحدغير معىن لانه لاو حودله اذكل موحود فهوفي نفسه منعين ولاابهام البتسة في الوحود اللمارسى اغيا الابهيام في الذهن فقط فاذاانتني ذلك كله تعن أن الامتثال حصل وإحدمعين عندالله تعالى مهمعنسدنا وهوالمطاوب (قوله وأيضا الوحوب معن الخ) هذادليل مانعلى أن الواحبواحدمعن وهو الوصفالنانيمن جسلة

ريوى فبعض المكيل ربوى (ورده) الحالضرب الثانى من الشكل الاول (جعل عكس الكيرى) وهو بعض الربوي بر (صغرى) للضرب المذكورلعدم صلاحيتها أن تكون كيرام لز ينتها وعن الصغرى كيراهليمسيربعض الربوى بروكل برمكيل فينتج بعض الربوى مكيل (وعكس النتيجة) اللازمة له ومعاوم أن عكسها حينشذ عين الطاوب ثم مازاده آلمصنف بأخرة هناوفر أناه عليه مانصه (فاوالصغرى متساولة عكست) وكتب عليسه ماصورته لانء دم عكس الصغرى هناليس إلالانها تنعكس جزئية برالاول من جز يتين وذاك لا يصم والمصنف يرى مع تساوى طرف القصية تنعكس الكلية كاية فلذا فال فاوالصغرى الزوحمن شذلا حاحة الى عكس النتصة اله ولم يظهر للعمد الضعيف غفر الله تعالى 4 استقامة هذافان مثال هذاوال خرى متساوية الطرفين كلانسان ناطق ويعض الانسان كانب واللازم عنه يعض الناطق كانب فأذاعكست الصغرى فلابدأن تسكون هي السكيرى في الضرب الثاني من الشكل الاول لائن الكبرى من هذا الضرب من الشكل الثالث لا يصلح أن تذكون كبرى في الشكل الاول مطلقا وحينتذ إماأن تبق عين الكيرى صغرى فيصير بعض الانسان كانب وكل ناطق انسان وهذا انماهو من ضروب الشكل الرابيع المنتعة على ما اختاره المصنف كاسيأتى ومن ضروبه العقيمة على قول المنطقيين وأماعكسهافيصير بعض السكانب انسان وكل ناطق انسان وهذا كاترى من ضروب الشكل الثانى العقيمة فالظاهرأن هذه الزيادة وقعت عن ذهول عن هذا المقام فسجعان من لايذهل ولا يغفل الضرب الرابع ماأفصىه قوله (وكليتان الثانب قسالبة) والاولى موجب تمثاله (كل يرمكيل وكل يرلا يجوز بيعـــة بجنسة متفاضلا فبعض المكيل لا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا ينتيم) هذا الضرب (كالاول في المساواة والا محيسة) يعسنى كماينتج الضرب الاول فيهما فاذا كان هناجزاً الاولى متساويين أنتج كليا كماهناك مثاله كلفرس صهال ولاشي من الفسرس بانسان فانه ينتر لاشي من الصهال بانسان واذا كان هنا محول الاولى أعممن موضوعها أنتج جزئيا ومثاله المثال الذكورفان المكيل أعممن البرغ هذا الضرب يردالى السكل الأول (بعكس الصغرى) كماهناك أيضالا منا الخالفة للاولى من الشكل الاول الاأن هدا الضرب يردف المساواة الحالضرب الثالث من الشكل الاول وفي الاعبة الحالضرب الرابع منه وذاك يردف المساواة الى الضرب الاول وفى الاحية الى الضرب الثائى الضرب الخامس ما أشار البه بقوله (و كالرّاب ع الاأنأولام بوثمة) مخلافها في الضرب الرادع فهو حمن شذيح ثية موجبة صغرى وكليسة سألبة كبري (بنتج سلباجزئياً)مثاله بعض الموزون ربوي ولاشئ من الموزون يباع بجنسه متفاض الرفوي لايبآع يجنسه متفاضلا (ويرد) الحالضرب الرابيع من الشكل الاول بعكس الصغرى لاتنها المخالفة للاولى فيه (مثله) أى مثل مارد الرابيع المذكور السه في الا محية فنقول في المثال المذكور بعض الروى موذون والباق بعينه من الكيرى والنتيجة الضرب السادس ماأشار اليه بقوله (وقلبه) أى الضرب الخامس (كية) لاكيفية فهوكاية موجية صغرى وجزئية سالبة كبرى (ينتج) سلباجز "با (مثله) أى الخامس أيضامناله (كل رمكيل وبعض البرلابياع بجنسه متذا ضلافبعض المكيل لا يساع الخ) أى مجنسه متفاضسلا وكما كأن ردهدذا الضرب الى الضرب الثاني من الشيكل الاول بعكس الكيرى وجعلها مغرى وضم المسغرى اليها كيرى فينتج ما تنعكس الى المطاوب وكان مما يخسال أنمالا تذمكس تمعلى تقديرأن تنعكس اغاتنعكس سالسة والسالية لاتصليصغرى فيالشكل الاول قررا لمستف رده بالطريق المذكورعلى وجسم يصرأن يقع عكس الكيرى المذكورصغرى فى الشكل الاول مع اشارة الى دفع هذا الخيل ففال (ورده باعتبار الكبرى موجبة سالبة المحول) أى سلب محولها عن موضوعها بجعل

الاوصاف المتقدمذ كرها وتقر يرممن وجهين به أحدهما أن الحكم الشرى متعلق بفعل المنكلف والوجوب حكم معين من بين الاحكام الخسة وهومعنى من المعانى فيستدى علامعينا بتعلق به و يوصف ذلك المحل بأنه واجب لان غير المعين لايناسب المعين ولا وجوده أيضا

السلب وأللحمول ثمأ ثنت ذات السلب للوضوع وللاحظة السلب والامحاب فيهاسمت موجية سالية المحول (وهي) أى الموجبة السالبة المحول (لازمة السالبة) كاأن السالبة لازمة الما يضااذ لافرق في المعنى بنسلب الشئءن الشئ واثبات سلبه فومن غسة لاتحتاج هدده الموجبة الى وجود الموضوع كالسالية بخلاف المعدولة والهذالم نجعلها فى حكم المعدولة وكاننعكس الموجبة المحصلة وأن كانت المعزثية تنعكس هذه السالبة (و بحيعل عكسها) مستويا (صغرى)المضرب الثاني من الشكل الاول وقد قدمناأن هذممن ماصدق كون الصغرى في حكم الايجاب واذاعرف هذا فعكس الكبرى في هذا المثال بعض مالا يباع يجنسه متفاضلا برفيع عل صغرى (لكل برمكيل فينتجما ينعكس) مستويا (الى المطاوب) فاته ينتريه ض مالا بباع بجنسه متفاضا لامكيل وهو ينعكس مستويا الى يعض المكيل لايباع بجنسه متفاصلاوهوالمطاوب (وببينهذا) الضرب (وماقبله) من الضروب الخسة والاخصروبين ضروبه (ماخلف) أيضاأى تصاسبه وهوأن تأخذ نقيض المطاوب كاأخذته في السكل الثاني (الاأنك تجعل نُقْيض المطاوب كبرى ألصغرى الشكل الاول هنالان الصغرى داعًا موجبة ونقيض النتجة داعًا كآية وفى الشكل الشآنى تجعله صغرى لكبرى الشكل الاول كمانقدم بيانه فتقول فى هذا الضرب لولم بصدق بعض المكدل لايباع بجنسه منفاضلا لصدق نقيضه وهوكل مكيل يباع بجنسه منفاضلا وبجعل كيى المسغرى الذكورة وهي كل برمكيل فينتج من الضرب الاول من السكل الاول كل بريباع يجنسه متفاضلاوه ذايناقض ماكان كبرى فى هذا الشكل وهو بعض الرلايباع بجنسه منفاض الافلا يجتمعان صدقالكن الكرى صادقة بالفرض فتعن كذب هذا وكذبه يستلزم كذب مجوع المقدمتين أواحداهمالاتهمالوصدفنالصدقه وأبضا والفرض أن الصغرى منسه صادقة فلزم كون الكاذبةهي الكبرى الاتنالى هي نقيض المطاوب واذا كذب نقيض المطاوب كان المطاوب صدة اوهو المدعى والباقي اظاهر أنخر يجهلن تصوره وبالله التوفيق وثم اعلم أنتر تيب ضروب هذا الشكل على هذا الوجه صفيع الامام ابن الحاجب ومشي عليه الشارحون لختصره وغيرهم وفي الشمسية جعل ماهو الضرب الثاني هنا الضرب الثالث وماهوالضرب التالث هنا الضرب الخامس ومآهوا لضرب الرابع هنا الضرب الثانى وماهوالضرب الخامس هناالرابع وأماالاول والسادس فكهاهنا ومشي على هذا شارحوها معللين بان الاول أخص الضروب المنتب للايجاب والثانى أخص الضروب المنتب السلب والاخص أشرف وقدم الثالث والرابع على الاخبرين لاشقالهماعلى كبرى الشكل الاول والامرفي ذلك وانكان قريبا ولاخل ف المقصود على كل حال الاأنه لعل الاولى ما في الشمسية (الشكل الرابع خالف) الشكل (الاول فيهما) أى المغرى والكبرى بأن كان الحد الوسط موضوعاً في الصغرى محولاً في الكبرى واذكان تُكذلك (فرده) الحالسكل الاول (بعكسهما) أى المقدمتين عكسامستو بالمجعل في كلمنهما الموضوع معولاوالمحول موضوعاو يبقيان على مالهمامن الترتيب (أوقليهما) أى أو بتقديم الكبرى على الصغرى من غيرتبديل الموضوع معولا والمحول موضوع (فأذا كأنت صغراه) أى هذا الشكل (موجبة كلية أنْتِهِمْعُ السالبة الكلية) التي هي كبراه سالبة جزئية (برده) الى الضرب الرابع من الشكل الاول (بعكس المقدمتين فقط)أى لامع القلب أيضا (لعدم السلب في صغرى) السكل (الاول) وهولازم القلب (و) أنتج (مع الموجبتين) الكلية والخزئية كبريين موجبة جزئية بردمالي الضرب الثاني من الشكل الأول (بقلبهما) أى المقدمتين (ثم عكس النتجة لأبعكسهما لبطلات الجزيتين) فأنه لاقياس عنهماوهولازم من عكسهما (فسقطت السالبة الجزئية)فهذا السكل لعدم صلاحيتما أن تكون فيه

المتعلق بالشغص والوجوب حكيمعتن من ين الاحكام المسة فستدى فعلا معنناسقط مهو بأتي مأقلناه بعينه آلخ والتقريرالاول هوالمذكور في المحسول والماصل وغبرهما ولكن فيه بعض تغسير للذكور وصرح الامام بأنذاك فىمااذا آتى بالسكل معاويحتمل فرضه أيضا قبل الاخراج (قوله وكذا الثواب على الفعل والعقاب على الترك اهددا هوالوصف الثالث والرابع من الاوصى فى المتقدمة الواحب الدالة عسلي أن الواجب واحدمعين وتقريره أنه اذاأتي مالكل فلاشك فأنه يئاب تواب الواحب وذلك لاجائزان بكون على الكلولاعلى كلواحدولا على واحدلا بعينه لما تقدم فتعن أن يكون على واحد معين فيكون الواحب واحدا معتناوكذاك اذاترك الكل لاتا رأن يعاقب على الكل ولأعلى كلواحد ولاعلى واحدلا بعنه لماقلناه فلر يس الاالمعدين فشت بهذه الادلة الاربعة أن الواجب واحدمعن عنداللهمهم عندنا * واعلمأنه لا كلام فى أنه شاب عسلى المكل اذا أتى ذلك معااء الكلام في تُواب الواحب كما نص

عليه في المحصول والحاصل وغيرهما فاطلاق المصنف ليس بحيد وثواب الواجب يزيد على ثواب النفل بسبعين درجة صغرى قاله المام الحرمين وغيره وأورد وافية حديثا قال (وأجيب عن الاول بأن الامتثال بكل واحدو ثلث معزفات وعن الثاني بأنه يستدى

أحدهالابعينه كالمعاول المعين المستدى عادمن غيرتعيين وعن الاخيرين بأنه يستعق تواب أمورمعينة لا يجوزترك كالهاولا يجب فعلها) أقول شرع في الجواب عن الادلة الثلاثة التي ذكرها المقاثلون بأن الواجب واحد (٦٣) معين فأجاب عن الدليل الاول وهو

فولهم انهاذا أتى الكلمعا فلاجا أزأن مكون الامتثال بالكل ولايكل واحدولا واحدغرمعن فقال نختار القسم الثانى وهوحصول الامتشأل بكلواحد ولا ملزم احتماع مؤثرات على اثرواسد لانهذمالامور وغسيرها من الاسماب الشرعية علامات لامؤثرات واجتماع معسرتفات على معتفواحدمالزكالعالم المعسرف الصانع والثأن تقول ماتف تممن الدليل على امتناع التأثسرسكل واحدحار بعينه في أمتناع التعسر يف والامتشاليه سلنالكن هذاالحوابوات أفادالردعلى اللصم لكنه مقتضى اليجاب كل وأحد المتثالبه ومختاره أنالواجب واحدلا بعشه سلناأنه لايقتضى ذلك لل عكن أندعىمعسه أن الواحب واحمدلا بعيسه لكنه قدسلم الخصم يطلانه وأنغسرالمن لاوجوداة فان كان الملا كاسلم فلا يصم أن يجيبه وأنام ىكن ماطــلاىل **ت**سليمه هو الساطل فلافائدة في هدا النطويسل بلكان بحيث التدأما خسارالقسم الثالث فان الخواب على هذا النقدير يول اليه * واعداأت

صغرىأوكبرى (لانتفاءالطريقين) اللذين اعبار تدهذا الشكل الى الشكل الاول بأحدهما وهما العكس والقلب (معها)أى السالبة الجزئية أمااته فادالعكس فلا تنهذه السالبة الجزئية لاتنعكس وأماانتفاءالقلب فلاتم احينت ذان كأنت كبرى صارت صغرى الاول سالبة وان كانت صغرى صارت كبرى الأول جزئية وكالأهما عنعمن الانتاج فيه كاعرف ثملاكان مختار المصنف أن الموحبة الكاسة اذاتساوى طرفاها تنعكس كنفسهافر ععليه (ولوتساوبا)أى الطرفان (فى الكبرى الموجبة الكلية صير) ردهذا الضرب الى الضرب الاول من الشكل الاول بعكسه مالانتفاء ألما نع وكانت النتيجة حينة ذ موتجبة كلية (واذا كانت الصغرى) في هذا الشكل (موجبة جزئية فيجب كون الاخرى السالبة الكلية) والالكأنت إمام وحية لسقوط السالبة الخزثية وحينتذفان كانت كلية لزممنه جعل الجزئية الموجبسة كبرى المشكل الاول أى الطريقين سلكت أماطريق العكس فلا تعكس الموجبة الكلية موجيسة جزئية وأماطريق القلب فالاثن الفرض أن الصغرى موجبة جزئية فتحل محل المكبرى والجزئية الموجبة لاتصلم كبرى الاول وان كانت جزئية فالخزئينان لأينتمان بنفسهما ولابعكسهما وبعه تمهدذا كلهاذا كانت الموجبة الكلية غيرمتسا وطرفاها هاما اذاتساويا فنقول (وعلى التساوى تَعِوزالمو جبة الكلية) أن تكون كبرى الوجبة الجزئية هنالان المانع من ذلك انحا كان لزوم صيرورة كبرىالشكلاالاول جزئية وهذا المانع فدانعدم حينش ذلانعكاسها كليةانا كانت كذلك كأنفدم غيرمرة ويتعين حينه ذان يكون الرديطريق العكس (أو) كانت الصفرى في هذا الشكل (السالبة الكلية فيجب) حينتذان تمكون (الكبرى كلية موجبة لأمتناع خلاف ذلك) أما الموجبة الخزية فلانه لوقلبت حينتذ القدمتان لم يكن يدمن عكس النتيجة وهى جزئية سالبة لاتنعكس ولوعكستهما صارت الكبرى عزتيدة فالشكل الأول وأماالسالبة الكلية فلانه حينش فيصيرالقياس من سالبنين وهما لاينتجان أصلاوقد عرفت مع هذاأ يضاسقوط السالبة ألجزئية فتلخص أنشرط انتاج هسذاا أسكل أن لا تكون صغراء سالبة جزئية مع شئ من المحصورات الاربع ولاسالبة كلية مع مثله أولامع موجبة جزئية ولاموجية جزئية مع مثلها ولامع الموجية الكلية ولاأن تكون كبرا مسالبة جزئية مع احدى السلات الباقية فينتذ (ضروب) المنتجة من الضروب الممكنة الانعقاد فيه خسة لاغير الضرب الاول (كليتان موجبتان) ينتج موجبة جزئية مثاله (كل ما يلزم عبادة مفتقرالى الذية وكل تيم بلزم عبادة لازمه كل تيم مفتقرالى النية بقلب المقدمتين) فيقال كل تيم يلزم عبادة وكل ما يلزم عباد دمفتقرالى النية فينتج اللازم المذكور (مُ بِعَكُس) عكسامستو وإلا الحالمطاوب بوثياً بعض المفتقرتيم فان قلت ما السبب) في كونالمطاوب في هذا - زئياً (وكل من لزوم الككلية) الكائنة في اللازم المذكور لللزوم المذكور (ومعناها صيم قيل) انماكان المعالوب في هذا جز ثيار لفرض كون الصغرى مطلفا) أى في أى شكل من الاشكال الاربعة قدر (مااشتمل على موضوع المط اوب والكبرى يحولة) أى وكون الكبرى مطلقا مااشتمل على مجول المطاوب كاتقدتم (فأذار عت أن الأست ملال) على المطاوب الذي هوا فتفار التيم الى النية (بالرابع) أى بالشكل الرابع (كان المفتقر موضوعه) أى المطاوب (والتيم محوله) أى المطاوب (والحاصل عندالرد) الحالسُكُلُ الاول (عكسه) وهوأن يكون التيمموضُوع المطاوبُ والمفتقر مجوله فَيِعِتَاجِ الْيَعْكُسِ (فَينَعَكُس جُرِّتُها) لمُاعرف من أن المُوجِبة الكَلْية تَنْعَكُس موجبة جزئية فهسذًا سبب كون اللازم فى هـ ذا الضرب جزئيا ثم نقول على ونيرة ما تقدم (ولوتساويا) أى الطرفان في الموجبة المكلية التيهي لازم هذا الضرب (كان) عكسه (كليا) ولايتأتى السؤال المذكور الضرب

تسليه هوالباطل لثلاثة أمور أحدهاأن ذلك غيرمذهبه لان اختياره أن الواجب واحدلاً بعينه الثاني أنه مناقض لقوله بعدذاك انه يستدى أحدها لا بعينه الشالث ان غير المعين المالا يوجد اذا كان بحردا عن المشخصات و يوجد اذا كان في من شخص بدليل

السكلى الطبيعي كطلق الانسان فأنهم وجود مع أن المساهيات السكلية لاوجود لها (قوله وعن الثاني) أجاب عن الدليل الثاني وهوقولهم ان الوجوب معين فيستدى معينا بأنا (ع ٢) لانسلم ذلك بل يستدى أحد اللصال لابعينه وان كان لا يقع الا في معين وأحدها لا يعينه

(الناني مثله أى الضرب الاول (الأأن الثانية جزئية) فهومو جبتان كلية صغرى وجزئية كبرى بنتج مُوجِبة برئية مناله (كل عبادة بنية و بعض الوضوء عبادة) ينتج بعض ما هو بنية الوضوء (والردواللازم كالأول) أى ورده فذا الضرب الى الشكل الاول واللاذم له كالضرب الاول من هذا الشكل الاأن المضرب الاولمنه بردالى الضرب الاول من التسكل الاول وهذا الضرب يردالى الضرب الثالث منه فنقلب المقدمتان الى بعض الوضوء عيادة وكل عبادة بنية فينتير بعض الوضوء بنية ثم يعكس هسذا اللازم الى بعض ماهو بنية الوضوءوهو المطاوب الضرب (الثالث كلينان الاولى سالبة) والنائمة موجبة مثاله (كُلْعِيادةلاتَسْتَمْغَنَى عَنَالْنَيةُ وكل منْدوب عُبادُة ينتِرِ سالبَّهُ كلية لامستغْنُ عن النَّية (عُنْدوب مالقلب والعكس) أى بقلب المقدمة بن ليرتدالى الضرب الثانى من الشكل الاول معكس النتيجة الى المطاوب فيقال كلمندوب عبادة وكل عبادة لاتستغنى عن النية فينتج كلمندوب لايستغنى عن النية وبعكس الىلامستغن عن النية بمندوب الضرب(الرابع كليتَّان الثَّانية سالبة) والأولى موجبة (ينيِّج جزِّئية سَالبة) مثاله (كلمباتح مستغن) عن النية (وكلُّ وضو اليس عباح فبعض المستغنى عن النية إبس بوضو وبعكس المقدمتين) فتعكس الاولى الحموجبة جزئبة وهي بعض المستغنى عن النية مباح والثآنيسة الىوكل مباحليس فوضوء ثم تضمهاالى الاونى فيكون الضرب الرابع من الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة بعينها وهذا باطلاقه ماش على قولهم وأماعلى ماتقدم غيرص ممن أن الموجبة الكلية اذاتساوى طرفاها تنعكس كنفسها فنقول (ولوكان في الموجية تساو) بين طرفها (كانث) النتيجة سالبة (كلية) لكلية كلنا المفدمتين عينا وعكسا الضرب (الخامس جُرُية موجبة وسألبة كلية كالرابع) أى هو كالضرب الرابع من هذا الشكل (لازماورة) الى الشكل الاول فينتر بزئية سالبة من الضرب الرابع من الشكل الأول بعكس المقدمة ين مثاله بعض المساح مستغن عن النية ولاشي من الوضو عياح فبعض المستغنىءن النيسة ليس يوضو فنعكس الاولى الى بعض المستغنى عن النية مباح والثانسة الى ولاشي من المساح وضوء فينتج اللاذم المذكور بعينه (وببين الكل) أى الصروب الخسة من هذا الشكل (بالخلف) وهوأن تضم تقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما تنعكس الى تقيض الاخرى غيرأن المراد باحدى المقدمت المضموم البهانقيض النتجية في الضربين الاولين المنتجين الديجاب هي الصغرى ويكون النقيض هو الكيرى كما في الحلف المستمل في الشَّاكل الشَّال وفي الضروب الشالائة الاغرا لمنتبة السلبهي الكيرى ويكون نقيض النقيعة هوالصغرى كافى الخلف المستعل في الشكل الثاني فنقول في مثال الضرب الاول لولم يصدق بعض المفتقر الى النيسة تيم لصدق نقيضه وهولاشئ من المفتقر الى النية بتيم وتضم كبرى الى صغرا موهى كل ما يلزم عبادة مفتقر الى النية فنترمسن الضرب الثالث من الشكل الاول لاشي مما ملزم عسادة بقهم وتعكس الحالاشي من التهم ملزم عبادة وهسذا يناقض كبرى هذاالضرب المردودفائها كل تيم بلزم عبادة فالصادق احداهما لكن كبرى هـ ذاالضرب صادفة بالفرض فيكون الكاذب هـ ذااللازم وكذبه بكذب مقدمتيه اللتين حما الملزوم أو يكذب احداه ماوالفرض أن هذه الصغرى صادقة فيلزم كون الكاذبة هي الكيرى التي هي نقيض المطاوب فالمطاوب حق ونقول في مشال الضرب الثالث لولم يصدق لامستغن عن النية عندوب لصدق نقيضه وهو بعض المستغنى عن النية مندوب فيضم مسغرى الى كبراء فينتر من الضرب الشانى من الشكل الاول بعمس المستغنىءن النمة عيادة وينمكس الح بعض العيادة مستغن عن النمة وهذا يناقض صفرى هذاالضرب وهي كلعبادة لاتستغنى عن النية فالصادق احداهمالكن الصفرى صادقة

مو سودوله تعيين من وجه وهوانه أحسدهذه الثلاثة وذلك كالعاول المعنامش الحدث فأنه يستدعى علةمن غرتمسن وهواماالبول أو السأوغسرداك وهذا المواب لاذكره في كتب الامامولا كنب أتباعه وقد تقدم أنه مخالف لماسله للغصم لكنه صيم في نفسه (قوله وعن الاخترين) أي وأحساعن الاخسارين وهماالثواب والعقاب بأنه اذاأتي بالكل فيستعق الثوابء ليبجو عأمور لاعوزرك كلها ولايجب فعلها والمصنف وعدمذكر المواين ولميجب عسن العقاب وقدوقعذ كرمفي بعض النسمز فقال يستمنى تواب وعقاب أمور قال ابن التلساني فيشرح المعيألم والحسواب الحق أن تقول لايفاو إماأن بأني بالجيع على الترنيب أوعلى المعسة فانأتي بماعلى الترتسكان تواب الواجب حاصلاعلي الاول وان أنى بهامعاكان مرتباعلى الاعلى ان تفاوتت لانه لواقتصر عليه لحصل له ذلك فاضافة غيسره البه لاتنقصه وان تساوت فالى أحددها وانتزك الجيع عوقب عسلي أقلها لانهلو اقتصرعليه لاجزأ وهذا

الجواب نقله الامام في المحصول والمنتخب عن بعضهم وان كان المذكورهنا فيه زيادة ثم قال بالفرض ويكن أن يقال كذا وكذاوذكر يتواب المصنف واعدام يذكر المصنف الجواب الا خرلان صاحب الحاصل قال إنه ضعيف لانه يوجب

تعيين الواجب قال بل الصواب الحواب الا تورسا قاله باطل فاته لا يازم من تعينه بعسد الا يقاع تعيينه في أصل النكليف والمحذور الماهو التعيين في أصل الشكليف بدليل أن الا تى بأى الخصال شاه بكون آتيا بالواجب ا تفاقا (م) كا تقدم من كلام المصنف مع انها

معينة قال (تذنيب آلحكم قدسعلق على الترتيب فيصرم الجمع كاكل المذكى والمستة أويبآح كالوضوء والتيمأو سسن ككفارة الصوم) أقول هدذاالفرع شده مالواحب الخبرمن حيث أن الحكم فيسه تعلق بامور متعلدة وانكان تعلقه مالترتب فلماذ كرالواجب المخبرد كره نعسده لكونه كالفضل منه والمقمة فلذاك عبر بالتذنيب وهو بالذال المتعسة فال الحوهسرى ذنب عمامته بالتشديد اذا أفضل منهاش يأفأرخاه كالذنب وحكى الحوهرى أنضاأنه بقالذنسه بذنيه بالتفضف أي تبعه يتبعه فهوذانب أى تابع فيجوز أنكون التذنيب مأخوذا من الاولوعلى هذافلا كلام ويجوزأن كون مأخوذا منالثاني بعد تضعيفه ليصبرمتعديا الى اثنن كعرف وغسره والمعنىأنه ذنبهذا الفرعذاك الاصل أى أنبعسه اياه والامام وأتساعه عبرواعن همذا بقولهم فرع وحاصل ماقال أن الحكم قديتعلق على الترتيب وحينشذ فينقسم آلى سُلاثة أنسام قسم بحرم الجمع كأكل المذكى والميتة وهذا واضيح وقسم يباح الجمع كالوضوء والتيم

مالفرض فمكون الكاذب هذا اللازم وكذبه بكذب كلتا المقدمتين أواحداهما والفرض أن كبرا مصادقة فيلزم كون السكاذبةهي هدنه الصغرى التىهي نقيض المطاوب فالمطاوب حتى وعلى هدنين الايضاحين آخذ الباق خرتيب هذه الضروب ليس باعتبارا ساجه البعدهاعن الطبيع بل باعتباراً تفسها فقدتم الاول لأنه من موجبنسين كليتسين والايجاب الكلى أشرف الارجع تم الثانى لمشاركته الاول في ايجاب مقدمتيه ثمالشالشلارتدادهالى الشكل الاول بالقلب ثمالرا بع آكونه أخص من الخامس تمحصر الضروب المنتجةمن هذاالسكل فهذه رأى المنقدمين وكشيرمن المتأخرين وزاد بعضهم ثلاثة أخرى بلوزاد نحيم الدين النخيواني في كل من الشكل الاول والثاني أربعة أخرى وفي الشالث ستة أخرى وفي الرابع سبعة أخرى والتعقيق خلافه كايعرف في موضعه وتذنيب كالواوا عاوضعت الاشكال في هـ ذه المراتب لان الاول على النظم الطبيعي وهو إلا نتقال من موصوع المطاوب الى الحد الوسط عمده الى مجوله حتى ملزم منسه الانتقال من موضوعسه الى مجوله وهذا لايشسارك الاول فيه غيره فوضع في المرتبة الاولى تمثني الثاني لانه أفرب مابق من الاشكال اليه لمشاركته له في صـغراء التي هي أشرف لا شتم الها على موضوع المطلوب الذى هوأشرف من المحول لان المحول انميا يطلب الصحايا وسلباله ثم أردف بالشالث لانه بهقر بالمشاركتسهه فأخس المقدمتين شختم بالرابع اذلاقرب فه به أصلا لمخالفته ايام فى المقدمتين وبعد معن الطبيع جدا (الطريق الرابيع الاستقراء تتبيع الخرثيات) أى استقصاء جيع جزئيات كلَّى أوأ كثرهالتعرف حكمن أحكامهي بحيث تتصف به هـ ل الواقع أنهامتصفة به على سيل العوم أملا واذكان كذلك (فيستدل على) ثبوت (الحكم الكلي) الشامل لكل فردمن أمراد المحكوم عليه (بنبوته) أىذاك الحكم (فيها) أى الجزئيات المذكورة فالاستدلال به الستدلال بحال الجزئ على مالالكاي وقديقال على الغسرض من هدذا التبسع وعليسه تعريفه باثبات الحكم لكلي لثبوته في جزئياته (وهو) قسمان (تاماناسنغرقت) آلجزئيات بالتنبع (بفيدالفطع) كالعدد إمازوج و إمافردوكل زوج بعده الواحد وكل فرديعت أوالواحد فكل عدد يعده الواحد ويسمى أيضافياسا مقسماً (وناقص خلافه) أى ان لم الستغرق جزائباته بالتنبع وانما تنبع أكثرها لا بفيد القطع مل رفيدالظن المسوازآن يكون مالم يستقرأ من حزثيات ذلك الكلى على خدلاف مااستقرئ منها كا يقال كلحيوأن يحرك عندالمضغ فكالاسكفل لآن الانسان والفرس وغيرهما مانشاهد من أطيوانات كذاك مع أن المساح بخدالفه فانه عند المضغ يحرك فسكه الاعلى وأفادني المصنف املاء فانقيسل الاستقراء التاما نمايفيسد معرفه أحكام الجزئيات ولايلزم منذلك القطع بأن حكم الكلي أن حاجتنا في الشرعيات انماهي الحكم على الامو وانك ارجيمة واستقراء الشرع تام فيصمل به المقصودة طعا بخلاف استقرا اللغة فانه غيرتام اه عملا كانت طرق الاستدلال المقبول منعصرة فى خسة الاربعة الماضية والخامس مايسمى بالمنسل وكان هذامن أجزا وهذا العملم أيقل الطريق الخامس التمثيب لم بل قال (فأما التمثيل وهو القياس الفقهى الآتى فن مقاصد الفن) الاصولى تنبيها على أنه لا يجوز أن يمد هذامن المقدمات بالنسبة الى هذا العلم لمنافأته حين فد لزينه وأن صلح أن يكون منها بالنسبة الى غيره ماعدا المنطق اذلاصر فنال الامر (الرابع) من الامور التي هي عبارة عن مقدمة هذا الكتاب (استمداده)أى مامنه مددهذا العلم وهوأ مران أحدهما (أحكام) كلية لغوية (استنبطوها) أى استخرجها أهل هــذا العلم من اللغــة العربيــة باســتقرا تهمًا ياها افراداً وتركيبًا

(٩ - التفريروالتعبير - أول) وان النيم عند الهجزءن الماء واجب ولواستمله أيضام عالما لكان جائزا وقسم الما والتم الما والتم وا

بالثلاثة وهذه المنسلة كرها الامام وأتباعه لكن التميل بالتيم فأسدلان التيم مع وجود الماء لايصم والاتبان بالعبادة الفاسدة حرام أحماعا لكونه تلاعبا كاصرحوابه (٦٦) في الصلاة الفاسدة فان فرض أنه استعل التراب في وجهه ويديه لاعلى قصد العيادة

(لا قسام من العربية جعاوها) أي علماء هذا العلم الاحكام المستنبطة المذكورة (مادة له) أي جزالهذا العساروان كات هذمالا حكام في نفس الامر (ليست مدونة قبله) أي تدوين هذا العلم وانما تذكر في غضون اسسندلالاتهم في الفروع وغيرها وذلك كالعوم والنصوص والتساين والترادف والحقيقة والمحاز والظهوروالنصوصية والاشارة والعبارة (فكانت) هذه الاحكام حينتذ بعضا (منه) وأشار بهذا الى دفع يوهمأن هذاالعم أبعاض عاوم كاسيشيراليه أيضا تانياو يصرح بنفيه ثالثا أثم استمداده من هدذه الأحكام من جهسة كلمن تصورها وتصديقها ومن تمة ترى كثيرامنها معنوناذكره في هذا العام عسئانة فانفيل بعض مقاصدهذاالعلم تتوقف معرفته على معرفة بعض هذه الاحكام فلاتكون حزامنه ضرورة كون المتونف عليسه خارجاعن المتوقف فلاتكون تلث الاحكام من المقاصد الاصلية فالحواب كاتعال (وتوقف اثبات بعض مطالبه) أى مسائل هذا العلم (عليها) أى هذه الاحكام تصورا وتصديقًا كالنصديق مسلابان العموم بلهقمه الخصوص (لاينافي الاصالة) أي أن يكون ما توقف عليه ذلك المطلب من جلة أجزاءهذاالعلم (بلواز) كون (مسئلة) من العلم (مبذأ لمسئلة) أخرى منه بالمعنى الاخص في المبدئية كأفيهاذ كرنامن ألمنال ولانسلم أنكل مأنوقف على شئ بكون ذلك الشئ خارجاعنه فان المركب يتوفف على كلمن أحزائه ولاشئ من أحزائه بخارج عنسه غراوسلنا كون مانوقف علمه فهما نحن بصدده غارما عن المتوقف فهولا يقتضي أن بكون عارجاعن جله هذا العلم (وهذا) أى واعاقلنا هذا العلم مستمدّمن هذه الاحكام (لان الادلة) الكلية السمعية (من الكناب والسنة) التي هي موضوع هذا العلم (منها) أي اللغة العربية فالاستدلال بهايتوقف على معرفة أقسام اللفظ العربي صيغة ومعنى وجل حكم ألعاممثلا والمطلق)أى وحل حكه على ما يكون من الادلة من الكتاب والسنة عاما ومطلقا (ليس بقيد كونه) أي كون العام المحول عليه (عام الادلة) المذكورة ولا بقيد كون المطلق المحول عليه مطلق الادلة المذكورة أى أيس الحل باعتبار هذا التقييد الخاص (بل سطبق عليها) أى بل باعتبار كل منهما في تفسه فينطبق على عامالكلام السمعي ومطلقه من الكناب والسنة لان كالامن هذين من ماصد قات دينا حينتذ فاندفع أن يقال الاحكام الكا "نقلاقسام من العربية الهاهي مذكورة في هذا العلم من حيث كونم الحكام الادلة من الكناب والسنة لامطلقا فلايكون هذاالعلم ستمدامن الاحكام على الوجه الذىذكرتم ووجه الاندفاع ظاهر ثمنبه على أن الاحكام قدلاتكون مجعاعليها خشية توهم كونها أجع مجماعليه افقال (وقد يجرى فيهاخلاف) بن المستنبطين كاستقف عليه الفي الاحرين ما اشار اليه بقوله (وأجزا مستقلة تصورات الاحكام) الشرعيسة الحسسة التي هي الوجوب والتحريم والندب والكراهة والاماحة والوصف بالاستقلال اشارة الى دفع توهم كون هذا العمل أبعاض علوم وهو المراد بقو انبا الفاانه سيشير اليه عانيا واعافسرالا حزا بنصورات الاحكام لان النصديق اثماتها ونفيها من حيث استفادتها من أداتها من مسائل هدذاالعلم لامن مقدماته (كالفقه) أى كاأن الفقه يستمدمن هدد الاجزاء السستقلة أيضا (يجمعهما) أى هذا العاروالفقه من حيث كون تصورات هذه الاحكام عدة لكل منهما (الاحتياج) الكائن لكلمنهما (الى تصورات مجولات المسائل) أى مسائلهما لان مقصود الاصولى من الاصول اثبات الاحكام ونفيها من حيث انهامد لواة الدائدة السعمية ومستفادة منها والفقيسه من الفقه اثباتها ونفيها من حيث تعلقها بأفعال المكلفين الني لا تقصد لا عنقاد وهي نقع جزأ من مجولات مسائلهما كالامراللوجوب والوتر واجب فان معنى الاولى أنه دال على الوجوب ومفيد له ومعنى الثانية أنه متعلق الوجوب وموصوف به فوقع الوجوب جزأمن المحول فيهسما لانفس المحول والحكم بالشئ نفيا واثباتا

فلابكون تمما وتشلهأ بضا مالكفارة فسه تطرلان الكفارة مسقطت الاول فلاسوى بالثاني الكفارة لعدم بقائما علسه فلا تكون كفارة لكن القسرب منحيث هي مطاونة وفي المحصول ومختصراته ان الاقسام النسلانة أبضا تحرى في الواحد الخسرة فعسريم الجمع كنصب المستعدين الامآمة وتزويج المرأةمن خاطبين واباحة آبلع كستر العورة شوب بعسدتوب واستعيابه كغصال كفارة المسن قال (الثانسية الوحوب ان نعلق بوقت فاماأن سساوى الفسعل كصوم رمضان وهوالمضيق أوشقص عنسه فمنعهمن منسع النكليف بالحال الالغرض القضاء كوحوب الظهرعلى الزائل عددره وقديق قدرتكمرة أوبزيد عليه فيقتضى ابقاع الفسعل في أي بزومسن أجزاله لعدم أولويه البعض وقال المشكلمون يجسوز تركدفي الاول بشرط العزم فىالثانى والالحاذ ترك الواجب بلا مدل وردّنان العزم لوصسلم مدلالتأدى الواجب به وبانه لووجب العزمفي الخزءالناني لنعدد

البدل والمبدل واحدومناس قال يختص بالاول وفي الاخيرقضاء وقالت الحنفية يختص بالاخير وفي الاول تبجيل فرع وعالم الموالي ورع وقال الرخي الاكرخي الاكرخي الاكرخي الاكرني أول الوقت المراجي وقال المواكدة والمراجز وقال المركبي المركبي والمراجز والمراجز والمركب والمراجز والمركب و

ثركه قلناالمكلف عنير بن أدائه في أى بورمن اجزائه) أقول هذا تقسيم آخرالوجوب باعتبار وقتم و ماصله أن القعل المتعلق بوقت معين ينقسم الى ثلاثة أقسام أحدها أن يكون وقتسه مساوياله لا يزيد عليه ولا ينقس (٧٧) كصوم رمضان ويسمى هذا بالواجب

المضق الشانىأن بكون الوقت القصاعن الفسعل فسلايحوذالنكلف به عندمن لامحوز التكلف مانحال الاأن مكون لغرض القضاء فيحوز كوحوب الظهرمشالاعلى منزال عسدره في آخر الوقت كالجنون والحسض والصيا وقديق مقسدار تكيرا واطلاق المستنف لفظ القضاءفيسه نظرلان ذلك مخصوص عااذا لمعكن نعلركعة فيالونتفان فعل كانأداءعلىالمشهور عنهدنا فالاحسينأن يقولاالالغرض النكيل خارج الوقت الشالث أن يزيد آلوقت على الفعل وهو آلذى نسميه بالواجب الموسع وفيه خسة مذاهب أحدهاوهواختيار الامام وأتباعه وابن الحاجب أن الامر بذلك يقتضى ابقاع الفعل فيأى يزممن أجزاء الوقت بلايدل سواء كأنأولا أوآخرا لانقوله صلى الله عليه وسلم الوقت ماين هذين متناول ليع أجزائه وليس تعيين بعض الاجزاء للسوجوب بأولي من تعيسين البعض الأخر وهسداهومعسى قول الاصحاب ات الصلاة تحب باول الوقت وحو باموسعا

فرع تصوره بسائرا جزائه وهذا بالنسبة الى الفقه استطرا دوكذا قوله (على أن الظاهر استمداد الفقه اياها) أى تصورات الاحكام المذكورة (منه) أى علم الاصول (لسبقه) أى أصول الفقه الفقه في الاعتبارلكونه فرعاعليه (وان لم يدون) علم الاصول مستقلاقبل تُدوين الفقه فان أوَّل من دون الفقه ورتب كتبه وأنوا يهالا مام أنوحنيفة رحسه الله ومن حناقال الامام الشافعي رجه انته من أرادالفقه فهو عيال على أبي حنيفة كانقله الفيروزبادى الشافعي في طبقات الفقها وغيره وقال المطرزي في الايضاح ذكرالامام السرخسى فى كتابه أن اسريج وكان مقدما في أصحاب الشاذي بلغه أن وجلا يقع في أبي حنيفسة فدعاه فقال ياهسذاأ تقع فى رجسل سساله النساس ثلاثة أرباع العاروه ولايسارلهم الربيع فقال وكيف ذلك فقال الققه سؤال وجواب وهوالذى تفرد بوضع السؤال فسالمه نصف العالم ثم أجبعن الكل وخصومه لا يقولون انه أخطأ في الكل فاذاجعلت مأوا فقوه فيه مقابلا بماخالفوه فيهسلم ثلاثة أرباع العله وبق ينسه وبين جسع الناس وبع العلم فتاب الرجل عن وقيعنه في أبي حنيفة رجه الله و بقال ان أول من دوّن في أصول الفقه على سبيل الاستقلال الامام الشانعي صنف فيسه كتاب الرسالة بالنماس ابن المهدى (ويزيد) هذا العلم على الفقه (بها) أى بتصورات الاحكام المذكورة (موضوعات) لمسائله (فى مشل المندوب مأمور به أولاو الواجب إلمامقيد بالوقت أولا) فان الموضوعات فى هــذه المسائل أسماء مشتقة من الاحكام وليس مشله بواقع فى الفقه فيكون حينت ذاحتياج هذا العلم الى تصورات هذه الاحكام أكرمن احتياج الفقه اليها لآن استمداده منه أوفر من استمد أدا لفقه تماوعال مثل الاباحة حكم شرعى والا باحمة ليست جنساللوجو بالكان أولى (وعنمه) أى كون هذا العلم يزيد به في الحكام موضوعات لمسائلة (عدّت) هذه الأحكام (من الموضوع) أى موضوع هذا العلم لانذلك يقنضى كونفس الاحكام موضوعاله ذاالعلم لانموضوعات مسائل العلم تمكون بحيث يصدق عليهاموضوع العاروقد أسلفنا بيان هفاومن ذهب البه وماعليه وأن الجث عنهاوعن المكلف الكلى وأحواله من باب التمسيم واللواحق فراجعه ثم بق هنائي وهوأن الأسدى وابن الحاجب ومن تابعه ماذكروا أت استمداده من العمام ن ثلاثة هذين والثالث عما الكلام ولعلما اعام يذكر والان مرادهم بعامنه الاستمدادما تكون الادلة متوقفة عليسه من حيث تبوت عبيتها الاحكام أومن حيثان اثبات الاحكام أونفهامتوقف على تصورها أوالنصديق بهاكماهوظاهرمن الوقوف على تعليلهم لهذه الدعوى وعلم الكلام بالنسبة الى الادلة من قبيل الاول كافرروه في كتيهم ومن ادالمصنف عامنه الاستدادما بحيث يكون مادة وجزألهذا العلم وليس علم الكلام كذاك ومن عة نبه فيمامضي على أنهليس فى الاصول من المكلام الامستلة الحاكم وماشابهها أوماله تعلق بهاوهى ليستمن الاصول وقدأوضحناء فيماسلف نمانه وانكان لامناقشة فى الاصطلاح صنيع المصنف نظرا الى المعنى اللغوى أولى لأب المددلاشي لغية مايزيد به الشي ويكثر ومنسه المدد للجيش وهذا غسيرظاهر في الكلام (وماقيسلكله أجزاءعماوم باطل) أى وقول تاج الدين السبكي ان علم الاصول ليس علما برأسه بل هو أبعاض علوم جعت من الكلام والفقه واللغة والحديث والجدل ليس بحق (وما يخال من علم الحديث) أى وما يظن من العث عن أحوال راجعة الى متن الحديث أوطر يقسه كالة ول بأن العبرة أجوم اللفظ لانكموس السبب أوبالعكس أولعسل العصابي لالروايتسه أو بالعكس وعسداله الراوى وجرحسه وهو مذكور فعلم الاصول كافى علم الحديث أنهمن علم الحديث فيظن أنعلم الاصول بالنسبة الى هذامستمد منعلم الحديث حتى يكون الاصولى فيه عيالاعلى المحدث ليس كذلك كاأشار اليه بقوله (ليساستمدادا)

وأهمل المصنف التصريح بوجوبه باول الوقت ولكنه يؤحذ من تعليل ما يليه والمدهب الثانى ونقله المصنف عن المتكلمين يعنى أصحاب أصول الدين أن الحكم كذلك لكن لا يجوز تركه في الجزء الاول الابشرط العزم على الفسعل في الجزء الامام في آخر المسئلة أنه

سكان مانعد له وإجباوان لم يكن على صدفته مبأن كان يجنونا أوحاقضا أوغيرذ الثسكان مانعله نفلا هكذا في المحصول والمنتف وغديرهما ومقنضي ذلك أن صفة التكليف أو زالت (٧٠) بعد الفعل وعادت في آخر الوقت يكون أيضافر صاوكلام المصنف يأ با ملانه شرط

الاسممن قبيل الاضداد ان كان المعنيان متضادين أو يضعوا الذاك المعنى بعينه اسما آخرا يضا الترادف) بيندينك الاسمين اذلا مانع من هذا النصوير فيتصرر أن محل النزاع أسماء الاجناس وأعلامها في أول الامر وانماذهب من ذهب الى هذا (لقوا تعالى وعلم آدم الاسما كلها) فان تعليم تعالى آدم أعليه السلام جمعهاعلى سبيل الاخاطة بهاظاهرفي القبائها عليسه مبيناله معانيه المابخلق عسلم ضروري إبهافيه أوالقاه فى روعه وأياما كان فهو غيرم فتقرالى سابقة اصطلاح ليتسلسل بل يفتقر الحسابقة وضع والاصل ينني أن بكون ذلك الوضع عن كانقبل آدم وعن عسى أن يكون معه في الزمان من المخاوقات فيكون من الله تصالى وهوا لمطاوب فانيهاماأ شاراليه بقوله (وأصحاب أبي هاشم) المعتزلي المشهورو يعبرعنهم بالبهشمية الواضع (البشرآدم وغييره) بأن انبعثت داعيتهم الى وضع هذه الالفاظ بازاءمعانيها غمعرف الباقون بتعريف الواضع أو بتكر ارتلك الالفاظ مهة بعدأ خرى معقرينة الاشارة البهاأ وغيرها كافى تعليم الاطفال ويسمى هـ ذا بالمذهب الاصطلاحي وانماذهب من ذهب اليه (لقوله تعالى ومأأرسلنامن رسول الابلسان قومه) أى بلغة قومه الذى هومنه مر بعث فيهم واطلاق المسان على اللغة عجاز شاتع من تسمية الشي باسم سببه العادى وهومرا دهنا بالأجماع ووجمه الاستدلال بهذا النصانه (أقاد) هذا النص (نسبتها) أى اللغة (اليهم) سابقة على الآرسال اليهم (وهي) أى ونسبتها اليهسم كذلك (بالوضع) أي يتعين ظاهراأن تكون يوضعهم لانم النسبة الكاملة والاصل فىالاطلاق الحل على السكامل (وهو) أى وهدذا الوجه (تام على المطلوب) أى على اثبات أن الواضع البشر (وأماتقريره) أى الاستدل بمذاالنص (دورا) أى منجهة أنه يلزم الدور المنوع على تقدير أن يكون الواضع الله كاذ كرواين الحاجب وقرره القاضى عضد الدين (كذادل) هذا النص (على سبق الغات الارسال الى الناس فانه ظاهر في افادته أن يكون أولا القوم لسان أى لغة اصطلاحية لهم فيبعث الرسول بتلك الغة اليهم (ولوكان) أى حصول اللغات لهم (بالتوقيف) من الله تعالى (ولايتصور) التوقيف (الابالارسال) الرسل الهم (سبق الارسال الغات فيدور) لتقدم كل من الاوسال واللغات على الأستروحيث كان الدور باطلاكات مازومه وهوكون الواضع هوائله كذلك لانمازوم الباطل اطل (فغلط لظهورأن كون التوقيف ليس الا بالارسال اغيا وحب سبق الارسال على التوقيف لا) أنه توجب سبق الارسال (اللغات بل) هذا النص (يقيد سبقها) أي اللغات على الارسال ولايلزم من سبقها عليسه سبق التوقيف عليه أيضا لحوازو جودها بدونه فالادور وحينتذ (فالجواب) من قبل النوقيفية عن هذا الاستدلال الأصطلاحية (بأن آدم علمها) بلفظ المبنى للفعول وبنى له للعلم بالفاعل وهواتله أى عــلم الله آدم الاسمــاء (وعِلمها) آدم غـــيره (فلادور) ادتعليمه بالوحى يستدى تقسدمالوحى على اللغات لأتقدم الارسال اذفد يكون هناك وحى باللغات وغسيرها ولا ارساله الى قوم لعدمهم و بعدان وجدوا وتعلوا الغات منه أرسل اليهم (و يمنع حصر) طريق (التوقيف على الارسال) أى والجواب من قبل التوقيفية عن استدلال الاصطلاحية بالنص المذكور على هسذاالوجسه بهسذاأيضا (بلوازه) أى التوقيف من الله (بالالهام) بان ألقي الله تعالى في روع العاقل من غسير كسب منسه أن واضعامًا وضع هسد والالفاظ بازا وهذه المعانى (مردفعه) أي هدذا الجواب (بخلاف المعتاد) أى بأن عادة الله تعالى لم تعير بذلك بل المعتادف التعليم التفهيم بالخطاب وغوه فاذالم يقطع بعدمه فلاأقل من مخالفته للظاهر مخالفة قوية فلايترك الظاهر لجرده ثمقوله (ضائع) خبر قوله فالجوآب وماعطف عليه ووجه ضسياعه ظاهر فانمابني هذاكك لهعليه من دعوى الدورلم يتم

بقاءعلى مسفة الوجوب الى آخرالوقت وسيقه الأتمدي وصاحب الحاصل وان الحاحب الى هـده العبارة ونقسل الشيخأبو اسمق فيشرح اللعفس الكسرخي أن الوَّجوب يتعلق وقت غيرمعين ويتعين مالفعل فني أي وقت فعسل يقع الفعل واحباونقلعنه القولين معاالا مدى في الاحكام (قوله احتموا)أى احضت الحنفسة على اختصاص الوجوب بأخر الوقت بأنه لووحب فى أوله لماحازز كهلكنسه يحيوز اجماعافا نتسني أنبكون واجبا والجوابساقاله فى المحصول وأشاراله المصنف أن الواجب الموسيع فى التعقيب قي رجع الى الواحب الخسرلان الفعل وأجب الادا في وقت تالما أولهأووسسطه أوآخره فجرى مجرى قولنافى الواجب الحبران الواحب إماهدا أوذاك فكا أنانصفها بالوجوب على معسني أنه لايجوزالاخلال بجسعها ولايجب الاتسان مه فسكذلك هذافتكنص أنالككف عغير بين أفرادالفعل فيالخمر وييزأجزاءالوقت فىالموسع وضَّن لَمْ تُوجِبِ الفِعلِ في ٓ أول الوقت بخصوصه حتى

يورد علينا جواز اخراجه عنه بلخيرنا وبينه وبين مابعده قال (فرع الموسع قديسعه العرك الحبي والمستحد المرك المبين على ثبوته فلذلك جعله وقضاء الفائت فله التأخير مالم يتوقع فوانه ان أخرل كبرا و مرض أقول هذا التقسيم في الواجب الموسع مبنى على ثبوته فلذلك جعله

فرعاو حاصلة أن الواجب الموسع قد يسعه العمر جمعه كالجبر وقضاء الفائث أى اذا فات بعدر فان فات بتقصير فالمشهور وجوب فعلم على الفور وحكم الموسع بالعمر أنه يجوز له التأخير من غيرتاً فيت الله سم الاأن يتوقع (٧١) فوات ذلك الواجب أي يعلب على

ظنسه فوانه كاصرح مهفي المحصول فالفان توقع أى فلن الفوات إمالكرسن أو لمرض شديد حرم التأخير عندالسافعي وماقاله في المرض مسلم وهومعني قول الاصعاب في الفروع انهاذاخشى العضب يتضيق عليه الحبج على الصييح وأما ماقاله فى الشيخ فمنوع مل حؤزأ صحائنا آلتأخرمطلقا وجعاوا التفصيل بين الشيخ والشاب وحهاضعمفاتي العصيان يعدالموت وصححوا أنه بعصى مطلقا وقمل لامطلقا وقيدل بهذا التفصيل والامام اعتمدني هذه المفالة على المستصني للغزالى فأنهامذ كورةفسه وقوله لمكرأ ومرض متعلق بقوله يتوقع فوانه ويؤخذ منهأنه لايحرم علمه التأخير اذالم نظن الفوات أصلا أو ظنه لكن لالكرأومرض بللغيرهما منالاسساب التىلاأ ثرلهاشرعا كالتنجيم والمام قال (الثالثة الوجوب إماأن يقنأول كل واحسد كالصاوات الحس أوواحدا معيناكالتهجيدويسمي فرضعن أوغرمعين كالجهاذ ويسمى قرصاعلى الكفامة فانظن كلطائفة أنغره فعل سقط عن الكل وان ظن أنه لم مفعل وجب) أفول

(بلا الجواب) من قبل التوقيفية عاتقدم من الاستدلال بالنص المذكور للاصطلاحية على الوجه النام عطاويهم (أنها) أى الأضافة في قوله تعالى بلسان قومه (الاحتصاص) أى لاختصاصهم بها فى التعبير عن مقاصد هم دائماً وغالبا من بين سائر اللغات (ولايستنازم) اختصاصهم بها (وضعهم) أى أن يكونوا هم الواضعين لها (بل يثبت مع تعليم آدم بنيه اياها وتوارث الاقوام فاختص كل بلغسة) أي بل يجوزأن يكونوا مختصين بجابع مدوضعه تعالى أياها وتوقيقهم عليها بأن يكون الله تعالى وضعها وعلها لاتدم ثم آدم علهالبنيه شمارال الخلف منهسم يتوارثها من السلف الى أن تميز كل منهم بارث لغة واختص بهادون من سوا مولار يب أن مثل ه ف ايما يسوغ الاضافة ولا سياوالكلام الفصيح طافيح باضافة الشيّ الى غيره بأدبى ملابسة ف الظن بمثل هذا وهذا الجائز معارض لذلك الحائز ثم يترجم هـ ذا يحوافقته لظاهر وعلمآدم الاسماء ومخالفة ذاك لهذا الظاهراذ الاصل عدم المخالفة والجعبين المتعارضين واجب ماأمكن وقدامكن بمذاالوجه فيتعين (وأماتجو يزكون عمل) أى كون المراد بعمل آدم الاسماء كلها (ألهمه الوضم) بأن بعث داعيته له وألمق في روعه كيفيته حتى فعل وسمى ذلك تعليم امجازا كما في قوله تعالى وعلناه صنعة أبوس المروأطاق الاسماء وأراد وضعها لكونها متعلقة كاهلذاتا ويلمن الاصطلاحية لدفع الاحتجاج بهذه الآية للتوقيفية (أوماسبق وضعه بمن تقدم) أى أو ألهمه الاسماء السابق وضعها من تقدم آدم فقد ذك رغير واحدمن المفسرين أن الله تعالى خلق جاما قبل آدم وأسكنهم الارض م أهلكهم بذنو بهم والظاهرانه كان الهماغة كاهدا تأويل آخرمن الاصطلاحية ادفع الاحتماح بهدنه الآية التوقيقية (فخلاف الطاهر) من الآية مخالفة قويه ونحن مدعى الطهور والاحتمالات البعيدة لاتدفعه أماالاول فلائن المتبادر من تعليم الله تعالى آدم الاسماء تعريف الله أياه الالفاظ الموضوعة لمعانها وتفهيمه بالخطاب لابالألهام وأماآلثانى فلان الاصسل عدم وصعسابق على أن القوم المشار اليهم لمشت وجودهم على الوحه المذكور ولوثت لمبازم أنهده اللغات كانت لهم ولايصارا لى خلاف الظاهر الابدليل كالاجماع فى وعلمناه ولم يوجدهنا شمل الزممن هذا ظن كون اللغات يوقيفية واشتر أن لاخلن فى ألاصول نبيه المصنف على أنه لاضرفه لانه البست من مقاصده فقال (والمسئلة ظنعة من المقدمات والمبادى فيها تغليب أى واطلاق المبادى على ما تضمنته هذه المقالة تغليب لما هومنه الكثرته على ماليس منه القلته وهذه المستلة مسهدا القبيل فالميد ية فيهامن هذا الباب من التغليب ومن هنا فال أبوال بيع الطوفى وهذه المستلةمن رياضيات الفن لأمن ضرورياته اه على أن مباحث الالفاظ فديكتني فيها بالظواهركماذ كرمالحقق الشريف بلقد يكنني بالظن فالاصول كافي كمفية إعادة المعدوم ونحوهامن الامورالمتعلقة بالاعتفادولم توجد فيهاالقطع فالدفع ماذكره الفاضل الكرماني عن أستاذه الفاضي عضد الدس فى درسه من أن المستله علمة فلا قائدة في بيان ظاهر مة قول الاسعرى كاذ كره اس الحاجب اذ الظنون لاتفيدالافى الممليات وقوله (كالتى تليها) أى كاأن آلامورالسابقة على هذمس تعريف اللغة وبيانسبب وضعها من المقدمات الهذا العملم والمبداية فيهامن باب التغليب المذكور أيضاففاعل تلهاضه يرمستترير جعاله هذه المسئلة ومفعوله الذى هوالهاء رجع الى الموصوف المقدر بين الجار والجروراى كالامورالي تلهاهذه المسئلة أوكاأن الامورالاتية بعدهذه المستلة من يانهل المناسبة بيناللفظ والمعني معتبرة وسان الموضوع له وطرق معرفة الاغات من المقسد مات لهذا العلم والمبدئية فيها من باب النغلب المدكور أيضافف اعل المهاض مرمست تررحه الى الامور الذى هو الموصوف المقدر ومفعوله الذي هوالهاء يرجع الى هذه المسئلة أى كالاموراني الى هذه المسئلة لان تلك السوايق وهذه

هذا تقسيماً خرالو جوب باعتبار من مجب عليه وحاصله أن الوحوب ينقسم الى فرض عين وفرض كفاية ففرض العسين قديتناول كل واحسد من المسكلف بن كالصوم والصسلاة واقتصر الامام وأنباعه عليه وقد ينتاول واحسيدا معينا كالتهب والضعى والاضعى وغسيرها من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ولكن الاصع وهو الذي نص عليسه الشافي أن وجوب التهجد تسع في حقه وأ فرض الكفاية فه والذي بتناول بعضا (٧٢) غسير معين كالجهاد وسمى بذلك لان فعل البعض كاف في تحصيل المقصود منسه

اللواحق ليست بما يتوقف عليسه مسائل هذا العلم وانعا تفيدنوع بصديرة فيه فاذن هدامن النوع المسمى بالتوجيه عنداهل البديع مهدذا بمايشهد بماذكرناه مسدره سذه المضالة من أن اطلاق المسنف المبادى على مااشملت علم من الاحكام اللغوية انساهو بالاصطلاح المنطق (وكون المراد الاسماء المسميات بعرضهم) أى وماقيل أيضامن قبل الاصطلاحية دفعا لاحتجاج التوقيفية بالاكة الشربغة ليس المرادبالاسم أءالالفاظ الموضوعة لمعانيها بل المراديها حقائق الاسياه وخواصها بأنعكم أنحقيقة الخيسل كذاوهي تصلح المكروالفروأن حقيقة البقركذاوهي تصلح للعسرث وهملم جرا مدليسل قوله تعالى عونهم على الملائكة لان العرض السؤال عن أسما المعسروضات فلا يكون المعروض نقس الالفاط على أنعرضها من غيرتلفظ بهاغيرمتصور وبتلفظ بهايأ باه الامربالاتيان بهاعلى سبيل التبكيت ولات الضمير الذى هوهم للاسماء اذم يتقدم غيره وهي اعاتصلم أذلك اذا أريدها المقائق لامكانه حينتُذنغلب الذوى المام على غيرهم (مندفع بالتجيز بأنبؤني بأسما وهولاء) لانه تعالى أمرهم بالانباءعلى سبيل النبكيت والاظهار لجزهم عن القيام به وأضاف فيه الاسماء الى هؤلاء وهي المسميات ومعاوم أن ليس المرادبهاهنا المسميات لمايلزمه من أضافة الشي الى نفسه واعا المرادبها الالفاظ الدالة عليهافكذا الاسماءالتي هي متعلق التعليم والالماصيح الالزام بطلبه الانباء بالاحماء ثم إنبائه تعالى اياهم بهالان صعته اغانكوناوسال الملائكة عماعه مآدم لاعنشي آخروالضميرف عرضهم للسميات المدلول عليه ضمنااذ التقدير إماأسماءالمسميات فذف المضاف اليه لدلالة المضاف عليه لان الاسم لابدله من مسمى وعوض عنسه الام كقوله تعلل واشتعل الرأس شيبا كاهومذهب الكوفيين وبعض البصريين وكثيرمن المنأخرين وإماالاسمياء للسميات فحذف الجساروالمجرورادلالة الاسمساءعليسه كاهومقتضي مسذهب الباقين وأياما كان فلااشكال اذلامنافاة بين كون المراديا لاسماء الالفاظ وبين عود الضميرالي المسميات التيهى ماأضيفت الاسماءاليه أوكانت متعلقة بما هذا ولايبعد عنسد العبد الضعيف غفرا لله تعالى له أن يقال ف هـ ذه الآية استخدام أعنى يكون المراد بالاسماء في وعلم آدم الاسماء الالفاظ ويكون الضمير فىعرضهم واجعالى الاسماء مرادابها المسميات كقول الشاعر

اذانزل السماء بأرض قوم ، رعيناه وان كافواغضابا

وهذامع كونه من المحسسة الله البديعية أيسر وأسهل (و بعد علم المسهيات) أى ومندفع أيضا ببعد أن يف لوعلم آدم المسهيات لان المفعول الذانى التعليم الما يكون من قبيل الاعراض والصفات المن قبيل الاشتخاص والذوات الانوع مقبول من التأويلات كايشهد به استقراه الاستمالات فلا يترك الظاهر الفريب السالم من تعكف تأويل الاحتمال خي من عبر دليل الالتهاوهومذهب المقاضى أى بكر الماقلانى ونقد في الحاصل عن المحققين وفي المحصول والمحصيل عن جهورهم واختاره الامام الرازى وأشاعه النوقف ولما كان ظاهر هذا عدم القول عدين من الاقوال المكنة فيها و قالوافى وجهه لان كلا وأشاعه النوقف ولما كان ظاهر هذا عدم القول عدين من الاقوال المكنة فيها و قالوافى وجهه لان كلا الوقف أشار المصنف البه مع الاعتراض عليم بقوله (ويوقف القياضى) عن القطع بشي من الذاهب الوقف العالم بنوائل المنافل بأحدها وهو ما الدليل بفيد ظنه بل يجامع الطن بأحدها عدم القطع بشي منه المنافلا بأدار المنافلا بأدار المنقوله المنافلا بأدار المنافلان بأحدها وهو ما المنافل بأحدها لا المنافلان بأحدها وهو المناونة في المنافلة بالمنافلان بأحدها وهو المنافلة بالمنافلان بأحدها وهو المنافلة بأى الفان بأحدها (وهو) أى المنافلة بأحدها (منوله) أى القان بأحدها (منوله) أى القان بأحدها (منولا) المنافلة بأحدها للمنافلة بالمنافلة بالمنافلة بقولا (وهو) أى عدم الظن بأحدها (منوع) ويقتضى المساواة في الاحتمال من غير رجمان لاحتمال على آخر (وهو) أى عدم الظن بأحدها (منوع) ويقتضى المساواة في الاحتمال من غير رجمان لاحتمال على آخر (وهو) أى عدم الظن بأحدها (منوع)

واللروج عن عهسدته يحلاف الاول فأنه لامدمن فعل كل عين أى ذات فلذاك سمى فرص عين وهدذا التفسيم أيضا ياتى فى السنة وقدأهمله المصنف فسنة العن كمسلاة الضعى وشبهها وسنة الكفاية كتشمت العاطس والاضحمة فيحق أهل البيت (قوله فانظن يعنى أن التكليف بفرض الكفاية دائرمع الظن فانظن كلطائفة أنغره فعل سقط الوجوب عن ألجيع وانظن كل طائفة أنغيرمام بفعادوجب عليهم الاتبان بهو يأغون متركه وأنظنت طائفة قمام غبرهانه وظنت أخرى عكسمه سقط عن الاولى ووجب على الثانية ولك أن تقول هـــذايشـكل بالاجتهادفانه من فسروض الكفامة ولااتمفي تركدوالا لزم تأثيم أهسل الدنما فان قدل اغماانتني الاتم لعدم القسدرة فلنافيلزمأن لايكون فرضا فخ فائده جزم المصنف بأن فرض الكفاية شعلق بطائفة غسرمعينة والمسئلافها مذهبان أحدهما هدا وهومةتضي كلامالامامفي المحصول والثانى وهوالعصيم عندابن الحاجب واقتضاء

كالم ألا مدى أنه بتعلق بالجيع ولكن يسقط بفعل البعض وهذا هومقتضى كالام المصنف في آخر المسئلة لوجود لانه صرح بالسقوط فف ل سقط عن الكل لمسقط الابفعل لانه صرح بالسقوط فف ل سقط عن الكل لماسقط الابفعل

الكل واحتجالنانى بنا ثيم السكل عندالتوك إجساعا ولوتعلى بالبعض لما أثم السكل وأجابوا عن احتجاج الاول بأناا عما أسفطناه بفعل البعض المعصودة النبي بناه المعلى الماصل وهو محال المعسودة النبية والمعلم المعلم ال

عال الرابعة وجوب الشي مطلقانو جبوجوب مالا متم الايه وكان مقدورا قيل وحب السعب دون الشرط وقسللافها لناأن التكلمف بالمشروط دون الشرط محال قيل يختص فوقت وحودالشرط قلنا خلاف الظاهر فلاايحاب المقدمة أبضا كذلك قلنالا فان اللفظ لم يدفعه) أقول الامرالشي هل مكون أمراعا لايتم ذلك الشئ الايه وهوالمسمى بالمقدمة أملاكون أمرانه حكي المنف فيهثلاثة مذاهب أصحهاعندالامام وأتباعه وكذلك الأمدى أنهص مطلقاسواءكانسيبا وهو الذى بلزممن وجوده الوجود ومنعدمه العدم أوشرطا وهوالذي الزم منعدمه العدم ولايلزممن وجوده وجودولاعدم وسواء كان السب شرعيا كالمستغة مالىسية الى العتق الواحب أرعقليا كالنظر المحصل للعلم الواجب أوعادما كحز الرقسة بالتسمة الى القنل الواجب وسواء كان الشرط أيضاشرعيا كالوضو مثلا أوعقلسا وهوالذي مكون لازمالاأمور بمعقلا كترك اضدادالمأمور بهأوعاديا أى لا ينفك عنه عادة كغسل

لوحودما بفيد ظن أحدها راجعاعلى غيره كالعله دايل الاشعرى بالسية الى قوله على أن عيارة المددع والقاضى كلمن هذه تمكن والوقو عظني فهذا ظاهرفي أن همذالفظه وهمذاصر يح منسه يظن أحدها وسينثذ فلابأس بحمل الامكان على ماذكروه يعنى ليسمنهات متنع لذاته ثم النظر الى الواقع يفيد ظن وفوع أنعدها سالماعن المعارض الموجب للوقف والله تعالى أعلم عماهو عنده فهوقائل به كذلك ستوقف عى القطعيه و بغيره لكن على هذا أن يقال اذا كان الامرعلي هذا فلا ينبغي أن يكون واقفاعن القطع بليكون فاطعا بعسدم القطع بأحدهما ولاينافيه ظن أحده المباذكرنا ويمكن الجواب بأنه لعله كذلك على أنها نما يلزم ذلك أن لوو جد من نفسه القطع بذلك عن ملاحظة ما في الواقع موجباله في نظره والظاهر أنه لم يحده أسانع قام عنده وان لم يكن ذلك يمانع في الواقع فأخير عماعنده في ذلك ثم كانه يرى أن الظن لا يغني فىهذمشيأ فأطلقالوفف ولميقيسده بقوله عنالقطع بناءعلى ظن تبادرذلك منه فليتأمل رابعهاوهو مذهب الاستاذا بى اسحق الاسفراين أن القدر الذي يحتاج اليه الواضع في تعريف الناس اصطلاحه ليوانقوه عليسه توقيني من الله تعالى وماعسداه بمكن تبوته بكل من المتوقيف والاصطلاح أوهو ابت بآلاصسطلاح على اختسلاف النقل عنسه في هسذا كانذ كر وقريبا ويعرف هذا بالمذهب المتوزيعي وقد أشارالمصنفاليه فىضمن رده بقوله (والفظ كلها) فى قوله تعىالى وعسلم آدم الاسمىاء كلها (ينني اقتصار الحكم على كون ماوضعه سيحانه القدرًا لمحناج اليه في تعريف الاصطلاح) والاحسن ينفي اقتصار ماوضعه الله على القدر المحتاج السه في تعريف الاصطلاح (اذبوجب) لفظ كلها (العموم) للحتاج السهوغيره فانهمن ألفاظ العموم ولعل المصنف انمااقتصرعلي هذامع أن الاسماء تفيده أيضالانه انصفيه معاية مافيه أنه خصص منه ماتقدمذ كرولقيام دليل التخصيص عليه فبق فيماوراء على المومولابدع في ذلك وفاتن) بهذا (يوفف الاستادف غيره) أى غيرالمحناج في بيان الاصطلاح بالنسبة الىماهوالواقع بعينه فيه من النوقيف والاصطلاح (كانقل عنه) أى الاستاذلعــدم موجب المتوقف فىذلك ومن النافلين عنه هذا الا مدى وابن الحاجب ونقل الأمام الرازى والسيضاوى عنسه أن الباق اصطلاحي وعلى هذا يقال بدل هذا فأنتني قوله بالأصطلاح في غيره ولعل المصنف اقتصر على الاول الكونه أثبت عندم ثملا كان وجه قوله دعوى لزوم الدورعلى تقديرا نتفاء النوقيف في المحتاج اليسه كما ذكرماين الحاجب بان بقال لانه لولم يكن القدو المحتاج اليسه في سان الاصطلاح بالتوقيف لتوقف الاصطلاح على سستى معرفة ذلك القسدر والمفروض أءه يعسرف بالاصطلاح فعلزم بوقف وعلى سسيق الاصطلاح المتوقف على معرفته وهوالدور هذا تقريرالقيانبي عضدالدين وأماالعلامةومن تبعه فبنوالزوم الدورعلى أنه لابدفي الاخرة مسن العودالي الاصسطلاح الاول ضرورة تساهى الاصسطلاحات أودعوى التسسلسل كاذكره الاتمسدى بان يفال لولم يكن القسدرا لمحتساج اليه في تعريف الاصسطلاح مالتوقيف الموقف معرفة الاصطلاح على سبق معرفة ذلك القدر باصطلاح آخر سابق وهوعلى آخروهلم جواوالدوروالتساسل باطلان فلزومهسما باطل جع المصنف ينهسما مصرحا بانتفائهما فقال (والزام الدور أوالتسلسل لولم و المحتن توقيف البعض منتف لأناغنع لوقف القدر المحتاج السه على الاصطلاح قولكم المفروض أنه يعرف الاصطلاح بمنوع بلآنه لا يعرف النوقيف وهولا يوجب أن يعرف بالاصطلاح بل بالترديد والقراش كالاطفال وبهسدا يظهرأته يمكن منع توقف الامسطلاح على سبق معرفة ذلك القدد (بل الترديدمع القريسة كاف في الدكل) شمل لزم من سوق المصنف المنوح الحالم التوقيق وكان على الاستدلال له بالاكة المتقدمة أن يقال الهااعات بت

(• 1 - النفرير والتحبير - اول) جزمن الرأس في الوضو والى هذا كله أشار بقوله وجوب الشي يوجب وجوب ما لا يتم الابه أى النب أي النبه أي النبه في النب

بعض المدى لاختصاص الاسما بنوع خاص من أنواع الكلمة الثلاثة أشارالى دفعه عودا على بدونقال (وتدخسل الافعال والحروف) في الاسماء من قوله تعالى وعلم آدم الاسما (لانم اأسماء) لان الاسم لغسة ماتكون علامة للشئ ودليلا برفعسه الحالذهن من الالفاظ وملختصه اللفظ الدال بالوضع وهذا شامل لانواعهاالنسلاتة وأمانخصيصة بالنوع المقابل للفعل والحرف فاصطلاح حسدت من أهل العرسة إبهد دوضع اللغات فلا يحمل القرآن عليه على أنه لوسلم أن الاسم الحة يختص بالنوع المذكور فالتكلم بالاسما الافادة المعاتى المركبة اذهى الغرض من الوضع والتعليم تعدر بدونهما على أنه لوسلم عدم التعذر شيث نيتأن الواضع للاسماء هوالله فكذاالافعال والحسروف اذلا قاثل بأن الاسماء توفيفة دونماعداها والقائل بالتوزيع لم يذهب اليه وان أمكى على مذهبه أن بقال به وتذبيب م قيل لا فائدة لهذا الاختلاف وقيل بل له فائدة فقال المازرى هي أن من قال بالنوقيف حعل التكليف مقارنا لكال العقل ومنقال بالاصطلاح أخوالشكاءفعن العقل مدة الاصطلاح على معرفة المكلام وقيل غبرذلك والله سحانه أعلم المقام الرابع فأمه هل يحكم باعتبا والمناسبة بين اللفظ ومعناه الموضوع له فقال المصنف تيابم اهومن فصل الطاب علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام الى آخر الام (هدا) أومضى هذاأ وهذا كاذكر (وأمااعتبارالمسسبة) بين اللفظ ومعناه بمعنى أنه لابقع وضع لذظ المعى الابعد أن يكون بينهمامناسبة (فيحب الحكميه) أى باعتبارها بينهما (في وضعه تعالى) أى فيما عدام أن واضع ذلك اللفظ لذلك المعنى هو الله سحمانه فأن خنى ذلك علينا بالنسبة الى بعض الالفاظ مع معانيها فلقصور مناأ ولغيره من مقتضيات حكمته وارادته وانما قلماه لذا (القطع بجكمته) وكيف الاوهو العليم الحكيم وهسذا القدرمن بعض أ عارمقتضياتها فيعب القطعبه (وهو) أى اعتباد المناسبة بينهما (ظاهر في غيره) أى مظنون وجوده في غيرما علم من الألفاظ وضع البارى تعلى الماها لمعانيه الان الطَّاهر حكة الواضع ورعاية المناسب من مقتضياتها فالطاهروجوده وقولة (والواحد قديناسب بالذات الضدين) حوابءن دخل مقدر وهوأن اللفظ الواحد قديكون الشي وضده كالحون الابيض والاسود وعناسيته الاحدهمالابكون مناسب اللاسخر وابضاح الجواب أن اللفظ الواحد يجوزأن يناسب بالذات معنيين منضادين من وجهس كلامن وجسه فيصدق أنبين كلمن العنيين اللذين وضع اللفظ لكلمتهما وبين اللفظ مناسبة ذاتية وكشف الغطاء عن هذاأن الماسية اتحاد الشيئين في المضاف كاتحاد زيدوعرو فى بنوة بكر واتحادمتضادين فالمضاف ليس عمة نع ولامستبعد (فلايستدل على نفي لزومها) أى المناسبة بين اللفظ ومعناه كاذهب اليسه من يذكره (بوضع) اللفظ (الواحدلهما) أى الضدين كا تواردوه لانه قدظهرأن هدذالا ينافيها تملاكأن الذى عليه الجهور تساؤى نسبة الألفاظ الى معانيها وأن الخصص لبعضها ببعض المعساني دون بعض هوارادة الواضع المختارسواء كان هوالله تعسالي أوغسره وقدنقل غسيروا حدمن الثقات أن أهل المسروبعض العتراة منهم عبادبن سليان الصيرى ذهبواالى أدس اللفظ والعني والسبة طبيعية موجبة لدلالته عليه فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله به كافي القيافة و يعرفه غيره منسه وقدد كرالفرافي أنه حكى أن يعضهم كأن يدعى أنه يعلم المسميات من الاسماء فقيل له مامسي آذعاغ وهومن افقه البرير فقال أجد فيسه ينسا شديدا وآراءاسم الجروهو كُذَلِكُ وردّالجهورهذاالقول بوجوه منهاأنهلو كأن كذلك لامننع نقل اللفظ عن معناه الذاتي الى معنى آخرجيث لايفه ممنه الذانى أصلاوا للازم باطل فالملزوم مثله ثم ذكر السكاك وغيروأن أهل النصريف والاشتقاق على أن الحسروف في أنفسها خواص بها تخ لف كالجهرواله مس وغيرهما

أمرالا بالسعب ولأبالشرط واليسه أشار بقوله وقسل لاميهما وانماقيد مقولة فيهما ولم يقل وقيسل لالان ليني المطلق يدخسل فيه جراء الماهية لانهالانتمالايه أمضاومع ذلك فهو واحب بلاخلاف فافهمه ولاذكر لهدذا الشالث في كلام الأمدى ولاكلام الامام وأنساعسه نع حكاءاب الماحب في المختصر الكبير وان كان كالرمه في الصغير فيأثنا الاستدلال مقتضى أن اعداب السد بجمع علسه واختارأعسى اس المآحب فيماعدا السعب أنهان كان شرطا شرعسا وجبوان كانغرشرى كالعةلمي والعمادي فلافان قلمامالوحوب فلهشرطان ذكرهماالمنف أحدهما أنكون الوحوب مطلقا أىغىرمعلق علىحصول مأبتوقفعليسه فانكان معلقاعلى حصوله كقوله ان صعدت السطيم و نصبت السلرفاسقى ماءقانه لايكون مكلفانالصعودولابالمس بلاخلاف بلانا تفقحصول ذلك صارم كلفا بالسسقى والافلا والشرط الثانيأن يكون مايتوقف علسه ألواجب مقدورا للكلف كا مثلناه فادلم يكن مقدوراله لم يجب عليه تعصيله كارادة

ألله تعالى أوقوعه لان فعل العبد لا يقع الابه أوكداك أيضا الداعيسة على الفعل وهو العزم الحصم عليه مستدعية وبيانه أن الفعدل يتوقف وقوعه على سبب يسمى بالداعيسة والالكان وقوعه في وقت دون وتت ترجيحا من غير مرجع وتلك الداعيسة

عناوقة لله تعالى لاقدرة للعبد عليها اذلو كانت من فعسل العبد لا تدخل السكلام الهافى وقوعها فى وقت دون وقت فيلزم التسلسل وهسذا الاحتراز قدأ شارا ليدالامام فى السكلام على القروع الاستية من بعدوصر حبه ابن التلسانى فى (٧٥) شرح المعالم ثم القرافى والاصفهانى

في شرحهم المعصول ولا يصم أن يقال احترز بهعن غدرذلك من المحوزعنه كسلامة الاعضاء ونصب السبلم وتحوهما فان العاجز عنسه لا مكون مكافابالامسل بلانزاع لف قدان شرطه وفي ذلك احالة اصورة المسئلة فأن الكلام فمااذا كاف نفعل وكالمتونفاعلي شئ لاقدرة له علمه بخسلاف الداعمة ونحوها فانعدم القدرة عليهالاعنع الشكليف والا لم يتحقق تكلف البنسة فكلشرطالوجوب الناحز لاندأن مكون مقسدورا للككف الاماقلساء قال الاصفهاني وضابط المقدور أن مكون تمكنا للشرلكن ذكرالا مدى فيالاحكام أنالمقدورا حترازعن حضور الامام والعددق الجمة (قوله لناأن السكليف بالمشروط دون الشرط محال) هذادليل لمااختاره المصنف من وجوب السب والشرط وانمااستدل على الشرط لانه بازم من وجو به وجوب السعب بطسريق الاولى وتقرىرالدلسل منوحوه أحدهاأته اذاكان مكلفا بالمشروط لايجهوزاه تركه واذالم تكن مكلفا بالشرط جازله تركه و ملزم من جواقر

تدعية فى حق عالمهااذا أخذى تعيين شئ ركبه منه المعنى أنه لا يهمل التناسب بينه وبين المعنى الذي عينه افضاملق الحكمة ومن عفترى الفصم بالفاء الذى هو حرف رخول كسر الشي من غديران ببين وبالقاف الذى هو حرف شد مدلك سرالشي حتى بين وأن لهيا تتركيبات الحروف أيضا خواص يلزم فيهاما يلزم في الحروف ومن عدة كان الفعلان والفعلى بالتصر بك الفي مسماء كثرة حركة كالنزوان والحيدى وقد تقررأنه ينبقى حسل كالام العاقل على العمة ماأمكن ولاسمامن كانمن عسداد العلا الإجرمأن أول السكاكي قول عباد بهذا مجوزاأن يكون هدذام راده بنوع من الرمن البه ووافقه المصنف فى الحدلة عليه لكن من غيرا لتزام ضابط في الماسبة من جهة خاصة ليشمل ماذكروغ يرمل على الحصر فيهمن التعقب لمانذ كرقر ببافقال (وهو) أى وجوب الحكم باعتبار المسبة قطعا أوظنابن اللفظ ومعناه كافصلناه (مرادالقائل بازوم الماسبة في الدلالة) أي دلالة الالفاظ على معانيها فاله تمكن ولم توجدها ينعارادته بلوجده أيعينها وهوجل كالرم العاقل على الععة ماأمكن (والافهوضروري ألبطلان أكوان أبيكن هذامر ادعبادمن قوله فقوله ضرورى البطلان عندأ ولى ألعلم والانقان كا يشسهدبه ماذكروه من الحجيج واليرهان ثم يتبغى التنبه هنالا حرين أحسدهما أن صرف قول عبادوس وافقه عن ظاهره الى أن مكون المراديه كاعليه التصريف ون اغمايتم اذا كان عساد ومن وافقه قائلين بآنه لاندمع ذلك من الوضع كاذ كرالاسنوى أنه مقتضى كلام الاتمدى في المقل عنهم أمااذا كانوا مصرحين بأنه بقيسد المعسني بذآنه لنساسبة ذاتمة بيتهم امن غيراحتياج الى وضع كاقررناه آنفاونقله في المحصول عن عبادوقال الاصفهاني انه التحيم عنسه فلايتم وهوظاهر ثابيههما أنه يطرق ماعلسه النصريفيون ماذكره المحقق الشهريف من أنه لا يحنى أن اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الروف والتركيبات يتأتى في بعض الكلمات وأمااعتباره في جيع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فاالطن باعتباره ف جيع كلمات اللغات ، المقام الخامس في سيآن أن المعنى الموضوع اللفظ هل هو الذهنى أوالخارجي أوالاعممنهما وقدتعرَّض المصنف لهذا بِقُوله (والموضوعه) اللفظ (فيسل الذهبي داعًما) كانه يعسى سواء كانله وجودف الذهن بالادراك وفى الخارج بالتعقق كالأنسان أوف الذهن لافى الخارج كيمرز مقوسوا كان اللفظ مفرداأ ومركبا وهذا مختار الامام الرازى ووجهه أمافى المفرد فلاختلاف اللفظ لاختسلاف الذهني دون الخارجي فأنااذ ارأينا جسمامن بعيد وظمنساء حراسميناه به فاذا دنونامنه وعرفناأته حبوان لكن ظنناه طائرا سميناه به فاذا ازدادا لقرب وعرفنا أنه انسان سميناه به وهذا آمة على أن الوضع للذهني وأمافى المركب فلا أن قام زيدمثلايدل على حكم المتكام بأن زيد اقائم وهو أمر دهفي انطابق كانصدقاوالا كان كذبالاعلى قيامز مدفى الخارج والاكان صدفاوامتنع كذبه وليس كذلك وأحسب عن الاول بإن اختسلاف الاسم لاختسلاف المعسى في الذهن اظن أنه في اللهارج كذلك لالمحرد اختلافه في الذهن فالموضوع هماذ الخارج والنعبيرعنه تابيع لادراك الذهن له حسم اهوكذا وعن الثانى بأنالانسلمأنهلو كانموضوعاللغاربى لامتنع الكذب واغما يلزم لوكانت افادته للخارج قطعيسة وهومنوع لواذأن تكون ظنية كالغيم الرطب الطرفيتخلف المدلول مع وجود اللفظ فيكون كذباخ يلزم هذا القول أنالتكون دلالة الفظ على الموحودات في الخارج مطابقة ولا تضمنا وأن لا يكون استعماله فيها حقيقة (وفيل) المهنى الموضوع له اللفظ هو (الخارجي) وعن عزى اليه هذا أبواسعتى الشيراري في أشرح اللع والطاهرأن هذافها لمعناه وجودذهني وخاربي لاذهني فقط مع قد تضمن ردوجه ماقسله وجهه (وقيل) المعنى الموضوع اللفظ هو (الاعم) من الذهني والخارجي ونص الاصفهاني على أنه الحق

تركه جوازترك المشروط فيلزم المسكم بعدم جوازترك المشروط و بجوارتر كه وذلا جمع بين النفيضية وهو محال الشائى ماذكره ابن الجب أنه اذالم يكن مكلفا بالشرط فيكون الاتيان بالمشروط وحده صحيحالانه أت بجميع ماأمن به فلا يكون الشرط شرطا وهو محال ا فالمفرد فالانسان مثلاموضو عالمعموان الناطق أعمس أن يكون موجودا في الذهن أوفي الخارج والوجود عيناأ وذهنا خارج عن مفهومه زائد على الماهيسة كاأن كونه واحدا أوكثيرا زائد عليسه وماتقدم من اطلاق الخبر والطائر والانسان على الجسم الواحد المرق من بعيد ثم قريب انساهو باعتبار اعتصاداً م في نفس الامر كذلك لا ماعتبارا نه مو يحود ف الذهن أوفى الخاريج " قال وأما لمركب الخسيرى فانما يفيدحكم المشكلم بأن النسبة بين الطرفين ايجابية أوسلبية واقعة في نفس الامروبه لذا الاعتبار يحمل التصديق والتكذيب وأماا لانشا يقفوضوعة لانشاء مدلولها واثباته ولبس لهاخارجحي يفيـــداظهاره وأماســالرالمركيات فحكم حكم المفردات (وبحن) نقول اللفظ موضوع (في الاشتخاص الغاربي) أى في الاعلام الشخصية للعني الخارجي وهو المسي المنشخص في الخارج كا يبعد أن يذهب أحدالى خلافه وقوله (ووجوب استعضار الصورة للوضع لاينفيه) جواب عن دخل مقدره وأن الوضع الشئ فرع تصوره فلائد من استعضار صورته في الذهن عنسد ارادة الوضع فينشد ماوضع اللفظ له هو الصورة الذهنية لاالعينية وتوضيرا لحواب أن هذا الاستعضار ليس مقصود الذاته بل ليتوصل به الى معرفة الموضوعه الذى هوالمعنى الخارجي وظاهرأن هذالاينافي كون الوضع له وكيف يناسه وهوطريق اليه (ونفيناه) أى ونفينا نحن في أواثل بحث المطلق من هذا الكتاب الوضع (الماهيات الكلية سوى علم الْجنس على رأى) وهورأى الفارقين بينه وبين اسم الجنس فى المعنى بأن عسم الجنس كا سامة موضوع المحقيقة المتحدة في الذهن واسم الجنس كأسدموضوع للفرد الشائع في أفراده وسيقول المصنف عَةَانَالفَرقَ بِينِهِماهَكَذَاهُوالاوجه ﴿ وَاعْلَمُ أَنْ هَذَامُوهُمْ بَأَنْ ثُمِنْ يَقُولُ بِأَنْ عَلِمَا لِحَسْلُمُ لَوَضَعَ لَلْعَقَّيْقَةُ المتمسدة فىالذهن ولمأقف عليسه بلالظاهرأن لاخسلاف فىأن عسلما لجنس موصوع لكاهيسة وانمسا الخلاف في اسم الجنس كاستشير اليه في المطلق وعلى هذا ينبغي حذف على رأى أو زيادة اسم الجنس قبله (بل) نقول اللغظ في غيرا لاعلام الشخصية والجنسسية موضوع (لفردغيرمعين فيما أفراده خارجية أو نَهنية) هذاوالذي يظهرأن ماكان واضعه الله تعالى ومسماه مدرك في الذهن محقق في الخارج فهو موضوع لسماءا تخاربي كايدل عليسه ظاهرةوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها تمعرضهم على الملائسكة الاكه فان العسرض في هددا اغما بكون لماله وجودفي نفس الام وقد تقرران مسميات الاسماء التي وضعهاالله تعانى لهاوعلها آدمهي المعروضات وماالظاهرأن الله تعالى وضعه لمعنى مدرك في الذهن غير موجود فى الخارج فهوموضوع لذاك فى الذهن وما كان واضعه غيره تعمالى فنه ماهوموضوع للشخص الخارجي كالعلم الشخصي ومنهماه وموضوع للماهية الكلية ألذهنية كالعما الجنسي ومنهماهو موضوع لفردغسيرمعين أىشائع فى جنسه وهواسم الجنس النكرة كأذكره المصنف والته سحانه أعلم المقام السادس ف بيان طرق معرفة الاخات أعنى معرفة كون اللفظ الفسلاني موضوعاً للعنى الفلاني وقدأشارا ايمه قوله (وطريق معرفة ا) تنعصر في أمورثلاثة أحدها (النواتر كالسماء والارض والمر والبرد) لمعانيها المعروفة (وأكثر ألفاظ القرآن) اعانيها (منه) أي مما ثبت لها بالتواثر كاذكره في المحصول وغيره وكذاأ كثراً لفاظ الاحاديث المنبوية كاذكره الاصفهاني وغيره (والتشكيك فيه) أي هذا النوع بأنأ كثرالا لفاظ دورانا على الالسسن لفظ الله وقدوقع الخلاف فيه أسر ياني هوأمعر بي وعلى أنهعر بيأموضوع هوابتدا من غيراشتقاق أومشتق وعلى الاول أللذات من حيث هوأ وليعض المعناني أوللفهوم الكلي أوالجزنى وعلى الشاني هل هومن أله أومن وله أومن غيرهما في الظن بغيرممن الالفاظ وبأن الرواة أخذوا ذلك من تنبع كلام البلغاء والغلط عليهم جائز وبأنم ممعدودون كالخليل

مه ادداك تكليفا مالحال وهدذه التقريرات صححة لااعتراض عليها يصح وقد اعترض الامدى وماحب التعصم لومن تبعهماعلى تفريوالامام باعتراض ذعوا أنه لأمحيص عنسمه وهو ضعنف سسه اشتباء الفرق بين الشكليف في حال عدم الشرط نقسعل الشروط والتكليف بقعل المشروط في مال عدم الشرط فان الاول بمكن وطريقهان يأتى بالشرط ثم بالمشروط وأماالثاني فعتمل أمرين وأحدهما هوالمرادفلذلك صرحتبه فى التقرير ولولا خشمه الاطالة اذكرت ذلك كله معسوطا لكن في هذا تنسه لن أحب الوقوف عليه رقوله قيل يخنص)أى اعترض اللصم على الداسل المذكور فقال لملا يحوزأن مكون التكلف بالشروط مخصوصا بوقت وحسود الشرط ولاامتناع فذلك فانغانسه تقسدالاس معض الاحوال أدلسل انتضاه وهوالفرارم والمحال الذى ألزمتموناته فأجاب المسنف بأن اللفظ يقتضي ايحاب الفعل على كل حال فتخصص الاعاب زمان حصول الشرطخلاف الاناهر اعترض الخصم

على ذال وشمال الله معارض عمله فأنك أوجبت المقدمة بمجرد الامرمع أن اللفظ لا يقتضى وجوبها وذلك خلاف والاصمعي التظاهر فأجاب المهاد فعد اللغظ أودفع التظاهر والمنافذ المناهرة في المات ما يدفعه اللغظ أودفع

مايئيتسه اللفظ فأماا ثبات مالايتعرض له اللفظ لا بني ولا بائسات فليس خلاف الظاهر إذا علم ذلك فالمقدمة لم يتعرض لها الفظ بني ولا اثبات فاليجابج ابدليل منفصل ليس خلاف الظاهر بخلاف تخصيص الوجوب بحالة (٧٧) وجود الشرط دون حالة عدمه قانه يخالف

[[ما بقتصبه اللفظ من وحوب الفعل عملي كل حال قال (تنسه مقدمة الواحب إماأن شوقف عليها وجوده شرعا كالوضو والمسلاة أوعقلا كالمشى للعبر أوالعسامه كالاتسان مأنجس اذا ترك واحسده ونسى وسنرشئ من الركية لسترالفغذ) أقول اعلمأن الامام حعل هذافرعا وحعسله المصنف تنبهاوجعلهصاحب الحاصل تقسماولكلواحدوجه أماالتقسم فلانمدلوله اظهارالشئ الواحدعلى وجوء مختلفة ووجوده هناواضم وأماالتنبيه فالمراد منسه ماتبه عليمه المذكورة باله بطسر يقالاجال وههنا كذلك لان وقف الشيءعلى مةسدمته أعيمن كونه يتوقفعلها منحهسة الوجود أومن حهسة العل بالوجود إماشرعا أوعقلا فلمالم تكن همذا منصوصا علمه بخصوصته وخنف أن يغفل عشه الناظرفيل تفطن وتنسمه لذلك وأما الفرعفالمرادمنهمانكون مندرجا نحت أصسل كلي وهوحاصل ههشالان كل واحدمن هددالاقسام المستفادتمن هذاالنقسيم قىداندرج تحتالامسل السايق وحاصسل مأقاله المضف أنمقدمة الواحب

والاصمى لم يبلغوا عددالتواترفلا يحصل القطع بقولهم (سفسطة في مقطوع) به أى مكابرة لماعلم قطعاً باخبارمن يمنع العقل تواطؤهم على الكذب أنه موضوع اساستمل فيمه فلايستعتى فاثله الجواب لانه كانكاوالبسديميات (والا ماد) أى و ثانيها اخبارا لا حاد (كالقر) أى كاخبارهم بأن القر بضم الفاف وتشديدالرا اسمالبردوالتكاء كؤاسم للاجتماع والافرنقاع اسم الافتراق الىغيرداك مسالايكون كثير الدوران فالكلام وهدنالا يضره أيضا التشكيك بشئ ماتقدم لانه يكني فيسه الظن وهوغسير قادح فيه (واستنباط العقلمن النقل) أى والله أن يستنبط العقل من مقدمتين اقليتين حكم الغويا (كَنْقُلُ أَنْ الجَمْعِ الْحَلِّي) بأداء النَّعريف الجنس (يدخَّلُه الاستَنناء) المتصل لا عي فرَّدا وأ فراد تواد (وأنه) أى الاستثناء المتصل المذكور (اخراج بعض مأيشمله اللفظ) فيعلم من ها تين المقدمتين المنقولتُين أنْ الجع الحلي يجوزأن يخرج منه أى فردأوا فراد تراد (فيمكم) العقل (بعومه) أى الجع المذكور بضميمة حَكُّه بأنه لولم يكن عامامتنا ولا لجسع الافرادلم يجزفي مذلك والمفض أن العقل مدرك من الشائية أن كل مأيد خله الاستثناء فهوعام ومتضم هذه النقلية الحالاولى فينت أن الجمع المحلى باللام عام ومن هنافال الفاضسل العبرى لويدلت الثانمة بهذه وحعلت الثانمة دليلاعليها الكان أظهر في المطاوب تمالا مدى وابن الحاجب لم يفرد اهدذا بالذكر لانه كاأشار اليه القاضى عضدالدين وأوضعه المحشون لا يخرجون الأولين اذلايراد بالنقل مايكون مستقلا بالدلالة على الوضع من غيرمد خل للعقل فيه لاستعالة ذلك اذ صدق الخبرلابدمنه ف حصول العلم بالنقل وانهعة لي لا يعرف بالنقل لاستلزامه الدورأ والتسلسل وقد اتفقواعلى أن الاستعانة بالعقل لايشسترط أن تسكون عقدمة من القياس بل المراد أن يكون النقل فيه مدخل وهذا كذلك وكأن المصنف انماأ فرده كالسضاوى لامتمازه عنهما بأن ماشت به لايشت ابتداء عنطوق العبارة بل بثبت لازمالها بخلافهما غميث كان في التقيقة مندر حافيهما فقد يكون قطعيا وقد يكون طنيافتنبه لذلك (أما) العقل (الصرف)بكسرالصادأى الخالص (فهمزل) بفتح الميموكسر الزاى أى يمكان بعيد عن أن يستقل ععرفة اللغات لانما موروض عية بمكنة والعقل أذا الاحظ المكن منحيث هوكذلك معقطع النظرعن غسيره ترددفي وجوده وعسدمه لاستوائه ما يالقياس الى ذاته فلا بدمن انضمام أمرا خواليه ليعزم بأحد طرفيه ولا ينصور فيما عن بصدده الاالنقل على أساوب مَانقسدم فكان الطريق فعه ذلك منبه على ماهو المرادينقله أبقوله (وليس المراد) من نفلها (نقل قول الواضع كذالمكذا) أى اللَّفظ الفلاق موضوع للعنى الفلاني (بل) المرادس نقلها (توادث فهم كذا) أى المعنى الفلاني (من كذا) أي اللفظ الفلاني فان ذلك علامة واضحة على أن العلاقة بينهما وضع ذلكُ اللفظ لذلك المعنى لبعد توارث ذلا مع انتفاء الوضع (فان زاد) الطريق النقلى المعرف لهاعلى هذا المقدار ينعواللفظ الفلاني موضوع للعنى آلفلاني (فذاك) أى فيهاونمت المافيهمن زيادة الوصوح النص الصريح عليه والافلاضير * المقام السادم في أن القياس هل يجرى في الغة عمى أنه يكون طريقا مثبتالهآوقدأشارالمسنفاليهمفسرالماهوهمالافومينالماهوالخنادفقال (واختلفف القياس أى اداسمي مسمى باسم فيه) أى فى ذلك المسمى (معنى يخال اعتباره فى النسمية) أى يظن كون ذلتُ المعنى سببالنسمية ذلكُ المسمى بذلك الاسم (للدوران) أى لأجل دوران التسمية بذلك الاسم معذلك المعسى وجودا وعدما فبرى أنه ملزوم التسميسة وأنم الازمة له فأيتما وجديق جد (ويوجد) أى والحال أنه يوجد ذلك المعنى (في غسيره) أي غيرذاك المسمى أيضا (فهل بتعدى الاسم اليه) أي الى ذلك الغير (فيطلق) ذلك الاسمُ (عليهُ) أي على ذلك الغير (حقيقة كالمسمى نقلا) أي كما أطلق الاسم على ذلكُ

قسمان أحدهما أن يتوقف عليها وجود الواجب إمامن جهة الشرع كالوضو الصلاة اذا تعقل لامدخل فف ذلك وإمامن جهة العقل كالمشي المجيه مكذاذ كره المصنف والصواب التعبير بالسيرا ويقطع المسافة كاقاله في المحصول لإبالشي والقسم الثاني أن يتوقف عليها

العسلم بوجود الواجب لانفس وجود الواجب وذلك كن ترك مسلاة من الخش ونسى عينها فأنه يلزمه أن يصلى الحس لان العلم بالاتيان بالمتروك لا يعدل الابعد الاتيان بالخس (٧٨) فالاربعة مقدمة الواجب لكن هذه المقدمة لا يتوقف عليها وجود الواجب بل العلم

المسمى الذى ثبت اطلاقه عليه نقلالا تعدية أولاية مدى الاسم اليه بل يخص حقيقة ذلك المسمى واغما يطلق اذا أطلق على غير مجازا (كالحر) فانها اسم للني من ما العنب اذا غلا واشتد وقدف بالزيدفهل يطلق حقيقة (على البيذ) من الأنيذة المسكرة كايطلق على الى من ما العنب المذكور أَلْمُ أَقَالُهُ بِهِ فِي الاسم الَّمَذِ كُورِ (الْمُغُامِرَة) أَى لِلْعَنِي الذي هو النَّحْمِيرِ للعقل وهو تعطيته المشترك بينهما الذى دارت التسمية للسمى معه وجودا وعدما فان التضمير العقل مالم توجد في ما العنب لايسمى خرابل يسمىءصيراوخلاواذاوبحدفيه سمىبها (أويخص) هذاالاسمالذى هوالحر (بمغامرهوماءالعنب) المذكورفلا يطلق حقيقة على النبيذلان تفاء تاك الذأت (والسارق) أى ومثل السارق فانه اسم الا تخذ مال الحي خفية من حرز لاشبهة له فيه فهل يطلق حقيقة (على النباش) وهومن بأخذ كفن الميت خفية من الفبر بمسدد فنه كايطلق على الاخذ المذكور الحساقاله به في الاسم المذكور (الاخذخفية) أىلهذا المعنى المنسترك بينهما الذى دارت النسمية للسمى معسه وحودا وعدما قان الاخسنلا الحي مجاهرة لايسمى سارقال يسمى مكابراأ وغاصب أواذا وجداله عي المذكوريسمي سارقاأ ولابطلق حقيقة على النباش لا سفاء تلك الذات (والزاني) أي ومثل الزانى فانه اسم للوبح آلته في قبل آدمية حية عرمة عليه بلاشبه فهل بطلق (على اللائط) الحاقاله به في الاسم المذكور للا بلاج المحرم الذي هو المعنى المسترك بينهماالذى دارت التسمية للسمى معمه وجودا وعدما أولا يطلق حقيقة على الدئط لانتفاه تلك الذات فالمشهورأن في هذه المسسئلة فولين أحسدهما أن القياس يجرى في ذلك وهو يختارا بنسريج وابنأبي هريرة وأبى اسحق الشسيرازى والامام الرازى ونفل ابنبعني أنهقول أكثر علساء العربية ثانيهما المنع وهوقولاأ كثرالشافعية منهسم امام المسرمين والغزالي والأمدى وعامة الحنفية واليه أشاريقوله (والمنتارنفيه) أى كونالقياس طريقاميتاللغة (قالوا)أى المنيتون الجة (الدوران) أى دارالاسم مِع المعنى و جودا وعدما كابينا فدل على اعتبار الان الدوران يفيد ظن العلية (قلنا) في جواجم (افادته) أى الدورا ب ذلك (منوعة) فان ف كونه طريقا صحيحاً لا ثبات المطاوب خلافا يأتى في مسالك العلة والحنفية على منعه فهذا النع على طريقتهم ومن اقتفاها (وبعد التسليم) استهمار يقامنبنا اللطاوب كاهوطر يقةغيرهم وتنزلآمنهم (ان أردنم) بقولكم دارالاسم مع المعنى وجودا وعدما أتعدار معه (مطلقا) أى في كل على بأن ثبت عن العرب أن الاسملمانيه ذلك المعنى كا مناما كان (فغير المفروض) تحلاللنزاع لان المفروض محلاله أن الاسم أذا كان موضوع المسمى ثمراً ينافيسه معدى يناسب أن يكون سبب تسميته بذلك الاسم ووحدناذلك المعنى في مسمى غييره فهل يعدى ذلك الاسم الى الغيرا يضاحكها على اللغة أملاوه فذا الذي ذكرتم ليس كذلك (لان ما يوجد فيه) ذلك المعنى من المسميات (حينشذ) أى حين بكون البتاء بهم كون الاسم موضوعاً لمافيه ذلك المعنى بكون (من أفراد المسمى) بذلك الاسم أفادالاستقراط كارمهم أوالنقلء نرسم أن الاسم لمسترك معنوى ينطبق عليها وهومافيه ذلك المعنى كافى تسمية زيدف ضرب زيدفاعلالكون تتبع كالام العرب أفادأن كلما أسند الفعل أوسبه البه وقدم عليه على جهة قيامه به يسمى فاعلاو تسمية مضار بالنقلهم أن اسم الفاعل اسم لذات قام بهاالفعل وهدذالانزاع ف صعة اطلاقه على ماود نفسه دلك المعنى وان لم يسمع اطلاقه على ذلك الفرد بعينه لان هذا وضع ويوقيف منهم على ذلك لاأن بعض أفراد ممسكوت عن تسميته فيقاس على غيرممنها في ذلك م كأنه لآيسمع دعوى قياس بعض أفراد مسمى فى حكم تناولها بطريق العموم على بعض فى ذلك لايسوغ مساعدعوى قياس تسمية بعض أفرادمسمي باسمموضوع للعسى الشسائع فيها عسلى بعض في التسمية

به كافدمنا الانه قديضادف أنكون المفعول أؤلاهو الواجب ومن ذلك أيضا وحو بسرشي من الركمة التمقق سترالفغذ واغاأت المصنف بهدنين المثالين لماأشاراله في الحصول وهوأنالاول قسدكأن الواجب فيهمم مزاعن المقدمة ولكن طرأعلسه الابهام والثانى لم يتمسىز الواحب عن المقدمة أصلا لاحل مايسهمامن التقارب والدان تفيرق الضامان الواجب في الاول ملتس بالمقسدمة وأماالثاني فلا غبرأنه لاعكن عادة الانفعل ول فروع والاول لواشتهت المنكوحة بالاجنبية حرمتا علىمعنى أنه يحت علب الكفءنهمآ والثاني توقال احداكاطالق حمناتغلسا الحرمة وانته تعالى بعسلم أنهسعن احداهمالكن مالم يعن لم تتعين والثالث الزائد على مأسطلق عليه الاسم من المسم غيروا بب والالم يجزتركم) أقول حعل المستف هذه الثلاثة فروعا للاصلالمتقدموهووجوب القدمة التي يتوقف عليهاالعلم بالاتمان بالواحب وتفريع الاول والثانى واضم وأمآ الثالث ففيم كلام يأتي وستعرف الجيع الفرع الاول اذا اشتهت المنكوحة

باجنبية حرمناجيعاعلى معنى أنه يجب عليه الكف عن وطهما جيعاا حداهما لكونم الجنبية ويناك مذلك والاخرى المستردية والماقسم والاخرى لاشتباهها بالاجنبية و وجه يفريعه أن الكف عن الاجنبية واجب ولا يحصل العملم به الابالكف عن الزوجمة والماقسم

المصنف تحريهما بالكف عنهما لان تحريم الزوجة ليس بالذات بل للاشتباء وهذا الذى بشيراليه لا تحقيق فيه فان المراد بتحريم الاجنبية أيضا انحاه والكف لا تحريم ذاتها والفرع الثاني إذا قال الزوجتيه احداكا (٧٩) طالق قال في المحصول فيعتمل ان يقال

بيقاءحل وطئهمالان الطلاقشي معين فلا يحصل الافءعلمعين فأذالم يعين لأيكون الطلاق واقعابل الواقع أمرله مسلاحة التأثير في الطلاق عنسد التعمن ومنهممن وال حرمتاجمعاالي وقتالسان تغليبا لجانب الحرمة هذا كالامسهوذكرفي المنغب مثلهأ يضاوقد برم المصنف بالثانىمسعان صاحب الحاصل لمدكر ترجيعا ولانقلابل كي احتمالين على السواء وتفريع هذا يعرف مماقبل والفسرق بينهماأن احدى المرأتين في المسورةالاولى ليست محرمة بطريق الاصالة بل للاشتباه يخسلاف الفرع الثانى فانهما فيذلك سوآء ولهذا خبرناه وأيضا فانه ليسقادراعلى ازالة التمريم فالاول بخسلاف الثاني (فوله والله يعسلم الخ) جواب عنسوال مقدر ذكره فى المحصول وتوجيهه أنالله تعالى يعلم المرأة التي سسيعمنها الزوج بعمنها فتحكون هي المحرمة والمطلقة فيعلم الله تعالى وانماهومشتبه علشاهذا حاصل مأفاله الامام وهو اعستراض على ماذكره أولامن حلهسما جدعا

بذلك الاسم بجمامع أنابس أحدها بأولى من الاسترفى ذلك في الفصلين مع انتفاه شرط القياس وهوأن يكون المقيس غسيرمنصوص عليه فان كلامن هدنين الامريين فى هذين الفصلين ابت بعين اللفظ (أو فى الاصل فقط) أى أو أردتم بقول كم دار الاسم مع المعنى وجود اوعدما في المقيس عليه كالخرفي الني ع من ماه العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزيد لافى غير من المحال سلنا كون الامر فيسه كذلك كاقدمناه م (منعنا كونه) أى الدوران في الاصل (طريقا) متبتالتسمية الشي باسم لسمى فيسه معنى يناسب تَسْمِيتُ عِبِوقدوْجِ دِنْكُ المعنى في ذَاكَ الشَّيُّ (هنا) أَي في هذه المسئلة بحوازاً ن يكون الاسم موضوعا للعموع من ذلك المعنى وتلك الذات فيكون الجرموض عالجوع الني من ماء العنب المخاص العقل فيكون المعنى حينة ذجزه العلة المركبة منه ومنءين المحل لاعلة مستفلة فلايست الزم وجودا لمعنى فقط وجود الاسم ثملًا كانمن أدلة المثيتين القياس ثبت شرعافيثبت لغة لان المعنى الموجب الثبوت فيهما وأحد وهوالاستارال في معنى يظن أعتباره بالدوران أشار اليه والى دفعه بقوله (وكونه) أى الفياس (كذلك) أى طريقاصيما (في الشرعيات) العمليات (العمكم الشرى) أى لتعسدينه فيهامن عسل الى عل (الايستازمه) أى كونه طريقاً صيعًا (فالاسم)أى في تعدية الاسم لسمى لغة الى آخر لم يعام تسميته به لغة أيضًا (لانه) أى قياس مَّالم بنصَّ عليه من الشرعيات المليات على مَّانص عليه مُنها لا ثبات الله كم المنصوص فيمالم ينص عليه لمشاركته اياه فى المعمر لنعديته البه كايمرف ف علدان شاءالله أمر الشرعيات والأغويات وغيرهما فلايكون دليلا الافى الشرعيات العمليات خاصة وأيضاانف كان القياس حة فيها بالاجماع اذخه للف الظاهر ية غسر فادح ولا اجماع هذا وبهدذ اظهر أن ليس المعنى الموحب القياس في الشرعي والغوى واحدا (شم) ان قيل مجرد تجوير كون الأسم موضوع المجموع من الوصف والذات لايفتضى ترجع كونه كذلك حتى عنع صحة كون الوصف عان بمفرده فمنع من اطلاق الاسمعلى مافيده ذالنفيفال تجويز كون خصوصية المسمى معنيرة)فى تسمية المسمى بذلك الاسم (ثابت بل طاهر) أى مظنون (بثيوت منعهم طرد الادهم والابلق والقار ورة والاحدل والاخيل ومالا يحصى) من أسماء مسميات فيهامعنى يناسب قسميتها بهافيا يوجد فيه ذلك المهنى من غيرها حتى انهم لا يطلقون الادهم الذى هواسم للفرس الاسسودعلى غسيره بمآهوأ سسود ولاالابلق الذي هواسم للفرس المخطط بالساص والسوادعلى غيره مماهو مخطط بهما ولاالفارورةالتي هي اسم لفر المائعات من الزجاح على ماهو مقرلها منغيره ولاالاجدل الذى هواسم الصقر لقوته على غيره بماله هذا الوصف ولاالاخيل الذي هواسم لطائر بهخيلان على غيره مما بهذلك ولاالسمال الذى هواسم لكلمن كوكبين مخصوصين مرتفعين على ماله السمول من غيرهما الم غيرذاك بمايت ذرعلي البشراح صاؤه فان هدا المنع بما يفيد ظاهرا أن ذوات المسميات التي بجاهذه المعانى جزمن عله تسمية البهذه الاسماء والالم بكن لمنعهم وجه في الظاهر (فظهر) من هذا (أن المناط) لتسمية المسمى ياسمه المخيل كونه له ياعتدار ما فيه من المعنى (في مثله) أي هذا النوع هو (المجموع) من الذات والوصف المخصوصيين (فاثباته) أى اللغة حينشذ (ب) أى بالقياس اثبات (بالاحَمَّالُ) الْمَرْجِوح وفي بعض النسخ بمعتَّدلُ بصيغة المصدر الميى ولاشك في أنُ اثْبات اللغة بالاحتمَّال المرجوح غسيرجا نزا أنفا فالانه حكم بالوضع بجرد الاحتمال ثم بقع الفياس ضائعا وكان الاولى ذكرهدذه الجلة عقب قوله منعنا كونه طربقا هنالاتماج وابعن ايراد مقدر على سند مقدد الهدف االمنع كارأيت فتأمله شمقيسل هـ فماالاختلاف في نفس الالفاظ واطلاقها على مسميات أخرلا في أحكامه أفانها تثبت

واقتضى كلامه المبل اليسة وذلك لآنه اذا تقرر عما قاله ان احداهما مطلقة والاخرى مشتبهة بنافته رمان بزما كاتقسدم في الفرع الذي قبسله ولا يبق للاباحة مع ذلك وجه ولا يستقم جعله اعتراضا على القائل الاستوه هو الذاهب إلى التهر ملانه على وقفه لا على عكد مه

بالقياس بلاخسلاف وفيسل ف الحقيقة لا الجاز والظاهر كا قال الاصفهاني أنه في الالعاظ وأحكامها والحقيقة والمجاز تمتمرة الخلاف تظهرفى الحدود فى الجنايات المذكورة فالقائل بالفياس يجوز التسمية ويثيث حددالخروالسرقة والزنافي شارب البيسذوالنباش واللاقط بالنصوص الواردة فيهاوتناولهالميا يلمقها وملابة ولبالقياس لامجؤزالتسمية ولايثبت الحدود المذكورة فيهالعدم تناول النصوص اياهاذكره الشيخ سراح الدين الهندى في شرح البديع وعنسد العبد النعيف في الشق الثابي تطرفان الشافعية الناقس للقياس فيهامصر حون بثبوت الحدودفي هذه الجنايات المذكورة ووجهوه بالايحاف من نظرك مايعرف في موضعه المقام الثامن في أفسام للفظ وهي ضربان ما يخرجه القسمة الاولى له وما يخرجه غيرها وأساكان تقديم الضرب الاول أولى أشار اليه مبينا للحيثية المقتضية له فقال (واللفظ انوضع لغيره) أى لغيرنفسه بأن وضع لعنى (فستعلوان) فرض أنه (لم يستعل) قط فى ذلك المعنى ليكون حقيقة أوفى معنى غيره فيكون عجازا (وألا) أى وان أيوضع لغيره بل وضع لنفسه (فهمل وان) فرص أنه (استمل) استمالاما (كديرة لاثة) برفع كليهماعلى الابتدآئية والخبرية فان ديزالفظ مهمل العدم وضعه لمعنى وقداستعل محكوما عليه بأنه ثلاثة أحرف في هذا الاستعال (و بالمهمل) أي و باستعال المهمل في نفسه (ظهر وضع كل لفظ لنفسه) وضعاعليا كاصرحوابه (كوضعه الغيره) أي كاظهروضع بعض الالفاظ لغررنفسه مع ذال بالاستعال الفاشي له في غرينفسه فأعاد الضمرالي بعضه اللفهوم عما تقدم ععونة السياق وأنث أضمر الراجع اليه بناءعلى اكتسابه التأنيث من المضاف اليه ولايقال لم لايجوزأن يكون استعسال اللفظ فى نفسه عجازاوفى غسيره حقيقة فلايلزم أن يكون كل لفظ وضع لنفسه كاوضع بعضهالغيره (لان المجاذيستلزم وضعاللغاير) أى لانانقول المجازغير بمكن لانه يستلزم وضعا الشئ المغايرة الماتقر رمن أن الجاز يقتضى سابقة الوضع الغير المجوز زفيه لأنه استحمال اللفظ في غيرما وضع له (وهو) أى الوضع للغاير (منتف في المهمل) اذالفرض أنه لم يوضع اغيرنفسه (ولعدم العلاقة) بين ماأللفظ باعتباره حقيقة ومأاللفظ باعتباره مجازى المستعل وأمافى المهسمل فبطريق أولى لانه لم يوضع اغيره أصلافالاول خاص بالمهدل وألشانى بالنسبة الى المستعل ولاتحقق للجاز مدون تحقق علاقة تتحيصة بدنه وسنا لحقيقة قال المصنف رجه الله قصار استعاله في نفسه لا يجوز مجازا سواء كان موضوعالغ مره أولالعدم العلاقة المعتدة فانما يجوزكل منه ماحقيقة اه قال العيد الضعيف غفرالله تعالى له وعلمه أن بقال الملايج وزأن بكون استعال اللفظ الموضوع اغسيره في نفسه مجاز الوجود سابقسة الوضع للغام والعسلاقة المصحة اذلا وهي الاشتراك الصورى بينهم أوالجساورة فانهل كأن اللفظ موضوع لمعنآه مستعلافه مرتده مامعه في الخيال حصل منهما يجاورة صالحه لأن تعمل علاقة كأصرح به الاصفهاني فليتأمل فان قيل فعلى هــذايصــمرا لافظ الموضوع لغــمره مشــتر كالفظيا لوضعه لغمره ولنفسه فيعب التوقف فياه والمرادبه قبال الحكم عليه مثلااذا أم توجد قرينة تعين أحدهما كاهوشأن المسترك اللفطى في الاستعال لكن نبادر المغاثر عنسدذ كرمحتى يحكم مأنه المرادمنسه فبل أن يظهر أنه كذلك بالحكم علسه أوليس كذلك الحكم على نفسه كاأشار اليه بقوله (ويجب كون الدلالة على مغام قيسل المستد) المُفيدذ كر ولاحدهما ينفي ذلك فالحواب أولا بمنع صبرورة اللفظ مشدتر كااصطلاحا بمعردهذا ونانيا المناأنه مشدترك وماذكرتم من التبادرلا ينفيه لانه لم ينشأ من عدم وضعه لنفسه بل بماقال (لعدم الشهرة وشهرة مقابله) أى عدم شهرة الوضع في الوضع لنفسسه وشهرة الوضع في مقابل الوضع لنفسه وهو الوضع لغيره بلقد أنكر الوضع لنفسه كاسم أتى وجادأن يشمتر اللفظ الذى له وضعان في أحدم فهوميه

نفسها واذالم تتعين فيعلها الله تعالى غسيرمنعسة وان كأن بعسارأن هذه هي التي ستعين وأماكونه يعلهامتعمنة حتى تكون هم المطلقة فلا واذاعلت وحده الاعتراض وعلت حوابه علت أن الواقع في المنهاج خطأ فان هدذا اعتراض على الاناحة وهي غـ مرمذ كورة فمه وكأن الصنف توهم أنه اعتراض على التعريم لذكر معقب فيالحصول والحاصل وهو غلط سبه عسدم التأمل هِ الفرع الثالث ﴾ القدر الزائدعملي الواحب الذي لانقدريفسدرمعين كسح الرأس والطمأنسة وغيرهما لا يومسف بالوجوب على مأحزمه المصنف لانه يجوز تركدوفي المحصول والمنتغب أنهالحق وفي الحاصل أن مقاله خطأوه سده المسئلة فهااختلاف شهرعندنا واضطراب فى كلاممن مقتى كالامسه وقدذكرت نظائر المسئلة والاضطراب الواقعفيها وفوائدا لخلاف فى بآب مسفة الوضوعمن كتاب الحواهدر نمذ كرته أيضًا أسسط من ذلك في النسائض الكبير السمي بالهسمات وهوالكناب الذىلايستغنىعنهووجه

تفريع هذا على القاعدة المتقدمة هوأن الواجب لا ينفك غالباعن حصول في يادة فيه فنكون هذه في منافر عندالم الزيادة مقدمة للواجب فيلزم أن يكون واجبا كسترشئ من الركبة

وأنظاره على ماتقسدم في الفاعدة وحينسذ فيكون وصفه بعسدم الوجوب منافضا لماتقر رعنسده فيمالا يتم الشي الابه اللهم الاأن يريذ نفي كونها مقدمة قال (الخامسة وجوب الشي يستلزم حرمة نقيضه لانه جزؤه (٨١) والدال عليسه يدل عليها بالتضمن

قالت المعـــتزلة وأكثر أصحاب الموجب قديغفل عن نقصه قلىالافان الايجابيدون المنسعمن النقيض محال وانسلم فنقوض وحوب القدمة) المعروفة بأن الامر مالشي نهيى عن ضده وفيها نلاث مذاهب مشهورة عن حكاها امام الحرمدين في البرهان أحسدها أن الامر بالشي هونفسالنهي عنضسده فأذاقال مثلاتحزل فعناه لاتسكن واتصافه بكونه آمرا ونهسا باعتسارين كاتصاف الذات الواحدة مالقرب واليعد بالنسية الىشيشن وهدا المذهب لم يذكره المصنف والثانى أنه غره ولكنه مدل علمه مالالتزام وعلى همذا فالامر مالشي نهيءعس جبع أضداده بخلاف النهىءنالشي فأنهأم بأحداضداده وشرط كونه نهساءن ضده أن يكون الواحب مضقا كانقسله شراح المحصول عن القاضي عيدالوهاب لانهلابدأن منتهىءن الترك المنهى عنه حبزورودالنهى ولايتصور الانتهاء عن الترك الابالاتسان بالمأمور به فاستعال النهيي مع كونه موسعا وهذا

فيتبادرعنداطلاقه (ولما كان)وضع اللفظ لنفسه (غيرقصدى)أى غسيرمقصود بالذات (لان الظاهر أنه) أى وضع اللفظ لنفسه (ليس الاتجو يزاستعماله ليحكم عليسه نفسه) بمايسوغ الحكم به عليه حتى كأ "نهذاالوضع فى المعسى هوقول الواضع جوزت أن تذكرهدذ الالفاظ العسكم على ذواته اعلام عليهامهملة كأنت أومستعل فوضعهالم فسهاهوهذا التحويز فقط بخلاف وضعه الغيرها فأن المفصود به افادة الاحكام السكامنة لها في مواقع الاستعمال كاسسيأتي سانه قريبا (لم يوضع) للفظ كاتناما كان (الالقابالاصطلاحية) أى للسوَّبة الحاصطلاح الاصوليين (باعتباره) أي هـ ذا الوضع لا شفاء مُقتضياتها الاصطلاحية حينتذ (فلم يكن كلموضوع للغايرمشتركا) مع أنه لايدله من وضعين لنفسه ولفيره (ولم يسم باعتباره)أى هلدا الوضع (على اولااسم جنس ولادالا بالمطابقة) ولا بالتضمن ولا بالالتزام اكمن يطرق هوم هذا المنع المنع بالنسبة آلى الموضوع لغيره اذااستعل لنفسه فأنه وقع التصريح بجعازته كاذكر مالاصفهاني وتقدمت الاشارة اليه وأطلق بعضهم عليمه العلم كاستسمعه على الاثرمن هذا يثم اعلم أنه لما تصدى المحقق النفتازاني في حاشية الكشاف لتحقيق مماني الافعال على وجه أغاد التصر بجيأ تقسام الوضع الى لغيره ولنفسه ثم تعقبه المحقق الشريف في حاشيته على الكشاف أيضابان دلالة الالفاظ على أنفسها ليستمستندة الى وضع أصلالو حودها فى الألفاط المهملة بلا تفاوت وجعلها محكوما عليهالا يقتضي كونها أسماه لان الكلمات بأسرها متساوية الاقسدام في جوازا لاخيار عن لفظها ولهو جار في المهسملات كقوال جسق مركب من حروف ثلاثة ودعوى كونم الموضوعسة بارا ونفسها وضعافصد باأوغسيرقصدى مكابرة فى قواعدا الغة على أن اثبات وضع غيرقصدى لابساعده نقل ولاعقب لوماوقع في عمارة بعضهم من أن ضرب ومن وأخواتهما أسماء لالفاطها الدالة على معانها وأعلام لهاف كلام تقرسي فالوأذلك لقيامهامقام الاسماء الاعلام في تحصد ل المرام والتحقيق أنهاذا أريدا براء حكم على لفظ مخصوص فان تلفظ به نفسه لم يحتج هناك الى وضع ولا الى دال على المحكوم عليه للاستغناء تتلفظه وحضوره بذلك في ذهن السامع عمايد آعليه و يحضره فيسه فالالفاظ كلهامتشاركة ف صعة الحكم عليم اعنسد النلفظ بهاأ نفسها واعما يحتاج الى ذلك اذالم يكن الحكوم عليه لفظاأ وكان ولم لتلفظ به فسنصب هناكما مدل علسه ليتوجه الحكم السه اه وكان كشف الغطاه عن المراد يوضعه لنفسم كالفاده المصنف وأوضحناه رافعاللحلاف في المعي أشارا ولاالى التعقب المذكورمع زيادة في توجيهه ثم ثانياالى الخروج عن عهدته فقال (والاعتراض بأنه) أى وضع اللفظ لنفسه (مكابرة العقل بل ولاوضع) للفظ لنفسه (لاستدعائه) أى الوضع (التعدد) ضرورة استلزامه موضوعاً وموضوعاله ولاتعدد على تقدد يروضع اللفظ لنفسمه بل كيف شصوراً ن يكون اللفط نفسه مداوله والدال لابدأن يكون غيرالمدلول (ولا نه)أى الوضع (للحاجة) الحافادة المعانى القاعة بالنفس وغيرها (وهي) أى الحاجة الذكورة الما تحصل (في المغاير) أى اللفظ الموضوع لغيره لالنفسه (مبني على ظاهر اللفظ) أي على ما يظهر من اطلاق لفظ الوضع اصطلاحا كا يعطيه قوة كالام المعترض (وماقلنا) من أن المراد بوضعه لنفسه انماه والاذن في الاخبار عن ذاته (مخاص منه) أي من هذا الاعتراض اذه ذا المراد لا ينفيه عقل ولانقل ولاالمعترض أيضا كارأيت وأجيب عن استدعائه التعدد بأن تغاير الاعتبار كاف في كونالشي دالاومدلولا ويجابءن انحصارا لحاجة فى المغايرة بالمنع ثمنصارى المعترض أنه عنع تسمية همذاالمرا دبالوضع نظراالى ماهوالمتبادرمنه عنداطلاقه ومثله مشاحة لفظية يدفعها أنه لأمناقشة في مثلمن الامورالا صطلاحية والله سجعانه وتعالى أعلم فهذاما يتعلق بالقدعة الأولى الفظ ولنشرع مى

(۱۱ - التقرير والنصبير - اول) المذهب وهوكونه بدل عليه بالالتزام نقله صاحب الافادة عن أكثر أصاب الشافعي واختاره الاسدى وكذا الامام وأنباعه ومنهم المصنف وعبروا كالهمم بأن الامر بالشي نهى عن ضده فدخل فى كلامهم كراهة ضد

المندوب الاالمصنف فانه عبر بقوله وجوب الشئ يستلام حرمة نقيضه وسبب تعبيره بهذا أن الوجوب قديكون مأخوذ امن غيرالام كفعل الرسول عليسه الصلاة (٢٨) والسلام والقياس وغيرذ لك فلما كان الواجب أعمن هذا الوجه عبر به وأما كراهة ضد

منافي سان الافسام اللاحقة الفظ المستعلمن حيثيات مختلفة فنقول (والمستعل) من حيث الامراد والتركس (مقردوم كس) لما يعلمن تعريفهما ثم تعريفهما لغة هوالمقصود بالذات وأنت اذا تأملته رأيت على اعتباره تقديم المفرد أولى فلاجرم أن قال (فالمفرد ماله دلالة)على معنى (لاستقلاله بوضع) أى لاستبدادماله دلالة على معنى وهوا الفظ يوضعه اذلك المعنى (ولا برومنه) أى عماله هذه الدلالة كأتَّن (له) أى المعزوا لمذكورد لالة (مثلها) أى الدلالة المذكورة بأن يدل بالاستقلال على معنى لوضع ذاك الجزء لذلك المعنى (والمركب ماله ذَلك وبْغرته) أى ماله دلالة بالاستقلال على معنى بالوضع له ولجزته أيضادلالة بالاستقلال على معنى بالوضع له ثملايشترط في دلالة الجزوعلى المعنى أن تمكون وابت له على الدوام بْلْ بَكْتَى سُوتِهَ اللَّهِ فَي أَصِلُ الْوَضْعُ ﴿ وَلَمْ نَشْرِط كُونُه عَلَى جِزَّ الْمُسْمِى } أَى وَلَمْ نَشْرِط فَي الْمُودِيدُ لَ وَلاجِزُّهُ منعة مثلها قولنا ولاجزامنه يدل على جزءالمسمى ولافى المركب يدل وبجزته مثلها قولنا وجزئه دلالة وضعية على برزوالسمى كاشرطه المنطقيون لاختلاف الاصطلاحين (فدخل نحوعبدا لله) حال كونه (علما في المركب) لكونه دالاعلى معناه العلى وضع مستقل ودلالة كلمن جزأ به اللذين هماعيد والاسم الشريف على معنى بوضع مستقل وان لم تكن هذه الدلالة مرادة لهما في هذه الحالة وكادخل فى المركب المركب الاضاف علما دخل فيه مسائر المركبات من المزجى والتوصيفي والعددى والاسمنادى أعلاما ولعله انتمأ قال نحوعبدالله اشارة ألى هذه وقال علم الانه اذالم يكن علماً كان مركبا اتفاقا (وخرج) أى ولم يدخــل فى المركب (يضرب وأخواته) بلهى داخــلة فى المفرد قال المستنف رجه الله قولة وأخوانه يشمل المسدوء بالهسمزة والنون والياء والمذاهب قيسه ثلاته المذكورهنا وهوالحق أن المكل مفرد ومقابله كون الكلمى كباونسب الى الحكاء والنفصيل قول اين سبنا ان المبدوء بالساء مفرد وغيره مركب وجه الحكاء أنهيدل جزؤه وهوحرف المضارعة على موضوع معين في غدير ذي اليا وغدر معين فى ذى الياء وجوابه ماستذكر من منع دلالة الجدره أعنى حرف المضارعة باتفر ادم على شي بل المجموع دال على المجموع وايس لحرف المضارعة وضع على حدته ولا وجه للتفصيل اه بعثي موجبا له ثم انمالم يدخل المضارع مطلقا (لانه) أى المضارع موضوع (لمجرد فعل الحال أوالاستقبال) أولهما على سيل الاشتراك اللفظي على أختلاف الافوال فيه (لموضوع خاص) يعني لفعل المتكلم وحده ان كانبالهمزة وله مع غيره ان كانبالنون ولفعل المخاطب ان كان بالتاء ولفعل الغيائب ان كان الساء وضعاتف منيافليس شي منها كلنين بوضعين فهي مفردات (بخلاف ضربت) بتنليث التامفانه مركب لدلالته على استنادا لفعل الى المتنكام أوالخاطب أوالخاطبة يوضع مستقل ودلالة جزئه الذى هو الفعل على حدث مقترن بزمان قبسل زماف الاخبار يوضع مستقل ودلالة برئه الذي هوالتاءعلى مسكلم أومخاطب أومخاطبة مستداليه بوضع على حدة كاأشار اليه بقوله (لاستقلال تاته بالاسناد) وانها تكن مستقلة في اللفظ (بخلاف تأه تضرب) سواء كانت المعاطبة أوالعُا تبة فانم الست بدالة على مسند اليه بوضع على حدة بل ولاعلى غبره من المعانى على سبيل الاستقلال فيكون مفردا لانه ليس لخزته دلالة عَلَى مَعَىٰ قَوضِع مَسْنَةُ لُ وَسَأْنِي الْرَدَّ لِي جَعَلُهُ مَرَكِنا (وقيدالمنطقيون) في كالاتعريني المفردوالمركب (دلالة الخزوج زوالمعنى وقصدها) فالمفرد عندهم ماليس الفظه جرودال على جرومعناه المقصود والمشهور صدقه على أربعة أقسام مالاجز الفظه كهمزة الأستفهام وماللفظه جزءلكن لادلالة له على معنى أصلا كزيد وماللفظه جزءدال على معنى لكن المعنى ليسجر المعنى المقصودمن اللفظ حال الاطلاق الخاص له كعبدالله علما فانكلامن عبدوال دل على العبودية ومن الاسم الشريف واندل على الالوهية ليس

المنسدوب فأن المصنف قدلايراء وذلك لانااذاقلنا انالآمريالشئ نميى عن ضده فهل یکون خاصا بالواحب فيه قولان شهرات حكاهمها الاتمدىوابن الماجب وغيرهماولكن العصيم ألدلافرق كاصرح مه الأمدى وغيره والمذهب الثالث أنه لايدل عليسه البتة واختاره ابن الحاحب ونقله المصنف عن المعتزلة وأكثرالاصحاب تبعالصاحد الحاصيل وأماالامأمني الحصول والمتعدفنقل عن جهورالمسترلة وكشر من أصحاسًا وفائدة الخلاف من الفسروع ما اذا فال ان خالفتنهي فأنتطالني مُ قال فرحى فقىعدت فني الطلاف خسلاف ومستند الوقوعهذه القاعدة سرح بهالرافعي فحالشرح الصغير وفى المسئلة اختسالاف في الترجيمة كورمسوطافي المهمات (قوله لانه برؤم) أي الدليل على أن وجوب الذي يستلزم حرمة نقيضه أن حرمسة المقيض بزءمن ماهية الوجوب اذالوجوب مركب من طلب الفعل معالمنع منالترك كاتقدم فموضعه فاللفظ الدال على الوجوب يدل على مرمة النقيض بالنضمن وهسذا

الدليل أخذه المصنف من الامام وانما ادى الالتزام وأقام الدليل على التضمن لان الكل يستلزم الجزء وبالجلة فهودليل باطل وعن نبه على بطلانه صاحب التعصيل وتقريرذاك موقوف على مقدمة وهو أنه اذا قال السيدمثلالعبدما فعسد تعنا أمران منافيان للأمور به وهوو جود القعود أحدهمامناف له بذاته أى بنفسسه وهو عدم الفعود لان المنافاة بين النقيضين بالذات فاللفظ الدال على القعود دال على النهى عن عدمه أو على المنع منعبالذات والشاتى (٨٣) مناف له بالعرض أى بالاستلزام وهو

الضد كالقسام مشلاأو الاضطماع وصابطهان مكون معنى وحودايضاد المأموريه ووحماقاته بالاستنزام أنالقيام مندلا يستلزم عدم القعود الذي هونقيض القيعود فاوحصل القعودلاجتمع النق ضان فامتناع اجماع الضدين اغماه ولامتناع احتماء النقيضين لالذاتهما فاللفظ الدالءلي القمعود يدل على النهى عن الاضداد الوحودية كالقسام مشلا بالالتزام والذى يأمرقسد تكون غافسلاءتهاهكذا ذكره الامامق المحسول وغيره وفي المسئلة قول آخر أللسافاة من الضدين بالذات اذاعلت ذاك فقول المسنف وحوب الشئ يستلزم حرمة نقبضه لانهجزؤه القائدل أن يقول ان أواد بذلك أه يدل على المنعمن اضداده الوجودية فهذا مسلم ولكن لانسلمأنهجزء من ماهسة الوجوبيل جزؤه المنعمسن الترك وان أراد بهانه دال على المنع من الترك فلس محل النزاع اذ لاخلافأنالدال على الوجوبدال عملىالمنع من المترك لانه جزؤه والا خرج الواحب عسن كونه واحبابل النزاع في دلالته

جزءالمعنى المقصودمن جلة اللفظ في هــذه الحيالة وهو الذات المشخصة وما للفظه جزودال على جزء المعنى المقصودالاأن دلالته غيرمقصودة كالحيوان الناطق علىاعلى شخص انساني فانمعناه حينثذالهاهية الانسانية مع التشخيص والماهية الانسانية مجوع مفهوي الحبوان والناطق فالحبوان مثلا دال على جزالمعنى آلمفصودلانه دالعلى مفهومسه ومفهومه جزءالمياهيسة الانسانيسة وهي جزءالمعني الذي هو الشخص الإنساني فيكون مفهومه أيضاالشخص الانساني لانجزءا بلزء جزولكن دلالة الحيوان على مفهومه ليستمقصودة حال العلية لان المرادمن اللفظ علما العربي العلمي وانحاخص هذين القسمين بالذكر حيث قال (فعبدالله مفردوا لحيوان الناطق لانسان) أى اسمالفردمن أفراده مفرداً يضاحال كون كلمنه ماعلا كاذكرنا وصرح بهسالفافى عبذالله فيعابه تقييدهمايه أيضاهناوالا كاما مركبين عنسدالكل لانهدذين بماعسى أن يتوهم كونهمامركبين وفيهما أيضا تطهر عرة اختلاف الاصطلاحين بخلاف الاواين والمركب عندههم مأدل جزؤه على جزءمعناه المقصود وصدقه على ماعدا مايصدق عليه المفردوه وظاهر (والزامهم) أى المنطقيين (بتركيب تحومخرج) وضارب وسكران كاذ كروابنا الحاجب (غيرلازم) لهملان المقتضى لهـ ذاالألزام إماظن أن هـ دوالكامات تدل على معنى وكالامن جوهرهاومن الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض يدل على جزوذلك المعنى أوكلامن الحسروف الاصلمة منهاومن الحسروف الزوائد فيهايدل على جزوذلك المعنى فأن كان المقتضى لهدذا هو الاول كاأشار اليد يقوله (فعلى اعتبارا لجز الهيئة) أى فأماعدم لزوم هذا الالزام لهم بناءعلى اعتبار الملزم المؤوا لمنسوب اليه الدلالة على بزوا لمعنى ولتصريحهم بالمسموع بالاستقلال)أىلذ كرهمهأن مرادهم بالاجزاء الالفاظ المرتبة في السمع المستقلة بذلك أى التي بحيث ي- هع بعضها قبل و بعضها بعدوان نوقشوا في هدذه الارادة من الحد (ولات الكارم في تركيب اللفظ) أعفر كيب لفظ مع لفظ (ظاهر) لان الهيئة مع المادة ليست بألف اظ مرتبسة في المعمستقلة بذاك ولايتصورا لترتيب بينهاؤ بيزالمادة بلهمامسموعان معاوهي صفة عارضة للفظ وان كأن المقتضى لهالثاني كاأشاراليسه بقوله (وعلى اعتباره) أى وأماعدم لزوم هدذا الالزام لهم بناء على اعتبار المازم الجزءالمنسوباليه الدلالة على جزءالمه في (الميم) في مخرج (وضوء) أى وضوالم كالالف في ضارب (فلنع دلالته) أى الجزء بهذا التفسير على جزء المه في المراد (بُل) الدال على مجوع المعنى المرادف هذه الالفاظ هو (المجموع) من الحروف الاصول والزوائد من عُسر وضع الجزويا ذاء الجزو الأدلف أل أن يقول بلزمهم القول بتركب مخرج ونحوماذا كان الموحب لقولهم بتركب أضرب ونحوه مافيه من الزوائدمع باقى الحروف كاهوأ حسدالوجهين لهم فى تركيب الفعل المضارع لان اليرفى عفرج والالف فى ضارب من حيث الدلالة على المعنى الزائد على ألم صدر ليسابا فل من كل من حروف المضارعة في دلالتها على معان من المسكلم وغسره عندهم وقد قالوا بتركيب أمثلة المضارع فكذا هدذه اذلافارق مؤثر بين القبيلين على هدذاالتقدير كأيكن أن يقلب هذابأن يقال يلزمهم القول بافرادأ مثلة المضارع حيث قالوا انعفر جاوصار باوضوه ممامفردات لانالدال على المعنى المرادفي هذه جموعها ولاجز منهايدل على جزوذاك المعنى فكذافى أمئسلة المضارع المذكورة (وجعل تضرب) بالناء المثناة من فوق الجخاطب أوالغائبة (مركبان كانالاسسناد) أى الكانه في الجعل المذا المنادمعناء (الى تائه في الحالف أهل اللغة) البجاعهم على أن السناد الى حق من حوف المضارعة وكيف الوكون الشي مسندا اليه من خواص الاسماء وحروف المضارعة حروف مبان فضلاعن أن تكون حروف معان فضلاعن أن تكون

على المنع من أضداده الوجودية كافتضاء كلام الامام فيلزم إما فساد الدليل أو نصبه في غير على النزاع واذا أردت أصلاح هذا الدليل يجبث يكون مطابقا للدجى فقدل الامردال على المنع من الترك ومن لوازم المنع من الترك المنع ومن الترك ومن لوازم المناطق ومن لوازم الترك ومن لوازم الترك ومن لوازم المناطق ومن لوازم المناطق ومن لوازم المنطق ومن لوازم الترك الترك ومن لوازم الترك الترك ومن لوازم الترك ومن لوازم

من الانسداد بالالتزام وهوالمدى (قوله قالت المعتزلة) أى استدلت المعتزلة على أن الامر بالشي ليس تهياعن ضده بأن الموجب الشي قد يكون غافلاءن نقيضه فلا يكون (٤٨) النقيض منهياعنه لان النهى عن الشي مشروط بتصوره ويغد فل بضم الفاء كاضبطه

اأسماء (أوللستكن) أى وان كان الجعل المذكور لعلة تركبه مع للستترفيه من أنت للخاطب وهي الغائبة (فاذكرنا)أى فوابه ما تقدم قريبامن أن المضارع اعاه وموضوع الفعل الحال أوالاستقبال لموضوع خاص من مد كام أو عفاطب أوغاثب لاله مع استناده الى الضمير المستترفيد وليس الكلام الاميه مع قطع النظر عن استناده الى شئ وهـ ذاه والمراد بقوله (ولذا لم يركب أضرب ويضرف في ذيد يضرب ونضرب وأن كادفى كل منها فهرمستكن هوأنا وهو وضن وانساقيد يضرب بكونه فى ذيد يضر بالانتفاء كون يضرب في يضرب زيد مركابطريق أولى الحاوم من الضمير المستكن لاسماده الحالامم الظاهر (وجواب مركيه) أي الفعل المضارع الغائب في هذه الصورة (منهم) أي المنطقيين (ماذكرنا) فلريكن حاجة الى ذيادته عماغا فالمنهم لان ابن سينامنهم م يقل بتركيبه بل نص الفاضل الابهري على أنه لم يذهب أحدمن المنطقيين الى أنّ يضرب الغائب مركب وان اعترض به بعضهم الزامالكن فى كلام القياضى عضد الدين اشيارة الى أنه لافرق فى هدذا المعدى بين المضادع الغائب وغسيره على ما توهمه اسسينا كاذكره المحقق التفتاذ انى وجزم به ومعاوم أن من حفظ جهعلى من لم يحفظ لا بالحكس لمكن بق أن بقال انما بلزم انتفاء كون يضرب وأخواته م كبة عندهم لانتفاء التعليلين المذكورين أن لوكانا أوأحدهم مامساو باللدى ولاعسلة له غيرهمما وليس كذلك لم اليجوز أن يكون المضارع عندهم مركبالكون حروف المصارعة فيسه أحزاه مسموعة مرتبة دالة على المعانى للذكورة كاصرحوابه وذكرناه آنفا وكونهاءندكم معشراهل اللغة ايست أجزاه لانهالم توضع وضعا مستقلالهذه المعانى بلالصيغ التيهى فيأواثلها كلمنها بمموعها وضع بازاه مجوع المعنى من غسير وضع للجزء بازاءا لجزءعندكم وماوقع فى بعضء بارات أهل العر بيسة من أن الساء للغائب والناء المغاطب والهمزة للتكام وحده والنوناة مع غيره تحمول على التسام والتساهل عندكم كأذكره الاصفهاني فشرح الكافيسة لابضرناني اثمات أنهاأ حزاه لهادالة على حزه المعدى المقصودمنها على اصطلاحناقا بالانشسترط في تحقق الروسوى كونه مسموعا مرتباد الاعلى جزء المعنى المقسود للوضع فيهمدخل وقدوجدهذافى هذه الاحرف ودارمعها وجوداوعدما على أن الاستراباذى الشهير بالرضى ذهب فى شرح الىكافيسة الى أن المضارع مركب من كلتين حروف المضارعة ومابعد هاصارتا فى شدة الامتزاج ككلمة واحدة ومن تمة سكن أول أجزاله فأعرب اعرابها فلت ويستفادمن هذا دفع ماقيل الزوائد فى المضارع وان دلت على معنى لكن هـ ذاالقد درلا يقتضى التركيب وانحا يقتضب وآسلوكان الباقى منسه يدل على الباقى من المعتى وليس كذلك فانه لاعكن الابتداءيه فأقل ما في الباب أنه لا يكون الفظادالا على أنه قد أجيب بمنعه فان المركب يكفي فيه دلالة حز واحد وأماد لالة الساق من اللفظ على الماقى من العنى فمالا يقتض محد المركب قلت وجدا أيضا يندفع ماقيل تعريف المفرد يقتضى أن يكونإن قام زيدمفردالانجزأ وهوالقاف منقام وكذاالزاى من زيدلايدل على جزعمعناه فيتبغى أن يقيدبا الزوالقر بب فتنبهه مهدذا اصطلاح ولامناقشة فيه ياصطلاح غيراهه تع يلزمهم على هذا القول بتركيب مخرج وضارب ونحوهمامالم يبدواما نعامنه والشأن فيذلك والظاهر بعده والله سحانه أعالم (وينقسم كلمن المفرد والمركب) الحكما تقف عليه ولاعلينا أن نبدأ ببيان أقسام المركب لقلتما طالنسبة الحاقسام المفرد (فالمركب ان أفادنسبة نامة) وهي تعلق لاحدجزا يه بالا خريفيد المخاطب معنى يصي السكوت عليه (عجرددانه) أى مع قطع الفرعن لاحق به عصل لهدد الافادة أوما نعممها إ فِملًا) أَى فهوجه المسيَّة ان بدئ باسم كزيد قائم وان زيداعالم وفعلية ان بدئ بفعل خوقام معد

الحوهري قالومصدره غفــــلة وغفولا وأحاب المصنف توحهين أحدهما الشئ مع الغفلة عن نقيضه لانالمع منالنقيض جزء من ماهية الوحوب كاقررناه فيستعيل وجودالايجاب بدونه لاستعالة وحسود ألشئ بدون جزئه واذا استصال وحودم بدونه فالمتصور للايجاب متصور للنعمسين الترك فمكوب متصوراللترك لامحالة وهذا الحواب اطل لكونه في غير محل التراع كاتقدم الثانى سلنا أن النقيض قديكون مغفولاءتسه لكن لالازم منذلك أنالابكون منهما عنسه فانه ننتتص بوحوب مقدمة الواحب أي مالايتم الواحب الاسفانه واحبكا القسدم مع أن الموجب قد يحصكون غادلاعنسه فكذلك حرمة المقمض قال (السادسسة اذانسخ الوجوب بقي الجوازخلافا الغسرالي لان الدالعلي الوجوب يتضمسنا لجواز والناسخ لايشافيسه فاله مرتفسع الوجوب بارتفاع المنعمن الترك فيل الجنس بثقوم بالفصل فيرتفع وارتفاعه فلنالاوات سلم فنتقوم فصل علام

الحرج)أ قول اذا أوجب الشارع شيأ ثم ندخ وجوبه فيعوز الاقدام عليه علا بالبراء فالاصلية كاأشار اليه في وياعبد المصدول في آخرهذه المسئلة وصرح به غيره ولكن الدليسل الدال على الايجاب قد كان أيضاد الاعلى الجواز كاسيا في تقريره فد لالته على

الجواذه الهي بالنيسة أم ذالت بزوال الوجوب هذا محسل الخلاف فقال الغزالي النهالا تبقى بل يرجع الامرالي ما كان قبسل الوجوب من البراء الاصلية أوالا باحدة أوالتحريم وصاد الوجوب بالنسخ كائن لم يكن (٥٨) هكذا جزم به في المستصنى وقال

الامأم وأتساعه والجهور انها بأقسسةومرادهؤلاء بالجوازه والتغسيرين الفعل والترك كاسيأتى وقد صرحبه المسنف في آخر المسئلة وهوالذى صرح الغزالي أيضايعسدم يقاثه وعلى هذا فسكون الخلاف ينتهما معنوبا علىخلاف باادعاه اس التلساني وصورة المشاة أن يقول الشسارع نسخت الوجـــوب أو حرمة الترك أورفعت ذلك فامااذانسخ الوجسوب بالنمسريم أوفال رفعت جسع مادل علسه الاص السابق منجواز النسعل ومنع الترك فيثبث النصريم قطعا (فوله لان الدال) أي الدليل على بقاء الجوازأن الحواز جزء من ماهسة الوجوبلان الوجدوب مركب منجواذالفعل مع المنسع من الترك وات شنت قلت من رفع المرج عن الفيعل معراثيات المسرج على الترك واللفظ الدال عملي الوجوب دال على المسوار بالنصان والناسم الوجوب لايشافي الجواز فان الوحوب رتفع بأرتفاع المنع مسسن التركة أذالمسركب وتفع بارتفاع حزته واذاتقررا تهلاينافيه فتبق دلالتهعلمه والثأن

وباعبدالله وأن أكرمتني أكرمتك ويقال لهذه شرطية وأمامك أوقى الدارمن زيدا مامك أوفي الدار وقاقاللبصر ينومن وافقهم فانقدرهم مثله بنعوحصل أواستقرو يقال اهذه ظرفية وخلافاللكوفيين فاتقد يرهم ايآه بنعو ماصل أومستقر فعلاه من قبيل المفرد وأغرب ابن السراج بجعل قسما برأسة لا من المفرد ولامن الجلة (أوناقصة) أي وان أفادنسسبة ناقصة وهي تعلقٌ لاحد جزأيه بالا خرغ مفد مابصح السكوت عليه بمجرد ذاته (فالنقييدي) أي فهو المركب التقييدي لتقييد كلمن جزأيه بآلا خو والناقص لنقصان نسبته عن نسبة الأول فيشمل سائر المركبات عاشا الاستنادى (ومفرداً يضا) أى وهومفردا يضافي اصطلاح التعو بين لان المفرد عندهم مقول بالاشتراك اللفظى على هذا كاهوم رادهم يه في تقسيم خبر المبتدا الى مفردو جلة وعلى ما أشار اليه استطرادا بقوله (وكذا في مقابلة المذي والجموع) كاهوظاهر تقسيم الاسم اليه واليهماوف مقابلة المثنى والجو وعجمع سلامة اغسيرا لمؤنث كاهوم ادهم به في باب الاعراب بالحركات الثلاث (والمضاف) أي وعلى ماهو في مقابلة المضاف الى غره والمسيمة كاهومرادهم بهفى قولهم المنادى المفرد المعرفة ينبي على مايرفع به فان قيدل يشكل هدذا باسم الفاءل فى حدداته كفام قانه يفيدنسسبة ناقصة مع أنه أيس عركب تقييدى فألجواب ماأشار اليه بقوله (وضو قائم) مالصفات في حدداته (لايرد) على المركب (لانهمفرد) لصدق تعريف المفردعليه (وأيضا) ليسْ بمفيدنسبة ناقصة وضعابل هووضعا (انمأيدل على ذات متصفة) بالمعنى الذي أشتق هومنه (فتلزم السبة) أى نسبته الى شئ آخر (عقلًا) ضرورة أن الوصف لايد أن يقوم عوصوف (لامدلول اللفظ) أى لاأن القسبة المشار المامقصودة الافادة من لفظه مدلولاله فلانسبة وضعية فيسه من حيث هولا نامة ولاناقصة مراوقيل ينبغي أن يكون اسم الفاعل الخبر بهعن المبند المسند الى فهيرير جمع آليه مع الضمير جلة كالفعل إذا كان كذال القيل في جوابه (وحال وقوعه) أي اسم الفاعل (خبرا في تحوزيد قام نسبته الحالضير) المستترفيه وهوهو الراجع الحذيد (ليست تامة بمعردذاته) أي قام (بل النامة) نسبته (الحزيد) فلاينبغي أن يكون مع ضميره بهلة (ولذا) أى ولكون نسبة قائم الحا الضمير المستترفية ليست بتامة (عد) قام (معه) أي مع ضميره (مفردا) لاجلة كاهوقول الحقة ين على مافي شرح التسهيل لمستفه وعلها بناطا جب في أمالي المسائل المتفرقة بوجهين الاول أن الجلة هي التي تستقل بالافادة باعتب ارالمنسوب والمنسوب اليه واسم الفاءل مع صميره ليس كذلك بدليل أنه يختلف لفظه باختسلاف العوامل وهوحكم المفردات وعسبراب مالك عن هد ابقوله السلط العوامل على أول بزايد الثاني أن وضعه على أن يكون معتمدا على من هوله لان وضعه على أن يفيد في ذات تقدم ذكرها فيستقل مع المعتمد عليه بالافادة فاستعماله مبتدأ مستقلا بفاعله خروج عن وضعه اه على أن منهم من يقول بأل الفعل مع مرفوعه عندالتحقيق ليس بجملة حال كونه خيرا أيضا قال والابلزم أن بكون في محوزيد قام أبوه خبرآن وهو باطل الضرورة لكن لماكان الفعل مع مرفوعه حال كونه منفرد اجداة نامة استعصبوا اطلاق الجلة عليه حال كونه خبرالليتدا تسمية الشئ بأسمما كانعليه والمشتق لماله بكن معرم فوعه جلة تامة ضرورة احتياجه الى ضميمة أخرى لم يجعلوه جلة وهذا هو الذى اعتمده الاصفهاني في وجه الفرق بين كون الفعل مع مر فوعه جله دون اسم الف اعل مع مرفوعه هذا كله على اصطلاح النحويين (وعلى المنطقيين) أى وأماعلى إصطلاحهم (في اعتباره) أي اعتبارهم الضمير (الرابطة) الغيرالزمانية في القصاباً الحلية ليرتبط بهاالمحول بالموضوع وهي عبارة عن وقوع النسبة أولا وقوعها سمي بم الدلالته على النسبة الرابطة بينهما تسمية للدال باسم المدلول مكون اسم الفاعل فحوزيد قاتم ليس جملة (أظهر)

تقول الدليل الرافع للسعمى الترك ان لم يومع أيضا الجواز فلا يكون ذلك تسخابل تخصيصالامه الموارج البعص مآدل عليه اللفظ وهوغيرالمدى وان رفعه فلا كلام وأيضا فالمدى بقاؤه هو الجواز عمنى الضير والذى فضمن الوجوب هو الجواز عمسى رفع الحرج عن الضمل ولايتم المدعى الابزيادة أخرى تأتى في الجواب عن اعتراض الغزالى ومع تلك الزيادة أيضافليس مطابقاللدعوى كاسسيا في ايضاحه (قوله فيل المنس الخ) هذا يحتمل أن يكون دليلا الغزالى وتقرير الاول أن يقال لانسلم ان الناسخ

لانتفاءالاسناداليه أصلاكانبه عليه بقوله (فاسناده)أى اسم الفاعل على اصطلاحهم (ليس الاالحذيد) لاالى هوالرابطة لأنهاغ سيرمس شقلة لتوقفها على الحكوم عليه وبه لام انسب به رتبطان بهامعقولة من حيث انها حاصلة يتمسما آله لنعرف حالهما فلا يكون معنى مستقلا يصلر أن تكون يحكوما عليه أوبه ففائدتها كاقال (وهو) أى الضمير في المثال المذكورهو الذي (يفيد أن معناه) أي اسم الفاعل محمول (له) أى لزيد (والااستقل كل بمفهومه) أى والالو كان الضمير في مثل هذه القضية غيرمف دهـ ذا استبدكل من الموضوع والمحول بعفه ومه عن الاتنو (فايرتبط) كلَّ منهما بالا خرفينبغي كونهما قضية بل يكونان منقبيل تعدادالالفاط التي حقهاأن ينعق بَها والفرض خلافه (وغاية مايلزم) من هسذا (طرده) أي اعتباراً لضمير (في الحامد) من الاخبار كافي المستقمنه العين هذا المعنى (وقد يلتزم) طرداعتبار الضمير فى الجامد أيضا (كالكوفيين) فانهم على أن حبر المبتد امشتقا كان أوغير مشتق فيه ضمير ويتأ ولون غير المشتق بالمشتق ليتعمل الضميرفينا ولوت زيدا سدبشصاع واخوك عوانعيك وغيرهما بساينا سبهمن المشتقات بلعن الكسائ أن المامد يصمل الضمير وان لم يؤول عشتق وقد يعزى الى الكوفيين والرماني أيضاوهوغيرالمشهورعنهم غفشرح التسهيل لمسنفه وهذاوان كان مشهورا انتسابه الى الكساف دون نقييد فعندى استبعاد اطلاقه اذهو مجردعن الدليل والاشبه أن يكون حكم بذاك ف جامد عرف لسماءمعني ملازم لاانفكاك عنه كالاقدام والقوة للاسدوا لحرارة والجرة للنمار اه فيتحصل أن لتعمل الجامدالضم يرتطر ينالنأو يل بالمشتق وهوالمشهورءن الكوفيين والبقاءعي مسدلوله ولح المعنى الملازم للسمى وهوالذى ينبغي أن يحمل عليسه قول الكسائ وقال الاستراباذى وأما الجامد فأت كات مؤولابااستق نحوهذا القاع عرفبركاه أى غليظ تحمل الضميروان لمكن مؤولايه لم يتعمله خلافاللكسات وكاله نظرالى أنمعني زيدآ خوله متصف بالاخوة وهلذا زيدمتصف بالزيدية أومحكوم عليه بكذا وذلك لان الخبرعرض فيهمعنى الاسسناد بعدا أن لم يكن فلا بدمن رابط وهو الذي يقدّره أهل المنطق بين المبتدا والخيرفا لجامد كآه على هذا منعمل للضهرعند الكسائي لكنه كمالم يشايه الفعل فم يرفع الظاهر كالمشستق ولذالم يجرعلى ذلك الضمير تابع لخفائه فأذالاضرفي التزام ملتزم لهسذا الذى عليه الكوفيون بللاعليه الكسائ (وانكان) الترام طرد معند المنطقيين (على غيرمهيمهم) أي على خلاف طريق الكوفيين فأن المنطقين لأيلتزمون تحمل المشتق له فضلاعن الحامد بلاأن كان ملفوظافها ويسمون القضية حبنثذ ثلاثيةً وان كانَغيرملفوظ لشَّدورالذهن مَا فالواهومُحذُّوق العلم موسَّموا الْفضَّية حينشذ شَّاءيةً نم الشأن ف صلاحية الضمر المستكن دايلاعلى الربط اذعليه أن يقال الربط أمر خني فينسغي أن يكون دله ظاهراوالضَّميرالمستترايس كذلك والدهـ ذامع افادة ماعدل اليه أشار بقوله (ولخفائه والدال ظاهر) أى والحال أن الدال ينبغي أن يكون ظاهر الدلآلة على المدلول (قيل الرابط) للغبر بالمبتدا (حركة الاعراب كاذكره المحقق التفتازاني في شرح الشمسية فانهاضمة ظاهرة في آخوالاسم المفرد المعرب ويلحق بهافى همذاما يقوم مقامها من واووالف لان الظاهران الواضع كاوضع الالفاظ لافادة المقاصد الباطنة وغسيرها ومنع الأعراب لافادة المعانى الطارقة على بعضها بالتركيب وقيسة لكال المقصودمع الاختصارلكن كافال (ولايفيد) كون الدليل على الربط حركة الأعراب في سائر القضايا (ادتخفي) هذه ا لحركة (فى المبنى والمعتل) مفصورا كان أومنقوصابل وفى المعرب بها اذا وقف عليه بالسكون (والاظهر أنه)أى الرابط ينهما (فعل النفس) وهوالحكم النفسي بالخبرعلي المبتدا البونا أونفيا (ودليله) أي فعل النفس هدالالد أمر مبطن لا يوقف عليه الا بتوقيف من الرابط (الضم اللاص) أى التركيب الخاص

لاينافي آلسوازلان كل المصة التي فسمن الجنس كانص علسة انسينا لانه يستعمل وسودجنس محرد عن الفصول كالحوانسة مشلا والسهأشار بقوله متقوم بالقصل أى يوجديه ولعلدمن قولهم فلأنقوام أهل بشه يكسرالقاف أىالذي يقسم شأنهسم حكاء الحوهري، أداتقرر فلكفأ لحوازجنس الواجب والمندوب والمكروه والمباح والعلافى وحوده فى الواجب هوفصلالواحب وهو المرجعلى الترك فأذازال القمسل ذال الحوازلان المعلول مزول مزوال علته وفى ذلك بقول بعضهم أمامن حياتى جنس فصل وصاله ومنعشتي ملزوم لازمقريه أبوجدمازوم ولالازماه محال وسنس لم يقم فصاله به فثيت أن الناسم ينافي الجواء * التقرير الثاني أن يقال الدليسل على أن المواز لاسق وذلكأن كل فصل فهوعلة الخرثم أجاب المصنف بوجهينأ حدهما والمه أشار بقوله قلنالاأى لانسلم ماقاله ابنسسينا مسنأن الفصل علةالعنس فقد خالفه الامام وقال انم ما معاولان لعلة واحدة وتقرير

ذاكمذ كورف الكذب الحسكية ويحمل ان يكون المرادا تالانسلم ان هذا الفصل الموضوع الموضوع الموضوع المناص وهو الحرب على الترك على الهرن المبنس الخاص وهو الجواز لانهما حكات شرعيان والاحكام قديمة فلا يكون أحدهما على

الا نو الثانى سلنا أنه على له لكن لانسسلم أنه يلزم من ارتفاع هدذ الفصل ارتفاع المنس لان الموازلة قيدان أحدهما الحرب على الترك والثانى عدم الحرب عليه فاذا زال الاول خلفه الثانى وهذا الثانى استفدناه من الناسخ لانه (٨٧) أثبت رفع الحرب عن الترك فالماهية

الماصلة بعدالنسخ مركبة من قيدين أحدهماز وال المسر جءن الفعل وهو مستفادمن الامروالثاتي زوال الحرج عن الترك وهو مستفادمن الناسخ وهذه الماهيةهي المندوبأو الماح هكذاذ كره في الحصول وهومعنى مأقاله المسنف واستفدنا من كلامهأنه اذانسيخ الوجوب بقإما الاماحة أوالندب من الامن وناسفسه لامن الامرفقط فننبغي أنتكون الدعوى بهذه الصيغة وهذاالكلام هوالذي سبق الوعديذكره قال صاحب الحاصل وفي هذه المسئلة بحث دقيق ولعله يشرالىشي منهذاأو الىمقالةانسيناالسابقة فاتها غسمد كورةفي المحصول ولأفي مختصراته وأمافاتدة هذاالخلاف من الفروع فهوكل موضع بطل اللصوص هلسق العوم منذلكمااذاوحدالمنافي للفسرض دون المفل ويندرج فيسه صوركثرة كالاحرام قمل الزوال مالظهر ومن ذلك ماأشار اليه الغزالي فى الوسيط وهوماً اذا أحال المسترى البائع بالتمنعلي رجل موجدبالمسععيبا فرده فان الحوالة تبطل على الاصم ولكن هاللمعنال

الموضوع نوعسه لافادة ذلا الربط لعمومه وأماالحركة (فعنسد ظهورها) لفقدمانع منه (بنأ كدالدال) لتعدده حينتذ (والا) أى وان لم يظهر لمانع (انفرد) الضم الخاص بالدلالة على مابينهما من الريط وبه كفاية (واعسلمأن المقصود من وضع المفرد اتلس الاافادة المعافى التركسة) لانها الكافلة بيمان المرادات أكدنيو يةوالاخرو يةالتى هي المقص ودة بالذات من وضع الالفاظ لا المعانى الأفراديه الهاللزوم الدورعلى هسذا التقدير لتوقف فهمها حينثذعلي أفادة الالفاظ لهاوهي متوقفة على العلم وضع الالفاظ لهاوهومتوقف على فهسم المعانى المفردة فان فيسل فثل هذا يجيء في إفادته النسب والمعانى التركيبية أبضالان فهمها شوقف على العلى وضع الالفاظ الهاوهو يتوقف على فهمها أجيب بمنع توقف افادتهما المعانى التركيبيسة على العسلم بكون الآلفاظ موضوعة لتلك المصانى المركبة بل العلم بالسب والتركيبات الجزئيسة يتوقف على العسلم بالوضع وهو يتوقف على العلم بالنسب والتركيسات المكلية فلا بلزم الدور هذا وذهب غيروا حدمنهم الاصفهانى الى أن الحق أنوضع الالفاظ المفردة لمعانيها المفردة ليفيدان المشكلم أرادهامنها عنداستمالها ووضع الالفاظ المركبة تمعانع اللركية لدفيدا فالمتكلم أرادهامنها عنداستعمالهاالاأن المقصودمن استعمال المتكلم الألف اظالم فردة لمعانيها المفردة التوصل به الى افادة النسب والتركيبات لائم المنكفلة بجدوى المخاطبات وهوحسن لامحذور فيسه (والجلة خبران دل على مطابقة خارج) أى والمركب الذي هو جاة خير إن فهم منه نسسبة بين طرفيه مطابقة التسبة التي بينهما فىنفس الاحربان تتكونا ثبو تيتين أوسلبيتين (وأماعدمها) أي مطَّابقة النَّفسية للغارجية بأن كَّانت احداهما بوتية والاخرى سلبية (فليس مدلولا ولاعمل اللفظ انما يحوز العقل أن مدلوله) أى اللفظ (غسيرواقع) بأن يكون المشكام كأذبا وهسذاماذ كره يعض المحققين من أن الخبرمن حيث اللفظ لايدل الاعلى الصددق وأماالكذب فليس عدلوله بلهو نقيضه وقوله مجتمله لاير مدون أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المرادأنه من حيث هولا يتنع عقلاأن لا يكون مدلوله تأبتا في الخارج لاأن احتمال عدم الثبوت مدلول له لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعمة لاعقلية تقتضى استلزام الدلس للدلول استلزاماعقلياليستميل التخلف كافى دلالة الاثرعلى المؤثر (والا) أى وان لم يدل المركب الذي هوا بله على مطابقة خارج بان كان لاخارج لنسبته (فانشاء ولاحكم فيه) لانه من قبيل التصور وفسرا لحكم بقوة (أىادراك أنها) أىنسبته (واقعةأولا) دفعالتوهمأن يرادبه هناالنسبة فانه بمسايقال بالاشتراك اللفظى عليهما وعليه فيفرع أن يقال (فليس كل جدلة قضية) لصدق الجلة على الحبر والانشاء لافادة كلمنهمانسبة تامة بمحردة أتهوعدم صدق القضية على الانشاء لانه لا يصيم أن يقال لقائله انه صادق فيه أوكاذب لعدم الخارج لنسيته وكل قضية جلة (والكلام يرادفها) أى آلجلة (عندقوم) من النحويين منهم الزمخشرى كاهوظاهر المفصل (وأعم) منه امطاقا (عند الأصوليين كأللغويين) أى كاعندهم لنقه لا مدى في الأحكام عن أكثر الاصوليسين والامام ألرازي في المحصول عن جبعه م أن الكلمة المركبسة منحوفين فصاعدا كالام قالصاحب البديع فهواذن ماانتظم من الحروف المسموعسة المتواضع عليها الصادرة عن محتار واحدف انتظم أى تألف والتأليف وان كان حقيقة في الاجسام لكنه يعلق على المتألف من الحروف تشبهاجها كالجنس والساقى كالفصل فخرج عن الحروف والمراد حرفان فصاعد االمتالف من حرف واحد دوحركته وبالمسموعة المكذوبة والمعقولة وبالمتواضع عليها المهسمل وبالصادرة عن مختار المسموعة من الجادات وواحد الصادرة عن أكثر من عنار واحد كالوصدر بعضروف الكلمة مسن واحدو البعض من آخرفانه لايسمي كلاما قال واختلف في

قبضه للسال فيسه خلاف وجه الجواز أن الحوالة متضمنة لجواز الاخذ والمنافى و دعلى خصوص الموالة فيبقى الجواز وهذه المسئلة ودأ شار البهاالا مدى وابن الحاجب بقوله ما المباحليس بجنس الواجب ولكن هذه الترجة غمير على النزاع قال (السابعية الواجب

لا يجوزتر كه فال الكعبى فعل المباح ترك الحرام وهؤوا جب قلنا لابل به يحصل وقالت الفقهاه يجب الصوم على الحائض والمريض والمسافر لا نهم شهدوا الشهر وهوموجب (٨٨) وأيضا عليهم القضاء بقدره قلنا العذر ما نع وانقضاء يتوقف على السبب لا الوجوب

اطلاق لفظ الكلام على كلمات مجتمعة غسيرمنتظمة المعانى كزيدبل في فقيل يسمى كلامالان كلامن كلاه وضع لمعنى ويسمى كلاما عندهم فالمجموع أولى وقيل لايسمى كلاماذ كرمسراح الدين الهندى في شرحه قلتوالاولهموالمتمه وفيالعماح الكلاماسم جنس يقع على القليل والكثير فهددالنقول تفيداطلاق الكارم على الكامة الواحدة عنداافريقين والطاهرأن الجسلة لايقال عليها عندهم واغما بقال على الكلمة من فصاعد افاذن الكلام أعممتها مطلقا وهي أخص منه مطلقا الكن يلزم من هذا الذي قَالهالاصوليون أَنَّالايطلق الكلام عنسدهم على الفظ الامرالذي على حرف واحسدمثل ق وع اذالم بكنءلماوفيهبعد اللهمالاأن يقال يطلق عليه الكلام لكن لامع قصر النظر عليه بل مع ملاحظة كلة أخرى مقدرة فيه وهوالضميرالمستترفيه ولابدع ف ذلك فكثيراما يعطى للقدر حكم الملفوظ ثم لايضرفي أعيته اطلاق الجلة على مثل هذا أيضًا عم يلزم من قول الفريقين أن الكلام باصطلاح اللغويين أعممنه باصطلاح الاصوليين ولاضيرف ذال وفول البديع وأهل اللغة المركب من كلتين بالاسسناد مرادمبهم ألنحو يون كماصر حبه شارحوء نع ان سلم قول ابن عصفور الكلام في أصل اللغة اسم لما يشكلم به من الجل سواء كانتمفيدة أوغمرمفيدة عكرهذا بالنسبة الىما تقدمعن أهل الغسة لان ظاهره أن الكلام والجلة منساويان لكن لعل ما تقدم أثبت والله سيحانه أعلم (وأخص)منها مطلقا وهي أعممنه مطلقا (عند آخرين) منهم اين مالك ومشيء لميه الاسترايا ذى وذكرا لحقق النفتازاني أنه الاصطلاح المشهور فقالوا الكلام ماتضمن الاستنادالاصلي وكان مقصودالذاته والجلة ماتضمن الاسنادالاصلي سواء كان مقصودا اذانه أولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها الست كادما ولاجلة لان اسنادها السرأصل والجلة الواقعة خعراأ ووصفاأ وحالاأ وشرطاأ وصلة أونحوذات حلة ولست تكلام لان استادهالس مقصودا اذاته وقال أين هشام والصواب أنها عمنه اذشرطه الافاذة بخلافها وأهذا أسمهم يقولون بعلة الشرط جلة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كادما اه وهذا كاترى يفيدأن المفتضى فيصوص الكلام اشتراط الافادة فمهدون الجله لااشتراط كون الاسنادمة صودالذانه فمهدونها وهسذاموافق لظاهرة ولسسويه على ما يفيده قول ان مالك وقد صرح سيبو يه فى مواضع كثيرة من كتابه عايدل على أن الكلام ما يطلق حقمقة الاعلى إلحل المفيسدة اه فيتلخص أل المراد بالستراط الافادة في المكلام استراطها فما يطلق عليه حالة اطلاقه عليه وأن الافادة لاتشترط في الجلة أصلا معلى هذا لوقال الق العون بالترادف بينهماان كأيهمالا يقال حقيقة اصطلاحيمة الاعلى مااشتل على الاسسناد المفيد وقولهم بعلة الشرط والصلة ونحوهما لالازممنه عدم اشتراط الافادة فيها لم لايجوزان يكون هذامن تسمة الشئ باعتمارما كانعلمه أوباعتبارالصورة ونظيره تسميته سمالمضارع الداخل عليه لم المقتضية قلبه ماضيامضارعا بأحسدهذين الاعتبارين وحين ذلايلزم أن يكون الفول بأن الجلة أعهمن السكادم اصطلاحا هوالصواب لاحتاجوا الى الحواب فليتأمل يوقد آن الشروع في سان انقسامات اللفظ المفردوان لم تكن يعض أفسامه خاصابه كاعسى أن ننبه علسه في مواضعه فنة ول (والفرد ماعتمارذاته ودلالنه ومقادسته لفرداخ ومدلوله واستعماله وإطلاقه وتقييده انقسامات خُسة بعدَّة هذه الاعتبارات التي أوَّلها اعتبار الذات وآخرها اعتبارالاستعمال (في فصول) خسسة بعدتها أيضاوأ ماالاطلاق والتقييد فهمامن جدلة أوصاف بعض أقسام انفسامه بالاعتباد الرابع كاسترى فالوجه اسقاطهما هنا (الفصّـل الاول) في انقسام اللفظ المفردباعتبارذاتا من حيث انه مشتق من غيره أولا وجيع ما تضمنه هذا الفصل بمأاختص به غير المنفية وأماهم فاكتفوا بالاشارة الىمايهمهممنه فيايكونون بصدده فمحيث كان المشتق لايعلم

والالماوجب قضاءالظهر على من ام جيع الوقت) أأول قدعرفت قساتقدم أن الوحوب هواقتضاء الفعل مع المنع من الترك فيستعيل كون الشي واحبامع كونه بالزال ترك لاستعالة بقاء المركب بدون جزئه وذكر المصنف ذلك وطثة للردعلي طائفتناحداهماالكعي وأتباعه والثانية الفقهاء فأماالكعي فادعىأن المياح واجبمع كونهجا لزالنوك واستدل بأن فعل الماح ترك المراموترك المقرام واجب فينتج أنفعل الماح واحب (قَرْلُهُ قَلْنَالًا) أَى لَانْسَلِمُ أَنْ فعسل المساح هونفس ثرك الحرام فألفى الحاصللات فعلالمساح أخصمن ترك الحرام وتقريره أنه يلزممن فعل المباح ترك المرامولا ملزممن ترك الحرام قعسل الماح لجوازتركه بالواجب والمنسدوب ففعل الماح أخص منتزلة الحسرام والاخصغيرالاءم فلاتكون الماح ترك الحرام بلهوشي يعصل به تركمل بينا أنه قد يحصل به و نغيره فيكل واحد من الواجب والمنهدوب والمباح والمكروه وسياه لترك الحرام واذا كان الواجب وسائل فعدب واحسدمنها لابعثه لاواحد بخصوصه

فلايتعين خصوص المباحلار جوب فيبطل دعوى المكعبي وهكدا أجاب به الامام وهوضعيف لانه يلزم منه أن يكون المساح واجباعلى التغيير والواجب على التغيير واجب على الجلة وكل فرديقع منه يكون واجبا بلاخلاف كانفدم في خصال الكفارة لكن مخصيص الكعبى بالمباح لامعنى المباح لامعنى الميكرومولا بالمعنى المكرومولا بالمعنى المنابع المعنى المنابع المعنى المنابع المعنى المنابع المعنى المنابع المعنى المنابع المنا

يحب الصوم على الحاتض والريض والسافر لوجهن أحدهما أنهم شهدوا الشهر وشمهودالشهرموجب الصوم لقوله تعالى فنشهد مسكم الشهر فليصمه به الثاني أنالقضاء يحبعلمسم بقدرمافاتهم فوجبان تكون بدلاعنسه كغرامة المنلفان والحواب عسن الاول أنشهودالشهراغا تكون موحسا الصومعند أنتفاء الاعدار المانعةمن الوجوب والعذرههناقاتم فلذلك امتنسع القرل بالوجوب وعن الثانى ان القضاء يتونف علىسب الوحوب وهودخول الوقت لاعلى وجودالوجوباذ لوبوقف على نفس الوجوب لما كانقضاء الظهرمثلا واجباعملي مننامجيع الوقت لانه غسير مكلف بالظهرف حال قومه لامتناع تكليف الغافسل والامام وأتساعسه لم يحسواعن هـ ذين الدليلين كاأجاب المسنف بلّا يتقاوا آني المعارضة بماهوأ قوى وهو حوازالترك كافسرره المصنفأولا وقوله وقال الفقهاءهم عبارة صاحب الحاصل والصواب عبارة الامام في الحصول والمنتخب فانه قال وقال كتسرمن

من حيث هومشتق إلا بعدمعرفة الانستقاق فلاعلينا أن نصدر هدذا الفصل ببيانه ثم أت على مافسه فنقول الاشتقاق اصطلاحا يقال على أمور * أحدها على ماحرره العبد الضعيف غفر الله تعالى له وفاقالبصر بنذموا فقة غسيمصدرله فيالحروف الاصول مرتبة وفيالمعني معز بادة فسسه على المصدر كضرب وضأرب فالمصدرمشتق منه والاخرمشتق فاذااعتبرمن حيث إنه صادرمن الواضع احتيج الى العدام به لاالى عله فعرف بحسب العدلم فيقال هوأن يوجد بين مصدروغ ميره موافقة في المروف الاصول مرتبة وفى المعنى مع زيادة فيه على ألمدر فيعرف ارتداد غسيرا لمصدرا ألى المصدر وأحذممنه واذااعتبرمن حيث الاحتياج الىعله عرف باعتبارا لعمل فيقال هوأ خذلفظ من مصدر بحروفه الاصول مراتبة ومعناهمع زيادة فيهعليه و التيهام وافقة لفظين في الحروف الاصول عَدر مراتبة معموافقة أومناسبة في المُّعني كجذب والجبذ . * " مالتهامناسبة لفظين في الحروف الاصولُ والمعني كَالْثلب والثام والنعيق والنهيق وتسمى هذه صغيرا وكبيرا وأحسكبر وقدتسمي أصغرو صغيرا وأكبروقد تسمى أصغر وأوسط وأكير ولامشاحة والاولأشهر ثملما كان المرادبالاشتقاق عنسدالاطلاق هوالاؤل وهوحظ الاصولى كاسسينبه المصنف عليسه قسم اللفظ المفرد باعتباره فقال (هومشستق ماوا فق مصدرا بحروفه الاصول ومعناءمع ذيادة) فاوافق مصدرا شامل الطاوب وغيره ومحروفه الاصول ومعناه أىمعنى المسدروهو الدث الخاص مخرج لماوا فق مصدر ابحروقه الاصول لاععناه كضرب ععنى من بالنسسة الى الضرب بمعنى السسر في الارض أو بمعناه لا بحروفه كنصر بمعى أعان بالنسسة الى الاعانة والمرادموافقته فىجيعهامع ترتيبها بأن يشتمل المشتقءلى مثل جبعها كذلك كمافى الاصل لفظا أونقد رافلا بشكل علمه فتوخف من الخوف فان الواومقدرة وانما سقطت بعدانقلابها ألفالعارض التقاءالساكنين وكائه لميذكرا لترتيب للعسلم به بقرينة ومعناء وقيسدا لروف بالاصول وهي ما تقابل بالفاءوالعين واللام لثلايخرج عنه نحوالا ستباق من السبق فأنه لاوجود الزوائد في السبق فضلاعن الموافقة فيهاونحودخل ممالدخول ومعزيادة يعنى فى المعنى سواء كان فى اللفظ زيادة أمملا كفرحمن فر سكاذكره المصنف هنا حاشب فونبه على وَجه الزيادة بقوله (هي فائدة الاشتقاق) فهرى علانَّا تُهِ لدفي المني شم فرع عليه (فالمقتل) حال كونه (مصدرا) ميها (مع القتل أصلان منيد) وهو المقتل ﴿ وَعُــــرَمْنَ مُنْ وَهُوَّا لَقَدْلُ هِـــــذَا أَدَالْمُ يَعْتَمِفُ المُقَدَّلُ زَيَادَةً تَقُوّ يَهُ فَي مُعْنَاهُ الثَّابِ تَالِقَدَلُ ﴿ وَانَا عَتَبَّرِ بِهِ } أى بالمقتل (زيادة تقوية) في معناه الثابت القتل (فشتق منه) أى فالمقتل مشستق من القتل حنثة لموافقته آياه فى حرونه الأصول بترتيبها ومعناه مع زيادة المفتسل فى المعنى على الفتسل بالتقوية نيسه و ف اللفظ أيضاوهي الميم ويتعين حينتذأن يكون الأستقاق الواقع من هدنده المادة من الفتل ثميتي هنا التنسم على أمور * أحدها لم يقل ما وافق أصلا كافال ابن الحاجب فيصلح أن يكون تمريف اله على رأى الكوفيينأن الفعل أصلفيه ورأى البصريين أن المصدر أصلفيسه بل فالمصدر افيكون تعريفاله على رأى البصر بين خاصة لانه الصيم كاعليه المحققون وقد بين وجهه في موضعه به التيم اللراد مالمصدراعم من المستمل والمقدر فتدحل الافعال التي لم يستعمل لهامصادر كنع و منس وتبارك والصفات التى لامصادر لهاولاأ فعال كر بعة وحزور وقفاخر كاذكره ابن مالك فتقدر المصادر لها قديرا والتعقب مأن الظاهر في هدنه الالفاظ الاخبرة أنهاليست عشدة قمن مصادراً هملت فيعتاج الى تقديرها وانحا أجريت بجرى المشتق لوتم لا ينفي الوجود مطلق . "الثها ثم أسماء الفاعد لوالمفعول مشتقة من الا فعال المستقة من المصادر على ماذ كره أوعلى في التكلة وعبد القاهر في شرحها والسيراف الكونها

(۲) _ التقرير والتعبير _ أول) الفقهاء ثم قال بعدذلك وعندنا أنه لا يجب على الحائض والمريض أصلاوا ما المسافر فيجب عليه مصوم احدالشهرين إمار مضان أوشهر غيره وأج ما أنى به كان هوالواجب كاف خصال الكفارة هكذا فال في الحصول

جارية على سننها والجهور على أنهامن المصادر نفسها كماهذا النعر يف مأش عليه ومأوقع من اطلاق اشتقاقهامن الفعل فالمرادبه المصدرلان سيبويه يسمى المصدرفعلا وحدثا كاذكره الاسترآ بأذى أوعلى النمور كاذكره ابن هشام وغيره تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالقبول يشتمل على حرف لا يعتبر فيسه كاذ كروالحقق الشريف وعكس هذا يعضهم فقال لناأن نشتقهامن الفه للاصالته القريبة ومن المصدرلاصالته البعيدة فان الاضافة الى البعيد مع وجود القريب مجاذ والحالقر ب حقيقة كاف اضافة الحكم الحاله القريبة والبعيدة مرابعه الايسترط ف الاستفاق من المصدول ويكون باعتبار المعسى المقيقلة بل يجوزان يكون باعتبار المعنى الجازى الفيستقمن النطق مرادابه الدلالة الناطق ومنه قولهم الحال ناطقة بكذا عامسها كاأفه لابد الشاعق من ذيادة على المستق منسه في معناه لا بدمن تغيير لفظه حركة ولواعتبارا بأبدال أوسكون أوزيادة أوحر فاجدف أوآبدال أوزيادة أوحركة ومرفأمعاو تدبلغه الامام في المحصول تسعة أقسام وكملها البيضاوي خسة عشر ولابأسأن وسكرهامع أمثلته االعصدة لهاإسعافامق تدمين أمامهاأن ليس المراد بالحركة واحدة بالشيغص المحنسها واحدة كاشأوأ كثر وكذاالهرف والمركب منهدما وأت حكة الاعراب وهدمزة ألوصل لااعتداد بهمالان الحركة الاعرابية طارئة على الصيغة بعدة المهامن بدلة عليها بحسب العامل وهمزة الوصل تسقط فى الدرج فازيد أيد مد مركة الاغدير نحوعلم من العملم وحرف الاغير محوكاذب من الكذب بكسرالذال وماذيدامعافب يصحوضارب من المضرب ومانقض فيسهم كلاغسير تحوسفر يسكون الناءمن السفر بفتمها وحرف لاغسير تحوصهل بكسرالهاء اسمفاعل من الصهيل ومانقصا معافيمه نحوصب من الصبابة ومازيدونقص منه حركة نحوحذر يكسرالذال اسمفاعل من الحذر ومازيد ونقص منسه حرف تحوصاهل من الصهبل ومازيد فيمه حرف ونقص منسه حركة نحوأ كرم من الكرم وماز بدفيه حركة ونقص منه حرف نحو رجع من ألرجعي وماذيد فيه سركة وحرف ونقص منه حركة تحومنصورمن النصر ومازيد فيسه حركة وحرف ونقص منه حرف نحومكام اسم فاعل أومفعول من النكليم ومانقص منسه حركة وحرف وزيدفيسه حركة نحوعداً مرمن الوعد ومانقص فيه حركة وحرف وزيدفيه حرف نحوكال بتشديد اللام اسم فاعل من الكلال ومازيدفيه حركة وحوف ونقسامته نحومقام من الاقامة تملاخفا في أن من هذه الاقسام ما تحته أقسام فأن الحركة تحتما ثلاثة أنواع فاو اعتبرنة صهاوز بادنها منفردين ومجتمعين متنوعات حسب تنوعها اسكثرت الافسسام جداالا أنهم لم يلحظوا هدأالاعتبار في آلتقسيم لمايانمه من الانتشار مع قلة الجدوى (وجامد خلافه) أي معناه خلاف معنى المشتق فهوماليس بموافق لمصدر بحروفه الاصول ومعناه معزيادة فيه كرجل وأسد (والاشتقاق الكميرليس من حاجسة الاصولى) لان حاجته الى الاستقاق اعاهى من حيث اله يعسر ف به أن مبدأ اشتقاق اللفظ المشتق المرتب عليه حكم من الاحكام على لذلك الحكم وهدنه الطاحة مندفعة ععرفة الاشتقاق المسمى بالاصغرأ والصغير فلاحاجة الحذكر الكبير والاكيرا يضافى هدذا العلم (والمستق) قسم بان (صفة مادل على دات مبهمة متصفة ععين) أى ما دهم منه ذات غير معينة وصفة معينة كضارب فأله يفهم منه شئماله الضرب أعممن أن يكون انسانا بلجسها أوغسيره حتى لوأمكن تقدير ماهواعم من المُسيئية لم يقدر موصوفه شيّ (فحرج) بقيد الابهام في الذات (اسم الزمان والمكان) كالمُقتل لزمانُ القتل ومكانه من أن يكون عدة (لان القتل مكان أوزمان فيه القتل) لاشئ مّافيه القتل فلا ابهام فى الذات ومن عُه لا بصح مكان أوزمان مقتل كايصح مكان أوزمان مقتول فيه (قيل تعقق الفائدة

لانهموام ويحتمل تنخرجه على الصلاة في الدار المغصوبة الماس الثاني فعمالابد ألعكممنسه وهوالحاكم والمحكوم عليهويه وفيسه ثلاثة فصول الفصل الاول في الحاكم وهمروالشرع دون العشقل لمابينامن فساد الحسسن والقبم العقلمن في كاب المصاح) أقول أركان الحكم ثلاثة الحاكم والحكوم عليسه والمحكوم به فلذاك ذكر المنف فهدذا الباب اسلائة فصول لكل منها فصل الفصدل الاول في الحاكم وهوالشرع عنسد الاشباعرة فلاتحسبن ولا تقبيح الابالشرع فواعلم أنألحسن والقيم قدراد بهماملاءمة الطبيع ومنافرته كقولنا انقاذ الغرقى حسن وأنح ذالاموال ظاماقبيم وقديراد بهماصفة الكإل وصفة الناص كفولنا العلم حسن والجهل فبيع ولانزاغ فى كونهما عقلمن كاقاله المصنف في المسياح تبعا للامام وغيره وانما النزاع في الحسن والقيم بمعنى ترتب الثواب والعقاب فعندنا أشرب ماشرعمان وذهبت المعتزلة الى أغردما عقدان ععنى أنالعقل اصلاحية الكشفعنهما وأنهلا ينتقر

الوقوف على حكم الله تعالى الى ورود الشرائع لا عتقادهم وحوب مراعاة المصالح والمفاسد وانما كالمتعالى المتعالى ال

العقل بالضرورة ولا بالنظر كصوم آخر يوم من رمضان وتحريم أول يوم من شوال فان الشرائع مظهرة لحكه لمعنى خنى علينا فتلخص أن الما كم حقيقة هو الشرع اجماعا وانما أنظلاف في أن العقل هل هو كاف في معرفته أملا (٩٩) وكلام الكذاب يوهم خلاف ذلك

وقدأحال المسنف إبطال مذهبه على ماقىر روفي كناب المساح فان اللاثق بذاك هوأمسول الدين وحاصل ماقاله فيه أن أفعال العباد منعصرة في الاضطرار والانفاق ومستى كان كذلك استحال وصسفها بالمسدن والقبع سان الاغصارأنالمكلفانلم يكن فادراء لى الترك فهو الاصلطرارى وان كان قادراء لى تركه فان لم يكن صدوره عنسه موقوفاعلى المرجع فهمسو الاتفاق وان كآنمسوقوفاعسلي المرجع فذلك المسرجعان كانمسن الله تعالى لنع كون الفعل اضطرادياوان كانمن العبدد فان لم يكن صدورد لل المرجع لمرجع آخران أن يكون الفعل اتفاقيا وآن كان لمرجع قان كان من العبدارة التسلسل وان كان من الله تعالى لزم كونه اضطرارما فثبت أن أفعال العيسد منعصرة فالاضطرار والاتفاق وحينشسذ فلا يوصف بحسسان ولانبح الاحاع منا ومنهم على أنه لانوصف بذلك الافعال الأخشارية وللفضلاءعلى هذه النكنة أسئلة كثيرة مذكورة في المسوطات

في في والضارب جسم فلم يكن جزا والالم يفد كالانسان حيوان قال المصنف رجه الله هذا دليل ذكر على الدومابهام الدات في المشتق الصفة وهوأن قولنا الضارب حسم مفيد فاو كان الجسم معتبر اجرأمن الصارب أيفد لاستفادة ذلك من عرد صارب كالميفد قولنا الانسان حيوان لاعتبار الحيوان جزامن مفهوم الانسان وقداعترضه المصنف بقوله (ولقائل منع الفرق والاستدلال بتبادرا للوهرمنه) أى لقائل أن ينع الفرق ينهدما و يستدل بتبادراً للوهر من ضارب فيفهم منه باستقلاله كايفهم الحيوان من انسان استقلالا عمان لم الله المان حدوان كذلك الضارب حسم وحين تذلم يتم الدليل على أن المعتبر في مفهوم الصفة اج ام الذات معدل المصنف الى دارل افترحه بقوله (والاوجه صعة الحل على كلمن العين والمعنى) أى والدارل الاوحد الابرام الذات في مفهوم الوصف أن الوسف يصعر حدله حقيقة على الجسم كزيدمليم وعلى المعنى كالعسلم حسن والجهل فبيح فلوأفادت الصورة مادة خاصة بالجوهرية لم يصمحه المعنى المهنى أومادة خاصة بالعرضية لم يصمحه على العين ومعاوم أن ليس لكل وصف بزق وضع بل الوضع كلى واحد لكل وصف فظهر أن الصفة أنما تعتمدذا ناأى موصوفا غسيرمعين انمايتمين فى التركيب (وغيرصفة خلافه) أى مه نى الصفة وهوما لايدل على ذات مبهمة متصفة بمعين وقدعرفت أنمنسه أسماه الزمان والمكان وتميي ثم المشتق قد يطرد كاسماه الفاعلين والصفة المشسهة وأفعسل التفضسل وأسماء الزمان والمكان والالة وقدلا يطرد كالقارورة والدبران والعيوق والسماك والمناط فيهما أنوجودمعني المستقمنه فيعل التسممة بالمشستق اناعتم منحيث انه داخل في السمية وجزومن المسمى حتى كان المرادنا تاما ماعنيا رنسبة لعني الاصل اليهافهذا المستق يطردفي كلذات كذلك أي لمعنى الاصل معها تلا النسبة اللهم إلالمانع كما في الفاضل فانه لا يطلق على الله تعالى لعدم الاذن فسه مع أنه سحانه ذوالفضل العظيم وان أعتبر من حيث إنه مصم للتسمية المشتق مرج لهامن بين سائر الا عمان غيرد خول المعنى في التسمية وكونه بوزامن المسمى حتى كان المراددا تامخصوصة فيهاالمعنى لامن حمث هوفي تلك الذات مل ماعتمار خصوصها فهمذا المشمت قلايطرد فبجسع الذوات التي يوجد فيهاذلك لانمسماه تلك الذات الخصوصة التي لاق جد ف غديره والى هذا أشارالسكاكي حنث قال واناله والنسو بة من تسمية انسان له حرة بأحرو بين وصفه بأحرفنزل فأن اعتبارالمعسني فىالتسمية لترجيم الاسم على غُسيره حال تخصيصه بالسمى وأعتباره في الوصف العمة اطلاقه عليه فأين أحده ممامن آلا خو م لهذا نقع في ماب القياس فلكن منه على بصرة 🐞 (مسئلة ولايشتق لذات) وصف من مصدر (والمعنى) الذي للصدر (تام بغيره) أى غيرالموصوف به (وقول المعتزلة معنى كونه متكاما خلقه) الكلام الافظى (في الجسم) كاللوح المحفوظ والشجرة التي سمع منهاموسي (وألزموا) على هذا (جواز) إطلاق (المتعركة والأسيض) مثلاعلى الله تعالى للقه هذه الاعراض في محالها لسكنهم كغيرهم على امتناع اطلاق ذلك عليه تعيالى قطعا (ودفع عنهم) هذا الالزام (بالفرق) بين مسئلة الكلَّار موما الزَّموايه (بأنه ثبت المتكاملة) أى اطلاقه عليه صفة له تعالى قطعا (وامتنع قيامه) أى الكلام (به) لان الكلام عندهم انماه والاصوات والحروف لا المعنى النفسي وهي ادثة فلاتكون فائمة به و الالزم أن كون ذاته محلاللموادث والله سيحانه متعال عن ذلك عساوا كبيرا (فلزم أن معناه) أى المتكام (في حقه خالقه) أى الكلام في جسم ولا كذلك المتحرك والابيض ونحوه ماهانه لمينبت لهشي منها وهذاالدفع مذكور للمقق التفتاز انى في حواشمه على شر حالقاضي عضدالدين فخنصر ابن الحاجب (وليس) هذا الدفع (بشي) يعند به في المن بصدده (لانه لانفصيل

قال (فرعان على المنزل الاول شكر المنم ليس بواجب عقلاا ذلا تعذيب قبل الشرع لقوله تعالى وما كنامعذ بين حتى نبعث رسولاولانه لو وجب لوجب إمالفائدة المشكور وهومنزه أوللشا كرفى الدنساوانه مشقة بلاحظ أوفى الا تترة ولااستقلال العقل بها قبل يدفع ظن

ف الحكم اللغوى) أى لم يشبت فيه من حيث هو تفصيل (بين من يتنع القياميه) أى قيام معنى الوصف به عقلاوشرعا (فيجوز) أن يطلق الوصف عليه (وهو) أى ومعناه قائم (بغيره) أى غسر الموصوف به (وغسيره) أى وبن من لايمتنع قيام الرصف به (فلا) يجوز اطلاق الوصف عليه والمعنى قائم بغيره (بل لوامننع) قيام معنى الوصف بشئ (لم بصغه) أى امتنع صوغ الوصف له لغة (أصدلا) الأنه يمتنع أن يجرى على الشي وصف والمدنى فاع بغسيره كايتنع أن وصف بأحر من سائر الامور المتنع إنصافه بما (فيث صيغ) له تعالى وصف من هدناً المصدر موضوع لن يقوم به معنى هدنا المصدروه والمشكلم (لزمقيامه) أى قيام معنى الكلام (به تعمالي) لاأنه تعالى يوصف بهاوا لمعنى قائم بغسره وتحياب المعتزلة بأنه لاملجي الى هـ أالتحل المتنع فأن الكلام يطلق حقيقة وبراديه المعـنى القائم بالنفس فيتعين أن يكون المرادق حقه سجانه على أنه صفة أزاية قديمة قاعة بذاته تعلى منافية السكوت والافة عملعل المصنف اغسالم يقل خلافاللعتزلة كاقال غسير واحداستبعاداأن ينازع هؤلاءالعقلاء في هسذا الاصسل اللغوى عذافيره وإشارة الى تجويزأ خذخلافهم فيهمن خلافهم في خصوص هذه المسئلة الكلامية وفى كالم القرافى في شرح تنقيم المحصول ما يعضد كليهما ومن عَدْ قال (فلوادعوم) أى المعتزلة اطلاق المسكلم عليه تعالى والمعنى غيرقاتم به (مجازا) باعتبار أنه خالقه فيكون من تسمية المتعلق باسم المتعلق لامتناع صحة اطلاقه عليسه حقيقة كأتفدم (ارتفع الخلاف في الاصل المذكور) لموافقتهم حينثذ المامة على أنه لايشتق الذات وصف بطريق الحقيقة والمعنى فائم بغيره (وهو) أى هذا الادعاء (أقرب) من اثبات خلافهم لبعد من العقلاء العارفين بالاوضاع اللغوية (غسيراتهم) أي الاصوليين (نقلوا استدلالهم) أى المعتزلة على مانسب اليهم من تجو يزأن يشتق أشي وصف والمعنى بغير وباطلاق ضارب حقيقة) على مسمى (وهو) أى الضرب قائم (بغيره) أى غسيرذلك المسمى فان هــ ذاصر يم منهم في مخالفتهم الاصل المذكور (وأجيب) هذا الأستدلال (بأنه) أى الضرب (التأثيروهو) أى التأنيرقام (به) أى بالنسار بـ لا التأنير القائم بالمضرو ب وهوأثر الضرب وأوردلو كان التأثير غير الاثرلكان أثراأ يضاله دوره عن الفاعل فيفتقر الح تأثيراً غرفيعود المكلام اليه ويتسلسل ودفع بأن الناثير وان كان غسيرالا رفهوا مراعتبارى لكونه نسبة فلايستدى تأثيرا آخر فلا يتسلسل وعلى تقدير التسلسل فهوفى الاعتبارات العقلية وهوفيها ليس بمعال لانه ينقطع بانقطاع الاعتبار فانقيل النأثيرليس بأمراء تبارى لتعفقه فرضه فارض أولا اذلولم بتعقق لماو جدالاثر وليس غيرالتأثير لمام وحينتذ بازم المطاوب أجبب بأن التأثير في غسيرالتأثير مغاير الدر الذي هوزا ثرفيسه وأما التأثير في التأثيرفه ونفسه فى الحقيقة فلا يحتاج الى تأثير مغايرا فى الحقيقة فلا يلزم النسلسل ونقسل الاصوليون استدلال المعتزلة أيضابع أشاراليه بقوله (وبأنه) أى الشأن (ببت اللالقله) أى تله تعالى (باعتباد الخلقوهو) أى الخلق (الخلوق) كافي قوله تعالى هذا خلق الله والمخلوق ليس عامما بذاته (لا) أنّ الخلق هو (التأثير والاقدم العالم انقدم) أي والالوكان الخلق هوالتأثير قدم العالمان كان النا ثارقديما إما لان المؤثروهوالله سيحانه قديم والتأثير فرض قديما فالاثر وهوالعالم كذلك لاستعالة تخلف الاثر عنالمؤثرا لحقيق فيلزمن وجودهما في الازل وجودالعالم وإمالآن التأثير نسسبة والنسسبة موقوفة على المنتسبين وهما الخالق والمخلوق فاو كانت قدعية مع أنها متوقفة على المخلوق لكان المخلوق قديما بطريق أولى (والاتسلسل) أى والالزم التسلسل ان لم يكن التأثير قدعالانه من تذادت عتاج الى خلق آخراى تأمير آخرلان كاحادث لايداه من تأثير مؤثر فيعود الكلام الى ذلك التأثير وينسلسل

العقلمين لزممن ابطالها ابطال وجوب شكرالمنع عقدلا وانطال حكم الافعال الاختمارية فسلاليعثة قال في الحصدول لكن برتعادة الاصماب بعسد ذلكأن يتنزلوا ويسلوالهم محةالفاعدة ويبطلوامع نلك كلامهم في هسذين الفرعين بخصوصه مالقيام الدليسل على ابطال حكم العقل فيهما وحاصله رجعالى تخصيص قاعدة الحسسن والقبع العقليين باخراج بعض أفرادها لمانع كاوقع ذلك فى القواعد السمعمة وقوله على التنزل أىء لى الافتراض وسى مذاكلان فسه تسكاف الانتقال منمذهبساالحقالذىهو المرتبة العلياالى مذهبهم الباطلالذيهموفي عامه الانحفاض وواعمله أنالمنف قدأ فامالدليل على الطال حكم العقلف الفرع الاول وأماالفرع الثاني فاله أبطل أدلته فقط كاستراه ولاملزم من ابطال الدلمل المعن اطال المدلول الفرع الاول كانشكر المنع لايجب عقسلاخلافا للمتزلة والامام فحرالدين في بعضكتبه الكلامية وايس المرادمالشكره وقول القائل الجدنله والشكرنقه ونحوه

بل المرادبه اجتناب المستصيفات العقلية والاتبان بالمستحسنات العقلية والمنع هوالبارى سبحانه وتعالى وكالاهما والدابل على عدم الوجوب النقل والعقل أما النقل فقوله سيحانه وتعالى وما كنامعذ بين حتى نبعث رسولا فانتفاه التعذيب قبل البعثة دليسل عسلى أنه لاوجوب فبلهسالان الواجب هوالذى يصبّح أن يعناقب ناركه واذالم يكن الوجوب المساقبله الم يكن الوجوب عقليا فان قبل عدم العقاب لا يدل على عدم الوجوب للواز العفو قلنا المنتي هوصعة (٩٣) التعذيب لان قولنا ما كان لزيدان

مفعل كذافيه اشعار مذلات وأيضافان الخصم بقسول بانه محب التعديث فيسل التوية فألزمناه به وعلى هذا فالملازمة سننق التعذب وعده الوحوب الزامة وعلى الاول حصفسة وبرهائيسة وللثأن تقول هذهالا فقدل على ابطال حكم العسقل مطاقا لانها نفت التعذب لاف شكر المنع فقط وهوخسلاف المقصود لان المحتعلى تقدير تسلم حكم العسقل وللعــــتزلة أيضًا هنا اعستراضات ضعيفسة كقولهم يحقلأن يكون المنق هومياشرة التعذيب فانه مدلول وماكناأ والمنفي وقوعه قسل المعنة لاوقوعه مطلقافقد تأخر للقمامة أو الرسول هوالعمقل وأما الدلمالثاني وهوالدليسل العسقلي فلأنهلووجب لامتنع أن يجي لالفائدة لانهعبت والعقللانوجب العث ولان المعقول من الوحوب ترتب الثواب على الفعل والعقاب على الترك فاذالم يتمقى ذلك لم يتمقق الوحوب وعتنعأ بضاأن يحب لفائدة لان تلك الفائدة الأجائزان تكون راحعة الى المشكور وهو الباري سحانه وتعالى لان الفائدة

وكالاهما محال فيثبت المطاوب وتعقبه المصنف أولا بقوله (وهو) أى هـ ذا الاستدلال (مثبت لجزء المدعوى) لالها كلهالان كالها كافال المصنف رجه الله صحة صوغ الوصف لذات وليس المعنى فاتمايها بلهوقائم بغسيرها واذا كان الخلق بمعنى المخلوق و بعضه جواهر مسدق جزء الدعوى وهوأن المعنى ليس فائمنا بالذات ولايصدق الجزءالا تنومن الدعوى وهوأنه قائم بغسيرهالان من المخاوق جوا هرتقوم بنفسها لابغيرها فلهيشت فالوصف لذات والمعنى قاثم بغسيرهابل والمعنى قائم بنفسه ويتضمن ليس قائما أبهاوهو جزءالدعوى فأثبت الدليل عدم قيامه بالذات وأم يثبت قيامه بغيرها فلريتم المطاوب وثانيا بقوله (أجيب بأن معنى خلقه كونه سُجانه تعلقت قدرته بالايجادوهو) أى تعلق قدرته بالايجاد للخاوقات (اضافة اعتبار يقومه أى بالخالق فال المصنف في السنق له الخالق الاباعتبار فيام الخلق به وقوله (الاصفة متقررة ليلزم كونه محلا للحوادث أوقدم العالم) دفع لمسايردع لى ذلك التقدير وهوأنه لوكان معنى خلقه تعلق قدرته وتعلقها حادثوه وقائم بهلزم كونه محلالك وادث أوقدم العبالم فقسال انميا يلزم لوكان تعلقها بوجب وصفاحقيقيا يقوم به تعالى لكنه انمايو جب اضافة من الاضافات وهي أمورا عنبارية (وأورد إن قامت به النسبة الاعتب ارفهو محسل السوادث) لانها حادثة (وان ام تقم به ثبت مطاويم سم وهو الانستقافلذات وليس المعنى به) أى قائما بالمشتق (مع أن الوجه أن لا يقوم به لا أن الاعتبارى ليسله وجود - قيق فلا يقوم به حقيقة) والجواب مأأشار اليه قوله (الكن كلامهم) أى الاصوليين (أنه بكفي فى الاشتقاق هذا القدرمن الانتساب الذى هو تعاتى القدرة بالأيجاد كاصر حبه القاضي عَضْد الدين وغميره (فليكن) هـ ذاالقدرمن الانتساب (هوالمرادبقيام المعنى في صدر المسئلة ثم هـ ذاالجواب) الناطق بأن معنى خلقه كونه تعالى علقت قدرته بالجاده (ينبوعن كالم الحنفية) أي يبعد عن كلام متأخر يهممن عهد أبى منصورالماتر يدى (ف صفاتُ الافعالُ) لله تعالى قال المصنف وهي ما أفادت تكوينا كالخسالق والرازق والحيى والمميت فانهم مصرحون بأنهاصفات قدعة مغايرة القدرة والارادة (غيراً نا بيناف الرسالة المسماة بالمسايرة) في العقائد المنصية في الا خرة (أن قول أني حنيفة لا يفيد ماذهبوا اليه وأنه) أى ماذه بواليه في ههذا المقام (قول مستعدث) وليس في كلام أبي حنيفة والمتقدمين تصريح بذلك سوى ماأخذومهن قوله كان تعالى خالقاقيل أن يخاق ورازقاقس أن برزق وذكرواله أوجهامن الاستدلال والاشاعرة مقولون ليست صفة التسكوين على فصولها سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بمتعلق خاص فالخلق القدرة باعتبار تعلفها بالمخلوق والترزيق تعلقها بايصال الرزق وماذكروه من معناها لاينني هذا و يوجب كونم اصفات أخرى لاترجع الى القدرة المنعلقة والارادة المتعلقة ولايازم من دليل لهسم ذلك وأمانسيم مذلك الى المتقسد مين فقيه نظر بل في كلام أب حنيفة ما يفيدان ذاك على ما فهمه الاشاعرة من هذه الصفات على ما نقله الطّعاوى فانه قال وكاكان بصفاته أزليا لأيزال عليهاأبديا ليسمنذخاق الخلق استفاداسم انلمالق ولاباحداث البرية استفاداسم البارى لسعنى الربوبية ولامربوب ومعنى الخالق ولامخلوق وكاأنه عيى الموتى استحق هذا الاسم قبل إحياثهم كذلك استحق اسم الخالق قبل انشائهم ذلك بأنه على كل شي قدير اه فقوله ذلك بأنه على كل شي قدير تعليل وسان السخفاق اسم الخالق قبسل الخاوق فأفاد أنمعني الخالق قبل الخلق واستعقاق اسمه بسبب قيام قذرته عليه فاسم الخالق ولا مخساوق فى الازل لمن له قدرة الخلق فى الازل وهداما تقوله الانساعرة فلا جرمأن قالهنا (وقوله) أى أبى حنيفة ان الله تعسالى (خالق قبل أن يخلق الخ) أى ودازق قبل أن يرزق (بالضرورة يرادبه) أى بالخالف له (قدرة الخلق) التي هي صفة حقيقية (و إلا قدم العالم) أى والالوأريدبه

الماجلب منف عة أودفع مضرة والبارى تعالى منزه عن ذلك ولاالى الشاكر فى الدنيالان الاشتغال بالشكر كافة عاجسة ومشقة على النفس لاحظ لهافيه ولاف الاخرة أيضالان العدة للايستقل ععرفة الفائدة فى الاخرة أو بعرفة الا خرة أو ما الدن العداد ون اخبار الشارع

انفلق بالفعل لاأنه لهقدرة الخلق لزم قدم العالم ووجه الملازمة ظاهر واللازم باطل فالملزوم مشسله فتعين ماذكرنا (وبالفعل تعلقها) أي ومراديه فقاللق بالفعل الصفة الاعتبارية وهي تعلق القسدرة على وجه الاجادبالمقدور (وهو) أي والتعلق المذكور (عروض الاضافة) وهي النسبة الايجادية (القدرة) بالنسسة الى مقدور مخصوص (ويلزم) من كون النعلق عبارة عاذ كرنا (حدوثه) أي النعلق كأهوظاهرولا معذور في ذلك بعدا حاطة العدل بكونه من قبيل الاضافات والاعتبارات العقلية ككون البادى تعالى وتقسدس قبسل كلشي ومعهو بعدم ومذكورا بألسنتنا ومعبودا لناومحسيا وبميتاو غوذلك فيتم ماهوا لمطاوب من عام الجواب السالف (ولوصر حبه) أى ولوفرض تصريح أبى ستيفة بأن المرادب سفة الخلق الخلق بالفعل لآالقدرة على الخلق (فقد تفاء الدليل) وهولزوم قدم العالم والامامرجهالله تعالى برىءمن ذلك فرمستله الوصف عال الاتصاف) أى اطلاقه على من وصف به فى حالة قيام معى الوصف به (حقيقة) اتفاعا كضار بلباشرالضرب (وقبله) أى واطلاقه على من سيوصف به قبل قيام معناه به (عجاز) انفاقا كالضارب لل لم يضرب وسيضرب (وبعدانقضائه) أى واطلاقه على من انعف به غرال معناه عنه فيه ثلاثة أقوال جازمطلقا حقيقة مطلقا (عالثهاات كان بقاؤم) أى معنى الوصف بمسدتمام وجوده (محكما) بأن كان حصوله دفعيا كالقيام والقعود (فعازوالاحقيقة) أىوان لم يكن يقاؤه عكما بأن كان حصولة تدر يحيا كالمصادر السيالة الى لا تبات لأجزائها كانتكام والتعرك فأطلاقه عليه حقيقة (كذاشر حيه) أى بعنى هذاالنقرير (وضعها) أى هذه المسئلة فيمامه مناه (هل بشترط لكونه حقيقة بقاء المعنى النهاان كان بمكنا اشترط) والواضع ابن الحاجب والشارح القاضى عضد الدين قال المصنف (وهو) أى هذا الشرح (قاصر) عن مطابقة الوضع المذفكور بلمناقض لبعض ماتضمنه (إذبفيداطلاق الاشتراط) أى استراط بقاءالمعنى فى الأطلاق الحقيق كافى المشروح (المجازية حال قيام بزونيما يمكن) أى مجاذبه اطلاق الوصف على من بق به جزء من المعنى فيم المكن بقاؤه اذبقاء جزئه ليس بفاء . (والشرح) يفيد (الحقيقية) أى وهيقية اطلاق الوصف على من بق به بوعمن المعنى فيما تكن بقاؤه لاعتباره الانقضاء ومعاوم أنه لايتعقق الانقضاء مع بقاء بزءمن المنقضى وعلى هـ ذامشى المصنف هـ ذا و پجي أن يسستثنى مس كلام ابن الحاحب الماضي والامر والنهي ادخولها في كالامه لا تنهامن حالة المستقات مع أن اطلاق الماضي باعتبأرمامضى والامرواانهسى باعتبار المسنقبل حقائق بلأنزاع ويستثنى المضارع اذاقيل انهمشترك أوحقيقة فى الاستقبال ولم ينبع على هــذا أحدمن مشهورى شارسى كادمه (المجاذ) أى قال القائلون بأناطلاق الوصف على من ذال عنه معناه معد قدامه مه عجاز وهو مختار كثير من المتأخرين منهم البيضاوي (يصع في الحال نفيه) أى الوصف المنقضى (مطلقاً) عن انتقبيد بمناض أوحال أواستقبال عن وجد مندة ثم انفضى (وهودليسله) أى وصعة الدني مطلقا من علامات المجاز كاأن عدم صحته من علامات الحقيقة (وكونه) أى النقى المطلق في الحيال (لاينافي الشبوت المنقضى في نفس الامر لاينني مقتضاه) أى مقتضى نفسه (من نفي كونه) أى الاطلاق (حقيقة) وهذا جواب عن مقدر دفع به الاستندلال المذكور وهوأن الني المطلق انمايفيد المطلوب اذاكأن منافيا للثبوت المنقضي لمكنه لآينافيه وملخص الجواب أن النقى المطلق وان لم يناف المنقضى لا ينفى مقتضى تفسه من شبوت المجاز بة (نع لوكان المراد) من النفي المطلق في زيدليس صار بااذا كان قد ضرب بالامس و انقضى (نني شبوت الضرب في الحال) بأن أديدلس ضاربا في الحال (وهو) أى نفي مبوت الضرب في الحال نني المقيد) أى الضرب

تكون الفائدة راجعة الى الشباكر فيالدنساوكون الشكرمشسةة لاينسني حصول فائدة مترتبةعلمه كاستمر ارالعمة وسلامة الاعضاء الباطنة والطاهرة وزيادة الرزق ودفع القعط الىغىرذاك بمالآ يعصر بلاالغالبان الفسوائد لانعصل الا بالمشاق فقد يكون الشكر سيبا لشئ من هذه الفوا تدعلي معنى أنه يكون شرطا فيحصوله وأيضافق ديكونالشئ منرواومكون دافعالضرد أزيدمنه كقطع اليدالمتأكلة (قوله قيسل مدقع ظن ضرر الأحل)هذااعتراض للعنزلة على قولسالافائدة فعه قالوا بله فائدة وهو الخروج عن العهدة سقين فاله يحوز أن يكون خالقهمطلب منسه الشكر فيقولان أتنته سلتمن العقوية وانتركته فقسدتكون أوحمه على فمعاقسي علمه فمكون الاتبانيه يدفسع احتمال العقوبة وتعسير المصنف بالظن فيسه نظر لان الظن هوالعالب ولا غالسانما الحاصيل هو الاحتمال فقط وعكن حمل هذاالاعتراض دلملا للمتزلة فيقال الاتيان بالشكر يدفع طسسن الضرر ودفع

الضر والمظنون واجب فالانبان بالشكر واجب والجواب أن الشكر قد يتضمن الضر وأيضا المقيد فيكون الخوف حاصل على فعله كاأنه حاصل على ثركه واذاحصل الخوف على الامرين كان البقاء على الترك بحكم الاستعماب أولى فان

لم تثبت أولوية الترك فلا أقل من أن لا يثبت القطع وجوب الفعل واغاقلنا الهقد يضاف منه الضر ولشلا ثة أوجمه به أحدها أن الشاكر ماك المسكورة الثاني أن شكر الشائل الفير بغيراذنه من عسير فرورة الثاني أن شكر

الله تعالى على نعسمه كائنه استهزاه بالله تعالى لان من أعطاه الملك العظميم كسرة مناغيز أوقطرة منالماء فاشتغل المنم عليه في المحافل العظمة مذكرتاك النعة وشحكرها كان مستهزتا ولاشك أنماأذي الله تعالىه عسلى عباده بالنسبة الى كبرمائه وخزائن ملكه أفلمن نسبة اللقة الى غزائن الملاكلان نسسة المتناهى الحالمتناهي أكثر المتناهى الثالث أنهريما لايمتدي الى الشكر االلائق بالله تعمالى فيأتى به على وجهغسرلائق ونسق غـ برموافق (قوله قيـــل ينتفض بالوجوب الشرعي يعسى أن المعسم تزله والوا ماذكرتموه من الدليل يقنضي إن الشـــــــــر يستعيسل الحابه شرعا فأنه مقال ان الله تعالى لوأوسمه لأوجسه إمالفائدة أولا لفائدة الى آخر النقسيم لكنسه يجب اجماعا فمأ كانجوا بالكمكان جوايا لنا والجواب أن مسذهمنا انهلايجب تعليسل أحكام الله تعالى وأنعاله بالاغراض فسله بحكم المالكية أن توجب ماشاء على من شياء من غرفائدة ومنفعة أصلا

المقيدما لمسال كارأيت لم يتمش لا عمل المجاز الاستدلال بدعلي أهل المقبقة لا ت حدما لحمة عندا على الحقيقة فى حيزالمنع وكيف لاوليس محل النزاع الاهذا فذف جواب لوالعلم به من السياق والسياق (الكن) ليسالمرادهذامن النفي المعلق بل (المرادصدق زيدليس ضار بامن غيرقصد التقييد) بشيَّ من الأزمنة لكن هذا أيضا بما لحقه المنع كاأشار السه بقولة (وأجيب بمنع صدق) النقي (المطلق على اطلاقه) فلا يجدى الاسترواح اليه (قالو) ثانيا (لوكان) الاطلاق (حقيقة باعتبارما قبله لكان) حقيقة أيضًا (باعتبارمابعده والافتحكم) أى وألافان كان حقيقة باعتبارما قيله مجازا باعتبار ما بعدد وفه وتحكم لعدم المقتضى الهذه النفرقة (بيان الملازمة أن صحته) أى كون الاطلاق حقيقة يسعب الاتصافيه (في الحال إن تقيد) القول بها (به) أى باعتبار ثبوت الاتصاف في الحسال (فيساز فيهماً) لانتفاءالثبوتفيهما (والافحقيقةفيهسما) أىوانلم يتقيدالقول بهاباعتبار ثبوته فى ألحال فاطلاقه باعتبارما بعد محقيقة كاطلاقه باعتبارماقبله (وغسيره) أى اعتباركل من هذين الاعتيارين (تحكم) لماذكرنالكن ليس الاطلاق حقيقة باعتبارما بعدده أنف فافكذا ينبغي أن لا يكون حقيقة بأعتبارها قبله (الحواب) نختارا لشق الثانى وهوأن القول بحته غسرمقيد باعتبار ثبوته في الحال مُنمنع لزوم اللاذم المذكورلا من (لايلزمن عدم التقييديه) أى باعتبار الثبوت في الحال (عدم التقيد) بغيرة في نفس الامر (لجواز نفيد مبالثبوت) أى بثبوت معنى ذلك الوصف (عائمًا أومنفضيا) فيكونُ حقيقة باعتبارماقب لهلو جودببوت ذلك المعنى له منقضيا كايكون حقيقة لو جوده قائمًا ولأتكون حقيقة باعتدارما بعده لعدم شوته له قاعًا ومنقضيا (الحقدقة) أى قال القاتلون بأن اطلاق الوصف على من ذال عنسه بعد قيامه به حقيقة وهو عناواً بن سيناوا لبناسين (أجمع اللغة على) صعة اطلاق (ضارب أمس) على من قاميه الضرب بالامس وانقضى (والاصل) في الاطلاق (الحقيقة عورض) هذاالدليل (باجاعهم) أىأهلاللغة (على صمته) أىاطلاقاضارب (غداولاحقيقة) بلهومجاز بالاجاع (وحاصله) أى هـ ذاالحواب الواقع نظر يق المعارضة أنه (خص الاصل) في الاطلاق الحقيقة فى صارب أمس عفى أنه لا يجرى هذا الاصل فيه (ادليل الاجاع) على أنه لا يجرى في صارب غد اللاجاع (على مجاز مة الثانى) يعنى ضارب غدافيستدل به على مجاز به الأول أعنى ضارب أمس وحينشذ فالوجه حذف (وايس مشله في الآخر) لان معناه كافال المصدف أي ليس في الآخروه و الاطلاق بعد الانقضاء دليل تخصيص الاصل المذكوروهوا دقولما الاصل المقيقة فيمل بعومه فيسه فيندتانه بعـــدمــقيقة اه وانمــااتفق.هــــذالانه قد كان.فىالنسخ مكان وحاصله الحمانصه وقديقال قديخص الاصلالدليل والاجاع على مجازية الشانى دليله اه وهوعلى هـ ذاالنقدير حسسن لابدمنه فلماوقع التغييرالى هذاوة مااذهول عن حذفه مه هو عما يصلح دفعالهذ ما المعارضة ولاسماوقد تقسدم أنه لايلزم من كُون الاطلاق باعتبارماقبال حقيقة كونه باع بارمابعده حقيقه فليتأمل (قالوا) النها (لولم يصم) كون اطلاق الوصف بعد انقضاء معناء (- قيقة لم يصم المؤمن لغاول ونام) حقيقة لأ مُم سماعت ير مباشرين الاعبان حينتذ سواء نسر بالتصديق أو بغيره (والاجاع أنه) أى على أن المؤمن (لايخرج بهما) أىبالغفلةوالنوم (عنه) أىءن كونهمؤمناً (أُجيب أنه) أى اطلاق المؤمن على كلُّ منهسماً (فعاذْ) بدليل عدم اطراده (الامتناع كافر لمؤمن لكفر تقدم) أى لامتناع اطلاق كامرعلى مؤمن تقدم كفره (والاكانأ كابرالحعابة كفاراحفيقة) كاأنهم مؤمنون حقيفة (وكذا النام اليقطان) يكون حقيقة كاأن اليقظان كذلك والحاصل أنذلك مجازوالالزم الاتصاف بالمتقابلين حقيقة وهوباطل

وهذا بمالا يكن الخصم دعواه في العقل هكذا قال في المحصول فتبعه المصنف هناو في مواضع أخرى لكنه نص في القساس على أن الاستفراء دال على أن الله سعانه وتعالى شرع أحكامه لمصالح العباد تفضلا واحسانا وهذا يقتضي ان الله تعالى لا يفعل الالمكمة وان كان

(قيل) أى قال المحقق التفتاز إنى مامعناه (والحق أنه) أى الوصف من المؤمن وماجرى مجراه (ليسمن عمل النزاع وهو) أي على (اسم الفاعل عمني الحدوث لا) بعني النبوت ولاما برى مجراه كا (ف مثل المؤمن) والكافروالماتم والمقطان والحاووا لحامض (والحروالعبد عمام يعتبر فيسه طريان) والاولى مايعتم في بعضه الاتصاف بهمع عد وطريان المنافي وفي بعضه الاتصاف به بالفعل البتة كاهوغبارة هذا المَاثُلُ وتَعَقّبه المدينف رجه الله بقوله (وقد بقال ولوسلم) أى هدذا الوصف من مؤمن وضوه من محل النزاع (فالحواب) من قبل أهل الجازلا فهل الحقيقة (الحق أنه اذا أجمع على أنه) أى المؤمن (اذالم يخرج بهما) أى بالنوم والعفلة (عن الاعبان) اذالوط مجردالوصف (أوعن كونه مؤمنا) اذا أوحظت الذات الموصوفة بالاعمان (بأعترافكم) متعلق بضرج (بلحكم أهل اللغة والشرع بأنه) أي الشأن (مادام المعنى) كالايمان عنى التصديق (مودعا حافظة المدرك) الذي هو المؤمن في هذا المثال (كان) ذلك المعنى (فاعمابه) أى بالمدرك (مالم يطرأ حكم يناقضه) أى ذلك المعنى (بالاشرط دوام المشاهدة) والملاحظة الدالتُ المعنى (فالاطلاق) للمؤمن (حينشذ) أي حين نومه وغفلته اطلاق له (حال قيام المعنى وهو) أى واطلاقه عليه حال قيام المعنى به اطلاق (حقيق اتفاقا فالم يفد) الاطلاق عليه سَينتُذ (في على النزاع) وهوالاطلاق عليه بعدانة ضاء المعنى (شبأ) من مطلوبكم (وبه) أى وجهذا (يَبْطِلُ الْجُوابِ) المنقَدْم (بأنه) أى اطلاق المؤمن المؤمن الْعَادْلُ والنَّامُ (مِجَازُ) وان ذكره أن ألكاجب وتابعك الشارحون واردفه المحقق الشريف بأن الاجاع اغاه وعلى اطلاق المؤمن عليهمافى الجلة وأمايطريق الحقيقة فلا وإجراءأ حكام المؤمنين على النائم مثلا لايسستلزم كون اطلاقه عليسه حقيقة ووجه بطلانه ظاهر (واثبانه) أي كون الاطلاق المذكور مجازا (بامتناع كافرلمؤمن صحابى أوغيرمالخ) أَى تقدم كفرهُ كاتقدم أيضا (باطل) فان هذا الامتناع بقَّتض أن لا يصح الاطلاق لاحقيقة ولامجازا وليس كذلك (بل صحته) أي اطلاق كافرعلى من آمن بعدد كفره (العقاتفاق انما الخلاف في أنه) أى الاطلاق الحة (حقيقة) أومجاز (والمانع) من الاطلاق عليه استمالا حقيقة ومجازا أمر (شرع) كاذكر وصاحب القصيل وغيره وهو حرمة نيزا لمؤمن ولاسما العماي مذاالذم الذي طهره ألله منه وليس الكلام باعتباد الشرع بل باعتبار الاخة (وإذالهم) أى واذالم يكن خلاف لغة في صحة اطلاق كافر على من آمن بعد كفر فلا هل الحقيقة (ادعاء كونه) أى اطلاق كافر على من آمن إبعد كفر (حقيقة) أى اطلافاحقيقيالغويا (مع صحة اطلاق الضد) وهومؤمن في هذا المثال عليه (كذاك) أى أطلافاحة مقيالغو ياأيضا (ولاعتنع) هذا (الالوقام معناهما) أى الضدين (في وقت العمتين) أى صحة اطلاق كافر حقيقة وصحة اطلاق مؤمن حقيقة على الشخص الواحدبه (وليس المدّى في هذا (سوى كون اللفظ بعدانقضاء المعنى حقيقة وأين هو) أى اطلاق الفط (من قيامه) أى معنى الضد (في الحال اليعتمع المتنافيات أوياز قيام أحدهما بعينه) قال المصنف رجه الله وحينئذ سطل إلزام القاضي عضدالدن كونه كافراحقيقة مؤمنياحة يقةفي وقت واحدحقيقة لانه الفا يبطل ذاا الوكان اطلاق الكافر والمؤمن في وقت واحد حقيقة لانه يستنزم تروت نفس الاعيان والكفرفى وقت واحد وليس كذلك لان احدى الحقيقتين لايقارتما وجود المعنى بأيثوت حال انتفائه لان الفرض كون اللفظ حقيقة بعد انقضاء المعني فلم ازممن كونه كافر احقدقة مؤمنا حقدقة سوى صة الاطلاقي المقيقيين وليس ذلك بمتنع الالواست أزم اجتماع معناه مماوه ومنتف فلت وعلى ذا لايستبعد جريان همذافى النماغ واليفظات والحلو والحمامض الى غميرذلك وينتني مانظرفي تعليل منع

تقدم قال (الفرع الثاني الافعال الأخسارية فبسل البعثةمياحة عندالبصرية وبعض الفقها بمحرمة عند البغدادية ويعض الامامية وان أبي هـــرية وتونف الشيروالصبرفي ونسره الامام بعدم المككم والاولى أن يفسر يعدم العسلملات المتكم قديم عنسده ولا شوقف تعلقه على البعثة لتعو مزوالتكلف المحال) أنول هذاهوالفرعالثاني من الفرعن اللذين أشاد الهمايقوله فسسرعان على التنزل وحاصله أن الافعال الصادرة من الشمص قبل بعشمة الرسولان كانت اضطرارية كالتنفس في الهواء وغسيره فني المحصول والمتغب أنهاغ منوع منهاقطعا فألف ألحصول الااذا حورنا التكلف بمالايطاق وعسيربعض الشارحسين وصاحب المصيلعن هـــــــالأنه مأذون فيسه وفيسسه نظر فسيأتى فى آخر هذه المسئلة أنعدمالمنع لايستلزم الاذنفسسه لا نالاذن هوالاباحة والاباحة حكم شرى لايثبت الابالشرع والفسرص عسدم وروده وأماالافعال الاختسارية كا كل الفاكهة وغسرها

قهى مباحة عندالمعتزلة البصرية وبعض الفقهاء أى من الشافعية والحنفية كما قال فى المحصول والمنتخب ومحرمة عندالمعتزلة البغدادية وطائفة من الاماميسة وأبي على بن أبي هريرة من الشافعيسة وذهب الشيخ أبوا لحسن الاشعرى وأبو بكرالصرف من الشافعية الى أنهاعلى الوفف واختاره الامام نقرالدين وأنباعه فان قيل سيأتى في آخرالكتّاب أن الامسل في المنافع الاباحة على المصيح قلنا الله في المعالمة في المعالمة والمسلف الاباحة على المحميد والمعالمة والمعالمة

فى الاحكام وتبعه علمه اين الحاحب فقبال محل هدذا الملاف عندهم في الافعال. التى لادلالة للعقل فيهاعلى حسن ولاقبم فان اقتضلي ذال انقسمت الى الاحكام الخسة لاثما يقضى العقل بحسسته انام يترجع فعله على تركدفهوا لمباح وان ترجيح نظران لحق تاركه الذمفهو الواحب والافهوالمندوب ومأيقضي العقل بقصه ان لحقفاعادالذم فهوالحرام والافهو المكروم إقوله وقسره الامام) أىفسر الامام تفرالدين هذاالتوقف الذى ذهب السيه الشيخ (بعدم المركم) أى لاحكم في الافعال الاخسار مدقيل الشرع فعث المنفسعه فى هذا فقال الاولى أن يفسر بعسدم العلم بالحكم أى لها مكم ولكن لأنعله يعننه ولا يفسر بعسدم الحسكم لان اسلسكم قدح عندالاشعرى مابت قبسل وجودالخلق فكيف يستقيم نفيه بعد وحودهسم وقبل البعثة والضمرني قوله عنده بعود الى الاشتعرى وفي يعض الشروح أنه عائدا لحالامام وهومردود لانتفسسير الغول راجعالى مقتضى فاعدة فاتلهلا قاعدةمفسره ثمان المسسنف استشهر

اطلاق المكافر على مسلم تفسدم كفره بماذكرناه آنفا بأن القاعدة أن امتناع الشي من داراستاده بينعدمالمة تضى ووجود المانع كان أسماده الىعدم المقتضى أولى لانهلو أسمند الى وجود المانع الكان المقتضى وجسد وتخلف أثره والاصل عسدمه فيكون على هدف دعوى امتساع الكافراعدم المقتضى وهوو جودمعنى الوصف حالة الاطلاق أولى من دعوى امتناعه لوجود المانع المذكور لان أهل الحقيقة بصدد منع عدم المقتضى لان الفرض كون اللفظ حقيقة بعسدا نقضاءاً لمعنى عنسدهم نع لغائل أن بقول تمام أن يكون لاهل الحقيقة الادعاء المذكور إذالم بكن اجماع على المنع أسكن ظاهرا كأدمالا تمدى وجوده حيث قال لا يجوز تسمية القائم قاعدا والقاعدة الماللقعود والقيام السابق بإجاع المستلين وأهل السسان وعليه قول المحقق التفتازاني فان قيسل اغماعتتم ذلك لواتحد الزمان وهوغير لازم قلناالكلام في اللغة ويطلان ذلك معلوم لغة لكن شيخنا المصنف رجه الله انحاذ كره على سبيل الفرض وانه لامانع عقلي الهم من ذلك لواد عوه فلاضيرعليه (قالوا) "مالثا (لواشترط لكونه) أى الوصف (حقيقة بقاءالمعنى لم يكن لا كثر المستقات حقيقة كضارب ومخسر) والوجمه مدف ضارب فان المقصودأن بقاء لمعسى لوكان شرطا للحقيقة لم يكن للشستفات من المضادر السيالة حقيقة فانها كأنفذم يمتنع وجودمعانيها دفعسة فىزمان ولاتجستمع أجزاممعانيها فى آن لانها تدريجية التمقق لايحمسل الجزءالثانى منهاحتى ينقضى الاول وهسله جرا فآتنني أن تكون حقيقسة فى الحمال لتوقفها على كونها قازة نيسه وهومحال والفرض أنهاليست حقيقة فبسامضي لعسدم حصول معانيها ولافهسا يسستقبل لانقضائها فلأتكون لهاحينتذ حقيقة أصلا وهسذا يخسلاف الضرب فانه دنعي الحصول كاسسنيه المسنف عليه ولعله انماوقع ذكره نظرا لذكرالمحقى التفنازاني اياه مع المشي والحركة والسكلم تمنيسلاللمادرالتي يمتنع وجودمعانيها في آن (بل نحوقام وقاعد) أى بل المايم أن يكون الوصف حقيقة للشسنقات من المصادرالا نيسة وهي التي تجتسمع أجزاء معانيها في آن واحدوثيتي كعالم وهاتم وناصرا وتوجد دفعة كضارب بأن تطلق على من قامت به حال قيامها به واللازم باطسل فاللزوم مشله (والجوابأنه) أي بقاء المعنى (يشترط) في صحة الاطلاق حقيقة (ان أمكن) بقاؤه (والافوجود جزه) أى وان لم يمكن بقاء المعنى فأيما يشسترط في صحة الاطلاق حقيقة وَجود جزء من المعنى مع اطلاق اللفظ فلابلزم أثلا يكون للمستقان المذكورة حقية ية أصلالا مكان تحقق هدذا الفدرفها عملا كانهدذا الجواب من قبل مطلق الاشتراط أورد كيف يصم هذامنه وأجيب بأن معنى الجواب عن الدليسل ابطأله وبيان عذم افادته مطلوب المسسندل فالايضرة عدم موافقته مذهب المجيب وهذا مأيقال المأنع لامذهبه وقيل هذا تخصيص الدعوى بصورة الامكان ورجوع الى المذهب الشاات وعليه مشى القاضى عضد الدين م المصنف فقال (والحق أن هذا) النفصيل (يجب أن بكون مراد مطلق الاشتراط) أى اشتراط بقياء المعني في كون الاطلاق حقيقيا عن تقسده يكونه عما يمكن بقاؤه أولا يمكن وانه بعدالانة ضاءمجاذ (ضرورة) والالزم اللازم الباطل المتقدم وهوأن لأبكون نحومخم يستمل حقيقة أصلا (لا) أن يكون الاشتراط المطلق عن التقييد المذكورمع كونه بعد الانقضاء مجارا (مذهبا عالنا) لكونه حقيقة بعدالانقضاء ولهذا التفصيل فليس هنافي التحقيق سوى مذهبين يجمعان عُلى الْمَقِيقة سال الاتصاف ويفترقان فيما بعد الانفض أو بالمقيقة والجازع أوضعه بقوله (فهو) أى مطَّلَق الْأَسْسَرَاط (وان قال بشسترط بقاء المعنى) لكونه حقيقة ولم بقيد وبشي لاير يدبه بقاء كله بل (يريدوجودشي منسه) أىمن المعنى (فلفظ مخبروصارب اذا أطلق في ال الاتصاف ببعض الاخبار)

سؤالاعلى هذا البعث فأجاب عنه وتقرير التعبير - اول) سؤالاعلى هذا البعث فأجاب عنه وتقرير السؤال أن يقال تعلق الحكم بالا فعال الاختبادية حادث فيجوز أن يكون مراد الامام بعدم الحكم قبل البعثة عدم التعلق كانقدم مثله في أول الكناب في قولن احلت

المرأة بعدأن لم تكن أن معناه حدث تعلق الحل لا الحل نفسه والجواب أن التعلق لا ينوقف على البعثة أيضاعند الاشعرى لجواز التعلق قبل الشرع وان لم يعلم المكلف انفاية (٩٨) ما يلزم منه أنه تكليف بالمحال وهو جائز على وأيه كاسيأتي هذا حاصل كلام المصنف

بكسرالهمزة وعياشرة الضرب فى الجدلة (بكون حقيقة لانمشل ذلك) أى حال الاتصاف بوجود جزءمنه (يقال فيه) أى فى ذلك الحال (انه) أى ذلك الحال (حال اتصافه بالاخبار والضرب عْرِفًاواذا كَانٌ عَدَالُ المَّالَ (كذلك) أي يقال فيسه الهمنصف بدلك الوصف (وحب أن يحمل كلامه) أى الطلق (عليه) أى على هذا المرادخصوصا (ومن المستبعد أن يقول أحد افظ ضارب ف حال الضرب مجاز) لعدم قيام جيعه به حينتذ (وانه) أى الضارب (لم يستمل قط حقيقة) كاهولازم ظأهراطلاق الاشتراط كما بيناه (وكثيرمثل هذافي كلام المولعين) بفتح اللام أى المغرين (باتبات الخيلاف ونقل الافوال لن تتبع) ذلك فليس هذابا ول مصر وف عن ظاهره قال العبد السعيف غفرالله تعالىله ولكن لا يخنى أن هدذاليس عطابق للذهب المفصل فان المفصل مصرح باشتراط وجودبقاء كلالمغى اذا كان بماعكن بقاؤه وجزءمنه اذاكان مالاعكن بقاؤه فى الاطلاق الحقيتي وهذايفيدأنالشرط وجودجزهمنه سواء كانتمكن البقاءأولا كإعليه جهورشارحي مختصر ابن الحاجب على ماذ كره المحقق التفتازان ولايقال لعسل المرادأن مذهب المطلق هومذهب المفصل بغدالغاء تفصيله بناءعلى أنفى حال وجود بعضه يقال فيه الهمتصف به عرفا سواء كان تمكن البقاء أو لا كاتقدم عن الشارحين المذكورين الانانقول لاتفصيل حينتذعلي أنه يمكن أن يقال لا يلزم من اعتبار المساعحة المشاراليهافى المصادر الزمانية اعتبارهافى الاتنية أيضالما يلزم من تعسدرا لحقيقة فى الاولى على تقدير عدم المساجحة فيهادون الثانية وأيضامذ هب المفصل يفيدأن اطلاق مالايكن بقاؤه بعد انتضائه حقيقي ومذهب مطلق الاشتراط يفيدأنه مجازى نع اطلاق المصنف أن الشرط وجودشئ منهمن غدير تقييد بآخره ولاغيره ليتناول الجزء الاول والا خروما بينهما بعد حله على مالاعكن بقاؤه كا مشى علسه المحقق التفتيازاني أولى من تقسده ما ترجز عمنه في ذلك كاقاله الا مسدى وتابعه علسه جاعة حتى قال الاسنوى فن قال قامز يدمن الاانما يصدق عليه مسكلم حقيقة عندمقارنة الدال فقط لاقبلهاولابعسدها فانهذهمضايقة ومشاحسةلاتوسعة ومساعة (ماسلق أنضار باليسمنه) أى عمايد خلف الوجود جزء معناه كاقيل (لان الموجود تمام المهنى وان انقضى كشرمن الامثال) أعابل الداخل في الوحود عام معناه لان عام معناه هو كونه متصفا بالتأثير في الغير بالابلام وعام هذا المعنى مصةق فالضربة الواحدة فالباق بعده اولوضربة واحدة بعدماتة ضربة تمام معناه أيضا وماانقضى قبل الاخيرة و بعد الاولى تكرا ولتمام المعنى (لايقال فالوجه حينشذ) أى حين لم يسلم ما تقدم من الادلة للجاز (الحقيقة تقديمالاتواطة على المجاز) لانهداراللفظ بعسدالانفضاء بين كونه مجازا أومتواطئاأى موضوعاللذات باعتبارماقام بهاأ ووقع عليهافى الوجودا عممن قيامه حال الاطلاف أوانقضائه والتواطؤ مقدم على المجاز كاأن المجازمقدم على الاشتراك اللفظى (لا)أن الوجه (التوقف) عن الجزم بأحدهما بعينه (كظاهر بهض المناخرين) وهوالا مدى ثم ان الحاجب بناء على تعارض أدلتهما وزعم انتفاء المرج لأنانة ول ليس كذلك (لعدم لازمه) أى المتواطَّقُ (وهو) أى لازمه (سبق الاحدالدائر) في الثبوت القام والمنقض الى الفهم (لسبقه) أى المعسى الى الفهم (ياعتبارا لحال من يحو زيد قام) واذا كانالسابق الحالفهم في خواط لافريد قام وصارب قيام فياسه وضربه في الحال لزم أن يكون وضعه السال فيترجع المجاز حينتذوا تله سيمانه وتعالى أعلم في (النصل الثاني) في انقسام اللفظ المفرد باعتباردلالته رفى الدلالة) للفرد (وظهورها وخفائها تقسيمات) ثلاثة والتقسيم اظهار الواحد السكلى فى كشيرمن المواد فيلزم منه امتناع تنسيم الشئ الى نفسة وغيره وكون المفسم أعممن كل قسم

فأماقسوله وفسره الامام بعدم الحكم فمنوع فان عسارته فيأول هذه المستلة ثمُ هــذا الوقف تارة يفسر بأندلاحكم وهنذالابكون وقفا بلقطعانعدم الحكم وتارة بأنالاندرى هل هناك حكم أملاوان كان هناك حكم فلاندرى أنهاواحة أوسطرهد عبارته وليس فيهاههنااخسارشي مسن هذه الاحتمالات التي نقلها ثمانه في آخرالسثلة اختار تفسيره بعدم العلم نقال وعن الاخسيرأت مرادنا بالوقف أثالانعلمأن الحكم هوالحظرأ والاباحة همذأ لفظ الامام في الحصول يحروفه وذكرمثاءأ بضافي المنتضب ولعل الذىأوقع المصنف فيهذا الغلطهو صاحب الحاصل فأنه قال فى اختصاره للعصول التسوقف مرة بفسريانا لاندرى الحكم ومرة بعدم الحكم وهوالتي هذرعبارته وأماقوله والاولحأن يفسر يعدم العارقعيرمفهمة للرادلانها تحتمل ثلاثة أمور أحدهاأ بالانعارهل فيها حكم أملاالسانيأن تعلم أن هناك حكاولكن لانعلم بعيته الثالث أن نعلم أيضاأن هناك حكاولكن لانعار تعلقه بفعل المكلف

فاحتملت العبسارة أن يكون المراداماء دم العسلمية أو بتعينه أو بتعلقه فأما الاؤل فلا يصبح ارادته وأما الثالث فكذلك مطلقا أيضالانه لواحتمل وقف التعلق على البعثة لعسم الاعتماض المتقدم الذي استشعره فأجاب عنسه وهوعنسده باطل وحاصله أن الذي حاول ارشادا لامام اليه قدد كره الامام بعينه بعبارة أخرى هي أحسن من عبارته وأما قوله ولا يتوقف تعلقه الخفضعيف لانه لا يلزم من شجؤيره التكليف بالمحال أن يكون التكليف بالمحال واجباعنده وهو التكليف بالمحال أن يكون التكليف بالمحال واجباعنده وهو

ماطل مل قام الدلمل على أن هدد مالصورة من الحاللم تقعوهوقوله تعالى ومأكنا معدبينالا بمثمان هذامن ماب تسكلف الحسال لامن التكليف بالحال وستعرف الفرق سنهسما في تدكلت الغافل قال (احتج الاولون مأنساا تتفاع خال عن أمارة المفسدة ومضرة المالك فتباح كالاستظلال بعدار الغسم والاقتباس مسن ناره وأنضاالما كل الذنة خلقت لغرضنا لامتناع العبث واستغناثه وليس للأضراراتف اقافه والنفع وهو إماالنلذذأوالاغتذاء أوالاجتناب مع المسلأو الاستدلال ولأعصل الا مالتناول وأحس عسن ألاول عنع الاسسل وعلسة الاوصاف والدوران ضعف وعن الثاني أن افعاله لاتعلل بالغرض وانسلم فالحصر تمنسوع وقال الأتنرون تصرف بغسراذن المسالك فيصرم كافى الشاهسد ورد بأنالشاهد شفرره دون الغائب) أفول احتمت المعتزلة المصرية على الماحة الاشياء قبل ورودالسرع بوجهين أحدهما أن تناول الفاكهة مشسلا انتفاع خال عسن أمارات المفسدة لانالفرض أنه كنذلك ونمالءعن مضرة المالك لانمالكه هدواته

مطلقا (التقسيم الاول) فى الله ظ المفرد باعتبارد لالته من حيث هي (اللفظ المفرد) الموضوع اعتى (إمادال) عليه (بالمطابقة) أى بسبب وضع اللفظله بتمامه (أوالتضمَن) أى بسبب وضع اللفظله ولغيره معًا (أوالالتزام) أي بسبب وضع اللفظ لمازومه (والعادة) العملية للنطقيين (النفسير فيها) أي فى الدلالة (و يستنبعه) أى و يكون اللفظ تبعاللد لالة في هذا التقسيم لتعديه منها اليه وانما أورد فامضن فى اللفظ المفرد في هدني الفصل لكونه بالذات له بهذا الاعتبار كاأن سائر الحوقه من الفصول الاكتبة أ بالذات باعتبارات أخرأ يضاخ بقع النقسسيم له أولاو بالذات فيهاوالامر فى ذلك قريب (والدلالة كوت الشئ منى فهم فهم غيره فأن كأن التلازم) بينهما (بعلة الوضع) أى بسبب وضع الشي الغيرا ي بعد بازا ته بحبث ادافهم الشيُّ فهم الغير (فوضعيَّة) أى فدُّلالة الشيُّ على الغير وضعيَّة (أو بالعقَّل) أى أوكان التلازم بينهما بإيجاب العقل الصرف ذلك (نعقلية) أى ندلالة الشيَّ على الغسرعة لية فال المسسنف (ومنها) "أىالْعَقَلْيَة (الطبيعية) وهيماًاقتضَّىاًلتلفظ علزومهاالذيهُواللفظ طبُّعاللافظ عنسد عروض المعنى له كذلالة أح بفتم الهمزة وضمهاو بالحاء المهملة على أذى الصدر (اذدلالة أحعلى الاذى دلالة الاثرعلي مبسدتُه) آى مؤثره (كالصوت وألكتابة والدخان) أى كدلالة الصوت المسموعمن ورامجمدارعلى وجودمصق ته عق والكتابة على كانبها والدخان على النارفان هذه الدلالات عفلية لانها دلالة الاثرعلى مؤثر وفكذاهدنه لانأح أثرعروض وجعصدواللافظ فاذن لاتصلح أنتكون قسمة للعقلية كافعلوه عن آخرهــم (والوضعية) قسمــان (غـــيرلفظية كالعقود) جمعٌعقدوهوما يعقّد بالاصابىع على كيفيات خاصة أي كدلالته أعلى كيات معينة من العدد (والنصب) جمع نصبة وهي العسلامة المنصوبة لمعرفة الطريق أى كدلالته أعلى ذلك فان كلامن هاتين دلالة وضعية غسير لفظية (ولفظية) وهي المخصوصة بالنظرف العاوم لانضباطها وشمولها لما يقصداليهمن المعاتى وهي (كون اللفظ بحيث اذاأرسل فهــم المعنى العــلم يوضعه) أى كون اللفظ كلُّــا أطلق فهم منه معناه العلم بتُعيينه بنفسمه بازا معناه المفهوم منه أعممن أن يكون هوجميع ماوضع اللفظ له أوجزأ أولازمه وماقيسل أنماقال من قال بالنسبة الى من هوعالم بالوضع ولم يقل بوضعه لا للا يعفر جعن التعريف دلالة التضمن والالتزامفيه نظر ولايقسال العسلم الوضع المتحهونسسبة بيرا للفظوا لمعنى يتوقف على فهسم المعنى كما يتوقف على فهم اللفظ وقدذ كرفى التعريف أن فهم المعنى لاجل العلم بالوضع فلوصم هد الزم توقف كلمن فهم المعنى والعلم بالوضع على الآخرفي الوجود لانانقول فهم المعنى في حال اطلاق اللفظ موقوف على العدلم السابق بالوضع ومن المعلوم أن ذلك العدلم السابق لا يتوقف على فهم المعنى في الحدال بل على فهمه فى الزمان السابق وأيضافهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بالوضع وايس العسلم بالوضع موقوفًا على فهمه من اللفظ بل على فهسمه مطلقا فظهر تغايرا لفهمين في الحواب الاول يحسب الزمان وفي الحواب الثانى بحسب الاطلاق والتفييد فلادور ممسذا احترازعن الدلالة العقلية طبيعية كانت أوغير طبيعية اذلاوضع فيهاولاستواءالعالم والجاهل في ذلك الفهمان كان هناك وضع (وأورد سمساعه) أي اللفظ الدال بالوضع (حال كون المعنى مشاهدا) قال المصنف فان الدلالة الوضعية عابتة مع انتفاء الحد اذأطلق اللفظ ولميفهم المعنى فبطل عكس التعريف اه لان فهسم المفهوم محسال اذا لفرض أن المعنى مراتسم عنده يواسطة المشاهدة (وأجيب بقيام الحيثية)أى عنع انتفاء الخدحال كون المعنى مشاهدا لبقاء قيام الحيثبة باللفظ حينشذا يضاً (وهي) أيو الحيثية هي (الدلالة) قلت وفيسه نظر لا تجاه تسلط المنع على كونما حقيقة الدلالة بلمن الظاهر أنهاشرط تعققها فلاجرم أن قال (والتي الانقطاع

تعالى وهولا بتضرر بشئ فيكون مباحا قيساساعلى الاستنظلال بجدار الغسير والاقتباس من فاره بغسيرا فنه فانه أبيع لكونه انتفاعا خاليا عن أمارة المفسدة ومضرقا لمالك فلما وجد فالان الدورات

يلعلى العلبة ثمان هذه الاوصاف القرحكم الأنهاع للاباحة وجدناها في مستلتنا في كنابا حم اواغنا قالعن آمارة المفسدة وليقل عن المفسدة الان العبرة في القبرة في القبرة في القبرة في المفسدة المستندة الى الامارة فأما المفسدة الخالية عن الامارة في العبرة في القبرة في المفسدة المستندة الى الامارة في المفسدة المستندة المستندة المارة في المفسدة المستندة ال

بالسماع ثم التعدد عنه) أي والجواب الحق منع انتفاء الحدف هذما لحالة قوله لانه أطلق اللفظ ولم يفهم المعنى قلناعنوع فوله لان فهسم المفهوم محال فلسامسسلم ولسكن انسايلنم هسذالولم ينقطع فهسم المعنى ويذهب انتقاشه من النفس عنسد سماع اللفظ الدال عليسه وضعاً لكنه ينقطع عالتشفالذهول عنه وبالالنفات الى المسموع ثم يتعدد فهسمه ثانياء نسماع اللفظ فيكون ادوا كأنانيا بعسد الادراك الاول مغسرخاف على المتأمل أن هداي عق صدة دعوى قيام المينية في هذه الحالة فالحواب فالمقيقة الماهو بدعوى قيامها وهدذا بيان الذاك فليتأمسل (والدلالات) الوضعية اللفظية (اضافات) ثلاث اصناف (الى عمام ماوضع له اللفظ وَجِرُه) أَى واضاف أَلى جَرْم ماوضع له اللفظ (ولازمه) أى واضافة الى لازم ماوضع له اللفظ (ان كانا) أى ان وجد الجزء واللازم وفي هذا أشارة الحاان المطابقة لاتسسنازم التضمسن والالستزام دائما والامر على ماأشسار لانه فديكون مسمى اللفظ بسيطا كالوحدة والنقطة فيسدل عليه مطابقة ولاتضمن لانتفاءا لجزء وبهسذا يعرف أيضاان الالتزام لايستنزم التضمن فانالمعنى البسيط اذا كانه لازم ذهى كان غة التزام بالا تضمن ويجوذان لايكون للسمى لازمبين يلزم فهسمه فهمه والعسام الضرورى بانا نعقل كشيرامن الاشسياء مع الذهول عن جيع الاغبارة أنتني زعم الامام الرازى بإن المطابقة تستازمه كاسيذ كره المصنف وبم للذا يعرف أيضاان التضمن لايستلزم الالتزام بلوازأن لايكون للسمى المركب لازم كذلك وللعلم بأنا فعقل كثيرامن المعانى المركبة مع الغفلة عن الامور أخلارجة عنه نم التضمن والالتزام مستلزمان الطابقة لانمسما لا يوجد ان الامعها بالا تفاق (ولها) أى والدلالة الوضعية اللفظية (مع كل) من هدد الاضافات (اسم فع الاول) أى فلهامضاف الى تمام ماوضع له اللفظ من سيت هو تمامه أسم هو (دلالة المطابقة) لُوافقة العني اللفظ (ومع الثاني) أي ولهسامضافة الى جزء مأوضعه اللفظ من حيث هو جز وماسم هو (دلالة التضمن) لتضمن المعسى الموضوعة إيام وكذاالالتزام) أى وكذالهامضافة الى اللازم الخارج عن المعنى الموضوعة اللفظ من حبث هولازمه أسم هودلالة الالتزام لاستلزامه (ويستلزم اجتماعها) أى المطابقة والتضمن والالتزام (أشقالين واحد) من اللفظ (الى المعنى المطابق والنضمني) معا (لان نهمه) أى الجزء الذي هو الدلالة التضمنية (في ضمنه) أى في ضمن فهم المكل لأن اللفظ الموضوع للعسني المركب من حيث هو بلاحظ ملاحظة واحدة إجالية فليس عد الانهم واحدالهما فالدلالة على الكل لاتغايرا لدلالة عسلى كلمن الاجزامه عايرة بالذات بل ينهسما تغاير بالاضافة والاعتبار فان ذلك الفهسم الواحدان أضيف الحالكل واعتبر بالقياس اليهسمي فهم الكل ودلالة المطابقة وإن أضيف الح أحسد الاجزاءواعتبر بالنسبة اليهسمي فهمذلك المزمودلالة النضمن واستوضع ذلك بمااذا وقع بصرك على زيدمن وأسه الى قدمه دفعة واحدة قائك تراء وترى أجزاء برؤ ية واحسدة فان نسبت هسذه آلرؤ ية الى زيد تسمى وؤينه وان أضيفت الى بومن أبوائه تسمى رؤية ذلك الجزء (لاكثلن شارح المطالع) قطب الدين الفاصل المشهورا نه بنتقل الذهن من اللفظ الى بوسما وضع هوله تممنسه الح عمام ما وضع هوله وان المطابقة تابعة للتضمن فى الفهم اسسبق الجزه فى الوجودين الطهور منع الاول وسسبق الجزء فى الوجودين مطلقة لادائمة اذلامانع من التفات النفس الى الجموع من حيث هو جموع بل هو واسب في تذكرا لمعنى عند الافظ الذي هومعنى فهمه منه والالتفات اليه عند ملان ذلك بعسلة سمساح اللفظ والعسلم يوضعه له وذال على الانتقال المجموع فبنبت كذاك مقتضاء فهم الجزء مرتين بالاستقلال وفي ضمن الكل لكن الوجدان ينني الاول بخلاف ابنداء تعقل المركب مى مفيده تفصيلا حيث يلزم فيمسبق الجزء كذا أفاده

أنهسم باومونعن جلس تعت حانط ماتل وان سلم دون الحائط المستقيموات ونعت علمه والتمسل بالاقتياس فأسسد لان الاقتماس هوأخذجوه من الناروهولا يجوز بغيرالاذن قطعا قال الحوهسري القبس شعلة من اروكذاك المباس شال تستمنه ناراأنس قسافأقسىأى أعطاني منه قيسا وكذلك اقتعست منه ناراهذالفظه يحروقه فكالنالمسواب أن يقول والاستضادة بناره وشهه ولذلك لهذ كرالامام صاحب الحامسل فتبعيه المسنفعليه وأماالمشل بالاستظلال فلس جعما علسه بلفسه خلاف في متذهبناخكاه الامامق النهاية فى كاب المسلم في المدار كالكين يقع فينفرد أحسدهما بنائه والدليل الشائي أن الله تعمالي خلق الماكل اللذيدة لغرضنا اذلوكان لالغسر من البنة لكان عبثا وهوعلى ألله تعالى محال ولوكان لغرض راجعاليه لكانمفتقرا البه والبارى سنصانه وتعالى مستغنعن كلسي فتعن أن يكون لغرمسنا وذلك الغرمن ليس هوالاضرار بالاتفاق من المقلاء فتعلن

أن يكون خلفهاللنفع وذلك النفع اما أن يكون دنيويا كالتلدذ والاغتداء أود بساعليا كالاجتناب مع الميل لكون المستف تناولها مفسسدة فيستحق الثواب باجتباج اكانه رأود بنياعليا كالاستدلال بهاأى بشهى طعومها على كال قدرة الله تعالى كاقال في

الحامسلوذات كاه لا يحمسل الابالتناول أما الاولروالثاني والرابع فواضع وأما الشائب فلا "ن مسل النفس الى الشي الما يكون بعد تقدم ادرا كه فلام من ذات كله أن يكون الغرض في خلقها هو التناول لا تا (١٠١) قررنا أن الخلق لغرض وان الغرض

هونفعناوان النفع محصور فى الاربعة وان الآر بعية لاقعصل الامالتناول فينتج ان الخلق لاحسل النساول واذا كانكذلككان التناولمباحا فهواعلك ان ذكر الاغتذاء في هستنا النقسيممفسدلان الاغتذاء لايحرم قطعالكونه مضطرا الى تناول مايغـــدنه كا قسدمناه فيأول المسئلة فالصالح للاغتذاءلس مما نحن فيه فلم سق الأالتلاثة الاخسرة لأجرم أن الامام لم يذكرهداالقسم فالمصول ولا فى المنفعب نعمذكره صاحب الحاصل فتبعه المسنفعلسه (قوله وأجيب عن الاول) أي الخواب عنالدليل الاول وهوالقياس على الاستظلال والاقتباس بعامع الانتفاع المذكورمسنوجهسين أحسدهما لانسلم أن الاصل المقس عليه وهو الاستظلال والاقتماس مباح قبل الشرع لانهفرد منأفرادالمسئلة واماحته الاتناغا ثبتت بالشرع والكلام فياقبل الشرع لافهما بعدء الثاني سلنا الماحة الأصل المقيس عليه لكن لانسلم أن العدلة في أياحته هوهذه الاوصاف وهوالانتفاع انلمالي عين

المصنف رجه الله تعالى (يليه) أي هذا الانتقال انتقال (آخر)من المطابق أوالتضمي الكان هوالملزوم (الى الالتزامى) فبينه وبين اللفظ واسطة بجفلافهما ثمهذا الانتفال من أحدهما اليديلزم (لزوما) ذهنيا لَاانفكاكُ له ۚ (لانه) أي اللزوم بين أحدهما وبينه مشروط أن يكون (بالمعنى الاخص) وهوكون اللازم يخمل في الذهن كلماحصل المسمى فيه (فاستى لزوم الالتزامى مطلقاً الزوم تعقل أنه ليس غيره لان ذات بالاعم) أى فتفرع على هذا انتفاء كون المطابقة تستلزم الا انزام دائما كا يقيد مقول الامام الرازى المطابقة بازمها الالتزام لان لكل ماهية لازمابينا وأقله أنهاليست غيرها والدال على المزوم دال على اللازم البين بالالتزام وايضاح الانتفاء أنهد ابناءعلى اعتب اراللزوم في اللازم البين في دلالة الالتزام بالمعنى الاعم الزوم وهوما يحكمهمن اللزوم بين شيئين كاما تعقلا سواء كان حصول اللازم في الذهن على الفورمن حصول الملزوم فيه أو بعدالتأمل في القرائ وسواء كان اللزوم بينهما يستعه العقل أوعرف عامأ وخاص أوما جرى مجرى ذاك وسواء كان الحكم باللزوم بينه سما بقينا أوظنا وهو بمنوع فان اعتبار اللزوم فى اللازم البين في دلالة الالتزام إساه و بالمعيني الاخص الذي ذكرنا ، وهومنتف كابينا ، وقد ظهران الشرط هواللزوم الذهني وأما الخارجي وهوكون الازم بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج صقعه أيضافيه فليس بشرط لان العدم كالعي يدل على الملكة كالبصرد لالة التزاميسة لانه عسدم البصر عمامن شأنه ان بكون بصيرامع عدم اللزوم بينهما في الخارج لما بينهما من المعادة فيه (هذا) كله (على) اصطلاح (المطقيين فلادلالة المسازات على المجازية) أى فلادلالة من الدلالات الثلاث الالفاظ المستعلة فمعانيها المجازية عليهامن حيث هي كذلك (بل ينتقل) من الالفاظ المجازية (اليها) أي الى معانيها الجازية (بالقرينة) أي سبب استعانة القرينة الصارفة عن المعانى المفيقية اليها (فهي) أى المعانى الجازية (مرادات) من الالفاظ الجازية (لامدلولات لها) أى للالفاظ الجازية (فلا ورد) الجازات (عليهم) أى على المنطقيين كاأوردها القاضى عضد الدين لانتفاء الغرص من ايرادها منتذ (اذ يلتزمونه) أىءدُمدلالة المجازات على معانيها المجازية كاهومقتضى تعريفهم الدلالة (ولاضرر)عليهم في ذلك (اذلم يستلزم)نني دلالة المحازعلى معناء المحازى (نفي فهم المراد) الذي هو المعنى المحازى ليمتنع ماذهبوا اليسه خصول فهمه بالقرينة المفيدة فم أذ كان الامر على هدد (فليس للماز في الخز واللازم دلالة مطابقة فيهما كاقيل) قاله المحقق النغشازاني ولفظه اذا استعمل اللفظ في الجزء واللازم مع قرينة مانعة من ارادة المسمى لم بكن تضمناأ والتزاما بل مطابقة لكوم ادلالة على تمام المعنى أى ماعنى باللفظ وقصد (بل) انما فى المجاذ في الجزء أو اللازم (استعمال) للعظ في جزء ماوضع له أولازمه (يوجب الانتقال معمد) أي الاستعمال من المطابق الذي هو المقيق (الىكل) من المعنيين المجازيين المذكورين (فقط الفرينية) المفيدة أذاك (ودلالة تضمنية والتزامية فيهما) أى في الجزء واللازم (تبعالمطابقية التي لم ترد) فيهما قال المنف رجمه الله تعالى وهمذا تصريح بأن كل مجاز إدلالة مطابقة لافتقاره الى الوضع الاول وان لم يفتقرالى حقيقة والدلالة تتبع الوضع لاالارادة على ماهوالحق اه ومن تمية تنزل المحقق التفتازاني اليه عقب مانقلناه عنه آنفا وهذالان بعدالومنع لاتسقط الدلالة عن الوضعي فكذا لاتسقط عن لازمه فتتعقق)الدلالة المطابقية (الصَّقق علتهاوهو)أي تحقق علتها (العلم بالوضع) لذلك المعنى (والمرادغسير متعلقها)أى والحال أن المراد باللفظ المجازي حينت نغسير متعلق تلك الدلالة الذي هوالمعسى الحقب قي ال * وحاصل هذه الجلة كاأ فاده المصنف رجمه الله فيما كتبه على البعديع أنجيع المعانى الجازية الا التضمنى والالتزامى مرادات باللفظ بالقرينة لامدلولات فمحتى لواستحل اللفظ الموضوع لمعنى مركب

أمارة المفسدة ومضرة المالك والقياس انما يصع عنداشتراكهما في العلة فان قبل وجد فاالاباحة دائرة مع هده الاوصاف وجودا وعدما أى مق وجدت الاباحة ومقى عدمت عدمت فدل ذلك على أنهاهي العلة فالجواب أن دلالة الدوران على

كون الوصف على الشي الذى وارمعه ولالة ضعيفة على ماسسيا في قالقياس لان الراج أنه الا تفيسد القطع بل الغلن وفي هذا نظر لان الدوران يفيسد القطع بالعلية عند المعتزلة (٢٠٢) كانقل صاحب الحاصل وغسيره فقوله بمنع الاصل أى المقيس عليه وقوله

ذىلازم ذهنى فى مجازى غيرهمامع قرينة صارفة عن مدلولاته كان لهدنا اللفظ ثلاث دلالات على غسير المقصود وكان المقصود غسرم مدلول أوبل مراديه وأمااذا تجوزبه فى النضمني أوالالتزامى من حيث هو مستعمل مجازا فيه لادلالة لهءلى واحدمنهما ومنحبث هوموضوع لماهماجزؤ ولازمه وان لمبكن مراداه سمامدلولان تضمي والتزامى فتقررأ ماذا تحيوز يهفيهما لهيدل عليهما من حيث هومجسازفيهسما بلمن حيث هماجز ولازم لوضوعه أتاأنه يدل عليهمامطابقة فلا وحينتذ يكون له دلالات يعضها مرادو بعضهالا أه وفدظهرمن هذا أنالوجه عدم تقييد فول الفاضي عضد الدين ويردعلهم أنواع الجازات بالتى ايس نيها المعانى الجازية لوازم ذهنية للسميات ليخرج استعمال المكل ف الجزء والملزوم ف اللازم الذهني كأقيده الحشون فليتأمل (وأما الاصوليون فاللوضع دخل ف الانتفال) أى وأما الدلالة الوضعية عندهم ف الوضع دخل في الانتقال فيهامن الشي الى غيره ولوفي الجلة (فنتعقى) الدلالة الوضعية عندهم (في الجاز) أيضا قال المسنف لان الوضع العني المقبق دخلافي فهم المعني الجازي اذلولاه لم منصور (والالتزامية بالمعسى الاعم) أى وتتعقق الدلالة الوضعية في الالتزامية أيضا واللزوم فها بالمعنى الاعمالسالف سأنه كماهوالشرط عندهم فضلاءن كونه بالمعنى الاخص لان الوضع دخلا فهاوأ ما محقة هافى التضمنية فبطريق أولى ولاخلاف في تحققها في المطابقية ومن عمة لمذكرهما قال المصنف رجهالله واعالم نقل بحجية المفاهم الخالفة بناءعلى أنلامو جب للانتقال اعتدم وضع اللفظ للخسالف وعدملزومه للوضوع ﴿ تنبيسه ﴾ تمهذه الدلالات تأتى فى اللفظ المركب أيضالان الاظهر كاعليما كثرالحفقين أندلالة الركات على معانيها التركيبية وضعية بحسب النوع فكن منسه على ذكر (ثماختلف الاصطلاح) للاصوليين في أصناف الدلالة الوضعية وأسماتها (وفي بوت بعضها أيضافا كمنفية الدلالة) الوضعية قسمات (لفظية وغيرلفظية وهي) أىغسيراللفظية (الضرورية ويسمونها) أى الضرورية (بيان المضرورة)أى الحاصل بسببها فهومن اضافة الحكم الحسببه كاجرة الخياطة وعدداً احداً فسام البيان الخسة الآني ذكرها انشاء الله تعالى (وهو) أي بيان الضرورة (أربعة أقسام كلهادلالة سكوت ملحق باللفظية) في الاعتبار وحصر وفيها استقراف فالواوسمي هدا القسم بهذا الاسم لان الموضوع البيان في الاصل هو النطق وهد ذا يقع عاهو صنده وهو السكوت لأجل الضرورة الآتى تفصيلها القسم (الاول ما يلزم منطوقا) أى لازم مسكوت عنه للزوم مذكوروله مثل منهاقوله تعالى فان لم يكن له ولد (وورثه أبواه فلا مسه الثلث) وان هداناص على الحصار ارته فيهسما واختصاص الام بالثلث منسه وهوملزوم منطوق بهوله لازم مسكوت عنه وهوولا سه الثلثان طوى ذكره ا يجاز العمليه والالم يتحصرار ثه فيهما ويق نصيب الاب مجهولا وسماق النص أياه فلا يرمأن (دل سكوته) أى المص عن ذكره مع ما تقدم ذكره على (أن الاب الباق) الاان مجرد السكوت أو أتخصيص الام بالثلث يان لنصيبعبد ليل اعلوتين نصيب الاممن غيرا ثبات الشركة بصدرال كالاملم يعرف نصيب الاب بالسكوت بوجه (ودفعنه مضاربة على أن الدنصف الربع) أى ومنها قول رب احد النقدين لغسيره دمعت هذا النقداليك مضاربة على انال نصفر بحه فيقبل الغسيرذاك فانه يفيد استراكهما فى الريح لان المضاد بة عقد شركة فى الريم الخاصل بعمل المضادب و بيسان مقدار نصيب المضارب وهو ملزوم منطوق به وله لازم مسكوت عنه وهوولى نصفه طوى ذكره اختصار اللعلم به لعسدم مستحق آخر مع كونه نماملكه فلاجرم أنكانه ذاالعقد صيصاقياسا واستصانا وقضى فيعبأمه (بفيد) السكوت فيسه عن ذكر نصيب المالك مع ما تقدم ذكره (أن الباق للمالا وكذا في قلب له استحساناً)

وعلمة الاوصاف أي وعندعلية الاوصاف وهي كونماعلة وقوله والدوران ضعيف جواب عنسؤال مقسدر قال التريزى في مختصر المحصول ألمسمى مالتنقيم القياس عسلي الاستظلال وشبهه فاسد اذلاتصرف فيه أليتسة وإذلك يصم من المالك المنع منها بخلاف ماغن فدسه قال نمانه معارض مانه تصرف فى ملك الغير ىغسر اذنه لاضر رفسه على المالك فكان واما كنقل الحديد منموضع الحموضع وشبهه عمالاضررفه البتة (قوله وعنالثاني)أي والجواب عن الدلمـــلالثاني وهو قولهم انالله تعالى خلق الما كلاللذيذة لغرضنا مِن وجهين أحدهما أن أفعال الله تعالى لاتعلل بالاغراض وهذا الكلام من الموسنف يحتمل نفي التعليل مطلفاونني التعليل بالغرض أىلانسلمأناته تعالى محستعلىل أحكامه بلله أن سف على ماشاءمن غرفائدة ومنفعة أصلاكا تقلناه عسن المحصول في الفرع قبلهأ ومعناه لانسلم صحة اطلاق الغسرض في حقالله تعالى وان كان فعله لاندقيه من مصلحة انا

هالثانى سلنا بعدة تعليله بالغرض الكن لانسلم أن الغرض محصور في الاربعة الني ذكر وهافاتهم اى لم يقم واجه على المصرو نحن ننتزع فتقول يجوزان بكون الغرض في خلفها هوالننزه بمشاهدتها أوالاستنشاق بروائحها أوالاستدلال

على معزفة الصانع باختلاف ألوانها وأشكالها الغريبة والجواب الاول فيسه تطرلان الكلام في هــذين الفرعين انما هو بعــد قسليم أن العــقل يحسن وبقبح ومع نسليمه تعبب مراعاة المصالح والمفاسدو يمتنع الخلق (٣٠٠) لا لمعنى وهذان الجوابان ذكرهــما

صاحب الحاصل فتبعه المصنف عليه سماوله يعب الامام بشيمم منهمها واغما أجاب بالنقض يخلسق الطعوم المهلكة وذات مدل على أن الغسر ض ليس محصورافي النفع بسارقد يكون خلقهاللاضرار ولم يرتض صاحب التمصل هـ ندا الجواب الذي ذكره الامام ماللانه عكن الانتفاع بالمسودى بالتركيب مابصلعه تماحات محواس أحدهسما منع المصركا تقدم والثآنىأنه عكن معرفته بتناول واقع فيعنر حال التكليف كالواقع في حال الصغرأ والسهووفين لانسمي فعل غيرالمكلف مياحا فتلخص من هسده الاحدوية كلها أننقول لانسطأنه خلقها لغرض سلناذلك لكن لانسسلم انه خلقهالانفع فقسديكون الغـــرض هو الأضرار كالسموم سأشاآنه النفع فلا نسلم الحصرفي الاربعة سلنا انحصاره لكن لايدل عسلي الاباحة لحوازمعرفتسه يفعل الصغيروشبهه (قوله وقال الا خُرون) يحورنه فتبرخائه وهوظأهروكسرها لآنه فسيم فوله احتج الاؤلون إ وحاصله أن القائلين بالتمريم احتصوا مانه تصبرف في ملك

أى ومنها قوله لغديره دفعت اليك مضاربة على أنلى نصف الربح فيقب ل الغديرذ لك فالقياس فساد هذا العقدلعدم ساننصيب المحتاج الى ساننصيبه وهوالمضارب لانهانا يستحق بالشرط فلا تعين كون الباقى له وصار كالوقال دفع تسم السنت مضاربة ولم يزدعليه والاستعسان وهو الصير صسة هذا العدة وكون الرج بيهما نصفين قانهدذا القول يفيدا شدرا كهما في الربح كاد كزاو بيان نصبب المالات وهوملزوم منطوق بهوله لاذم ممكوت عنسه وهو والتنصيفه طوى ذكره اختصار الأعسلم به لأن الاصل في المال المشترك بين اثنين أنه اذابين نصيب أحده ما أن يكون ذلك بيا نالكون الباقي الا تزاذالم يصرح بخسلافه كافى الا بةالشريفة فلاجرم أندل السكوت عن سان أصيب المضادب معماتف دم على أن الباقى نصيب وقدظه رأن هذاليس كفوله دفعت اليدل مضاربة من غيرزيادة تْتَى عليمه ، القسم (الثانى دلالة حال الساكت) الذى وظيفت والبيان مطلقاً وفي ثلث الحادثة سيب سكوته عندا الخاجة الى البيان (كسكوته صلى الله عليه وسلم عند أمريشاهدم) من قول أوفع فسليس معتقسه كافر ولاستبق تحريسه كالمعامسلات التى كان النساس يتعامساونها والماكل والمشارب التي كانوا يتعاطونها ولم يقع منسه فهي عنها ولانكبرعلى فاعليها فانه دليسل على جواز ذاك في الشرع لضرورة حاله فانه لايحوز عليه أن يقر الناس على منكر لانه داع الخلق الى الحق وصفه الله بالقيام بالامربالمعروف والنهيءن المنكرفضال يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنسكر (وسيآتى في السسنة) سانه مستقصى ان شاءالله تعمالى (وسكوت الصحابة عن تقوم منافع ولدا لمغرور) وهووادا لرجل من احرأة معمداعلى ملك عين أوعقد زكاح ثم تستعق المرأة أمة الغير فان سكوتهم عن تقوم منافع بدن الوادو بوب فيتها للستعق على المغرورمع حكه مرردا لجار ية على مولاها وبوجوب العقر على المغرور المولى وبكون وادممنها حرابالقية (يفيدعدم تقوم المنافع) وانهابالاتلاف فى غسيرعقدولاشهمته لاتضمن بدلالة حالهم فان المستحق باطالبا كما الماد تتغيرعالم بحميه ماله وهم عالمون وبعلى وبحسه الكال واحب عليهم سانه فكان السكوت دليل النفي اذلا بظن عهم السكوت عن واحب لحاهل به والمفيد اسكوتهم عنسه عدة أأ وارمختلفة الالفاظ أخرج بعضها عمدين المسن فى الاصل عن عروعلى وبعضها ابنأبي شيبة عن عروعه مانوعلى رضى الله عنهم طويناذ كرها مخافة التطويل ولم ينقل عن أحسد منهم مخالفة فى ذاك بل قال الشيخ أبو بكر الرازى لاخلاف بين الصدر الاول وفقهاء الامصار أن واد المغرور حر الاصلولاخلاف بين السلف أنه مضمون على الاب الاأن السلف اختلفوا في كيفية ضماته والذى ذهب اليه أصحابنا أن عليه القيمة بالغة ما بلغت ومن هنا حكى فى الهداية وغيرها اجاع الصحابة على ذلك (ومنسه) أى هذا القسم (سكوت البكر) عنسداستئذان الولد أورسوله اليهافى تزويجها من معين مع ذكرالمهرا ولاعلى اختلاف المشاح أوعند باوغها ذاكعن الولى على ما ميه من تفصيل في المبلغ بعرف فى مباحث السنة انشاء الله تعمالى فان سكوتها في احدى ها تين الحالين يفيد الاجازة بدلالة حالها وهي المياعفانه عنعهامن التصريح بالاجازة لمافيه من اظهار الرغبة فى الرجال والوقاحة كاأشارت اليه عائشة رضى المتعنها فنى المحيدين عنها قلت بارسول الله تستأمر الساع فالنام فلت ان البكر تستمى فتسكت قالسكوتها اذنها ولاعتنع عادة من التصريح بالرد لاسيا وعالب حالهن اطهار النفرة عند فأه السماع ومن ثمة استعسن المشاجخ تمجديد العقد عند الزفاف فيما اذاز وجت قبل الاستئذان وان نقسل عنهاعدمالرد هذا ولايخني آن المراد بالبكرمن أذنها معنبر فى ذلك شرعافت فرج الصغيرة والمرقوقة والمجنونة كاأنمن المعلوم ان النيب المعتبرا ذنها في صحة العقد لا يكون سكوتها اجازة بل لا يدمن نطقها

الله تعسالى بغسيراذنه فيحرم فياساعلى الشاهدوهم المخاوقات وردهذا الفياس بالفرق وهوآن الشاهد ينضر وبذلك دون الغائب سيمانه وتعسالى وقعالى وأجاب الامام بمعارضة هذا الدليل بالدليسل الدال على الاباحة وهوالقياس على

الاستظلال والاول أحسن قال (تنبيه عدم الحرمة لا يوجب الاباحة لان عدم المنع أعممن الاذن) أقول هذا جواب عن سؤال مقدر أورد الفريقان على الفائلين بالتوقف (٤٠٤) بعنى أنه لاحكم فقالوا هذه الافعال ان كانت عنوعا منها فتكون محرمة

به كانطق به الحديث العصيم (وفي ادعاءاً كبرواد من ثلاثة بطون أمته نني لغسيره) وستى العبادة وسكوته عن دعوة ولدين من ثلاثة في ألاثة بطون أمته بعد دعوة الاكرفانه نفي لهما أي ومن هذا القسم أيضا سكوت المولى عن دعوة ولدين أنهم امنه فيما اذًا أتت أمته بثلاثة أولاد في بطون ثلاثة بأن كان بين كل اثنين منهم سنة أشهر فصاعدا بعددعونه أكبرهم فانسكونه عن دعوتهماني لنسبه سمايد لالة حال المولى وهى أن الاقرار بنسب والدهومنه فرض كأأن نفي نسب من ليس منسه عن نفسه فرض أيضافكان سكونه عن سأنه بعدما وحب عليه لوكان منه دليل النغي لانه موضع الحاجة الى البيان فيجعل ذلك منسه كالتصريح بالمني (ولايلزم شونه) أى نسب غديرالا كبرمنه أيضا بناءعلى أنم ماواداأم ولده بدعوة الاكبرلاته طهر بدعوته أنهأ كانت أم وادمن ذاك الوقت ونسب وادام الوادلا يتوقف على دءوة ليكونها فراشأوَّمن هناتُهال زفَّر يثنِّت نسبهما أيضا (لمقارنة النني الاعتراف بالأموَّمة) أى لا تانقُول اتما يتبُّتُ تسبغيرالا كيراذالم يقارن نفيه ثبوت أمومته الكنه مقارنه بسكوته عن الاعتراف به في موضع الحاجة المالبيان ودعوته الاكبرام تكن قبل ولادتهمابل بعدها فلأتكون أم ولدوقت ولأدتهما وآلحساصل أنالفراش اغما يثنت لهام ووقت الدعوة فكان انفصاله ماقب لنطهور الفراش فيهافيكونان ولدى الامة فيعتاج ثبوت نسبهماالى الدعوة ثملافرق في هذا الحسكم بين دعوة الاكبر بلفظ الاكبرابي أو بلفظ هذا ابن فانتني توهم أن نني ماسواه بالمفهوم الخالف ثم ايراد أن الخنفية لايقولون به ثم أقول لعسل الوضع انما كان في دعوة الأكبر والسكوت عن غسره لانه يعلمنه فيمالواد في الاصغروسكت عن غيره أنه يكون تفياللاولين بطريق أولى عندالكل وفي الوآدى الاوسط وسكت عن غيره أنه يكون نفياللا كبربطريق أولى عندالكل والاصغر بطريق المساواة عندعلما تناالثلاثة وأنه لايكون نفياله على قياس قول زفرتم اغماوقم التقييد بشملاثة بطوت لاخهالو وادتهم في بطن واحمد بأن كان بين كل اثنين منهم دون سقة أشهر فاعترانه بأحدهم اعتراف بالثاتي ضرورة كاهومعروف في موضعه الفسم (الثالث اعتباره) أي مااعتبر من سكوت الساكت دلالة كالنطق (لدنع التغرير) أى لضرورة دنع وقوع الناس في الغرور (كدلالة سكوته) أى المولى (عندر و يه عبده يسع) له أولغيره باذنه أو بغيرانه سعا عصيما أو فاسدا أو يشسرى مالم تتعلق به الحاجة كأنلبز واللهم (عن النهكي)عن ذلك (على الاذن) في التجارة لا به لولم يكن سكوته اذنافيها أفضى الىضر والناس لاستدلالهم به على اذنه فلاعتنعون من معاملته فاذا لحقه دين وقال المولى محسور عليه يتأخرالى وقت عتقه وهوغيرمه اوم وقدلايقع ودفع الضرر والغرور واجب لقوله مسلى الله عليه وسألاضرر ولاضرار حديث حسن أخرجه ابن مآجه وغيره وقوله صلى الله عليه وسلمن غشنا فليسمنا حديث صيح أخرجه مسلموغيره ومنثمة لم يصيم الحجرالخاص بعدالاذن العام نعم لايكون السكوت اجازة لبيمع ذلك أذالم يكن مالكه أذن فيهسواء كان للولى أواغيره تمهسذامذهب علما "مناالشسلانة وقال زفر والشافعي لايكون اذنالا حمال انه لفرط الغيظ وقلة المبالاة بتأعلى أنه محمو وشرعا والمحمل لايكون هجة قلناتر جع جانب الرضايد لالة العادة الفاشية بردتصرفه واظهار فهسه اذا أميرض (وسكوت الشفيع) أى وكدلالة سكوت الشفيع عن طلب الشفعة بعد عله بالبيع على استقاطه الضرورة دفع الغرورين المشترى فانه يحتاج الى التصرف في الدار المسعة فلول يجعل سكوت الشفسع اسفاط الهالنقصه لو وقع ظنا منه أن لاغرض الشفيع فيها فلاجرم أن جعل سكوته كالتنصيص على اسقاطها هذاما فالوه ومعاوم أن الطلب فى الشفعة ثلاثة طلب مواثبة أن يطلبها كاعلم بالبيع سواء كان عنده أحدا ولاوطلب تقريران بنهض بعدد ذات ويشهد على الباتع ان كان المبيع في دو أوعلى المشترى أوعند العقار على مافيسه من

والافتكون مياحسة ولا واسطة بينالنني والاثبات وأجاب عنسه فىالحصول وجهسن أحدهماأن مرادنا بالوقف أنالا نعاران الحكم هوالحطرأوالاياحة قسقط السؤال والحواب «الثاني وهوعلى تقديرأن بقسرالوقف بعدم الحكم فنقول أهاقول كمانكانت هذه النصرفات عنوعامتها فتكون محرمسة فانه مسلم وأماقب ولكماذالمتكن منوعامنهافتكون مماحة فغرمسا لانه قدنو حسد عدمالمنعمنالفعل ولا توحدالآماحة بدلمل فعل غسرالمكلف كالنائم فانه ليس منوعامنه ومعذلك لايسمى مباحالان المبآح حو الذى أعلم فاعسله أودل مأمه لاحرج فى نعمله ولافى تركه فأنالم وجد هسذا الاذن لانوجد الاباحة فتلغص أنعدم المنع من الفعل أعممن الاذت فيسه لانهقد بوحدمعه وقدلا بوحد والاعم لايستلزم الاخص فسكون عسدم الحرسة لايستازم الاياحة قيصيح تفسيرالوقف يعدم الحكم وفيما آقاله نظرلات المرادمن الاماحة في هذه الصورة هو الاماحة العقلمة وهيعدم المتع لاالاباحة الشرعية

حتى مقال لابد فيهامن الآذن و واعلم ان المسف لم يتعرض لن يورد عليه السؤال ولالكيفية ابراده تفصيل وقد ظهر أنه لا يرد أيضا وقد ظهر أنه لا يرد أيضا وقد ظهر أنه لا يرد أن الثاني أنه فسر الوقف بعدم العلم ولا يرد أيضا

على الامام فى الحقيقة لما تقسد ملك من كونه يختارال تفسير بعدم العلم أيضاو حاصله أنه ايرادعلى تفسير لم يرتضه عن قائل غلط فى تسيته اليه كاتقدم لمذهب لم يخيره وقد التبس المقصود على كثير من شراح هذا الكتاب فاجتنب (٥٠٠) ما وقعوا فيه من الوهم قال (الفصل

الثانى في المحكوم علمه وقمه سائل،الاولىالمعدوم، يحوز الحكم علمه كالنامأمورون لأ بحكم الرسول علىه الصلاة والسلام قيل الرسول أخر أتمن سولدفان الله تعالى سمأمره فلناأم الله تعالى ف الارل معناه أن فلانااذا وحد فهومأمور بكذاقيل الأمر فالازلولاسامتع ولامأمور عبث بخسلاف أمرالرسول عليمه الصلاة والسلام فلنامبني على القيح العقلي ومعهدذافلاسقه فأن النفس طلب التعلم من ان سيولد) أقول لمافرغ من الكلام فى الحاكم انتقل الحالمكوم علسهوذ كرفيسه أربع مسائل الاولى في حواز الحكم على المعدوم ولنقدم علسه مقدمة فنقول اختلفوافى معنى كونه تعالى متكلمافقالت المعتزلة معناه أنهخالق لدكلام فعلى هذا يكون الكلام عندهممن صفات الافعال بوجدقما لارزال وقالت الحناسلة كالامه تعالى عيارة عدن المروف والاصوات وهي فدعسة وأنمكر واكلام النفس وقال الاشعرى وأتباعه انهصفة فدعة فاعة مذانه لاأول اوجودها وهو صفة واحدة في نفسه

تفصيل وطلب خصومة وتماك أن يرفع بعدذاك المشترى الى القاضى و يطلب قضاء الهبها وا تفقوا على أث الثالث لا يبطل بمجرد السكوت بل اعما في رواية عن أبي يوسف أنها تبطل بترك المصومة في مجلس من مجالس القاضى حتى لوكان له فى كل ثلاثة أيام مجلس فلم يخاصم حتى مضى تبطل والروابة الظاهرة عنه لأتبطل بالتأخيرأ بداكماهودول أي حنيفة وفي الهداية الفتوى عليه وعندمجدو زفرتبطل بالتأخسير شهرامن غبرعذ وعندغبر واحدمن الشايخ الفتوى عليه فرج هدذا الطلب عن كون مجرد السكوت مبطلاله واتفقوا أيضاعلى أنمدة الثاني مقدرة بتمكيه منسه وعلى أن الاول على الفور واختلفوافي تفسير فأكثر المشايخ أن يطابها على فورعله بالبيع من غير يوقف كاهوروا يه عن محمد وآخرون أن يطلبهاف مجلس عله كافى خيارالخيرة وهوروا يةعن محداً يضاوا خسارالكرخي وجمع من المتأخرين فعلى قول هؤلاء يكون المراد السكوت عن العلب الثانى مع التمكن منه وعلى قول الا كثرين يصلح أن يكون كلمن الطلب الثانى والاول مرادابكون السكوت مبطاه هدذا وفى التاويح والاظهر أن هذا القسم مندرج فى القسم الثانى أعنى مبوت البيان بدلالة حال المشكام اه ولا يعرى عن تأمل بالنسبة الى سكوت الشفيتع عن الطلب اذا كان المرادبه طلب التقرير تم هناتنديهان متعلقان بسكوت البكر والشفيع نصوا على مضمونهما أحدهماالمرادب كوته ماالسكوت الاختبارى حتى لوأخد فهمالا يكون اجازة اذاردت وطلب فى فورزوال ذلك مانيه مالافرق فى كون سكوتهما اجّازه فى حقها واسقاطا للشفعة فى حقه بين أن يكوناعالمين بكونه اجازة واسقاطاأولا ويظهر جريان كلمنهسما فى سكوت المولى عندرؤ ية عبده يبيسع أو يسترى على ما بينا قياسا عليه ما والله سيحانه أعلم ؛ القسم (الرابع النابت ضرورة الطول فيما تعورف) أى دلالة السكوت على تعيين معدود تعورف حذفه ضرورة طول الكلام بذكره مع وجود معطوف على عدده يفيده عرفاوه وقسمان ماكان مبينا بنفسه كالدرهم والدينار وماكان مقدارا شرعيا كالمكيل والموزون فن عمة قال (كاته ودرهم أوودينار أووقفيز) من برمثلافالسكوت عن بميزالما ته في هـ ذميدل عرفاعلى أنه في الاول من الدراهم وفي الثاني من الدنانيروفي الثالث من القفزان (جُلاف) له على مائة (وعيد) ومائة (وثوب) فأن المعطوف في هذين ليس بأحد القسمين ولا المهزعة تمورف حذفه فلايدل السكوت فيهسماع وفاعلى أن المائة من العبيد ولامن الثماب فيلزمه عبسد وثوب وتفسيرا لمائة اليسه والشافعي وان لم يخالف في أن السان قد مكون ما اسكوت لضرورة طول الدكارم سيكما في عطف الجلة الناقصة على الكاملة محوز رنب طالق وعرق حتى قال يطلقان كقولما خالف في شاءه فده المسائل عليه فقال فى جيعها يلزمه ما يعد المائة كاهوظاهر وتفسيرا لمائة البسه لانهامهمة ولميذكر ما يصلوم بيناأها هان العطف لا يصلح سانالها لان مسناه على النغاير ومهنى التفسسير على الاتحاد على أنه لو كان سأنافي ماثة ودرهم لىكان سانافي ما تة وعيد وهومنتف الاتفاق فيكذاهما بخسلاف ما تة وثلاثة أثواب أووثلاثة دراهم لانه عطف أحدالهم منعلى الاخرثم فسره بالدراهم فينصرف اليهما لحاجة كل اليه قلناحذف تميزالمعطوف عليه متعارف فى العدد اذاعطف عليه مفسرله نسرورة طول الكلام آكثرة الاستعمال التيهى من أسباب التعفيف كافي بعته بمائة ودرهم وهلم جوا يراد بالجيم الدراهم فكذا فيما نضن فيسه بجامع العرف فيهما كذلك ولاكذلك العبدوالثوب وماأشمهما مماهوغ ترمعين ولامقدار شرعي لانتفاء العرف فيسه كذلك لانتفاء كثرة الاستعمال المقتضية للتخفدف فانه لاشت دينا في الذمسة مطلقا كشوت ماذ كرفابل انما يثبت دينافى الذمة فى عقد خاص وهوالسلم أوما فى معناه وهوا البيع بالنياب الموصوفة مؤجلا قلت وبهذا يضعف مار وى ابن سماعة عن أبي نوسف في نوادره أنه اذا فال لفلان على ألف

(٤) - النقرير والتحبير اول) لا تعدد فيه بحسب ذائه بل بحسب الاضافات وهومع وحدته أحم ونهى وخبروندا وانفسامه الى هذه الانسياء بحسب متعلقاته فاله ان تعلق بطلب الفعل كان أمراأ و بطلب الترك كان نهيا فيكونه أمرا ونهيا أوماف لا أقواع كاأن

الجوهرفى نفسه واحدوان كان مشتملا على أوصاف كالتعيز والقيام بنفسه والقبول للاعراض اذاعرف هذا فنقول لمساكان الحكم عند الاشاعرة هوخطاب الله تعالى كانقدم (١٠٦) وخطاب الله تعالى هوكلامه الازلى كابينا الزمهم أن يقولوا ان الامروالنهي ابتأن في

الازلوليس عمامور ولا وعبد فعليه عبد وألف بمايشاء ولوقال وشاة أووبه يرأ دوفرس أووثو ب فعليه الالف من الغنم والابل والخسل والثياب ولايشسيه هدذا العبيد لان الغنم والابل والخيل والشاب أقسمها اذا كانت يع رحلن ولاأ قسم الرقيق في تنبيه ك فان قلت ظهر أن الدلالة في هذه الاقسام لم تعصل من مجرد السكوت بل منسه معماانضم اليهمن قول أومشاهدة فعل فساوجه نسبتهاالى السكوت حتى كانت غيرلفظية فلت يمكن أن يقال لنتغ يل ماأ هادهامن ججوع القول أوالفعل مع المسكوت عليسه بمنزلة على ذات أجزاء ومن شأنما كانعلته ذات أجزاءأن ينسب الى آخرها وجودا والسكوت مع غميره هنا كذلك الاأن تمشيه هدذاغد يرظاهرة فى هذا المثال واخوته من هذا القسم تم ظاهر أن جيع أقسام هذه الدلالة من قبيل الدلالة الالتزامية بالمعى الاعم وسيأتى عدهامن قبيل الدلالة اللفظية فتغسيره فذه المواضع وحينتذ فيظهركونهافى الأول والرابيع من هذه الاقسام لفظية أيضا والافكوتها ويماغيرا فظية وفى المواضع الآتية لفظية محض اصطلاح فليتأمل (واللفظية عسارة واشارة ودلالة واقتضاء) والهمف توجيه الحصرفيها وجوء والذى ظهرلى على ماهو المناسب لكلام المصنف فيهاأن الدلالة اللفظيسة إماأن تكون ابتة بنفس المعظ أولا والاولى إماأن تكون مقصودة منسه وهي العبارة أولا وهي الاشارة والثانية إماأن تكون على مسكوت عنه مفهم يحردفهم اللغة وهي الدلالة أوسوقف صحة اللفظ أوصدقه عليه وهى الاقتضاء أولاوهي التمسك الفاسدوهده الاوصاف الدلالة حقيقة ومتعدى بواسطته الى اللفظ فلابرم أن قال (وباعتباره)أى هذا التقسيم في الدلالة (ينقسم اللفظ الى دال بالعبارة الى آخره) أى ودال بالاشارة ودال بالدلالة ودال بألاقتضاء (فعبارة النص أي اللفظ) المفهوم المهني سواء كان بالمعنى المقابل الظاهرا وبغيره مقسراا ومحنكما وسواء كأن حقيقة أوتجاراعا ماأ وخاصا وآنحا فسروبه لئلا يتوهم أن المراد بهمايقابل الظاهر لانه يطلق على كل اطلا قاشائها ثم العبارة اغة تفسير الرؤيا وسمى هذا النوع من الدلالة بهالانه يفسرماف الضمير الذى هومستور كاأن عبارة الرؤ باتفسرعاقبتم المستورة فظهر أت اصافتهاالى الس ليستمن قبيل عين الشئ وكله وانهاليست من أوصاف اللفظ بل اضافتها السه بعدى اللام وانها من أوصاف الدلالة كاصبحبه (دلالته) أى اللفظ (على المعنى) حال كونه (مقصودا أصلما) من ذكره (ولولازما) أى ولوكان ذلك المعنى مدلولا التزامياً لاعظ (وهو) أى كون المعنى مقصود اأصليامن ذ كرلفظه هو (المعتبر عندهم) أى الحنفية (فالنص) المقابل الطاهر (أو) دلالته على المعنى حال كونه مقصودا (غيراصلي) من ذكره (وهو)أى كون المعنى مقصوداغيراً صلى هو (المعنسير) عندهم (فى الظاهر) المقابل النص (كاسيذكر) كل منه مافى النقسيم الثانى أن شاء الله تعالى (ففهم اباحة النكاح والقصرعلى العدد) أى الاربع شرط اجتماعهن في حق الحر (من آية فانكموا) أى من مجوع قولة عالى فاسكوا ماطاب لكم من النساء مثى وثلاث ورياع والاقال من فانكوا (مرالعبارة) لانالفظهادالعلى طلب نكاح من لم يقم الدايل على حرمتهاعلى ألنا كع والمرادبه الاباحة كاعرف وعلى الاقتصار على الاربع للمرعلى الوجه المذكور كاعرف في موضعه أيضا (وان كانت) الآية (ظاهرا في الاول) أى فى اباحة نكاح من ذكر ناونصافى النانى وهوقصرا باحتسة على الاربع مجتمعات الدرلان الحكم الاول ليس المتصود الاصلى منهابل الحكم الشانى وذكر الاول الشانى وستقف على توجيها مق المتسيم الشانى (وكذاحرمة الرباوحل البيع والتفرقة من آية وأحل الله البيع) أى وكذا فهم اباحة المسع وحرمة الربا والتفرقة بين البيع والرباب لابيع وحرمة الربامن قولة تعالى وأحسل الهالبيع وحرم الرباس عبادة النصلان افظ هده الآية دال على كلمن هذه الثلاثة وان كانت في كلمن اباحة

يجوزا لحكم عليه وهذمهي عبارة المنف وهي أحسن منقول الامأم المعدوم يحوزان مكون مأمورالان الحكم أعم قال في الحصول ولس معى كون العدوم مأمهورا أنهتكون مأمورا حال عدمه لأنه معساوم المطلان بلعلى معسى أنه العسوزأن يكون الامر مدوجودا فحالحال ثمان الشخصالذى سسيوجد معدذلك بصعرمأمورا بذلك ألامرهمتذالفظه وذمكر الأتمدي فحومفقال معناه قيام الطلب القدم مذات الرب سحانة وتعالى أأفعل منالعدوم يتقدير وجوده وتهيئه لفهم الخطاب فأذا وحدوتهمأ للنكامف صار مكلفا مذاك الطلب قال وأنكرمسا ترالفرق لماأت الواحد مشاحال وجوده يصيرمأمورا بأمرالرسول علمه الصلاة والسلام مع أن ذلك الامرماكان موجودا الاحالة عدمنا فكذلك فيحقالله تعالى اعترض اللصم على هسدا الدليسل فقال أن الرسول علمه الصلاة والسلام مخبر ومبلغ عن الله تعالى أواص إماىآلوحى أوىالاجتهـــاد وليسهوعنني لأوامرمن

عند وفالا مرااواردمنه اخبارعن المدتعالى بأمه سيأمرهم عندوجودهم وابصل الامرعندعدم المأمور بخلاف دعوا كمق أمرالله تعالى والجواب أن أمرالله تعالى في الازل عبارة عن الاخبار أيضالان معناه أن فلانا اذا وجد بشروط التكليف صارم كلفا بكذا بهواعم أن كون الاحرمعناه الاخبار نقله في المحصول والمنتخب هناعن بعض الاصحاب فجرم به صاحب الحاصل فتبعه المصنف عليه وقد صرح بابطاله في الكتابين المذكورين في أوائل الاوامى (١٠٧) والنواهي في الكلام على أن الطلب

وغيرالارادة نعيزم بعكس ذاك وموافقة كلام المصنففي الحصول في الكلام على تكلمف مالابطاق وفي الارىعىن فى المسئلة السابعة عشرة وفي معالم أصول الدين فى المسئلة الثامنة عشرة كالفالمصسولهنا وهو مشكل من وجهدين أحددهما أنهلو كانخبرا لتطرق السه التصديق والتكذب والامرلانظرق اليسة ذلك والثانى أنهلو أخرفى الازل لكان إماأن يخسرنفسه وهوسفه أو غرهوه وعاللانه لدس هناك تحسره قال واصعوبة هذا الأخذذهبعبداتهن سعدمن أصحامنااليأن كالرم ألله تعالى في الازل لم يكن أمرا ولانهام صارفها الانزال كذاك ولقائلان مقول إنالانعقلمن الكلام الاالامروالنهى واشكيرفاذا سلتحدوثها فقدقلت يحدوث الكارم فأن ادعت قدمشئ آخرفعليك ماقادة تصوره تماقامة الدليلعلى أنالله تعالى موصوف مهثم اقامة الدلس على قدمه ولاين _عدأن مقول أعيى بالكلام القدر المشترك بين هدد الافسام المكارم الحصول بواعل أن الامام لماذكر أنأمرالله تعالى معناه الاخبارجعله عبارة

البيع وحرمة الرباطاهرا لانه ليس المقصود الاصلى منها وفي التفرقة المذكورة نصالانه المقصود الاصلى منهاوذ كرالاولان لها (والنفرقة) بين المه عوالربا بالحل والحرمة (لازم متأخر) عنهما بخلاف حل البيع وحرمة الريافان كالامنهما مدلول مطابق النفظ المفدله (ولذا) أى ولكون المعنى العبارى مكون مدلولاالتزامياالفظ (لميقيد) المعى (بالوضعي) فيعرج بل فلناولولازماليكون نصافى دخوله (ويقال) ف تعريفها كافال فرالاسلام وأنباعه (ماسيقه الكلام) قال جمع منهم صاحب الكشف ووافقهم المصنف (والمراد) أن يساق له مطلقاأى (سوقاأ صلماأ وغيراً صلى وهو) أى غيرالاصلى (مجردقصد التكلميه) أي باللفظ (لافادةمعناه) تتممالا من لم يسق الكلاملة والاصلي ماسق الكلام له مع القصد المذكور (ولذا) أي وليكون المراد السوق المطلق (عمنا الدلالة العيارة في الآيتين) آية فانكموا وآية وأحلالته ألبيغ موافقة لصدر الاسلام وغيره وفي هذا تعريض بصدر الشريعة حيث جول الدلالة على النفرقة عبارة لاتما القصودة بالسوق وعلى آلل والحرمة اشارة لانهما ليسامقصودين به بناءمنه على أت المرادىالسوق في تعريف العبارة كون المعني هوالمقصودله فتكون العبارة والنص واحداء تده والعبارة أعمَّمطلقامن النص عَندغيره (ودلالَّنه) أى اللَّفظ (على مالم يقصَّدبه) أى باللفظ (أصلااشارة) وهي لغة الدلالة على الحسوس المشاهد بالبدأ وغيرها وسميت هذه الدلالة بهالان السامع لاقب اله على ماسيق له الكادم كاته غفل عافى ضمنه فهو يشيراليه قالواونظيرا لعبارة والاشارة من المحسوس أن ينظر انسان الى مقيل عليه فيدركه و مدرك عبره بلطفه عنة ويسرة فادرا كه المقبل كالعيارة وغيره كالاشارة (وقديناً مل) أى و يحتاج في الوقوف على المعنى الاشارى الى تأمل فقسد المنحقيق فانع مطبقون على أنم الاتفهم من الكلامأولما يقرع السمع حتى قيل الاشارة من العيارة كالكناية من الصريح والظاهروالاشادة وات استويامن حيثان الكلام لم بسق الهماقد افترقامن حيث ان الظاهر يعرفه أأسامع أول الوهاة من غير تأملفه والاشارة لاتعرف الابنوع تأمل واستدلال من غيرأن تزادعلي الكلام أوينقص منه تمان كان ذلك لفوض رول بأدنى تأمل فهي اشارة ظاهرة وان كأن محتّا حالى زيادة تأمل فهي اشارة عامضة فلاجرمأن قال صاحب الكشف وغسره فسكاأن ادراك ماليس عقصود بالنظرمع ادراك المقصود بعمن كمال قوة الابصاركذا فهم ماليس بعقصود بالكلام في ضمن المقصود به من كال قوة الذكاء وصفاء القريحة ولهذا يختص بفهم الأشارة الخواص وتعدد من محاسن الكلام البليغ وستتحقق أنها لانكون الاالتزامية فاذنهى دلالة التزامية لمعنى اللفظ لم تقصد بسوقه و يحتاج الوقوف عليها الى تأمل (كالاختصاص بالوالد نسسبامن آية وعلى المولودله دون الام) أى كاختصاص الاب بكون الانتساب السهدون الاممن قوله تعالى وعلى المولودله رزقهن وكسوتمن بالمعروف لان اللام الاختصاص فيعب كونالوالدأخصبالولدىنسواء وذلكبالانتساب ثمهوليس أقصودمن سوقالاكية وانماالمقصود من سوقها اعداب نفقة الوالدات وكسوتهن على الوالد فلاجرم أن كانت هذه الآية عما جمع فيها العيارة والاشارة (فشبت أحكام من انفراد منفقته والامامة والكفاءة وعدمهما) أى فظهرا ثرهذا الانعتصاص فى انفر ادالوالديو جوب نفقة الوادعليه كالعبدل كان عنتصابالمولى لايشاركه أحسد في نففته وفي تعدية أحكام شرعية الابمع عراتهااليه اذاكان على ماعليه الابمن الصفات المشروطة لتلك الاحكام - تى لوكان الابأهلالامامة الكبرى وكفأ للعرشسية لاستعماعه شراقطهما التي منها كونه قرشيا تعدى الحالان كونه كذلك اذا توفرت فيسه بقية شراقطهما ولوكان الابغراهل وكف لهمالكونه جاهلا غسيرقرشي كان الابن كذلك اذا كان الابن جاهلاوه فللمطود (مالم يحرجه الدليل) أى الاماأخرجه

عن الاخبار بنزول العقاب على من ترك ثم استشكاه بالوجهين السابقين وبأنه بازم أن لا يحوز العفولات الخلف في خبراته تعالى محال فعدل المصنف عن كونه احبارا بنزول العقاب الى الاخبار عصيره مأمورا نقليلا للاشكال لان سؤال العفولا يرد عليه وانم أيرد عليه الأولان فقط وهومن محاسس كلامه على أنانجيب عن العفو بأن نقول الامر عبارة عن الاخبار بنزول العقاب اذالم يحصل عفو (قوله قبل الامر ف الازل الخ) لما شبهنا أحر الله تعالى (١٠٠) في الازل بأحر الرسول لناقبل وجودنا اعترضوا عليه بماسبق فأجبنا عنه فشرعوا في فرق آخو

الدليلمن الاحكام التىهى مقتضى اختصاصه بالنسب عنه اكالربة والرق فان الاين يتبع الامفيهما واناتصف الان بضدما الام عليه منهما لماعرف في موضعه الى غير ذلك مما بعرف بالاستقراء (وزوال ملك المهاجر عن الخلف من لعظ الفقراء)أى وكزوال ملك المهاجر من دارالحر بالى دار الأسلام عاخلف مقةمن الاموال باستيلاء الكفارعليها واحرازهم اياهامن التعبيرعت بالفقيرف فوله تعالى الفقراء المهاجر ين الذين أخرجوامن ديارهم وأموالهم مع وجودها عكة وانتفاء كلحن بلللكهاماعدا استمالاء الكفارعليها لان الفقير حقيقة شرعية من له أدنى شئ أومن لاشئ له لامن بعدت يدءعن المال كاأن الغنى حقيقة شرعية من هومالك للمال لامن قربت بدمنه ألابرى أن المكاتب ليس بغنى وان كان فيده أموال حتى لا يجب عليه الزكاة وابن السيل المالة المال في وطنه عنى وان بعدت يدمعنه حتى وحبث عليسه الزكاة وهدد اليس المعنى المقصود ينظمها بل المقصوديه بيان استحقاق الفقراء المهاجرين من مكة الى المدينة مهمامن الغنمة لان قوله الفقراء المهاجرين مدل من لذى القربي وماعطف عليمه كافي الكشاف وغسره أوعطف سانمنسه كاهوظاهركلام فرالأسلام وصاحب المزان ومشي علبسه بعض المنأخرين أومعطوف عليسه حذف عاطفه وهوالوا وكاحكاه فى النيسسر وهذاوان كان بابه الشعرفقد خرجت عليمه آيات منها وحوه بومتذناعة كاذكران هشام فهده الاية بمااجتمع فيها العبارة والاشارة على هذا أيضا هذا على ماذكر مكثير منهم فخر الاسلام (والوجمانه) أى زوال ملك المهاجر عن الخلف ف دار الحرب باستمالا والكفار علم مع من الفظ الفقراء في الآية (افتضاء) أي مقتضى على صيغةاسم المفعول للفسقراء كاهومقتضي الناويح لانهلازم الهفاالوصف متقدم مسكوت عنه اقتضاه صة اطلاقه عليهم (لان صـة اطلاق الفقير) على الانسان (بعد شوت ملك الاموال) التي يتعقق علكهاالغنى له فى وقت (متوقفة على الزوال) أى زوال ملكه لها بعد ذاك فيكون زواله بعد شوته سابقا على صعة اطلاق الفية يرعليه ضرورة أنه لأيقة قى الفقر بدونه حينشة وقدظهر من هذا أيضا انتفاء جعدله اشارةمن قبيسل بزءااوضوعه بناءعلى أنعدم ملك ماخلفوه فدارا لحرب بزمن معنى الفقر كاذهب اليهصد رألشر يعة فاته غيرتناف أن المني المدغي ثبونه اشارة انساهوزو ال ملتكهم عماخلفوه وليسهسذا بوا منعدم ملكهم لشئ أصلاأ ولادنى شئ بله ولازم متقدم لعدم ملكهم لماخلفوه ومادقع بهه سدامن أن زوال ملكهم عساخله واليس الاكونمسم بحيث لاعلكونم اولاسك أن كونهم بحبث لاعلكونها بزمن كونهم لاعلكون شيأأصلا وأنالانسلم أنه لازم متقدم لانه بنبغى أن يكون عنزلة العلة وليس ذوالمد كهم عما علفواعلة لكوثم مفقراء بلوازان يكون الهم غيرها بلكوتهم مفقراء عسلة لزوالملكهم عماكان لهم في دارا لحرب لا يخسفي مافسه من المصادرة والتعسيف الظاهر (ودلالة لفظ النمن فى الحديث على انعقاد بسع الكلب) أى وكدلالت فقوله مسلى الله عليه وسلم المهرالبغى وغن الكلب وكسب الجام وحلوان الكاهن من السعت رواه ابن حيان في صحيحه هذا على ماهوظاهر الناويح ونوجيهه أنهسذا يفيدالمنع من تناوله وهو يقتضي تصوره وتصوره بانعفاد بيعه وليسهو المعنى المقصودمن سياقه وانما المقصود منسه المنعمن تناول العوض المالى عنه بطريق المبادلة الذي هوالمعسى العبارىله وعندالعبسدالم عيف غذرالله تعالى له في هذا نظر فان لقائل أن يقول ان انعقاد البيسعان ثبت بهذا اغما يثبت مقتضى لااشارة لان تحقق التمن عنسه يستلزم تقدم تحقق بيعه الذى صسار بدمبيعا ومايقا الهوض عنسه ثمنافه ولازم للثن متة ممكوت عنسه استدى اعتباره صهة اطلاقه غعليمه ان يقال ان قيل يدل على انعهاد بيعمه صحيحا فاغما يتم أن لو كان مستعملا في معناه

بنهمافقالوا كف يعقل الامرفي الازل سواء كأن ععني الاخبارأم بعسني الانشاء لانالامر في الازل معانه لامأمور اذذالة فيمتثلولا سامع فينقل عيث وسفه كن جلس في داره وأمر وبهيىمن غيرحضورمأمور ومنهى يخلاف أمرالرسول علمه الصملاة والسملام فأنهناك سامعنا مأمورا يعليه وينقله الى الأمورين المتأخرين ويحتملأن رمد يقوله ولا سامع أى أن حعلناءخيرا وبقوله ولا مأمورأى انحعلناه أمرا حقيقة والجوابعنهأن القولان أردنم اله قبيم شرعا فمنوع واناردتم أنهقبيم عقلا فسسلم ولمكناقديننا فسساد الحسسسن والقبح العقلين ومعهذاأى ومع تسلمنا القول بالتقبيم العقل فلاسفه في مسئلتنا وذلك لانه ليس المراد مالامرأن تكون في الارل لنظ هوأمر أوخى بلالمراديه معنى فديم قائم بذات الله تعالى وهوافتضاء الطاعةمين العبادوأن العباداذ اوسيدوا بصمرون مطاليين بذلك الطلب وهذالاسفهفسه كا لاسمفه فيأن يقوم بدات الابطلب تعلم العسلمن الوادالذى سيوحدوما فاله

المصنف ضعيف من وجهين أما الاول فلان الحسن والقبع ععنى الكال والنقص عفليان بالاتف اى كاتقدم الحقيقي بسطه في أول الفصل الذى قبل هـ ذا والقبع هذا على النقص لا بعنى ترتب الثواب والعقاب على الفعل فان وروده هذا مستميل وأما

الشانى فلانسام أنه يقوم بذات الاب حال عدم الولد أم عقق بل مقدراً ى لو كان لى ولد لكنت آم، قال (الثانية لا يجوز تكليف الغافل من أحال تكليف المحال الفعل المثالا يعتمد العام ولا يكني جرد (٩٠٩) الفعل لقوله عليه الصلاة والسلام

اغاالاعال مالنيات ونوقض وجوب المعرفية ورديأنه مسنتني) أقول تكليف الغافل كالساهى والناتم والمحنون والسكران وغدهم لايحة زومن منع النكايف بالحال هكذا قاله المسنف وفيسه نظر من وجهين برأحدهماأنمفهومهأن القائلين بحوازالتكايف بالمحال حؤزواه فداوهو أيضامفهوم كالامالحصول وليس كذلك بل اداقلنا بجوازدات فللأشعرى هنا قولان نقلهما امن التلساتي وغدوقال والفرق أنهناك فاتدة في التكليف وهي ابتلاء الشغص واختياره * الثاني فرق النالتلساني وغروبن التكلف الحال وتكلمف المحال فقالوا الاول هوأن كون المال راحعا الىالمأموريه والشاتى أن يكون راجعنا المالمأمور كتكلف الغافل وعلى هـذافالصواب أن مقول من أحال الشكلف مألحال بزيادة الباءفي الحال يوواعلم أن الشافعي رجه الله تعالى قسدنص فالامعلىأن السكران مخاطب مكاف كذانق المعنه الروماني في العسرفي كناب الصلاة وحننثذ فتكون تمكلفت الغافل عندماترا لانهفرد

الحقيق شرعاوه والمال المتقوم شرعا المعناض بهعاه وكذلك باذن الشارع وهومحسل النزاع نمأنى يتممع قوله سحت وفي رواية لمسلم خبيث واشراكه معمهرالبغي وحلوان الكاهن في هذا الوصف وان قيل يدل على العقاده فاسداحتي كأن مفيدا لللك بالقبض مطاوب التفاسخ رفعا المعصية كافي غسيره من البيوع القاسدة كاهومة تضي تعجر يدالنظرال مأهوا لأصل في باب النه ي كاسب عرف عدان شاءالله تعالى فهو خلاف المصر حيه لاهل المذهب وكون أدلة خارجية في نفس الامر تفيد كون بيعه جائزا من غيرفسادلا بوجب كون لفظ الثمن في هذا الحديث وأشباهه مشيرا أومة تنصيا ذلك وليس الكلام الأبالنظراليهمن حيث هوفليتأمل (وآية أحل لكم ليلة الصيام على الاصباح جنبا) أى وكدلالة قوله تعانى أحسل لكم ليلة الصيام الرفت ألى نسائدكم الا ية على جوازان يصبح المباشر في ليل رمضان جنبا صائمالاباحة هلذاالنص المباشرة افآخر بزومن الليل كافى غيره وهو يستلزم طاوع الفبرعليه جنبا العدم تمكنه من الاغتسال قبله حينتذ فهومكلف بالصومين طاوعه فيعتمع له وصف البنابة والصوم و يستلزم هذا أيضاعدم منافاتهما وهذاليس المعنى المقصود من سياق الآية واغسا المقصود منسه اباحة المباشرة والاكلوالشرب فبمسع أجزاء الليل الذى هوالمعسى العبارى ثم الصريح الصيم من السسنة مؤكدلهذه الاشارة القرآنية كآهومذكور في موضعه (وظهر) من هذه الامثلة الاشآرة السالمة من المعقب (أنها)أى الاشارة الدلالة (الالتزامية)للعني المرادمن اللفظ التي لم تقصد بسوقه و يحتاج الوقوف عليهاالى تأمل ومن عة قال (وان خني) الازوم حتى احتاج الى تأمل وجرى فيه خدالف لا تنالفقها عليها المرابعة لايشرطون في الالتزاميسة اللازم البين فضسلا عنه بالمغنى الاخص بل الثيوت في نفس الامراحتاج الى تأمل وفكرأ ولاوان المعدى الاشارى لازم متأخراءني اللفظ غيرمسوق له يحتساج الوقوف عليه الى تأمل فينتذلااشارةالامع عبارة كاذكره المصنف (فان لم يد) باللفظ (سواه) أى اللازم (فكان) اللفظ فذلك المراد (مجازا) حينتُدُلاستماله في غيرما وضع له (لزم) أن تكون دلاله اللفظ على ذلك المعنى اللازم (عمارة لانه المقصود بالسوق الااشارة لان المعنى الاشارى لا يكون مقصودا بالسوق أصلا (وكذافي ألجزء) أى وكذا استعمال اللفظ فى جزء معتماه الموضوعة اذا أبر دبه سواه حتى كان مجازا فيسه لاتكون دلالته عليه الاعبارة لكونه المقصود بالسوق والمعنى الاشارى لايكون مقصودا به أصلاقال المصنف وكذاكل معنى مجازى ولوكان مدلول الأشارة اذااستعمل اللفظ فيه صارعبارة فيملص يرورته مقصودا باللفظ اه فتنفردالعبارة عن الاشارة (واندل) الافظ (على حكم منطوق) أى على كونه (لمسكوت لفهم مناطه) أى ذلك الحكم (عبر دفهم الغة فدلالة) أى فتلك الدلالة تسمى الدلالة ودلالة النصود لالة معنى النص الفهمهامنه وهذآمعنى قولهم الدلالة ما أبت بمعنى النص لغة لااستنباطا فخرج بمعدني النص العبارة والاشارة النبوته مابالنظم والمحذوف لانه كالمذكور وبلغة المقتضي لثبوته بمعناه شرعا أوعقسلا وبلا استنباطاالفياس الاأنعندى لاحاجة اليه أماعلى القول بتغايرا لدلألة والقياس كاهوقول جهود مشايخنامنهم فخرالاسلام وشمس الائمة والقباضي أيوزيد فلخروجه بلغة اللهم الاعلى سبيل التصريح عبا عسلم التزاما ومن تحة لهيذ كره صاحب المنارفي كشف الاسرادمع ذكره الحفى المناد وأماعلي القول بأنها فوعمن القياس كاهوفول آخرين وهونص الشافعي فى رسالته واختيار امام الحرمين وفحرالدين الرازى وسمؤهاقياساجليافظاهر نمالاولهوالاوجه القطع بتوارث ثبوت دلالة النص قبل شرعية القياس حتى قبل يجب حل نص الشافعي على أن مراده أن صورته صورة قياس شرى و يؤخذ منه حكم شرعى كا فسائر الاقيسة وان كان المقيس معلومالغة بخلافه في بقية الأقيسة وقيل التزاع لفظى وعندى فيم

من أفراد المسئلة كانص عليه الآمدى وابن الحاجب ثم استدل المصنف على امتناع تكليف الغافل بأن الاتبان بالفعل المعين لغرض امتثال أمر الله سيحانه يعتمد العلم أى بالامر وكذا بالفعل المأتى بدأ يضاوعليه اقتصر في المحصول وانحا قلما أنه يعتمد العلم أى يتوقف عليه

انظر بالنسبة الى ماعليه مشايخنامن آنه لا يصم انبات الحدود والكفارات بالقياس و يصم بدلالة النص ثملافرق في تحققها بين أن (كان) المسكوت (أولى) جحكم المنطوق منه باعتبار مناطه (أولا) أى أو لميكن المسكوت أولى بعكم المنطوق منه باعتبار مناطه بل كانامتساو بين فيه خلافا لن اشترط الاولوية فيها كاسسيأت التعرض الهمعرده (كدلالة لاتقل لهماأف على تحريم الضرب) فان المعنى العبارى له تحر بخطاب الولد للوالدين بمهدواأ كلمة الموضوعة التبرم والتضجر غم بننقل منسه الى المقصود بالنهى الذى لاحساه تندت الحرمسة وهوالاذى وتثدت بدلالته حرمة ضربهما أوشقهما بطريق أولى من حرمسة التأفيف لهسمانطر االى علة تحريه الفهومة لكل واحد عن يعرف الغسة وهوالايذا وفالابذاء فيهما فوق الايذاء بالثأفيف وقدظهرأن المراد بالمعنى في قولهم ما ثبت عمني النص المعنى الذي ينتقل اليه من المعنى الوضع من هوعارف باللغة من غيراحتياج الى اجتماد وأن تحريم النلفظ بأف اغهاهو بواسطة الاذى لالعين أف حستى لو كان قوم يستعليه لنوع إكرام أوتر-م لاللكراهة والنضمر لم بثبت تحريم قوله ولاما يترتب على ذلك وسيأتي مثال ما يكون السكوت عنه مساويا للنطوق به ف حكمه لمساواته اله في مناطه (وأما) أن دلالة اللفظ (على مجرد لازم المعسى كدلالة الضرب على الابلام) من قبيل دلالة معي النص كاذ كره فرالاسلام ومنوانقه فان الضرب اسم لفعل بصورة معقولة وهوقرع جسم بآخر ومعيني مقصود وهوالاذي (فغييرمشهور) على أن المقسودمن الضرب قدلا يكون الايلام كضرب السدعلى البدتصفيقا واغما بكون المفصودمنه الابلام اذااستعل بآلة التأديب فعلصالح له لقصد التأديب أوالتعذيب نع هذا هو المتبادر من اطلاقه عرفا وعليه تنخرج مسئلة الجامع الصغير حلف لا يضرب احرانه فد شعرها أوخنة هاأ وعضها حنث (وعلى مسكوت شوقف صدقه عليه كرفع الخطأأ وصمته على ماسنذ كرافتضاء) أى وان دل اللفظ على شي مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام على ذلك المسكوت كالحديث المنسد اول الفقها ورنع عن أمتى الحطأ والنسيمان فان صدفه يتوقف على مقدره وحكم أى رفع عنهم حكم الخطاو النسيان في الا خرة لان نفس الخطاو النسيان لم يرفعاعنهم لوقوعهما منهم بمخسلاف حكههما الاخروى ولايضرعدم العشور بروايته بهذا اللفظ فأنهر وي بمعناه أخرج أبوالقاسم الميمى ففوائده عن السين فأحدعن محسد ين مصفى أنبأ فالوليد ين مسلم أنبأ فا الاوزاعى عن عطاه عن ابن عباس مرفوعارفع الله عن أمتى الحطأ والنسمان وما استكره واعلسه فال شيخنا الحافظ ورجاله ثقات لكن فيسه تسوية الوليد فقدروا مبشرين بكرعن الاوزاى فأدخل بين عطاه وأبن عباس عبيدين عير اه قلت ولاضيروان قال الذهبي في الميزان عبيدين عيرعن ابن عباس لا يعرف تفرّدء أسه ابن أبي ذاب اه وعلم عليه لا يعداود فقد قال في ترجة الوليد بعداً نعلم عليه الستة قلت اذاهال الوليد عن اين جريج أوعن الأوزاعي فليسع عمد لانه يدلس عن كذابين فاذا قال حدثنافه و حبة اله فانه هناقال حسدتنا معلى هذا لم يتم دعوى تفردان أبي ذئب عن عبيد بن عمراً يضافتنبه له أو يتوقف صحمة الكلام شرعاعليم كافى قول قائل لغمره أعتى عبدل عنى بألف كاسيانى تفريره في سستنه للقنضي وأحكامه فتلك الدلالة اقتضاء وسميت بالطلب الكلام لهاصد فاأو تصيصا والاقتضاء الطلب (والشافعية قسموها) أى الدلالة الوضعية (الى منطوق دلالة اللفظ في محل النطق على حكم لذكور) سواءذكرا لحسكم كغي الغنم السائة زكاة فان هـذا يدل عنطوقه على حكم مذكور وهو وجوب الزكاة لمذكوروه والغنم أولاكماأشارالب بقوله (وان) كان الحكم (غيرمذكوركني السائمة مع قرينة الحكم) الدالة عليه كائن بقول سائل أفى الغنم المعلوفة الزكاة أم فى السائمة فيقول المجيب في

الاتفاق وحسئذ فأذاعم الله تعالى وقوع الفعل من شخص فلااستحالة فى تكليفه به فلم قلم انه لابدمن قصد الامتشال حتى أنه ملزم منه العلم بالفعل وشوحمه الطلب نحسوه وحوامة أنااغا فلنا يذلك المديث الصير المشهور وهوقوله صلى الله علمه وسلم اغاالاعالىالنيات (قولهُ ونوقض بوجوب المعرفة) أى هـ ذا الدليل ينتقض توجوب معرفة الله تعالى وتقربرهمن وجهين ذكرهما الامام "أحدهما أن التكايف بهاحاصل بدون العلم بالاحر وذلك لان ألام عمرفة الله تعالى واردفسلاحا لرأن يكون واردابعد حصولها لامتناع تعصل الماصل فيكون وارداقيله وحينتذ فيستعسل الاطلاع على هذا الامل لانمعوفة أمرالله تعالى دون معرفة الله تعالى مستعيل فقد كلف بشئ وهوغافل عنه ي التقرير الماني الهيستعمل قصد الامتثال فيها لان المكلف لايعرف وحويها علسه كا قررناه فقسد كاف شئ لايجب فمهقصد الامتثال والحواب أنهذامستثني من القاعدة لقيام الدليل علمه وعلى التقر رالشاني تالامام فيستثنى أيضا

قصدالطاعة فانه لوافتة رالى قصداً خرام التسلسل ، واعم أن الامام لم يجب عن هذين الدليلين بل السائمة عالما عنه السائمة عالى المام المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المنافقة

وأجاب ابن التلسائي ثم القسر افي عن الاول بان الامر بالمعرفة التفصيلية يردبعد المعرفة الاجسالية وكين ثد فلا يلزم شي من المسذورين المتقدمين قال ه (ا 1 1) قدينته في المدالا لجاه وهوالذي المتقدمين قال ه (ا 1 1) قدينته في المدالا لجاه وهوالذي

لايتق الشخص معسه قدرة ولأأخسار كالالقاءمس شاهتي وقدلايفتهى اليسه كالوقسل المان الم تقتل هدا والاقتلتك وعسلمأنهان يفعل والاقتلافالأولءنع الشكليف أى بفعل المكرو عليـــه وبنقيضه قال في الحصول لانالمكره عليه واجب الوقوع وضده ممتنع والتكليف بالواجب والممتنع محال وهذاهومعسى قول المصنف لزوال القدرة لان القادرعلى الشئ هوالذي انشاءفعل وانشاءترك وهذاالقسم لأخلاف قبه كأ قال ابن التلساني وأما الثانى وهوغيرالملبئ ففهوم كالم المستنف أنه لايتع التكليف قال إن التلساتي وهوم فحسأ فعاشالان الفعل بمكن والفاءل متكن قال ودهبت المعتزلة الى أنه عنع التكليف في عين المكره عليه دون نقسه فأنهم يشترطون فياللأمور مه أن مكون جحال شاب على فعله واذاأ كره على عين المأموريه فالاتسان بهلداعي الاكراء لالداعي الشرع فلايشاب عليه فلايصي التكليف به يخلاف مااذا أنى بنقيض المكره عليه فانه أبلغ في اجابة داعي الشرع وقال الغسرالي

السائمة فانسؤاله قرينة على أن الحكم الذي لم يذكر في الجواب هو الحكم المسول عنه في السؤال وهو وجوب الزكاة (ومفهوم دلالته) أي اللفظ (لافسه) أي لافي محل النطق (على حكم مذكور) أي على الْبُونَهُ (لَسَكُونَ أُونَفَيْهُ عَنه) أَى أُوعِلَى نَفِي حَكْمِ مَذْ كُورِ عَن مُسْكُونَ مُ الْمَطُوقُ وان كان مفهوما من اللفظ غسيرأنه لما كأن مفهوما من دلالة اللفظ نطقاخص باسم المنطوق و بقي ماعداه معرفا باللفظ المسترك تميزا بينهما تم كونهممامن أفسام الدلالة هوالذى مشى عليه القاضى عضد الدين (وقد يظهرأنم مأقديمان للدلول) أى يظهر من كلام القوم أن المنطوق والمفهوم وصفاالمدلول لادلالة اللفظ قال المسنف وقدهنا النكثير اه فانها تستعل لذلك كافاله سيبو يه في جاعمة واعما الشأن في أنه حقيق لهاأ ومجازى لاتحمل عليه الابقرينة وهي على هدذا التقدير هناعباراتهم المفيدة كونهمامن أقسام المدلول كتول الاكمدى المنطوق مافههم من اللفظ نطقافي يحل النطق والمفهوم مافهم من اللفظ في غـ يرمحل النطق (فالدلالة حينيذ) أى حين كانامن أقسام المدلول (دلالة المنطوق ودلالة المفهوم لا نفسهما) أى المنطوق والمفهوم (والمنطوق) قسمان (صر بحدلالته) أى اللفظ على المعنى دلالة الشنة (عن الوضع) أى وضع اللفظة (ولو تضمناً) أى ولو كانت بطر يني التضمن (وغيره) أى وغيرصر يح دلالة اللفظ (على ما يلزم) ماوضعه (وينقسم) غيرالصر مح (الحدمقصود) للشكلم (من اللفظ فينعصر) في قسمين بالأستقراء (في الاقتضاء كاذ كرنا آنفا) أي الساعة (والايماء قرانه) أي اللفظ (بمالولم يكن هو) أى اللفظ بمعنى مضمونه (عله له) أى للقرون بهوه والحسكم المعسيرعنه بما (كان) ذلك القران (بعيدا)من المشكلم وخصوصًا الشارع وحاصله اقتران الوصف بعكم لولم يكن الوصف علة السكم لكان قرأنه به بعيدا فيعمل على التعليل دفعاللاستبعاد (ويسمى تنبيها كقران) قول النبي صلى الله عليه وسلم (أُعْتَى بُوانَعَتَ) والمُعروفُ وقعت في قول سائله هلكت وقعت على أَهلَى في رمضانُ كما هو هكذا فى صحيح البغارى فأن الوفاع لولم يكن علة لوجوب الاعتاق لكان ترتيب ذكر معليه يعيدا ووجه تسمية هـ ذا القسم بكل من هـ ذَين ظاهر م فيه تفصيل وأجعاث تأتى أن شاء الله تعالى في القياس (وغيير مقصود) للتنكلم من اللفظ وهوما يحصل بالتبعية لمايدل عليه اللفظ (وهو الاشارة ويقال دلالة الاشارة وكذاما قبله) وهوالاعماء يقال له دلالة الاعماء (كدلالة مجوع) قوله تعالى (وجله وفصاله ثلاثون شهرا) وقوله تعالى (وفصاله في عامن أن أقل)مدة (الحلسة الشهروا به ليلة الصيام) أي وكد لالة بجوع قوله تعالى أحل أكليلة الصديام الرفث الى نسائكم الآية (على جواز الاصباح جنباوليس شي منهما) أي من كون أقل مُدَّة الحل سَنَّة أشهر وجواز الاصباح جنباً (مقصودا باللفظ بلازم) كل منهما (منه) أي من جموع الا يتين في كلمن المثالين أما في المثال الاول فلا "ن الا ية الا ولي الميان المدة التي هي مظنة تعب الوالدة بالولد وهي مد تاأ كثرا لحدل وأكثر الرضاع تنبيها له على حقها عليمة فان الفصال وان كان الفطام فقدعم به هناعن الرضاع التام المنتى به كآيع مر بالامدعن المدة والآية الثانية لسان أن فطامه فى انقضاء عامين عمر الممن مجوعهما كون أفل مدة الحل ستة المهر لانه اذ ثبت كون مدة الرضاع حولينمن ثلاثون شهرا بق ستة أشهرف محون هي مدة الحل ضرورة قال العبد الضعيف غفرالله تعالىله ولكن هدذا انمايتم اذاكان ثلاثون شهرا توفيتاله ممامعاعلى سبيل التبعيض بينهمما وعليه ماقيل فى الا يه دليل على ان أكثر مدة الرضاع سنتان كاهو قول أبي وسف و محدوا لا عقال الله لان اثلاثون شهرامدة لهدمامعا والاجساع على ان أقل مدة الحسل سنة أشهر فيبقى ماعدا هامدة الرضاع وأتما اذا فيل الم اتوقيت ليكل على حدة كافى لفلان على ألف درهم وقفيز برالى سنة وصدقه المقرلة فان السنة

الآق بالفعل مع الاكراه كمن أكره على أداء الزكاة مثلاات أنى به لداى الشرع فهو صحيح أولداى الاكراء فلا ورد القاضى على المعتزلة بالاجماع على تقدم وأيما قال تفريدا لا تعانى المام المرمين وهذه هذوة من القاضى لما تقدم وأيما قال تفريدا القاضى المام المرمين وهدف وأيما قال تقدم وأيما قال تفريد القاضى المام المرمين وهدف وأيما القاضى المام المرمين وهدف والمام المرمين والمام المام المرمين والمام المرمين والمرمين وال

تكون أجلالكل الاأنه وجدالمنقص فى مدة الحل لاغسيروه وقول عائشة رضى الله عنها ماتزيدالمرأة فى الحسل على سنتين قدرما يتحوّل طل عود الغرزل رواه الدار قطئى والبيهق ومن هنا قال أصحابنا أكثر مدةالحل سنتان فنية مدة المصال على ظاهرها كاذكره فدادليلا للامام على ان أكثرم دة الرضاع ستنان ونصف سنة فلا يلزم من مجوعهماان أقل مدة الحلستة أشهر وأما في المثال الثاني فتقدم سانه (وكدلالة) مايعزى الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (عَكَث) إحداهن (شطر عمرها لا تصلى) بُعوا بِالفَاثْلُ وَمَانَقُصَانَ دَينِهُنَ لِمَا قَالَ فَي وَصفَ النَّسَاءُ فَاقْصَاتَ عَقَلُ وَدِينَ (عَلَى أَنْ أَكْثُرَ الحَيضَ خَسَهُ عشمر)يومابلياليها كماهومسذهب الشافعي وكذا أقسل الطهر بناءعلى أن المراد بالشـطرالنصفلان المقصود بالافادة من هذا الكلام كاهوظاهر من سياقه بيان نقصان دينهن وأماأن كلامن أن أكثر الميض وأقل الطهر خسسة عشر يومافاغاه ولازم أمن حيث انه قصدمنه المبالغة ف نقصان دينهن والمبالغة تقتضى ذكرأ كثرما يتعلق به الغرض فينشدلو كان زمان ترك الصلاة وهوزمان الحيض أكثرمن ذلكًا وزمان الصلاة وهووزمان الطهرأ قل من ذلك لذكره قضاء لحق المبالغة تم هذا اغمايتم (لوتم) كون المراد بالشطرهنا النصف (لكن القطع بعدم اوادة حقيقة النصف به) أى بالشطرهذا (لان أبام الاباس والحبل والصغرمن المرومعتادة خسة عشرلانكادتو جددولا يثبت حكم العوم بوجوده ففردنادر واستعمال الشطرف طائفة من الشي)أى بعض منه (شائع فول وجها شطر المستعد الحرام ومكثت شطرامن الدهرة وجب كونه)أى بعض العرهو (المرادبة)أى بشطرعرها هذا توسعافى الكلام وأستكثارا القلسل وفي تقرير وحدد لالتهما يوافقه مهذا بعد شوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنه لم يثمت عنه بوجه من الوجوه قاله ابن منسده وقال ابن الجوزى لا يعرف وأقره عليه مساحب التنقيم م السووى مع زيادة باطل بخلاف دليل أصحبابنا على أن أكثرمدة الحيض عشرة أيام كاعرف في موضعه ﴿ تبيه كَ مُ طَهر من هـ فدا الحلة أن الشافعية جعد الواماسياء مشايخناعبارة واشارة واقتضامن قبيل المنطوق الاأب الا مدى لم يجعل المطوق غير الصريح من المطوق ولامن المفهوم ل قسيالهما والبيضاوى جعله من قسل المفهوم ولعل قول المحقق التفتأذابي والفرق بين المفهوم وغسير الصريحمن المنطوق محل تأمل جنوح اليه (والمفهوم) ينقسم (الى مفهوم موافقة وهو مفوى الخطاب) أى معناه يمدو يقصر رولحنه) وهومعماه أيضاو يسمى تنبيسه ألطاب أيضاوهو (ماذ كرنامن الدلالة) أىدلالة المص (الاأنَّمهمم) أى الشافعية (من شرط أولوية المسكوت بالمكم) من المطوق في كونه وابتا عفهوم الموافعة فلتوهوطاهر كلام الشافعي في الرسالة على ما في برهان امام الحرمين عمشي عليمه ان الحاجب وشار - وكالامه وعزاه الصنى الهندى الاكثرين قال المصنف (ولاو جده له) أى لهدا الْسُرط رادَّبعد فرض فهم مبوق) أى الحَكم (السكوت كذلك) أى كفهم بوته النطوق بمجرد فهم اللغة (الوجه لاهدارهده الدلالة) معان كان هدا شرطامهم لمجرد تسميتها اصطلاحا عفه وم الموافقة كااسطلم بعضهم على تسمية الدلاله على ماهوأولى بالحكم من النطوق بفدوى الططاب وعلى ماهو مساوله فيد بلمن الحطاب كاحكاه صاحب القواطع وأما الاحتياج به في كالاولى اتفاقا كاذكر مغير واحد فلامشاحة في الاصطلاح (وعبارتمسم) أى بعض الشارطين لماسيظهر وهوابن الماجب في المستهى (تنبيمه بالا دنى على الاعلى) مثلة وأه تعمالى ولا بقل لهما أف كانقدم (وقلبه) أى و بالاعلى على الا دنى (منسل) قوله بعالى ومن أهل الكما من أن تأمنه (يقنطار) يؤده اليك كعيد الله ابنسلام استنودعه قرشى ألفا وماثتي أوقية دهباه أداء اليه فانه يدل على أنهاذا اؤتن على ديسارمسلا

كان قادراعلى ترك القنسل كان قادراعلى القتهلهذا كله كلامان التلسانى وقد اختارالاماموالا مسدى وأتباعهما التقصيلين الملمئ وغسسره كاأختاره المصنف لكنهمالم يعنامحل الخملاف وقديينهابن التلساني كاتقسدم قأل (الرابعة التكلف شوحه ءندالمباشرة وقالت المعتزلة المقلها لناأن القدرة حننذ قبالالتكلففي المال بالايقاع في مانى الحال قلناالا يقاع أن كان نفس الفعل فعال في الحالوات كان غسره فيعود الكلام المهو تتسلسل والواعند المباشرة واسبسالصسدور فكناحال القدرة والداعية كناك) أنول قال في الحصول ذهبأصعابناالي أن الشخص أغايصسر مأمورا بالفعل عندمساشرته له والموجود قبل ذلك ليس أمرابل هواعلامله بأنهف الزمان الثاني سيصرم أمورا وقالت المعتزلة انه أعمامكون مأمورا قيلوقو عالفعل المصنف وهومشكل من وحوه أحدهاانه يؤذىالى سلب التكلف قانه مقول الأفعدل حتى أكلف ولا أكلفحتى أفعل الثانى انجعلهم السابق اعلاما

ملام منه دخول الخلف في خبر الله تعالى على تقدير أن الشخص لا يفعل لانه اذا لم يفعل لا يكون مأمورا لكونه اعما وؤده يعمر منه دخول الخراعة والمداني المالث المال المعابنا المالي يصير مأمورا عند مهاشرة الفعل وقد فرضنا أن لافعل فلا أمروحين تذفيكون الآخبار بحصول الاحرغير مطابق الثالث ان أصحابنا نصوا

, 1

على أن المأمور يجب أن يعلم كونه مأمورا قب ل المباشرة فهذا العلم ان كان مطابقا فهوماً مو رقبلها وان لم يكن مطابقا فيلزم أن لا يكون على أن المام الحرمين وغيره صرحوا بأن الاشعرى لم ينص على (١١٣) جواز تكليف ما لا يطان واعدا أخذ

من قاعدتين إحداههما ان القدرة مع الفيعل كا سأتى باله والثانسةان التكلف قبل الفعل فعلنا أنالم_ذكورهناءكس مذهب الاشعرى * الخامس أنالامام في المحصول لما قسرر جوار النكليف عما لايطاق استدل علمه بوجوه منهاأن التكلف قسل الفعل مدلسل تكلف الكافر بالاعان والقدرة غبرموحودة قسل الفعل وذلك تكلف عالانطاق وذكر فحوه في المتضوهو مناقض لماذكره هنا قال القرافي وهذه المسئلة أغض مسئلة فيأصول الفقه قال إمام المرمسين فالبرهان والذهاب الىأن التكليف عند الفسمل مذهب لايرتضيه لنفسه عاقدل وقدسلك الاحدى ومن تمعيمه طريقا آخر فقال اتفق الناس عسلي حوازالتكلف بالفعل قبل حسدوثه سوى شذوذ من أصحابنا وعلى امتناعه بعد صسدورالفسسعل واختلفوا فيجوازتعلقم يەفى أول زمان حــدوثه فاثنته أحصامنا ونفاء المعتزلة (فوله لناأن ألقدرة حنشذ) أىحن الفعل ولاتوحد قسله فاوكان مكافاقسل

يؤدُّه الى المؤتن بطريق أولى لان مؤدى الكثر مؤدى القليل بطريق أولى (وقد مكتني الاول) وهو تنبيه بالا دنى كافعله ابن الحاجب فى مختصرة (على ان يراد) بالا دنى (الا دنى مناسبة المعكم) المترقب عليه وبالاعلى الاكثره فاسبة أه فالحكم ف منع التأفيف الأكرام والتأفيف أقل مناسبة بمن الضرب وفى أداءا لفنطار الامانة وفي عدم أداء الديبار عدم الامانة (فالفنطار أقل مناسبة بالتأدية من الديسار والديدارأ فلمناسبة بعدمهامنه) أى بعدم النادية من الدينار فشمل تبييه بالادنى بجيع الصور وهدذا تدقيق لخظه القاضى عضد الدين وهوأ ولى من قول الشارح العلمة اعالم يذكر التنبية بالاعلى اعتمادا على فهم المتعمل (ولاعتبار الحنفية المساوى) أى ولكون الشرط عندهم الماهومسا والالمسكون عنسه للنطوق به في ألمه في المساسب المحكم الثابث للمطوق (أثبتوا الكمارة) كماعلى المطاهسر على المسائم (بمدالاكل) أوالشرب في نهار ومضان من غيرمبيم شرعى ولانسهة ملحقةً به (كالجماع) أي كاأوجبها النص بالجماع العد كذال وجود المساواة بينهما في المعنى الماسب لهدذا الحكم وهوالكفارة (لتبادر أنها) أى الكفارة (فيه) أى في الجماع العمد من غير مبيع شرعي مسقط لهما (لدُّفُو يت الركن اعتداء) أى لعقلية أن المعنى المناطبه في النص الجباب الكفارة التي معدى الزيرفيها أكثره والجناية على الصوم عداعدوافا بالاخلال بركنه الذى هوالامساك عن المفطرات الثلاث التي هي الاكل والشرب والجاع فانهمذا كالوجد بالجماع لوحديهماعلى حدسواء كاهومتبادرالى فهم كلمن عرف معدى الصوم شرعاوسمع النص المذ كورلا الوقاع من حيث هوفائه وقع على محل ماوك له كا أفصح به السائل في النص ومن تمة أتبتنا بقاءالصوم المنصوص عليه في الاكل والشرب ناسيها في الجساع ناسيا وهدا مماوافقنا عليه الشافعي وهوقاص بتساوى الكفعن الجيمى الركبية شدة وأشدية لابأشدية دكنية الكف عناجاع على ركنته عن الاكلوالشرب فبلزمه الموافقة على الاول والساواة هي الشرط وهذا التوجيه تمافتح الله تعالىبه وهوأولى تماسله كدغير واحدمن المشايخ في تقريرهـ ذَا المطاوب كايظهر لمن يقف عليه مع التأمل والانصاف (ولما انقسم) مفهوم الموافقة (الى قطعى) وهوما يكون فيه التعليل المعي وكونه أشدمنا سبة للعكم فالمسكوت قطعيين (كاسبق) في قوله تعالى ولا تقللهما أف الفهام كل عارف باللغة قطعا أن حرمة التأفيف معللة باكرام الوالدين ودفع الاذى عنهما وان حرمة الضرب أنسب فى ذلك من حرمة التأفيف (وظنى) هوما يكون فيه التعليل بآلمعنى وكونه أشدمنا سبة المحموف المسكوت طنيين أوأحدهما ظنيا ركة ول الشامى اذاوجبت الكفارة) الى هي تحرير رقبة مؤمنةً لمن قدرعلبه وصياحته وين متتابعين لمن لم يقدرعليه (في) القتل (الخطا) للسلم بأن رحى شخصا يظنه صيدا أورى غرضا فأصابه فة ضي عليه بالنص على ذلك (وغير الغموس) أى ووجبت الكفارة التيهى اطعام عشرة مساكين من أوسط مايطع الشخص أهله أوكسوته لم أوتحر يررقبة فى حق المستطيع وصيام ثلاثة أيام اذالم بستطع واحددة من هده الخصال على الحاث بالمين المعقدة وهى الملف على أمر في المستقبل ليفعله أو يتركه بالنص على ذلك (فقيم ما) أى فوجوب الكفارة الكائنة فالخطاف القتل العدالعدوان للسمروا لكفارة الكائمة في المين المنعقدة في الين الغموس وهي الحلف على أمر حال أوماض يتجدفها الكذب (أولى) من وحوب الاولى في الخطاو الثانية في المنعقدة (لفهم المتعلق) أى تعلق وجوب الكفارة في المحلين المصوص عليها ويها (بالزجر) عن ارتكاب كلمنهما واختياج القتل العدالعدوان والهين الغوس الحالزا بواشد من احتياج الخطا والمعقدة اليه وهذا أمرظني ومن عقلم بوافقه أصحابنا عليه بلذهبوا الى أن المناطلها فيهما مأأساراليه

(ه ١ س التقرير والتعبير س أول) الفعل الكان مكلفاء الاقدرة له عليه وهو محال والدليل على أن القدرة لا تكون الامع الفعل من وجهين أجدهما أن القدرة صفة متعلقة بالمقسدور كالضرب المتعلق بالمضروب ووجود المتعلق بدون المتعلق عال

يقوله (لابتدارك مافرط بالتواب) أى تلافى مافرط من التثبت في الرمى والتحفظ عن هنك حرمة اسم الله بعدم اليمين أو بعدم ارتكاب مأيلزم الحنث يسببه جبره عمافى فعله ثو ابلان الكفارة لاتحاومنه وانمأ الكلام في أن معنى العبادة فيها أغلب أم العقوبة حتى لأيكون وجوبها في الفتل العمد العدوان والغوس مساويالوجو بعافى القتل الخطاوالمنعقدة فضسلاع أن يكون أولى بخوازأ نلايقبلا التدارك والنلاف بهذا القدراعظمهما ولعل هدذا أولى فلاجرم (جازالاختلاف فيها) أى فى دلالة النص التي هي مفهوم المُوافقة (والخطأ) فيهاأيضااذا كانتظنية (كاذكرنا) الآنفىمناط وجوبالكفارة في هائينُ المسئلتين اذلامدغ في الاختلاف في المظنونات وخطابعض اولاسم المنعارضة منها (وإذا) أي ولحواز الاختلاف فى المُظنُّون منها (فرَّع أبو توسف ومحدو جوب الحــ تَباللواطة على دلالة نُصروْ جو به بالزنا شاءعلى تعلقه) أى وجوب ألحد بالزنا (بسفم الماء) أى اواقة المنى (فى محل محرّم مشهري) أى لاملك له فيه أصلاتشت تهيه النفس وتميل اليه لاين وآلحراوة وهنذا موجود فى اللواطة مع أنها أبلغ في تضييع المسأه لانتفاء نوهـ مُراطبل فيها بخلاف الزمَّا (والحرَّمة قوية) أيَّ والحال أيضا أن حرمتم أأ قوى من حرَّمته لان ومتها ويدة لاتنكشف بحال يخلاف حرمة الزنا فاع اقد تسكشف في بعض الحسال بالعقدا وعلك المين فيلحق وجوب الحقب الوجوبه بالزنادلالة وبه قالت الاغسة الثلاثة (والامام) أبوحنيفة عنع وَجُوبِ حَدَّهُ فِيهَالانتَفَاءُ وَحُونِهُ فِيهَادُلَالهُ فَانَّهُ (يَقُولُ السَّفِحِ) فَالزَّبَا (أشدُضروا) من السفَّح فيهما (اذهو)أى السفي فيه (اهلال نفس معنى)ومن تحة قرن بينه وبي القتل في قوله تعالى ولا يقتلون النفس التى حرم الله الابآخ قولا يزنون لان القاء البندف محل صاغ مفض الى النبات ظاهر او الوادمن جنس النيات فيننت وأذانيت وليسله مرب ولاقيم لكون النساء عآجزات عن الاكتساب والانفاق غالبايهاك و يضيع فيفضى الزناالى الاتلاف الاخرة (وهو) أى وهدذا القول منه بناه (على اعتباره) أى اهلاك نَفْسُمُعَىٰيُ (المُنَاط) في وجوبِ الجدق الزُّنا (الامجرد) أي لاأن مجرد سفح المناط فيه الله الشفع الماء فى عيرا كحل المذكور بالعزل كاأفادته السنة الصيحة فلا يؤثره سدا في هـ ذا الحكم والاول غير موجود فى اللواطة فلم بساو تضييع الماء فيها تضييعه فى الزناف المناسبة لهذا الحكم فضالاعن كونه أبلغمنه (والشهوة كل) في الزنامنها أيضا (لا نها) أى الشهوة فيه (من الجانبين) الفاعل والمفعول بمالميلان طبعهما السه يحلاف اللواطة فأب الشهوة فبهامن جانب الفاعسل فقط اذا لمفعول به عتنع عنها بطبعه على ماهوأ مسل الجبلة السلمة فيكون الزنا أغلب وجودا وأسرع حصولا فيكون الى الراجرأموج فلابتعدى حكمه اليهادلالة (وهـذا) القول (أوجه) من فولهما كماهوظاهر مماذكرنا (والترجيم) الذي ذكراء (يزيادة فقرة الحرمة) في اللواطة على الحرمة في الزيا (ساقط) بالنسبة الى ايجاب ألحد ألارى أنحرمة الدموالبول فوق الخرفي الحرمة من حيث ان حرمتهما لاتزول أبدا وحرمة الخرتزول بالتخليل مع أنه لا يجب الحدبشر بهما كما يجب بشرب الخسر (وكذاة والهما بالمجاب الفتل بالمنقل) أي قول أبي وسف وجهد بايجاب القتل بالقتل بالمثفل الذى لاتحتمله البنية كالجر العظمة والخشبة الحسمة عداءدوا نابدلالة وجوبه بالقنل عايفرق الاجزاءمن سيف أوغيره أوجه من قول أي حنيفة بعدم ايجابه بالمنقل (اطهورتعلقه) أي القتل بمايفرق الاجزاء (بالمتل العمدوان) لا بمجرد اتلاف البنسة عمايفرق أجزاءها لان الألة لامدخل لهافى الموحيية ومن عمة فلما يحب الكفارة بتعد الصائم في رمضان الاكل أوالسرب المايسا غداءا ودواءبدلالة نص الوقاع ولمنقف عند كون آلة الافساد والهتك فموجبيتها في الحصالوقاع (ويدةق) الفتل العدالعسدوان (بمالا تحمله البنية) من المنقل كما

متعلقابالقدرة وذلك مستعيل ﴿ واعلم ان الاحتماح على المعتزلة بأن القسدرةمع الفعل غسير مستقيم فانهم بقولون بأنها قبله كانقله عنهسمامام الحرمسان في الشامل والامام فخرالان في معالم يستدليه الامام ولاأتباعه وأما الدليلان المذكوران على ذلك فان الاول منها منتقض بقدرة الله تعالى فانها ماسة فىالازل بدون المقدور والالزمقدم العالم فالصواب أن مقال القدرة مفةلها صلاحة الايجاد فالاامام الحرمين ومن أنصف من نفسه عسلم انمعني القدرةهوالتمكن من الفعل وهذااغا يعقل قبل الفعل وأماالثاني فيقال عليه لانسلم ان العرض لا يبقى زمنسين سلنالكن الذى نقدول مه لانقسول رزواله لا الى دل بل يخلف أمثاله (قوله قبل التكلف في الحال) أىأجات المعتزلة عنهذا مان التكلف الدي أشتماء قبسل الماشرة ليساهمو التكليف بنفس الفعل - بى مازم أن مكون تكلفا عالاقدرة للكلف عاسه بلالتكلف فيالحالأي قبل المباشرة الماهو بالقاع

الفعل في على الحال أي حال المباشرة وأجاب المصنف بأن ايقاع المكلف به ان كان هو نقص المبار المباشرة وأجاب المصنف بالايقاع نقس الفعل فالمستناع المستناع التكليف بالايقاع

لانالفرض أنه هو وان كان الإيقاع قبل الفهل فيعود الكلام المهذا الايقاع فتقول هذا الايقاع المكلف به هل وقع الشكليف عيد في المال المباشرة وهو (٥١٥) المدى وان كان قبساء في المال المباشرة وهو (٥١٥) المدى وان كان قبساء في المال المباشرة وهو

تكون مكافا بمالاقدرة عليه لاناسنا أن القدرة مم الفصعل فات فالوا التكلف اغاهو بايقاع هذاالابقاع ينتقل الكلام المهو يؤدى الىالتسلسل أوشته إلى القاع يكون النكلف به حالة مياشرته وهوالمدعى والذي قاله ضعيف فانقول الخصم اله مصكلف في الحال بالايضاع في ماني الحسال لاشــــك أن معشاء ان الشكليف في الحيال والمكافبه هوالايقاعف ثانى الحال وهسدو زمأن القسدرة فكيف يصح الاعتراض عاقاله وكأته توهم أنالرادأن الايقاع مكلف به في الحال ولدس كذلك ويوضيح هذامسثلة ذكرها فى المصول عقب هــذ المسئلة فقال اذا قال السدد لعبده صمغدافالامي متعقق في الحال نشرط يقاء المأمورةادرا على الفعل قال فاما اذا عسسلم الله سمانه وتعالى انزيدا سموت غدافهل بصمأن بقالان الله تعالى أمره بالصومغدايشرط حبائه فبهخلاف قطع القاضي أنوبكروالغرزاتي بجوازه لفائدة الامتمان وتبعسه جهو والمعسنزلة فقد وضم

يتعقق عايفرق أجزاءها بلرعاكان أبلغ بالمثقل لانديزه في الروح بنفسده والحدارح بواسطة السراية (فادعا قصوره) أى القتل المثقل (في الحدية) كاذ كره المشايخ في وحدة ول أبي حنيفة رجه الله تعالى (مرجوح) كاهوغ يرخاف على اللبيب المنصف فالقول قولهما وبه قالت الائمة الثلاثة هذا ولقائل أن رقول القول بأن من الدلالة قسم اظنما تنازعته آرا والاعدة الجيهدين واختلفت فيسه أفهام العلماء الميززين مع أن الداد الة ما يفهم من اللفظ بمجردفهم اللغة من غيرا حساج الى أى واجتهاد مسكل لظهور عدمصدق هذاعليه فان هذايو حب تواردالانهام عليه من غيرخفا ولااختلاف كافى القسم القطعى فالظاهر سينتذاما حصرهافيه أوذكرشي في سانم الصحير صدقها على هذا أيضا والله سبعانه أعلم (والى مفهوم محالمة وهودلالته) أى اللفظ (على) ثبوت (نقيض حكم المنطوق للسكوت ويسمى دليــل الخطآب وهوأقسام مفهوم الصفة عند تعليق عوضوف بجنصص فهودلالة الافظ الموصوف بماينقص شبيوع معناه على نقيض حكمه عندانتفا فذلك الوصف فبمخصص على بناءاسم الفاعسل متعلق عوصوف وهوصفة لمحذوف أى يوصف مخصص (لاكشف) أى لايوصف كاشف عن معنى الموصوف كقوله تعالىان الانسيان خلق هاوعا اذامسه الشريزوعا وأذامسه الخيرمنوعا ومنتمة قال ثعلب لمجد ابن عبدالله بن طاهر لماسأله ما الهلع قد فسره الله تعالى ولا يكوت تفسيراً بين من تفسيره وهوالذى اذا ناله شراً ظهر شدة الجزع واذاناله خير جغل به ومنع الماس (و . دحوذم) أى ولا يوصف ما دح ولادام ولا مترحم على الموصوف أيضا محو ما وزيد العالم أوالحاهل أوالفقيراذا كان زيدم تعينا قبل ذكرهاولا وصف مؤكدوهوماموصوفه متضمن لمعناه كالمس الدابرلا يعودفان هد مليست لنقي الحكم هاعدا موصوفاتها عن ليس له أحددها بل اقصدافادة اتصافها بهذه المعانى من المدحو الذم والترحم والتأكيد (ومخرج الغالب كاللانى في حبوركم) أى ولا يوصف فرج مخرج الغالب كوصف الربائب اللاتي في حجوركمفي فوله تعالى وريائيكم اللآتى في حجوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن وهن جمع ربيبة بنت زوجة الرجل من آخر مميت به لانه يربها عالبا كارب ولده ثم انسع فيه حتى سميت به وان أبربها واغما المفته الهامع انه فعيل بمه في مفعول لانه صارا منافأن كونهن في حبورا زواج الامهات هوالغالب من مالهن فوصفهن به لكونه الغالب (فلايدل على نفي الحكم عند عدمه) أى فلايدل هذا الكلام المفيد لقرعهن عليهم على عدم قعرعهن عليهم عندعدم كوغمن في جورهم ولعل فائدة ذكره كا قال الميضاوي تقوية العداة وتكميلها والمعنى أن الربائب اذا دخلتم المهاتهن وهن في احتضائكم أو بصدده قوى الشسبه ينهاو بين أولادكم فصارت أحقاء بأن تجروها عجراهم ثمهذا على ماعليه المهوروالافقدروى عن على رضى الله عنسه جعله شرطا- في ان البعيدة عن الزوج لا تحرم عليسه كأنقسله ابن عطية وغسيره وأسنده اليه ابزأبي حاتم ثم قال الامام اس عبد السلام القاعدة تقتضى العكس وهوأ ته أذاخر جعفرج الغالب يكون لهمفه وملااذا لم يكن غالبالان الغالب على الحقيقة تدل العادة على ثبوته الهافالمتكلم يكتفي بدلالتهاعلى ثبوقه لهاعن ذكره فاغماذ كرمليدل على نفى المكم عماعداه لا نحصار غرضه فيه فأذام كن عادة فغسرض المنكام بتلك الصفة افهام السامع ثبوتها للعقيقة وأجاب بأن القول بالمفهوم خاوالقيد عن القائدة لولاه وهواذا كان الغالب يفهم من النطق بالفط أولا اغلبته فذكره بعد معكون أكيدا اشبوت الحكم للنصف بدوهذه فائدة أمكن اعتبار القيدقها فلاحاجة الى المفهوم بخلاف غسر الغالب وأجاب الفرانى بأن الغالب ملازم للعقيقة في الذهن فذكره معها عنسدا كم عليها لحضوره في ذهنسه لالتخصيص الحكميه بخلاف غيره فاندفع فول امام الحرمين الذى أراء أن ذلك لا يسقط التعليق بالمفهوم

بهذه المسئلة أنه يصيح أن يؤمر الآن بالفعل في ثانى الحال (فوله قالوا عند المباشرة واجب الصدور) أى احتجت المعترة علينا بأن الفعل عند المباشرة واجب الوقوع فلا يكون ما مورايه لعدم القسدرة عليه لان القادر هو الذى ان شاء قعسل وان شاء ترك ولا تعلق كانت فه قدرة

لكن ظهوره أضعف من ظهور غميره (وجواب سؤال عن الموصوف) أى ولا بوصف فى جواب سؤال عنموصوفبه كالوقيل للنبي صلى الله عليه وسلمهل في الغنم السائمة ذكاة فقال في الغنم السائمة زكاة فات تقسيده ايجاب الزكاة فهأبالسائة هنالبيان الجواب فعل السؤال فلايدل على عدم الوجوب ف غيرها (وبسال الحمل هوله) أى ولا يوصف فرج مخرج سان الحكم لمن يكون الغسرض سان الحمله كالوكانازيد غنمسائة لاغيرفقال السيصلى الله عليسه وسلم فالغنم الساغة زكاة فان تقييدا يعاب الزكاة ويهابالساعة بيان لحكمها بمسدا الوصف دون غيره لمن هي له (لتقدير جهل المخاطب بحكمه) أى لتقدد يرالمتكام مهل الخاطب بحكم الموصوف به حال كونه موصوفا يه فضلاع ااذا كان عالما بجهل المخاطب به (أوظى المنكام) أى أولنقد يرظن المنكلم علم المخاطب بحال المسكوت عنسه كظنه أن المخاطب عالم بأنه لازكاه في المعداوفة في المثال المذكور (أوجهله) أى أولتقدير جهل المشكلم بحال المسكوت كالمعاوفة فبمامثل ااذا كان فائله غيرالشارع أذلا آخنصاص الفهوم يكادم الشارع حتى عتنع هدذافيه (وخوف يمنع ذكرحاله) أى ولاتوصف يكون السيب فى ذكر المشكلم له خوفايمنع ذكره حال المسكوت في ذلك الحكم وهوم وافقت المسطوق فيه كقول قريب الاسلام لعبده بعضور المسلم تصدق بهداعلى الفقراء المسلمين ومراده وغيرهم وتركه خوفا من أن يتهم بالنفاق (أوغيرذاك) أي مأذ كريما مكون فائدةذ كره غبرنقي الحكم عن المسكوت عنسه فىذلك الكلام لان حية المفهوم مشروطة بانتفاء ظهورماعدانني المكم عن المسكوت من الفوائد فاذاظهرت فائدة غسيره لم يوجد دشرطها ممثل لما يتعقق فيه المفهوم لفرض تحقق شرطه بقوله (كني السائمة الزكاه يفيد) الوصف بالسوم (نفيه) أى الحكم الذي هوالزكاة (عن العلوفة) بفتح العين المهملة أى المعلوفة ثم كون هذا مثالا لمفهوم الصفة محكى عنجه ورااشافعية وذكرتاح الدين السبكي أن الاظهر أنه لامفهومه لاختلال الكلام بدونه كاللقب والاول أوجمه ادلالتمه على المسوم الزائد على الذات مع أن الموصوف ملاحظ الارادة تقديرا والقددرحكم المدكور ثم الظاهر أنه ان وجدت قرينة على كونه آمرا خاصا كالغنم تعدين وجاء فيهمن الخلاف ماسيسه اذا كان مذكورا وهوأن محقق الشافعية منهم الامام الرازى على أنه يفيدنني ألزكاة عن المعلوفة من ذلك النوع الخاص لان الممطوق لا يدل على اثبات أسلكم في نوع آخر فالمفهوم أولى أن لا يدل على نفيه عمه لانه كالتسع له وآخرين على أنه يفيدن فيهاءن المعاوفة من جميع الاجناس لان الحكممة علق بصفة ترلت منزلة العلة والحكم بتبع علته في طرف الوجود والعدم وأن لم توجد قرينة على كونه أمراخاصا كادالظاهرالقصدالى مايع آلاجناس كالانعام لصلاحية القصدوفقد المانع منهووجود مانع من غسيره إذليس كون جنس معين مرادادون الا خربا ولى من العكس وحينتذ يفيدنني الحسكم عن المعاوفة من سائرها (والشرط)أى ومفهوم الشرط وهودلالة اللفظ المفيد لحكم معلق (على شرط) لمد كورعلى نقىف ـ ه في المسكوت عند دعدم الشرط كقوله تعالى (وان كن أولات حل فأنفقوا عليهن والانفقة لمبالة غيرها) أى غسر الحامل من الميامات كاهومفهوم الشرط لهدد والا ته لانه نقيض الحكم الذى هووجرب النفقة المعلق على شرط وهوكون المانة ذات حل لمدذكورهوذات الحمل في المسكوت وهوالبانة عندعدم الشرط المذكور واغالم بقل اطلقة غيرها للاجماع على أن للطلقة الرجعية النفقة في العسدة حاملا كانت أولار والغاية) أى ومفهوم الغاية وهودلالة اللفظ المفيد لحكم (عندمة م) أى الحِيكم (اليها) أى الغايد على تسيض المكم بعدها كقوله تعالى فان طلقها (فلا تحلُّ أهمن بعد حتى تسكى وجاغيره (فخل) للاولـ (اذ تسكمتُ عيره كاهومفهوم الغاية لهذه ألا ية لانهابعد خروجها

الانسان أوظن أواعنقد أنه في الفسعل أوالترك مصلةراجة حصل في قلبه ميل حارم السهفهذا العلرأ والطن أوالاعتقادهو المسمى بالداعية مجازامن قولهم دعاه أى طلبه وكائن عله ما أصلحة طلب منسه الفعل وقديسمي الداعي بالغرض والجموعمن القسدرة والداعبة يسمى بالعلة المامة فاذاوحدت يحب وقوع الفعل وقيسل لايجي لكن يصدرالفعل أولى واذاعدمت الداعمة امتنع وقوعمه على المختأر الذى بحزم يه الامام ونقل الاصبهاني شارح المحصول فى الأوامر أن أكثر المشكلمين على ان الفسعل لاشوقف عليها اذاعلت ذلك فتقر برماقاله المصنف منوجهين أحسدهما ماقاله في المحسول أن القددرة معالداعي مؤثرة في وحود الفسيعل ولا امتناع في كون المـؤثر مقارنا للاثرفتكون القدرةممارند للعسعلمع كرونه واحب الوقسوع فانتسني قولكمانما كان واحساالهددور لايكون مقددورا الشاني رهو الادربالى كادم المصنف وأشار السه صاحب

الحاصل أن الفعل بترتب وجوده على وجود القدرة مع الداعية فيكون ، أه وراحال القدرة والداعية من عند المعتزلة لكونه من جند المعتزلة لكونه من جند المعتزلة لكونه من جلة الازمان التي قبل الفعل مع ان الفعل هل واجب الوقوع في تلك الحالة هنتني ما قلتموم و واعلم كان العلاهل

هى متفسد مه على المعساول أومقارنة في مقولان مشهوران فان التزم المصم القول الاوّل بوابه الناف وان التزم الثاف في وأبه الاول قتلنص أنه لا دمنهما ولك أن تقول اذا كان الفعل قبل المياشرة غيرمقدو رعليه (١١٧) وعند المباشرة واجب الوقوع

فيسازم التكليف بالممتنع أوالواحب وهومحال قال الفصل الثالث في المكوم مه وقعه مسائل يد الاولى التكليف بالحال جائزلان حكه لايستدى غرضا قىللا ئىستۇرۇچودە قلا يطلب فلناان لم يتصورامتنع الحكم باستعالته غيرواقع بالمتنع لذاته كاعدام القديم وقلب الحقائق للاستقراء ولفوله تعالى لاىكلف الله نفسا الاوسعها قدلأمي أبالهب بالاعان عاأنزل ومنه أنه لا يؤمن فهو جعرين النقمضين قلنا لانسلاله أمريه بعسد ماأنول أنه لايؤمن) أفول المستحيل على أقسام أحدهاات يكوناذانه وبعبرعنه أيضا بالمستعيل عقسلا وذاك كالجع بينالضدين والنقسف فأوالحصول في حمازين في وقت واحمد والشانى أن مكون العمادة كالطبران وخلق الاحسام وحل الحيل العظيم والثاات ان يكون لطسريان مانسع كشكلف المقد العدو والزمن المشي والرابع أن مكون لانتفاء القدرة عليه حالة التكلف مسعانه مقدورعليه حالة الامتثال كالتكاليف كلهالانهاغر مقدورة قبل الفعل على رأى

منعدةالثانى بعدالغاية والحلنقيض الحكم الممدودالها هذاماعليه جهورهم وذهب القاضىأ يو بكرالى ان دلالتهاعلى نفي الحسكم عما بعدها منطوق لاتفافهم على أنها ليست كالامامستقلافقوله تعالى حتى تنكم زوجاغيره لايدفيه من اضمار لضرورة تميم الكلام فهو اماضدما قبله أوغيره والثانى باطل لانهليس في الكلام مايدل عليمة فتعين الاول فيقسد رحتى تنسكم فصل قال والاضمار عازلة الملفوظ لانه انما يضمر لسبقه الى فهسم العارف باللسان وأجبب بمنع وضع الغة اذلك ويمكن مله على ماسنذ كره عنصاحب البديع انشأ الله تعالى (والعدد) أي ومفهوم العددوهود لالة اللفظ المفيد لحكم (عند تقييده) أى الحكم (4) أى بالعد على نقيض الحكم فيماعدا العدد كقوله تعالى فأجلدوهم (عمانين حِلدة) فانه مدل على نفي وحوب الزائد على النمانين لانه نقيض وجوب الحلد المقيد بالعسد وفيماعداه ثم يطهر بالتأمل ان المشروط والمحدود والمعدودموصوفة في المعدى عضمون الشرط والحدد والعدد (فرجع الكل) الماضي ذكره بماعداالصفة (الى الصفة معنى) لانه ليس المراد بالصفة النعت بل المتعرض لقيد فى الذات نعتا كان أوغيره بل قال امام المرمين فى البرهان حصر الشافعي رجه الله مفهوم المخالفة فى وجوه من التحصيص التعصيص بالصفة والعدد والمدأى الغاية والتعصيص بالزمان والمكان م قال لكن لوء برمعبر عن جيعها بالصفة لكان منقدما فان المدود والمعدود موصوفان بعددهما وحدهما والمنصوص بالكون في مكان وزمان موصوف بالاستقرار فيهما قلت الاأنه وان رجع الجيع البهالم يعطسانرأ حكامها فقدقالوا قال يمفهوم الصفة الشافي وأحدوالاشعرى وأبوعبيد من اللغويين وكشرمن الفقهاء والمسكامين وقال عفهوم الشرط كلمن قال عفهوم الصفة وبعض من لم يقلبه كابن سر بجوأى الحسن المصرى وقال عفهوم الغاية كلمن قال عقهوم الشرط ويعض من أيقلبه كالقاضى عبد دالجبار وقالوا أقوى الافسام مفهوم الغاية ثممفهوم الشرط ثممفهوم الصفة وعبارة جمع الجوامع فالصفة الماسبة فطلق الصفة غيرالعدد فالعدد وقالوا وعرة الخلاف تظهر فى الترجيع عند التعارض فيقدم الاقوى فالاقوى (والاتفاق) بين القائلين بعلى (انه ظنى) الأنسين أقسامه تفاوتا فى الطن كاذكرنا (ومفهوم اللقب تعليق بجامد) أى دلالة تعليق حكم باسم جامد على نفى الحكم عن غيره (كفي الغمرزكاة) فانهيدل بمذا الطريق على نفي الزكاة عن غير الغنم (والفرق) من أهل المذاهب (على نفيه) أى القوليه (سوى شدونعلى ماستذكروا لمنفية ينفونه) أى اعتباد مفهور الخالمة (باقسامه في كادم الشارع فقط) فقد نقسل الشيخ جلال الدين أخبازى في حاسبة الهداية عن شمس الائمة الكردرى ان تخصيص الشي الذكر لايد ل على نفي الحكم عماعدا ، في خطابات الشارع فأما فىمتفاهمالناس وعرفهم وفى المعاملات والعقلبات يدل آه وتذاوله المناخرون ويتراءى أن عليهما فى خزانةالا كملوانخانية أوقال مالك على أكثرمن مائة درهم كان اقرارا بالمائة ولايشكل عليه عدم لزومشي في مالك على أكثر من مائة ولاأقل كالايحنى على المتأمل وينبغي أن يراد بالحنفية معظمهم فقد ذكر في الميزان أن بقول الشافعي قال بعض أصحابنا كالكرخي وغسيره وهذاوان كان معارضا عافي أصول الفقه الشيخ أبى بكرالرازى ومذهب أصحابناأن الخصوص بآلذ كرحكه مقصور عليه ولأدلالة فسمعلى أنحكم ماعداء مخلافه سواء كانذاو صفين فص أحدهما مالذكر أوذا أوصاف كثيرة فص بعضهابه شعلق بهاطكم وكذا كان رقول شيعناأ بوالحسسن ويعزى ذلك الحاصابنا ثم يقدم بالنسبة الى الكرخيء لى ما في الميزان عنسه لانه أعرف عِذهب شيخه من غيره عن تأخر عنه مقدّم عليه بالنسبة الى غسيرالكرخى وفالبدائع مشيراالى ماأخرج السستةعن ابنعرقال وجسل بارسول التهماتا مرناأن

الاشعرى اذالقد وةعنده لاتكون الامع الفعل كاقدمناه في المسئلة السابقة والخامس أن مكون لتعلق العلم به كالايمان من الكافر الذي علم الله تعالى أنه لا يؤمن فان الايمان منه مستحيل اذلو آمن لانقلب علم الله تعالى جهلا وهذا التقسيم اعتمده فأن بعشهم قدر ادفيه ماليس

أنميس من الثياب في الاحرام قال لا تليسوا القص ولا السرا وبلات ولا المام الحديث قان قيل في هذا الحديث ضرب إشكال لان فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم سلاع اليدس المحرم فأجاب عن شي آخر لميسأل عنه وهدذا حيدعن الجواب أويوجب أن يكون اثبات الحكم فى مذكورد لبلا على أن الحكم فغ مرم يخلافه وه ذاخلاف الذهب مُذكراً حوية منهاأنه لماخص الخيط علمان الحكم في غسره بخلافة والتنصيص على حكم في مذكورانم الايدل على تخصيص الحكم به اذا لم يكن فيسه حيد عن الحواب فامااذا كانفانه يدل عليه صيانة لنصب النبي صلى الله عليسه وسلم عن الحواب عن غير السؤال عْلَى أَنْ التنصيص اعالايدل على التخصيص عند ما في غير الامر والنهي فاما في الامر والنهي فيدل عليه ه فأعادماترى من التقييد تم ظاهر قول المصيف في كلام الشارع فقط بفيد بمفهوم المخالفة انهسم لاينفونه فى الغمة كالاينفونه في العرف وحلاف ظاهر كلامهم في النصال في هـ ذا المجال تملماً كانوا موافقين على غالب أحكام الامثاد السابقة وكان ذلك موهدما كونهدم قائلين بمفهوم الخالفة فيهاحى وقع لصاحب المطلب فعرزاالى أبى منيفة القول عفهوم الصفة لاسقاطه الزكاة فى المعساونة أشارالى المستندف هدده الاحكاممع استطراد سان أنهملم يقولوا فى المثال لمفهوم الشرط بحكم مفهوم الخالفة فيه فقال (ويضية ون حكم الاولين) أعدمفه ومالصفة ومفهوم الشرط (الى الاصل) أى ماهوا لحكم لهماقبلذاكُولايخالفونه (الالدليل) يقتضي مخالفته (والاخيرين)أى مفهوم الغاية ومفهوم العدد (الحالاصــلالذى قرّره السمع) فيقولون لاتجب الزكاة في المعــاوفة لانهالم: كن فيها ولا في المـه اوفة شم الشارع أوجبها في السائمة كالعلق به كماب أبي بكررضي الله عنه المسند في صحيح الضارى فقال وفي الغنم في ساغتمااذا كانتأر بعين الى عشرين ومائة شاة وسكت عن الماوعة فيق حكمه أعلى ما كان لفقدما بوجب خلافه وأماماقي لمن أن الننيء المالم الوفة بقوله صلى الله عليه وسلم لبس فى الحوامل والعوامل والبقرة المشيرة صدقة فني كونه نصافى المطاوب بعدث وته نظر (و عنمون نني النفقة) للبانة التي ليست بحامل فيقولون تحيب النفقة والسكني للبانة حاملا كانت أوحائلا وان كان الاصــ لعــدم وجوبهما عليه قبل الذكاح للدليل المفتضى لذلائمن الكناب والسنة كاهومقرر في موضعه ويقولون بحل المطلقة ثلا المطلقها بنكاح غيره النكاح العميع الشرعى اذاخر جت منعدته استعمايا الاصل الكاثن قبل هــذاكله فيهاالذى أفره السمع بمومات متناولة لها كفوله تعمالى وأحمل لكم ماوراء ذلكم وبعمم حلضر بالقاذف ببب القدذف مايزيدعلى المسانين استعمايا لاصل الكائن قبل ارتبكاب هدا السبب الذى أقرما اسمع بالعومات المفدة للنعمن الضرو والاذى المنناولة له وقسد ظهرمن هذا فائدة وصف الاصل في هد ذين بهذا الوصف هدذا وذكر صاحب البديع وغيره أن مفهوم الغاية عندنامن قبيل الاشارة لان عاية الشيء انهامه وهوا عمايكون عقابله فلفظ الغاية أفاد أنتهاء الحسكم المقيديه ولزممنه عدم المكم استعدها بدا الطريق وهوغ يرمقصودمن سوق الكادم وعلى هدذا فلايع تمفهوم الفايد من منه وم المخالفة (وألحق بعض مشاتيخهم) أى الحنفية (بالمفهوم) المخالف في النفي (دلالة الاستنا) معارا ايس فيه دلاات ل تبوت صند حكم الصدر لما بعد دالًا (والحصر) أى ودلالة الحصر العالم عرماد كرف شلماف الصعير سن قول رسول الله عليه وسلم (انماالاعال السيات والعالم ريد) غيرمر ادبتمر مف العالم عهدًا ومن المصرحين بالاول صدرا الشريعة وبالثاني صاحب البديع وأماعيرا لخنفة نعدوهمام فبيل مفهوم المحالفة والحنار عندالمصنف ماأعاده بقوله (وهر) أى كلَّمنهما (عندناء بارةو مسلوف الأفي حصر اللام والنقديم) كالعالم زيدوصديق بكرفان

عقتضى الاصل الذي أصله وأماالتلائة الاوائل فهي عـل النزاع ومنصرح بذلك بروضوحه القرافي فى شرح الهصول والتذهيح وحاصلمافيها سنالخلاف ثلاثةمذاهب أصهاعند المسنف أنه يحوزمطلقا وهواختمار الامام وأتماعه والثانى المنعمطلفا ونقله في المحمسول عن المعتزلة واختساره ان الحاجب ونصعلمه الشاذمي كانقله الاصفهانى فيشرح المحصول عسن صاحب التلنيص والثالث انكان عتنعالذاته فلا يحوزوا لافحوز واختاره الاتمدى واذافلنا بالحواز ففي وقرعه مذاهب أحده المنع مطلقاسوا كأن عتنعا لذاته أملا والثاني الوقوع فيهما واختاره فيالحصول والشالث النفصمل وهو اختسارالمصنف كاسأتي وقد ترددالنق لعن الشيخ أبى الحسن الاشعري قال في البرهان وهذا سوءمعرفة عذهه فانالتكاا لف Lyunk i allielst لاساق لاسرين أسعدهما أن الفعل محاوق لله تعدالي فتكا ينهمه تكالف فعل غده الثانأته لاقدرة عنده الاحال الامتثال والتكالف سابق وهدنا الذريم

لايستلام وقوع المة علمان والهمه وهذا كله في الشكليف الحال أما الشكليف الحالبا مقاط للا من علمان والمان والمائن المائن على المائن والمائن والم

التمايست الامريج الايقد والمكاف عليه اذا كان غرض الاحرسول المأمور به وحكه تعالى لا يستدنى غرضا البنة لاستغنائه وورود الامرب ذاليس للطلب كانة لها ما طرمين في الشامل عن أصاب ان كان عتنعا (٩١٩) لذاته فالأحرب للاعسلام بأنه

معاقب لاعالة لاناه تعالى أن بعذب من يشاءوان كان متنعالغر وفالاحر بهلفائدة الاخذ في المقدمات وهذا الدليسل لايتوجسه عسلي المعتزلة لانهم يمنعون هسذه القاعدة (قوله قيل لا يتصور وحوده فلانطلب عكن تقر رمعلى وجهين أحدهما أنالمحال لانمكن وجوده فى الخارج من المكلف وادا كان كذلك فلايطلب لان طلبه عيث وجواب هدذا عنع المقدمة الشانية فانها محل التزاع التقريرالناني أنالحال لايتصورالعقل وجوده وكلمالانتصور العسقل وجوده لابطلب ينيرأن الحال لابطلب أمأ بيان الصفرى فلائن كل ما تصوره العقل فهومعاوم لأن النصورقسم من أقسام العلم وكلمعماوم فهومتمز بالضرورة وكل متمز فهو فابت لان المسرمسفة وجودية والصفة الوحودية لاملها من موصوف موحسود والالزمقسام الموحودبالمسدوم وهسو محال فاوكان المحال متصورا لكان ما منالكنه غيرمانت فلأمكون متمسووا وأمأ سأن الكيرى فلا أن مالاشمور العقلوجوده فهو يجهول وطلب الشي معالحهل به محال وهدذا

دلالته على النفي عن الغيرليس بهذا الطريق (فابالا داتين) أى فأما افادة النفي عن الغبر بطريق المنطوق من المصرياني وجما ولا أولم والا (ظاهر) عاينه قديكون حقيقة وقديكون ادعاء (وسيعرف) هذا وكذاما قبله في مواضعه (وقدنفوا) أي الحنفية (اليمين عن المدى بحديث البينة على المدعى) واليمين على المدعى عليه المخرج في الصحصين (بواسطة العموم) في قوله والمين على المدعى عليه فأنه يُفد حصر المهن في حنس المدى عليه (فلرسق عن عليه) أي على المدى ضر ورة الحصر المذكور وهذا بضدائهم وأتأون بأن الحصريدل على المنفى عن أأغير قال المصنف وحاصل هذا تضعيف نسبة نفي دلالة المصرعلي النفي الحالحنفية لان كلامهم مشحون باعتباره (وقيل العددا تفاق) أى اعتبار مفهومه متفق عليه بين القائلين عفهوم المخالفة كاهوطاهرو بين أصحابنا (لقول الهداية) في دفع أول الشافعي لا يجب الجزاء على الحرم بقتسل مالا يؤكل المهمن العسيد كالسباع لانها جبلت على الاذى فدخلت في الفواسيق المستثناة ولماأن السبع صيدلنوحشه وكونه مقصودا بالاخذ بلده أوليصاديه أوادفع أذاه والقياس على الفواسق ممتنع (لما أفيه من ابطال العدد) المذكور في حديث العصصين خس من الدواب ايس على المحرم في قتلهن حتَّاحُ العقرب والفارة والكلُّب العقور والغراب والحدآة فان حواز قتل غيرها الحاقابها ينق فاثدة تخصيص آسمه دون غيره من الاعداد الحيطة بالملحق وغيره أوذكره بأسم عام مثل بقتل كل عاد منتب (والحقاف نفي الزائد) أى نفي حل قتل ماسوى هذه الجس تماهومن جاة الصيد البرى ابتداء عندنا اذاقلنابه أغماهو (بالاصل) الذي أفاده السمع من عدم حل ذلك بالتلبس بالاحرام حيث قال تعالى وحرم علمكم صمداا يرمادمتم حرما لابالمفه ومالخالف العددالمذكور فلابرد حل قتل الذئب لانه ليسرمن الصيد فى ظاهر الرواية ولاحل فتدل الحيدة وسائر الهوام والخشرات لاتهامية المعلى الحل الاصلى لعدم النهى عن قتلها للمرم وازداد حل قتل بعضها تأكيدا بالنص عليه بخصوصيه وهو الذئب والممة وليس الشأن الآفى الزيادة على ما استثنى حل قدَّله بما عرض له التحريم بالاحرام (وقوله) أى صاحب الهداية المذكور (يكني إلزاما) للشافى لاأنه يعتقده يعنى انك تقول بحسية هدد المفهوم فالحاقك غيرا لجسة بهايكون أبطالاله وانماتلنا (على ماظن) لان الشافعي ينفصل عنه فانه قال ستقديم القياس على المفهوم (لكنهم) أى الحنفية (قدرًا دواعلى الحس) فأجازوا للحرم قتل الذئب فأبطاط العدد فان قيل ذلك الدليل أوجب ننى الننى عن المسكوت فلما وكذا بقول الشافعي فى السبع كذاذ كره المصنف فلت الاأت جوازفت ل الذنب أبنسدا وقول الكرخي وون وافقه كصاحب الهسداية ورضى الدين صاحب المحيط والافني شرح الا مارالطحاوى فان قال قائل فلم لا تبيحون قتل الذئب قيسل له لان الذي صلى الله عليه وسلم قال خسمن الدواب يقتلى في الحرم والاحرام فذ كرالحسماهن فذكره الخسيدل على أن غيرا لخس حكمه غير حكمهن والالم بكرلذ كرائلس معنى اه ثمانم النعقب بجوار فنسله ابتداء على القول بهاذا كان مبيدا كههورواية عرأبى يوسف لااذالم يكن صيدا كاهوظاهرالرواية وقدمناه وكلاهما في الخانية وفي المدائع الاسدوالذئب والمروا فهديح لقنلها ولاشئ ويهاوان لمتصل لانعاد اباحة قتل تلك الأشسياء هي الآيتداء بالاذى والعدو على الناس عالباو هذا المعنى موجود في هده بل أشد فكان ورود النص في تلكور ودافى هذه الاأن هذا محالف لعامة الكتب فأن المسطور فيهاانه تمتل سائر السباع اداصالت عليه ولاجزاء علمه حستذخلافا لزفر لااذالم تصلحتي لوقتلها حنشذ كان علسه الحزاء الهم الاالاسسدعلي ماهورواية عن أبي يوسف على مافى الخانسة تم الحاصل أن الفائل أن يقول لا يلزم من قول الهداية المذكور القول عفهوم المخالفة أماعلى انه لايحل قتل ماسوى اللمسمن الصيد البرى فلموارأن بكون ذاك

المنقر يرقد صرح به الامام والاسدى وأتباعهما وهوم ادالمصنف وجوابه منع المقدمة الاولى لائه لوكان غيرمت ورلامتنع الحكم عليه بعين ما فالوه ولسكنهم حكواعليه بالاستعالة وقوله غيرواقع هو خبر ان الشكليف أى الشكليف بالحالب ترغيرواقع بالممتنع اذا نه وحاصلة

أن المصنف اختار التفصيل بن المعتنع بالذات و بين غيره وقد تقدم التنبيه على ذلك وأنه على خلاف رأى الامام غمذ كرالمعتنع بالذات من المنابن أحدهما اعدام القديم أى الذى (٠٠٠) لاأول لوجود موهو البارى سيمانه و تعالى فأنه قد تقرر ف علم الكلام أن كل

الاصل وقول الهداية على سيل الالزام الشاقى بناء على رأيه وأماعلى انه يحل قتل الذئب أووالسبع ابتداء بالإجزاء ولا يحل قتل ماسواهمامن الصمود البرية سباعا كانت أوغمرها فلشاركتهم الشافعي في اللازم الذى هوايطال العدد فاهو جواجم عنه فهو جوابه وأماعلى انه يحل قتل ماسواهن من السباع المذكورة ابتدأ بالابزاء كافى البدائع فأظهر لعسدم تأتى الدقع المذكور حيفثذ لانحاد المذهبين هذا وفد قال الشيخ أبو بكر الرازى وقد كنت أسمع كثيرا من شيوخنا بقولون في الخصوص بعدديدل على أنماءداه فكم يغلانه كقواه صلى الله عليسه وسام خس يقتلهن الحرم في الحل والحرم انه دليسل أنه لابقتل ماعداهن وكقواه صلى الله عليه وسلم أحلت لى مينتان ودمان يدل على أن غيرهما من الميتة والدمغ سرمباح وأحسب محدن شماع قدا حيم عثل هذا واست أعرف جواب المتقدمين ف ذلك اه قلت وغير خاف أن ماذ كره الطعاوى في شرح الا مارظاهر في هذا أيضاوه ومن المتقدمين تم ليس ببعبدأن بكون صاحب الهداية وافق هؤلاء المشايخ على هدذا وأماا لحاق كلمنه قثل الذُّب بالجُس ومن صاحب البدائع فتل السباع بها بطريق الدلالة فلظن انه لا يبطل العدد لكون الثابت دلاله عابنا بالنص ويعزب أنهذا لاينني أنه أبطل خصوص الجس ويجيء فيهما تقدم من أنه لواراده لذكرعددا يعمط يهمعهاأ واسما عاما تناول الكل محقدظه رعدم اتفاق مشايخناعلى اعتبار مفهوم العددوقد أنكره أيضاجهاعة بمن قال عفهوم المخالفة في الجلة كالقياضي أبي بكر وامام الحرمين والبيضاوي فلاتتم حكاية الاتفاق من أصابنا ومن الشافعية على اعتباره والله سيحاله أعلم (قالوا) أى القائلون عفه وم الصفة (صم عن أبي عبيد) بلفظ المصفر والاهاء في آخره القاسم بن سسلام السَّكوفي كاذ كرالا كثر أوعن أبي عسدة للقظ المصغر بهاء في آخر معر بن المثنى كافي يرهان اماً ما لحرمين (فهمه) أي مفهوم الصفة (من في الواجدومطل الغني) أى من الحديث الحسس الذي أخرجه أحدوا عق والطبراني في الواجد يعل عرضه وعقوبته وليه يفتح اللاممطل وهومدافعته والنعلل في أداء الحق الذي عليه وحل عرضه أن يقول مطانى وعقو بته الحيس ذكره البخارى عن سفيان الثورى وذكر أحدوا سحق عنه حل عرضه أن يشكوه فقال مدل على أن لى من المس بواجسد لا يحل عرضه وعقو بقيه ومن الحسد بث الصحير الذي أخرجه المخارى وغيره مطل الغنى ظلم فقال يدل على أن مطل غير الغنى ليس بظلم (وكذاعن الشافعي) فهم مفهوم الصفة من المقيدبها (نقله عنه خلق) كثيرون من أصحابه (وهدماً) أى الشافعي وأبوعبيد (علمان باللغة) والظاهران فهمهماذلك اغة لات أهلهالايفهمون من عجرد اللفظ الامايدل عليه لغية لااجتهاداوان كاناحمالاجا تزالان اللغة اعاتثيت بقول أغتهامعناه كذاوه داالنجو تزقام فيسهغير قادح في افادته ظن ذاتُ شم في هذا اشارة الى قول الاكثر دليل المفهوم اللغة لا العرف العمام كما قال الامام الرازى ولاالشرع كاقال بعضهم (وغورض) قولهما (يقول الاخفش ومحمدين الحسن) المفيدأن المقيد بالصفة لايدل التقييد بهاعلى نفي حكمه عاعداء وهم مالمامان في العربية أما محد فناهيك بهوقد روى الخطيب البغدادي بأسسناده عنسه قال ترك أبي ثلاثين ألف درهم فأنفقت خسسة عشر ألفاعلى التحروالشعروخ ةعشرالفاعلى المديث والفقه ثم إنه للدر عاقيل

وان صخر التأتم الهداة به كائه علم في رأسه فار

وأماالاخفش فانه وان لميذكروائى الاخامش الثلاثة المشهور بن هوا بوالخطاب عبد المهد بن عبد المحيد بن عبد المحيد شيخ سبويه أوا بوالحسن على بن سليمان صاحب أعلى والمعدد فلا ما من معارضة الملب والمعدد فلا ضير لان كلاا مام في هذا الشان فلا بنهض الاحتجاج بقول ذينك الامامين مع معارضة

قديم وجودى عتنع عليه العدم واحترز والألوجودى م الازل فانهقديم ولاعتنع عدمه لانمفهومهعدى وهوسلب الابتداء الثاني قلب الحقائق ومقتضى هذه العسارة ان فلسالحسوان حادا والجردهاوتحوهما المتعاذاته وليس كذلك بل امتماعه المخزالفاعل كا قيل فىخلق الاجسام لانا لوقدرنا وقوعه لماكان ملزم منه محال وقد صرح بهمع وضوحه ابن الحاجب في أوائل مختصره فينبغي حل ذلك على القلب مع بقاء حقيقة الاول وحنشذ فكون جعاس النقصين وهوعتنع لذاته وبتقسدير أنلايؤول كالامه فنستفيد منه أنامنع وقوع ماوقع فسه الخسلاف ثماسستدل المصنف على عدم الوقوع يأمرين أحدهماالاستقراء وعبرعنه المشكلمون بالسير والتقسيم والاستقراء هو الاستدلال بثبوت الحكم فى الحز سات على سوته للقاعدة الكلية وهومأخوذ من قولهم قرأت الشي قرآنا أى بعقه وضمت بعضه الى بعض حكاء الجوهسرى وغيره والسينفيه للطلب فلماً كان الجم لد ملالسا الاقراد سامعالهالسطرهل

هى منوافقة أملاء برعن ذلك بالاستقراء وحاسل الدل أنا تتبعنا المتكاليف فلم يجدفيها ما هو قول عناية ولا عنه عناية تمنع بالذات الثانى قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الاوسـعها وجــه الدلالة أن الآية لم تنف الجواز وانحانفت الوقوع عماليس في الوسع (قوله قيل أمراً بالهب) يعنى أن الشكليف بالمستصيل لذاته قدوقع وذلك لان أبالهب قد أمر بالايمان بكل ما أنزل الله تعالى يعنى بالنصديق به ومنه أى ويما أنزل الله تعالى أنه لا يؤمن فقد صاراً بولهب مأمورا بأن يصدّقه في أنه (٢٠١) لا يؤمن وانما يحصل التصديق بذلك

قول دين الامامين له في ذلك (ولوادى السليقة في الشيافي فالشيبانى مع تقدم زمانه أو العلم وصعة النقل الا تباع في كذا) أى فان زعم زاعم ترج القول بقه وم الصفة على القول بنفيه لان الا مام الشافى الفائل به ذوطبيع سليم وفهم مستقيم أو أنه غزير العلم وانه صح عند ذلك لكترة أتباعه فهوم عارض بأن هدذا كله أيضافي الا مام عيدن المست الفائل بنفيه مع علاوة في حهة بحد لها مدخل في ترجي جانبه على معارضه في مشل هدذا وهو تقدم زمانه على زمان الشافى في الجلة وعلى أبي عبيداً بضافة ان محمد ولد سنة أربع ومائة وتوفى المستن الفائل وتوفى المحمد وترق أبو عبد سنة أربع وعشر ين ومائتين عن سبع وستين سنة أربع ومائتين عن سبع وستين سنة أوثلاث وسبعين ادفى متقدم الزمان من ادرال المحمد الالسية مالاس في متأخره ومن تمة السنيني الصدر الاول عن تدوين علم العربية ووجدت الحاجسة السيد في منافى المن من أوفى آخره مما ذالت تستند حتى صارمن المهمات وما استينا الماست ومائي تلذله وأخذ عند وخصوصا الشافى حتى ذكر أصحابه في موضعه شاهد صدق الذائل المستن وقرى بختى كتبا وأسند المطيب البغدادى عندة ال المراب عندا والربيعة وقال أبواسي في الطبقات وروى الربيع قال كتب الشافى الى محمد وقد طلب منده كتبا وأله بنا والموقد المنافى المحمد وقد طلب منده كتبا والمنافى الى محمد وقد طلب منده كتبا والمواخرة وقد طلب منده كتبا والمنافى الى محمد وقد طلب منده كتبا وألا بالفي الى محمد وقد طلب منده كتبا والمنافى الى محمد وقد طلب منده كتبا و المنافى الى محمد وقد طلب منده كتبا و المعرف وقد طلب منده كتبا و المنافى الى محمد وقد طلب منده كتبا و المنافى الى محمد وقد طلب منده كتبا و المنافى الى محمد وقد طلب منده كتبا و المنافق الم

قولوالمن لم ترعيث من رآ مثله ، ومن كانتمن رآ ، هقدرا من قبله العلم ينها ما هله ، أن عنعوه أهله ، لعسله بسندله ، لا هله لعسله

وعنأبي عبيدمارأ يتأعيل كتاب انتهمن محدين الحسسن المرغيرذلك فلاأفل من أن لايترجم أحسد المقولين على الا خر بواسطة عائله (فان قيل المثيت أولى) بالقبول من النافى عند التعارض لآن النافى اغماينني اعسدم الوجدان وهولايدل على عدم الوجود الاظنا والمثبث بثبث الوجددان وهويدل على الوجود قطعافية رجيم القول به على القول بنفيه (قلناذلك)أى كون المثنث أولى بالقبول من النافي عند التعارض انماهو (في نقل الحكم عن الشارع ونفيه أماهنا) أى في نقل الحكم اللغوى عن أهل اللفة (فلاأولوية) للثبتُ على النافي (وسيظهر) وجهدةر بباونبه عليمه (قالوا) أى المثبتون للفهوم مطلقا (لولم يدل) تخصيص المقيد بوصف أوشرط أوغاية أوغسيرهاعلى نفى الحكم عن المسكوت (خلا النفصيص)بذلك (عنفائدة) لانالفرض عدم فأثدة غيره واللازم منتف أنوض بلاغة الكلام المشتمل عليه وخصوصاً ان كان كلام المه أورسوله فالملزوم مثله (أجيب عنع انحصار الفائدة فيه) أى فائدة الغصيص بالذكرف نفي المكمعن المكوت اذكل من تقوية الدلاله على المذكور لئلا يتوهم خروجه بتخصيص ومن نيل ثواب الأجتها دبالفياس فأتدة مابنة في كل صورة لكن في هذا كلام سيتعرض له المصنف ونذكر ما يطهر فيه (و اأنه) أى وآجيب أيضابان القول بالمفهوم (اثبات اللغة أى وضع التعصيص) بالوصف أوغده (النثي الحكم عن المسكوت بأنه) أى التخصيص بالوصف أوغده (حَيْنَةُذَ) أَى حَيْنَ جُعَلِ مُوضُوعًا لَّنْنِي الْحَكَمَ عَنِ الْمُسْكُونُ (مَفْيِدُوهُو) أَى اثْباتُ اللُّغة (باطل) لأنه لأيثبت الوضع بمآ فيسهمن الفائدة وانما يثبت بالنقلأو باسستنباط العقل منه وهذاليس كذلك فوضع بالرفع تفسيراً ثبات اللغة والباء في بأنه للسببية متعلق به (وتحقيق الاستدلال) المذكور (يدفعه)أى هُذُ ٱلَّالِوابُ (وهو) أَى تَعْقيقهُ (أَنْ الأسَّةُ رَاءُ) أَيُ التّبَيْعِ لَكُلامُ أَهِلَ اللَّهُ (دل عنهم أن مأمن

اذالم يؤمن فصارمكلفا مأنه بؤمن وبأنه لايؤمسنوهو جمع بن النقيضين وهذا يحتمل أن مكون دلسلا القائلين بالوقوع ويحتمل أن يكون نقضامنهم للدليل السابق وهوالاستقراء وأحاب المصنف بأن ذلك اغسسا ملزم اذا كان الاحر بالاعان تكل ماأترل الله تعالى واردابعدانزال الله تعالى انه لايؤمن لانه اذاكان كذاك كان مأمورا بالاعمان به في الماضي ومن جلتهانه لايؤمن فيلزم المحال وغن لانسسلم ذلك بليجوزأن كونقد كلفسهأؤلا بالاعبان بكل ماأنزله تم بعد ذلك أنزل أنه لايؤمن وعلى هذا التقدس فلا بلزم الحال لان الحماره بأنهلا يؤمن ليس هومين الاشهاء الدي كان متصديقها لكونه متأخرا عن الدلي الدال على الوجوب وهمذا الملواب باطل بلهومأمور يتصديق مأنزل وماسسنزل احماعا والصدواب ماقاله امام المرمسين وارتضاءان الحاجب وغيرهأنهذامن باب السكليف بالمستحيل لغسمه وذاك لان الله تعالى لماأخسرعنه بأله لايؤسن استعال أيانه لان خبراته

(٦ ﴿ - المقريروالتعبير - اول) تعالى صدق قطعافلو آمن لوقع الخلف فى خبره تعالى وهو محال قاذا أمر بالاعان والمالة هدما والمالة والمال

مكلفابأن يؤمن و بأن لا يؤمن وهو جمع بين النقيضين فجوابه من وجهين أحدهما أن هذا التعبيرة دوقع في المحسول وصوابه أن يقول بأن يؤمن بأن لا يؤمن والمصروب يقول بأن يؤمن بأن لا يؤمن وقد صرح به

النخصيص) بوصف أوغيره (ظن أن لافائدة فيه سوى كذا) بمايصل أن يكون فائدة له في كلام العقلاء (تعين)ذلك مرادامنه (وحاصله)أى هذا التعقيق (أن وضع التعصيص) بالوصف أوغيره (لفائدة) مُعتبرة للعقلاء (فان ظنت) الفائدة أمرا (غيرالنفي عن المسكوت فهي) أى فالفائدة المطنونة هي الموضوع لهاالتخصيص (والا) أعاوان لم يظن في المخصيص فاتدة غسيرالنفي عن المسكوت (حل) التخصيص (عليه)أى على نفى الحكم عن المسكوت (ولا يحقى أن مفيده)أى مفيد أنه اذا لم يظهر السامع فائدة فالفائدة المرادة نفي الحكم عن المسكوت (نقل اللفظ) أى اللفظ المنقول عن الواضع أوعن أهلَّ اللغة أن التعصيص بالوصف أوغيره وضع اذلك (ولامعنى الالخذال ف الفهم) لان الحاصل انه وضع القنصيص بالوصف أوغيره دالاعلى النثي عن المسكوت اذاله يظهر خلافه وعدم الظهور يختلف بالنسبة الى الافهام فلاتطهر فاثدة أغرى لشخص وتظهر لاتخر (فكان) الخصيص حينتذ (وضعاللافادة مؤدياللجهل) بالموضوع له وهو باطل فكذا الملزوم (والأستقراء انما يفيد وجود الاستعمال) أي استعمال الخصص بالوصف أوغيره في معنا موحكمه منفيا حكمه عن غيره من المسكونات (مُعَايةُ ما يعلم عنده) أى عندو جود الاستمال (انتفاء المسكم عن المسكوت والمكلام بعدد لله) أى ولا كلام في وجود الانتفاءعن المسكوت في الجلة وانما النزاع بعدوجوده في تلك المواد (في أنه) أي انتفاء الحكم عن المسكوت (مدلول اللفظ أوالاصل أوعلم الواقع) أى العلم به من خارج ولا شكَّ أنه (لا يضيد ذلك) أي كونه مدلول اللفظ (الاستقراء ولهذا)أى ولاجل أنه لايفيد كونه مدلول اللفظ الاستقراع نقاه من ذكرنامن أهل اللغة مع أن الاستمالات والمرادات لم تخف عنهم فانمأ كان مفيده الاستقراء لا يختص ععرفته بعض دون بعض من أعمة ذاك بل يشتر كون في معرفته (وهذا) أى والمالم يفده مدلول اللفظ الاستقراء (لان أكثرما الني فسه المكم عن المسكوت وافق الاصل) المقررية قيل ظهورة ملق ذلك المسكم بذلك المخصص (والا متقراء غده) أي استقراء المثل بفيد موافقة الاصل منها ما استدلوا به من مطل الغني ظلم ولى الواجد يحل عرضه وعقوبته فانعدم الظام وسل العرض والعقوبة هوا لاصل وهوالثابت عندعدم الغنى (فلا يتمكن من اثباته) أى اثبات انتفاء الحكم عن المسكوت (باللفظ) لانه اذا قال دل اللفظ على الانتفاء يقال الم لم يكن لدلالة الاصل عليه اذ كان الاصل العدم (وقيه) أى وفي اثباته باللفظ (التراع واذ قدظهر أن الدليل) الانتفاء عن المسكوت (الفهم) له (وفي مفيده) أى الفهم (احتمال لماذ كونا) من احتمال كونه اللفظ أوالنظر الى الاصل أوعم الواقع (المحد حال الأنبات والمني) فيجب أن لاينبت ذلك ولاينني الابقل اللغة بطربقه افيه (فأن أجيب عن المنع)أى عن الجواب القائل عنع المحصار الفائدة في النق عن الغير كاقر رنا وبنسليم المنع مُ القول بأنه (وضع المفصيص الفائدة وضع المسترك المعنوى) بين أفراده وهم ان يكرن موضوعًا لاهادة ما يخرج به عن كونه لغوا (وكل فائدة فردّمنه) أى من هذا المعنى إالكنى (تتعين) أن تكونه المرادة (بَّالقرينة) المعينة لهَا (فالموردوهي) أمحالقرينة المعينة إلى المسالل مع النقى عن المسكرت (عند عدم ترينة غير النقى عن المسكوت الزوم عدم الفائدة أن لم يكن) والمنى عور اسكرون هوا المؤارة - ينشذُ من ذلك (فيجب) الذي عن المسكوت حينشذ (مدلو لالفظيما) لان الماتوالي يدل على كل مرديا: فا عندا قيام الأاسل على أن دلا، الفرده والمسراد (قلمنا لادلالة للاعم على الاخص) بخدوسه إشيء مرانا الات الثَّلات (فلدس) النفي عن المسكوت مذَّلولا (لفظيابل) الذُّلالة (لاقرينة) المعينة له قلف لك على هذا أن قال أن تم هذا فاعليتم على المنطقيين لا على الاصوليين قان المعنى الجماني سدنول الانفا والاينزل ارادة فرامعين لمعنى كلى بقرينة معينة له باللفظ المؤدى له عن ارادة

فى الحاصل فقال فسكون مكلفا بتصديق الله تعالى في أنلابصدقه واذاكان كذلك فسلامنافاة ينهسما البتة وذلك لانالتكلف مالاعان بأن لايؤمسن تكليف بتصديق هدذا الخمرالوارد منالله تعالى وهمسوكونه لايؤمسن والتكامف بتصديق الخبر لس تسكليفابأن يجعل الخبر مسدقاحي ككون مأمورا ماستمراره على الكفريل هو محرم عليه فكيف يسوغ أن رقال إنه مأمسور رأن لابؤمن ألس قد قال الله تعالى أن الله لا يأمر بالفعشاء وانماكاف ان يصدقهذا الخبروهوتمكن كاقلناه أماتصيره صدفافلا * الثالى ماذ كره صاحب التعصل وهوحسنأيضا أن الجسع بين النقيضين انما مكانم أن لو كان مكافا بالتصديق بجمسع ماحاء به على النفم __ بلونحن لانسلسه بلهدو مأمور بالتصديق الاجائداي بأن يعتقدأن كل خسره صدق ويلى عسذا فكمت يجسىء التكليف مالحسال وههنا أمران آحدهما أنالامام لماقررهذا الدلسل في المحصول والمنتخب قال انه مكاف بالجام يسمين

الضدبن وصاحب الحاصل جعلهما د فيضين وتمايعه لمدنن والسبب في هذا أن صاحب الحاصل عجازى والمدين وصاحب الحاصل تظرالى الامام فانه تنظر إلى أن العدم غير مقدور عليه كاسياني فلا يكون مكلفا به بل المكلف به هوكف

النفس عن الاعبان والكف فعل وجودى فلا يكون نقيضا للاعبان بل صنداله وهذا أدى نظرا وأصوب الثانى ان قول الامام وأنباعه ان انتقالي المام وأنباعه ان انتقالية المام وأنباعه ان انتقالية المنافق الم

وان كانموجمدوداحال تلسه بالكفر فقدر ول وأماقوله تعالى سصلى نارا فحدد للاحتمال أن يكون صلمه سسكيسرة أتاها يعدالاسلام وقدذكر في المحمول في هذه المسئلة آية أخرى وهي قوله تعالى انالذين كفرواسواءعليهم أأنذرتهمالا تتقوهىلاتدل أيضا على ادخال أى لهب فيها قال (الثانية الكافر مكلف الفروع خسلافا للعتزلة وفرق قوم من الاهم والنهى لناأن الاكآت الاعمة بالعبادة تتناولهم والكفر غيرمانع لامكان ازالسه وأيضاالا يات الموعدة على ترك الفروع كشرة مذ ل وويل للشركسين الذين لايؤتون الزكافوا يصالغم كلفوا بالندواهي لوحوب حدالزفا عليهم فيكونون مكلفين بالامرة ياسا قيل الانتهاء أحاء الامتنال وأحبب بأنجرد الفعل والترك لأنكني فاستوياوفيه نظر قبل لأيصم مع الكفر ولاقضاء بعده فلنا الفائدة تضعسف العذاب) أقول لاخلاف ان الكفارمكافون بالاعان وعلدم سكافون بالفروع كالصلاة والزكاة فيه قلات مذاهب عمهانم رنقلاني

إعجازى الفظ بقر ينةصارفة عن معناه الحقيق اليسه في كونه مدلولا افظيا فالاولى الاقتصار على نني التفاء القربنة على غيرالنفي عن المسكوت (والثابت عدم العلم بقرينة الغسير) أى غسيرنتي الحكم عن المسكوت (العدمها) أى قرينة غيرنني الحسكم عن المسكوت وعدم العلم بالقرينة لا وجب عدم القرينة اذمن الجائزو حودهاوانمالم بقع العلم جالفقد شرط أووجودمانع (فيكون) المتواطئ (مجملافى المسكوت وغيره) الفاء المرادبه فيتوقف كونه الني الحكم عن المسكوت على المعين له (الامو حب افسه) أى في المسكوت (شميأ كرجل بلاقرينة في زيد) فأن رجلا مجمل في زيدوغيره ممايصم اطلاقه عليه بيتوقف كونه المراديه عنداطلاقه على قرينة تعينه ولانوجبه يخصوصه مجرداطلاقه لكونه فردامن افرادمهناه (فانقيل) لانسلم كون الثابت عدم العطربقر ينة غسيرالنق عن المسكوت لاعدم القرينة (بل) عدم الاطلاع على قرينة ماسواه (ظاهر في عدمها) أى قرينه غيرالنبي عن المسكوت (بعد فص العالم) عن الفرينة كاهوالفرض (قلنا) ظهورعدمها (ممنوع والا)أى ولولم يكن الظهور منوعا (لم يتوقف في حكم وقد ثبت عن الائمة) أى لكن ثبت التوقف عن المجتهدين في أحكام كشيرة فالظاهر عدم ظهورها قلت لكنعلى هذا أن يقال لانسلم لزوم عدم التوقف في حكم أصلالطه ورقر ينة ماسوى النفي عن المسكوت وانماهولازم للظهورمع التفأه المعارض المساوى والراجع وليسهذا بالمدى وانما المدى بجردا لظهور (فانقيل) الْمُوقف (نادر)فيازم ثبوت العلهور (قلنا فواضع أخلاف كثيرة تفيد عدم الوجود بالفحص لُلعالم)أَى تَفعصُ المُخَطئُ فَـٰذَلْكَ أَلـٰلَاف معُ انّه عَالْمجتهدُوالْأَلْم يَخَالفُ فَانْتُنِّي الطّهور فَلْتُ الْآلَاهُ يطرقُ هذاأ بضاأن الخلاف من الخطى الفاحص ليس بلازم أن يكون عن عدم الوجود بعد الفحص لجواذأن يكون ظفر بالقرينة وانماعدل عن مقتضى ذلك لعارض هوعنده أرجيممنه وان كان فى الواقع ليس كاعنده وهدذا كثير بثير بالنسبة الى منطوقات الدلائل فضلاعن مفاهم هاالحملة (ولوسلم) أن فص العالممع عدم الوجد أن ظاهر في انتفاء قرينة غسر النفي عن المسكوت حتى بازم النفي عن المسكوت (في غرالشارع اقتصر) أى وجب أن يقتصر الحكم عن السكوت عندعدم الطهور على كلام غيرالشارع (فقلنابه)أى بالاقتصار (في غيره) أي غيرالشارغ (من المسكلمين الزوم الانتفاء) أي انتفاء الفائدة (اولام) أى انتفاء الحكم عن المسكوت (أما الشارع فللقطع بقصدها) أى الذائدة (منه) أعمن الشارع في تخصيصه (يجب تقديرها)أى الفائدة فاذالم يظهر كونها غيرا لنفي عن المسكوت لا يلزم كونها اياه لجواز كونهاغيره بمالم يظهروالعلم واقع بسعة اعتبارات الشرع بماية صرعن دركه العقل (فلايلنم الانتفاه) أى التفاه الفائدة (لولا الانتفام) أى انتفاء الكم عن المسكوت (فاتباته) أى نفي الحكم عن المسكوت هوالفائدة المرادة حينتذ (إقدام على تشريع حكم بلاملجي) أىمو جبله لان الموجب كانازوم انتفاءالفائدة من شخصيصه أولاانتفاءا لحكم عن المسكوت وهذا الموجب منتف هنالانا فحكم بارادة فائدة غسيراً نالانعلها اذلم يدل على تعيينها دليل كذا أفاده المصنف رجه الله تعالى (فان قبل) نفي اْلَكَمَ ءَنِ المُسكُّوتِ (ظني) فيكُني في ثبوتُه ظن أن لافا ثدة في النخصيص سواه (قلنا) كونه ظنياً مسلم لكن ظنه (ظن)الفردُ (المعين)من أفراد المتواطئ من بين سائرهاو ذلك (عندا نُتَفا مُعينه ممنوع) اذَّ لاموحب لهُ حينشذوهذَا النَّلْنَي في كلام الشارع كذلَّكُ لان المعين له كَافَال (وعلت آنه) أى المعين النؤ المسكم عن المسكوت (لزوم انتفاء الفائدة) على تقدير انتفائه (وانتفاده) أى وعلت انتفاء لزرم اتفاء الفائدة في كلام الشادع على تقديران لا بكون هو قائدة التخصيص لسعة اعتبادات الشادع عليقصر العقل عن در كهافلا يجدى عجر دطن أن لافائدة في التعصيص سواه ثبونه (والدفع عاد كرناً) من أن

المصول عن أكثر أصحابناوا كثرا لمعتزلة وقال في البرهان انه ظاهرمذهب الشافعي والثان الوهومذهب جهورا لحنفية والاسفراين

عهم في أقل المسئلة وفي آخرها وهو عكس ما في المحسول وقد وقع في بعض النسخ خلافا المعنفية وهومن اصلاح الناس والثالث المهسم وكفوت بالنواهي دون الاوامر (٢٤) وذكر الامام في المحسول في أثنيا الاستدلال ما يقتضي أن الخلاف في غير المرتد

مفيد كون الفائدة المرادة من التخصيص نني الحكم عن المسكوت هو اللفظ المنقول عن الواضع أوأهل اللغةالى آخرمانة ممشرو ماوس انه يجب القطع بقصدالفائدة في التخصيص من كلام الشارع واذا لمنظهر يجب تقديرهالاتساعدا رقاعتبارانه فلا يلزمانتفاؤها في كلامه لولاأن يكون نفي الحكمعن المسكوت (قولهم) أى المثنت للفهوما يضا (تثبت دلالة الاعامد فعاللاستبعاد) كانقدم تقسريره (فالمفهوم)أىفلتنبُّتْدلالة النفُط علىمفهوما لمخالفة (لدفع عدمالفائدة) على تُقديراُ والاَيكون هُو الفائدة في التعصيص (أولى) لا ن الحذر من لزوم غير المفيد أحدر من لزوم البعيد وفي قوله (ولوجعل) هدنا (اثباتالاثبات الوضيع بالفائدة) اشارة الى عدم افتراق حال هذا فى الادفاع بين أن يكون دليلا مستقلاعلى المطاوب كامشى عليه الفاضى عضد الدين وبين أن يكون جوابا ثانيا البحواب القائل لانسلم انه أنبات الوضع بالفائدة بل بالاستقراء عن اعتراض النافين بأن في القول بمقهوم المخالفة انبات الوضع بالفائدة كاذهب السه غيره من شارحي مختصر إمن الحساجب حتى يكون تقريره كأقال المحقق النفتازاني لانسلم بطلات اثبات الوضع بالفسائدة والسندآنه اذاجازذلك تفادياعن لزوم المستبعدفأ ولى أن يجوزتفاديا عنازوم الممتسع معمافي ذائمن الاعباء الى أن القوم ف ذلك طريقين ووجسه الاندفاع ظاهر وهوأنه لايلزم من اثبات كوب الوصف المقترن بحكم الصالح العليشه دالاعليها دفعالا ستبعاد اقترانه به اذالم يكن كذاك دلالة اللفظ على مالم يقم على تعيينه له معين مع أفضاء القول به الى نسبة الواضع الحكيم الى ايقاع السامعين فالجهل وأيضا عنع انتفاء الفائدة في كلام السارع على تقدر انتفاء المفهوم كأذ كرنافلا يلزمهن القول مدلالة الاعباءفي كلام الشارع القول عفهوم الخالفة فيه أيضابطر بق المساواة فضلاعن الاولوية (وأماالاعتراض) من المافين (عليه) أي على قول المنبتين لولم يدل التحصيص بالومسف على نفي الحكم عن المسكون عنسد عدم ظهور غيره الحلاء ن الفائدة (بأن تقو بة دلالته) أى الموصوف (على الثبوث في الموصوف) أي على ثبوت حكمه في افراده المتصفة ستلك الصفة حتى لا يتوهم تخصيصه أمنه بالاحتهاد (قائدة) تُعابِنة في كل فردمن أفرادمفهوم الصفة أيضا فلايتعين أن يكون فاتدة ذكرها النثي عن المسكوت وانمياقلنا يفيدالنقوية المذكورة لانهلواتي بالعام دونها أمكن تخصيصه بالاجتهاد فني الغُمْرِ كَاةَ يَجُورِ أَن يَكُون المرَّاد المعلوفَة تخصيصاً فاذاذ كرالسائمة ذال هذا الوهم (وكذا ثواب القياس) أى أواب الاجتهاد في الحاق المسكوت بالمذكور ععنى جامع بينهما فائدة البتة في كل فردمن افراد مفهوم الصفة أبضافلا يتعين أن يكون فاتد قذ كرها النفي عن السكوت فاذن لا يتعقى مفهوم الصفة لعدم تعقى شرطه (فدفع الاول) وهوأن تقوية الدلالة على ببوت الحكم في كل فردمن افراد الموصوف بتلك الصنة فائدة بأسة في كل فرد من افراد مفهومها (بأنه) أى جوازال يحصيص في الموصوف (فرع عوم الموصوف ف تحوفي الغنم السائمة ذكاة ولا قائل به) أي بعموم الموصوف في مشهل الغنم الموصوفة بالسائمة حتى تسكون اغنم متساولة الساغة والمعلوفة وان كأن الغنم بدون التقييد بأحدهما عاما متناولا لهما فبجب ارده (ولوثبت) العموم (ف مادة) كالصورة المذكورة مثلاً (فصار المعنى في الغنم سيما السائمة) ذكاة (خرج عن النزاع) لان النزاع فيم الاشي منتضى المنصبص فيه سوى مخالفة المسكوث لأذكور ودفع التعصيص فائدة سواها (والثاني) أى ودنع أن ثواب الاجتماد في الحاق المسكوت بالمذكور بجامع بينهما فائدة ثابتة فى كل صورة (إلا ما غير طناف د لا لته)أى البعصيوس على نفي الحكم عن المسكوت (عدم المساواة في الماط والرجان وسيدفع هذا) أى عدم وساواة المسكوت المطوق في المعيى المقتضى فلكه وعدم كونه أولى من المنطوق بدفاد اوحد أحدهما غرج عن محل النزاع لا نتفاه شرطه مينشذ وهوأن لا يظهراً ولوية في

ونقل القرافي وغميرهءن المنص القاضي عبدالوهاب حكامة اجراء الخلاف فيه أيضاقال ومربى في بعض الكتب الني لاأستعضرها الأتأنهم كلفون عاعدا الحهادوأما ألحهادفلا لامتناع فتالهم أنفسهم ومقتضى كادم المصنف أناظلاف انماهوفي الوحوب والنمريم فقطلانه عبرأولا بالتكلف وقالاان الفائدةهي العقاب وماعمدا الواجب والمحرم لاتكلف فسه ولاعقاب وأمامن عبربأ نهم مخاطبون فانعمارته شاملة للاحكام المسة واعلمأن تكليف السكافر بالفروع مسسئلة فرعيسة وانمافرضها الاصولبون مثالا لقاعدة وهي أن حصول الشرط الشرع هل هوشرط في صعة التكلسف أم لالاحرمان الآمدى وان الحاحب وغمرهما فدصرحواهنا بالمقصود (قولهلنا)أى الدلسل على أنهم مخاطبون مطلقا من ثلاثة أوجه الاول أن الاتيات الاحمرة مالعيسادة متناولة لهم كقوله تعمالي باأبهاالساس اعبدواربكم وقوله تعالى ولله على الناس ج البيت و فحوذلك والكفر لا تصليران يكون مانعامن دخوله النهم متكنون

من اذالته بالايمان وبهذا الطريق قلنا المحدث مأمور بالصلاة مثبت أن المقتضى للسكليف قائم والمسافع مفقود فوجب العول بشكليفهم عسلا بالمقتضى السالم عن المعارض ، العليسل الثانى انهسم لولم يكونوا مكافين بالفروع ماأوعدهمالله تعالى عليهالكن الآيات الموعدة بتركهاأى بسبب تركها كثيرة منها قوله تعالى وويل للشركين الذين لايؤثون الزكاة وقوله تعالى تعالى والذين لا يدعون مع الله الموالدين لا يوم الموالدين لا يدعون مع الله الموالدين لا يوم الموالدين الموالدين لا يوم الموالدين الموال

ماسلككم فيستقرقالوا لمنائمن المصلسين الآية فثدت كونهسم مكلفين سعض الاوامر ويعض النواهي فكذلك الساق إمافساسا أولانه لاقائسل مالفرق وذكرفي المحصول في هـذه الاكة الاخسرة ماحث كشيرة منهاان هــذاالنعلىل حكاية عن قول الكمار فلا بكون عة وأحاب مأن ذلك بحسان كونصد فالانهلو كانكذما مع انه تعالى مايين كذبهما كآن فى حكاشه فائدة وكالام الله تعالى متى أمكن جله علىماهوأ كثرفائدةوحب المصيراليه والذىذكره مشتمل على قاعد تن نافعتين فىمواضع والموعد ألمذكور في كلام المصنف اسم فاعل من أوعد قال الحوهري أوعدعند الاطلاق مكون الشرووعدفى الملاوأ نشد وانى وان أوعدته أووعدته لمخلف العادى ومنعزموعدى * الدليل الثالث أنم مكاعون بالنواهي بدليسل وجوب حدالزنا عليهم فيكونون مكاخن بالاحرفياساعليها والحامع سهما كا قالف المصول والمنصدو احرازالمصلمة الحياصلة في النهى سبب ترك المنهى عنه وفى الامريسين فعل

المسكوت ولامساواة (ونقضه) أى دليل منبسه لولم يدل على نفي الحسكم عماعداه لم يكل مفيدا (عفهوم اللقب) أى بأنه يجى وفيه أيضامنك بأن يقال لولم يدل على نق الحكم عماعداه لم يكن مفيدا فيلزم أن يعتبر وليس عُمت برالاعنسد شذوذ (مدفوع بأنه) أى ذكر اللقب (ليصم الاصل) فأنه يحتل باسقاطه وعدم الاختلال أعظم فائدة فلم يصدق أنهلولم يثبت المذهوم لمبكئ ذكره مفيدا وهوا لمقتضى لاثبات المفهوم فتنتثى دلالته على المفهوم وتعقب الفاضل الكرماني اياه بأنهلو حذف في السائمة من في السائمة زكاة الاختل الكلام فلم يتى الفرق قاعما اه غير متحه لان المراد أنه لا يختل الكلام في مفهوم الصفة بحذفها اذا كان الموصوف مذكورا وهوفى هذاغيرمذكور ثم هذاعلى ماقدمناه من أنه قول الجهوروانه الاوجه والافقدعلث عدائهمفهوم لقبعند السبكى (ومن أدلتهم) أى القائلين بالمفهوم (المزيفة) أى المضعفة لمفهوم الصفة (اولم يكن) ذكر الصفة (المعصر) أي يدل على تبوت الحكم للذكورونفيه عن المسكوت (لزم اشتراك المسكوت والمذكورف الحكم) الامه لأواسطة بين اختصاصه بالمذكور وبين اشتراكهمافيه (وهو) أىلكن اللازم الذّى هوالاشتراك (منتف القطّع بأنه) أى الحكم (ليس أه) أى للسكوت وانماه وللذكور (بل) كونه للسكوت أيضا (مُحمَّل) فتعين المُعضر (ودفع) هذَا الدليل (بمنع الملازمة) أى لانسلم ان ذكر الوصف اولم يدل على نفى الحكم عن المسكوت تعينُ الاشتراك (بل اللازم عدم الدلالة على احتصاص ولااشتراك بل) الدلالة (على مجرد تعلق الحكم بالمذكور) وهـذا واسطة بين الحصر والاشتراك فدعوى عدمها بمنوع (والامام) أى امام الحرمين استدلال (فريب منه) أىمن هذا الدليل وهود كرالوصف (لولم يفد المصر) أى ثبوت الحكم فى المذكور ونفيه عن المسكوت (لم يقداختصاص الحكم) بالمذكور اذلامعنى للمصرفيه الااختصاصه بهدون غسيره فاذالم يعصل لم يُحصل (لكنه) أىالوصّف (يفيده) أىالاختصاص (فىالمذكور) بهفيفيدالحصروهوالمطلوب (وجوابه منع التفاء اللازم) أى لانسلم انتفاء عدم افادته اختصاص الحكم بالمذكور (بل انما يفيد) هسذاالكلام (الحكم على المذكورلااختصاصه) أى الحكم (به) أى بالمذكور (معمافى تركيبه) أى هـ ذا الدليل من المصادرة على المطلوب (اذهو) في المعنى (لولم يفسد المصرلم بفد المصر) غايته أنلفظ الاختصاص أوضع دلالهمن الحصرفاندفع فول الابهرى فى تالى هده الشرطية تفصد يلليس فىمقدمهافلايعدمن استكزام الشئ لنفسه وفي نقيض الهاتفصيل ليس في نقيض مقدمها فلايعدّمن المصادرة على المطاوب بل هومن الاستدلال من التفصيل على الجلة اه تم اعدامال والامام قريب منه معان حاصلهما واحدالاختلاف بينهما في المقدمات (وماروى لا تزيدن على السبعين) أى ومن أدلة منبتيه على مفهوم العددما في العصصين أنه لما قام رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ليصلى على عبد الله من أبي ان ساول قام عرفا خديثو به فقال فارسول الله تصلى عليه وقد عماك ربك أن تصلى عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلما نماخيرف الله فقال استغفرلهم أولاتستغفرلهم انتستغفرلهم سبعين مرة وسأزيده على السبعين وأخرجه عبدالرزاق وعبدين جدفى تفسيره عن قتادة والطيرى عن عروة مرسلا بلفظ الكتاب فانه صلى الله عليه وسلم فهم ان حكم مازادعلى السبعين خلاف حكها (وأجبب بأنه) أى ذكر السبعين في الآية (لس محل النزاع للعلم بأنذ كرها للبالغة) في الكثرة على عادة ذكرهم أباها في معرض التكثير (واتحاد الحكم)أى والعلم باتحاد الحكم وهوعدم المغفرة (في الزائد) عليها وفيها (فكيف يفهم) رسول الله صلى الله عليه وسلم (الاختلاف) ينهاو بين الزائد عليه افي الحكم (فلا زيدن تأليف وعلم أن الاختلاف أى اختلاف السبعين والزائد عليها في الحكم (جائز) ف جنس هذا المفام (ان ثبت يجب

المأموريه ويمكن أن يقال الجامع بينهما هوالطلب (قوله قيسل الانتهاء يمكن) أى اعسترص القائلون بالفرف بين الاوامر والنواهي على القياس بأن النهي يقتضى الانتهاء عن المنتهال مع الكفر غير يمكن والامريق تضى الامتثال والامتثال مع الكفر غير يمكن

كونهمن خصوص المادة وهوقبول دعائه) صلى الله عليه وسلم لامن دلالة اللفظ فعام مبتدأ ويجب خبره والحاصل كافال المصنف انه أجاب بجوابين على تقديرين الأول على تقدير أن السبعين كناية عن السبعين فاراد وحينتذ يكون حكم الزائدمنل حكم السبعين وذكرأن ذاك معاوم للني صلى الله عليه وسالم وغره فليكن فهم رسول الله صلى الله عليه وسلما انتفاء الحكم عن المسكوت فقوله لا زيدن تأليف لقاوب أفارجهم من المؤمنين باظهارا لدب عليهم وباوغ الغاية في طلب المغفرة لهم وان لم يفد ولأيقال فهوحينتذشغل عالا يفيدلان نفس الاستغفار تضرع ودعاءوهوفي نفسه مطلوب مع أنه يفيد ماذكرنامن التأليف لانه عبادة والشانى على تقديرأن يراد بالسبعين خصوصها فيعلم أن الاختلاف بين السبعين ومازاد عليهاجائز فعلمأنه حائزحتى زادعليها جازكونه مستندا الى الاصل من قبول دعائه لاالاهظ اه هـ ذاوقدذه لبحاعة من الاساطين عن رواية هذا الحديث في العصصين وغيرهما فأنكروا صمته بالتصميم فلايتبعون فيه وفوق كلذى علم عليم (وقول يعلى بن أميسة المرما بالنانقصر وقد أمناف الشرط ففال عيت بماعيت منده فسألت وسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة تصدق الله بها علبكم أى ومن أدلة منبتيسه المزيفسة على مفهوم الشرط هذا المروى فأن عمرو يعلى رضى الله عنهما فهماتقييد قصرالمسلاة بحال الخوف وعدم قصرها عنسدعدم الخوف وأقرالني صلى الله عليه وسلم عرعلى ذلكُ ولولاا فادنه ذلك لغة لماكاما ثم هذا نحر جلفظ أكثره في صحيح مسلم والسِّن ومسندى أحدُ وأبى يعلى والباق فيهامعنى وفي آخره فاقبلوا مسدقته (والجواب) لاتسدام أنه لازم فهمهماعدم القصرمن التقييد بالخوف اذمن الجائز (جواذبنا تهما) العب من القصر (على الاصل) في الصلاة قبل السنفرالواقع فيسه الخوف (وهوالأتمام وأنماخولف) الاصلفيها (في الخوف) بالاية ولهذا ذكراها عنسدالتعب أى القصر جال الخوف اغيا يثبت بالآنة فيامال حال الأمن لم يبق ماهوا لاصل فيهآ من الاتمام قلت الأأن هـ ذالا يتأتى على قول أصحابنا الأصل فيها القصر والاتمام في حق المقيم بعسار ص الاقامة حدى لوصلى المسافرالر باعيسة اماماأ ومنفردا أربعاان أتى بالقعدة الاولى أساءوان أم يأت بها فسدت صلاته ويشهدلهم مأفى الصحين عن عاقسة قالث فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين في الحضر والسفر فأ قرّت صلاة السّفر وزيد في صلاة الحضر لفظ البخاري ويشكل بظاهر الآية وهوالخامل لبعضهم على الفوك بأن المراد بالقصرفيه اقصرالا حوال لاالذات يعنى اباحة الصلاة بالايماء مع تخفيف القراءة والتسبيحات لاأعدادالركعات والحديث ينبوعنه سياقا ونصا والذى سنجالعبد الضعيف غفرالله تعالى له فى الجمع بين طاهر الكتاب والسنة أن يقال والله سبعانه أعلم ا تقررت الزياءة فالا قامة كان مظنة أن يكون في السفر كذاك لان الاصل عدم اختلاف الاقامة والسفر في الاحكام فأبان الآبة اختسلافه سمافي هسذا الحكم وسمت تفريرا لحالة الاولى قصرا نظراالي مااستقر الخال عليسه اقامة وخرج التقييد بالشرط مخرج الغالب لانه الغالب من حالههم وقت نزولها وانسا تعجبالظنهما ثبوت الزيادة في حق المسافر الغيراخ الف النظر الى ماهو الاصل من عدم اختسلاف المقيم ولمسافرفي الاحكام ومنكون الشرط غدير خارج مخرج الغالب وكان ترك الزيادة في السهفر مطلقا كأ وقعت في الا عامة مطلقام دقة من الله وصدقة الله لاترة فانزاح الاسكال (وان في القول به نكشير الضائدة) أعومن أداة مثبت المزيفة عليه مطلقاهذا لاشتماله على النفى عن المسكوت بخلاف عدم القولبه لاقتصاره على الحكم للذكور وما كثرت فاثدته واجع على ماليس كذال الاءمنه لغرض العقلاء (و غض) هذا الدليل نفضا اجماليا (بلادم الدور) والمعترض به الاتمدى وحاصله لوصع ماذ كرتم لزم

كان الترك بغيرنية الامتثال كافيسافي اسقاط الشكليف فكذال الفعل قال المسنف وفيهنظرولم يبينه وتقريره الالتراءعلى ثلاثة أفسام أحدهاأ لكون العزفقط فهذاغرمثابيل معاقب على القصد والثانيأن يكون اقصد الامتثال فهذا خارج عن العهدة ومشاب والثالثأن لايقصدشسأ البنة كرام تطالب منفسه يشرب الخرأ وغسيرهمن المنهسات فلاعكن القول بتأثمه لمصول المطاوب منه وهواعسدام المفسدة وفي ثوابه نظر ومثل هذالاتكني قى الفسعل فأن الواجب لايغرج عن عهدته الا بالسية واعتقاد وحويه وذلك فسرع عن الايمان واذاتفررهذآت آلفارق وهوكون الانتهاء بمكنادون الامتثال وحستد فسطل احتجاجماعسلي الخصم المفصل مانقماس واذاكان هذا الحواب عندالمصنف لايستقم فجوابهمنأوجه أحدها ماذكره من بعد وه وأنفائدة التكلف ليست منعصرة في الامتثال حتى ينتني التكليف عند انتفاء امكان الفعلول فأئدنه العقاب على تقدس أنلاسلم ويقعل اشانى

ماذ كردمن قبل وهوكونه قادرا على الامسئال بعداراله المسانع وساصله ان اشجاء العرق الذى د كره اشخصيم دائرمع صحة السؤال الاتى ومسأنى ابطاله الثالث أن دعواهم منتقضة بالنفقات وغسيرها بمسالا يشترط فيسه قصدالنقرب

فلعدم صهماويستصل من الشارع طلب تعاطى الفاسد وأما بعد الاسلام فلعدم وجوبقضائها عليهم لقوله صلى الله علمه وسلم الاسلام عب ماقداد فأذاتع ذرالطلب تعذر الوجوب وأحاب المصنف تماللامام بانه لافائدة لهذا الشكليف الاتضعيف العذاب عليهم فى الا تنوة فقولنا انهم مأمورون بوالامعسى اوالا أخسم يعاقبون عليها كما يعافبون على الايسان وهذا الدواب مردودمن وجهن أحدهما أنه غسيرمطادق لدلدل المصمرأم للا فأن الخصم يقول لاشك أن التعديب في الآخرة متوقف على تقدم التكليف فلايد أن نختار أحد القسمين إماحالة الكفر أوبعدها ونحب عما قاله الخصم نبسه والخواب العصيران تخشارانه مكلف بآيفاع ذلك في زمين الكفر ونحس عاتقدم من كونه قادراعسلى ازالة المانع كالحددث ويكون زمن الكفر ظهرفا التكلف لاللاسقاع أى يكاف ف زمن الكفروالا يفاع وذلك بان يسلم و يوقع والمديث حدة لنالان قوله صلى الله عليه وسلم يجب يقتضى

أن تتوقف دلالة اللفظ على المفهوم على تكتبير الفائدة وهو يتوقف على دلالة اللفظ على المفهوم أما الاولى فلا تندلالته على المني تتوقف على وضعه له وهو يتوقف على تبكثيرالضا تدة لانه جعسل وضعه له معللا يتكثيرها فيكون التلوضعه لهوالمعلول منوقف على علته وأماالثانية فلان تكثيرا لفائدة انساهو بواسطة دلالة الاعظ على الثبوت للنطوق والنفى عماعدا مفتى لميدل الاعلى الثبوت للنطوق لاغسيرلم بكن فيه تكثيرها وهذا دورظاهر (وليس) هذاالنقض (بشئ) قادح في صمة الدليل المذكور (الطهورات الْمُوقُوفُ عليسه الدلالة) أَيُّدلالة الْلفظ على السَّيءُن المسْكوتُ (وتعقلها) أَي تعقل الوَّاضِع كثرة الفائدة (واقعمة) في وضع اللفظ للنني عن المسكوت مع التبوت للذُّ كورثم وضعه لذلك لاحصول كثرة الفائدةالمُسبِءَنالوضعِالَمَذَ كور (وتعققها) أىوحصول كثرةالفائدة فى الخارج (هوالموقوف عليها) أىءلى الدلالة التي هي فرع الوضع المدكورة للادورلاختلاف جهتى التوقف (مل الجواب) عن النقض المذكور (ماتقدم) من أنه يلزمه اثبات اللغة بالفائدة وهو بأطل فالملزوم منسُله (وانه أولم يكن المسكون مخالفالزم حصول الطهارة قبل السسبع في طهور إله أحدكم أى ومن أدلة مثبتيه المزيفة على مفهوم العددمنه أيضاأنه لولم يكن المسكوت مخسالفا للذكور في حكه الزم حصول طهارة الاماء أذى ولع الكلب فيه قبل أن يغسل سبعاً فيمانى صحيح مسلم وغيره عن أبى هر يرة رضى الله عنسه حرر فوعاطهور المآءاً حد كم اذا ولغ فيه الكلب أن يعسله سبع مرات أولاهن بالتراب (والقريم) أى وحصول تعريم نكاحالشغص من لم يقم يهموجب من موجبات التعريج عليه أذا استركافي الرضاع في مدّنه (قبسل اللس في خس رضعات يحرَّمن) أي قبسل خس رضعات فيما في صحيح مسلم وغسيره عن عائشة مُوقوفا عليها سيكان فيماأ نزلس الفرآن عشر رضعات معساومات يحزمن تم نسخن بخمس معاومات يحرمن فتوفى النبي صلى الله عليسه وسسلم وهى فيمانقرأ من القرآن لابه لاواسطة بين النفي والاثبات والفرض أنه لا مدل على النفي فيكون الثانث الاثبات وهوماذ كرنا (ويلزم تعصيل الحاصل) حينتذفي كليهما المسولكلمن الطهارة والقريم قبسل السبيع والهس وقصيل الحساصل عال فاثبات السبيع الطهارة واللس التحسر يم كذاك وهو يناقض النص المقيد لكل من اثبات السبع الطهارة واللس القريم (والمواب منع الملازمة) أى لأنسلم انه لولم يدل اللفظ على النفي عن المسكوت لزم حصول الطهارة والتعريجُ قبلُ السبع والحس فيهما (بل الأذم) فيهما على حسد االتَّقدير (عدم الدلالة على نقى الطهارة والتحريم) قبل وجود السبع والخسر (وانسايلزم ماذكر) من التحريم قبل الحس (لولم يكن الاصل) فين قام به هددا الاثر (عدم القريم) لكن الفرض أن الاصل فيه عدم القمريم (فيدق) هذا الاصل فيسه مستمرا (الى وجودما علق به) وهوخس رضعات (ضده) وهوالتحريم (وكذاصارت النحاسة متقررة الدليل فيهي كدلك أى أعانها بانم طهارة الاناء قبل السبع لولم يكن الاصل المتقررة بعد الولوغ ويهالنعباسة مدليلها وهوالعليهوان كأن الاصل فيه قبسل الولوغ الطهارة لكن الاصسل المتقررة اعما هوذاك فنبق النماسة مستمرة الى وجودماعلق به وهو الغسل سبعاضة ها وهوالطهارة هذاكله بالتسبة ألى الشافعية (والما الحنفية فالتحريم) بالرضاع لايتوقف عندهم على خس بل بنبت (بقليله والطهارة قبل أىطهارة الاناء الذى ولغ الكلب فيسه لاتنو أفعلى السبع بل تثبت قبسل السبع (بالثلاث) على ماذكره الحماكم في أشاراته وهوأ يضامقتضي نفل بعضهم عن أبي حنيفة وجوبها وأستعباب الاربعة بمدها وبغلبة ظن زوالهاعلى مأذكره الوبرى فانه قال لا توقيت في غسلها بل العبرة إ فيدلا كبرالرأى ولوصرة ونقله النووى عن أبي حنيقة وبعضهم عنه وعن أصحابه (وهدما) أى وقف

سسق الشكايف به والكن يسقط ترغيبا في الاسلام الاعتراض الثاني ان دعواه أنه لافا ثدة له في الدنيا باطل بل له فوائد منها تنفيذ طلاقه وعتقه وظهاره والرامه الكفارات وغير ذلك ومتها اذا قتل الحربي مسلسا في وجوب القود أو الدية خلاف مبنى على هسده القاعسة كما

صرح بدالرافعي ومنها أنه هل يجوزلنا تمكين الكافر الجنب من دخول المسجد قيه خلاف مبنى على هذه القاعدة أيضاوات كان المشهور في الفرعين خلاف فضية البناء ومنها إذا (١٢٨) دخل الكافر الحرم وقتل سيد افان المعروف لزوم الضمان قال في المهذب و يعتمل

الصريم بالرضاع على خسى وطهارة الاناء الذى ولغ فيه الكاب على سبع عنسدهم (منسوخان اجتهادا) منهسم (بالترجيم) قال المصنف أى بسب ترجيع ماعندهم من المعارض فان كل موضع تعارض فيسه دليلان فرب الجهدأ حده مايلزم بالضرورة القول عنسوخية الاسروالا كان تركاد لسل صيع عن الشارع فتأمل اه فال العبد الضعيف غفر الله تعالى له والمعارض الراجع عندهم في طهارة الأناء بالثلاث مآروى ابن عدى عن عطاء عن أبي هريرة مر، فوعا إذا ولغ الكلب في الأقاحد كم فليهر قه وليغسله ألاثمهات معماأخرج الدارقطني بسند صعيم عن عطامه وقوقاعلي أبي هريرة انه كان أذاولغ الكلب في الاناءأهراقه تمغسله فلادمهات ولايضررفع الاول قول ابن عدى لم رفعه غيرالكرا يسي والكرابيسي لمأجدله حديثامنكر اغيره فافقد قال أيضالم أربه بأسافي الحديث وقال شيعنا الحنافظ صدوق فأصل ثم كامال شيخنا المصنف الحكم بالضعف والصدائع اهوى الظاهر أمافى نفس الامر فيجوز صعدما حكم يضعفه ظاهرا وتبوت كون مذهب أبي هريرة ذلك قريسة نفيدأن هذا مماأ جاد مالراوي المضعف وحينت ذفيعارض حديث السبع ويقدم عليه لان مع حديث السبع دلالة التقدم عاكان من التشدد في أمن الكلاب أول الامن حتى أمن بقتلها والنشديد في سؤرها يناسب كونه اذذاك وقد ثبت نسيزذاك فاذاعارض قرينه معارض كان التقدمة له وهذامعني قول صاحب الهداية والامر الوارد بالسبع محول على الابنداء وبغلبة الظن من غيرات تراط عدد هذا مع زيادة م الظاهرا فاليس الغسل منهاتعيد بإبل لاجلهافيكون المناط ظن زوالها كافي الطهارة من غيرها من سائر النعاسات الغير المرسات ووقوع غدل أبى هر يرة ثلا الماريام برى الغالب لاأنه ضربة لازب كأ فالوامثلة في حديث المستنقظ والتهسطانة أعملم والمعمارض الراجع عندهم في تحريم فليل الرضاع اطلاق الكناب كقوله تعالى وأمها تكم اللاتي أرضعنكم والسنة كديث العصصين يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب و بقدم اطلاقالكتاب لقطعيته ويحرم من الرضاع لسلامته من القوادح سنداومتنا بخلاف حديث الخس فقد فال الطماوى منكر والقانى عياض لاجة فيه لان عائشة أحالت ذاك على الهقرآن وقد ثبت أنه ليس بقرآن ولا تصل القراءة به ولاا ثباته في المصف اذاً لقرآن لا يثبت بخبر الواحدة سقط التعلق به (أو نقلا) أى أوهم مامنسوخان نقلا والمفيد النسيخ نقلا بالنسب الى تعلق طهارة الاناء بغسله سبعامن ولوغ الكل عل أبي هر رة على خلافه لأنه كاقال شيعنا المسنف رجه الله تعالى ظنية خبر الواحد اعا هو مالنسبة الى غدراو يه فأما بالنسبة الدراوية الذي سمعه من في النبي صلى الله عليه وسلم فقطعي حتى بنسم به الكتاب أذا كأن قطعي الدلالة في معناه فلزم أن لا يتركه الالقطعه بالناسيخ أذ القطعي لا يترك الالقطعي مبطل تجو يزهم تركد بناءعلى ثبوت ناسخ في اجتهاده المحتمل للغطا واذاعلمت ذلك كان تركد عنزلة رواسه الناسخ الاشبة فيكون الا خرمنسو خامالضرور فغران على تقدر لزوم الثلاث لا يكون الاقتصار على وقوع الثلاث منسه حاريا مجرى الغالب بل لانه ضرية لأزب بخلافه على غسيرة قدير لزومها فليتأمل والمفيد للأسيز تقلابا لنستبة ألى تعلق التعريم بعنمس رضعات ماروى المشايخ عن ابن عباس لماقيل الدان الناسية ويوت ان الرضعة لا يحرم قال كان ذلك ثم نسخ وعن ابن مسعودة الآل أمر الرضاع الى أن قليله وكثيره يعزم وعنابن عرأن التليل يعزم غمنكون هدهالا أدارصالة لنسيخ حديث عائشة عندهم وأن لم تسكافته في صحة السندظاهر الانقطاعه بأطنا لما ينزمه من نسخ الفرآن بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلمأ ومن أبوت قول الرافضة ذهب كشرمن القرآ ف بعدرسول الله صلى الله عليه وسلم لم يثبته العماية وكلاهما باطل معدود بطلانه من خبروريات الدين فتقوى هسذه الا مارعلى نسخه و يقع القطع

أن لا ملزمه وهدذا التردد منشؤه هذه القاعدة ومنها فروع كثرةنقل المعالميءن هدر المسنء دم الوجوب فبهامعالا يذلك ومسذهبنا فبهاالوحوب كوجوب دم الاساعةعلى الكافراذا جاوز الميقات تمأسسلم وأحرم ووجوب ذكاة الفطسرعلي الكافر فاعبده المسلم ووحوب الاغتسال عسن الحضاذا كانت الكافرة تحتمسلم قال و (الثالثة امتشال الام توجب الاحزاءلانهان يق متعلقاته فيكون أمما بنقصيل الحاصلأو بغيره فسلمتثل بالكليمة فالأبوهاشم لا توجيه كالايوجب النهي ألفساد والحسواب طلب المامع ثمالفرق)أقول هذا الكلام الذى ذكره المنف هناغر محرر فلنشرحه على ماهوغلمه غنبن وجسمه الصواب فنقول امتشال الامروهوالاتيانبالمأموديه على الوحد المطاوب شرعا بوحب الاجزاءأى سقوط آلامر كاصرحه في الحاصل واقتضاه كلام المحسول لان الامراولم يسسدطفان كانمتعلقابعينماأتيبه أيطالماله فسكون أمرا بتعصل المناصل وهو محال وان كان متعلقا

بغيره فيلام أن لايكون المأتى به أولا كل المأمور به بل بعضه وحين تذفلا بكون بمن ثلاوة دفرضناه بمتثلا وقال بمضمونها أبوها شم و تابعه هالقان ي عبد الجبارات امتثال الاحر لا يوجب الاجزاء كما أن النهى عن الشي لا يوجب الفساد بدليل صحة البيع وقت النسداءوالجواب طلب الجامع ثم الفسرق أى نطالبسه أولابا بالمع بين الاحروالنهى فاذاذ كرا بلمامع ذكر فاالفسرق وحد االكلام عبرداسترواح فان الجامع واضع بخلاف الفرق فكان ينبغي أه ذكر الفرق (٢٩) والسكوت عن طلب الجامع كافعل

الامام وأتباعمه وتقرير الحامع أن كلامنه ماطلب جازم لا أشعاراه بذلك وأدضا فالامرصدالنهى والنهيي لايدل على الفساد قلايدل الامرعلى الاحزاءلان الشي بعمل على ضده كا يحمل علىمثله والفرق أن الامر هواقتضاء الفعل فاذاأدى مرة فقدانتهي الاقتضاء وأما النهس فدلوله المنعمن الفعل فان مالف وأتى به فليسف اللفظ مايقتضي التعرض الحكمه ولامنافاة بين النهبي عنسه وبن أن يقول فان أنيتيه جعلته سيبالحكم آخرمع كونه ممنوعامنه هذا حاصل كالرم الامام وأتماعه في هذه المسئلة واعلم أنه قد تقدم أن الاحزاء يطلق على الاداءالكافي لسقوط ماعلمه ويطانى على اسقاط القضاء فامتثال الامربكون محصلا للاجزاء بالمعي الاول ملا خلافوالللاف اغاهوفي اسقاط القضاء فالجهور بقولون الهيدل عملي أنه لايحب قضاؤه وأبوهاشم وعسدالحسار وأساعهما مقولون أنه لاعتنع الامر بالقضاءأ يضامع فعل بدليل وحــوب المضىفى الحبح الفاسدوو حويقضائه وحينشذ فيلزمهن ذلك أنه لاندل على عدم وجونه بل

عضمونها والله سيعانه أعلم ثماذ كان المذهب عندا صحابنا ماقدمناه (فاللازم حق) أى فوابهم عن هذين الدليلين أن حصول الطهارة قبل السبع بالثلاث أو بغلبة ظن ذوالها والتمري قبل وحود خس رضعات حق (فسقطان)أى الدليلان الذكوران ﴿ تنبيه كا ولوحول الاستدلال المذكور في السبع الى الثلاث بعد القول بلزومها عندمشا يحناليتم على قولَهم فَاجْواب عنسه مثل ماأجيب بدعن الشافعية فى السبع وتقريره ظاهر مماييناه مغرخاف أن هذين الدلمان بعدما فيهما اعما يتشمان على فول القائل بأن دليل ألمفهوم الشرع وقدعرف أنه خلاف قول الاكثر غقد كان الاحسن ذكرهم ماولا مقوله وماروىلا ّزيدنْ على السبعين لاشتراكها في انها أدلة على مفهوم العدد (واعلم أن المعرّل عليه) من الحجة (في نفي المفهوم) أي في عدم القول به عند الحنفية (عدم ما يوجبه) أي القول به (اذعام أن الاوجه) المذكورة لاثباته (لمتفده) أى اثباته (وأيضا الاتفاق على أن الميراليه) أى الى القول به أنماهو (عند عدم فاتدة أخرى سواه التخصيص ذلك بالذكر (وهى لازمة) أى لكن الفائدة التى ليست اياه لازمة له أبدافى كل صورة (اذقواب الاجتهاد اللالحاق) أى لا لحاق المسكوت بالمذكور ف حكمة بجامع بينهماان أمكن (فائدة لازمة) له كاذكرنا فينتذلا تحقق له أصلا كاسلف (والدفع) لهذا (بأن شرطه) أى القول بألمفهوم (عدم المساواة) والرجان في المناط ولهيذ كره هذا اكتفاء عاتقدم مع نا هوره (فعندها) أى المسَّاواة أوالرُجِحان ذلك المحلُّ (غير) محل (النزاع) كَمَاتَقَدَم سِانَهُ (ليسَّ بشَىُّ) يَقُوى على دُفعه (لانْ فائدة الثواب) أى الفائدة التي هي الثواب (تلزم الأجتهاد) السائغ مطلقا كاعرف (أوصل) الاجتهاد المجتهد (الى ظن المساواة) أى مساواة المسكوت في المعنى المفتضى للحكم في المذكور فيشبت ذلك الحكم فىالمسكُوتُ أيضًا (أو) أوصله (الى عدمها) أى المساواة المذكورة (أولا) أى أولم يوصُّله الى أحدهما (ثم ينتغي الحكم) للذكورعن المسكوت على كل من الاخيرين (بالاصل) وانحياغا بنه أن المصيب أكثر أجرا ثملما كانهنامظنة أنبقال كيف يتصورا لاجتهادفى كل صورة من صورا لتفصيص وعدم مسساواة المسكوت للذكورفي المعسني المقتضي لحكمه قديكون معاوما في بعض الصورة يمتنع الاجتهاد اذلاقياس مع انفائها قدره جيباء نسه بقوله (وعسدم المساواة ليس لازما بينا لكل تخصيص ليمتنع الاجتهادلاستنكشاف حال المسكوت) اظهورعدمهالسامعه ببادئ الرأى فيكون حال المسكوت مكشوفابدون الاحتهاد حنثذ لكن على هدذاأن شال ان في تسلم كون عدم المساواة لس لازماسنا احل فردفردمن أفرادا لتخصيص على سبيل الاستغراق تأثلا غهذاما تقدم الوعديه بقوله وسيدفع (ولهم) أىوالمعنفية كأنهمذكروايذكرنني المفهوماذهو يستلزمالنافي (غيره) أىهذاالمعوّل عليه (أدلة منظورفيها) غالبهافي المقيقة أعتراضات (منهاانتفاؤه) أى المفهوم (في المسير تحوف الشام غُنمسائمة) فأنه لايدل على عدم المعلوفة نيها كماهو معلوم من اللغة والعرف قطعا (مُع بحوم أوجه الاثبات) له في الخبر كافي الانشاء فانها متواطئة على أن المليئ القول به ازوم عدم الفائدة التفصيص لولاه وهدا قام في الخبركما في الانشاء فحيث انتني في الخيرانة في في الانشاء فانتني أصلا (وأحيب) يوجهين (بالتزامه) أي المفهوم في الخسرايضا (الالدليل) خارجي يدل على عسدم ارادته فيه (ومنه) أي ومن الخبر الذي دل الدليل الخارجي على عدم ارادة المفهوم فيه (المثال) المذكورهات العلم محيط وجود المعلونة في الشام (وبالفرق) بين الانشاءوالخبر (بأن كون المسكوت في الخبرغ يرجغير عنه) كاهوا لحال على تقديرعدم القول بالمفهوم فيه (لايستلزم عدم تبوت الحكم في نفس الاحر) المسكوت اذلا يلزم من عدم الاخبار عن الشيء عدمه في الخارج لوازأن يحصل فيه مالم يخبر عنه قط (بخلاف الاحروضوه) من الانشاء

(٧٧ - التقرير والتعبير - أول) يكون عدم الوجوب مستفادا من الاصل هكدا حرد الا مدى وغيره ونقله صريحا عن الخصم وصقيه ابن يرهان أيضا كانقله عنده الاصفهائ في شرح المحصول فقال ذهب عبدا لجبار الى أنه لا يدل على الاجزاء والما الاجزاء

مستفادمن عدم دليسل مدل على الاعادة وقد بسط القرافى ذلك على تحوما قلناه فقال فى تعليف على المنتخب لاخلاف بين أبي هاشم وغيره فى براءة الذمة عند الاتبان بالمأمور (٠٣٠) به ثم اختلفوا فقال الجهور الامركادل على شغل الذمة دل أيضاعلى البرامة بتقدير

(فانهلاغارجه) أىلامتعلقه وهوالنسبة الخارجية (مجرى فيهذلك الاحتمال) وهوأن يكون المسكوتغمير محكوم عليمه مع جواز كونه حاصلافي الخارج (فاذا التني تعرّضه) أى الامرونحوه (المسكوت بنتنَّى الحكم عنه) أيءن المسكوت (في نفس الامرود فع الاوَّل) وهو النَّزام المفهوم في الخير (بانه مكاير والثَّاني) وهوالفرق المذكور بين الجيروالانشاء (بافادته السَّكُوت عن المسكوت وهو)أى السكوت عن المسكوت (قول النافين) فان حاصل هدذا الوجه أن الحكم منذف عن المسكوت لعدم مايوجبه فيسه فعدم ثبوته فيه بناءع في عدم وجوبه وهذا تصريح بان النفي غيرمضاف الى اللفظ كاهو مذَّهب النافينذ كروالمصنف والدافع القاضي عضد الدين (ومنها) أي الادلة المنظور فيها (لوثبت المفهوم) أى اعتباره (ثبت التعارض) في حكم المسكوت كثيرا (لنبوت المخالفة كثيرا) لمقتضى الفهوم بنبوت مثل حكم المنطوق في المسكوت كقولة تعالى لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة فان مقتضى المفهوم حل اذالم يكن أضعافا مضاعفة وغيره من السمعيات كالاجهاع وسنده ينبت حرمته كذاك (وهو) أي التعارض (خدلاف الاصل لأيصار السم الابدليل) فلا يجوز ما يؤدى اليه الابدليل وما أوجب كثرة النمارض فى حكم المسكوت الااعتبارا لمفهوم فيعب أن لابع تسبر فان قب ل ادا قام الدليل على اعتباره وجبأن لاببالى بلزوم كثرة التعارض فى حكم المسكوت لوجوب العدل بالدليس ل اذاأ قى الى خدالف الاصدلقلنا (فانأقيم) الدليل على اعتباره (فبعد صحته) أى الدليسل (كان دليلما) على بعده (معارضا) له فلايثبت وجوب اعتبار مايؤدى اليه من كثرة المعارضة في حكم ألمسكوت اذلا يجوز العمل به مع و جُودِمعارضُه وتعقبه المصنف بان ذلك اذا لم يرجم عليه فقال (والحق أن كل دليسل يُخرُّ بعن الاصل بعد صحته) أى الدليل ويعارضه ما يوافق الاصل (يقدم) المخرج على الموافق (والالزمشله ف حبية خبرالواحدوغيره) لائنوضع الاداة لذلك لانهالا ثبات التكاليف اثبا تاونفيا والتكليف مطلقا خسلاف الأصل (ويدفع) من قب ل الخنفية (بان ذاك) أى ترجيم مثبت خلاف الاصل أغما هو (عنسدتساويهما) أى الدليلين (في استلزام المطاوب وأدلتكم) على اعتباره (بيناأن شيأمنها لايستنازم اعتباره) أى المنهوم (ومثله) أى المذكور في مفهوم الصفة من مقبول الادلة كعدم فائدة التقييد لولاه ومن يفها كتكشيرا لفا تذاعلى القول بدمن جانب المثبت ومن الاجو بهعنها من حانب النافى بكون (فالشرط) أى ف مفهومه (من الجانبين) المنبت والنافى مع اختصاصه بحديث يعلى (وشرطه) أىمفهوم الشرط (ماتقدممن عدم خروجه) أى المقيدوه والشرط هنا (مخرج الغالب) كقوله تعمالى ولاتكرهوا فنياتكم على البغاءان أردن تحضنا كماهوا حدالوجوه (ونحوه) أى هذا الشرط بمالايتعين معه مفهوم الشرط كالخوف (و يخصه)أى مفهوم الشرط من الأدلة المثبتسة له على قول مثبتيه (قولهمانه) أى الشرط (سبب) المجزّاء والجزاء مسبب عنسه وانتفاء السبب يوجب انتفاء المسبب متحد، كأن السبب أومتعددا (فعلى اتحاده ظاهر) الامتناع المسبب بدون سببه (وعلى جواز النعدد) أى تعدد السبب كافى المسببأت النوعية (الاصل عدم غيره) أى غير السبب المذكور (فاذا السبب المذكور (أنتني مطلقاً) أي مطلق المسبب لان غير المدكوروان كانجا ترافالاصل عدمه احتى بثبت وجوده و هــذامعنى (ملاحظة للنبي الاصلى مالم بقم دليل الوجود) أى و جود سبب آخر المجزاء والفرض عدمه (مع أن المكلام في الذالستة من البحث عن آخو فلم يوجد) آخر (فان احتمال وجوده) أى آخر سينتذ (يضعف نيترج العدم) أى عدم آخر (والمفهوم ظي لا يؤثر فيه الاحتمال) المرجوح فينتؤ المسبب طاهرا حينئذ وأن المنف قطعا كافى الاتحادوهو كاف فى المسلوب وتعقب

الاتيسان وقال أبوهاشم الامريدل على الشغل فقط والماءة بعدالاتبان بالمأمور مستفادة من الأصل ومعناه أنالانسان خلق وذمتسه بريئة من الحقوق كلهافلاوردالامراقنضي شعلها فأذا امتسل كان الاجزاء وهو براءة الذمسة يعددناك مستفادامن الاستعماب لامن الاتسان بالمأمور يدقأل وهذااشكلاف شيبه بالللاف في مفهوم الشرطكما اذاقال اندخلت الدارفأنت طالق فالقائه اون بأن الشرط لامفهوم له يقولون عدم طلاقهامستفاد منالعهمة السابقة والقائلون بالمفهوم يقولون عسدم الطلاقمن ذلك ومن مفهوم الشرط وكذلك أدضاان للاف الذي ههنا اهكلامه واذاعلت ماقلناه علت فساد الدلسل المدكورفي الكنابردا على أبي هاشم لان أباهاشم لابقول ببقاء الشخلبل مقول ان الامرالاندل علمه ودليلأبيهاشم الذينقله المصنفعنه وهوقوله كما لا توجب النهى الفسادمدل عليسه أيضا ثمان الامام والمصنف وجماعة جعاوا محل الخدادف في الاتمان بالمأموريه وفيسه تطرآن الافعال لادلالة لهاعلى

الشغلولاعلى البراءة وانماتد لعلى عدم الضدفين بغي أن يجعلوا محل الخلاف فى الامر وقد نص عليه المسنف المسنف الاكثرون كالغزالى واين برهان والمعالمي واين فورك والقانبي عبدا لجبار وأبي الحسسين والقاضي عبدالوهاب كال ﴿ (الكتاب الاول

فالكناب والاستدلال به يتوقف على معرفة النفة ومعرفة أفسامها وهو ينقسم الى أمرونهى وعام وخاص وَعِمل ومبين وناسخ ومنسوخ وبيان ذلك في أيواب) أفول قد تقدم في أول الكناب أنه مرتب على (٣١) مقدمة وسبعة كتب وتقدم

وحمه الاحساح الى ذلك ومناسبة تقديم يعضهاعلى يعض فلافرغمن المقدمة ذكرااكتاب الاول المعمقودالكتاب العرزر و معنى مه الكلام المسترل للاعسار بسورة منه فحرح بالمستزل الكلام النفساني وكلام البشرو بقولنالا عاز الاحاديث وسائرالكتب المنزلة كالانحسل وقولنا بسسورة نريدبه أن الاعجاز يقع بأقصر سورة كالكوثر والاعاز هوقمسداظهار صدق الني في دعوى الرسسالة يفعل خارق للعادة ولما كان الكتاب العسزيز وارد اللغية العربكان الاستدلال به متوقفاعلي معرفة اللغسة ومعرفة أقسامها فلسذاكذكر مباحث اللغة وأنسامهافي هذاالكتاب ثمان الكتاب العزيزينقسم الىخسير وانشاء لكن نظرا لاصولى في الانشاء دون الا خمار لعدم ثموت الحكيم اغاليا فلذلك فسمه الى أخرونهي وعام وخاص وجحل ومبين وناسخ ومنسوخ فقوله وهو ينقسم أىالكناب العزير فأطلقه وأرادبه قسم الانشاء منه ولكنه فالنقسيم ليس خاصابالكتاب مدل السنة أبضا كذلك وكان

المصنف هـ ذابقوله (ولا يحنى أن هذار جوع عن أنه) أى مفهوم الشرط (مدلول اللفظ الى اضاعته الى انتفاه السيب وهو) أى والقول بانتفاء الحكم عند عدم الشرط لانتفاء سيبه هو (قول الحنفية انه) أي انتفاء الحكم عندعدم الشرط (ببق على عددمه الاصلى في التحقيق والاقرب لهم) أى لمنته في الاستدلال(أضافته) أى مفهوم الشَّرْطَ (أنى شرطية اللفظ المفادة للدَّدَّاة) بناء (على أنَّ الشرط مَا يَعْتَفَى الجزاء بانتفائه فيكون)انتفاءا لجزاء لانتفاء الشرط (مدلولا) لفظيا حينتذ (للاداة والجواب منع كون الشرط سوى ماجعل سبباللجزاء) أى منع كونه غير مادخل عليه أداة دالة على سبية الاول ومسبية الثانى ذهناأ وخارجا سواء كان علة المعزاء كآن كانت الشمس طالعسة فالنهارموجود أومعلولا كان كان النهارموجودافالشمسطالعسة أوغيرهسما كاندخلت فأنتطالق (والانتفام) أى انتفاءا لجزاء (اللاسفاء) أى لانتفاء الشرط (ليس من مفهومه)أى الشرط (بل) التذاء الجزاء (لازم التعققه) أى انتفاءالشرط قديتعلف عنسه كافى قوله تعالى وانخفتم أن لا تفسطوا في البتامي فانسك واماطاب لكم من النساء وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحداهن قنطار افلاتاً خذوا منه شيأ فلاجرم أن قال (ويجيءالاول) وهوأن انتفاء الجزاء عندانتفاء الشرط لعدم دليل ثبوته (ويتحد) فول مثبتيه (بقولُ الحنفية) ان عدم المشروط عندعدم الشرطهو العدم الاصلى كافيما قبسل التعليق هذا وفي شرح البزدوى مشدراالي أن النعليق مال شرط يوجب عدم الحكم عند وعدم الشرط عند الشافعي ولانو جبه عندنا بل عدم الحكم مبقى على العدم الاصلى حينشذ اعلم أن هذا ليس على الاطلاق عنده حتى لوقال ان أم تدخلي الدارفة التعدر طالق فدخلت لم تطلق عنده ويجوز أن يجاب عنه يانه قائل به غيراً نه لم يحكم بالطلاق فيمثل هذه الصورة لانهمن بابالمنهوم وعثله لاتزول حقوق العساد لاحتياجهم اليها بخلاف حقوق الله فانه مالك لنواصى العباد ، طاع على الأطلاق تجب طاعته بأقصى ما يمكن فجازا ثبات حقوقه بمثله ولذالوقال لزيدلا تعنق عبدى الاسودلا يكون أمرا باعناق عبيده البيض والشقرو فحوهما ومعان التقييد بالوصف عند ديدل على انتفاء المكم عندانتفائه وينبغي أن يتفرع على مذهبه أنه لوقال لزيداعتق عبيدى البيض تمقال أعنق عبيدى السودقبل اعتاقه ان يذعزل عن وكالته الاولى وان قيل بعدم العزل فلمو جهأ يضالان الصريح أقوى من المفهوم وفيسه نطرمن وجه آخر على المذهبين لان المسكم مى علق بأحرمساوله كان عله أولم يكن كزنا الحصن مع الرجم أوكالرجم مع احصاف الزاف أوبالابدال كجوازالتيممع فقدالماء فان المعلقات فيهادا ثرةمع المعلق بهو بوداوع دما بالاتفاق فلا وتمن تحرير موضع اللاف فاذن الواجب أن يقول الحكم متى علق بأمر ابتدا بصلة الشرط ولمبكن ذلك الاحرمساو بآله ولاشرطاعقلما كالعي الدرادة ولايكون المعلق من العبادات السيدنية فأنه لايدل على انتفاء الحكم عنسدانتفائه ولاينعقد المعلق حال كونهمعلفاعل مجوزة العكم عندنا وعندالشافعي يدل نفيه على نفيه و ينعقد عله مجوزة (وفائدة الخلاف أن النغي) أى نني الحكم عن غير المشروط (حكم شرعى عنسده) أى الشافعي لانه من مدُّلول الدليل الله ظي المذكور (وعدم أصلى عندهم) أى الحنفيةُ لعدم تعرض الدليل المذكوراليه لامالنني ولامالا ثيات (فلا يخص وأحل لكمما وراء ذلكم يحفه ومومن لم يستطع الا ية وان لم يشترط الاتصال كقوله ولا ينسيخ على قولنا المتأخرنا سيخ خلافاله) أى فيتفرغ على هُده الفائدة أنه لا يكون عندنا عوم قوله تعالى وأحل لكمما ورا وذلكم مخصوصا عفهوم قوله تعالى ومن لميسستطع منتكم طولاأن ينتكم المحصسنات المؤمنيات فعاملتكت أعيأنكم وان تنزلنهاالىأن انصال الخصص بالخصص ليس بشرط فى الخصم يص كماهو قول الشمافعي ولاسنسو خابه على قولنا فى الخصص

المصنف استغنى عن ذكره هذا لم بذكره هناولاجل هذه الاقسام انحصرت أبواب هذا الكتاب في خسة أبواب الباب الاول ف اللغات والثانى في الاوامر والنواهي والثالث في المحموم والرابع في المجمل والمبين والخامس في الناسخ والمفسوخ ثمذكر الامام

المتراخى انه ناسخ لمانقدمه فى القدر المعارض له فى مقتضاء لان عدم جواز نكاح الامة مع القدرة على طول الحرة عدم أصلي وحل نكاح منعدا المحرمات من النساء المتناول الامة حالة القدرة على طول المرة حكم ثبوني شرعى ومعاوم أن العدم الاصلى لا يصلح مخصصا ولاناسخا فيجوز عندنا نكاح الامةمع القدرة على نسكاح الحرة عسلامالعموم المذكور وانه يكون عندالشافعي رجه الله تعالى عموم الاية الاولى مخصوصاعفهوم الاتها الثانية لانه حكمشرى بطريق المفهوم كأن الاول حكمشرى بطريق المنطوق فلا يحوز عنسده نكاح الامة مع القدرة على طول الحسرة وانكانت كتابسة بناء على أن ذكر المؤمنات التشريف لاللسرط كافى قوله تعالى باأيها الذين آمنوا اذانسكتم المؤمنات آلاكة فان المسلة والكتابية فى عدم وحوب العددة في الطلاق قسل الدخولسواء (وماقيل من شاء الخلاف) في أن مفهوم الشرط وهوالانتفاء عندالانتفاءهل هومن مدلول القظ أملاأنه كازعم صاحب البديع عزوا الى فرالاسلام بناه (على أن الشرط ما نعمن انعقاد السبب) موجباللحكم قبل وجود الشرط عند نالاما نعمن الحكم فقط (فعدم الحكم) عندعدم الشرط البت (بالاصل عندنا) وهوعدم سيملا بعدم الشرط لانعدم المكمل كان متعققاة بل التعليق وكان الشرط مانعاس انعقاد سيبه استمر العدم الاصلى على عاله لعدم مايزياه الى زمان وجودسيبه عند وجود شرطه فان المعلق بالشرط كالمنحز عند وجوده فيكون عدم الحكم مضافالى عدم سيملا الى عدم الشرط (ومن الحكم عنده) أى ومانع من الحكم عند الشافعي (بانتفأ عشرطه) أى المكم لامانع من انعقاد السبب لان المعلق بالشرط مسكل أنت طالق سبب شرعي الطلاق ولهدذا يقع به لولا التعليق واذا كانسيباشرعياله وجب ترتبه عليه في الحال كاهوا لأصل ف السبب فاذالم بترتب عليه في الحال واسطة التعليق ظهرأن تأثير تعليقه في تأخير حكمالى زمان وجود الشرط لافى منع انعقاده بعد وجوده حسا كالتأجيس فانهمؤخر المطالبسة بالثمن الىحين الاجل لامانع سببه عن الانعقادوهوو جوب الدين ولهذا لواداه قب الاجل صموكشرط الحيارف البيع فان تأثيره ف تأخير حكم البيع وهوالملك الى زمان وجود الشرط لاف منع انعقاد البيع سبباله بالاتفاق وكالاضافة فى الطلاق المضاف تحوهي طالق يوم يقدم فلان فأنهاما نعة من الحكم دون انعقاد السبب أيضافيكون عدم الحكم فيساغن فيسهمصافا آلى عدم الشرط لاالى العسدم الاصلى الذى هوعسدم السبب وهونظير التعليق الحسى فان تعليق القنديل بحسل من السقف وحب وجوده في الهواء وعنع وصواء الى الارض ولابؤثر فى ثقله الذى هوسيب السقوط بالاعدام وانما يؤثر في محمه وهوالسقوط فكذا التعليق اذادخل علىء اشرعيسة لاينع من انعقادها وانماينع من حكمها لاغير حتى اذاوجد الشرط ترتب عليها حكمها كالقنديلاذا انقطع آلحبل انجذب الحالاسفل وعلالنقل عآدوهذا لان السبب قدوجه سمسافلا يعقل اعددامه بخدالف الحكم فان ثبوته عرف بالشرع فجازأن يتعلق بالمانع الحكى وهوالشرط وسجيء وجهةول أصحابناوا لجواب عن هذا مفصلا (وانبغي عليه) أى على هذا المبيني المختلف فيه الخلاف الا آتى فى الفروع الا تية فأنبني على أصلنا (صحة تعليق الطلد في والعتاق بالملك) أي علك النكاح في الطلاق وعلا الرقبة في العتاق (عندنا) حتى لوقال لاجنبية ان تزوجتك فأنت طالق ولا مذالغيران ملكنك فأنت حرة فتزوج الاجنبية ومات الامة طلقت وعتقت (وعدمه عنده) أى وانبني على أصل الشافعي عدم اعتبارهذا التعليق فيهما عندالشافعي حتى لاتطلق يحرد تزوجه بهاولا تعتق بجعردملك اياها وايصاح الوجهفيه أمابالنسبة المه فلائت الفرض عنده انعقاد السسف الحال حالة التعلمق مع تأخوا لحكم فيشسترط قيمام الملك حينتسذلان السبب لا يتحقق بدون محله والملك غسيرقائم حالتئذ فلا انعقاد السبب

والنواهي عسلى الثلاثة الماقمة لان تقسيم الكلام الىالاوامروالنواهي نقسيم له باعتباردانه الى أنواعها وانقسامه الى العام والخاص والجمل والمين تقسمه باعتبار عوارضه كتقسيم ألحيب وان الحالاس والأسمود فانالساص والسموادليسامن الآجزاء الذاتية لانماهية الحسوات ليست مركبة مهماقهما عارضان يخلاف انقسامه الى الانسان والفسرس فقدمناماهو يحسب الذات على ماهو يعسب العرض وانماقسةماب المسسوم واللصوصعلى السابين الباقين لان النظرفي العموم والمصوص نظرفي متعلق الامروالتهي والنظمرف الجهل والمبين تظرفي كيفية دلالةالاص والنهيىعسلي فالشالمتعلق ولاشممكأن منعلق الشئ منقدم على النسبة العارضة بن الشي ومتعلقه وانماقدم ااب المحمل والمين على التسم لان النسيخ يطرأعلى ماهو تآبت مأحد الوجوه المذكورة وذكرا لمسف في الباب الاول تسعة فصول قال (الباب الاول في اللغات وفيه قصول الفصل الاول في الوضع لمامست الحاجة الى التعاون والتعارف

وكاناللفظ أفيدمن الاشارة والمثال لمومه وأيسر لانالمروف كيفيات تعرض للنفس الضرورى وضع بازا المعانى الذهنيسة لدورانه معها ليفيد النسب والمركبات دون المعيانى المفردة والافيسدور) أقول اللغات عبارة عن الالفاظ الموضوعة للعانى فلما كانبدلالة الالفاظ على المعانى مستفادة من وضع الواضع عقد المصنف هدذا الغصل فى الوضع وما يتعلق به فالوضع تضميص الشي بالشي بعيث اذاعلم الاول علم الثانى والذى يتعلق به فالوضع تضميص الشي بالشي بعيث اذاعلم الاول علم الثانى والذى يتعلق به الوضع بعيث المائم الاول علم الثانى والذى يتعلق به المائم المائم

والثانى الموضوع والثالث الموضوعة والرابع فائدة الوضع والخامس ألواضع والسادس طريق معرفة الموضوعوذ كرهاالمسنف فيهددا الفصل على هدذا الترتب الاول سيب الوضع وأشاراليه بقوله لمامست الحاجسة أى استدت وتقريره أناته تعالى خلق الانسان غرمستقل عصالح معاشه مختاحاالي مشاركة غسيرومن أبساء حنسمه لاحساحه الىغذاء ولماس ومسكن وسلاح والواحد لايتمكن من تعلم هدده الاشماء فضلاعن استعالها لان كلامنهاموقوف على صنائع شتى فلابدمن جمع عظيم التعاون بعضهم ببعض وذاك لابتم الابأن يعرّفه مافى نفسه فاحتيج الى وضعشى يحصليه التعريف وعسرالمصنف عنه بالتعارف تبعاللماصل وفعه تطر (قوله وكان اللفظ الى قولەوضع) شرع شكلم فالموضوع وهوالثانيمن الستة المتقدمة وحاصله أنه قدتقررأن الشغص محتاج الى تعريف الغيرما في نفسه والتعسريف أماباللفظأو بالاشارة كركة المد والماجبأو بالشال وهو الحرم الموضوع على شكل

حينتذفكان هدذا لغوا كقوله لاجنبية ان دخلت الدارفأنت طالق ولامة الغران دخلت الدارفأنت رة ثم وجدالشرط فى الملك وأما بالنسبة الينافلان الفرض عنسدنا عسدم انعقاد السبب بالتعليق فلم يشسترط الملك الذي هوالحل مل كان قبل الشرط عيناو عجل الالتزام بالمين الذمة وهي مو حودة تم الملك انما يشترط لايجاب الطلاق والعتاق حال وحود الشرط لاقبله والملك عال وحودا لشرط هنامت فن فاذا صمالتعليق فيساه وماصل حالة التعليق غيرنابت يقينا حال وجود الشرط بل ظاهر بالاستحماب ففيسا هُوْ عَابِتَ بِفَينَا ْحَالَةُ وَجُودَالشَّرَطُ أُولَى وهَذَامَعَتَى قُولُه (بِلَالْحِمَةُ) أَى صِحة تعليقهما بالملك (أولى منها) أى من صحة تعليقهما (حالة قيامه) أى الملك بأمر على خطر الوجود (السية ن وجود الحل عند الشرط) في هذادون غسره (وكذا) البني على هذا المبنى الخناف فيه الاختلاف في حكم هـذا الفرع وهو (تعميل المنذور المعلق) يُسرط فبل الشرط كان شني الله مريضي فلله على أن أ تصدق بدرهم فقلنا (يتنع عندنا) التعييليه (خلافاله)أى الشافعي حتى لوتصدق مدرهم عن نذره قبل شفائه ثم شغى وجب عليه النصدق بحينتذع تدنالانه على أصلنا بكوث أداء قبل وجود السبب وهوغ يرجأ نرولا يجب عليه النصدق بعندالشافعي لانه على أصله يكون أداء بعدد جودالسيب وهو جائز وتنبيه مُهكذاوقعذكرهذا الخلاف فيحكم هـ ذا الفرع لليزدوى وغيره وقيده غيرما شارح من جهَّته بَالنَّذر المالى كشالنا الاتفاقعلى أنه في السدنى كالصلاة والصوم لا يجوز التعمل فيسه قيل وحود الشرط كاوقعه هدذا النفصيل فى الكفارة قبسل الحنث ويذكروجهه عدان شاءالله تعالى وهوشاهد بعمته هنافعلى هدذا ينبغي أن يقال خـ لافاله في المالى مُغيرخافُ أنماقيل مبتدأ خيره (غلط لان مايدعيه الشافى سبباينتني الحكم انتفائه في الخلافية) التي هي هل بدل انتفاء الشرط على أنتفاء الحكم دلالة لفظية أملا فقلنالا وقال نع انماهو (معنى لفظ الشرط) وهوما ينتني الجزاءيا نتفائه كماتقـــدم في بيان ماهوالاقربلهم (لاالجزاءواللاف المشاراليه) فأنالشرطمانعمن انعقادالسب كقولناأومن الحكم فقط كقوله (هوأن اللفظ الذي يثبت سيبينه شرعالحكم اذا جعل جزا ولشرط) أى لمادخل عليه أداة دالة على سببية الاول ومسببية الثانى (هل يسلبه) أى أبلعل المذكور اللفظ ألمذكور (سبيته لذلك الحكم قبل وجود الشرط) فقلنانع وقال لافأين أحدهم أمن الاخروه دا (كاتن طالق وحرة جعل) كلمنهماشرعا (سيبالزوال الملك) أى ملك النكاح والرقية ولولا السياق والسباق الفسرناه علا المنكاح فقط جاعلين أنت طالق سيب زواله بطريق الصراحة وأنت حرة سيب زواله بطريق الكناية مَن الوجود الى وجود الشرط (عنده) أى الشاقعي لا انعقاد السبب من السنبية حالتئذ (وعند ال منعسبينه) أي كونهسباحينشذالى حين وجودالشرط قصداوحكه الى وقتئذا يضاتبعا (فتفرعت الخلافيات) المذكورة على هـ ذين الامسلين كابيناوجه تفريعها عليهما قال المصنف وظهرأن محل كلام الشافعي أعممن كون المعلق بمااعت وسيبا لمكم شرعا كان دخلت الدارفأنت طالق أولا بلهو نفس الحسكم الخبرى كاذا نودى للصلاة فاسعوا فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أوغسيره كاذاجا وفأ كرمه يفيدنني اكرامه انام يجئ فكيف يدنى ماهوأ وسع دانرة على ماهو بعض صوره ألارى أنه لا يتصوراً ن يبتنى على ماذكرمااذا كان المعلق نفس الحكم اه وظهراً بضاأن محل كلام أصحابنا من أن عدم الشرط لانوجب عدم المشروط لفظابل هوباق على عدمه الاصلى مالم يقم عليسه دليل أعممن كون المعلق مما اعتبرسببا لحكم شرعا كان دخلت فأنت مرة أملا وكاته لم يقصم عن همذا كاأفصم في عدل

الشئ وكان اللفظ أفيدمن الاشارة والمثال وأيسر أما كونه أفيد فلمومهمن حيث انه يمكن التعبيره عن الذآت والمعنى والموجود والمعدوم والمعاثب والم

كالرم الشافعي اكتفاء بهلانه مقابله والمدلول لا يجوزان بكون أعممن الدليل وأيضاهذا أمرانعوى فلا التوقف اعتباره من حيث هوكذاك على تصرف لفظى من حيث يوجب أمر اشرعيا هوكذا أم لاعلى الهليس في كلام فرالاسلام ما يفيد كون أحده مامبني الآخر فليراجع عُمل كان يظهر أن اللاف في أن التعليق بالشرط بوجب العدم عندعدمه كاعوة ول الشافعي أو يبقى الحكم على العدم الاصلى قبله كاهوقول أصحابناميني كاذكره صدرالسر يعت على أن الشافعي اعتبرالمسروط بدون الشرط والمشروط يوجب المسكم على جبع النقادير والتعليق قيده بتقدير معين وأعدمه على غربه فبكوناه تأثيرفي العدم وأصحابنا اعتبروا المشروط مع الشرط فهما كلام واحد يوجب الحكم على تفدير وساكت عن غيره ولزم من هذا أن المعلق بالشرط انعقد سبباعنده كالولم يكن معلفا واغا التعليق أخرسكه الى زمان وجود الشرط وانه لم ينعقد سبباء ندنا الاعتسد وجود الشرط أشار المسنف البه بقوله (واغمايتفرعان) أى هذان القولان (معاعلى الخلاف في اعتبار الجزاءمن التركيب الشرطى مفيداحكمه) أى عالكون الجزامفيد أحكم نفسه (على عوم التقادير) المكتة لهمن زمان ومكان وغيرهما (خصصه) أي عوم التفادير (الشرط باخراج ماسوى ما نضمنه) حكم الجزاءمن عوم التقاديرالثابت له قب لذلك (عن ثبوت الحكم) الكائن له حال كونه (معه) أى مع الشرط وملفصه أنالشرط قصرعوم التقادير التى كما المسزاءعلى بعضها وهوماقسدمنه أبالشرط فصارالتركيب الشرطى دالاعلى حكم الجزاء المفيدع ااشتل عليسه من الشرط وعلى عدم حكمه بالنسبة الى ماسواه (فيكون النقى) أى نق مكم الخزاء عند عدم الشرط (مضافا اليه) أى الشرط (لانه) أى الشرط (دليل التخصيص) فيكون كلمن الثبوت والانتفاء حكماشرعيا ثابتا باللفظ منطوقاً ومفهوما ويكون الشرط مانعامن حكم الجزاءالى حين الشرط لامن انعقاد مسببا وهدذاظ اهرماذه ب الب السكاك كاذكره المقق الشريف الأهل العربية كاذكره المحقق التفتازاني من أن الملكم هوا بلزا وحسده والشرط قسدله عنزلة الظرف والحال حتى ان الحزاءان كان خبرافالشرطية خبرية وان كان انشا فانشا سة أوغير مفيدحكافيه فدوالحالة فضلاعن الحكم على عوم النقادير بل اعمام عوع الشرط والجزاء كلام واحد دالعلى وبط شي بشي وثبوته على تفدير أبوته من غيردلالة على الانتفاء عند الانتفاء وكلمن الشرط والجزاء جزءمنه كاصر ح بمعنى هذاو عن ذهب اليه بقوله (وأهل النظر بمنعون افادنه شمياً) أى افادة بزاءالشرط فائدة مامة (حال وقوعه) بزاءالشرط بدونه (بلهو) أى الجزاء (حينشذ) أى حين وقوعه جزاء الشرط في كونه غسير مفيد فاثدة تامة بدونه (كزأى زيد) من زيد حال كونه (جزء الكلام المفيد) وان كان الزاى من زيدليس أله معنى أصلا بخلاف الجزاء (فضلاعن المجابه على عوم التقادير) أى عن أن كون مو حبالم على عوم التفادير حتى يكون تغصيصا وقصراله على بعضها (والجوع) أىبل بجوع الشرط والخزاءعندهم (يفيد حكامفيدا بالشرط فاعاد لالته) أى الجموع (على الوجوم) أى وجود الحكم (عندوجوده) أى الشرط ليس الا (فاذا لم بوجد) الشرط (بقي ما قيد وجوده) من الحكم (يوجوده) أى الشرط مستمرا (على عدمه الاصلى) الكائن المقبل ذلك العدم دليل مرته لاأنه حكم شرى مستفاد من النظم فال الشافي الى الاول وأصحابنا الى الشانى وهو الصيح لانه كا قال الحقق الشر يف لو كان معدى اد ضر بى زيد ضر بته أضربه فى وقت ضربه اياى لم يكن صادعا الا اذاتحة فالضرب معذلك القيدفاذ افرض انتفاء القيداءي وقتضريه الالمكن الضرب المفيديه واقعافيكون الخبرالد العلى وقوعه كاذباسواء وجدمنك ضرب فى غيرد لك الوقت أولم يوجدوذاك

كيفيات مخصوصة تعرض للنفس عنسداخراجه واخراجه ضرورى فصرف ذلك الامرالضرورى الى وجمه ينتفع بهالشخص انتفاعا كليآ فلساكان اللفظ اقيسد وأيسروضع فقوله وضع حسواب لما وقسوله يعرض بكسراله فقط قاله المعرهرى فالنفات كأن من قسوال عرضت العود على الاناء وشبهه كسرت أيضا وقديضم * واعلمأن الكتابة منحسلة الطرق أبضا ولايصيم أن ريدها المصنف مقوله والماللان تعليله بالموم يبطله لانكل ماصوالتعبرعنه أمكن كابته فلايكون اللفظ أعم منها فاعــرف ذلك (قوله بازاءالعاني الذهنية) هذا هوالشالث من الأقسام السنة وهوالموضوعة وحاصله أن الوضع للشي فرع عن تصوره فلا يدمن استعضارصورة الانسان مسلافىالذهن عندارادة الوضعله وهسذهالمورة الذهنيةهي التي وضع لها لفظ الانسان لاالمامسة الخارجية والدليسل عليسه أناوجدنا اطلاق اللفظ دائرامست المعانى الذهنسة دون الخارجية سانه آنااناشاهدناشسا

 عن هدا بأنها غداد ارمع المعانى الذهنيسة على اعتفاد أنها في الخاديج كذلك وهو جواب طاهر ويظهر إن بقال إن الفظ موضوع بأزاء المعنى من حيث هوأى مع قطع النظر عن كونه ذهنيا أو خارجيافان (١٣٥) حصول المعنى فى الخارج والذهن من المعنى من حيث هوأى مع قطع النظر عن كونه ذهنيا أو خارجيافان (١٣٥)

الاوساف الزائدة على المعنى واللفظ انماوضع للعيمن غبرتقسده يوصف زائد ثمان الموضوعة قد لابو حسدالاف الذهن فقط كالعلم ونحوه وهذه المسئلة قدأهملهاالا مدىوابن الحاجب (قوله لنفسد النسب)شرع يتكلم ف فائدة الوضع وهموالرابعمن الاقسام واللام متعلقة بقوله قبلهوضع وحاصله أن اللفظ وضع لآفادة النسب بن المفردات كالفاعلية والمفعولسة وغسيرهما ولافادةمعماني المركاتسن قمامأ وقعود فلفظ زيدمثلا وضَّمت آيستُفاد به الاخبارعن مدلوله بالقيام أوغره ولسالغرض من الوضع أن يستفاد بالالفاظ معانيها المفردة أي تصيور تلك المعسانى لانه يلزم الدور وذاك لان افادة الالفاظ المفردة لعانهام وقوفة على العليكونهاموضوعة لتلك المسمات والعساريكونها موضوعة لثلك المسمات سوقف على العسلم مثلك المسمات فيكون العسلم بالعباني متقدما على العدلم بالوضع فاواستفدنا العسلم بالمعانى من الوضع لكان ألعلمها مناخراعن العلم بالوضع وهودور فانقسل

باطل قطعالانه اذالم يضر بدولم تضربه وكنت بحيث ان ضربان ضربت عد كلامك هذاصادقا عرفاولغة واذاوقع الجزاءانشاء كانجاءك زيدفأ كرمه كانمؤولاأى انجاءك فأنت مأمور باكرامه أو يستمقهوان ترقمربا كرامه على قياس تأويله اداوقع خسبرا للبند إيظهر ذاك كله لمن تأمل أوالق السمع وهوشهيد غرتفدممنع كون الانتفاء للانتفاء ووجه كونه مؤخرا المكم فقط ووعدرده وسيعصل الوفاعبة قريباان شاءالله تعالى تملمانظم كثير كفخرالاسلام وصدرالشر يعة جوازتهيل كفارة اليمين بالمال من عثق رقبة أواطعام عشرة مساكين أوكسوتهم قبل الحنث عنسد الشافعي مع ابطاله تعليق الطلاق والعتاق بالملك وتحويزه تعيل النذرا لمعلق تفريعاعلى ما تفريمن أت السبب عسده ينعقد قبل وجودالشرط وأثر الشرط في تأخر حكه الى زمان وجوده لاغدير ولم يكن ذلك بالظاهر لم يذكره المصنف عَةُ وَذَكره هنامقر ونا باعتذار لهـ مفيسه ثم بالتعقب له فقال (وآماتفريع تعبيل الكفّارة المالية) أي حواز تعييلهاالمين (قيل الحنث) عند الشافعي على ما تقدم من أصله كافعاق (فقيل) لانه مبناه (باعتبار المعنى)لاَنه في معنى مُن حلف فليكفران حنث (ولا يحنى مافيه) فان سائراً لنكاليف المنوطة بأسبابها بتأت فيهامثل هـ ذا ولا قائل بأنم امن هذا القبيل فالوجه عدم ذكره من أفراده تم انعاقيدها بالمالية لموافقة بدردة على أن اليدنية وهي الصوم قب لل الخنث لا يجوز وفرق له يتهما بأن تأثير الشرط في تأخير وجوبالآداء والحق المالى تله تعالى ينفصل وحوبأدائه عن نفس وجوبه لتغايرا كمال والفعل فاز اتصاف المال بنفس الوجوب ولابثبث وجوب الاداء الذى هوالفعل الابعد الحنث كافى الحق المالى العبد بخلاف المتى البدنى لله فانه لأينفصل وجوب أدائه عن نفس وجويه بل نفس وجو به وجوب أدائه فاونأخروحو سأدائه هناانتني الوجو بفلا يجوزالاداء لانه أداء قسل الوحوب حينئذ ومن ثمسة حازتهيل الزكاة قبل الحول ولم يجزتهيل الصلاة قبل الوقت (والاوجه خلاف قوله) أى الشافعي في هْذه الْمُستلة وهو قولنا (لعقلية سبية الْحنت) لكفارة اليمن (لااليمن) أى دون عقلية سببية اليمن لها لان الكفارة في التعقيق لسترما وقع من الاخلال بتوفيرما يجبُ لاسم الله تعالى و تلاقيه وهذا انعابكون عن الحنث لاعن المين من حيث هي وأيضا أقل ما في السبب أن يكون مفضيا الى المسبب والمين لبست كذال لانهامانعة من عدم الحاوف عليه فكيف تكون مفضية اليه (وان أضيفت) الكفارة (اليه) أى الحاف (في النص) أى قوله ذلك كفارة أيمانكم فانهامن اضافة الحكم الى شرطه نوسعا (كأضافة صدقة الفطر) أى الأضافة التي في صدقة الفطر (عندنا) فانعند الفطر شرطها وسبم ارأس عونه ويلى عليمه كايأتى في موضعه على أنه لوسلم أن اليمين سبها فألحنث شرط وجوبها للقطع بأنها لا تجب قبله والاوجبت بجرداليين والمشروط لابوج دقسل شرطه فلاتقع واجبة قبله فلايسقط الوجوب فبسل تبوته ولاعند شوته بفعل قبله لمبكن واجبا وماوقع من الشرع بخلافه كالزكاة يفتصر على مورد مولا المفق به غيره والفرق بين المالى والبدني ساقط لان اطق الواجب لله تعالى على العياد هو العبادة وهوفعل يباشره المراجخلاف هوى المفس ابتغاءم مضاة الله تعالى باذنه والمال آلة ينأدى به الواجب كسافع البدن فيكون المالى كالبدنى فىأن المقصود بالوجوب الاداء وان تعليق وجوب الاداء الشرط عنع تمام السبيبة فيهماجيعا على أن وجوب الاداء بعد عمام السبية فينفصل عن نفس الوجوب في البدني أيضافان المسافراذاصام في رمضان جازاتفا قاوان تأخروجو بالاداء الى ما بعسد الاقامة بالاجماع م انقول (ووجهه) أىماذهبنااليه من أن الشرط مانع من انعقاد سببية ماعلى عليه لحسكمه (أولاأن السبب) للمكم هو (المفضى الى الحكم) والعاريق المؤدى اليــه (والتعليق) أى وتعليقًا لجزاء

هذابعينه قائم في المركاتلان المركب لا بفيد مدلوله الاعند العل بكونه موضوعا اذلك المدلول والعلم به يستدعى سبق العلم ذلك المدلول قالو استفدنا العلم ذلك المدلول من ذلك المركب لزم الدور وأجاب في المحصول بأنالانسلم أن افادة المركب لمدلوله متوقفة على العلم بكونه موضوعا له بل على العلم بكون الالفاظ المفردة موضوعة للعانى المفردة وعلى كون الحركات المخصوصة كالرفع وغيره دالة على المعانى المخصوصة وقد أهدم المناب الحاجب والاحدى (٣٦) هذه المسئلة أيضا قال (ولم يثبت تعيين الواضع والشيخ زعم أن الله تعالى وضعه

المفروض سببيته في نفسه لحكم بشرط (مانع من الافضاء) أى افضائه الى حكمه قبل وجود الشرط (المنعه) أى التعليق (من الحل) أى وصول المعلق الى محله وهو وقوع حكمه في الحمال (والاسسماب الشرعية لاتصيرقبل الوصول الحالحل أسبابا) لعدم الافضاء كالاتكون قبل تمامها أسبابا كمجرد ايجاب البيع فيماعلك فأنه لا يكون سببالمك الغيرذاك المبيع (فضعف قوله) أى الشافعي (السبب) لوقوع الطلاق في اندخلت فأنت طالق (أنت طالق والشرط) الذي هوان دخلت (أبيعدمه) أي كونه سببا (فانماأنو) الشرط (الحكم) أى حكم السبب لان قدظهرأن سبب الحكم مايكون مفضيا اليه والشرط هناقد حال بينه مافلم يكن سببا (وأورد) علينا اذا كان مثلا ان دخلت ما نعامن وصول أنت طالق الى علىمالم وجُلُد الدخول (فيجب أن بلغو) أنت طالق فيه فلا يقع واندخلت (كالاجنبية) أى كالوقاله متعز الاجنبية بجامع عدم الوصول الى الحل فيهدما (وأجيب الولميرج) الوصول الى المحل بأن علق بشرط لأيربي الوقوف عليه (لغا كطالق انشاءاته) فان مشسيئته تعالى فيمالا يعلم وقوعه لأعلم للعباد بتعلقها به فنصن قائلون بآلموجب في هذآ (وغيره) `وهوما كان مرجة الوصول الى محله (بعرضية السببية) كحكمه في المستقبل بوجود شرطه (فلا يلغي تعجما) له بسبب هذه الصلاحية كشطر البيع فانه لما كان بعرضية أن يص يرسبيا يوجؤد التسطر الآخرف المجلس لم يلغ ما دام ذلك مرجواته (وثانيا) أى ووجه قولنا انانال السيب اذاعلق بالشرط (بوقف على الشرط) ضرورة (فصار) السبب المعلق به (كجز عسب) لما مر وجزه السبب لا يكون سببا ومن هناذ عم بعض الشافعية أن التعليق صرالحموع من الشرط وما كانسببامستقلاقيله سبباعندنا ورده الشيخ سراج الدين الهندى لان الشرط ماعنده وجودالثي ولايكون مؤثر اوالسب مابه الشئ ويكون مؤثر افسلا يصسيرا اشرط جزأ للسبب لتنافى موجبه ماوه ذا (بخلاف) ماألحق الشَّافعي التعليق به من (البيدع المؤجل) فيه التمن (ويشرط الخيار والمضاف كطالق غدا) فان كلامنهما (سبب في الحال) أماني البيع المؤجل فيه الثن (لأن الأجل دُخوله على الثمن) ليفيد تأخير المطالبة به قبل الأجل (لا) على (البيع) فلامعنى لمنعه من الانعىقاد ولالحكمه الذى هوثبوت الملذفي المبيع وثبوت الدين في الذمة عن الثبوت اذلاوجه لتأثير الشئ فيمالم يدخل عليه وأماا لبيع بشرط الخيار على الاختلاف في كية مدته فسلم أن الشرط فيه داخل على الحَكُم فَقَط لَكَنُ لا مراقتضي ذلك له وجدهنا كاأشار اليه قوله (والخيار) أى شرعيته نصافى البيع مُنابِّت (بخُلاف القياس لدفع الغين) أي النقص المتوهم فيَّــه باستَّيفاء النظرو التروَّى في اختيار مَا هُو الاصلرفي زمانه كاهوالمعني المعقول منشرعيته اجاعاوان اختلف في أقصى مدنه واغما كانعلى خلاف القياس (لانائبات ملك المسل) الذي هو البيغ (لا يحتمل الخطر) أي التعليق بمابين أن يكون وأن الأيكون (اصيرورة شارا)وهو حرام مسيئشر عوكان المعنى المعقول من شرعيته الممكن من دفع الغين الواقع فيسه (فاكتنى باعتباره) أى الشرط (فى الحكم) أى حكم البيع وهولزومه ابتداء ولم يعتبر فالسبب الذى هوالبيع أيضا فينعقدالبيع بشرط الخيارسيا ويتراخى آلمكم الى سقوط ملصول المفصودمن التمكن من الرديدون رضاصاحبه بهذا القدرلان الضرورة متى أمكن دفعها أيسرالامرين لايصارالي أعلاهما والشاقع موافقناعلي هدذافانه قال والاصل في سرع الخيار أنه فاسدولك لماشرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصر المخسار ثلاث في البيع وروى أنه جعل لجبان بن منفذ خيار ثلاث فيما ابتاع انتهمنا الح ما قال وسول الله صلى الله عليه وسلم اله هذا تحقيق أحد الجوابين عن هذا (والحق أأنه) أى أنعقاد البيع بالخيارسبيافي الحال مع تأخرا للكم الى سقوطه (مقتضى اللفظ لان الشرط بعلى

ووقف عباده عليسه لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها ماأنزل الله بهامن سلطان واختلاف ألسنتكم وألوانكم ولانهالوكانت امسطلاحية لاحتيرفي تعليهاالى اصطلاح آخر و متساسل ولحاز التغيسير فيرتفع الامان عن الشرع وأجيب وأن الاسماء سمات الاشباءوخصاقصهاأ وماسيق وضمها والذم للاعتقاد والتوقيف يعارضه الاقدار والتعلم بالترديد والقرائن كاللاطنال والتغيير لووقع لاشتهر) أقول شرع فى القسم الخامس وهوالواضع فيقول ذهب عمادين سلمان الصمرى العتزلي إلى أن الافظ مفيد الدىمنغيروضعبلمذانه لمايين مامن المناسبة الطسعة هكذانقلهعنه فى أتحصول ومقتضى كلام الاتمدى في النقل عن القائلن بهذاالمذهبأت المناسبة وانشرطناهالكن لابدمن الوضع واحتج عماد بأن المناسة لوانتفت لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيعا منغرم ع والحواب أنه مخنص مارادةالواضع أو يخطوره بالبال ويدل عسلي فساده انهالو كانتذانسة لمااختلفت باختسلاف

النواحى ولكانكل انسان يهتدى الى كل لغة ولكان الوضع اضدين محالا وليس بحمال بدليل الفرء للميض والطهروا بلون لنعلبق السواد والبياض اذا تقررا بطال مذهب عباد وانه لابدمن واضع فقد اختلفوا فيه على مذاهب أحدها الوقف لانه يحتمل أن يكون الجيب

الحصول والتعصسل عن جهورالحققين بوالمذهب الشاني أنها توقيفسة ومعناءأن الله تعالى وضعها ووقفناعلها بتشديدالقاف أىعلنا اياهاوهدامذهب الشيخ أبى الحسن الاشعرى واختاره ابنا لحاجب والامام فى المحصول فى السكادم على القماس فى اللغات كاستعرفه قال الا مدى ان كان المطاوب هواليقين فالحق ماقاله القياضي وان كان المطساوب هوالفلن وهو الحق فالحق ما قاله الاشعرى لظهورأدلنه واستدل المنفعلسه بالمنقول والعسقول فأماا لمنقول فنلانة "الاول قوله تعالى وعلم آدم الاسمساء كلهاالى آخرالا مةدلت الامةعلى أنآدم لم يضعها ولاالملا ثكة فتكون وقعفسة أماآدم فلا له تعلم من الله تعالى وأماالملائكة فلانتهم تعلوا منآدم والمسرادبالاسمياء انماه والالفاظ الموضوعة مازاءالمعانى وذلك يشمسل الافعال والحروف والاسماء المصطلح عليهالانالاسم سي بذال لانه سمة أى علامة عسلي مسماء والاقعال والحسروف كذلك وأما تخصيص الاسم بيعض الاقسام فانه عرف ألنمو من

لتعليق ما يعسده) أى مايذكر بعدلفظ على بمساقبله (فقط فا تيك على أن تأتيني المعلق اتيان المخاطب) على أتيان المشكلم بخدلاف الشرط بأن وأخواتها كاترى في آتيك ان أتبتني فان المعلق اتيان المشكلم على الميان المخاطب واذكان كذات (فبعنك على أنى) أوأنك أواننا (بالخيار أى فى الفسخ فهو) أى الفسخ (المَعلق والبسِع متجزفتعلق الحكم) الذي هو اللزوم وثبوت الملك (دفعاللضرر) عمن له الحيار (لوتصرّف) من ليسة انتياد دون السبب الذى هو البسع خلوه عن الموجب لتعلقه فلا عاجة الى التوجيه المذكور وهذاهوا لواب الثانى ثم ما تقدم من أن البيع لا يحمل التعليق لماذكرنا (بخسلاف الطلاق والعناق) فان كلا (اسقاط يحض يحتمله) أى الشرط لعسدمأ دائه الحالقسار فيعمل فيسه بالاصدل وهوأن يكون داخلاعلى السيب فلايتأخر حكمه عنسه ويكون تعليقامن كل وجسه كاهوالسكامل اذالاصسل الكال والنقصان لعارض ولاعارض هنا (وان كان العناق اثباتا الكنه ليس اثباتا لملك المال) بل اثبات قوة شرعيسة هي قدرة على تصرفات شرعية من الولايات كالشهادة والقضاء وانكاح نفسه وا ينتسه الممنوع منهابارق فلا يكون دخول الشرط عليسه مؤديا الى القسار (فيطل ايرا دأنه إنسات أيضا) كافى التاويم ليترتب عليه غدم صحة دخول الشرط عليه فلايلحق البيسع بأخيار بهمافى أن الشرط داخسل عليهما تم هناأمران محسن التنبه لهما ، الاول منعهم صحة تعليق ما هوا ثبات منا المال الشبه بالقمار عافيه من الخطرفعلل الشبه به في البيع بالخيار بدخوله على الحكم فقط تعقبه المصنف في فتح القدير بلقائل أن يقول القسارما وملعنى الخطر بلباعتبارتعليق الملائب الميضسعه الشادع سبباللك فآن الشارع لمبضع ظهور العسدد الفلانى فى ورقة مشلا للله والخطرط ردفى ذلك لاأثرله نم يتجه أن يقال اعتبرناه في الحكم تعليلا لخلاف الاصل اه وأقول ولقائل أن يقول المناأن القسار حرم لكون الشارع لم يضعه سبياً لللك لكن الطاهسرانه ليس بأمر تعبدى يحض بللاشة اله على أمر معقول يصلح مناط اللتمسريم فاذ لم يظهر أنه الخطر فلعله مافيه ون اذهاب المال لافى مقابلة غرض صحيح عند دالعقلا وتملكه على صاحبه كذال م كون الخطرفيه أمراطر ديالا يمنع بوته علة لفسا دماد خرل عليسه في ياب اثبات ملك المال بالنظرالى النهىعن أمورأخرى اشتمل عليها وخيل فيهاعليته للتحريم كالنهي عن بيع الملامسة والمنابذة والحصاة وقدصر المصنف يذاك في الكلام على النهبي عنها فقال ومعنى النهبي كلَّ من الجهالة وتعليق التمامك بالخطرفانه في معسى اذا وقع حجرى على ثوب فقد يعتممنك أو يعتنيه تكذا اه غسرانه ظهر أن منع التعليق ف اشبات ملك المسال كالبيع كم الفيسه من احتمال الخطر المفضى الى الفساد شرعالا الى القباركا قالوم والظاهران يحث المصنف أغياهو في مجرد دعوى كون احتمياله الخطر مفضيا الى القيار ليسغسير والله تعمالى أعله الثانى أن المفسر باثبات القوة الشرعيسة انماه والاعتاق وهواللذ كورفي التساويح واما العتق والعتاق فانهما مفسران بخاوص حكى عساكان ابتافيه بالرق ويلزمه بوت قوة شرعيسة لقددرته بسبب هذاعلى مالم يقدرعليه فعن هذايقال انهالقوة الشرغية الاأن بعض المشايخ تساتحوا باطلاق العتاق موضع الاعتاق وأجروا عليه ماهو بألحقيقة للاعتاق ملزوما ولازمامن انه اسقاط واثبات لظهورالمرادفى هذا المقام فوافقهما لمصنف على ذلك وإماالاضافة فسلم كوتها غيرمانعة كون المضاف سببافى الحال لمكن لايصيم الحاق التعليق جافى ذلك لان الغرض منه امتداع المشكلم أوغسيره من مباشرة الشرط وعدم نزول الجزآ الانه كافال (والنعليق عينوهي) أى المين تعقد (لابراء دام موجب المعلق) لاوجوده (فلايفضي الى الحكم) أي فلا يصل المعلق بالتعليق الى الحكم فبل وجود المعلق عليه الأستحالة أن يكون مانع الشي طريقااليه كاتراه ظاهرافي ان دخلت الدارة انت طالق (أما الاضافة

واللغوين سلناأن الاسم بحسب اللغدة يختص بهذا القسم المائة والمائة واللغوين سلناأن الاسم بحسب اللغدة يختص بهذا القسم الكن الشكلم الاسماء وحدهامتعذر سلناأن غيرمتعذر الكن ثبت أن الاسماء وقيفية فيثبت الباقى اذلا قاتل بالفرف والثانى

فلشوت حكم السبب ف وقته) أى لتعيين زمان وقوعه (اللنعه) أى الحكم من الوقوع فالغوض من انت مر يوم الجعة تعيين يوم الجعمة لوقوع الحرية فيسه لأمنعها من الوقوع (فينعقى) في الاضافة (السيب بلامانع اذال مان) المضاف اليه (من لوآزم الوجود) للحكم أو السبب غيرمؤثر في نفي أحسدهما ولاوجوده فلايستقيم الماق التعليق بهافى ذلك (ويرد) على اطلاق مأعل بهمنع التعليق من سبية المعلق سلناأن التعليق عين لكن (كون المين وجب الاعدام) لموجب المعلق أنساهو (ف المنع) أى اذا كانت للنعمن المعلق عليه كأن دخلت فأنت طالق (أما الحسل) أى اما اذا كانت الحمل على التلبس بالمعلق عليه (فلا) توجب الاعدام لموجب المعلق (كان بشرزي بقدوم ولدى فأنت سر) وكيف لاوظاهر أنغسرض المشكام في هداحث عبده على المبادرة الى ادخال المسرة عليه باخباره وصول معبوبه اليسه لامنعه منذاك فلايتم اطسلاق كون التعليق مانعامن افضاء المعلق الحاكم والاطلاق هوالمطاوب (فالاولى)فى المفرقة بين كون الاضافة غيرمانعة من سبيبة المشاف قبل وجود المضاف اليه وكون التعليق مانعه أمن سبعية المعلق قبل وجود المعاتى عليه (الشرق بالخطروعدمه) أي بأنف وجود المعلق عليه خطرا أى تردد أبخلاف المضاف قلت ولعل وجيه ان الاصل ف التعليق أنلا يكون الافى المترددين الوقوع وعددمه فأورث ذلك شكافى تحقق المعلق فلمينه فددسم بالان الشئ لاشبت بالشك ولاسمامع سايقة العسدم وفى الاضافة ان لايكون الاالى ماهويح فنى الوقوع والفرض ان المضاف وجدوفرغ منه صورة ومعنى وانه انمالم يعقبه حكه لاغير لعروض هذا العارض فلا يكون مؤثرا فيسه الاعدام فلآ يستغيم الحاق أحدهما بالآخرفي لازم ماهو مقتضى الاصل فيسه الابتشض وهو منتف بالاصل و يوافقه ما في شرح لليزدوى فأن قلت فاالفرق بينهم القلت المتكم لايدله ان يترتب على علتسه إمافى ألحال أومتراخيا في الاضافة وهذا لم يوجد في الشرط لانه على خطرا لوجود فأن قلت فىالاضافة انماينيت الحكم عند وجودالوقت المستقبل أذايق المحل فاما أذالم ببق فلافلا يمكن ترتب المكرعلى علت منقسنا فلت الاصل في كل الت رقاؤه فاذن المكرم مترتب على علت في الاضافة ظاهرا فانقلت ففمااذاعلق بأسساب الملك كألنكاح والملك ننبغي أن تتعسقد العدلة في الحاللات الحكم مترتب على علته قطعا كمافي الاضافة بلأولى قلت الاأن ثم مانعا آخروهو عدم الملك في الحال والعلة لاتنعقدالافى محلها أكمن يطرق هذا الفرق أيضاأنه كإقاله (ثمينتضي) هذا الفرق (كون) أنتسر (يوم يقدم فلان كان قدم في يوم) عينسه كيوم الجعسة فأنت حرفي حكمه وهوأن لا يكون أنت مرفسه سيباللعر مة في الحال لان القدر وم فيهسماعلى خطر الوجود (ويستلزم) التساوى بينهسما في الحكم المذكور (عدم جوازال تعيدل) بالصدقة (فيمالوقال على صدقة يوم بقدم فلان) لانه حنثذ تعيل قسلسب الوحوب لوحودا ظطرفي المضاف والتعيسل فيسل سب الوجوب غبرمسقط الوَّاجِبِ بِعَدُوجِوبِهِ (وَانْ كَانَ) هذا النذرمذ كورا (بصورة اضَّافة) كَارأيتُ لَكَنْ ظاهرًا طلاق قوله مالمضاف سبب في الحال و يجوز تجيسل حكمه قبسل وجود الزمان المضاف اليسه والمعلق ليس اسم في الحال ولا يحوز تعمل حكمه قيل وحود ماعلق علسه ستضي أن يفارق أنت حر يوم يقسدم فلانقوله انقسدم فسلان فأنتحر في الحكم وهوأن يكون أنتحر في الاول سيباللحرية في الحال وفي الثانى السريسيب في الحال وأن يجوز التجيب ل في تله على صدقة موم يقدم فلان ولا يجوز التجيل في ان قدم فلان فقه على صدقة وهـ ذا الفرع الاخسير في شرح الطحاوى (وكون اذا جاء عَدفانت مر

آمانه خلسق السمسوات والارض واختسلاف أاسنتكم وجه الدلالة أن الله سيمانه وتعالى قدامتن علينا بأختلاف الالسنة وجعسله آية وليس المراد بالسان هوالحارحة انفاقا لأن الاختلاف فيهاقليل ثمانه غسيرظاهر يخسلاف الوحده وتحوه فتعدن أت مكون الرادباللسان هواللغة تعازا كافي قسوله تعالى وماأرسلنا من رسول الابلسان قومه وحينشذ فنقول اولا أنمالوقيفية لماامتن علينا مرا وأما العفول فأمران « أحدهما أنهالو كانت اصطلاحية لاحتاج الواضع في تعلمها لغروالي اصطلاح آخ ستماع الأذال الطريق أنضا لانصداداته فلانداه من اصدطلاحاً خروبانم التسلسل وواعلم أن هدا النقر برهوالسواب وهو كاأتية المستف ومن الشارحسين من بقسروه متقريرذ كره في المحصول على وحسه آخرفنة لوه الى ههنا فأجتنبه نع هذاالدليللا يثبت بهمذهب الاشعرى واغمايبطل بهمسذهبأبي هاشم وأنباعه خاصسة فاعرف ذلك * الناتى من المعقول أن اللغات لوكانت امسطلاحسة لحازالتغسر

فيهااذلا هِرِفَالْاصطلاحُ وَجُوازَالنَّغَيْدِ وَدَّى الى عدم الامانوالوثوق الاحكام التي في شريعتنا فان لفظ الزكاة والاجارة وغيرهما يجوزأن تكون مستحلة في عهدالنبي صلى الله عليه وسلملعان غيرهذ مالمعاني المعهودة الآن وقد علنامن هذا أن فائدة انفلاف في التغيير (قوله وأجيب) شرع في الجواب عن أدلة الشيخ اللسة فأجاب عن الاول وهو قوله تعالى وعسلم آدم الاسماء في المراد بالاسماء في الاسماء في الاسماء في الاسماء في العالم المراد بالاسماء في الاسماء في الاسماء في الاسماء في الاسماء في الاسماء في الاسماء في العالم المراد بالاسماء في الاسماء ف

بالاسماء سمات الاشماء وخصائصها كتعلم أن الخسل تصلي للكروالقر والحمال العمل والتسعرات للزراعة فأما تعليم الخوآص فواضع وأماتعليم السمات أى العلامات فتقر رممن وسهين أحدهماأتهذه الاشباءع لرمات دالة على تلك الحموانات فأنه يعرف عشاهدة الحرثمثلا كونه من البقر فاذاعله هدد الاشساء فقدعله سمةعلى الذوات أىء الامة عليها *الثانى ان الله تعالى علم آدم علاماتما يصليلا كروالفر وعسلامات مايصلح للسمل وغمر ذلك حتى آذاشاهد صفةما يصلح للعمل فى ذات استعلها في الجل اذا تقور هدذافنقول يصم اطلاق الاسمعلى ماذكرناهلان الاسم مشنق من السمة أو من السمووعلي كل تقسدير فكل مابعزف ماهمة ويكشف عن حقيقة تكون اسمالاته ان اشتق من السمة فواضع واناشتق من السموفالعالو أيضامو جودلان الدلمل أعلى من المدلول وأما تخصص الاسم باللفظ المصطلم عليه فعرف مادث والضمسرفي عرضهم السميات لتغليب من يعسقل أىعسسرض المسممات عسلي الملائكة

عمدم جواز يبعمه وان كان تدبيرا مطلف الانهمن خصوص المادة وذلك لوجود المقتضي وهوأ نتحر وارتفاع المانع المفروص المشار السه بقوله (المدم الخطر) في كل لان كلامن الغد والموت أمركات البنة (فيمشع بيعه قبل الغد) في الاولى (كايمتنع قبل الموت) في الثانية (لانعقاده) أي أنت حرفي كل (سببا) خُرية المخاطب (في الحال على ماعرف) من صلاحيته سببانا برا التعرير عندا انتفاء المانع لُكُونَهُ طر بِقَامَفْ سِالْيهُ مع فرض انتفاء المانغ (لكنهم) أى الحنفية (يجيزون بيعه) في الاولى (قبسل الغُدُوالاجِوبَة) ۗ المَذَ كُورة في شروح الهدأية وغيرُها (عنه) أَى عَنْ جُواز بيعُه في الاولى قبل الغدومنع سعه في الثانية مطلقا (ليست بشيئ) يفيد فرقام وثر الينهمالهذه التفرقة بل حيث خصصت الدعوى تجيعل المعلق على مالاخطر فيسه مثل المضاف في ثبوت سيبه في الحيال ينبغي أن يتساويا في عدم جواذ يبعهمطلقالعدما لخطرفيهسما فلاجرمأن ذكرهافى فتجالقديرمتعقبالها فخهامنع كون الغد كائنالأ محالة بلوازقيام القيامة قبسل الغد وتعقبه بان هذاآ غما يستنقيم اذا كان التعليق بجيء الغد بعدد بعودشرائط الساعمة منخروج الدجال ونزول عيسى صلى الله عليه وسلم وغيرهما أماقبل ذلك فليس بصيربل مجىء الغمد محقق كالموت ومنهاأن الكلامق الاغلب فيطوق الفرد النادريه وتعقبه بأن هذا اغتراف بالايراد على أن كون التعليق عثل يجيء الغدور أس الشهر غير صيح أيضا ومنهاأن التعليق الذى هوالتسدبيروصية والومسية خلافة فى الحسال كالوارثة وتعقبه بانه يردعليسه أنه يجوز الرجوع عن الوصية والتدبير المطلق لا يجوز الرجوع عنه فليتم هذا الفرق بين الاضافة والتعليق أيضا قلت ولف اثل أن يه ول الفارق جذا الفرق أن ياتزم كون أنت حر يوم يقدم فلان كان قدم في يوم كذافأنت حرفى كون أنت حرليس سبباللحرية فى الحال وحقية استلزامة عدم جواز التجيل بالصدقة فى مشل الصورة المذكورة و موافقه ما في شرح البزدوى فان قلت فاوقال الهاأ نت طالق ان مت أوان مت بنبغى أن يكون من باب الاضافة قلت نعم هومن باب الاضافة كالوقال لها أنت طالق ان جاء يوم الجعة وهمذا لأثن العمرة للعاني لاللالفاظ وعكسه لوقال لهاأنت طالق حن قدوم زمدا وحن دخواك الدار اه أقول و يشهدله قولهم الحوالة بشرط مطالبة الحيل كفالة والكفالة يشرط عدم مطالبة الاصيل حوالة ومافى نكاح مجوع النوازل وتعليق النكاح دشرط معاوم للعمال يجوزو بكون تحقيقا بان قال الا ترزو بنى ابنتك فقال قدزو جتها قبل هذا من فلان فلم يصدقه الخساطب فقال أبوالبنت ان لم أكن زوجتهامن فلان فقد زوجتهامنك وقبل الاخر فظهرا ته لميكن زوجها ينعقده خاالنكاح لان التعليق يشرط كائن تحقيق ألاترى أنه لوقال لامرأته أنت طالق أن كان السماء فوقنا أوالارض تحتنا فانها تطلق في الحسال لان هذا تعلمتي شرط كائن فيكون تفعيزا ومافى فوا تدصياحب المحيط قال لغرعه ان كانلى عليك دين فقد أبرأ تك والطالب عليمه كذادينارا سع الإبراء لانه تعليق بشرط كائن فيكون تنعيزا الىغيرذلك عماعل فيسمع انب المعنى دون الصورة فلابدع فأن عمل قولهم الاضافة لاغنع ستبية المضاف على مااذا كانت الاضافة الى مالاخطر فيسه كاغو الأصل فيها والمتعليق مانع من سبية المعلق فى الحال على ما إذا كان المعلق فيه خطر كماه والا مسل فيه والله سيحانه أعلم هذا وانمالم أقل المراد بقول المصنف لانعقاده سببافي الحسال على مأعسرف يعنى في باب التذبير من أنه لا بدلسوت الملك وزواله من الاهلية لهما والموت سالب الهدة ما الاهلية فامتنع أن يجعل قوله المذكور حال حياته سببا بعدموته فلزمت سببيته فى الحال والاانتفت أصلالكنهالم تنتف شرعافتيت ماقلنالان هذاو نحوه يفيد أنسبيية الفول المذكور للحرية في الحال في باب التدرير الما تثبت ضرورة زوال الاهليسة اذاو بحد المعلق عليه

وامتحتهم عن أسمائها أى ألفاظها كما فالالشعرى أوصفاتها كما أؤله المصنف وغيره وعلى كل حال فليس فى المضمر دلالة على شي مما نحن فيسه الشانى سلمنا أن الاسمياء هي اللغات لكن يجوز أن تمكون تلك الاسمياء التي علمها الله تعالى آدم قدوضع تها طائف ة خلقهم الله تعالى

وحينتذ يقال عليسه لابصم الحاق اذاجاء غدفأنت حرباذامت فأنت حرف ثبوت السبية في الحسال لان ثبوتها في مسئلة الند ببرالضر ورة المذكورة وما ثبت الضرورة يتعدّر بقدرها وهي منتقية في اذا حامعًد فأنت ولانتفاءالمانع المدكو راذايس موت القائل عطنون قبل الغدفض الاعن كونه محققاو يكون الحواب بهدالن استشكل هدذا الفرع على مسئلة الندبيردافعاللا شكال ولا يعتاج الى الجواب بشي من الاجوبة الماضية مم الى يكون الفرق بين الاضافة والتعليق بالخطر وعدمه مستلزم المساواة اذاجاء غدفأنت ولاذامت فأنت وفي عدم جوازالبيع قبل الغد كافبسل الموت مع الاعراض عن جعل المناط فىمسئلة الندبيرعدم الطمر بل ضرورة تصير قول المدبرشرعاوهي منتفية في المقيسة فلينا مل (وقيل المرادبالسدب في محوقولنا المعلق ليس سبباق الحال العلة وفي المضاف) أي و بالسبب في قولنا المُضاف سبب في الحال (السبب المفضى وهو) أي السبب المفضى (السبب الحقيق) كايذ كرفي موضعة (وحينشذ) أى حدين اذيكون المراد بالسبب فيهدماذاك (لاخلاف) في المعنى بين نفي السببية عن المعلق واثباتها الضاف ليكون بيهما تقابل الأثبات والسلب لان المنفى عن المعلق ليس المثبت المضاف بل غيره حتى يصح نني السببية عنه بالمعسى الذى نفيتها به عن المعلق كما يصرح به (وارتفعت الاشكالات) السالفة فيقال عدم حوازالتجيل فانقدم فسلان فعلى صدقة لعدم وجودعاة الوجوب وجواز التجيل في اله على صدقة يوم بقدم فلان لوجود السبب الخفيق كافى تعبيل ذكاة النصاب قبل الحول وجواذ بيع العبدة بلالغدفى اذاجا عدفأ نت ولعدم وجود علاعتقه ثم كان مقتضى هذا جوادسع المدير المطلق قبل الموت كافاله الشافعي الاأنه لمامنعت السنة من يبعه لزم لضر ورة ذلك انعتاد السعبية له في الحال كا بيناه فلا يقاس عليد ه غيره (وصدق الضاف ايس سببا أيضافي الحال بذلك المعنى) وهوالعلا الحقيقية الانتفاء ترتب المسكم عليه في الحال (الاأن اختلاف الاحكام) لهما (حيث قالوا المضاف سبب في الحال) لحبكه (فجازتجيله) أى حكمه اذا كان عبادة سواء كانت بدنية أومالية أومركبة منهما كماهو قول أيى حنيفة وأى بوسف لانه تعيل بعد وجود سب الوحوب خلافا لحمد فماعدا المالمة ولزفر في الكل (والمعلق ليسسباف الحال) لحكمه (قلا يجوز تعيله) أى حكمه مطلقا بالانفاق (بنفيه) أىنى الخسلاف بينني السبية عن المعلق واتبساتم اللضاف لأن اختسلاف الاحكام التي هي اللوازم بوجب اختسلاف دلائلها التي هي الملزومات هذا غانة ماطهران في وجيه هذا الكلام ولى فيه نظر أما أولافالمعروف المتسدا ولبين مشايخساأت المرادمن قولهم المعلق ليس بسبب فى الحال أنه ليسمن قبيل مايطلق عليسه اسبب حقيقة لانتفاه معناه وهوا لافضاه الى الحكم من غديران يضاف اليه وجوب ولاوجودولا يعقل فيهمعنى العلل ولامن قبيل مايطلق عليه اسم السبب مجازا باعتبارأته في معنى العلة الانتفا وذاك كايعلم في موضعه نم يطلق عليه أنه علة عجازا الكونه علد اسماوله شبه بالعلة الحقيقية وسبب مجاذا باعتبادما يؤل اليسه أيضا وان المرادمن قول الشافعي الهسبب أنه من قبيل الاسماب التي فيهامعني العلل وأن الايجاب المضاف عندهم علة اسماوم عنى لاحكماوه ويشبه السبب فن أي لهذا القائل أن المرادبقواهم المذكورماذ كرموان كانت العدلة الحقيقية منتقية عن المعلق قيدل الشرط اذلاموجب للاقتصارعي أنهامنتفية مععدم الخلاف فذاك مع أن العلة التي هي علة معنى وسكامنتفية عنه أيضا عندنا مع أالسناف هذا المفام الابصدد بيان مافيه اللاف لاالوفاق وكان هذا القائل لاحط تغرير كشف الآسراروماحسذا حدذوه أهواسا المعلق بالشرطلا ينعقد سببافي الحال بخلاف الاضافة بما يوهم هذا كايعرف تمة ولم يستحضرما فرروه من تقسيم السبب والعلة الى الاقسام المعروفة الهم في ذلك عملها

والكلام انماه وفيها والحواب عن الثاني وهوالذم فى قوله تعالى ما أتزل الله يها من سلطان أنالانسلم أن الذم عسلى النسمية بلعلى اطلاقهم اغظ الاله على الصنم مع اعتقادهم أنها آلهة اذ اللات والعسسزى ومنساة أعلام على أصنام فقرينة اختصاصها بالذم دون ساتر الاسمساءداسسلعليه ولان هذهأعلاممنقولة وليست عرنجالة والاذم في التسمسة بهاعلى القول التوقيف كالحارث وشسيهه لعدم ارتجالها والجسوابءن الثالث وهمسوقوله تعالى واختلاف السنتكم أنه إذا انتسنى أن تكون المسراد الحادحة كأ تقدموأن المسرادا نماهو اللغات مجازا فليس حسل الامتنانءلي وضعهاحتي يلزم التوقيف بأولى منحله على الاقدار إماعلى وضعها أوعلى النطق بهافكل منهما آبة وحنشذ فالتوقف يعارضه الاقدار فانقل حلهعلى الوضعأ ولى لانهأقل انمارا قلنالااضارهنا أصلافافهمه بلماصلاأت الامتنان دل بالازمسه على أناليارى تعالىله تأثرني اللغات إمابالوضع أو مالاقسدار والجوابعن

الرابع انالانسلمأنهالو كانت أصطلاحية لاحتاج في تعليمها الى اصطلاح آخر بل يحصل التعليم بدديد المفظ وهو تسكران ومرة بعدم رة مع القرائن كالاشارة الى المسمى وتصوها وبهذا الطريق تعلت الاطفال والجواب عن المامس انالانسلم ارتفاع الامان عن الشرع لان التغيير أو وقع لا شهر ووصل الينالكونه أمر امهما فعدم اشتهار ودليل على عدم وقوعه قال (وقال أبو هاشم الكل مصطلح والافالتوقيف إما بالوحى فنتقسقم البعثة وهي متأخرة (١٤١) لقوله تعالى وماأرسلنامن رسول الا

يلسان قومه أو بتحلق عسلم ضرورى في عاقل فيعرفه تعالى شرورة فسلامكون مكلفا أوفىغبره وهو بعدد وأجيب بانه ألهم العافل بأن واضعاوضعها وانسلملم يكن مكلفا بالمعسرفة فقط وعال الاسستادماوقع يه التنيسه الى الاصطلاح توقعيني والباقي مصطلح) أقول هَــذا هوالمذهب ألثالث الذي ذهب اليه أبوهاشم وهــوأناللغات كلهأ اصطلاحت أناو وضعها البارى تعبالى ووقفناعلها متشديدالقاف أىأعلنابها فالتسوقيف إماأن كون مالوسى وهو باطل لانه بلزم تقدم بعشه الرسل على معرفة اللغات لكن البعثة متأخرة لفسوله تعالى وما أرسلنامن رسول الابلسات قومه أويكون بخلقء لم ضرورى في عاقسل مان الله تعالى وضعهالهذه المعانى وهو باطل لانه بلزم منه أن يعرف الله تعالى بالضرورة لايحصول العسلم لان سعسول العسلم الضرورى بوضع الله تعالى يستلزم العلم الضرورى بالله تعالى لان العلم بصقة الشي ادا كانضروريا بكونااءهم مذاته أولى أن مكون ضرور نا وحنتنفلام أن لايكون

كاسياتي استيفاؤهاذا أفضت النوبة اليه وأماكاتيا فعلى تقديرها فالهدنذا الفائل لايرتفع الخلاف بين أ قولهسم المعلَّى ليس بسبب في الحال والمُضاف سببُ في الحال لانه وان صدق أيضا أن المُضاف ليس سبيا بالمعسى المذكور السبب المنفى في والمعلق ليس سببا ولايصدق أن المعلق سبب بالمعسى المدى الذكور السبب المثبت في «المضاف سبب» لوجود الواسطة بينهما كاعرفت ثم ليس غرص القائل بأن التعليق بالشرط الاعتم السببية من الحاق المعلق بالمصاف في ذلك الايلزام القائل بأن التعليق به عنم السببية في الحال لاالزآمه باشبات السببية في المعلق كالخالف قائل شلك في المضاف بالمعنى الذي هو المراد بالسبيسة في المضاف وعلى هذاالتُقُدراالني ظنه صاحب هذاالقول لايتأتى هذا تممن هنااخذانت أسكامه سما فالاقر سأن الفارق بينهما المانعرمن الحاق أحده سمايالا خراغهاهوا لخطر وعدمه وقدظهرا لهلاضير فىالتزام ماملزم ذلك فلمتأمسل ستمقد وضوانتف اءالنظيرية من تعلىق القنسد بل والتعلمق الحقيق الذي هومحسل النزاع فانه بأن أنه لا يتحقى في الموجودو المستعبل في معسدوم متصور وجود ، والتعليق الحسى انمابكون لاعرمو جودفالتعليق فيه لايكون لابتداء وجوده عندالمعلق عليمه بل نقلاله من مكان الى مكان ومعانتفا المماثلة لاتصف المقايسة بل تغييره من الحسيات الرمى فانعليس بقتل ولكن بعرض أن يصبرة تلااذاا تصل بالحل فاذا حال بينه وبين الوصول الى الحل ترس منع الرمى من انعقاده علة الفتل لاأنه منع الفتل مع وجود سببه والله سيصائه أعلم فرمستلة من المفاهيم) المخالفة كانقدم (مفهوم اللقب نفاه الكُل الابعض الخسابلة وشهذوذا) كابن خو يرمنسد اذمن الماليسة وكالدقاق والصيرفي وأبي حامد المرواروذىمن الشافعية (وهو)أى مفهوم اللقب (اضافة نقيض حكم) مسمى (معبرعنه) أى المسمى وجازحذفه أولاو عود الضيع اليه مانيالقرينة (باسمه) حال كونه (علناً وجنسا ألى ماسواه) أى المسمى ولأفرق بين أن يكون الحكم عبرا أوطلب (وقد يقال العلم والمراد الأعم) أى يقتصر على ذكر العلم وبراد بهمايع فوعيه علم الشخص وعسلم المنش واسم المنس وهوماليس بصفة عجاز امشهورا عسداهل هسنه العبارة وهما لنفية حيث قالوا التنصيص على الشئ باسمه العملايدل على نفي الحكم عماعداه كالتجؤز غيرهم فى اطلاق اللفب مريدايه الاسم الاعممنه وهوما يشمله والكنية والاسم القسيم لهما واسم الجنس وآذاظهر المرادفلامشاحة ثمالمسهورعن الغاثلين بدعدم الفرق بين أسماء الاشمناص والأجناس وحكى ابن يرهان أنهجة في أسماء الانواع كالغنم لا الاشخاص كزيد (والمعول) في نفيه (عدم الموجب) القول به كَامضى في نفي مفهوم المخالفة مطلقا (وللزوم ظهور الكفر) فضلاعن الكذب (من نحو محمد وسول الله) فانه يلزممنه نقى رسالة غيره قيل ووقع الالزام به للدقاق في عجلس النظر مبغ داد فتوفف (وفلان موجود) فانه يلزممنه نغي وجودواجب الوجود تعالى روهو) أى لزوم المكفر من هذين وأضرابهما (منتف) بالابماع قلعافالقول بما يفضى اليه باطل قطعا وأورد انما يلزم اذا تحقق شرا قط مقهوم المخالفة وهوهنا بمنوع لحوازكون التغصيص بالذكر لقصد الاخبار برسالة محمد صلى الله عليه وسلم ووجودفلان ولاطر بقالى ذلك الابالتصريح بالاسم وأجيب بأنه حينشذ لاينحقق مفهوم اللتب أصلالان هذه الفائدة حاصلة فيجيع الصور واعاقال فلهور لاندلالة المفهوم يعسب الطهور لاالقطع (واستدل) على نفيه (بازوم انتفاء القياس) على تقدير القول به كااعتمده البيضاً وى وغيره لكن القياس حق فالمفضى الى ابطاله باطل فالقول عفهوم اللقب باطل بيان الزوم أن النص الدال عنطوقه على حكم الامسلان تناول الفرع ثبت الحكم فسم بالنص وإلادل على انتفاء المكم فيسه قضاء لحق المفهوم اذ الفرض حقيته وأيامًا كان فلاقياس (والجواب) لانسلم أن النص ادام بتناول الفرع وقبل بانتفاء

مكلفا بالمعرفة المسولها واذالم يكن مكلفا بهالم يكن مكلفا مطلقا لانه لاقائل بالفرق أو يكون بخلق علم ضرورى فى انسان غديرعاقل وهو بعد جدافانه يبعد أن يصدغ والعافل عالما بهذه الكيفيات الجبيبة وهدذه التركيبات النادرة اللطيفة فاذا التفت طرف التوفيف انتفى

التوقيف وثبت الاصطلاح وهدد النقر يرهو الصواب على خلاف ما قرره الامام وأثبا عده فانم سم جعلوه دليلين فان مهم بطلان وعوى المصركا يعرف بالوتوف عليسه فجعله (٢٤٢) المصنف دليلا واحدام قسمه الجمع بين الانعتصار في اللفظ والانتصار الاقسام

المكم فيسه ينتقى القياس لان القياس يستدى مساواة القرع للاصل فى المعنى الذي ثبت المسكم بعف الاصل فالابرم (اذا ظهر الساواة) بينهما فيه فقد ظهرت في الحكم أيضا فيتعارضان لأقتضا كل غسير مايقتضيه الا خرع (فدم) القياس عليه اتفاقا (لزيادة قونه) فأبازم ابطال القياس ولانق المفهوم (تالوا) أى القائلون عُفهوم اللقب (لوقال لخادمه المست أي زانية أفاد) قوله هذا (نسبته) أى الزنا (الى أمه) أى المقاصم ولذا قال ماللاً ، وأحسد عجب الحسد على القائل اذا كانت عفيقة ولولا أن تعليق الحكم بالاشم يدل على تفيه عماعدا ملسا تبادراكي الفهم نسسبة الزفااليها ولمساو جب آلمة عندهما اذلامو جب للتبادر والحدّغسيره (أجيب بأنه) أى التبادر المذكور (بقرينة الحال) وهي الخصام الذي هومظنة الاذى والتقبيع فيما يورد فيه غالبا وايس هذامن المفهوم الذى يكون اللفظ ظاهرا فيه لغة بشئ واغسالم بحدعندا المنفية والشافعية لانمفيدنسبة الزنااليها ليس بقطعي فكان في شروتها شبهة يندرئ الحد عثلها غملمضى عددلاله إغماعلى الحصرمن مفهوم المخالفة وكان النداهر خلافه ترجم بيانه عسمتان حعلموضوعهاأحدجرأىمعنى الحصروهوالننيءنغ يرالمذكورلان الجزءالا خرالذىهوالانبات للذكورلاخلاف فأندلالم اعليه منطوقا ققال في (مستلة الذي في الحصر باعلا غيرالا خر) أى نقى الحسكم الثابت للمصورفيه وهومايذ كرآ خراءن غيرميانما (قيل بالمفهوم) قاله أبواسه ق الشيرانى في جماعة (وقيل بالمنطوف) قاله القانبي أنوبكر والغزالي قال المصنف (وهو الارجم ونسب للعندية عدمه)أى النقى عن غيرالحصورفيه والهانفيدالا ثبات لاغير (عائمانيد قامّ كاله قام) في عدم دلالته على تنى غيرالقيام عن زيد أذمن الطاهران في اغراز يدقام من التا كيدمايزيد على ان ريدا قائم مهذا عناد الاتمدى وأبي حيان ونسبه الى التعويين البصريين وناسبه الى الحنفية صاحب البديع وتعقبه المصنف بقوله (وتكردمنهم)أى الحنفية (نسيته) أى الحصر الى اعمامعني لها كافى كشف الاسرار والكاف وسامع الاسراروغيرها (وأيضالم يعب أحدمن المنفية عنع افادتها) أى اغسا المصر (في امستدلال باعسا الأعمال) النيات الثابت في الصحه يروغيرهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (على شرط النية في الوصوم) عساملنصه الوضوعل ولاعل الابالنية ولاوضو الابالنية أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرة فلسديث المد كور (بل بنقدير السكال أوالصمة) اىبل اعاأ جاتوا عاما صله أن حقيقة عوم الاعال غير مرادة للقطع وجود بعضها بلانمة كعمل الساهي فالمراد حكمها وهوإماأخروي وهوالثواب والعقاب ويعبرعنه بآلكال أودنبوى وهوالاعتبارالشرعى ويعبرعنه بالعدة والاخروى مراداتفا فافلا يجوز ارادة الدنيوي معسه أيضا إمالات ثبوته بالاقتضا والمنتضى لأعوم له وهذا طر تي المتاذي بيريدرمن واففه وإمالان اللفظ صاريجازا عن نوعسين مختلفين لوسودا اصحسة والمؤاب والفساد ولاعة اب فيكون مشتركابيتهما بالوضع النوع والمشترك لاعوم له وهذاطريق شمس الاغة السرخسي وفر الاسلام وأخيه ومن تابعهم الايسم التسيث بالحديث على السيراط النية في الوضوء عمل كان يطرق عداا بنواب منع كون الثواب مراداً اتفاقاوان اتفق على عسدم الثواب بدون النية لان موافقة الحكم الدليل لا تنتفني ارادته وثبوته به لبازم عوم المقتضى أو المسترك وأيضالانسه أن المسكم مشترك بين النوع بن اشتراك لفظيا بلهوموضوع لاثرالشي ولازمسه فيع الجواز والفسيادو شواب والاثم كالبع الحير إن النرس والانسان فادادة النوعين لاتكون منعوم المسترك وكان التزام أن المراد بالاعل صحبها كافاله المخالف هوالوجه ولا يلزم منه ضرر في مطلوب الحنفية عمه الصنف على هذا الطريق فقال (وهو) أي ا تقديرالعدة (الحق) لائه المجاز الاقرب الحاطقيقة من الكال اليهاولم المهما يقدمه عليه في تعين واعما

وأجاب المصنف بوجهين أحدهما لملايجوزان بقال اناته تعالى ألههم العاقل أىخلق العلم فيه بأن واضعامًا وضع هدده ألالفاظ بازاء هذه المعانى لاأن الله تعالى هوالذى وضعحـــــــى بلزم المحذوروهوعدمالتـكليف مازم أن لاتكون مكلفا بالمعرفة فقط لكونه قدعرف وهدالااستالة فيسهأما كونه غىرمكلف مطلقاغانه غيرلازمكن أتى سبادةدون عبادة واعلمآن الاحسن فى الجواب ماأجاب بدان الحاحب وهوأن بقال ان الله تعالى علها آدم ولا بردعلمه مى مما قاله الخصم معلها آدم لبنيه م بعثه الله تعالى الهمبلغتهم وأحسنمن هذاأيضاأن يقال الوحىقد يكون الى نى وهـــوالذى أوحى اليه لكن لالانبليغ وقديكون الحرسول وهو المبعوث العسره ولهذا قالوا كل دسول نبي ولاينعكس والآية اعماتنني تعلمها بالوجى الىرسول فعوزأن يكون حصل التعليم بالوحي الحني (قوله وقال الأسستاذ) هذا هوالمذهب الرابع اختيار الاسناذأ بي اسمق الاسفرايي الشانعي وهوأن القسدر الذى وقعيه التنبيسه الى

الاصطلاح توقيق فانه لو كان اصطلاح بالاحتيج في تعليمه الى اصطلاح آخر و تسلسل كافلنا ، وأما الباقي قلنا قلنا فيكون اصطلاح يا هكون اصطلاح يا هكون اصطلاح يا هكذا واله الامام لما تكلم على تفصيل المذاهب فتابعه المصنف لكنه نقل عنه عند الاستدلال عليه أن الباقي يحمّل

أن يكون اصطلاحياوان يكون توقيفياوهو الذى نقسله عنداب برهان والآمدى وصلحب النعصيل وابن الحاجب وغسيرهم فعلى هذا يكون مذهبه مركيا من الوقف والتوقيف وفي المسئلة قول خامس ان ابتداء (٣٤) اللغات اصطلاحي والباق عشمل

اكذاف المصول والتمصيل لكن فى المنتفب والحاصل الحزمان الباقي توقسني قال (وطريق معرفة االنقل المنواترأ والاحادأ واستنباط العقلمن النقل كااذانقل أن الجمع المعرف يدخمه الاستثناء وانهاخراج مايتناوله اللفظ فيعكم بعومه وأما العقل الصرف فلاعدى) أفدول هسنذا هوالقسم السادس وهوالطريقالي معرفة اللغات ويمرف بثلاثة أموري أحدها مالنقل المنواتر كالسماء والارس والحروالسرد وتحوهابما لامقبل التشكمك والثانى الاسادكالقر ونحومن الالفاظ العربيسة قالف المحصول وأكثرا لفاظ القسنرآن من الاول وذكر الأمدى نحوم والثالث ولمهذكره الاتمدى ولاابن الحاحب استنباط العقل من النقل كاذانقه لالنا أنابلع المعرف يدخسله الاستثناء ونقسل البناآن الاستثناء اخراج مامتناوله اللفظ فيحكم العقل بواسطة هاتين المقدمتين ات الجمع المعرف للعوم وأماالعقل الصرف بكسرالصادأى الخالص فلايجدى أى فلا ينفع في معرفة اللغات لان العفل انما يستقل وحوب

فلنالا يضرهم لان الاجاع على أن الاعبال في الحديث عنصوصة عباليس بعيادة فاللازم من الاستدلال يه لا يُصمر الوضو عيادة الامالنية حتى كان الشافعي بتول الوضو عبادة وكل عبادة لا تصور الابالنية فالوضوء لايصم آلاىالنمة وحنتسذ فالمحنفية أن يقولواان كان المرادكل وضوء عبادة فلانسلها أو يعض الوضوء عمادة فنسلها ونقول ولا بصعرالوضوع عبادة الامالشة لكن منعوا توقف صحة الصلاة على وضوء هوعمادة كافى الشروط) فيسلكون في الجواب القول بالموجب والعبدا اضعيف في هذا المقام بحث ذكرته في خليةالحجلي فعدممنعهمكونانمانفيدالحصرف الحديث دالرطاهر علىقولهم نافادتها ذلك فلت الكن لقائل أن يقول انجابتم هذا أن لو كأن مطاوب الخالف شوقف على ثبوت ذلك لهاوليس كذلك لانتهاص تعريف الاعال به فان أداة التعريف فيها للعوم لعدم العهدو عليه مشي ابن الحاجب في اليلواب عن الاحتجاج بهدذاالحديث على افادة اعباللع صريحيث قال في المنته بي وأما انسا الاعب ل بالنسات واغبا الولاملن أعتق فأخصر بفرانمالمافيه من الموم ومن غة استدل صاحب الهداية على افتراض النية فى الصلاة بالخديث المذكور مدون ابما كاهو روايه ما بتة رواها الامام أبوحنيفة رحه الله تعالى وغسيره وحينتذفق دكان الاولى ترائه حذه العدلاوة نعرف كشف الاسرار وجامع الاسرار التصريح بكونها في الحديث مفيدة لذلك (لنا) على اغما العصروانج النَّفي عن غير الا خرمنطوقاً أنه (بفهم منسه) أي اغما (المجموع)من الا ثبات والنفي كاهوظاهرمتبادرمن مواردلاتعصى كقوله تعالى اعماالهكم الله (فكان) اتمالفظاموضوعا (له)أى المعموع كاصر حبه على المعانى لان الاصدل في الفهم تبعه الوضع ثم كاأنه للاثبات منطوقا فللنفي كذلك لان المجموع معنى واحدمطابق الهافلا تدكون دلالته على النفي مفهوما لان اللفظ مدل على كل من جزأى معناه تضمنا من جهة واحدة فان قيل كيف يفيد دالنبي منطوقا وأدانه المعهودا فادته ااياء كذلك غسيرموجودة فالجواب أن ذلك غسير يمننع (وكوب النافى المعهود) لافادة النفي منطوقا كاولا (منتفيالايستلزم نفيه)أى كونم ادالة على نفي الحَكم عن غيرالا خرمنطوفا (لانموجب الاتفال) أي انتقال الفهم من النافي الى معناه الذي هوالنقي منطوقاهو (الوضع) أي وصنع اللفظ له المهاوم ذات الفاهم بقرينة التبادر (لابشرط افظ خاص) حتى اذا في بعد لايو جد ذاك المعنى واذاكان كذلك فكالمارأن مفيده أداة مخصوصة لوضهها له خاصة حازات يفيده غسرها لوضعه له والعبرممعا وكاكان الفهم على ذال الوحه دلسل الوضع له فسكذا يكون الفهم هناعلي هدا الوجه داسل الوضع لهما كذات ولايتك المذالا بكني للطاوب لان عاية مايفيدا ته بفهم من إغالن عن الغديرولا يلزم منه أن يكون لوضع اللفظ له بالذات ليكون مستفادا منه منطوقا بل يجوزان بكون لوضعه له في ألجلة فيكون مستفادا منهمفهوما ومع الاحتمال يسقط الاستندلال لانانقول ماقدمناه ظاهرفي أنه منطوق (وكون فهمه) أى السفى منه (لايستانمه) أى كونه بالمنطوف (إوازه) أى فهمه (بالمفهوم لا بنفي الظهور) ونحن المانقول هوظاهرف ذلك شم كيف بصم أن بكون بالمفهوم (ولوثبت) كونه كذلت (كان عفهوم اللقب) المدقه عليه حينتذ (وهو) أى مفهوم الاقب (منة) اتفاق أو الزاما والريصم للها ثلين بأنه بطريق المفهوم القول بثبوته حينشذ أصلا إفان قلت مثل جوازا نماز يدقام لاقاعد بخلاف مازيد إلاقاتم لاقاعد ومنسل أنصر يحالنني والاستنتاء يستعل عنداصرارا لخاطب على الاسكار يخلافانمامن الامارات الدالة على انه مفهوم لامنطوق كماذكره المحقق التفتازاني قلت الذي صرحبه الشيغ عبدالقاهر وقال المتأخرون انه الافرب نفي حسن مجامعة لا العاطفة للنني والاستثماء لانني العمة وتصبر يحالمفتاح بعدم العمة متعقب كاقال الآمام الطيبي بأنه ان كان دعوى مستندة الى الوضع فلابد

الواجبات وجوازا لجائزات واستمالة المستميلات وأماوقو عأحسد الجائر بن فلايه تدى اليه واللغات من هذا القبيل لانها متوقفة على الوضع قال ورلف مل الثاني في تقسيم الالفائد دلالة اللفظ على تمام سماه مطابقة وعلى جرته تضمن وعلى لازمه الذهني التزام اقول

النافر غمن الكلام على وضع المفظ وما يتعلق به شرع في تقسيمه وذلك من وجوم وقدّم تقسيم الالفاظ باعتبار دلالته الان التقسيمات كالهام تقسيم الدلالة واغلاله المنظيه ويلزم من تقسيم الدلالة الدلالة والمنافظية ويلزم من تقسيم

منذكرهاو بسانها وانكان بطريق المعنى فلملا يجوزا جراؤه على التأكيد على أن جارانته أكثرمن هذا التركيب فى الكشاف منه قوله فى قوله تعالى زين الناس حب الشهوات أى المزين لهم حبه ماهوا لا شهوات لاغير اه على انه يجوز أن يكون هــذامنه بالنظر الى ما يقنضيه علم البلاغة لا العربية اذلا يقوم دليل على امتناع ذلك من حيث العربية لاصورة ولامعى ومن عقساغ في عبارة المستفين من الاعسان وليس الكلام الافعاه ومفادها في الاستحال العربي بحسب الوضع لغة ويما يزيده وضوحا أن السكاكي اشرطني صحة محامعية النؤ بلاالعاطفية لاغيان لأنكون الوصف بعيداغيا عماله في نفسيه اختصاص بالموصوف المذكور وعللوه يعدم الفائدة في ذلك عندا لاختصاص فهذا يضدأن ليس علة المنع كون النثي منطوقا ولاعدن الجواز كونهمه هوماعلى مافى هدذا التعليل من بحث وقدظه رمن هذا أيضااندهاع التشدث بالامارة الثائمة على أنه بالمفهوم لابالمبطوق على أنالسنا نقول النفي المستفادمن أغيامنطوها كالمستفادمن مافى سأثرالو بجودوان قالوا السبب قى افادتها القصر تضعنها مهنى ماو إلا لانه كاقال الشيخ عبدالقاهر أبعنوابهأن المعنى فى اتماه والمعنى فى ماو الابعينه وأن سبيلهما سبيل الفظين يوضعان لمعنى واحدوفرق بين أن يكون في الشي معسى الشي وبين أن يكون الشي الشي على الاطلاق قلت وعما يشهدبهذا اختلاف ماولاء عنى ليس ولنفي الجنس وايس ف كثير من الاحكام كاعرف في العسرية مع أنه لاقائل بأن النق في شي منها مفهوم لامنطوق وبهذا يظهر منع كون النق في انجاع يرصر يم والأيجاب فيهاصر يحاوأنه لاحاجة الى دعوى ذلك بل الوجه أن كلامنطوق صريح ﴿ ننبيه ﴾ والآصر أن أنما والفتح كانما بالكسر (وأما الحصر باللام العوم) أى التى لاستغراق الجنس الداخة على أحدجزأى الكلام سواءكان صفة كالعالم أواسم جنس كأرج لمقدما في الذكر أومؤخرا في الجزء الا تخر بشرط أن يكون أخص منه بحسب المفهوم علاكان كزيدا وغسرعم كالجاد والجرو وكالشارالى جلة هذا بقوله (والا خرأخص كالعالم والرجل نقدم أوتأخر فلاينبغي أن يختلف فيسه) لذهم ذلك منه ظاهرا حتى انمن خالف فيه فقدار تكب ما لا يحسسن ارتكابه (ولونني المفهوم) الخالف فاله لا يتوقف ثبوته على ثبوته كاسيطهر (بخلاف) مااشتمل على مستندومسنداليه أحدهما على والا خرصة معرفة بالاضافة نعو (صديق زيد) فانه اعلى فيدا لحصراذا كان على هذا الوضع لا (اذا أحر) الاسم الصفة عن العلم كان يؤخر صديق عن زيد فاته لايفيدا لحصر حينتذ (لانتفاء عومه) أى عوم الاسم الصفة المضاف من حيث هو كصديق فانه ليسمن ألفاط العرم قال المستنف رجه الله تعالى واذالم يتحسسن الاختلاف في حصر مافيه اللام كاذ كرنالزم أن لا يحسن الاختلاف في افادة النبي لان الحصر مركب من الثبات وذني (ويندرج) كون كلمن المعرف وصديقي في التركيب الخاص دالاعلى الذي عن الغير الذي هو جزءمعي الحصر (في بيان الضرورة عند الخنفية اذ ثبوت الجنس برمنه لواحد بالضرورة بنتني عن غيره) فهوس القسم الأول منه لانه يلزم جعل جميع ماصدق عليه العالم هوزيدوما صدق عليه زيدهو جيغ ماصدق عليسه العالم في زيد العالم والعالم ذيدنني وجود ماصدق العالم غيرز يدوما صد فرازيد غيرالعالم ضرورة نرض صدق كون جميع ماصدق عليه فزيده والعالم وجدع ماصدق عليه العالم هو أزيد نع إفادة الحصرفيهما كغيرهما قديكون حقيقة إماه طلقا كالله الخيالق والخالق الله وخالق الله ولما بالنظرال عرف خاص منسل والبين على المذعى علب وقد بكون مبالغدة وادعاء كاهوكذير بثيرفي المحاورات الخطابية إما يجعل ماعدا المقصور عليه من ذلك الجنس بلغ من النقصات مبلغا اغط بععنه وعنأن يسمى به فهو فيماعدا المقصور عليمه كالعدم وإما يجعل المقصور عليه قدارتني في الكمال الىحد

الدلالة اللفظمة الحالثلاث تقسيم الفظ الدال بالضرورة فاندفع سؤالس قال كلام المنفف في تقسيم الالفاظ فكيف انتفلاني تقسيم الدلالة ثمان الدلالة معنى عارض الشئ بالقياس الى غبره ومعناها كون الشيء الزممن فهمه فهمشئ آخو وهى إمالفظية أوغير لفظية فغسر اللفظمة قدتكون وضعمة كدلالة الذراععلى المقدار المعسن وغروب الشمس على وحوب الصلا وقدتكون عقلية كدلالة وجودالسببعلي وجود سميه ولدس الكلام في هذير القسمين بلف المعلمة فلذاك احترز المنفءتهما بقوله دلالة اللفظ ي شمان اللهظسة تنقسم الى ثلاثة أقسام إماعقلية كدلالة المقدمتين على النتصة ودلالة اللفظ عسلي وحود اللافظ وحباته وإماطسعية كدلانة اللفظ الخارج عنددالسعال على وجع الصدد وإماوضعة وهى المقصودةههنافكان منسى أن مقول دلالة اللفظ الوضعية على أن الامام قال اندلالة المطايقة وحدها وصنيسة وإماالتضمين والالتزامفعقلشانوتعريف هـذه الدلالة التيرمدها

المصنف هوكون الفظ اذا أطلق فهم منه المعنى من كان علما بالوضع وان شئت قلت فهم السامع من الكلام تمام المسمى أو جزاء أولازمه وقسمها المصنف الى ثلاثة أقسام أحدها المطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام مسماء كدلاله الانسان

على الحسوان الناطق وسمى بذلك لا تاللفظ طابق معناه ، الشاتى دلالة الشفين وهي دلالة اللفظ على بزء المسمى كدلالة الانسان عسلى الحيوان فقط أوعلى الناطق فقط وسمى بذلك لتضمنه اياه ، الشالث دلالة الالتزام (و ١٤) وهي دلالة اللفظ على لازمه كدلالة

الاسدعلي الشجاعة واغا بتصورتاك فى اللازم الذهني وهوالذي ينتقسل الذهن البه عندسماع اللفظ سواء كأنالازمافي أنفارج أبضا كالسرير والارتفاع أملا كآلمى والبصر وكدلالة زيدعلي عسرواذا كاناهجمعين غالسا ولايأتى ذلك في اللازم الخيارجي فقط كالسريرمع الامكان فاته ادالم منتقل آلدهن اليه لم تحصل الدلالة البتة ومن هذايعلمأن قوله وعلى لازمه الذهني التزام غرمستقيم لانهذا يوهم وسيودالدلالة معاللازم انكساريي وهو مآطل فالفالحصول وهذا اللزوم شرط لاموجب يعنى أناالزوم بجرده ليسهو السيب فيحصول دلالة الالستزام يل السبب هو اطلاق الانظ واللزوم شرط وهلذا النقسيم يعرف منه حدكل واحدمنها وفعه تطر من وحوه بممهاأن اللقظ حنس بعيد لاطلاقه على المستعل والمهسمل وهو عجتنب في الحدود فكان بنبغي أن مقول دلالة القول ومتهاأن آلتام لايكون الا فماله أحزاء وحنقذ قبرد علىه دلالة اللفظ الموضوع لمعدني لاجزءله كالحوهر الفرد والاتن والنقطة

صادمعه كالنه الجنسكله وضن لمنقعافا دقاللام المذكورة للصرافادته الهحقيقة مطلفافي كلمورد إبل على هذاالوجه التفصيلي ولم يصرح به العلمبه وقد ظهر من هدذا أنه يصم أيضا القول بالمصر بناءعلى أنا للامالسقيقة كانص عليه غيرواسد وعدم صعة تني كون اللام في مثل العبالم زيد لاستغراق الجنس لعدم صعة كلعالمز يدوان قول السانع لافادته المصرائحا يفيد المبالغة بعنى أنزيدا هوالسكامل والمنتهى فى العسلم كانص سيبويه على أن اللام ف الرجل للبالغة ومعناه الكامل فى الرجولية يفيد كون اللاف بينناو بينه فى مثله لفظياوان قول المانع أيضالوا فادالعالم زيدا المصرلافاد عكسه أيضا صهر ملتزم ومنع صحة اللازم بمنوع ودعوى منع المساوآة بينه ماغسير مسلة بل اغا التفاوت بينهما من حيث أن المعرف ان معلمبتدأ فهومقصورعلي أتخبر وانجعل خبرافهومقصورعلي المبتدا كاعرف فيعلم المعاني وأشرنا السه آنفا ممن ذهب الى أن مشل هذا كيف اداريفيد الانعصار السكاك والطبي (وتكررمن الحنفية مثله) أى هذا القول (فى نفى المين عن المدعى بقوله عليه السلام والمين على من أنكر) فني الهداية جعسل جنس الاعمان على المسكر بن وليس وراء الجنسشي وفي الاختسار بعسل بعنس الممت على المدى عليمه لانه ذكره بالالف واللام وذلك ينفي ردهاعلى المدى (وغسيره) أى وف غيرنني المين عن المدى ويمكن أن يكون منهما يقوداليه كلامهم في وجه الاستدلال لكون أدني مدة السفر الشرعي الملاثة أيام ولياليها بقوله صلى الله عليه وسلم يحسم المسافر ثلاثة أبام ولياليها على ماعرف في موضعه فسطل عد كون الحصرفي مثل العالم زيدمن مقهوم التخالفة ونني قول مشايخنابه كاذ كره صاحب البديع هذا وفال المصنف رجه الله تعالى وحاصل ماأراده أنه خالف التفصيل المذكور في طريق ابن الحاجب وغيره بين تقدم المعرف فيفيدا لحصرو تأخديره فلايفيده كزيدالعالم وسكم بأنم حاسواء فى افأدة الحصر بناءعلى نسبة الحصرالضرورة بسبب الموم كافى المسين على المسكر فاذا كان كل ين على المسكرانم أن لاسق عِنْ عَلَى غَبُرُهُ وَهِـــذَاالْمُوْجِبُ لا يُختلف بتقديم معروضه وتأخيره شم هـــذا الوجب وهوالعموم منتّف في صديق الانهليس الا (١) ذات منصفة بصدافتي فلاعوم فيسه نفسه فلزم أن لاحصر إذا تأخر ففيارق ذااللام حست جعساد في التأخير يفيده وسكت عن تقدمه ومفهوم شرطه يفيدأنه بفيدا لخصر حينثذ وانسنأن لاعوم فيسه كان حصره بطريق آخرالبتة وهي عنده التقديم فانه يفيده كافي إباك نعبدلان صديقي موضعه التأخير لائه خبرعن زيدفاذاقدم كان المصرفائدة التقديم اه قلت وهو حسي الاأن بعلصديق زيدمفيد العصر بماذكره اغمايتم على قول الامام فرالدين الراذى في مثله ان الاسم متعين للابتداه تقدم أوتأخراد لالته على الذات والصفة متعينة للغير تقيدمت أوتأخرت لدلالتهاعلى أمرنسي لان معنى المبتدا المنسوب اليسه ومعنى الخبر المنسوب والذأت هي المنسوب الهياوالصفة هي المنسوب فسواء قسل زمصديق أوصديق زيد بكون زيدميتد أوصديق خبرالكن الجهورعلى أن المند أفيمثل هذاالمقدم كاتناما كانحيث لاقرينة معزفة الكون الخيرالمقدم وأجابوابأ فالانجعل اسم الصفة مبتدأ الاحال كونه مرادابه الذات الذى له تلك الصفة غاية الأمر أن الذات وصفت بانتساب أمر نسسى اليه وهذالا وجب تعينه ليكون مسندافيلزم أن يكون خبرا ولانجعل اسم الذات كزيدخيرا الاحال كونه مرادابة مفهوم مسمى بزيد فبكون الوصف مسندا الى الذات دون العكس ومن عة علق الظرف به في قوله تعالى وهوالله في السموات أي المعبود فيها أو المعروف الالهية والله تعالى أعسلم وقوله (والتسكمك بتعبويزكونه) أى المحصود باللام (لواحدولا توغيرمقبول) ردلافي شرح الشيغ سراج الدين الهندى البديع من أن الوجمة فأن «العالم زيد » يفيد المصردون «زيد العالم» بعد القول بأن الام

(9) _ التقرير والتحبير _ اول) وكاسط الله سيحانه وتعالى ؛ ومنها أنه ينبغي أن يقول من حيث هوتما مه وفي النضين من

فالعالم للعقيقسة حيث قال لانه يكون معنى قولنا العالمز يدهذه المقيقة من حيث هي ديد في فصر فيسه بالضر ورةولم بوجدف غسيره لان زيداذات معينة ولاعكن حله على المقيقة الابكونه عينها فكانت مغصوصة بداذلو وجدف غيرملا كانعينها بخسلاف عكسه وهوزيدا احسام لان معناء العسالم ابسه وشوته لايقتضى أن يكون عينسه بلواز كونه صفة لغيره اه و دجه عدم القبول ظاهر بمانقدم (وقد حَكَى الْعَادَةُمُ لَالْعَالُمُ زَيِدَ الْمُصرَأَى جِزَاءَ الذَى هُوالنَّفِي عَنِ الْعَدِيرِلانَّهُ لاشبهة في شهوت الأيجاب نطقا كافلنامشله في انسا ثلاثة أقوال حكاها ان الحاجب وغسره أحدها (نفيه) أى الحصر وعزاه صاحب البديع الى المذهب (والباته مفهوماً) أى والبهاأنه يفيده مفهوما (ومنطوقا) أى واللها أنه يميد ممنطوقا (واستبعد) هذا (لعدم النطق بالناف) ذر رما اعقق التفتاز الى (وعلت ف اغدا أَنْ لا أَثْرِه) أَى لَعَدُم النطق بِالناف في كون النسق البساب اللفظ منطوقا فلا يتم الاستبعاد نظرا الى هـ ذا الوجه (بلوجهه) أي هذا الاستبعاد (عدم لفظيتبادرمنه) الني (لان اللام الموم فقط) أوالمعقيقة فقط وأياما كان فليس النفي جزأه (فاغما ينبت) النفي عن الغميرفيه (الازمالانبانه) أي العوم أواحد لاغيرا والحقيقة له وهذا (يخلاف اعا) فانه يتبادر من لفظه النفي فكان بزء معناها كا تقدم ثملاكان ماتفدم مس أن المصر باللام للعوم لاينبغي أن يختلف فيده مطنسة أن يقال أنى يكون ذلك وقد قال المحقق التفتازاني في هذه المسئلة وأما المنطقيون فيأخذون بالافل المتيقن فجعلونه فى فوَّة الخزَّية أى بعض المنطلق زيد على ما هو قانون الاستدلال قدر مالمَّصنف مجينيا عنه بقوَّاه (ومأنسب الى المنطقية نمن جعلهماياه) أىذا اللام التى العوم (جزئيا ينفيه ماحقق من أن السور ماهل على كية الموضوع) ان كليافكلي وانجزئيا فجزت وماذكروه من الاسوارلم يقصدوا به الانحصار وإذا كان كذلك (فُذُواللام) التى المعوم (مستوربسورالكلية) لكونه دالاعلى المهوم الاستغرافي وكل مايدل عليه فهوسورا لكلية كاأفاده أنوعلى في الاشارات (التقسيم الثاني) في اللفظ المفرد (باعتبار ظهور دلاًلته الى ظاهر ونص ومفسر وع يحج فنأ شرو الحنفية ما) أي اللفظ الذي (ظهر معناه الوضعي) السامع (عِجرده) أى اللفظ أى بنفس مساعُه بلاقرينة اذا كانْ من أهسل اللسان حال كونه (محمَّــلا) العسير مُعنَّاءالظَّاهراحةَــالامرجوحا (انْأَمْيسق) السكلام (لهأَّىليس) سوق،معناءالمذِّكور (المقسود من استعماله فهو) أى اللَّفظ المفرِّد (بهدَّا الأعتبار) وهوكُون معنَّاه الْوضِّي ظاهرا السامع بنفسُ سماع اللفظ مع احتماله لغيره احتمالا مرجو حاغير مسوقله هو (الظاهر) اصطلاحات الظهوروهو الوضوح فالمعرف الاصطلاحى ومافى التعريف اللغوى فلايلزم تعريف الشئ بنفسه وتفييدالظهور بنفس اللفظ احسترازعا ظهرا لمرادبه لابنفس اللفظ كالمجمل اذاطقسه البيان (و باعتبار ظهورماسيق أى واللفط المفرد باعتبار وضوح معناه المسسوق له يواسطة السوق له زيادة على ظهور بمير دسماعه (معاحمال التعصيص) ان كانعاما (والتأويل) ان كان عاصا (النص) اصطلاحا وانعاف السوق مفيدا لزيادة الوضوح لاناهتمام المشكلم ببيان ماقصده بالسوق أثم واحترازه عن الغلط والسهو فيسه أكل ومن هناناسب أن يسمى هدذانصا إمامن نصصت الشئ رفعته لان في ظهوره ارتفاعاعلى ظهورااظاهر أومن نصصت الدابة اذااستخرجت منها بالشكليف سيرافوق سيرها المعتادلان في ظهوره زيادة حصلت بقصد المسكام لابنفس الصيغة كازيادة الحاصلة من سيرالداية بتكليفها اياهالابنفسها من حيثهي (ويقال) النص (أيضالكل سمعي) كائنما كان قولاشاتعا والمميز بين المدرادين من اطلاقه القرينة والفرق بينهما أنه بالمعنى الاول أخص مطلقا منسه بالمعنى الثاني (ومع عدم احتماله

كالشمس فىالكوكبمع لازمهوهوالضوءفان دلالة مصرم شالاعلى البلد المعروف انمى أتكون بالمطابقة من حيث انها تعام المسمى الامن حيث انهاجز ؤهفات دلالتهامن هذءا فسيةدلالة التضمن وكذاك القولف دلالة التضمن والالتزام على أن الامام أقى بهذا القيدف التضمن والالستزام فقط والمزمدذاك في الباقى وهكذا فعسل صاحب العصيل لكن حسذفها صاحب الحاصل ثم المصنف من الجيعا كتفاء يقرينة التمام والخزيبة واللازمية واتباعا للتقدمين فانه لمبذكره أحد قبل الامام كما قاله القرافي * ومنهاأن انحصار الدلالة الوضعمة فىالثلاث ردعلمه سؤال قوى أورده بعضهم وتقريره موقوف عسلي مقدمسة وهي الفرق بن الكلى والكايسة والكل والجزق والجزاسة والحزءفأما الكلي فهوالذي يشترك فى مفهومه كشرون كالانسان والحزق مقايله كزيدوســـيأنىذلك وأما الكلمة فهوالحكم علىكل فرديحيث لايبق فسردمن الافراد كقولنا كل رحل سسمعه رغمة مان عاليا وتقبابله الجزئيسة وهو

المسكم على بعض أفراد حقيقة من غيرتعيين كقولنا بعض الحيوان انسان وأما السكل فهو المسكم على المجموع من حيث هو مجموع كاسماء العسد وكقولنا كل رجسل بحمل الصفرة العظيمة فهسذا صادق باعتبار السكل دون الكلية ويقابله الجزاوه ومالر فسكب منه ومن غيره كل كالمسقمع العشرة اذاعلت ذلك فنقول صيغة العرم مسماها كلية ودلالتها على فردمنه كدلالة المشركان على زيد المشركة مثلا خارجة عن الثلاث أماا نتفاء المطابقة (١٤٧) والالنزام فواضع وأماالتضمن

فلاته دلالة الفظعلى جزء مسماه كاتقدموا للزماغا بقاله السكل ومسمى مسغة العموم لسكاله كافررناء والا لتعذرا لاستدلال بهاعلى ثبوت حكهالفرد فى النفي أوالنوس فأنه لامازم من نفي الجموع أني جزئه ولامن النهى عن المجموع النهي عن من ته في فائدة كا جسع ماتقةم فيدلالة اللفظ كما عرعنه المصنف وقد تقدم أنهافهسم السامع والفرق منتها وسن الدلالة باللفظ مزيادة الماء أنالدلالة باللفظ استعمال اللفظ إما في موضوعه وهى الحققة أو غيرموضوعه لعالا فةوهو الحازوالماءفيهاللاستعانة والسمعة لانالانسان مدلناعلى مأفى نفسه باطلاق لفظه فاطلاق اللفظ آلة للدلالة كالقارالكتابة والفرق منهما من وحوه أحدها المحل فان محسل دلالة اللفظ القلب ومحل الدلالة باللفظ اللسان وغدممن المخارج ومانيها منجهة الموصوف قان دلالة اللفظ صفة للسامع والدلالة باللفظ صفة للتكلم وثالثها منحهة السيبية فان الدلالة باللفظ سيب ودلالة اللفظ مسيبعنها ورابعها منحهة الوجود فانه كلياو حسدت دلالة

غسرالنسين أي واللفظ المفرد باعتبار طهور معناه فوق ظهور النص من حيث انهمع ذاك لا يعتمسل غير النسخ (آلمفسر) اصطلاحاوسمي به لاته لمساحاو زالطاهروالنص في ظهورهما المذكور وكان التفسير مالغة النسروهوالكشف سمى به حسلاله على كاله الذي هوالانكشاف بلاشبهة (ويقاله) المفس (أيضالمسابين) المرادمنه (بقطعي) كانالمسبوالمتنواتر (بمسافيه شفاءمن الاقسام الأسمية) للفردباعتهار خُفا ولالنُّسهُ ماعد المنشابه منها وهوا للنه والمشكل والمجمل الستعلم من أن المنشآبه لا يفقه البيان ق هسذه الدارعلى ماهو الختار 🐞 واعدم أن ظاهر هذا أن المفسر يطلق على معنيين مختلفين في المسكم كالنص وأن الفرق من المفسر بالمعنى الاولو سنه بالمعنى الثاتي العوم وانغصوص من وجه فهو بالمعنى الاول أعممنه بالمعنى الثاني من حيث إنه بالمعنى الاول متناول ما بحيث لا يحتمل شياغيرا لنسخ مسالم يسبق له خفاه كأيتناول ما بيانه بقطعي عماسيق أه خفاء من الأقسام المذكو رة اذا كان لا يحقل شيأ غير النسخ وأخص منسه باعتبار أته لايتناول ما يحتمل التخصيص والتأويل سواءا حتمل مع ذلك النسم أولا وسوآء كان ذلك عما بن يقطعي مماسق احتفاء أملا وهو بالمعنى الثاني أعممته بالمعنى الأول من حيث أنه بالمعنى الثاني يتناول ماسانه بقطعي عماستي اسخفادمن الأقسام المذكو رةاذا كان يحتمل التغصيص والتأويل والنسخ كاأنه بتناول ماييانه بقطعي بماسيق لهخفاء من الاقسام المذكورة اذاكات لايعتمل شيأغير النسخ وأخص منه باعتباراته لايتناول الامابين بقطعي محافيه خفاءمن الاقسام المشاراليهافتامله لتكن الظاهر أثالفسرعنسدهم اللفظ باعتبارظه ودمعناه فوق ظهو والنص بحيث لايحتمل شيأغيرالنسيخ كاذكرنا آنفا والهلااطلاق لهعلى ما يخالف هذا اصطلاحا وات اطلاقه على ماين يقطعي عمافيه خفاء من الاقسام المذكورة بشرط أنالا يحمل شأغبرا لنسز وحمنتذفه ومن اطلاق المكلى على فردمن أفراده كأيفسده قول فرالاسلام وأماالمفسر فاازداد وضوحاء في النص سواء كانعمى فالنص أوبعسره مأن كانجلا فلحقه بيان قاطع فانسسة به ما ب التأو مل أوعاما فلحق مما انسد به باب التخصيص مأخوذ بماذ كرما اه ومن ثمة قال فاصل من شارحيه يعنى الجمل الذى المقد البيان المذكور إغايصسير مفسر الذالم يكن المعنى الذى عرف بينان المجمل قايلا للتفصيص والتأويل اه ويعنى وأن تكون محتملا للنسخ كاصرح يه نفس فرالاسلام بعدهذاويذ كره المصنف أيضاعنه وكذا كون مايين بقطعي بمنافيسه خفاءعلى وجهلاييق معها حمال التأويل والنفصيص نوعامن المفسرظاهرمن كلام صاحب التقويم وشمس الائمة السرخسي وهؤلاءان أبكوتوامن المتأخرين فليظهر من المتأخرين ماعفالفهم فيهذا نعرفي مزان الاصول وأماحده عنسدالمتكلمين وأهل الاصول ماظهر بهص ادالمتكلم السامع من غيرشيهة لأنقطاع احتسال غيره يوجود الدليسل القطعي على المراد وكذا يسمى مبينا ومفصلا لهدذاتم قال وقديسمي الخطاب والكارم مفسرا ومينايأن كانمكشوف المرادمن الاصل بأن لم يحتمل الاوجها واحدا كانتع على المسترك والمشكل والجمل الذي صارم مادالمتكلم معاوماللسامع بواسطة انقطاع الاحتمال والآشكال اه وهدناوان كان ظاهره أن المفسر له معنيات لكن لا كاذ كره المصنف بل حاصله أن المعنى له عند النفصيل نوعان ماكان مكشوف المرادمن الاصل بأن لم يحتمل الاوجها واحدا وماكان المرادمنه غسيرمكشوف أقلاثم صارمكشوفا عباطقه من البمان القطعي المزيل لاحتمال غيرذلك المعنى ولم يتعرض لأشمتراط احتمال النسم إما اعلى ماعلمه المتقدمون من عدم اشتراطه كاسمأتي وليس الكلام الآن في اصطلاحهم وإما العلم به لانه الفصل المميزة من الحكم ان كان على ماعليه المتأخرون من اشتراطه والمسيحانه أعلم (وات) بين المراد مما فيه خفاء من اله قسام المذكورة (بظني كغبر الواحدوالة ياس (فؤول) اصطلاحًا سمى

اللفظ وجدت الدلالة باللفظ يخدلاف العكس وخامسها منجهة الانواع فلدلالة اللفظ ثلاثة أنواع المطابقة والتضمن والالنزام وللدلالة باللفظ نوعان الحقيقة والجساذقال (فاللفظ ان دل جزؤه على جزء المعدى فركب والانفردوا لمفرد إما أن لا يسستقل بمعناه وهو

المرفأو يستقل وهوفعل اندل بميئته على أحد الازمنة الثلاثة والافاسم كلى ان اشترك معناء متواطئ ان استوى ومشكك ان تفاوت وجنس ان دل على ذات غير (٨ ٤ ١) معينة كالفرس ومشتق ان دل على ذى صفة معينة كالفارس وجزف ان لم يشترك

به إمالمانيه من صرفه عن ظاهر حاله أومن رجوعه من بعض احتمالاته الى بعض منها بخصوصه والتأويل لغة بدورعلى ذاك ثمايس المرادأت المؤول محصور فماذ كرلان الظاهروالنص اذاحل على بعض محتملاته صارمؤولا بلاخلاف ذكره فى الصقىق والمراداذاحل على عمل فعيرظاهرمنسه مدليل ظنى وجبذلك وسيأتى فى هدنام تريد كلام ف التقسيم الثالث من الفصل الرابع (ومع عدمه ف زمانه صلى الله عليه وسلم أىواللفظ المفردباعتبارظهورمعناه فوق ظهورمعنى المفسرمن حيث الهمع ذلك لايحتمل النسية فَزَمَّان حياة النبي صلى الله عليه وسلم (الحكم) وهو (حقيقة عرفية) خاصة للاصوليين (ف الحكم لنفسه) عندالاطلاق كالآيات الدألة على وحدانية الله تعالى وصفاته (والكل) أى وكل من هدده الاقسام الاربعة (بعده) أى بعدوفاته صلى الله عليه وسلم (عكم لغيره) لعدم احتماله النسمة بانقطاع الوحى (بلزمه) أى اطلاق المحكم عليه لا المحكم لعينه منها (التقييد) لغيره (عرفا) خاصاً أصولياً غييزابين ألصنفين بعسدا شتراكهما في أصل المعنى اللغوى وهوالا تفان على وجه بؤمن فيه التبديل والانتقاض والمسألزمه دون الاول لانهذا المعنى فى الاول أبلغ وأقوى عمل المطلق الا كل والتقييد ألما لبس كذلك ميجب التنبه هنالامرين أحدهما قدعرف أن زيادة الوضوح في النص على الظاهر بكونهمسوقالبيان ألمراد وأمازيادة الوضوح فى المفسروالحكم فيكون وجومع تلفة كأنكان الكلام في نفسه عمالا يحتمل التأويل ولا النسخ أوطقه قول أوفعل قاطع لاحتمال التأويل أواقترت بهما يمنع التخصيص أو يفيد الدوام والتأبيدذكره في التلويح ثانيهما ان قلت بنبغي أن تكون الزيادة المعتبرة فآلم كم بالنسبة الى المفسرز يادة القوة كاهو صنيع فرالاسلام ومن تبعه لاز يادة الوضوح كاذكره صدرالشريعة وغيره أماأ ولافلا تدالمناسب للاحكام وعدم احتمال النسم وأماثمانيا فلائن المفسراذا بلعمن الوضو جيث لا يحتمل الغير أصلافلامعنى لزيادة الوضوح عليه نع مزدادة وقوه واسطة نأكيد وتأبيد يندفع عنه احتمال النسيخ والانتقاض ومن ثمة تعقب صدرالشريعة بهذا كماف التاويع قلت ليس بين فحرالاسلام وصدرالشر بعسة مخالفة في القصود أما أوّلا فلا تعلو كان كذلك الزمآن تكون أقسام هد االنقسيم ثلاثة للانفاق على أنه اعماهو باعتبار ظهور الدلالة مع تفاوت الاقسام من يث الاظهرية واذا كان المحكم ليس فيسه زيادة الوضو حعلى المفسر لايكون فسسياله من حيث الأوضحية واللازممنتف اتفاقافا لملزوم مثل بلقال بعضهم الحكم ماطهر اكل أحدمن أهل الاسلامحتى لم يختلفوا فيسه وأما انيافلائه كاأن زيادة القوة مناسية للعيني اللغوى فكذاز يادة الوضوحها إباعتبار لازمها وهوز يادة القوة ومن هناع برفورالا سلام ومن تبعسه عن زيادة الوضوح بزيادة القوة ولعله انسااختار ذلك أفيسه من الاشعار بأن زيادة الوضوح انماهي مطلو مة للازمهاه فالالنفسها ثم المنعمتسلط على القول بأن الشئ اذا بلغ من الوضوح بحسث لا يحتمل الغسر لامعني لزيادة الوضوح عليه فانهلاريب فى اختلاف من اتب دلالات الالفاظ على افادة المعنى الواحد في الاوضعية بعدا تفاقها في الوضوح وان بلغت الحدالمذكور ويؤكده ماهومع الومن أن فى ترادف المؤكد آب لبيان المرادمن زيادة الجلاءله ماليس له عنسد عسدمها فيشهدله ماقدمناه آنف اعن الناويع فانه فيسه صريع فماذا كانت هذه الاقسام عبارة عماذ كرنا (فهى متباينة) لان في كل قيدا يضادّما في الا خرفالا تجسم فلفظ منجهة واحدة (ولاعتنع الأجتماع) أى اجتماع الظاهروالنص (فيلفظ بالنسبة الله ماسمين اه وعدمه أى فى لفظ اله معنيان سيق لاحدهما ولريسة للا توفيكون بالنسبة الى الاول نصا والى الثانى ظاهرا (كاتفيده المثل) لهـ مأمنها قول تعالى (وأحل الله البيع و عرم الربا) فأنه (ظاهر

علم ان استقل ومضمران لم يستقل أقول اللفظ يتقسم الحامركب ومفرد وذلكُ لانه ان دل حزوء علىجزء المعنى المستفاد منه فهوالمركب سواء كان تركيب اسناد كقولنا تمام زىد وزىد قائم أوتركس من ح كنمسة عشر أو تركب اضافسة كفلام زيد وأوردالقاسي أقضل حيوان فاطست علماعلي انسان فسنعي أن مزادحين هوجزؤه كاذكره الامأم فى الحصول وقوله اندل حزؤه أىكلوا-سدمن أجزاته واستغنى المنف عن ذكره بإضافية اسم الحنس لائنهـــاللعوم أو نقول اذادل جزءواحدمنه على جزه من معناه يلزم دلالة الجزء الاتنولان ضمالجزء الهمل الى المستعل غسر مفسد فالالاصفهاني في شرح المحصول ولافرق بن المركب والمؤلف عنسد المحققين وقال بعضهسهم المركب ماقلناه وأماالمؤلف فهومأدل حزؤه لاعلى جزء المعنى كعبدالله (قوله والا خفرد) أىوان لم يدل رؤه على بزممعناه فهو المسرد ونلك مان لا تكون له حسرة أصلاكباء الحسرأوله بزء

ولكن لايدل على جزء معناه كزيد ألاترى أن الدال مدوان كانت تدل على حرف الهجاء لكنه ليس جزأ من معناها أى من مدلولها وهوالذات المعينــة وكذلك عبـــدالله وتأبط شراو نحوه أعلاما وللــأن تقول هـــذا النعريف يقتضى أن قام زيد مفرد لان جزأ موهو القاف من قام والزاى من زيد لابدل على جزم معناه فيقبنى تقييسدا بلزه بالتعريب (قوله والمفرد النه) بدأ بالكلام على المفرد لتقدم معلى المركب بالطبع شمان المفرد ينقسم من وجود (٩٤٩) فقدم ما هو باعتباراً فواعه وهو

تقسيه الى الاسم والفعل والحرف وحاصلاأن المفرد ان كانلابسيتقل ععناه فهوالحرف أى لايفهم معناء الذىوضعه الاياعتبار لنظآ خردال عسليمعني همومتعلق معني الحرف ألاترى أن الدراهـــمن قولك قبضت من الدراهم دالة عسلي معنى هومتعلق مداول من لان التعبض تعلقيه واناستقل تطران دل مسئنسه أى التسه النصر رفية على أحسد الازمنة الثلاثة إماالماض كفيام أوالحال كيقوم أو المنتقبل كقم فهوالفعل والاأى وإنامدل يهمئته على أحدالا زمنة فهوالاسم وذلك مأن لابدل على زمان أصدلاكة بدأوبدل علمه اكن لابميئته بل بذاته كالصبوح والغبوق وأمس والحال والمستقبل والآن (قوله كلي) اعلمأن الاسمقد مكون كالماوقد مكون يعزثما وتسمته خلاماز فان الكلية والخزشة من صفات المسمى فالكلى هدوالذي لاعسع تفس تصوره مسن وقوع الشركة فسمسواء وقعت الشركة كالحيوان والانسان والكانب أولم تقعمع امكانها كالشمس

فالاباحة) للبيع (والتمريم) للربا(اذلم يسقاذاك) أكالهمامن حيث هماوقد فهمامن نفس اللفظ فهو يالنسبة الى كل منهسمامن حيث هسماطاهر كاأنه (نص) فى التفرقة بينهما يحل البيع وتحريم الريا (باعتبارخارج هورد تسويتهم) أى الكفاريين الرباو البيع ف الل فأنه مسوق اذاك لانهم كانوا يدعونها بلوجعلوا الربا أصيلاف مساواة البيعة فالحل مبالغة منهمف اعتقاد حل فقالوا اعاالبيع مثل الرياومتها قوله تعالى (فانتحواما طاب الأنه ظاهر في الحل) أي حل النكاح بلاقيد بعدد لفهمة من نفس اللفظ مع كون الكلام غسيرمسوق له كاتعلم (نص) في العدد الذي هو الاربع (باغتبار خادج هوقصره) أى آلل (على العسد اذالسوقله) أكلاهد فانه تعسالى بدأبذ كراول العدد مزادعليه مامليه شمايليه شراعقيه ببسان ماليس بعددوعلقه بخوف الجوروالميل حيث قال فانخفتم أن لا تعدلوا فواحدة على أن الطاهر أن حل النكاح كانمعاوما قبل نزول هذه الاكة كانفيده التفاسير (فيم تمعان) أى الظاهر والنص في اللفظ الواحسد (دلالة) أي من حيث الدلالة على معنيين له مطابقة والتزاما أوتضمنا والتزامااذا أمكنافيسه (تمالقرينسة تعين المراديالسسوق وهو) أى المرادبه هوالمعنى (الالتزاي) لذلك اللفظ (فيراد الا تر) وهو المطابق أوالتضمي لهمدلولا (حقيقيا) له (لا أصلبا) أى لامعسى اهمرادا بالسُوق م فسرالا حر بقوله (أعنى الطاهري) واعسا كان طاهر بالان اللفظ ظاهر فيه غيرمسوق له والظاهر يعتبر فيه ذلك (ويصيرا لمعنى النصى مداولا التزاميا لمجموع الظاهرين) قان التفرقة بين البيع والرياف ألل مقلول التزافي فيموع وأحل التدالبيع وسرم الرباوكل منه مأظاهرف معناه وقس على هذا فال المسنف رجه الله تعالى ولقصدا فادة أنه يجتمع في لفظ كونه ظاهراونصا باعتبارين قال فى التقسيم فهوبهذا الاعتبار الظاهر وباعتبار ظهورمآسيق له النص فانه يفيداذا أمكَن في لفظ الاعتباران كأن نصاوط اهرابهما (ومثال انفراد النص) عن الطاهر قوله تعالى (باأبها الناساتقوا) ربكم لظهورمفهومه بنفس اللفظ مع كونه مسوقاله واحتماله التفصيص (وكل لفظ سيق لمفهومه) معظهورهمنه بنفسه واحتماله التفسيص أوالتأويل (أماالظاهر فلاينفرد)عن النص (اذ لايدمن أن يساق الفظ لغرض) قان كان معناه الوضيى فهو تفس النص وان كان غيره فهولازم للعنى الظاهرى فلم ينفردا لظاهر (ومثاوا) أى المتأخرون (المفسر كالمتقدمين) بقوله تعالى (فسجد الملائكة الآية ويلزمهم) أى المتأخرين (أن لايصم) هذامثالاله (لعدم احتمال النسم) لانه خمير واللسبرلا يحتمله على ماهو العصير كماسياتى (وثبونه) أى احتمال النسخ (معتسبر) في المفسر (النباين) أىلاجل تباين الاقسام عندهم فهوعلى اصطلاحهم محكم وحينتذ وفانما يتصور المفسر قمفيد حكم) شرى القطع بانه لامعنى لنسخ معنى الانظ المفرد فلابتم الجواب عن الازم المذكور بان المفسرالملائكة كلهمأ معون من غيرتطراني فسحد ولاأن الاقسام الاربعة متعققة في هذه الآية قان الملائكة جمع ظاهرفى العوم و بقولة كلهما زداد وضوحاف ما رنصاو بقوله أجعون انقطع احتمال النعصيص فصارمفسرا وفوله فسعد اخبار لاستمل النسخ فيكون محكا فلت وعلى هذا فليس المفسر من أفسام المفرجه هذا التقسيم ثم المثال الذى لامناقشة فيه على رأى المتأخرين قوله تعالى وعاتلوا المشركين كافة لآن كافة سستياب التخصيص وهو عمل النسم لأنه مفيد حكاشر عياوليس بغبروهذا (بخلاف الحكم والله بكل شيء عليم) فاله لا يشترط ا فيه أن يكون في مفيد حكم (الآنه) أى المعتبر في الحكم (تفيه) أى احتمال النسخ ايضا فوق ني احتمال التصيير والتأويل ونفي احتمال النسخ بصدق بكون المعنى الاعتمال تديلا أصلا كابعد ق بكونه

أواستمالها كالاله وتعبيره بقوله ان اشترك معناه غيرمستقيم لان الكلى الذى لم يقع فيه شركة يخرج منه فالاولى أن يقول ان قبل معناه الشركة وفال الغزالى المكلى الدالم وينتقض بقولنا اين آدم وشهه ثم ان المكلي ان استوى معناه في أفراده فهو

المتواطئ كالانسان فان كل فردمن الافراد لا يزيد على الا خرفى الحيوانيسة والناطقية وسهى متو اطثالانه متوافق يقل واطأفلان وفلان أى انفقاوان اختلف فهو (٠٥٠) المشكل سواء كان اختلافه بالوجوب والامكان كالوجود فأنه واجب فى البارى

يحتمله في نفسه لكن قام دليل انتفائه (والاولى) في التمثيل (نحوا لجهادماض) منذبعثتي الله الى أن مقاتل آخرأمتي الدحال لاسطله جورجائر ولاعدل عادل مختصرمن حديث أخرجه أبود اودلكونه مقيدا حكاشرعيا علياغ يرمحتمل للنسخ لاشتماله على لفظ دال على الدوام بخلاف قوله تعالى والله بكلشي عليم فانهوان كانغ برمحتمل للتسيخ لان معناه في نفسه لا يحتمل التسدل فهوليس عفيد لمسكم شرى على والكلام اغاهو قمايضًد ذلك (والمتقدمون) من الحنفية (المعتبر في الطاهر ظهور) المعنى (الوضعي بمجرده) أى سماع من هومن أهل اللسان اللفظ الموضوع له سُواء (سيق) اللفظ (له) أى لمعناهُ الوضعي (أولا) أى أولم يسقله (و) المعتبر (في المص ذلك) أي كون معني اللفظ مسوقاله (مع ظهورماسيق 4) وهوالمعنى المذكور قوصغ المظهر موضع المضمران يأدة تمكينه في ذهن السامع سواء (استمل التخصيص) ان كان عاما (والتأويل) ان كان خاصا (أولا) يعتمل كلامنهما (و) المعتبر (في المفسر) بعدد اشتراط ظهورمُعناه (عدم الاحتمال) التنفُصيص والتأويل (احتمل النَّسخ أولًا) يحتمل (و) المعتبر (في المسكم عدمه) أي احتمال شي من ذلك (فهي) أي هذه الأقسام متمايزة بعسب المفهوم واعتبار الحيثية (متداخلة) بحسب الوجود فيجوز صدق كل منهاعلى كل من الباقية لامتبايسة (وقول نفر الاسسلام في المفسر الاأنه يحتمل النسخ سند للناخرين في التباين) بين الاقسام لاته موجب التباين بينه وبين المحكم واذا كان ينهما تباين فكذا ينبغي أن يكون بين الباقية (اذلا فصل بين الاقسام) في التباين وعدمه فانه أريقل أحدياً ن يعضها متيان و يعضها متداخل في الاصطلاح (وبه) أى و بقول فحر الاسلام هذا (يمعدنني النباين عن كل المتقدمين) على ماهوظاهر الثاويح لات ألظاهر أن غر الاسلام منهم وقد أفادةوله هسذا النباين (ولعسدم المتباين) بينها عند المتقدمين (مثلوا الظاهر) بقوله تعالى (يأأيها الناساتقوا) الزانسة (والزاني) فاجلدواالاية (والسارق) والسارقة فاقطعواالاية (وبالامن والنهى معظهورماسيق أه) أى معظهورمعاني هذم العبارات وظهوركونها مسوقة لعان تقصد بهافاو غالوا بالتبآين بينالظاهروالنص بالسوق وعدمه لم يمثلوا للظاهر بجذمالامثلة لوجودا لسوق فيها (واقتصر بعضهم) أى صاحب البديع (ف) تمثيل (النص) على المحة العدد (على مني الدرباع) من قوله تعالى فأنكواماطاب لكممن النساءمثنى وثلاث ورباع وعلى التفرقة بين السيع والرباع سالبيع وتعريم الرباعلي (وحرم الربا) من قوله تعالى وأحل الله البيسع وحرم الربا (والحق أن كالرمن انتكلوا واسم العدد) في الآية (لايستقل نصا) على اباحة العدد المذكور (الاعلاحظة الاخر) منهـما كاهوظاهر (فالجموع) منهماهو (النص) على اباحة العدد المذكور قات وكذا كلمن وأسل الله البدع ومن حرمال بالايستقل نصاعلي التفرقة المذكورة الاعلاحظة الاخرفاغا النصعليها الجموع منهسما (والشَّافعية العلاهرما) أى لفظ (له دلالة ظنية) أى واجمة على معنى ناشئة (عن وضع) له كالاسدالحيوان المفترس حيث لاقرينة صارفة عنسه (أوعرف) عام بأن يكون دالاعلى مانق آاليه واشتهراستعماله فيه فى العرف العام (كالغائط) للخارج المستقذر من المسلك المعتاد (وان كان) ذلك المعنى المنقول اليسه (مجازا) للفغا (باعتبار الغسة) كهذا المعنى للغائط فأنه مجاز لغوى له لان مجازبته االغوية لاتنافى ظاهر بته العرفية العامة أوعرف خاص كالصلاة الدركان الخصوصة في الشرع فيضرب على اصطلاحهم النص لان دلالته قطعية والمجمل والمشترك لان دلالتهمامساوية والمؤول لان دلالته مرجوحة (ويستلزم)الظاهر (احة الأمرجوما) لغيرمعناه بالضرورة ومن تمة قال في المحصول الطاهر هوالذي يحتمل غديره احتمالا مرجوحا (فالنص قسم منده) أي من الظاهر بهذا المعنى (عند الحنفية)

ممكن في غبره أوبالاستغناء والافتقار كالوجوديطلق على الاحسام مع استغنائها عن الحل وعلى الاعراض معافتقارهااليهأ وبالزيادة والنقصان كالنور فانهق الشمس أكثرمنه فيالسراج والمفهوم من قول المنف ان تفاوت اختصاصه بهذا الاخبروليس كذاك وسمى مشككالانه يشكك الناظرفيه هل هومتواطئ لكون الخضفة واحدة أومشترك أسسمامن الاختلاف وفأثدة كال ان الملسائي لاحقيقة لأشكك لانماحصله الاختلاف اندخسل في التسمعة كان اللفظ مشتركا وانلمدخل ملوضع القدر المسترك فهوالمنواطئ وأحاب الفرافي بأن كلامن المتواطئ والمشكك موضوع للقدر المسترك ولكن الاختسلافان كان مأمور منجنس المسيى فهوالصطل على تسميته بالمشكك وان كان بأمور خارحسة عن مسمله كالذكورة والانوثة والعلم والجهلفهوالمصطلح على تسميته بالمتواطئ (قوله وجنس) تريدان الكلى اندل علىذات غيرمعنة كالقرس والانسان والعلم والسوادوغ مرذلك ممادل

على نفس الماء ية فهوا لجنس أى أسم الجنس كافال في المحصول ومختصراته وهذا التعريف ينتقض بعلم الجنس كاسامة الاسدو ثعالة الثعلب فانهيدل على ذات غير معينة تقول رأيت ثعالة أى ثعلب امع انه ليس باسم جنس بل عسلم حنس حتى يعامل في اللفظ معاملة الاعلام كالابتسداعيه و وقوع الحال منسه في الفصيح ومنع صرفه ان انضمت البه علا أخرى فهو واردعلى هذا بخصوصه وعلى أصل التقسيم لكونه أهمله منه والفرق (١٥١) بين اسم الجنس وعسلم الجنس أن

الوضع فسرع النصورفاذا استعضر الوآمنع مسودة الاسدايضع لهافتلك الصورة الكائنة في ذهنه هي جرسة بالنسسية الى مطلق صورة الاسد فأن هدذه الصورة واقعة لهذا الشخص في هدذا الزمان ومثلها يقسع فى زمان آخر وفي ذهب نشخص آخر والجسع يشترك في مطلق صورة الاسدفه ذء الصورة بوثية مسن مطلق صورة الاسسد فأن وضع لهامن حيث خصوصها فهوعملم الحنس أومن حيث عومها فهواسمالهنس اذاتقرر هددا فنقول اسم الحنس هوالموضوع للعقيقية الذهنسة منحيشهيهي وعلمالمانس هوالموضوع للعقيقة منحيثهي متشمضصة فيالمتهن وعسلم الشغص هدو الموضوع للعقيقة بقيدالتشضص الدارسي (قوله ومشتق) أىواندلعلىنىمسفة معنةأى صاحب صيفة معمنة فهوالمشتق كالأسود والفارس قال ان السكيت وهومن كانعسلي حافر سواءكان فسرسا أوحمارا وقالعارة لاأقول لصاحب الجمارفارس ولكن حمأر حكاء الجوهرى قالوأما

والاولى فالنص عندا لحنفيسة قسم منه لان عندا لحنفية قيدلانص (وهو) أى هذا القسم من الطاهر (ماكان سوقه لمفهومسه) المطابق فهوتص عندالحنفية اظهووه قيسه وسوقه له ظاهر عندالشسافعية أغرض دلالتسه عليسه دلالة واجحة عن وضع أوعرف وينفر دظاهرهم عن نص الحنفية في افظ له معنى مطابق لم يسقه والتزامى سميق له يمكن اجتماعهما وقدظهر في كلمنهما فانه بالنسبة الى كل منهما ظاهر الشافعة وبالنسية الىماسيق لهنص الحنفية لابالنسبة الىمالم يسقله فصدق على هذا اللفظ بالتسبة الى هذا المعنى ظاهر عندالشافعية ولم يصدق علمه نص عندا لننفسة وهذا اذاأر يدىالمعنى المدلول عليسه فى تعريف الطاهرماه وأعممن المطابق كماه والظاهر والافان أريديه المعنى المطابق فالوجه ما كانت النسفة عليمه أولاوهومالفظه وهوقسم من المص عندا لخنفية أى الظاهر بهدا المعنى قسم من النص عندهم لاته كاأفاده حاشسية عليسه ان النص على ما تة تمما ظهر معناه وعرف ما هو المقصود يسوقه ولايشكل أنهقد يقصد بسوق اللفظ افادة معناه مان تكون ذلك هو الغرض وقسد بقصد به غيرم كامرمن القصد الى رد النسوية فلزم انقسام النص قسمين اه (وإن اختلفوا) أى الحنفية والشافعية (فى قطعيسة دلالتمه) أى هذا القسم من ظاهر الشافعية الذي هونص الحنفية أوهذا القسم من نص المنفيسةالذى هوظاه رالشافعية على ماكانت عليه النسضة أقرلا (وظنيتها) أى دلالته المذكورة فقال أكثرا طنفية قطعية وكال الشافعسة ظنية كاله لاخلاف في المقيقة لاختلاف من ادهم بالقطعية والطنبية ومن ثمة قالُ (والوجه أنه) والاحسن الاقتصارعلى لانه أى اختلافهم (لفظى فالقطعية للدلالة والطنسة باعتبار الارادة فلااختلاف فرادا لحنفية القطع بنبوت دلالته على المعنى ولا يختلف في ذلك اذبعد العلم يوضعه للعني يلزم من سماعه الانتقال اليه وهومعنى الدلالة ومراد الشافعيسة ظن ارادة المعنى باللفظ فأن المهم عن العلم بالوضع وان ثبت قطعالكن كون المعنى مراد اغيرمة طوع به لحواز كون المرادغسير المعسى الوضيعي المنتقل البه عندسماع اللفظ ولا يحتلف فيه فلاخلاف كا لانحسلاف فى وجوب العمل الوضعي مالم ينفه دلسل كذا أفاده المصنف رجه الله تعالى فلت ولا يعرى عن تأمل فان ظاهر كلام المنفية القطع بالأرادة أيضا تبعاللقطع بالدلالة حيث لاموجب للخالفة وان هـ ذا النجو يزلكونه لاعن دليل ليس يمانع للقطع والله تعالى أعلم (واستمروا) أى الشافعية (على ارادالمؤوّل قريناله) أى للظاهر وسسيعرف تعريف المؤول (فيفال الظاهر والمؤول كالخاص والمعام لأفادة المقابلة فيلزم في الظاهر عدم الصرف عن معناه كايلزم في المؤول الصرف عند تحقيقا المتابلة منهما (والا)أى وان لم ملزم ذلك (احتمما)أى الظاهر والمؤول في اللفظ الواحد لكن اعتمار ين لامكانه تمنشند فالمنقول اعملاقة ولم يشمتهر كالاسمد دلالنه على الاول ظاهرة وعلى الثاني مؤولة وان اشتمر وهوالمسمى بالمنقول كالصلاة فهوعلى العكس (اذ) اللفظ (المصروف) عن معناه الراجع الى معسنى مرجوح (لانسقط دلالنسه على الراجع) أى على المعسى الراجع كقوله تعالى فاعما يبغسل عن نفسه (فيكون) المصروف (باعتباره) أى كونه دالاعلى الراحم (ظاهراو باعتباد المسكم الادة المرجوح مُرُولًا) قلت والظاهر أنه لا يلزم في الظاهر عدم الصرف أصلا والالم يوجد الافي الحقائق لاغير بل قدوقد ولاضمرف الاجتماع باعتبارين كاذكرنالان تقابلهما اعتبارى لأحقيقي (وتقدم المؤول عندا لحنفية) حيث قال وان بظني فؤول (ولاينكراطلاقه) أى المؤول (على المصروف)عن ظاهر ، بمقتض (أيضا أحد) فلا يختص به حنني ولاشافتي (والنص) غندالشافعية مأدل على معنى (بلا احتمال الغيره فيوافق ماف المنعنول هوالدفظ الذى لا ينطرق اليه احتمال لكن الطاهر أن المراد لا يحتمل الناويل مكمافي

الراكب فهومن كان على بعيرخاصة ولقائل أن يقول اذا كان الفارس يطلق عليهما فلا يحسن تمثيل المصنف به الصفة المعينة قال في المحصول والاسود و نحوه من المشتقات يدل على ذات مّا متصفة بالسواد وأما خصوص الماذات من كونها جسما أوغسير جسم فلالانه

المستصفى لان الظاهرأن احتماله النسخ لا يخرجه عن النصية ولاينا في هذا ما في شرح القماني عضد الدين مادل دلالة قطعية فلا برم أن قال (كالمنسر عند المنفية لاالنص) عند هم (فاته) أى النص عندهم (يعتمل الجاز) باتفاقهم (وعلت) قريبا (أنه) أي احتماله ألجاز (لاينافي القول بقطعيته) أى النس بُغلاف المفسر عندهم فانه لا يُعتمل المساز بتُغسيس ولابتأويل فألنص عند الشافعية هو المفسر عند الحنفية (وقد يفسرون) أى الشافعية (الظاهر عماله دلالة واضعة فالنص) عندهم حيثثذ (قسم منه) أى من الظاهر يمذا المعنى (عندهم) لان الدلالة ألواضعة أعمن الظنية والقطعية والبين أخصمن لانالدلالة الواضعة لاتفتضى سابقة احتياج الى البيان ذكره الهقى التفنازان فأنتني قول الكرماني فلايبق حينتذ فرق بين المين والظاهر (والمحكم)عندهم (أعم)من الظاهر والنص (يصدق على كل منهما ولايناف التأويل أيضافهو) أى الحسكم (عندهم ماأستقام نظمه للافادة ولوبتاً ويل) وعبارة السبكي المتضع المعنى (والحنفية أوعب وضعاللمالات) تال المصنف واذا كثرت الافسام عندهم فكانت أقسآم ماظهر معناه أربعة متباينة مندالمتأخرين وعلى قول الشافعية ليس الاقسمان في الله أرج لان الحكم أعم من الطاهر والنص فلا يتعقى في الله الرج محكم غدير نص ولاظ اهر بل انحا يتعقق الحبكم أحدهما والمرادمن الحالات حالة احتمال غسرالوضعي وحالة سوقه لشئ من مفهومه أوغيره وحالة عدمسوقه لمفهومه وحالة عدماحتمال النسخ واحتماله فوضعوا للفظ الدآل مع كلحالة أوحالتين اسما (وموضع الاشتقاق) لا سمائها (يرجم قولهم) أى الحنفية (في المحكم) أنه ما لا يحتمل تخصيصاولاتا وبلاولاتسخالناسبة المعنى الغوى له كاتفدّم يخلافه على قول الشافعية "بق أن المصنف لم يذكر لهم مفسراوفي المصول المفسراه معنيان أحدهما مأاحتاج الى التفسير وقد ورد تفسيره وعانيهما الكلام المبتدأ المستغنى عن التفسير لوضوحه اه وهذا لا يضالف الحكم بالمعنى الذى ذكره المصنف كأ أنالثانى منه لا يخالفه بالمعنى الذى ذكر والسبكى وأما الاول بالنسبة اليه فنى تعيين ما ينهما من النسبة تأمل وعلى كل حال فالقول ما قاله من أن الحذفية أكثر استيعا بالوضع الاسماء للفظ باعتبار حالاته المتفاونة في الوضوح والله سجانه أعلم عمدا (تنبيه) على تفصيل وتمثيل للتأويل وسمه به اسبق الشعوربه في الجلة اجمالا (وقسموا) أى الشافعية (التأويل الى فريب وبعيد ومتعذر غيرمقبول فألوا وهو) أى المتعذر (مالا يحتمله اللفظ ولا يحنى أنه)أى المتعذر (ليس من أفسامه) أى النأو بل (وهو) أى التأويل مطلقافيم العصير والفاسد (حسل الغلاهرعلى المحتمل المرجوح) أدَّمن المعسلوم أنَّ مالاً يحمله الافظ أصلالا يسدر يحتما يحتمله مرجوحا وقالواحل الطاهر لان النص لا يتطرق اليمه النأويل وتعيينأ حدّمدلولى المشسترك لايسمى نأويلا وعلى المحتمل لانحل الظاهرعثي مالايحتمله لايكون تأو يلاأصلاوا لمرجوح لان حله على محتمله الراجع ظاهر (الاأن يعرّف) التأو يل (بصرف اللفظ عن ظاهر مفقط) فيكون من أقسامه لصدقه عليمه (مُذكروا) أى الشافعية (من البعيدة تأويلات المنفية في قوله صلى الله عليه وسالغيلان بنسلة الثقني وقد أسلم على عشر أمسل أربعا وفارق سالرهن رواءابنما جهوالترمذي وصعمان حبان والحاكم (أى بتذى نكاح أدبع) أى انتكم أربعامهن بعقدجديدوفارقباتيهن ان كنت تزوجتهن في عقدوا حداو فوعه فأسدا (أوأمسك الآربع الاول) وفارق الاواخرمنهن ان كنت عقدت عليهن متفرقات لوقوعه فصاعدا الاربع فاسدا ووجه بعدمأنه كافال (فانه يبعد أن يخاطب عثله منجدة دفى الاسلام الربيان) لهذا المرام اللفي عن كثير من الافهام اذالظاهرمن الامساك الاستدامة دون الاستثناف ومن الفراق انقطاع السكاح لاعدم التجديدمع أنه

فالانسان مثلافي محصة مرالحموانية فاذا أطلقنا عليه أنه كلى فههنا ثلاث اعتبارات أحدهاأنراد مه الحصة التي شارك بها الانسان غرمفهذا هوالكلي الطسعى وهموموحودفى الفارج فانمجزء الانسان الموحود وجزء المسوجود موجود والثانىأن يرادبه أنه غيرمانع من الشركة فهدذا هوالكلي النطق وهذا لاوجودله لعسستم تناهيه والثالثأن يراديه الامران معاالح سقالتي يشارك بجاالانسان غرممع كونه غيرمانع من الشركة وهدذا أيضا لاوجودله لاشتماله على مالايتناهي وذهب أفلاطهون الى وحوده وقدذكر الامام تقسمات أخرفىالكلي كانقسامه ألى الجنس والنوع وأهمه المصنف هنالذكره اياه في المصباح (قوله وجزئ ان لم يشترك أى لم يشترك في معناه كشرون وهوقسيم لقوله أولاكأى ان اشترك معناء ثم انابلوزي اناستقل بالدلالة أيكان لايفتسقراني شي يفسره فهوالعلمكزيدوان لم يستقل فهوالمضمر كاناوأنت لان المضمرات لا علمن شي بفسرهاوفي كادمه

نظر من وجوم أحدها أن عدم الاستقلال موجود في أسماء الاشارة والاسماء الموسولة وغيرها مع أنظر من وجوم أسماء الشاق السموة التقسيم كله في الاسم وقد تقدم أن الاسم هو الذي يستقل بمعناه في كيف يقسيم الحيما لا يستقل أنها لا يستقل

تكون كلماو بأنهلو كان كلما لمادل على الشخص المعين لان الدال على الاعم غسير دال على الاخص ونقسل القرافي فيشرح المحصول وشرح التنتيع عن الاقلن أنه كلى وقال إنه العصيم وقال الاصفهاني فيشرح المحصول انه الاشبه وهذا القول هوالصواب لانأنا وأنت وهوصادق على مألا متناهى فكمف مكون بزسا وأيضا فأن مسدلولاتها لاتتعن الايقرينة بخلاف الأعسلام وعلى هذا فانا موضوع لمنهسوم المتكلم وأنتلفه ومالخاطب وهولمفهوم الغائب وأما استدلالهم بالوجهن فعنهسماحواب واسدوهو أن افادة اللفظ للشخص المعنال سيبان أحدهماومتع الانظ له بخصوصه كالاعلام والثاني أن بوضع لقدر مشترك والكن ينصصر في شخص معين فيفهم الشخص لحصرالمسبى فيه لالوضع اللفظ أدبخ صوصد كفهم الكوكب المعسن من لفظ الشمس وانكانكاما وكذلك القسول أنضافها عداالعلمن المعارف كأسم الاشارة والموصول والمعرف بأل ولهدذا قال شخنا أبو حيان الذي نختاره أنها

لْمُ يَنْقُلْ تَجِدَيْدُقَطُ لَامْنُهُ وَلَامْنَ غَسِيرُهُ مَعَ كَثُرَةُ اسْلَامُ الْكَفَارَالْمَتَزُوّ جِينُ وَلُو كَأْنُ لَنْقُلَ (وقوله) صلى الله عليه وسلم (لفيروز الديلي وأسلم على آختين أمسك أيتهما شئت) مثله أيضا أى ابتدئ نكاح من شئت منهسماان كنت تزوجهمافى عقذوا حداوقوعه فاسدا بخلاف مالوتزو جهمافى عقدين سعال سكاح الثانية فقط عمهنذااللفظ وان لم يحفظ فقدحفظ معناه وهواخترا يتهماشتت كاهوروا به الترمذي له فلا سِعدان يقول من يقول معنى أمسك هـــــــذاانه أيضامعني اخترتم هـــــذا (أبعــــد) من الأول لان فيهمع وحهى البعدالماضيين وجها الثاوهوالتصريح بأيتهما شتت فدل على أن الترتيب غيرمعتبر (وقولهم) أى الحنَّفيَّة (فى فاطعام ستين مسكينا) كاهونَّصَّ القسرآن فى كفارة الظهار (اطعام طعامُ ستينٌ) مسكينالأن المقصودمن التكفيردفع حاجة المسكين (وحاجة واحدفي ستين يومأحاجة سنين) مسكننا فاذاآ للم مسكينا واحدآ سستين يومآعنها أجزأه واتما بعسد لأن فيسه اعتبارما لمهذكر من المضأف والغاء ماذ كرمن عدد المساكين (مع امكان قصده) أى عدد المساكين (لفضل المساعة وبركتم وتضافر قاوبمسم) أى تظاهر هاو تعاضدها (على الدعاعة) أى للكفر (وعوم الانتفاع) أى وشمول المنفعة للبماعة" (دون الخصوص) لواحد (وقولهم) أى الحنفية (فَ نحوف أربعين شاة شاة) كاهوهكذا فى كتابرسول الله صلى الله عليه وسلم الى أهل ألمين من رواية أبى بكرين عروين حزم عن أبيه عن جده على مافى من اسسيل أبي داودوهو حديث حسسن (أي مالية) أي الشأة لما تقدم من أن المقصود دفع الحاجة والحاجة الى ماليتها كالحاجة الهاواغابعك (اذيازم أن لا تجب الشاة) نفسها لان الفرض أنَّ الواجب مالبتها حينئذ فلا تجبهى فلانكون مجزئة وهى هجزئة اتف أقأوا يضأ يرجع المعدى وهودفع الحاجة المستنبط من الحكم وهوا يجاب الشاةعلى الحكم وهووجوب الشاة بالابطال وكل معنى استنبط من حكم فأيطله) أى ذلك المعنى ذلك الحكم (باطل) لانه يوجب ابطال أصله المستلزم لبطلانه فيلزم من صته الجماع صنه وبطلانه وآنه محال فتنتثى صحته فتكوت بأطلا في تنبيه كهثم انساقال في نحوفي أربعين شاة شاة بلريان مثله في تحوف خسمن الابل شاة وهلم جرائماهسم قائلون بأن المرادمنه مالية ذلا المسمى لاعينه من الابل والبقرأ يضا (ومنها) أى التأو يلاث البعيدة لهم (جل) قوله صلى الله عليه وسلم (أيما امرأة نكمت (١) نفسها بغير إذن واليها فنسكاحها باطل الخ) أى ثلاث مرات رواه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وقال أللاً كم على شرط الشيخين (على الصغيرة والامة والمكاتبة) ومن ري عبراهن (أو)أن فنكاحها (باطل أى يؤل الى البطلان عالبالاعتراض الولى) عا وجبه من عدم كفاءة أو نقص فاحش عنمهرالمثلُ (لانها)أى المرأة (مالكة لبضعها) ورضاها هو المعتبر (فَكَانُ الصرفهافيه (كبيتع سلعة لها) واعسلمان ظاهرهسذا كامشى عليه المحتى التفتازانى أنهسم قائلون إما بعمل عوم أيماا مرأة على خصوص منه وهوالامة فنة كانت أومد برة أوأم ولدأ ومكاتبة والحرة الصغيرة والمعتوهة والجنونة مع ابقاءباطل على حقيقته وإمابا بقاءعموم أيمااهر أةعلى ماهو عليسه مع حل باطل على ما يؤل اليه لتلايلزم الجمع بين الحقيقة والجحاذ وتعقب بان شكاح الامة باصنافها والصغيرة العاقلة ليس باطلاعند الحنفية بل موقوف فالوجمة أن يكون باطل على هذا التقدر محولا أيضاعلي مايؤل اليه وهوتام فياعدا المحنونة والمعتوهة لافيههمالان عقدهما باطل حقيقة فيلزم منه الجدع بين الحقيقة والمجاز المهروب منه كايلزم أيضافى ابقاء أيماا مرأة على العوم وأبقاء بإطل على حقيقته وسيأتى في هداو بعه الث أوجه منهماانشاءالله تعالى شمانما بعدلانه أبطل ظهورقصدالني صلى الله عليه وسلم التعيم في كل احراة (مع امكان قصده) صلى الله عليه وسلم العموم (لمنع استقلالها عبالا يليق بجعاس العادات استقلالهابه)

(٢٠٠ - التقرير والنعبير - اول) كليات وضعاج ثيات استعبالا قال (تقسيم آخر اللفظ والمعني إما أن بتعدا وهوالمنفرد أوبتكثر اوهي المتباينة تفاصلت معانيها كالسوادوالبياض أو تواصلت كالسيف والصارم والناطق والفصيم أو تكثر اللفظ

⁽١) نفسها ثبتت هذه المكلمة فيما بيد نامن النسخ ولم نجده افي سنن أبى داودولا جامع الترمذي فروالروابة كنبه مصعمه

فأن نكاحها منه كايشهد به العرف (ومنها) أى النأو يلات البعيدة (حلهم) أى الحنفية ماعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال (لاصيام لمن لم ببيت الصيام من الليل على القضاء والنذو المطلق) أى الذي لم يقيد ووقت معين ثمهدذا الحديث بمذاا للفط أووده شيخناا لحافظ بسنعه في بحث الاستثناء من تتفريج أسأديث مختصران الحاجب وقال حديث حسسن أخرجه النساتى وأبوداود واختلف فى رفعه ووقفه ورجم الجهورومنهم الترمذى والنساق الموقوف اه مختصرا ثملاذ كرماين الحاجب في مباحث المؤول بمذا اللفظ لم يخرجه شيخنا كذلك بلساقه بألفاظ غيره خ قال واخرج له الدارقطني شاهدا من حديث عأثشة لكنهمعاول تقلب الاسنادعلى واويه فانهأ خرجه من وواية الكفضل من فضالة عن يحى بنأ بوب فقالءن يحيى بنسسعيد عن عرة عن عائشة وساقه بلفظ من لم يبيت الصيام من الليل فلاصيام له وهذا أقرب الى لعظ المصنف قال الدارفطئي كالهسم ثقات قلت لكن الراوى عن المفضل عبد الله بن عباد صعفها نحيان جسدا اه فهسذا ظاهرفي أنه لمروه باللفظ المذكور النساق وأبوداود وهذاه والموافق لمنافى تفس الاحر فأن العبدالضعيف واجبع ستن أي داودوا لنساف فلم يرم فيهما بهذا اللفظ فيم أخرجه النساق بألفاظ منهالفظ الدارقطى الذى قال شيخنا إنه أفسرب الىلفظ المصنف شمحيث يكون من رجاله يحىن أبوب فقد قال النسائى فيسه ليس بالقوى وقال أبوحاتم الرازى لا يحتيبه وقال أحدسى الحفظ وذكره أبوالفرج في الضعفاء والمستروكين والله تعالى أعلم وانما بعدهذا لما أفيه من تخصيص الموم عا وجوبه بعارض عادر (وحلهم) أى ومن التأويلات البعيدة حلهم (ولذى القربي) من قوله تعالى وأعلوا أعاء عمم من شئ فأن لله خسه والرسول واذى القربى (على الفقراء منهم) أى من ذى الفربى من بني هاشم وبنى المطلب (لان المقصود) من الدفع اليهسم (سدَّخلة المحتاج) بضمَّ المجمة أى حاجته ولاخلة مع الغنى واغما بعدلتعطيل لفظ العوم (مع ظهوراً ن القرابة) التي رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد تجعل سبباللاستحتاق مع الغنى تشريفاللني صلى الله عليه وسلم وعدّ بعضهم) كامام الحرمين (حلُ) المنفية والمالكية قولة تعالى (انحاالصدة الاية على بيان المصرف الماحتي يجوز الصرف الى مسنف واحدووا حدمنه فقط لاالاستحقاق حتى يجب الصرف الى جيع الاصناف من النأويلات البعيدة أيضا لكون اللام ظاهرا فى المكية ثم أخسذ المصنف في الجواب عنها من غير مراعاة ترتيبها نقال (وأنت تعلم أن بعدالتا وبلاية دح في المسكم بل يفتقرالي) الدليل (المرجع) الناويل على ذلك الظاهر ليصير بعراجا عليسه واذاعهدهذا (فأماالاخير) وهو بعد حل اعبا اصد قات على بيان المصرف لها (فدفع بان السياق وهوردلزهم) أى طعنهم وعيبهم (المعطين ورضاهم عنهم اذاأعطوهم وسخطهم اذامنعوايدل أن المقصود) من قوله إنما ألصد قات الله يه (بيأن المصارف ادفع وههم أنهم) أى المعطين (يختارون في العطاء والمنع) وتقريره هكذاموافق لابنا لخاجب وغسيره والاولى أن يفال وهور تلزهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضاهم عنسه اذاأعطاهم وسخطهم أذالم يعطهم لان النص ومنهممن يلزك في الصدقات الخ ممن الدافعين بهذا الغزالى (ورد) هذا الدفع (بانه)أى ألسياق (لايناف الطاهر) أى ظاهر اللام (أيضامن الملك فلا يصرف) السياف (عنه) أي عن هذا الطاهر فليكن الهماجيعا كاذ كروالا مدى قال المصنف (ولا يخنى أن ظاهره) أى اعما الصدقات الآية (من العموم) أي عوم الصدقات وعوم الفقراء والباقى بُعدى أن كل صدقة يستحة هاجيع الفقراء ومن شاركهم (منتف انفاقا) لتعذره ومن عمة لم يقل به أحد (ولنعذره)أى الموم المذكور (حاوه)أى الشافعية الموم فيهم (على ثلاثة من كل صنف) من الممانية اذا كان المفرق الزكاة غيرالمالك ووكيله ووجدوا (وهو)أى علهم هذا (بناء على أن معنى الجمع) في

والراجي ظاهروالرجوح مؤول والمشترك بين النص والظاهم وبين المجمل والمؤول المتشابه) أتولهذانقسيم آخرالعظ باعتبار وحمدته وتعدده ووحسدة المعنى وتعدده فبكون تقسيماله ماعتمار مأيعرض له ولهدذا أخره عين التقسيم الاول المعسقودالتقسيم الذاتى كا تقسدم بيانه وحاصله أن اللفظ والمعسني على أقسام أربعة لانهما إماأن يتحدا أوبتكثراأ ويتكثرالافظمع اتحاد المعسني أوعكسه بالاول أن يتعسد الافظ والمعنى كافظ الله فأنه واحد ومدلوله واحدويسمي هذا بالمنقردلانقرادلقظه ععناه وقال الامام وهسدا هو النقسم الحاجزتى وكلي * الشاني أن يشكثراللفظ و سَكْثُرالمعسى كالسواد والسياض وتسمى بالالفاظ المتانعة لانكلواحد منها مباین الاسخر أی مخالف له في معناء ثمان الالفاظ المتماينة قدتكون معانيهامتفاصلةأىلاتجتمع كامثلناه وكالاسود للانسان والفسرس وقسدتكوت منواصلة أيعكن اجتماعها إما بان يكون أحدهما اسم اللذآت والا خرصفة

لها كالسيفوالصارم فان السيف اسم للذات المعروفة سواء كانت كالة أم لاوالصارم مدلولة الشديد القطع فهما الفقراء متباينان وقد يجتمعان في سيف قاطع و إما أن يكون أحدهما صفة والا خرصفة الصفة كالناطق والفصيح فان الناطق صفة الانسان مع أن الناطق قد يكون فصيعا وقد لا يكون فالفصيح صدفة الناطق واذا قلت زيدمت كلم قصيح فقد اجتمعت النسلانة وكذاك اذا كان مدلول أحدهما جزاً من مدلول الا خركا خيوان والانسان ولم يذكره المصنف (٥٥) «الثالث أن يستمثر اللفظ و يتعد

المعنى فتسمى تلك الالفاظ مترادفة سواء كانامن لغمة واحدة أومن لغتين كلغة العرب ولغة القرس مشلا والمترادف مأخوذ مسن الرديف وهوركوباثنين دامة واحسدة ببالراسع أن يكون الافظواحدا والمعنى كثيرا فان وضمع لكل أى لكل واحسد من تلك المعانى فهوالمشترك كالقره الموضوع للطهر والحبض وفي كثرمسن النسيخ قان وضع للكل بأل المعرفة وهو منقوض باسماء الاعداد فان العشرة مثلاموضوعة لكل الافراد ومسعدلك ليستمشتركه لاخواليست موضوعة لكلمنها وكذلك لفظ البلقية الموضوع للسسواد والساضالاأن مقال لانسلم أن المعنى متعدديل واحسدوهو الحسموع أويقال أراد بالكل الكلى العددى كما تقدمسطه في تقسيم الدلالة فيصح عسلى أن تعريف كل متنع منجهة اللغمة وانالموضع لسكل واحديل وضعلعني تمنقل الى غىسىرە تطر فات كان لالعسلاقة فالف المصول فهوالمرتج لواستشكله القرافي مان المريحيل في الاصطلاح هواللفظ

الققرا ومن شاركهم (مرادمع اللام والاستغراق وهو) أى الأستغراق (منتف) فنبقى الجعية وأقلها ثلاثة ورديانه حينتذ يحولء للي الجنس كافى لاأتزوج النساءو إلالغا النعريف لحل لاأتزوج نساءعلى ثلاثة (وكونه) أى اللام (التمليك لغسيرمعين أبعد ينبوعنه الشرع والعقل) اذلاعليك الالمعن مع عدم تأ تمه في في الرقاب وفي سيل الله لعدم الام وعدم استقامة الملك في الظرف (فالمستعق الله تعالى وأمر بصرف ما يستعقه الحمن كأن من الاصناف فان كانوا) أى الاصناف (بمذا) القدروهو أمرالله تعالى بصرف ما يستجقه اليهم (مستحق ين فبلاملك ودون استحقاق الزوجة النفقة) على ذو جها التعينها دونهم (ولاتملك) النفقة (الأبالقبض) فكذاالزكاة لاتملك بدونه فلايثيت الاستحقاق لاحد الابالصرف اليه (ولنا آ مارصاح عن عدة من الصابة والتابعين سريعة فيما قلنا) كمررضي الله تعالى عنه دوا معنه ابن أبي شيبة والطبرى وابن عباس رواه عنه البيهتي والطبرى وحذيفة وسعيدبن جبير وعطاءوالتمضى وأبى العالية وميمونين مهران رواءعنه ماين أبى شيبة والطيرى (ولميروعن أحدمنهم) أىمن العماية والتابعين (خلافه) أىماقلنا (ولاربب فى فعل رسول الله صلى ألله عليه وسلم بخلاف قولهم) وكيف لاوقدد كرأ بوعبيد في كتأب الاموال أن النبي صلى الله عليه وسلم (فسم الذهيبة التي بعث بهامعاذمن المين في المؤلفة فقط الاقرع وعيينة وعلقة بن علاثة وزيدا الحيسل ثم أتاه مال آخر جِعده في مسنف الغارمين فقط حيث قال لقسيصة بن أفنارق حين أتاه وقد تحمل حالة) بفترا لمهدماة وتخفيف الميرأى كفالة " (أقمحتى تأتينا الصدقة فنأمر التبراوف حديث المتن صر البياضي أنه أمر له بصد قة قومه وأما شرط الفقر) في ذي القرب (فقالواً) أي الخنفية (لقوله صلى الله عليه وسلما بي هاشمانالله كره لكم) أوساخ الناس (الى) قوله (وعوضكم عنها بعمس المس والمعوض عنه) الذي هو الزكاة اغماهو (الفقير) لانه الذي له حتى فيه لا الغنى الابعارض عمل عليها فكذا العوض والحديث بهذااللفظ لميحفظ نعم في صحيم مسلمان هذه الصدقات انساهي أوساخ النساس وانها لاتحل نحدولالال عد وف مجم الطبرانى انه لا يحل لكم أهدل البيت من الصدقات شي انساهي غسالة الا يدى وان لكم فخسانلس لما يغنيكم وروى اين أبي شيبة والطبرى عن مجاهد قال كان آل محدد لا تحسل لهسم الصدقة فعللهم خسالحس وفى كون هذه مفيدة كونه عوضاعتها لمن كان مصرفالها لاغيرنظر فلأ جرمأن قال شيخنا المسنف ف فتم القدير ولفظ العوض الماوقع في عبارة بعض التابعين عمدون العوض اغمايثبت فى حق من بثبت فى حقمه المعوض عنوع وقال هنا قالوا ودهب السافعي وأحمد الىاستواعقنيهم وفقيرهم فيه لكن الذكرمثل حظ الانثيين (وأماالا ولان) وهماستلتااسلام الرجل على أكثر من أربع واسلامه على أختين (فالاوجمه خلاف قول الحنفيسة) الماني كاهوقول أبي حَنيفة وأبي يوسفُ (وهو) أَى خلاف قُولهم (قُول مجدين الحَسن) ومالكُ والشافعي وأحدوهو أنه فى الاولى يَصْناراًى أربع شاءمهن ويضارق ماعداهن وفى الثانية يحتاراً يتهماشاء ويفارق الاخرى منغيرفرق فى المستلتين بين أن يكون تزوجهن فى عقدأ وعقود الآأن فى المسوط وفرق محد فى السير الكبيربين أهل الحرب وأهل الذمة قال لوكأنت هذه العقود في ابين أهدل الذمة كان الجواب كاقالة أتوحنيفة وأتوبوسف ووجه كون قول محدأوجسه عرف مما تقدم ولايدفعه مانى الحيط وقول النبي ا صلى الله عليه وسلم لغيلان النقني اخترار بعا وفارق سائرهن يعتمل اخترار بعامين بالعسقد الاول ويحمل بعقد جديد فأملم يقل اخترار بعسامتهن بالنكاح الاؤل والحديث حكاية سال لاعوم له فلايصم الاحتجاجبه نعمان تمما في المبسوط والاحاديث التي رويت قال مكمول كانت قبل نزول الفرائض

المخترع أى ابتقدم اله وضع قال وأما تفسيره بما قاله الامام فغير معروف ولهذكر المسنف هذا التقسيم ولعادله فدا السبب وان نقل لعلاقة فان السبة الحالم في المعنى الاولى المحلف المحدول وذلك كالصلاة سمى بالنسبة الحالم عنى الاولى منقولا

معنا وقبل تزول مرمة الجمع فوقعت ادنكمة صعيمة مطلقا ثمام ورسول الله صلى الله عليه ومسلم إباختيارالاد بع لتجديدالعقد عليهن ولما كانت الانكة صحيحة فى الاصل جعل رسول الله صلى الله عليه وسلمذال مستثنى من قعر بم الجمع الاترى أنه قال في بعض الروايات وطلق سائرهن فهذا دليل على أنه لم يحكم بالفرقة بينسه وبين مازاد على الاربع اله لم يعتاجا الى التأويل المذكور والتجه قوله سما على قوله لكن السأن فذاك وكيف وغيلان أسليوم الطائف في شوالسنة عمان الى غير ذلك عماينع عَام هَذَاالدَفْع (وأما) حل (لاصيام) المديث على ماذكر (فلعارض) (صعف النفل) وهوماني صعيع مسلم وغيروعن عائشة عالت قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ياعائشة هل عنسد كمشي فقلت بارسول الله ماعنسد ناشئ قال قانى صام موقدم هسد الرجعانه في التبوت عليه مع أنه متبت وذاك ناف (وفى رمضان بعد الشهادة بالرؤية) أى وصم فى أداعميام رمضان وهوما فى الصيمين عن سلة ابن الا كوع قال أمر الذي صلى الله عليسه وسلم رجسلامن أسلم أن أذن في الناس ان من كان أكل فليصم بقية يومه ومن لم بكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشورا وكاأشار اليه بقوله (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (من لم يكن أكل فليصم وهو) أى السوم المأموريه (بعد تعين الشرعي) فيه (مقرون بدلالة عليمة) أي على الصوم الشرى أنه المرادهنا أيضا (أنه) أى الني صلى الله عليه وسلم (قال من أ كل فلاياً كل بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم والمحفوظ ما تقدم وأياما كان فلاضير (فاوا تعدد حكم الاكل وغيره) أى الاكل (فيه) أى نوم عاشوراء وهو عدم صحة سيامه شرعا (لقال لاياً كل أحد) لان فيه مع الاختصار نفي ظن مخالفة القسمين في الحكم (مهو) أى صوم يوم عاشورا و فتشد (واجب معين) لهذا الحديث وغيره فكذار مضان والنذر المعين لأن كالامتهما كذَّلتُ (فلرسق) تحت لاصيام (الأ) السيام (غير المعين فعماوابه) أي بلاصيام (فيه) أي الصيام غير المعين (من القضاء والندر المطلق) والكفارات وقضاء ما أفسدم من التطوع (وهو) أي هذا السنبع (أولى من اهدار بعض الادلة بالكلية) كهذين الدليلين لان الاعمال بعسب الأمكان أولى من الاهمال (وأما النكاح) أى كون قول الحنفية فيه مخالفا لظاهر الحديث المذكور (فلضعف المديث عاصع من انكار الزهرى) الراوى للعديث عنه سليمان بنموسى (روايشه) أى الحديث عنه فقد أسند الطعاوى عن ابن جريج انه سأله عنسه فلم يعرفه (وقول ابريج في روامة ان عدى) فلقست الزهرى فسألته عن هدذا الحديث (فلم يعرفه فقلت ادان سليسان بن موسى حدثنا به عنك نقال أخشى أن يكون وهسم على وأثني على سليسان خديرا (قصم) الزهرى على الانكار (ومثله) أي هدا اللفظ (في عرف المتكلمين) من أهد لله لم (انسكار) منسه لروايته (لاشك) فيهاحتي لأيف دح في الحديث قلت فسنتني ماذُّ كرالترمذي ان ابنُ معين طعن في هدذا المحكى عن ابن بريم وقال لميذ كرهدذاعن اين بريم الاابن علية وسماع ان علية · ن ابن جر يج فيه شئ لانه صحم كتبه على كتب ابن أب رقاذ اه فان ابن علية امام حجة حافظ فقيه كبير القَدر وقال أيوداودما أحدمن الهوتين الاوفد أخطأ الااب علية وبشرب المنضال الى عيردال من الثناء علبه فكيف يجوز عليه أن يقول لقيت الزهرى فسألته عن هذا الحديث كذبابل ما في الميزان قال ابن معين كال بعاية ثقية ورعائنيا ببعدهد اعن ابن معين وابن بريج أحدد الاعلام الثقات بجمع على نقته كالايقد عن هذا أيضاما من أمهدانه ذكره مذه الحكامة فقال آبن بحر يجله كتب مدونة ليس المسذافيها فان عدمذ كروفي الاجنع صحتم اعذر في نفس الا مرمع ثقة الراوى عنه فليتأمل أنم لا يبعدات يقال الاشميه أذأ خشى أن يكون وهم على ليسجزما بسكذيبه كاأن مجرد نفي معرفته ليس صريحافيه

لغمة هوالشئ النفيسثم نقالدالمتكامون الىقسيم العرض وهوالقائم نفسه وان كان في عامة الخسسة وأجاب الاصسمفهاتي في شرح المحصول بأن القيام بنفسه نفاسة وهوضعيف وان لم يشهرفي الثاني كالاسدفهوحقيقة بالنسبة الىالاول وهو الحبسوان المفترس عجاز بالنسبة الى الثانى وهوالرجل الشحاع وعلممن هسذاأن الجحازعند الممنف غسيرموضوع وسسيأتي مامخالفه وهذا التقسيم مردودلان الجاز أيضاقد مكون أشهدرمن الحقيقسة وهي المسئلة المعسر وفةبالحقيقسة المرجوحة وألمجاذ الراجيح وسيأتى وأبضافالوضعكلي حدثه لايكني في اطلاق لفظ الحقيقة على المعنى الاول بلآلابدمن الاستعال وكذافي المحازأ يضا (قوله والثلاث الاول) أي متعد اللفظوالمعني ومتكثراللفظ والمعنى ومتكثر اللفظ منحد المعسى فانهانصوص لان كالامتهامدل على معدى لا يعتمل غسيره وهذاهومعني النص وسمى بذلك لان النصف اللغة على مأحكاه الجوهرى وغسيره هوباوغ الشئ منتهاه وغايته وهذه

الالفاظ كذلك لانهافى الدربعة الغاية والمرتبة النهاية من وجوه الدلالة واحترز بقوله المصدة للمناف الدربعة الغاية والمرتبة النهاية من وجوه الدلالة واحترز بقوله المصدة المعنى عن القرموالعسين والمون فأنها المترادفة والمعنى عن القرموالعسين والمون فأنها المترادفة والمعنى عن القرمواليست بنصوص لان كل لفظ منها مشترك بين معان وكذلك الالفساط المترادفة قد

تسكون مشتركة أيضا كلفظ العين والذهب (قوله وأماالباقية) أى الاقسام الداخلة في كون اللفظ والحسدا والمعنى كثيراً وهوالمشترك والمنقول الميه والمعنى المنظر الميه المجلوظ الام ١) ومؤول وذلك لان آلفظ ان كانت والمنقول الميه والمجال وظاهر (٧٥٧) ومؤول وذلك لان آلفظ ان كانت

دلالته على تلك المعانى بالسوية كالقرء والعسن وغسرهما مسن الالفاظ المستركة فهوالجسمل مأخوذ من الجل بفتح الجيم واسكان الميم وهوالاختلاط كإحكاه القسيرافي فسمي بذلك لاختلاط المراديغيره وسسأتى أن قوله تعالى ان الله بأمركمان تذبحسوا بقرة وآتواحقه بومحماده وغبرذاك من الجملات فلا يكون محصورا فى المشترك وان كانت دلالتمه على بعض المعانى أرجع من بعض سمى بالنسسية الى الراجع ظاهرا وبالنسية الى المرجوح مؤولالكونه يؤل الى الظهدور عنسد اقتران الدلسل به فالمنقول لعلاقة ولمبسبتهر كالاسد دلالته على الاول ظاهرة وعيلى الثانى مؤولة فان اشتروه والسمى بالنقول كالصلاة فهوعلى العكس (فوله والمسترك) يعنى أن النص والظاهـــــرُ مشستركان فىالرجعان الا أن النص فيسه رجعان بلا احتمال لغسيره كأسماء الاعداد والظاهرفيسه رحان مع احتمال كدلالة اللفظ على المعسى الحقمق فالقدر المسترك يينهما

فلاحرى فسهما يحرى في الخرم الصريح ولما يجرى في النسسيان على أنه تابع سلمان عن الزهرى فيسه الخياج بتأرطاة عنه عندان مأجه واللهيعة عنجعفر بن ربيعة عنه عندأ في داود وهسماوان ضعفا فتأبعته مالا تعرى عن تأييذ لكون ذال الأنكار نسسا نأو الله سمانه أعلم (أولعارضة ما هو أصم) منه (رواية مسلم) وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم (الايمأ - ق بنفسه امن وليهاوهي) أي الايم لغة (من لَازُوْجِ لِهَائِكُمُ اللَّهُ أُوثَيْبًا ولِيسِ للولى حق فى نفُسها سوى التزويج فجعلها) النبي مسلى الله علي وسلم (أحقبه) أىبالتزو يج (منه) أىمنالولى (فهو) أى الحدّيث المذُّ كوردا سر (بين أن يحمل) عاطلُ فُسه (على أول البطلان أو يترك) العليه (العارض الراجم) عليسه ولولا أنه يلزم من الاول أبدع بين الحقيقة والمجاز كاتقدم لقدم على الثاني أسكن حيث لزم منسه ذلك وهو ممتنع تعين الثاني (وأما الحلُّ) لايماأمرأة (علىالامةوماذكر) معها كماتقدم (فانماهو) أيالحلاللُّذكور (فىلانسكاح الايولى) كارواه أبود أودو الترمذي وابن مأجمه (أي من له ولايه) أى نفاذ قول (فيضر به نكاح العبد والامة وماذكر معهمن المجنونة والمعتوهة والصغيرة اذالم يكن ماذن من يتوقف صحة النكاح على انته عن المصدة اذلاولاية لهسم ويدخسل فسكاح الحرة العساقلة البالغة لان لهاولاية (وإذول) الحديث السيابق (العصيم على صحفة مباشرتها) أى الحرة المذكورة النكاح (لزم كونه) أى لان كماح الايولى (لاخراج الأمة والعبدوالمراهقة والمعتوهة) والمجنونة أيضابطريق أولى وعاية مأيلزمه تخصيص العام (وتخصيص العام ليسمن الاحتمالات البعيدة) وكيف ومامن عام الاوقد خص ولاسما (وقد أباأ اليه) أى الضميص (الدليل)فيتعين قال المصنف ويخص حديث أيما مراة عن تكت غيرا لكف والمراد بالباطل مقيقته على قول من لم يعصر ما باشرته من غيركف أوحكه على قول من يصحمه ويثبت المولى حتى الخصومة في قسيعه كل ذلك شا أمر في اطلاقات النصوص و يجب ارتكابه ادفع المعارضة بينها فيثبت معالمنغول الوجه المعنوى وهوانها تصرفت في خالص حقها وهو نفسها وهي من أهله كالمال فيعب تعديده مع كونه خسلاف الاولى (وأما الزكاة) أى وأما قول الحنفية المتقدم في الزكاة (فع المعنى النص) لَهم فيه (أما الاول) أى المهنى (فلعلم بان الامر بالدفع الى الفقيرا بصال لرزقهسم) أَى الفقراء (الموءودمنسه سيمانه) بقوله تعالى ومأمن داية في الارض الآعلي الله رزفها الى غسر ذلك (وهو) أى رُزقهم (متعددمن طعام وشراب وكسوة) وغيرها اذالر زقما يسوقه الله الميوان فينتفع يه (فقدوعدهم) ألله (أصنافا) منالرزق (وأمرمن عنده من ماله) عزوجل (صنف واحد أَن يُؤدى مواعيد م) تَعَالَى الْي أهلها (فكان) أمره بذلك (ادْنا باعطاء القيم) ضرورة (كافى مثله من الشاهدوسينشذ) أى وسينشذ كان الأمركذ (لمسطل الشاءبل) يبطل (تعينها) بعنى انه لايسوغ غسيرهاما هوفى مقدار ماليتها (وحقيقتسه) أي بطلان تعينها (بطلان عدم اجزاء غيرها وصارت محسلا)الدفع (هي وغسيرها فالتعليل وسع الحل) للعكم المذكور لا أنه أبطل المنصوص عليه (وليس التعليسُل) حيث كان (الالنوسه ته) أى الحسل (وأما النص فاعلق البخارى) في صيحه مجزما (وتعليقانه) كذلك (صحيصة)و وصله يحيىن آدم في كتاب الخراج (من قول معاذا تنوني بخميس) بالسسين المهملة كاهوالسواب لاالصاد قال انطنيل ثوب طوفه خسة أذرع وقال الداودي كساء قيسه ذا مُعنالشيباني سمى علا من ماول المن أول من أهر بعله (أوليس) مَابِلِيس من الثياب أوالملبوس الخلق (مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخبرلا صعاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة) ومافى كناب أب بكرالصدة يقلانس الذى رفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كاف ضعيم البضارى من

من الرجعان يسمى الحكم فالحكم جنس لنوعين النص والظاهر ثم ان الجمل والمؤول مشتركان في أن كلامنهما ينيد معناه افادة غسير اجعة الاأن المؤول مرجوح أيضا والجمل ليس مرجوحا بل مساويا فالقدد المشترك بينهم من عدم الرجعان يسمى بالمتشابه

(تقسيم آخر مداول اللفظ اما الحروف والخبر والهذمان والمركب مسيغ للافهام فان أفادبالذات طلبافالطلب للماهمة استذهام والتعصل مسع الاسستعلاء أمرومع التساوى التماس ومسع التسفل سؤال والافستمل التصديق والتكذب خسيروغيره تنبيه ويندرج فيهالتمني والترجى والفسم والنداء) أقول مداول اللفظ قدمكون معنى وقد بكون لفظا فان كأن لفظا فقسد بكون مفرداوند يكون مرككا وكلمنهما قد يكون مستعلا وقدمكون مهملا ومجرعذال خسة أقسام وقد ذكرها المصنف بأمثلتها من ال اللف والنشر ، الاول ان بكون المدلول معسنى أى شيأليس بلفظ كالفرس وزيد وهذاهوالذى تقدم انقساميه الى يزئي وكلي , الثاني أن مكون المدلول لعظامفردامستعلا كالكلمة فانمسدلولهالفظ وضع لعسن فمقرد وهوالاسم والفعل والخرف، الثالث ان يكون المدلول لفظا مفردا مه المائساء حروف الهسماء ألاترىان حروف ضرب وهي ضه و ره و به لموضع لمعنى معان كلا

منهاقدوضع له اسم فلادول

فهوحنس لنوعن الجمل والمؤول

بلغت عنسده من الابل صدقة الحذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة فانها تؤخذمنه الحقة ويجعل معهاشاتين ان استيسرياله أوعشرين درهما الحديث فانتقل في القيمة في موضعين فعلما أن ليس المقصود خصوص عين السسن المعين والااسقط ان تعذراً وأوسب عليه أن يشتريه فيدنعه (فظهران ذكرالشاةوالجذعة) وغميرهما (كانالتقديرالماليسة ولانه أخف على أدياب المواشي) من غيرها (الالتعينها وقولهم) أى الحنفية (في الكفارة مُشلِق الاولين والله أعلم) وهمامستلنا السلام الربُّول على أكثرمن أريع وعلى أختسين وهوأته خسلاف الاوجسه واعساالاوت مقول الاغة الثلاثة اذا أطم مسكينا واحداستنن يومالا يجزئه لماتقدم قال المصنف وغابة ما يعطيه كلامهسمأت بشكررا لحاجة يتكررالمسكين مكا فكان تعدداحكا وتمامه موقوف على أنستين مسكيفا مراديه الاعممن السنين حقيقة أوحكما ولايخني أنه مجازفلامص يراليه إلابموجب ه اه ولاموجب له فيما يظهروالله تعالى أعلم ﴿ النَّقَدِيمِ النَّالَثُ ﴾ للفرد (مقابِّل) النَّقَسيم (الثاني) له لانه (ماعتبار اللَّفاء) في الدلالة كاأن الثاني بأعتبار الظهورفيها (قيا كان منه) أي من خفاء اللفظ في المعنى الذي خنى اللفظ فيه (بعارض غسيرالمسيغة فالخنى أى فاللفظ الذى هومتصف بالخفاء في معنى خنى هوفيسه بالنسبة الى المعنى الذى خنى فيسه بسبب عارض له غيرمسيغته هوالخنى اصطلاحا وقيد بغير الصيغة لأن الخذاء اذا كان بنفس اللفظ فاللفظ أحددالاقسمام الاتتيسة وأوردينيني أن يكون ألخني ماخني المرادمنه نفس اللفظ لانه ف مقابلة الظاهر وهوماظهرا لمرادمنسه ينفس اللفظ وأجيب بأن الخفاس فساللفظ فوق الخفاء بعارض فسلوكان النفي مايكون خفاؤمينفس اللفظ لمبكن في أول مراتب الخضاء فلم يكن مقابلا للظاهر (وهو) أى الخنى (أقلها) أى أقسام هذا التنسيم (خفاء كالظاهر ف الظهور) أى كاأن الظاهر في التقسيم الثانى أقل أقسامه ظهورا (وحقيقتم) أى الخني اصطلاحا (لفظ) وضع (لمفهوم عرض فيماً) أى في محل (هو) أى ذلكُ المحسلُ (ببأديُّ الرأى من أفراده) أَى المفهوم (ما) أى عارض (يتعني به) أى بالعارض (كونه) أى ذلك المحل (منها) أى من أوراده ويوجب استمر اردُلك الخفاء العارض فيسه (الى قليل تأمل) فيزُول الخفاء حينتذ (ويجتمعان) الخنى والطاهر (فى لفظ) واحد (بالنسبة) الى مفهومه وبعض المحال (كالسارق ظأهرفي مفهومه الشرعي) وهوالعاقل البالغ الاسخذعشرة دراهم أومقدارها خفيةعن هومتصد للحفظ عمالايتسارع السه الفسادمن المال المتموّل من مرزيلاشهة (خَقى في السباش) أي آخذ كفن الميت من التير حفية بتشه بعددفنه (والطرّار) وهو الاتخذال ال المفسوص من المنقظان في غفلة منه بطرًا وغيره وانساختي فيهسما (الاختصاص) أى اختصاس كل منهما (باسم) غسرالسارق يعرف به فستوقف في كونه من أفراد السارق (الى ظهورانه) أى الى أن يتأمل قليسلاف وجه الاختصاص فيظهران الاختصاص (في الطرارلزيادة) في المعنى وهو حدق في فعله وفضَّل في جنباسه لانه يسارق الا عين المستيقظة المرصدة المسفط لغفلة والسارق يسارق الناعسة أو الغائبة (فنيسه) أى فيكون في الطرّار (حسده) أى السياري (دلالة) أى من قبيل الدلالة النبونه فيه بطريق أولى لانه سارق كاسل يأخدم عصور المالك ويقفلته فله من ية على السارق عن انتسلع حفظه تعارض نومه أوغيبته عنه (الفياسا) عليه حتى يورد عليه أن الحدود التثبت بالقياس الآن الشوت به لا يعرى عن شهد والحدود تدرأ بها غرأن اطلاق قطعه اغساسات على قول أني بوسف والاعسة التلاثة والأفظاهر المذهب فيه تفصيل يعرف في الفقه (والنباش لنقص فلا) أي وأن الاختصاص فالنباش لنقص فالمعسى وهوقصرر مالية المأخوذ لان المالم انجرى فيسه الرغبسة والضنة والكفن

الصادولانات الراء والمثالث الباء وهكداذ كرمسيبو به ونقاه عن الخليل فافهمه واجتنب غيره من النقر برات ينفر والهاء اللاحقة لصمه و به و ره هي هاء السكت عالرا بع أن يكون المدلول لفظام ركامستعملا غوا نغير فان مدلوله لفظ مركب

موضوع كقام زيده الخامس أن يكون المدلول لفظام كامهملا قال الامام والاشسيه أنه غسيرم وجود لان الغرض من التركس هو الاقادة وجزم به في المتضب وتبعه على ذلك صاحب الحاصل والتعصيل وهوضعيف (٩٥١) فان ما قالوه دليل على أن المهمل غير

موضوع لاعلى أنه لم يوضع له اسم لا برم أن المسنف خالفهم وزادعلى ذاك فثل له بالهذبان عانه لفظ مداوله لفظ مركب مهدمل وهو مصدرهذى بالذال المعمة قال الحوهرى هذى في منطقه يهذى ويهذو هذواوهذانا (قوله والمركب صبيع الافهام) لمافرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم المركب ولاشكأن المتكلم اغاصاغ المركب من المفردات وألفه منها لاقهام الغسرماف ضعره فتارة مفيدطلباوتارة مفدعمرذلك فان أفادطلما بذانه نظر فان كان الطلاب للاهمة أى لذكرها كافال في المحصول نهو الاستفهام كقولكماحقيقة الانسان وهل قامز مدوهداالتقدس الذىذ كره لادلىل علمه في كالم المصنع مع أنه لا يدمنه والايردالام ألكونه طلسا للاهية أيضا والمنف نبع في ذلك صاحب الحاصل واغماسمي بالاستفهاملانه طلب للفهم كاستعطى اذا طلب أن يعطى اداد السبن دالة على الطلب ليكن الطلب فى الحقيقة انماهو بالاداة كهل ومتى فاطلاق الاستفهام والطلبعلي اللفظ المركب من ماب اطلاق

ينفرعنه كلمن عملآنه كفن بهميت الانادرامن الساسمع عدم ملوكيته لاحد أوتحقق شمهة فيها ونقصان الحرز وعدم الحافظ لهوانمايسارق من لعسله يهمهم عاسمه مراكمارة غير حافظ ولاقاصد فلا يحدحدالسرقة عندالى منسفة ومجدخلافالاي يوسف والأغة الندلاثة لانه أوكان اسكان بالقداس والقياس العميم لايتي بهذا فاالظن بغسير وفأنه قدظهم أنه بكون تعدية للحكم الذى في الاصل الى الفرع بالمعنى الذى هوفي الفرع دونه في الاصل وأما السمعي في ذلك فأكثره صَعيفُ فان صلح منسه شي العميسة فعمول على وقوعه سسياسة لمعتاده لاحذاو به نقول شمعلى الصير لافرق عندهما من مااذا كان القبرفي العصراء أوفى بيت مقفل لماذكرنا (وما) كان من خفاء اللفظ في المعدى الذي خني اللفظ فيه (انتعدد المعانى الاستعبالية) الفظ (مع العُلم بالأشتراك) أي بكون اللفظ مشتركابينها (ولامعين) لاحدها (أونجويزها) أى أومع تجويزا أهاني الاستعالية للفظ (مجازية) له (أوبعضها) أي أوتجوير بعض المعاني الاستعمالية له ويستمرُّذلك (الى نأمل) بعد الطلب فذلك اللفظ (مشكل) اصطلاحامن أشكل عليه الاص اذا دخل في أشكاله وأمناله فان قيسل فعلى هذا يوسدق الشكل على المسترك الاعظى قلمانع (ولا يبالى بصدقه) أى المشكل (على المشترك) فيكون أعهم نه لعدم الننافي اذيجوز أن يسمى الشيَّ باسمين مختلفين من حهتين (كانى) أى مثال المشكل لفظ أنى (في أنى شئتم) بعسدة وله تعالى فأنواح ثمكم فانه مشسترك بين معنيين (لاستحماله كائير) كافى قوله تعاألى نى الشهددا (وكيف) كافى قوله تعالى أ أنى يحى هــذما لله بعدموتُما فاشتبه العنى المرادفي الآمة على السامع واستمردُ لَكُ (الى أن تؤمّل) بعد الطلب لهدماوالوقوف عليه مافي موقعها هذا (فظهرالثاني) وهوكيف دون أين (بقرينة الحرث وتعرُّ بِمَالادْى) أَى ودلالة تعسر بِمَالقربان في الاذى العسارض وهوالحيض فأنه في الانت اللازم أولى فيقتضى النعيبرف الاوصاف أىسواء كانت قائمه أونائمه أومقبلة أومد يرة بعدأن يكون المأتى واحسدا وقدظه رمن هذاالفرق من الطلب والتأمل وهوأت الطلب النظر أوّلا في معيابي اللفظ وضبطها والنامل استخراج المرادمنها وأن المصنف اغدام يذكر الطلب كاذكروه لاستلزام النأمل تقدم الطلب عليه شمغير خافأن هذاأ شدخفا من الختي وسسظهرأنه أقل خفاء من الجمل والمتشابه فلاجرمأن كأن مقابله النص(وماً) كانمن خفاءالانظفي المعنى الذي خفي اللفظ فيه (لتعدّد) في معناه (لايعرف) المرادمنه (الاببيان) من المطلق (كشــــترك) لفظى (تعذرتر جيمه) فى أحـــدمعنبيه أومعانيه (كوصية لمُواليهُ) فَأَنَّالْمُولَى مُشَسِّمُهُ بِينَالْمُعْتَقُوالْمُعْتَقُ (-تى طِلْتُ) الوصية لمُواليَّهُ (فيمن له آلجهتات) مَن أعتقوه ومن أعتقهما دامات قبل البيان في ظاهر الرواية لبتاء الموسى له مجهولا بساء على ته ذرالعمل بعموم اللفط وعدم ترجيح البعض على البعض والافهنار وآيات منهاأن عن محدالاأن يصطلحا على أن يكون الموصى به بينهـــــــاقآنه يحوز كذلك ومنها أنءن أبى حنيفة وأبي بوسف جوازها وتكور الذريقين (و ابهاممتكلم)والوجه الظاهر أوما أبهم المنكلم مرادهمنه (لوضعة) أى ذلك اللفظ (الخيرماعرف)مرادا منه عنداطلاقه بالنسبة الىأصلوضعه (كالاسماء الشرعية سالصلاة والزكاة والربا) الموضوعة للعالى المعروفة عندا هلها قبل علهم بالوضع اهاوالله ظ الغريب قبل تفسيره كالهاوع (عجل) من أجل المساب ردّه الى الجلة أوالا مرأم. م ملك كان هد ذاأشد خفاه من المشكل لامكان الوقوف على معناه بالاجتهاد كايغيره بحلاف المجهل فانه لا يوقف عليه بالاجتهاد كأن مقابله المفسر (وما) كان من حنا اللفظ فى المعنى الذى حقى اللفظ فيسه بحيث (ابرج معرفته على الدنيامتشابه) اصطلاحام التشابه بمعنى الالتباس (كالصفات) التي ورد بهاالكناب والسنة العصصة قله تعالى (في في واليد) والوجه الطاهر السم الحزم على الكلوان كان

الطلب لتعصب بالمساهية فان كانمع الاستعلاء على المطلوب منه أى طلب منه بغلظة ورفع صوت لا يتعصع وتذلل فهوالاس وان كان مع النساوى فهوالالتماس كطلب الشخص من تطيره وان كانمع النسفل أى التذلل فهو السؤال كقول العبد اللهم اغفرلى وقوله بالذات يعنى الوضع ومنهم من يعبر عنه بقوله افادة أولية والكل بمعنى واحد واحترز به المصنف هما يغيد الطلب باللازم كقولات أناطالب منك أن تذكر حقيقة الانسان وأن (٠ ٦) تسقينى الماء وأن لا تفعل كذا فانه لا يسمى الاول استغهاما ولا الثانى أمر اولا الثالث نهيا بل

من محواليد (والمين) كافى قوله تعالى بدالله قوق أيديهم ولتصنع على عيني (والافعال كالتزول) الوارد فى الصحين وغيره مأينزل ربنا كل لياة الى سماء الدنيا حين يبقى الثلث الا خوالى غسيرذاك بمادل السمى القاطيع على ثبونه تقه تعالى مع القطع بامتناع معناه الظاهر عليسه سيصانه بناءعلى مأعليسه السلف من تفويض علماني الله تعالى والسكوت عن النأويل مع الجزم بالتقديس والتنزيه واعتقاد عسدم ادادة الطواهر المقنضية للعدوث والتشييه كماهوا لمذهب آلاسكم (وكالحروف فى أوائل السور) كالموصوحم واطلاق الحروف عليهامع أنهاأ سماء عباذكا تهلقصدرعا ية الموافقة بين الاسم والمسمى لان مدلولاتها مروف ائتساء بالسلف الصالح من العماية وغسيرهم فى ذلك على ما هسل عنهم أوار يديها المكامات من اطلاق الخاص على العام مم هسذا بناء على أنه أسرمن أسرار الله تعالى استأثر ألله تعالى إعله كاهوقول الاكثرمنهم أصحابنا والتسمي والزهرى ومالك ووكدح والاوزاع فال القاذى البيضاوى وقدروى عى الخلفاء الاربعة وغيرهم من الصحابة ما يقرب منه ولعلهم أرادوا أنها أسرار بين الله ورسوله ورموز لم بقصدالله بهالفهام غيره اذيبعد الخطاب بمالايفيد اه وتعقب بأن استئثارا لله تعالى بعلمها يدفع كونها أسرارا بين الله ورسواه تم عدم علم الخلق ععناها لابوجب أن لا تفيد شيأ وأن لا يكون اذ كرهامعنى أصلا اذيجوزأن بكون فائدنه طلب الايمان بهاوأن يكون المتدى والتنبيه على الاعباز ثمليا كان هذا أشدها خفا والمحان مقابله المحكم غ قبل تطيرا خلفي من المسيات من اختني من طالبه من غير تغييرزيه ولااختلاطه بينأ شكاله فيعثر عليه بمعرد الطلب ولايعناج فيه الحالة أمل وتظير المسكل من أغتربعن وطنه ودخل سأشكاله فسطلب موضعه ثم منأمل في أشكاله ليقف علسه ونظر المحمل من اغترب عن وطنه وانقطع خبره فاله لاينال بالطلب وألتأمل بدون الخبيرعن موضعه ونظير المتشابه الفقود الذي الاطر وقادركة أصلا (وظهر)من هذا التقرير (أنّ الاسماء الثلاثة) المسكل والمحمل والمتشابه لماسميت ابهدائرة (مع الاستماللا) هجرد (الوضع كَالْمُسُتراك) أي كاأن اسم المشترك يدورمع عجر دوضعه لمعنيين فصاعداء لى البدل (والله في أي واسم الله في (مع عروض التسمية والشافعية مالم في مطلقا) أي سواء كان بنفس الصيغة أو بعارض عليها (جمل والبحال في مدردللا شيراك) كالعين لتردد مين معانيه (أوالاعلال) كغنارلتردِّده بين الفاعل والمفعول بأعلاله بقلب يأنه المكسورة أوالمفتوحة ألفا (أوجله المركب تتحوقوله تعالى (أو بعقوالذي بيده عقدة النكاح) لتردّد جلة المركب التي هي الموصول مع صلته بينالزوج كإحله أصحأبنا والشافعي وأحدءايه ومنجتهم ماروى الدارقطني عن عروبن شعبب عن أبيه عن حده أن دسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولى العقدة الزوج وبين الولى كما حله عليه مآلك (ومرجع الضمر) منه اذا تقدمه أمران يصلح لكل منهماعلى السواءقيل كحديث الصحصين وغديرهما لابمنع أحد كمجاره أن يضع خشب قف حداره لتردد ضمير جداره بين عوده الى أحدكم كأذهب اليد أحدادا كان لايضر ولايجدالواضع بدامنه مثل أن يكون الموضع له أربعة حيطان لهمنها واحدوالباق الغىره حتى يلزمه الحاكم ان امتنع وبين وده الى الجارنفسه فلا يلزمه ان امتنع كاذهب السه الاغة الثلاثة قلت والحقأن ظاهرا لسسياف يعين رجوعه الى أحد ثم هو يحناج الح مخصص بما قد مبه وهم إعتاجوب الى الجواب عنه مطلقا والكلام في ذلك غيره فذا الموضع به أليق فالاولى التمثيل بقول من قال وقدست العن أبى بكروعلى رضى الله عنه ما أيهما أفضل من بنته في بيته (وتفييد الوصف واطلافه في محو) زيد (طبيب ماهر) لترددماهر بين رجوعه الى طبيب فيتقيد الوصف بالهارة بكونها في الطب خاصة و بين رجوعه الى زيد فبكون موصوفا بالمهارة مطلقا لاأن تكون صفة لصفه أخرى كأذكر

هي إخبارات وكذاك التمني والترجى والقسم والنداء تفمدأيضا الطلب باللازم وهذا الذى قرره فيه تطرمن وحوه منهاأنهمناقض للذكور في الاوامر والنسواهي حيث قال ويفسدهما أيويقسد اشتراط العاو والاستعلاء * ومنهاأنه خلط مذهباعذهب فأن التساوى ليس قسما للاستعلاء والتسفل بل العاووهوأن كون الطالب أعلى مرتبة كالسأتى في مأت الاوامروالنواهي لكنسه قلدالامام في ذلك ومنها أنهأهمل الطلب الترك تيعا لصاحب الحاصل وهووارد على التقسيم وقدد كره الامام وغساره وقالواانه ينقسم الى الاقسام الشلاثة المذكورة فيطلب التمصيل أكنهمع الاستعلاءيسي شها (قوله والا) أى وان لم مفد بالذات طلبا وذلك بانلامذل على طلب أصلا كقامزيد أوبدل علمه لكن لابالذات كقوال أناطال منك كذا ومنه التمني وغره مما تقدم فينظرفه فأن كان عقلا التصديق والتكذيب فهو الخركقولنا قامزيد واغيا عدل المصنف عن الصدق والكذب الىالتصديق والتكذس لان الصدق مطابقة الواقع والكذب

عدم مطابقته وضن نجد من الاخبار مالا يحتمل الكذب كغبر الصادق وقولنا مجدر سول الله ومالا يحتمل الاصفهائي الصفهائي الصدق كقول القائل مسيلة صادق مع أن كل ذلك يحتمل التصديق والتسكذ ببلان النصديق هو كونه يصع من جهة اللغة أن يقال لقائل

مدق وكذلك التكذيب وقد وقع ذلك فالمؤمن صدّق عبرالله تعالى والكافركذبه وهذا الحدّ الذى ذكر والمصنف الخبرقدذكر والامام في المصول هذا وجزم به مُ أعاده في بالاخبار وقال انه مدردى ولان التصديق (١٣١) والتكذيب عبارة عن الإخبار عن كون

الغيرصدقا أوكذبافتعريفه يهدوري شمال والمقان الملر تصورهضروري لابحتاج الىحدولارسم (قولهوغيره تنسه) أىغر محمل النصديق والتكذيب هوالتنبيه أي نبهت به على مقصدودك وقال في المحصول سمي مه عمزاله عن غروقال وأنواعه تعلم بالاستقراء لابالمصر وتندرج فيه الاربعة التي ذكرهاالمنف والفرق بن التمني والترجي أن الترجي لانكسون الافيالمكنات كقواك اعسل زيدايقدم والتمني مكون فيهما كقواك لت الشياب بعود * واعلم أن ق ولنسا أناطالب كسذالم يصرح المستف بكوته داخلافي قسم المسير أو التنسه وفسهنظر قال الفصيل الثالث في الاشتقاق وهوردلفظ الى لفظ آخر لموافقة عله في حروفه الاصلية ومناسته فىالمسنى ولامدمن تغسر بزيادة أونقصان مرف أوحركة أوكليهماأو تربادة أحدهما ونقصابه أونقصان الاخر أوبزيادته أونقصانه بزيادة الآخرونقصانه أوبزيادتهما ونقصانهما نحوكأذب ونصر وضارب وخف وضرب على مسذهب الكوفسن وغلى ومسلمات وحذروعاد وندت

[الاصفهاني (والطاهرأن الكل) أي اجمال كلمانق ممن المثل (في مفرد بشرط التركيب) قلت الكن من الطاهرأن الاجال في الفظ لا شعرا كه أولاعلاله في مفرد من غير شرط الترصيب فالوجه اسستناما كان هكذامن اشتراطه (وعندهم) أى الشافعية (المنشابه لكن مفتضى) كالم (الحقفين تساويهما) أى الجمل والمتشابه (لتعريفهم الجمل عالم تقضع دلالته) فيسلمن قول أوفع للان الاحال بكون فيهسما والدلالة أعممن اللفظية وغسيرها ودلالة القعل عقلية ومن ثمة قال ماولم يقسل لفظ وغريج إلم تتضير دلالتسه المهسمل لانه لادلالة له والمين لا تضاحها (وجالم يفهم منسه معنى أنه المراد) وهنذالم أقف عليهبهذا اللفظ ولعله بالعناية ماني أصول ابن الحاجب وقيسل الفظ الذي لايفهم منه عنذ الاطلاقشي وحينشذ فللقبائل أن يقول ان أراد بالمعترض عليه في قوله (وعليه اعتراضات ليست يشئ مافى الكناب فلااعد تراض عليه وان أرادما في أصول ابن الماحب فصير أن عليه اعتراضات منسل أنه غسيرمطردلان كلامن المهمل ولفنا المستعيل كذلك وليس بمعمل وغيرمنعكس لانه يحوز أن مفهر من المجمل أحد عسامله لا بعينه كافي المشترك وهوشيٌّ فلا يصدق الحد عليه والمجمل قد يكون فعلا كقيام النبي صلى المدعليه وسدلم من الركعة الثانية من غيرتشهدة أنه محمل الميواز والسهووهوغير داخل في المداذليس لفظا وحينشذ فلانسسام أنها ليست بشي بلهي واددة ظاهرا وانماءكن أن يدفع بالعناية كاقال المحقق التفتازانى وغيرممثل أث يقال المراد باللفظ الموضوع وبالشي مايصم اطلاق لفظ الشي علسه لغمة وان لم يكن ما بنافي الخارج وبفهم الذي فهدمه على أنه مراد لا مجرد الخطور بالبال والمقصودتعر بف المحمل الذي هومن أقسام المن وهولا معالة لفظ قلت وعلى هـ ذالا عاجة الى دعوى أن المعرّف الأول اغما قال ماولم يقل لفظ ليتناول الفعل المجمل لان الاجال يكون فيه أيضابل حيث كان التعريف للمعمل الذي هومن أقسام المتن ينبغي الاحتراز من الفعل المجمل فليتنبه له (والمتشابه) أي ولتدريفهما باء (بغيرالمتضم المعنى) فهدذا تساوطاهر بل اتحاد (وجعل البيضاوي اباه) أى المنشابه (مشتركا بن الجمل والمؤول) حيث قال والمشترك بين النص والطاهم والمحكم وبين المحمل والمؤول المتشبابه وفسرانشار حون القدرالمشترك بين الاولين بالرجعان وعتازا لنص بأنه رأج مانع من النقيض دون الظاهر وبين الاخيرين بعدم الرجعان وعتاز المؤول بأنه مرجوح دون الجمل فيكون المتشابه ماليس براج لامالم بتضم معناه كاهوصريح كلام غسيره (مشكل لان المؤول ظهرت دلالنسه على المرجوح فالموجب) له فصارمت في المعنى حين شذراجها (لايتال بريده) أى كون المؤول غيرمت في العني أوغسير رَاجِم (فَى نفسه مع قطع النظرعن الموجب) لَارَادة المَّاء في المرجوح له وانم الايقال (لآنه) أى المؤول (مَنْتُذُ) أى مِنْ كُونْ المرادَبِكُونَه غيرِمَنْضُمُ المعنى أوغ يرراجِم انه غيرِمتضحه أوغير واجعه في نفسه (ظاهر) بالنسسة الى الموجب اصدق حدّه عليه حينتذ (لا يصدق عليسه متشابه) العدم صدق حده عُليه والفرض أنه جنس له صادق عليه (وأيضايجي منه) أي هـ ذا (في الجمل) فيقال المرادبكونه غسيرمتضع المعنى أوغيررا بحه أته غسيرمتضحه أوراجه في نفسه فيلزم أن يكون المجمل الذي لحقه سان مجلالانه في نفسه غسير واضع المعنى ولاراجه (لكن ما لحقه سأن خرج عن الاجمال بالانفاق وسمى مبيناعدهم) أى الشافعية (والحنفية) قالوا (ان كان) البيان (شافيابقطهي فنسر) أى فالمجمل حينتذمفسركبيان الصلاة والزكاة (أو) كان البيان شافيا (بطني فؤول) أي فالجمل حينتذمؤول كبيان مقداوالمسي بعديث المغيرة ف صيغ مسلم (أو) كان البيان (غديرشاف نوج) الجمل (عن الاجالالىالاشكال) لانخفاء الاشكال دون الأجال كبيان الربابا لحديث الوارد في الاسياء الستة

 اللفظين تناسبا فى المعنى والتركيب فتردّ أحده مما الى الاستوار تضاء الامام وأتباعه ويعترض عليه بأن الاشتقاق ليس هونقس الوجدان حتى تقول هوأن تحداث (١٦٢) وجدانك بل الاشتقاق هوالردعند الوجدان كا تفطن له المصنف فلذلك اصلمه كم

ا فالعصين (فيازطلبه) أى بيانه حينتذ (من غيرالمسكلم) لان بيان المسكل عما يكتني فيم الاجتهاد بخسلافُ الاجال (فلذا) أى الاتفاق المذكور (ردّماظن من أن المسترك المقترن ببيان) المرادمنه (جمل بالنظر الى نفسه مبين بالنظر الى المقارن) والظان الاصفهاني والراد المحقق التفتأزاني ولفظه وليسبشي اذام يعرف اصطلاح على ذلك بل كلام القوم صريع فى خلافه على أن الحق المعصدق على المسترك المبين من حيت انه مبين أنه لا يمكن أن يعرف منسه مراده بل اغماعرف بالبيان (والماصل أن لزوم الاسمين) المبين والمجمل (باعتبارما ثبت في نفس الامر الفظ من البيان أو الاستمرار على عدمه) أي البيان فلا يجتمعان التنافي بينهما حينتذواذا عرف هذا (فالجمل أعم عندالسافعية)منه عندا للنفية (ويلزمه) أىكونه أعمعند الشافعية (أن بعض أقسامه) أى المجمل (يدرك) بيأنه (عن غيرالمنكلم وبعضه) أى الجمل (لا) يدرك بيانه (الامنه) أى المشكلم (اذلا بشكر جواز وجود ابهام كذلك) أي الأيدرا أمعرفته الابيان من المتكلم وكذا المتشابه) بعض أفسامه يدرك عن غسر المسكلم ويعضمالا أيضالتساويهما (الأأنهم) أى الشافعية (والاكثرعلى امكان دركه) أى المتشابه المتفق على أنهمتشابه فالدنيا (خلافا السنفية) حيث قالوا لا يمكن دركه فيها أصلا والذي ذكره صاحب الكشف والشقيق وغيره أن عسذا مذهب عامة الصعابة والتابعسين وعامة متقدى أهل السنة من أصحابنا وأصحاب الشافعي والقاضى أبى زيد ونفرالاسسلام وشمس الاثمة وجساعة من المتأخرين الاأن فرالاسسلام وشمس الائمة استنتياالنى صلى الله عليسه وسسلم فذكراأ فالمنشابه وضوله دون غسيره وذهب أكثرا لمتأخر بن الى أن الراسم يعلم تأويل المتشايه (وحقيقة الخلاف) بين الطائفتين (في وجود قسم) من أفسام اللفظ باعتبار خفاءدلالسه (كذلك) أى على هذا الوجه من انقطاع رجاعمع رفته في الدنيا (ولا يخني أنه بحث عن) وجود (قسمشرى) أىمنالخطاياتالشرعيةوهوالخطأب يمالايعرف معناه الآفى آلا خرة هل هو واقعمنه تعالى أولا (لالغوى استتبع) أى استطردف هذا التقسيم (في الناعدهم) أى الشافعية (اتباعه طلبا النأو بلوامتنع عندنا فلايحسل ولانزاع في عدم امتناع الخطاب عسالا يفهم ابتلا الراسخين بايجاب اعتفادا الحقية) أى حقية ماأرادا تله تعالى منه على الابهام (وثرك الطلب) الوقوف عليه معينا (تسليما عِزا)أى استسلاما ته واعسترافا مالقصور عن درك ذلك ليعلوا أن الحكم تله يفعل ما يشاء و يحكم ما ريد ولان الابتلاء فى الوقف من حيث التسليم لله تعالى والتفويض اليه واعتقاد حقية مأ أرا دالله تعالى بدرت الوقوف عسلى مراده عبودية والامعان في الطلب ائتمار بالامر وهوعبادة والعبودية أقوى لانها الرضا عمايقعل الرب بعانه والعبادة فعل مايرضى الرب والعبادة تسقط فى العقبى والعبودية لا فطهر أن لانزاع فى عدم امتناع هذا عقلا (بل) انحا النزاع (فى وقوعه) أى الخطاب بمالا يفهم أبسلا الراسفين كما ذكرنا (فالحنفية نم) هوواقع (لقوله تعالى وما يعلم تأويله الاالله والراسطون) في العلم يقولون آمنا به كل من عندربتا (غطف جدلة) اسمية المبتدأ منها الراسخون (خسبره يقولون لانه تعالى ذكر أن من الكتاب متشابها يبتغي تأويله قسم وصفهم بالزيغ فلواقتصر) على مدا (حكم عقابلهم قسم بلاذيغ لايبتغون) تأويله (على وزان فأما الذين آمنوا بآلله واعتصموا به فسسيد خلهم في رحب مسما قشضي مقابله) وهووأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا (فتركه) ايجازا لدلالة قسمه عليه كاهوأ ساوب من الاساليب البلاغية (فكيفوقدصر بهأعني الراسخون وصحت جلة التسليم) وهي يقولون آمنا به كل من عند رَبْنَا (خَبِرَاعُنَــةً) أَىءن الرّاشخون (فَيجب اعتباره كذَّكُ) وبمنْ نُصَّ لِي أَنَّ الظاهره ـــذا أبوحيان وعلى هذا فقوله ومايعلم ناويله الااقله بمألة معترضة بين القسمين (فان قيل قسم الزيغ المتبعون) ماتشابه

تراءوهومن محاسن كلامه لكنه يقتضىأن الاشتقاق فعل الشخصحي يعدم بعسدمه وفسسه تظروأ بضا فان المعدول والتمسغير وتتوهما قديردان علىاكمد والاشتقاق أربعة أركان تأتى في كلام المصنف الاول المشتق والثأنى المشتقمنة والثالث المواققة في المروف الاصلية والمناسبة فىالمعنى والرابع التغيير فقوله ردلفظ دخل فسه الاسم والفعل وهذاهوالركن الأولوهو المشتق وقوله الىانظ آخر أراديه المشستق منه وهو الركن الثاني ويؤخذمنه أيضاالركن الشالث وهو التغيسيرلانه لوانتق التغيير يشهما لميصدق علمه أنه افظا آخر بلهوهوودخل فيه أيضا الاسم والفعل كما قلنافي الاول وأعاأتي تداث أعنى باللفظ فيرسما لصدقه على كلفرد محسث لا يخرج مشهشئ وعلى كلمذهب أيضا فانهلوهال ردفعل الى اسملكات ردعليه اشتقاق الاسم من الاسم كضارب ومضروب وضراب وغيرهما فانهامشتقات من الضرب الذىهوالمصدروردعليه أنه مختص عذهب البصريين فان الكوفيين يخالفونهم و مقسولون بأن المصادر

والصفات مشتقة من الافعال ولوعكس فقال رداسم الى فعل لما كان ينطبق على رأى البصر بين ولوقال ردالاسم الى منه الاسم لما كان يصبح على رأى الكوفيين و يردعليه الفعل على رأى البصر بين ولوقال ردفعل الى فعل لكان باطلابالا جاع (فوله لموافقته

ه ف حوفه الاصلية) هوال كن الرابيع واحترز بمعن الالفائد المتوافقة فى المعنى وهي المترادفة كالبر والقمع والصافيد الخروف بكوتها أصلية للاحتراز عن الزوائد فان الاختلاف فيها لا يضر كضرب وضارب ولم يشترط في (٣٣٠) المروف الاصلية أن تكون موجودة

الانهر بمباحذف يعشها لماتع كنف مسنانلوف وقولة ومناسته في المعني هومن تتمةالركن الراسع واحترز بهعن مثل السم والمرواطلم فان كلامنها بوافق آلا خر فى حروفه الاصلية ومع ذاك فلا اشمتقاق منهالانتقاء المناسسة فى المعنى لتباين مداولاتها (قوله ولايدمن تغسر) أىساللفظعنلانه فسرمبقوله بزبادة أونقصان والتغيير يذلك انمياهومن جهة اللفظ تم يحصل النغيير المعنوى بطريق التسع والث أن تقول هسرب هسسريا لاتغسرفسه وكذاك طلب وجلب وحلب وغيرها الا أن مقال ان حركة الأعراب ماقطة الاعتبارفي الاشتقاق لعدم استقرارها ولأثنها طارته على المسغة صلاف حركة البناء أوبقال ان التغيير حاصل ولكن في التقدر فيقدر حسذف الفقعة التي في آخر المصدر والاتمان يقضمة أخرى في آخرالفعل فالفتمة غسير الفقسة ومدل على النغاير أن احداههما لعامل والاخرى لغسير عامل وقد ذ كرسيبويه نقسيرذلك في حنبفانهقدرزوالضمة النون النيفيه فيحال اطلاقه على المفرد كقواك رجل حنب والاتمان بغيرها حال اطللاقه على ألج ع كقوله

منه (ابتغاءالفتنسةوالناويل فالقسم الهكوم عقابلتسه بثني الامربن) ابتغاءالفتنة والتأويل جيعا المنتي أُحدهما فلا يلزم منه ذُم من البعه ابتخاء التأويل فقط (قلنا قسم الزبغ بابتغاء كل) من الوصفين على الاستقلال (الالمجموع اذا الاصل استقلال الاوصاف) على أن الايحاع على دّم من اتبعه ابتغاء الفتنة فقط بأن يجر يهعلى الظاهر بلاتأو يل فكذامن اتبعه أبتغاء التأويل فقط (ولان حسلة يقولون حينشذ) أَى حين يَكُون والراسخون عطفاعلى الله لاقسيمالقوله فأما الذين في فالوبهُم زبغ (مأل) من الاستحال يقال العجزوا لتسليم) وهدذا التقديرينافية (وغاية الامرأن مقتضى الطاهرأن يقال وأما الرامضون) فيقولون ليوافق قسيم فذفت أمامنه لدلالة ذكرها غسة عليها هنالانه الاتكاد توجد مفصلة الاوتثني أوتثلث محذفت الفاه لانهامن أحكامها وحينتذ يقال فأذا ظهر المعني وجب كونه على مقتضى الحال المخالف لمُقتضى الظاهر) كهاهوشان البلاغة (مُعانُ الحال قيد العامل وليس علهم) أىالرامضن بناويله (مقمدا بحال قولهـ مآمنا به كل من عندريناً) على تقدير كونهـ م يعلمون تأويله فهسذاأ يضاجما ينافى كون يقولون جلاحالية من الراسفين شما يضاح ماذ كرفاأن الا يةمن باب الجمع والتفر بق والنفسيم فالجمع قوله تعالى هو الذى أنزل عليك الكتاب والنفسي قوله منسه آيات محكات هنأم الكيتاب وأخرمتشابهات والنفريق قوله فأما الذين في قاوبهم زينغ فلابدمن جعسل قوله والراسمنون قسيماله كأنه قبل فأماال اتغون فيتبعون المتشابه وأماالراسمون فيتبعون المحكم ويردون المتشابه الحالمحكم ان قسدروا والافيقولون كلمن المحكم والمنشابه من عنسد الله ثم بحر مبقوله ومأيذكر الاأولوالالباب تذييلا وتعريضا بالزا ثغين ومدحالل اسخن يعسى من لهذ كرولم سعظ ويتسعه واهفليس من أولى الالبياب ومن هُ قال الراسخون ربنالا ترغ قاوبنا بعدا ذهيد يتنا وهب لنامن أدنك وحسة انك أنت الوهاب وماذكر المحقق التفتاز انيمن الجواب عن هذاف حاشية الكشاف بما يعرف تمة لايدفع ظهورهدذا كالايحنى على من أحاط على القدم من التوجيد مع الانصاف (وأيد جلنا قراء ابن مسعودوإن تأويله الاعنسدالله) وقراء ابن عباس رضى الله عنهما ويقول الراسعون في العلم آمنا به كاأخوجها سعيد بن منصور عنسه باسسناد صحيح وعزيت الى أبي أيضا (فاولم تكن) قراءة ابن مسعود (جة) مستقلة (صلحتمؤيدا)لماقدمناه (على وزان ضعيف الحديث) الذي ضعفه ليس بسبب فُسَقُدَاويه (يصلح شَاهسدا) للحَكْم الثابت على وفق مباجما عظى أوقياس (وان لم يكن مثبتا) لذلك الحكم لوانفرد (فكيف والوجه منتمض على الجية كاسياتي الاشاء الله تعالى) أي جية القراعة الشاذة اذاصتعن نسس السهمن الصابة خصوصامثل اسمسعود اذلا تنزل عن كونها خراعن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنه اغمايتر وهاروا بة عنه صلى الله عليه وسلم وهذامه يماأ شار اليه يقوله كاسمان يعنى فى مباحث السكناب وما في صحير البخارى عن عائشة رضى الله عنها قالت تلارسول الله صلى الله عليه وسسلم هنده الآبة هوالذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكات هن أم الكتاب وأخرمتسا بهات فأما الذين فى قلوبه مرزيع فيتبعون ما نشابه منسه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله الى قوله أ ولوالالباب قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذارا يت الذين ينبعون ما تشابه منه فأولثك الذين سمى الله فاحذروهم وما أخوج الطبرى وابزأ بي ساتم باسناد صبيح عن عاتشدة انها قالت فى قوله تعالى والراسعنون فى العسلم انتهى علهم الحائن آمنو أعتشابه ولم يعلوا تأويله هدذا وقداوردعلى استنتاء فرالاسلام وشمس الاغة وضوح المنشابه النبى صلى الله عليه وسلم دون غيره بأنه يتراءى مخالفا لظاهر الكثاب لان الوقف ان وجب

تعالى وان كنتم جنبا وحصر الامام التغيير في تسعة أقسام فقط ولم عثل لهافقال التغيسير لما بحرف أوجر كة أو بهمامعا وكل وآحد من الثلاثة إما أن يكون والزيادة أو بالنقصان أوبهم اصارت تسعة ثم قال وهذه هي الاقسام المكنة منها وعلى اللغوى طلب ما وجدمن أمثلتها

وأماالمصنف فانه زادعليه ستة أقسام جعلها خسة عشرومثل الهالكن بأمثلة في كثيرمتها نظر كاسياتى وهذما لاقسام متهاأر بعة فيها تغييرات والقسم الخامس عشر فيه أربع تغييرات فيها تغييرات والقسم الخامس عشر فيه أربع تغييرات

على الاالله كاهومختاره مماموافقة للسلف فهو يقتضي أن لايعلمه الرسول كغيره من العباد وان كان الوقف على والراسخون في العدلم كاهو مختارا خلت بازم أن لا يكون الرسول مخصوصا بعله وأجيب بأن معنى الا يقعلى تقسد يرالوقف على الاالله وما بعلم أحد تأو يله بدون تعليم الله كافى قوله تعالى قل لا يعلمن فى السموات والارض الغيب الاالله أى لا يعلم بدون تعليم الله الاالله فيكون الاسينتذ ععنى غسير واذا كان كذلك جازأن بكون الرسول مخصوصا بالتعليم بدون اذن بالبيان لغيره فيبقى غيرمعساوم في سق غيره واعترض باناالا ية تقتضى حصرالعهم على الله واذاصار الرسول صلى الله عليه وسلم عالما بالمتشابهات النازلة قبل نزول هنه الا يه بالتعليم لايستقيم الحصر وكان يقال ومايعلم تأويله الاالله ورسوله وأحيب عنه بأنه يجوزأن يكون التعليم حاصلا بعد نزول هنده الاية فلا يكون الرسول علما بالمتشابه قبل نزولها فيستقيم للمصر بقوله ومايعلم تأو بالاالله وبأن الا يهدلت على مصر العلم على الله عزو بعل وعلى من علمالسالناو بالذىذكر ألاترى أن نلك الآية توجب حصرعه لم الغيب على الله تعالى م لا يتنعان يعلمغيرالله بتعلمه كاقال تعمالى عالم الغيب قلايظهر على غيبه أحسدا الامن ارتضى من رسول فمكذا هنا كذافى الكشف ولابعرى عن بحث لمن تحقق ثم بني من الراسع في العلم فأخرج ابن أبي حاتم ان رسول اللهصلى الله عليه وسلمسئل عن الراسطين في العلم فقال من برت عينه وصد قالسانه واستقام قلبه ومن عف بطنه وفرجه فذلك من الراحضين في العلم (وجرت عادة الشافعية باتباع الجمل بخسلاف في جزئيات أنهامنه في مسائل والاولى التعريم المضاف الى الاعيان) كرمت عليكم أمهاتكم حرمت عليكم الميتة والتعليدل المضاف اليهانحو وأحلت لكم جمية الانعام (عن الكرخي والبصرى) أبي عبدالله (اجالهوالحق) كاقال الجهور (ظهوره) أى الهظاهر (في معين لنا الاستقراء في مثله) من اضافة الحكم الشرعى الى الذوات تفيسد عرقاات المراد المعنى المقصود منهاستى ان المرادمن اضافة التصريم اليها (ارادة منع الفعل المقصودمنم أ) أي من الاعبان (حتى كان) المنع المذكور (متبادرا) أي سابقًا الى الفهم عرفا (من حرمت المرير والخرو الامهات) وهواللبس في الحريروالشرب في الخدر والاستمناع بالوطء ودواعيد فالامهات والتبادر دليسل الظهور (فلااجال فالوالا بدمن تقدير فعل) بتعلق بمالان النمريم والتعليل تكليف وهو بما عومة دور العبدومقد وره الفعل لا العدين فان قدّر جديع الافعال المتعلقة بهافعال لانمن جلتها الامتناع عنهامع أن التقدير للضرورة وهي مندفعة بالبعض فيقدوهو لاالجبع لانمايقد والضرورة يقدر بقدرها (ولامعين) البعض فيلزم الاجمال (قلناتعين) البعض وهوالمقصودمن العين (بماذكرنا) من سبقه الى الذيم عرفا وعادة مهنا بحث آخر وهوان هذا الاستمال حقيق أوجج أزى قان كان ذالة ألفعل حراسالغسيره وهومالا يكون منشا حرمته عين ذلك الحل كرمة أكلمال الغيرفانه الدت لنفس المال بل الكونه ملك الغيرفالا كل محرم والحسل قابل احسلالا بأن أكله مالكة أو يؤكله غيره فهواستمال مجازى امامن اطلاق اسم الحل على الحال أومن بابحذف المضاف واقامة المضاف المعمقامه وانكان ذاك الفعل وامالعينه وهوما يكون منشأ ومته عين ذلان الحل كرمة أكل الميتة وشرب الخرفالا كثرأنه مجازأ يضاكالأول وقال شيخنا المصنف رحمه إلله تعالى وينبغي كونه يمسلي قوله معجازا عقلمااذلم ينعبؤز في لفظ حرمت ولافي لفظ الخر اه ولا يخني أنه يجيء مثله في القسم الاول وذهب فرالاسلام ومن وافقه الى أنه سقيقة فالحل أصل والفسعل تبسع بمعنى ان الحل أخرج أولامن قبول القدعل ومنع غمصار الف عل عنر جاوعن وعامن الاعتبار تبعا فسن نسبة الحرمة واضافتها الى المحل دلالة على انه غيرصالح للفعل شرعاستي كأند الحرام نفسم ويطرقه ما تقدم

وستقف علمه واضما (قوله بزيادة أونقصان سوف أو حركةأوكليهما) دخلفيه سنة أقسام أربعة تغييرها فر ادى واثنان ثنا سان قان قوله بزيادة ليس هومنونايل مضاف الىحرف وحركة وكليهما وكذلك نقصان مضاف الى الشلاثة أيضا فتكونستة أقسام والاول زيادة الحرف الشاتى زيادة المركة الشالث ذيادتهما معاوكذاك النقصان وقوله أو بزيادة أحدهما ونقصانه أونقصان الاسرتقدره أو زيادة أحدهما وتقصانه أو بزيادة أحدهما ونقصان الأخرقيدخل فبهأريعة أقسام ثنائسة أيضافان زيادة أحدفهما ونقصانهددل قمهز بادةالحرف ونقصانه وزيادة الحسركة ونقصانها وتدخلفيزنادة أحدهما وتقصبان الأسخر قسميان أيضاز بادة الحرف ونقصان الحسركة وزيادة المسركة ونقصانالحرف وقولهأو بزيادته أونقصانه تزيادة الأشخر ونقصانه تقديرهأو بزيادة أحدهمامع زيادة الا خرونقصانه أونقصان أحدهمامع زيادة الأخر ونقصانه فيدخسل فيسه أويعة أقسام ثلاثية الثغيير فانز بادة أحدهمامع زيادة الا خرونقصانه يدخل فمه

صورتان احداهماز يادة الحرف مع زيادة الحركة ونقصانها والثانية زيادة الحركة مع زيادة الحرف ونقصانه ويدخل آنفا في نقصان أحدهم أمع زيادة الا خرونقصانه صورتان أيضا احداهما نقصان الحرف مع زيادة الحركة ونقصانها والثانية نقصان الحركة مع زيادة المرق ونقصانه (قوله ألو بزياد تُهما ونقصاتهما) أي بزيادة المرف والحركة معاونة صان المرف والحركة معاوه والسهر والمعلو بأى التغييرو به تسكلت المست عشر (قوله تعوكاذب) شرع في مثل الاقسام السالفة ولنقدم (٥٦٥) عليه أن المراد بزيادة الحرف منالا

وتقصانه اغماه وجنس الحرف سسواءكان واحداأوأكثر وكذلك الحركة فانحركة الاءراب في الاعتداديما نظر كافد مناه وكذاك همزة الوصل اسقوطهافي الدرح اذاعلت ذلك فلنذكر هذه المسلكاذكرها فانكان المنال صححاف الاكلام والانهت علمه ثمذ كرته مثالا صحيصا والاول زيادة المرف فقط نحو كاذب من الكذب زيدت الالف ععد الكافء الثانى زيادة المركة نحو نصرالماشي من النصر زيدت حركة الصادر النالث زمادة الحسرف والمركة جمعا تحوضارب مسن الضر بزيدت الالف بعد الضاد وزيدت أيضا حركة الراء والرابع تقصان الحرف خوشف فعل أمرالذكر مسنالخوف نقصت الواو وأماسكون الضاء بعدان كانت متحركة فلم يعتسره المصنف لانه نقصان لحركة الاعراب اذلواعتبره لكان نقصانا العرف والحدركة لكنه سأتي ما يخالف في القسم العاشر فالاولى تمثيله بصهل اسم فاعسل من الصهيل نقصت الباءفقط * الخامس نقصان الحركة ومشدل إدالمستف بضرب ساكن الراممسددامن ا ضرب للماضي نقست حركة

آ نفاس أن التحريم ليس الاللفعل لانهمن أفسام الحكم والحكم خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين فتعليقه بالعين شحوز وانه بازم مثلا أن تمكون حرمة الخراقوى من حرمة مال الغدير اكن الاحر بالعكس لان أنغروا لمينسة والدم وتصوها يجب تناولها عنسد الضرورة واتأضيف الحرمة الى عينها ومال الغسيرلا يجب تناوله عندالضرورة بلالصبرأول وانمات نع كاغال صاحب البديع هدذاالتقرير اظهارفائدة العسدول عن الحقيقة التي هي النسسية الى الفعل الى المجاز الذي هوالنسسية الى العين وهي قمسدالمبالغة فالانتهآء فأشارالمصنف الىماذهب اليه البزدوى مع توجيه من عنسده مصرة انتم والى ماأشاراليه صاحب البدبع فقال (وادعاء فرالاسلام وغسيره من الحنفية) كصدرالنسر يعسة (الحقيقة) فيماكان مرامالعينه (لقصدا خواج الهلعن الحلية تصيمه بادعاء تعارف تركيب منع أأعين لاخراجهاعن محليسة الفعل المتبادر لامطلقا) فاتحرمت عليكم أمهاتكم لايفيسدا خراجهاعن علمة كل فعل الان من تفسل رأسها كراما ونظر واليهارجة وضودات (وفيسه) أى وفي هذا الادعاء (زيادة بيان سبب العدول عن التعليق بالفعل الى التعليق بالعين) كاذ كرناه عن صاحب البديع قال المستنف فان سلم العرف أواللغة ذلك والالزمه الاشكال اه قلت وقد نص الفاضل الكرم أنى على تسليم كونه مجازاف اللغة حقيقة في العرف لكن من غسير نفصيل بين الحرام لعينه ولغسيره في ذلك والله سمانه أعلم (الثانمة لااجال في وامسموا برؤسكم خلافالمعض الحنفية لانه) أى الشأن (ان لم يكن فىمثله) أى هـــــذاالتركيب (عرف يصمر ارادة البعض كالتا أفاد) هـــذاالتركيب (مسيم مسماه) أى الرأس (وهو) أى مسمى الرأس (الكلّ أوكان) فيده عرف يصير ادادة البعض مندة (أفاد) هدذا التركيبُ (بعضامطلقاو يحصل) البعض المطلق (في ضمن الاستيعاب) أي استيعاب الرأس بالمسم (وغيره) أى الاستبعاب وهومسم بعض منه أى بعض كان اصدق البعض المطلق عليه (فلا أجال) لتُلهوُّوهُ في بعض مطَّلَقُ (ثُمَّ أَدَّى مَا لَكُ عَدِمهُ) أَى العرف المصيح أزادة البعض (فلزم الاستيعاب) لاتضاح دلالته بالقنضى السالمءن المعارض ولأيحنى ان كايهما عنوع مُلوَلِم يكن رادّاله الاما في صحيح مسلمأن النبي صلى الله عليه وسلم مسع بناصيته لكني (والشافعية تبونه) أى العرف المصمح اراده البعض (في تحوم المتديد عالما لمديل) من الميرالميرفان معناه البعض التبعيض (أحبب) عن هذا (بأنهُ) أى التَّبعيض في مثله هو (العرف فيما هُوا له اذلك) أى فيما كان مدخول الباء آلة الفعل كالبدف هذا ومدخولها في الا " يه الحل قال المستف (والاوجهانه) أى التبعيض في هــذا (ليس للعرف) المذكور (بل للعسلم بأنه) أى المسم فيه (العاجة وهي) أى الحاجة (مندفعة ببعضه) أي المتديل عادة (فتعلم الرادته) أى البعض عرفا بمذا السبب ولقائل أن يقول الظاهران العرف انما كان مفيدا التبعيض فيمثله لهذا العلم فلايتم نفي كونه العرف نعم اسناده اليه أولى لكونه عتزله العلة القريبة مع البعيدة (قالوا) أى الشافعية (الباعلة بعيض) وقددخلت على الرأس فتفيد كون المفروض مسم بَعَضْه كَاهُواْلمَشْهُورِمْنِمْذَهُبِهُوعَلَيْهُمْعُظُمُهُمْ (أُجِيبِيانِىكَارُهُ) أَى الشِّعيضُ(كَايِنْجِيُ)بِسَكُونَ الياممربكي بين الكاف والجيم (واعلم أن طأ تفة من المتأخرين) النصويين كالفارسي والفتي وابن مالك (ادّعوه في نعو شربن بماءالجر مُرَوفعت) *متى لجيم خضرلهن نتيج * أى شرب السعب من ماء البصر ثم ترفعت من المبح خضر والحال ان الهن نضو ينا الى غسيردلك (والنجي بقول في سرالصناعة الأيعرفه أصمابنا وردباته شهادة على النني وأجيب بأنهاعلى ثلاثة أقسام معاومة نحوالعرب لم تنصب الفاعل وظنية عناستقراء صحيم تحولبس فى كلام العرب اسم ممكن آخره واولازمة فبلهاضمة وشائعة

الراء لكن هدذا انحابا أنى على مذهب الكوفيين في اشتفاقهم الاسم من الفعل كانبه عليه المصنف فالاولى بمشاد بقوال سفر يسكون الفاء من السفر نقصت فتعة الفاء قال الموهري تقول سفرت أسفر سفورا أي خرجت الى السفرة أناسا فروجعه سفر كصاحب وصعب وسفاد كركاب * السادس نقصان الحسرف والحركة جنيعاضوغلى ماضيامن الغليان نقصت الالف والنون ونقصت فتعة الياموفي الاعتداد بسكون الياء نظروا لاولى غثيله بصب اسم (٦٦) فاءل من الصبابة والسابع زياد الحرف ونقصانه ومثل المسنف عسلسات زيدت

غ رمنعصرة تعولم يطلق زيدامراته من غسيردليل فهذا هوالمردود وكلام ابن سعى من الثاني لانه شديد الاطلاع على لسان العرب وسيمكى المصنف انكاره أيضاعن محقق العربية وأن الساء في هذاذا ثدة وانذيادتها استمال كثيرمتمقق وقال ابن مالك والاجود تضمين شربن معسى روين (والحاصل انه)أى كونماللتبعيض (ضعيف الخلاف القوى) في كونماله (ولأن الالصاق معناها) والأحسن ولان معنَّاهاالالصَّاقُ (الْجِمِعُ عليهُ لها يمكن) كاهوظا هرومن عُهُ قالُ الزيخشرى المعني الصَّقوا المسح بالرأس (فيلزم) كونه المرادبها هما (ويثبت التبعيض انفاقياله سدم استيعاب الملصى) الذى هوآلة المسمعادة وُهِّى الْيدالملصق به وهوالرأس كَايأتي من يدا يضاحه (لا) أن التبعيض يثبت لها (مدلولا وجمالا يجال أن الباءاذادخلت في الآلة تعدى الفعل الى الحل فيسست وعبه)أى الفعل الحل (كسمت يدى بالمنديل) فاليدكاها بمسوحة (وفي قلبه) أى ادادخلت في الحل (يتعدى الفعل (الى الاله فيستوعبها) أي الفعل الآلة (وخصوصُ المحلمنا) وهوالرأس (لايساويها) أَى الآلة الني هي اليد (فلزم تبغيضه) أى المحل ضرورة نقصانها عنده في المقداد (م مطلقه) أى النبعيض (ليس عراد و الا أستزي) أى اكتنى (بالحاصل في غسسل الوجه عندمن لا يشرط الترتيب والكل) يعنى من شرط الترتيب ومن لم يشرطه (على نفيه) أى الاجتزاء فذاك (فلزم كونه) أى البعض (مقدار اولامعين) لكيته (فكان) البعض (جملا فى الكية الخاصة وقديقًال علم الاجتزاء لحصوله) أى ذلك البعض (تَبعًا لنعقيق عُسل الوحملا بوجب بني الاطّلاق اللازم) الدّلصاق فلا إجال (والمَّقَ أن التبعيض اللَّازُمْ) للذاصات (مابقُدرالا " له م كلسم التيهي اليد (لانه) أى التبعيض (جاء سُرورة استيعابها) أى الا آلة (وهي) أي الا لة (غالبا كالربع خانم) الربع كأهوظاه والمذهب لاالأبصال ولاالاطلاق مطلقا (وكونه) أى الربع (الناصية) وهي المقدُّم من ألَّ أس (أفضل لفعل صلى الله عليه وسلم) كاسيذ كره المصنف في مستلة الباء ه (النالثة لااجمال فى نحور فع عن أمتى الخطأ الحديث وتقسد م تخريجه وعناه خلافا للبصر بين أبي عبد الله وأبى الحسين (لانالعرَّف في مثله) أي هذا التركيب (قبسلالشرع رفع العقوبة والابتساع على اوادته) أى رفعها (شرعا) فان قيل فيجب ان يسقط عنه ضمسان ما أتلف من مال الغيراد شوله في عوم العقاب وقذرفع فلنالا وليس الضمان عقوبة) اذيفهم من العقاب ما يتصديه الايذاء والزير والضمان لايفهم منه ذات (بل) يُجِب(جبرا لحسال المغبون) المثلفُ عليه (قالوا)أى الجملون المفهومون بمساتقدَم قبل الشروع في هذه المسائل وقد كان الاولى ذكرهم في هذه أولًا ولوعلى سبيل الابهام كافي غيرها (الاسمار) لمتعلّق الرفع (متعين) كاتقدم وهومتعددولامو جب لحيعه (ولامعين) لبعض يخصوصه فلزم الابعال (أجيب عينه)أى البعض بخصوصه وهورفع العقوبة (العرف المدكور ، الرابعة لااجه الفيماين في من ألافعال الشرعية محذوفة الخبركلاصلاة الابقاتحة الكتاب فازادأ خرجه جماعة منهم الحاكم وقال حديث صحيح (الابطهور) والله تعالىأعلم جذا اللفظ والذى فى كتاب الصماءة لابن السكن ألالاصلاة إلا يومنوه (خَلَافَاللقَانِي) ۚ أَبِيبِكُوالبِاءَلانَي ۚ (لناان ثعت) أنااحه ْجزَءَمَفْهُومُ الاسم الشَّرَى) وسيأتى مافيه (ولاعرف) للشادع (يصرف عنسه)أى عن كون المراد المفهوم الشرى (لزم تُفدير الو بُجود) لان عدم الوجودالشرى هوعسدم الصقالشرعية كافي لاصلاة الابطهور (والا) أي وان لم شت كون العمة المومقه ومن السيال المالكال في المعدد المورد وانتعور في المالي المالكال في المالكال المالكال في المالكال في المالكال في المالكالكال في الما الاصدادة بادالسعدالافي المسعد أخرجه الدارقطني والحاكم فمستدركه وسكت عنه وقال ابن حزم هوصيح من قول على (والا) أى وان لم يتمارف صرفه شرعا في مثل ذلك الحكال (لزم تقدير العمة لامه)

الالف والتاء ونقصت تاء مسلة وفي كون هذامما محن فيسه تطرفان الجع لايصدق عليه أنهمشتق من مفرده فالاوتى غشيله بقوات صاهل من الصهيل أالتامن زيادة الحركة ونقصانها نحو حدويكسر إاذال اسمفاعل من الخذرحذفت فتعة الذال وزيدت كسرتها بالتاسع ز بادة الحرف ونقصان الخركة مثل عاد بالتشديد اسم فاعل من العدد زيدت الالف يعدالمن ونقصت حركة الدال الاولى للادعام *العاشرز،ادة الحركة ونقصان الخرف ومشالله المسنف بقوله نيت وهو ماض مئ النبات نقصت ألف وزيدت حركة وهي فصقالتاء وهدذااذا جعل الساء الطارئ من سكون أوحركة كزيادةعلى ماكان فى المدر وقد تقديم مايخالفه فى القسم الرابع فالاولى تشله بقواك رجع من الرجعي * الحادى عشر زيادة الحسرف معزبادة الحركة ونقصآنها نحو انسرب من الصرب زيدت الالفالوصل وحركة الراء ونفصت حركة الضاد وفي الاعتداديه مزة الوصل نظسرلسقوطها فىالدرج والاولى تشيله عوعدمن الوعدزيدفيه الميم وكسرة

العين وتفصت منه فقعة الواوير الثابى عشر زيادة المركة مع زيادة الحرف ونقصامه ومثل له المصنف بخاف وهومان من اى ال الخوف زيدت الالف وسوكة الفاعوحة فت الواووهذا بناء على ان لزوم الفقعة كزيادة سركة وفيسه نظر كافد مناه وأيضافليس في الحروف

خنالاز يادة ولانقصان بلالوا وتفسها انقلبت ألفاتمر كهاوا تفتاح ماقبلها والاولى غثيله بمكل اسم فاعل أومفعول من الكالذين فيسه سرف وسركة وهما الميم ألاولى وضمتها ونقصت الالف والثالث عشر نقصان الحرف (١٩٧) مع ذيادة الحركة ونقصانها ومثلة

المسنف مقوله عدفعل أمن منالوعدنقصت الواووحركة الدال وزمدت كسرة العن وفيه أيضا النظر المتقدمي حسبان وكة الاعواب والاولى غثيه يقنطاسم فاعلمن القنوط ي الرابع عشرنقصان الحركة مسع ز بادة الحسرف ونقصاته نحوكال بتشديد اللاماسم فاعلمن الكلال نقصت حوكة الامالاولى للادعام ونقصت الالف الدي بن اللامن وزيدت الف قبل اللامين يوالخامسعشر زبادة الحرف والحركة معا ونقصانهمامعانحوارممن الرمى زيدت الهمزة للوصل وحركة الميم ونقصت الياه وحركة الراءوالأول اجتناب همزة الوصل لما تقدم والمشل بكاملمن الكمال ولم يتعرض الأتمدى ولاان الحاجب لتقسميم هذه المسئلة ولا لتشلها قال (وأحكامه في مسائل الاولى شرط المشتقصدق أصله خلافالا يعلى واشه فأغرما فالانعالية الله تعالى دونعلسه وعلاهافسنامه لناأن الاصسل حزؤه فلا بوجددونه) أقول للذكر تعرف الاشتقاق وأقسام المشتق ذكرأ حكامسه في

أى تقديرها (أقرب الحدنق الذات) التي هي الحقيقة المتعذوة من تقدير السكال لان ما لا يصرح كالعدم في عدم الحدوى بخسلاف مالم بكل كافى لاصلاة الابقائحة الكتاب ولايضرهذا الحنفية لانه خبروا حدفقضوا مقهبة ولهم بوجوبها (وهذا)أى لروم تقدير الصة على هذا التقدير (ترجيم لارادة بعض الجازات المحتملة) على بعض بالمقتضى له المتفق عليمه (الااثبات اللغة بالترجيم) السالف ف بحث المفهوم عدم حوازه (قالواً) أى المجملون (العرف) شرعافيه (مشترك بين العجة والكال) بشهاده ما تقدّم من الامثلة (ْفَلْزُمُ الْاَجُمَالُ قُلْمَاعُمْنُوعِ) ذَلَكُ وَلَاشْهَادَهَا مَتْقَدُمُ عَلَيْهِ (بْلُ) الْأَمْرِ فَيَمَّعِلَى مَأْذَكُو بَاوَاخَتَلَافَ التَقَدِير (لاقتضاء الدايل في خصوص المالوارد ب الخامسة لااجمال في القطع والبد فلااجمال في فاقطعوا أيديهماوشردمة ثع) أى في القطع والبداجسال (فنع) أى فالآية الشريفة بحالة فيهما (لناأتهما) أي القطع واليد (لغة المنها) أى المدمن رؤس الاصابع (الى المنكب) وهو مجتمع رأس الكتف والعضد (والآبانة) أى لفص ل المتصل (قالوا) أى الجو الون (بقال) اليد (لا كل) أى المامن رؤس الاصابع الى المسكِّ ويقال أبضالم المرافق (والى الكوع) أى ويقال ألمم اللي طرف الزند الذي بلي الايمام (والفطع الآبانة والجرح) أى شق العضومن غيراً بأنة له بالكلية (والأصل الحقيقة) ولامر جم فكاناً مجملين (والحواب) المنع (بل) كل من اليدوالقطع (مجازفي) المعنى (الثاني) لهما وهوما من رؤس الآصاديم الى الكوعف السدوكذا أمامها الى المرفق وألجر عنى القطع (الظهور) أى لظهور انظ السدولة ط القطع (فى الاولين) وهومامن رؤس الاصابع الى المذكب في اليدوالابانة في القطع (فلا إجال واستدل) عِز يفَ عَلَى الْخَتَارِ من عدم الاجمال في البِدُو القطع وهوأن كالامنهما (يحتمل الاشتراك) الفظي فيما أَنْقَدْمُهُ مِن المعانى (والتواطؤ) أي وان بكون متواطَّنا فيهالوضع لفظه لأقدرا لمشترك بينها (والجاز) أي وان يُكونُ حقيقة لُاحدها مجماز الباق (والاجمال على أحدها) أي هذه الاحتمالات وهو الاشتراك اللفظي (وعدمه)أى الاحسال (على اثنين)منها وهما النواطؤ لجله على القدر الشترك والمجماز لجله على المقيقة (وهو) أى عدم الاجمال (أولى) لان وقوع واحد لا بعينه من اثنين أقرب من وقوع واحد مسته فيغُلب على الظن الاقرب لانه الاغلب فيظن عدم الاجسال وهوالمطاوب (ودفع) هذا الاستدلال (بانها تبات اللغة بتعبين ماوضع له السديالترجيم بعدم الاجسال على أن أني الاجسال في الآية على تقدر التواطؤ منوع اذا لحل على القدر المسترك لآينصوراذ لايتصورا ضافة القطع اليه) أى الى القدر المشترك (الأعلى ارادة الاطلاق وهو) أى الاطلاق (منتف إجماعا) لاته ايس المراد الأمر بقطع ماشاء الامام من يعضها أوكلها كاهو اللازم من ارادة الاطلاق (فكان) على القطع (معلامعينامنها) أى من اليد (ولامعين والحق لا تواطؤوالا نافض كونه الكل) فانه اذا كان متواطئا كأن كليا يصدق على كثيرين فتتكون تلات الاجزاءم الاصابع الحالمنكب ماضد فاتلفظ اليدفيصدق على كلجزء بخصوصه أسم اليدحقيفة كالاصبع وهذآينافي كونه ألكل المعبن الذى أوله رؤس الاصابع وآخره المنكب فان ما من ذلك مكون أحزاء المسمى وعلى التواطؤ حزَّماته والاول هو الختار وقد أضف المه القطع (لمكن نعل ارادة القطع في خصوص منه)أى من ذال الكل لاارادة القطع من المنكب ولا الاطلاق المعا كمان يقطع من أى يحل شا ولامعين الذلك الحصوص (فاجاله فيه) أي فيكان القطع بحد لا في حق الحل كذا أفادة المصنف رجه الله تعالى (وأما الزام أن لاجم لحيشذ) أى حين يتم هذا التوجيه الاجمال في البدوالقطع فانه مامن بجل الايجرى فيسه هسذا بعينه (فدفّع) هذا الالزّام (بان ذلك) أى بريان هذا النوجيه في كل جهل (اذا لم يتعين) الاجدليله (الكن تعينه) أى الاجمال (المبتعلم بالاشتراك الديمسائل الاولى شرط

صدق المشتق أىسواء كان اسماأ وفعلاصدق أصله وعوالمشتق منه فلا يصدق ضارب مثلاعلى ذات الا آذاصدق الضرب على تلك الذان وسواء كان الصدق في الماضي أوفي المال أوفي الاستقيال كفوله تعالى انك ميت لكنه هل يكون حقيقة أومجازا فيه تفصيل يأتي في المسئلة الا شة انشاءالله تعالى و ولقصد شمول الاقسام الثلاثة عبر المسنف بقوة صدق أماله اذلوقال وجود أصله لكان يردعليسه اطلاقه باعتبارا المستقبل فانه جائز قطعامع (١٦٨) ان الاصل في جد وهذه المسئلة وان كانت واضعة لكن ذكرها الاصوليون الرّدبها

والمقائق الشرعية) وهي كلها مجلة لصدق المجمل عليها ، (السادسة لا إجمال في المسميان لغوى وشرى بل) ذلك اللفظ اداصدرعن الشرع (ظاهر في الشرعي) في الانبات والنهي وهدا أحد الاقوال في هذه المد شلة وهو المختارو مانيها القياني أبي بكر أنه مجل فيها (و الشهالغز الى في النهي بحل) وفي الاثبات للشرى (ورابعها) لقوم منهم الآمدي هو (فيه) أى في النهسي (الغوى) وفي الاثبات الشرى (الناعرفه) أى الشرع (يقضى نظهوره) أى اللفظ (فيه) أى المعنى الشرى لاستعاله فيه (الاجال) فيهما (يصرلكل) منهماولم يظهر لاحدهما وأجيب بظهوره في الشرى بماذكرفا (الغزالي الشرعي ماوانق أمره الناشرع (وهو) أى ماوانق أمره (الصيم) فالشرع هوالصيع وهذا ينأتى فى الا تبات (وعِتنع في النهي) لان النهري ول على الفساد (أجبب الس الشرى الصيم بل) انماهو (الهيشة) أى ماسميدالشرع بذلك الاسم من الهيئات الخصوصة صحت أولم تصم والالزم ان يكون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنن حبيش فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة كافي صيم اليضاري جملا فى المعنى الشرى والدعاء واللازم منتف لانه ظاهر فى معناه الشرى قطع الان الحائض غير منهمية عن الصلاة بمعنى الدعاء قلت على أن امتناع الشرعى في النهى يقتضى أن يكون ظاهر ا في الغوى كاستذكر و في توجيه الرابع لاجملا (والرابع مثله)أى وتوجيه القول الرابع كتوجيه الثالث (غير)أنه يقال انه) أي اللفظ (في النهب الغوى الله مالت) الغوى والشرعي (وقد تعذر الشرعي) للزوم صحته وإنه مأطل كبيم الحرفت عين اللغوى فلااجال (وجوابه ما تقدم) من أن الشرى اليس العميم و بأنه يلزم ف الحديث المذكوران يكون المنهى عنه اللغوى وهوالدعاه وبطلانه ظاهر هسذاعلى ماذكره غيرا لحنفية (فأما المنفية فاعتبروا وصف العصة في الاسم الشرعي على ما يعرف) في النهي (فالعصة في المعاملة ترتب الا مارمع عدم وجوب القسم والفساد عندهم) ترتب الا مار (معه) أى مع وجوب الفسم (وان كان) الصير (عبادة فالترتب) قال المصنف رحه الله تعالى المرادمن هذا أن المنفية اعتبرواف الاسم الشرى العقة على قول الخالفين لهم وهي ترتب الا "عاروا سستتباع الغاية وهسذا الفسدر عندا للنفية ليس تمنام معنى الصدة مطلقا بآفى العبادات "أما المعناملات فالمحة عنده مرذلك مع قيد كونه غسير مطاوب التفاسيخ فأماترتب الا مارفقط فيهسمافه والفساد عندهم لفرقهم مفالمعاملات بين الصيم والفاسدوالباطلوه ومالاترتب فيهأصلا مصارا لحاصل أنهما عتيروا فى الأسم ترتب الاثر المطاوب الذى هوالعمة ارة وارة بعض المعمة (فيراد) بالاسم الشرى (فى النق الصورة مع النيسة فى العبادة و يكون عجاز اشرعيا في بوع المفهوم عنى بكون أسم الصلاة في لاصلا قالد فعال المعاومة مع النية لاغسير * (السابعة اذاحدل الشارع لفظ اشرعياعلي آخرواً مكن في جده التشبيه علان شرى والخوى لزم الشرى كالطواف) بالسيت (صلاة) الأأنالله قدأ حل لكم فيسه الكلام فن تكلم فلا يسكلم الا يحير كاهوحد ودواه جاعة منهم الحاكم وقال صيح الاسناد (يصم ثوابا أولاشتراط الطهارة)فيه (وهو) أى وكل من المواب واشتراطها هو ألمعنى (الشرع أولوقوع الدعاء فيه) أى في الطواف (وهو) أى وقوع الدعاء فيسه هو المعنى (اللغوى والاثنان جاعة) كاهو سديث رواه جاعة بأسانيد ضعيفة متهم ابن ماجه بلفظ اثنان فنافوقه سماجاعة فانه يحتمل (في توابها) أى الجناعة (وسنة تقدّم الامام) عليهم (والميراث) حتى يحجب الاثمان من الاخرة الأممن الثلث الى السدس كألثلاثة فصاعد اوهـــذا هو الْشَرَى (أو يصدق عايهما)أى على الاثنين أنهما جماعة (لغة) وذهب طائفة منهم الغزالى الى أنه عجل (لماعرفه) أى الشارع (تعريف الاحكام) الشرعية لانه بعث لبيائها (وأيضالم يبعث لتعريف

على المتزلة فانهم دهبواالى مسئلة غالفت هذه القاعدة كاستعرفه فنقول ذهباس على الحباق وابنه أبوهاشم وغيرهمامن المعتزلة الحانني العلم عن الباري سيمانه وتعالى وكذلك الصفات التي أثبتها الاشعرى كلهاوهي غاسة مجوعة في قول بعضهم حياة وعسم قدرة وارادة كالام وإيصار وسعع مع البقا واعتمدوافىذلك علىشهة سأذكرها فىآخرالمسمثلة ومع ذلك قالوابعالمية الله تعالى أى بكونه عالما والعالممشتق من العسلم فأطلقوا العالم وغسرهمن الشنقات على الله تعالى وأنكرواحصول المشتق منهمع ان العلى في العالمة هوحصول العملم وكذلك كلمشتق فان العلافي صعة اطلافه وجودالمشتقمنه وقدعللوا العالمسةالتي فيناأى فىالمخلوقات بالعلم لكنهم فالوا انذانه تعالى انتضت عالمت وليست معللة بالعمل لانعالمتمه واحبسة والواجب لايعلل بالغر بخسلاف عالمتنا (قوله لما) أى دايلنا على امتناع اطلاق المستق بدون المشتقمنهأنالاصلوهو المشتق منهجزء من المشتق فانالعالممثلامدلولهذات

قامبها العلم فلابصدق المشتق بدونه لان صدق المركب بدون حزئه محال وهذا ألدليل اغما يستقيم على رأى البصريين اللغة) من كون المصدر هو المشتق منه أما شبه تهم في اذكار الصفات فقالوالوا تصف الباري سجانه وتعالى جمافان كانت حادثة لزم أن يكون الباري تعالى معلاللسوادث وان كانت قديمة لزم تعدد القدما وقد قال تعالى لقد كفر الذين قالوًا ان الله عالث ثلاثة فن أثبت الذات مع الصفات الممانية فقد أثبت تسعة أشياء وكان كفره أعظم من كفر النصارى بثلاث مهات وأما العالمية و فحوها فانها من النسب التي لاثبوت لها قاللمارج وأجاب الامام في الاربعين وغيرها بأنها قديمة ولاامتناع في اثبات قدما وهن والتربعين أيضا وهذه الصفات محكنة لذاتها واجبة (٢٩٩) الوجود لوجوب الذات فتلخص محاقاله باثبات قدما وهن والتربعين أيضا وهذه الصفات محكنة لذاتها واجبة (٢٩٩) الوجود لوجوب الذات فتلخص محاقاله

الامام أن الصفات واحمة للذات لامالذات أىواجية لاحسل الذات المقدسية لاأن ذات الصفات اقتضت وجوب وجود نفسها قال (الثانية شرط كونه حقيقة دوام أصله خلافا لان سنا وأبى هاشم لانه يصدق نفيه عندزواله فالابصدق المحالم قال مطلقتات فلا تشاقضان فلنامؤ قنتان والحال لان أهل العرف رفع أحسدهما بالا خر) أقول لمانقدم في المسئلة السأبقة أنشرط المشتق صدق المشتق مته شرعالاتفييانالصدق الحقيق من المحازى وحاصله أن المشتق أن أطلق باعتبار الحال أوكان المعنى موجودا حال الاطلاق فهوحقمقة مالاتفاق وانكان ماعتمار المستقبل كقوله تعالىانك مت فهو مجازاتفاقا كا صرحهالمسنف فيأثناء الاستدلال وانكان ماعتبار الماضي ففيه ثلاث مذاهب أحدهاأنه مجازم طلقاسواء أسكن مقارتك كالضرب وغدره أولمعكن كالكلام وطريق سأراد الاطلاق المقسق فىالكلام وشهه أن يأتى به مقداريا لا خر

اللغة)فيعمل على الشرعى لانه الموافق لما هو المقصود من البعثة (قالوا) أى المجملون وكان الاحسن سبقذ كرهم كاققدم (يصم) اللفظ (لهماولامعرف) لاحدهما بعينه (قلما) ممنوع بل (ماذكرنا) من أن عرف الشارع تعريف الاحكام لا اللغة (معرّف) أن المراد المعنى الشرع ، (النامنة اذا تساوى اطلاق لفظ لمسنى ولمعنيين فهو)أى ذلك اللفظ (جمسل) الردده بين المعسنى والمعنيين على السواء وقيدل يترجع المعنيان لانه أكثر فائدة (كالدابة للحماروله) أي للحمار (مع الفرس ومارج عبه) الفول بظهوره فى المعنيسين (من كثرة المعنى) أى من أن المعنيين أكثرفا ثدة فالطَّاهر أرادبهما (آبهات الوضع بزيادة الفائدة) وقدعرف بطلانه كذا هالوءوتعقبه المصنف بقوله (وهو) أى وكون هذا اثبات الوصع بزيادة المفائدة (غلط بل) هو (ادادة أحد الفهومين) للفط (بها) أي بزيادة الفائدة وهوليس بباطل (نَمْ هو) أى هددا الترجيم (معارض بان الحقائق لعنى أغلب) منها لمعنيين فعله من الاكثر أظهر (وقولهم) أى المجملين اللفظ (يحتمل الثلاثة) أي الاشتراك اللفظي والتواطؤوا لمجاز بالنسبة الى المعسى والمعنيين (كافى والسارق) أى كاتحتملها اليدوالقطع النسبة الى معانيهما فى الا ية الشر مفة ووقوع واحدمن أثنينا قرب من وقوع واحدبعينه فيغلب على الظن الاقرب فيظن عدم الأبصال وهو المطلوب (الدفع) هنأأيضاعا الدفع بهنمة من أنها ثبات اللغسة بالترجيم بعسدم الايصال وهوباطل هذا واعسلمأت اللفظ المذكورا عابكون بحسلا بالتسبة الى المعنى والى المعنيين اذا لم يكن ذلك المعدى أحسدهما فأمااذا كان أحدهسما كافى المشال المسذكور فالظاهرأ به لا مكون مجهلا بالنسبة المه لوحوده في الاستعمال فيعل به كا نبسه عليسه السبكي والظاهرأنه ممادهسمأ يضاوانما يكون مجلايا لنسسبة الىالا آخر والته سحانه أعلم » (الفصسل الثالث) فى المفرد باعتباره قايسته الى مفرد آخر (« و بالمقايسة الى آخر إما صرادفَ)للا ّخرَ وقوله (متعدمفهومهمما) صفة كانسفةله لان الترادف توارد كلنين فصاعد افي الدلالة على الانفراد بأصل الوضع على معنى واحدمن جهة واحدة فخرج بقيد الانفراد التادع والمتبوع وبأصل الوضع الدالة على معتى واحسد مجازا والدال بعضها مجازا وبعضها حقيقة ويوحدة المعنى مايدل على معان متعقدة كالتأكيد والمؤكد ويوحدة الجهة الحدوالحدودة نهناقيل المترادف لفظ مفرددال بالوضع علىمدلول لفظ آخرمفر ددال بالوضع باعتب ارواحه مأخوذ من الترادف الذى هوركوب واحدخلف آخركا تنالمعني مركوب واللفظان راكبان عليه (كالبروالقوم) السب المعروف (أومباين) للاسخر وقوله (مختلفه) أى المفهوم صفة كاشفة لان الترابن الاختلاف في العنى اذا لما يدة المفارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدافتحقق المفارقة بين اللفظين التفرقة بين المركوبين (تواصلت) معانيهمابان أمكن اجتماعهابان يكون أحدهما اسماللذات والاخرصفة لها (كالسيف والصارم) فان السيف اسم للذات المعروفة سيواء كانت كالة أم لاوالصادم مدلوله شديدالقطع وقد يجتمعان في مف قاطع أوأحدهماصفة والآخرصة ةالصفة كالناطق والفصيرفان الناطق صفة الانسان مع أنه قديكون فصيحا وقدلا يكون فالفصيح صفة الناطق ونجتمع الثلاثة فى زيدمتكم مصيح الى غسيرداك (أولا) أى وتفاصلت لعدم امكان أجتماعها كالسوادوالبياض ، (مسئلة المترادف واقع خلافالقوم

(٢٧ - التفريروالتحبير اول) حرف كاسائى والثانى المحقيقة مطلقا وهومذهب ابن سينا وابى ها شم وكذلك أبوعلى كا قال في الخاصل والشالث التفصيل بين الممكن وغيره ويقف الا مدى في هذه المذاهب فا يصيح شيأ منه ما وكذلك ابن الحاجب وصحم المصنف المحنف المستفاد المستفاد المنف الموافي المستفاد المستفاد الماسمة والمنفرة بالمنفرة والمنفرة بالمنفرة والمنفرة والمن

هناك الافى صفات الله تعالى خاصة وأماما عداها كالضارب والمشكلم وهوالذى شكام فيه الات فانهما لم يخالفا فيه كانقدم التنبيه عليه ومن فوائد الخلاف صحة الاحتجاج على جواز الرجوع البائع اذامات المشترى فبل وفاء النمن نوله عليه الصلاة ولسلام أعار جلمات أوافلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه فان قلنا انه صاحب حقيقة باعتبار مامضى رجع فيسه لا دراجه تحته وان قلنا انه مجاز فلا ويتعين الجل على المستعير وههنا (٧٠) أمور لا يدمن معرفتها «أحدها أن الفعل من جلة مشتقات مع أن اطلاق الماشى

قولهم أى القائلين بأنه غيروا قعلو وقعلزم تعريف المعرّف لان اللفظ الثانى يعرف ما عرّفه الاول وهو هال الفلامات عالى الفلامة في تعليم المنطقة في تعريف المعرف الوصيح لزم المتناع تعدد العلامات لان كلا المترادفين علامة على المعنى يحصل المعرفة بهما بدلا لامعاو اللازم عنوع فكذ الملزوم (ثم فائدته) أى الترادف (النوصل الى الروى "وهوا لمرف الذى تبنى عليه القصيدة ويلزم في كل بيت اعادته في آخره فان أحد المترادفين قد يصلح الروى كالانسان دون الاستفر كالبشر كافى قول الحساسي

كأقنوبالألميخلق لخشيته * سواهممنجسع الناس انسانا

(وأنواع البسديم) كالتجنيس (اذقديتاني بلفظ دون آخر) كافي رسمية رحبة اذلوقيل واسعة عدم التجانس الى غير ذلك (وأيضافا للحس والقعود والاسدوالسبع عمالا يتأتى فيه كونه من الاسم والصفة) كايتأتى فى السيف والصارم (أوالصفات) كافى المنشى والكاتب (أوالصفة وصفتها كالمشكام والفصيح يحققه) أى الترادف (فلا يُقبل) وفُوعه (التشكيك) بان يقال ما يُظنِّ أنه منه فهومن ياب من هـــــــــــ الابواب ليكن وقع الالتباس بشدّة ألا تصال بين هذه المعانى فظل انها موضوعة لمعنى واحد به (مسئلة يجوزابقاع كلمنهما) أى المرادفين (بدل الآخر الالمانع شرع على الاسم) كاهومختار ان ألحاجب (اذلا حرق التركيب لغسة بعسد صحة تركيب معنى المترادفين) كاهوالمفروض وقبل محوزمن لغة لامن لغُتين واختاره البيضاوي وقبل لا يجوزمطاقاوفي المحصول أنه الحق (قالوا لوصع)وقوع كل بدل الآخر (لصَّحِ خَــداى أَكِيرٍ) في تَسكبيرة الاحرام كالله أكبرلائه من ارقه (قلنا الحنفيسة يلتزمونه) أي أنه صحيح والأشخرون) المنانعونه من المجوّزين انمناهو (للنانع الشرى)وهوالتعبُّدباللّفظ المتوارثوقدذكريّاً أنشرط الجوازان تفاه المانع الشرى (وأما كون اختلاط اللغتين مانعامن التركيب بعدالفهم) كا هوظاهركالام ابن الحاجب (فبلادايك سوى عدم نعلهم) أى العرب وايس ذلك بما أنع فهو استثناء منقطع (وقد يبطل) هذا (بالمعرب) وهولفظ استعملته العرب في معدى وضع له في غير العتهم فانه كثيرا ما يركب مع غـ يوه من الكلمأت العربيسة فيلزم منه اختسلاط اللغتين لانه كاقال (ولم يحرب عن الجية) بالتعر ببالينتن الاختلاط فان قبل بل أخرجوه عنها بشهادة تغييرهم لفطه فالحواب المع (والتغيير) العظه مادة وهيئة (لعدم احسانهم النطق به أوالتلاعب لاقصدا بعدا عربيا ولوسلم) أن التعريب قصد بعدل المعرب من العنهم فلا يبطل به كون اختلاط اللغتين ما نعامن التركيب (لايستلزم) عدم فعلهم (الحكم بامتناعه) أى اختلاط الاغنسين ليلزم منه امتناع ايقاع كل من المترادفين بدل الاسخر (الامع اعدام المخاطب) عمنى ذلك اللفظ المرادف من لغة أحرى (معقصد الافادة) له بذلك المركب المختلط ونحن لانرى حوازه حينش فلعدم تحققها بلهو حينشذ كضمهم لالمستعل لاالمنع مطلقا ثم لايخني الهدذا لاعنع جوازه في لغة واحدة ولاجواز وقوعه افرادا وقدنص الناطاح وغيره على آنه الاخلاف في هذا ثم كاقبل والحق أن المجوّز ان أراد أنه يصم في القرآن فباطل قطعا وان أراد في الديث فهوعلى الخدلاف الآتى وات أرادفي الاذكاروا لادعية فهو إماعلى الخدلاف أوالمنع رعاية للصوصية الالفاظ فيها وانأرادفي غـ يرهافهوصوابسواءكان من لغــة واحدة أوأكثر ير (مسئلة وايسمنه)

منه باعتبارمامضي حقيقة ملانزاع وقددخلفي كلام المصنف حسث قال شرط كونه حقيقة أىكون المشتق وأماالمضارع فينبىء لى الغلاف المشهورمن كونه مشستركاأم لافان حعلناه مشتركا أوحقيقة في الاستقبال فسستنفأيضا بهالثاني أنالتعسر بالدوام اغايصم أيما يصمرعلنه البقاء وحينتذ فتغرج المشتقات من الاعراض السيالة كالمشكلم ونحوه فالصواب أنيقول شرط المستق وحودأصله حال الاطلاق الثالث أن الامام فى المحصول والمنتخب قدردعلي اللصوم في آخرا لمسئلة بأنه لا يصم أن يقسال المفظان إنه نام اعتبارا بالنسوم السابق وتايعه عليه صاحب الحاصل والتعصيل وغيرهماوهو بقنضى أن ذلك محل اتفاق وصرح به الاسدى في الاحكام في آخرالمسئلة فقال لايحوز تسممة القائم فاعدا والقاعدقائم القعود والقسام السابق بإجماع المسلمن وأهلاللسانواذا تقررهذافينهغي استثناؤه منكلام المصنف وضابطه

كافال النبريزى فى مختصر المحصول المسمى بالتنقيم أن يطرأ على الهل وصف وجودى ساقص المعنى الاول أو بضاده أوزان أوسارق كالسواد وضوم بحلاف القتل والزناء الرابع أن ما قاله المصنف وغيره محله اذا كان المشتى محكوما به كقولك زيد مشرك أوزان أوسارق فأما اذا كان متعلق الحكم كقولك السارق تقطع يده فانه حقيقة مطلفا كافال القرافى اذلوكان مجاز الكان قوله تعالى اقتسلوا المشركين والزانية والزانى والسارق والسارقة وشبهها مجازات باعتبار من اتصف بمذه الصفات فى زما تنالانه مستقبل باعتبار زمن الخطاب عند

ائزال الآبة وعلى هدذا النقدير يسقط الاستدلال بهذه النصوص اذالاصل عدم المجوّد ولا قائل بهذا (قوله لانه) أى الدليل على أنه ليس بعقيفة أنه يسدق نقى المشتق عند زوال المشتق منه في قال مثلاز يدليس بضارب واذا صدق ذلك فلا يصدق اليجابه وهوز يدضارب والالزم ابتماع النقيضين فان أطاق عليه كان مجاز الماسيأتى أن من علامة المجازعة فالنافية عند زواله فلانه بعد انقضاء الفرب يصدق عليه أنه ليس بضارب في المال واذاصد ق هذا صدق ليس (١٧١) بضارب لانه برؤه ومتى صدق المكل صدق

إالجزء واعترض الخصم فقال قولناضار بوقولناليس مضارب قضستان مطلقتان أى لم يتحدد وقت الحكم فيهما فلانتناقضان لحواز أنبكون وقت السلب غسروقت الاثبات كانقرر فيعدل المنطق والحواب أغرمام ففتثان بحال التكلم وأغىءنهذا التقسدفهم أهل العسرف له اذاول بكن كذلك لما حازاستعمال كل واحدمنهما فيتكذب الاخرورفعه لمكن أهسل العسرف بستعاون ذلك فتكونان متناقضيتعنكا قانا هذاحاصسل كلام المستنف وفيه نظرمن وجوه * أحدهاأنهسذا الدلمل ينقلب على المستدل سانه أنه بصدق قولناز مد ضارب في الماضي فيصدق قولناانه ضارب لان صدق الركب يستلزم صسدق أحزاته واذاصدق انه ضارب فلايسسدق ليس بضارب والالاحقع النقمضان وكذلك أيضانفعل بالنسية الحالسستقيل فنقولزيد ضارب غداالخ بالثانيادا كانت القضدتان مؤقنتين بالحال على ما قاله وفرصنا

أى المترادف (الحدود أما النام فلاستدعائه تعدد الدال على أيعاضه) أى المحدود لان الحسد النام مركب يدل على أجزاء المحدود بأوضاع متعددة فدلالنه عليها تفصيلية والمحدود يدل عليهم ابوضع واحد فدلالتسه اجمالية فهماوان دلاعلى معنى واحد لابدلان عليه منجهة واحددة (وأماالنانص فأعا مفهومه الجزء المساوى المحدود وهوالفصل لاعمام أهية المحدود (فلاترادف) اعدم اتحادهما (الاهم الأأن لا لمتزم الاصطلاح على اشتراط الامراد) في الترادف فيكون الحُدالتام والمحدود متوادفين (فهدى) أى فهذه المسئلة (لفظية) حين أذرجوع الخلاف فيها الى اشتراط الافراد وعدمه في المنزاد فين فاووقع الاتفاقعلى استراطه لوقع الاتفاق على أنه مماليسامترادفين ولووقع الاتفاق على عدم اشتراطه لوقع الاتفاق على انهما مترادفات قلت واقسائل أن يقول لانسار جوع الخلاف لفظياف مشسل الحدوا لمحدود على تقدد يرالانفاق على عدم الستراطه لان الطاهر أن اتحاد الجهسة متفق عليه وهومنتف في الحد والمحدود نعبتم فيمثل الانسان قاعدوا ليشرحانس وأماالحدا للفظى فلاخلاف في كونه مع المحدود مترادفين (ولاالتابيع مع المتبوع) في منسل (حسن بسن) شيطان ليطان عطشان نطشآن جائع نائع من المترادف (قيل لانه) أي التابع (اذا أفر دلايدل على شيّ) كاذ كره غير واحد فأني يكون مرادفًا لمَــادَلعلىمعنىمعينُ الْفُرداُ ولَمْ يَفْردوهو التَّنبوع (فَانْكَانتدلالله) أَكَالتَّادِيع (مشروطة) بذكره مع متبوعه (فهو حرف) لان هذا شأن الحروف ولاترادف بين الاسم والحرف ثم نقول (وليس) بحرف اجماعافهذا التعليل غميرصيم (وقيل) كاهومقتضى كادم البديع لان التابع (لفظ يوزن الاول لازدواجه لامعنيه)وعليه ماعلى الأول (والاوجه أنه) أى التابع لفظيد كر (لتقوية متبوع خاص) فى دلالته على معنَّاه بزنته وهو المسموع تأيِّعاله (والا) لولميذ كرهذا في تعريفه (لزم تُحوزيد بسن) أي جوازمثل هذا بمالميذ كرفيه متبوعه الخاص والظاهر المنع والاولى نحوجل بسن (وأما النأكيد) بكل وأجمع وتصاريفه (كا بمعين فلتقوية) مدلول (عامسابق) عليه ومن عمة لايصم النا كيدبهما الااذى أجزاءيته عافتراقها حساأ وحكما (فوضعه) أى هذاالتأكيد (أعممن) وضع (الثابع) لعدم اشتراط متبوع والحدمعين له بخلاف التابع (فلاترادف) بين المؤكد والمؤكد لعدم اتحاد معناهما (وماقيل المرادف لا مزيدمر ادفه قوة) كاذكر من البديم بلفظ المرادف لايزيدم ادفه ايضا حاوا لمؤكد خلافه (ممنوع اذلا يكون) المرادف مع مرادفه (أقل من آلنا كدا الفظى) وهو ممايف دمو كده قوة حتى سدفع بهوههمالتجوزواأسهو تمالآى يتلخض فىالفرق بينالشابع والمرادف والمؤكدأن التابيع يشترط فيه زنة الاول ونغ سماوذ كرمتبوع واحدمعين قبله دونغما نغيب شترط ذكرا لمؤكد قبل المؤكد ولاترتبب لازم فى المترادفين و يسستمل كلمن المترادفين منفرد البخسلاف المؤكدفان هنسه مالايستعل كذلك كأجمع ثمهذافيماعداأ كنعوا بتعوا بصعبهه النومجمة فأماهى فانباعلا بجمع عند كنبرمنهماين الحاجب حق نص على أن ذكرها مدونه ضعيف والله تعالى أعلم (تنبيسه تدون المقايسة) سن الاسمين (بالذات للعنى فيكتسبه) أى المعنى (الاسم لدلالته) أى الاسم (عليه) أى المعنى (فالمفهوم بالنسبة الى) مفهوم (آخرامامساو) له (يصدق كل على ماصدق عليه ألا تُخر) كالانسان والناطق فيصدق

أيضاً القضية السالبة صادقة فتسكون الموجبة المقيدة بالحال هي المكاذبه فلا يصدق قولنا ضارب في الحول ولكن لا يلزم من كذبه كذب المطلق الذي هو قولنا ضارب وهو محل النزاع به الثالث لا يخلو إما أن يكون المشتق المتنازع في صحة اطلافه بعد زوال المشتق منه هو المقيد بالحال كة ولنا ضارب في المثال ما المزاع في حرد الاطلاق العارى عن المقيد فان كان النزاع في الثالى فبطلان الدليد لل المذكورواضح بالحرن القضيدة مطلقة واعتراض الخصم باق على حاله وأما استعالهما في الذكون القضيدة مطلقة واعتراض الخصم باق على حاله وأما استعالهما في الذكاذب فضن نعلم ضرورة أن ذلك عند توافق المتضاطيين على

ارادة زمان معين وان كان النزاع في المقيد بالحال وهو الذي يوافق جواب المصنف فالاستدلال بنفيه باطل لانه مصادرة على المطلوب اذهو على النزاع و بتقديراً ن يكون المقصود ذلك فيصرح به في الدليل فنقول لما صحليس بضارب في الحال المصحفات في الحال ولا تتكلف الما الحراب عنها بجواب غير محقق و الرابع أو رده الا مدى في الاحكام وأخذه منه جماعة (١٧٢) أن الضارب في الحال أخص من مطلق الضارب فقولنا ليس بضارب في الحال أنى

كلماصدق عليه انسان على كل ماصدق عليه ناطق و بالمكس الكلى (أومباين) له (مباينة كليسة لايتصادقان) أصلا كالحبر والانسان (أو) مباين لهمباينة (جزئية بتصادقان) في مادة (ويتفارقان) فى مادتين (كالانسان والاسيض والعام والجازولا واحب ولامندوب) فيصدق الانسان والاسيض على الانسان الأبيض والانسان لاالابيض على الزنجي والابيض لاالانسان على الثلج والمام والجازعلى العام المستمل في غير ما وضع له لعلاقة بينهما والعام لا الجازعلى العام المستمل في الوضع له الجازلا العام على المجاذا الحاص ولاواجب لامندوب على المكروه ولاواجب لالامندوب على المندوب ولامندوب لالاواجب على الواجب (و إماأعم منه) أى من الاتر (مطلقاً يصدق عليه) أى على الاتر (وعلى غيره) صدُّقا كليا (كالمبادة) تصدَّق (على الصلاة والصوم) وغيرهمامن أفواعها على سبيل الاستغراق لها (والحيوات) يصددق (على الانسان والفرس) وسأثرأ نواعه على سبيل الشمول آلها (وتقيضا المتساويين متساويان فيصدق كلماصدق عليه لاانسان على كلماصدق عليه لاناطق وبالعكس السكلى (و) نفيضًا (المتباينين مطلقا) أى مباينة كلية أوجزئية (متباينان مباينة جزئية كالاانسان ولاأبيضُ وْلاانسان وْلافرسُ الاأمْما) أى المباينة الحُرْبية (في الأول)أي لاانسان ولا أبيض وماجرى بجراهما سابين عيايه حامبا ينة جزئية (تخص العموم من وجه بخلاف الثاني) أى لاانسان ولاقرس وماجرى مجراهما تمايين عينيهمامباينة كأية (فقديكون) تساين نقيضهما تباينا (كليا كالاموجود ولامُعدُومُ عَلَى) تَفُدُير (نَفِي الْحَالُ) وهُوصفَة لموجُودُ غَيْرِمُوجُودة في نفْسها ولامعدُومة كالاجتناس والفصول كاهومذهب الجهورقانه على قولهم لاواسطة بين الموجودوا لمعدوم فلا يصدق على معاوم أنه لاموجودولامعدوم وقديكون تباين نقيضهما تباينا جزئيا كلاانسان ولافرس (ومابينهماع وممطلق يتعاكس نقيضاهما فنقيض الاعم) كلاعبادة (أخص من نقيض الاخص) كلاصلة (ونقيض الاخص أعممن نقيض الاعم) وهوظاهر فليتأمل مرالفصل الرابع) في المفرد باعتباد مدلولة (وفيسه تقاسيم) التقسيم(الاولويتُعدىاليه) أىالمفرد (من معناه إماً كلى لايمنع تصوّر معناه فقط) أى امتنع وجودمعماءأصلا كالجمع بينالضدين وماأمكن ولم يوجدفى نفس الامركيموز ثبق وماوجد فردمنك قطعاوامتنع غسيره كالآله أى المعبود يحتى وماوجد قردمنه قطعاوأ مكن غيره الاأنه لم يوجدفى نفس الامراصلا كالشمس أى الكوكب النهارى المضىء كادخل ما أمكن عقلا ووجدت أفراده قطعا كالانسان مهوقسمان أحدهما - قيق وهوما صلح أن يندرج تحتمه شئ آخر بحسب فرض العقل سواءأمكن الاندراج في نفس الامر أولا وسمى بالمقيق لأنه مقابل للجزف الحقيق الا في مقابلة العسدم والملكة تانيهمااضاف وهوماادر بعقعتهش آخرف نفس الأمروخص بالاضافى لان الاضافةفيمه أظهرمنها في الاول وهوأخص منه ومقابل المرزى الاضافي الاتى تقابل التضايف (أوجز في حقيق يمنع) تصويمه نادشركه نحيره فى معناه وهوالعلم وسمى الاول كليال كونه فى الغيالب حزاً من ألجز في الذي هوكل منسو بااليمه وألثانى جزئيال كونه فردامن الكلى الذى هو جزؤه منسفو بااليه وحقيقيالان

الاخص ولايلزم سننفي الاخصاني الاعم فلابلزم من صدقه صدق السيضارب كقوانا الحارادس محموان فاطق فانهصادق مستعرأنه لايمدق قولناانه آيس بحيوان فانقيلانمابكون ليس بضادب في الحال أخص من ليس بضارب أن لو كان في الحال متعلقا بضارب ولانسلفذاك بلحوزأن يكون متعلقا بليس ومعناه لىس فى الحال بضارب فى كون السلب مقيدا بقوله في الحال فيكون أخص مسن قولناليس بضارب لان السلب الاخصأخص من السلب المطلق والاخص يستلزمالاءم والجوابأنا لانســـلم أنه بعدان فياء الضرب بصدق علمه أنه ليس في الحال بضارب لانه عن المتنازع نمه والى هذا أشارف التعصيل يقوله لانسلم أن هـ ذاسلي أخص أي بالتنوين بالسلب أخص أى بالاضافة قال (وعورض وجومه الاول أن المارب من له الضرب وهوأعممن الماضي وردبأه أعممن المستقبل أيضا وهومجاز اتفاقا ب الثاني أن النماة

منعواعل النعت الماضى ونوقض بأمم أعلوا المستقبل والنالث أنه لوشرط لم يكن المتمكلم و فحوه حقيقة وأجيب بأنه الما جزئينه تعذرا جماع أجزائه الكنافرعلي أكابر تعذرا جماع أجزائه الكنافرعلي أكابر المحابة حقيقة) أقول اعترض المصرفقال هذا الدليل الذى ذكرتم وان دل على أن المشتق لا يصدق حقيقة عندزوال المشتق منه لكنه معارض بأدلة أربع تدل على أنه يصدق حقيقة ولوقال المصنف بأوجه لكاف أوجه من الوجوم لانم اجمع كثرة الاول أن الضارب مثلا

عبارة عن ذات ثبت لها الضرب وثبوت الضرب أعممن أن يكون في الحال أوفي المناضى بدليل صحسة تقسيمه اليهاوهو في الحال حقيقة بالاتفاق في كذلك في المنافى ورده ذا الدليل بأن من ثبت له الضرب كاأنه أعممن المنافى والحال فه وأعم من الاستقبال في المنافى أن النحاد أن حقيقة في المستقبل وعباز بالاتفاق وفي الحواب تطرلان من ثبت له الضرب أو حصل له لا ينقسم الى المستقبل الثانى أن النحاد أي جهورهم فالوان النعت يعنى المنافى ألم الفاعل واسم المفعول اذا (١٧٣) كان عمنى المنافى أى وليس معه أل

لاينصب مفعوله بليتعين جرواليه بالاضانة كقولك مهرت رجهل ضارب زد أمس وهسدابدل على حروازاستعماله بمعري الماضي والاصل في الاستعمال المققيمة والجواب أنهسذا الدلسل منتقض اجاعهم عسلي اعماله اذا كان عمستى الاستقبال وأن ماقلقوه في الماضي أتى ممنده في المستقبل معانه عجازا تفاقا وأجاب في آلتحصـ مِل عن جوابنا بأنه نوجب تكثير المحادوهو حلاف الاصل والنالث لوشرط بقاء المشتق منه الى حالة الاطلاق لم يكن المشتق من الالفاظ كالمتكام والخبر والحسدث حقيقة أليتة لان الكلام ونحسوهاسم لجمسوع الحسروف ويستعبل اجتماع تلك المسروف في وقتواحد لانهاأعراض سالة لابوحدمنها حرف الأدعيدانقضاء الأخر والحواب أنه لما تعسدر احتاع أجزاء الكلام وشهه اكتفنا فىالاطسلاق الحقيق عقارئته لاتخر جزءلصدق وجودالشنق

جزئيت بالنظرال حقية تسمالمانعة من الشركة (بحلاف) الجزئي (الاضافي كل أخص تعت أعم) كالانسان بالنسسبة الحاطيوان فانه لايمنع تصورمه تناه شركة غيره فيه وشمى هسذا جزئيا أيضالماذكرنا واضافيالان جزئيت بالاضافة الحدي آخر م بنيتي أن يكون كل أخص تحت أعم حكامن أحكام الاضافي يستنبط منسه تعريفه لاتعر بفه على مأعرف في موضعه ثم الجزئ الاضاف أعم من الحقيق ويبنه وسنالكلين الموممن وجهاصدو الجزق الاضافى على الجزق الحقيق بدونهما وصدقهما بدونه فى المفه ومات الشاملة وتصادق الكلى على الكليات المنوسطة وبين الجزق الحقيقي وبينه سما المباينة والله تعالىأعسلم (والمكليمان تساوىأفرادمفهومه فيه) أى فى مفهومسه (فتواطئ) من النواطؤوهو التوافق لتوافق أفرادمعناه فمه (كالانسان أوتفاوتت) افرادم فهومه فمه (مشدة وضعف كالابيض) فَانُ اللَّوْنَ الْمُفْرَّقِ للبَّصِرَالذَى هُومُعناهُ فَي النَّاجِ أَشْدَمنه فَي العاج (والْمُستَعْبُ) فان ما تعلق به دليل ندبُّ يخصه الذىهومعناه فىصوم بوم عرفة لغبرمن بعرفات من الحاج أقوى منه فى صومست من شوّال وأبلغ ثوابا (فمشكك)بصيغة اسم النَّفاعل واغــأسمى به (للتردد في وضَّعه) أى لكونه مو جَباللناظر التردد في أنّ وضع لفظه (الخصوصات)أى لاصل المعنى مع الشدة في البعض والضعف في البعض (فشترك) لفظى بينهآ فمرورة أن البياض المأخوذمع خصوصية الشدة مثلامعني والمأخوذمع خصوصية الضعف معنى آُخروالفرضأن تلكُ الخصوصياتُ دَاحُلة في صبى لفظ البياض (أو) وضَّعه (للشترك) أى للقدر المشترك ينهامع قطع النظر عن التفاوت الذي بينها (فتواطئ ولهذا) بمينه (قيل بنفيه) أي التشكيك (النالواقع أحدمه) وهوأن التفاوت مأخوذ في الماهمة وعلى تقديره فلا اشتراك معنى لاختسلاف الماهية حيفشدا وغيرما خوذفيها فلاتفاوت فيكون متواطئا (والجواب أن الاصطلاح على تسمية متفاوت/مالشدة والضعف في أفراده ما عتبار حصوله فيها وصدقه عليها (يه) أى بالمشكك (والتفاوت واقع فكيف ينني المشكال حينتذ (هان قيل) ينفي الشكك (بني مسماء فان مابه) التفاوت (كَشَصُوصِيةَ النَّبْطِ)وهي شدة تفريقه للبصر (انأَخذت في مفهومه)أى المشكك (فلاشركة) لغيره مَعده فيه (فلا تفاوت ولزم الاشتراك) اللفظى كابينا (والا) أى وأن كان مايه النفاوت غرما خوذ في مفهومة (فلا تفاوت)لافراده في مفهومه (ولزم التواطؤ قلناً مابه) النفاوت (معتبر فيما صدق عليه المفهوم من أفراد تلك أخصوصية لافي نفسه) أى المفهوم الذي وضع له الاسم كأ أوضَّعنا مآنفا (وحاصل هذا أن كل خصوصية مع المفهوم نوع) كأأسلفناه (ويستلزم أن مسمى المشكا كالسواد والساص لاَيكون الاَجنساومابه التفاوت فصول تحصله) أى الجنس (أَنواعا فن الماهيات الجنسية مافصول أنواعه المقادير المذكورة واقع (ف ماهيات أنواعه المقادير المذكورة واقع (ف ماهيات الاعراض ولذاية ولون المفول بالتسكيك على أشسياء عارض لها (حارج) عنه الاماهية الماولا جزءماهية الامتناع اختلافهما (ومنهاخلافه) أى ومن الماهيات الجنسية العرضية ماليس فصولها مقاديرمنها كفصل نفس ماهمة المشكك الذي عزوعن غدرومن مشكك آخرهو حنس يندرج معه تحت جنس أعم كفصل نفس السواد الذى يميزه عن البياض وعكسه وهو قولنا قابض لأبصر فى السواد ومفرق البصر

منه مع مقارنت الشيئ منه فن قال قام زيد مثلا انها يصدق عليه متكلم حقيقة عند مقارنة الدال فقط الآفيلها ولا بعدها الرابع الرابع النفظ المؤمن يطاق على الشخص حاله خاور عن مفهوم الاعان والاصل في الاطلاق المقبقة بيانه أن الواجد منااذا نام يصدق عليه أنه مؤمن ولا يصدق عليسه الاعيان في تلك الحالة لا نه إما عبارة عن التصديق كاهوم فدهب الاشعرى أوعن العلى كاهوم فدهب المعتزلة وكل منهماليس بعاصل في حال نومه وأجيب بأن همذا الاطلاق مجازلانه لو كان اطلاق المؤمن على الشخص باعتبار الاعيان

السابق حقيقة لكانا طلاق الكافرعلي كابرانهابة حقيقسة باعتبادا لكفرالسابق وهوباطل اتفاقا فيبطل الاول وأجاب مساحب التحصيل وغيره عن جوابنا بأن الحقيقة قدت جرلعارض شرى فلا يلزم من امتناع أطلاق اسم الذم لكوته مخلابة عظيمهم أمتناع عكسه وهوالمؤمن وفي الجواب نظرلان القباعدة أن امتناع الشئ متى داراسسناده بين عدم المقتضى ووجود المانع كان استناه والى عسدم وجودالمانع لكأن المفتضى قدوجدو يتخلف أثره والاصل عدمه وعلى المقتضى أولى لانالوأ سندناه الى (1 V 1)

امتناع اطللاق الكافسر أعدم المقتضي وهوو حود المشتق منه حالة الاطلاق والجيب مدعى أن امتناعه لوجود المانع فكان الاول أولى وهمذما القاعدة تنفع فى كشيرمن المباحث قال (الثالثة آسم الفاعل لايشتق لشئ والقسعل فاغ يغسره للاستقراء قالت المعتزلة الله تعالى مشكام بكلام يخلقمه في جسم كاأنه الخالق والخلق هوألمخلوق قلنا الخلق هوالتأ تسرقالوا إن قدم فيلزم قدم العالم والا لافتفـــر الى خلق آخر وبتسلسل فلساهونسسة فلي عقرالى تأثر آخر) أفول لأيحوز اطلاق اسم الفاعل على شي والفعل أي المصدر المشتق منه قائم دغسمرذلك الشي بل يجسب عقتضى اللغة اطلاقذلك المشتق على الذى قام يه لانا استقرينا اللغة فوجدنا الاس كذلك وخالفت المعسسة زلة في المسئلتين ففالواالله تمارك وتعالى يصدق عليه أنه

متكلم والكلام المشتق

هذه القاعدة لا يصم حوابهم في البياض ليس شي منهما بمقد ارخاص من السواد والبياض وهوف ل الماهية العرضية نفسها مندرج كلمته ماتحت جنس أعممنهما هواللون كذا أفاده المصنف رجه الله تعالى (ثموضعنا اسم المسكك للاؤل) أى لمافصول أقواعه مقاديرمن الشدة والضعف من المساهيات باعتباراً ن فصول أفواعه مقادير لا باعتباراً نالماهية نفسهالهافصل في نفسهاغيرذلكذ كرمالمستفاً يضا بر التقسيم الثاف مدلوك) أى المفرد (إمالفظ كالجلة والخير) فانمدلول كل منهما من كي خاص كزيد قام وقد عرفت فيما تقدم أن الجلة أعممن الخبر (والاسم والفعل والحرف) فانمدلولها ألفاظ خاصة من خوذ يدوعلم وقد (على نوع تساهل اذا لا اه اطماصد قات مدلوله) أى المفرد (الكلي) لانفس مدلوله قال المصنف (الاأن يراد كأجلة متحققة خادجا فيكون مدلوا فاالذظ الخياص بلاتساهل حينتذ شرورة انم اموضوعة لاعم معين في الخارج لا للركب المكلى الصادق على مثل زيد قائم وغيره (أوغيره) عطف على لفظ أى أوغير لفظ وحينتذ (فامالايدل) اللفظ (عليه) أى على مدلوله (الابضميمة اليه) أى الى اللفظ (لوضعه) أى اللفظ (لمعنى جزف من حيث هوم له وظ بين شيئين خاصين فهوا الرف كن والى) في نحوسرت من مكة الى المدينة فلزم كون ذكرهما شرط دلالته (بخلاف) الاسماء (اللازمة للاضافة) الى غيرها كذو وقبل وبعد فأنهاموضوعة لمعنى كلى من صاحب وسيق وتأخر فأأتزمذ كرما اضيفت اليه لبيانه لالتوقف معناها فيحدذا تهعليه والحاصس أن المعانى التي وضعت الالفاظ الهاقسمان غسرا ضافي والالفاظ الموضوعةله اسمأوفعل واضافى تارة يعتبرنى نفسسه من غيرأن يلاحظ تعلقه بالغير وتوقف تعقله على تعقل الغسير وأللفظ الموضوع لهبهذاا لاعتبار إمااسم أوفعل وتارة يعتيرمن حيث انعاضافة متعلقة بالغير متوقف تعقلها على تعقل الغير واللفظ الموضوغ لهبهذا الاعتبار حرف ولماكان المعتى الاضافى بالاعتبارالثانى لا يتصورا لامع غيره فاللفظ الدال عليسه بمذا الاعتبار لايدل عليه الابعدذ كرالغير مثلا مفهوم الابتداءمفهوم اضافى فأذا اعتبرت الابتداء في نفسمه من غيرملاحظة تعلقه بالغير يكون اللفظ الدالعليه اسماان كالغيرمفترن بأحد الازمنة الثلاثة مثل ابتداء ومبتدا وان كان مفترنا بأحد الازمنة الثلاثة مثل ابتدأو يتتدئ وابتدئ فهونعل وإذاا عتبرته من حيث انها بتداء متعلق بالمحل المخروج عنه فاللفظ الدال عليه بهذا الاعتبار سرف مثل من تحوض بعث من البصرة (أو يستقل) اللفظ (بالدلالة) على معناه من غيرضه بمة اليه (لعدم ذلك) أى وضعه لمهنى جزق من حيث هو ملحوظ بين شيشين خاصين وحينتذ (فأمالايكون معناه حد المقيدا بأحد الازمنة الثلاثة) الماشي والمال والاستقبال (جيشة) خاصة الفظ لعدم وضعه له بل لوضعه لمعنى غيرمة ترن بأحدها (فهو الاسم كالابتداء والانتها فالكاف وعن وعلى حينة ذ) أى حين كان الاص على هذا (مشترك لفظى له وضع لاعني المكلى) وهوا لمنل يستمل فداسما كمكان المام في قول امري القيس

ورحنابكاب الماء يجنب وسطنا ، تصوّب فيه العين طور اوترتقى

فالكاف فيه اسم بمعنى مثل بشم ادة دخول الجارعليها أى بفرس مثل اين الما وهو الكركي شبه به فرسمه فخفته وطول عنقسه وانماالشأن فأنهالا نكون اسماالاف الشعركاه ومعزوا لحسيبويه والمحققين

منه لا يقوم به لان الحكلام النفسائي باطل ولا كلام الاالحروف والاصوات وهي مخلوقة فلوقاست بذاته تعالى لكانت ذاته تعالى محسلا للحوادث بل يخلق الله تعالى ذلك الكلام فى اللوح المحفوظ أوفى غيره من الاجسام كغلقه تعالى اياه فى الشجرة حسين كلم موسى وذلك الجسم لايستى متكلماوان قام به الكلام وذكر الاصوليون هذه القاعدة ليردوا بهاعلى المعتزلة قهده المسئلة ثماستدات المعتزلة على مسذهبهم بان الخالق بطاق على الله تعالى وهومشتق من الخلق والخلق هوا لخافق لقوله تعمالى هذا خلق الله والخلوق ليس قامًا بذاته والجواب أنه انما أطلق المشكام على الله تعالى باعتبار الكلام النفساني القائم بذاته كاتفدم في الحكم على المسدوم والسند لالكم بالخالق باطراف المنافق المنافقة ا

لزم التسلسل وكالاهما محال يبان الاول من ولا ثقة أوحه أحسدها أنالمؤثر سمعانه وتعالى قديموا لتأثير قدفرضناه قدعاواذاوحد المؤثر والتأثسير استحال تخلف الاثروه والعالم فملزم من وحودهما في الازل وحودالعالم الثانىانالعالم هوماسموى الله تعالى والتأثسرغرالله تعالى فاو كان قديا لكان العالم قدعا الثالثأن التأثهر نسسة والنسة متوقفة على المنتسبين وهـــما الخالق والخلوق فلوكانت قدعة مع أنهامتوقفة على الخه الوق لكان الخاوق قدعامن طريق الارني وأما بيان الثانى وهـــو التسلسل فلا نالتأ نعراذا كان حادثما فهو محتابح الى خلق آخرأى تأثير آخرلان حكل مادث لادله من تأثيرمؤثر فيعسود الكلام الى ذلك التأثير وبتسلسل وهذه الشهة لأجوابعنها فى المحصول ولافى الحاصل وقد أحاب المستف ان النأثيرنسية فلم يحتيرالى تأثير آخروتقر سرهمان وحهان

أونكون فيسه وفي سعة المكلام كاهومع زوالى كنير منهم الاخذ شوالفارسي واختياره ابن مالك ولعيله الاطهر (و) وضع (خلصوص منه) أى من المعنى المكلى (كذلا) أى من حيث هو ملحوظ بين شيئن خاصين وهوالتشبيه (فيستمل فيه سرفا كاءالذي كمرو) أى الذي استقر كمرو وسرفيتم افي مثل هذا متعندة عند دالجهور لقلا بلزم الصاف بالمفرد على تقديرها اسمارا بحة عند الاخفش والجزولي وابن مالك عبورين أن تكون مع مد خولها مضافا ومضافا المه على اضمار مبتدا كافى قراء قبعضهم تماماعلى الذي أحسسن وهو كا قال ابن هشام تخريج الفصيح على الشاذ (وقس الاخيرين) أى عن وعلى (عليه) أى على هذا فقل وعن له وضع العنى المكلى وهو الحائب فيستمل فيه اسما كافى قوله فلقد أرانى الرماح دريشة به من عن عنى عنى عن واماى

ووضع للعنى البارق من حيث هوملموظ بين شيئين خاصين وهوا لمجاوزة فيستحل فيسه حرفا كافى مثل سافرت عن البلد وعلى الدوضع للعنى الكلى وهوالفوق فيستحل فيه اسما كافى قول كعب

 غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها .. و وضع العنى الجزئ من حيث ه وملحوظ بين شيئين خاصين وهو الاستعلاء فيستمل ثيه حرفا كافى قوله تعالى وعليها وعلى الفلائة ماون خلافا بلهاعة من نحاة العرب فى زعهم أنم الانتكون و فاوانه مذهب سيبو يه وهوزعم بعيد ثم الاشب مأن على حيث كان مشتركا لفظيابين الاسم والحرف مع أن الاسم من العاد و يصحتب الالف وأصادوا و مخلاف الحرف يريدعلى السكاف وعن فوضع آخراءي كلي مقيد بالزمان المباشي وهو العاوفيه فيستعل فيه فعلاماضها كمافي قوله تعسالمان فرعون علافى الارص فيكون مشستر كالفظيا بين الحرف والاسم والفعل ولايكون كونه من العادو بكتب بالالف وانها في الاصل واوما نعامن ذلك كاذهب المهغير واحدمنهم ان الحاجب (أو يكون)معناه حد المقيدا بأحدا لازمنة الثلاثة بهيئة خاصة له (فالفعل) بأقسامه من الماضي والمضارع وأمرا أخاطب خمفائدة النقييد بالهيئة الخاصة فى بيان الاسم والفعل دنع ودود غوضادب غسداعلى عكس بيان الاسم وطرد بمان الفعل فانه لولاه لم يصدق عليسه أنه غسيردال على حدث مقيد بأحد الازمنة معأنه اسم وصدق عليسه أنه دال على حدث مقيد بأحسد الازمنة الثلائة مع انه ليس بفعل الى غسيرذاك . (التقسيم الثالث قسم فحرالاسلام) ومن وافقه (اللفظ بحسب اللغة والصيُّغة) قيل وهما هنامترا دفتان والمقصود تقسيم النظمنا عتبارمعناه نفسه لاباعتبارالمة كالموالسامع والاقرب كافال المحقق التفتازاني قول صدر الشريعة (أى باعتباد وضعه الى خاص وعام ومشترك وموول) لان الصيغة الهيئة العارضة للفظ باعتبارا لحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على يعض واللغة هي الانظ الموضوع والمراد بهاهنامادة اللفظ وجوهر سروفه بقرينة انضمام الصمغة اليها والواضع كاعتن حروف نسرب بازاء المعنى المخصوس عين هيئته بازاء معنى المضى فاللفظ لايدل على معناه الابوضع المادة والهيئة فعير بذكرهما عن وضع اللفظ ووجه النقسيم الى هذه الاقسام بأن اللفظ المعنوى لأيخلومن أن يكون معناه واحدا أوأ كثرقان كانواحدافلا يحاومن أن يكون منتظما أومنفردا والناى الخاص والاول العام وانكان أكثر فاماأن يكون معنياه متساويين بالنسبة الى السامع أولافان تساويا فهو المشتراء والافهو المؤول

آحدهماأن النسب والاصافات كالمنوة والاخوة أمورعدمه له وجوداه افى النسارج وانحاهي أموراً عُتبارية أى يعتبرها العقل فلا تحتاج الى مؤثر الثانى النسبة متوقفة على المنتسبين فقط فأذا حصلا حصلت ولا تحتاج الى مؤثر آخروهذا المواب فيه التزام لحدوث الناثير والجواب الاول مانع المحدوث والقدم معالانه مامن صفات الموجود وقد فرضناه معدوما وأجاب فى التحصيل بحوابين أحدهما أن الممتنع انحاهو تقدم النسبة على محلها وأماثه وتم امع محلها عند عدم المنسوب السه فلااستحالة فيه الاثرى أن تقدم البارى على العالم

نسبة بينه وبين العالم وستحيل القول بتوقف وجودهاعلى وجود المنتسبين الثانى أن المالمن التسلسل اغساه والتسلسل ف المؤثرات والعلل وأما التسلسل في الاسم المعتنع وهذا التسلسل اغساه وفي الاسمال فالاصفه أنى في شرح المحصول وفيسه تظر لائه مازم منه تيحو مزحوا دث لاأول لهاوهو باطل على رأينا وهـ ذه المسئلة لاذكراها في المنتخب قال ، (الفصل الرابع في الترادف وهولوالي الالقاط المفردة الدالة على مسمى واحد (١٧٦) باعتبار واحد كالانسان والبشر والنا كيديفقى الاول والتابع لا بفيدوحده)

(واعترض) أى واعترضه صدرالشريعة (بأن المؤول ولو) كان المراديه ما ترج (من المشترك) بعض وجوهه بغالب الرأى لامطلق المؤول (ليس باعتبار الوضع بلعن رفع اجال بظني في الاستعمال) كا تقدّم (فهي) أى أفسام هـ ذا النقسيم (ثلاثة لان اللفظ أن كان مسماه متعدا ولو بالنوع) كرجل وفرس (أومتعددامدلولاعلىخصوص كيته) أى كيةعدده (به) أى بلفظه (فالحاص فدخل المطلق والعسددوالاحروالنهى فالخاص فالاحروالمسى والمطلق لانطباق كون مسمامته داولو بالنوع عليها وسأتى الكلام عليها مفصلة والعدد لاقطباف كون مسماه متعدد امداولا على خصوص كيتميه عليه (وأن تعدد) المعنى (بلاملاحظة حصرها مايوضع واحدفن حيث هوكذلك) أى فالله ظ من سيت انه أم بلأحظ الواضع في الوضع حصر معناه في كنية بل وضع اللفظ لمجموع المتعدد وضعاواحداهو (العام) فهولفظ وضع وضعاواحدالمعنى متعدّد لم يلاحظ حصره في كية (أو)بوضع (متعدَّدة نحتُ هُوكذاك) أى فاللفظ من حيث اله دال على معنى مدَّد يوضع متعدَّد من غير مالاحظةً حصرلكيته هو (المشنرك) فهولفظ وضع وضعامتعدد المعان متعددة ولم يلاحظ حصرهاف كية فصدقَ قُول المصنف فيقع بالأملاحظة حصر بيا اللواقع لاللاحتراس اله أيعي بالنسسبة الى هــذا والافعاومأنه بالنسبة الىآلعام احترازعن المثنى والعدد قاب كلامتهما كالزيدين والمسائة مثلالاريب فىأنهوضعوضعا واحدالمعنى متعدد لكنه لوحظ حصره فىالكمية المدلول عليها بلفظه وهممامن قبيل انغاص (فيدخلف العام الجيع المنكر) كرجال لانه يصدق عليه لفظ وضع وضعاوا حدالمعني متعدد ولم بلاحظ حصره فى كية فلا بكون واسطة بين العام والخاص هذاعلى عدم اشتراط الاستغراق فى العام كاهوفول أكثرمشا يحنا البخاريين (وعلى اشتراط الاستغراق) فيه كاهوفول مشايحنا العرائيين والشافعية وغميرهم وفضدالوضع ان استغرق فالعام والافالجمع أى فيقال وان تمدد بلاملاحها حصرفاما بوضع واحد فنحيث هوكذلك اناستغرق مابصل أفالعام والافالج عالمكر فهوحينثذ واسطة بين الخياص والعام (واحد الحيثية) كاذ كرفاف التقسيم (يبين عدم العناد بجزء المفهومين المشسترك والعام) قال المُصنف يعنى ليسموجب العناديين المشترك والعامذا تباداخلاوه والغصل كأهوبين الانسان والفرس لشكون الاقسام الثلاثة أفسسام تقسيم حقيتي واحد فنتباين بالذات كا هوحقيقة المتقسيم وهواظها والواحد المكلى في صورمتباينة فالهسيظهر تصادق المشسترا مع العام ومع الخاص فهوتفستيم بحسب الاعتبار ولذاأ خذت الحيثية (ولذا) أى ولعدم العناد بجزء المفهوم بينهما (لا يحتاج اليما) أي الى الحيثية (في تعريفهما ابتداء) ولو كان ينهما عنا دذا في اذ كرت فيه (فالحق تَقَسُّمِ عَانُ) النَّقسيم (الأول باعُنباراتُحاد الوضِّع وتفدده يحرج المُنفرد) وهو الموضوعُ لعني واحد اسمى به لانفراد لفظه بعناه (ولم يخرجه) أى المفرد (الحندية على كثرة أقسامهم) وأخر جه الشافعية (و) يحفرج (المشترك وفيه) أى فى المشترك (مسئلة المشترك) في حوازه ووقو عه أقوال أحدها غير جائز المانيها جائزغديرواقع اللهاجائزوافع فى اللغة لاغسير رابعهاجائزواقع فى اللغة والفرآ ن لاغير واندلاعلى ذات واحدة ا (خامسها واقع في اللغة والقرآن والحديث) وهوالخنار (لنا) على الحوار (الامتماع لوضع لفظ مرتين

أقول الترادف مأخوذمن الرديف وهو ركوب اثنين علىدانة واحسدة وقي الاصطلاح ماقاله المصنف فقوله بوالى الالفاظ جنس دخلفه الترادف وغسره ونوالى الالفياط هوتتابعها لاناللفظ الثانى تبسع الاول فى مدلوله وانماعه بناك ولم يعد بالالفاظ المتوالية لانهشرع في حداله في وهو الترادف لافي حسد اللفظ وهوالمرادف كافعل الامام وعسه بالالفاظ ليشمسل ترادف ألأسماء كالعر والقمع والاقعال كملس وقعدوا لحروف كني والباء مسن قوله تعالى مصبعين وباللسل لكن الترادف قدمكون بتوالى لفظين فقط وأيضافالافظ جنس بعسد لاطلاقسه على المهسمل والستعل وهومجتنب في الحدود فالصواب أن مقول توالى كلتن فصاعدا وقوله المفردة احترزيه عن شيشن أحدهماأن بكون البعض مركا والبعض مفسردا كالاسممع الحدثحوالانسان والحبوات الناطق فانهما

فليسامترا دفين على الاصم لان الحديدل على الابراء بالمطابقة والمحدوديدل عليما بالتصمن والدال بالمطابقة غيرالدال قصاعدا بالتضمن الثانىأن يكون السكل مركا كالحدوالرسم نحوقولنا الحسوات الناطق والحيوان الضاحك فليسام سترادفين أيضاوان دلاعلى مسمى واحدوهوا لانسان لان دلالة أحدهما بواسطة الذانيات والاتنوبواسطة الخاصة لكن التقييد بالافراد غير محتاج اليه لان ماذكره غارج بقوله باعتبار واحسدوا بضافالتقييد فبهعلى تفديرا لاحتياج البه فى اخراج الحدوشبه مماقلنا ميخرج به بعض المترادهات كفوانا خسة وتعف العشرة وكذلك خسة مع عشرة الاخسة على ماسيات في الاستناء وقوله الدافة على مسمى واحداًى الدال كل منها على مسمى واحداًى الدال كل منها على مسمى واحدواحترز با بعن الالفاظ المفردة الدافة على مسمى واحدلكن باعتبار ين كالسيف والعارم فأن كلامنهما يدل على الذات المعروفة لكن دلافة السيف باعتبار الشكل سواء كان كالاأوقاطعا والصارم باعتبار شدة القطع وكذات الصفة وصفة الصفة كالناطق (١٧٧) والنصيح وهذا القيد لا يحتاج البه

فأنهدنه الاشسياء لمتدل على مسمى واحسد بل على معنين مجتمعين فيذات واحددة وكنف لاوقد تقدم من كلامه في تقسيم الالفاظ انهمن الالفاظ متباينة والمتباين هوالذى تغارلفظه ومعناه ويمكن أن مقال احترز يه عن الالفاظ المفسردة الدالة على معسني واحدلكن أحدهسماندل تطريق الحقيقة والاتخر بطسريق المحاز كالاسد والشماع وهدذاالحد منطبق عسلى تكرار اللفظ الواحدكة ولناقام زيدزبد وليسذاكمن الترادف بل من التأكسد اللفظي كما سأتى فلامدأن مقول بوالى الألفاظ المفسردة المتغارة (قوله كالانسان والبشر) مثال للترادف من حهة اللغة فانالانسان بطلقعملي الواحسدرحالا كان أو امرأة كافال الجوهسرى وكذلك العشر يطلق أيضا على الواحد قال الله تعالى ماهدذابشرا وقدديكون النرادف بحسب السرع كالفرض والواحب أوجسب العرف كالاسد

فصاعدالمفهومين فصاعداعلي أن يستعمل لكل على البدل) اذلايلام من فرض وقوعه محال وهذا هوالمشترك (وقولهم) أى المانعين (يسسندم)جوازالمشترك (العبث لانتفاء فا تدة الوضع)وهي فهم المعنى الموضوعة على التعيين لتساوى نسسبة المعنيين الى اللفظ ونسبته اليهما وخفاء القراش (مندقع بإن الاجال بمايقصد) فأن الوضع ابيع للغرض الذي يقصده الواضع وهوقد يقصد التعريف الأجمالي الغرض الابهام على السمامع كوضعه صبغة مالم بسم فاعله استرالفاعل عن السامع الى غيرذال كايقصد التفسيلي (ولباعلى الوقوع شبوت استعال الفرا) بفق القاف وتضم (لغة لكل من البيض والعلهر) على البدل (لايتبادراً حده مامر ادا بلاقرينة) معينة له دون الاستر (وهو) أى واستعماله كذاك (دليل الوضع كذلك) أى وضع لفظه حررتين لهسماعلى البدل (وهو) أى اللفظ الموضوع مرتين لَفهوم بن على البدل (المراد بالمسترك ومافيل) في دفع هذا كافي البديع (جاز كونه) أى القرم (لمسترك) أىلعنى واحدهوقد رمشسترك بين الحيض والطهر (أو) جاذ كونه (حقيقة) في أحدهما (وعجازا) في الا تنو (وضي التعيين)المعقيقة من المجاز (وكذا كل ماتكن) من الالفاظ (الهمنه) أي من المشترك الانظى يقال قيه هذا (تم يترجع الاول) وهوكونه لمعنى والدمشترك بينهماعلى الاشتراك اللفظى لان التواطؤا ولىمنه وعلى كونه حقيقة في أحدهم المجازا في الاخولان المقيقة أولى مس المجاز (مدفو ع بعدمه) أى القدرالمشترك (بينهماً) أى بين الحيض والطهر وماقيل هوا بلم لانهمن فرأت ألما في الموص أذا جعته فيسه والدم يحتمع في زمن الطهر في الجسمد وفي زمن الحيض في الرحم لا يحني مافيسه (وكونه) أى القرمموضوعا (العوالشيئية والوجود) فيكون هوالقدر المشترك ينهما (اعيد) جِدا (ويُوجِبُانهُ عُوالانسان والفُرس والقُمود ومالا يعضي) من المسميات الوجوديه (من أفراد الفر) لاشترا كهافيه وهو باطل قطعا (واشتهارا فجاز بحيث بساوى الحقيقة) في التبادر (ويخني التعيين للرادمنهما (نادرلانسيةله بمفابله)وهوان لايشة رانجاز يحبث يساوى الحقيقة في التبادر و يحنى النعبين (فأظهرالاحتمالات كونه) أى القره (موضوعالكل) من الحيض والطهرعلى البسدل فلايعر جعنه الى غيره (وهو) أى كون القراء موضوعال كل منهما على البدل (دليل وقوعه) أى المشسترك اللفظى (فىالقرآن) لوقو عالقر فى قوله تعالى والمطلقات بتر بصسن بأنفسهن ثلاثة قروم (والحديث) أيضالوقوعه فمساروي الدارقطاني والطيساوي عن فاطمة بنت حميش قالت بارسول المهاني أمرأة أستحاص فلاأطهر قال (دعى الصلاة أيام أقرا ثلثويه) أى بالوَّموع (كان قول الناف) للوقوع (انوقع) المشترك (مبينا) أي مقرونا بيان المرادمنية (طال) الكلام (بلافائدة) لامكان بيانه عَنفردلاً بعتاج الى السيأن فلا يطول (أو) وقع (غسيرمبين أبيفد) لعدم حصول المقسودمن وضعه وحاصله أزوم مالاحاجة اليه أومالا عائدة فيسه وكالأهمانة ص عتنع أشتسال المكلام البليغ عليه ولاسيما قرآ ناوسنة (تشكيكابعدالتحقق) فلايسمع (معأنه)أىقولالنافهذا (ىاطل) اماالاول فلاشتمال الابهام ثمالتفسيرعلى زيادة بلاغة كماتقروق قنها وأماالثانى (فان افادته) أى المشترك حينئذ فائدة اجالية (كالمطلقوف الشرعيات) فغائدتات آخريان (العزم عليه) أى على الامتثال للرادمنه

(٣٣ م التقرير والتحبير) والسبع و و السبع المعسب لغنين كانته و خداى بالفارسية (قوله و التأكيدية وى الاول) لما كان التأكيد والتابع فيهما شبه بالمترادف حتى ذهب بعضهم الى أن التابع منه أى من المترادف شرع فى الفرى بما قاله فى المحصول و حاصل ما قاله فى الفرق بين المترادف و المؤكد أن المترادف بين في منه أن يقول و المؤكد بين المترادف و التابع بل تقوينه و الاولى المن عنه و الاولى المنافرة بين المترادف و التابع بل تقويد و الاولى المنافرة بين المترادف و التابع بل تقويد و الاولى قال و أما الفرق بين المترادف و التابع

كقولناشميطان ليطان وحسن بسن وشراب بهاب وجيعان نبعان وشبه ذلك فهوأن التابع وحده لا يفيد شيأ البتة قان تقدم المتبوع عليه أقاد تقويته بخلاف المترادف فأنه يفيد وحده كالانسان ومقتضى كلام المصنف أن التابيع لافائدة أصلاو به صرح الاسدى في الاحكام ولم يتعرض ابن الحساجب لف ائدته وقد عرفت بماقلناه ان التأكيد والتابيع كل منهسما يفيد التقوية ولكن يفترقان من جهة أن التابع يشترط فيه أن يكون على زنة (٧٨) الاصل كشيطان ليطان بعنلاف التأكيد قال (وأحكامه في مسائل بها لاولى

(اذابين) المرادمنه (والاجتهاد في استعلامه) أي المرادمنه (فينال ثوابه) أي ثواب كل منهما ها شني نفي فَأَثَدَتُهُ (واستندل)للختاربدليل مزيف وهو (لولم يقع) المشسترك اللفظي (كان الموجود)أى لفظه (فى القديم والحسادث) مشتركا (معنوبالانه) أى الموجود (فيهما) أى فى الفديم والحادث (حقيقة انفاقاوهو)أى وكونه معنو يافيهما (منتف لانه) أى الموجوداسم (لذات له و جودوهو)أى الوجود (فالقديم ساين المكن) والأولى ساينه أى الوجودف الممكن لكونه في القديم واجبا وفي الممكن اداما فلا اتحاد (فلا اشترالة) معنوياله فيهما (وليس بشيّ) منبت للطاوب (لان الاختلاف بالخصوصيات ويوصف الوجوب والامكان لا عنع الاندراج تحت مفهوم عام) كالوجود (تختلف أفراده) فيه شدّه وضعفا كاتقدم (فيكون) الوبودمشتركا (معنويا) على سبيل التسكيك لانه في الواجد أقوى منه فى الممكن (واستدل أيضا) للحناد بدليل من يف وهوانه (الولم يوضع) المشترك (خلت أكثر المسميات) عرالاسمياء (اعدمتناهيها) أىالمسمياتالكونهامابين موجودهجردوماذي ومعسدوم يمكن وتمتنغ أولان من بعلتها الاعداد وهي غيرمتناهية اذمامن عددا لاوقوقه عدد (دون الالفاط) فانهامتناهية (لتركبها) أى الالفاظ (من الحروف المتناهية) لان حروف المقة العرب بل أى الحة فرضت متناهية قطعا ثم بعضها يضم فى الوضع الى واحسد من بافيها وألى اثنين الى سبعة ولاثر تني عن السباع وتقاليب التسروف المضمومة بغضهامهسمل واذاكان كذلك كان مرات الضم متماهية فاذاوضع كللفظ من الالفاظ لمعتى واحد كان الموضوعة متناهيا لمساواته المتناهي الذي هو الالنساظ وخلت المعاني الماقمة عن الفاظ تدل عليها (لكنها) أى المسميات (لم تغل) عن الاسماء فلزم الستراك المعالى الكثيرة في اللفظ الواحدوهوالمطلوب (وهو)أى هذَّا الدليل (أصَعف) بماقبله (لمنع عدم تناهى المعانى المختلفة) وهي التي حقينتها مختلفة ولايتنع اجتماعها في محل واحد كالحركة والسات (والمتضادة) وهي الامور الوجودية التى يمتنع اجتماعها في عل واحد في زمان واحدد كالبياس والسواد فان كانبهم المناهسة (وتحققه) أى عدم التناهي (في المماثلة) وهي المتفقة الحقائبي كافراد الانواع الحقيقيسة (ولأبلزم لتعريفها) أى المتماثلة (الوضّعلها) أى للم أنه ولا يحتاج اليه بحسب خصوصياته أالغير المناهية (بل الفطع) حاصل (بنفيه)أي الوضع لها بحسب الخصوصيات الغيرالمناهمة واغيا يحماج اليه ماعتمار الخسفة الواحدة الني انفقت هي فيها والحاصل أنه الدريد بالمعاني المكاية من المحالفه والمتضادة فغيراناهيها يمنوع لانحصول مالانهاية الوجود عال وأماالاعداد فالداحل منهافي الوجودمتناه على أن أصولها وهي الاكادوالعشرات والمثون والالوف متناهيسة والوضع للفردات لالمركبات ثمان الاشتراك اعادكون بينا لتخالفة والمتضادة وسادس الاقوال فيهو مومنعة بمن الضدين كأعن جماعة بمنوع بمافى الواقع من أسماء الاضداد وسابعها وهومنعه بن النقيضين كأدهب الدره الامام الرازي لانالواقع لا يخلوعن أحدهمافلا يستفيد السامع باطلاقه شسيافيه يرعبثا مع بأند قديعفل عنهما فيستعضرهما بسماعه ثم يبعثءن المرادمتهما وات اديدبالعاني المعال ألجز أية التي بصحبها التماثل فغيرتناهيهامسلم وبطلان التالى يمنوع فان تفهمها يحصل بالتعبيرعنها باسم جسمها مطلقاأ ومع القرينة

في سبيه المترادفان إمامن واضعين والتيساأ وواحد لتكنير الوسائل والتوسع في عجال البديع * الثانية أنه خلاف الاصللانه تعريف المعترف ومحوج الىحفظ الكل الثالثة اللفظ يقوم يدل مرادفسه من لغته اذ ألتركيب بتعلق بالمعسى دون اللفظ والرابعة التوكيد تقوية مدلول ماذكر بلغظ مان قاماأن يؤكد بنفسه متسل قوله عليسه المسلاة والسلام وأنه لا غزون قريشا ثلاثاأ وبغيره للفرد كالنفس والعن وكلاوكاتا وكل وأجعن وأخوانه أو الحملة كانوحوازه ضروري ووقوعه في الغات معاوم) أقول حصرالمنف أحكام الترادف فىأر بعمسائل الاولى فى سبب و توعه و هو أمرانأحدهماأنبكون من واضعين قال الامام ويشبه أتيكوب هوالسب الأكثرى وذاك بأدنضع قبملة لفظ القمع مثلاللعب المعروف وقبيلة أخرى اهظ البراه أيضائم يشتر الوضعان ويحنى الواضعان أويعلمان واسكن يلنس وضع

أحده ما يوضع الا خووهذا الشرط يقتضى أنا اذا علمنا الواضعين بأعدام ما لا يكون اللفنا مترادة ابل يفسب ولا كل فقا كل الفناء الما يقتضى أنا اذا علمنا الواضعين بأعدام المتقار الوقف الثانى "ن يكون من واضع واحدد إما لسكنير الوسائل الى الاخبار عمافى النفس فانه ربحانسي أحد اللفظين أوعسر عليه النطق به كالالثغ الذي يعد برعيد النطق بالرا وفي عبر بالقميم أوقعد ذرت التسافية أوالوزن به فيهي الا خروس باذ القصود و إما للتوسع في مجال البديع والبدد عن واسم لحساسن

الكلام كالسمع والجُنَّاتُ وَالْقَلْبُ وَالْوَاصِعِ لِهُ الْأَفْعَسَدُ المعالى هوائن المعتر كافال ان آبي الاصسع في معرم الفنبير من السلام كالسمع ويحون الفنبير من المعلى فالسمع ويحون المعترف السمع ويحون الشعر كالقاف في الشعر كالقاف في السمور كالمعتم المعلى والمحافظة والمحافظة المعلى ويحون المعتم المعلى ويحون والمحافظة المعلى ويحون المعلى ويحون المعلى ويحون المعلى ويحون المعلى ويحد المعلى ويحدى المعلى المعافي المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى المعلى ويحدى المعلى المعلى ويحدى المعلى ويحدى المعلى المعلى

مترادفا وكونه غبرمترادف فملاعلى عددم الترادف أولىوان كان خـــــلاف الاصكلانه تعريف لما سيق تعريفه ولانه محوج الىارتكاب مشقةوهي حفظ الكل لاحتمال أن يكون الذي بقتصر عيلي حفظه خلاف الذي يقتصر عليه غيره فعندالتفاطب لايعلم كل واحدمتهماهم أد الاتروهسذان الدليلان اغاينفيان الوضعمسن واحدوهوالسبب الآقلي كما تقدم فلايحصل المدعي لابرم أن الامام في المحصول والمنغب لمجزم بكونه على خلاف الاصل بل تقله عن بعضهم فقال في المنتف وتيلوقال في الحصول ومن الناس وك ذاك في الحاصل والتعصل وأيضا فتعر فبالمعرف يستداون به على استعالة الشي وقسد صرح به صاحب الحاصل وحعسل استالحاجب دليلا الغائل استصالت وأشار السه الآمدي أيضا ولم يتعرض هوولاابن الحاجب لهذه المسئلة ، المسئلة الثالثة هل بحب ععدا قامة كل

ولااشتراك فيها (وانسلم)الوضع للتسائلة (فالوضع للمتناج اليه) منهالاغير (وهو) أى والمحتاج اليه (متناءولوسلم)أنه لها كلها (فعلوها) أى المسميآت عن الاسماء (على التقديرين) أى وجود المسترك وعدمه (مشترك الالزام) للبوزي والمانعين (اذلانسبة للتناهي) وهوالالفاظ (بغيرالمتناهي) وهوالمعانى أىلايعرف قدره ف القلامنه في اهو جواب المجوزين فهو جواب المانعين (ولوسلم) الخاو على تقدر عدم و حود المشترك خاصة (فيطلان الخاوجنوع ولاتنتني الافادة فمالم يوضعه) لفظفان كثيرامن المعانى لم يوضع لها الفاظ دالة عليها كأنواع الروائح والطعوم فتفاد بالفاظ مجآز بة وبالاضافة وبالوصف فيقال وأنحة كداوطم كذاورا عصة طيبة وطم طبب الى غيرداك (وأما تجويز عدم تناهى المركب من المتناهى أى منع تناهى الالفاظ المركب قمن الجروف المتناهيسة ليند فع به لزوم خساو المسميات عن الاسماء على تقدير عدم المشترك (اذالم يكن) التركيب (بالتكراد والاضافات كتركيب الاعداد فباطل بأى اعتباد فرض) هدذا النَّبوير (وأو) فرض (مع الاهمال) فيعض تقاليب تر كيب بعض الالفاظ (اذالاخواج) الصوت على وجسه يحصل المروف التي هي مادة الالفاظ يكون (بضغط) أى برجة وشدة الصوت (في محال) من الصدر والحلق وغيرهما (متناهية على انحاء) أى أنواع من الكيفيات له (متناهية) فكيف لا تكون الالفاظ المركبة منهامتناهية وهي هي (وانما اشتبه) المتناهى (الكثرة الزائدة) فيه من التركيب بغير المتناهى *(التقسيم الثاني باعتباد الموضوعة) اتحاداً وتعددا (يخرج الخاص والعام) كايظهر (وتنداخل) أفسام التفسمين (فالمسترك عام وخاص والمنفردكداك) أى عام وخاص باعتبارين (ولاوجه لأخراج الجمع) المنكر (عنهسما) أى عن العام والخاص (على التقديرين) أى أشتراط الاستُغراق وعدمه كآنه له صدرالشريعة على تقدير اشتراط الاستغراق فى العبام بل هوعلى عدم اشتراط الاستغراق فى العام مندرج فى العام كاقال هووعلى تفسدير اشتراطه فيه مندرج في الخاص (لان رجالا في الجم مطلق كرجل في الوحدان) لان رجالامعناه طائفةمنهم فيصدق على كلجماعة بماعة على البدل كايصدة رجل على كلرجل رجل على البدل فكانرجال مطلقا كاأن رجلًا مطلق والمطلق منسدرج في الخاص اتفاقا (والاختلاف بالمدد) كافي رجال (وعدمه) أى العدد كافى رجل (لاأثراه) في آيجاب الاختلاف بالأطلاق وعدمه (فالمفردعام وهومادل على استغراف افرادمفهوم) فيغنىذكرا لاستغراق لمصابلته البدلية عرفاعن أن يقول ضربة (ويدخسل المشترك) في العام (لوعم افسرادم فهوم أو) عم (في افراد (المفاهيم على) قول (من يممه) أى المسترك فيها قال المصنف رجه الله فانه اذاعم فى المفه ومين عم فى افرادهما ضرورة اذالمراد بلاشك حينتذ جيع افراد المضاهيم فيصدق حينثدانه عمفى افرادمفهوم ففهوم من استغراف افراد مفهوم مطلق يصدق على مااذ الم يكن الامفهوم واحدأ ومفهوم معهمفهوم آحر (والحاصل أن العموم باعتباد) استغراق (افرادمفهوم) فانأميردبه في عدل الاستعمال سوى مفهوم واحدكان عاما باعتباره ان دخله موجب العوم كاللام مشلا وان أريديه المفهومان أوالمناهيم ودخله الموجب عم بالنسبة الىأفراد المفاهيم كلها واعتبرذلك فى قولك العين شي يحب كذا أفاده المصنف رجه الله تعمالي

واحسد من المترادفين مقام الا خرفيه ثلاث مذاهب أصهاء نداين الحاجب الوجوب لان المقصود من التركيب الماهو المعنى دون اللفظ فاذا صدالم المنافي المنظمة والشافي لا يحب مطلقا واختاره في الحاصل فاذا صدالم في المنطق المنافية والثاني لا يحب مطلقا واختاره في الحاصل والمتحصد بل وقال في الحصول انه الحق لان صحة الضم قد تسكون من عوارض الالفاظ أيضا لانه يصد قولاً خرجت من الدار ولواً بدلت المفطة من وحدها بمرادفها من النارسية لم يجز قال واذا عقاماذ الله في المنافي لا يجوز مثله في لغة والثالث وصححه المصنف التفصيل فيجب

ان كانامن اغة واحدة لما قلناء أولا بخلاف الغنين والفرق أن اختلاط الغنين يستلام نهم مهمل الى مستعمل فان افظة احدى الغنين بالنسسة الى الأخرى مهمل الدكت وقوله اذا لتركيب يتعلق بالمعنى السارة الى أن الفلاف إنما هوفى حال التركيب وأما في حال الافراد كافى تعديد الاشياء من غير عامل ملفوظ به ولا مقدر فيجوزا تفاقا ولم يذكر الامام هده المسئلة فى المنتفب ولا الاسمدى في كتبه أيضاومن فوائدها نقل الحديث بالمعنى وسيأتى (٥٨٠) ايضاحها به المسئلة الرابعة فى التوكيدة ال فى المحمول والمنتفي هو اللفظ فوائدها نقل الحديث بالعنى وسيأتى المنابعة في التوكيدة الله المحمول والمنتفي هو اللفظ

هـذاعلى من شرط الاستغراق في العام (ومن لم يشرط الاستغراق) فيه (كفيفر الاسلام) فتعريفه عنده (ماينتظم جعامن المسميات) وهدا مختصر تعريف جماعة منهم فحرا لاسلام وشمس الائمة السرخسي مرادا بمأعنسدهمالفظ لان العموممن عوارض الالفياظ لاغير عنسدهماومن ثمقذ كراميدل ما وعنسد غمرهما عن ذهب الى ان العموم من عوارض المعانى أيضا كاهوقول الحصاص وموافقيسه شيء شمخرج عاننتظم بععا أى يشمل أفراد الخاص وهوظاهر والمشترك لانه لايشمل معانيه وليحتمل كلامنهاعلى السواء واشتراط الاستغراق وبقوله من المسميات أسماء الاعداد فانه ليس لهامسميات بل لكل اسم عدد مسمى خاص لونفص منسه واحدا وزيدعليسه تيدل الاسم ولم يتغير المسمى بخلاف العام فالمه مسميات كثيرة لايتبدل فيه الاسم ولا يتغسر المسمى بالنقص والزيادة وكون العرم في المعانى اذا كان المعرف من مانعيه فيهاولم يصدره بلفظ ولابسامر يداله خاصديها أمااذاصدره بلفظ أوعسامر يداله خاصة بهافسكوت فاتدته الأول وأمااذا كان المرف من مجوز مفيها فلاينبغي الاتصديره بلفظ والاعتاص يداله خاصة بها بل بما مربيد اج اما هوأ عهمنه وسينتذ يكون فائدته الاول وعليه أن يقول أوا لمعانى أووا لعانى ومن تمة والالحاص هكذا فالممصر حبأت الموم ومف بهالمعالى حقيقسة كالالفاظ فانتفى ما واردعليه فر الاسسلام وصدرالاسسلام وشمس الاغة السرخسي من تغليطه في ذكر المعاني وخصوصا مأ ووتأ ويلهم له بماهوآبله كايعرف في كلامه وكلامهم والله الموفق شم الانتظام عندهم توعان بموم الفظ كسيغ الجوعو بعموم المعدى كالقوم فأنه لفظ خاض وضع لمعسى عام وهوا لجساعة المتفقة الحقيقة من الرجآل وهدذافا تدة إردافهم التعر بف المذكور بقولهم لفظاأ ومعنى وأورد عليه أن تحوأ عمر زيد بكراعرا خسرالاس يصدف عليه أنه انتطم جعامن المسمات مع أنه لدس عاما وأحس بأن المراديه لفظ واحد (وكذامايتماول أفراد امتف قة المندود شمولا) وهدد آتمو يف مساحب المار نفر ج بأفرادا الخاص وعنفسة الحدود المسسرك فأسيتناول أفراد الكنها مختلف والحدود وبشمو لااسم الحنس كرجل فأنه يتناول افرادامسفقة الحدودلكن على سبيل البدل (وأما تعريفه) أى العام (على الأستغراف بمادل على مسميات باعتبار أمر اشتر كت فب مطلقا ضربة) كاهوته ريف ان الحاجب فعادل كالجنس وأورد مابدل لفظ ليتناول عوم المعانى أيضالانه يعرض لهاحقيقة على ماهوا فتنارعنده فعلى سميات لاخواج نحوزند فباعتبارأ مماشتركت فيهمتعلق بدل لاخراج فهوعشرة فاخيادالة على آسادها لاياعتباد أمرانستركت فيه بمعنى مسدقه عليهالان آسادها أجزاؤها لاجز ساتها فلايصد فعلى واحدوا حدانه عشرة (نخطلقا) فيدلما اشتركت ميه أى بلافيد يفيد ذلك (لاخراج) الافراد (المشتركة) في المفهوم (المعهودة) كَالرَجَالُ في تحوجا في رَّجِلُ فأ كرمت الرجال (لانجا) أي الافراد المشدَّر كَهُ المعهودة (مداولة) لفظ الجع لكنها (مقيدة بالعهد)فهذا الجع يدل على المسميات لكن لامطلقا بل مع نقيدها بمرنبة من من اتب عهد هم محلاقه اذالم يحكن معهودا فانهبدل على المسيات مطلقاحتى بنشأمنه استغراقه لجيع المراتب حيث لامانع دفع اللرجيع بلامرج وتسرعة أى دفعة واحسدة لاخراج نحو رجسل فانه يدل على مسميا يد الكن لا دفعة بل دفعات على البدل (ويرد) على هذا المتعريف (خروج علماء

الموضوع لتقوية مايفهم مهانظ آخروبردعليه أمور أحدها أنالتا كيدليس هواللفظ بلالتقوية باللفظ وانمااللفنا هوالمؤكدالثانى أنالتأكيد قديكون بغير لفظ موصوعه بل التكرأر كقسولنا فامزيد فامزمد وكداك بالحروف الزوائد كافى قوله تعالى مسانقضهم مشاقهم أى فينقضهم والماء من فسوله تعالى وكئي الله شهيدا أى كنى التهشهيدا فالدانجني كلحرف زيد فى كلام العرب فه والتوكيد الثالث أن النعير بآخرفيه اشعار بالمغارة فيضر جمن الحسد النأكد مالتكرار نحوجا وزيدزيد كامثلناه وقد تغطن صاحب الحاصل لمناأ وردناه فعدل الىقوله تقوية مدلول اللفظ المذكور أولابلفظ مدذ كوراناسا والماءالتي في اللفظ متعلقة بالتقو بةوقدتهمالمنف على هذا الحد ويردعلسه أمران أسده فسماالقسم وإنواللامفاتهانؤ كدالجله وليس ذلك بلعظ عان بل بلفظ أول فقه أن يقول بلعظ آخروهذا لابردعلي

الامام وفى بعض السروح أن الثانى هنا بمعنى واحد كهوفى قوله نعالى أنى اسننوعلى هذا هلا ايرا وهوع لطفان ابد) شرط ذلك أن يضاف الى مثله والشانى أن التابع يدخل في هذا الحدفاله يفيداا تأكيد كانقدم في نبغى أن يقول بله ظاءات مستفل بالافاده ارفعوذلك اذا علت ذلك فاعلم أن اللفظ تارة يؤكد بنفسه أى بأن يكرر مثل قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قربشا بشكر اره ثلاثا وهسلنا الحسد بيث رواه أبود اودعن عكرمة من سسلا و تارة يؤكد بغيره وهو على قسمين أحدهما أن يكون مؤكد اللفرد والثانى أن يكون مو كدا العملة والمؤكد الفرد الما أن يكون مق كد المواحد كقوال جاوزيد نفسه أوعيته وامالا في كقوالتُ بَالزَّيْدان كَلَا هُما والْمُرْأَنَانَ كَاللَّهُ مَا وَاللَّهُ كَاللَّهُ مَا وَاللَّهُ كَلَا هُما وَاللَّهُ كَلَا الله عَلَى الله ع

العقلي فهو ماطل بالضرورة الان العقل الاعمل الاهتمام ولاتعددالوسائل وانكأن فالونوع فكذلك أيضا لانمن استقرأ لغة العرب عيرانه واقع لكن اذادار الامرينالة كيدوالتأسس فالتأسيس أولى كا تقسدم فالترادف مقول المسنف وحواره ضروري معتمل عوده الى كلمن الترادف والتأكيد أواليهمها معما ونقدىركآلامه وحوازماذكر في هذا الفصل مواعلمان هدد المشلة استمن الترادف مع أنه جعلها من أحكامه حنث فالوأحكامه في مسائل يعسمي أحكام السترادف فلوقال أولا الفصل الرابع فى الترادف والتأ كيدكما فالاالامام وأتساعته لاستقام قال الفصيل الخامس في ألأشستراك وفعهمسائل الاولى فى اثبائه أوجيه قوم لوحهن الاول أنالمعانى غسر متناهسة والالفاظ متناهمة فاذاوز علزم الاشتراك ورد بعدتسلم المقدمةن بان المقصود بالوضع متناه الثانى أن الوحود يطلق على الواحب والمكن ووحود

البلد) بقيدمطلقافييطل عكسه (وأجيب بأن المشترك فيه) أى في علماء البلد (عالم البلدمطلقا) أى العالم المضاف الى البلدوهوف هذا المعنى مطلق (بخلاف الرجال المهودين) فأن المشترك فيه (هوالرجل المعهود) فلم رديهم أفراده على اطلاقه بل مع خصوصية العهد (والحق أن لافرق) بين الرجال المهودين وبين علماء البلدقي عدم الاطلاق (لانعالم البلدمعهود) يواسطة اضافته الى البلد المعهود (وكون المراد عهدا اعتبرت خصوصيته) وهوالمهدالكائن باللامفيه نفسه وهومنتف في عالم البلد (لايدل عليه اللفظ فيرد) علاه البلدعليه ولأيندفع عنه عانقدم (ويرد) أيضاعليه (الجمع المنكر) في الاثبات فأنه عنده ليس بعمام مع أنه يصدق عليه التعريف بناءعلى أن المرادع سميات أجزاء مسميات الدال على التنكير حتى تكون المسميات في الجمع الوحدان كاهوالطاهر فيبطل طرده (فان أجيب بأرادة مسميات الدال) أى جميع بزئيات مسماه الذى هواسم لكل مهاحتى أحكون المسميات في الجمع الجوع فيصر بالجمع المنكر (فيعدمه) أى مادل على مسميات (على أفراد مسم الميصم ولايسسعريه) أى بهذا المراد (اللفظ) لأن ظاهره مانقذم (فباعتبادالن) أى أمراستركت فيه (مستدرك ظروح العدد) حينتذ بقوله مأدل على مسميات (لأنعُ) أى آحاد العدد التي يدل عليها العدد (ليست أفراد مسماه) أى مسمى العددبل أجزاء مسماء واغتأ فوادالعشرة مثلاالعشرات على البدل لعسدق العشرة مطلف على كل منها كذاك يخسلاف الاكادلا بصدق عسلي كلمنهاء شرةفهي مداولات تضمنيسة لعشرة لاأفرادلها وأجيب بأن المسراديها أعممن جزئيات الدال ومن أجزائه وعوم جمع النكرة بالفسسبة الى أجزائه يخرج بقوله باعتبارا مراشة كتفيسه لان الامرالمشترك فيسه هوالعنى الكلى الذى يندرج تحته المسمبات التيهي جزئبات لهو يصدق حلاعلى كل واحدمنها وعمومه بالنسبة الى جزئيانه يخرج بقوله ضربة لانه باطلاق واحدلا يتناول جيع مراتب الجمع (ثم أفواد العام المفرد الوحدان والجمع المحلى الجموع فان التزم كون عومه) أى الجمع ألملي (باعتبارها) أى الجموع (فقط فباطل الاطباق على فهدها) أى الافراد (منه)أى من الجمع الحلى (والا) قان كان عومه باعتبارها ققط (فنه ليق الحكم حينشذبه) أى الجمع المحلى (لايوجيه) أى تعليق المكم (في كلفود) لان كل الافراد حينتذ كل وترتب المكم على الكل لا يوجب على كل جزه منه كافي الجيش يفتح المديث والحسل عمل الحرة لا يفتعها واحد منهسم ولايعملهساشد وممنه لكنه يوجبه لغة وشرعالماذ كرويذكر والحق أن لام المنس تسلب المعينة الحالمنسية مع بقاء الاحكام الفظية لفهم الثبوت) للعكم المعلق بالجع الحلى (ف الواحد ف) حلف (لاأشترى العبيد) فيهنت بشراءعبدوا حد (و يحب الحسنير) أى وفى قوله تعالى والله يحب الحسسنين ويحب التوابين ويحب المتطهر ينفان الله تعالى يحب كل تحسسن وتواب ومتطهر الى غسير فلا ولامتناع وصفه بالمفرد فلايف ل أشترى العبيد الاسود مثلا محافظة على التشاكل اللفظي ويكون عومهذا الجمع باعنبارالا حادباء تبارمعنى عبازى تشسترك فيهمسمياته الىهى الجوع وهوما يسمى بجنسها المفرد ولابدع ف ذلك فان الامرال كلى الذى تشترك فيسه المسميات كايكون حقيقياللعام يكون مجازياله أيضا كافى عوم اللفظ بين المعنى المقيقي والجازى فأنه يكون باعتباده عنى مجارى الهبشترك

الشئعينة وردبأن الوجودزا قدمشترك وانسم فوقوعه لايقتضى وجوبه وأحاله آجرون لانه لا يفهم الغُرض فَيكُون مفسدة ونقض بأسماء الاجناس والهذار امكانه بلوازآن بقع من واضعين أوواحد لغرض الابهام حيث بعل التصريح سببا للفسدة ووقوعه التردد في المرادمن القرءو يحووقوع في الفران مثل المرادمن المرادمن القرءو يحووقوع في الفران مثل المرادمة والليل اذاعسعس) أقول المشترك هو اللفظ الموضوع الحل واحدمن معنيين فأ كثر وزاد الامام فيسه قيود الاحاجة المهاوقد ذكر المصنف هذا الحدفي تقسيم الالفاظ حيث قال فان وضع الحل فشترك فلذاك المذكرة هذا

فان فيل فلم ذكر حدالترادف مع تقدمه في التقسيم قلناليفرق بينه وبين التأكيد والتابيع كامر وقد اختلف في الاشتراك على أربيع مذاهي حكاها المصنف أحدها انه واجب أي يجب بحكم المصلحة العامة أن يكون في اللغات الفاظ مشستركة والثاني أنه مستميل والشالت أنه يمكن غسيرواقع والرابيع أنه يمكن واقع واحتاره المصنف واستدل القائلون بالوجوب وجهين الاول العماني غير متناهية لان الاعداد أحداً فواع المعاني وهي غير متناهية (١٨٢) اذما من عدد الاوقوقه عدد آجروالالف اظ متناهية لانها مركبة من الحروف

فيه الحقيق والمجازى الى غيرذلك فلينا مل (ثم يورد) على العام (مطلقا) أى من عيرتقييد بكونه جعا (أن دلالته) أى العام الاستغراقي (على الواحد تضميه اذليس) الواحد مدلولا (مطابقيا ولاخار جالازما ولايكنجمل أيالواحد (من ماصدقاته)أى العام (لانه)أى العام (ليس بدأيا فالتعليق به)أى بالعام (تعليق الكل) أى بَجِمسِعُ ما يصلح له (ولأ يلزم) من النعليق بالكل المعلَّبْق (في الحَرْه) كانفستم (والجواب) الماأن دلالة العام الاستغراق على الواحد تضمنا وكان مقتضى النظرانه لايلزم من تعليق الحكم بالعام المذكور تعليقه بالواحد من حيث انهجز ؤه لماذكر لكن أوجب الدليد لأن بلزم ذلك هناوهو (العلم باللزوم لغة) وشرعا (ف خصوص هذا الجزءلانه) أي هذا الجزء (يُرقى من وجه فانه جزق المفهوم الذَّى بأعتباد الاشتراك فيه يثبت العوم) لسائرمايصلح أن يصدق عليه ولاضيرف ذلك (وقد يقال العام مركب فلا يؤخذ الجنس)له (المفرد) وقد أخذته حيث جعلته المسم له والغاس (ويجاب بأنه) أي العام السي المركب بل المفرد (بشرط التركيب فالعام) في الرجل (رجل بشرط اللام) كا هوقُول السكاك (أو بعلَّمها) كماهوقُول كثيرفعلي الأول (فالْحرف) الذي هُواللام(يفيدمعناه)أي العموم (فيه)أى فى المفردالذى هورجل لان الحرف انما بفيدمعنا مفي غيره (أوالمقام)أى وعلى الثانى فالمقيام يفيدالعموم الاستغراق في المفرد بشرط دنعول اللام علمه وايامًا كان (فيصير) المفردهو (المستغرق) بعداستفادته الاستغراق من الحرف أوالمقام بشرط دخول اللام عليسه لاأن الحرف جزء منه (وفي الموصول) أى وكون المستغرق في الموصولات هو المفرد (أظهر)من كونه في المحلي هو المفرد العلم أن الصاة هي المفيدة للوصول وصف العوم وانه اليست بجز منسه (فيند فسع الاعتراص به) أي بالموصول (على الغزالى فى قوله) فى تعريف العام (اللفظ الواحد) الدال من جهة واحدة على شبشين فصاعدا حيث أوردعليه ان الموصولات بصلاته اليست لفظا واحدا وعليه مناقشات ومدافعات أخرى تعسرف في شرح أصول ابن الحاجب (وشاص) عطف على عام وهو (ماليس بعام) على اختلاف الاصطلاح فيسه من حيث اشتراط الاستغراق فيسه وعدمه منقول (أما العام فيتعلق بهمباحث ﴿الْبَعْثَ الْأُولَ هُلِيوصَفَ بِهِ أَى بِالْعَرِمِ (الْمُعَانَى) ۖ المُستقلة كَالْمَقْتَضَى وَالْمُفْهُومِ ﴿حَفِيقَةُ كَالْمُقَلِّ أى كالمركة في معداه الفظ حقيقة باعتبار معناه بأن يكون عمايه مجالت ومعداه اذلو كانت الشركة فى جرد اللفط كانمشستر كالاعاما (أو) يوصف به المعاتى (مجازاً و) لا يوصف بدالمعان (لا) حقيقة (ولا) مجازا أقوال (والمختار الاول ولا يلزم الاشتراك اللفظي) فيه على هذا كاعسى أن يتوهمه صاحب القول النانى لترجه على الاول بأنه دارين أن يكون مشتر كالفطي افيه ماعلى تقدر المقيقة وبين أن يكون حقيقة فى اللفظ مجازا فى المعنى وألجاز خسيرمن الانستراك (أذا الموم شمول أمر المعددفهو) أى شمول الخمسترك (معنوى حيرمنهما) أىمن كونه مستركالفظيا يهماوس كونه مجارا في المعاني العبوم (وهوشمول الامرفن اعتبرو حدثه) أى الامر (شخصية مع الاطلاق الحقيق) على المعنى (اذلابتصعبه) أى بالعموم حينتذ (الا) المعنى (الذهني وُلابتحتى) الرَّجود الذهني (عندهم) أي

المتناهسة وهي الثمانية وعشرون حرفا والمركب مسر المتناعي متشاء فاذا وزءت المعانى الغبرا لمتناهبة على الالفاظ المتناهسة لزم أنتشترك المعانى الكثبرة فى اللفظ الواحد والاملزم خاو بعض المعانى عن لفظيدل عليسه وهومحال وأجاب المسنف وجهين أحدهما منع المقدمت بن ولم يذكر مستند المنسع تبعاللامام وتقرير ءائالاتسلمأن المعاتى غبرمتناهية لأنحصول مالاتهاية له في الوحود محال وأماالاعداد فالداخل منها فى الوحسود متناه وأبضا فأصم ولهامتناهية وهي الاكمادوالعشرات والمثات والالوف والوضع للفردات لاللركبات ولانسلمأيضاان الالفاظمتناهية قولهم لان المسركب من المتناهي متنادعنوع لامكان تركس كلوف مع آخوالي مالامهاردله وأيضافأسمياء الاعداد عسرمتناهية على ما قالومىع انصاص كبةمن الحسروف المتناهسة والاصول المتناهسة وقد سرح فى المحصول هنابان

هاتين المقدمتين اطلتان وناقض كلامه فيزم بكون المعانى غدير متساهية في النظر الرابع من الموليات الاصوليات من باب اللغات وألحواب الثانى وهو بعد تسليم المتدمتين ان المقصود بالرضع متساء ويقرير من وجدين المده هما وهو بعد تسليم المتدمتين ان المقصود بالرضع متناهيسة لان الوضع للمانى فرع عن تصوّرها وتصور ما لايتساهى محال عان قبل لا استحالة فيسه اذا فلنا الواضع هوالله تعالى وهو الراجع قلنا الوضع لفائدة مخاطبة الناسيم اوهوموقوف على تصور هم أبضا الثانى

وهوالمذكور في المنتخب أن المعانى على قسمين منها ما تشند الحاجة الى الوضع له ومنها ما ليس كذلك كانواع الروائح فالدار وضع لكل رائحة منها اسم يخصه كاذا تقريد خاو بعض المعانى عن الاسماء وان الوضع الما يكون لما تشدد الماجة البه فلا تسلم ان هذا المتابع المعفي متناه وأجاب ابن الحاجب بجواب آخروه وأن الاشتراك الما يكون بين معان متضادة أو عنتلفة وأما المتماثلة فلا اشتراك فيها فا الما الما المقدود وأيضافا وكانت الالفاظ أن المعانى من المقدود وأيضافا وكانت الالفاظ

مستوعسة للعبابي ليكان بعض الالفاط موضوعا لمعان لانماية لهاوهو باطل * الدليل الثاني أن الوجود يطلقعلي الواجب سبعاته وتعالى وعلىالمحكن كالمخاومات ووجودكلشي لبس زائدا على ماهسته بل هوعن ماهيته على مذهب الاشتعرى فالوحودالذي بنطلق على الذات المقدسة هوعسمن الذات والذي بنطلق على المخاوق هوعين المخاوق والذاتان مختلفتان بالماهسة فتكون الوحود أسامختلفا بالماهية وقد أطلقعليسه لفظ واسسد اطلاقا حقيقيا هليل عدم صحة السني فيكون مشتركا وأجاب المصنف وجهسين أحدهمالانساران الوجودهو عنالماهمة بلهوزائدعلها كأذهب المهالمعتزلة وذلك الزائدمعني واحديشترك فسمه الواجب والمكن فبكونمنواطثالامشتركا وذهبت الفلاسفة الىأن وحود الواحب عسنذاته ووجودالمكن زائدعليه والثانى سلناأنه مشترك لكن ونوع الاشتراك لامدل على

الاصوايين لماسند كر (وكان) أى العموم ف المعنى (مجارا كفيفرالاسلام ولم يظهر طريقه) أى المجاز (اللاَ خر) الفائل لابتصف به ألمعنى لاحقيقة ولامجازا (فنعه) أى وصفهابه (مطلقاومن فهممن اللغةانه) أى الامر الواحد (أعهمنه) أى من الشعصي (ومن النوعي وهو) أي كونه أعهمتهما (الحقافولهممطرعام) في الاعبان (وخصيعام) في الاعراض (في المنوعي) فأن الافرادوان كثرت فمكانآخر بالشخص ويماثله بالنوع والكل يطلق عليسه مطرحة يفة لاشتراك لفظ مطريين المكلي والافراد وهذالانالمرادمن مطرفي قولنامطرعام ليسالمطر الكلي بل الداخل في الوجود منسما خسير عنه بالعوم فالمراد بالضرورة عطرعام أفراد مفهوم مطرو حسدت في أما كن متعددة كل فرد في مكان كذا أفاده المصنف رجمه الله تعمالى (وصوت عام في الشخصي عدني كونه مسموعاً) السامعين فانه أمر واحسدمتعلقاللا شماعات (أجازه) أى وصف المعانى به (حقيقة) نع قيل في هذا تسامح لان الهواء الحامل الصوت اذاصادم الهوأ والمحاور له حدث فيسه مشلذ آلث الصوت فالمسموع الذى تعلق بداستماع زيدمشل السموع الذي تعلق به استماع عسرولاعينه (وكونه) أى الشمول الذي هومعنى العوم (مقتصراعلى الذهني وهو) أى الذهني (منتف فينتفي الاطلاق) مطلقاعليسه (ممنوع بل المراد) بالشمول (التعلقالاعممنالمطابقة كأفيالمعنىآلذهنىوا لحلول كافىالمطروالخصب وكونهمسموعا كالصوت على أن نفي الذهني لفظي كايفيد دواست دلالهم أي النافين الوجود الذهني وهسم جهور التكلمين وهوأنه لوتحقق لاقتضى تصورالشي حصوله فىالدهن فلزم كون الذهن حاراا ذاتصورا طرارة ضرورة حصولهافى الذهن حيشذولامعنى للصارا لاماقامت بهاطرارة وكذاالحال في البرودة والاعوجاج والاستقامة واجتماع الضدس اذا تصورهما معاوحكم عليهما بالتضاد الى غيرذاك فانهذا منهم بفدد القول بنتي عن المتصوّر عباله من الآ مار والاحكام في نفس الآمر في الذهب وهذا بمبالا يضتلف فيمواغبا الحاصل فى الذهن مجرد صورة للتصورم وجودة فيه يوجود ظلى مطابقة لعين التصور الخارجية حيث كأناه وجودخارجي في نفس الامروهذا ممالا يختلف فيه أيضا والاامتنعت التعقلات (وقدا ستبعد هذا الخلاف لان شمول بعض المعاني لمتعدداً كثر وأظهر من أن يقع فيه نزاع انساهو) أي الخلاف (في أنههل بصم تخصيص المعنى العام كاللفظ وهو) أى هذا الاستبعاد (استبعاد يتعذر فيه القول النانى اذ لامعنى الوازالفسيص مجازا نم سرح ماتعو تغصيص العلة بأن المعنى لا يخص وصر ح بعضهم بأنه أى نفي تخصيصه (لانه) أى المعنى (لايم وهو) أى التصر مج بأن المعنى لا بم (ينافى ماذكر) المستبعد (ويتعذرارادةأنه) أى المعسى (يم ولا يخص من قوله لايم) وهوظاهر فلايتأنى الجمع بين قوله وقول المستبعد بهدنه الارادة المرة كبوالله سيعانه أعلم ف (البحث الثاني هل الصيغ من أسهاء السرط والاستفهام والموصولات و) الفرد (الهلي) باللام النسية (و) السكرة (المنفية والجمع) الهل (باللام) الجنسية (والاضافةموضوء العوم على المصوص أو) للغياوص على المصوص (مجازفيم) أى في العموم (أومشتركة) بين العموم والخصوص (ويوقف الاشعرى مرة كالقاني) أبي بكر وغيره (و) قال

وجوبه وهوالمدى واعام الامام وأتباعه قد قررواهذا الدليل على وفق الدعوى وهوالوجوب فقالوا ان الألفاظ العامة كالوجود والشي واجبة الوقوع في العات لاشتدادا خاجة اليها شمذ كروا الدليل الى آخره فغيره المصنف ثم وردعليه وجوابه على تقرير الامام انه لا بلزم من وجوب الوضع أن يكون لفظا واحدا (قوله وأحاله آخرون) هذا هو المذهب الثابي وهو استمالة الاشتراك واحتج الذاهبون اليسه بأن المشترك لا يفهم مه عرض المتكلم الذى هو المقصود بالوضع فيكون وضعه سببا للفسدة والواضع حكم فيستميل أن يضعه والجواب

أن ما قالو منتقض بأسماء الاجناس كالميوان والرئسان الاثرى أنه لوقال اشترى عبد الم يفهم منسه مراده و كذلك الاسودو فحسيره من المشتقات فائد لا يدل على منصوص تلك الذات كانقدم في نقسيم الالفاز الوق الجواب نظر فان اسم الجنس موضوع للقدد والمشترك وهو مداوم من الفقط بضلاف المشترك فان المتصود منه فرد معين وهو غير معارم فالاولى أن يجيب بأنه لا ينفى وقوع الاشتراك من قبلتين وبأذ ما قالوم من المنفود بنتنى عند الحل على (٤ ٨ ٨) الجدر ع (قوله والخنا واسكانه) هذا هو المذهب الشالت وهو امكان الاشتراك

(مرة بالانستراك) اللفظى كِمامة (وقيل) الموم (في الطلب،) من الامروالم. ومع الوقف فَى الاخباروافص ليل الوقف الى معدى لاُندرى) أوضعت للعوم أوالخد وس أملا (والى اعد مالونهم ولاندرى أحقيقة أوعجاز) أىلكن لاندرى النهاوضعت العموم فتكون حقيقة فيه أولافتكون مجارا فيسه وعلى تفديركونه أحشيقة فيسه لادرى أنهاوضعتله فقط فتكون منشردة أماه والتصوس أيشا فتكون مشستركة كاذكرمان الماحب وقرره الشارحوت أشادالمحقق التفتازاني الى فسا موحسته المستقنقال (الايصمادلاشكف الاستمال) لهذه السيغ كايذكره (وبه) أى وبالاستمال لها (يعملم وضعه) أَي كُلُّ منها في الجملة (علم يبقى الاالتردد في أنه) أَي الوضع الموم هوالوضع (النوعي) فُتكون مجازافيسه (أوالحقيق) فتكون حقيثة فيسه (فررجع) الاول (الىالثاني) لانهال الامرانى أن النوفف بمعنى لاندرى أحقيقة في العوم أوهباذ وهدا هو الناب وقد أو شم المصنف رجه الله ا تعالى هـ فاالرديا فيد من يد تحقيق له نقال لان الثابي اذ كان حاصله العسلم الوضع مع التردد في انهاأى السيع حقيقة أومجاز كان المراد بالوضع العدادم الاعممن وضع المقيفة والجحاذ فبالمنسرو رتبكون مقاياه الاولوالمعبرعنسه بلاندرى هوهسذاالوضع بعينه ولاشك انءدم العسلم عطلق الوضع المنقسم المروضع الحقيقة ووضع المجازلا بكون الابعدم العام باستعمال الصيغ لذلك المعنى اذلوعم الاستعمال فطعرانه إما حقيقة أوجساز فيقطع بثبوت الوضع الاعم من وضع الحقيقة ووضع الجازاها وكون انسان فضلاعن عالم لم يسمع قط هـ ذ عالصيف استعملت احدة ولاشرعاف الموممد . أوم الانتفاء فلزم أل لاتردد الاف كونها حقيقة فيسه أوج زافه وعلى الوقف وعوالمعنى الثانى (ولاتردد في قهمه) أى العموم (من) اسم الجمع المعرف باللام الجنسسية في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (أحرب أن أفا تل الماس) حتى بقولوا لااله الاالله كافى المعدين ومن الجمع المكسر المعرف باللام المنسية في قراه صلى الله عليه وسلم (الاعة من قريش) كاهو حدّيث حسن أخر جه التزاروة وله صلى السعليه وسلم (يحن معاشر الانبياء) وفورث غيرأن الحفوظ إما كاأخرجه النسائلافين الاأن منادهما واحدد ومن المفرد الحلي بالام الجدسيه فى قوله تعالى (والسارووالسارقة) ومن قوله تعالى (أمه منه وأهدله في السرال عالمناف وقهدمه) أء العموم (العلماة فاطبة) من اسم الشرط كما (في من دخل) دارى فهو مرواسم الاسد انهام كافي (وماصنعت ومن جاء) حيث هما (سؤال عن كل جاءومصنوع) ومن السكرة المنفية كافي (ولاتشتم أحدااعًاهو) أى البردد (في أنه) أي العوم (بالوضع) كفول العموم (أو بالقرينة كفول الخصوس) والفرينة (كالنربيب) للحكم (على) الوصف (المناسب) أى المشعر بعليه له (في محواله ارق) والسارفة فأنطعرا اييهما (وأكرمالعله) فالاحكمالذى هوالقلع والاكرام مرب على وصف مشعر بعليمه لمن السرفة والعمم (ومشل العدربانه) أى استكم (عهيد قاعده) أى خرج مخرج اببيان للمكم كي ينطبق على جزئياته وان كان جزئيا بإعتباد معلقه ألذى اته في وقوعمه متعلقابه (كرجمماعز) ككرجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعز الما قربالزناو كان محصنا كافي

وذلك لانه عكن أن تكسون من واضعين لم يعلم كل منهما وصمع الاخروهمذاهو السبب الاكثرى كافال في المحمول وعلى هدافلا يفدح فيهما قالوهمن المفاسد لان اجتنابها متسوقف على العملم يوقوع الاشتراك والفرض أن لاعسام وأن يكون من واضع واحسد لغرض الابهام على السامع حسن يكون التصريح سببا للفسدة كاروىءن أبيكر رضى الله عنه اله قال لكافرسأله عن رسول الله صلى الله عليه ويسلم وقت ذهابهماالي الغارمن هذا فقال رجل بهديئ السيل (قولەووقوغه)ھومعطوف عدلى خسيرالخناروهو الامكان أى والخنارامكانه و وقوعه وهذاهوالمذهب الرابع وبانضمامهذاالي ماقيب لماستقدنا الثالث وهوأنه تمكن غبرواقع ويه مرح في المحصدول وقال ويعضهم سلم اسكانه وخالف فى وقوعه وال وما نظن أنه مسترك فهو إمامتواطئ أوحقيقة ومجسازتم استدل المصنف عملى الوقوع أنا

الصحيدان المرادمن القراء والعين والجون وخوهما وانااذا معما القراء مثلاترددنا بين الطهر والمحمد والمحم

وقع مبيناطال من غيرفائدة وان كان غيرميين فلايفيد وجوابه ان فائدته الاستعداد الامتشال بعد البيان وايضافانه كاسها والاجناس قال (الثانية انه خلاف الاصل والالم بقهم مألم يستفسر ولامتنع الاستدلال بالنصوص ولانه أقل بالاستقراء ويتضمن مفسدة السامع لاته ربيالم يشهم وهاب استفساره أواستنكف أوقهم غيرمر ادموسكى لغيره فيؤدى الى جهل عليم والاقط لانه قد يحوجه الى العبث أو يؤدى الى الاشترار أيضا أو باتمد قهمه فيضيع غرضه فيكون مرجوما) أقول (١٥٥) الاشتراك وان كان بالزاوواقعا

الكنه خسلاف الاصلاقال في المعمسول ونعسني بدأن الاهتلامتي دارين احتمال الاشتراك والانفراد هن الغيالب عسالي اللنهو الانفرادوا حقسال الاشتراك من وح ماسدل المساف علمه بوحوم م أحده أله لرلم يكن عالت لماحدل التفاهيم حال الداطب الابالاستفسار تميعناج السان الى استفساداً خر ويلزم النسلسسل وليس كذاك فانالفهم بعصل بمدرداطلاق اللسط والثاني أوتسارى الاحمالان لاستع الاسسمدلال بالمصوص على أه دة الظنون في للاعن تعصيلا ملوم بلوازأن تكون ألفاطها موضوعة لمعسال أخر وأمكون ألمال المعانى هو لمرادة والثالث الاست تراء بدلء لى أن الكامات المشتركة أفلس المشروة والمكثرة تشيد تلن الرجعان والرادع الاشتراك يتغنىن مفاسسد السامع والدفسط فيعتنه ال لابكون موصفوعا اما ارامع وللا مرس المدسدها ب الغسرمش من المكلام هو

[العقيمين (اذعلمانه شارع وحكمى على الواحد)أى واذعلم أمه قال حكمى على الواحد حكمي على الجاعة كاهومشتر فكادم الففها والاصوليين قال فيخناا لمافند رجما لمه تعالى ولم نرمف كنب الديث قال ابن كثير لمأرله سنداقط وسألت شيضنا المافند المزى و بهنا الحافند الذهبي فلم بعرفاد اله وقد جاءما بؤدى معناه فأخرج مالك والقساف والترمذى والمحمه والنحيان في المحمه عن أصفر ترقيق فأ نيتر مول الله صلى الله عليه وسلم في نسبو تنبايعه على الاسلام فقلت بارسر ل الله المنبأ عل فتال الى لا أصاف النساء التماقولي لمائة امرأة كتولى لامرأة واسسدة وفي رواية الما موالطير عاماقية لامرأة كذر أحلياتة احرآة وهوفى مسدندأ حدوط بفات ان معد بالهفنلين فكان رجم ماعز مفيد للمرم اغير ممن ساله خاله لكلمن هانين القرينتين وان كان نلاهره الخصوص فكذا غيره من مفيد حكم شرك وأوسرورة من تغ النكرة) أى أوككون الموم ثبت شرورة كافى نقى الذكرة فاع احيث كانت و منوعد قا فرده بهم كان انتفاؤه بانتفاء جيسماله فراد فكانا نتفاء جسع الافراد تسرورة انتفائه كاسسيأني المعرس له مرة بعد أخرى (وألزموا) أيَّ القائلون بوضه هاليغصوص واستفيدمتها لعموم بالتراش (أن لا يحكم بوضعي للفظ) على هدذا النقسديراذ يتأتى فيه عبويز كونه فهم نمالتراش لابالوسع فينسذ باب الاستدارل أن اللفظ موضوع الكذاوهومفتو ح (اذام ينقل قط عى الواضع) الننصيص على الوضع - تى يتنع ان بعار قدهذا التجويز (بلأخذ) أى حكم يوضع الفظ للمني (من التبادر) أى تبادرا لعني (عد الاسلاق) الفظ وهويمالاعتع المجورالد كورتم الحاصل أنه تحبو يرانع نع الناه ورفلا يتدع فيه (وأيضاشاع) وداعمن غسيرنكير (احجاجهم) أى العلماء سانداو خلفا (به) أد بالموممن الصيغ المدى كونهاله وضعا (كَمْرِعَلَى أَبِي بَكُرِفَ مَانْتِي الزَّكَاهُ بِأَمْرِتُ أَنْ أَقَادُل المَاسُ عَيْ سُولُوا لا له الاالله) فني السيد ين وغيرهما عن أبي هريرة قال لمانوف رسول الله صلى الله عليه وسلم واستعلف أبو بكر بعده و، فرمس كذر من العرب تحال عروضى الله عسبه لايي بكروني الله عنسه كيف تقاتل النساس وقد قال وسول الله عسلى الله عليه إ وسلمأ مرتان أفاتل الماسحي يقولوا لااله الاالله فاذا فالوهاء صموامني دماءه سموأموالهم الاجتفها وحسابهم على الله فقال أبو بكروالله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فان الزكاء حق المسأل والمهلوا منعونى عقالا كانوا يؤدونه الحرسول الله على الله عليه وسلم لفائلتهم على منعه قال عرفوالله ماهوا لاأن وآيت الله شرح صدراً بى بكرالقتال فعرفت أنه الحق فقد فهم عرائموم واستيه وقسروه 'بو بكروعدل الى الاحتماح في المعنى بقوله الاجقها (وأبي بكر) أي وكاد صاح الي بكر على اله اعداد بتول النبي سلى أ الله عليه وسلم (الاغة من قريش) ووافقه على ذلك جم ع العدابه كاوفع في المختصر الكبيرلاس الحاجب، وتبعه الشارحون وتعقبهم شيخه الطافظ باله ليس هذا الافظ موجودا في كنب الحديث من أبي بكروانما فى المعددين وغيرهما في قصة لد قيفة قول أبى بكران العرب لا تعرف هذا الامر الا الهدا الحي من قروش تم أخرج أحد بسندر جاله ثفات لكن فيسه انفطاع أن أبابكر قال اسعد يدى ابن عماد تاقد المتياسة أنوسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقريش أنتم ولاه هذا الامرفاءل هدامسة بدمن عزادات لابي بكرفذ كروبالمعنى اه فالاولى النيقال وكاحتماح أهل الاجماع على أن من شرط لامام أن يكون قرشيا

(ع ٣ سـ التقريروالصبير اول) حصول الفهم وربحافة دت القرائ الم همم وهاب المتفسار الذكام اعظمته أوا مسكف إما لحقاره و إمالكون الاستفسار يشعر بعدم الفهم والناس بستشكنون سنه الثانى انه قديفهم غيرهم الماشكام في قع قال بهل و يحكيه العسم فيوقعهم فيه أيضا في عمرة التافي المسلم من المسلم ال

عليه التعبير لعارض وأيضا فلانه رعبايعتمد فهم السامع مع انه لم يفهم فيضيع غرضه كان قال لعبده أعط الفقير عينا أوا تتى بعين على تطن انه يفهم هوالدهب (قوله فيكون مرجوماً) أى لهذه الوجوم الاربعة واذا كان مرجوماً كان خلاف الاحسل وهو المدى وقد وقع فى كثير من الشروح هنا عنالفة لما فررته فاجتنبه على أن نسخ الكتاب أيضا مختلفة هنا به واعدام أن أكثرهد فه الوجوه لا ينزى وقوع الاشتراك (الثالثة منهوما المسترك الوجوه لا ينزى وقوع الاشتراك (الثالثة منهوما المسترك الوجوه لا ينزى وقوع الاستراك الشارة عنهوما المسترك الموجوه لا ينزى وقوع الاستراك الموجود لا ينزى وقوع الاستراك الشارك و الموجود لا ينزى وقوع الاستراك الشارك و الموجود لا ينزى وقوع الاستراك و الموجود لا ينزى وقوع الاستراك و الموجود لا ينزى وقوع الاستراك الموجود لا ينزى والموجود لا ينزى و الموجود لا

إيه (وفين معاشراً لا أيما علانورت) أي وكاحتماج أبي بكر على منظن أن الذي على الله عليه وسلم بورث بهذا وقدعرفت المفوظ إنالاتحن وانه لاضيرلان منادهما واحدالي غيرذ للثمن الاحتجاب تبالعوم من الصبغ المدعى كونها العوم وضعا ولولا انهاالعوم وضعالما كان نيها يجة في الصورا بلزائية والأندكر ذلك فلا عرمان فال (على وجه يجزم بأنه) أى العموم (باللفظ) لا بالقر الن ها تنفي إن يف أل الاجماع السكوتي لاينتهض هنألائه حينتذ في الاصول وهوائما ينتهض في الفروع (واستدل) للمنتار بمز بف وهر (انه)أى الموم (معنى كثرت الحاجة الحالت، يرعنه فكغيره) أى فوجب الوضع له كا وضع لفيرممن المعانى المحتاج الى التعبير عنها (وأجيب عنع الملازمة) وهوأن الاحتياج الى التعبير لا يقتضى أن يكون له لقظ منفرد على طريق أطقيقة فبوازان بستغنى السه بالجازو المسترا فلاتكون ظاهرافي العموم (الخصوص لاعوم الالمركب ولاوضعه) أى للركب (بل) الوضع (لفردا مه والتقاع المها) أى الممردات (لغيره) أىالعموم (فلاوضعله) أَىلُمُوم(فصدقائها) أَىآلصَيْنغ(للشَّصُوصُ بِيانَهُ) أَىالاعموم الالركب (أنمعنى الشرط وأخويه) أى النبي والاستفهام (لايتحقَّقُ الابألفاظ ليكل منها) أى من الالفاظ (وضع على حدثه وانحايثيت) الموم (بالمجموع) منها (مثلاه عنى من عاقل) والاولى عالم ارقوعه على المارى تمالى (فيضم الده) اللفظ (الا خر مغصوص من النسية فيصصل) من المجموع (معنى الشرط والاستفهام وبهمآالعوم وصرح فالمربية بان تضمن من مدى الشرط والاستفهام طآرئ على معناهاالاصلى والجواب ان اللازم) من لاعموم الالمركب (التوقف على التركيب) أى توقف ثبوت العموم على تركيب المفردم ع غيره (فلا يستلزم أن المجموع) المركب هو (الدال) على العموم بل جاذكون المفرديشرط التركيب هواآعام وقب ل حصول الشرطله معنى وضعى افرادى غيرمعنى الموم (ونقدم النرق) بين أن يكون الدال المركب أوجزأه بشرط التركيب في ذيل الكلام في تعريف العام (وليس ببعيد قُولُ الواضع في الشكرة) من حيث هي جعلتها (اغرد) مبهم (يحتمل كل فرد) معين على البدل (عاذا عزفت) الخيرعهد (فللمكل شربة وهو)أى وضعها هكذاه و (الطأهر له نانفهده) أى العموم (في أكرم المِساهُلُواُهُن العالمُولامناسبة) بين الأكرام والجهل وبن الاهانة والعلم فلم يكن العموم بالقرينة لانها في مثله المناسبة وهي منتفية (فكان) العموم معنى (وضعيا) للفظ (وغايته) اى الامر (ان وضعه) أي اللفظ اللهرم (وضعالتواعداللغوية كقواعدالنسبوالتصغيروافراده ومنوعها)أىالقراعد(حمائق)فهو من أحدنوجي الوضع النوى كاسب أتى في بحث الجاز (ولذا) أى لـكرن اللفظ ، وضوعا العموم وسعا نوعبا (وقع التردد في كونه) أي اللفظ العمام (مشــتركالذظما) بين الخماص والعام لاستحمله في الخصوص أيضاحي فالبه بعضهم (والوجه أن عموم غيرالحلي) بالارما فيفسية (ر)غير (المضاف عقلي) لاوسعى (بلزم العقلبه) أى بالعوم (عنسدة بم الشرط والصلة الى مسمى من وهوعا الى و) مسمى (الذى وهوذات فينبت ماعلق به) أى بالسمى (لكل متصف) بالمسمى (لوجود ماصدق عليه ماعلى عليه) أى لوجود المفهوم الذي نيط به الحكم فالضمير ف عليه الارل راجيع الى ما وماعلى عليه فاعل صدق (وكذا النكرة المنفية) عمومهاعقلى (لأن نفي ذأت ما) الذي هومعناها (لا يتعقق مع وجود

إماأن وتماينا كالقرطلطهر والحيض أويتواصلا فكون أحدهما جزأللا خر كالمكن للعام والخاص أو لازماله كالشمس للكوكب وضوئه)أقول المشترك لابد المدن مفهومين فصاعدا أعمعنس فالمفهومان اما أن بتماينا أو يتواصلافات تبايناأى لم يصدق أحدهما عدلي الأشخر فان لم بصيح احتماعهمافهمامتضادات كالقسره الموضوع للطهر والممض وان مراحماعهما فهمامتعاافان ولمانطفرله عثال وان تواصلا فقد بكون احسدهما حزأ من ألأخر وقديكون لارماله مثبال الاول النظ الممكن فانه موضوع للمحكس بالامكان العام والممكن مالامكان الخاص فالامكان آناماص عوسلب الضرورة عن طسرفي الحكم أعدى الطرف الموافق له والمخالف كفولنا كلانسان كأب بالامكان الخاص معناه أن شوت الكتامة للانسان لسر يضرورى ونفيهاعنهأيضا ليس بضرورى فقدسلبنا الضرورةعن الطرف الموافق

وه و شوت الكتابة وعن المخالف وهونفيها وأما الامكان العام فهو سلب الضرورة عن الطرف المخالف ذات) المحكم أى ان كانت موجبة فالسلب غيرضر ورى وان كانت سالبة فالا يجاب غيرضر ورى كقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام معناه أن سلب الحيوانية عن الانسان غيرضر ورى بل الاثبات في هذا المشال ضرورى ولا شك أن سلب الضرورة عن الطرفين جيعافيكون المكن العام جزأ من المكن الخاص ولفظ المكن موضوع لهما فيكون مشتر كابين الشئ

و سيرته قال في الهصول واطلاقه أيضاعلى الخساص وحسده من باب الاشتراك بالنظر الحمافيسه من المفهومين المختلفين والحسمى الاول المناف المناف عند المناف المناف المناف المناف المناف عند المناف المنا

له بالرسم فأن اللوهسرى نسعلى أنه بكون ارقععني المرحوم وتارقيع في الراحم وكل منهما يستنازم الأسر فمكون مشتركا بغالشي ولأزممه وعشملله أيضا والكلام فالممشترك عند المقسقين بينالنقساني واللساني كأقاله في الحصول مسع أثالاساني دليل على النفانى والدليل يستلزم المدلول فمصددق عليه اله مشترك بن التي ولازمه على أنالامام وتغنصري كلامه لم مذكر واهد االقدم بل ذكرواعوضاعته الاشتراك بين الذي وصفته ومثاوه بما ادًا-مينارجلاأسوداللون بالاسود وفي الفشل أدشا تظرلان شرط المشترك أن يكونحشيقة فيمعنييه ولاخلاف ولهذااستدل من قال انه أولى من الحسار واطلاق العسارعلى مدلوله ليس بحسيقسة ولأعجازكا سأنى وقد المص بماقاؤه ان الاشتراكة قديكون بن الثبئ وجزئه أولازمسه أوصنت وعددالمسئلة ليست في المنفذب في فرع فال الامام لاعوزال ، كون الانظ مشتركايين النفيضين

ذات) كابينام آنفا (وهذا) العقلي (وان لميناف الوضع) له أيضالا مكان توارد هماعليه (لكن يصير) الوضعلة (ضافعا) لاستفادته بدرنه (وحكمنه) أن ألواضع (تبعده) أى وقوعه (كالووضع لفظا للدلالة على حياة لافظه) قائدوان كان تكما بعيد حدا (واعد لم أن العر ية الشكرة المنفيسة بلا) مال كونها (مركبة) كلارسول السنة (نصف المروم وعيرها) أي المركبة كلارجسل بالرفع (ظاهر) في الهوم (خَاز) فَي غيرها (بل رجَّلان وامشنع ف الماؤل) أي ف كرنم أمن دبه يل رجِّلان (و بعلته) أي بعلة امتناع بالرجلان في لارجل وهي المصوصدية لتركيب المتنمن معني من الزائدة (بلزم امتناعه) أىبلرجسلان (فىلارجال) للتركيبوالمصوصسيةلكنهليس بممتنع (فأن فالوالمنثي) فىلارجال (الحقيقة بقيد تعدد) خاربي لافرادها بخلاف لارجل أنالنغي فيسه الحشيفة مطلفا (قلما اذاتنه) في الركبَّمة حال كونها أجما نسسلط الدفي على المتيقة بقيسد التعددا المارجي من ثلاثة فضاعدا فِتأذِ بل رجلات لا تفاءهذا التعدد (فلم لا يسم) تسلطه عليهامفردة (بقيد الوحدة) فيجو زبل رجلان أيضا لانتفاء عداالتيد (يَحْوَارُه) أَكُ مل رَجَلُان (في الطاهر) أي لارجل ما رفع والافتحم مان قيل المسانع هنااللغة فلما بمنوغ كافال (وحكم العرب به تمنوع) بل هوكلام المولدين اذَّم ينقل عن المرب استناع بلَّ رجلان فى لارجل وجوازه فى لارجال (والقاطع بنفيه) أى الحكم به (منها) أى من العرب لانه مؤنث (ماعن ابن عباسما ونعام الاوقد خص وقد خص هدا أيضا (بنمو والله بكل شي عليم) فأن هدا أم يخص بشي أصلالتعلق عله بعامة ما يطلق عليه شي الى غيرذلك (ولانسرد) أى وقول رسول المه صلى الله عليه وسلم لانسر رولانسرار كأرواه وسك شيرمنهم مالك والحاكم وقال صحيه الاستادعلى شرط مسلم (وأوجب كثيرامن الشرر) ببحق من حدوقصاص وتعزير وغيرها أرتبك أسبابها (وتنتني منافانه لاطلاق الاصول العام يجوز تخصيصه) أي و بهذا البحث الذَّي أيدًا المصنف رجه الله تعالى تنتفي المماعاة بين كلامهم وبيناطلاق الاصوليين جواز تخصيص العام مالم يمنعه العقل في خصوص الماءة أوالسمع القطعي يحوبكل ثيئ عليم قال المستنف ووجسه المنافاة أن التخصيص بسان أن يعض الافراد لم يرد بالحكم المتعلق بالعمام وبتقديركون النفي المعقيقة والجنس مطلقاعلى كل تقدير لايصيح تخصيص هسذا العام كما لايصع بلوسعلان لائه شمله ممكم النق للنصوصية ودخل مرادا فامتنع أن يكون غيرمرا دو حاصل بحثنا أن لأرجل بالتركيب غاية أمره ان دلالته على الاستغراق أقوى من دلالة لارجل بالرفع وفي كل منهسما يجوزأن يعتبرنى نفى الجنس قيدالوحدة فيقال بزرجلان وكون المركبة نصالا يحتمل تخصيصا كالمفسر عندالخنفية ممتوع وقول صاحب الكشاف في لارب فسيه قراءة النصب توحب الاستغران وقراءة الرفع تحوزه غير مسن فان ظاهره أن المهوم في الرفع غيرمدلول اللفظ بل تحوز ارادته وعدمها على السواء وليس كذلك بلالنكرة في سياق النفي مطلقاتف دا أجوم أطبق أئمة الاصول والفقه عليه وابس أخذهم ذلك الامن اللغة وهم المتقدمون في أخذ المعاني من قوااب الالفاظ ثم ان وجدنا المشكلم فيعتب المسيغة باخراج شئ حكمنا بارادة نظاهرممن العموم ووجب العسل بالعموم والذذ كريخر وهو بل رجد لان علماله قصدالنغ يقيدالوحدة أومخرجا آخرمنصلا أومنفصلا المنانه أوادبالعام بعضه نحولانمرد ولانمراد

لان الواقع لا يخلو عن أحدهما فلا يستنيد السامع باطلاقه شيأ في صيرالوضع اذلك عبنا واعترض عليه في النصب ل بأنه لا ينتي الاوقد على من واضع واحدوه والسبب الافلى واعترض القرافي أيضا بأنه بدون الاطلاف يحتاج الدول مست تل ومع الاطلاف لا يحتاج الاالى قرينة تعين المرادونة لم الله برواني في المستوعب عن جماعة أنهم منعوا الاشتراك بين الضدين أيضا والمشهر را طواذ كانقسدم قال (الرابعة حوّز الشافعي رشي الله عنه والقاضيان وأبوعلى إعمال المشترك في جيم مفهوماته الغير المنذ ادة ومنعه أبر الشم والكرخي والبصري والامام

لناالوقوع فى قوله ته الى انالله وملائكته يصاون على النبى والصلاة من الله هغة رة ومن غسره استغفار قسل الضمير متعدد في تعدد الفعل قلنا و من غسره النبي الضمير متعدد في تعدد الفعل الفعل الفعل الفعل الفعل الماء الفعل الماء الفعل الماء الفعل الماء الفعل الماء الفعل الماء الماء الماء و الماء الماء الماء الماء الماء الماء الفعل الماء ا

وأوجب القتسل والضرب في مواضع وهو ضرر و علنا أنه أديد به في غير ذلك المواطن وهومعني تخصيص العام وهو بيان أنه أريد بألعام بعضة وحينشذ فقراءة كلمن النصب والرفع توجب الاستغراق غيرأن ايجاب النصب أقوى على مايقال (فان قبل فهل بلرجلان تخصيص) للارجل المركب (مع أن حاصله) أىلارجل المركب على تقد يرتجو تزبل رجلان معه (نه المقبد بالوحسدة فلدس عمومه ألآفي المقيد بهاأ) أى الافى رحل بقد دالوحدة فلم دخل رحلات لانه بقد التعدد فلا بتصو را خراحه فلا بقع تخصيصا عنسدالقائلين بالنفصيص بالمتصل (قلناالتفصيص بحسب الدلالة ظاهر الا) بحسب (الراد) والالم بكن تخصص أصلالان كل مخصص لم مخصل الدخل في الارادة مالعام واذاعرف هذا (فلاشان على) اصطلاح (الشافعية) على أن التحصيص قصر العام على بعض مسماه في أنه تخصيص لصدقه عليه (وأما الحنفية فهو كالمتصل) أى فدل رحلان كالتخصيص المتصل باصطلاح الشافعية بشاءعلى أن المراديه ما لا يستقل بنفسه من الخسة الآثية لان هذا لما قيسة من الاضراب كذلك والالورك هـ قدا القيد لكان هذا منسه لاكهو (والتخصيص بمستقل) أى لكن التخصيص اللفظى عندا لحنفية انما يكون بكلام تام مستقل بنفسه فلا يكونهذا مخصيصاعندهم لعدم استقلاله نعمقتضى كلام المصنف في بحث التفصيص أن هذاعندأ كثرهم وان بعضهم إيشترطه وصرحف البديلع بأن اشتراطه قول بعضهم وان أكثرهم على انقسامه الى مستقل وغيرمستقل فاذن انحالا يكون هذا فخصيصاعلى قول بعضهم ولعل كونه تخصيصا أوجه (قالوا) أى الفاتلون بأنها موضوعة للغصوص حقيقة (المصوص متيقن) ارادته استقلالا على تقدير الوضع له أومع غيره على تقدير الوضع الموم والعوم عقسل بلوازان بكون الوضع له وأن يكون الخصوص (فيجب) أنكصوص (وينني المحمل) أى العوم لان المتيقن أولى من المسكول وأجبب بأنها البات اللغَسة بالترجيم) وهومُردود لانها اغاتبت بالنفسل كأتفسدم (وبأن الموم أرجع) من المصوص (الاحتياط) لان في الحسل على المصوص مع احتمال كون العوم مرادا اضاعة غيره بما يدخل في العموم بخلاف الحل على العموم لدخول المصوص فيه والاحوط أولى قال المصنف (وفي هـنا) الجواب (اثباتها) أى اللغة (بالترجيم) أيضالان حاصله أن في اعتباره عاما اذا وقع في الخطأب الشرعي احساطاوفى عدمه عدمالا حتماط فحب أن يحكم بأنهموضوع فى اللغة لعنى العوم وهداهوا لحكم ابوضع الاغسة لترجيح ارادةمعسني للفظ في الاستمال على غير وهو كترجيم ارادنه لحقق الاحتياط على أرادة غيره مما الاحتياط في الحمر مهوا ثبات اللغة بالترجيع بالاحتياط (مع أن الاحتياط لايستمر) في الحسل على الموم في كل صورة بل فى الا يجاب والتعريم لان فى الحسل على ألك صوص فيهما عنالفة للاص والنهى في بعض ماأمربه ونه سي عنده كأ كرم العلماً ولاتكرم الجهال آذاو جله ماعد في المصوص فترك ا كرام بعض العلماء وأكرم بعض الجهال أثم أمافى الاباحة فلأ يكون الحسل على العوم أحوط بل ربما كان الخصوص أحوط كافي اشرب الشراب وكل الطعام فانه اذاع ل بالموم فيهما أثم يتناول يحرمنهما فلابتم كالاالجوابين (بلالجوابلااحتمال) للوضع للغصوص حقيقة (بعدماذكرنا) بديامن الادلة المفيدة الوضع للم ومحقيقة (وأما استدلالهم) أى القائلين بالوضع للخصوص أيضاعا ينسب

القاضي أنويكر الماقلاني والقياشي عبسدا لجبارين أحدالمعتزلي واختاره المصنف والنالحاجب ونقله الترافى عنمالك ونقله المصنفءن أيءلي الحيائي ورأيت في الوحسيرلان مرهان أن الجيائى منعه قال الاأن يتفق المعنسان في حقيقة واحدة فيحوز كالقرء فانه حقيقة (١)في الانتقال ومنعه أبوهاشم والكرخي والبصرى أى أبوالسسن كإقاله في المحصول واختاره الامام فرالدين في كتبه كلهاونقله الآمدى عن أبي عسدالله البصرى أيضا والقرافي عن أي حنفة ثم ذكرالامأم فى المحصول أبضاما يخالف هذافانهجزم فى الكادم على أن الاصل عدم الاشتراك بأن المضارع مشترك مين الحال والاستقال ثمورم في الاجاع بأن المضارع بحمل عليهمافقال محساءن سؤال قلنالان صمغة المضارع مالنسسسة الى الحال والاستقبال كاللفظ العام ذكرذلك فيالاستدلال

بقوله تعالى كنتم خيراً مة ويوقف الآمدى فل يخترشيا فان جورنا قال الآمدى فشرطه أن لا يمتنع الجسع بينهسما أى بأن يكون المعنى يصمح اسناده الى الامرين كقولنا العين حسم ونريد به العين الجارية والذهب والعدة بثلاثة قروه وتريد به الطهر والحيض والجون ملبوس زيد وتريد به الابهض والاسبودا و يكون الحسكوم عليه بالمشترك متعدد اكقوله تعالى ان الله وملائد كنه يصلون على الذي فان المغفرة والاستغفار يستحيل عودهم الى الله تعالى وكذلك الى الملائد كذبل المغفرة عائدة تله تعالى والاستغفار اللائكة قال فان امتنع الجمع ينهم ماكاستعمال صفة العلق الامربالشي والتهديد عليمه فأنه لا يجوز لان الامريقتضى التحصيل والتهديد يقتضى التراك وعبر المصنف عن هذا القيد بقوله الغير المتضادة وهوفا سدلان القر والجون من المتضادات وقد بينا اله لا يمتنع وقدمثل الامام في المحصول محل النزاع بلفظ القر وذكر وفي أثناء الاستدلال وانما قيده المصنف بالمتضادة دون المتناقضة لان الوضع النقيضين عنوع على ما تقدم نقله عن الامام و بتقدير جواز الوضع (١٨٩) فأن التقييد دبالمتضادة يدل على منع

المتناقضة بطريق الاولى ولم يتعرض الامام لهذا القدد وقبل الخوض في الاحتماج لامدمن التنبيه على أمور أحدهاأن علهذااللاف فى اللفظة الواحسدة من المنكلم الواحد في الوقت الواحد كاقاله الاتمدى فأن تعسددت الصيغة أواختلف المتكلم أوالوقت مازتعددالمعني بوالثباي ان هذا الخلاف المذكور في استعمال اللفظ فيحقمقتمه محرى في استماله في حقمصقنه ومحازه كأقاله الامسدىوفى مجازيه كا فاله القسسرافي فالاول كقولك والله لاأشسترى وتريدالشراء الحقسيق والسوم والثانى كأن تريدالسموم وشراء الوكيل عالشالث محل الخسلاف بين الشاذجي وغسره في استعال اللفظ فى كل معانمه انماهو في الكلي العسددى كاقاله فالتعصيل أى فى كل فرد فرد وذلك أن تحصله دل على كلواحسدمنهما على حدته بالمطابقة فى الحالة التي

الى اب عباس (مامن عام الاوقد خص) حتى هذا أيضا كاتقدم (نفرع دعوانا) ان الوضع الموم حقيقة ويحمل على الخصوص عجازا أذهومفسدان العوم أصل وألخصوص عارض وهداهوالذي نقوله (الاشتراك بب الاطلاق الهما) أى العوم والمصوص (والاصل المقيفة والحواب الواميت ماذ كرنًا) من الادلة المفيدة الموضع للموم حقيقة والخصوص مجازا (المفصل الأجماع على عُوم السكليف وهو) أي عومه (بالطلب) من الأمروالنه فاولم يكن الطلب عامالم يكن التكليف عاما (قلناوكذاالاخبارهماليس فيمصيغة خصوص مثل نعن نقص عليك) فأن هذالمخبار بماني مصيغة خصوص بالنبى مسلى الله عليسه وسم وهوكاف الططاب المفرد الجورور وذلك نحوالله خالق كلشئ وهو بكل شئ عليم الى غيرذلك من الوعد والوعيد دفتكون عامة أيضا (لتعاقسه) أى المكليف بها (بحال الكل) فأنامكلفون عوما ععرفتها أيضاللانقمادالي الطاعات والانزجار عن أنخيالف اتفلامعني الفرق بينه ماوقد تساو بافي الشكليف (ولامعنى التوقف) أيضافي الاخباردون الطلب ولافيها مطلقاً (بعداستدلالنا) للختاريماتقدمادلاموجباه بل بتعين القول عادهبنا المده واستدلانا عليه ﴿ (الْبِحِثَالنَالْثَالِسِ الِحَسِمُ المُنْسَكُرُعَامَاخُسَلَافَالطَائْفَةُمِنَ الْحَنْفَيَةُ ﴾ ومنوا فقهم وسيعين منهم فحر الاسلام غيران صاحب الكشف ذكران عامة الاصوليين على أن جمع الفلة السكرة ليس بعام الفلهوره في العشرةف أدوئها وانم أاختلفوا فيجمع الكثرة النكرة وكاتن فرالاسلام بقوله أما العام بصيغته ومعناه فهوصيغة كأجمع ردوول العامة وآختارأن الكلعامسواء كأنجمع فلذأوكثرة الاأنه أن ثبت فى اللغة جمع القلة يكون للموم يكون العموم في موضوعه وهو الثلاثة فصاعدا الى العشرة وفي غيره يكون العموم من الثلاثة الى أن يشمل الكل اذليس من شرط العموم عندما لاستغراق (لنا القطع بأن رجالا لا يتبادر منه عندا طلاقه استغراقهم) أى جاعات الرجال (كرجل) من حيث إنه لا بتبادر منه وأيضاعند اطلاقه استغراقه لسائر الوحدان (فليس) الجمع المسكر (عاما) كاأن رجملا كذلك (فعاقيل) في اثبات عومه كافى البديع مامعناه (المرتبة المستغرقة) لكل بحم (من مراتبه) أي الجمع المسكر (فيعمل) الجمع المنكر (عليها) أي على المستغرقة (الدحتياط) لانه حسل على جيع حقائقة حيناند (بعدائه معارض بأن غيرها) أى غير المستغرقة وهي الاقل (أولى النيقن) به والشد في غيره والاخسد بالمشيغن وطرح المشكوك أولى وبتأيده ذافى النكاليف بأن الاصدل براءة الذمة (وبكون الاحتياط لايستمر) في المستغرقة (بليكون) الاحتياط (فعدمه) أى الاستغراق كافي الأباحية (ليسق محــــلالنزاعلانه) أىالنزاعانمـاهو (فىأنه) أى الجموم الأســتغراق (مفهومـــه) أى الجمع المسكر (وأينالجلُّ على بِمضماصدُّقاته) الذي هوالمرتبة المستغرقة (للاحتباط منه) أي من محسَّل النزاع وهوأن العموم الاستغراق مفهومه وضعا (وأما الزام تحور جل) لمثبت عومه بأن يقال هوموضوع للجمع المطلق المشترك بين الجوع أى جمع كأن على سبيل البدل كرجل الواحد أى واحد كان فلم يكن إ ظاهرالموم كاأن رجدالاليس بظاهر في زيدوعرو (فدفوع بأنه) أى خورجل (لبسمن أفراده) المرتبة (المستغرفة) لسائرالافرادليهملعليها (بمخلاف رجال فانهالمجمع المشترك بين المستغرق وغيره)

تدل على المعنى الآخر بما وليس المراده والكلى المجموع أي بجعل مجموع المعنيين مدنولا مطابقيا كدلاته العشرة على آحادها ولا الكلى البسدلى أي بجعل كل واحد منهما مدنولا مطابقيا على البدل ونقسل الاصفها في فشرح المحصول انه وأى في تصنيف اخراصا حب المتصديل ان الاظهر من كلام الائمة وهو الاشبه ان الحسلاف في المكلى المجموعي فأنه سم صرحوا بأن المشتوك عندالشافي كالعام به الرابع اختلفوا في هدذ الاستعمال هل هو حقيقة أم لافقال القرافي انه مجاز وصحيمه اين الحاجب لان الذي يتبادر إلى الذهن

ائماهو أحدهما والتبادر علامة المقيقة قاذا أطلق عليهما كان مجازا ونقل الاتمدى عن الشافعي والقاضى الدحقيقة قال وهوعندهما من باب المهم ووافق على كونه من باب المهم الغزالى في المستقطى والامام في البرهان حتى المسلم يذكروا المسئلة الافي باب المهم وفي كونه من المهم واسعد كأسياتى والمسترك مسميا نه متعددة وأيضا فالمشترك يجب ان تكون أفراده متناهية بخلاف العام وأيضا فالقاضى يذكر صيغ (٩٠) المهم فانسكاره ههنا أولى به الحام وأيضا فالقاضى يذكر صيغ (٩٠) المهم فانسكاره ههنا أولى به الحامس الفرق بين الوضع والاستعمال والحل

أى غيرا لمستغرق فيحمل على المستغرق (قيل مبنى الخلاف) في أنه عام أولا والقائل الحقق الثفتاز اني (الله الله في استراط الاستغراق في الجوم في لا) يقول باشتراطه (كفغر الاسلام وغيره جعله) أى الجمع المنكر (عاما) ومن يقول باشتراطه لم يجمله عاماً (واذن) أى وحين يكون مبنى ذاك الخلاف هذا الخلاف (الاوحه ألحاولة استغراقه) أى الجمع المنكر (بالحل على مرتبة الاستغراق) كافعل صاحب البديع (بل افظى) إضراب عن هذا الهل أى ليس ذاك الله الله الله الله الله الكيس هناخلاف أصلا (فرادالمثبت) للجمع المنكرعموما كفخر الاسلام (مفهوم عموم) أى لفظ عوم (وهو) أى مفهوم الفظ عموم (شمول) أمر لاص (متعدد أعهمن الاستغراق) ونافى عمومه لاينازعه في هـــذا (ومرادالنافي عوم المسغ التي أثبتنا كونم ا) أي الصيغ (حقيقة فيه) أي في العموم (وهو الاستغراق حَى قبل الاحكام من التخصيص والاستثناء) المتصل (ولانزاع ف) نفي (هذا) عن الجع المنكر (لا حد) من منبت عومه (ولافي عدمه) أي عدم قبول الأحكام المذكورة (في رجال لا يقال اقتسل رجالاً الازيدا) على أنه استشناء متصل منهم (لانه) أى الاستشناء المتصل (اخراج مالولاه) أى الاستشناء (الدخال) فى المستشى منسه وليس هذا كذلك لانه على تقسد برعدم استشنائه لا يلزم أن يكون داخلافى رجال (ولوقيسل) اقتل رجالا (ولاتفتل زيدا كان) ولاتفتسل زيدا (ابتداء لأتخصيصا) لرجال لانتفاء عمومه الاستغراف بحيث يلزم شمولهم له قال المصنف رجه الله تعالى فالحاصل ببوت الاتفاق على أن عوم الصيغ استغراقي وعلى أن عوم المسكر بعني شمول أمر لمتعدد فأبن الخلاف (واذبينا أنه) أى الجمع المسكر (الشترك) بين من انب الجمع (دهو) أى المشترك بينها (الجمع مطلف انفي أفله) أى الجمع مطلقا (خلاف قبل) أفلا حقيقة (ثلاثه مجازلمادونها) من اثنين ووا-د (وهو) أى هذا القول هو (الختار وقيل حقيقة في اثنين أيضاوفيل) حقيقة في ثلاثة (جازفيهما) أي في الاثنين (وقيل) حقيقة في مُلائة ولا بصم أن يطلق على اثنين (لا) حقيقة (ولا) مجازا ، واعلم أن حكاية هذه الاقوال على هددًا الوجه ذكرها أبن الحاجب وفيها تأمل فان كون أقل الجدع ثلا ثقمع زوالى أكثر العصابة والفقهاء مهمأ بوحنيفة ومالك في رواية والشافعي وأعمة اللغة وكون أقله التين معزوالي عروز يدبن مابت ومالك ف رواية وداودوالقاضى والاستناذ والغزالى والخليسل وسيبويه والظاهرأن الاولين لأعنعون اطلاقه على اشسين عجازاوانم موالاتوين لاينعون اطلاقه على الواحسد يجازا أيضامن اطلاق المكل وارادة الجزه بشرطه ويلزم الأخرين كونه حقيقة فى ثلاثة فصاعدا أيضا فلاينبغي أن يعداط لاقه على الواحد عجازا فولا آخرمها أحمالهمآ وأماانه لايطلق على الانسين حقيقمة ولاعجازا ويكزمه بطريق أولى أنه لايطلق على الواحد كذاك فبعيد جدا قال السبكي ولانعرفه عن أحد مُأفاض المصنف في يان وجه الختار على وجميتضمن وجدكل من باق الافوال فقال (اقول ابن عباس ليس الا يخوان اخوة) فقد أخر بابن خزعة والميهق والحاكم وقال صحيح الاسفادعن ابن عباس أنه دخل على عثمان فقال إن الاخوين لابردان الأمعن الثلث فالانتفس يعانه يقول فانكان أه اخوة فلا مه السدس والاخوان ليسا باخوة بلسان قومك فقال عثمان لاأستطيع أردام الوارث عليه الناس وكان قبلي ومضى فى الامصارفه فايصل

فالوضع هوجعل اللفظ دليلا على المعنى كتسمية الولاز يداوهذاأمهمتعلق بالواضع والاستعال اطلاق اللفظ وارادة المعسني وهو من صفات المتكلم والحل اعتقاد السامسع مراد المتكلم أوما اشتمل عسلي مراده كحمل الشافسيي الشنرائعلى منييه لكويه مشتملاعلى الراد وهذامن صفات السامع وقدنقدم الكلامعلي وضع المشترك والكلام الآن في استعماله وسسيأنى الكلام على حل (قوله لناالوقوع) أى الدليل على جوازا لاستعمال أمران أحدهمماوقوعه فيقوله تعالى ان الله ومسلائكته يصاون على النبي وجه الدلالة انالصيلاة لفظ مشترك بن المغفرة والاستغفار وانماتعمدت يعلى لاماللام لمعنى النعطف والنصن وقد استعملت فممادفعية واحدة فأنه أسندها الى الله تعالى والى الملائكة ومن المعساوم أنالصادرمن الله تعالى هوالمغيفرة لا الاستغفار ومن الملائكة

عكسه فنبث المدى وانما فسر المصنف الصلاة من الله تعالى بالمغفرة تبعاللها صل ولم يتسيرها بالرجة تبعا للذمام والا مدى لا مرين أحدهما أن اطلاق الرجة على البارى تعالى يجاز لا نم ارفة القلب بخلاف المغفرة الشانى ان النفسير بذلك يكون جعابين المتيقسة والمجاز وليس هو دعوى المصنف وانما دعواء المفيقة ين ألا تراه قسد عسيراً ولا بالمشترك لكن الخلاف في المفيقة والمجاز كالخلاف في المفيقة والمجاز كالخلاف في المفيقة بنا المعام وتقريره أن قوله تعالى والمجاز كانخلاف في المفال ولم يذكره الا مام وتقريره أن قوله تعالى والمجاز كانخلاف في المفيقة بنا المعام وتقريره أن قوله تعالى المعام وتقريره أن قوله تعالى المعام وتقريره أن قوله تعالى المعام والمجاز كانخلاف في المعام والمعام وتقريره أن قوله تعالى المعام والمعام والم

يصاون فيه نبيرعا تدالى الله تعالى وضير بعود الحالملاتكة وتعدد الضمائر بثابة تعدد الافعال فيكا نه قيل ان الله يصلى وملائكنه تصلى وقد عرفت من القواعد المتقدمة ان النزاع الماهوفي استعمال اللفظ الواحد في معنيه وأجاب المصنف بان الفعل ام يتعدد في اللفظ والماتعدد في الماتعدد في المعنى فالمفظ واحدوا لمعنى متعدد وهوعين الدعوى وفي الاستدلال بالا ية نظر من وجهين أحدهما ما قاله الغزالى في المستصنى أنه يجوز أن تكون الصلاة قد استعملت في مشترك بين (١٩١) المغفرة والاستغفار وهو الاعتناء

باظهمار الشرف وجوابه أن اطلاقهاعلى الاعتناء محاز لعدم التبادر وقدانت بالتبادرانهامشتركة بن المغفرة والاستغفار فالحل عليهماأولى مراعاة للعسني الحقمق والثأن تقول قد تقدم أن ان الماحب وجاعمة ذهبوا المأن الحسل على المجموع مجازفلم رجنمأحد الجمازين على الأخريل المجازا لجمع علمه أولى الثانى أنه يجوزان بكون قدحذف الخسسرالقرينة ويكون أصله ان الله بعلى ومسلائكته تصلي وأحس مان الاضمارخلاف الاصل والأأن تقول الل على المجموع مجاز كانقدم وسسأتىأن الاضمارمثل الجازفار جمتمالحاز (قوله الدلسل الثاني على حواز الاستعمال وهوعطف على ماتقسدم وتقسد رملنا الوقوعفى قوله تعالى أنالله وملاتكته وفى قوله تعالى ألمرزأنالله يسعدلهمن فىالسموات ومنفى الارص والشمس والقدمر والنحوم واسليال وكشيعروالدواب

فابله متسكالني صة الاطلاق عليهم المطلقاء أن يقال لوكان الاطلاق بالزاماص سلب اب عياس فاذاقيل (أى حقيقة قلقول زيدالا خوان اخوة) فقد أخرج الحاكم وقال صحيح الاستنادعن خارجمة بن زيدين عابت عن أبيهانه كان يحجب الام عن الثلث بالاخوين فقال له يا أ باسعيد فان الله عزوجل يقول فأن كانه اخوة فلا مه السدس وأنت تحسم الاخوين فقال أن العسر باسمى الاخويناخوة (أى مجازاجما) بن كلام ان عباس وزيدكان دليلا لمطاقعه على ما مجازاتم كامال المصنف (وتسليم عشمان لان عباس تمسكه معدوله) أي عشمان (الى الاجماع دليل على الامرين) أي نني كونه حقيقة وكونه مجارافيهمالاانه حقيقة في ثلاثة أماالاول فظاهر واماالثاني فلا نه لمباعد للى الاحتماح بمالف دالاجاع جاوا اخوة في القسر آن على أخوين فكان محازافه بالضرورة لشوت نفي الحقيقة مع وجود الاستمال بقى كونه مجازا في الواحد أشار اليه بقوله (ولا شــ ن في صحة الانكارعلي متبرجة) أى مفاهرة زينها (لرجل) أجنبي (أتنبر جين الرجال) فان الانفة والحية من ذلك يستوى فيها الجمع والواحدلكم ه كاقال (ولا يحنى أنه) أى افظ الرجال هذا (من العام في المصوص لا المختلف من محورجال المسكرعلى أنه) أى هذا (لا يستلزمه) أى كون الجدع (جازافيه) أى فى الواحد (جوازأن المعنى أهو) أى النبرج (عادنا لهم) أى الرحال (حنى تعرجت الهذاوهو) أى هذا المعنى (ممايراد في مثل فعو) قول القائل لنهوم ظنة ألطام (أنظلم المسلين) عندمشاهدة ظلمه واحدامهم (والحق جوازه) أى اطلاق الجمع مرادابه الواحد (حيث بشبت المصمم) لجوازه (كرأيت رجالافى رُجل ية وممقام الكثير) منهم قيل ومنه قوله تعالى وانى مرسلة اليهم بهذية فان الرادوا حدوهو سلمان عليما السلام وقولة بم برجع المرسلون فأن الرسول واحديدليل ارجع اليهم (وحيث لا) يتبت المصم (فلا) يجوز (ونبادرماً فوقَّ الاثنين) عندالاطلاق (ينبدا لحقيقةٌ فيه) أَى فيما فوفْهما لان التبادرد أيل المقيقة (واستدلال النافين) لضمة الحلاقه على الأثنين مطلقاً (بعدم جوازالرجال العاقلان والرجلان العاقلون مُجازًا) ولوصم بُحازُنعت أحدهما بما ينعت به الآخر (دفع بمراعاتهم) أى العرب (مراعاة الصورة) أى صُورة اللفَظ بأن يكون كالاهممامثني أوجعما فلا ينعت المثني بصورة الجمع وان كان بمعنا مولا العكس محافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف لانهما كشي واحد (ونقض) هذا الدفع (بجواز) ماه (زمد وعروالفاض الان وفي ثلاثة) أى وبجراز جاء زيدوعرو وبكر (الفاضاون) آذا لموصوف في المكل مفردات ومانم مثنى ولامجموع (ودفعه) أى هـ ذا البعض كاذكره المحقق النفتازاني (بأن الجمع بحرف الجم أى واوالعطف في الاسماد المختلفة (كالجمع بلفظ الجمع) في الاسماد المتفقة صورة وفي الاسمن المختلفين كتثنيسة الاسمن المتفقين صدورة فيكون تعاطف المفردات عنزلة الجمع وفي صورته وتعاطف المفردين عنزله الثننية وفي صورته السسشي دافعله (اذلا يخرجه) أى كلامن المنالين المنقوض بهما (الىمطابقة الصورة) اللفظمة تثنيسة وجعافكان بنبغي أن لا يجوزان كانت شرطا (والوجه اعتمار المطابقة الاعممن الحقيقية والحكمية بماقدمنا) من كلام ابن عبساس فأنه يغيدنني المطابقة بين المثنى والجمع معسنى كاهى منفية بينهمالفظا وحينت أجازا لمثالان الأخسيران لوجودا لمطابقة الحكمية بين

وكثيرمن الناس وكثير سق عليه العذاب وجه الدلالة أن الله تعالى أراد بالسعود ههذا الخشوع لانه هو المتصور من الدواب وأراد به أيضا وضع الجبهة على الارض والالكان تخصيص كثير من الناس بالذكر لامعنى له لاستواء المكل فى السعود ومنى الخشوع والخصوع القدر تفشت ارادة المعنيين وأجب بأن حرف العطف عثابة تكرا والعامل في كانته قدل بسعدله من فى السموات و يسعدله من فى الارض الى آخر الاكتراض لعاحب الخاصل آخر الاكتراض لعدم الماصل

ولم يذكره الامام وأجاب عند المصنف وجهين أحده مالانسلم أن العاطف كالعامل بل هوموجب الساواة الثانى الاول فى مقتضى العامل اعرابا وحكاوا لعامل فى الثانى هوالا ول بواسطة العاطف فانه الصبيح عند التصويين وذهب جاعة منهم الى أن العاطف هو العامل وآخرون الى أن العامل مقدر بعد العاطف * الثانى أناوان سلنا أن العاطف عثابة العامل لكنه على هذا التقدير بلام أن يكون عثابة العامل الاول بعينه وهوهنا باطل لانه (٩٢) بلزم أن يكون المراد من سعود الشهر والجبال والشعر هووضع الجبة لانه

الموصوف والصفة فيهما وان كانت المطابقة المقيقية منتفية بينهما فيهدما ولم يجز المثالات الاولان الانتفاء المطابقة بين الصفة والموصوف فيهما حقيقة وهوظاهر وحكالات الرجال ليس ف حكم رجل ورجل لاغير ولاعاد لمن يقد مله عادل وعادل لاغير (ولاخلاف في غو) قولة تعالى فقد (صغت قاوبكما) أى في التعبير بصيفة الجمع على ينفر دمن الشيئن اذا أضيف اليهما أولى ضميرهما في اللغة الفصيحة كالقلب والرأس واللسان (ونا) أى ولافي الضمير الذي يعبر به المتكلم عن نفسه وغيره متصلا أومنفصلا (وجعي أى ولافي افظ حمع (أنه) أى هذا كله (ليس منه) أى من محل الملاف بل حوازا طلاقه على الاثنين وفاق فالاول قالواحذرا من استثقال جمع التثنيتين والثاني الاتفاق على كونهموضوعالتعبير المرمعين نفسه وغييره واحدا كان أوجعا والثالث لانه ضم شئ الى شئ وهو يقتق في الاثنين كافيا الغيبة والخطاب الجماعة منه كافي البديع فيشمل فوقاموا وقن وقتم وقتن هذا وفي التلويج واعلم الغيبة والخطاب الجماعة منه كافي البديع فيشمل فوقاموا وقن وقتم وقتن هذا وفي التلويج واعلم المنبي المنافرة وقي في المنافرة والمنافرة والمنافرة

بأفه ـــ ل مُ أَفعال وأفعـــ له م وفعلة يعرف الأدنى من العدد وسالم الجمع أيضاد اخل معها م فهذه الجس فاحفظها ولاترد

ه (تنبيه لم تزدالشافعية في صبيع الهوم على اثباتها وفصلها الحنفية الى عام بصيغته ومعناه) بأن بكون الفظ مجوعا والمهنى مستوعبا (وهوا بجسع المحلى الاستغراق) يعنى عند شارطيه في الهرم والا فهوعند من الم بشرطه فيه منهما بجسع المنكر كاصر حوابه حتى فال صاحب الكشف اللام في فول فرالا سلام مثل الرحال والساء والمسلمين والمسلمات لتعسين الكلام ومراده الجوع المذكرة (و) المى عام (عمناه) فقط بأن يكون اللفظ مفرد المستوعبالكل ما يتناوله (وهوالمة ردالهى كالرحل والنكرة فى النق والنساء والقوم والرهط ومن وما وأى مضافة وكل وجيع) وقد قسم هذا ثلاثة أقسام الاول ما يتناول محوع الافراد فيتعلق المكم عجموع الاكل فردع في الانفراد وحيث يشت الواحد فلا تعداخل في المجموع كالرهط اسم لما دون العشرة من الرجال والقوم بالماعة الرجال فاللفظ في سمامة رديد ليسل أنه وقال الرهط أو القوم الذي يدخل الحصن فله كدافد خلاجاعة كان النفل لمجموعهم ولودخله واحد في الاسلام في أن النه المجموعهم ولودخله واحد المسلمة في الماسمة عدمن الاول وكائن هسذا الاختلاف بناء على أنه اسم جمع أو بجمع غن قال اسم جمع عدمن الاول وكائن هسذا الاختلاف بناء على أنه اسم جمع أو بجمع غن قال اسم جمع عدمن الذول والكثير على الهجمع وفي ذكره القوم من هذا القبيل موافق عدم من الرجال لقيامهم عدمن الناول عوالم والكثير على الموافق الناوري والتحقيق أن الناوري والتحقيق أن الناوري والتحقيق أنه المراح في أنه الناوري والتحقيق أن التوريق أن الناوري التحقيق أن الناوري والتحقيق أن الناوري التحتوي التحتوي

مدلول الاولوهذاالتقدير هوالصواب ويحتمسلأن يكون المسراد انه اذاكان عثابة الاول بعسه مكون اللفظ واحداوالمعنى كثيرا وهوالمدعى ويقعفىبعض السمخ فمثابته في الملأى يقوم مقامه فى الاعسراب لافي المعنى (قوله قبل يحتمل وضعه المموع) يعسى ان ماتقدم من الاستدلال بالا يتين لاجهة فيده لانه بحتمل أنكون استعال السحودوا لصلامفي المجموع اغماهولكون اللفظ قسد وضع لهأيضاكما وضسع الافسراديل لايدمن ذاك والالكان اللفظ مستملا فىغــىرماوضعله وحينئذ فيهيئ ون السعود مثلا موضوعالشلاث معان للغضوع عملي انفسراده ولوضع الجبهة على انفراده والعموع من حيث هو مجموع وعلى همذا التقدير يكون اعمال اللفظ فى المجموع اعمالاله في بعض ماوضع له له في كلهارهوخلاف المدعى وهذا الحواب افتصرعليه الامام في الحصول وفي غيره وأحابعنه المصنف أنه

بلزمأن يكون المجموع من وضع الجبهة والخضوع مسنداالى كل واحد من الشجر والدواب وغيره مماذ كروأن يكون المجموع من الرحة والاستغفار مسندا الى كل واحد من الله تعالى والملاثكة وهو باطل بالضرورة وهذا الجواب ضعيف لانه انما يلزم ذلك أن لوأسند المجموع الى واحدفقط أمااذا استعمل في بعض المعانى مع اتحاد المسنداليه كوران من الدابة تسجد أى تخشع أوفى المجموع مع تعدد المسند اليه ليرجع كل واحد الى واحد فلا يأتى فيه هذا المحذور والدليلان الذكور ان من هذا القبيل وأيضا فالنعى فالممسترك الالزام فانه قد قرران اللفظ قد استعمل قرابه يع فيلزم اسناده الى كل واحد فان قبل انحاحم ل الحمال من وضعه المجموع قلنا لا محنور في مجرد الوضع بل ولافى الاستعمال من حيث هوفان المتكلم قد لا يستعمله في المجموع عند المحال المحكوم عليه بل يستعمله فيه عند تعدده واذا علت ذلك فالجواب المحميع عاقاله الامام أن نقول لا نسلم أنه وضع المجموع فأن فيل فكيف المستعل فيه قلنا سيأتى جوابه وأيضا فالغزاع انحاه وفي الجيع لافى المجموع كالمسلم والمسابق المضابسطة قال (استج

المانع بانهان لم يضع الواضع للبموع لم يجزاستماله فيه قلنالم لايكني الوصع لكل واحسدالاستعمال الجيع ومن المانعسين من جستوزف الجمع والسلب والفرق ضعنف ونقلعن الشافعي والقاضي الويءوب حيث لاقرينسة احتياطا) أقول استدل المانع من استعمال المشترك فيجسع معانسه بأنالشترك انلم يوضع لليموع لم يحسيز أستعماله فمهلانهاستعمال اللفظ في غسرمدلوله وان وضع له أيضا كان استعماله فيسه استعمالاله في بعض معانسه كماتقدم وهوغبر المسدعي وسكت المصنف عزهذاالقسم الثانى اكتفاء يذكره فيمانقدم به واعلم أنالمانعن اختلفوافقيل انالمنع أحسى يرجع آلى الومنع وهموكونه غسم رجعالى الارادة أى يستعيل أنرادباللفظ الواحدفي وقتواحدأ كثرمن معنى واحسد قال في المحصول والمختار الاول وعليه اقتصر المصنف فلذلك تعال احتج

بأمور النساءذ كروف الفاثق وينبغي أن يكون هذاتأ ويل مايقال ان قوما جسع قائم كصوم جسع صائم والاففعل ليسمن أبنية الجيع قلت لكن لأخفاعف أنه ينبوعنه ماف الكشاف وغيره وهوفي آلاصل جمع قائم كصوم وزورفى جمع صائم وزائرا وتسمية بالمصدر عن بعض العرب اذاا كات طعاما أحبيت فومآوأ بغضت فوماأى فيأما وأنله أعلم به الثانى ما يتناول كل واحد على سبيل الشمول فيتعلق الحكم بكل واحسد يجتمعام عغبره أومنفردا عنهمثل من دخل هذا الحصن فله درهم فاودخله واحداستعق درهما ولود تعلج اعة معا أومتعاقيين استعتى كل واحددرهما ، الثالث ما يتناول كل واحد على سمل البدل فمتعلق المسكم بكل مشرط الانفراد وعدم التعلق بواحدا خرمثل من دخل هذا الحصن أولاف لدرهم فن دخله أولامنفردا استحق الدرهم ولودخلوه معالم يستصقوا شيأ ومتعاقبين استحق الواحد السابق لأغير (قانقسم العوم) واسطة هدذا التفصيل في صيغه (الى صيغى ومعنوى) ولايتصوران بكون العام عاما بصنعته فقط اذلابدمن استيعاب المعنى واذا تقررهذا فلاعليناأن نشسع الكلام مفصلا فيسايحتاج السهمنسه فنقول (اما الجمع المحلى فاستغراقه كالمفردلكل فردلما تقدم) فيذبل الكلام في تعريف العام وعليه أكثرا عقالاصول والعربية وصرحبه أعقالتفسيرف كلماوقع فالتنزبل من هذا القبيل (وماقيــلُ) كمافى المفتاح وتلخيصه وغيرهما (استغراق المفردأشمل) من استغراق الجمع لانه يتناول كلوأحدواحدواستغراق الممع يتناول كلجاعة جماعمة ولاينافى خروج الواحدوا لآتنين (فني النفى) لانهليس له مايسلبه معنى آبلُعية الى أبلنسية المجردة فأعما يتسلط النفى على الجمع ولايستلام انتفاء الواحد بخلاف المفرد في النفى فأشمليته انتفاء الواحد بخلاف المفرد في النفى فأشمليته بسبب انتعلق الحكم بالواحدف المفردا بتداء وفى الجمع بواسطة تعلقه بالجمع فتعلق بأسحاده بحكم اللغة على مَاقدَّمناه (والا) أى وان لم يكن المرادبكون استغرَّاقه أشمل أحدهدين (فمنوع) كونه كذَّلكُ ثم تعقبهما بقوله (وما تُقدم) في ذيل الكلام على تعريف العام (ينفي كونه) أى تعلَى الحكم بالمفرد في الجمع (بواسطة المعروأشملته) أى وما تقدم من أن لأرجال كلارجل من حيث جواز النعصيص فيصع أن يقاللارجـــلبَـلرحِلان كمايصـمِلارحِال بلرجِلان ينفي كون استغراق المفرد (في النبي) أشمل من أسستغراق الجيع أبضالان هسذا أغما كان مخيلا بناءعلى صحة التخصيص فى لارجال لا فى لاربول وقدظهم المهافيه متساويا الاقدام (ولاجماع الصحابة على الائة من قريش واللغة على صحة الاستثناء كانقدم) من استثنا المفردمن الجمع وبه عرف أن صحة الاستثناء المجعولة دليلاعلى استغراق الجمع الحلى كالمفرد يرادبها استنناء المفرد (وعنه) أى كون استغراق الجمع المحلى لكل فرد كالمفرد (قالوا) أى أهل السنة والجماعة قوله تعالى ولا تذركه الابصارسلب العوم) أى نفي الشمول ورفع الايجاب الكلى وهو تدركه الايصارلانه نقيض لاتُدركه الابصار (لاعوم السلب) أى شمول النسفي لسكل بصر ليكون سلبا كلياوهولايدركه بصرمن الابصادم فسرشمول النفى ايضاحافقال (أى لايدركه كل بصر) كأهومعنى الاستغراق (وهو) أى سلب الموم سلب (جزئ) لان نقيض الموجبة الكلية السالبة الجزئية (فِيازلَبْعضها) أَيَّالابصادادُوا كه لَكن نُظرفُيْسه بِإنْ الاَية وْمَاقبَلها فَيْمُعرض ٱلمدح مدلًا لة قوله وهُو

(٢٥ - التقريروالتصبير) المانع ولم يقل المانعون وأجاب المصنف بقوله لم لا يكنى الوضع وتقريره من وجهين أحدهما أنه يكون الوضع لكل واحد كافي الاستعماله في الجميع بعنى أنه يستعمل في هذا ليدل عليه بالمطابقة وفي الا خركذ لل وسيند أنه يكون استعماله في الموضع له لان كل واحده من تلك المعلى قدوضع له ذلا الاغظ وانما يستقيم الستراط الوضع للجموع أن لوكان المرادأ به يكون مستعملا في المجموع بحيث يكون المجموع مدلولا واحدا كدلالة العشرة على آحادها وليس هو المدى

ولهذا عبر المصنف بقوله في الجميع لكن سكوته على المجموع الواقع في كلام الخصم موهم جدا فنكان من حقه أن ينبه أولاعلى هذا المنع ثم يذكر ما في الكتاب والى جميع ما فلتاه أشار صاحب التحصيل بقوله ولقائل ان يقول النزاع في استعماله في كل واحد من المفهومات لا في كلها و بينهما فرق وهذا التقرير بناء على الناخل الحلوم الله المحموع أنه لم لا يكون الوضع لمكل واحد كافيا في الاستعمال في (ح ٢٠ ١) المجموع مجازا من بابا طلاق اسم الجزء على الكل (قوله ومن الما نعين) يعني أن الما نعين

اللطيف الخيرفيكون نغى ادراك البصرمد حافيكون ادراكه نقصا وعدم ادراك البعض لايزيل النقص فكون عوم السلب ومسدق السالبسة الجزئية لاينافى صددق السالبسة البكلية وان كانت أخصمن السالبة الخزية اذفد يصدق الاخص مع الاعم (الع اذااعتبرا الجمع للعنس) في النفي والجنس في النفي يع (كان) المعنى (عمومالسلب) كقولة تعالى فان الله (لا يحب الكافرين) فان التعريف فيسه العنس فيفيسدسلب المسكم عن كل فردفه وتعالى لا يحب كل كافر (ولواعتبرمثله) أى كون الجمع للجنس (في الآية) على وجده لأيضرف اثبات الرؤية (ادعى أن الادراك أخص من الرؤية) المطلقة بان يشأل الادراك الروية المكيفة بكيفية الاحامة ق الابانم من نفيها عنسه تعالى لامتناع الاحاطة به نفى الروية المطلقة عنه اذلا يلزم من نثى الاخص ننى الاعم وتطرفيه بان الرؤية ادراك عين المرق بحساسة البصرة او كان الادرال الماطة كان الرؤية كذاك فلايفيد وبالجلة فى الآية نزاع بين أهل السنة والاعتزال ثمان لميكن فيهادليس على صحة الرؤية فليس فيهادليسل على امتناعها كايعرف في موضعه ثم أخسذ في بيان مايحمل عليه اللام المعرفة من المعانى المنسوبة اليهامن عهدوجنس واستغراق في الجمع المحلى فقال (والتعيين) أي وتعيين كونمافي الجمع المحلي الاستغراق أوالينس (عمين وان لم يكر) معين لاحدهما (ولاعهد خارج وأمكن أحدهما) أى الاستغراق أوالمنس دون الاحر (تعين) المكن منهماعيران في شر حنالع في على ما في يدى من ألد واحسم ولاشى بيدها من فتح القدير أنه كا يَكُون المجتس الاعند مكان الاستغراق لاعندعدمه وآذاتكون للجنس فى لاأشترى العبيد لآمكان الاستغراق فى النفي دون لأشترين العبيدلعدم الامكان فيعنث بشراءعبدوا حدبالاول ولابير بشراء عبدق الثاني بل بشراء ثلاثة اه فعلى هبذا لابنأتي ان تكون للجنس ولا تبكون للاستغراق فيصمل على أن المراد وأمكن الاستغراق خاصة لان الظاهر حوازانفراده لكن هيذاانتم وفي تمامه نظرظاهر فقيد دسرح المصنف فبما نقدم من الحواب عماقيسلمن تأويلات بعيدة للعنفية بتعذرالاستغراق فى انما الصدقات وسيصرح بان التعريف فيها للجنس وعلى هذا فيبر بشراءعبدواحد في مسئلة لا شرين العبيد ثم يكون شرح ما في الكتاب على مأذ كرفاأ ولا (وان أمكن كل منهما) أى من الجنس والاستغراق (قيل) وقائله جماعة منهم فحر الاسلام والفاضى أبوزيد تعيى (الجنس المتيفن وتيل) وقائله عامة مشايحنا وغيرهم تعين (الاستغراق للاكثرية) أى لانه أكثر استمالا (خصوصافي استعمال الشارع) وأعسم فأئدة وأحوط في أكثر الاحكام وهوالايجاب والنمر بم والندب والكراهة وان كان البعض أحوط فى الاباحة (وقرر) والمقرر الحقق النفتاذاني (أن الجمع المحلي للعهودوا لاستغراق حقيقة والجنس مجازوانه) أي الجنس (خلف) عنهما (لابصاراليهُ الالتعدُّرهما) كاهوشأن الجازمع الحقيقة وأخلف مع الاصل (ولَّذا) أَى ولانَّهُ الايصارالسه الالتعذرهما (لوحلف لايكامه الايام أوالشهور يقع على العشرة) من الابام والشهور (عنده) أى أبي سنيفة (وعلى الاسبوع) في الايام (والسنة) في الشهور (عندهما) أى أبي يوسف وعجد (لامكان العهد) في الايام والشهور (غيرانهم اختلفوافي المعهود) وقال أبوحنيفة عشرة أيام وعشرة شهوروقالا الاسبوع فى الايام والسنة فى الشهوروالتوجيه فى الكنب الفقهيه الاأنه

من الاستعمال اختلفوا فنه_منمنعمطلقا كا تقدم ومنهمس فصل فحوز استعمال المشترك في معنييه في حال الجمع سواء كان اثباتانصواعندى بالاقراء أونفيا لمحو لاتعتسدي بالاقراء لانابلهم متعدد فى التقدر فارتعدد مدلولاته بخلاف المفرد ومنهممن قصل أيضا فأجاز استعماله في السلب وان لم مكنجعا نحو لاتعتددي يقرء ومنعه فى الاثبات لان السلب بفيدالعوم فيتعدد يخ ــ الزف الاثبات وهذا المذهب أعنى التفصيلين النني وغبره لم يحكه الامام ولامختصر وكالامه فاعله فان كلامه بوهمذلك نعمحكاء الاتمدىءنأبى الحسسين البصرى وكلام المصنف يقتضى ان النفصيل بين السلب والاثبات وبسين الجمروالافرادلقائل واحد وليس كذلك وأيضافالنننية ملحقة بالجع وكالامسه يقتضى الحاقها بالافراد عندهذا القائل لانه استنى الجمع فقط (قوله والفرق ضيعيف)أىين الجمع

والافرادوين النفى والاثبات فامانى النفى فقلدفيه الآمدى فانه فال ى الاحكام الحق عدم الفرق حيث كلان النفى المستفاد عند الاثبات وأمانى الجمع فقلدفيه الامام فانه قال في المحسول الحق عدم الفرق لان الجمع لا يفيسد التعدد الالعنى المستفاد من المفرد فان أفاد المفرد أفاد الجمع والافلاقال فأمااذا قال لا تعتسدى بالاقراء وأراد مسمى القرعفه و جائزلان مسمى القرعمة منان مسمى القرعمة منان المرق ويواد تقدم والمنان وجعه مناهبان

صم ابن مالك أنه يجوزوقال شيخنا أبوحيان الشهور المنع (قوله ونقل عن الشافعي والقاضى الوجوب) أى وجوب حسل المشترك على جسع معانيه عند عدم القرينة الخصصة احتياطافي تحصيل مراد المشكلم اذلولم يجب ذلك فأن لم يحمله على وإحدمتم مالزم التعطيل أو حله على واحدمتهما في المنافعي المالية على واحدمتهما في المرجع بلا مرجع وضعف بعضهم هذه المقالة وليست ضعيفة وقد تقدم من كلام الاحدى أن الشافعي الماليحمله على المجموع لكونه عنده من بأب الحوم وهو ينافى التعليل بالاحتياط فان الاحتياط (٥٩٥) يقتضى ارتسكاب زيادة على مدلول

اللفظ لاحسل الضرورة ومقتضىالجوم خسلافه وكلام المصنف يوهم انهذه المسئلة في الاستعمال فأن الحل لم يتقدمه ذكرالبته وبهصرح بعض الشارحين وهوغلطوفي البرهان ان الشافعي يوجب حل اللفظ علىحقيقته ومعازه أيضا قال ولقدداشتدنكم القاضى عسلى القائلبه قال (الخامسة المشترك ان مجرد عن القريسة فعمل وانقرن بهما بوحب اعتمار واحدتمن أوأكثر فكذا عندمن يجوزالاعالف المعنيين وعندالمانع محمل أوالغياء البعض فيتحصر المسراد فحالباقي أوالكل قصمل على الجازفان تعارضت جلعلى الراجم هوأ وأصله وان نساو ياأ وترجيم أحدهما وأصلل الآخر فعمل) أفول اللفظ المسترك قد يقترن يهقر ينةمبينة للراد وقديتمردعتها فانتجسرد عن القراش فهو محمل الا عندالشافعي والقاضي فانه يحمله على الجمع كأنقدم ومنهدذا يعلم أن المصنف اختار مذهب الشافعي في

حيث حط كلام شيعنا المصنف وجه الله تعالى في فتح القدير على ترجيع قولهما فلا بأس يذكره لافادنه مع الاشارة الى النوحيه من الطرفين في ضمنه قال نعركة أثل أن رج قوله تما في الايام والشهور بأن عهدهما أعهد وذلك لانعهديه العشرة اغماه وللجمع مطلقامن غسير نظراني مادة خاصة يعسني الجمع مطلقاعهد للعشرة فاذاعرض فيخصوص مادةمن الجمع كالايامعهسدية عددغسيره كان أعتبارهذا المعهود أولى وقدعهد في الانام السبعة وفي الشهور الآثناء شرفيكون صرف خصوص هدنين الجعين اليهما أولى بخلاف غيرهمان الجوع كالسنين والازمنة فانهلم يعهدفى مادتيهما عددآ خرفينصرف الى مااستقر للسمع مطلقا من ارادة العشرة فسادونها فان قسل هسذه مغالطة فان السسيعة المعهودة نفس الازمنة الخاصسة المسماة بيوم السبت ويوم الاحددالى آخره والكلام في لفظ أيام اذا أطلق هل عهدمنه تلك الازمنة الخاصة للسبعة لاشك في عدم أسوته في الاستعمال اذلم يثنت كثرة اطلاق أيام وشهورو واديوم السدت والاحدالي الجعة والمحرم وصفرالي آخرها على الخصوص بل الازمنة الله عاصة المسمات مشكروة وغسرمتكررة وغسر بالغة السبعة بحسب المرادات للتكلمين فالجواب منع توقف انصراف اللام الى العهدعلى تقدم المهدعن لفظ النكرة بلأعممن ذلك بللافرق بين تقدم العهدبالمعنى عن اللفظ أولا عنه فانهاذاصا والمعنى معهودا مأى طريق فرض ثمآ طلق اللفظ الصائلة معرفا باللام انصرف السه وقد قسمالحققونالعهدالىذ كرىوعلى ومثلالشانى بقوله تعالىاذهمآفى الغارفأن ذات الغارهى المعهود لامن لفظ سبق ذكره بلمن وجودفيه وعلى هذا فجب جعل ماسماء طائفة من المتأخرين بالعهد الخارجي أعمىما نقدمذكره أوءهد بغسيره كإذكرنا ونظيرهذا قولنا العام يخص يدلالة العادة فان العادة ليست الاعلاعهدمستمرا تميطلق اللفظ الذى يعها وغيرها فيقيد بمالعهديتها علالالنظاولا قوة الابالله (وخالعنى على مافى يدى من الدراهم) خالعها على ذلك (ولاشي) بيدها (لزمها ثلاثة) من الدراهم لامكان العهدد في الدراهم فان على ما في يدى أفاد كون المسمى مظروف يدها وهوعام يصدق على الدراهم وغيرها فصاربالدرا همعدفى الجلةمن حيث هومن مأصدقات لفظ ماوهومبهم ولفظة من وقعت بيانا ومدخولها وهوالدراهم هوالمبين لخصوص المظسروف فصاركافظ الذكرفى قوله تعالى وايس الذكر كالانق العهدالتقدمذ كره فى قوله ما فى بطئى محررا وان كان يخالفه فى كون مدخول اللام هناوقع سانا للعهود يخلافه فى ولىس الذكرلات المراد بلفظ مافيه متعين لات المنذور السعة انحاهوالذكر تم هو يجمع وأقله ثلاثة فيلزم أفاده المصنف رجه الله تعالى (ولاشك أن تعريف الجنس الذى استدل على ثبونه) والمستدل الحقق التفتازاتي (باطباق العرب على بلبس البرودويركب الخيل ويخدمه العبيد) القطعيان ليس القصدالىخصوص منهاولااستغراق لها (هوالمرا دبالمعهودالذهني اذهو) أى المعهود الدهني (الاشارة الى الحقيقة باعتبارها) أى الحقيقة (بعض الافسراد) حال كون بعض الافراد (عدير معينة للعهدية الذهنية النسفا) أى لعهد جنس حقيقة الافراد فى الذهن (ويصدق) الجنس على الرجال مرادابه عدد) أى يعض الأفراد فاذا المرادبكونم اللجنس والعهد الذهني واحد (والتعبير بالحصة) من الحقيقة عن العهد الذهني كاوقع في عبارتهم (غيرجيد) لما فيه من اليهام تجزيها وهي غير متجزية

الاستعمال الفى الحل وان اقترنت به قرينة فقد يدل على الاعتباراى الاعمال إماللبعض أوالكل وقد يدل على الالغام إماللبعض أوالسكل أيضا فتصصلنا على أربعة أقسام ذكرها المصنف على الترتيب بالاول ان يقترن به مأبو جب إعماله فى واحد في تعين الحل عليه وهدا اذا كان الواحد معينا فان لم يكن في بقى الفظ على المحالة وقد أهمله المصنف بالثاني مابوجب إعماله فى أكثر منه في عمل على المكل عنسد من يجوز الاعمال فى العنيين ومن منع منه قال انه مجل بدالشالث ان يقترن به مابوجب إلغاء البعض في عصر المرادف الباف فأن كان الباقى

واحدا جل عليه وان تعدد قهو مجل الاعند الشافع والقاضى وهذا اذا كان البعض الملقى معينا والافهو مجل بين الجميع والرابع ان يقترن به ما يوجب الغاء الكل في عمل على المعنى الجميازى لتعدد الحقيق فان كان البعض فقط ذا عجاز - المناه عليه وان كان البعض فقط ذا عجاز - المناه على المعنى المحال المناقق واحدمنه المعارفة حد تعارضت و من تقد فان ترجم بعض المجازات على بعض حل عليه ورجعانه إما بنفسه وذلك بأن تتساوى المحال و يكون بعض المجازات أقرب الى (٩٩٠) المقيقة من الا خرو إما بأصله وهوا المقيقة وذلك بأن تتساوى المجازات ولكن يكون

وإغالهامظاه سرمتعددة توجدف كلمنهاعلى وجدالكال فاندفع اثبات التغايرين تعريني الحقيقة والعهد الذهني بأن الاشارة الى الحقيقة من حيث الخضور تعريف الحقيفة والى الخصسة منها تعريف العهد والمرادبا فسية الفردمنها واحدا كانأوأ كثرلا مجردما يكون أخصمنها ولوياء تباروصف اعتبارى حتى بقال الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهود افلا يحصل الامتياز وانحا قلنايندفع التغاير يتهمالان الخساصل ان معنى تعريف العهد القصدوالاشارة الى الحاضر في الذهن من حيث انهكاضر حضورا حقيقيا بأن يكون مذكورا باسمه أو بغسره كانظلق رجل فالرحل أوالمنطلق كذاأونى حكم المذكور بلاتحوز واعتبارخطابى كأغلق الباب لن دنعسل البيت وادخسل السوق لمن دخل البلداسوق معين عهدنه أوتقدر بايأن ينزل منزلة الحاضر المعهوديوج ممن الوجوه الخطابيات ككون ذلك الشي محتاجا اليمه كجوهرى التمن والمأكولات المعتادة الغالبة أوجبو باأو بديعا أوفظيعا فهتم بشأنه فيبعل كالحناضر والى هذا ألقسم يرجع تعريف الحقيقة وأماأن ذالث الحاضره والحقيقة أوحصة منهافأ مرشادج عن حقيقة تعريف العهد بلهواخت الافراجع الىمعروض التعريف وهوالخاضرلاالىمعنى التعريف وهوالاشارة الى الحضور فاواعتبرخصوصية الحاضر وسمى الاشارة الى حضورا لحقيقة تعريف الحقيقة والى حضورا لحصة تعريف العهد كان ذاك امتياز اعجرد اصطلاح والكلام في تحقيق ماهبة تعريف الحقيقة وامتبازها في نفسها عن تعريف العهد فلمتأمل (وعنه) أى كون البنس (لتعينه وجب من أنما الصدقات الفقراء جواز الصرف لواحدو تنصف الموصى به لزيدوالفقرام) منصسفه ونصف لهسم (وأجمع عسلي الحنث بفردفي الحلف لايتزوج النساءولا يشسترى العبيد) لان اسم الخنس حقيقة في الواحد عنزلة الثلاثة في الجع حتى انه حير المحترب من جنس الرجال غيرادم عليه السسلام كانت حقيقة المنس متعققة فلم يتغير بكترة أفراده والواحده والمتيقن فيعلبه عندالاطلاق وعدم الاسنغراق (الابنية العوم فلايحنث أمدافضاء) وديانة لانه نوى حقيقة كُلامة لان عدم ترة ج جياع النساء وعدم شراء جيام العبيد منصور (وأبيل) لايحنث (ديانة) ويحنثقضاء (لانه) أى العموم وان كان حقيقة فهو ﴿ كَالْجِازُلَايِنَالَ الْإِلَايِنَالَ الْإِلَايِنَالَ ا ومن ثمة لونوى التخصيص لايدين في القضاء بل فيسا بينه و بين المه تعالى لانه خسلاف الظاهر فيساله لا فيسا عليسه ثم الظاهران المرادبالأجاع المذكوراج اعمشا يخنأ فقدد كرالرافعي فهذين الفرعين أنه يحنث بتزوَّج ثَلاثنسوةوشراء ثلاثة أعبد (ومنه) أَى كونماللجنس الذى موالعهدالذهني كإعليه المحققون (الامن المساهية) قال صدر الشريعة (شربت المساءوا كانت الخيز والعسل) وهو المقدار المعاوم المقدر فالذهن شربه وأكله من هدنه الاعيان (كادخدل السوق) بلزق عضرفي الذهن باعتبار حضوره فيسه بمايطلق عليه السوق كإيطلق الكلي الطبيعي على كلمن جزئيا ته لاباعتيار عهديه في الخارج ونقل فالتاويح عن المحققي أنه في هذا المعهد الخارجي للكونه اشارة الى معين ولامنافاة في المعنى عملاكان همذا البجث المتقدم في أحكام الام يمتزجا بما في النوضيم والناويج وعند المصنف اعتفادضعف بعضه وأنه يحتاج الى تنقيم وتعقيق استأسف الكلام في ذلك لافادة هذا الغرض وبيان ماعنده فيسه

بعض الحقائق أرجعمن بعض لوعدمت القريئة الملغيسة فان تساوياأى الحفائق والجسازات بتي الاحال وكذلك انترجع يعض المحاذات على البعض الا خرولكن رجم أصل ذاك وهوحقيقته على أصل هدذا فسق الاجال أيضا لتعادلهما وهذءالمشلة ليست في المنتخب ولافي كتب الا مدى وابن الحاجب مال (الفصل السادس في الحقيقة والمحاز المقيفة فعيلةم الحق ععنى الثابت أوالمئبت نقسل الىالعقد المطابق ثمالى القول المطايق تمالى اللفظ المستعمل فيما وضعة فىاصطلاحالتعاطب والتاء لنقسل اللفظمن الوصفية الى الاسمية والمحاز مفعلمن الحواز بمعدى العبور وهوالمصدرأ والمكان نقل الى الفاعل ثم الى اللفظ المستعمل في معدني غير موضوعه يناسب المصطلح وفيهمسائل)أقولذ كري هذا الفصل مقدمة وعاتى مسائل أما المقسدمة ذني الكلامعلى لفظتى المقتقة والجمازوعلى معتاهسماآنة

واصطلاحاومة صوده الاعظم بيان أن اطلاق لفظتى المقيقة والجازعلى المعنى المعروف عند الاصوليين اغماه وعلى سبيل المجازفا ما المقيقة فوزنم افعيلة وهي مشتقة من المقروا لحق لعة الشبوت قال الله تعالى ولكن حقت كلة العذاب على الكافرين أى ثبت ومن أسمائه تعمالى الحق لانه الثابت ثمان فعيلاقد يكون عمى فاعل كسميع عمى سامع و بمعنى مفعول كدتيك بعنى مقتول فالحقيقة ان كانت بمعنى الفاعل فعناه الثابة من قولهم حق الشيء في بالضيم والكسراذا وبحب

وثبتوان كانت على المفعول فعناها المثبتة بفتح الباء من قوله محققت الشي أحقه اذا أثبته ثمنقلت الحقيقة من الثابت أوالمثبت الى الاعتقاد المطابق المفاسد وقديقال الما المالاعتقاد المفاسد وقديقال المالاعتقاد المطابق المالية على ذوات الاربع ثمنة المن الاعتقاد المطابق الحالة وللا الدال على المعنى المعنى المسلم على المعنى المسلم على المعنى المسلم على المسلم ع

عندالاصولين وهواللفظ المستعل فيماوضعه في اصطلاح التعاطب قال في المحصول لانفي استعاله فيماوضه لتحقيقا لذلك الوضع فال فظهران اطلاق المعنى المعسروف الس حقيقة لغوية بلمجازا واقعافي المرتسسة النائثة لكنه حقيقة عرفيسة خاصة ولقائل أن مقول يحوز أن مكون لفظ الحق موصوعا للقدرالمسترك بينا بليع وهوالثبوت سلنا لكن لانسلم ان كل مجاز مأخوذ بماقبساه بلالجسع مأخوذ منالحقيقة وآمآ معنى المقمقة في الاصطلاح فهوماأشار المهالمسنف بقوله اللفظ المستعل المز فقوله اللفظ حنس لكنسه جنس بعيد والتعسر بالقول أصوب وقوله السستمل خرج عنسه المهمل واللفط الموضوع قبل الاستمال فأنهلس معقمقة ولاعجاز كاسسيأتى وقوله فيساوضع له يخرج به الجماز وقوله في اصطلاح التغاطب يتناول اللغوية والشرعية والعرفية

فقال (وهذا استثناف اللام للتعريف الاشارة الى المراد باللفظ) حال كون المراد (مسمى) حقيقيا له (أوُلا) بأن بَكُون معنى هُجازياله ثم أعقبه بمثاله فقال (فالمعرِّف في) منسل رأيتُ رجــــ الأيحرثيا به (فأ كُرمت الاسدارجل) لانه المراديالاسد (وانما تدخل) اللام التعريفية الاسم (النكرة) لان تُعر بف المعرفة محال ضرورة استعالة تحصل الحاصل (ومسماها) أي النكرة حال كوتها (بلاشرط) كوڤوعها في سياف الني وضوه (فرد) بما تطلق عليه (بلاز يادة) لاشتراط كوندغير معين في نفس الامن (فعدمالتعمين) لمسجماها (ليس حرّاً لمعناها ولاشرطا) لاستعسالها في مثل المثال المذكور (فاستعملت) النكرة (فَالمَعْن عندالمتكلم لاالسامع حقيقة) أي استجالا حقيقيا (اصدق المنرد) عليه كاعلى الشائع (فانسبتاليه) أى المسماها (بعده) أى بعداستمالها في غيرمعين كالورجل م قلت فأكرمت الرجل (عرفت) الام (معهودا بقال ذكريا) لتقدم ذكره (وخارجيا) أيضا (أي ماعهد من)اللفظ (السابق)قال المصنف وهسما اصطلاحان أشهرهما عندالهم ومن تعهم الثاني وعند آخرين من أيناء العرب الاول (ولو) عسرفت اسما (غسرمذ كورخص الخارجي إذه سما في الغار) وتقدده فيما نقلناه من فتح القدير أنه مثل به للعلى ومن مثل به له ان هشام المصرى ولا مشاحدة في ذلك (واذادخلت) اللامالاسم (المستعلى غسيره) أىغيرالمين عندالمنكام دون السامع (عرفت مُعْهودا ذهنيْاو يقالُ تعريفُ أَلِجنس أيضاً اصدقَ الشائع على كلّ فرد) مثل شر بت المـاء وآكات أخبر وادخل السوق لانمن المعاوم أن الشرب والاكل والدخول لا يتعلق الا بفردمن المشروب والمأكول والمدخول فيسه كاتقدم (واذا أريديها) أى النكرة (كل الافراد عرفت الاستغراق أو أريديها (الحقيقة بلااعتبار فردفه عي لتعريف الحقيقة والماهية) والطبيعة (كالرجل خبرمن المرأة غسرانه يُخال أن الاسم) المدخول عليه (حينتذ) أى حين يكون المرادبة أحده في (حيّاز فيهما لانه) أى الاسم (ليس) بموضوع (للاستغراق ولاللهاهية ولااللام) موضوعة لكلمنه مما (ولكن تبادر الاستقراق عند عدم العهد يوجب وضعه) أى الاسم (4) أى الاستغراق (بشرط اللام كاقدمنا) في ذبل السكادم على تعريف العام (وانه) أي عدم العهد (القرينة) على ذلك (ولوارادم) أي هذا (قائل ان الاستغراق من المقام) كالسكاكي (صم) لان الاسم النكرة بشرط الام أريد به حين تذالموم والمقام كشف عن ادادته فصم الاستغراق من المقام بمعنى أنه المفيد لشبوته بالاسم (علاف الماهية من حبثهي لم نتبادر) الافي القضايا الطبيعية وهي غيرمستجلة في العداوم فلا يكون تبادرها فيهادليل الوضع لها كاسيأتى (فتعريفها) أى الساهية (تعليق معنى حقيق الام بمجازى الدسم) وهوالحقيقسة من حيث هي (فاللام في الكل) من العهدوالأستغراق والحقيقة (حقيقة التحقق معناها الاشارة) والتعيين للرادمن اللفظ (في كل) من هـ ذه الانسام يحسب (واختلافه) أى وتنوع معناها هـ ذا الننوع المذكور (ليس الالخصوص المنعلق) أى مدخولها من كونه فرداغ رمستغرق أومستغرقا أوالحقيقة من حيثهي (فظهر أن خصوصيات التعريفات) المذكورة (تابع للصوصيات المرادات باللام والمعين القرينة) وانه غيرة اثل بأن أسماء الاستاس التكر ات موضوعة السفائق الكلية بل افا أويد

فأن المسلاة مثلاف اصطلاح اللغسة معيقة في الدهام الاركان الخصوصة وفي اصطلاح الشرع بالعكس و واعلم أن المراد بالوضع في المستعدد المنافعة والمستعدد المنافعة والمنافعة والم

لانراجه لانالمذكورهناصادق عليه (قوق والناه انقل الفقل) « اعلم أن الفعيل ان كان بعتى الفاعل فانه يفرق بين مذكره ومؤنثه بالناه فنقول مررت برجل عليم وامراة عليمة وكريم وكريمة وان كان بعنى المفعول فيستوى فيسه المذكر والمؤنث فتقول مررت برجل قتيل وامراة قتيل ويستنفى من ذلك ما اذاسمي به أواستعمل استعمال الاسماء كالواستعمل بدون الموصوف كقوله تعمل وان كان بعن أي والبهمة النطيعة فانه لا مدن التاء (٩٨) لفرق فالحقيقة ان كان بعدى الفاعل فتاؤه على الاصل وان كان بعنى

ربع لوفعوه الحقيقة يكون مجازاوسيمقق ذلك في المطلق والمقيد (ضاقيل) والقائل الحقق التفتازاني (الراج مطلقا الخارجي) لأنه حقيقة التعيين وكال التمييز (ثم الاستغراف لندرة ارادة الحقيقة من حيث هي والمعهود الذهني يتوقف على قرينة) للبعضية والأستغراق هوالمفهوم من الاطلاق حيث لاعهدفى الخارج خصوصافى الجع فالآ ألجعية قرينة القصدالى الافراددون الحقيقة من حيثهي هي (غريحررفان المرجع عندامكان كلمن أثنين في الارادة الاكثرية استعمالا أوفائدة ولاخفاف أن نحوُجا نَى عالم فأكرم العَالم زيادة الفائدة) فيه انحاهي (في الاستغراق حيث يحسكرم الجاتي شمن المعوم) المكان للعنالم الشامل للجاف وغسيرة (بخلاف تقديم الخارجي فانه بكون أمرابا كرام الحاث فقط) فيتقدم الاستغراق عليه (واذا) أي ولمزيد الفائدة فى الاستغراق على العهد الذهني (قدم) الاستغراق (على الذهي إذا أمكناً وظهر بمباذكرنا أن ليس تعريف الاستغراق والعهد الذهي من فروع الحقيقة كاقيسل ولاأن اللام ليست الالتعريف الحقيقة كانسب الى المحققين غيران حاصلها أربعة أقسام فذ كروها تسسهيلا) وهذه الجلامذ كورة في التساويح (بل المعرف ليس الآلمرا دبالاسم وليست الماهية مرادة دائما وكونما بزوالمراد لانوجب أنها المراد الذي هومتعلق الأحكام في التركيب على أنهالم تردجزاً) من المسهى حيث أريدت من حيث هي به حتى كان التعريف العقيقة (بل) أنما أريدتُ بهُ حَيِنْتُذَ (عَلَى انها كُلُّ) أَى تَمَامِ ما وَضَعَ اللَّفظ لَهُ ﴿ فَانْهَا انْمَا ارْبِدَتْ ﴾ في حَالة جزُّ بيتها للسمى حال كونها (مقيدة بما عنع الأشتراك) فيهابين مدخولها وغير (وهي مع الفيدنفس الفردوهو) أى الفرد (المرادبالتعريف والاسم والمجموع) من الماهية والقيد (غسيراً حدَّهما) فكان الفرد غمرالماهيةمن حيثهى (هذاو حين صادالج عمع اللام كالمفرد كان تقسيمه) أى الج ع (منسله) أى المفرد (الأأن كونه) أى الجدم (مجازاعن آلجنس يبعدبل) هو (حقيقة لكل) من الاستغراق والنس (اللفهم)أى فهم الخنس منه (كاذكرنافي نحوالاعة من قريش و يخدمه العبيدومالا يحصى) الاأتهلوقيل عليه فعلى هذا يكون مشتركالفظيا بينهما والمجازخبرمنه ولملايجو زأن يكون هذاا افهممن عروض كثرة استعماله مرادا بههذا المهني كايعسرض لكشرمن المجازات المتعبارفة حتى قدمها الجهور على الحقائق المستعملة كاسيأتي لالكونه حقيفة فيسه لاحتاج الى الحواب والله سمعانه أعلم بالصواب (وأماالنكرة فعمومها في النفي ضروري) كاتف دم توجيه (وكذا) عومها ضروري (في الشرط المثبت) حال كونه (عينالان الحلف على تفيه) أى الشرط فأذا قلت ان كلت رجلافهي طالق فهو على نقى كادم كل دجلُ لأنه في سياق النفي (لا المنفي) عطف على المثبت أى فانم الا عوم لها فيه (كان لمَ الكهرجسلا) فه حي طالق (لانه) أي الحلف في الشرط المنفي (على الاثبات) أي اثبات الشرط حتى كأنه قال في هذا المثال (لا " كلن رجلا) فلاتم لوقوعها في الاثبات من غير قرينة العموم والحاصل أن الشرط اذا كان عينافان كان مثينافالم ين للنع والنكرة فيدخاص يفيد دالا يجاب الزق فيكون ف جانب النقيض للموم والسلب الكلى وان كان منفيا فالمين الحمل والنكرة فيسه عام بفيد السلب المكلى فيكون ف جانب المقيض الخصوص والايجاب الخزق (ولا يبعد في غسيراليين قصد الوحدة)

المفعول فهي إغادخلت لانتقال الخقيقية من الومفية الى الاسمية لاناسناأنها نقلت الحالافظ المستعل بالشروط وجعلت اسماله ويحوزأن يكون المرادأن دخولها للاعلام بالنفسل (قوله والمجاز مفعل الخ) يريدأن اطلاق لفظ الجماز عسلي معناه المعروف عنسدالعلماء مجازلغوي حقيقة عرفسة وذلك لان الجازمشية من الجواز الذي هوالتعدي والعبور تقسول جزت المكان الفلاني أيعسرته وورن الجازمفسعل لان أصسله مجوز فقلبواواوه ألفابعد نفل حركتهاالي الميم لان المستقات تتيع الماضي المحسرد في العيمة والاعملال وهمم قدأعاوا فعسله الماضي وهوجاز انحولا واوهوانفتاح ماقبلها فاحذلك أعسياوا الجياذ والفعل يستعل حقيقة في الزمان والمكان والمصدر تقول قعسدت مقعدزمد وتريدقع ودويد أوزمان قعسبوده أومكان قعوده

من المعادق المحادق الاصل حقيقة إما في المصدر وهوا بلوا زواما في مكان التعوز أوزمانه وأهمل المعادقة لانه النه ف المعاد المعادة المعادة

المستعمل فى الزمان فانه ليس بنه وبين الجائز علائة معتبرة فلايصم أن يكون مأخوذ امنه فلذلك أهمله المسنف فافهمه فانه من محاسن كلامه ثم ان الجائز الخمالية المنتقبة على الاجسام لان الجوازه والانتقال من حيز الى حيز وأما اللفظ فعرض عسع عليه الانتقال فنقل لفظ الجازمن معنى الجائز الى المعنى المصطلح والملاقه على هذا المعنى على سبيل التشبيه فان تعسدية الافظ من معنى الى معنى كالجائز من مكان (٩٩) الى مكان آخر فبكسون اطلاق لفظ

الجازعلي المعسى المصطل عليه مجازالغوبا في المرتبة الثانية حقيقة عرنية فأما قوله اللفظ المستعل فقد عرفت شرحمه عماتقدم وأماقوله فيمعمني غممر موضوعه فاحترزبه عن المقمقة وبؤخذ منسهأن الجازعندالمسنف لايستلزم الحقيقة لانهشرط تقدم الوضع لاتقدم الاستعال وهواخسارالا مدى وبوزم ماستلزامه في المحصول في الكلام على اطلاق اسم الفاعل بمعنى الماضي ونقله فىالكلام على الحقيقة اللغويةعن الجهود ثمقال وهوضعيف علىعكس ماحزم به أولا ولم يصمح ان الحاحب شمأ وأماقوله يذأسب المسطيم فأفى به لذلائة أمور أحدهاللاحترازعن العلم المنقول كبكر وكلب فانه لس عمار لانه لم ينقسل لعملاقة الثاني اشمراط العلاقة الشالث ليكون الحية شاميلا للحازات الار بعسة المحساز اللغوى والشرى والعسرفي العمام والعسرفي الخاص فأتى

من النكرة اذا وقعت فيه كما (في مثل انجاط رجل فأطمعه فلا تعمى فيه اذجاز كون رجل فيه بقيد الفردية والانفراد فلايطم رحابن ولارجلا بعدرجل (وفي غيرهما) أى النقى الصريح والشرط المثبت الذى هو بمعتباه لانك عسرفت أن عوم النكرة في موضع الشرط المثبت ليس الاعوم النكرة في موضع اله في (انوضعت بصيغة عامة أى لا تخص فرداعت كاعبد مؤمن خدير وقول معروف خدير) فأنَّ الايمان ليسمايختص بهرجل واحدولا المعروف بما يختص به قول وأحد بخلاف المنصفة بمايخس فردافانهالاتم فمه نحولانحالس الارجلايدخل داره وحده قبسل كل أحدفان هذا الوصف لايصدق الا على فردوا حدثم انما تعم (مالم بتعدر) العوم فان تعدر المتم (كلفيت رجلاعالما) لتعدرا قائه كل عالم عادة (ووالله لاأجالس الأرجلا عالم اله مجالسة كل عالم جعاوت فريقا) فلا يحنث بجالسة عالمين كما لايمنت عبالسة عالم واحد (ووالله لاأجالس الارجلاغيرمقيد) بصفة عامة (يحنث برجلين قيل) مامعنا والقائل شمس الائمة (الفرق) بين هانين المسئلتين (ان الاستننا عما يصدق على الشخص) الواحدأى اسم شخص نكرة غيرموصوفة (لانتباول الاواحدا) ضرورة وحدته فيصنث عالسة رحلين (فاذاوصف) الاسم الذكرة المُستثنى (بعام ظهر القصد الى وحدة النوع) فيخص ذلك النوع بصير وربّه مستذى ومن هذا قال بعض الافاضل ينبغى أن يقال صفة عامة لايزاحها صفة منافية للموم لانه لوقال والله لاأ كلم الارجلا كوفيا واحدا عتنع الموم وأورد الوحدة صفة عامة أيضافينبغي فيالوقال لاأكلم الاانساناواحدا أن يحنث بالشكام مع كل واحدواحد وأجيب المستثنى واحدفاولم يحنث أصلالما كانواحدا هذاوقال المصنف رجمه الله تعالى (وزيادة بقرينة كونه) أى الوصف (مما يصم تعلمل الحكمه) كافى الناويح (نقص) قال بل الصواب أن لا يزاد لان هـ ذا الحكم عابت كاهو فيماوة ال لاأجالس الارج لاجاهلاله ان يجالس كلجاهل معانه وصف لايصح التعليل به لانه غسيرمساسب عند العقل اه شمقدة يل على اصل الفرق انه تحكم لخفاء الملازمة بين كونه اغير موصوفة وكونم اللوحدة وبين كونها موصوفة وكون الاستثناه بصفة النوع لجوازان يراد بالاول لاأجالس الاجنس الرجل وبالثانى لاأجالس الارج لاواحدام وصوفا بصفة العلم ثم كافال (وحاصله) أى استعمالها في غيرالنفي (انهافى الاثبات تع بقر ينة لا تحصرفى الوصف بل تكثر وقد يظهر عومها من المقام وغيره كعلت نفس وغرة خسيرمن جرادة) كاهوا ثررواداين أبي شيبة عن عمر واين عباسر رضى الله عنهما (وأكرم كل رجل ورجلالاامهاةوهي) أى السكرة (في غيرهذه) المواضع (مطلقة) أى دالة على فودغيرمعين على سيل البدل كان الله يأمر كم ان تذبعوا بقرة فتحرير رقبة كآهوا لمعنى الوضعي لها لاعامة لانتفاءموجب العموم (ومن فروعها) أى النكرة (اعادتها) معرفة ونكرة (وكذا المعرفة) من فروعها اعادتها معسرفة ونكرة أى اعادة اللفظ الاول إمامع كيفيته مع التنكير والتعريف أوبدونها (ويلزم عكون تعريفها) أى المعرفة حينشذ (باللام أو الاضافة في أعادتها نكرة) وفي اعادة النكرة معرمة أيضاوكا أنه المذكره اكتفاه لانه لايتصور فيهما الايأحدهذين الطربةين من التعريف في المعرفة نع لولم يسترطأن يكون باعادة اللفظ الاول لتصورا عادة النكرة معسرفة بطريق الاضمار حيث كان الضم يرال إجعالى

بالامسطلاح الذى هواعم من كونه لغويا أوشرعيا أوعرفيا وهذا الحديد عليسه المجاز المركب وذلك لان شرط الجازان يكون موضوعا لشى ولكن يستمل في غسيره لعلاقة كانقرر والمركب عند المصنف غسيرموضو عفاه قد قال في التفصيص قلنا المركب لم يوضع وقد وقعت الشارحين في هسذا الفصدل مواضع بنبي اجتسابها به واعلم أن هذه الاعسال كالهاماعد الحدين لم يتعرض لها الاحدوم تابعسه كابن الحاجب قال (الاولى الحقيقة العوية موجودة وكذا العرفية العامة كالدابة و يحوها والخاصة كالقلب والنقض والجسع والفرق واختلف فى الشرعية كالصلاة والزكاة والخيم فنع القاضى وأثبت المعتزلة مطلقا والحق المها بجازات لغوية اشترت الاموضوعات مبتداة والالم تكن عربية فلا يكون الفرآن عربيا وهو باطل لفوله تعالى وكذلك أنزلنا وقرآ ناعربيا ونحوه قيل المراد بعضه فأن المالف على أن لا يقرأ القرآن بحنث بقراءة بعضه قلمنا معارض بمايقال انه بعضه قيل تلك كلمات قلا ثل فلا تخرجه عن كونه عربيا كوسيدة فارسية فيها الفاظ (٠٠٠) عربية قلمنا تخرجه والالماص الاستثناء قيل كنى فى عربيتها استمالها في لغتهم

النكرة مطلقا أوالسابق اختصاصها بحكم معرفة كافي رجل وهو حاضر فتنبعة ما الاقسام الممكنة أربعة اعادالمة عرفة معسرفة والنكرة والمعرفة (وضابط الاقسام إن نكر الثاني فغيرا الاول والمعرفة (وضابط الاقسام إن نكر الثاني فغيرا الاول والمعرفة والنكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاول وإمامعرفة والنكرة اذا أعيدت نكرة كان الشاني غسيرا لاول والالكان المناسب تعريفه بناء على كونه معهود اسابقا في الذكر في الاول وجسلاله على المعهود الذي هو الاصل في اللام والاضافة في الثاني (أوعرف فعينه) أي وان عرف الثاني فاحكم بأنه عين الاول لان الاول إمانكرة والنكرة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول هذا على مامشى عليه غير واحدوذ كرفي الكشف الكبيراذا أعيدت النكرة فكان الثاني مغاير الاول والافعينه لان المعرفة واحدوذ كرفي الكشف الكبيراذا أعيدت النكرة فكرة فالشاني مغاير الاول والافعينه لان المعرفة بقول الجاسى والمنكرة تتناول المعض فيكون داحلافي الكل قدّم أوأ خرومثل لاعادة المعرفة فكرة بقول الجاسي

صفحنا عن بنى ذهل ب وقلنا القدوم اخوان عسى الامام أن مرجع شين قوما كالذى كانوا

معالقطع بأن الثانىء من الاول وفي الناويح وفيه تظرأ ماأ ولافلان التعريف لايلزم ان يكون الاستغراق بلالعهدهوالاصلوعند تقدم المعهود لأيلزم ان تكون النكرة عينه وأماثانيا فلان معني كون الناني عسين الاول ان يكون المراديه هو المراد بالاول والجزء بالنسبة الى الكل ليس كذلك وأما الشافلان اعادة المعرفة نكرة مع مغايرة الثانى الدول كثير ف الكلام قال الله تعالى ثم آ تيناموسى الكتاب الى قوله وهذا كتاب أنزلناه وقال وقلناا هبطوا بعضكم لبعض عدووقال ورفع بعضكم فوق بعض درجات الى غيرذاك اه وهذاوان كان للناقشة في بعضه مجال بالنظر الى ما تقدم ليس ما في الكشف أرجع من الاول بل ف جامع الاسرار الاول أوضح بالنظر الحالدليسل اه تم مع ذلك لمسالم يطرد هذا الاصل بالنسبة الحسائر الموارد قال فى التاويح المرادأن هذا هوالأصل عندا لاطلاق وحلوا لمقام عن القرائز وقال المصنف (وهو أكثرى) لانه كمايعآدالنكرة نكرة غسير الاولى والمعرفة معرفة عين الاولى كمافى قوله تعالى ان مع العسر يسراان مع العسر بسراعلي أحدالفواين في الآية ويرجعه ظاهراما أخرج عبدالرزاق ثممن طريقه الحاكم في مستدركه وسكت عنه ثمالبيه في عن الحاكم عن الحسدن مرسلا في قوله تعالى ان مع العسر يسرا قالخرج الني صلى الله عليه وسلم ومامسرورا فرحاوهو يضعك وهو يقول ان يغلب عسر يسرين انمع العسر يسرأان مع العسر يسراو يؤيده رواية ابن مردويه له مستنداء رجابر بن عبسدالله قال لمانزلتان مع العسر يسراان مع العسر يسرا فالوسول المهصلي الله عليه وسلم أبشروا لن يغلب عسر يسر ين فقسد تعباد النكرة فكرة عسين الاولى كقوله تعالى وهوالذى فى السمياء أله وفى الارض إله وتعاد ألمعرفة معرفة غدالاولى كقوله تعالى وكتناعليهم فيها أن النفس بالنفس الاية وكاتعاد النكرة سعرفة عين الاولى كفوله تعالى كاأرسلما الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فقد تعادمه رفة غسير الاولى كقوله تعالى زدناهم عدا بافوق العذاب وكاتعاد المرفة نكرة غيرا لاولى كافى قوله تعالى ولقدآ تينا موسى

فلناتخصسص الالفاظ بالغيات بحسب الدلالة قبل منقوض بالمشكاة والقسطاس والاستبرق والستبيل قلناوصع العرب فيهاوافق لغة أخرى) أقول لمافرغمن الكلامعلى الحةمقة لغمة واصطلاحا شرعف بيان وجسودها والحقيقة تنقسم الىأربعة أقسام أحسدهااللغوية ولاشك في وجودهالانا فقطع باستعال بعض اللغات في موضوعاتها كالمروالبرد والسماء والارض وبدأ الممسنف باللغوية لأن ماعداهافر ععنها الثاني العرفيسة العامسة وهي التي انتقلت عن سماها اللغوى الى غروللاستعمال العام يحسث همر الاول قال في المحسسول وذلك إما بتخسيص الاسم يبعض مسمماته كالدامة فأنهاوضعت في اللغية ليكل مامدت كالانسان فصصهاالعرف العام بماله حافروإما باشتهار المجاذبحيث يستنكو معه استعمال المقمقدة كأضافتهم الحرمة الىالخر

وهى فى المقيقة مضافة الى الشرب النالث العرفية الخاصة وهوما لكل طائفة من العلماء الهدى الهدى العلماء من الاصسطلاحات التى تخصهم كاعسطلاح الفقهاء على القلب والنقض والجسع والفرق الآتى بيانها فى القياس واصسطلاح النحاة على الرفع والنصب والجر الرابع الشرعية وهى اللفظة التى استفيد من الشادع وضعها كالصلاة للافعيال المخصوصة والزكاة القسد والمخرجة على المعاومين المعاومين المعاومين المعاومين المعاومين المعاومين المعاومين المعاومين على المعاومين على المعاومين المع

له م لكنهم أيضعواذال الاسم اذلك المعنى كلفظة الرجن لله تعالى فان كلامنه مما كان معاومالهم ولم يضعوا اللفظ أه تعالى واذلك قالوا من نزل قوله تعالى قل الدعوا الدعوا الرجن الله الدعوا المعنى المامة أوسكان أحده ما جهولا والاخرمعاوما كالصوم والصلاة اذا علت ذلك فقد اختلفوا في وقوعها فنعه القاضي أبويكر وقال ان الشارع لم يستعملها الافي الحقائق اللغوية فالمراد بالصلاة المأمور بها هو الدعاء ولكن أقام الشارع أدلة أخرى على أن الدعاء في المناوعة المناوعة ولكن أقام الشارع أدلة أخرى على أن الدعاء في المناوعة المناوعة ولكن أقام الشارع أدلة أخرى على أن الدعاء في المناوعة المناوعة المناوعة المناوعة ولكن أقام الشارع أدلة أخرى على أن الدعاء والمناوعة المناوعة المناوعة ولكن أقام الشارع أدلة أخرى على أن الدعاء في المناوعة ولكن أقام الشارع أدلة المناوعة ولكن أقام الشارع أدلة ولكن أقام الشارع أولية ولكن أقام الشارع أدلة المناوعة ولكن أقام الشارعة ولكن أقام الشارعة ولكن أقام الشارعة ولكن أقام الشارعة ولمناوعة وللمناوعة ولمناوعة ولكن أقام الشارعة ولمناوعة ولكن أقام الشارعة ولكن أولة المناوعة ولكن أولة ولكن المناوعة ولكن المناوعة ولكن أولة ولكن المناوعة ولكن المناوعة ولكن المناوعة ولكن أولة ولكن المناوعة ولكن أولة ولكن أولة ولكن المناوعة ولكن المناوعة

وأنشه المتزلة فقالوانقل الشارع هذه الالفاظعن مسماتها اللغو بةواشدأ وضمها الهذه المعاتى لا للناسمة فلستحقائق لغسسونة ولامجازات عنها وقوله مطلقاأى سواء كان فيهامناسسية أم لايخلاف مذهبنا كإسأتي أوسواه كانت أسماء للفعل كالصوم والصلاة أوللفاعل كالصائم وهوالمسمى عندهم بالدينية كاسمأتى فىفروع النفل واختيارامام الحسيرمين والامام والمصنف انهالم تستعل فالمعي اللغوي ولميقطع النظرعنه حالة الاستعبال بل استعلها الشارع في هدد ما لمعاني لماسه آوبين المعانى اللغوية من العلاقة فالصلاة مثلا لماكانت في اللغة موضوعة لادعاء والدعاء حزمين المعني الشرعي أطلقت على المعنى الشرى مجازاتسمية للشئ ماسم بعضه ولاتكون هذه الالفاظ بذلك خارحة من لغة العرب لانقسام اللغة الى حقيقة ومجازفتان أن هـذ والالفاظ محازات لغوية ثماشتهرت فصارت

الهسدى وأودثنا بنحاسرا تيسل الكتاب هدى فان المسراد بالاول التوراة والصحف التي أوتيها والمحزات و بالثاني الارشادالذي هوخلاف الاضلال فقدتعادنسكرة عن الاولى كبيث الجساسة فلابرم أن قيسل الاصلمستقيم واغاالاصل قديترك لتعذراله لبه وقدته قتى فذالمواضع وتظائرها كايدرك بالتأمل فيهاوفها يرشدالى ذلك بمايطول سانه هذا عامل الاشبه مأقال بعض الحققين تحريرهذه المسئلة أن بقال انكان الاسم عاما في الموضعين فالثاني هو الأوللان من ضرورة الموم أن لا يكون الثاني غرالاول ضرورة استيفاء عوم الاول الدفرادسواء كانامعرفت بنعامتين أم تكرتين عامتين كوقوعه مأفى حبز النيق وان كان الثانى عاما والاول غاصا فالاول داخسل فسه ضرورة استغراق العسام اذلك الفردوكذا العكس وان كاناخاصىن قان كانانكر تعن فالفلاهران الشافي غيرالاول لانه لوكان اباء ليكان اعادة الشكرة ومنسعا للظاهرموضع المضروهو خلآف الاصر آويحتمل خلافه ولاجل ألاحتمالين وردفى حديث الاستسسقاه شم جاءر جل من ذلك الباب فأعاد ذكر الرجسل منكرا كايد أبه منكر امع تردده في أنه الاول أوغيره كأورد بممصرحافي الرواية الاخرى حبث قال ثمجاءر حل لاأدرى أهو الاول أولا وانكا معرَّفتين الداة عهسد بة فهو محسب القرينة الصارفة الى المعهودوا لله سيحاله أعلم (فيثني عليه) أي على هـ ذا الاصـل (اقراره بمال مقيد بالصك) وهوكتاب الاقرار بالمال وغيره مُعرَّب (ومطلقٌ)عنه مسمئلة (معروفة عندا للنفية) منحيث النقل (غيرافراره عقيد) بالصد في مجلس (م) اقراره (في آخر به منكراو قليه) أى وغيراقراره بمال في مجلس مذكرا ثم به في مجلس آخرمقيد بالصالة فان حكم هاتينالصورتين غيرمعروف نقلاعن أبى حنيفة وصاحبيه واغا (خرج وجوب مالين عندأبي حنيفة) فى الاولى ﴿وَمَالَ آتَفَاتًا ﴾ فى الثنانية ولا يبعد من كلام صدرا لشريَّة أنَّه الخرَّج لحكم ٱلمستلة الاوتى كما مشى عليه فى الناو يح والحكم فى كانتهمامذ كور فى كلام غسيره أيضا بمن عساه بكون سابقا عليه ثمان المستنف قد علم شرح هدد الجلة فقال فالمنقول أنه اذاأ فريا لف ف هذا الصل ثم أفريها كذاك في مجلس آخر عنسد شهود آخرين كان اللازم ألفاوا حسدة تخريجاعلى اعادة المعرفة ولوأقر مالف مطلق عن الصلاغىرمقىدىسىتم في مجلس آخراً قر بالف عند آخريناً وعندهما على الروايتين كذلك قال أبوحنه فسة ملزمه والفان مناوعلى اعادة السكرة نبكرة كالوكتب صكن كلاما لف وأشهدعلي كل شاهدين وعندهما يلزمه ألف واحدة العرف على تكرا رالافرارالنأ كيد ولواتحد الجلس ف هذه رامه ألف واحدة اتفاقا فى تخر يج الكرخى بلمع الجلس المنفرقات ولوأ قر بالف مقيد بالصل عندشا عدين غ في آخر عند آخر بن بألف منكرخ و جرزوم الفن على فول أبي حنسفة بنا على اعادة المعرفة لكرة وفي عكسها ينيغي وجوب ألف اتفا فالان النكرة أعبدت معرفة ثم التقسيديا لشاهدين في الصور لانعلوأ قر بألف عندشاهد وألف عندآخرأ وبألف عندشاهدين وألف عندالقاضى لزمألف واحدة اتفاقاانتهى لان مالشاهد الواحد لادم سرالمال مستمكا ففائدة اعادته استمكامه ماتمام الحة وفائدة الاعادة عند الفاضى اسقاط مؤنة الاثبات بالبينة عن المذعى وانماقال فى نلك الصورة غيرمقيد بسبب اللوين سيبا مختلفا يلزمه ألفان اجاعاولو بينسبه منعدا يلزمه ألف بكل حال اجماعاو فبسد الاتفاق بتعريج الكرخي

(٣٦ - التقريروالتمبير اول) حقائق شرعية وهذا هواختيارا بن الحاجب أيضاو يوقف الا مدى فلي يحترشيا وأشارالى النه الخلاف في الوقوع وأما الامكان فقال في المحصول انه متفق عليه وقال في الاحكام لاشك فيه وما قالاه ممنوع فقد نقل الو المسين في المعتمد عن قوم انهم منعوا إمكانه و فقله عند ه الاصفها في فسرح المحصول (فوله والالم تنكن عربية) أى لولم تكن هذه الانفاط مجاذات عرفية بل ابتدا الشارع وضعها لهذه المعانى لسكانت غير عربيسة لان العرب لم تضعها لها لاحقيقة ولا مجاذا واذا لم تكن

عربية فلا يكون القرآن عربيالكن القرآن عربي لقوله تعالى وكذاك أنزلناه قرآناعربيا وقوله تعالى قرآناعر بياغبرذي عوج وقوله تعالى وماأ وسلنامن رسول الأبلسان قومه وهدذا ألدليل لايتبت به المدعى لانه لا يبطل الذهبين الاسترين بل مذهب المعتزلة فقط (قوله قيل المراديعضه الخ) أى اعترضت المعتزلة على هذا الدليل بأر بعدة أوجه أحدهاان هذه الآيات لاتدل على أن القرآن كله عربي بلعلى أن بعسه عربي لأن القرآن يطلق على محوعه وعلى كلجزهمنه ولهسذالوحلف لايفرأ القرآ نحنث بقراءة

الانه على الاختلاف في تمخر يج الرازى ولوأقر بألف في مجلس وأشهد شاهدين ثم والفين في مجلس وأشهد شاهدين أو بألفين ثم بألف يكزمه المسالان عند أبي حنيفة ويدخل الاقل فى الاكثر فيكون عليسه الاكثر عندهما (وأمامن فعلى الخصوص كسائر الموصولات) فأفاد أن الموصولات ليست عامة بالوضع بل الوصف المعنوى الذى هومضمون الصلة لان الموصول مع الصلة ف حكم اسم موصوف وهـندا المختّار عندالمصنفأ حدالاقوال وسنذكر باقيهاقرببا (والنكرة) أى وكالنكرة في كونها موضوعة على الخصوص (وأخصمنها) أى النكرة (الانها) أى من (اماقل ذكرأوأنثي عندالاكثر) ولو قيل لعالم أعممن أن يكون ذكرا أوا نثى لكان أولى لأنها تطلق على الله تعالى كقوله تعالى ومسن عندد عما الكتاب في قول وقد تطلق على غيرالعالم فرداومع غميره كاهومعروف في موضعه وقيل تختص بالذكر (واصب الخلاف ف الشرطية) خاصة كافعه الناجب (غيرجيد) لانه يوهم آلاتفاق في غسرهاوليس كذاك الهى موصولة واستفهاسة وموصوفة كذلك أيضا ومن عة اعتذرعه بانهاعا خصماتميل (والاستدلال) للاكترابت (بالاجماع على عقهن) أى اماته (ف من دخل) دارى فهو حراذلولاظهور تناوله لهن المائج ع علية (والنكرة بعسب المادة قد تكونُ لغيره) قال المصنف رجه الله تعيالي لمياقال ان من أخص لاختصاصها بالعاقل عرف أن الذكرة تبكون العاقل وغيره فرعايفهم ان وضعها مطلقالا اشملهما فقق المرادبان النكرة تكون لغيرالعاقل بحسب المادة التى توضع كاتكون كذاك العساقل فلفظ عاقل نكرة يخص ذاالعقل للمادة ومجنون مثله ف ضده وفرس لنوع غيرعافل ودجللن بحيث يعقل فلم يوضع النكرة لماهوأعم بلمنها ومنها فالاعم جزومن مطلق النكرة التى لم توضيع لان الوضع بتعلق بالأفراد (وتساويها) أى النكرة (الذي) وبقب الموصولات في أنهاعلى المصوص والشيوع (وضعاوا عالنهها)أى من الموصولة وكذابقية الموصولات (النعريف في الاستعمال وعومها) أي من (بالصفة) المعنوية التي هي مضمون الصلة (ويلزم) عومها (في الشرط والاستفهام وقد تخص عال كونها (موصولة وموصوفة) فالموصولة كقولة تعالى (ومنهم من يستمع البك) فان المرادين هناأ فراد مخصوصون ذكرهم المفسرون والموصوفة كقوله تعالى ومن الناسمن يقول كماهوا حتمال حكى تولافيهاهنافان الآية نزلت في أناس بأعيانهم ولقائل أن بقول هذاوان كانمذ كورافى غيرموضع لاتحر يرفيه فانمن كانخص موصولة وموصوفة اعدم عوممضمون صلماوصدنم اتخص شرطية وأستفهامية بمايو حب تخصيصها وكايلزم عومها شرطية واستفهامية بواسطة الشرط والاستفهام قديلزم عومهاموصولة وموصوفة لعوم مضمون صلتما وصفتها ثملا بلزممن كونها مرادابها الخصوص في حالة من هده الاحوال أن تكون موضوعة له بلواز أن تكون للعوم واستعمالها في المصوص من العام المخصوص هدنه اوظاء ركالام نفو الاسلام انها موضوعة للعوم وانحا المصوص فيهاا حنسال شبت بالقرينة ومشى عليه غسير واحدبل وعن الجامع الكسيران سرف من بالفقي عحكم فى التعميم وظاهر كالأم مساحب المنارانه الكلمنهما على السواعفاذا تفرر هدندا (فني من شاممن عبيدى عتقه) فهوس فشاؤا عنقهم (يعتقون وكذامن شئت) من عبيدى

بعضمه وجمسوايه أن استدلالكم بالحلف وان دل على أث المراد مالقرآت المعض فهومعارض بقولنا للسسورة والاية انه بعض القرآنفانه لوأطلق علسه معض الفرآن حقيقية لما كأن لادخال المعض معنى وأيضافلا تبعض الشيءعر الشي واذاتعارضاتسانطا وسلماقلناه أولاء واعلمأن ماذكروس الحنث ممنوع فقسدنص الشافي على ماحكاه الرافسي فى أبواب العتق أنه لوقال لعسدمان قرأت الفسسرآن فأندحر لأيعتق الابقراءة الجيع الثاني أن هذه الالفاظ وات كانت غدورسة لكنها قلائل فلا يخسر بحالقرآن عن كونه عرسا كقصدة فارسة فيهاأ لفاظ عرسة فاتما لاتغسر جبذاك عن كونهاهارسة والحواب أنا لانسلم بل عرجعن كويهعر يباقطعانداس صعة الاستثناء فنقول القرآن عربى الأكذا وكذا ومثله القصيدةأيضا الثالثأنه بكفيف كون هذه الالفاظ عرسة استعمال العرب

لهامن حيث الجلة وحينتذ فاستعمال الشارع لهافى غيرا لمعنى اللغوى لايخرجهاعن ذلك وجوابه أن تخصيص الالفاظ بكونهاعر بسه أوفارسية ليس حكاحاصلالذات الالفاظ من حيث هي بل بحسب دلالتهاعلى الثالماني في المثاللغة فلا يصمراللفظ عربياً الااذادل على المعسى الذي وضعه العرب ه وفيما فاله نظر بل الحقان العرب لايغرج عنءربيتد استعماله في معنى آخر ويدل على هذا أن الاعمى كابراهم لا يخرج عن العبد باستعماله العرب له في معنى آخر كأصر حبه النعاة ولهسذا منعواصر فه وهسذا اذا فلناان الغان اصطلاحية فان قلنا وقي في الحكم بتخصيص البعض بالعربي بحيث بتقوى به محربة في المستف الرابع الهمنة وض بألف اظ واقعة في الفرآن لبست عربية بل معربة فان المسكاة حبشية كأعال في المحصول وهندية كاعالة المحسول وهندية كاعالة المحسول وهندية كاعالة المحسول وهندية وهي الديباج الغليظ ومعيدل أيضا فارسية وهي الحير من الطين وأجاب المصنف بأنالانسلم ان هذه (٣٠٣) الالفاظ ليست عربية بل عايته ان

وضم العرب لهاوانق وضع غرهم كالصابون والتنور فأنا للغات متفقة فيهما قال في المحصول والناسلنا خروج هده الالفاظعن مقنضى الدلسسل فيسقى ماعداهاعلى الاصلوهذا الذى صحمه المصنف والامام من كون المعرّب لم يفع في القرآن تقدله ابن الحاجب عن الاكثرين ونصعلمه الشافعي فأوائل الرسألة فقالمانصه وقدتكام ف القرآنمن لوأمسك عن بعضما تكلم فيسه لكان الامساك أولىيه وأقسرب من السلامة انشاءالله تعالى فقال منهم قائل ان في القرآن عربا وأعمياهذا لفظه يحروفه ومن الرسالة نقلته ثمانه أطال الاستدلال فالردعسلي فاثله تمال والله تعالى يغمر لناولهم ولم يعمير الأمسدى شيأ وصيراس الماحب وقوعه مستدلا باجاع النساة علىأنا براهيم وفعروه لاينصرف العلية والعجة ي واعرأن المصنف لم وتب هذه الاعتراضات على الوحسه اللاثق فان اللائق

عتقه فأعتقه (عنسدهما) أى أبي يوسف ومحدا ذا شاءعتقهم (بعثقهم لان من السان) ومن العموم فيتناول الجيع (وعنده) أي أي حنيفة اذاشا معتقهم يعتق الكل (الاالا خمير إن رأب) عتقهم (والافختاراللولي) أيوان لميرنبه بلأعتقهم دفعة عتقوا الاواحد اللولي الخيار في تعيينه رلانما) أي من (تبعيض فيهسما) أى فى المسئلتين (وأمكما) أى عموم من وتبعيض من (فى الاولى لتعين عتى كل بمشيئته فاذا) شاءكل عتق نفسه (عتق كل مع قطع النظر عن غيره فهو) أى كل منهسم (بعض) من العوم (وفي الثانية) تعلق عتقهم (عشيئة وأحد فاواً عتقهم لا تبعيض) بالكلبة مع امكان المسلبه و بالموم بعثقهم الاواحدافان في اخراج الواحدمن وقوع العثق عليهم عسلا بالتبعيض وفي نفوذا اعتق فمن سواه عسلا بالعوم فان المعض بطلق على الاقل والاكثر والعموم لايبطل رأسا بخروج واحسدهما شمله فتعين هذالأن العل بكليم ماأولى من العل بأحده ما واهدار الاسنو شمف الثلويح مامعنا و (وهدفا يتم فى الدفعي) أى هذا ظاهر على نقدر تعلق المشيئة بالكل دفعة للأن من شاء المخاطب عنقه ايس بعض العبيديل كلهم (لافىالترتيب) لانه يصدق على كلواحداًنه شاء المخاطب عتقه حال كونه يعضامن العبيد وعكن الجواب بأن تعلق المشيثة بكل على الانفراد أمر باطن لااطلاع عليه والظاهر من اعتاق الكل تعلق المشيئة بالكل فلا يدمن اخواج البعض ليتحقق التبعيض قال العبد الضعيف غفسرالله تعالىله وأحسن منه أن يقال تمحيث لزم العل بالعوم فما عداوا حداوه وقدأ عنقهم واحدا بعدواحد فقدوجدف حق كلغيرا لاخيرا لمقتضى وهوظاهر وانتني المانع وهوعدم العمل بالتبعيض اقيام احتمال عدم عتق الاخيرفنفذ فهم العتق و وجد في حق الاخير المقتضى أيضا لكن لم ينتف الما تع في حقم لان بعتقه يبطل التبعيض المكن الجع بينه وبين العوم كأقررناه آنف افل بعل المقتضى فيه عله فلم ينفذفيه العتق يخلاف ماأذاأ عتقهم حسلة فانه وان وجدفى حقهم جيعا المفتضي لكن لم يوجسد في حقهم جيعا انتفاءالمانع بلاغماوح ومماعدا واحدالا بعينه فكان بيمانه الحالمفوض لانه الذي أخوجه من أن يكون عملالأ ثرهمذا النفويض عااشتمل عليه من التبعيض وصارمادام بيانه يمكنامنه كالمجمل لايدرك الابسان من المجمل والتسحانه أعلم (وتوجمه قوله) أى أى حنيفة كاوجهه صدرالشريعة ذاكرا أنه بما تفرِّديه (بأن البعض مشفن) على تقدري تبعيضها وسانما فيازم تبعيضها النبوته على كلا التقدير بدفع في التاويع عامعناه هدا (لايقتضيها تبعيضية لأنها) أى التبعيضية (البعض الجرد) وهوالبعض الذى يكون غمام المرادلافي ضمن الكل نحوأ كات مسن الرغيف فان بعض الرغيف هوتمام المراد (وليس) هذاالبعض (هوالمنيقن) من البيانية (بل) البعض المحققمتها (ضده) أيضد هدذا البعض وهوالكاثن في ضمى الكل ألذى هو غيام المرادوهوا اضرورى فلا يثبت التبعيض للتبكلم فيسهبهسذا وأجيب عن الدفع بأب المراد بقوله البعض متيفن أن تعلق الحكم عاصد ق عليه البعض مسيقن على تقديرى التبعيض والبيان كايشهد به قوله فأرادة البه ض منيقند فوارادة الكل شخملة والحاصس انه أخدذالقد درالمشترك بعنالتيعمض والبسان وحكميه لانهمتية ف ومؤدا مكؤدى المل بخصوصية البعض والله سيصانه أعلم ثما أشارالى توجيه آخر لقوله ذكروه مدفوع فقال ووبأن وصف

الابتداء بالثالث ثم بالتاقى ثم بالاول في فول أو لالنسلم انها غير عربية بل يكفى فيها استمالها عندهم سلنا لكن لا يخرج الفرآن عن كونه عربيا المناف المناخروجه فليس عمتنع لان المراد من قوله تعالى قرآ ناعر بياه والبعض قال (وعورض بأن انشار عاخترع معافى فلا بدلها مسن ألفاظ قلنا حين التجوز وبأن الاعبان في الله تعالى فالناسلام والالم يقبل من مبتغيه لقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا ولمن يقبل سنه ولم يجز استثناء المسلم من المؤمن وقد قال الله تعالى فأخرجنا

من كان فيهامن المؤمنين في ارجد نافيها غيربيت من المسلين والاسلام هوالدين لقوله تعالى ان الدين عندا لقه الاسلام والدين فعل الواجبات لقوله تعالى وذلك دير القمة قلنا الاعبان في الشرع تصديق خاص وهو غير الاسلام والدين فائم ما الانقياد والعل الظاهر ولهذا قال تعالى قل المؤمن والدين فائم ما الانقياد والعل الظاهر ولهذا قال تعلى المسلم بسبب ان التصديق شرط صحة الاسلام) أقول ان المعتزلة طعنوا أولا في مقدمات دليلنا فأجبناهم فانتقلوا الى (٤٠٠) النقض بالمشكاة وشبهها فأجبناهم فانتقلوا الى المعارضة فقالوا ماذكرتم وان دل على أن الشارع ما ابتدأ وضع المسلم المناسلة على أن الشارع ما ابتدأ وضع المناسلة المناسلة

من بمشيئة المخاطب) في من شئت من عبيدى عنق (وصف خاص) الاستادها الى خاص فيه معنى الخصوص معتبرافيه امع صفة العموم فيتناول بعضاعاما (وعومها) أى المشيئة اغماهو (بالعام) أى بواسطة اسنادها الى العام الذي هومن (كن شاءمن عبيدي) وقد وصفت بهامن فأسقط الوصف بهاالْ الصوص فوجب العل بالعموم (دفع بأن حقيقة وصفها) أى من (فيه) أى في من شئت من عبيدى عَنْف (بَكُونَها) أَى من (متعلق مُشَيِّئته) أى المخاطب (وهو) أى متعلق مشيئنه (عام) فنسم المشيئة بمومه به فان قلت ليسمن متعلق مشيئته وانمام تعلقهاعة قيه الذي هو المفعول قلت لما كان عنقه مصدرامضافا اليهاوهواعا كان مفعولا باعتبار إضافته اليها قيل بنوع من المساعدة انها متعلق مشيئته ولايدع ف ذلك (وأماما فلغيرالعاقل) وحد متحوفا قرؤاما تيسر من القرآن (وللمنتلط) من يعقل ومن لا يعة ل كقوله تعالى سبح لله ما في السموات والارض وقد يستمل لن يعلم اذا قصد به التعظيم كاقال السهيلي نحووالسماءوما بناها مامنعاث أن تسعيد الخلقت بيدى وقاو وادت غلاما وجارية فيان كانماني بطنك غلاما) فأنت طالق (لايقع) الطلاق لان الشرط أن يكون جبيع ما في بطنها غلامابناه على عوم ماحستى كأنه قال ذلك أوان كان خلك غلاما اذالحل اسم للعموع وأورد آم لا يجوزان يكون ما بعني شئ فيكون تقدير المكلام ان كانشي هوفي بطنك غلاما فأنت طالق وهسذا لأيقتضي أن يكون جيع مافى بطنها غلاما قلت ويمكن الجواب بأنها موصولة أكثرمنها موصوفة فحملت على الاكثر على أنهمالو كانتاسواء فالاصل عدم وقوع الطلاق فلايقع بالشك (وفي طلقي نفسك من الثلاث ماشئت لهاالثلاث عندهما) أى أبي يوسف وعمد (وعنده) أَى أبي حنيفة وبه قال الشافعي وأحد (ثنتان وهي) أىهذه المسئلة (كالتي قبلها) في من من حيث ان كلامنهما فيهامن بيانية عندهما تبعيضية عنده (وقوله)أى أب حنيفة (أحسن لان تقديره) أى الكلام (على البيان) طلق نفسك (مأشئت مماهوالثلاث) والوجه كما في فتُم القديرَ طلق نفستُكُ ماشئت الذي هُواَلْسُـلَاثُ اهم يعمني اذَا كانت مامعرفة وعدداشت هوالشلاث اذا كانت مانكرةموصوفة لانضابط البيانية صحة وضع الذى مكانها روصلها بضمير مرفوع منفصل معمد خولهااذا كان المبين معرفة وصعة وضع الضمر المنفصل المرفوع موضعها لتكون مع مدخوله أصفة لماقيلهااذا كان المين نكرة حستى انه يقال في قوله تعالى فاجتنبواالرجسمسنالاو أأنالرجس الذى هوالاوثان وفقولة تعالى يصلون فها من أساورمن ذهب أساورهى ذهب وحيث كان المرادمن هذا المكلام هذا فهومفوض الثلاث اليها (وطلق ماشئت وافبه) فلم بحصن حاجة الى من الثلاث على أن المعنى ليس عليه فعما يظهر والبيان لا يتقدم على المبين (فالتبعيض) أى فكون التبعيض مرادامنه (معزبادة من الثلاث) عليه (أظهر) لاسمامع وجودضابط التبعيضيةفيها وهوصةوضع بعض موضعها (وأما كلفلاستغراق أفرادمادحلته كَانْ ليسَمعه) أَي مدَّ خُولُها (غيره) أى مدَّ خُولَها (في المنكر) المفرد تحوكل نفس ذا تف الموت والمثنى تحوكل رجلين جماعة وشهادة كل امرأتين بشهادة رجل والمجموع نحو وكل أناس سوف يدخل بينهم ، دويهيمة تصفرهمها الانامل

هذه الالفاظ أهذه المعاني لكنه معارض توحهان أحدهما اجمالي والاسو تفصيلي الأولوهوالاجالى أن الشارع اخترع معاني لم تبكن معسقولة للعرب فلا بدلهامسن ألفاظ تدل عليها ويستميل أن يكون الواضم علهاهم العرب لانهم لاتعقلونهسأ فيكون الواضع لهاهوالله تعالى فشكون شرعية وجوابه انالانسلمانه يجب احداث وضعلهابل يكني التعوز بما وضعته العرب لحصمول المقصود وهو الافهام وقد تقدم إيضاحه عندد حكاية المذاهب الدليل الثانى وهوالتفصيلي انالاعانيستعلفغر معناه اللغـــوى فيكون شرعما سانهان الاعبان في اللغة هوالتصديق عالالله تعالى وماأنت عؤمن لنا ولو كاصادقين وفي الشرع فعل الواجبآت وذلك لان الأعان هو الاسسلام والاسلام هوالدين والدين فعسل الواجسات منتران الايمان فعسل الواحيات

واغَاقلناان الاعان هو الاسلام لوجهين أحدهما الهلوكان غيره لما كان مقبولاى النغاه لسوله تعالى وكل ومن ببنغ غسب الاسلام دينا الآية الشانى لوكان مغايراله لامتنع استثناؤه منه لان الاستثناء اخراج بعض الاول ولكنه لاعتنع لقوله تعالى فأخر جنامن كان فيها من المؤمنين في الحديث العبريت من المسلين وجه الاستدلال ان غيراهنا بعنى الا ذلوكانت على ظاهرها لميكان التقدير في الوجد نافيها المغاير لبيت المؤمنسين فيكون المنى هو بيوت الكفار وهو باطل فتقرر أنه استداء ثم ان هيذا الاستثناء

مفرغ فلابدة من تقدير شي عام منى يكون هوالمستشى منه وذلك العام لابد من تقييده بكونه من المؤمنين والازم انتفاء بيوت الكفاد وهو باطل لما قلياء فيكون التقدير في المستشى منه وذلك المناه المسلم المناه المسلم وأوقع الفاهر موقع المضمر وذلك استثناه المسلمين من المؤمنين فشت ان الاعيان هو الاسلام والهياقلنا الاسلام هو الدين لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام والمالان الدين فعل الواجبات القوله تعالى وما أمر واللاليعبد والته مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا (٥٠٥) الصلاة ويؤتو الزكاة وذلك دن

القمة أىدين الملة المستقمة فقوله وذلك اشبارة الى كل ماتقدم من إقام الصلاة وإشاء الزكاء بتأورل المذكورفكون دمنا ولك أن تقول في تقر رالمنف لانمن جسلة مقددمانه أن الاسلام هوالدين وان الدين هوفعل الواحمات وقداستدل علمهماعا ينتجالعكس والموحسم الكامة لاتنعكس كنفسها وقدقرره غيره على الصواب فقالوا ان فعل الواحسات هوالدين والدين هوا لاسلام والاسسلام هو الاعان واستداوا علسهماذكره المصنف فينتج ان فعسل الواجب هوآلاعان وهو المطاوب ومكذا قرره الامام وأتماعه كصاحب الماصل والآمدي ومن تمعه كان الحاجب وقوله فلناالاعان الشرعالخ)شرعرجهالله فى الجواب عن هذا الدليل نقال الايمان في الشرع أيضاهوالتصدىق كإهو فى اللغة الكنه تصديق خاص وهوتصديق محدصلي الله علمه وسلم في كل أمرديني

وكل مصيات تصيب فأنها يو سويفرقة الاحماب همنة الخطب وفي المعرّف الجموع يحووكاهم آنيه يوم القيامة فردا (وأجزائه) أى ولاستغراق أجزاء مادخلته (فى المعرِّفُ) المفردَنحُوكُل زيدًا وَالرَّجِــلْحسنَ أَى كُلُ أَجِزَأَتُه ۚ (فَكَذَبِ كُل الرمانُ مَأ كُول) لأن قشره غيرما كول (دون كل رمان) مأ كول لان كل فردمنه ما كول (ووجب لكل من الداخلين) المصن (فى كلمن دخل) هذا الحصن (أولا) فله كذاماسماه (بخلاف من دخــ ل أولا) فله كذافدخل ائتان فساعدا جيعا (لاشئ لاحدلان عومها) أى من (ليس كجميع) من حيث اله على سبيل الاجتماع قصداليكون لهم نفل واحد (ولا ككل) من حيث انه على سببل الانفراد لبكون لكل نفل (بل ضر ورة ابهامه كالنكرة فى النفى فلاشركه تعصم التجوز) به عن جياع أوكل وأورد أنه وان لم يكن فىمن دلالة على العوم على أحدهذين الوجهين فلبس فيه ما ينع إرادة أحدهما منه بالقرينة ولاشبهة ان هدذا الكلام اغماسيق في مقام النحريض على القتال فيستنازم معنى كل من دخسل فالملا يجوزان إيسستعارا لمابيتهمامن اللزوم بحسب المقام الموجب المشادكة المصحة للاستعارة بيتهما وأجس بعد تسليم المشاركة المصححة للاستعارة بينهماان الاول نصفى معناه فلا يعدل عنسه الالصارف قوى ولاسارف هنالامكان العل بالخفيفة (وقيل) فى الفرق بين المستلتين والفاثل صدرالشر يعة وذكر أنه تفرديه (الاول فردسابق على كل من سسوا ميلا تعددوا ضافة كل توجيه) أى النعدد فيه (فعل) الاول (مجازًاعن جزئه وهو) أى جزؤه (السابق فقط) أى بلاقيد الفردية على الغير مطلفا سواء كان جميع مأعداءأو بعضمه كالمتحلف اليجرى فيمه التعدد فيصح اضافة كل الافرادي اليه وبكرون من فيه نكرة موصوفة (ففي التعاقب يستمق الاول فقط لائمن بعد ممسسوق وكال السابق بعدمه) أي بعدم كونه مسسبوقا مالغسر (خصوصافى مقام التمريض فلا بعسترض بأن مقتضاه استهقاق كلمن المتعاقبين الاالاتنر بموم المجاز) وهوالسابق بالنسبة الى غيره وليس كذلك لتصريحهم بأن النفل للاؤل خاصة واغالم يعترض بهلأن قيدعدم المسبوقية بالغبرم آدفلا يصدق الاعلى الأول خاصة بخلاف من دخل المسن أولا فانه لم يوسد مآيو سبحل الاول على العنى الجاذى فيسه فنعسين الحقيق فيستعق الاول لاغسيراذا تعافبوا ولآيستعق الجيعان دخساوا جيعالا نعدام الاولية الحقيقيسة في حق كل منهم لوجودالمزاحمة فذلك (وأماجيع فالموم على الاجماع فللكل نفل) واحدبيثهم بالسوية اذادخاوا جيعا وهو بفتحتينماينف له الغازى أى يعطاه زائداء لى سهمه (في جيم من دخل أولافله كذا بحقيقته) أى لفظ جيع وهي الموم الاحاطى على سبيل الاجتماع (وللا ول فقط في التعاقب بدلالت، أى هددًا القول فان هدا التنفيس للتشصيع والحث على المسارعة الى الدخول أولاقاذًا أستحقه السانق يصسفة الاجتماع فلائن يستعقه يصسفة الآنفرادأ ولىلان الجرأة والخلادة فيسه أقوى (لاعجازه في كل) أي لاعلا بألمعني المجازى لجيسع وهومعني كل على سبيل الاستعارة بناء على أن كلامنهما يوجبالحومالأحاطي (والا) لواستحقالاول عجازه (لزمابله عيين الحقيق والمجازى في الارادة لتعذر عوم المجازهنا) قال المصنف فأن المعنى الحقيق لميه وهو الاحاطة بقيد الاجتماع بحيث يكون المتعدد

علم بالضرورة عجيته به فيكون مجاز الغو بامن باب تفصيص العام بمعض مفهوما نه كالدابة والايمان بهذا التفسير غير الاسلام وغسير إلدين فان الاسلام والدين في اللغة هما الانقياد وفي الشرع هما الاعمال الظاهرة كالصلاة والصوم وله ـ ذا فال تعالى قل متو أسلما فأ ثبت لهسم الاسلام ونفي عنهم الايمان فدل على المغايرة وبهذا يظهر الحواب عن يمسكهم قوله تعاله ومن ينتغ غسير الاسسلام دينا فان مدلول الإيمة أن من ابتغي دينا بغاير الاسلام فهو غير مقبول فاذا لم بكن الايمان دينا كابينا لم ينالم ينزع عدم فبوله ولقائل أن يقول يجوز أن يكون المرادق الآية هوالمفهوم اللغوى والمعنى أن الأعراب ماصدة قوامحدا ولكن انقاد والهضر ورة وحينت فعلا مازم من تغاير المفهوم اللغوى المعرومة والمعلى أن الأول (قوله وانما جاز الاستثناء الح) لما بين المصنف أن الاعمان غير الاستثناء الحراب المستثناء المحل المستثناء المسلم أنه يمد ق عليه عبر الاستثناء المسلم المستثناء المسلم من المؤمنين فقال استثناؤه منه لا يدل على أنه هو بل على أنه يصدق عليه كقولنا ملكن الحيوانات الآله بيد المسلم ومع ذلك فقد استثنى منه المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم ومع ذلك فقد استثنى منه المسلم المسلم

كالواحد حتى يجب الكل نفل ايس من معنى كل بل لودخلت الجماعة معافى كل كان لكل منهم النفل فانم أنه لوتجوربة فيمعنى كللم بتبت الجماعة نفل والواحدمد له بعوم الجازبل جقيقته ومجازمها وهويمنوع (وأماأى فلبعض ماأضيف اليسه) حال كون المضاف اليه (كالمعرفة ولو باللام والا) أىوان لم يكن المضاف اليه كلامعرفة (فلجزئيه) أى المضاف اليه لانه حين شذيكون كايا نكرة أومعرفة لفظا كالى للعهود الذهني في فعوا شـ تراللهم وادخل السوق ذكره المصنف (و بحسب مدخولها يتعين وصفها المعنوى فأمتنع أى الرجل عندل لعدم الصعة) لانه أغما تجوز الاضافة الى مثله اذا كان ينهما جمع مقدر كاصرحوابه ولآمعني لاى أجزاء الرجل عدا (وجاز) أيّ الرجل (أحسن) لصدائ أجزاله أحسن فالوا واغماجازأى التمرأ كلت وأى رجل عندك لأن فيه معنى الجمع أى أي آحاد النمرأ كلت وأى الرجال عندلة (وهي في الشرط والاستفهام ككل في النكرة فتجب الما أبقة) أي مطابقة الضمير الراجع البهاافرادا وتتنية وجعاتذ كيراوتأنيثا الماأضيعت البدكأ يوجلين تكرمأ كرمهماوأي رجال نيكرم أكرمهم وأى رجل نكرم أكرم فراى أمر أنتكرم أكرمه أواى امر أنين تكوم أكرمهما وأى نساء تنكرم أكرمهن وأى دجل قام وأى رجلين قاما وأى رجال قاموا وأى امرأة قامت وأى امر أتين قامتا وأى نساء قن (وبعض ف المعرفة فيتصد) الضمير الراجع اليهامني كان المضاف اليه أوجموعامذ كرا أومؤنما (كائى الرجلين) أوالمراتين أوالرجال أوالنساء (تضرب أضربه ونع)أى (بالوصف) العام كانص عليه محدفي المامع الكبير (فيعنق الكل اذا ضربوا في أي عبيدي ضرابك فهو حرضر يومعا أومر تبالعومها بعوم وصفها أأذى هوالضار بية لاسنادا أضرب الحالضمير الراجع اليها (ومنعوم) أى عنق الكل (في) أى عبيدى (ضربته إلا الاول) في ضربهم على الترثيب لعدم المزاحمة (أومايعينه المولى فالمعية) لان نزول العتنى منجهته فالتعيين اليه وأن كان الاختبار في الضرب الحالضارب (لان الومف) الذي هوالضاربية (لغيرها) أى لغَيم أى وهو المخاطب لاسناد الضرب البه وهوخاص فلاتم لعدم أتصافها بصفة عامة (ومنع) كونهاع يرموصوفة بصفة عامة هنا أيضاوالمانع صدرالشريعة (بأنها)أى أيا (موصوفة بالمضروبية وكون المفعولية فضلة تثبت ذمرورة الصَّقَى أَى تَعَقَّق تعدى الفعل (لأينافيه) أى العوم ليقال ما ثبت ضرورة يتقدر بقدرها فلايظهرأ ثره فى التعيم وكيف والضرب صدخة إصافية لهاتعلق بالفاء لوهوبهد ذا الاعتباروصف له وبالمفعول وهوبهذا الاعتباروصف لهولاامتناع في قيام الاضافيات بالمضافين (والفرق) بينم -ما كاقال صدر الشريعة (بكون الثاني)وهوأى عبيدى ضر بنه (لاختيار أحدهم عرفا) أى لتغيير الفاعل المخاطب فى تعييسه (كمكل أى خبزتريد) قال المصنف (والوجه أى خبزى ليطابق المنال) وهوأى عبيدى (ليسله) أى للمناطب (أكل الكل بل تعيين واحد يحتاره بخلاف الاقل) وهوأى عبيدى ضربك فأنه لاعكن فيه تخبيرالفاعل لانه إغايعقل في متعدد ولاتعدد في المفعول (لايدمع بنعوا ي عبيدي وطشه دابنك) أوعضه كلبك كاوقع في الناويج (لانعل العرف مابصي ميه التُغيير) للفاعل وهذا مالابصي فيه لعدم تصوره (وأما ادعا وصعها بتداء الموم الاستغراق بادعاء الفرق بين أعتق عبدامن عبيدى

لصدق الحيوان عليسه أذا علتذلك فنقول الصدق حاصل في المؤمن مع المدلم لانشرط صحة الأسسلام وهوالعملالظاهر كالصلاة وغيرها وجودا لايمان وهو تصديق السيصلي اللهعليه وسلم وكلماصدق المشروط مسدق الشرط فكلما صدق المسلم صدق المؤمن ولاينعكس بدليلمنكان مصدقاتاركا للافعال فلا ثت صدق المؤمن على السلم صم الاستثناء ولا يازمهن كون المسلم مؤمنا أن كون الاستبلام هو الاعان فأن الكانب ضاحك والكتابة غسيرالضعك والنزاع اغاهوفي الثاني أى في الاستلام مع الايمان لافي المسلمع المؤمن وفى الحواب تطسر لانه بازم مسن كون التصديق شرطالعمة الاسلام أن ينتني الاسلام عندانتفائه وهوغيرمنتف لموله تصالى قسل لم تؤمنوا ولكن فولوا أسلنا وأكثر هدده الاحوية المذكورة فى الكتاب لاذكرلها في المصول ومختصرانه قال (فروع الاول النقل خلاف

الاصل اذالاصل بقاء الاول ولا به يتوقف على الاول ونسخه ووضع ثان فيكون مرسعة جا الثانى الا بماء الشرعية ضربك موجودة المتواطشة كالحبر والمستركة كالصدادة على ذات الاركان وصلاة المصاوب والجدازة والمعتزلة بمواأسماء الذوات دينية وكالمؤمن والفاس ق والمروف لم توجد والفعل يوجد بالتبع الثالث صيغ العقود كبعث انشاء اذلوكان اخبارا وكان ماضيا أوحالا لم يقبل التعليق والالم يقع وأيضا ان كذبت لم تعتبر وان صدقت فصدقها المام افيد ورأو بغيرها وهو باطل اجماعا وأيض

لوقال الرجعية طلقتك لم يقع كالونوى الاخبار) أقول قد تقدم الاستدلال على اثبات الحقيقة اللغوية والشرعية والعرفية وقد تقدم أن المرفية والشرعية منقولات من المغوية فلذلك عقبه بفروع ثلاثة مبنية على النقل الاول النقل خلاف الاصل على معى أن اللفظ اذا حقل النقل من الحقيقة اللغوية الى الشرعية أوالعرفية وعدم النقل فالاصل عدم المقل وجهين أحدهما أن الاصل بقاء ما كان كاسياتي في القياس والنقل فيه انتقال عاكان فيكون خلاف الاصل الثاني (٢٠٧) أن النقل بتوقف على الاول أى الوضع

والغوى وعلى نسخه ثمالومنع الثاني وأما الوضع اللغوي فانه يتميشي واحدوه والوضع الاول ومايتوقف على ثلاثة أمورمرجوح بالسبةالي مانتوقف على أمرواحد لان طرق عسدمه أكثر الفرعالناق أنالشارع هل نقل الاسماء والاقعال والحروف أمنق ليعضها دون معصر فمقول أما الاسماء فقدوجدت وكان قد تقدم لناأن الاسماء اللغسوية تنقسم الى المتياينة والمترادفة والمشتركة والمشككة والمتواطئة فشرع الآن شكلم فماوحد من ثلث الاقسام في الحقيقية الشرعبة فنقول أماالمساينة فوحودة كالصلاة والصوم وأهمله المصنف لوضوحه وكذاالمتواطئة كالحيرفانه بطلق علىالافراد وآلممتع والقران وهذه النسلائة مشتركة فىالمساهسة وهو الاحرام والوقوف والطواف والسعى واختلفوافى وقوع المشتركة قال في المحصول والحدق وقوعهالاناسم الملاة صادق على المستملة على الاركان كالظهر وغرها

ضربك وأى عبد) ضربك كافي الناويح يعي فانه ليس للأمور الااعتاق واحدم نصف بالضار سيقه فالأول وله أن يعتق كل عبد من عبيد وضربه في الثاني (فمنوع) قال المصنف أى لانسلم أن بينهما فرقاءل العوم فيهسما للوصف فالفرق بينهما بمنوع اه وعلى تقديرا لتسليم فقد قيل القائل ان يقول لانسلم ان هـ ذاالفرق لاجل ان كلة أى عام يحسب الوضع للا يجوزان تكون كلة أيّ منجهة يوغلها في الابهأم بحيث لابتعن معناها وانأض مفت الحالم وفة كاصرح به صارت قريبة من الجوم حق صار عومها عنسداتصافهابصفة عامة مطردا يحسلاف سأترالنكرات ولذا اختلفوافي عومسا ترالنكرات بصفة عامة على ان الشميخ علاء الدين الشمير ازى صرح بأن الذكرة الموصوفة بصفة عامة لا تع فيجمع المواضع لان قوله حاملي رجل عالم بكرة موصوفة بصفة عامة وهي غسيرعامة بالاجماع وكذا قوله فتعرير رقبة مؤمنة واغاتم إذا انضم دليسل آخر بحسب المقاممن كون الصفة علالذلك الحكم تحوأيما هاب دبغ وكون المقام الأياحة ليحوكل أى خبزتريدا والتصريض تحواى رجل دخل هذا المصن فله كذا وقوله أىعبيدى ضربك فهوسرمن الصريض فيع وأماقوله أى عبيدى ضربته فقام المنع لان معناه الاتطبق ان تضرب عبد امن مبيدى فان وقع ضر بك على عبد من عبيدى فالضرر على لازم بعتق ذلك العبدوعلى هذااذاأخو جنكرة موصوفة بالآستثناء من منئي تكون النكرة المخرجة عامة لان الاستثناء من الخطر الا باحة فتعم لكونها في موضع الاباحة نحولاً كلم الارجاد كوفيافا ناله أن يكلم جميع رجال الكوفة وعلى هذا تخرج مسئلة الآبلا المذكورة فى الجامع وهي والله لاأ قربكما الانوما أقربكما في بكافسه لمبكن موليابهذا الكلام الدالانه وصف البوم المستثنى بصفة عامة فاوجب الموم في موضع الاباحسة فَهَكُنُ انْ يَقْرَبُهُ مَا أَمَدَا فِي كُلُ يُومُ الْقَ بِلاشَى لِمُرْمُ وَاللَّهِ سِجَانُهُ أَعِلْم (وردَّأُخُذُ خُصُوصُهَا) أَيْ أَي (وضعامن إفراد الضّم مرفى أى الرحال أتالـ وصحة الجواب) أى ومن صحته (بالواحد) مسلزيد أرعمرو (بالمةضيميوما) وغميرخاف كونه متعلقا يرذ (يه نى لانمسمااسسنفراقيان وضعامع افراد ضميرهماو جوابهما) كاأشاراليه في التاويح أيضا (ممنوع بل وضعهما أيضاعلي المصوص كالسكرة وعومهما بالصفة كإفروعدم عنق أحد في أبكم حل هذه وهي حز واحدد فماوها لعدم الشرط لعنقه كابينه بقوله (-لرواحد) لهابكالها (ولذا) أى ولان الشرط حل الواحد لها بكالهما (عَنْقَ الْكُلُّفَ التَّعَاقَبُ) لُوحُودٌ فَيْجَـلِكُلُّ (وَكَذَأَاذَالْمِيكُنْ حَلَّواحَـدُ) بِأَنْ كَانْ لايطيق حَلْهَا واحسد هملها واحد أوجاعية عتقواأ ماالاول نمطريق الدلالة من الثابي وأماالناني فلان المقصود صبرورتها مجولة لىموضع حاجته وهو يحصل بمطلق فعل الحل منهم وقدو حديحلاف مااذا كان يطيق حلها واحسد فلائن المقصود معرفة جلادتهم وهوانما يحصل يحمل واحدمنهم تمامها لاعطلق الجل لكن لقائل أن يقول فعملى همذا بلزم اله لوانخرقت العمادة الهسم بأن حلها كل واحمد على التعاقب انلايمتق الاالاول طصول المقصود بحمله فينتهى حكم التعليق بهحتى يصمير حمل غسيره من بعمده كملأجنبى عبثاأ ولغرض من الاغسراض لكن ظاهر الكشف الكبيرعنق الكل والمهسبطانه أعدام ﴿ مستله ليس العام محلاخلافالعامة الاشاعرة) على مافي التلويح (وزقل بعضهم) وهوصد والشرومة

وعلى الخالية عن الركوع والسعود كصلاة المعاوب والجنارة والخالية عن القيام كصلاة القاعد وليس بين هذه الاشياء قدرمشترك فتعين الاشتراكة ومثل أيضا الطهور الصادق على المياء والتراب وآله الدباغ وأما المترادة فأهدم لها المصنف وصاحب الخاصسل فان الامام في المحصول ذكران الاظهر أنها لم وجدوليس كافان فائه قد تقدم من كلامه أن الفرض والواجب مترادفان وهدمامن الحقائق الشرعية وقد نقدم أيضا أن المعرزة لميا فلندوب اسمافتكون أيضامتراد فقرقوله والمعتزلة سموا) بعني أن المعتزلة لميا المتدوا المحقق الشرعية

قالوا انها تنقسم الى أسماء الافعال كالصوم والصلاة والى أسماء الذوات المشتقة من تلك الافعال كلمم الفاعل واسم المفعول والمسفة وأفعل النفضيل كقولنا زيده ومن أوفاسق أومحسوح عنه آوافسق من عرووسموا هذا الضرب بالدينية نفرقة بينها وبين الاول وإن كان الكل عنده معلى السمواء في انه شرع هكذا قاله في المحصول فتبعه المصنف وفيه نظر فان المنقول عن المعتزلة أن الدينية هي الاسماء المنقولة شرعالى أصل الدين كالاعمان (٢٠٨) والكفروأ ما الشرعية فكالصلاة والصوم وعن نص عليه أمام الحرمين في

(دليله) أى الاجمال (أعدادا لجوع مختلفة) فانجع القلة يصم أن يراد به كل عددمن المدلانة الى العشرة وجمع الكثرة يصم أن برادبه كل عدد من العشرة الى مالانها يه (فوجب التوقف) في المرادبه (الى معنى يفيد) هذا النَّقُل (أن الخلاف في الجمع المنكر لا العام مطلقاً) لعدم بريان عدَّ افيماسوي أُبِهِ عِللَّنسكُرِ (ومعمه) أَى الْجُمَّ المُدَرِ (من الْجَنفية يصرح بنفيه) أَى الاجال (وجوابُّهم)أَى معميه منهمعن هذا الدليل (وحب الحلعلى) المرتبة (المستغرقة) لكل جع من مراتبه (على مانقدم عنهم) في مسئلة خاصة بهم (فلا اجال و بالحل على المتيقن) وهوأ قل الجميع للتيقي به كاهو جواب غيرهم (فلااجال)أيضا (وقدينقل) دليل الاجال (العاممشترك بي الواحدوالكثيرالاطلاق) على كلمنهما (والاصل)في الاطلاق (الحقيقة) فاشتبه الرادبه (فوجب السوقف الى دَلَيل العموم) فيعل به مينندا والخصوص فيعمل به حينتذ (فيفيد) هددا (أنه) أى القول بالاجال (قول القائل باشتراك الصيغة) بن الموم والخصوص (وهو) أى القول باشتراكها بنهما (أحدقولى الاشمرى ونسبته) أى الآجال (الى الاشعر يه غير واقع بل الى الاشعرى) أيضا (التوقفه في الصيغ) المستملة فى المموم انهام وضوعة له خاصة (للاشتراك له) أى اللاشعرى أى لقوله بأنهام سستركة بينهما (أولاله) أى للاشـــتراك بللكونه لايدرى كونهاموضوعة للموم أوالخصوص (في) قول (آخر) للأشعري (واذافعاهم مقرع المتوقف على مذهب الاشتراك) بينهما كائنامن كان القائليه (والوقف) في كونها للخصوص أوالعموم (الى المعين) للرادمن خصوص أوعموم (وقد أفرد المبني) الهذا الخلاف وهوأن الصيغ المستعلة للموم هل هي خاصة به أو بالمصوص أومشتركة بينهما (بالبحث) كاقدمناه مع ابطال الانستراك والوقف (فيستغنى به)أى بافراد المبنى بالبحث (عن هذه) المستَّلة لتفرعها عليه (وتَفارق) هذه المسئلة (مسئلة منع العلبه) أي بالعام (قبل الصنعن الخصص بأن المحت) المتوقف عليه على هداالقول أعنى قول الآجال الاشتراك (بطهر المرادمن المفاهيم) الوضعية لغرض الاشتراك (وهناك) أى والحث في مسئلة توقف العلبه على العمل عن الخصص يطهر (ارادة المفهوم المخد) في الوضع وهو الموم أى انه الميت (لا المجاز) أى لا ارادة أنه مخصص أو بالعكس (ولوجعلت هذه) المسئلة (آياها) أى مسئلة وحوب البحث عن المخصص العام قبل العمل به (أشكل بُنقل الاجماع فيها) أى في مسئلة وجوب المعت عى مخصص العامقيل العربيه كالسيأتي (بخلاف هذ.) فاخ الم ينقل فيها الاجاع على ذاك بل نقاوافيه الخلاف كاعلت رفان قدل) الاجماع المذكورمستبعد لان العام الوارد الى الجممد (ان اشتهرالجازاءى المصوص) فيه يعنى كونه مجازافي البعض لكونه مخصوصا (فلااجاع على النوقف) ول بعل بالحصوص (والافكذاك) أى وان لم يشتر ذلك ميسه فلا اجاع على النوقف أيضا لا محين ثذ يجب العل بالحقية ة وهي العوم (فالجواب قديقع الترد فيه) أى المصوص باشتباه القرائن (والمزاحة) أى من احمة ما يوجب الاحتمال (فيلزم حكم المجمل) وهوالتوقف الى أن يظهر المرادمنه بطريقه (وهو) أى التردد في ألخصوص (تأبت في خصوص هذه الحقيقة بسبب مامن عام الاوقد خص)حتى [هــذا (و حوابه) أى الاجال على تقــدير كون دليله الاشــتراك في كونم اللموم والخصوص أو الوقف

البرهان والغزالي في المنفول إ والمستصني فقال فالت المعتزلة والخوارج وطائفة مرالفقهاء الاسماء لغوية ودينية وشرعية أمااللغوية فظاهسرة وأماالدنسة فسا نقلته الشريعة آلى أصل الدين كالاعمان والكفسر والفسق وأما الشرعسة فكالصدلاة انتهى لفظ الغزالى ولميذكرالآمدى هدذاالقسم أعنى الدينية وذكره ان الماحب في المنتصرولم بسب (قوله والمروف الخ)يعسي أن المروف الشرعمة لمووحد لانمالا تفيدو حدها وقال في الحصول اله الاقسر ب الاستقراء وأماالفعلفلم بوحسد بطريق الاصالة آلاستقراء ووجدبالتبع لنقسل الاسم الشرعي نحو مسلى الظهر فان الفعل عمارة عسالمدروالزمان فأن كان المسدرشرعما استحال أنسكون الفعل الاشرعيا وانكان لغويا فكدلك الفرع الشالث صيغالعقودكبعث وكذلك الفسوخ كفسحت وأعتقت وطاقت آخبارات فيأصل اللعة وقد تستعل في الشرع

أ بضاكذاك فان استعملت لاحداث حكم كانت منة ولة الى الانشاء وفالت الحنفية انها اخبارات عن ثبوت الاحكام وذلك في مت منة ديروجودها في سلط الفظ وغايته أن تكون مجارا وهوأولى من النقل كاسياني والفرق بين الانشاء والخير من وجود أحدها أن الانشاء لا يحتمل القصديق والتكذيب يخلاف الخبر الذاتي أن الانشاء لا يكتمل المفار نالفظ بخلاف الخبر فقد بتقدم وقد يتأخر الثالث الانشاء هوا لكلام الذى ليس له متعلق خارجي بتعلق الحكم المفساني به بالمطابقة وعدم المطابقة يخلاف الخبر الرابع الإنشاء سبب اشبوت

متعلقه وأمااتلبرفظهر أه واستدل المصنف على كونه انشاء بتلاثة أدلة و أحدها أنه لوكان اخبارا قان كان عن ماض أو حال فيلزم أن لا يقبل الطلاق التعليق لان التعليق عبارة عن توقف و جود الشي على شئ آخر والماضى والحال موجود فلا يقبله وليس كذلك وانكان خبراعن مستقبل يقع لان قوله طلقتك في قوة قوله سأطلفك على هذا النقد بروا اطلاق لا يقع به ما الدليل الثاني لوكانت اخبارات فال كانت كاذبة فلا اعنبار بما وانكانت صادقة فصد قها ان حصل بهذه الصيغ نفسها أى يتوقف حصوله (٢٠٩) على حصول الصبغة فيلزم الدور

لان كون الخرصد قاوهو قوله طلقتك مثلاموقوف على وجودالخبرعنه وهو وقوع الطلاق قاوتوقف المخيرعنه وهووقو عالطلاق على اللروهوقوله طلقتك لزم الدور وانحصل الصدق يغسرها فهو باطل اجماعا الاتفاق مناومنه سمعلى عدم الوقوع عندعدم هذه الصيغة والدليل الثالث اذا فاللطلقته الرحعسة في حال العسدة طلقتك ونوى الاخبارفانه لا مقع علمه شع فأن أينوشيا أونوى الانشاء فانه يقع عالا تفاق ولوكان اخبارالم يقسع كالونوى الاخباروفيه تظر لحوازأن يكون خبراعن الحال فلذلك يقع قال (الثانية الجازاماني المفردمثل الاسدالشجاع أوفىالمركب مثل أشاب المسغروأ فدي لكبيث ركرالغداة ومرالعشي أوفيهمامشل أحماي أكتمالى يطلعنك ومنعه ابن داود في القرآن والحديث لناقوله تعالى حددارابر مد أنينقض فالفه إلساس

فلنالاالباس معالقسرينة

فذلك (يطل الاشتراك والوقف كاتقدم) في البحث الثاني (والله سبحانه الموفق في مسئلة نقل الاجاع على منع العل بالعام قبل البحث عن الخصص) ومن ناقليه الغزالي والاتمدى وابن الحاجب (وهو) أى نقل الاجاع المذكور (امالعدم اعتبارقول الصيرفي) يتمسك به ابتداء مالم يظهر مخصص (لقول امام الحرمينانه) أى قول الصرفى (ليسمن مياحث العقلاء بل صدرعى غياوة وعنادو إمالتا و بله) أى قول الصبر في كماذ كرا العلامة الشيرازي (بوجوب اعتقاد العموم قبل ظهور المخصص فأت ظهر) المخصص (تغير) اعتقاد العموم (والا) أى وانْ لم يظهر (استمر) اعتقاد العموم قال المصنف (وقد يقال الفرق) بين الاعتقادوا المل بأنه يجب اعتقاده قبل العداء في مخصصه ولا يحوز العل قبله (تحكم) لان الاعتقادا غماه وللعمل فايجاب اعتقاده يوجب انجاب العمل به فلا يفيده لذا التأويل رجوعه الى الاجماع (وكلام البيضاوى) وهو يستدل بالعام مالم يظهر المخصص وابن سريج أوجب طلبه أولا (لا يعتسمل ذلك التأويل فلا ينصرف عنسه) أى عن قول الصير في بهذا (قول الامام ومثل) أى العام فى منع العليه فبل الحث عن الخصص (كل دليسل عكن معارضته) أى عدم العليه فلا يجوز العمل مدليل ما قبل الصث عن وجودمعارض (وهذا لانه) أى الدليل (لا يتم دليلا) موجباللعمل (الا يْشْرَطْ عَدْمَهُ) أَى المَعْارضُ (فيلزم الاطلاع على الشَّرط) وهُوعدمُ المُعارضُ (في الْحَكَم بالمسروط) وهوالعمليه وهناأمورلايتم المطاوب الاجعرفتها فلاعلينا أن نذكرها هالامر ألاول قال الشييزتاج الدين السبكي دعوى الاجاع على أنه لامدمن البعث بمنوعة فالمسئلة مشهورة بالخلاف بين أعتنا حكاء الاستناذأ بواستق الاسفرايني والشيخ أبواستق الشيرازى ومن يطول تعداده وعليه برى الامام الرازى وأتباعه اه وقدح الفاضل الابهرى فيه أيضامع مخالفة الصيرفى بأنه ان كان في عصره فكيف ينعقد مع الفته وهومن أهل الاجاع ولو كان قبله لعرفه فلم مخالفه لائه أقعد ععرفته وان كان بعده لريحالفه من بعدان الحاجب الحاكلة لكن خالفه كشرمن العلاه المحققين كصنفي الحاصل والتعصيل والمنهاج فانمسم اختار وأجواز الملبه والمسك بهمالم يظهر يخصص وأستدوا ايجاب طلبه الحابنسر يج آه وأضاف الشيخ أووحامد اليه الاصطخرى وان خران والقفال الكير ثمقال وزعم اينسر يج ورفقته أن ماذهبوااليهمذهب الشافى لانه قال وعلىأهل العلمف السكتاب والسنةأن يطاب وادليلا يفرقون بهين المتم وغيره فى الامروالنهى فأخبرانه يجب أن يطلب دليلا يستدلبه على موجب اللفظ والامرالثاني فال السبكي أيضاوا لذى عليسه الصيرف أنه يجب اعتقاد العموم في الحال والعمل عفتضاء كالقلهمن ذكرنا واقتصر القادى أوالطيب وامام الحرمين واين السمعانى فى النقل عنه على وجوب اعتقاد الموم في الحمال اله فانتني تأويل العلامة عماعلمه عمان الفاصل الكرماني قال بعد حكامة قول الصمرف فلت وهوموا فق لما في رسالة الشافعي والكلام اداكان عاما ظاهرا كان على عومه وظهوره حتى مأتي دلالة على خلاف ذلك انتهى وقد قال السبكي ثم قال الشيخ أبو حامدوذ كر الصيرف أن ماذهب السه مذهب الشافعي فذكرهذا بعينه وكانن الكرماني لم يطلع عليه فتوارداه م الامر الثالث قال الكرماني مثار الخلاف الترددف أن التخصيص مانع أوعدمه شرط فالصيرف يقول انهمانع فيتمسك يهما لم ينهض

العرف البردي التقرير والتعبير اول) قلنالعدم الاذن أولايهامه الاتساع في الاينبغي) أقول لما فرغ من مباحث المقيقة شرع في مباحث المحازفذ كرأن الجازعلى ثلاثة أقسام أحده اأن يكون في مفردات الالفاظ فقط كقولك رأيت أسداته في الرجل الشجاع الثاني أن يقع في التركيب فقط وذلت بأن يستمل كل واحد من تلك الالفاظ في موضوعه و يكون الاسناد غير مطابق كقول الشاعروه والصلتان العبدى أشاب الصغير وأفى المكبيث ركون الغداة ومن العشي

فالاشابة والاننا والكروالم حاسلة حقيقة لكن اسنادالا ولين الحالات عرين مجازلان الله تعالى هو الفاعل لهما فان قيل هدنا البيت من القسم الثالث المراد بالصغيرا يضامن تقدم له الصغر قلنا الصغير المنالث المراد بالصغيرا يضامن تقدم له الصغير المنالث المنا

المانع لان الاصل عدمه وابن سريج يفول عسدمه شرط فلا من تحققه انتهى والشأن في الترجيم مالامرال ابع قال السبكي أيضاوا مآفول ابن الحاجب وكذا كل دليد معمعار منه فهي طريقة بعض الاصوليين وعليها برى الشيخ أبو سامد حيث قال وهكذا الخلاف مين أصحابنا في لفظ الامروالنهي أذاوردامطلقين والاصم عندناومم ممن نقل فيه الاجاع أنهلا يحب غند سمناع الحميقة طلب المجاز وان وحب عندسماع العام البحث عن الخاص لان تطرق النفصيص الى العومات أكثروا بده بتوجيه عن أبيه مُنقل عنه انه قال ومن شبه العام بالحقيقة فقد أفي بسافط من القول * الامر الخامس حكى الاستاذأ واحتق الاسفرايني الانفاق على النمسك بالعيام في حداة النبي صلى الله عليه وسارف ل الهدث عن الخصص لتأ كدانتفاء احتمال الخصص عمة لان المسك بالعام اذذاك محسب الواقع فما وردلاحله من الوقائع وهوقطعي الدخول عند الاكثرثم قال المسنف سناءعلى وجوب الحث قبل العل (والخلاف ق فدرالصفوالا كثر) اله يبعث (الى أن يغلب ظن عدمه) أى المخصص (وعن القاضي أني بكرالي القطعبه) أى بعدمه (لنالوشرط) القطعبه (بطل) العل بأكثرالع ومآت المعول بهاا تفاقأاذ القطع لاسبيل ألبسه والغاية عُـدم الوجدان عنسدالجُث والنظروهولايدل على عــدم الوجود (قالوا) أي القاضى ومن تبعه (اذا كثر بحث الجهمد) عن الخصص (ولم يجدقضت العادة بعدم الوجود أحدب بالمتع فقد يجد) المجتمَّدا لمنصص (بعدالكُ ثرة) أي كثرة بمُشه عنه وحكمه بالعموم (ثميزيد) في النصَّت استنظهادا فى أحرره فيظهرو جوب العمل به (فيرجع) عن الحكم بالعموم ثم هذه المستثلة أم أقف فيما ومسل الناظر القاصر السممن كتب الحنفية على صريح الهسم فيها تع أصوالهم توافق ماذهب اليه الصيرف ولاسسماما ذهب اليه معظمهم القائلون بأن موجبه قطعي كوجب الحاص والله سيصانه أعلم الله (مسئلة صيغة جمع المذكر) السالم وانحالم يقيديه كغيره مع كونه المرادلانه اختص في العرف به من اطلاقه وان كان صاد قالغة على تحوقوم قيامذ كره المستنف والاولى أن يقال الصيغة الى يصم اطلاقهاعلى الذكورخاصة الموضوعة بحسب المادة لهم والاناث كاستنبه ثعليه (ونحو ألواوفي فعلوا) ويفعاون وافعاوا (هل يشمل النساء وضعانفاه الاكثرالاف تغليب) وغيير خاف أنه استثناء منقطع (خلافاللحنابلة) والانفاق على أن مسيغة جمع المذكرالموضوعة بحسب المبادة للذكورخاصة كالرحال لانتناول النساء وجمع المؤنث لايتناول المذكر كالاناث والمسلمات وان الصيغة الموضوعة الماهوأعمن الذكور كالناس تتناولهما (للاكثران الممين والمسلمات) اذلو كان مدلول المسلمات داخلاف مداول السلين لماحسن هدالانه تكرار بلافائدة فانقيسل بله فائدة وهي التنصيص والنأ كيد كعطف السلاء الوطى على على الصلوات فلنا يعارضها فائدة الابتداء الذي هوا لاصل أعفى التأسيس م تقدم على فائدة التكرار كاقال (وفائدة الابتداء أولى من النصوصية بعد التناول ظاهرا) اذالافادة خسيرسن الاعادة ولايقال الانادة يطريق النصوصية دون الظهور تأسيس لاتأ كيد الآنا انقول ليس هـ ذا الانقو يقلد لول الاول تدفع توهم النعوز وعدم الشمول وهومعنى التأكيد (وسببه) أى وللا كترا يضاسبب نزول هذا الآية (وهو تول أم المة باوسول الله ان النساء قلن ما نرى الله ذكر الا

الله تعالى وههناأ مور أحدها انهيذا النقسيم نقله الامام عن عبدد القباهرا لحرحاني وارتضاء هروأ تباعه ومنهم المصنف وفيمتابعته إياهم اشكال تقدم فيحدالجازومستنده ان المركات عنده غدرير موضوعية وقدمنعان الماحب وقسوع المجاذف التركست وحصره في الافراد الثانىان النعيير عن النسبة بالمركب غسر مستقيم والصواب التعبير بالتركب اذلوفلت هلك الاسدوأردتأن الرحسل الشعباع مرض مرضا شديدا فأندمجاز واتعنى المرك لافي النسسة وكذا وردأمرا لمؤمنين أى كابه أوأمره فانده عاز واقع في مركب تركيب اصافسة وليس هوالمراديل كل محاز فيغبرالنسمة فهومركب فان ألاسمد من قولناحاء الاستدمس كسلانضمام غبره اليه واذاتقررابرادهـده الأشياء على التعبير بالمركب لدخولها فمسه فهي واردة على المفسرد الخروحهامنيه الشاك

التمثيل البيت وشبهه انما يصح ان لوعام اعتقاد المذكام فقد يكون ائقائل دهريا ويكون قد الرجال المشيل البيت وشبهه انما يصح ان لوعام اعتقاده الرابع المجاز في التركيب عقلي لان نقل الأسناد عن متعلقه الى غيره مقد ل لحكم عقلى لالفظة لغوية هكذا والمحصول وهو بناه على ان المركبات غير موضوع عند (قوله ومنعه ان داود) به في ان أباب حرون داود الاصفهاني الظاهرى منع من دخول المجاز في الفرآن والحديث دليلنا قوله تعالى جداد ابريدان ينقض وشبه عبر عن الميل باراد قالسقوط المختصة

عن المسعود واذا جاز ذلك في القرآن جاز في الحسد بث لانه أولى ولانه لا قائل بالقرق والخسلاف في الحسد بث ليس عشهور ولهدا قال الاصسعة الى في شرح المحسول اله لا يعرف في غير المحسول على ان الامام لم يصبر حبه بل كلامه على الحقيق المدهما الموقوعة ان كان مع القريدة وان كان بدونها ففيه التباس المقصود بغيره وجوابه أن ذلك مع القرينسة فلا التباس ولذلك فوالدسستانى وهذا الدليل يؤدى الى منع المجاز مطلقا (٢١١) وهوم منذهب الاستاذ أبى اسمق

الاسمفرايني وجاعمة الثانى لوتكلم البارى تعالى بالجماز لقمسلله متعؤز وهمو لايضال لهاتفاقا وحوامة أن أسماء الله تعالى توقيضة على المشهورف لا بطلق علسه الامالاذن ولا أذن سلتاأ نهادا ثرة مسع المعنى وهومذهب القادى أبى بكرلكن شرطه ان لا يوهم نقصا وما فحن فسله لس كذلك فان المتجوز يوهسم تعباطي مالا ينبغي لاشتقاقه من الجمواز وهوالنعسدي قال (اشالشة شرط الجاز العبلافة المعتبر نوعها نحو السيعية القابلية مثلسال الوادى والصورية كتسمة المدقدرة والفاعلمة مثل نزل السحاب والغالبة كتسمة العنبخرا والسيسلية كتسمسة المرض المهلث بالموت والاولى أولى لدلالتها على التعمن وأولاها الغائية لانهاعلة في الذهن ومعاولة في الخارج والمشابعية كالاسدللشعاع والمنقوش ويسمى الاستعارة والمضادة مشل وحزاءسدتة سشة مثلها والكامة كالقرآن لمعضه

الرجال فأنزلت في مستندأ حدمن طريق أمسلة ومن طريق أم عمارة وحسنه الترمذي) الاأن ظاهر هـ ذاأن هـ ذااللفظ في مسندأ حدمن هاتين الطريقين وأن الترمذي حسنه وليس كذلك فان الذي في مستندأ جدعن أمسلة قلت للنبي صلى الله عليه وسلم مالنالانذ كرفى القرآن كأيذ كرالرجال قالت فلم برعني منسه ذات بوم الاونداؤه على المنسرأيم االناس فألت وأناأ سرّح رأسي فلففت شعرى ثم دفوت من ألباب فعلت سمعى عندا بلر مدفسه مته مقول ان الله عزوجل مقول ان المسلمن والمسلمات والمؤمنسين والمؤمنيات هيذه الاسمة مل قال شيئنا الحافظ حاصن طرق عن أمسلة لمأر في شئ منهاأ وله هكذا انتهبي ولاذكراهمن طريق أمعارة في مستندأ جدنم هوفى جامع الترمذى من طريقها بلفظ انهاأ نت النبي صلى الله عليمه وسلم فقالت ماأرى كل شئ الاللوجال وماأرى النساءيذ كرن بشئ فغزلت هذه الآية ان المسلمن والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الآنة هذاحديث حسين غريب واغسا يعرف هذا الحديث من هذاالوجه وقال شضنا الماقظ رجاله رحال العدير لكن اختلف في وصله وارساله رواه شعبة عن حصين مرسلا وهوأحفظ من سلمان من كثير بعسى الراوى المعن حصين عن عكرمة مرفوعا وذكرمفاتل اب حيان في تفسسيره أن أسماء بنت عيس سأات أيضا عن ذلك نحوسة الأم عمارة وعلى كل حال فلاضر فان الحاصل انهن نفين ذكرهن مطلقا (فقرر) النبي صلى الله عليه وسلم (النبي) ولوكن داخلات لم يصدق نفيهن ولم يقردهن عليه بل منه هن منه (وهن أيضامن أهدل اللسان) نم أخرج الطبرى باسناد صيع عن قتادة قال دخل نسام ن المؤمنات على نساء السي صلى الله عليه وسلم فقلن قدذكركن الله في القرآن ولمنذكر بشئ أمافينامايذكرفأ نزل الله تعالى ان المساين والمسلمات آلاكة ورواءا ين سعدعنه نحوه فات لم يكن ما تقدم راجعاعليه والافه ومعكر للطاوب والله تعالى أعلم (قالوا) أى الحنا بلة (صم) اطلاقه (للذكروالمؤنث) كاهيطوامنها جمعانطابالا دموحة ادوابليسُ (كَاللذكرفقط والاصل) في الاطلاق (الحقيقة أجيب يلزم الاشستراك) اللفظى على هـ قداالته عدير (والجازخير) منه قال الكرمانى والخصم أن عنع انه الرجال وحدهم حقيقة بناءعلى مذهبه من انه ظاهر في الكل (واعلم أن منالهه قين) وهوان الحاجب (من وردد لبلهدم) أى المنابلة (هكذا المعروف) من أهل اللسان (تغليب الذكور) على الانات عنداجتماعهما باتفاق وهذااعا تصور مدخول النساءفيه (ويجيب بَكُونَهُ أَذَا عِبَازًا وَأَنْهُ خَيْرًا لَى آخره وهو) أَى ايراد دليلهم هكذا (بعيد) منهم (اذاعترافهم بالتّعليب اعتراف بالمجاز) لانه نوع منه (وعلى كل تقدير) من ايراد دليلهم على ماذكر نا ومن ايراده على ما قاله هذا المحقَّق (فالانفصال) عن دليلهم (بكون الجانب يراني الماهوفي اللفظي و يكن ادعاؤهم المعنوى أى هو) أي جمع المذكر (الاحسد الدائر في عقلا الذكرين منفردين أومع الاناث فلايتم) الانفصال المذكورلان المعنوى خيرمن الجاز (ويدل عليه)أى على ان الصبغة للشترك المعنوى (شمول الاحكام المعلقة بالصيغة) لهن أيضا كوحوب الصلاة والزكاة والصيام الثابت بقوله تعالى أقموا الصلاة وآبوا الزكاة وقول باأيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام (فانقيل) شمولها الهن (بحارج) كالحسديث الحسن الذي أخرجه أفوداود والتروندي وابن ماجه وغيرهم انما النساء شفائق الرجال والاجماع (منع)

والجزئية كالاسودالزنعى والاول أقوى الاستلزام والاستعداد كالمسكر على الغرفى الدن وتسمية الشي باعتبارماً كان عليه كالعسد والجاورة كالراوية القربة والزيادة والنقصان مثل البسكثل شي واسأل القربة والتعلق كالخلق الخاوق) أقول بشترط في استمال الجاز وجود العسلاقة أم لا بدورا العسلاقة أم لا بدورا المسكن وهو باطل وهسل يكنى وجود العسلاقة أم لا بدورا عتبارا العرب لها أى بأن تستعلها فيه مذهبان حكاهما الآمدى من غسيرتر جيم ويعبر عنهما بأن المجازه لهوموضوع أم لا أصهما

عسدا بن الحاجب أنه لا يشترط لان أهل العربية لا يتوقفون عليه وأصهما عند الامام واتباعه أنه يشترط لان الاسدله صفات وهي الشجاعة والمجلى والمجلو المنابعة كافية من غير نقل لما امتنع والخصم ان يقول المسابعة كافية في صفة فله مرة وهده لا يتبادر الذهن اليها قال الفرافي والخلاف الحاهو في الانواع لا في جرئيات النوع الواحد فالقائل بالاشتراط يقول لا يد أن تضع العرب نوع (٢٠) التجوز بالكل الى الجزء مثلا وبالسبب الى المسبب والى هذا أشار المصنف

كون شمولهالهن بخارج اذلامعسين اذلك (فان استدل بعدم دخولهن فى الجهادو الجعة وغسرهما) كحلالا ستتاع بملث المين في نحوقوله تعالى وجاهدوا في الله حق جهاده فاسعوا الىذكرالله والذين هم لفروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أوما ملكت أبسائهم (لعدمه) أى دخولهن في أحكام أخرحني انه يحتاج ثبوت وجوب الصلاة والزكاة والصيام وفحوها في حقهن الى دليل غيرا اصيغ المذكورة (فقد يفال بلذلك) أى عسدم دخولهن فيمالم يدخلن فيسهمن أحكام الصيغ المذكورة (بخارج) عنها (وهو) أى عدم دخولهن في الميدخلن فيممن ذلك بخارج (أولى من دخولهن) فيمادخلن فيه مُن ذلكُ (به) أَى بِحَارِج (لأنه)أى عدم دُخولهن المذكور (أقل) من دخولهن المذكور (واسناد الاقل الحائج أولى من استنادا لا كثراليه لمافيه من تقليل خلاف الظاهر (خصوصا بعد ترجع المعنوى) على اللفظي والمجاذ ثمانا الخرج المخرج الهن من الجهادوا لجعمة وحسل الاستمتاع بملك اليهين الإجماع وقول النبي صلى الله عليمه وسلم الجعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الاأربعة بملوك أو امرأة أوصبي أومريض رواه أبوداودوقال النووى على شرط الشيفين ومافى صيح البخارى عن عائشة استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال جهاد كن الجيج وماروى ابن ماجه باستنادعلى شرط الصديم عنهاقلت بارسول الله هل على النساء جهاد قال نع جهاد لاقتبال فيه الخبروا أعرم الى غير ذلك (ولاحاجة بعددلت) أى كوته جع الواحد المعنوى (الى الاستدلال) لاخولهن حقيقة (بالأبصاء لنساء ورجال) بدى (مُقوله أوصيت لهم) بكذاحيت يدخل النساء في لهم مُ يدفع بان تقدم الجعين الخاصين قرينة ارادة الكل مجازا كأذكران الحاجب الاستغناء عنه بماذكر نامن المعنوى مع أنه أقوى (وحينتذ) أى وحين ترجم قول الحنابلة (فقولها) أى أم سلة نقلاعنهن بناء على اللفظ الذي ذكره المصشنف مامعناء (مانزى الله ذكرهن) كانه المفهوم من فولهن ماذكرالا الرجال (أى) ماذكرهن (باسستقلال) وفولهانفسهاءلى ماذكرنامالنالانذكرأى مسستقلات وقول أم يحارةوما أرى الغساء يذكرن شيَّأى مستقلات جعابن الادلة (ولا يخني عدم تحقق الخلك في محوزيدون) لانه موضوغ بحسب المبادة للذكورخامة وهداما تقدم الوعد بالتنبيه عليسه (الايفرض امرأة مسمياة بزيد) فأنه حينتُ ذيتحقق لعدم اختصاصه بحسب المادة بالذكور (وأماأ سماء الاجناس كسلون فقسديستدل به) للاكثر (الاتفاق على أنه جسع المذكر والجسع لتضعيف الواحدوه ومسلم) ومسلم غسيرمسلمة (ولهسم) أى الخنابلة (دفعه) أى هدنا الاستندلال (بان الجع التضعيف) الواحد (الكن الكلام في كونه) أى الواحد المضعف (الواحد المذكرليس غير) أوو المؤنث أيضا (وتسميته) أىهذا الجمع (جمع المذكراصطلاح) لاهل العربية لاللعرب فلاتقوم به الحجة (فان قيل) لوكان مسلون جعالم سلفة أيضالزم أن لا يصم فيسه الواحد فلم يكن جع تصيير م يقال استبعادا (فأين تذهب التاء في مسلة الني هي من آحاده قيل مذهب افي صواحب أوطفون على رأى أعدا لكوفة وابن كيسان الاأنه فتماللام في طلحون قياسا على أرضون وان منعب البصريون وقالوا انما يجمع على طلعات كاهو المسموع والحسرف ان الخلومن آاه التأنيث المغايرة لما في عسدة و ثبسة علسين شرط لهدذا الجمع فقال

بقوله المعتبرنوعها قالفي المحصمول والذى محضرنا منأنواعهااثناء شرقسما وقددذ كرهاالمسنف كاذكرها الاأنه أسقط العاشر للاستغناءعنه بالنالث وقال الشيخ صني الدين الهندى الذى يحضرفا من أنواعها أحدوثلاثون نوعاوعية دها فلنقتصر على ماذكره المسنف فان الزائدعليه إمامتداخلأو مذكور فيغيرهذا الوضع * أحدهاء لاقة السبية وهواطلاقاسم السيب على المسماى العلة على المعاول مانالسعلى أرىعةأقسام قابلي ويعبر عنسمه بالمادى وصورى وفاعلى وغائى وكلموحود لاسلة من هذه الاربعسة كالسر برفان مادته الكشب وفاعسله النصار وصورته الانسطاح وغاسه الاضطماع عليسه وانما سميت الثلاثة الاولى أسبابا لتأثسرها في الاضطماع وسمى الرابع وهوالغباثي سببالانه الساءث على ذلك فانهاذااستعضر فيذهنه الاضطماع حسلهذلك على

العلوهومة في قولهم أقل الفكر آخر العمل ومعنى قولهم العاة الغائبة عاة العلل الثلاث في الاذهان ومعلولة البصريون العلل الشلاث في الاعيان أى في الخيارج مثال تسمية الشيئ باسم سببه القابلي قولهم سال الوادى أى المساء الذى في الوادى فعير عن المساء السائل بالوادى لان الوادى سبب قابل له فأطلف اسم السبب على المسبب وفيسه نظرفان المسادى في اصطلاحه سم جنس ماهية الشيء كما تقدم في المنسب مع السريروه هذا اليس كذلك ويظهر أن هذا من باب تسمية الحال باسم المحل أومن عجاز النقصان الاتن وتقديره ماء الوادى ومثال تسمية الشئ باسم سببه الصورى اطلاق البدعلى القدرة فى فوله تعلى بدائله فوق أيديم ماى قدرة الله تعالى فوق قدرتهم فالبدلها مسورة خاصة يتأتى بها الافتدار على الشئ وهو تجويف راحتها وصغر عظمها وانفصال بعضها من بعض لتلتوى على الاشياء بقوة نشكل السدم الاقتدار كشكل السريرمع الاضطباع وقد تقدم أنه سبب صورى فتكون البدكذ لك فاطلاقها على القد درة من باب اطلاق السبب العسورى على المسبب وقسد انعكس المثال على الامام (٣١٣) وأتباعه ومنهم المصنف فقالوا كنسمية

السدقسدرة والصواب كتسمية القسيدرة بداكما قررناه فاعتمده واحتنب غسره وقدذ كره الامام في المنتخبء عسلي الصواب ومثال تسمسة الشئ باسم سسهالفاعلى قولهمم نزل السحاب معنون المطسر فان السعاب سيب فاعليّ في المطر عسرما كمانقول الشمس تنضيج الثمارهكذا مثل المصنف تبعاللماصل ومثله الامام بقولهم نزل السماء وأشارالي فسول الشاعر اذا نزل السماء بأرض قوم

اذا زل الدياء بأرض قوم رعيناه وان كانواغضا با وفيه فهوسماه والظاهر أنه مراد المصنف أيضاوكا أنه فهم أن المسراد بالديا المعاب لا السماء المعهودة السماب لا السماء المعهودة المعرب ومثال تسمية فصرح به ومثال تسمية النيا باسم سببه النيا أي أواني أعصر المعاب الني أواني أعصر المعاب النيا النيا المائي باسم سببه النيا أواني أعصر النيا المائي باسم سببه النيا المائي باسم سببه النيا المائي على العنب لانم اللعل الخرا أي عندهم النوع الذاني علاقة المسببة وهوا طلاق

البصريون نع وقال الكوفيون لا محقد عرفت من هدذا أن القول بانها ذهبت مذهبها في طلون أولى لان كلامنهما جع تعصيم يحلاف صواحب (والوجه ان الاستدلال بتسمية جع المذكرمن كل أعمة اللغة استندلال بأجماعهم) على ذلك فتقوم به الحجة (والالفالواجمع المختلط) لآنه في الحقيقة كذلك (والاصل عدم التغليب في التسمية بل) كان (يجبُ) أن يقولو أجمع المختلط (دفع الموهم فيث قَالُوهُ) أَى جَمِعُ المَدْكُرِ (كَانَ) هذا الجَمَعُ (طَأَهُرا في الخصوص) بِالَّذِّكُورِ (ويَدْفَع) هذا بأنه (لما لزمه) أىلفظ جمع المذكر (الذكورحيث كان) جمع الذكور (الاعممنهُ عَمَّ) أَى من الذكور (منفرديرأومختلطين كاننسبته) أيجمع المذكر (اليهم) أى الذكور (أولى من الختلطاذ لَا بِلزمه) أَى الاختسلاط هذَا الجمع (وحينتذ) أَى وحين كان الام على هذا (تُرجيم الحنا المة وهو فول المنفية) أيضاوفي البديع وأكثراً صحابنا والمنابلة يدخلن تبعا (وعليه) أى القول بتناول جمع المذكر الاناث (فرع أمنوني على بني تدخسل بناته) ثم كرّا لمصنف على قول الحد اباه مرجعا لقول الاكثرفقال (والأظهرخصوصه) أىجمع المذكر بالذكور (انتبادرخصوصهم عندالاطلاق) من غسيرقر ينة والتبادر عنده بدونها من أمارات الحقيقة (ودخول البنات) في الاعمان على البنين (للاحتياط في الا مان حيث كان عما تصم ارادته) أى الا مان عليهن من الا مان عليهم سعاحقنا الدم المشترك (بتعلق بكل منها) أى مفاهيمه (لا المجموع) منها من حيث هو مجموع بحيث لا يفيد أن كال من معانب مناط الحكم والفرق بينه ماماهوالفرق بين البكل الافرادى والبكل المجموع فن ذاك أن الافرادى بزمن المجموع ومن ثمة يصم كل واحديشبعه رغيف بالمعنى الافرادى دون المحموى ولايصم كل واحد عمل هذا الحرالعظم بالمعنى الافرادى دون الجموعي فأنه لانزاع في عدم حوازه حقيقة ولافى جوازه عبازاان وجسدت عسلاتة مصمعة ولافي صقارادة كلمن معانية على سبيل البدل بان يطلق تارة وبرادمعني من معانيه ويطلق تارة ويرادمعنى غييرذاك ولافى كونه حقيقة ولافى صحة أت يرادبه أحسد معانيسه من غسيرتعيين وهومالا يتجآو زها وانحاالشان في كونه حقيقة أوجازا فقال صاحب المفتاح حقيقة وقال آخرون مجاذ (فعن الشافعي نعم) أي يجوز حقيقة نقله امام الحرمين والغزالى والا مدى (والحنفيةلا) يجوز حقيقة (ولاجازا) ووافقهم البصريان أبوا خسين وأبوعبد الله وأبوه المروغيرهم (فقيل) عدمالجواذ (لغة كالغزالى) وأبى الحسين وفخرا لدين الرازى لاعقلا (وقبل) عدما لجواز (ُعقلا) وهوعنتارُ صدر الشريعة (الآمدي يصرعجازا) وهدذا عنالف لما في شرح المنهاج للاسنوى وُنوَقِفُ الا مدى الم يعترشيا الم نع ذُهب الى هذا امام الحرمين واختاره ابن الحاجب (وقيسل) يصم (فى النفى فقط حقيقة وعليه) أى هذا القول (فرع في وصايا الهدامة) ففال في مسئلة من أوصى لموالمه ولهموال أعتقهم وموال اعتقوه فالوصية باطلة لان أحدهمامولي النعمة والا خرمنعم عليسه فصار مشتر كافلا ينتظمهمالفظ واحدفي موضع الاثبات بخلاف مااذا حلف لايكلم موالى فلان حيث بتناول الاعلى والاسفل لانهمقام النق فلاتنافي فيسه (وفي المبسوط حلف لاأ كلم مولاك وأعلون وأسفلون

اسم المسبب على السبب كتسمية المرض المهلث بالموت واذا تعارض الامر بين العلاقة الاولى وهى اطلاق أسم السبب على المسب وبين الثانية وهى اطلاق اسم المسبب على السبب على السبب الثانية وهى اطلاق اسم المسبب على السبب أولى أن البول مثلا مدل على انتقاض الوضوء وانتقاض الوضو ولا يدل على البول فقد يكون عن السبب أوغره والمالية عن السبب أقرب من عكسه كان أولى وقد بقال العكس أولى لان وجود المسبب يدون السبب عال فالسبب لازم السبب ولا ينعكس أولى لان وجود المسبب يدون السبب عال فالسبب لازم السبب ولا ينعكس أولى لان وجود المسبب يدون السبب عن السبب

مان العلة الاولى قدعرفت انقساسها الى على أربع فاذا ثعارضت فأولاها العلة الغائبية لا جماع علامتى السبيبة والمسبيبة فيها لا شهاعة في الذهن من جهة أن المهرمثلاه والداى الى عصيرالعنب ومعلولة في الخارج لا نها لا وحد الا آخرا كا قدمناه به النوع الثالث المساجة وهي تدمية الشي باسم ما يشاجه اما في الصفة وهو ما اقتصر عليه الامام وأتباعه كاطلاق الاسد على الشياع أوفى الصورة كاطلاقه على المنتقوشة على الحائط (٢١٤) وهذا النوع بسمى المستعاد لانه لما أشبه في المعنى أو الصورة استعرنا

أيهم كام حنث لان المسترك في النفي يعموه والختار) عند المصنف (والقاضي والمعتزلة) على مافى محتصرابن الحاجب وفى البديع وبعض المعنزلة (نصيح حقيقة) وعليه ظاهر مافى الاختيار في مسئلة الوصية المذكورة وعن أبى حنيفة وأبى بوسف انهاجا ترة وتكون الفريقين لان الاسم انتظمهما ومافى شرح مختصر ابن الماجب السبكي وقف على مواليه وله موال من اعلى وموال من أسفل الصيم أنه بقسم بينهم (فان) كانت صحة الاطلاق حقيقة (العموم) أى لعمومه في مفاهيم وهوظاهرذ كرالبديع أياهممع الشافعي (فكقول الشافعي) بلهوه وفيكون العام على قولهم قسمين متفق الحقيقة وهوعوم غَيرالْمُسْتَرَكُ ومحتلف الحقيقة وهوغوم المشترك (أوالاشتراك في كلها) أي مفاهيمه (وكل منها) أي مفاهيه أى لوضعه لمجموعها ولكل منها أيضا وعلى هذامشي الشيخ تاج الدين السبكي (أوليس) المشترك (كذَّلَتُ) أىمشتركافى الكلوكل من المفاهيم بل موضوع ألكل منها لاغيرلا المجموع من حيث هو مجموع لعدم النزاع في عــدم جوازه حقيقة كانقدم وحنشذ فلا يتم قوله (فياينه) أي لقول الشافعي لانهذاعين الاول فاغابتم فيساقبسله لانه على هذا محمل عند دالقاضي ومن وافقه فاهرفي الجيم عند الشافعي (نليسمذهب الشافعي أخصمنه) أيمن قول القاضي (كافيل) قاله المحقق التفتازاني (ولانه) أَيُ الْمُسْتِرَكُ (حَقَيقة) فَي كُلِّ من مَعْانيه (يتُّوقف السامع فَي المرَّاد بَها) أَي جِعقبيقته بالنسبة الى معانيه (الحالقرينة) المعينة له لاجماله في معانيه (ومذهبه) أى الشامى (لايتوقف) السامع فى المرادبها الى القرينة اظهوره في معانيه (والمذهب هُوالجموع) من كونه حقيقة يتوقف السامع فالمرادبهاالى الفرينة ان كانهومسذهب القاضى أومن كونه حقيقة لايتوقف السامع فى المرادبها الحالقر يَنْهُ انْ كَانْ هُومُذْهُبِ الشَّافِي (لأمجردكُونُهُ حَقَيْقَــةُ وَوَجُودُمُشَــتَرَكُ بِينهُما) أي بين قولَى الشافعي والقاضى (هوصة اطلاقه عليه مالايوجب الاخصية) لاحدهما بالنسبة الى الاسخر (ككل متباينين تحتجنس) كالانسان والفرس المندرجسين تحت الحيوان (وءن الشافعي يعم احتياطا) نفله فرالدين الرازى (وهوأوجه النقلين عنه) أى الشافعي (الاتفاق على أنه) أى عوم المشترك (حقيقة في أحدهما) أى أحدمعنييه فصاعدا (فظهوره) أى عومه (في الكل) أى كل من معانيه على سبيل الاستغراق الافرادى لها (فسرع كونه) أى غومه (حقيقة فيه) أى فى المكل (أبضا وهو) أىكون عومه حقيقة في الكل (بوضعه) أى اللفظ (له) أى الدكل (أيضافلزم) كون الكل مدلولاللشترك (مقهوما آخر) له أيضافاذاهو عجل الأأنه كمافال (فتعيمه) أى المشترك (استعمال في أحدمفاهيم) وهوالكل (لانفيه)أى استعماله في هذا (الاحتياط) لمأفيه من الخرور عن العهدة يقين لان في عدم الحل على وأحدمتها أصلا تعطيله وفي الحل على واحد منها ترجيعا بلامرج (جعله) أى الشافع الاحتياط (كالقرينة) لكون الكلهو المراد فقاليه قال السبكي ونقل عن القاضى أيضاوتظهر فاثدة التريدفى كونه مجسلاأ وعامافهااذا وقف على مواليه وليسله موال الامن أعلى أومن أسفل قال الرافعي فالوقف علسه قال والده هذاان حعلناء مجلافان انحصار الامر في احدى الجهتين يكون قرينة وأماان قلناانه عام أوكاله ام فاذا حدثه يعدد ذاك موال من الجهدة الاخرى يدخلون في

له اسمه فسكسوناه ا ماءومتهم من قال كل محاز مستعار حكاه القرافي ، الرابع المضادة وهي تسمية الشي ماسم ضيده كقوله تعالى وجزاءسيشة سيتةمثلهما فأطلق على الجسزاءسيثة معرأن الحزامحسن وعكن أن بكون من مجاز المشابهة كافاله في الحصوللان المائسلة شرط ويمكنأن مكون أنضاحقنفة لانه يسوا الحانى فالاولى التمثيل بالفازة للسعرية المهلكة الحاسالكلية وهو اطلاق اسم الكلعلى الجزء كاطلاق القرآنعلي يعضه ومثلهالاماموأتباعه باطلاق العام على الخاص وقيسه نظرفان العوممن باب الكلية لامن باب الكل والفسرد منسه مناب الخزئية لامن باب الحزوكا تقدم أيضاحه في تقسيم الدلالة لاجرم أن المسنف مثل بالقرآن وفسسه تطر أيضافان فيسه نزاعا تقدم فالكلام عمليا القيفسة الشرعسة فالاولى النمشل بقسوله تعالى بجعساون أصابعهم في آذانهم أي

أناملهم به السادس الخزئية وهواطلاق اسم الجزء على الكل كاطلاق الاسود على السادس الجزئية وهواطلاق السم الجزئية واعلم الكل كاطلاق الاسود على الساد والسنانه ما تعمل المصنف وهو على عكس المدعى الربيعي فأنه من باب تسمية الجزء باسم الكل كالقسم الذى قبله وأيضا فالمفهوم من الاسود قيام السواد بطاهر جلاء فقط وأيضا فحمل المشتق على الشيء أعممن كونه في بتأليك الموجعة ويدليسل الاعرب لمكسورا حسدى الرجلين والصواب التمثيل بقوله تعالى فضر يررقب قمومنة

والاول وهواطلاق اسم الكل على الجزء أقوى من اطلاق اسم الجزء على الكل لان الكل يستانم الجزء من غير عكس هالسابع الاستعداد وهو أن يسمى الشي المستعدلام باسم ذلك الامل كنسمية الله روهوفي الدن بالمسكر فان الله وفائلة البس عسكر بل مستعدله وعبر الامام عن هذا بتسمية الشي باسم وجوده وعبر عنه ابن الحاجب بتسمية الشي باسم ما يؤل البه هالثامن تسمية الشي باعتبار ما كان عليه سواء كان جامدا كاطلاق العبد على العتبيق أومشتقا كالضارب على من (٥٠ ٣) فرغ من الضرب وهدذا النوع عليه سواء كان جامدا كاطلاق العبد على العتبيق أومشتقا كالضارب على من العامد وغير المناسب وهدذا النوع

ساقط في كشيرمن النسيخ اكتفاءء اتقدمني الاشتقاق والتاسع المحاورة وهو تسميدة الشي باسم مايحاوره كاطلاق الراومة علىظرفالماءوهوالفرية فأنالراو بهلغة اسم للعمل أوالبغيل أوالحارالذي يستق علسه كافاله الحوهري وأطلقءسلي القرية لجاورتم اله والعاشر الزيادة وهمسوأن يتنظم الكلام باسقاط كلة فعكم بزيادتها كقوله تعالى ليس كشدلهشئ فأنالكاف زائدة تقدره لدس مثلهشع اذلوكانت أصلمة لكان تقدروليسمثل مثاهشي لان الكاف ععنى مسل وحنشذ فيلزم اشبات مشل للدتعالى وهومحال والثأت تقول لست الكاف زائدة وتعدب عماقالوه بوجهين أحدهماانه فنمة سالبة والسالية تصدق مانتفاءالذات وبانتفاء النسية فأذا قلنسالس زبد فى الدار بصدق ذلك مأنتفاءزيد أوانتفاء الدارأوانتفاء حصوله فيهافك في الاكة الثانى ان المثل بازم منسمه

الوقف كالووقف على اولادهوله أولاد مُحدث آخريشاركهم اه (والجمع كالواحد عندالا كثر) أى وجمع المشترك باعتبار معانيه كالعيون للباصرة والجارية وغيرهمامن معاى العين كالمفرد المشترك في حوازا طلاقه على معانيه دفعة وعدمه عندالا كثرين فن أجاز في المفرد ذلك أجاز جعه باعتبارها كذلك ومن منع في المفرد ذلك منع جعه باعتبارها كذلك ومن فصل هذالان جمع الاسم جعم مااقشاء فان كان الاسم متناولا لمعانيمه كان الجمع كذلك وال كان لا يقيد سوى أحدم عانيه فكذا جعه (وأجازه) أى الجمع أى جعه باعتباره عانيه وكذا بعمد (وأجازه) أى الجمع أى معانيه دفعة (في المفرد لانه) أى الجمع (في قوة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة المنافرة والمنافرة والمناف

فالمرادبهما الجارحة وهي التي عارت بالمهملة وعين الماءوهي التي غارت بالمجمة ومافى سنن أبي داودو صعيم ابن حبان فالرسول الله صلى الله علميه وسلم الايدى ثلاثة فيدالله العليا ويد المعطى التي تليم اويد السائل السفلي والمنع قال أبو حيان وهوا لمشهور (وشرط تعميم) أى المشترك في مفاهمه (مطلفا) أي سواء كان مفردا أومثني أوجهوعا (امكان الجدع) بينهما فلأتعم صبغة انعل على أنه أحقيقة في كلمن الايجاب والتهديد فيهمالان الأيجاب يقنضي الفحل والتهديد يقتضي الترك (والاتفاق على منعه) أي التعيم (في المجموع) من حيث هو يجموع وأشارالي ماأسلف امن الفرق بينه وبين محل النزاع بقوله (فلا يتعلق الحكم الابه) أى يالمجموع على تقدير جريانه فيه (على خلاف العام) فان الحكم يتعلق فيسه بكلِ من أفراده (و) الاتفاق أيضا (على منع كونه) أى المشترك (فيهما) أى فى مفهوميه (حقيقة) فى أحدهما (ومُجاذا) في الا خر (لنايسيق الى الفهم ارادة أحدهما) أى معنى المشترك على تقدير كونه مشتركا في معنيين على البدل (حتى تبادر طلب المعين) لاحد دهما (وهو) أى طلب المعدين (موجب الحكم بأن شرط استماله) أى المشترك (الغة كونه في أحدهما) أي معنيبه (فانتني ظهوره) أى المُسْتَركُ (في الكل) أى معنييه معا (ومنع سبق ذلك) أى ارادة أحدهما لا يتحصوصه كأيشيراليه كلام الحفق التفتياراتي (مكابرة تضميل بالعرض) على أهيل من الاستعبال فيستلون أي شئ يقهمون اذاأطلق لفظ عين هل فهمون ارادة الباصرة والجاريه وكذا وكذا أويفهمون ان المتسكلم أراد لفظياعلى تقديرسيق أحده مالا بعينه كإيشه اليه كلام المحقق التفتاذاني أيضا (ممنوع فانه) أى المشترك اللفظى (ما) أىاللفظ الذى (تعددت أوضاعه للفاهيم) وهــذاكذلك بخـــُلاف المعنوى (وشرط كوناستماله) أى المشترك (في الاثبات في بعضها) أى بحيث يستمل في الاثبات في بعض المفاهيم

بالضرورة أن يكون له مثل فان زيدا اذا كان مثلا المروكان عمر ومشلاله أيضا وحينتذ فيلزم من نقى مشل المثل نفى المثل لا نه يلزم من نفى الملازم نفى المثل في المثل المنافق المثل المنافق الملازم نفى الملازم في المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافق المنافقة المناف

الافراده واللفظ المستعلى غيرما وضعه والمحذوف لم يستعل المبتة بل الحاصل هواسسنا دالسؤال الى القرية وهوشان المجاز الاسنادى و يظهر أن يكون هذا النوع المتقدم وهوا لمجاز بالزيادة كذلك أيضالات الزائد لم يستعلى شي المبتة ومقتضى كلام المحصول التهدين القدم من عجاز الافراد به النابى عشر التعلق الحاصل بين المصدر واسم المفعول واسم الفاعل فان كلامنها يطلق على الا خر مجازا فيدخل فيه ستة أفسام أحدها اطلاق اسم (٢١٦) الفاعل على اسم المفعول كقوله تعالى من ماعدا فق أى مدفوق ومنه قولهم

(كالمعنوى للافراد فلزم فيهما) أي المعنوي واللفظي (تبادر الاحدو التوقف الى المعين فاشتركا) أي المعنوى واللفظى (فُلازم) هوالتبادروالتوقف المذكوران (مع تباين الحقيقتين) أى حقيقتيهما فلايسستدل بمستذا اللازم على أحسدهما بعينه لان الاعملايدل على الاخص بخصوصه (وأيضاً تفاق المانعين لوسعوده) أى المسترك (على تعليله) أى المنع لوجوده (بأنه) أى المسترك (مخل بالفهم والجسن على أن الاجال مما يقصدا تفاق الكل على نفي ظهوره أى المشترك (في الكل) أى في معنييه فصاعدًا (وأيضالوعم) المشترك في معنييه فصاعدًا (كان مجازًا) في أحدهما (لانه حينتذ) أي حين يكون المراد أحدهما (عام مخصوص لايقال ذلان) أى اعمايكون مجازا في أحدهما اذاعم فيهسما (لولم الكلوالبعض) لوضعه الكلولكل واحد (فيلزم التوقف في المرادمنهما) أى من الكلوالبعض (الى القرينة) المعينة الماهوالمرادمنه مما (فلا يكون) المسترك (ظاهرافي الكل) كاعن الشافعي (فاوعم) المشترك (فلغميره) أى فلغيركونه موضوعاللموم (كمانقل عن الشافعي انه) أى جمومه (احتياط العلم) أى ليقع العلم (بفعل المراد) أى من ادالمتكلم بالمستراد (فلنا لا يتوصل اليه) أى الى أنه عام في الكل للاحتياط (الابالعلم يشرع ماعلم أنه لم يشرع) اذا لمشروع انه لواحد لاللكل (وهو)أي شرعماعلمأنه لمبشرع (موام والتوقف الى ظهور المراد الأجالي واجب) فيطل كونه عاما في معنسه فصَاعَداحُقيقةٌ (وأَمَابِطُلانهُ) أَيْجُومِه في معانيه (مِجَازَافلعدمُ الْعَلَاقَةُ) بينه و بين أحدمعانيه الذىهوالمعنى الحفيق له والجسازلا يتصور يدون علاقة بينه وبين المعنى الحفيني فان فيللانسم عدمها لملايجوزان يستمل في الجيع باعتبار اطلان اسم البعض عسلى المكل أجيب بأنه لا يجوز (والجزمف الكلمشروط بالتركب الحقيقي وكوفه اذاانتني الجزءانتني الاسم عن الكل عرفا كالرقية على الكل)أى كاطلاق الرقبة على الانسان (بخلاف الطَّفر) أى اطلاقه أوالاصب على الانسان فانه لاينتني الانسان عرفا بانتفاء الظفر أوالاصب (وضوالارض لجموع السموات والارض) أى و بخسلاف اطلاقهاعليه فانه لاقائل بصمته لعدم التركب الحقيق (على أنه) أى تعمم المسترك في معانيه (ليس منه) أىمن اطلاق البعض على السكل (لانه) أى المشترك (لم يوضع لمجموعها) أى المفاهيم (ليكون كلْمفهوم جزَّه ماوضع) المشترك (له خُصوصًا على قول المجاز) أى آن يم في مفاهيمه مجاز الانتفاء الوضع الحقيق في المجاز (وأمَا صحته) أي عمومــهحقيقة (في النغي) كماهوا المختار (فان المنغي ما يسمى باللفظ) فيتناولسائر مسميانه لكن الفاضل الابهرى ذكرأنه لاكلام في صحة هدذا وعجازيته كايؤول العساء عا يسمى به وهوالانسبه فيمايظهر (المعصون حقيقية وضع لكل) من المفاهيم (فاذا قصد المكل) أي جيعهابه (كان) مستملاله (فيماوضعلەقلنااسم الحقيقة) أنمايثبتاللفظ رُبالاستعماللابالوضع فاذاشرط في الاستعال عدم الجدع) بين مفاهيه في الارادة من مدفعة لغة (امتنع) استعماله في الجديم (المعة فالواستعمل) فى الجميع (كَانْ خطأ فضلًا عن كونه حقيقة) فيـــه وحيْنتُذ (فيمتنع وجوده) أى استعماله في الجيع (في لسان الشرع واللغة ودليل الاستماط) المذكور (ماقد منا) من تبادر الاحد

سركاتم أىمكتوم الثاني عكسه كفوله تعالى حاما مسيتورا أىساترا وقوله تعالى انه كان وعدممأتيا أعاآ تماعلى بعض الاقوال الثالث اطلاق المصدرعلي اسمالفاءل كقولهمرجل صوم وعدل أى صام وعادل الرادع عكسه كقولهمقم تهائم أواسكت ساكتاأى قماماوسكوتا الخامس اطلاقاسم المفعول عملي المدركفوله تعالى بأيكم المفتونأىالفتنة السادس عكسه وعلسهافتصر المسنف كقوله تعالى هذا خلقالله أى مخاوق الله وقوله تعالى ولايحيطون شي من عله أي من معاوماته والأأن تقول هذامن اب اطلاق اسم الجسزء واوادة الكل لانالمشتقمنه وا من المستق واعلم أن ابن الحاحب ذكر خسة أفسام فقط وهيىفى الحشقة أربعة وحذفماءداهاتماذكرفي هذا الغصل من الاقسام والنفاريع فال(الرابعة الحِياز بالذات لأمكون في المرف لعدم الافادة والفعل

والمشتق لانهما يتبعان الاصول والعلم لانه لم ينقل لعلاقة) أقول دخول المحازف الكلام قديكون من من بالذات أعيالا من بالذات أعيالا من بالذات أعيالا من بالذات أعيالا من بالذات أمور أحدها الحرف لانه لا يفيده عناه وحده بل لا يفيده الابذكر متعلقاتها متعلقاتها متعلقاتها بالديد في المتعلقات المت

عدقالما كان مجازا كان ادخال لام العلة أيضا مجازا وهذا في الحقيقة برجع الى مجازا لتركيب لكون الحرف قدضم الى مالا ينبغي شعبه المه هكذا قاله في المحصول وفيه نظر فان هذا الضم قد يوجد في المجاز الأفرادى كقولنا را يت أسدايرى بالنشاب وأيضا فلوليد خسل المجاز بالذات في المن المنامن في النشاب وأيضا فلا من المجاز بالذات أيضا لكنه سيأتى في الفصل النامن في تفسيرا الحروف أنها وضعت لعان واستعلت فيها به الثانى الفعل بأقسامه والمشتق بأقسامه كضارب (٢١٧) وفعود لان كلامن الفعل والمشتق

من معاسه للكن على هذا بالنسبة الى المفرد ماسيات مع جوايه والى المثنية والجمع ماقد منامن الشعر والحديث (قالوا) أى المجوِّزون في دفع الامتناع (وقع) استماله كذلك في القرآن العظيم قال تعالى (ان الله وملائكنه يصاون ألم ترآن الله يسجدله الا به وهي أى الصلة (من الله الرجة ومن غسيره الدعاءفهو) أىلفظ يصاون (مشترك) وقداستعمل بكل من معنييه في هذه الا ية (والسعود في العقلاء وضع المهة) على الارض (ومن غيرهم) هو (الخضوع)فهواذامشترك استعمل بكل من معنييه في هذهالا هأ يضا (قلنااذا لزم كونه) أى اللفظ (حقيقة في معنيين وأمكن جعله) أى اللفظ (لمشترك بينهما) أى المعنيين (لزُم) كونه كذلكُ لامنستركُ الفطيا لان النواطؤ خيرمن الاشتراك الله ظي وهنا كذلكُ (فالسحود) أى معناه (المشترك) بين سحيود العقلاء وغيرهم هو (الخضوع الشامل) الاختياري والقهري (قولاوفعلا) وهوانشادالخلوقلام اللهوتصرة فهفسه (فهو) أى الخضوع (متواطئ فيسجدله يخضعه من فى السموات والارض وهو) أى الخضوع (بلنسيته يختلف صورة فني العقلاء بالوضع وفى غسيرهم بغسيره) أى وضع الجبة على الارض بما يفيد معنى الخضوع (فاندفع الاعتراض بأنه اذاآريدالقهري شمل المكل فلاوج - م تفصيص كثير من الناس أو الاختياري لم يتأت في غيرهم) أي غسيرالعقلاء (وكذاالصلاةموضوعة للاعتناء) بالمصلى عليه (باظهار الشرف) ورفع الفدرله (ويتعقق) الاعتناء المذكور (منه تعمالي بالرجة ومن غيره مدعائمة تقديما للاشم تراك المعنوي على اللفظى أويجعل) ذلك المعسني المشسترك للذى ذكرناأ نه المعنى الكلى الشسامل للعانى المخنلفة (مجازا فيه) أى فى كلَّ من السحودوالصلاة على التوزيع فالسحودالغضوع مجازوالصلاة لاظهار الأعتناء مجاز (فيع) المعنى المجازى المعنى الحقيق فيهما وهووضع الجبهة في السحود والدعاء في الصلاة (وأماأهل التفسيرفعلى اضمار خبرالاول) في آية الصلاة أي ان الله يصلى وملا تسكته يصاون فذف يصلى ادلالة يصاون علمه كافي قول القائل

نحن عاعند دنا وأنت عما ي عند دله راض والرأى مختلف

وعلى هذافقد كررالفظ مرادا به فى كل مرة معنى لان المقدر فى حكم الملفوظ وهذا مائز اتفاقا (وعليه) أى منع تعيم المسترك (تفرّع بطلان الوصية لمواليه وهم له من الطرفين) كما قدمنا لا نه للمالم يعهما اللفظ وليس احدهما بأولى من الآخر بق الموصي له مجهولا فبطلت وقياس ماأسلفناه عن السبكى فى مسئلتهم فى الوقف انهالو كانت فى الوصية أن يكون بينم كذلك أيضا والله تعالى أعلى (مسئلة المقتضى بفتح الضاد (مااستدعاه وحكم) للكلام كرفع الخطأ والنسيان أو) مااستدعاه (حكم) للكلام (لزمه) أى الحكم الكلام (شرعا) فهدذان مقتضيان بكسر الضاد وأما المقتضى فيهما فيذكره قريبا (فان توقفا) أى الصدق والحكم المذكوران (على خاص عينه أوعام لزم) ذلك الخاص أوالعام (ومنع عومه) أى المقتضى بالذي (هنا) أى فيما اذا توقف على عام (لعدم كونه افطا) كاذكره بمع من متأخريهم صدر الشريعسة (ليس بشئ لان المقدر كالملفوظ) فى افادة المعين في وقد تعين) المقدر بصفة العوم بالدليل المعين له فيكون عاما (وأيضاهو) أى المقدر (ضرورى لفرض التوقف) أى توقف العوم بالدليل المعين له فيكون عاما (وأيضاهو) أى المقدر (ضرورى لفرض التوقف) أى توقف

تابعلاصله وهوالمصدرفي كونه حقيقة أومجازا فاطلاق ضارب مثلا يعسد انقضاء الضرب أوقدله انحيا كان محازا لان اطلاق الضرب والحالة هذه كقولنا ز مددوسرب محازلا حقيقة « الثالث العرلانه ان كان مرتحسلاأو نقولا لغسير علاقة فلااشكال في كوته ليس بجماز وان نقل لعلاقة كسن سمى واده مباركالما انسترن بحمل أووضعهمن البركة فكذاك لانهلوكان محازالامتنع اطلاقهعند زوال الملاقة ولس كذاك وتعلسل المصنف بكونه لم ينقل لعلاقة لايستقيمىل الصواب ماقلناه نعم لوعارن الاستعمال وجودالعلاقة قان التزم كونه مجازافردعله هناوالاوردعلب فيحد الجازوا يضاردعلمه قولهم هذاحاتم حودا وزهرشمرا وقرأت سيو بهفانها اعلام دخلهاالتعوز الاأنيقال الكلام انماه وفي استعمال العلم فصاحعال علماعلمه لكنه على هـ ذا التقدر لابدمن تعصم الدعوى وأيضافكلامه بوهميأن

العاقديدخلفيه المتقريروالصبير اول) العاقديدخلفيه المجاذبطريق التبع وليس كذلك واذاعلت ماذكرناه علت المتعدد وفي المستصفى الغزالى أن المجازقديد خلف علت ان ماعداه يدخل في المستصفى الغزالى أن المجازقديد خلف الاعلام أبضا قال (الدامسة المجاز خلاف الاصل لاحتماجه الى الوضع الاول والماسبة والنقل ولا خلاله بالفهم فأن غلب كالطلاق تساويا والاولى المقيقة عند أبي عنيفة والمجاز عند أبي بوسف رضى الله عنه ما) أقول الاصل في الكلام هو الحقيقة حتى اذا تعارس

المعنى المقسق والمجازى فالحقيق أولى لان المجازخلاف الاصل والمراد بالاصل هذا إما الدليل أوا لغالب والدليل عليه أمران وأحدهما العنى المجاز المسابقة والمناسبة والنقل وأما المقيقة فانه المجاز الميان من المنف الاول وما بتوقف على شي واحداً غلب وجود الما يتوقف على ذلك الشي مع شين آخرين وقد أهمل المنف الاستعمال ولا مدمنه فيهما (٢١٨) والثانى ان المجاز يحل بالفهم وتقريره من وجهين أحدهما ان الحل على

الكلام صدة فاأوصحة شرعية (عليه) أى المقدر (والا) فأو كان غيرم توقف عليه صدقاأ وصعة شرعية (فغيرالمفروس ولوكان) موقف الصدف أوالحكم شرعا (على أحد أقراده) أى العمام (لا يقدر مايمها) أىأفراده (بلاات اختلفت أحكامها ولأمعين) لاحدها (قعمل) أى المقدر فيكون حكمه حكم المجمل (أولا) تختلف أحكامها (فالدائر) بينهاأى فواحد منهاونسب الى الشافعية انه يقدد رما يعها (لذا) في أنه لا يقدر ما يعها أنه (اضمارا لكل بلامقتض) فلا يجوزلان ماية ــ درالضرورة بقــ در بقدرها (قالوا) أى الممون اضمارما يعها كرفع حكم الخطاوا لنسسيان عومافأفراد اليشمل كل حكم لهدما حيث لمرتفع ذاتههما (أفرب) مجاز (الى الحقيفة) كرفع ذات الخطا والنسسمان من سائرالمحازات البهالات في رفع أحكامها رفعها والمحازال قرب الى الحقيقة أولى من غسيره (فلما اذا لم ينفه) أى المجاز الآفرب كننقي عموماً حكام الخطاو النسيان (الدليل) ولكن هنانفاه وهواضما والمكل بالامقتض (وكون الموجب للاضمار في البعض) مبتد أخسره (ينفي الكل لماقلنا) من كونه بلامفتض أيضا (فني الحديث أديد حكهما) أى الخطاو النسيان (ومطلقه) أى حكمه مأ (يعم حكمي الدارين) الدنياوالآخرة (ولانلازم) بين الحكمين (اذينتني الاثم) وهوحكم الآخرة (ويلزم الضمان) وهوحكم الدنيا كما في اتلاف مأل محترم بملوك للغـ يرخطأ (فلولا الاجماع على أن الأخروك مراديوقف) عن العمل به لاجماله فيهما (واذأ جمع) على أن الأخروى مراد (انتنى آلآخر) وهوالدنبوى (ففسدتالصلاة بنسيان الكلام وخطئه) مَطْ لمقاعندا صحابنا ولغيرهم تفاصيل تعرف فى فروعهم (والصوم بالثاني) أى بالمفسسدخطأ كسبق المساء الى بطنسه فى المضمنسة (لاالأول) أي بفعل المفسدمن الكوشرب نسسانا (بالنس) وهوما في الصيدين وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم فال من نسى وهوصائم فاكل أوشر ب فليتم صومه فاغما أطعم الله وسقاه الى غيرداك (واوصى قياسه) أى الخطا (عليه) أى النسيان في عدم افساد الصوم بجامع عدم القصد الى الجناية كاهوالقول الاصم الشانعي اذا لم يبالغ في المضمضة والاستنشاق وفول أحداد الم يسرف فيهماخلافا لاصحابناومالا بلوأ كترالفقهاء ليماقال المساوردى (فدليل آخر) لامن حدبث رفع انططا وانمافال لوصم النظرف صحتمه فقديدفع بأنه قياس مع الفارق المؤثر لانه قل ما يحصل الفساد بالاكل والشرب مع النذكر وعدم قصد الجناية كافى حالة الطابح لاف حصوله بهمامع عدم النذكر وقيام مطالبة الطبيع بالمفطرات فلايلزم من كونه عذر فيما يكثر وجوده مثله قيمالم يكثرالي غيردال (وأما الصلاة)أى قياسها (على الصوم) في عدم الفساديفعل المنسدنسيانا (فبعيدلان عدره) أى المكاف ولا مذكر) له كأف الصوم (لايستارمه)أى عذره (معه) أى المذّ كركاف الصلاة لانتفاء التقصيمنه في الاول دون الثابي (ولدًا) أي ولا به لا بلزم من ثيوت المعذر عند عدم المذكر ثبوته مع المذكر (وجب الخزاء بقتل المحرم الصيد فاسيا) لوجود المذكر له وهو النليس بهيئة الاحرام (وفي الثاتي) أي أعتى عبدا عنى بألف (لزم التركيب شرعا حكم)هو (صحة العتق)عن الأثمر (وسقوط الكفارة) غنه ان نوى عتقه عنهافيقنضى سبق وجودالملك للاحمف العبدلان اعتافه عنه لايصع بدون الملائ بالنص والملك يقتضى

المحاز يتوقف على القرينة الحالية أوالمفالية وقدتحني هذه القرينة على السامع فيعمل اللفظ عسلي المعنى المقسق معان المرادهسو الجازي الشانيان اللفظ اذاتجرد عن القريشة فلا جائزان يعمدل على الجساز لعدم القرينسة ولاعلى المقبقسة لآنه يلزم الترجيج بلامر بح لان المجازوا لـ قيفة متساويان عملي هسدا النقدير وقدنص عليه في المحصول كإسأذ كره في أثناء هذءالمسئلة ولاعليهمامعا الوقوع في الاشتراك فيلزم التونف وهومخل بالفهم (قوله فانغلب) أى هذا فمااذالمكن الجازعالسا عسل المقمقة فانغلب فقال أوحنيفة الحقيقة أولى لنكونه حقىقمة وفال أبوبوسف أنجازأولى لكونه غالبا فالالقسرافي فشرح الننقيم وهوالحق لان الظهور أو المكلف به وفي الحصول والمنتفب عن معضهم أنهما يستويان فلاسصرف لاحدهما الامالنية لان كلواحسد داجي من وجه ومرجوح

من وجه وأسقطه صاحب الحاصل وجزم به الامام فى المعالم ومثل المنافي المعالم ومثل أن المنافقة في المنافقة

المقيقة المرجوسة وهوازالة مسمى القيدُمن حيث هو أيازم زوال قيسد النكاح أيضا المصول مسمى القيد فيسه فلاجوم أن أحسد الطرفين في هذا المثال بخصوصه لم يحتج الى النيسة بخلاف الطرف الآخر وقد تسع المصنف كلام المعالم في اختيارا لتساوى والتمثيل بالطلاق ولم يذكر هسما في المحصول ولا في المنتخب وههنا أمورمه سمة أحدها أنه لم يحرر مسل النزاع وقد حرره الحنفيسة في كتبهم فان مرجع هذه المسئلة اليهم ونقسل عنهم القرافي أيضافقالوا (٢١٩) الجازلة أقسام أحدها أن يكون مرجوحا

الايفههم الابقرينسة كالاسدالشياع فالا اشكال في تقديم الحقيقة بغلب استماله حستي ساوى المقمقة فقدا تفق أنوحنيفسة وأنونوسف على تقديم الحقيقة ولا خلاف أيضا نحوالنكاح فأنه يطلق على المهمة والوطء اطلاقا متساويا معرانه حقيقة فيأحدهما مجازف الاتخر وجعلان التلساني فيشرح المعالم هدده الصورة على النزاع قال لانه اجمال عارض فلابتعسن الابقرينة وقد ذكر في الحصول هسده الصمورة في المسسئلة السابعة من الباب التاسع وبرزم بالتساوى الثالث أن كون راحا والمفقة عماتة لاترادفي المرف فقد اتفقاءلي تقسديم الجمازلانه إماحقىقة شرعيسة كالصلاة أوعرفية كالدابة ولاخدالف في تقديمهما على الحقيقة اللغوية مثاله حلف لايا كلمن هسده النفسلةفانه محنث يغرها

سبباوهوهناالبيمع بقرينسة قوله عنى بألف فيكون البيع لازمامتقدما لمعنى الكلام كاأشا واليه بقوله (ويقتضى) هــذاالحكم (سبق تقديراشتريت عبدك بالف فى المتقدم) أى فى قول الا مرأعتى عُبُدك عنى بألف على هذا رو بعته في المتأخر)أى وتقدير سبق بعته في قول المأمور أعتقته عنك على هذاوهمذاأولى من تقديرهم مع الاول بعنيه بل القياس أن لا يكفي في المطاوب كاأشار اليه يقوله (أما بعنيسه فتوكيسل للبائع فقط لايجزئ فانعقادالبدع واناستلزم قول المأموراعنقته سبق بعته لانه شطرالعسقد فلانتهه وحسده كاصرحوالهاذا كاناصر يعن الاأناتر كناالقياس لماأشار السه بقوله (لولاأنه ضمنى) اذ كممن شي شيت ضمنا ولايشيت قصدا فلاضير في ثبونه بلا قبول وان كان ركنالانه تمايقب السقوط كافي سعالتعاطى واذاصم بيعامجسر دقط عثوب جوابا لقسول مالكه بمشكه بكذافاقطعمه فلابيعمد صعةهمذابدونذ كرالقبول على انهلم يشسترط في همذا البيعماه وشرطف البيع القصدى من كون المبيع مقد دورالتسليم حدى وحدافى الاتق فيعتق عن الاتمرولم بنبت له بعض لوازمه من خيارالرؤ ية والعيب وانمايثيت بشروط المقنضي وهوالاعتاق فيعتسبرفي الآمم أهليت هالاعتاف حتى لوكان بمن لايملك الاعتاق لايثبيت البييميه ولايقال يشكل كون المقتضى لاعومة وقوعالشلاث بطلق نفسسك اذاطلقت نفسها ألاثا وقد تواهاالزوج لانه بناءعلى أن المعنى طلق ننسسك طلا فاوهو جنس فيجوزان يمم بأن يرادبه الثلاث مع انه البت مقتضى لا نانفول (وليس من المقتضى) بالفتح ما اقتضاء (طلقي) نفسكُ من المصدر (لآن الحنس) الذي هوطلاق (مذكور غسة اذهو) أى طلَّفِي (أوجدي طلاقا) لانه لطاب الطلاق في المستقبل فلا متوقف الاعلى تصوّر وحوده لافرق منهما الامن حدث الابحاز والنطويل وهذا أحسسن من قولهمان معناه افعسلي فعسل الطلاق فيكون أبابت الغة لااقتصاء (فضحت سية العموم) فيه كالو كان مصر عابه لانه بمنزلته وحسله على الاقل كسائراسماءالاجناس (ونقض) هدذا (بطالق) فاناسم الفاعل بتضمن المصدر كالفسعل فينيغى ان تصم نية الثلاث فيه لكن الحنفيسة لم يصحوه حتى لونوى الثلاث لم يفع الاواحدة (وأجيب بأنه) أىالمصدر(المذكور) لغةلااقتضافىأنتطالق (طلاقهووصفها)أىالمطلقةلانهاهي الموصوفة بطالق في أنت طالق (وتعدّده) أى وصفهابه (يتعدد فعله) يعنى المطلق أى (تطلُّمة م لانوصفهابه أثر تطلبقه (وثبوته) أى تطلبقيه (مفتضى حكم شرعى هوالوقوع تصديقاله) أى ثبت ضرورة أن اتصاف المرأة بالطلاق يتوقف شرعاء على تطليق الزوج ايا هاسا بفاليكون صادقافي وصفه إياها به فيكون مابتا اقتضاء (فلايقبل العموم ويدفع) هــدا كاأشارا ليــه في التلويح (بأنه) أى أنت طالق (انشا شرعايقعيه) الطلاف (ولامقدر أصلالانه) أى التقدر المذكور (فرع الخبرية الحضة) التي يثبت التقدير باعتبارها (ولا تصعفيه)أى فى أنت طالق (الجهتان) الانشائية والخبرية معا كاقبل إخبار من وجده انشاه من وجدة (التنافى لازى الخديم والانشاء) أى احتمال الصدِّقُ والكدبُ الذي هولازم اللُّبر وعدم احْتَما الهما الذِّي هولازم الانشاءُ (والنابث له) أي لا "نت طالقائماهو (لازمالانشاء) وهوعدما حمّالالصدقوالكذب فهوانشاءمن كلوجه (وقد

لا بخشبها وان كان هوالخفيفة لانها قد أسيت الرابع أن يكون راجاوالخفيقة تتعاهد في بعض الاوقات فهذا موضع الله لا ف لوقال والله لا شربت مدن هذا النهر فهو حقيقة في الكرع من النهر بفيه واذا اغترف بالكوزوشر، فهو مجازلانه شرب من الكوز لامن النهر لكنه الجاز لراجع المتبادر والحقيقة قد ترادلان كثيرا من الرعاء وغيرهم يكرع بفيه وقال الاصدة هانى في شرح المحسول محل الخلاف أن يكون الجاز راجعا على الحقيقة جيث يكون هو المتبادر الى الذهن عند الاطلاق كالمنة ول الشرى والعرفي وورد اللفظ من غيرالشرع وغيرالعرف فاما اذا و ردمن أخسدهما فانه بعسمل على ما وضعه الاهرالثانى ان الحسكم بالتساوى الموجب الشوقف على القرينة مطلقاً يستقيم اذالم يكن المجازمين بعض افراد الحقيقة كالراوية فان كان فردامنه فلا فانه اذا فال الفائل مشسلاليس في الحماد المدار وشبهه فلا كلام أوعلى ننى الحقيقة وهومطلق مأدب فينش الحساراً بضالانه بازم من ننى الاعم ننى العجم على كل تقسد ير

المتزم) كونه انشاء و يجاب عدم صحة نية الثلاث فيه بأنه لما كان فى الاصل اخبارا ثم نقسل الى الانشاء الشرع يجبأن يبق ماعرف الهنفل المه ومن المعاوم انه انسانقل الى وقوع واحسدة فلا يجوزان يقع به أكثرمنها الابسمع وهومنتف وهذامه في قوله (غيرأن المتحقق تعيينه برمته) أى أنت طالق بجملته (انشا الوقوع واحدة فتعديها) أى الواحدة الى ما فوقه أيكون (بلالفظ) مفيد لذلك وهولا يقعبهذا (بخلاف طلق) فأنه لم ينقل الى شئ بل استعل في معناه اللغوى (لانه طلب لا يقاع الطلاق فتصم) نية الشلاثفيها كاتقدم ولماكان هنامطنة أنبقال بشكل ماتقدممن عدم وقوع الثلاث بنيتها بطالق وقوع الثلاث بنية ابطالق طلاقافان طلاقامنتصب على انهمصدر طالق أشارالي حوابه أولا بقوله (وفي النلاث) أى وف وقوعها بنيها (بطالق طلا فارواية) عن أب حنيفة (بالمنع) أى بمنع وقوعها والمايقع به واحدة وان فوى الثلاث فلا أشكال وثانيا بقوله (وعلى التسليم) لوقوعها به كاهوالروا به المشهورة (هو) أى وقوعها به (على إرادة التطليق بطلاة المصدر المحدوف) فاله قدير ادبه التطليق كالسلام والبلاغ بعنى النسسليم والتبليغ فصم أن يرادبه الثلاث حينتذمم ولالفعل مخذوف تقديره طالق لانى طلقتك طلاقا ثلاث الكن قال المصنف (وانمايتم) القول بوقوعها بطلاقا (بالغاء طالق معه) أي مع طلاقاف حق الا بقاع (كامع العدد) في أنت طَالق ثلا عاف الواقع هو العدد (والا) لولم يلغ في حقه بل (وقع به) أي بطالق (واحسدة انم ثنتان بالمصدروهو) أى وقوع ثنتين بالمصدر (منتفعندهم) أى الخنفيسة فى الحرة الماعرف من أنمعنى النوحدم افى فيه وهو بالفرد به المقيقية والجنسية والمذي ععزل عنهما وهدذا يقتى وابة المنع أبضاو يجب كون طالق الطلاق مشله على هذه الرواية وان لهيذ كرالافي المنكر قاله المصنف رجه الله تعالى (وفي أنت الطلاق) يصم نية الثلاث (بتأو بل وقع عليك) التطليق فيصم فيه نية الثلاث (وماقيل فيأينع مثله في طالق) بأن يراد أنت ذات وقع عليك التطليق فتصح فيه نيسة الثلاث أيضًا كاأشار اليه في الناويع (يجاب بعدم امكان التصرف فيه) أي أنت طالق (اذنقل الانشائية) أى اليماشرعا كاتقدم (فيكان عين اللفظ) أى أنت طالق (لعين المعنى المعاوم نقله البه وهو) أى المعنى المنقول اليه هو الطلقة (الواحدة) عندعدمذ كرالعدد (والثنتان والتلاثمع العدد) بخلاف طلاق فانه ليس كذلك (وليس من المقتضى المفعول) به المطوى ذكره لف علمتعد واقع بعدنني أوشرط كما (في تحولا آكل وأن أكلت) فعبدى حر (اذلا يُحَكّم بكذب مجرداً كات) ولا آكل (فلم يتوقف صدقه) أى أكلت وكذالا آكل (عليه) أى المفعول به (ولا) يحكم (بعدم صحة شرعبة) لا كات ولاللا آكل بدون المفعول به (فنفصه) أى هذا المفعول به (باسم المحسد وفُ وهو) أى هسذا المحذوف (وان قبل الموم لاية بلع ومه التغصيص اذليس) هــذا المحــذوف أمرا (لفظياولاف حكمه) أى الفظى لتناسيه وعدم الالتفات اليه اذليس الغرض الاالاخبار بمبرد الفسعل على ماعرف منأن الفعل المتعسدي قدينزل منزلة اللازم لهسذا الغرض وقدنصواعلي أن من العومات مالايقب ل التخصيص فليكن هذامنهالهذا المعنى (فلونوى مأكولادون آخرام تصم) نيته نضاء انفاقا ولا (ديانة خلافاالشافعية) وروابة عن أبي يوسف أختارها الخصاف (والاتفاق عليه) أى على عدم التفصيص

فلاشوقف على القريشة اماأ لمقنقة المرجوحسة فهيمنتفة على تقدير دون تقدير فحسن التوقف وان كان الكلام فىسياق الشوت كان دالاعسلي ثبوت الحقيقة المرجوحة فاذا فالف الداردانة فان جلناءعلى الحققية المرجوحة فسلا كلامأو الجازال إجر ثبت أيضالانه يلزمهن تبسوت الأخص ثبيسوتالاعم وأماالجحاز فثابت على تقسد بردون تقسدير فيتوقف عبلي القرشسة فصارت الصور خسسة ثلاثة تنوقف على القر منة وائنان لامتوقفان الامرالثالثان الممثيل بالطلاقفيه نظرلانهصار حقمقةعرفمةعامةفىحل قيدالنكاح وهيمقدمة على اللغوية كاسسأتى ولا ذكر للسيشلة في كنب الآمدى ولافي كلامان الخاجب قال (السادسة يعدل الى الجاز لنقل اغط الحقيقة كالخنفقسق أولحقاره معناه كفضاء الحاجه أولدلاغه لفظ الجازأولعظمة معناء كالجلس أوزيادة بيان كالاسد

والسابعة اللقط قدلا يكون حقيقة ولا مجازا كافى الوضع الاوّل والاعلام وقد يكون حقيقة ومجازا باصطلاحين كالدابة (في والدامنة علامة الحقيقة سبق الفهم والعراءعي القرينة وعلامة المجاز الاطلاق على المستصل مثل واسأل آلقرية والاعبال في المنسى كالدابة السمار) أقول المسئلة السادسة في سبب العدول عن الحقيقة الى المجاز وهواما أن يكون بسبب لفظ الحقيقة أومعناها أوبسبب لفظ المجاز أومعناه فالاول أن يكون لفظ المجازة ومعناه فالول أن يكون لفظ الحقيقسة ثقيد لاعلى اللسان كانك فقيق قال الموهرى وهوالدا هيسة ثمذ كراعني الموهري في الكلام على الداهسة أن الداهية هو ما يصبب الشيخ ضصّ من نوب الدهر العظمة قال وهوا يضا الحيد الرأى ادا تقرزهذا فلك أن تعدل عن هذا اللفظ لشفله الى لفظ آخر بينه وبين المصيبة علاقة كالموت مثلافيقال وقع فى الموت وزعم كثير من الشارحين أن المجازها هوالا نتقال من الخنفقي الى الداهيسة وهو علط فان موضوع الخنفقي لغة هو الداهيسة كانقلناه عن الجوهرى وأما الثانى فهوان يكون معناها حقيرا كقول السائل لسلمان الفارسي على كم نبيكم كل شئ حتى الخراء قبكسر الخاد المجة (٢٢٦) على وزن الرسالة ققال له سلمان أجل

نهاناءن كذا وكذافلها كأن معناها حقسراعدل عنهاالى التعسم بالغائط الذى هواسم للكان المطمئن أى المخفض ويقضا والحاحة أيضا الذىهوعام فى كل مي وظن جمع من الشارحين أنالغائط هو الحقيقسة فعدل عنه الى قضاء الحاحة وهو غلط فاحشأ وأعمهم فيسهصاحب الحاصلفانه قدغلط في اختصاره لكارم المحصول وأماالثالثفهو أن يعصدل ماستعمال لفظ المحازشي منأنواع البديم والبلاغة كالمجانسة والمقابلة والسجيع ووزن الشعر ولأ يحصل بالخقيقة وفسر بعض الشارحين الملاغة عارجع حاصله الى كونه أفوى وأبلغ فى المعــنى من الحقمقة ولس كذلك فان القوةقسمآ خرسياني وأمأ الرابع فهسوأن مكوثف المازعطمسة أىتعظيم كقوال المعلى المجلس العالى فاس فسسه تعظما يخلاف المخاطبة كقولك سلام علسك أومكون فيه ز بادة سان أى يكون فسه تقدوبه لماريده المشكلم كافاله في المحصول كفواك

(فى باقى المتعلقات من الزمان والمكان) حتى لو فوى لا بأكل فى زمان أو مكان دون آخر لم تصم نيته انفاعا على ماذ كره غيرواحد قال الفاضل الكرماني الاتفاق على ان عومهماعقلي اذهما معذوفان الامقدران فلا ينجز آن وفاقا (والتزام الللف) في العموم (فيها) أى في بقية المتعلقات المذكورة أيض ابجامع المفعولية كافي أصول ابن الحاجب (غيرصيم) بل قال الفاصل الاجرى التزام ابن الحاجب عوم المفعول فيه في نحولا آكل خلاف ما اتفق عليه العلماء ادلم يذهب أحدمن العلماء الى أن حذف المفعول فيه قد يكون التعبيم وانفقوا على خلافه بل حذفه انحما يكون العمام به أواعدم ارادته اه لكن قرر الشيخ تاج الدين السبكي التزام ابن الحاجب عانصه فانه لوهال والله لاآكل ونوى زمنامه منا أو مكاما صحت يمنه هذا مذهبنا ودعوى الامام الرازى الاجماع على خلافه بمنوعة وضوه في شرح المهاج للاسمنوى وزاد وقدنص الشافعي على انه لوقال ان كلت زيدافأنت طالق ثم قال أردت التكليم شهر النه تصم فعلى هذا يعتاج الى الفرق (والفرق) بين المفعول به وظرفي الزمان والمكان على ماذ كروا (بأن المفعول ف حكه) أى المذكور (اذلا يعقل) معنى الف على المتعدى (الابعقليته) أى المفعول بد فازأن وادبه البعض يخسلاف الظرفين فانهما أيسافى حكم المذكورلان الفعل قديعة لمع الذهول عمه ماوان كان لاينفك عنهمافى الواقع فلم يكونا داخلين تحت ألارادة فلم يقبلا التخصيص لان قبولهما يتوقف على دخولهما تحت الارادة (عنوع ونقطع بتعقل معنى المتعدى من غير اخطاره) أى المفعول به بالبال (فاعماهو) أى المفعول به (لازم لوجود) أى الفعل المعدى (لامدلول اللفظ) ليتجزأ بالارادة فلم يكن كالمذكور (بق أن يقال الآكل) معناه (الأوجد أكلا) وأكلاعام النه نكرة في سياق النفي (فيقبله) أى النعصيص اذلامانع منه كالوكان مصرحابه غايته أنه لايقبل منه قضاء لانه خلاف الظاهر فبعداج ألى الحواب وقد تضمنه قوله (والنظرية تضيأنه أن لاحظ الاكل الجسزق المتعلق بالمأكول انفياص) الذي لم يرده (اخراجا) له من ألا كل العام لا الما كول نفسه (صم) لانه جزف من جزيبانه (أو) لاحظ (الما كول) الخاص اخراجامن المأكول المطلق من حيث هو (فلا) يصمح لانه من المتعلقات التي يعقل الفعل بدونها (غيراً نانعلم بالعادة في مثله) أي هذا الكلام (عدم ملاحظة المركة الخاصة) الني هو بعض أفراد الفعل المطلق الذي هوالاكل (واخراجها) أى المركة الخاصة من الاكل المطلق (بل) المراد انعراج (المأكول)الخاص من الماكول المطلق (وعلى مثله) أي ما هومع الوم عادة (يبني الفقه فوجب البناء عليه)أى على انه لاحظ الما كول الخاص أخرا حاله من الما كول الطلق وهو غرقام فلا يقبل التفصيص كَأَنَقُدُم (بِعَلَافُ الحَلفُ لا يَغُرِج) حال كُونَهُ (مُغْرَجًا للسفرمثلا) من الخروج بالنية (حبث يضع) اخراجه منه تخصيصا (لان اللروج متنوع الى سفروغيره قريب وبعيد) بدليل اختلاف أحكامهما (والعادة ملاحظته) أى النوع منه (فنية بعضه) أى خروج نوع منه (نبة نوع) فعمت (كأنت بائن ينوى الثلاث عيث يصم نيتها لانها أحدثوى البينونة والله سجانه أعلم الهمستلة كالمذكور في عبارة كثيرالفعل المثبت ليس بعام أولايع في أقسامه وجهاته فعم المصنف عدم العوم ونسمه على أن المراد بالفعل ليس مايقابل القول بل الفعل المصطلح وهواللقظ الخاص المعروف فقال (اذا نقل فعله صلى الله

رأين أسدا برى فان فيه من المبالغة ماليس في قوال رأيت انسانا يشبه الاسد في الشجاعة ولاذ كرلهذه المسئلة في المتخب ولا في كتب الا مدى وابن الماحب به المسئلة السابعة الفظ قد لا يكون حقيقة ولا مجازا وذلك في شيئين ذكر هما الا مام والا مدى أحد هما وعليه اقتصرا بن الحاجب اذا وضع الواضع لفظ المعنى ولم يستعمل في ملائق مدالحقيقة والجزان كلامنهما هو الفظ المستعمل فأذا لم يستعمل لا يكون حقيقة ولا مجازا واهمل المسنف هذا القيد ولا بدمنه وقيده تبعا الله مام بالوضع الاول ليحترز عن المجاز فانه موضوع على

العديم كانقدم عندذ كرالعد الاقة لكن الوضع الحقيق سابق على الوضع المجازى ووجه الاختراز أن المسراد من كون المجاز موضوعا أن استعماله يتوقف على اعتبار العرب لتلك العلاقة الحاصلة في ذلك المجاز ا ما باستعمالهم له أولمثله وإمابتن سيصهم عليه فلما كان وضعه قد يكون بالاستعمال لم يكن اطلاق القول بأن الوضع ليس بحقيقة ولا يجاز فان هسذا الذوع من الوضع بجاز لوجود شرطه فيه الثانى الاعلام كثور وأسدو غيرهما فلاستعملة في غير موضوعها

عليه وسلم بصيغة لاعموم لها كملى في الكعبة) وهوم سذا اللفظ عن بلال في صحيم البحارى (لايم) فعله (باعتبار) من الاعتبارات (لانه) أى نقل نعدله بالصيغة المدكورة (اخبارعن دخول جزفي فى الوجود فلايدل على الفرض والنفل الشخصيته) أى الفعل المذكور بسبب دخوله فى الوجود (وأما خوصلى العشاء بعدغيبو بة الشفق كاف مختصر ابن الحاحب والله تعالى أعلم بقائله والذى ف الحديث الحسن الذي روا ،أ وداودو الترمذي وان خزعة وغيرهم عن ابن غباس عن الني صلى الله عليه وسلم في امامة جبريل مالفظه تمصلي بى العشاء حين غاب الشفق وفى حديث أبى موسى الاشعرى الذي روامهم وغيرهان النيى صلى الله عليه وسلم أتاه سائل فسأله عن مواقيت الصلاة فلم يرقعليه شسيا فأمر بلالافاقام الصَّلاة حين أنشق الفير فسافه مالفظه ثما قام العشاء حين عاب الشفق (فاعايم الحرة والبياض عند من يعم المسترك ولايستازم) تعيمه (تسكررالمسلاة بعدكل) من الحرة والبياض (كاف تعيم المسترك حيث يتعلق بكل على الانفر اد الحصوص المادة) هنا (وهوكون البياض دائما بعد الحرة فصيح أن يراد صلى بعسدهماصلاة واحدة فلاتع في الصلاة بطريق التكرار فلا يلزم جواز صلاته ابعسد آلجرة فقط ومابتوهممن نحو) ماءن أنس الأرسول الله صلى الله عليه وبسلم (كان بصلى العصر والشمس بيضاء) مرتفعة حية أخرجه أبوداود (وكان يجمع بين الصلاتين في السفر) أخرجه البزارعن ابن مسعود (من السكرار) لصلاته العصر والشمس بيضاء وبلعسه بين الصلانين سفرا وهدذا أية العوم مهو بيان لما بتوهم (فناسنادالمضارع) لامن الفعل من حيث هو وقيل من كان ومشى عليه ابن الحاجب (وقيل من المجموع منه) أى استنادا لفعل المضارع (ومن قران كان لكن نحو بنوفلان يكرمون النسيف وياً كلون الحنطة بفيد أنه عادتهم) فيظهر ان التكرار من مجرد اسناد المضارع فلاجرم ان قال المحقق التفتازانى والمحقيق أن المفيد للاستمرار هولفظ المضارع وكان الدلالة على مضى ذلك المعنى (ولايخفي ان الافادة) أى افادة اسناد المضارع التكرار (استعسالية لاوضعية) وأكثر به أيضالا كلية فلابقد عدم ذاك فيما في سدن أبي داود في شأن خرص أنحل خيبرعن عائشة تالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يبعث عبدأقه بندواحة فيخرص النفل الحديث لكونن خيبر كانت سنة سبع على قول الجهور وعبدالله فتلف سنة عان م القائل أن يقول كاأن محرداسناد المضارع قد يفيد التكرار استعالاعرفها كذلك عجرد كاناذادخلت على مالا بفيده من شرط وجزاء كافى العقيصين عن حذيفة كانالنبي صلى الله عليه وسلم اذاقام من البل بشوص فأم وعن عائشة والت كان رسول أنه مسلى المدعليه وسلم اذا اعتكف يدنى الى رأسه فأرجسله الى غسيرذال ولاسمساعلى وأى من يقول انها تدلّ على الدوام وحينتذ فلا بأس أن بقال ان كان واستاد المضارع اذا اجتمعا كانامتعاضدين على افادة التكرار غالباوان تعديم فوالدين الرازى عدم دلالة كان على التكرار عرفا كالابدل عليه وضعامنتف والله سيعانه أعلم (ومنة) أى وبما لايع باعتبارمًا (أنلايع الامدولو بقرينة كنفل الفعل خاصا يعسد اجسال في عام جيث يقهم اله) أى ذلك الفعل (بيان) لاجمال ذلك العام (قان الموم للجمل لالنقل الفعل) الخاص وقدا قاد المصنف شرح اهدذافقال اوقع للقاضى عضدالدين أنمشل القرينة بقوله كوقوعه بعدا بمال أواطلاق أوعوم

الاصملى ولاعجازا لانما مستعملة لغبرعلاقة وهدا الكلام ضعيف أماالاول فلائن العرب قدوضعت اعلاما كثسرة واماالثاني فلانه انما بأثى اذا فسرعنا علىمذهب سيبونه وهوان الاعلام كلهامنقولة وقسد خالفـــه الجهور وقالوا انها تنقسم الى منقولة ومن تحلة سلنالكن ينبغى أن تكون حقيقة عرفسة خامسة وأمآالثالث فقد تقدم منعه في المسسئلة الرابعة (قوله وقديكون) أي تديكون اللفظ الواحسد بالتسبة الحالمعق الواحد حقيقة ومحازا لكن باصطلاحين كاطيلاق الدابة على الأنسان منسلا فانه حقيقسة لغويه بجياز عرفى وقدعات من هنذا وبماقيله اناللفظ الواحد بالنسبة الحالمعنى الواحد فديكون حقيقة فقطأو مجآزا فقط أرحقيفة ومجازا أولاحه يقسة ولامحازا *المسئلة الثامنة في علامة كوناللفظحقيقة فيالمعني المستعمل فيه وهوأمران أحدهماسيقه الحأفهام جاعة من أهل اللغة بدون

قر بنة لان السامع لولم يعلم ان الواضع وضعه لم يسبق فهمه اليه دون غيره وقد أهمل المصنف التقييد بالقرينة مع ان فيفهم الامام وأتباعه ذكر وه ولا بدمنه ليضرج قواكراً بتأسر ابرى بالنشاب و فعوم فان قيل المشترك اذا يجرد على القرينة فاذا سبق الى الفهم منه شي مع أنه حقيفة في كل من أفراده فلنا العلامة تستلزم الاطراد لا الانعكاس الشانى تعربه اللفظ عن القرينة فاذا سمعنا أهل اللغة يعبرون عن المعنى الواحد بلفظ بن لكن أحده ما لا يستعلونه الابقرينة فيكون الاحر حقيقة لان حذف القرينة دليل على استعقاق

القفظ لذلك المعنى عندهم وأما المجازفله أيضاع الحماد الممااطلاق الشئ على ما يستصيل منه الاستحالة تقتضى انه غير موضوعه فيكون عبازا كقوله تعالى واسأل القرية الشانية إعمال اللفظ فى المنسى بأن يكون اللفظ موضوع المعنى له أفراد فتترك أهل العرف استعمال اللفظ فى ذلك البعض المنسى فيكون مجازا أى عرفيا كما قاله الامام مثاله الدابة فأنها موضوعة فى اللغة لكل مادب كالفرس والجماد (٣٣٣) وغيرهما فترك أهمل بلاد العراق استعمالها

فالحارعث صارمنسا فاطلاقهاعلمه محارعندهم المنسى فقسدأ طلقوا يأثه محازلغوى لانقصرهاءلي الحار بأرض مصروالفرس بأرض العراق وضع آخر ولقائسل أن اقسول ان استعملها المتكلم ملاحظا للوضع الاول كأنحقيقة والاكآن مجبازا فان الوضع الثاني لابخسر جالاول عما وضع له وقد نقسل الامام عبالآمات أخرى المعقيقة والجمازوضعفها فلذلك تركها الصنف قال (الفصل السابع في تعارض ما يخل بالقهم وهوالاشتراك والنقل والمحازوالاضماروالتخصيص وذاك على عشرة أوجسه الاولالنقسلأولىمن الاشتراك لافراده في الحالتين كالزكاة الثانى الجاز خدمشه لكثرته واعمال اللفظ مع القرينة ودونها كالنكاح الثالث الاضمار خسير لان احساحه الى القرينة في صورة واحساح الاشتراك الهافي صورتين مثلواسأل القرية الرابع التخصيصخيرلانهخسير

فيفهم منهأته بياناه فيتبعه في الموم وعدمه وكان هذا يفيدأنه يصيرعاما تبعانفاه المصنف وقصرالموم على الجمول لان النقل أساكان بصيغة ليست عامة لايصيرعاما غاية الامرأن عدم العسل بذلك الجمل ذال بالفعل المبين منلااذا فال الراوى قطع دالسارق من الكوع بعدا قطعوا أيديهما فهده حكامة فعل بعدع وم فسعاحا ف على القطع على قول كاتقدم أوهو سان المرادمن الدليل على القول بعدم الاجال وان البداسم الممن المنتكب الى الاصابع وحاصله بيان مجاز أوقال صلى فقام و ركع وسجد بعدد قوله أقيموا الصلاة وهواجال في عام فني هذا وتحوه لا بفيد تكرر الفعل أصلا واكنه يفيدانه أوقع الصلاة بهذه الافعال فنزول ذلك الإجال الكائن فيما تعلق بالعام فيمكن العمل بعمومه حينشة أماأت الفعل مسارعاما فلاولانقله (وكذا نحو) قول الراوى صلى فقام وركع وسيدمع مافى صيم البخارى عنهصلي الله عليه وسلم (صلوا كاراً يتونى أصلى) فان العوم لقوله صلوا الزلالصلى فقام الزرونوحيه المخالف) القائل بعموم والامة (بعموم نحوسها فسجد) أى قول عران بن الحصين أن النبي صلى الله علسه وسلم صلى بهم فسما في صلاته فسجد سجدت اسم وأخرجه أود اود والترمذي وقال حسن غربب (وفعلتمه أناو رسول الله صلى الله عليه ومسلم فأغتسلنا) كماهولفظ عائشة بعدة ولهااذا حاوز الختان الختان وجب الغسل وهوحد بث صيم أخرجه أحدوا لترمذى وغيرهم احتى كان كلمن هذين عامالامة (مدفوع بأنه) أى العوم لهم (من خارج) عن مفهوم اللفظ الحكى كقوله صلى الله عليه وسلم الكلسم وحدنان بعدالسلام رواه أجدوأ بوداو دوقوله صلى الله علمه وسلم اذاالتق الخمانان وجب الغسه لرواه مسه وغسيره قال الآمدى ولهوم السعود بعواب ماص وهوانها عم العموم العلة وهو السهومن حسث انه رتب السحود على السهو بفاء النعقيب وهود اسل العلمة (وأماحكامة قولله) أي لا بي صلى الله عليه وسلم (لايدرى عمومه بلفظ عام) وهومتعلق بحكاية (كشَّضي بالشَّفعة للجَّار) كما أسنده شيخناالحافظ الىجابربهذا اللفظ وقالحديث حسن الاسنادولكمه شاذالمتن (وتهيى عن بدع الغرر) كاأخر جه مسلم وغيره عن أبى هريرة (وهي) أى هذه المسئلة (مسئلة أخرى) ذ كرها المصنف هنالمناسبة بينالةول والفعل (فيجب الجل) للفظ المحكى عنه (على العموم) فتنكون الشفعة لكل جاروالنهى عن كل بيع فيه غرركبيع الا بن والمعدوم (خلافاللكثير) وأع اقلناذلك (لانه) أى الصحابي (عدل عارف بالغة والمعني) عموما وخصوصا (فالظاهر المطابقة) بين نقله ومافي نفس الامن من ذلك (وقولهم) أى الكنبر (يحتمل غرر اوجار اخاصين كجارشريك فاحتمد في العموم في كاه أوأخطأ فيماسمعه احتمال لايقدح) لانه خلاف الظاهر من عله وعدالته وانظاهر لايترك للاحتمال لانهمن نُسرو رته فيؤدى الى ترك تُلظاهر (وجعلهما) أى قضى بالشفعة ونهى عن بيع الغرر (من حكاية · فعل ظاهر في العموم) كا منزل اليه صُدر الشريعة (منتف لان القضاء والنهدي قول يكون معه عموم وخصوص) ولايحنى أن المسراد بقضى حكاية قوله الذى هوالقضاء ونم ى حكاية قوله الذى هوالنه لى المستلة قيل والقائل ابن الحاجب (نفي المساواة في لا يستوى أسحاب الماروا صحاب الجنة يدل على الْعُمُوم) لِمُسِعُ وجوء المساواة (خلافاللمنفية وليس) كذلك (بللا يختلف في دلالته) أى نفي الاستواء

من المجاز كاسسانى مثل ولا تشكوا ما تسكم آباؤ كم فانه مشترك أو مختص بالعقدوة صعنه الفاسد الظامس المجازة يرمن النقل لعدم استنزام فسخ الاول كالمسلاة السادس الاضمار خسير لانه مشل المجاز كقوله تعالى وحرم الربافات الاخدم مضروالر بانقل الى العقد السادع الفصيص أولى لما تقدم مشل وأحل الله البيع فانه المبادنة مطلقا وخص عنه الفاسد أونقل الى المستجمع لشرائط الصحة الثامن الانجار مثل المجازلاستوائه ما في القرينة مثل هذا إلى التاسع الفصيص خسير لان الباقى متعين والمجازر عالا يتعين

من ولاتا كلوا عالم يذكراسم الله عليه فان المراد التلفظ وخص النسيان أوالذبح العاشر النفصيص خيرمن الاضمار المامر مثل ولكم في القصاص حياة به تنبيسه الاشتراك خيرمن النسخ لانه لا يبطل والاشتراك بين علين خيرمنه بين على وهو خيرمنه بين معنيين) أقرل الخلل الحاصل في فهم مم اد المشكلم بحصل من احتمالات خسسة وهي الاشتراك والنقل والجاز والاضمار والتفصيص لانه اذا انتي احتمال الاشتراك والنقل كان (٢٧٤) اللفظ موضوعالمي واحدواذا انتي احتمال الجاز والاضمار كان المراد

(عليه) أى على عومه (وكذانني كل فعل) عام في وجوهه (كارآكل) فانه عام في وجوه الاكل (ولا) يُغتلف أيضا (في عدم صَدة ارادته) أى العموم في نفي المساواة (لقولهم) أى الحاكين لعدم دلالته على العمومعن الحنفية (فيجواب قول الجنفية لايصدق) عوم نفي المساواة في لايستوى (اذلام) بين كل أمرين (من مسأواة) من وجه وأفله المساواة في سلب ماعد اهماعنهما فلزم عدم عوم نفي المساواة هذامقول قول الخنفية (المراد) من عوم أني المساواة (مساواة يصح نفيها وماسواه) أى المساواة التي ا يصم نفيهاعمى التساوى (عضوص بالعقل) وهذامقول قول المحسين فهذايدل على انفاق الكل على دلالة العموم وانهذا العموم المدلول غسير من أدعلى صرافته واذكان الامرعلي هذا (فالاستدلال) على عوم نني المساواة (بأنه) أى نني المساواة (نني على نكرة يعني المصدر) الذي تعتمنه الفعل المنني فيع كسائر النكرات في سياف النفي كاذكران الحاجب استدلال (في غير محل النزاع) لماسمعت من انَّهُ لأنزاع في العموم لفظاولا في عدم آرادة صرافته (انماهو) أى النزاع (في أن المرادَّمْن عمومه) أي فني المساواة (بعد تخصيص العقل مالاندمنه) أى تخصيصه (هل يخص أمر الا خرة فلا يعارض) المرادمنه (آيات القصاص العامة) كفوله تعالى وكتبنا عليهم فيهاأن النفس بالنفس الآية (فيقتل المسلم بالذي أو بع الدارين) الدنهاوالا خرة (فيعارض) المرادمن في آيات القصاص حتى يخصها وحينتنذ (فلايقتل)المسلم بالذمى قال المصنف وحاصله انه هل ثمقر ينة تصرف نفي المساواة الىخصوص أمر الا خُرة أولا فتم الدادين (قالبه) أى بالعموم (الشافعية والمنفية بالاول) أى بخصوص أمرالا خرة (لقرينة تعقيبه بذكرالفوز أصحاب الجنة هم الفائزون ثم في الا مارما يؤيده) أى قول المنفية منها (حديث) عبدالرحن (ابن البيلماني) بالباء الموحدة واللام المفتوحتين بينهم اياء تحتانية من مشاهيرالتابعين روى عن ابن عرلينه أبوحاتم وذكره ابن حبان في الثقات وقال الدارقط في ضعيف لانقوم به عبة قال (قتلصلى الله عليه وسلم مسلما بمعاهد الحديث) يعنى قوله وقال آنا أحق من وفي بذمته رواه أنوحنيفة وأبوداودفي مراسيله وعبدالرزاق وأخرجه الدارقطني عن ابن البيلالى عن ابن عرمر فوعاوا عله واستيفاء الكلام فيهله موضع غسيرهذا (ونحو) ماروى المشايخ عن على رئى الله عنسه (انمابذلواالحزية لنكون دماؤهم كذما تناالخ) أى وأموالهم كأموالناولم يجدم ذااللفظ الخرجون وانماد وىالشافعي والدارقطني بسسندفيه أتوأ لجنوب وهومضعف عن على رضى الله عنه من كانت له دُمتنافدمه كدمناوديته كدبتنا (فظهر) من هذا التحرير (أن الخلاف في تطبيق كلمن المذهبين على دليل تفصيلي) فهي مسئلة فقهية لاأصلية ﴿ (مسئلة خطاب الله تعالى الرسول بخصوصه باأيهاالرسول الناأشركت قدنصب فيسه خلاف ومن ناصبيه ابن الحاجب (فالحنفية) وظاهركلام الشَّافِعي في البو يطيع لي ماذكر الاستوى وأحدُ (يتناول الامةُ والشَّافِعيَّةُ لا) يتناولهُم (مستدلين) أى الشافعية (بالقطع من الغة بأن ما الواحد لا يتناول غيره و بأنه لوعهم كأن اخراجهم تخصيصا ولأ فائل به وليس) هذا الاستدلال (في على النزاع فان مرادا لمنفية) بعمومه اياهم (أن أمرمثله) أي النبي صلى الله عليه وسلم (عن له منصب الاقتدا والمتسوعية يفهم منه) أي من أمر م (أهل اللغة شمول

بالافظ ماوضع له واذاانتني أحمّال التغصيص كان المراد باللفظ جيع ماوضع له فلاييق عندذال خال في الفهم هكذا قاله الامام ولا شكأن هذه الاحتمالات اعاتفل باليقين لابالظن وقدنصهو على أن الادلة السمعية لاتفسداليقين الابعدشروط عشرةوهي هذه الجسة وانتفاءالنسخ والتقديموالتأخير وتغيير الاء___ أب والتمير ف والمعارض العمقلي فبطل كون الخل منعصر افي الحسة التيذكرها وليسالمراد بالمحازهنامطلق المحازوهو المقايل العقيقة بل المراديه مجازخاص وهوالجازالذي لس ماضمارولا تخصص ولانقل لان كلواحدمن هذه النسلاثة مجاز أيضا الحققين علىذكرالتعارض من الاشتراك والمحاز وإنما أفردهانه الشلائة لكثرة اختلف في بعضها وهو التخصيصهل هوسالب للاطلاق الحقسق أملاكما

سيأتى واعلمان التعارض بن الاحتمالات الحسة المذكورة في الكتاب يعارض الاربعة الباقية والنقل بعارض الثلاثة الباقية وأما يقع على عشرة أوجه ومنابطه أن يؤخذ كل واحدمع مابعده فالاشتراك يعارض الاربعة الباقية والما معارضته اللاشتراك فقد تقدمت فهذه معارضته اللاشتراك والنقل تقدمت فهذه عشرة أوجه ولم يتعرض الامام وأتباعه لمثلها وقد تسعة والاضماد يعارض التفصيص ومعارضته للثلاثة المتقدمة تقدمت فهذه عشرة أوجه ولم يتعرض الامام وأتباعه لمثلها وقد

تعرّض المصنف اذلا واذا أردت معرفة الاولى من هذه المستعند التعارض من غيرت كاف البنة فاعلمان كل واحدمنها مرجوت والنسبة الى كل ما بعده راج على ماقبله الاالاضمار والمجازفه ماسيان فاذا استعضرت هنده المستة كارتبها المصنف أتيت بالجواب سر يعاوهي دقيقة غفاواعنها والاول الذقل أولى من الاشتراك لان المنقول مدلوله مفرد في الحالين أى قبل النقل و بعده أما فبل النقل فلا "ن مدلوله المنقول عنه وهو المنافرة والعرفى وأما بعده فالمنقول اليه وهو (٣٢٥) السرى أو العرفى واذا كأن مدلوله

مفردا فلاعتنع العسليه بخسلاف المسسترك مان مبدلوله متعدد فالوقت الواحدف كون محلالا يعل بهالايقرينسة عنسدمن لايحملاعلى المجموع مناله لفظ الزكاة يحتمل أن مكون مشستركابين النساء وبين القدرالخرج من النصاب وانتكون مومسوعا التماء فقط ثمنقسل الىالقسدر الخرج شرعافالنقسل أولى لماقلناه والثانى الجمازأولي من الاشـــنراك لوحهن أحدهماان المحازأ كثرمن الاشتراك بالاستقراءحتي مالمغ ابنجمني وقال أكثر اللغبآت محازوا أبكثرة نضد الظن في على الشك الثاني أنفسه إعالاللفظ داعا لانهان كانمعيه قرسة تدلءل ارادة المازأعلناه فمه والاأعلناه في المقمقة يخلاف المسترك فأنه لامد في اعماله من القرينسة مشاله السكاح يحمدلأن مكون مشتر كامن المقد والوطء وأنكون حقيقة فأحدهما مجازا في الأخر فمكون المحازأولي لماقلناه * الثالث الاضماراً ولي من

أتباعه عرفاً) لامدلولاوضعيا لذلك اللفظ (كااذا قيل لأمير اركب للناجزة) وهي بالجيم والزاى المحادبة و بالحاء والراء المهملة المقاتلة (غيرأن الني صلى الله عليه وسلم له منصب الاقتداعيه في كل شي الايدليل) يفيدا حتصاص ذلكبه (لا أنه بعث ليؤنسي به فكل حكم خوطب هو به عم عرفاوان كان فعدله) أي نْلْتُ الحَكَم (لايتوقف عَلَى أُعُوان كَالمنساجِزُهُ واذا) أَي واذ كأن عمومه عُرفا (بالتزمون) أى الحنفية (أن اخراجهم) أى الامة من خطابه بخصوصه (تخصيص فانه) أى الخصيص كايرد على العام لغة يرد على العام عرفا واستدلالهم) أى الحنفية لعوم ذكر المتبوع بخصوصه الا تباع (بنصوبا أيها الني اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدة تهن فامرده بالخطاب وأحربص مغة الجدع والعوم فدل ان مثله عام خطاما له والآمة (و بأنه لولم يعهم لكان خالصة لك) بعد قوله با ايم الذي أنا أحللناك أزواجك الى قوله وا مرأة مؤمنسة ان وهبت نفسهاالنبي ان أراد النبي أن يستنتكها (غـ يرمضيد) لان عدم العوم وكونه خاصابه المات بتخصيصه بالخطاب والتالى منتف (وزوجنا كهالكمالا مكون على المؤمنين حرج) في أزواج أدعيا تهم فأخبرانه اغاأ باح تزويجه اباه الكون شاملا الامة ولوكان خطابه خاصابه ولايتعدى حكمه الى الامة لما حصل الغرض (لبيان الساول العرفي) لهمم (لا اللغوى) فاستدلالهم مبتدأ وهذا خبره وحينتذ (فأجوبتهم) أى الشافعية عن هذه الاستدلالات (التي حاصلهاأت الفهم) أى فهم الامة من هـذه النصوص (بعدير الوضع اللغوى طائحة) أىساقطة لان الحنفية معترفون بأنه لا يع غدره لغة فكون الموم بخارج لايضرهم ثم كرعلى وجه الاستدلال بقوله ياأيم الذي اناأ حلالنالك الآية فقال (غيران نقى الفائدة مطلقا) على ذلك التقدير (مما عنع للواز كونها) أى الفائدة (منع الالحاق) أى الماق الامة به في ذلك قداساً كاكان يطق به أولم رد خالصة مُ أفاد بأن هذا المنع غرضا رفقال (ولا يحتاج اليه) أى الى ننى الفائدة مطلقا (ف الوجه) أى وجه الاستدلال بالآمة الذكورة لهم (ويكني) في الاستدلال الهبها (أن خالصة لل طاهر في فهم العوم) لهم من قوله يا أيها الني انا أحالنال (اولاه) أىلفظ خالصة مملاكاناستدلالهم عثل باأيها الني اذاطلقتم النساء فددفع أيضابأن ذكرالني التشريف والخطاب عابعده الجميع ولايمتنع أن بقال يادلان افعل انت وأتباعث كذاا عاالنزاع فها بقال افعل ولا يتعرض للانباع أشار المصنف الحدفعه أيضافقال (وكون افر ادما الذكر النشريف لاينافي المطلوب) وهوهم عرفا (فن التشريف أن خصه) أى الني صلى الله عليه وسلم (به) أي بالخطاب (والمرأدأ تباعهمعه) على أن ابطال الدليل المعين لأيبطل المذعى (وعرف) من هٰذَا التَّقرير (أنوضعها) أى هذه المسئلة (الخطاب لواحد من الامة هل يع لدس بحيد) لان الحنفية لا يقولون خطاب واحدمن آحاد الامة عن ليس له منصب الاقتدا ويع سائر هم عرفا بل هذا موضوع التي تلي هدده إمسة له خطاب الواحد لا يع غيره لغة و اقل عن الحذا بله عومه ومن ادهم خطاب الشارع لواحد المدادة على المدادة على المدادة ال بحكم يعملم عنده أى خطابه (تعلقه) أى ذلك الحكم (بالمكل الابدليل) يقتضى التفصيص قالوا (كفوله حكمي على الواحد حكمي على الجناعة) وقدذ كرنا في البحث الثاني من مباحث العام انه لم يعرفه غُير واحدمن الحفاظ المتأخري ومايسدمسته (وفهم الصابة ذلك) أى ان حكه صلى الله عليه وسلم

(٢٩ - المتقرير والتعبير اول) الاشتراك لانه لا يحتاج الى القرينة الافى صورة واحدة وهى حيث لا يكن اجراء الله فط على ظاهره فينتذ لا بدمن قرينة تعين المرادو أمااذا أجرى على ظاهره فلا يحتاج الى قرينة بحلاف المشترك فانه مفتقر الى القرينه في جيع صوره مشالة قوله تعالى واسأل القريه فيحتد مل أن يكون الفظ القرية مشستركا بين الاهل والا بنيسة وأن كون حقد فه في الا بنيسة فقط ولكن أضمر الاهل والاضمار أولى لما قلناه به الرابع التقصيص أولى من الاشتراك لان التفصيص خير من المجاز كاسمياتي والجماز خير من الاشتراك كاتقدم والمديمن الخيرخير مثالة استدلال الحنق على أنه لا يحللة نسكاح امر أقرق بها أوه بقولة تعالى ولاتنكوا ما تسكر الماؤكم بناء على أن المراد بالنسكاح هذا هو الوطه في قول الشافعي بازمك الاشتراك لا نه قد تقرران النسكاح حقيقة فى العقد كافى قوله تعالى وأنكو اللا يامى منسكم في نبغى حسله هناعليه فرارا من ذلك فيقول الحنفي وأنت أيضا يلزمك التفصيص لان العدقد الفاسد لا يقتضى المتنوع فيقول الشافعي التقصيص (٣٧٦) أولى لما قلناه به الخامس المجاز أولى من النقل لان النقل يستلزم تسم المعنى

على الواحد حكمه على الجماعة (حتى حكمواعلى غيرماعز بما حكمه) النبي صلى الله عليه وسلممن الرجم (عليه) أى على ما عزحتي قال عروضي الله عنه خشيت أن يطول بالناس زمان حتى بقول قائل لانجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ألاوات الرجم حق على من زني وقد أحصن اذا عامت البينة أوكان الحبل أوالاعستراف رواءا ابخارى وقال أيضارجم رسول المه صلى الله عليه وسلم ذالنا اجماع العماية ومن بعدهم بمن يعتد باجماعه (ولعموم الرسالة بفوله) صلى الله علية وسلم (بعثت الى الاسودوالاحر) رواه أحدوان حيان وأنوداود لكن بتقديم الاحرعلى الاسود أى ألى العرب الحنابلة (فكلام الخلافيين فيها) أى في هذه المسئلة (كالتي قبلها) من حيث عدم التوارد على محسل واحد والشيخ تاج الدين السبكي هنا كلام يزيده فاللقام وضوحالا بأس بذكره قال اعلم أله لاينه في أن يعتقدان التميمن جهةوضع الصيغة لغة ولاأن الشارع لم يحكم بالتعيم حيث لم يظهر ألفصيص بل الحقان التعيم منتف اغدة البتشرعام رحيث ان الحكم على الواحد حكم على الحاعة ولاأعتقد أن أحدا يخالف فى هذا وينبغى أن ردّا الحلاف الى أن العادة هل القضى بالاستراك بحيث سبادر فهم أهل العرف البهاأ ولافأ صحابنا يقولون لاقضاء للعادة فى ذلك كالافضاء للغة وانما الخلق فى الشرع شرع وهم يقولون العادة تقضى ذلا وقدذكران السمعانى أن المخالف ين استدلوا بأن عادة أهل الاسان يحاطبون الواحدو بريدون الجساعة وهويرشدالى ماذكرناه أويردالي أنه هل صيارعرف الشرع ان الواحدادا خوطب فألمرا دالجماعة فكانه حقيقة شرعية أولا فهم يقولون بالاول لانعلما استقرمن الشرع استواء الماس في شرعه كان خطاب الواحد خطايامع الكل وكاته اذا قال يازيد قائل ياأيم الناس و يكون الدال على معنى الناس لفظين أحده ما الناس بوضع اللغة والثانى زيداذا تقدم من الافط به انه اذ أنطق به أراد بهالناس كلهم واذا كان الشارع هوالذى تقدم منه هذا القول كافى مسئلتناصار حقيقة شرعية فعنى الناس بدل عليه افظه لغة وشرعا ولسط بإز مدشرعا وغن نقول باز بدياق على دلالته الاصلية سوامسبق قبلذ كرومن فائله أنحكم غيره حكمه أمملاوهوالحق لان الفائل لم يضع باذيد للناس وانمساجع الهسواء فى الحسكم ولا يلزم من ذلك صير ورتهم من مدلول اللفظ والله سجانه أعلم في (مسئلة الخطاب الذي يم العبيد لغة) كياأيها الذين آمنوا (هل يتناولهم شرعافيعهم حكمه الاكثرنع وقيل لاوالرازى الحنفي) يتناولهم شرعافيعهم حكمه (في حقوق الله تعالى فقط) مُ قال الكرماني لا كلام في أن مثل الناس أذا لم يتضمن حكما يحناج فى فيامه به الى صرف زمان يتناولهم بل فيما اذا تضمن ما ينعه من الاشتغال بقيام مهمات السادات (وحاصله) أي هـ ذا الخلاف (أن الخلاف في ارادتهم باللفظ العام وعدمها) أي ارادتهم يه (واستدلال النسافى) لتناولهم (عسائبة شرعامن كون منافعه معلو كة لسيده فلوتنا ولهم نافض) أَحدُهماالا خرلانه حيْنشذيكون مكافايُصرفُهما الىسيدَ موالىغيره (دليل عدم الارادة) أى أرادتهم شرعابه وهذاخبراستدلال النافي (وأماقولهم) أى النافين (خرج) العبد (من تحوالجهاد والجعسة

الاول مخلاف المجاز مثاله الصلاة فأن المعتزلة مدعون نقلهامن الدعاءالى الافعال اللاصة والاماموأتباعه يقولون اناستعالهافيها بطريق المجازسكون المحاز أولى لماقلناه ب السادس الاضمار أولى من النقل لانالاخماروالجازمتساويان كاسأتي والمجاز خديرمن النقل لم باعرفت والمساوى للخبرخبر مثالهقوله تعالى وحرم الريافالا بة لايدفيها من تأو بللان الرياهــو الزيادة ونفسس الزيادة لاتوصف بحسل ولاحرمة فقالت الحنفسة التقدر أخذال باأى أخذالزادة فأذابو إفقاعلى استقاطها صمالعقد وقال الشاذعي الربانقل الحالعة دالمشمل على الزيادة لفرينة قوله تعالى وأحدل الله البسع فكون المنهىءنسه هو نفس العهدة فبفسد سواءاتفقاعلىحط الزيادة أملا * السايع التخصيص أولى مسان النقسل لان التفصيص خسرمن المحاز كاسساتى والمجازخسيرمن المقل لما تقدم والخسرمن

الخيرخير مثالة قوله تعالى وأحل الله البيع فأن الشافعي بقول المراد بالبيسع هوا لبيع اللغوى وعو والحيم والحيم) مسادلة الشي بالشي مطلقا ولكن الآية خصت باشياء وردالته سي عنها فعسلي هذا يجوز بدع لبن الاكميات مشلاما لم يثبت يخصيصه و يقول الحنفي نقل الشارع لعظ البيسع من مدلوله اللغوى الحالم المستصبع لشرائط العجة فليس باقياعلى عومه حتى يستدل به على كل مبادلة فيقول له الشافعي التفصيص أولى وهذه الاكية الشافعي فيها خسة أقوال وهذان الاحتمالان قولان من جلتها به النامين الاضمار مثل

ł

الجازاى فيكون اللفظ مجملاحتى لا يترج أحدهما الابدليل لاستوا تهما في الاحتياج الى القرينة و في استمال خفا تهاوذ الثلاث كلامنهما يحتاج الى قرينة عنى المفاطب عن فهم الطاهر و كا يحتمل وقوع الملفاء في تعيين المضمر يحتمل وقوعه في تعيين المجاز فاستوياه المام بالامام في المحصول والمنتقب و بزم في المعالم بأن المجاز أولى له كذه ذكر بعد ذلك في تعليل المسئلة العاشرة انهما سيات مثاله اذا قال السيد لعبد الاصغر منه سناهذا ابنى فيعتمل أن يكون قد عبر بالبنوة (٣٢٧) عن العتق في كم بعتقه و يعتمل أن

بكون فسه اضمار تقدره مثلابق أى في الحنواوفي غبره فلابعتق والمسئلة فيها خالاف في مذهبنا والخشار أنهلا يعتق بحردهذا اللفظ » التاسع التخصيص خرمن الجازلان الباقي يعدا لقصيص متعسين لان العام بدل على جيم الافسراد فأذاخرج البعض بدليل بقيت دلالته على الساق من غيرتأمل وأمأ المجازفر بمبالا يتعسين لان اللفظ وصعليدل على المعنى الحقيسق فاذا انتنى بقريئة اقنضى صرف اللفظ الى المجاز الى توع تأمل واستدلال لاحتمال تعدد الجازات مشاله استدلال أى حندفة على أن الذاح اذارك التسمية عيدا لاتحل ذبصته مقوله تعالى ولاتأ كلوامما لمبذكراسم اللهعلمه أى لاتأ كلواعمالم يتلفظ عليه باسم الله تعالى فمازمه التغصيص لانه يسلم ان الناسي تعدل ذبعتسه فيقول الشافعي المرادبذكر الله تعالى هـ والذبح مجازا لانالذ يح غالمانقارنه التسمية فلكون نهساعن أكلغر المدنوح أويقول هومجاز

والحج) والتسبرعات وبعض الافاديرمع صلاحيسة الخطاب عفيده التناولهم (فلو كان داخلاأى مراداً كان تخصيصاوالاصل عدمه) أى الخصيص (فنجوز بالخصيص عن النسخ) اذمن المعاوم ان ليس معدى قولهم مرح من المهاد الالم يرد بخطابه فأو كان داخلافيه وعلت ان المرادلو كان مرادا مته كغيرهمن الاحرار كأن خروجه من هدذا ألخطاب تستخالاته خروج يعدد الارادة فقولهم كان تخصيصا أخف الأحوال فيمه أن يكون تجوزا أوتساهلا وحينئذ كاقال المصنف (والحواب بأن خروجه مدليل يلزم أنمعناه لم ردَّادليل فضلاعن ادادته م نسخه) أى الحكم (عنه) أى عن العبد (وحاصله أن اللازم التنصيص الاصطلاحي بدليله لاالنسم يعنى ان اللازم ف نفس الامر من القول بعدم دخولهم فى الارادة ليس الاالتفسيص الاصطلاح وهو ييان ان الخمارج من العام لم يكن مراد امنسه واللازم من الدليل الذىذ كروم حبث فالواخرج فلوأريد كان تخصيصاغيره لانه اذاأر يدتم أخرج يكون نسحنا لانخصسيصا فقول من قال تخصيصا خطأ على ماهو ترصيب الدليل وعلى كل تقدير يجاب بأنه اذا قام دليل الاخراج فلامحيص عن العلبه وقد قام فكان خروجهم تخصيصالهم عن العام بدليله وبه ثبت اخم لم يرادوا بالعمام ابتداء فضلاعن انهم أريدوا غنسخ عنهم كايفتضيه ذلك الدليل أوانهم خصوا والنخصيص خلاف الاصل بلخصوا ووجب العمل به وان كأن خلاف الاصل كذا أفاده المصنف رجه الله تعالى (وقديقرر) الوحه في هذه المسئلة هكذا (دل) الدليل (على عدم ارادنه) أى العبد (فيعضها) أى الاحكام (وعليها في بعضها) أى وعلى أرادته في بعض الاحكام (قالميت يعتبر بالتناول لان الاصل مطابقته) أى التناول (الارادة والنافي عرض الاستراك في الاستعمال فتوقف دخولهم الى الدليل أوقام) الدليل (على عدمُها) أى الارادة (وهو) أى الدليل القاتم على عدمها (مالكية السيدلها) أىمنَّافعه (والرَّازى يمنعه) أى عدم ارادتم م (في حقوقه) تعمَّالى (والدليل) على ارادتهم فيها (الاكثرية) فانما تعلَّق بِالْعبد من أحكام الطَّطاب التي في حق ألله أكثر بما مُ يتعلَّق به فيها منسبة دخوله ألحالاكثر كاهوطاهراللغة وخروجه الحالا فلكاهو خلاف ظاهرها أولىمن العكس لمافيه من تقليل المخالفة الطاهرة (فوجب التفصيل) بينحق الله وغيره (وانتظم منع عموم بملوكية منافعة) السيدف سائر الاوقات بلقداستنف وقت تضايق العبادات حق لوأحره السيدف أخروقت الصلاة حين تضايق عليه ولواطاعه لفاته وجبت عليه الصلاة وعدم صرف منفعته فى ذلك الوقت الى السيدولا يجوز للسيداستخدامه فيه (فاندفع الاول) أى التناقض على تقدير كون منافعه لما لكه وتناول الخطاب له لاختلاف الوقتين فترج قول الشيخ أني بكرالرازى والله تعالى أعلم الرسسة خطاب الله سبعانه العام كياعبادى بأبها الناس شمله صلى الله عليه وسلم ارادته كاتناوله لغسة عندالا كثر) مطلقا أعنى سواء كأن مصدراً بالقول صريحا أوغ يرصر يح كبلغ أولا وهومتعلق بشمه ارادته (وقيل لا) يشمله ارادته (لانكونه) صلى الله عليه وسلم (مبلغه) أى الخطاب الامة (مانع) من ذلك والا كان مبلغا ومبلغا بعطاب واحد (ولذا) المانع من شمول ارادته بالخطاب المذكور (خرج) صلى الله عليه وسلم (من أحكام عامة) أى لم يدخل فيها (كسنية الضعى) فانهامندو بة الامة على القول الاشب وقدده بعدروا حدمن

عن ذبح عبسدة الاوثان وما أهل به لغيرانه الملازمته ترك التسمية به العاشر التفصيص خيرمن الاضمار لآنه قد مرا أن التفصيص خيرمن الجماز والاضمار متساويان والخيرمن المساوى خير مثاله قوله تعلى ولدكم في القصاص حياة فقال بعضهم الخطاب مع الورثة لانهم اذا اقتصوا فقد سلوا وحيوا بدفع شره فدالقاتل الذي صارعة والهرم بالقتل وقال بعضهم الخطاب القاتلين لان الجاتى اذا اقتص منه فقد انحدى انه في في حيا حياة معنوية فعلى هذين الوجهين لاانهمار ولا تخصيص وقال بعضهم الخطاب التاس كلهم وحين شذي خمل

أن يكون فيه اضمار وتقدره واسكر في مشروعية القصاص حياة لان الشخص اذاعل اله يقتص منه في شكف عن القتل فخصل الماة وعلى هذا فلا تخصيص وبحتمل أن لايقدرشي وبكون القصاص نفسه فيه الحياة إما ألحقيقية ولكن لغسيرا لجانى للعني الذي فلنا موهو الانكاءاف أوالمعنوية ولكن للجانى بخصوصه لانه قلاسلمس الانم وعلى هذافلا اضمارفيه لكن فيسه تخصيص واعلم أن الآمدى وابن مع المجازفقط وأهملا التسعة الباقية (قوله تنبيه الخ) اعلمان الحاجب لم يتعسرها الاللاشتراك (TTA)

أعيان المتأخرين منهم النووى في الرومنة الى انها واجبة عليه والاوجه عدمه فأن الخصوصية لانثبت الامدليل صييروه ومفقود بل وحامياهو أقوى منه مايعارضه كاهومه روف في موضعه وقد نقل في شرح المهذب عن العلماء أمه صلى الله عليه وسملم كاللايدا ومعلى مسلاة الضحى مخافة أن تفرض على الامة فيجزواعنها وكان يفعلها في بعض الاوقات (وحل أخذ الصدقة) فأنها لا تحلله ننزيها له وتشر يفامني صيم مسلمان هـ ذه الصد قات أوساخ الناس وانها لا تعل لحدولالا لعد ولا يقدح فى الاختصاص تحرعهاعلىآله أيضالانه بسيبه فألخاصة عائدة اليه يخسلاف غسره اذالم بكن به مانع من حسل الاخسد (والزبادة على أربع) أى و- ل تزوجه عافوق أربع ذوجات بالاجماع وانما الكلام في الزبادة على التسع فانهمات عن تسع كارواء الحافظ ضياء الدين عن أنس في الاحاديث الختارة والاسم الحواز كافطع بهالمآوردى وكسف لاوقد قالث عائشة مامات رسول الله صلى الله علمه وسلرحتي أحسله النساء قال الترمذى حسن صحيح وفي رواية ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صيح على شرط الشيفين حتى أحل من النساء ماشاه وزادان أبي حاتم الاذات عرم الى غير ذلك من الخصوصيات (والحواب المبلع جع يل عليه السلام للاحكام العامة الى واحدمن العباد مشه ولا بهاليسمعهم اياها) وهوا لنبي صلى الله عليه وسلم فهوسال نبلد غ جبر بل الططاب الذي هود أخل فيه (فلامو جب نلر وجه وهو مشمول بدلغة فا تحقق خروجه منه لزم كونه لاليل خاص فيسه فتفصيل الحلبي) والصير في (بين أن بكون) الخطاب العام (متعلق قول كفل ياعبادى فيمنع) شعوله اياه (والا) أى وأن لم يكن متعلق قول (فلا) بمنع (منتف) الماذكرنا وأجاب فى البدديع بان جينع الخطآبات الواردة مقدرة بنعوقل قال الفائسل الكرماني بعد ذ كرم بعثالانه مأمور بتبليغ ماأنزل اليد موالمقدر كالملفوظ فال المحقق التغتاز انى ورديا لمنع ولوسلم فليس المقدر كالملفوظ من كل وجه والله تعالى أعلم فرامستان الططاب الشفاهي كيا أيها الذين آمنواليس خطابالمن بعدهم) أى العدومين الذين سيوجد ون بعد الموجودين في زمان الخطاب (وانمايشبت حكمه) أى الخطاب الشفاهي (لهم)أى لمن بعدهم (بخارج) من نص أو إجاع أوفياس (دل على أن كلخطاب علق بالموجودين حكافاته ملزم من بعسده مروقالت المنابلة وأفواليسرمن الحنفسة هو)أى الخطاب الشفاهي (خطاب لهم) أي لمن بعدهم أيض الناالقطع بعدم التناول) أى تناول الخطاب الشفاهي لهم(لغة)قَال الفاضي عشد الدين وانتكاره مكابرة قال المحفق التَّفتازاني وهوحق (قالوالم تزل علماءالامصارف الاعصاريستداونه) أى الطاب الشفاهي (على الموجودين) في أعصار مممع كونهم معدومين في زمان الحطاب وهواجهاع على العموم الهبم (أجيب لابتعين كونه) أى استدلالهم به عليهُم (لمناولهم) أى لتناول الطاب الشقاهي اياهم (بلواز كونه) أي استدلالهم به عليهم (لعلهم) ا أى العلماء (بثبوت حكم ما تعلق بمن قبلهم) أى بالموجودين وقت الخطاب (عليهم) أى على من يعدهم بنص أواجماع أوقياس فيسد كرابسان عوم الحكم لهم أيضاوان كان الخطاب لاولشك لا يتناوله سم جعاً بين الدليل الدال على المشاركة في المكم والدليل الدال على عدم الدخول في الطاب (وأما استدلالهم) أى الحسابلة (لولم يتعلق) الخطاب الشفاهي (بهم) أى بن بعد الموجودين وقتشد (لم يكن) النبي صلى الله

القصيص الذي سسبق ترجيمه على الاشتراك هو التنسيص فىالاعبان أما التفصيص في الازمان وهو النسيخ فانالاشه تراكشه منه وحنثذف كون الماقى خرامسه بطريق الأولى رذاك لان الاشتراك لس فيسمه إيطال بليقتضي التوقف الحالقر ينذوالنسخ بكون ميطلا والاشتراك بن على خدر من الاشتراك بين عدا ومعنى لان العدا يطلق على شخص مخصوص فإن المراد اغماهوالعسل الشخصى لاالحنسى والمعنى بصدق على اشفاص كثيرة فكان اختلال الفهم يحمل مشتركاس على أقل فكان أولى مشاله أن يقسسول شغص رأيت الاسمودين فحمله عسلي شخه بن كل متهمااسمه الاسودأولىمن حله على شخص اسمه الاسود وآخرلونه أسود والاشتراك بين عسلم ومعنى خسارمن الاشتراك بن معنسن لقلة الاختلالفه فقوله وهو عائد على الاشتراك بنعلم ومعنى ومشاله الاسودين أيضا فمله على العلم والمعنى

أولىمن شخصين لوشم مااسود ولقائل أن يقول المشترك لاندأن تكون حقيقة في أمراد والعلم ليس بحفيقة ولا مجاز كاسبق قال ﴿ (الفُّصل النَّامن في نَفْسير حروف يحتاج اليهاوفيه مسائل ﴾ الاولى الواوللجمع المطلق باستاع النصاة ولانها تسستعل حيث يمتنع الترتيب مئسل تفاتل زيدوعرو وجاءز يدوعرو قبسله ولانها كالجمع والنثنيسة وهسما لايوجبان الترتيب قيل أنكرعليه الصلاة والسلام ومنعصاهماملقنا ومنعصى الله تعالى ورسوله فلناذلك لات الافراد بالذكر أشد تعظيما فيل لوقال الغير المسوسة أنت طالق وطالق طلقت واحدة بيئلاف مالوقال أنت طالق طلقتين قلنا الانشاآت مثرتبة بترثيب اللفظ وقوله طلقتين تفسير الطالق) أفول عقد المصنف هذا الفصل لنفسيرا لحروف التى تشتد الحاحة فى الفقه الى معرفتها لوقوعها فى أدائسه وذكر فيه ست مسائل الاولى فى حكم الواو وفيها ثلاث مذاهب حكاها فى البرهان أحسده أنم الترثيب قال وهو الذى اشتهر عن أصحاب الشافعي والثانى انها لمعية قال واليه ذهب الحنفية والمختار انم المطلق (٢٢٩) الجدع أى لا تدل على ترثيب ولامعية

وقمدها الامأم بالواو العاطفة المسترزعن واومع نحوجاء البردوالطيالسة وواوالحال يحوجا مزيدوالشمس طالعة فاغرسما يدلان عسلي المعمة وأهمله المسمنف وأيضا فتعبيره مابلهم المطلق غسير مستقم لان الجمع المطلق هوالجع الموصوف بالاطلاق لامامقسرق بالضرورة بين الماهمة بلاقيد والماحية المقيدة ولويقيد لاوالجم الموصوف بالاطلاق ليس لهمعنىهنابل الطلوبهو مطلق الجمع عمني أي جمع كانسواء كأن مرتبا أوغير مرتب كطلق الماء والماء المطلق واستدل الممنف على الموالمطلق الجمع بأمور أحدها اجماع العامة قال السيرافي والسهيلي والفارسي أجمع عليه نحاة البصرة والكوألة ولس الامر كأقالوا فقدددهب جاعة الى انها للترتيب منهم ثعلب وقطيربوهشام وأبوحعفرالا سورى وأبوعم الزاهد الثانى انهاتستعل فمايستصلفه الترتب وهوشاك أحسدهما المقاعلة كقولنا تقاتل زيد

عليه وسلم (مرسلااليهم) واللازممنتف أما الملازمة فأنه لامعنى لارساله الاأن يقال له يلغ أحكاى ولاتبليخ الابهذه العمومات وأماا تتفاءاللازم فبالاجاع (فظاهر الضعف) للنع الظاهر الكوته لاتبليغ الابهذه المومات التيهى خطاب المشافهة القطع بأنه لايتعين فى التبليغ المساقهة واله يحصل بحصولة للبعض شفاها والبعض بنصب الدلائل والامارات على أن حكمهم حكم الذين شافههم (واعلم أنه اذا نصر الطابق الازل العدوم) وهومسئلة شكليف المعدوم الآنية مسدر الفصل الرابع المحكوم عليه وسيأتى نصره فيها كاهو قُول الاشاعرة والازل مالاأ وله (ومملوم أن النظم القرآ ف يحانى دلالة) أى من حيث الدلالة المعنى (الفائم به تعالى قوى قولهم) أي الحنابلة بل قال العلامة ذكر في الكتب المشهورةان الحق أن الموم معاوم بالضرورة من دين معده الما تعميسه وسلم قال المحقق التغتازاتي وهوقريب (ريجاب بأن التعلق في الازل يدخله معنى التعليق على ماعرف) من أن معناه ان المعدوم الذىء علم الله أنه يوجد بشرائط الشكليف يوجسه عليه حكم فى الازل عمايفهمه ويفوله فيالايزال (والكلام في النظم الخالى عنه) أي عن معنى التعليق وهوتو جيه الكلام الفظى الى الغير النفهم وهدذا لابدفيسه من وجود المخاطب فيقوى قول الاكثرين وببعد دكون الحق عوم التناول لفظا بالضرورة الدينية وفريه والله تعالى أعلم ﴿ (مسئلة المخاطب) يكسر الطاء (داخل في عموم متعلق خطابه عند الاكثر مثل) قولة تعمالى وهو (بكل شيء عليموا كرم من أكرمك ولاتهنه) فالله سجعانه عالمبذانه والآمر الناهي اذاا كرمغيره كان الغيرما مورابا كرامه منهياءن اهانته لوجود المفتضى وانتفاء المانيع (وقيل كونه) أى المنكلم (المخاطب يخرجه) منذلك (والجواب منع الملازمة وأما الله خالق كل شي فخصوص بالعقل) وهو جواب عن سؤال مقدر ورو جها للانعين آدخوله وهوانه لو كان داخد لارم أن يكون تعالى خالقالنفسه لقوله تعالى الله خالق كلشئ واللازم باطل فالملزوم مشله وكلمن وجه الملازمة ويطلان اللازم ظاهدر وتقر والحواب أنهانما بلزمذلك لولم يكن كلشئ مخصوصا بماسواه تعبال لبكنه محصوص بهعقلالانه دال على امتناع خلق القديم ولامناها نبين دخوله في العموم عفتضي اللفظ وخروسه عنسه بمقتضى العقل قلت على ان الشسيخ أبا المعين النسني شسنع على الف ائل بهسذا وعله بأن خروج مانو جب ظاهرالافظ بقضبة اللغة دخوآه فيه هوالتفصيص دون خروج مالا يقتضي ظاهراللفظ دخوله فيه والله تعالى وان كان شيألكن عندذ كرالاسسياء لايفهم دخوله فيه م وجه ذلك بما حاصله أن الشي مشسترك لفظى بن القسديم والحادث وهولاعمومة وعنسد تعسين البعض مرادا يحفرج ماورا ممن حكم الخطاب ولايعسة تخصيصا وقدتعين البعض الذى هوالحادث وقال الفاضي البيضاوي الشئ يختص بالموجودلانه فى الاصل مصدرشاء أطلق بمعنى شاء تارة وحينشذ يتناول البارى تعالى كاقال قل أى شئ أكبرشهادة قـلالله شهيدو ععمى مشيء أخرى أى مشىءو جوده وماشاء الله وجوده فهوموجود في الجلة وعليه قوله ان الله على كل شي قد يراقه خالق كل شي فهما على عمومهما بلامتنوية والمعتزلة لما قالوا الشئمايصمان بوجدوه ويعالواجب والممكن أومايهم ان يعلم ويخبر عنسه فيم الممتنع أيضالزمهم التخصيص بالمكن فالموضعين بدليل العقل انتهى وحينتذ فالتشبث بملف الاية الماتم يناعما ينجه

وعروفان المفاعلة تفتضى وقوع الفعلين معاولهذا لا يصمأن تقول تقاتل زيد ثم عرووا لاصل في الاستعمال الحقيقة فتكون حقيقة في غيرا المرتب وحينشذ فلا تكون حقيقة في الترتب أيضاد فعالا شترالا وهذا الدليل لا شنت به المدى فأنه في الترتب فقط ولم ينف المعيسة الدليل الثاني المتصريح بالتقدم كقولنا جافز بدوعروقيله والثان نقول انها مستعمله هيا في غير موضوعها عمان الحمايين الاداة الدليل الثانث فال أهل المفتوا والعطف في الاسماء المختلفة كوا والجمع وألف التنبية في الاسماء المتماثلة فاحمل الم يتكنوا من جمع المختلفة

أتوا الواو ولاشك أن التثنية والجمع لا يوجبان الترتيب ف كذاك الواووهذا الدليل ينى المعينة أيضا (قولة قيسل أنكر) أى استدل من قال انها الترتيب يوجه بن الاول مار واء مسلم أن خطيبا قام بن يدى الني صلى الله عليه وسلم فقى المن يطع الله و رسولة فقسد رشدو من يعصه ما فقل عن يعلم الله و رسولة فقد غوى فلو كانت الوا ولمطلق الجمع لم يكن بعضه ما التعاري في وابد ان الانكاران (٢٣٠) هولان افراد اسم الله تعالى بالذكر أشد تعظيم اله يدل عليه ان الترتيب في معصية

على هذا القول لاغسيروسينتذ يجابون بالجواب المذ كورفلي تنبه له في (مسئلة العام في معرض المدح والذم كان الابرار) لفي نعيم و إن الفجار لني جحيم (يم) استعمالا كاهوعام وضعا (خلافالشافعي حتى منع بعضهم) أى الشافعية (الاستدلال بوالذين بكترون) الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الآية (على وجوجها) أى الزكاة (في الحلي) لان القصد من الآية إلحاق الذم عن يكنز الذهب والفضة لا بيان التعميم وأثبات الحكم ف بعيد ع المتناولات اللغوية (لناعام بصيغته) من غسيم معارض فوجب العمل به (قالواعهدفيهما) أى فى المدح والذم (ذكر العام مع عدم ارادته) أى العموم (مبالغة) فى الحث على الطاءة والربوعن المعصية (وأجيب بأنها) أى المبالغة (لاننافيه) أى العموم (اذكارت) المبالغة (الحث يحلاف خوقتلت الناس كلهم) بمالم يقصد فيده المبالغة في الحث بل قصد ت مطلقاً فان الموم قدينافيه هنذاوقال السبكي ليست المسثلة مقصورة على ماسيق للدح أوالذم بلهي عامه فى كل ماسيق لغرض والله تعالى أعلم ﴿ (مسئل مثل خذمن أموالهم صدقه لا يوجبه) أى الاخذ (من كل نوع) من أفواع المال (عندالكرخي وغيره) كالا مدى وابن الحاجب (خلافاللا كثراه) أى الكرخي (يصدق بِأُخُذُصِدَقة) واحدة (منها) أَيْمن جلة أموالهم (أنه أُخذَصَدَفة من أموالهم) لان المأمور بأخذه صدقة مّااذهى نكرة مثبتة من جلة الأموال ومهمأ أخذمن مال واحدد الصدق أنه أخسذ من الاموال لكون المال جزاها واذاصدق ذلك فقسدامتثل (وهم) أى الاكثر (ينعونه) أى صدق أنه أخذمن أموالهم صدقة بأخذ صدقة واحدة منها (لانه) أي لفظ أموال (جمع مضاف فالمعنى من كلمال) صدقة (فيم) المأخوذ(بعمومه) أىالمأخوذمنه (أجيبعمومكل نفصيلي) أىلاستغراق كلواحذ واحدمفصلا (بخلاف الجمع) فانعومه استغراق من غيرقيد التفصيل (الفرق الضرورى بين الر جالعندى درهم ولكل رجل) عندى درهممتى بازم فى الاول درهم واحد الجميع وفى الثانى دراهم بعدة الرجال (وهذا) الجواب (يشيرالى أن استغراق الجمع المحلى ليس كالمفرد) والالم يفرق بينهمأبهذاالفرق (وهُو) أَى وكون استغراقه ليس كللفرد (خلاف المنصور بلهو) أى الجمع الحلى فى العموم (كالمفرد) كااختاره المصنف (وان صح ارادة المجموع به) أى بالجمع المحلى (لا كل فرد بالقرينة) المعينة لها كهذه الدارلاتسع الرجال العسلم الساعها لكل واحدوا حدد لالمجموع كايسح أث يرادبه الحقيقة بالغرينسة المعينة لهآكفلان تركب الخيل وياهندلا تكامي الرجال فقوله بالقرينسة متعلق بصح (وقدينصر) كون استغراق الجمع الحلى ليس كالمفرد (بالفرق بين الساكين عندى درهم وللسكين) عنسدى درهس عندقصدالا سستغرآق بهبتبادرا دادة الجمنوع فيأبليع وكلوا حدوا حدق المفرد (قبل ملاحظة استعالة انقسامه)أى الدرهم (على الكل) الموجبة لانتفا ارادة استفراق كل جع جع في الجمع ومن هنا قال الف اضل الاجرى في تقر برا الفرق في الصورة الاولى انه ليس لاحسل أن استغراق كلواحدزائديدل على الموم بل لاجل أن الرجل ليس مايشة لعلى الافواع المختلفة الحفائق فلم يقصد بلعسه الانواع واللام الداخسة فيسه لبنس الجمع لالاستغراق المجموع لمراعس فتأن اللام

الله ورسيوله لامتمؤر لكوتهسما متلازمسين فاستعمال الواوهنامسع انتفاهالترتيب دليسل لنا علكم فانقسل قدقال عليه الصلاة والسلام لايؤمن أحدكم حتى يكون الله ورسوله أحب البه بما سواهما فقدجع بيتهمافي الفمركاجع اللطسفا الفرق فلنامنصب إلخطيب فالم الزلل فيتوهم أنهجم بينهما لتساويهما عنده بخلاف الرسول صلى الله عليه وسالم وأيضافكلام الرسول ملى الله عليه وسلم جلة واحدةفايقاع الظاهر فيهموقع الخمر قلسل في الاعة بخلاف كلام الخطيب فأنهجلتان الدليل الثاني آنه اذا قال لغير المدخوليها أنتطالق وطالق طلقت طلقة واحسدة على الجديد المديح ولوحكانت الوأو العمع ليكان كقسوله أنت طالق طلقتعن وحوالهان قرله وطالق معطوفعلي الانشاء فمكون انشاءآخر والانشاآت تقعمعانيها مترسة بترتس ألفاظهالان معانيهامقارنة لالفاطها فيكون قوله وطالق انشاء

لأبقاع طلقة أخرى في وقت لا يُقبل الطلاق لانم المات بالاولى بخلاف فوله طلقتين فانه تفسير لطالق وليس بانشاء موضوعة قال (الثانية الفاء للنعقيب اجماعا وله ذار بطبه الزاءاذ الم بكن فعلا وقوله تعالى لانفتروا على الله كذبا فيستمتكم بعذاب مجازيا الثالثة في الفارفية ولو تقديرا مثل ولا مابئكم في جذوع النفل ولم يثبت مجيئها للسبية به الرابعة من لا بتداء الغابة والتبعيض والنبيين وهي حقيقة في التبيين دفع اللاشتراك وقول المسئلة الثانية الفاطلتمة بيب أى تدل على وقوع الثانى عقب الاول بغيرمهاة لكن في كل شي بحسبه فالوقال

دخلت مصرف كة أفاد التعقيب على ما يكن واستدل المصنف عليه بالاجاع وليس كذال نقد ذهب الفراء الى أن ما بعد ها يجوز أن يكون سابقا ودّ هب الجرى الى أنها ان دخلت على الاماكن أو المطر فلا ترتب تقول نزلنا نجد افتهامة و نزل المطر فجسد افتهامة و ان كانت مهامة في هسذا سابقة (قوله ولهذا) أى ولاجل كونم الله عقيب ربط بها الجزاء أى وجو بالذالم بكن فعلا نحوان قام زيد فعروقام فان الجزاء في مفيدة للنعقيب (٢٣١) م بجب دخولها عليه كالواووم يجب أن يوجد عقب الشرط فلولم تكن الفاء مناسبة لهذا المعنى مفيدة للنعقيب

فالهلابجب بليجوز واغمأ قمده يغبرالفعل لان الفعل انكانماضهافلا محدوز دخولها علمه نحوان قام زيدقام عرووان كان مضارعا جارلكنه لايجب نحسوان فامزيد بقومعرو ونسه تفصيل يطول ذكره محسله كتب المدووه بذاالذي ذ كره المصنف نقل الامام عن يعضهم أنه استدليه وفسه نظر طاعر فقد تمكون الفائدة هي الدلالة على أن الذانى جزاءعن الاول ومسد عنه وكونه جزاءدلماعلي التأخر والتعقمب ولاحل هذال يعمله المستف دلسلا كاجعله الامام بلاستدل بالاجماع وجعل هذامن ماب الخسسين والنقوية وهومن محاسن كالامه نم شرعالمسنف فحالجواب عن داـــلمقـــدروهو استذلال الخصم الى امها لست التعقب بقسوله تعالى لاتفتروا على الله كذما فيسحشك فأنالاف تراءني الدنسا وألحصت وهسو الاستئصال اغاهيوفي الأخرة وهذا يحتمسل أن يكون دلملامستقلا وان

موضوعة للاشارة الى الحقيقة والاستغراق اتما ينشأ من المقام ولم يوجدهنا قرينة تدل على الاستغراق والاصل براءة الذمة فملت اللامعلى الحقيقة ولمالم تضفق الحقيقة الافي ضمن برف من براسام الماحل الرحال هناعلي أفل مراتب الجمع كأنسل في قوله تعمالي انما الصدد فات الفقر اءوالمساكين على مرتمة تستغرق جيع مرانب الجمع كآقال أوعلى فى الجيع المذكر في سماق الاثبات اه وقد عرفت ما في بعض هذافيما تقدم (وبتبادرصدق ما تقدم) أى أخذصدتة من أموالهم على أخذ صدقة واحدة منها (فالحق أن عومها) أى الجوع (مجوى وأن فلذاان أفراد الجمع العام الوحد دان) كاسلف في أواثل الكلام في العام (فانه) أى ذاك (لايتافيه) أى هذا (ولزوم الحكم الشرع أومطلقا) أى شرعيا كان أوغيره (لكل) من الا حادفيه (ضرورة عدم تجزى المطاوب وغديره) من الموانع (كبعب المحسنين) العلم بحبُ كل محسسن (والحاصلُ أنه) أيء وما لجمع في الآحاد على وجه الانفراد (مقتضى أمراً خو غيرًا للغة) من حيث الوضع فلاينا في ماسلف في الكلاّم في تعريف العام من أنه انماز من تعليق الحسكم بالجمع العام تعلقه بكل فردمع ان التعليق بالكل لايلزم فى الجزء للعلم باللزوم لعة فى خصوص هـــــــذا الجزء لانه جزئ من وجه (وصورة هذه) المسئلة (عنسدا لحنفية الجمع المضاف لجمع كن أموالهم لا يوجب الجمع في كل فردِّ خلافالزفر) فان عند دما يجابه في كل فرد (وجه قوله أن المضَّاف آلى الجمع مُضَّافُ الى كل فردوهو) أى المضاف هنا (جمع فيلزم في حق كل فيؤخذ من كل مال لدكل) من الافراد (ومفزعهم) أىملجأ الحنفية (فدفعه) أىوجهه (الاستعمال المستمرتحو جعلوا أصابعهم في آ ذانهم واستغشوا ثيابهم وكركبوا دوَّابهم يفيَّدنسبة آحاده) أى المضاف (الى آحاده) أى المضاف الَّيه (فني الآية يؤخذ من مال كل لامن كل مال كل و يدفع) هذا الدفع (انه) أى كون مقابلة الجمع بالجمع بفيدانقسام الاحاد على الا حادثهماذكر (لخصوص المادة) الآثرى أن قوله تعمالى وهم يحمَّاون أوزَّارهــمعلى ظهورهم اخبار بحمل كلواحدما يخصهمن الوزرلاوزراواحدا وانه بصع قتسل المسلون السكافرين وانلم يقتل كلمسلم كافراالى غيرذلك (لكمه) أى هـ ذاالدفع الدفع (ابطال دليل معين لايدفع المطاوب وقدبق مافلما) من كون الحق أن عوم الجمع محوى ومع اقم ان عليه توحد الامتثال بأخذ صدقة من مال كل (وعليسه) أىأنمقابلة الجمع والجمع تفيدا نقسام الاسادعلي الاساد (فرع) مافي الجمامع الكبير (اذادخلتماهاتين الدارين أوولدتما ولدين فطالقنان فدخلت كل دارأ و ولدت كل ولداطلقت) في فظائر لهاتي المستلتير تعرف عمة ﴿ (مسئلة اذاعلل) الشارع (حكم) ف محل بعله (عم) الحكم (في محالها) أى العله شرعاً (بالقياس) وهُوا الصير عن الشافعي (وقبل) عنه عماغة (بالصيغة الفادي أبو بكر لايم) أصلاواليه مال الغزالي (انما) تعليل الشارع حكمايعة (ظاهر في استقلال الوصف) بالعلية فوحب انباعهالوجوبالحكم بالظاهر (فتجويزكون المحلجزأ) من لعملة التي على الشارع عليها الحكم في ذلك المحل (فلايتعدى) لعدم الأمكان حينتذ (كفول القاضي احتمال) لايقدح في الطهور فلا يتولُّنه الظاهروقد يقال هولا يذكر الطهورغ يرأنه لايكتني بدهنا كافى غير ممن الممليات خلافا الجمهورفانما إينهض فىدفعسه الحجة بالدمل بالظاهر والجواب لاضيرفان الحجة بالهمل بة قائمة كماعرف (ثملا مسيغة عموم)

يكون نقضال قررناه وجوابه أن الاستئصال لما كان قطع بوقوعه جزاء الفنرى جعسل كالواقع عقب الافتراء مجازا ولاشسك أن الجاز خبر من الاشتراك والمسئلة الثالثة في تدل على الظرفية أي يجعل ما دخلت عليه ظر فالما فباها اما تحقيقا نحو جلست في المسجد أو تقديرا كقوله تعالى ولاصلينكم في حذوع النخسل فانه لما كار المصلوب من كنا على الجذع كفيكن الشي في المكان عبر عنسه بني وهذا مذهب سيبويه والجهه وروذهب الكوفيون والقنبي وابن مالا الى أنها ناتى على فيكون التقدير ولاصلبنكم على وظاهر كلام المصنف تسعا الا مام أن في عقيقة في الفرفية المقيقية والتقديرية بأن تكون متواطئة أومشككة أومشتركة ومقتضى كلام التعويين والاصوليين ان استمالها في انفرفيسة التقديرية على المجاز ومن الفقها عمن قال انها قد ترد للسببية واختاره من النعاة ابن مالك فقط لقوله تعالى المهافية على المنافقة على المنافق

كفول المعمن بالصيغة (فانفرد التعيم بالعلة قالوا) أى المعمون بالصيغة (حرمت الجرلان المسكرة كرمت المسكر) فال المفهوم منهما وإحدوالشابي يم كلمسكر من جهة اللفظ فكذا الاقل (قلنا) انما الاولمنسل الثاني (فعوم الحكم) ولايسمنان عوم الحكم فالاول (كونه بالمسيغة) كاف الثاني (لانتفائها) أىالصيغة في الأول وو ﴿جودها في الثَّانَى ﴿ رَمْسَلُهُ الْاتَفَاقَ عَلَى عَوْمِ مَفْهُومُ الْمُوافَقَةُ دَلَالَةُ النص وكذااشارة النص عندا لحنفية لانم مادلالة الفظ واختلف في عموم مفهوم الخيالفة عند قائليه نفاه الغزالى خلافاللا كثرفقيل) الخلاف (لفظى) ذكره ابن الحاجب وغيره (البون نقيض الحكم) المنطوق (في كلماسوي محسَّل النطق اتمنا قاومر أدالغزالي أنه) أي العموم (لميثبت) في الافراد التي تناولهاالمفهوم (بالمنطوق)بلالفهوم وإسطة المنطوق (ولا يختلف نيه)أى في أن تبوت نقبض الحكم فىالافرادالتى تناولها المفهوم ليس بالمنطوق وحاصله انه نزاع لفتلى برجمع الى تفسيرا لعام فى فسره بمأ يستغرقف محل النطق لم يكن للفهوم عوم ومن فسره بمايستغرق في آبله سواء كان في محل النطق أولاكانله عوم (لكن قول الغرالي) في المستصنى (من بقول بالمفهوم قد يظن للفهوم عوماو يقسك به) أى بعومه (وفيه) أى وفيانله عوما (تطرلان العوم لفظ) تتشابه دلالته بالاضافة الى المسميات والتعوى ايس يتمسك بلفط بل بسكوت وقدعبرالمصنف عن همذا مختصرا بقوله (والتمسك بالمفهوم تمسك بسكوت) فاذا قال في سائمة الغنم ز كامُّ فن في الزكاة عن المعاوفة ايس بلفظ حتى يم اللفظ أو يحض وقوله ولاتقللهماأف دلعلى تحريم العنرب لابلفظ المنطوق بهستي يتمسك بعومه وقدذكرناان العموم الدافاظ لاللماني اه (طاهرفي تحقفه) أى الللاف (وبنائه على انه) أى العوم (من عوارض الالفاظ خاصمة) فلا تعروه وقوله كاأفصم به (أولا) من عُوارضها خاصة فتع كاقال عُسيره (وحقن تحقق العموم) في المفهوم (وان النزاع في أنه) أي العموم (ملحوظ لله كلم) عِنْزَلَة المعبرعت بصيغة العموم (فيقبل حكمه) أى ألعوم (من التخصيص) وتجزى الارادة (أولًا) أى أوغير ملوظة (بلهولازم عُقلى ثهِت تبعالْمازومه) وهواُلمنطوق ﴿فلايْقبله﴾ أى التخصيصُ والنَّجزئة في الْارادةُلان اللَّازمعقسلاً لامدخيل الدرادة فيه (وهو) أى كوته لازماعقليا (مراد الغزالي فيصمل قوله و يتسال به الخ أى في اثبات حكمه ذاك فيكون الضمير المجرور في به عائد اعلى نفس المفهوم لاعلى عومه وغيير خاف آن هدا مستعن عن قوله الى آخر موانحة حقق هذا والمحقق له القاضى عضد الدين (لاستبعاد أنّ لايشيت نقيض حَكَمُ الْمُطُوقُ لَكُلُ مَا صُدَقَ عَلَيْهِ المُعْهُومِ) قال المصنف (وعلمت ان الفظ الفُرْ الى ظاهر فى خلافه) أى هـ ذاالحقق (وجادات يقول) الغزائى (ىثبوت النقيض) أى نفيض حكم المنطوق الماصدة عليه المنهوم (على العنوم وينسبه ألى الاصل لاللَّفهوم كطر تق الحنفية فيه) أي في المفهوم (على ما تقدم) فى محث المفهوم فل يوحب الاثبات لكل ماصدق عليه المفهوم تأو بل الفظه عماذ كرفيبتي على ظاهره قلتعلى انحسل قوله و يتمسك على ماذكره يفهوعسه كل السيق فوله وفيه نظر الخ فلمنظر ﴿ (مسمئلة قالت الحمضية بقتل المسلم بالذمى مرعافقهم امع) علهم بالحديث الحسن الذى في التاريخ الاوسط للمخارى وسنن أبى دا ودروا به أبى بكرا ن داسة وغيرهمامن (قوله صلى الله عليه و سلم لا يقتل مسلم بكافر ولاذوعهد

منهم وأماماا ستدلوايه فمكن حمله على الطرفمة التقدرية عازا . المسئلة الرابعة لقطة من تكون لابتداء الغابة أى في المكان اتفاقا كةولك وجتمن المت الى المصدوق الزمان عنسدالكوفسين والمسيردوا يردرستونه وصحمه الزمألك واختاره شيعنا أبوحيان لكمرة وروده نظما ونثرا كفوله تعالى وزأول يوم وتمكون أيضالتسين الخنس كفوله تعالى فأحتنب واالرجس من الاوثان وتكون أيضا النبعيض كقواك أخذت من الدراهي، م وتعسرف بملاحبة افامية البعض ، قامها قال الامام والحق عندى أنم النبين لوجوده فالجيسع ألازي أنها سنت في هذه الامثلة مكان اتكروج والمحنف والمأخوذ منسه فتكون حقيقة في القدر المشستول لآنهاان كانت حقيقة في كلواحد لزم الاشتراك أوفى البعض خاصمة لزم الحازنتعن مافلماء ولوقال المسنف دفعاللاشستراك والمحاز

لكان أول قال و (الخامسة الباء تعدى اللازم و تعزى المتعدى لما يعلم من الفرق بين مسحت المسديل و ما للذي الكاره عن ابن جنى ورد بأنه شهادة نفى السادسة انحاله حسل لان إن الاثبات و ما الله في فيجب الجمع على ما أمكن وقد قال الاعشى و وانحاله عن ألم والفرزدق و والفرزدق و والفرزدق و الفرزدق و ا

المصنف عليه فنقول قال قاله مسول الباءاذاد خلت على فعل الازم فانها تكون الالصاق محوكتبت بالقا ومررت بزيد وعبر المصنف عنه بالتعدية وليس كذلك فقد لا تكون المتعدية اذا كانت عمنى الهمزة فى نقسل الاسم من الفاعلية الى المعدية كفولية كقولة تعالى ولوشاء التهاذهب بسمعهم أى أذهب سمعهم والتعبير بالالصاف هو الصواب ولم يذكر سيبو به للباء معنى غسيره و يدخسل فيه ستة أقسام منها ماهو صفيقة ومنها ماهو معباز كاهو معروف (٣٣٣) فى كتب النحوثم قال وان دخلت

إ على فعل متعد كقول تعالى وامسحوا رؤسكم فشكون التبعيض خلافا العنفسة وعبرالمسنف عنه يقوله وتجزئ المتعدى قالف المعالم لانها لايدأن تفسيد فأثدة زائدة صرونا الكلام عن العبث وهذا أيضاعبر مستقم فقدتكون زائدة للتوكدد كقوله تعالى تندت بالدهن أى تنت الدهن وقوله تعالى ولا ملقوا بأنديكاي أمدمكم وأيضافان مسم بعدى الىمفى ولبنفسته وهو المزال عنهوالى آخريحرف الحروهوالمزبل والباءفيه للاستعانة فيكون نقدير الآية واستعوا أيدبكم برؤسكم وحاصل مافيدان ألسلاحعلت مسوحية والرأس ماسحة وهوصعيم وأيضا فجزم المستف بأنها التبعض مناقض لماجرم به في المجمل والمبين كاستعرفه م قال لا نانعسل بالضرورة الفرق من مسحت المديل ومسعت يدىبالمنديل فانه يع في الاول و يبعض في الثاني وهومعسى قسول المصنف لما يعلمن الفرق

فى عهده فاختلف فى مبناه) أى هذا الفرع (فالآمدى) والغزالي (عوم المعطوف عليه يستلزم عوم المعطوف عندا لحنفية خلافالهم) أى الشافعية (ولامدمن تقدير بكافرمع ذوعهد والا) أى وان لم يقدر بكافر يعدفى عهده (لم يقتل) ذوعهد (عسلم) فانه حينتذيكون نضيالقتاله مطلقاوهو باطل اتفاقاواذ كانعُوم المعطوفُ عَلَيه بِسْـــتلزم عموم ألمعطوُّف عنداً لحنفية (فاماً) يكون (لغة على ما قال الحنفية المعطوف جلة ناقصة فيقدر خبرالاول فيها تجوزابه أى بالخير (عن المتعلقات) فان بكافر ليس بخير لمبتدابل هو حارو مجرورمتعلق بالفعل (فضوضربت زيدانوم الجعمة وعمر ايازم تقبيد عمروبه) أى ضربه بيوم الجعة (ظاهرا) فلا يضر التزامه اذا أورد (ووجهه) أى هذا الاستلزام لغة (أن العطف لتشريك الثانى فى المتعلق) بفتح الملام الكائن العامل مع العامل (وهو) أى وتشريكه فيه (عدم قتله) أى ذى عهد (بكافروان شركه التحاة في العامل ولم يأخذوا القيد) الكائن في المعطوف عليه (فيه) أي فالمعطوف أيضا (لكنهذا)أى التشريك في المتعلق أيضا (حقوه ولازمهم)أى النعاة (فأن العامل مقيدبالفرض فشركته) أى الثاني الاول (فيه) أى في العامل (توجي تقيده) أى الثاني بذاك القيد (مثله) أى الاول (و إما) يكون (عند صل شرعي هولزوم عدم فتل الذمي عسار لولاه) أى شركته معه في المتعلق (مهو) أي الكافر (مخصوص بالحربي لقنله) أي ذي العهد (بالذي فانتني اللاذم) وهوعوم الثانى (فينتني الملزوم وهوعموم الاول) فلا يحمل على عدم قتل المسار بكافر مطلقا (وقيل) فاله الامام الرازى والبيضاوى بلاالجهور على ماقال الاصفهاف (تخصيص المعطوف يوجبه في المعطوف عليسه عندهم) أى الحنفية (وهذا) القول (لازم الاول) الني قاله الا مدى (لان تخصيصه) أى المعطوف (نفي عمومه وهو) أى نفي همومه (انتفاء الدزم في الاول) لان اللازم في الاول هو عموم المعطوف (ونفي اللازمماروم لنني الملزوم) وهوعوم المعطوف عليسه في الاول فينتني عوم المعطوف عليسه لانتفاد عوم المعطوف وبازم منسه أن تخصيص المعطوف يخصص المعطوف عليسه وهوالمطاوب وفي هسذا تعريض بالتعقب لقول الحقق التفتاز إنى فزعم يعضهم أن هذه تلك وليس كذلك بل هذه مسدثلة وأسها (وقد يقال) فاتقريره سنا عنصيص الثاني (يستنازم تخصيص الاول عاخص به) الثاني (ولأشال اله) أي تخصيص الثآنى بالحربى (مراد) لئلاً بلزممنسه ان آلايقتل ذى بذى وحيث يخصص الثانى بالحرى فالاول كدال (فيصيرا لحديث دليلا للحنفية على قنل المسلم بالذمى) لانه صارا لمعنى لايقتل مسلم بحربي ولاذى بحربى و بازمه اله يقتل مسلم بغير حربي فيدخل في غير الحربي الذي لكن كا قال المصنف (وهذا اعايم لوقالواعفهوم المخالفة) وهم لا يقولون به ق منله (وقيل قلبه) أى يستنازم تخصيص الاول تخصيص الثاني (غيرأنه) أي هذا القول (لا يصيم مبنى الفرع) المذكور لعدم دليل المصوص في الاول (نم لاتلازم) بين المعطوف والمعطوف عليه من جهة العموم والخصوص (فقد يعمان) أى المعطوف والمعطوف علمه (وقديع أحدهمالاالا خروكون العطف النشر بك يصدق اذاشركت بعض أفراد المعطوف في المقيد المتعلق بكل الاول) قال المصنف بعني لا يلزم من كون العطف التشريك في العمامل للقيداستواء المتعاطفين في الموم الصرف أوالتخصيص بل يصدق التشريك اذا كان المعطوف عاما

(، س م التقرير والنصير اول) الفرق بينهما كونها في الاول مسوحة وفي الثاني ما سحة لاما قاله ثم قال وأنكراً بن جي ورودها النبعيض وقال انه شي لا يعرفه أهل الغمة ثم رد ما نه شهادة على نفي غير محصور فلا يسمع وتابعه عليه المصنف وهذا أيضا ممنوع فان العالم بفي اذا عدم منه الحصور التحقيق قبل منه النبي فيه تم انه قدد كرما يناقض ذلك في المسئلة الثالثة قانه قدر دكونها السبيبة بعدم ذكراهل اللغة له الذي هودون تصر يحهم بنفيه فم طريق الردعلى ابن جني بوروده في كلامهم فانه قدا شتهر قال الشاعر

أىشربن من مناه اليسر وقال الاستو

شربن عادالعسر ثمتر فعت ب متى لجم خضرلهن تثبيم

فلمُت فاها آخذا بقرونها من شهر بالنزيف ببردماه المشرج أعمن برد وأثبته الكوفيون ونص عليه أيضا جماعة غيرهم منهم الاصمى والقتبى والفارسى فى التذكرة و فال به من المتأخرين ابن مالك وهذه المسئلة تسكلم الاصوليون فيها اعتقادا منهم أن الشافى انما اكتنى بسيح بعض الرأس لاجل (٢٣٤) الباء ولبس كذلك بل اكننى به لصدق الاسم كاستعرفه فى المجمل والمبين المسئلة

مخصوصا تعلق بهما تعلق بااعام المعطوف عليه الذى لمخصص هدذامعنى قوله بكل الاول والمرادبيعض أفراد والتي شركت هي الباقية تحت العام العطوف بعدالتخصيص وانحايص والعطف مع ذلك لانه بصدق أن المراديالمه مطوف شارك المرادبالمعطوف عليسه فيساتعلق بهوانما اختلف المراد بالمتعاطفين نفسهما (فظهر) بناءعلى الاصسل المذكورلهم (أن الحديث لايعارض آيات القصاص العامة وان خصمنهاأ المربي لتخصيص كافرالاول بالحربي والمحقَّقون) من الحنفية (على ان المراد بالسكافرا الحربي المستأمن) لاالحربي مطلقا (ليفيد) قوله لا يفتل مسلم تكافر (ادغيره) أي الحربي المستأمن وهوا لحرثي الذي ليسْ بِمُدَّمْن (بمَاعْرَفُ بِالضرورة من الدينُ كالصلاة) "ان المسلم لأيقتل به (فلايقتل الذفي بالمستأمن كالايقتل المسلمبه بناءعلى ان تخصيص كافر الاول بهموجب لتحصيص كافر الشانى بهأيضا قال المصنف والظاهرمن المنفية ان تضصيص الاول بدليل بوجبه فى الثانى بعينه لماذ كرنا انه ناقص نسقدرمافي الاول فيسه فلاعنع من قنل الذي مالذي وتخصيص الثاني مدلساه مدل على مثله في الاول دلالة فريبة فلانوجيه لغة ولا ينعمن فتل المسلم بالذي (والذي في هذه) المستلة (من مياحث الجموم كون العطف على عام لعامله متعلَّق عام يوجب تقدير افظه) أى لفظ المتعلق العام (في المعطوف ثم يخص أحددهما بخصوص الأخووالا) أى وان المخص أحدهما بخصوص الاخر (اختلف العامل وفيه) أى زوم اختلافه على هـ ذا التقدر (ماسمعت) من عدم لزوم اتحاد كيتى المتعاطفين في الافراد المتناولة واناختلافهالالوجب اختلاف ألعامل لانافرض ساتقدير قيذالعامل في كلمنهما ولاينافيه اختلاف كيتهمااذيصدقآنه شرك المرادبأ حدهما المرادبالا خرفى العامل المقيد فاله المصنف أيضا نمف هدذا المقام مزيد كلام المنطول به ايناد اللاقتصار على مافى الكتاب من المرام ﴿ (مسئلة الحواب غير المستقل) عنسؤال بأن لأيكون مفيدا بدونه كنع ولا (يساوى السؤال في العموم اتفاقا وفي الحصوص قيسل كذلك أييساويه في الخصوص أيضاأ تفاقا حتى لوقيل هل يجوز الوضوعما والبعر فقال نع كان عاماولو قيل هل يجوزلى الوضوع عاد المعرفة ال نع كان خاصا (وقيل يع) الجواب فيه (عند الشافعي) حتى كان الجواب فيه دالاعلى حواز التوضي عام الصرائكل أحد (اترك الاستفصال) أى لان تركه في حكامة الحيال معقيام الاحتمال بنزل منزلة العوم في المقال كاهو محكى عن الشافعي وهدا اصريح كالأم الاتمدى وشارجي أصول ان الحساحب على ماذكرما لمحقق التفتازاني لكن الظاهر كانسه عليه الفاضل الاجرى ان من ذهب الى أن الشافعي ذهب اليه الحا أخذه من الحكى المذكور عنه لتناوله الجواب غدير المستقل اكنه وهم فانه لمير ده الافياه ومستقل ومن عقله بوردامام الحرمين في أمثلته الاماه ومستقل بل وقال امام الحرمين ف هذه المستلة العموم فرع استقلال الكلام بنفسه بحيث بفرض الابتداعيه من غسيرتة معمسؤال فاذذاك يستمسك يعض باللفظ وآخرون بالسبب فأمااذا كان لاينبت الاستقلال دون تقدم سؤال والسؤال خاص به فالجواب تمة له وكالجزءمنه ولاسبيل الى ادعاء الموم بهو بهذا ظهر وجه قول المصنف (والظاهر الاول) أى ان الجواب غير المستقل يتسع السؤال في المصوص (والمعنى الزوم العموم) في الجواب (لتركه) أي الاستفصال (الافي الاحوال والاوقات والمرادعوم المكلفين) أي

المادسة تقييدا لمكم ماغيانحواغا الشفعة فميأ أم وقسم هل يفيد لحصر الاولف الثانيء ليمعسى انه بفيدا ثمات الشفعة في غرالقسوم ونفيهاعن غره فيسهمذهبان صحيح الامام واتباعه أنهاتفيدوعلى هذا فهـــل هو بالمنطوق أو المفهوم فسه مذهبان حكاهما ابن الحاجب ومفتضي كلام الامام وأنباعه ومنهم المستفأنه بالمنطوذ لانه استدل مان إن الاثمات وما النفى كاسسأتى فأفهم ذلك واختارالا مدىأنهالاتفيد الحصريل تفسدتأكيد الاثبات وهوالصيعفد النصويين ونقسله شيحناأيو حيان في شرح التسهيل عن البصرين ولم يصيران الحاجب شيأ استدل الآولون بأمرين أحسدهما وهو مركب من العيقل والنقل أن كلسة إلى لاثمات الشي ومالنفيه والامسل عدم النغسر بالتركب فصب الجع بينهما بقدر الامكان وحبنشذ نقول لاحائزأن يجتمع النني والاثبات على شي وأحدالز ومالتناقض

ولاأن يكون الني راجعا الحالمة كوروالا ثبات المسكوت عنده لأنه باطل بالا تفاق فنعين العكس لانه المكن لكن وهوالمراديا لحصروه في الفعل الثانى أن العرب وهوالمراديا لحصروه في الفعل الثانى أن العرب الفعماء قد استعلوها في مواطن الحصرة اللاعشى ولست بالاكثر منهم حصى به وانحا العسرة المكاثر قال الجوهرى معناه أكثر عددا قال ومتصودة فضيل عامر على علقمة واست بفتح التاه كاضبطه الجوهرى وغيره وقال الفرزدق

أناالذا تدالحاى الذمار وانما به يدافع عن أحسابهم أناآ ومشلى قال الجوهرى يقال ذهم الاسسد أى زاروتذا مر القوم أى حث بعضهم بعضاعلى الحرب وقولهم فلان على الذمار أى اذاذ مروغضب على ثم قال و يقال الذمار ما وراء الرجسل بما يجب عليسه أن يحميه أى من أهله وغيرهم ووجه الاستدلال أن المقصود لا يحصل الا يحصر العزة فى السكاثر وحصر الدفع فيسه فدل على أثم اللحصر (قوله وعورض) أى عورص ماذكرناه (٣٣٥) بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا

ذكرالله وجلتقلوبهم فانهلوأفادالحصرلكانمن لم عصل الوجل لا يكون مؤمنا ولس كذلك وحوايه أن المراد بالمؤمنين هسم الكاملون في الاعان جعا بين الادلة في فائدة من أدوات الحصر إلاعسلي اختلاف فيها ياتى في ما يه ومتها حصرالمبتسدا فىالخبرنحو العالمزيدوصديق زمدوفيها المذاهب الثلاثة المذكورة فيإغا ومنهاتقديم المعول على ما قاله الرجيسري وجاعة الفصل المعبد عالى (الفصل التاسعف كيفية الاستدلال بالألفاط وفيسهمسائل x الاولى لا يخاطب الله تعالى مالمهمل لانه هذمان احتصت الحشو بة بأوائل السسور فلناأسماؤها ومأن الوقف على فوله تعالى وما يعسل تأويله الاالله واجب والأ يتعصص المعطوف بالحال فلنا يحوز حيث لالدسمثل ووهبناله اسصق ويعقوب تافلة ومقوله تعمالي كاأنه رؤس الشساطين قلنامثل في الاستقباح والثانية لايعي خلاف الظاهر من غسير

لكن النزاع انماهو في أن المرادعوم الجواب للكلفين أوخصوصه ببعضهم (والقطع انه) أى العموم للكلفين (ان ثبت في نعو) نم جوابالقوله (أيحل ل كذافيقياس) لهم عليه لو جود علته فيهم كافيه (أو بصوحكي على الواحد) حكمي على الجاعة من المصوص المفسدة لشوت الحكم في حقهم أيضًا (لامن نع) فقط وهذالا بنافى خصوصه كسائرا فواع الحصوص (وأما) الجواب (المستقل العام على سيب خاص فللعموم عندالا كثروالمراد بالمستقل مأيكون وافيا بالمفصودمع قطع النظرعن السبب ولافرق بين أن يكون السبب سؤالا نحومار وى أحدوقال صحيح والترمذى وحسف قيل ارسول الله انتوضأمن بربضاعة وهي بارتلق فيهاا ليض والنتن ولممالكلدب فقال ان الماءطهور لا بتعسسه شئ أوحادثة كالوشاهدمن رى أهاب شاةميتة فقال أيااهاب دبغ فقدطهر (خلافاللشافي) على مانقله الا مدى وابن الحاجب وغسيره ما اعتمادا على قول امام الحرمسين فى البرهان الذى صفح عندى من مذهب الشأفع لنكنه مردود كافال الاسسنوى بنصه فى الام على أن السبب لا يصسنع شدياً انحا يصنعه الالفاط ومشي علمه أكثر أصعابه ومن فرالدين الرازى في مناقبه وهمناقل الاول عنه عايمرف عمة نع قال ممن أصحابه المزنى وأتوثور والففال والدقاق وروى عن مالك وذهب بعض العلماء كابى الفرج ابن الجوزي اليهان كان سؤال سائل والح المومان كان وقوع حادثة (لناأن المسك باللفظ وهوعام) ولا مانع من اجرائه على عمومه فان قيل بلغم مانع وهوخصوص السبب قلناعموع كاأشار السه قوله (وخصوص السس لايفتصى اخراج غيره) أى ذى السبب بالضر ورة لانه لاينا في عومه فكيف يخرج غيره (وتمسك أصابه فن بعدهم في جميع الاعصار بها) أي بالاجو بة العامة الواردة على سبب عاص (كُا يَهُ السرقة وهي في رداء صفواناً والجُرن كاقال ابن الاحب وغيره و تعقبه شيعنا الحافظ رحمه الله بأنه لم رفى شي من التف اسرأن ذلك سبب تزول الاية واعاد كرالوا مدى وجاعة عن ان الكلى ان الاية نزلت فابن أبيرف سأرق الدرع الذىذكرت قصته فى الايات التى من سورة النساعوفيها يستصفون من الناس ولا يستغفون من الله بلسياق قصة القطع في رداء صفوان على ما اخرجه الدارقطني في الموطاك يفيدتأخر وفوعهاءن تزول الاكية لان النيى مسكى المدعليه وسسلم قطع الخزومية التى سرفت وذلك بمسدفتهمكة كاثبت فيمسسلم وصفوان بن أميسة انحاأ سلم بعدذاك (وآية الطهار في سلة بن صخر البياضي كالعاله ابن الحاجب وغسيره أيضاو تعقبوه بأنها انما نزلت في أوس بن الصامت وروجته خولة كارواه أوداود وغرموأخرج الطيرانى منحديث ابزعباس قال كان أول طهار فى الاسلام بيذ أوس ان الصامت واحراً ته قال شعنا المافظ ولسي سعدما قاله ان الحاجب وذلك طاهر من سياق حديث سلة ن صغر ثم أسسنداليه قال كنتام أصيب من النساء مالايديب غسيرى فدخل شهر رمضان ففف أن يقع مى شى فى ليلتى فيتنابع بى حتى أصبح فظاهرت من اسراتى حتى بنسل الشهر فبينماهى تخدمني ادتكشف لىمنهاشي فالبثث أن نزوت عليها فلما أصحت خرجت الى قومى فقصصت عليهم خبرى وقلت لهم امشوامعي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لاوالله ماغشى معك الما تخاف أن ينزل فيكالقرآن أويسكلم رسول الدصل الدعليه وسلم فيك عقالة يلزمنا عارها فانطلفت الى رسول الدصل

بيان لان اللفظ بالنسبة المهمهمل قالت المرحة يفيدا جهاما قلنساحينك يرتفع الوثوق عن قوله تعمالي) أقول الاستدلال بالالفاظ بتوقف على معرفة كيفية الاستدلال من كونه بطريق المنطوق أو المفهوم فلدال عقد المصنف هذا الفصل ليمانه وذكر فيه سبع مسائل ثمان بيان ذلك بتوقف على أنه تعالى لا يجوز أن يخاطبنا بالمهمل ولا يمالك الفاهر لا يهول كان جائز المتعذر الاستدلال بالالفاظ على الحكم فيسد أبهما لكونهما كالمقدمة والمسئلة الاولى لا يجوز أن يخاطبنا الله تعالى بالهمل لانه هذيان وهونقص والنقص على الله

تعالى عال وعبارة المحسول لا يجوزان بتكام شق ولا يعنى به شيأ وهوقر بب من عبارة المصنف وعبارة المنتفب والحاصل بمالا يفيد وبينهما فرقلان عدم الفائدة فدلا يكون لاهماله بل لعدم فهمنا وقد صرح ابن برهان بجوازهذا فقال يجوزان بشتل كلام الله تعالى على مالا يفه معناه الأن يتعلق به تكليف فانه لا يجوز والصواب فى التعبير ماذكره فى المحسول واقتضاه كلام المصنف وقد صرح به أيضاع بدالجباد فى المحدوا بوالحسين فى شرحه له واستدلا (٣٣٦) المنصم بأن فائدته التعبيد بتلاوته قال فى الحصول و حكم الرسول فى

الله علمه وسلم فأخبرته خبرى فقال انت نذاك باسلة قلت أنابذاك بارسول الله قال انت بذاك باسلة قلت الما مذالة بارسول الله قال انت مذاك باسسلة قلت أنا مذاك السول الله فاحكم في بما أراك ألله فها أناذاصاس نفسى قال أعتق رقيسة الحديث أخرجه أحسد وغيره وحسنه الترمذي ثم قال فجائز أن تكون قصة سلة وقعت عقب قصة أوس بن الصامت فنزلت الاكة فيهما وذلك ظاهر من قول قوم سلة نخشي أن ننزل فسك قرآن فان فسه وفي سؤال سلة اشارة الى أن آية الظهار لم تسكن نزلت انتهى قلت ولقائل أن يقول سعدده تظافر الروآيات المعتبرة على أفذوجه أوس لماذكرت ذلك لرسول الله صلى الله علمه وسهما رحت أوفل ترم مكانها تي نزلت الآية مالا بن نفسها فلنهام شيرة الى ان سبب نزولها مجادلة زوجة المظاهر وسول الله صلى الله عليه وسلم وشكوا هاالى الله ولم ينقل هـ ناكله الافي ذوجة أوس تمليس في قول قوم سلم غضشى آن بنزل فيك قرآن ولافى سؤال سلة اشارة راجة الى أن آية الطهار لم تكن نزلت ولا بطاهر أيضاان الخشى وقوعه من النزول كان بيان حكم الظهار ولامن البعيدان بكون الخشى نزوله فيسه هوالتوبيخ له وخوه ومن عُـة أرد فوه بقولهم أو يتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيك عقالة يلزمنا عارها ولاأن تكون الاكة قد تزلت وخني عليهم وعلمه حكمها بالنسسية المه و بدل علمه ممادرة الني صلى الله علىه وسلم الى سان الحكم من غرذ كرانتظار الوحى ولاالتوقف فسه والله سحانه أعمل (وآية اللعان في هلال بن أميدة أوعوير) كأكلاهما في الصحين وغيرهما وسياقه بالنسبة الى عويرانه قال لعاصم أرأيت رجلاو جدمع احراته وجلاأ يقتله فتقتلونه أمكيف يفعل سلكعن ذلك باعاصم رسول ألله صلى الله عليسه وسلم وان عاصما سأله فكره المسائل وعابها حتى كبرعلى عاصم ما جع منسه وانعويرا فاللاأنتهى حتى أسأل رسول الله صلى الله علسه وسلم عن ذلك فحاده في وسط الناس فسأله فقال قدأ نزل فيك وفى صاحبتك فاذهب فأتبها قالسهل فتلاعنا وأنامع الناس عندرسول اللهصلي الله عليسه وسلم فقال شيعناا لحافظ رحسه الله تعالى والجمع بين الحسد يثين ان عاصم الماسأل لعويم تخلل بن ذلك و بن مسئلة عويم بنفسه قصة هلال فنزلت الاكة فلما جاءعو عرقيسل له قد أنزل فيك وفى صاحبتك باعتبار شمول الآية كلمن وقع لهذاك اه قلت وهمذا يفيدان سبب يزواها كل منهما تمقول أنس كان أول من لاعن في الاسلام هلال من أمية الحديث يفيد أن العل بمقتضى الآية كان فهلال قبسل عويمروالله تعالى أعلم (قالوالوكان) الجواب عاماً السببُ وغيره (لجاز تحضيص السبب بالاجتهاد) من عوم الجواب كغيره من افراده لتساويها في الحرم واللازم باطل فالملاوم مثله (وأجيب) عنع الملازمة (بأنه) أى تخصيص السبب بالاجتماد (خص من جواز التفصيص للقطع بدخوله) أى الفردالسبي في ادادة المتكلم قطعا (والا) أي وان لم يكن داخلافيها (لم يكن) الجواب (جوابا) له وهو باطل ولابعد أن بدل دليل على ارادة خاص فيصير كالنص فيه والطاهر في غيره فيكن اخواج غيره دونه (وأجيب أيضا عنع بطلان اللازم) وهوجواز تخصيص السبب بالاجتهاد (فأن أباحنيفة أخرج ولدالامة) الموطوأة (من عوم الواد للفراش) فلم شبت نسبه منه الابدعواه (مع وروده) أى الواد للفراش (فوليسدة زُمعة) وكانت أمة موطو أغَّله ولابأس يسوقه إيضًا حاللرام فُنيَّ الصيحين وغيرهما

الامتناع كحكراته تعالى والاصفهاني فسرحه له لاأعارأ حداد كردلك ولا ملزممن كون الشي تقصافي حتى الله تعالى أن مكسون نقصا فيحق الرسول فان السهو والنسمان حائران على الانساء (قوله احتيت الحشوية) أى على حوازه بثلاثة أوجه الاولوروده فى القسرآن في أواثل كثير من السور فحوا لموط وحوابه ان لهامعاني ولكن اختلف المفسرون فيهاعلى أقوال كشرة والحق فيهاأنها أسماءالسور السانىقوله تعالى ومايعلم تأويله الدالله والرامضون فى العلمة ولون آمنايهالا بةوحه الدلالة انه مجب الوقف على قوله الاالله وحنشذف كون الراسفون مبتدأو بقولون خبراعنيه واذا وحسالوقف علىه ثمت انفالقرآن أسسألا يعلم تأويله الاالله وقد خاطسنابه وهذا هوالمدعى واغباقلنا محسالوقف علمسهلانه لولم يحسلكان الراسمون معطوفاعليه وحينتسذ فيتعين أن يكون قوله تعالى يقولون حلة حالية أى قائلين

ولا يجوزان بكون حالا من المعطوف والمعطوف عليه لا متناع أن يقول الله تعلق آمنا به فيكون حالا من عن المعطوف والمعطوف والمعطوف عليه في المتعلقات واذا انتنى هذا تعين ما قلناه وهذا الدليل لا يطابق دعوى المصنف لانه يقتضى أن الخلاف في الخطاب بلفظ له معنى لانفهمه ودعواه أولا في المهمل وأجاب المصنف بأنه انما عامتنع تخصيص المعطوف بالحال اذا لم تقم كرينة تدل عليه ما اذا قامت قرينة تدفع البس فلاباس كقوله تعالى ووهبنا له استحق و يعقوب

نافلة فان نافلة عالى من يعفوب خاصة لان النافلة ولدالولدوما غن فيسة كذلك لان العقل عاص بأن الله تعالى لا يقول امنابه الثالث قولة تعالى طلعها كاندروس الشياطين فان هدا التشبيه انحاب فيدان لوعلناروس الشياطين وغن لا نعلها والجواب اله معلام العرب فانه مثل في الاستقباح متداول بينهم لا نهم يتضيان يقيم وهذا أيضا لا يطابق الدعوى لما تقدم في فائدة كالمناف في الحشوية فقيل باسكان الشين لان منهم المجسمة والجسم محشو والمشهور أنه بفته ها نسبة الى الحشا (٣٣٧) لا نهم كانوا يجلسون أمام الحسن

البصرى في حلقته فوحد كلامهم رديأ فقال ردوا هوّلاء الىحشاالحلقة أى جانها والحانب يسمىحشا ومنسه الاحتسام لحوانب البطن * المسئلة الشائمة يجسوذ أن رىدالله تعالى بكلامه خلاف ظما هرماذا كان هناك قرينة يعصلها السان كاتات التسسه ولا يحوزان يعسني خلاف الظاهرمن غسيربيان لان اللفظ بالنسبة الحذلك المعنى المرادمهمل لعدماشعاره به والخلاف فيه مع المرجشة فأتم ميقولون أنه تعالى لايعاقب أحداءن المسلمن ولايضرمع الاعمان معصية كالاتنفع مع الكفر طاعة تعالوا وأماالا يات والاخبار الدالة عسلى العقاب فليس المرادظاهرهايل المراديها التغو بف وفائدته الاعام عن المعاصي وأجاب المصف بالمعارضة وهوأب فتوهذا الساب يرفسع الوثوق عسن أقوال الله تعالى وأفسوال رسوله اذمامن خطاب الا ويحمل أنراده غعرطاهره وأيضا فالاحجام اغمامكون

عن عائشة قالت كان عتبة بن أبي وقاص عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص ان ابن وليدة زمعة مني فاقيضه الك فلماكان عام الفترأخذ مسعد فقال استأخى عهدالي فسمه فقام عيد بنزمعة فقال أخي وابن أبي ولدعلى فراشه فتساوقا الى التى صلى الله عليسة وسلم فقال كل منهماما فال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هواك باعبدين زمعسة الولد للفراش والعاهر الجرث قال السودة بنت زمعة احتمي منه لمارأى من شبه بعنبة فارآها حتى لحق الله تعالى (وايس) هذا الجواب (بشيّ) دافع الدليل المخصصين (فان السبب الخاص ولدزمعة ولم يخرجه) من الولدللفراش (فالمخرج نوع السبب) وهو ولدا لامة الموطوأة (مخصوصامنه) أى فوع السبب (السبب) الخاص وهو ولدنمعــة (والتعقيق أنه) أى أباحنيفة (لمعفر جنوعه أيضالانهامالم تصرأم وادعنسده) أى أى حنيفة (ايست بفراش فالفراش المنكوحة) وهي الفراش القوى شنت فعه القسب عجرد الولادة ولاينتني الاباللعان (وأم الولا) وهي فراش صنعيف أن كانت حاثلا فيعوز ترويجهاو فراش متوسط ان كأنت حاملا فمتنع ترويجها ويشبت نسب وادها بالادعوة وينتني بمجرد نفيه في الالن وهدذا أوجه من قولهم الفرش ثلاثة فوى وهي المنكوحة ومتوسط وهي أم الوادوضعيف وهي الامة الموطوأة التي لم يثبت لها أمومية الواد (واطلاق الفراش على وابسدة زمعة فى قوله صلى الله عليه وسسلم الولد للفراش بعد قول عبدين زمعة وادعلى فراش أبى لايستانم كون الامة مطلقافراشا بلواز كونها) أى وليدة زمعة (كانت أمواد وقد فيل به) أى بكونهاأم وادله (ودل عليسه بلفظ وليدة فعيلة ععنى فاعلة على أنه منع أنه صلى الله عليسه وسلم أثبت نسبه لقوله هواك أكميرات من أبيك ومن عمة لم يقل هو أخوا وما في رواية هو أخوا ياعبد فعارضة بهذه وهذه أرجع لاتها المشهورة المعروفة (وقوله احتمبي منسه ياسودة) اذلو كان أخاها شرعالم يجب احتجابهامنه ويؤيد ورواية أحدوا ماأنت فأحتيي منه فانه ليس الثياخ (قالوالوعم) الجواب في السبب وغيره (كان نقل الصحابة السبب بلافائدة) أذلافائدة السوى التخصيص (وعو) أى ونقلهم السبب بلافائدة (بعيد) لانمثلهم لا يعتنى بنقل مالافائدة فيه (أجيب بأن معرفته) أى السبب (لينع تخصيصه) بالاجتهاد (أحل فائدة ونفس معرفة الاسباب ليحترز عن الاغاليط) فائدة أيضا (قالوا لوقالُ لاأتفدَى حُواب تغدّعندُى لم يم) قوله لاأ تغدّى كل تغدونزلُ على التغدى عندُ ، (ادُلم يعدُّ كادْ با بتغديه عنسدغيره أحسب بأن تخصيصه لموم كل تغد (يعرف فيه) وهوعرف المحاورة الدال على أنه لا يتغدى عنسده (لا مالسب) وتتخلف الحكم عن الدله لما نع لا بقسد ح فيه فانتني قول ذفر بعومه حى لو كان ماافاعلى ذلك حنت ولو زادعلى الجواب اليوم م تغدى عندغيره لم يعنث عند الشافى أيضا اذاحلف عليسه وقال أصحابنا يحنث لطهور ارادة الابشداء دون الحواب حسلا الزيادة على الافادة دون الالغادنع ان فوى الجواب صدق ديانة لاحتماله (قالوالوعم) الجواب السبب المسؤل عنسه وغيره (لم بكن) الجواب (مطابقها) للسؤال لان السؤال خاص والجواب عام وانه يجب نفي مشله عن الشارع (قلنا) الملازمة بمنوعة بل (طابق) الجواب السؤال بكشفه عن معناه وتبيين حكمه (وزاد) عليه مالم بسئل عنه ولاضير في ذلك وكيف لا وقد قال تعالى وما تلك بيبنك باموسى قال هي عصاى أتوكما عليها

عندالعقاب ولاعتاب وهذه المسئلة معرفتها تتوقف على معرفة مذهب المرجثة ومعرفة استدلالهم وقد أشار البه المصنف اشارة بعيدة وتفصيله ما قلناه وأما الاوامر والنواهى فلاحلاف قيها كاقال الاصفهائى في شرح المحصول وابنذ كرابن الحاجب هذه المسسئلة ولا التى فبلها والمرجثة كاقال الجوهرى مشتقة من الارجاء وهوالتأخير قال الله تعالى أرجه وأحاه أى أخره فسموا بذلك لاتهم لم يجعلوا الاعمال سببالوقوع العذاب ولالسقوطه بل أرجؤها أى اخروها وأدحضوها قال به (الثالثة الخطاب إما أن يدل على الحكم عنطوقه فيصمل على

الشرى ثم العرفى ثم اللغوى ثم المجازى أو بمفهومه وهو إما أن يازم عن مغرد يتوقف عليسه عقلا أوشر عامثل ادم وأعتق عبدك عنى و يسمى اقتضاء أومركب موافق وهو فوى الخطاب كدلالة تعسر بم التأفيف على تحريم الضرب و جواز المباشرة الى الصبح على جواز المسائدة الشائدة في كيفية دلالة أنخطاب على السوم جنبا أو مخالف كازوم الى المبكم عسائدة المبكم عسائدة المبكم عسائدة المبكم وتقديم بعض المدلولات على (٣٣٨) البعض اعدا الدلالة قد تدكون بالمنطوق وقد تدكون بالمفهوم قال ابن

وأهشبهاعلى غمى ولى فيهاما رب أخرى وصح البخارى والنرمذى وغيرهما أن النبي صلى المعطيه وسلم ستلعن ماء البحرفق ال هوالطه ورماؤه اللميتنه (قالوالوعم) الجواب المسؤل عنه وغميره (كان) العموم (تحكمًا بأحد مجازات محتملة) ثلاثة (نصوصية على السيب فقط) أى كون عوم الجواب نصافى الفردالسيى الماص الذى لاجله وردالعام دون غيرم (أو) نصوصية على السبب (مع الكل) أىسائر الافرادالتي هوظاهرفيها والفرن بينه وبين العام الذى هو حقيقة انه ظاهر فى الجسع ومأني نفي منص فيعضوظاهرفي الباقي (أو) نصوصية على السبي مع (البعض) أي بعض آلافرادالتي هوظاهر فيها (قلمالاعجازاً صلالاته) أى المجازاعا يتعقق (بالاستعمال في المعنى) الذي لم يوضع اللفظة (لابكيفية الدلالة) من انطهور والنصوص (وقداستعمل) اللفظ العام الذي هوالجواب (في الكل) أي فرده السببي وبافىأفراده (فهوحقيقة) في العموم (وأيضاغنع نصوصيته) أى اللفظ العام بالنسسة الى الفردالسبي (بل تناوله السبب كفسيره) من الافراد (وآنما ينبن بخارج) عن اللفظ وهولزوم انتفاء الجواب (القطع بعدم خروجه) أى الفرد السببي (من الحكم) لكن على هذاما قال المصنف (ولا يضني ان الخارج حينتذ أى حين كونه سيباللقطع بعدم خروجه (محقق للنصوصية لانها) أى النصوصية (أمالاتكون من ذات اللفظ الاان كان) اللفظ (علماان لم يتصور بها) أى بالاعلام فأن تحور بهافهمي كغسيرهاا تمانكون نصوصيتها يخارج فان قلت هذا فرض ماهوغ سيرعكن فيهالان فوالدين الرارى والا مدى صرحا بأن الاعدال مليست جقيفة ولاعجاز والتجوز بهافرغ كونها حقيقة قلت منوعفان الاصحان المجازلا يستلزم الحقيقة كايأتى في موضعه على ان الاشبه انهابعه مذا لاستعمال لا تخرج عنها كا سيذ كرفى على ثم ما محن قيسه ليس من الاعلام فلايتم هذا الجواب وفي اقبسله كفاية فرالحث الرابيع الاتفاق على الحسلاق قطعي الدلاله على الخاص وعلى احتماله) أي الخاص (الجاز) بمعنى انه يحوزان يرادبه معنى مجازىة (ويلزمه) أى الانفاق على احتمال الخاص المجاز (الأتفاق على عدم القطع بنفي القرينسة الصارفة عن) المعنى (الحفيق) للخاص الى المعنى المجازى له لأن القطع بنفيها ينع المتماله الاه الاأن في هد ذين الا مرين مازوما ولازما يحد الوجب منعه كالذكر والمصنف آخرا (وان هد االفطع) المُنسوبالىدلالة انظاص (لايناف الاحتمال مُطلَقاً) واغايناً في الاحتمال الناشي عَن دليل (واختلف في اطلاقه) أى قطعي الدلالة (على العام فالاكثر) من الفقهاء والمشكلمين (على نفيه) أى نفي اطلاقه عليه (وأكثرالحنفية) أىجهورمشايخ العراق وعامة المتأخرين (نعم) أى يطلق عليه بلذكرعبد القاهرا لبغدادى من المحدثين أنه مذهب أبى حنيفة وأصحابه وقواه نفر الأسلام (وأبومنصور) الماتريدي (وجماعة) وهم مشايخ سمرقنسد لانطاق علمه إكالاكثراكثرة ارادة بعضه) أي العام من اطلاقه إُسواءسي) كون بعضه مرادا (تخصيصااصطلاً عياأولا كثرة تجاوزا للدو تنجزعن العدمتي اشتهر مامن عام الاوقىدخص وهنذا) العامأيضا (بماخص بنصو والله بكل شي عليم له ما في السموات وما في الارض) لعدم تخصيص ما في ها تين الآيتين من العوم (في قلة بما الا يحصي ومثله) أى وجودهذه الكثرة (بورثالاحتمال) العام (المعين) جرباعلى ماهوالكثيرالغالب (فيصير) كون المراد

الحاحب المنطوق هومادل علمه اللفظ في محل النطق والمفهوم مادل علسه اللفط لافى محل النطق كاسساني سانه الاول أنسدل اللفظ عنطوقه وهوالمسمى بالدلالة اللفظمة فعمسل أولاعلى الحقية ذالشرعية لاتالني صلى الله عليه وسسلم يعث اسان الشرعسات فانه بكن له حقيقة شرعسة أو كأن ولم يمكن الجلء ليهاجل على الحقيقية العرفيية الوجودة فيعهدهعلسه الصلاة والسلام لانه المتسادر الحالفهم فانتعذر جلعلى الحقيقة اللغوية وهذا أذا كثراستعال الشرعى والعرفي بحث صاريستي أحدهما دون اللغوى فأن لم مكن فانه يكونمشسنركالابترجم الابقرينة قاله في المحسول ولقائل أن يقول من القواعد المشهورة عندالفقهاءأن ماليس أضابط فى الشرع ولافى اللغة يرحم فمهالي العرف وهذا يقتضي تأخير العرف عن اللغية فهل هومخالف لكلام الاصوليين أوليسامتواردين على محل واحدنيه نظر يحشاجالي

تأمل وذكرالاً مدى فى تعارض الحقيقة الشرعية واللغوية مذاهب أحدها هذا وصحمه اب الحاجب جيع والثانى بكون محسلا والثالث قاله الغزالى ان ورد فى الاثبات جسل على الشرى كفوله عليه الصلاة والسلام انى اذن أصوم فانه أذا حل على الشرى دل على صحة الصوم نبية من النهاروان ورد فى النهبى كان مجلا كنهيه عليه الصلاة والسلام عن صوم يوم النحرفانه لوحل على الشرى دل على صحة لاستصافة النهبى عما لا يتصور و توعه بخلاف ما اذا حل على التعوى قال الاتمدى والمختار أنه ان ورد فى الاثبات

حل على الشرى لاته مبغوث لبيان الشرعيات وان ورد فى النهى حسل على اللغوى لما قلناه من أن جله على الشرى يستلام صعة بيع الخروضونه ولاتها ثلب وماذ كراه من أن النهى يستلام الصبة قد أنكراه بعد ذلك وضعفا قائله فان تعذرت الحقائق الثلاث حل على المعنى المجازى صونا للكلام عن الاهمال و يكون الترتيب في مجازات هذه الحقائق كالترتيب المذكور فى الحقائق الثانى أن يدل الحلاب على الحكم بالمفهوم وهو المسمى بالدلالة المعنوية والدلالة الالتراميسة فتارة (٣٣٩) يكون اللازم مستفادا من معانى

الالفاظ المفردة وذلك بأن يكونشرطا للعني المدلول علمه بالمطابقة وتارة بكون مستفادا من النركب وذلك بأن لابكون شرطا للعسني المطايق بل تابعاله فاللازم عن المفردقد يكون العقل قنضيه كقولهارم فانه يستلزم الامربتعصل القوس والمرمى لاب العقل يحمل الرمى مدونهما وقديكون هوالشرع كقــولهأعتني عبدك عن فأنه يستلزم سؤال غلكدحتى اذا أعتقه تدسا دخوله في ملكه لان العتني شرعالا تكون الاقي عياوك وقدمثل في المصولله عثال فاسدفعدل عنهصاحب الحاصل والمصنف وهذا القسم وهواللازم عن المفرد يسمى الاقتضاء أى الخطاب يقنضيه وأمااللازمءن الركب فهوعلى قسمسن أحدهماأن يكون موافقا المنطوق في الايجاب والسلب ويسمى فوى الخطاب أن معناه كإقال الموهري قار وهوعدو بقصروبسمي أيضا تنعسه انخطاب ومفهوم الموافقة كقوله تعالى فلا تقللهماأف فانهدل أسا

جيع مدلوله (طنيافبطل) بهدفاد فع صدوالشريعة الاستدلال على طنية العام بكثرة بل بأكثرية تخصيصه وهو (منع كثرة تخصيصه لانه) أى تخصيصه عنسد الاغمايكون (عستقل مقارن وهو) أى المستقل المقارتُ (قليل) فلايتم القول بأن الاكثر في العام التخصيص وانسابُطل (لانهم) أى الطّنيين (عنعون اقتصاره) أى التخصيص على انه الهايكون عستقل مقارن بل هوا عم من ذلك (ولوسلم) ان اُلْتَحَصَّيْصِ اغْمَايَكُونَ بِذَلِكَ ﴿ فَالْمُؤَّرُفَى طَنْيَتُهُ ﴾ أَى فَى الموجَّبِ لظنْبية العام انمناهُو ﴿ كَثَرَةُ الرادَةُ الْبِعْض فقط لامع اعتبارتسميته تخصيصا في الاصـطلاح) ولاشك في ثبوته وغين نسميه تخصيصا وعلى رأينا أطلقنا معليه فانوافقتم على الاطلاق فها وانأبنتم اطلاقه عليه اصسطلا حامنكم فلابضر في المقصود (قالوا) أيَّ القطعيون (وضع) العام (لمسمى قالقطع بازومه) أي المسمى له (عندالاطلاق) كالخاص ثم قالوا ايرادا وجُواباً (فان قيل أن أريد) بالقطع بلزومه (لزوم تناوله) أى اللفظلة (فسلم ولايفيسد) لان التناول وابت للسكل ومد التخصيص بالعقل لانه متبع الوضيع فلا مدل لزوم تناول اللفظ والقطع بهءلي كوته قطعي الدلالة لشوته قطعا حآل ظنية العنام وهوما بعدا التحصيص والقطع بأنه حينتذ متناولَ بلميسع ماوضع له ذكرمالمصنف (أوارادته)أى لرومها (فمنوع اذَّ تَجُو يَرَارادة البعضَّ قاتم فَيمنع القطع قيل المراد) بالقطع بلزومه القطع بارادة ما تناوله اللفظ وهو (ما) أى قطع (كقطعية الخاص) وهوالقطع الذي لااحتمال فيه عن دليل (لاما ينفي احتماله) أي العام أصلا (لتحقّفه) أي الاحتمال لاعن دليسل (فى الخاص مع قطعيته انفاقا) فانتنى كون التمويز المذكور منافي الاقطع فيه (فيقيقة الخلاف) فيقطعمة العام (انه) أى العام (كاخاص) في القطعمة (أوأحط فلا يفسد الاستدلال) على قطعية العام (بأنه لو جازارادة بعضه بلاقر ينة كان تلبيسا وتكليفا بغير المقدور) لأنه لبس في الوسغ الوقوف على الارادة الباطنة ولا تكليف الاعافى الوسع واغالا يفيد الاستدلال بهذا على ذلك (الزوم مثله في الخاص) وهوأن لا يحوزأن رادبه بعضه وهوممنوع لانه يحتمـ ل المجازا ذهـ ذا الفطع لاين في الاحتمال كإينا (مع أن الملازمة عنوعة أما الاول) أى أمامنعها على تقدير اللازم الاول الذي هولزوم التلبيس في اطلاق العام (فلا تن المدعى خفاؤها) أى القرينة (لانفيها) أى اعما يجوزانه أراد به بعضه ونصب قرينة غيرانها خفيت علينا ولاتلبيس بعدنصب القرينة وستسمع ماعلى هذامن التعقب (وأما الثاني) أى وأمامنعها على تقدير اللازم الثاني وهوالتكليف بغير المندور (فأنما يلزم) الشكليف بغير المقدور (لوكلف) بالعمل (بالمراد)بالعام (لكنه) أى الشكليف به منتف فانه أي الكف بالعل (عاظهر من اللفظ) مراداً كان أوغيرمرا دفي نفس الامر (والاستدلال) على ظنية العام (بكثرة الاحتمال في العاماذفيه) أى فى العام (ما فى اخلاص) من احتمال المجاز (مع احتمال ارادة البعض مدفوع) كماذ كر صدرالشريعة (بأن كون حقيقة لهامعنيان مجازيان وأخرى واحد لا يحطه)أى ماله مجازات (عنه) أىماله يجازوا حد (لان النابت في كل منهماً) أى تماله يجازان وماله يجاز (حال اطلاقه احتمـالُـ يجازُ واحدفتساوبا)فالدلاله على المعنى الحقيقي حيث لاقرينه المجاز أصلا (قلنا) نحن معشر الظنيين (حين آل) الاختلاف بينناو بينكم معشرالقطعيين في المرادبقطعية دلالة العام على معناه (الى أنه كالخاص)

على تحريم الضرب من باب الاولى فقور م الضرب استفدناه من التركيب لان محردانتا فيف لا بدل على تحريم الضرب ولاعلى الماسته على الماسية على الماسية على الماسية على الماسية على الماسية الماسية على الماسية على الماسية الماسية على الماسية الماسية على الماسية على الماسية على الماسية على الماسية على الماسية الما

خلافالان الحاجب في استراطه الاولوية الثاني ما قاله الامام في المصول وهوأن اللازم قد يكون من مكملات المعسى المنطوق كافى المثال الرفي وقد لا يكون كالثاني ثم قال والتمثيل بالتأفيف مبنى على أن تحريج الضرب ليسمن باب القياس وعلى هذا فتمثيل المصنف به مناقض لما صححه في كتاب القياس فافه مه وقد جعدل ابن الحاجب دلالة الاقتضاء وجواز المباشرة الى الصبح من دلالة المنطوق قال واسكنه منطوق غير صريح بل لازم الفظ (و ؟ ٢) وجعل المصنف ذلك من المفهوم كاتقدم ولم يجعله الا مدى من المنطوق ولامن

فيها كاهومرادكم (أودونه) كاهومرادنا (فانمار بح) الخاص على العام عندنا (يقوة احتمال العام ارادة البعض لتلك الكثرة) أى كثرة ارادة بعضه من اطلاقه (وندرة ما في الخاص) من احتمال ارادة المجاز (لندرة) أن يراد بنه وجاءزيدرسول زيداو (كتاب زيد بن يدفصار النحقيق أن اطلاق القطعية على الماص لعدم اعتبارد الله الاحتمال فيه كافي المثال المذكور (بخلاف العام) فان ارادة البعض مناطلاقه كثيريل أكثرى فلايتعدان مرتبة (قولهم) أى القطعيين (لاعبرةبه) أى الحمال التخصيص في العام (أيضا اذلم نشأ عن د ليل) فصار العام كأناص (قلنا) يمنوع (بل نشأعنه) أي عن دليل (وهو)أى الدليل (غلبة وقوعه) أى التخصيص في العام (فتوجب) غلبة وقوعه (الفلنية في المُعن وان أربد) والدليل في منشأ عن دليل (دليل ارادة البعض في) العام (المعين) أي لم يثبت دليل ارادة البعض في العام المعين (خرج) هذا العام (عن على النزاع وهو) أي على (ظنية ارادة الكل) أي كون الكل مراد اطنى أوقطعي كالخاص بالمعنى المذكور وهذممعترضة بينماخرج عنه وبينماخرج اليهوهو (الى الفطع بارادة البعض) فيصمر في تحقق ارادة البعض منسه أوالكل نقال قائل تحقق في العام المعينُ ارادة بعضُه وقال آخر بل كله (والجواب)عن طنيته من القطعيين (منع تجويز ارادة البعض بلامخصص مقارن) مستقل (لاستلزامه) أى هذا التحويز (ماسيذ كرفي اشتراط مقارنة المخصص) من الايقاع في الكذب أوطلب المهل المركب (ومثله) أى و يعبى مثله (في الحاص) اذا لم يقرن بما بفيدغيرطاهره (وقولهم) أى الظنين (يحمل) العام (الجازاى من حيث هواماالواقع في الاستعمال فلا يحمل غيره الا بقرينة تظهر فنوجب) القرينة (غيره) أى غيرظاهره (وحينت ذ) أى وحين كان الحالف احمال العام المجازهذ التفصيل (فكون الاتفاق على عدم القطع ينفي القرينة) الصارفة عن المقسق الى الجازى في الخاص كاتقدم (ممنوع بل اذالم تطهر) القرينة (قطع منفيها) وقد عرف من هذا منع كُونم انسبت وخفيت وان المصنف مع أكثرا لمنفية (وهرته) أى الملكف في أن العام أحطرتية من الخاص في ثبوت الدّلالة أومشيله فيسة تظهر (في ألمعارضة ووجوب تسيخ المنا خرمنهما) أى العام والخاص (المنقدم) فالفاثلون بأن الخاص أقوى قدّموه على العام عنسد التعارض ولم يعوّز وانسخه بالعام لرجحان الخاص عليه والقاتلون بتساويهمالم يقدمواأ حسدهماعلي الأنواذا تعارضا الاعرجع وجوزوانسخ أحدهما بالآخر (واذا) أى تساويهما (تسخطهارة بول المأكول) المستفادة بماعن أنس ان رهطامن عكل أوقال عرينة قدّموا فاجتووا المدينة فأمر لهم النبي صلى الله علمه وسلم بلقاح وأمرهم أن يشربوامن أبوالها وألبائها متفق عليسه لان النيس واجب الاجساب محرم التداوى به فغي سنذابي داودعن النبي صلى الله عليه وسلم ولاتداو واجعرام (وهو) أى النص المنيدطها ربه وهوقوله المرهم أن يشر بوامن أ بوالهاأى اللقاح (خاص باستنزهوا البول) أى بماعن أبي هر برة قال رسول الله صلى الله عليسه وسلماست نزهوا من البول فان عامة عذاب القبرمنه رواه الحاكم وقال على شرطهما ولاأعرف اله علة وهوعام لانمر التعدية لا للتبعيض والبول على بالام البنس فيم كل بول وقد أمر بطلب النزاهة منه والطاهر لا يؤم بالاستنزاء منه هذاان كان الام باستنزاه البول متأخرا عن حديث العربين كافيل

المفهوم بلقسيمالهما وكلام الامامهنا ليسفيه تصريح بشئ * القسم الشاني أن يكون مخالفا للنطوق ويسمى دليسل الخطاب ولحسن الخطاب ومفهوم المخالفة وذلك كفهوم المسفة ومفهوم الشرط ومفهوم الغباية ومفهوم العسدد وقدذكر المسنف جسع ذلك عقب هذه المسئلة الاالغانة فاته أخرها الى التفصيص وأهمل النصريح هنابأمود بعضها بأتى في كلامسه ونعضها أذكرهان شاءاقه تعالى قال *(الرابعية تعليق الحكم بالاسم لامدل على تفيه عن غدره والالماحاز القماس خسلافا لاي مكر الدقاق و باحسدى صفى الذات مثل فسائمة الغنم الزكاة بدل مالم يظهر الخصيص فاثدة أخرى خسلافا لاي حنيفة وانسر يجوالقاضي وامام الحسرمين والغزالي لناأنه المسادرمن قوله علمه الصلاة والسلام مطل الغني ظلم ومن قولهمم المت البهودى لاسصروأن ظاهر الخصيص يستدى فائدة

و تخصيص المكم فائدة وغيرها منتف بالاصل وتعين وان الترتيب يشعر بالعلية كاستعرفه والاصل بنني علة آخرى (أو في انتفاء العلية وانتفاء العلي العلية وانتفاء العلية وانتفاء العلي العلي العلي العلي العلي المنتفاء معلولها المساوى قبل ولا تقتلوا أولاد كم خشبة املاق ليس كذلك فلناغير المدعى أقول شرع المصنف في ذكر مفاهيم المحالفة فبدأ عنه وما المنتفول ا

زيدقام فانه لايدل على نفى القيام عن غسير زيدوه سداه والعصبي عندالا مام والآمدى وأتباعهما وتقله امام المرمين في البرهان عن نصر الشافع واحتج المسنف بانه لودل على هذا التقدير على الشافع واحتج المسنف بانه لودل على هذا التقدير على المحتب المستدين الم

الافسراد التي شاركت المنصوص علسه في العلة وهي المطعـــومات دون غبرها كالنعاس والرصاص فغاله مايلزم من الاسخد بالقياس أن يكون مخصصا للفهوم وتخصيص عموم المنطسوق بالقماس حالن كاسأتي فتعصيص عوم المفهدوم بهأولى الشاتي ماذكره آلآمدى وهوانه اغادودي الى انطال القماس أناوكان النص دالأعلمه عنطوقمه ولس كذلكبل أغادل عليه بمفهومه والقياس راجع على هذا النوعمن المفهوم وفاية ذلك الهمادليلان تعارضا لان كالامنهما دلءلى عكسما دل علسه الاستركالمس فمثالنا أباحه المقهوم وحرمسه القياس وحكم المتعارضين تقديم الراجح من الشافعية ألى أندجية وكذلك الحناملة كإماله في الاحكام واحتصوا بان التعصيص لابدله من فائدة وجوامه انغرض الاخمار عنه دون غيره فائده ومربي فى بعض التعاليق أن الدقاق وقعله ذلك في محلس النطر

(أورجم) حمديث الاستنزاء على حديث العربيين ان لم يعمل تأخره عنه كاهو الطاهر (بعد المعارضة للاحتياط) في العل بالمحرم (وأماو حوب اعتقاد العموم فيعد البعث عن المخصص) الى الفطع أوغلبة الظن بعدمه حتى يجب العمل به (اتفاق لبعد وجوب العمل بمنام يعتقد مطابقاله) أى لاعتقاده (وأمانيله) أى العث عن الخصص (فاتقدم من حل كلام الصيرف) عليه في مسلمة تقل الاجماع عَلَى منع الْمَلْ بِالعَامِقِبِلِ الْبَعِثُ عِن الْمُخْصُص (يفيدأنه) أي وجُوبِ اعتفاد عومه (كذاك) أي اتفاق أيضا وكنف لأوقد صرحهويه كاذ كره أمام الحرمين وغيره عنه كانقسدم ثمة (والنظر يقتضي اذنوقف وجوب العمل على البحث توقف اعتقاده أى وجوب اعتقادع ومسه على البحث عن الخصص لماسلف ثمغمن أن الفرق بين الاعتقاد والعمل بأنه يجب اعتقادالعموم قبسل الميعث عن المخصص ولا يجوز الملبه قبله تحكمم بيان وجهه فليراجع وقدظهرماذ كرناه هنالة أيضامن أنظاهركادم مشايخنا بوامق ماعن الصرفي ولاسما كلام القطعين منهم فليتأمل (وقول مجد) في الزيادات (فين أوصى تَخَاتُمُلانسان ثمُ) ۗ أُوصَى مُفْصُولًا (بِفَصَهُ لا خُرَالْهُصَ بِينَهِ سُمّاً) والحَلْفُــة للاوَل خاصــة (من ياب الناص) لانالتعبيرعنه إما يضاتمي أوهــذا الخاتم أوالخاتم الفــلانى وكل منهامن الخاص (لاالعام) وكمف يكون عاماوتعر بف العام غبرصادق عليه وانماالفص منه كجزومن الانسان مثلا فكالايعسير الانسان باعتباراً بزائه عاما فكذا الخاتم (غيرانه) أى الخاتم (نظير) للعام من حيث ان اسمه يشمل الفص كشمول العام ما يتناوله فأطلق عليه ألعام توسعا (وغالفه) أي عهدا (أبو بوسف فعدله) أي الفص (الثانى) كافي الهداية والايضاح والمنظومة وغالب شروح الزيادات وظاة رالتقويم وأصول فخرالاسلامأن توليحد قول الكل فالصاحب الكشف فيحمل على أن لابي يوسف فيسه روايتين اه قلتوه وكذلك فقدذ كرالكرخي ان أبانوسف لم يثنت خلافه في ظاهرالرواية وانحباع للممن روامه الامسلاء واتفقواعلى أنه لاخلاف في أن الحلقة للا ول والفص للثاني اذا كان موصولا وحسه ماعن أبي موسف أنالوصية لاتلزمه شيأفى الحياة والكلام الشاتى بيان للرادمن الاول فيكون الموصول والمفصول تمسه سواء كافىالوصية بالرقبة لانسان وانفسدمة أوالغلة لاتنو ووجه الظاهرأن اسمانغاخ يتناولهما معالانه مركب منهسماورن ثمة صم استثناؤه نه فكان الكلام الثاني تخصيصا وهوانحا يصم موصولا أمااذا كانمفصولا كانمعارضا للاول وهسمافي ايجاب الحكم سواء فثبتت المساواة بينهسمآ فيموليس الشانى رجوعاءن الاوللان اللفظ لامني عنسه فصار كالوا وصي بشئ معسن لانسسان ثم أوصى بدأيضا لا خرحمت يكون بينهم الخلاف مالو فال الشي الفلاني الذي أوصيت به لفلان هولف الان فاله يكون رجوعاتي يكون الثانى خاصة جلاف ماقاس عليه فان الرقبة لم تتناول الخدمة أوالغساة على سبيل الجزئمة لهايل لكونها وصفاتا بعاوه وليس من التناول اللفظى بشئ ومن تحسة لم يصح استثناؤه سمامنها فأذا أوجب الحدمة أوالغلة للغيراختص بهالعدد مالمزاحم المساوىله فى استحقاقها والله سجانه أعسلم (الجدث الخامس يردعلى العام التفصيص فأكثر الحنفية) وهسم الكرخى وعامسة المتأخرين و بعض الشَّافعية أيضاعلَى مَافى الْكَشْفُ وغيرَه (بيانانه) أَى العام (أَدَيدِبعضه بمستقل مقارن) فاحترز إ

(۳۱ - النفريروالنصير أول) ببغدادفالزم الكفراذا قال محدرسول الله لنفي رسالة عسى وغيره فوقف وحكى ابزيرهان في الوجيز قولا النا أنه حجة في أسمياه الانواع كالغنم دون أسمياه الاشتفاص كزيد (قوله وماحدى صفق الذات) أى وتعليق الحكم بصفة من صدقات الذات يدل على الذات يدل على الذات يدل على الذات عندانتفاه تاك الصفة كقوله صلى الله عليه وسلم في ساعة الغنم الزكاة قان الغنم اسم ذات ولها صسفتان السوم والعلف وقد على الوجوب على احدى صفتيها وهوالسوم فيسدل ذلك على عدم الوجوب في المعلوفة لكن العديم في

المحسول وغيره أنه اغدار العلى الذي في ذلك الجنس وهوالغنم في مثالنا وقيدل بدل على ننى الزكاة عن المعلوفة في جيم الاجناس تطرا الى المناه المناه مآنده أنه والسوم مقتض وقد وحد وهذا حسك إدام بظهر لقد سيص تلك الدخة بالذكر فائدة أخرى غدر في المسكم عاعدا الوصف المذكور فائدة الغنم فان ذكر السسوم والحالة هذه الوصف المذكور فائدة أويكون السوم هو (٣٤٣) الغالب فان ذكره انفاه العراف ونفله بكون السوم هو (٣٤٣)

بمستقل وهوما كانمستبد ابنفسه غسيرمتعلق بصدرا الكلامءن غيرالمستقل وهوما لمبكن كذلك كالاسمثناءوالصفة وبمقارن (أىموصول) بالعام أىمذكورعقبه (في) المخصص (الاول)وانما فسره به دفعالنوهم ان المراد بالمفارنة المعية فأعلم فالمعنى غيرم مادة هنامع أنها انحاقت صورفي وعسل خاص الذى صلى الله عليه وسلم مع قول عام عمالاً يكون كذلك فانه نسخ لا تخصيص ومن عُسة قال (هانتراخى) البيان المذكورعنه (قناسخلا) فى المخصص (الثانى) وهلم جرّا قال المصنف والوجه أن الثاني) وهم أجرا اذاراخي (ناسخ أيضاالاالقياس اذلابته مورتراخيم) أي مقتضاء لعوم علة المنصوص عليسه للقيس الموجبسة لمشآركته اياه في الحسكم وانحيا كان الوجيه هسذا بلريان الموجب لاشستراط المقارنة في الاول فيما بعده فعلى ماذ كروا يجوزا لالحاق بالمخصص الشابي المتأخرو تعدية الاخراج وعلى ماذكرالمصنف بحثالا يجوزلاه ناسخ والناسخ لايعال (وصر حالحق قون بأن تفرع عدم جوازد كر بعض) من الخصصات (دون بعض على منع تأخير الخصص ضروري) من العلم بعلة منع تأخيرالخصص وهسذا يؤيدكون الثانى أذاتراني بكون ناسخانم علف على تراخر (أوجهل) تُراخد كما جهدل أيضامقارنته (فكمالنعارض) يحرى بينه وبين القدر المعارض له من المام (كترجيم المانع) منهماأيامًا كانعلى ألمبيح (والا) أى وان لم يتأت الترجيح فالحكم (الوقف) كافي السديع أو التساقط كافي اصسول ابن الحاجب وه مامتفاربان (ووجب نسخ الخاص بالعام المتأخر عنه) كقلبه وبه قال القانى وامام الحرمين وفى البديع جعل هدذا فول العراقيين من الحنفيسة م قال والشافعي والفاض أبوز يدوجهع من مشابخنا الخاص مبين مطلقا يعسى سدواه كان الخاص متقدما أومتأخرا أومجهولاأ ووردامعا كاصر حبهشارحوه وذكرفي المحصول وغسيرهأن كون الخاص الوارد بعد العام مخصصا محله اذا وردقبل حضور وقت العمل بالعمام لان تأخيرا لبيان الى وقت الحاجة حائز أمااذا ورد بعدحضور وقت العمل بالعام فانه يكون ناسض الان البيان لايتأخرعن وقت الحاجة كال الاسسنوي وحيفشة فالانأخذ به مطلقا وانحانا خسف بهمن حيث لا يؤدى الى نسخ المتواثر بالا تحاد وأما العامان من وجه الخاصان من وجه فسيأتى السكلام فيهما في التعارض هذا ومن أصحابنا وغيرهم من واد لفظي بعد مستفل احترازا عن غيراللفظى كالمعقر (والشافعية)أى أكثرهم (وبعض الحنفية قصر العام على دعض مسماءوقيل) على بعض (سميانه) كافى أصول ابن الحاجب والبديع بناء (على ارادة أجزاء مسماه كاحكاه المحقق النفتاذانى عنجهور الشارحين تنز بلالاجزا تهمنزلة مسميات ا الاسميات الفظ الواحد بل مسماه واحدمن حيث هو مجموع وهوكل واحد (وهو) أى وكون المرادهذا (يحقق ماأسلفناه) في الكلام على تعسر بف العام (اندلالته) أى العام (على الافراد تضمنية أو) ارادة (الا مادالمشتركة في المشترك) بينهم الرهو المعنى الكلى الذي يندرج هَته المسميات الني هي جزئيات له و يصدق حسله على كل منها كامشى عليسه الفاضل الابهري (واضافة المسمّيات اليه) أى العام (حينتذ) أى حين يكون المراده ف الإجموم نسبته فانها) أى الاحداد (مسميات في نفس الاحرالابه) أى

امام الحسرمين في البرهان عن الشافعي ثم تمالفه وقال ان الغلبة لا تدفع كونه سجة وهدذا الذي أختاره المصنف نقله الامام والآمدي وأتباعهما عنالشافعي والاشعرى وجماعة وذهب أوحشفة والقائبي أنو مكرالباقلاني وابنسر يج والغسرالي الى أندليس جحسة واختاره الاتمدى والامام فحرالدين في المحصول والمتقنب وقال فىالمسالم الختارائه مدلء فالالغة ولم يصمر ان الماسب شأ ونقل الامام فحرالدين عن امام الحرميين أنه لسجحة وتمعه الصنف عليمه وهوغلط فقدنص فى البرهان على أنه حيسة وجعاله أقوى من مفهوم الشرط ومشل بالساءهـة ومطل الغسنى كامنسل المسنف قال الاأن تكون العسفة لامناسسة فيها كقولناالابيض يشبع اذا أكلفانه كاللقب في عدم الدلالة ثمذكرفي آخرالمسئلة الق بعد هامثلة يضا فقال واعتدالشافعي الصفة ولم

يفصل واستقرراًى (1) على الحاق مالا بناسب منها باللقب لا برم أن ابن الحاجب نقل عنه أنه بدل ولا يمكن حل كلام بالعام المسنف في النقل عن المام الحرمين على مآلا بناسب لانه نقل الخلاف عنه في مثل ساعة الغنم مع أنه مناسب (قوله لنا) أى الدليل على أنه حجة ثلاثة أوجه الاول أن المتبادر الى الفهم من قوله صلى الله عليه وسلمطل الغنى طلم أن مطل الفقير السينظلم واذا ثبت والمعمود أنه المدين أبوعبيدة وهومن أعد المروع المهم وكذلا أيضا عنداً المناف الاسماء على المدين المدين أبوعبيدة وهومن أعد المروع المعموكذلا أيضا

⁽١) كذافى الاصل واعل هذا . قطامن الناسخ كاه وظاهر كتبه مصحم

يتبادرالى الفهم من قولهم الميت اليهودى لا ببصران غيره ببصرولهذا يسخرون من هذا الكلام و يضحكون منه الشائى أن خصيص الوصف بالذكر بسستدى قائدة لان تخصيص آحاد البلغاه يسستدى ذاك فالشارع أولى و تخصيص الحكم به فائدة عمقة والاصل عدم غيرها من الفوائد فان الكلام في ما اذا لم يظهر التخصيص فائدة أخرى كانقدم فتعين ما فلناه وهو تخصيص الحكم فان قيل لوصع هسذا الدليل لكان مفهوم اللقب حبة بلريانه فيه بعينه فلنا اللقب له فائدة أخرى وهي (٣٤٣) تصييم الكلام لان الكلام بدونه

غرمفد يخللف الصفة الشالث ترتب المركم على الوصف يشعر بالعلمة أي بكون الوصف علة لذلك الحكم كاستعرفه في القماس فيكون السوم مثلا عسلة الوجوب والاصلعدم علةأخرى وحينثذفينثني الحكم ماتشفاء ثلث الصفة لان المساول يزول يزوال علته (فوله فيسل لودل لدل) أي استدل الخصم وجهن أحسدهماان تعلمق الحكم على مسفة من الصفات أودل عسلى نني الحكم عماعدا تلك الصفة لدل إمامطاءقة أوتضمنا أوالتزامالان الدلالة منصصرة هدنه الثلاثة لحكته لامدل أما المطابقة والتضمن فواضولان نغ الحكوعما عداالمذكورليس هوعن أثمات المسكم فيالمذكور جزأه حتى مكون تضمناوأما الالتزام فلائن شرطه سبق الذهرمن المسمى اليه وقد يتصور السامع ايحاب الزكاةف الساغة معغفلته عن المعاوفة وعن عدم وجوب كاتها وقدأهمل

ا بالعام وعلى هذالوقال بعض أفراده لكان أوضم كما قال السبكي وهذا أولى ثم لاخفاء في صدقه على العام المرادبه ابتسداءانلصوص والعام المسرادبه ذكك بعسدارادة المموم والفرق بينهماأن المخصوص عومه حرادتناولالاحكا والمرادمه المصوص عومه ليس عرادلا حكاولاتناولا (ويكون) المصيص (عستقل كالعقل والسمعي المنفصل ومتصل والعام فيه) أى في تعريف التعصيص (حقيقة لانه) أى التخصيص (حكم على المستغرق) بادادة بعضه لا يجاز كافي أوله مخصص العام وهذا عام مخصص وفي هذا تمريض بنغى ماذكرا لمحقق التفتازاني من ان المرادبه عام على تقدير عدم المخصص في غدير الاستثناء (فمغرج البعض مطلقا) أى سواء كان منصلاً أولا (مخصص) أى الدال على اخراج البعض من عقل أوحس أولفظ أوعادة يقال ايخصص مجازا مشهورأ تسعية للدليسل باسم المدلول لانه في الحقيقة ارادة المسكلم وقديرادبه أيضامعنقدذاك من مجتهدا ومقلد (ويقال) التخصيص (لقصر اللفظ مطلقا)أى عاما كان أوغسيره (على بعض مسماه) وهذا أعممن الأول اصدقه على استعمال الكل في الجزء (ولا يخفي ما في قصرادلاينق النسخ بليصدق عليه في بعض الصوركنسخ بعض مايتساوله العمام أسكن أجاب الأجهرى عنع ورود ولان العآم اذا وردعليه النسخ في البعض لم يكن وقصدوراعلى بعض مسمياته حدين أطلق بل أريديه أولا غرفع البعض أوانتهى معكمه على اختسلاف تعريف النسخ بخلاف التخصيص فانه لمرد بالعام حين أطلق الاالمعض إما يحسب الحكم كإفي الاستثناء وإما يحسب الذات كإفي غيره (ومنعه) أى التخصيص (شذوذ بالعقل لانه) أى التخصيص بالعقل (لوسيم صحت ارادته) أى ما قضى العقل باخراجهمن العام واللازممنتف أمالللازمة فلا ناخارج بالعقل من مسميانه واطلاق اللفظ لغه على مسمسانه صحيرلغة وأماانتفاء اللازم فلانه لايصيراعا فل انسر بدما مخالف صريح العقل فاذاقلسااقله خالق كلشئ فهم منه لغة أن المراديه غيرنفسه أمالوآرادم سيه نفسه كال المرسح طئالغة كاهو مخطئ عقسلافيكون ورجه باللغةموافقاللعقل لا بالعقل (واحكات) العقل (متأخرا) عن المام لانه سان والبيان منا أُخرعن المين (والعقل متقدم والصم نسعتُه) أي كون العقل فاستخالاته بيان أيضاوا المدّرم منتف أيضا (أجيب بمنع الملازمة) في الكل (بل اللازم) في الاول (دلالته) أي العام على مافضي العقل ماخراجسه (وهي ماينة بعد الاخراج وتأخر بيانه) أى واللازم في الثابي تأخر سان العقل عن العام (لاذاته) أى العقل (ولعيز العقل عن دول المدة المقسدرة للعكم) في الثالث لأن النسم بيان مدةا المكم الشرع ونظرالعقل محبوب عنه بخلاف الخمص فانخروج البعض عن الخطاب فديدركه العقل فافترقا (وأجيب عن الاول) أى لوصم لعمت ارادنه كافي مختصراب الحاجب وغيره (أيضا بان التفصيص للفردوهوكلشي في فولنا الله حالق كل شي بعد التركيب (ويصم ادادة الجيع) أي جَمِيع المسميات التي يطلق عليهاشيُّ (به) أى بكلشيُّ (الاأنهاذا وقع في التركيب ونسب اليه ما يمتنع) نسبته وهي المخلوقية (الى الكل) أي الى كل فردمن أفراده (منعها) أى العمل ارادة الكل لانه يحيل ان يكون الله تعالى خالق نفسه (وهو) أى منع العقل ارادته هو (معنى تخصيص العقل ودفع أيضًا) هدا الجواب ودافعه القاضى عضد الدين (بان الصَّفيق صحتها) أى ارادة الكل (ف التركيب أيضالغة

المسنف ذكرالتضمن فقال إمامطابقة أوالتزاما ولفائل أن عبب بأن الالتزام صادق عليسه لان تصورال كل مستلام لتصور برئه كانه مستلام المستلام المستلام المستلام المستلام المستلام المستلام المستلام المستلام التفاء المسلوى والمراد بالمساوى أن لا يكون له عسله أخرى غدره في العلة واحترز بذلك عمايكون له عسله أخرى كالمرادة المعدل المساوى والمراد بالمساوى العلة أخرى الكان يشت بالعله الأولى ويتنت بدونها في كون أعم منها والعلة أخيى كالمرادة المعدلة المرادة المعدلة المرادة المعدلة المرادة المعدلة المرادة المعدلة المرادة المعدلة المرادة العلة المرادة المعدلة المرادة المدادة المدادة المرادة المدادة المداد

والاعملاينتي بانتفاء الاخص وحينثذ فلا يلام من انتفاء هذه العالة انتفاء المعاول بواز شوته مع العاة الاخرى الثائى قوله تعالى ولا تفتاواً أولاد كم خشية الملاق فانه لوكان كافلتم لكان في الاكة دليل على جواز القتل عندانتفاء خشية الاملاق وهوا لفقر وليس كذلا بله و حوام وجوابه ان هذا غير المدعى لانمدعا أنا أنه يدل حيث لا يظهر القصيص فائدة أخرى كاتقدم وهنا فائد تان احداه ما انه الغالب من أحوالهم أو الدائم والثانى أنه يدل على (٤٤٠) المسكوت عنه بطريق الاولى قال (الخامسة النفصيص بالشرط مثل وان كن

غيراً نه يكذب التركيب سينتذلعدم مطابقته الواقع (وهو) أى وكذبه (غيرها) أى صحتها فالمانع اغماه ولزوم الكذب لاغميرودفع المصنف هذا الدفع تقوله (ولا يخني ان المراد) من مخصيص العقل (حكم العقل بارادة البعض لامتناءسه) أىحكمة (فى التكل) أى بارادة التكل (فى نفس الامر عن عُتنع عليسه الْكذب) فلم تصوادادة الكلف التركيب لغة أيضاً لامتناع ادادة اللغة ما عنع العقل ادادته ثمالمنال المذكور بناءعلى ماعليه كنعرمن أن المراديشي في مناه ما يطلق عليه لفظ شي لغة والافقد أ فَدَنَاكُ فِي مسسَّلُهُ الْخَاطَبِ دَاخِـل فَي عَوْم متعلَّق خطابه أنه على قول أبي المعين النسني وماذكره البيضاوى عن غير المعتزلة أنه ليسمن العام المخصوص بالعقل فالبحواب هوا لاول (قالواً) أي المسانعون من التخصيص بالعقل (تعارضا) العام والعقل (فتساقطا) هر بامن التحكم بترجيم أحدهما بلامر ج (أو يقدتم العام لان أدلة الاحكام النقل لا العقل قلنافي ابطاله) أي العقل (ابطاله) أي النقل (لان دلالته) أى النقل (فرع حكمه) أى العقل (بها) أى دلالته (فاذا حكم) العقل (بأنها) أى دلالته (على وأجه كذا) كالمصوص هذا (لزم) حكه وهو المطلوب (وأيضا يجب تأويل الحمل) اذاعارضه ماهوأقوىمنه (وهو) أى المحتمل هنا (النقل) لانه ظاهر يُعتمل غيرظاهر موهوا الحصوص يخلاف العقل فاته قاطع فيتعين تأويل النقسل بالتخصيص المذكور الذى هومقتضى العقل هذا والخلاف لفظى كاذكر السبكي فانأحدالاينازع فأنما يسمى مخصصا بالعقل خارج وانما الغزاع فأن اللفظ هل يشمله فن قال يشمله سماه تخصيصا ومن قال لا كاهوظاهر كالأم الشافعي لا يسميه مخصصا وحلت دعوىأبى حاسدالا جماع على أن العقل مخصص على أن ما يسمى مخصصا خارج لاعلى انه يسمى مخصصا فان الخلاف فيه مشهور (وآخرون) أى ومنع التفصيص قوم آخرون (مطلقاً) أى سواء كان بالعقل أوغيره (لانه) أى الفصيص (كذب) لانه يَنْني فيصدّق نفيه فلا يصدق هو والاصدق النني والاثبات معا (قلنًا يصدق) نفي التخصيص (مجازًا) نظر الى ظاهر اللفظ و يصدق ثبوته حقيقة نظر الى المعنى فلا تتحدُجهةُ النِّي وَالاثَّبَّاتُ (قَيْل) الْقَائُلُ الْحَقَّقَ النَّفْتَازَ إِلَى (يِزَادَأُو مِدَاءً) بِالدَال الْمَهماةُ والمَدوهو بَطْهود المصلمة بعد خما تهاليشمل الانشاء كافي المنهاج وغسير موهُ وَظاهر في أن اللاف فيه أيضا (والا) أي وان لم يزد (خص) الامتناع (الخبر) لانه الذَّى يِثانَى فيه الكذب (وايس) الامتناع جناص فيه كما ذكرنا (لكن صرح بأن الله فليس الاف العبر) والمصرح الآمدى (واعترض أبواسحق) والطاهر انه الشيرازى الشافعي المشهور (من أوهم كلامه أنه) أى الخلاف (في الأمر أيضا) قلت فاندفع ماذكره المساضل الابهرى من أنه اغالم يتعرض القاضى عضد الدين لمقيد في الانشاء لعدم القبائل بالقصل اذ المثبت يج وزوقوعه فى الانشاءو الميركليهما والنافى عنعه فى كليهما قاذا انتنى وقوعه فى الاخبارازم انتفاؤه فى الانشاء أيضاولان الانشاء فى حكم الاخبار لانك اذا قلت أكرم كل رجل فكانك قلت كل رجل انت مأمور باكرامه فاذاخصصت وفلت الاالفاسق فكانك قلت ليس كلر جل افت مأمور باكرامه فيلام الكذب فأحدا لحكمين معأن في هـ ذامن التعسف مالايعنى ثم ملنص الحواب انه اعا بلزم الكذب أوالبداءاذاأرادالعوم من أول الامر أبدا أما آذالم يرده واصب الدليل عليه فلاوهد فاهو الذي نقول به

أولات حل فأنفقوا فينتني المشروط ماتنفائه قمل تسممة ان حرف شرط اصطلاح تلناالاصل عدمالنفل قبل بسازم ذلك لولم يكن للشرط بدل فلناحنش ذبكون ألشرط أحدهماوهوغسر المدعى فيسل ولاتكرهوا فتماتك على المغاءات أردن تحمسناليسكذلك قلنا لانسسلم بل انتفاء الحرمة لامتناع الأكرام والسادسة التخصيص بالعدد لابدل على الزائدوالناقص)أقول تعليق الحسكم عسلي ألشي الشروط اللغوية كقوله تعالى وان كن أولات حل فأنفقوا عليهن فيسه أمور أربعة تسوت المشروط عند شوت الشرط ودلالة إنعليه وعدم المشروط عندعدم الشرط ودلالة إن علسه فالنلاثة الاول لاخسلاف فيها وأماالرابع وهودلالة انعلى العسدم فهومحل الملاف والصيح عندا لمصنف أنهاتدل عليه وهوالصيح عندالامام وأنباعه وهو مقتضى اخساران الحاحب ونقمله ابن التلساني عن الشافعي ودليسلهان النصاة

قد تصواعلى انها الشرط و بلزم من انتفاء الشرط انتفاء المنسروط وذهب العانى أبو بكر وأكثر المعتزلة الى أنها الاندل عليه على بل هومنى بالاصل واختاره الاسمدى وتقله ابن التلسانى عن مالك وأبي حنيفة واعترضوا على الدليل السابق بشلا ثة أوجه أحدها ان تسمية ان حرف شرط انما هوا صطلاح النحاة كاصطلاحهم على النصب والرفع وغيرهما وايس ذلك مدلولا لغو يأفلا بلزم من انتفائه انتفاء المسكم وجوابه انانستدل باستعالها الات الشرط على انهافى الغة كذلك اذلولم تكن لكانت منقولة عن مدلولها والإصل عدم النقل وهذ

البواب بنفع فى كثير من المباحث الثانى أنه شرط الحة لكن لانسلم انه بلزم من انتفا اله انتفاء المشروط فانه بكون في بدل يقوم مقامه وانحا بازم ذلك أن لولم يكن في بعين مشرط المسرط أحدهما وحين سنف تتوقف انتفاؤه على انتفاقه على انه شرط بعينه النالث لو كان المعلق بان ينتفى عندانتفاء (6 2 7) مادخلت عليه إن لكان قوله تعالى ولا

التكرهوافتماتكم على المغاء ان أردن تحصنادليلا على أنالا كاملاء يرماذالم بردن التعصن واس كذاك بلهوحرام مطلقاقلمالانسلم المالس كذاك أى لانسلم أناكرمة غيرمنتفية عنه الهوغبروام والكنعفير سائزهان عدم حرمته لايستكزم جوازه لانزوالها قديكون الطريان الحلل وقدمكون لامتناع وحوده عقلالات السالية تصدق مانتفاء المحول الرة والموضيوع أخرى وههناة_دانتني الموضوع لاتهن اذالم يردن التمصن فقدأردن البغساء واذا أردن البغاء امتنسع اكراههن علب لأن الاكراه هوالزام الشغص شيأعلى خلاف مرادمواذا كان عتنمافيلاتتعلقه المسرمة لان المستصل لايحوزالتكامف به المسئلة السادسة الحكم المتعلق بعددلابدل بحرده على حكم الزاددوالناقص عنهلانفيا ولااثباتا ومنهم من قال مدل ونقله الغزالي في المنفول عن الشافعي فقال في كتاب المفهوم مانصه وأماالشافيي

على انه قد وقع أما في الخبرف كما قال (والقاطع فيها) أى فى هذه المستلة (الله خالق كل شئ وهو على كل شئ (١)قدير)بنا معلى أن المرادبشي ما يطلق عليه لفظ شي لغة كاذ كرنا آنفا فيشمل الواجب والممكن والممتنع ثم يكون مخصوصا في الآبتين بالمكن لامتناع وقوع الخلق والفسدرة على ذاته وسائر الممتمات كالجمع بن الضدين وقد أسلفنا في مسئلة المخاطب داحل في عوم متعاق خطابه ما قاله البيضاوي عن غيرا لمعتزلة منأن الشئ فيهما بعدني المشيء وانه فيهسماءلي عومه وماقاله أبوالمعسن السيفي والظاهرا به لايأسبه وخصوصاعند من لابرى عموم المسترك مطلقاأ وفي الاثبات ولاخفاها نه على كل من هذين لاجة في الأيتنعلي هذاالمطاوب أصلافضلا أن مكونادلهلين قطعه بنفسه فلمتنبه وأمافي الانشاء فقوله تعسالي اقتلوا المشركين مع القطع بعدم ارادة أهل الذمة مُ الطاهر أنه بأتى في هدذا الخلاف انه لفظى كالحيساقيله فليتأمل (ولنافى) منع (التراخي ان اطلاقه) أى العام (بلا مخرج افادة ارادة المكل فع عدمها) أى اوادة الكل في نفس الآمر (يلزم اخبار الشارع) في الله بر (وافادته) في الانشاء (ماليس شابت) في نفس الامر (وذاك كذب) في اللير (وطلب المهدل المركب من المكلفين) في الانشاء وكلاهما منتف فالتراخي منتف (وهذا)الدَّليل بعينــهُ (يجرى في المخصص الثَّاني) وهلم جرأ (كالاول) فلاجرم أن تلنا والوجه نني التراشي أيضاف الثاني وهلم برا (ومفتضى هذا) الدليل أيضا (وجوب وصل أحد الامرين) بالعام (من)البيان (الاجمالي كقول أبي الحسين أو التقصيلي ثم يتأخر) البيان النفصيلي (ف) الخصص (الاول) أَكَالاَجِمالُ اذَا وقع (الى)وقتِ (الحاجة)اليه للمأتجة أنَّى الامثنالُ (بعدم)أَى البيان الاجمالي (لانه)أى البيان التفصيلي (حَيْنَشَـذُ)أَى حين كان العام موصولا بالاجمالي (بيان المجمل) وهوجاً تز التأخيرالى وقت الحاجة الى الفعل كاهو الختار (ولا سعد إرادتهموه) أى ارادة الخنفية وجوب وصل أحدالامرين من البيان الاجهالي أوالتفصيلي بأشتراطهم مقارنة الخصص الاول العام ويكون المراد توصل الاجالىبه (كهذا العامم مرادا بعضه) أوعضوص (ويه) أى وبكون مرادهم هدف الذاك (تنتفي اللوازم الباطلة) مُن الكذب وطلب آبله سل المركب على تُقسِّد يرترانَى المخصص مطَّلف اولاسم سأالاولَّ لمايقارنه من القرينة المصرحة اجالاأ وتفصيم لأيأب الموم غيرمر ادلكن لقائل أن يقول الشأن في هسذا بعدارادتهماياه فى الاجمالي حيث لا تفصيلي مقارن فأنه لم يتقل ولوكان شرطالنة ل عادة ومن ادعاء فعليه البيان وتمكن الجواب بأن هذاا نحاسم أن لووحد عام مخرج منه خروحا متراخما مانسميه تخصيصا مع عدم افترانه ببيان اجمالي ومن اقطاء فعليه البيان (والزام الآمدي) وغسيره المنفية بناء على استناع تأخيرالخصص للعام (امتناع تأخيرالنسخ بجامع الجهل بالمراد) بالعام قبل العلم المخصص وعدة المنسوخ قبسل العلم بالناسخ ولاعتنع تأخيرا لنسخ فكذا التخصيص (ليس لازمالات) المهل (البسيط غيرمذموم) فَى الجلة الرواد اطلب عندنا في المتشابة) فقانا يجب اعنقاد حقيته وترك طلب تأويله كاقررناه في موضعة (بخلاف) الجهل (المركب) فأنه مذموم لم يطلب والاول هو اللازم في النسم والثاني هو اللازم في تراخي المفص عن العام فلم وحد الحامع بينهما والتمكن من العل المطابق لما في نفس الاحرف المنسوخ (الى سماع الناسخ) يُخلاف العام المتراخي عنه عنصصه الى سماع عنصصه فلا يصم فياس أحده ماعلى

فلم والنفصيص باللقب مفهوماولكنه قال بمفهوم التفصيص بالصفة والزمان والمكان والعدد وآمثلته لا تحتى هذا لفظه ونص عليه في البرهان أيضافة النافق والجهور يقولون بهذه الاسياه وضم الحذلت أيضام فهوم الحديدى الغابة قال في الحصول وقديدل عليسه المراب المنفصل كاذا كان العدد على المنافق المناعذ الثالام في الزائد أيضالوجود العلاو على ثبونه في الناقص لانتقائها كفوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الما وقلين لم يحمل خبثا وكذلك العمل على وتكل أحدا اعدد سراما الزائد أو الناقص اخل في العدد

⁽١) قدير كذاوقع فى النسخ والتلاوة وكيل لاقدير وهي آية الزمر كالا يخنى على المفطة كتبه مصحمه

المذكورعلى كلسال كااذا كان المسكم حفرا أوكراهة فانه بدل على ببوته في الزائد فان تصريم جلد المسائة مثلاً أوكراهة بدل على ذلك في المائتين ولا يدل على شي في الناقص عن المسائة فان كان الحسكم وجو باأوند باأواباحة فانه بدل على ببوت ذلك الحسكم في الناقص عن المسائة في الناقص عن المسئلة لم يذكر بن الماج بحكمها وقد ذكر مالاً مدى موافقا لما قاله الامام والمسنف قال في النابعة النص المائن بستة ل بافادة في المسئلة المنافعة المسائلة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة النافعة النافعة المنافعة المنا

الآخوني النراخي ومنعه (وقولهم) أي المجوزين للتراخي فيه كالشافعيسة لايلزم من اطلاف العام وارادة وعضهمنه بلاقرينة افادة الشارع ماليس بشابت (بل) اطلاقه (لتفهيم ادادة الموم على احتمال المصوص أنأريدالمجموع) من تفهيم ارآدة العموم وتجويرا لتخصيص (معنى الصيغة) العامة (فياطل) لان الصيفة لم توضع للجموع قطعًا (أوهو) أي معنى الصيغة (الاول) أي تفهيم أرادة العوم (والاحتمال) أى احتمال المصوص مابت (بعارج) عن مفهوم اللفظ وهوكثرة تخصيص العومات (لزم أن تعينه) أى هذا الاحتمال (قرينة لازمة وان أميلزم) الخارج (تعقله) أى العام (لايفيد) لات التحلام في المعنى الوضعي للفظ (ولزومها) أي القرينة المعينة لهذا الاحتمال للفظ (منوع الاان كاشما تفدم من علية التَمْصيص في بُعث القطُّ مية وعلت النما) أي كثرة التخصيص (انحـأتفيد) عدم القطع (في العام في الجلة لافي خُصوص)العام (المستعمل) فيستمرازوم المنعاد عُوى القرينة الدَّزمة له (قالواً) أي المجوزون التراخي (وقع فان وأولات الاحال) أجاهن أن يضعن جلهن (خصبه) أى بمنطوقه عموم قوله تعالى والذين بتوفون منكم (ويذرون أزواجا) بتربصن بأنفسهن أربعة أشهروعشرا فانه شامل الصامل واسلئل مع التراخى بينهما (قلنا الاولى متأخرة لقول الن مسعود من شاعبا هلته أن سورة النساء القصرى بعسدالتي فسورة البقرة) ذكره محدفي الامسيل و يوضعه رواية أبي داود والنسائي وابن ماجسه من شاء لاعنتهلا نزلت سورة النساء القصرى بعسدار يعسة أشهروء شراوهوفي المخساري بلفظ أتجعلون عليها التغليظ ولا تعماون لهاالرخصة أنزلت سورة النساء القصرى بعسد الطولى وأولات الاحسال أجلهس أن يضمن حلهن وزادعبدالرزاق في مصنفه وكان بلغه أن عليا يقول هي آخرالا جلين فقال ذلك (فيكون) اخراج الحوامل با يه سورة الطلاق من آمة سورة البقرة (نسطا) لا تخصيصا (وكذا والمحسنات من الذينُ أُوتِواالكَتَابُ (بعــدولاتنكعواًالمشركات) كَاذْكُرهْجاعة منالمفسرُ ينويدلَهُ ماعنجبير ان نفيرقال عجبت فدخلت على عائشة فقالت لى بالجبير تقرأ المائدة قلت نع فقالت أمااتها آخرسورة نزلت قاو جدد تم فيهامن حلال فأحلوه وماوجد تممن سوام فترموه رواه ألحاكم وقال صحيع على شرط الشيضين ولم يخرجاه الى غييرذال فيكون اخراج الكنابيات من المشركات نسخا (وكذا جعل السلب القاتل مطلقا) أى سواء نفله الامام أم لااذا كان القاتل من أهل السهم كما هوقول الشافعي وأحد وزادأحدأوالرضغ وهوقول للشافعي أيضا (أوبرأى الامام) كاهوفول أصحابنا ومالك لمافي العصيب وغيرهماأن الني ملى الله عليه وسلم قال من فتل فتيلا فله سلبه الى غير ذلك وسلب المفتول ثيابه وسالاحه ومركبه بماعليه من الآلة ومامعه من مال (بعد) قوله تعالى واعلواً عُماعَم من في (فان اله مسه) الآنة فيكون احتصاص المقاتل بالسلب نسخا (وكل متراخ) مخرج من عموم سابق بعضه يكون ناسحا لذلك البعض لا يصاف (قالوا) أيضا قال تعالى لنوح عليه ما السلام فاسلك فيهامن كل زوجين اثنين (وأهك وتراخى اخراج ابنه) كنعان بقوله يانوح اله ليس من أهلك (قلناهو) أى تراخى اخراج ابنه (سان الجمل) والمجمل يجوزتراني بيانه (لانه) أى الاهل (شاع في النسب وغيره كالزوجة والاتباع الموافقين كافى قوقه تعالى فلساقضى موسى الاحسل وسار أهله آنس من جانب الطور نارا قال لاهله

معقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فانله فآرجهنم علىأن ارك الامريستين العسقاب ودلالة قسوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرامع قوله والوالدات يرضه من أولادهن الأبة على أن أفل مدة الحل ستة أشهر أواجاع كالدالءلى أدا للسالة عثابة اللسال ف ارئهاادادلنص عليه) أفول قد تقدم أن الخطاب قديدل على الحكم عنطوقه وقديدل بمفهومه عال الاما والكلام في هذه المسئلة فيما اذالهدل عنطوقه ولا مفهومه وحاصلهأنالنصر المستدلىه على حكم قد يستقل بافادة ذلك الحكم أى لا يعتاج الى أن يقارنه غــ بره كقوله تعالى وآنوا الزكتونحوه وفسدعتاج المده والقارت له قدركون نصاوقد يكون احساعا فأن كان تصافيله صيورتان احداهماأندلأحد النصين على احدى المقدمتين والمصالا تخرعلي المقدمة الاخرى فيعصل المسدى منهدما كدلالة قولة تعالى أممصيت أمرى مع نوله

تعالى ومن بعص الله ورسوله الآية على أن تارك الامريس صق العقاب فان الآية الاولى دلت على أنه يستعنى العقاب الصورة الشاية أن بدل أحد دلت على أنه يستعنى العقاب الصورة الشاية أن بدل أحد المصن على شوت حكم الشيثين ويدل النص الآخر على أن بعض ذلك لاحد هما فوجب القطع بأن باقى الحكم ثابت الثانى كقوله تعالى وحله وفصاله ثلاثون شهرا وقوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين الآية يدل

على أن أكل مدة الرضاع سنتان فيلزم أن بكون أقل مدة الجل سستة أشهر وأما الاجماع فكااذا دل قص على أن الحمال برث وأجعوا على أن الخمال برث وأجعوا على أن الخالة بمنابته ففست فيدار ثها من ذلك النص بواسطة الاجاع وذكر الامام في الحصول أن المقارن قد يكون أيضا قياساً كاثبات الربا في التفاح وقد يكون قرينة حال المنسكم كااذا نطق الشارع بلفظ متردد بين حكم شرى وعقلى فانا نحمله على الشرى لان النبي صدلى الله على المناب على المناب في المناب

الدم قال ف(البابالثاني فىالاوامر والنواهي وقيه فصول الاولفىلفظالام وفيه مسئلتان الاولى أيه حقيقة في القول الطالب الفعل واعتسبرت المعتزلة العاووأ والحسن الاستعلاء ويفسسدهماقوله تعالى حكامة عن فيسرعون مارا تأمرون وليس حقيقةى غيره دفعاللاشتراك وقال معض الفقهاء الهمشترك ينه وبين الفعل لانه يطلق عليهمنسل وماأمرنا وما أمرفرعون والاصلاق الاطلاق المقمقة فلناالم اد الثانى مجازا قال المصرى اذاقيسل أمرقلان ترددنا بن القول والفعل والشي والمهفة والشأن وهوآية الاشتراك قلنسالايل بتسادر القول)أقول الامروالنهي وزنهما فعسل والقياس في جمه أفعل لافواعلسواء كان صحصاأ ومعتلا بالواو أوبالياء فالواكلب وأكاب ودلو وأدل وظبى وأطب وأصله أدلو وأظمى فقلبوا العمسة كسرة والواوياء فساردلك كفاض وعار

المكثوا (و بين تعالى بقوله ليس من أهلت ارادته أحد المفهومين وهو المشعون أوهو) أى البيان المتأخر (لاستثناه عُبهول منه) أي من العام الذي هوأ هلك وهو (الأمن سبق المهول أمنهم فهوُّ بيان مجمل أيضا وعلى اصطلاح أكثرا لشسافعية وبعض الخنفية من بيان بعض المراد بالتفصيص الايجالي للعوم ثماعلمأنه قديرادبالاهلالاهل اعسانا وقديراديه الاهلقرابة فان أديدهناالاهل اعسانا لميتساول الايزلانه كافرو يكون قوله الامن سبق عليه القول استثناء منقطعا (وقوله ان آبني من أهلي اظن ايمانه عندمشاهدة الآية) أى طغيان الماءوغزارة فسفسه من السماء والأرض أوظن اعبائه مطلقالاته لم بعسار بكفر ملائه كان من المنافقين على ماقيل ورعيا يشهدله قوله تعيالى أنه عمل غيسر صالح فلا تسألن مالدس لك مدعل كا هواحمال في الاية (أوظن ارادة النسب) بالاهل وهذا تكميل لتقريرا بلواب على الوحه الاولوان أريدهناالاهل قراية تناول الاهل الاين التكافر آسكن استثنى يقوله الامن سيبق علمه القول وعلى هذا فالاستثناء متصل وقوله اناينى من أهلى لظن أنه ليس من الاهل الذين سسبق عليهم القول وقوله انهليس من أهلك أى الذين لم يسمبق عليهم القول والمراد بسميق القول ماسبق من قضائه باهلاك الكفاروهذا تكميل لتفريرا بلواب على الوجه الثانى (وأماانكم وماتعبدون) من دون الله حصب جهنم (فمومه قىممبودالمفاطبينبه) وهمقريش وهوالاصنام كاذكرمالسهيلي (فلم يتناول عيسى والملائلكة) حتى يقال انهمأ خرجوا متراخيا بقوله تعالى ان الذين سيقت لهم مناالحسي أولنك عنها مبعدون الأكات فيكون فيسه عبة بلواز راخي المخصص (واعتراض ابن الزيعرى) بكسر الزاى وفق الموسدة وسكون المهملة وعنأبي عبيدة فتح الزاى وأصله أبعيرا لكثيرا اشعرف الرأس والاذنين وقال الفراء السئ الغلني فالشضنا الحافظ واسمه عبدالله كاتمن أعيان قريش في الحاهلية وبفول الشعر اءو كانهابي المسلمن مأسم عام الفتم وحسسن اسلامه وله أشعار يعتذرفيها بماسسق منه مذكورة ف السسرة لاس اسعق (حسدل متعنَّت على حكامة الاصوابين) وهي مختصرة بما أسسند شيحنا الحافظ الى ان عباس قال حاه عبدالله بنالز بعرى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال معد تراعم أن الله أنزل عليك الكروما وما ومدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون قال فتم قال فقدعيدت الشمس والقمر والملائكة وعيسى وعزير فكل هؤلاء في النارمع أله تنا و فرات ان الذين سبقت لهسم منااطستى أولئك عنهامبعدون ونزلت ولما ضربابن مريم مثلاً الدقوله خصمون ثم قال هذا حديث حسسن وكونه جدل متعنت طاهرم هذا وبماتقدم وأماقول الاتمدى ومن تبعه كالقاضى عضدالدين انهصلي الله عليه وسسلم قال لهماأ جهلك بلعة قومك مالمالا يعقل فقال السيكي فشئ لايعرف وقال شيصنا الحافظ لاأصل له من طريق البنة ولا واهبة (وأماعلى بعض الروايات أنهسأله صلى الله عليه وسلم أهذا الكل ماعبد فقال نعم فلا) يكون جدل متعنْتُ وبهنَّهُ الرواية نقض الحافظ الزبُّلعي قولُ السهنيلي السابقُ لَكُن كَامَّال المُصْنَفُ (وفَّ صَمَّه) أى هذا المروى (بعد) من جهة الدراية وان أخرجه ان مردويه والواحدى بلفظ فقال بالمحد أهسذا لا له تناأ واسكل من عبد من دون الله فقال ألست تزعم أن الملائدكة عبادصا لحون وان عيسي عبد صالح وانعز براعبد صالح فال نم قال فهذه النصارى تعبد عسى وهدنه اليهود تعبد عز برا وقد عبدت

قالقياس هنا آمروانهى لكهم قالوا أوامرونواهى قال الجوهرى وآمر به بكذا أمراوا باسع الاوامر هذا لفظه وتضريعه من وجهين أحده سما أن يكون الامرقد جمع على قياسه وهو آمر على وزن أفعل ثم جمع آمر على أوامر ككاب وأكاب وأكاب فعلى هذا وزنه أفاعل وهسذ الاياتي في فواهي فان النون فاء الكلمة فجعله من باب المجانسة كقولهم الغدد ابا والعشايا فان جمع العشبة عليه مقدس كسرية ورزية وأما الغدوة فللمجانسة النانى أنه يصدق على الصيغة أنها طالبة وآمرة واهية كاسياني فيكونان جعالها وهمقيس

كفار بة وضوارب ووزنها على هذا فواعل واعسم أن الامر والنهى يطلقان عند الاشاعرة على السانى وعلى النفسانى أبضا وهوالطلب وعبرالامام عنسه بالترجيع واختلفواهل هو حقيقة في ما أم لافئة سل الامام فى المحصول والمنتضب فى أول اللفات عن المحقين هناان الكلام بأنواعه مشسترك بنهسما واقتصر عليه وصحم هنافى السكتابين المذكورين أبضا أنه حقيقة فى السانى فقط ودأى الاشعرى الظاهر كاقال فى البيرهان انه حقيقة فى السانى أيضا فقط وقال في جواب المسائل البصرية انه حقيقة فى السانى أيضا

الملائسكة قال فضبرا على مكة فأنزل الله أن الذين سبقت لهم مناالحسني الا يدوقال شيخنا الحافظ حديث حسن انتهى فال الذي يظهر أن هذه الزيادة مسكرة فان كلام العقل والشرع فأص بأن الله لا يمذب أحدامهم عةمادرةمن غيره لمدعالها ولارض بهافكف يصرح النع صلى الله عليه وسالم عمايمافيه ومثل هذا بمايعة من الارقطاع الباطن الموجب الردقالوجه هوا بلواب الاول (قالوافيسه) أى في نسخ المناص المتقدم بالعام المنأخر (ابطال القاطع بالمحتمل) وهويمتنع فيتعين تتحصيص العامبه (قلناً) مدا (مبنى على ظُنية دلالة العاموهو) أى وكونه طنى الدلالة (بمنوع) بل هوقطبي الدلالة أيضًا كأ تقسدم فلا يكون فيد مالا ابطال الفاطع بالقاطع ولاخلاف في جوازه (ولوسلم) أن العام طني الدلافة (فلا مخصص في الشرع بخاص) من كلُّوجة (بالاستقراء بل بعام خصوصة بالنسبة) الى ماهو تخصصبه (كلاتفتالواالنساء) أى كالوقال الشارع حسد امع توله تعالى افتالوالمسركين أوما في صيح البخارى وغيرمعنه صلى الله عليه وسلمن بدلد بنه فاقتلوه فان ذالاعام فى نفسه خاص بالنسبة الى الاسبة والحديث واعانلت كالوقال الشارع هذالانه بعينه لا يحضرني عنه بل معناه فني الصحين عنه صلى الله عليه وسلم المه نهى عن قنل النساء الى غيرذاك وفي آثار محدين المسنعن ابن عباس النساء اذاهن ارتددنالا يقتلن واكن يحبسن ويدعين الى الاسلام ويجبرن عليه (وما استداوا به من وأولات الاحال والحصنات) فان كلامنهماعام في نفسه خاص بالنسبة الى ما هو مخصص به على قولهم (فاللازم ا بطال المني نطني ولاخلاف في بعوازه هذا واعرأان في البسديع ومنهم من شرط الاستقلال مع الاتصال فى أول عصص والفرق أن غرالمستقل اذا كأن معاوما فالعام فها وراه موسح العفرامدم قبول التعليل ولان الاستنشاء تكلم بالباقي وهومعاوم العوم يخلاف المستقل المتصل فانه توجب تغيرالعام من القطع الى الاحتمال الشهمة بالاستثناء حكما و بالسخ صيغة فقال المصنف بناء على ظن اهادة هذا أن الموجب لظنية العاماذا كأن يخصصا عندالقاتل بقطعيته قبل التعصيص انماه وكون المخصص مستقلا (وأما اشتراطالاستقلال) فالحصص (فلتغيردلالته) أى لاجل تغيردلالة العام والقطع (الحالفان لا يحتاجه القائل بطنيته من الحنفية) كالبي منصور ومن معه لكون دلالته طنية بدون التفسيص عند مفاغا عتاحه القائل بقطعيته قبل التصييص ليكون تغيره منهاالى الظنية بواسطته وهذا بعيدان اقتران المام بغيرمسة قُل كالاستثناء ويدل البعض لايخرجة من القطعية الى الظنية ولقائل أن يقول في كل نظر بل الذي يظهر أنه اذا اقترن عمر ج عجل أبطل حيث مفضلا عن نطعيته كالدمامسة قلا كان أوغىرمستقلمالم يلحقه سان وعين يقبل التعلمل أخرجه من القطعية الى الظنية مستقلا كان أوغير مستقل وعبير لاية بل التعامل أيغر حهمن القطية الى الظنية مستقلا كان أوغيرمستقل وملخصة أن الخرج لهمن القطمية الى الظنية ما اقترن به من مخرج لبعض منه معين قابل التعليل وأما المتراخى فان كالغبرمسنقل فغبرمعتبر وان كانمستقلا لميقبل التعليل لكونه نسخا ويلزمه أن لا يخرجه من القطعية ان كان قطعياولم كن فيسه أعنى الخرج اجال ويشهد له قوله (ولاخلاف في عدم تغسيره) أى العام (بالعقل) من القطع (الى الطن كغروج الصبى والمجنون من خطَّاب الشرع الاان يخرج)

وكالامالمسنف انماهوفي تعيير يف اللساني فأن النفساني هونفس الطلب كانقسدمميسوطا فيآخر خطاب المعسدوم ولاتأبا الحسس من المشكلمين في هدذ المسئلة كاسساتى وهومنكر لكلام النفس وهدذان الاحران مدلان علىأنالكلام عنسد المصنف حقيقة في الاساني فقط وقوله فيلفظ الامن أى في لفظ ألف ميم را ولا في مدلولها وهوافعل ولافي تفس الطلب وهمذا اللفظ يطلق مجازا عملى الفعل والشأن وغبرهما بماسيأتي وحقيقة على ما ذكره المسنف لتبادرالفهماليه فعلى هذامسمي الامرلفظ وهوصيغة افعسل ومسمى صيغةانعلهوالوجوبأو الندبأ وغيرهما مماسيأت فقوله القول يدخل فسه الامروغير دسواء كانبلغة العدرب أملا وسواء كأت نفسانما أملا كاصرحه الاصفهانى شارح المحصول قبيل الكلامعلى الحدود المربعة وهوأولى من اللفظ

العقل المنه المنه المنه المنه المستمل بخلاف القول لان السكلام أخص من القول المنه المنه المعقل المنه العقل المنه ا

المسيغة مجازمن باب تسمية المسبب باسم سببه الفاعلى وقوله الفعل احترز به عن النهى فانه قول طالب المترك ولقائل أن بقول النهى قول طالب الفعل أيضا ولهنذا قيده ابن الحاجب بقوله طلب قول طالب الفعل أيضا ولهنذا قيده ابن الحاجب بقوله طلب فعل غير كف لان الفعل المطاوب بالنهى هو الكف عن المنهى عنه والكف فعل على الصيح وأيضا فيرد على الحسد قول القائل أنا طالب منك كذا أوا وجبت عليه مع أنه خبر فلابدأن يقول بالوضع أو منك كذا أوا وجبت عليه مع أنه خبر فلابدأن يقول بالوضع أو

بالذات كاذكره في تفسيم الالفاظ وقسد زادفي المصول قسدا آخوفقال قبل المستلة الثالثةان الحق في حده أن مقال هو اللفظ الدالعيل الطلب المانعمسي النقيض لما سيأتى أن الامر حقيقة في الوحوب وتنعهعلمسه صاحب الحاصل وغيسره والصوأب مأقاله المصنف فانالذى سأنى أنه حقيقة فىالوجوباغا هومسغة افعسل وكالامناالات في لفظ الامر فهمامسشلتات وقدصر حالفرق سنهما الأمدى وابن الخاحب فاما ان الحباجب فانه صحر فيأوائل الكتاب ان المندوب مأموريه ولمحدل الخسلاف الاعنالكرش والرازى مذكر بعد ذلك فى الاوامران الجهورعلي أن مسغة افعل حقيقة في الوحوب وهذاه وعنكادم المسسنف ولا عكن ان مكون عرادابن الحساجب بالكلام الاول الاطلاق المحازى فأنه عما لاخسلاف فسمكانقل الأمدى هنا وأماالا مدى فانه نقل في

العقل (جهولا) بأن يكون المسكم عماءتنع على السكل دون البعض مثل الرجال في الدارة انه يبطل جيته فالباق مالم يلفقه بيان فضلاعن أن يحربه من القطع الى الطن وماسسيأت في مسئلة العام الخصوص (تفصيل المتصل الى خسسة الاول الشرط ما يتوقف عليه الوحود) أى وجود الشي بأن بوجد عنسد وجوده (ولادخله فالتأثيروالافضاء فرج بوالسبب) لانه وأن كان قديتوقف عليه وجودالشئ النعهوالسبب لكنة دخس فالافضاء اليسه (والعلة) لانه وانتوقف عليها وجود الشي الذي هو المعاول لكنهامؤثرة فيه (وقول الغزالي مالا يوجد المشروط دونه ولايلزم أن يوجد) المشروط (عنده) أى الشرط أوردعليه أنه دورى لنوقف تعقل المشروط على الشرط لانهمشستى منه و (دفع دوره بارادة ماصدة عليه المشروط أى الشئ وهوغسير يحتاج في تعقل الى الشرط وانما الموقوف على تعقل الشرط هوتعقل،مفهومالمشروط يوصفهالعثواتي (ويرد) علىطرده (جزءالسببالمضد) لانالمسبب لايوجد بدونه ولايلزم أن يوجد المسبب عندمهم أن جزء السبب المتعدليس بشرط وأجيب بأن المرادع الاتوجد المشروط دونه لأتوحدالمشروط لعدم وجوده وجزءالسعب المصدايس عسدم المسس لعدمه بل لعدمه وعدم تعددالسيب(وقيل ما شوقف عليه تأثم المؤثر كالوضوء شوقف عليه تأثيرا لمؤثر في الصلاة) وهذا بناء على قول المحقق التفتار الى اذا قلنا الوصو وشرط في الصلاة لم نردانه يتوقف عليه تأثير الصلاة في الشيء بل تأثير المؤثر فى الصلاة لكن الانسبه قول المحقى الابهرى وأما كون الوضو مشرط اللصلاة فيعتمل أن يقال انه شرط لنأثيرالمسلاة في الحكم وهوالعجة وانه شرط لتأثير المسلى أوشرط لتحققها (ويرد) على عكسه (الحياة للعلم القديم) فانم اشرط لتصقفه لالتأثيره في الحكم للملول به وهو العالمية لان ايجاب العلة المقيقية لمسكمهالا يكون مشروطا بشرط اتفاقاه سذاملنص ماذكره الابهرى وعلى هذالا حاجة الى تقييده بالقديم ويظهرانه أولى مماذ كره التفتازاني على مايعرف في حاشيته ويندفع به أيضاقول الحقق الكرمانى أىشرط لذات القديم في وجودالعلم وانما جعلنا المشروط الذات لاالعسلم ليظهر للفظ الفسديم فائدة والافلاتأ ثيرأ صلائلعسام اذليس هوصفة مؤثرة وللعرف أث يقول المعتى بقولنا الشرط ما يتوقف عليه النأ نيرشرط المؤثر لاالشرط مطلقاانتهى على مافى هذه المناية مافيهامن العناية هذا وقد بوم بهذا التعريف صاحب المحصول بزيادة لاذاته والبيضاوى بزيادة لاوجوده أى ولايتوقف عليه وجودالمؤثر احترازاعن علته وجزتها وشرطها وجزانفس المؤثرلان التأثير يتوقف على هذه الاسسياه كمأن وجوده يتوقف عليهاأ يضابخلاف الشرط فان وجودا لمؤثر لايتوقف عليسه بل انما يتوقف عليه تأثيره كالاحسان فان تأثيرا لزنافى الرجع متوقف عليه وأمانفس الزفافلالان البكرقديري ويمكن أن يقال لاساجة الحالز بادة لأن سوقف التأثير على وجود المؤثر يوقف قريب وتوقف عالى علته وجزتها وشرطها توقف بعيدومن المعلوم أن المتبادر عند الاطلاق هوالاول (وهو)أى الشرط (عقلى كالحياة العلم) فأن العقل هوالذي يحكم بأن العلم لا يوجد بدون الحياة (وشرعى كالطهارة) الصلاة فأن الشرع هواللا كم مذلك (فأما اللغوى) وهومد خول أداة الشرط كدخول الدارمن الأدخلت الدارفانت كذالان أهل إ أللغة وصعواه ذاالتركيب ليدل على أن مادخلت ان عليه هوالشرط والا خرالمعلق به هوا بلزاه

(٣٣ - المتقرير والتعبير أول) أوائل الكتاب عن القاضى أنه مأمور به واقتضى كلامه ترجيعه ونقل هناعنه التوقف فى صيغة افعل وصحمه فقل على المفار تقطعا (فوله واعتبرالم عنزلة) أى شرطوا فى حد الأمر العلادون الاستعلاء وتابعهم الشسيخ أبواسي الشيرازى ونقله القاضى عد الوهاب فى الملف عن أهل اللغة وجهو رأهل العلم واختاره والعلوه وأن كون الطال أعلى من تبسة فان كان دونه فه وسؤال وشرط أبوا لحسين الاستعلاء دون العلو والاستعلاء هو الطلب لاعلى وجد التذلل بل

بغلغة ورفع صوت وقد تقدم ايضاح هذا في تفسيم الالفاظ وحاصلة أن العلوهيئة في المتنكم والاستعلاء هيئة في المكلام واشستراط الاستعلاء هيئة في المكلام واشستراط الاستعلاء صحيحه المنافي الاستعلاء صحيحه المنافي المستلاء صحيحه المنافي المستلاء المنافية الم

(فانحاهوالعلامة) لكونه دليلاعلى ظهورا لحكم عندو جوده فسب نع صاراستعماله في السبية غالبا كافى هذا المثال وقدأ شاراليه بقوله (وتسمية نحوان جافة كرمه وان دخلت فطالق به) أَيْ بَالشرط (مع أنه سبب معلى الثاني (لصيرورته علامة على الثاني) أى الجزاء (واغما يستعمل) هذا شرطا (فيما لاتوقف المسبب بعد معلى غيره) أى وقد يستعمل في شرط شبيه بالسعب من حيث انه يستتبع الوجودوهوالشرط الذى لم ببق للسب أمر يتوقف عليه سواه حتى اذاو جذفق دوجدت الاسساب والشروط كلهافيو جدالمشروط فيفهمن إن دخلت الدار فأنت طالق أنه لم يبق من أسباب الطلاق الاالدخول واذاقيل الشروط اللغوية أسباب اذبازم من وجودها الوجودومن عدمها العدمم (وقد يتحد) الشرط أى يكون أمراوا حدا (وقد يتعدد معنى) لالفظاأ وولفظا (جعا) بأن يتوقف المشروط على حصولهمما جيعا (ويدلا) بأن يحصل بعصول أيغ ماكان سواء كان بأوأ ولافه لده ثلاثة أقسام (وكذاالخزاء) بتعدو يتعدد معنى جعاحتى بلزم حصول كليهما وبدلاحتى بلزم حصول أحدهمامهما فهسذه ألاثة أقسمام واذااعتبرالتركيب (فهي تسعة بلانوقف على أداة بل معني) حاصلة من ضرب احدى كلمن ثلاثتي الشرط والخزآ في الأخوى والامناة ظاهرة (ولذا) أى ولانفسام كل متهسمالي هـذاه الاقسام (اختلف لودخلت احداهـما في قوله ان دخلتما) ألدار (فطالقان) على ثلاثة أقوال (أتطلق) الداخلة (للاتحادعرفا) أىلانالشرطدخول|حــداهـ،اوالجزاءطلاقها لانهيرادعرفامن مشلهأن طلاق كلمشروط بدخولها فسكانه قال لكل ان دخلت فأنت طالق فيكون من اتصادا لشرط والمشروط وهذا أحدالاقوال (أولا) تطلق واحدة منهما (حتى تدخلالان الشرط دخولهما) جيعا فالشرط متعدد جعافتطلقان حينتذ جيعاوهذا عانى الاقوال (أوتطلقان) جيعاوان لم تعمل الاغرى (لانه)أى دخولهما الذي هو (السرط) متعدد (بدلا) وهذا بالث الاقوال (وضو) أنت (طالق ان دخلت) اندخلت (شرط التقدم)أى أنت طالق (معنى القطع بتقيده) أى المتقدم (به) أى باندخلت (وعندالنعاة) اندخلت شرط (لحذوف مدلول على لفظه) بالمنقدم (فلم يجزم) المتقدم (به) أى بالشرط (على تقيده) أى مع تقيد المتقدم بالشرط (وان أطلق) المتقدم (لفظا) أولافان التقييد اليا الأينافي وحذا محصل ماذكره ان الحاجب ومن وافقه والذى في شرح الكافية للاسترا باذى أذا نقدم على أداة الشرط ماهو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له أفظ الان الشرط مدور المكلام بلهودال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بلهو جواب فى الفظ أيضالم ينجزم ولم يصدّر بالفاء لتقدمه فهوعندهم جواب واقع موقعه غرقال جواب من حيث المعنى اتفاقالتوقف مضموته على حصول الشرط ولهذالم يحكم بالافرار في لل على ألف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية لا يقدر مع هذا المقدم جواب آخر الشرط وان لم يكن جوابا الشرط لانه عند هم يغنى عنه فهومثل استعارا الذىهوكالعوض من المقدراذاذ كرت أحدهمالم تذكرالا خرولا يجوز عنسدهم أن يقال هذا المفدم هوالجواب الذى كان مرتبت التأخرعن الشرط فقدم على أداته لانه لوكان هوالجواب لوجب برمه والزم الفاعف نحوأنت مكرمان أكرمتني وبلساذ ضربت غسلامه ان ضربت زيداعلى أن ضمير غسلامه

ولقائل أن يقول الذم لجرد الاستعلاء تمان الاستعلاء غـــرمنعقق في أمرالله تعالى فاذا بقولون فسه وشرط القاضي عسد الوهاب الملو والاستعلاء معا * واعلم أن أما الحسن قدنص فى المعمد على أن الشرط هوانتضاه النذال وهوغيرمافىالكتاب (فوله وبفسدهما)أىيفسسد اشتراط العأو والاستعلاء قوله تعالى حكالة عسن فرعون لقومه ماذا تأحرون فأطلق الامرعلى مايقولونه عند المشاورة ومن المعاوم انتفاء العلو والاسستعلاء أما العــــاوفواضم وأما الاسستعلاه فلوقوعه في حال المشاورة ولاعتقادهم الالهسة في فرعون ولكُ أن تفول هذا بدل على أن الامرفي تلك اللغة لاسترط فسه علو ولااستعلاء أمافي لغسة العرب فلا وقدقدم المصنف في تقسيم الالفاط مايناقض هد ذاحت فال ومع الاسستعلاء أمر فات التقسيم في الموضعين في مدلولات الالفاطمن جهة اللغة وقدتقدم التنسهعليه

(قوله وابس حقيقة فى غيره) كما ثبت ان لفظ الام حقيقة فى القول المخصوص ذكر المصنف انه لا يكون حقيقة فى غيره الفضوص والفعل الله لا يكون حقيقة فى الفرا المنطقة المنافقة المنافقة

وجوابه أن المراد بالامرهناه والشأن عجازًا وهواً ولى من الاشتراك ووجه الجازأن الشأن أعممن القول والفعل فالتعبير عنسه بالقول من باب اطلاق السم الخاص وإرادة العام وقال أبوا لحسن البصرى اله مشترك بن خسة أسياء أحده القول الخصوص لما قلناه والثانى الشي كقولنا تحرك هذا الجسم لامرأى لشي الثالث الصفة وقد أبدله الامام في بعض المواضع بالعرض ودليله قول الشاعر عزمت على إقامة ذى صباح * لامر تما يستودمن يسود أى لصفة (٢٥١) عظيمة من الصفات الرابع الشأن

كقولناأم فلانتمستقيم أىشأنه الخامس الفعل وقدتقدم تمشيله فأذاتجرد عن الفرائن كقول القائل أمرفلان أوهـــذا أمر ترددناس هدده الحسسة والتردد آمه الاشتراك أي علامته وحوالهأنالانسلم حصول التردديل شادر القسول وههنا تنبهان أحدهمااتمانقلهالمصنف عن أى الحسمن كون الامر موضوعا للفسعل بخدوصه حسى يكون مشتر كاغلط وقع أبضافي المنتف والتعصل وبعض كتب القرافي فقدنص أبو المسسن في المعتدوشرح المدعلي أتهليس موضوعاله وانما مخسل فىالشأن فقال عساعن احتماج اللصم مانصه وجوابناعن هــدًا أن اسم الامر ليس يقع على الف على من حيث هوفعسل لاعلىسسمل المضغة ولاعلىسسبيل الحاز وانمايقع على حسلة الشأن حقيقة فسذالفظه وعن نقله عنه الاصفهاني شارح المحصول ووقسع فى المحصول والمامسل على

الزندفرتبة الجزاء عندالبصريين يعدالشرط وعندالكوفية قبل الاداة اه وعلى هـ ذافكان الوجه أن يقول المستف بعد تقيده به ما نصه وان أطلق افظائم عندالكوف ن وافظا ولم يجزم التقدم وفال البصر يونبل هولفظالحذوف مدلول عليسه بالاول لايجا معهذ كراو يحذف ماسوى هدذا نع ظاهر كلام بعض المنأخرين أنجهو والبصريين على أن مانقسدم ليس بجواب الامعنى ولالفظاوه وكماقال ابن الحساجب وغسره مكابرة وعناد اذمن المعاوم قطعاان أكرمك ان دخلت اعما دل على اكرام مقيد والدخول والدالولم يدخل ولم يكرم لم وعد كاذما ولولم يكن مقيدايه لكان كافعا بترك الاكرام وان لم يدخل (فاذا تعقب)الشرط (جلا) متعاطفة كلاآكل ولاأشرب ولاألس ان فعلت كذا (قيدها) جيعا (عند المنفية بخلاف الاستثناء) فانه يختص بالاخيرة الابدليل فياقبلها (عندهم) لات الشرط لصدارته مقدرتقدعه بخلاف الاستثناء كاسيأني ونظرفيه بأنه يقدر تقديمه على مأبرجع اليه فاوكاب للاخسيرة قدم عليهالاعلى الجيع وعنسدغيرا لحنفية فيه بقية المذاهب الاتية فى الاستتناء كاهوظاهر كلام ابن الحاجب وهل يجب فيه الاتصال اتفا قافقيل نع وعليه مشى السبكي في شرح المنهاج وقيل فيه اللسلاف الآتى فى الاستنناه وهوظاهر كلام ابن الحاجب وعليه مشى السبكي في جمع الجوامع (الثاني الغامة) ولفظهاالى وحتى نحو (أكرم في تميم الى أن يدخلوا) أو حتى يدخلوا كذا أطلقوا ولار بب كانب عليه السبكي ان ليس مرادهم عاية لولم بوت بهالم بدل اللفظ عليها كسلام هي حتى مطلع الفير لان زمن طاوعه ليسمن الليلحتي بشمله سسلام هي ولاغامة يكون اللفظ شاملالها وهي جارية يجرى التأكيسد لشموله خوقطعت أصابعه كلهامن المنصرالي الابهام فان كلامن هاتن ليس عمافن فيسه بل لتحقيق العوم فيساقبلهالالغنصيصه واغسامرا دهمفامة تقدمها عوم يشملها لوثم يأت كلثال الذيذ كرمالمصنف فانتمأ لوكم يأت لكان المطلوب اكرامهم دخلوا أولم دخلوا ثم يأتى في هذا قول المصنف (ولا يخسني عدم صدق تعريف التفسيص على اخراج الشرط والغاية لانه) أى الاكرام في المثال المذكور (لكل تميم على تقدير) وهوأن لايدخاوا كلهم (لاقصرعلى بعضهمداعًا) دخاوا أولم يدخاوا (وحقيقته) أى آخراج الشرط والغاية (تخصيص عموم النقاديرعن أن بثبت معها) أى النقاديركلها (الحكم) فأكرم بن تميم اطلب اكرامهم من غسير تقييد بتقدير دون آخر وهداد امعنى افادنه عموم النقادير قاذا فال ان دخاوا أوالى ان يدخاواخصص التقادر وقصرهاعلى تقديرا لدخول في الشرط وعلى عدم الدخول في الغماية فلايثيت المكمالذى هوالاكرام الهسم على تقدير وجودالغاية ولاعلى تقدير عدم الشرط (وقد يتفق تخصيص الآخر) أى بنى تميم بأن يدخل بعضهم فانه يقصر عومه على الداخلين في الشرط وعلى غسير الداخلين في الغاية (وقدلا) يتفق تخصيص العام الاخوالذي هو بنوتمير أن يدخل الكلف الشرط فانه يكرم الكل فلا بغضص بالبعض وأمافى الغاية فاغما بقال أكرم تميسالى أن يجبنوا أويدخلوا حالة عدم الجبن وعدم الدخول فلا يتغصص ببعضهم حالة الشكلم فيكرم الكلثم كلمن جين أودخسل خص ولولم يجبن أحدوا يدخل أحداستمرعوم الاكترفاللازم دائما أنماه وتخصيص التقاديرذ كرمالمصنف (وقديتضادان) أى الشرط والغاية (تخصيصا) يعنى اذا اتحدت كيفيتا التركيب السرطى والغاتى فى الني والاثبات تضاد

الصواب فانم ماحذ فاالقول به الثانى ان أبا المسين في شرح العمد قد بعل الطريق والشائسيا واحدا كانقله عنه الاصفهاني المذكور فلذاك لم يذكره المصنف اكتفاء بدخوله في الشائبة الطلب فلذاك لم يذكره المصنف اكتفاء بدخوله في الشائبة الطلب بدي من التصور وهوغير العبارات المختلفة والارادة خلافا المعترف النائبة النائبة المائي المنائبة بالمنائبة بالتنائبة والمنائبة المنائبة المنائبة المنائبة المنائبة بيتم والمنائبة المنائبة والمنائبة بالنائبة والمنائبة والمنائبة المنائبة المنائبة المنائبة المنائبة المنائبة المنائبة المنائبة والمنائبة وا

فى الفرق بين الطلب والارادة والمسيغة لتعلق الامر بها ولان الطلب مشتبه بالباقيين وقد وقع فى حد الاحترجيث قال هو القول الطالب المفسط للفسط فلذ لكذ كر الثلاث فأما الطلب فان تصوره بديهى أى لا يحتاج فى معرفتسه الى تعريف بحسد أورسم كالجوع والعطش وسائر الوجد انهات فان من لم يعارس العلوم ولم يعرف الحدود والرسسوم بأمر و ينهى و يدرك تفرقة ضرورية بينهما والدان تقول التفرقة البديمية لا تتوقف على العلم البديمي (٧٥٧) جقيقة كل واحدمنه ما بل على العلم البديم بي مامن وجه بدليل أنا نفرق

تخصيصهما كارأيت فيماتقدم فان فيمااذا قال أكرمهم ان دخاوا الخرج عن الاكرام غسيرالد اخلين وفي الى أن يدخلوا المخرج منه الداخلون أمااذا اختلفت كيفيتاهما في النبي والاثبات بأن قال الى أن لايد حاواوان دخاوا لم يتضادا لان فيهمامعا يخرجهم عن الاكرام عدم الدخول والهذا قال وقد يتضادان (وتجرى أفسام الشرُط) والمشروطُ النسعةُ المُأضية (فالغاية) والمغيا أيضابان يقال كلَّ من الغابة والمغساقد يكون مضدا ومتعددا على الجمع وعلى السدل وتركب فتأتى الاقسام التسعة ولابدفيهامن الاتصال بماهي غامة فالران الحاجب وهي كالاستثناء في العودعلي المتعدد أى من حيث العودالي الجسع أوالى الاخرة والمذاهب المذاهب والمختار المختار كذاذ كره القياضي عضد الدين وغسره (الثالث الصفة أكرم الريال العلماء) مقصر العلماء الرجال عسلى يعض افراده وهو العلماء باعتباد أسكم الوادد علسه اذلولا ملى العلماء وغيرهم ويجب فيهاالاتصال بالموصوف (وفى تعقبه) أى الوصف (متعددا كَمَّيم وقريش الْطوال) فعالوا كذاخُ للف في تقييد هالاخيرا والجُموع (كالاستثناء والأوجمه الاقتصار) على الاخسير كافى الاستثناء تم قال المصنف (ولا يحنى ان الاخراج بالصفة والشرط والغامة والبدل يسمى تخصيصا) كاتقوله الشافعية ومن وافقهم (أولا) يسمى تخصيصا (لايتصور من الحنفية لنق المفهوم) المخالف عندهم (وليس) الاخراج بأحدها (تخصيصاالابه) أى باعتباره كانقسدم فليتنبه (الرابع بدل البعض) من الكل نحواً كرم بني تميم (العلماممنهم) ذكره ابن الحاجب قال السبكى ولم يذكره الاكثرون وصويه والده لان المبدل منه في نيسة الطرح فلأعفق فيه لحل يحربهمنه فلاتحمدينسبه فلتوسيقه الى النظرفيه بمعنى هدذا الأصبهاني وفيه تظرلان الذي عليه المحققون كالزيخشرى أن المبدل منه في غسيريدل الغلط ايس ف حكم المهدر المطرح بل هوالتمهيد والتوطئة وليفاد بميموعهمافضل تأكيدوتيين لايكون فى الافرادفلايتم ماذكره (اللمآمس الاستثناء المنصل والمراد)يه هنا كماذ كرهالحقق التفتازا بي (أدوات الاحراج لاالاخراج الخاص وان كان) الاخراج الخاص (يراد به) أي السنساء (كالمستثني) أي كايرا د بالاستثناء أيضا المخرج أوالمذكور بعد الا (اذا لكلام في تفصيلماهو) أى الذى الاخراج الخاص يصفق (بهلا) في نفس (التخصيص الخاص وهو) أي المعنى المرادهنا بالاستثناء (الاغيرالصفة وأخواتها) وانحاقيد بغيرالصفة لدخولها صفة في المخصص الوصني كفوله تعالى لوكان فيهما آلهة الاالله لفسدنا والمسمه ورمن أخواتها غسير وسوى وعدا وخسلا وحاشا وايس ولأبكون ولاسيما وبيدو بله ولماءلي ماقى بعضها من خلاف يعرف في قن العربية (وانها) أى الاغيرالصفة وأخواتها (تستعمل في اخراج ما بعدها) حال كونه (كاتنابعض ماقبله أعن حكمه) أى ماقبلها (وهذا الاخراج يسمى استثناء متصلاف يستعل (في اخراجه) أى ما بعدها حال كوته (كاتناخلافه) أىماقبلها (عنحكمه) أىماقبلها (ويسمى) هذاالاخراج استثناء (منقطعا) الاأتهم فالواالأوغير وسوى وفيلو بيدتستعل فالمتصل والمقطع وباق الادوات لاتكون في المنقطع (وشرطه) أعالمنقطع (كونه) أى المستننى (ممايقارنه) أى الستنى منه (كثيرا) لملابسته اباه وَكُونِهُ مِنْ تُوابِعِهِ حَتَى يَسْتَعُضِرِ بِذُكُرُهُ أُو مِذْ كُرِما يسب آليه (كِاوًا) أَى القوم مثلًا (الاحارا) لانه

بالسديمسة بين الانسان والملاتكة (قوله وهو)أى الطلب غيرالعبارات وغير الاوادة أمامغارته العسارات فلان الطلب معناه واحد لايختلف باختلاف الام والعيارات محتلفة باختلاف اللغات وأشارالمسسنف ولس لاخراجشي ولوقال لاختلافهالكان أصرح وأمامغابرته للارادة فقد خالف فعه المعتزلة وقالواانه هو والحاصيل ان الامر اللساتى دال على الطلب بالاتفاق لكن الطلب عندنا غيرالارادة وعندهم عبنها أى لامعسى لكونه طالبا الاكونهمريدا والمتزموا انالله تعياني يريد الشي ولايقع ويقع وهولاريده (قوله لنا) أى الدليل على أن الطلب غيرا لارادة من وجهين - أحدهماان الاعبان من البكاف رالذي عساراتله تعسالي انه لا يؤمن كابي لهب مطاوب بالأتفاق مع الهليس عرادلله تعمالي لآن الاعان والحالة هدذه عتنع اذلوآمن لانقلب علم الله تعالى مهد لاواذا كأن

ممتنه افلاتصر ارادته بالاتفاق مناومنهم كاقال في الحدول قال ولان الارادة صنة من شام اترجيم ليس الدس على المسلم المسلم المسلم الديل بقوله لماء وفت ولم يتقدم له في المنهاج ذكره وقد قرره كثير من الشراح على غيرهذا الوجه فانهم استدلوا على عدم ارادته بعدم وقوعه وهد امصادرة على المطلوب كاتقدم والثاني ان السلمان اذا أنكر على السيد ضرب عبده فاعتذراليه بأنه يا مره فلا يمتتل ثم يأمره بين يديه اظهار التمرده فان هذا الامر لاارادة معملان العاقل لايريد تكذيب نفسه

ولقائل أن يقول العاقل أيضالا يطلب تكذيب نفسه فلوكان هذا الدليل صعيعالكان الاقرين فلاعن الطلب وليس كذاك عند المشغف فالموجود من السيدا على الموريقضاته ولوحلف فالموجود من السيدا الموريقضاته ولوحلف ليقضينه غسد النشاء الله تعالى فاندلا يعنث فدل على ان الله تعالى ما شاء فنت الامر بدون المشيئة (قوله واعترف أبوعلى وابنه) أى أبو هاشم بأن الطلب غيرالا رادة ولكن شرطافى دلالة الصيغة على الطلب ارادة (٢٥٣) المأمود به فلا يوجسد الامر الذى عو

الطلب الاومعمالارادة وتابعهما أبوالحسسن والقانبي عبدالجارفال این رهان لنا ثلاث اوا دات ارادة ايجادا المسمغة وهي شرط اتضاقا وارادةسرف اللفظ عن غبرجهة الامر الحاجهة الامرشرطها المشكلمون دون الفسقهاء وارادة الامتثال وهي محل السنزاع سناوبن أىعلى وابنه وقدنه كرهذه الثلاث أيضا الامام والغسرالي وغسيرهمأ واحتج أبوعلي ومن تبعه على اشتراط الارادة بأن الصنعة كاثرد للطلب فدترد للتهدد مد كقولة تعمالى اعماوا ماشئتم معانالتهديدليسفيسه طلب والابدمن مميزييتهما ولانمسيرسسوى الارادة والجواب ان الصيغة لوكانت مشتركة لاحتيرالي مسنز لكنهاحقيقه فيالوحوب مجازفي التهديد فأذاو ردت فيعب الحسل على المعنى الحقيق عندعدم القرينة الصارفة الىغمر لان دلالة الالفاظ على المعانى تابعية للوضع هيث ثبت الوضع أنبت الدلالة كسائر

ليس منهم بل من يوابعهم بحيث يستعضر بذكرهم في الجلة (ومنه) أى المنقطع قول الشاعر و بلسدة ليس بهاأنيس * (الااليعافيروالاالعيس

لانه حصر الانسى) فيهما فاستعضرهمما شكره ينادعلي أت المرادبه ما يؤانس و يلازم المكان فهوأعم من الانسان أولاتهما قدخلفتا أهل البلدة فيها فكاتتا بمنزلة أهلها ومن عة فصله عاقب له واليعافير جمع يعفورقيل الحادالوحشى وقبل تيسمن تبوس الطباءوالعيس جع عيساءا بل بيض فى بياضها ظلة خُفيّة وقيسل يخالطه شئمن الشسقرة وقيسل ألجرا دقيل والظاهرانه مرادالشا عرلان خاوالبلدة من الاندس وكونها مأوى المعافيرالتي هي من الوحشيات يقتضي ذلك (بخلاف الاالاكل) أى لا يقال حاو االاالاكل (أو) كُون المستثنى (يشمل حكمه)أى المستثنى منه (كصوَّتت الخيل الاالحير) أوالبعيرلان التصويت يشمل الحيوانات كلها (بخلاف صهلت) الخيل الاالجيرا والبعيرفان الصهيل لايشملها واليجوز (أو) كون المستشى (ذكر) قبسله (حكم يضاده) أى المستشى (كانفع الاماضر) ومازاد الامانتص قال الاصفهانى قال سيبو يهما الاولى نافية والثانية مصدرية وفأعل رادونفع مضمر ومذعوا هسما محذوف والتقديرمازادفلان شيأالانفصاناوما مفعفلان الامضرة فالمستننى وهوالنقصان والمضرة حكم مخالف لاستثنى منسه وهوالزيادة والنفع فيكون الاستثناء منقطعالان المستثنى من غسير جنس المستثنى منسه وقال المحقق التفتازاني في المثال الثاني والمعنى اكن النقصان فعسل أولكن النه صان أمره وشأنه على ماقدره السيرافي وليس المعنى مازاد شيأغيرالنقصان اسكون متصلام فرغاوأ ما المصيف فقال (أماماراد الاماتقص فيعتمل الاتصال لانه) أى النقصان (زيادة حال بعد دالتمام) وهذا مأخوذ من قول ابن السراج وأغاحسن هذا الكلام لانهلا قالمازا ددل على قوله هوعلى حاله الامانقص اه مُعينه اشارةالى أن مانفع الاماضر لا يحمل الاتصال بنصوه فدا التقدير وفيه نظر فان الظاهر أنم ماسيات ومن عة فال ابن السراح فيسه أيضا وكذلك دل قوله ما نفع على هوعلى حاله الاماضر وقال ابر مالك اذا قلت مازادفكأ ثك قلتماعرض لمعارض ثماسستثنيت من العارض النقص واذاقل تمانفع فكالنك قلت ماأغادشسيأ الاضرا ثمهمذاالذيذكرهالمصنف منشرط المنقطع مأخوذمسن قول ابتمالك المستثني المنقطع المستمل لأبكون الاعما يستصضر بوحه تاعندذ كرالمسشني منهأوذ كرمانسب البسه نحوقوله تعالى فأنهسم عدولى الارب العالمين لان عباد الاصسنام كانوامعترفين به لقولهمان كنالني ضسلال مبين اذ نسؤ يكرب العالمين ولان ذكر العبادة مذكر بالاله الحق فبهدذا الاعتبار لا يكون المنقطع غير بعض الا أنالمستثنى منه لابتناوله وضعافله حظ من المعضة محازا ولذلك قبل المستثنى فانالم يتساوله وحسهمن الوجومل يصح استماله لعدم الفائدة ومثل اكل يبعض المثل المتقدمة والملنص انشرطه تقدير دخوله فالمستثني منه يوجسه وهسذا مذهب بعض النعويين كاين السراج وآخرون على أنذلك ليس بشرط وقسموه الى ماسمورفيه الاتصال مجازا فيتعين فيه النصب عند بمهور العرب ويجوز فيسه الرفع على البدل عندةيم والى مالايتصورفيه الاتصال أصلافيتعين فيه النصب عند جيع العرب (والمرادمن الاخراج إفادة عدم الدخول في المكم اشتر) لفظ الاخراج (فيه) أى في هذا المعنى (اصطلاحا)

الالفاظ فهذا القدروهوكونه حقيقة في الايجاب مجازا في التهديد كاف في القييرة القصل الشائي في صيغته وفيه مسائل به الاولى أن صيغة افعل تردلستة عشر معنى الاول الايجاب مثل وأقيم والسسلاة الثانى الثاني الشائل الشائل الشائل الشائل الشائل الشائل السادم واستشهدوا الرابع الاباحة كلوا الخامس التهديد اعلوا ماشئتم ومنه فل تنعوا السادس الامتنان كلوا عمار اقتم السادم واستشهدوا الرابع الاباحة كلوا الخامس التهديد اعلوا ماشئتم ومنه فل تنعوا السادس الامتنان كلوا عمار التسوية السادم الاحتكام المنافذة الشامن القسمير كونوافردة التاسع التعييز فأتوابسورة العاشر الاهائة ذق الحادى عشر التسوية العالم والمسادوا

أولات مبروا الثانى عشر الدعاء اللهم اغفرنى الثالث عشر التي و ألا أيها الليل الطويل ألا المجلى و الرابع عشر الاحتفاديل القوا المامس عشر التي عشر المامس عن المسادس عشر المامس المامس المامس المامس المامس المامس المامس عن المامس الما

أفلاضرفي ذكره في التعريف مرادا به هذا المعنى (اذحقيقته) أى الاخراج انمايكون ربعد الدخول وهو) أى الاخراج حقيقة (من الأرادة بحكم الصدر منتف للزوم السيخ ف الانشاء والتناقض في الخبر وكلاهمامنتف (ومن النناول) أى تناول اللفناله (لايمكن) أيضافات تناوله باف بعد الاستثناء لانه بعسله وضعه اتمام المعسنى وهي قأتمسة مطلقاعلى انه كماقال المحقق التفتازاني الخروج هنامجازالبتة لانالدخولهوا لحركةمن انفادح الحالداخل وانفروج بالعكس ثماذكان المراد بالاستثناءهنا الادوات (فقيل) الاستثناء بمذاللعني (مشترك فيهما) أي في الاخراجين المسمى أحدهما متصلاوالا تر منقطعا (لفظي) لأطلاقه على كلمنهمامع اختلافهما وانتفاء مشترك بينهمامه ني وعمدم ترجيم أحدهما وقبل متواطئ أىموضوع للقدرالمشترك بينهماوهومطلق المخالفة والتواطؤ خسيرمن الانستراك اللفظي والمجاز (والخنار) أنه في المتمسل حقيقة و (في المنقطع مجاز) ونقله الاسمى عن الاكثرينوسياتى وجهه (قالوا) ومنهم إن الحاجب (فعلى التواطق أكن حده) أى المنقطع (مع المتصل بحدوا سدباءتبادالمسسترك بينهما عجردا لحنائفة ألاعهمن الانواج وعدمه) وغسيرخاف أتحجرد بالبرعطف بيانأو بدل من المشسترك م أورد الكرماني لفظ الاعم أفعل تفضسيل معرف باللام فيجب تأنيثه لحريانه على الحسالف ويمتنع فيهمن وأجاب بأن الاعم صفة لجرد وأن من لبيان المخالف ةلاصلة للاعموفيد متأمل (فيقال مادل على مخالفة بالاغير الصفة الخ) أى وأخواتها أله الرعلى مخالفة شامل لانواع التفصيص وبالاغير الصفة وأخواتها يخرج سائرأ نواعه وقدعرفت وجه النقييد بغسيرالصفة والمرادبأخواتها (وعلى أنه مشترك) لفظى بينهما (أوججازف المنقطع) حقيقة في المتصل (لايمكن) حدالمنقطع مع المتصل بحدوا حــد (لان مفهوميه) أى الاســـتننافيم ذا المعنى (حينشذ) أى حين يكون مشستر كالفظيافيهماأ وحقيقة فى المتصل مجارا فى المنقطع (حقيقتان) أى ماهيتان (مختلفتان فيعد كل بخصوصه فيزاد) على الحدالسابق (في المنقطع من غيرا خراج المتصل) الأهيد لعلى مخالفة مع اخراج لكن هدذا يوهم أن الحد السابق صالح للتصل وحدد ممن غسير زيادة مع الحراج وليس كذاك فكان الاولى أن يه ولوا وفي المتصل مع اخراج ثم قال المصنف (ولاشك أن هدا) أى امتناع الجسع بينشيئين فى تعريف واحد (انحاهو فى تعريف ماهيتين مختلفتين كالوكان التعريف للاستثناء بمعتى الْأَخْرَاجْين المسميِّن بالمتصل والمنقطع) الدُّخْتلاف المَّانع من الآجتماع (و) لاشكُّ (بأن) أى فأن (وضع لفظ مرتين لشيئين) حتى كان مشتر كالفظيابينهما (أو) وضع لفظ (مرة لشترك بينهما) أى بين شيئين حتى كان متواطئًا (أو)وضع لفظ صرة (لاحدهماو يُتجوزيه في الا خُرلايتعذرتعر يفه على تقدير تقديروالكلامق الاستثناء) هنا (انساهو عنى الاداة) وقدقيل فيه كلمن هذه الاقوال فلايتعذر تِعريفه على كُلْ تقديرِمنها (فيقال مادل على عدم ارادة مأبعده كائنا بعض ماقبله أو) كائنا (خلافه) أى ماقبله (بحكه) أى ماقبله دلالة كائنة (عن وضعين) وضع من قلا تبدل على عدم ارادة ما بعده كائنابعض ماقبله ووضع مرة لان يدل على عدم ارادة ما بعد من حكم اقبله هددا (على الاشتراك ويترك لفظ الوضع) أى عن وضعين (على التواطؤو) بقال على انه حقيقة في المنصل عباز في المنقطع مادل

مالقراش **وقال** فىالمحصول المستقشر وجعسل السادسعشرمسستلة مستقلة وسأتىأناطلاقها على ماعدا الايجاب من هذه المعانى مجازوالجازلا مدفسه من علاقة وسسنذ كرذاك محررافي موضعه فاعتمده فان بعض شراح المحصول الدتعر صالالا فغلطفي كثرمنه غلطا بظهر بالتأمل الاول الايحاب كقوله تعالى وأقموا الصلاة ,الثاني الندب كقوله تعالى مسكاتبوهم(ومنه)أىومن النبدب ألتأدس كقوله علمه الصلاة والسلام كل بمايليك فان الادب مندوب اليه وعبارة المحصول ويقرب منه واغالص على أنهمشه لان الامام قد نقسل عن بعضهم انه حعله قسماآخر والفرق مهما هوالفرق مابسهن العاموا للااص لان الادب متعلق بمعاسسن الاحلاق والمنسدوب أعم وقديص الشافعي رضى الله عنسسه على أن الأكل بما لابلسه وامذكر ذلكف الربع الاخبرمن كتاب الام ف بالبصفة تهى البي صلى الله عليه وسلموه ويعدياب

من أواب الصوم وقبل ما بمن أواب ابطال الاستعسان فعال ما نصه فان أكل بما لا يليه أومن رأس الطعام أوعرس على على على على على قارعة الطريق أى برل له يلائم ما له على الذى فعله اذا كان عالما على المبي صلى الله عليه وسلم هذا لفظ الشاوي بحروفه ومن الام نفلنسه و فصى البي صلى البي صلى العلم بها شالث الارشاد كقوله تعالى نفلنسه و فصى في البياب المذكور على فعوه أيضا وكدال في المرسول العلم بها شالت المندوب مطاوب المواب و استشمد والله يدين وقوله تعالى في المحسول بعاللستصلى أن المندوب مطاوب المواب

الا خرة والارشاد لمنافع الدنيااذليس فى الاشهادعلى البيع ولافى تركه قواب والعسلاقة التى بين الواجب وبين المنسدوب والارشاده في المشابهسة المعنوية لاشتراكها في الطلب والرابع الاباحة كقوله تعالى كلواوا شربوا ولا تسرفوا هكذا قرروه وفيه نظرفان الاكل والشرب واجبان لاحيان النفس فالصواب حسل كلام المصنف على ارادة قوله تعالى كلوامن الطبيات مم انه يجب أن تكون الاباحة معاومة من غير الامرين تكون قرينة المهاعلى الاباحة كاوقع العلم به هناوالعلاقة (٥٥٠) هى الاذن وهى مشابه معنوية أيضا

ر الخامس التهديد كفوله تعالى اعلواما شئتم واستفرز مناستطعت منهم (ومنه) أى ومنالتهدمدالاندار كفوله تعمالى قل عتمواها ت مصبركم الحالنار وعباره المحصول ويقرب منه وابما نص عليه لأن جماعة جعاوه قسماآ خروالفسرق بدنهما مأفاله الجوهرى في المعاح فانه ذكر في الدال أن التهديد هوالتعويف ثم ذكرفى ماب الراءأن الانذار هوالابلاغ ولايكونالافي التصويف هسنذا كالامه فقوله تعالى قل غتم أمر بابلاغ هداالكلام المخوف الذىعسىرعنه بالامروءو تمسع فيكون أمر ايالانذار وقدفرق الشارحون بفروق أخرى لاأصل لهاقاحتنها والعلاقة التيبيسه وينن الاعابهي المضادة لان المهددعلسه إماحرامأو مكروه والسادس الامتناب كقبوله تعبالي فبكلواعبا رزفكمالله والفسرفيسه و من الاماحة أن الاماحة هي الاذن المحردوالامتساب أن بقترن بهذكرا حساحنا البهأوعدمقدرتناعليه ونحوة كالتعرض في هذه الاته الى

على عدم ارادة ما بعده حال كونه (كائدابه ضه) أى ما قبسله (محكه) أى ما قبله وهومتعلق بارادة (يوضعه) أي يسبب وضع مادل على هذا المعنى (له) أي لهذا المعنى (فقط) فينطبق هذا على المنصل (وخلافه بالقرينة) أىمادل على عدم إرادة ما بعده كاثنا خلاف ما نبدله من جهة حكمه بواسطة القريئة المفيدة لارادة همذه الدلالة منسه فينطبق على الجماز وقد ظهرمن همذا أنه لوقال وخلافه بعكمه بالقرينة لكانأولى (مُلايعني مدق تعسريفناعلها) أى على الاداة التي الاستثناء هنا بمعناها (على التقادير) الثلاثة (بلاحاجة الىخدلافه) من التماريف له بهدا المعسى (وقوله) أى المعرف الاول (مالا الخنف أن الاوأخواته امع مادل غسران) لان من المعساوم ان الدال بواسطة شي هوغيرذلك الشي (وليس)هماغيرين لان الدال أغماه والاأواحدي أخواتها (وقوله في المقطع من غير اخراجان) أراد (مطلقالم يصدق) التعريف (على شئ من افرادا لمحدود لانها) أى افراده (مخرجة منّ الحكم) الذي للستثنى منه (والاخراج فالاستثناء بقسميه) المتصل والمنقطع (ليس الامنه) أي من المكم (وجله) أى الاخراج (على أنه من المنس فقط وأنه الاصطلاح باطل القطع مأن زيد الم يخرج من القوم ولا يصطلح على باطل وان أريد التعور بالجنس عن حكمه أوأضمر) الحكم (صارالعني من غيراخراج من حكم ألينس وعادالا ول وهوأن الواقع اخراج ما بعد الامطلقا) أى متصلاً كان أولا (من حكمماقبلها) سوأه كانجنساله أولا (وعدمه) آى الاخراج (من نفس الجنس) أما في المتصل فلا "ن التناول ياق وأما في المنقطع فلمدم الدخول الذي الاخراج فرعه (ووجمه المختار) من أن الاستئناه بعنى الأداة حقيقة في المنصل مجازفي المنقطع (بأن على الاسمارردوم) أى الاستثناء بهذا المعنى (الى المتصلوان) كان الاتصال (خلاف الظاهر في ماواله ألف إلا كزا) من البر (على قيمته) أى الكرمنه الشمول القيمة له ولوكان في المنقطع طاهر الميرتكبوا مخالفة ظاهر حذراء نهاو قدقيل على هدذا انه لاعنع الاشتراك لان المشترك فديكون أحدمعنيه أطهر لكثرة الاستعمال فجعمل عندالاطلاق عليه وكالتناهذا قال المستغفووجه الختارثم لم يكتف به بل أردفه بماهواً فوى منسه فقال (ولانه يتبادر من نحو جاءالقوم الاقبل ذكرزيدأ وحارأته يريدأن يخرج بعض القوم عن حكمهم فيشرأب أى فيتطلع (الحائه أيهم ولوكان حقيقة في اخراج الاعممنيه) أي من المتصل والمنقطع (من حكمه) أي الاعم (لم يتبادرمغين لايقال جاذ) تبادرالمتصل (لعروض شهرة أو جبت الانتقال اليه) أى المتصل لا نانقول لَيْسَ كَذَلْكُ (لانه) أي عروض الشهرة في أحد المعنس الحقيقيين (نادر لا يعتبر به قبل فعلسه) أي تحققه بالفعل والفرض حوازه لا تعققه (والا) لواعتبر جوازعروض الشهرة مو جباللنبادر (بطل الحل على الحقيقة عند امكانهما) أى الحقيقة والجازبان بقال جازان يكون المنبادر الجازى لعروض شهرته والاستعينة أن يكون الحقيق (وغيرذاك) قال المصنف كأن ينفي الاشتراك فاذاة ثبت بتبادو المفاهيم على السواء والتوقف في المرادقيل حاز كون تبادرها بعروض شهرة في الجمارة في ساوى الحقيق اه واللازمياء لفالملز وممثله (وقال الغزالي) والقاضى في النعريف (في المتصل قول ذوصيغ مخصوصة دال على أن المذكور به لم يرد بالقول الاول أفاد جنسه) وهو قول (أنه) أى المعريف (لغير) المعنى ال

أن الله تعالى موالذى رزقه وفرق بعضهم مأن الاباحة نكون في الشئ الذى سيوجد يخلاف الامتنان والعلاقة هي مشابهة الايجاب في الاذن لان الامتنان العابكون في مأذون فيه والسابع الاكرام كقوله تعالى أدخاوه ابسلام آمنين فان قرينة قوله بسلام آمنين بدل عليمه والعلاقة هي المشابعة في الاذن أيضا به الثامن التسخير كقوله تعالى كوفوا قردة خاستين والفرق بينه و بين التكوين الآتي أن التسكوين سرعة الوجود عن العدم وليس فيسه انتقال من حالة الى حالة والنسخير هوالانتقال الى حالة عمين في التسخير لغة هو الذلة

والامتمان فى العل ومنه قوله تعالى سيمان الذى معفولنسا هذا أى ذلله لنالتركبه وقولهم فلان معموه السلطان والبارئ تعالى شاطهم بذلك فمعرض التذليل والعلاقة فيسموفى التكوين هي المشابمة المعنوية وهي النعتم في فقوع هسذين وفي قعل الواجب وقديقال العالاقة فهماهوالطلب والتعبير بالتسضيرصر وبدالقفال فى كتاب الاشارة ثم الغزالى فى المستصفى ثم الامام وأتباعه وادى بعض الشارسين أن الصواب السخرية وهو الاستهزاء (٢٥٦) ومنه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم وهذا بهيب فأن فيه ذه ولاعن المدلول السابق

(المصدري) الذي هوالاخراج بل هوالاداة (ومخصوصة أي معهودة وهي الاوأخواتها) كاذكره العلامة والاصفهاني (والانسب أن بقال يردع لى طرده الشرط) أى اداته في شحوا كرم الناس ان علوا (لاالنفصيصبه) أى بالشرط (والموصول) حال كونه (ومسفا) مخصصانحواً كرم الناس الذين علوا (والسنقل) محولاتكرم زيدابعدا كرم القوم لاالنعصيص بهما كاقال ان الحاحب لطهوران التعر يف الدست ثناء بعدى الأدوات الالتخصيص بما الذي هوالآ فراج (ودفع الاولان) أي الشرط والموصول وصفاوالدافع ابن الحاجب (بأنه مالا يخرجان المذكور) وهوالعلما في مثاليهما (بل) يخرجان (غيره) أى آلمذكوروهومن عداالعلماء (وتقدمالتحقيق فيه) قال المصنف الذى تقدمًا نُ الشرط لايخر بمابعد وبالمغرج بعض التفادير والعام الآخر فان قوال أكرم بني تميم ان علوا يخرب غيرالعلماء والوصف مثله اذاعرف هذا طهرانه مالايصدق عليهما التعريف (والمستقل لم وضع لافادة الخالفة واغماتفهم) المخالفة (علاحظتهما) أى المستقل والمخصص به و يلزم منهمالزوما عقليآآن كان القاكل بمن لايناقض نفسسه لاوضعيا ألاترى انك تقول أيجي القوم والمجي زندولاد لالة له على مخالفة أصلاذ كرمالقاضي عضدالدين (وعلى عكسه شخص جاؤاالاز بداوسا رها) أي وشخص كل من ما في أدوات الاستشاء لأنه يصدق على كل شغص انه استثناء وآلا يصدق عليسه الحدالانه ليس ذاصيغ (ورد) ُهذا ورادّهالقاضي عضــدالدين (بظهو رأن المراد جنس الاستثناء المتصل) ذوصيـغ وكل آستتُنا •ذوْ صيغةمن الصيغ أىوكل شخص منه ذوصيغة واحدة كاهوظاهرمن قوة اللفظ قالوا للناقشة في مثله معمثهلا تحسن كل الحسن قال المصنف (ولا يخفي مافيه) كا يظهر بعد على أن هذا يشير الى أن المناقشة فيسه تحسن في الجلة (و) لا يخني (عدَم وروده) أي هذا الايرادعلي النَّعريف الذَّكور (على كونه تعريفاللادوات بقيدالم وعلى كونه) تعريفًا (لما يصدق عليه أداة الاستثناء ليكون المثال) المذُّ كُورِفِ الابرادْباعشباراتُسُمُّ الدُّعلى الا (من أَفْراد المُعسرف بخسلاف الاول) أي اذا كان تعسر يفا لادواته بقيد الموم فان الافى المثال المذكور ليسمن أفراد المعرف بل المعرف (صادق عليسه) أي على الافيه (اذالجنس) في تعريفه (قول كلي لا يتحقق خارجا الاضمن ادا قوهو) أي الجنس (نفسه ذو الصَّيغُ ويصدق على الكلى الكانَّ في ضمن الا) الذي هو بنوئ (في المثال) المذكور (ذلك) أي الكلى المطلق الذى هوالجنس وهوفاعل يصدق ثمالن أنهاذ كان المرادبصيغ مبغامعينة هي أدوات الاستثناء كانقدم لا يردعليه شئ من هذه الايرادات الاربعة كاقال العلامة والأصفه أفى فقد كان الانسب النعرض لننى و رودهامعالابهذا نهريدأن هذا تعريف الشئ بماهو أخنى منسه وهوغيرجائز (وقيل افظ متصل بجملة لاتستقل دال على أن مداوله غيرم راديما اتصل به ليس بشرط ولاصفة ولأغايه) وهذابعبسه مخذارالا مدى الاأنه قال مكان وليس بشرط الزجوف الاأواحدى أخواتها وقال احترز بلفظ عن غسراللفظ من الدلالات الخصصة المسمة أوالعقلمة وعتصل عن الدلائل المفصلة وبلاستقل عنمثل قام القوم ولم يقم زيد وبدال عن الصيغ المهملة ويعلى أت مدلوله غير مرادعن الاسماء المؤكدة والنعتبة مشل جاءالقوم العلماء كلهم وبحرف الأأواحدى أخواتها عن منسل قام القوم دون زيد كذا

الذىذكرته وتغليطالهؤلاء الاغة وتكرارالماماتي فان الاستهزاء لابحرجعن الاهانةأ والاحتقاروكلاهما سمأتي * التاسع النجيز كفوله تعالى فأتواسوره والعلاقة سنهو سالاهاب هي المضادة لان التجيزاعا هرفى المتنعات والأيجاب فىالمكات ، العاشر الاهانة كقوله تعالى ذق إنك أنت المزرالكريم والعسلاقة فيه وفى الاحتفاره والمضادة لان الايجاب على العساد تشريف الهسم لمافيه من تأهيلهم للدمسه اذكل أحدلا يضلخ للدمة الملك ولما فيهمن رفع درجاتهم قال صلى الله عليه وسلم وماتة ربالى المتقروون عثل أدادما افترضته عليهم * الحادى عشرالتسوية من الشئين كقوله تعالى امسدوا أولاتصرواسواء علمكم وعلاقته هي المضادة أيضالان التسوية بيز الفعل والترك مضادتلو جوب الفعل يالثاني عشرالدعاء كقول القائل اللهماغفرلى والعلاقة فيسهوفيسا بعسده ماعسدا الاخبرهوالطلب وقدنقدم

المعضهاعلاقة أخرى الثالث عشرالتني كقول امرئ الفيس ألاأيم االليل الطوبل ألا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بأمثل وانحاجه للصنف هذا الشاعر متنيا ولم يجعله مترجيالان النربى بكون فى المكنان والتمنى فى المستصيلات وليل المحب الطوله كائنه مستعيل الانجلاء ولهذا فال الشاعر وليل الحب بلاآخر * فلذلك بعله ممنيا * الرابع عشر الاحتقار كقوله تعالى حكاية عن موسى بعاطب السعرة بل القواما أنتم

ملقون يعنى أن السحر في مفابلة المحرّة حقير والفرق بينه و بين الاهانة أن الاهانة انما تكون قول أو نعل أو ترك قول أو ترك فعسل كترك الجابثه والقيام له عند سبق عادنه ولا يكون بجرد الاعتقادة فان من اعتقد في شئ أنه لا يعبأ به ولا يلتفت اليه يقال انه احتقره ولا يقال انه أهانه والمامس عشر التكوين كقوله انه أهانه والمامس عشر التكوين كقوله تعالى كن فبكون السادس عشر الخبر كقوله صلى الله عليه وسلم اذالم تستمى فأصنع (٧٥٧) ما شئت أى صنعت ما شئت وقيل

المعنى اذالم تستعيى منشئ لكونه حائزا فاصنعه اذالحرام يستصانه بخلاف الحائز (فوله وعكسه)أىأنانلبر قديسستعل لارادة الامر كفوله تعالى والوالدات يرضعن أولادهن أىلرضعن قال في الهم ول والسب في جوازه فاالجازأن الامر واللسير بدلان على وجود الفعلوأراد أنبين المعنسن مشابهة فالمعسني رهي المدلولية فلهذا يجوزاطلاق اسم أحدهما على الأخر (قوله ولاينكم المرأة المرأة) يعنىأن الخبرقديقع موقع النهدى أيضا كايقع موقع الاس كقواه صلى الله علمه وسلولا يتسكم المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فأن المرادمنه النهبى وصيغته صسيغة المسراورودهمضموم الحاء اذلوكان بهيالكان مجزوما مكسورا على أصلالتقاء الساكنز وأهمل المسنف عكسهدا القسم تمعا لصاحب الحاصل وقدذ كره الامام ومشله للكن عثال فمه نظر قال ورحه المحارأت النهي وهـذاانليرالنافي يدلات على عدم الفعل قال

وسكره المحق التفتاراني فلتوفيه نظرفا والتعريف الاستثناء على مافى الكتاب له ععى الاداة كالذكره المسنف فاحتاج الحاخراج الشرط والصفة والغاية لصدق الحديدونه على الغاية وهوظاهر وعلى الوصف في نحولو كان فيهسما آلهة الاالله لفسد تالانه يدل على عدم ارادة الله وعلى الشرط في نحو أكرم النساس ان فريكو وإجهالا فأنه بدل على عددم اوادة الجهال وتعريف الاستشاء على ماذكره الا مدى اغما هوله عمق المستثنى فكيف يكون عين مافى الكتاب فليتأمل (وعلى طرده) يرد (قاموا لازيد) لصدق الحد عليه وليس باستثناء ومعاوم ان هذا لا بردعلي تعريف الا مدى (ودفعر عاذ كرنا) من أنه لم يوضع لافادة عــدم الارادة وانمالزمت من ملاحظنة مع ماقب أبلزوما عقليا لأوضعيا بدليل جاء عرولاز مدلامتناع ارادة زيدمن عرولعدم امكان دخواه فيسه (وعلى عكسه) يرد (المفرغ للفاعل) تحوما جاءالاز مدفأته استثناءولا يصدق علمه الحدلعدم اتصاله يجملة لانه هوالفاعل والفعل وحدممفرد ومن المعلوم ورودهذا على تعريف الا مدى أيضا (ودفع بأن ماقبله) أى الازيد (ف تقديرها) أى الجلة والمراد بالجانة الجانة ومايقدر بها (وهدفاعلى من يقدد وفاعلاعاما) و يجعل ما يفدد الادلامة وفيقول التقدر ماحاه أحدالازيد (ولعل المعرف يراه) عانه الظاهروه والذي عليه المدي أمامن لم يقدر فاعلا عامابل بقول زيده والفاعسل قالدفع على قوله مدفوع كاان قوله أيضامدفوع (مُ يفسد مُ عكسه أيضًا (يأن كلمستننى منصل مراديالاول) ثم يخرج عنه ثم يستندا لى الباقى فصدق الحدلا المحدود (وبدفع عنعه) أى ان المستثنى مراد بالاول وفي هذا المنع نظرة لاجرم ان قال (ولوسلم) أن المستثنى مُرَادِيَحُسبُ دَلالة لفظ المستثنى منه عليه (مغيرمر ادباكم) أى بحكمه أقولُ والتَّحقيق ان لاورود الهذاأ صلاغلي هذا التعريف ليحتاج الحراب لان هذا التعريف الأسستنتاء بمعسني الأداء ولايتصور فيهاذلة فليتدبر (وهـذا) التعريف (أيضالماله) النعريف (الاول) أى تعريف الغزالى وهو الاستثناه بمعنى الاداة كاهوطاهرمن كل لأللعني المصدري الذي هوالأخواح لمناقاة جنس هذاوهوا للفظ لذلك كمنافاة جنس الاول له (فلايكون الاولى) من كلمنهما أن يقال في تعريفه كا قال ابن الحاجب (اخراج مالاً واحدى أخواتها وهو)أى هذا التعريف (على غيرمهيعه) أى طريق كلمن التعريقين ألسابقين لانهذا بالضرورة اغاهوه بالمعنى المصدرى ألهم والاعلى معنى الاولى تعريف المصدري الذي هوالقصيص انطاص) وهوماً بكون بالأأواحدى أخواتها (وترك مابه) التفصيص أى الخصص (وليس) هذا (كذلك) أَيُأُولُ هِنَا (فَانَالْكُلَامِ فَذَلِكُ) أَيَالْخُصَ الْمُنْصَلِ الْمُسْبَيِ بِالاستثناء لافىنفس التغصيص أذال كلامق بيان الخصصات النفصلة (واعلم أنه قديمرف ما يطلق عليه لفظ الاستثناء من ماهيتي المتصل والمقطع غيراته ليس حقيقة فيهمامشتر كأأ دمتواط ثاالا اصطلاحا) نحويا (ونظرالاصول في معنى الاستتناء) أنحاهو (منجهة اللغة ويكن تعريفهما لامن حيث هما مدلولالفظ أصلاأ ومدلولالفظ لغوى هوالادوات فالأستثناء أى ما تفيده الاوأخواتها المعروفة اغراج بهاأى منع من الدخول اشتهر) الاخراج (فيمه) أى المنع (عن المكم أو الصدر معمه) أى المكم وحاصلة منع دخول ما بعد الاأوادرى أخواته ابمانى حكم مأقبلها أووصدره أيضافق دشمل المتصل

(٣٣ - التفريروالصبير أول) (الثانية المحقيقة في الوجوب عازف الباق وقال آفوها شم اله للندب وقيل الأباحة وقيل مسترك بين الدب وقيل الله باحة وقيل مسترك بين الثلاثة وقيل المسترك بين الثلاثة وقيل بين الحداد ما ولانعرفه وهو قول الحجة وقيل مشترك بين الثلاثة وقيل بين الخسمة المحسنة المستحقيقة في جيع المعانى المتقدمة لان التسوية مثلا و نحوها المناهد ناها من القرائل لامن الصيغة قال في المصول والما وقع الخلاف في الاحكام الخسمة التي هي الايجاب والنسدب والاباحة والكراهة والتصريم ووجه دلالة

افعل على الكراهة والنصريم أنها تستمل في التهديد كانقدم والتهديد يستدى ترك الفعل فيكون إماس اما أومكر وهالكن دعوى الامام مصمر الاختلاف في الخديد يستدى ترك المسلمة والخلاف الناشئ من هذه المستة كبير وحكى المصنف منه عنائية مذاهب تبعائلامام الاول انه حقيقة في الوجوب فقط وصحه المصنف وابن المساجب ونقله في المحصول عن أكثر الفقها موالمت كلمين قال وهو الحق وفي الاحكام الاحمد مدى والبرهان (٥٥٨) لامام الحرمين أنه مذهب الشافى وفي شرح المع الشيخ أبي استعق الشيرازي

والمقطع تعريف واحد * (مسئلة الاتفاق ان ما بعد الامخرج من حكم الصدر أى فرير) ما يعدها (يه) أى مِحَكِمُ الصدر (فالمقريه ليس الاسبعة في على عشرة الاثلاثة واختاف في تقديرد لالله) أي تركيب الاستثناء على سبعة (قالا كثراً ريدسبعة) بعشرة (والافرينشه) أى هذا المراد الذي هوا لجزء باسم المكل (والاهاقاناالمفسيص كذاك) أى يكون الخصص قريسة على المراد بالخصص كافي اقتل المسركين والموادا المرسوب دليه ليغرج الذى (وقب لأريدعشرة) بعشرة (مُاخرج) منها ثلاثة بالاثلاثة قدل الاعلى الاخراج وثلاثة على العدد المسمى بهاحتى بني سَسِعة (مُحكم على الباق) وهوسبعة قال المسنف (والمراداريد) بعشرة (عشرة وحكم على سبعة فارادة العشرة) بعشرة (اق بمدالكم) على سبعة (والا) لولم يكن المرادهذا (رجع الى ادادة سبعة به) أى بلهظ عشرة (مع الحكم عليها) أي سبعة (فَلمِرْدَعلى الاول الابتكلف لافاتدة له واختاره) أى هذا القول (بعض المتأخرين) وهوان الماجب وقال (القطع باست تناه نصفها في اشتريت الجارية الانصفها مكان بحيه عالجارية (مرادًا) من الجارية (وألا) لُولم بكن المراد بلفظ الجارية جيعه ابل نصفها (كان) الاستنا النصفها (من تصفهافهومستغرق) وهو باطل (أو) كان (الخرج الربع لان الباق من النصف بعدا خراج النصف منه) أى من النصف (الربع و يتسلسل أى ينتهى الى اخراج الجز عير المتحزى منه) أى من المستثنى منه أى ثم بازم أن يكون المراتبال بعالمستقى منه التمن لاته الساق بعد احراج النصف من الرسع وهل براقال المصنف في حواب هذين (وعلت أن الاخراج مجازعن عدم الارادة) أى ارادة المستثنى بالمستثنى منه (عندهم والانصفها بيان ارادة النصف بلفظها) أى الجارية فلايكون الانصفها مستغرقا (ولايتسلسل لعدم حقيقة الاخراج) وقال ابن الحاجب أيضا (وأيضا أضمير) ف نصفها (المبارية) قطعا أذالرادنصف جيعها قطعا (ويدفع) هذا (بأن المرجع) لضميرن صفها (الله ظ) أى لفظ ألحارية (الانه) أى الضمير (لربط لفظ بلفظ باعتبار معناهمالا) أن المرجع (المسمى) الحقيقي الفظ (فيرجع) ضمير تصفها (الى لفظ الجارية مرادابه بعضها) الذي هوالنصف قال ابن الحاجب (وأيضاا جاع العربية انه) أى الاستثناء المتصل (اخراج بعض من كل) ولواريد الباقى من الجارية لم يكن عمة كل ولا بعض ولا اخراج قال المصنف في جوابه (وعرفت انه) أى الاخراج (منع دخوله) أى المستثنى (في المكل) أى المستثنى منه (عالاجاع على هذا المعنى) وهوموجود على قول الاكثر قال النالحاجب (وأيضا تبطل النصوص) اذمامن افظمنها موضوع لمعدى له أجراء أوجز أيات الااستشاء بعضمه تمكن فيكون المراد الباقى فلأ يكون نصافى الكل ونحن تعلم أن نحو عشرة نص في مدلوله (قلنا النص والظاهر سواء باعتبارذا تهما فلا تصوصية بمعنى رفع الاحتمال مطلقا الابحارج وايس العدد بجعرده مسه فالملازمة منوعة) قال المصنف بعسنى أن كون اللفظ بصافى معنى بحث لا يحمل خلافه وهوالمفسر عندا لحنفمة لا يتحقق قطمن ذاته لانهباءتسارمجردذانه لافرق بينهو بيرالظاهراذا لمخفقف كلمنهماانه لفظ علمناوضعه لمعني وفي الظاهر احتمال أن بحبوز فاولاا قتران أحد اللفظين بخدارج ينفي اله يراديه غسره كان مثله اذلا أثر لذات اللفظ في منع التجوزبه ولاللعنى الوضى فلم يئت النص وهوالمفسرالفط الملائكة لولا كلهم أجعون ولالطائر لولا

أنه الذي أملاه الاشمعرى الاسفرايني بيغداد ولكن هـــلىدل على الوحوب وصعالآخة أماالشرعفيه مذهبان محكان فيأسرح اللعالمذكور والاولوهو كوته بالوضع نقله فى البرهان عن الشافعي ثم اخشارهو أنه بالشرع وفي المستوعب قدول الثانه بالعقل ولقائل أن هول قسد جزم الامام في المحصول والمنتعب في أشاء الاستراك مأن المباضى مشترك بين الخير والدعاء نحوغف رأتله لزيد فإحمل الماضي حقيقة في الدعاء ولم يعمل الامر حقىقةفىه ب الثانىأنه حقيقة فىالندبواقسله الغسزالي في المستصفي والأمدى في كتاسه قولا للشافعي ونقله المصنف عن أبي هاشم وليس محالفا النقل عنه صاحب المعتمد كأظنه بعض الشارحس فافهسمه السالث أنه حقيقة في الاباحة لان الحوازمحقق والاصلعدم الطلب الرابع انهمشترك بن الوجوب والنسدب

وجرم به الامام فى المنتخب وكذلك صاحب التعصيل كلاهما فى أثناء الاشتراك وهذا المذهب نقله تولا المنتخب وكذلك صاحب التعصيل كلاهما فى أثناء الاستماويين الارشاد الخامس انه حقيقة فى القدر المسترك بيتهما وهو الطلب وفى المستوعب القيروانى والمستصى الغزالى أن الشافعي نص على أن الامر متردبين الوجوب والندب وهذا محتمل لهذا المذهب ولما قب السادس انه حقيقة فى أحده ما أى الوجوب أو الندب ولكن لا يعرف هل هو حقيقة فى الوجوب مجازف الندب

أوبالعكس ونقله المسنف عن حجة الاسلام الغزالى تبعالصاحب الحاصل وليس كذلك فان الغزالى نقل فى المستصفى عن قوم أنه حقيقة فى الوجوب فقط وعن قوم اله مشترك بينهما قال كلفظ العدين ثم نقل عن قوم التوقف بن هدف المدّاهب الشداهب الشداهب الشارك ونقله فى المحصول عنه على الصواب وقال فى المنفول وظاهر الامر الوجوب وماعداه فالصيغة مستعارة فيه هذا الفظه وهو محتالف الكلامه فى المستصفى السابع الهمشترك (٢٥٩) بين النالاتة وهى الوجوب والندب

والاباحة وقبل انهمشترك بنهما والكن بالاشتراك المعنوى وهوالاذن كاه ان الحاحب الثامسين ألهمشترك سالهسة وهذا محتمل لأمرس أحدهما ان مكون من اده الحسسة المذكورة في كلامه أولا لقرينة إرادته في المذهب الذى قبله وهوالاشتراك بعنالشه لاثة ولانه صرحيه فيعض النسيز فقال بين اله العسة الاول فات أراده فهوصيم صرح بدالمعالمي والغزالي في المستصفى فقال مانصه فالوحوب والندب والارشاد والاباحة والتهديد خسة وحوه محصلة ثم قال فقال أوم هومشترك بن هذه الوجوء الخسة كلفظ العين والقرءهــذا لفظه وترتسه وهوتر تدالمصنف بعنه والثانيأن يكون مراده الاحكام الجسةوهي عمارةالحاصل يعنى الحسة المعهودة وهسي الوجوب والنسدب والاماحسة والكراهة والمضريم وقد تقدم ان دلالماعلى الكراهة والتعريم لكونها تستعل في التهديد والتهديد

قوله تعالى يطير بجناحيه وحيشذ لانسلم أن مجرد لفظ العدد مثل عشرة من النص يمعني انتفاء الاحتمال ومجرده وهوالذكورق الاستثناء فاداأر يدبه سبعة لابيطل به نصعه في مالا يحتمل أن يتعوز به ف غسيره نع قديقوى الاحتمال في يعض الالفاظ التي علنالها وضعادون بعض وذلك بانفاق كثرة التحوز بذلك البعض وندرنه في البعض الا خركالعام كثر التحوزيه في البعض يخلاف أسماء الاعداد وتحوز بدوعمرو ندرأن يراد بزيد كتابه أوصاحبه العز يزعليه وبعشرة سبعة فقديقال لااحتمال فيهاوا نما المرادأن الاحتمال لندرته لاملاحظ فلا كون المراديه غيره مالم يتعقق فعلمته فلرتكن حسثذيد من اعتماره ولاشك أن بالاسستثناء يتعقق معلية ذلك القلمل نشنت انه أرمده ذلك المعنى الذي لم يعقل ملاحظته انتهي وقد أجادفيماأعاد (وأمااسقاط مابعدها) أىوأماالدليل الخامس لاين الحابيب أيضاوهوآنانعلما نانسقط مابعدالاعماقبلها (فيبق الباقى) من المستننى منه فيسنداليه الحكم (وهو) أى اسقاط مابعسدها بماقبلها (فرع ارادة الكل) عماقبلها وهمذا المعنى معقول واللفظ دال علمه فوحب تقديره (فقول الاكثريقتضي أن الاسقاط) أي انمعني اسقاط ما بعدها يماقيلها (ذكر ما لمرد) بالمكم وهوالثلاقة بعدها (ونسينه) أىمالم يرديه (السمى) الموضوع له العشرة (ليعرف الباقي) منه وهو السبعة بالنسبة الى الحكم (أو بالنسبة الى مدلوله) فلا يكون الكل مرادا (واذالم يبطل الاول) أى قول الاكثر (وهوأفل تَكلفا) من الثاني (تعين ولان الثاني خارج عن قانون الاستعمال وهو) أي قانون الاستعالُ (ايقاع اللفظ في التركيب المحكم على وضعيه) أى المعنى الموضوع اللفظ (أومراده) أي أوعلى المعنى ألمراديه عجازا (أوجمها) أى أوليهكم بالمعنى الموضوعة اللفظ أو بالمرادمنة (ولاموجب) للنروج عن قانون الاستعمال (فوجب نفيه) أي هدف القول الثَّاني المروجه عن قانون الاستعمال (وعن القاضي أي يكرعشرة الا ثلاثة لمداول سبعة كسبعة) واختاره امام الحرمين (وردياً به خارج عن اللغسة اذلاتر كسيمن) ألفاظ (ثلاثة في غسيرا لحكى والاول غسيرمضاف ولامعرب ولاحرف) ويفهم من هدذاأنه بوجدهم كسمن ثلاثة ألفاظ اذا كان محكاوه وكذلك كبرق نصره وشاب قرناها واذا كأن غسير عسكى اذا كان الاول منسه مضافاأ ومعرباأ وسرفا والاول والثالث موجودان كايى عبدالله ولارسط ظريف والثاني لا محضرني أحدد كره ولامثاله وعشرة الاثلاثة ليس أحسدها (و)رد أيضا (بلزوم عودالضمير) في نعوالانصفها (على جزوالاسم) الذي هوالحارية في استريت الحارية الانصفها (وهو) أيَجْوالاسم (كزاى زيدلعدم دلالته) أيجزء الاسم في الاسم على معنى فمتنع عودالضميرعليه (والحقانه) أى قول القاضى (أحدالمذهبين) السابقين (القطع بأن مفرداته) أي على عشرة الاثلاثة باقية (في معانيها) الافرادية (وقوله بازاء سبعة) أعاهو (باعتبار الحاصل واذَّاشيه) فقال كسسبعة على مانقل عنه (فانتنى مانباه بعضهم) وهوصدرالشر يعسة (عليه) أى قول القاضى (من أن تخصيصه) أى الاستناء في اذا كان المستنى منه عددا (كفهوم الأفب) أي كغصمه (المقتضى اللاخراج أصلاوحهمه) أي الحقوه وردقول القاضي الى أحدالمذهبين (اناكم ليس الاعلى سبعة فاما باعتبارها) أى السبعة (مدلولا مجاز بالاتركيب) والمعنى الحقيق

يستدى ترك الفعل المنقسم الى الحرام والمكروه فان أراد هذه انفسة فهو صبح أيضاصر به الامام في المحصول وذكره الاتسدى في الاحكام بالمعنى ونقله المام الحرمين في البرهان عن الشيخ أبى الحسن الاشعرى فقال ذهب الشيخ الى التردد بين هذه الامورفقال قاتلون لكونه مشترك ونقل المرونة موضوعالوا حدمنها ولاندريه هذا معنى كلامه ونقل ابن برهان في الوجسيز عن الاسعرى انه مشترك بين الطلب والتهديد والتعييز والا باحة والتكوين وقد استفدنا من كلام المعالى والغزالى أنه حقيقة في الارشاد وحكام في الاحكام أيضا

واستفدنامن كلامابن برهان انه حقيقة في التجيز والتكوين أيضاوالامام ني الخلاف عن ذلك كله كاتقدم وذهب الابهرى في أحد أقواله على ما حكاه في المستوعب الى أن أمرالته تعالى للوجوب وأمرر سوله صلى الله عليه وسلم المدب وصحيح الاسمك التوقف لكن بن الوجوب والنسدب والارشاد كاصرح به في الاسمكام لاشمال الثلاث على طلب الفعل ونني ماعداها وقد تقلت عن الشيعة مداهب أخرى غيرمانة دم وكذلك عن الاسمرى (٣٦٠) لكن اتفق جهورهم على ان مذهبه التوقف بين أمور و يعبر عنه أيضابان

له العشرة الموصسوفة بأخراج العشرة وهـ ذاهوطاهرمذهب الجهود (أوما يصدق عليسه معناه المتبادر) أىأوباعتبارالسبعةأمرا يصدق علب معنى بجوع المركب المتبادوا لحالفه سم كأيطلق الطائرالولودعلى الخفاش من حدث اله من افراده (فكون التركيب حقيقة فيها) أى في السبعة ععني أنه عبرعنهايه كايعيرعن النوع بالاجزاء العقلية من ألجنس والفصل أواتكار سيسة فيعيرعن الانسان بالحيوان الناطق والبسدن والمفس وعن الشئ بلازمه المركب فيعسيرعن السبعة بأتهاأر يعة وثلاثة لاعسنى ان المجموع وضع لها وضعاوا حدا قلت وهذا صريح كلامه في التقر سحت قال اذاخص باستثناء متصل فانه تديكون مع الاستثناء حقيقة فيمايتي والدليس على ذلك ان اتصال الاستثناء به بغسيره ويؤثر في معسني لفظه لان كثيرا من التكلام اذا انتصل بعضه ببعض كان له بالاتصال تأثير ليسلة بالانفرادخ فالواذا كاب كذلك وحبأن يكون هداحكم اللنظ مسع الاسستثناء في اله يصسير باقترانداسمالفددرمابق ولوعدم لكانعاماانتهى وهومصرح أيضابا لموافقة للعنفية فيأن الاستثناء بيان تغيسير ثم الامر (هذا و بعض الحمفية) بل الجم الغفيرمنهم وخصوص المتأخرون (قالوا اخراج الاستنشاءعندالشافي بطريق المعارضة وهوأن يثبت للستثنى حكا مخالفالصدر الكلام كافي العام اذاخص منه بعضه فانه عتنع حكم العام فياخص منه لوجود المعارض فيسهصو رةوهودليسل الخصوص (وعندنا بيان معض) لكون الحكم المذكورات درالمكلام وارداعلي بعض افراده وعوماعدا المستثنى فتقدير لفلان على عشرة الاثلاثة عنسده الاثلاثة فاتها ليست على وعنسد فالفلان على سبعة (ثمأ بطلاه) أى الحنفية كونه اخراجا يطريق المعارضة (بأنه لوكان) اخراجه بهما (وهو) أعوالحال ان هذاالكلام (لانوجب) الحكم الذي هوالاقرار (الأفي سبعة قيت ماليس من محتملات اللفظ فات العشرة لا يقع عليها) أي السبعة فقط (حقيقة) وهوظاهر (ولامجازا) لانه نسسبة معنوية بينهاوبين العشرة سوى العددية وهي عامة لاتصطر التجوز ولاصورية الأمن حيث الكلوالزء وشرط التجوذبه كون الخزه مختصا بالكل ليصم اطلاق المكل عسلي المسرء اللازم الخنص وليس مادون العشرةسبعة كانأ وغيرم كذلك أذكا يصلح جزألها يصلح جزأ للعشرين ومافوقه مثلا (بخلاف العام) المخصوص اذامنع دليل الخصوص فيه الحكم في بعض أفراده بطريق المعارضة صورة (لا يستلزمه) أى ثبوت ماليس من تحتم النفط لبقاءا لاسم دالاعلى الباقى بلاخل ولا يخفى ان هدا مخالف الما تقدم فى تقدير قول الاكثر و دفع كون المراد بالمستثنى منه الباقى بعد الاستثناء مبطلا لانصوصية والاشب الشئ يطلق عليه اسمكاء ولاجسل دفع هنذا الاحتمال يقال عشرة كاملة وغسيرماف ان هدا يخص مااذا كانالمستثني أقلمن البافى من آلمستنى منه والمدعى أعممن ذلك كاهوا أعصير فالاشب كادكر بعض المحققين العملاقة المجوزة التجوز باسم العمددعن جزئه مطلقا كون الجزء لأزمال كل سواء كان أقل من الباقى أومساو ياله أوأ كثرمنه وعلى هذا فدعوى الاختصاص فيه يمنوعة (قالمجاذ مرجوح) لانه خلاف الاصل (قلايحه لعليه) مع امكان الجل على الحقيقة اذب صعر أن يراد الكل ويكون

الامرليستله صيغة تخصه فال في البرهان والمتكامون من أصحابًا مجمعون على اتماعــه في الوقف ولم يساعت دالشافي على الوجوب الاالاسناد قال (الناوجوه الاول قوله تعالى مامنعك أنلاتسعداد أمرتك ذم على ترك المأمور فبكون واحبآ الثانى قوله تعالى اركعوا لاركعون قبلدم على التكديب قلما الظاهرانه للترك والومل للتكذب فمللعل قرينة أوجبت تلنا رتب أأذم على ترك مجردافعل الثالث ثارك الامر مخالف له كا أن الآتي به مسوافق والخالف على صددالعذاب لقوله تعالى فلصدرالذين مخالفون عسن أمرهأن تصبيه فتنة أويصيهم عذاب أليم قبل الموافقة اعتقاد حقسة الامر فالخالفة اعتقادفساده فلناذلا الدليل الامرلاله قبلالفاعل ضمير والذين مفعول قلناالا ضمار خلاف الاصل ومع هذافلا بدلهمن مرجع قبل الذين يتسللون قلناهم المخالفون فكيف يؤمرون بالمسذر عنأنفسهم وانسلمفيضيم

قوله أن تصيبهم فتنة فيل فليحذر لا يوجب فلنا يحسن وهودليل قيام المفتضى قيل عن أمره لا يم فلناعام لوازا لاستشاء الرابع ان نارك الامرعاص لقوله تعالى أفعصيت أمرى لا يمصسون الله ما أمرهم والعساسى يستعنى السارلقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نارجه نم خالدين فيه البدا فيل لوكان العصسيان ترك الامرلتكرر فوله تعالى ويفعلون ما يؤمرون فلنا الاول ماض أو حال والثانى مستقبل فيل المراد الكفازلة ريسة الخلاد قلنا الخلاد المكث الطويل الخامس انه عليه الصلاة والسلام احتجاذم أبى سعيد الدرى على ترك استجابته وهو يصلى بقوله تعالى استجيبوا قله والرسول اذا دعاكم) أقول استدل المصنف على أن صيغة افعل سفيفة في الوجوب بخمسة أوجه الاول أن الله سحانه وتمال ذم الليس على مخالفته قوله اسعد وافقال مامنعك أن لا تسجد اذاً مرتك لان هذا الاستفهام ليس على حقيقته فائه تعالى عالم بالمسانع فتعين أن يكون للتو بيخ والذم واذا ثدت الذم على ترك المأمور ثدت أن الامر الوجوب اذلولم يكن لكان لا بليس أن يقول انكما ألزمتنى ففيم الذم وأيضالولم يكن لم يذم عليه (٢٦١) لان غير الواجب لايذم تاركه الدليل

الثانى قوله تعالى واذاقسل الهسمار كعوالا كعوناى صاواونقر ره كاقبل اعترض الخصم مأحرين أحدهما لانسلم أنالذم على ترك المأمور بل على تكذيب الرسل في التسلسغ مداسل قوله تعالى و بل تومسد لأحكذبن قلناالظاهسسر أنالذم على النرك لانه مرتب علمه والترنيب مشعر بالعلية والويل على التكذيب لماقلناه وأيضا فلتكئسر الفائدة فيكلام الله تعالى وحسنشذفان صدر السترك والتكذب من طائفتين عذبت كلمنهما علىمافعلته وانصدرامن طائفة واحدة عذبت عليهما معافان الكافر عندنا يعاقب على الفروع كالاصول الثاني سلما أن الذم على السنوك لكن الصغة تفيدالوجوب اجماعاعندانضمام قرينة اليها فلعل الامربالركوع فداقترن بهما يقتضي ايحاله وحوابه أن الله تعالى رتب الذم على محرد افعسل فدل على أنه منشأ الذم لا القرسة الدليل النالث تارك الأمر أى المأموريه مخالف لذلك الامرلان الآتى بالمأموريه

تعلق الحكم بعدا خواج البعض (كذائقله) أى هذا الابطال بالمعنى (متأخر) وهوصدوالشريعة (من المنفية وانه) عَطف على الضمير في نقله أي ونقل أيضاماً وعناه ان الشأن (على القائل) له على (عشرة) الاثلاثة سبعة والشكلم في حق المركم يكون (فسبعة) أى بكون المركم عليها فقط لاعلى الثلاثة لابالنني ولابالا ثبيات هذالفظه وعبرالمصنف عنمعنى هذا كاعساقبله بقوله (فتكون الثلاثة مسكوتة وكان هذامنه) أيمن المتأخر (إلزام) الشافعي (والافالشافي لا يجعلها مسكوتة) بل يجهل الهامن المكم ضدماً للصدر (وغيره) أى دادا المتأخر (منهم) أى المنفية كصاحب التعقيق وصاحب المار وشارحيه والبديع (تقلله) أى الابطال (بالا مة هكذالوكان) على الاستشاء (على المعارضة ثبت في قوله تعالى) فلبت فيهم (ألف سنة الاخسين عاما حكم الالف بجملتها معارضه) أى الاستناء علم الالف (في الحسين في لزم كذب الخبر في أحدهمًا) والله سحانه متعال عن ذلك علوا كبيرا (وهذا) التوجيه (هوالا أيق بمعنى المعارضة) وهوالمنافاة (والافالح بمحلى سبعة) في على عشرة إلا ثلاثة (وتسمائة وخسين) في فلبث فيهم ألف سنة الاخسين عاما (بالاثبات لا يعارضه نفيه) أى الحكم بالاثبات (عن ثلاثة) في على عشرة الاثلاثة (وخسين) في فلبث فيهم ألف سنة الاخسين عامالعدمْ تُواردُ الاثباتُ وَالني على على واحد (وبنوه) أى الحسفية كونه بطريق المعارضة (على أن الاستثناء من الدفي اثبات وقلبه) أى ومن الاثبات نفي (منقولاعن أهل اللغة وعلى أن النوحيد) وهوالاقرار يوجودالباري تعالى ووحدته ﴿ فَ كُلْمُهُ ﴾ أَى التُّوحيدوهي لاله إلاالله (بالسني)للالوهية عماسوى الله (والانبات) أى وانباته الله وحده (والاكانت) كلة النوحيد (مجردني الالوهبة عن غيرم) أى الله تعالى فلا تكفي في الاقرار بالتوحيسد لانه لايتم الاسنى الالوهيسة عماسوى الله واساتها لله (فَالتَرْمنه) أَى المَالاتفيد الاالنفي عن غيرالله تُعالى (الطائفة القَاتَاون منهم) أَى الحنفيسة (مابعسد الامسكوتوان النوحيدمن الدقي القولى والاثمان ألعلمي لانهدم) أى الكفارفي الجدلة (لم ينكروا ألوهيتمة تعالى كايدل عليه قولة تعالى والنسألتهم منخلق السموات والارض ليقولن الله الى غمير ذلك (بلأشركوافبالنفي عن غرمينتني) الشرك (ويحصل التوحيد فلانكون) كلة النوحيد (من الدهرى اياه) أى توحيدا لانكاره و جود البارى تعالى وهذا أو جه عاقيل بل يكون لان الدهرى وان لم يقسل بو حوده تعالى فه وقائل بصائع وهواما الدهرأ والافلاك أوالا نحم أوالفصول الاربع أوعيرذلك على حسب ضلالته فاذانني الجيع لزم الافرار يوجوده تعالى (والجهور ومنهم طائفة من الحنفيسة) كفغرالاسلام وموافقيسه ذهبوا الحالمكم (فيما بعدالا بالنقيض وهوالاوسسه لنقل الاستثناءمن المنفى الخ) أى البات وقلبه عن أهل اللغة (ولايستلزم) هذا (كون الاخراج اطربق المعارضة لعدم المحاد على الدني والانبات كاذكرنا آنفا) من أن الحكم على سبعة وعلى تسعمائة وخسس بالانبات لايعارضمه نفيه عن ثلاثة وعن خسين (ونقل أنه) أى الآستئناء (تكلم بالباق بعدالثنيا) بالضم والفصرالاسممن الاستتنامين أهل اللغة أيضا (لأينافيه) أىكونهمن الاتبات نفياوقلب (فجاز اجتماعهما) أى النقلين (فيصدق انه تسكلم بالباقي بعد الثنيا باعتباد الحاصل من جموع التركيب ونقي

موافق الموالخالف صندالموافق فاذا ثبت أن الآتى موافق ثبت أن التارك عنالف والمخالف للامر على صددالعد اب لقوله تعالى فلي عدرالذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عداب الم أمر الله مخالف أمره بالخذر عن العذاب بقوله فليعذروا لامر بالمذر عنه اعما يكون بعد قيام المقتضى انزوله واذا ثبت المقدمتان ثبت أن تارك الامر على صددالعذاب ولامعنى الوجوب الاهذاوا عترض المسلم بأد بعة أوجهم نبة بالترتيب الجدلى الحدهاوهوا عتراض على المقدمة الاولى لانسلم أن موافقة الامر عبارة عن الاتيان بمقتضاه حتى يذيخ ماقلتم بل الموافقة عبارة عن اعتقاد حقية الامرأى كونه حقاصد قاوا جباقبوله وعلى هذا فالمخالفة عبارة عن اعتقاد بطلانه وكذبه لا ترك الامر فلنافر قبين الامروبين الدليسل الدال على أن ذلك الامر حق وهوالم عزة الدالة على صدق الرسول قاعتقاد حقية الامر موافقة الدليل الدال على أن ذلك الامر حق يجب قبوله لاموافقة الامرفافقة الشي عبارة عايستانم تقريره مقتضاه فان دل على كون الشي صدقالدليل الامرفوافقته هي الاتيان حي اعتقادا لمقية وان دل على ايفاع الفعل كالامرفوافقته هي الاتيان

واثبات باعتبادا لاحزاء ونحولا صلاة الابطهور) وتقدم ف المسئلة الرابعسة فى ذيل المجسمل انهروى معناه مرفوعا (نفسد ثبوتها) أى صحة الصلاة (مع الطهور في الجلة) وهي الصلاة الجامعة لبقيسة شروطها وجيع أركانها الخالية عن الفسدلها لاكل صدارة وان كان قوله لاصدارة سلبا كليابعني لاشئ من الصلاة بجائزة وهوعند وجود الموضوع في قوة الايجاب الكلى المعسدول المحول فيتعلق الاسستثناء يكل فردمن أفرادالصلاة والفرض أثالاستثماء من النتي اثبات فيلزم تعلق اثبات ما نغي عن الصدر بكل فردمن أفرادالصدرف كون المعنى كلفرد من أفرادالصلاة حائزة حال اقترانها بطهور الاجماع على بطلان بعض المسلاة المقترنة يطهور كالصلاة الىغىرجهة القيلة وبدون النيسة وتحوذاك (وغايته) أى هذا (تىكام بعام مخصوص) بدليله ولابدع فى ذلك على ان الاشبه أن موصوع هذا القول أنماجا وعومه من ضرورة كونه نكرة واقعمة في سياق النفي وهذا المقتضى منتف في الا تبات وان كان الموضوع بعينه موجودافيسه فيكون المعنى لاصلاة جائزة الافي حال الافتران بالطهو رفان فيها بنتني هذا الحكروبنبت نقيضه وهوجوازشي من الصاوات اذنقيض السلب الكلي الايجاب الجزف وهو صادق فلا يصلح دليلالنفي كون الاستثناء من النفي اثباتا كاهومنة ول عن الخنفية (غيران قول الطائفة الثانية) فيما بعد الاحكم بالنقيض الحكم (الثاني) عابت عندهم (اشارة وهو) أى الحكم الاشارى (منطوق غيرمقصود بالسوق على ماحر) في التقسيم الاول (وقول الهسداية في ما أنث إلا سريعتق لان الاستثنافس النفي انبات على وجه التأكيد كافى كلة الشهادة ظاهر في العبّارة) وقال ف شرح الهداية هـ ذاهوا لحق المفهوم من تركيب الاستثناء اغهة ثم قال وأما كونه اثبا تامؤ كدافاو روده بعسد النغي بخلاف الاثبات المجرد (والاوجه أنه منطوق اشارة تارة وعبارة أخرى بأن يقصد لمساذكرنا) من قصده بالسسوق (ولانالنني عما بعدإلا يفهم من اللفظواما) الاستدلال لهجا ملخصه (الاتفاق على أن إلا لخالفة ما بعدُ هالما قبلها وضعا فلا يفيد) اثباته (اصدق المخالفة بعدم ألحكم عليه) أى ما بعد الا (فلا يستلزم الحكم) على مابعد الا (بنقيضه) أى حكم ماقبل الا (الافهمه) أى الحكم بنقيض من اللفظ (كاسمعت م يقصدان) أى الاثبات والنني (ككلمة التوحيد والمفرغ) كاجاه الازيد ومازيد الاقام القطع بفهم مان هذه مسوقة لاثبات الالوهية لله وحده ومجيء زيدوقيامة بأبلغ وجه وآكده (فعبارة) أى فألحكم على ما بعد الافيها عبارة (أو)بة صد (غيرالثاني) وهو الحكم على ما قبلها لاغسير (كعلى عشرة الاثلاثة لفهم أن الغرض السبعة) أي الاقرار بهاولاغرض يظهران يقول الاثلاثة ليستعلى (فاشارة) أى فالحكم على ما يعد الاحين شذاشارة (ولما بعد أن يقول بحقيقة المعارضة) في الاستشناء الواقع في السكتاب والسنة (مسلم لانها) أى المعارضة حينتذ تكون (شبوت الحكين) المتناقضين (وهو) أعوتبوتهما (التناقض صرح المحقة ونبني الخلاف المذكور وبانفاق أهس الديانة انه سان محض كسالر النخصيصات وانماه وصورتها نظرا الى طاهراسنادالصدر ولا يختلف فيه كالتحصيص بغديره ومن المصرحين بذلك صاحب الميزان ولفظه والانصعن الشافعي في ذلك لكن استدلوا بمسائل تدل على ذاك م قال ولكن الصيم أن لا يكون في هذا خد لاف بين أهل الديانة لانه خد لاف اجماع أهل الغدة

مذلك القسعل الثاني وهو أعتراض على المقدمة الثانسة لانسسامأن الاكة تدل على انه تعالى أحرا المفالفين بالحذر بل على أنه تعالى أمر بالحذر عن المخالفين فيكون فاعل قوله فليعذر ضمرا والذس يخالفون مفعول به وجوابه من وجهين أحدهما ولم مذكره في المحصول أن الاضمارعلى خلاف الاصل الشاني انه لايدللضم عرمن اسم طاهر وحماليه وهو مفقودهنا فانقيل يعود عملى الذين بتسللون قلما الذين يتسللون همالمخالفون لات المنافقين كان ينقل عليهم المقامق المسمدواستساع الخطبة وكأنوا ياوذونءن يسستأذن الخروج فأذا أذناه انساوامعه فنزلت هذه الاته وقيسل نزلت في التسلاين عنحفرالخندق واذا كان كذلك فساوأمر المتسللون بالحذرعن الدن يخالفون لكانوا قدأمروا بالمذرعن أنفسهم سلنا هذالكن بلزممنه أن يصر التقسد يرقل يحذر الذين ينسللون مسكرلواذاالذين يخالفون وحينتسذ مكون

افظ الحذرقد استوفى فاعله ومفعوله وليس هو بما يتعدى الى مفعوا ين فيصير فوله تعالى أن تصبيهم فننة وخلاف مناتعد م مناتعاليس له تعلق بما فيله ولا بما يعده فان قبل يكون مفعو لالاجله فان الحذر لاجل اصابة ذلك قلنا أجاب بعضهم بأنه لوكان كذلك لوجب الاتيان باللام لانه غير متعديه في الفاعل لان الحذره وفعل المتسلاين والاصابة فعل الفتنة أوفعل الله تعالى وهذا الجواب مردود فأن القاعدة التحوية انه لا يجب الاتيان بالجسار إذا كان المجرور أن أو أن ضوع بت من أن ثام وعبت من أن تقوم في وزحذف من فى الموضعين بل الجواب انه لو كان مفه ولا لاجله لكان بجامعا المدرلان الفعل بجب أن بجامع علته واجتماعهما مسخيل والقائل أن يحيب أيضاءن قولهم أولاان الفياعل ضمر بعود على المتسللين بأنه لو كان كذلك لوجب ابرازه في قال فليعذر والانه عائد على جمع سلنا لكن تحذير الناس عنهم لما وقعوا فيه أبلغ في النم من تحذير هم أنفسهم ويستلزمه أيضا بحذير الناس عنهم لما وتعرب المنال والمراض المنالث والمنال على المفدمة النالشة أيضا (٢٦٣) وتقريره أن يقال سلنان قوله فليعذر

أمركلغالفسنوانهلاضمير فى الاكة ولكن المقلمة يوحب علسه الحذرأقصي مافىالباب انه وردالامرمه وكون الامرالوجوب هو محسل النزاع فلناخن لاندى أنه مدل على وحوب المستر ولكن مدلعلي حسنه وحسن الحبذرمن العذاب دليسل على قسام المقتضى للعسذاب لانهلولم وجدالمقتضى لكان الحذر عنهه سفها وعشا وذلك محال عملي الله تعملي واذا ثبت وجودالمقتصى ثدت انالام للوحسو لان المقتضى للعسذاب هوترك الواجب دون المنسدوب الراسع وهوأ يضااعتراض على المقدمة الثانية أن قوله عنامى مفردف فسدأن أمراواحسدا للوجوب ونحن نسله ولامفعدكون جيع الاوام كذلكم اناللكى هوالثاني وأياب فى المحصول بثلاثة أوجمه أحسدها وعليه افتصر المصنف انه عام بدليل جواز الاستثناء فانهيصم أن يقال فلعدد والذين يخالفون عن أمر الاالام الفلاني

وخلاف اجماع السلين ثمأتى على وجه ذلك ﴿ (تنبيسه جواز) بيع (مالايدخل تحت الكيل) من المكيلات (قلة) بأن يكون مادون نصف صاع على ما قالوا (بجنسه منفاضً لاعندا لحنفية لاالشافعية مع قوله م لي الله عليه وسلم لاتبيعوا الطعام بالطعام الاسوا بسواه) أخرجه بمعنا الشافعي في مستده (قيل) وقائله ففرالاسلام وموافقوه كصاحب البديع (المعارضة عنده) أى الشافعي (فعني الاستثناء لكم سيعطعام) بطعام(مساوفساسواه) أى المساوى منه قليلاكان أوكثيرا (منع) أى بمنوع (بالصدر) أىلاتبيعوا الطعامبالطعاملانالاستثناءأخرجالبكيل خاصةضرورة ثبوت المعارضة فيسماذالمراد بالتساوى التساوى فى الكيل انفاقا فبقى غير المكيل داخلافى الحرمة فيحرم بيع حفنة من البرجفنتين منسه مشدلا (والحنفيسة لاحكم في الثاني) أي المستثنى (وهواسستثناء حال المساواة من الشالاثة المجازفة وأخويها) المفاضسلة والمساواة بناءعلى انه تمكلم الماقي فيجها الصدرحتي كأنه قال لانسعوا الطعام بالطعام في جيع الاحوال من المفاضلة والمجازفة والمساواة الافي حال المساواة (والسكل) أي المجازفة وأخواها (يستَّندالىالكيل) لان المساواةلاتصَّققالا في المسكيل ولامسوَّى فيه الاالكيُّل كما تقدم وحرمت المفاضلة لوجود الفضل في أحدهما والمجازفة لاحتمال المفاضلة فلم يثبت اختسلاف الاحوال الافى الكثيروه والذي مدخسل تحت الكمل فتعين كون المراد المقدريه فالاتثبت الحرمة في فى القليل وهوما لايدخل تحت الكيل فلا يحرم بيع حفن تمن البريح فنتين منده (ولايلزم) بناء هـذاالاختلاف في هـذا الفرع على المعارضة وعدمها (بل لابسكل على أحداثه) أى الاستثناء فهدذا الحديث (مفرّغ الحال) أى حال الطعام المقابل بشي منه كانقد دم لان استثناء الحال من العين لايستقيم لعدم المجانسة والمجانسة هي الاصل فيه فحل صدر الكلام على عوم الاحوال لتعصل المجانسة (فلزمالاتصال فالمبني) لهذا الاختلاف (تقديرنوعالمفرغه) القريب (أو) تقدير نوعه (أعلىأى تقديرمعنى لااعراب) فقــدرنا القريب بدليـــل (مافيها الازيدأى انسان لأحيوان والمساواة بالكيل) فتُعدين أن يكون المعدى (فلا تبيع واطعاما يكال الامساو يافا لحل فيما دونه) أي مايكال (بالاصل) فانالاصل في البييع الحل (وقدّروا) أعلى منه فقالوا (طعاما في حال فشمل القسلة أماذلكُ) المبنىالاول (فمبنى كون الحل فى التساوى) عند الحنفية والشافعية (بالاصلأو بالمنطوق) فعندا لحنفية بالاصل وعندالشافعية بالمطوق (ثم هُو) أى كون ذاك هوالمبنى لهذابنا وعلى) قولُ (الطائفة الاولى) مِن الحنفية لبس في العد الاحكم أماعلى قول الطائفة الاخرى في ــه حكم بالنَّقيض قَالحَل فيه بالمنطوق أيضاعبارة لأن الاستثناء مفرغ فايتنبه له ﴿ (مسئلة يشترط فيسه) أي الاستثناه (الاتصال) بالمستنىمنهافظاعندجهاهيرالعلماء (الالتنفسأوسعالأوأخسذفمرنحوه) كعطاس وجشاء (وعن ابن عباس جوازالفصل بشهروسنة ومطلقا) آما المشهر فنقله الآمدى وابن الحاجب وغيرهما وقال شيخناا لحافظ لمأجدروا يةالشهر واغاو جدتروا ية فيهاأر بعسين يوما فلعسل من قال شهرا ألغي الكسرانتهي ولايخني مافيه مع بعده ثم أخرج عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم حلف على مَى فضى أربعون الماد فأنزل الله تعالى ولا تقوان الشي الى فاعل ذلك غدا الاأن يشاء الله واذكر رمك اذا

وسسانى أن معيار العوم حواز الاستثناء الثانى انه تعالى رتب استعقاق العقاب على مخالف قالا مروثرتيب الحسكم على الوصف يشدس بالعلية الثالث أنه اغياد ستعق العقاب فى بعض الصور لعدم المبالاة وهوموجود فى الباقى الدليل الرابع تارك الامرأى المأمور به عاص العلية الثالية عناف سندى الموادد و المسلم المرابع من المرابع من المرابع من المربعة عناف المربعة و النادلة و المربعة و النادلة و المربعة المربعة و المرب

يستعق النار ولامعنى الوجو ب الاذلال وقد جعل المسنف كبرى الشكل الاول مهماة فقال والعاصى يستعق النارمع أتشرطها أن تكون كلية فالصواب أن يقول وكل عاص كافررته اعترض الخصم بوجهين أحدهما لانسلم المقدمة الاولى لانه أو كان العصيان عبارة عن ترك المأمور لكان قوله تعالى لا يعصون الله ما أمرهم معناه لا يتركون أى بفعاون فيكون قوله بعد ذلا و يفعلون ما يؤمرون تكر ادا وحوايه ان الامر المذكور (٢٠٤) أولا للسائى أوالحال والأمر المذكور ثانيا للاستقبال فلا تتكر اروتقد يرالاية

نسيت فاستنى النبى صلى الله عليه وسلم بعدار بعين ليلة تم قال هذا حد بت غريب أخرجه أبوالشيخ في تفسيره هكذا انتهى ولايعنى أنهليس فى هداعن ابن عبساس انه كان يرى ذلك نم أخر جسه اسمق بن ابراهيم في تفسيره عي سعيدين جبير بلفظ قال يستثنى ولو بعدشهر وهذا يخالف ماذ كرا الحطابى عنسه انه يستنى بعدآر بعة أشهرو قل هذاصاحب الكشف عن أبى العالية وأما السنة فنقلها جاعة منهم المازرى وأخرحها الماكم فمستدركه والطبراني فى الاوسط عن الاعش عن مجاهد عن النعباس قال اذاحلف الربط على عين فله أن يستنى ولوالى سسنة وانحائز لت هسند الآية في هذا واذ كروبك اذا نسيت فال اذاذ كراستنني وكان الاعش يأخسنه خالفظ الحاكم ثم قال صحيح على شرط الشيفين ولم يخرجاه وتعقبه شيخنا الحافظ بأنه لم يقع عنده ماعند الطبراني قيل للاع مسمعته من يجاهد قال لاحدثني بهليث عن مجاهدانتهى فانبه تبين أن الاسنادمعاولوان بين الاعش ومجاهد واسطة وهوليث بن أبي سليم ضعيف ولم يحتبر به واحد من الشخين وإمامطلقا وهو الذي يقتضيه كلام الا كثرين في النقل عنه وصرح به يعضهم وقال صاحب الكشف وبه قال مجاهد فالله تعالى أعلمبه وقال السكى وهي روايات شاذة لم تنبت عنه (وحل) ماعن ابن عباس من جواز الفصل (على ما اذا كان) الاستثناء (منويا حال الشكلم) فيكرن متصلا نصد امتأخرا لفظا (ويدين) الناوى له فيما بينه وبين الله تعالى في صحة دعوى نبة ألاستنتاء قال الغزالي نقسل عن ابن عباسُ جُوازتاً خيرالاستثناء ولُعله لايصم النقسل عنه اذ لامليق ذلك عنصيه وان صم فلعله أراديه اذانوى الاستثناء أولاغ أظهر نيته يعده فيدين فيمابينه وبين الله تعالى فينا نواه ومذهبه ان مايدين فيسه العبديقبل طاهرافه ذاقه وجه أما تحجو يزالتا خيرلوا صر عليه دون هذا التأوبل فيرد عليه اتفاق أهل اللفة على خلافه لانه جزمهن الكلام يحصل به الاتمسام فأذا انفصل لم يكن اتمـاماكالشرط وخبرا لمبتدا قال المصـنف (وهو) أىجوازفصل الاســتثناءاذاكان منو بإحال الشكام بالمستثنى منه (قول أحد) هذا ظاهر سُوق الْكلام ولم أره بل يحالفه قوله في شرح الهدآية واشتراط الاتصال قول جساهيرالعلما منهم الادبعة انتهى والذي فأر وعاب مفلح ومن قال في عين مَكفرة انشاه الله متصلاو عنه و جزم به في عيون المسائل مع نصل يسير ولم يسكلم وعنه في المجلس وهوفى الارشادعن بعض أحمابنا وهوفى المهيم ولوتكلم قدم الاستثناء على الزراء أوأخره فعل أوترائه لم المنمه كفارة قال أحدقول ابزعباس اذا استشى بعد سنة فله ثنياه ليس هوفى الأيمان اغما تأويله قول الله ولاتقول لشئ انى فأعل ذلك غدا الاأن يشاء الله وإذكر ربك اذانسيت فهدذا استثناء من الكذب لان الكذبليس ميه كفارة وهوأشدمن اليمين لان اليمين تكفروا الكذب لايكفر فال ان الجوزى فائدة الاستثناء خروجه من الكذب قال موسى ستجدني أنشاء الله صابرا ولم بصبر فسلم منه بالاستثناء وكالامهم يقتضىأن رده الى يمينه لم ينفعه لوقوعها وتبين مشيئة الله تعالى انتهى ﴿ وَعَنْ طَاوِسُ وَالْحَسَنُ تَقْبِيدُهُ ﴾ أى جوازالفصل (بالمجلس) ذكره الخطابي وغيره وزادفي الكشف وغيره عطاء وبه قال أحدين حنبل وقدعرفت انهر وابة عنه وفى شرح المصنف للهدابة وهوقول الاو زاعى (المالوتأخر) أى لوجازتا خير الاستثناء (لم يعين تعالى لبرأيوب عليه السلام أخذ الضغث وهي الحزمة الصغيرة من الحشيش ونحوه

لايعصون الله مأأمرهميه فىالماضى أوالحال ويفعلون مادؤم رون مه في الاستقبال هذاهوالسواب في تقريره عيلى ماأراده المصنف فاعتمده والثأن تقول المنزاعق أن تارك الامر عاص أملاوأ ماالعكس وهو أناله صيان بترك الآمر فلس النزاع فسيه ودعواه ماطيل لان العصسات قد يكون بترك الامروقد يكون بترك الفعل الواجب اتباعه وقديكون ارتكاب النهي وغمرذلك فالصوابات مقول في تقر والاعتراض قيسل لوكان تارك الامر عاصماندلاعن قوله لوكان العصمان ترك الامرواسا فينبغي أن يقول في الحواب قلنا الاولماض والثانى حال أومسستقبل لان الثانىمضارع وهويصلح المسال والاستقيال والاول لايعسلم لكونه ماصيا ولم يتعرض فى الحصول أذ كر الحال الاعتراضالناني لانسلم القدمة الثانية لان المراد بالعصاة فى الأية هم الكفادلاتارك الاممالقوشة الخلود فانغسيرالكافر

لا يخلد في الناركات قرر في علم الكلام وجوابه أن الخاود لغة هو المكث الطويل سواء كان دائما أوغيردام وضرب عن يكون حقيقة في القدر المشترك حذرا من الاشتراك والمجازويدل على ماقلناه قولهم خلد الله ملك الامير الدليل الخمام أن الذي ملى الله عليه وسلم دعا أباسعيد الحدرى وعوف الصلاة فلم يجبه فقال ما منعك أن تحييب وقد سمعت الله تعالى يقول باأيه الذين آمنوا استجيب والا ية وهدذ الاستفهام ليس على حقيقته لانه عليه الصلاة والسلام على الله في الصلاة كانقله ابن برهان وغيره فنعين أن يكون

للنو بيخ والذم وسينند فالذم عندورود بجردا لا مردليل على انه الوجوب بيواعل أن المنسنف ذكر أن أباسعيد هسد اهوا للدرى وهو غلط بيع فيسه مساحب الحياصل وصاحب الحاصل ببيع الاعام في المحسول والاعام بيع الغزالي في المستعنى والصواب انه أبوسعيد بن المعسلي كذا وقع في صحيح المعارى في أول كتاب النفسائل وفي غيرها المعسلي كذا وقع في صحيح المعارى في أول كتاب النفسائل وفي غيرها أيضا واسم المدرى سعد (٣٠٥) بن مالك بن سنان من في خدرة أنصارى

خزرجى أيضاوقدوقع على الصواب في بعض نسيز الكتاب وهو من اصلاح الناس فال (احتِرِأبوهاشم يأن الفارق بن آلامر والسؤال هوالرتمة والسؤالللندب فكذلك الامرقلنا السؤال ايجاب وانام يتعقق وبأن الصغة لمااستعلت فبهما والاشتراك والحسازخلاف الاسلفتكون حقيقة في القدرالمسترك فلناعب المصرالي المجاز لمباساس الدليسل وبأن تعسرف مفهومهالا يكن بالعقلولا مالنقل لاتهلم شواتروالاساد لاتفيدالقطع قلناالسئلة وسسيلة الىالعل فبكفيها الظن وأيضا يتعرف متركس عقلىمن مقدمات نقلة كاسبق)أقول ذكرالمصنف هناأدلة نسلائه واختلف النسخ فىالنعبيرعن الحيربها فنيأ كثرها أحتج أبوقاشم كأذكره وهوغيرمستقيم لان الثالث لا يطابق مذهبه ولاالثانى على أحدالتقريرين الا تيين وفي بعضها احتم الخالف وهوصيحمطابق لتعبيرا لامام وفي بعضها احتصواوهوقريب ممانيله

وضرب زوجته به فى حلفه إن برئ ضربها ما تهضر بقل اذهبت الساحسة فالطأت على ماروى لكن الله تعالى عين ذلك المعالمين عينه حتى حكى أن أبا اسعق المروزى أرادم ة الخسروج من بغد دادفا جمازف بعض سككها برحل على رأسه باقلاموهو يفول لا خرمعه لوصم مذهب ابن عباس لما قال الله تعالى لابو بعليه السلام وخذبيلك صغثاها ضربيه ولاتعنث بل كأن يقول استتن ولاحاحة الى هدا التسيل في البرفق ال أواسع ق بلدة فيهارجل يحمل البقل وهو يردّعلى النعباس لا يستحق أن يخرج متها (ولم يقل صلى الله عليه وسلم) من حلف على يمين فرأى غيرها خيرامنها (فليكفر) عن يمينه وليفعل الذي هُ وخير كافي صحير مسلم (مقتصرا) على الاص بالشكفير (اذلبتعين) الشكفير (مخلصا) من عهدة المين بل كان يقول فليستة أن أوليكفر خصوصا (معاختياره الايسرلهم داعة) كادات عليه الاحاديث الصحيحة مع أن الاستثناء أولى من التكفير لعدم آلمنث الذي هوعرصنة الاثم وحيث قاله (بلا تفصيل بين مدة ومنوى وغيرهما) دل على عدم أعتباره متأخوا (وأيضالم يجزم بطلاق وعتاق وكذب وصدق ولاعقد) لامكان الاستشفاءودعوى الحاقه بكلمن هذه الامور بعسد حين واللازم باطل قطعا فالملزوم مسله (ودفع أبو حنيفة عنب المنصور) أبي جعفر الدوانيق فانى الخلفاء العباسسية في مخالفة جدّه ابن مالاتهان أن يخرج من عند لنفيس تثني فاستحسسنه ذكره في المكشاف وغيره وقيل ان الذي أغراه به مجد ابناسحق صاحب المغازى وانه لماأجابه الامام بذلك قال نع ماقلت وغضب على ابن اسعق وأخرجهمن عنده (قالواأ لحق صلى الله عليه وسسلمان شاء الله بقوله لا عزون قريشاً بعد سنة قلنا يتقدير اسستئناف لاغزون) أى هوملى عستانف مقدره ولاغزون جعابين هذاو بين أدلننا (وحله) أى الفصل (على السكوت العارض مع نقل هذه المدة عمتنع)وهو ظاهر قلت لكن الحامل له على هذا المحل كابن الحاجب انماحله علمه بناءعلى الاستعاج به بلفظ قال صلى الله عليه وسلم والله لاغزون قريشا ثم سكت ثم قال ان شاءالله كاهوحديث غريب اختلف في وصله وارساله أخرجه أبودا ودعلي انه أيض انها يتم الاستدلال به أذالم يغزهم كاوقع فى دواية لابى داود ثم لم يغزهم وكان ثابتا قال شيفنا الحافظ لكن الحديث لم يثبت لان سما كاكان يقبل التلقين وعابوا عليه أحاديث كان يصله اوهى مرسلة وصوب حساعة من الحفاظ منهم أبوحانم الرازى رواية الأرسال وأماذ كرالسمنة كافي الكشف وغيره فالله تعالى أعلمه على أنهلو ثبت المسديث مع الزيادة لايدل على انه لم يحنث ولم يكفروالشان ف ذلك (قالواسأله اليهود عن مدة أهل الكهف فقال غداأ جيبكم فتأخرالوس بضعة عشر بومائم أنزل ولاتقوان الاعة فقالها أى ان شاءالله ولا كلام يعود عليه الاقولة غدا أحسكم ولولاصة الانفصال لماارتك هذا (قلما) همذه القصة في المغازى الكبرى لابن اسحق بسياق في بعضه ما ينكر وفي سنده ميهم وعال شيخُنا الحافظ ولم أرفعال ان شاءاته فى هــذاالـــماق ولاف غيره انتهى ثم نقول لانسلم لزوم عوده الى غدا أحسكم وكيف وقدا نقضى الموم الموعود بالاجابة فيه و بعده أيام بل يجوزان بكون ملفقاعس تأنف مقدر تحواجيبكم ان شاعالله (كالاولجعا) بينهو بين أدلتنا (و يحوزفيه) أى في هذا (أمتشل) انشاء الله أى أعلق كل ما أقول اني

(٣٤) - التقرير والتصير اول) وهمام اصلاح الناس والدليل الاول وهوا حنجاح أبي هائم على أن أفعل حقيقة في الندب وتقريره أن أهل الغية فالوالا فالموال المرادق المرادق المرادق المرادق المرادق المرادق المرادق المرادق المرادق على المرادق على المرادق على المرادق المرادق على المرادق على المرادق المرادق على المرادق المرادق المرادق على المرادق ا

الوجو باذالوجو بالا يثبت الابالشرع فلذلك لا بلزم المسؤل القبول من السائل ولقائل أن ية ول على تقديراً فيدل السؤال على الا يجاب فيلزم أن يفتر قامن وجه آخر لان ايجاب الا مردال على الوجوب يخلاف ايجاب السؤال وقد يجاب بأن المعنى الرتبة فانه مذهب المجاب الا مريقة تنظر فاتم مامد لولان متغايران والدان تنع ماذكره من تفريقه بالرتبة فانه مذهب المعتزلة كاتقدم مل الفرق أن السؤال (٣٦٦) أمر صادر بتذلل والا مراعم وقد يترتب الوجوب على ايجاب السؤال كسؤال

ا فاعله غداعشيئة الله تعالى كايقال افعل كذا فيقول المخاطب انشاء الله أى أفعل ذات الاأن يشاء الله (وكوناب عباس عرسا) فصيحاوقد قالع فيتسع (معارض بعلى وغسيره من الصابة) المقطوع بعر ستهم وفصاحتهم ولم يقولوا به والالنقل عنهم كاعنسه ثم يترجح بانهم عاتقدم (أومراده) أي النّ عباس بجوازالانفصال في الاستثناء الاسسنتناء (المأموريه) وهوالتعليق عشيتة الله المستفادمن قوله تمالى ولاتقوان اشى الى فاعل ذلك غداالا أن يشاء الله بأن يقول أولا أفعل مريم ولبعد مين أفعل أن شاءالله فانه يكون ممتثلا واغما كان مأمورا به لانه في معمى لا تقولن ذلك الامتليسا عشيئة الله تعمالي تاثلاان شاءالله فيكون ان شاءالله مأمورا به عند قول الى فاعل أوا لمأمور به فى قوله واذكر وبالذانست اذافسر باذك والمعنى اذانسيت كلة الاستثناء وتنبهت عليها فتداركها بالذكرو يؤيد هذاظا هرماساف عن اين عياس في مستدرك الحاكم وأوسط الطبرابى ومن تمسة قال الطبرى ومعناه انه اذانسي أن بقول فى كلامه أوحلفه ان شاه الله و ذكر ولو بعدسنة فالسنة أن يقول ذلك ليكون آنيابسنة الاستثناء حتى ولو بعد الحنث لاأنه يكون رافعا الحنث المين ومسقط الكفارة (وقيل لم يقله ان عباس) ويؤلده ما أخرج الطبراني في الاوسط والن مردويه فى التفسير عنسه عن أبن عباس فى قوله تعالى وأذ كرر بك اذا نسيت قال اذا نسيت الاستثناء فاستنناذاذ كرت قالهى خاصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وايس لاحدنا الاسستثناء الاف صلة من يمينه نم في سنده عبد العزيزين الحصين ضعفه الجهور ووثقه ما الحاكم وأما كون الوليدين مسامداساوهوفسه وقدعنعن فلاضرعلي أصول مشايحنا الكونه ثقة أخرج الأتمة وبتأكدر جان هـذاعلى ذال الما فى ذال من الاضطراب وما يلزمه من الازم الباطل الذي يجل عنده مكانة ان عياس في سعة العلم وسلامة الفهم وأماقول المصنف (وحكاية المنصور تبعدهما) أي كون مرادان عباس الاسسنتياعا لمأمور به وكوته لم يقله لانه على تقد مرأ حده حماما كان المنصوره عباتبا للامام على اشستراط الاتصال ولاالامام مجيباله بماأ جابه فأنما يتم لوثبتت الحكاية بمايثيت به نسبة هذا القول الحابن عباس وهومنتف ممن البائز أن المنصور لم يعلم مرادابن عباس بظاهر مانسب اليسه من ذاك ولم يصل اليسه هــذاالذى فى أوسط الطبراني آخرا وان الأمام بادر يدفعه تنزلالظهورانه أدفع لاعتراضه وأقطع لشغبه وصواته أولعدم وصول هذا البه أيضا والله سبحانه أعلم (واعلم أن التزام الجواب عن فصله صلى الله عليه وسلم) انشاءالله عماأ لحقه به (مناء على ان المعنى) أي معنى انشاءالله (الاأن يشاء الله خلافه فهو) حينْثْذاســـتنناء (منالاحوال) حتى كانه قال أفعل كذافى كلحاله الأفى حال مشيئة الله لعدم فعله (أو) بناء على أنه (لافرق) بين ان شاء الله والاأن يشاء الله من حيث وجوب الاتصال (والا) أى وان أميكن بناءعلى أحدهد فين التوجيهين (فليس) انشاءالله (منمفهوم على النزاع) أىمن افراد وهوالفصل فى الاستثناء وطى أن أحد الم يذهب الى سواهم أو يشهد الأول ما أخرج النسائي انرسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على عين فقال ان شاء الله فقد استشى و (مسئلة) الاستنا (المستغرق بأطل) لانه لايمني بعد مشئ يصير متكاما به وتركيب الاستثنا الم يوضع الاللسكام

العطشان وقد لايترتب على المحاب الامركطلب السمد منءسدهمالايقدرعليه فتلنص الم ماسواء في الايجابوالوجوب (قوله وبأن الصغة) معطوف عيل قوله بأن الفيارق وتقريرهمن وجهين أحدهما أنالصمغة قداستعلت في الوجوب كفوله تعالى أقيموا المسلاة وفي الندب كقوله تعالى فكاتبوهم فأن كانت موضوعة لكل منهما لزمالا شتراك أولاحدهما فقط فيلزم المجاز فتكون حقيقة فى القدر المسترك وهو طلب القعلد فعاللا شتراك والجازوعلى مسذاالتقرير مكون دلسلا للقبائل بأنا حقيقة فى القدر المسترك وهومدلول كالامالمصنف لكنعطفه على دلسل أى هاشم فأسد * التقرير الثاني وهوتقسير برالامام وأتباعه كلهم أنتضمالى التقر برالاول زيادة أخرى فنقول والدال على المعسى المشترك وهوالاعم غردال عسلى الاخص فيكون لفظ الامرغردال على الوحوب ولاعلى النسديس على

الطلب وجوازالترك معاوم بالبراءة الاصلية فقصلنا على طلب الفعل مع جوازالترك ولامعنى للندب بالباقى الدنك وعلى المنافعة على ا

تكون بالعقل وهو عالى لائه لا يجال في اللغات واما بالنقل المتواتر وهو عال أيضا والالكان بديها حاصلالكل أحد من هده الطائفة فلا يبقى بينه سمزاع وإما بالا حادوه و باطل لان رواية الا حادات أفادت فاغمات فيدا لظن والشمار عائما أجاز الظن في المسائل العملية وذلك وهي الفروع دون العلمية كقواعد أصول الدين وكذلك قواعداً صول الفقه كانقدل الانباري شارح البرهان عن العلما وقاطبة وذلك لفرط الاهتمام بالقواعد واذا انتفت طرق المصرفة تعين الوقف وأجاب المصنف (٣٦٧) وبهين أحدهما لانسلما تهاعلية

الانالقمسودمن كون الامرلاوجسوب انمناهو العيل به لامحر داء تقاده والعلمات مظنونة يكتني فيها بالظن فيكذلك ماكان وسلة الهاهذاهوالصواب فى تقريره وأماقول بعض الشارحين انه يكتني فيها بالظن مع كواماعلمسة لكوتها وسيلة العمل فباطل لان المعاوم يستصل أساته بطريق مظنونة وقدمنعفى المحصول أيضا كونهاعلية ولمهذكر تعلمل المصنفيل قال لاناسناانه لاتعسنق الماحث اللغموية وذلك لتوقفها على تؤ الاحمالات العشرة ونفيهاماتت الا الاصل الثانى لانسلما لحصر لأباقد تتعرفه يتركب عقلي مرمقدمات نقلمة كقولنا تارك الامر عاص وكل عاص يستعتى النارفاته مدل علىأنالامر الوجوب وقدتقدمذ كره فى الدلسل الرابعمن هذه المسئلة وكفولما انابلهم المحملي بالالف واللام ندخسله الاستثناء وأن الاسستثناء اخراج مالولاه لوجب دخوله فانه مدل عسلي أن الجمع

بالباقى بعددالننيالالنق الكل وحكى ابن الحاجب وغيره فيده الانف اق وهو محول على ما اذا كان بلفظ الصدرأومساويه لفوله (ونصله) أى المستغرق (الخنفية الى مابلفظ الصدرأ ومساويه) في المفهوم كعبيدى أمرار الاعبيدى أوالابماليكي (فيتنع وما بغيرهما) ولومساد بافى الوجود وأخص ف المفهوم (كعبيدى أحوار الاهؤلاء أوالاسالم أوعاف أوراشداؤهم الكلوكذانساف) طوالق (الا فلانة وَفَلانُهُ وَفَلانَةً) وفلانة أوالاهؤلاء وليسة نساءغيرهن (فلا) يمتنع فلا يعتق واحسدمه سمولا تطلق واحدة منهن قالوالان الاستشناء تصرف لفظى فينبنى على صعة اللفظ لاعلى صعة الحكم ألارى انه لوقال أنتطالق الفاالا تسمائة وتسعة وتسمين طلقة كيف يصم الاستثناء فلايقع سوى واحسدة وانكانالالفلاصة لهامن سيث الحكم لان الطلافلامن يدله عَلَى الشلاث (والاكثر على جواذ الاكثر والنصف ومنعهما) أى الاكثر والنصف (الحنابلة والقاضي) أولا ونقده ابن السمعانى عن الأشعرى وخص القاضي آخراوا بن درستو يه المنع بالأكثر (وقيسل ان كان) المستثنى منه (عددا صريحا) عتنع فيه استثناءالا كثروالنصف كعشرة الاستة أوالاخسة وان كان غيرصرع لأعتنعان فيهكا كرم بن غيم الاابلهال وهم الف والعالم فيسه النصف فادونه الى الواحد وقال ابن عصفور عتنع الاستثناء في العدد مطاقا (لنافى غير العددان عبادى ليس التُ عليه مسلطان الامن اتبعث وهسم) أي متبعوه (١ كثر) بمن لم يتبعُه (لقولة تعالى وما أكثر الناس الآية) فان قلت إما أن يراد بعبادي ما يُتم الملك والانس وألحن وحينتذ فتبعوه أقل أوالمؤمنون فالاستثناء منقطع قلت المرادبعبادى هنابقر ينسة سوقالا مةالانس خاصة من غيرا شتراط كونه بهمؤمنين ومتبعوه منههم أكثرى فم يتبعه منهم الاكية الثانية فان فلت اللام في الناس فيه اللعهدوهم الموجودون من حين يعثه صلى الله عليه وسلم الى قيام الساعة فلايلزم من كون المتبعن أكثر من هذه الطائفة ان يكونوا أكثر من عامسة بني آدم من لدن آدم عليه السلام المرادين بقوله ان عبادى ليس التعليم سلطان الى قيام الساعسة قلت لانسام ان اللام في الناس العهداذلادليل عليه وكيف وملاحظة مافى نفس الامر شاهدة بارادة المكل كاهوط اهر الاطلاق فتعين لوجود المقتضى معمو كدموانتفا المانع (وكلكم عائع الامن أطعنه) كاهو بعض من حديث قدسى طوبلرو يناه في صيم مسلم وغيره فانمن أطعه الله تعالى أكثر عن ليطعه (ومن العدد اجاع) فقهاء (الامصارعي لزوم ترهم في عشرة دراهم الاتسعة فالواعشرة الاتسعة ونصف وثلث وغن درهم مستقيع عادة أجبب استقباحه لايخربعه عن العمة كعشرة الادانقاودانقاالى عشرين) دانقاوهو سدس الدرهم فانه مستقيم وايس استقباحه لاحل أن المستثنى أكثر لانه ثاث المكل بل لاحدل التطويل مع امكان الانتسار (والماصرف القيم الى كيفية استعمال اللفظ لا الى معناه) واحتج أبن عصفور بأنأسماء العدد نصوص فاوجاز الاستناءمنها ظرجت عن نصوصيتها وانحاجا زمن الآلف فى قوله تعلى فلبث فيهم ألف سنة الاخسين عامالانه يدخله الدس لانه قد يؤتى به على جهة النك شرفيقال اقعدالف سنةأى زمناطو يلافتين بالاستثناءأنه لم يستعل النكثير وكذا كل ماجاءمن الاستثناءمن الاعدادالتي يجوزان تستعل التكثير وقواهقول أبى حيان لايكاد توجسداستثناء من عدد في شئ من

المحلى العموم كانقدم في آخر الفصل الاول من باب الغات وذلك بالطريق الذى قلناه لان نفس المقدمة بن تقلية وتركيبهما تركيب عقلى علم من العالم العقلية وعبر الامام في الحصول والمنتفب عن هذا بقوله انه يعرف بدليل مركب من العقل والنقل فأورد عليه أن هذا الدليس لنقل محض لان المقدمة بن نقليتان وحظ العقل انحياه و فطنه لاندراج الصغرى في الكبرى فلذلك عدل صاحب الحاصل الى ما تقدم و تبعد عليه المصنف وقول المصنف كاسبق محتمل كلامن المثالين المنقدمين والاول أولد التصريح به في الحاصل والمصول

والكواعداليلاعلى نفس المستلة المثنازع فيهاولانه أقرب وعن هسذا الدليل جواب الث فهيذ كره المصنف ينفع في مواضع وهوالثوام حصوله بالتواتر ولايلزممه رفع الخلاف لانه قد يصل الى بعضهم بكثرة المطالعة لاقضيتهم وقوار يخهم وغيره لم بشتغل بذلك فيقع الخلاف ولقائل أن يقول بنبغي الصنف على طريقة الجدليين تفديم جوابه الثانى على الاول كافعل في الحاصل والمحصول فيقول أولالانسلم الحصر الان الثاني فيسه تسليم السصر فلا يحسن منه منعة بعدد لك فان قيل دعواء المنالكن تختار تمرّفه بالاسادوذاك (٣٦٨)

كلامالمربالاف الآيه الكرعة وقدطالعت كثيرامن دواوين العرب جاهليها واسلاميها فلم أقف فيه على استثناء من عدد اه والجواب ما تقدم من جواز التجوز باسم العدد فى جزئه بالقرينة الدألة عليسه وان مجرد لفظ العددليس من النص ععني انتفاء الاحتمال وانه لا يبطل بالاستشناء منسه نص ععسي انه لايحمل أن يتعوذ ف غروعلى أن اللس على تقدير التحقق الها يكون اذا كان الاسم محمّلا لغيرمد لوله احتمى الامتساويا واذاكان كذلك يمخرج النصءن النصية والعجب تعجو يزمآن يراد بالالف التسكثير ومنع تجويزه ان يرادبه بعض مدلوله النصى مع أن كلامنه ماغسيرم فدلوله النصى فأن كأن كونه نصافى مدلوهمانعامن اطلاقه على غيره فليكن ماقمافي الصورتين فانفيل اغاجاز استعماله في التكثير لافي بعضه لان العرب استعلته في التكثير لا في بعضه قلنا عنوع عدم استعبال العرب أه في بعضه وكنف لاوالقسرآن فاطق مذلك فأن الالف فيسه مستعل في بعضه لأأنه من ادبه السكثيرا تفاقا أع قلة الوقوع لايمنع الجوازمع وجود المقتضى والله سيحانه أعلم ﴿ (مسئلة الحنفية شرط اخراجه) أى المستثنى من المستشىمنية (كونه) أى المستشى بعضا (من الموجب) أى المستشىمنه (فصد الاضمنا) أى لا تبعالات الاستُثناء تصرف لفظى فيقتصر عله على ما تناوله اللفظ (فلذا) الشرط (أبطل أبويوسف استنا الاقرار من المعصومة في التوكيل بها) أي بالمعصومة (لان ثبوته) أي الاقراد الوكيل (بتضمن الوكالة العامنه) أى الموكل الوكيل (مقام نفسه) لا يواسطة أن الافر الريدخل في المصومة قصدا حستى يصح اخراجه منها ولهذا قاللا يختص افراره بميلس القضاء كالايختص اقرارا لموكل به (اذ الخصومة لاتنظمه) أى الاقرار لانه مسالمة وموافقة والخصومة منازعة والكارفلا يصم استشناؤه (وانماأجاره)أى استشاء الافرارمنها (محد) لوجهسين * الوجه الاول (لاعتبارها)أى الخصومة (عجازافى الجواب) مطلقالان حقيقة النوكي لبالخصومة مهجورة شرعالقوله تعالى ولاتنازعوا فصارالى المجازصونال كلام العاقل عن الالغاه ومطلق الجواب يصلح جوابالان المصسومة سبب للبواب واطلاق السبب وادادة المسبب طريق مسن طرق الجاز (فكان) الاقسوار (من أفراده) أى مطلق الحواب قالوا والاستثناءعلى هدذا بكون بيان نفي يرفيص موضولا لامفصولا وعلى هذاماف النحفة والبدائع وكلما لخصومة مطلقاتم استثنى الاقرار فى كالام منفصل عند محدلا يصع وأماما فيهما أبضا وعندابي وسف يصم فظاهره مشكل لانهاذ الم يصم عنده موصولا فكيف يصم مفصولا ثم جوازه موصولًا أختيار الخصاف كاذكره فرالاسسلام وظاهر الروامة على مافى الذخسيرة والتبقة وفيهماوفي غسيرهماأ يضاوعن محديسهمن الطالب لانه مخبرلامن المطاوب لآنه مجبور عليه وفي المسبع والصيح انه لأمرق في صحمة الاستداوبي الطالب والمطاوب لان استثناه الافرار في عقسد التوكيل اغراب الجاجة الموكل السه لان الوصيكيل مالخصومة علك الاقرارعة عمائنا الشيلا ثة فاوأطلق التوكيل من غير استنتأ التضرر به الموكل وهذا المعنى لأبوجب الفصل بيز التوكيل من الطالب وبينه من المطاوب لان كلامنهما محتاح الى التوكيل بالخصومة بالوجه الثابي آن استثناء الاقرار عل بحقيفة اللغة فيكون وهوالذي نص عليه الشافعي المتناؤدة تمر والموجب الموكيل بأنا ومة فهو بالحقيقة بهان تشر والااء تشناء وعلى هذا يصحمو صولا

انەيعلمبتركىب، قلىمن مقسدمات نقلمة لامدفع السؤاللانهذهالمقدمات النقلية اماأن مكون نقلها بالتواترأ وبالا مادويعسود السؤال بعثم وحوابه باختيارالتواترولايلزممنهأن يعرف كل أحدانه الوحوب وانعايسانم ذلكأناو كان التركس ألعقلي ضرورنا وهومنوع فالرالنالسة الامربعدالقر يمللوجوب وقيل الاباحة لناأن الامر يفيده ووروده بعدا لحرمة لاندفعته قبل واذاحلتم فآمسطادوآ للاباحة فلنأ معارض بقوله فأذا انسلر الاشهرالحرم فاقتهاوا واختلف القاتلون بالاباحة فالنهى بعدالوجوب) أقول اذافرعناعسليأن الامرالوجوب فورديعه التمسر يم ففسه مذهبان أمعهماعندالاماموا ساعه ومنهم المصنف أنه يكون أيضاللو جوب ونقساءان برهان في الوجيزعن القاضي والاسدىءن المعتزلة والثاني أنمكون الاءاحة

ومفصولا كتاب المستوعب وابن التلسابي في شرح المع الم والاصفهاني وشرح الحسول ونفله ابن يرحاب في الوجيزعن أكثرالفقهاءوالمشكلمين ورجعه ان الحاجب وتوقف امام الحرمين وصرح أيضابه الاتمدى في الاحكام ومع ذلك فلهميل الى الاباسة فانه فالعقبه واحتمال الآباسة أربح تطرا لغلبته قال في الحصول والامربعد الاستثَّذان كالامربعد التمريم وتذلك بأن استأذن على فه لشى فقالله المعله واستدل المصنف على الوجوب بأن الاص شيده اذالنفر يسع عليه ووروده بعد المرمة ليس معارضا حقى يدفع

ماثبت لان الوجوب والاباحة منافيان التحريم ومع ذلك الاعتناع الانتقال من التحريم الى الاباحة فكذلك الوجوب الحيية الخصم وروده الله باحة كقولة تعالى واذا حلم فأصطادوا فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاذا تطهر ن فألا تباشروهن وفي الاديت كست نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها وكنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحى فوق ثلاث فكاوا وا تخووا وجوابه أن هده الادلة معارضة بقولة فاذا أنسلخ الاشهر الحرم فافتلوا المشركين فان القتال فرض (٢٦٩) كفاية بعد أن كان حراما وكذلك

قوله صلى الله عليسه وسلم فاذاأديرت الحيضة فاغسلي عنداثالام وصيلي فادا تعارضـ أتساقطا وبقي دليلناسالماعس المنع فيقيد الوجوب (قوله واختلف القاثلون)يعنىأن القائلين بالاباحة فىالامرالوارد بعدالخظر اختلفوافي النهي الوارد بعدالوجوب فنهم من طهرد القياس وحكم بالاباحة لان تقدم الوحوب قرينة ومنهممن حكمبأنه للقسريم كالووردا بتسداء بخلاف الامربعد التعريم والفسرق من وجهسين أحدهماأنجسل النهيي على التعريم يقتضي البرك وهوعلى وفقالاصل لان الاصل عدم الفعل وحسل الامرعلى الوجوب يفتضي الفعل وهوخلاف الاصل الثابي أنالنهي لدفسسع المفسدة المتعلقة بالمنهى عنه والامراق صيل المصلمة المتعلمة بالمأمورواعتمار الشرعدفع المفاسدأ كثر مسنجلب آلسالح وأما القاثاون أنالامي بعسد التعسر بمالوجوب مسلا خلاف عندهمأنالهي

ومفصولا (وعلى هدذا) الاعتبار المذكور لجد (صعاستثناه الانكارعنده) أى محداً يضامن النوكيل بالمصومة لشمول معناها المجاذىله وهل يشترط اتصاله أودوالطاهر نعم لأنه مغيروعلى الوجه الثانى لايصم كاصرح به فرالاسلام وغيرمل اسنذكر (ويطل) استثناؤه (عندا في وسف لانه) أي استثناءه (مستغرق) إمالانه حقيقة معنى المصومة وهذاما فرعدنا به ومن هناقيل لا يصم عندالكل وإمالات الأفرار يثبث عنده تبعاللاتكارقاذا اسستثنى الانكادلزم استشاءالافرارا يضايح لافه عنسد حجدعلى الوجسه الاول ومن هنا يعرف أن كون استثناء الاسكار على الخلاف في الاصم كاذ كرمنفر الاسلام وغيره انماه وعلى الوجه الاول وانه يقتضى ان الاصم هو الوجه الاول ثم أقول وعلى هذا لقائل آن يقول بشكل بهداما في مبسوط خواهر ذا دموالذخ ميرة عال وكاتسك بالخصومة غسير جائز الاقرار والانكارلاروا به ف هدذا عن أصحابنا المتقدمين انتهى فان الرواية ببطلان أستنفاء الانكار فقط رواية ببطلانهمع الافراردلالة اللهم الاأنيرا دفيه بعينه خصوصاغ فيهمآ واختلف المتأخرون فيه فبعضهم لايصع التوكيل أصلالان النوكيل بالخصومة توكيل بجوابها وجوابها افراروا نكارهاذا استثنى كليهمآ لم يفوض اليه شييا وبعضهم ومنهم القاضى صاعد يصم التوكيل ويصيرالوكيل وكيلا بالسكوت مثى حضرمجلس الحكمحق يسمع البينة عليمه وانماصح التوكيل بهذا القدد لانه يعصل بهماه ومقصود الطالب وهوخصم تسمع بينته عليه لان السكوت من المصم كاف لسماع البينة عليه كالانكار وللطاوب نوع فاثدة أيتنسا كافيسألوادى الطالب البيسع والمطلوب ينكره فان الطالب اذاأ فام بيسة على البيعافاسكت وكيسل المطاوب ثمقبسل أن يقضى القاضى على المطاوب بالبيع أفرا لمطاوب بالبيع وأرادأن ردالمبيع على البائع بالعيب أمكنه ذلك يخلاف مالوأ نكرالوكيل نصافأته لاعكمه لانه حينثد يصيرمناقضا ف دعوا البيع فان انكار الوكيل كانكاره فعلى هدذا فالقا الون بصة الوكالة وهدده الصورة فاثلون بعصتها في صورة انفرادا ستثناء الانكارمن التوكيل بالخصومة بطريق أولى والله سيحانه أعلم ﴿(مستلةاذاتعقب) الاستشناه (جلا) منعاطفة ﴿بِالواوونِحُوها) وهي الفاءوتموحتي كامشي عليه القراف فانه قسم حروف العطف ثلاثة أقسام أحسدها هده قال وهي التي يتأتى فيها خلاف العلماء لانهاتجمع بينااشيتين معافى الحكم ويمكن الاسستثناء فيهما أوأحدهما فنندرج الجل المعطوفة بهافى صورة النزاع قطعا يه التهايل ولاولكن وهي لاحدالشيشت بعينه تحوقام القوم لاالساءو بل النساموما علمالقوم لكن النساء فالقام أحدالفرية يندون الاستربعينه فيمكن أن يقال لايمكن عود الاستثناء عليهمالانهسمال يندرجانى الحكم والعودعليه ما يقتضى تقدم الحكم عليهما ويمكن أن يقال انهمامعا محكوم علبهسما إحداهسما بالنني والاخرى بالثبوت فالمنني مايعدلاوما فبسل لكن وبلء فالثهاأ و وإماوأم وهي لأحدالشيئين لابعينه نحوقام ألقومأ والنساء أوأم النسساء وإماقام القوم وإما النساء القسم الثانى بلبتعين ان لاتندرج هذء الجلة المعطوفة بهذه الثلاثة فى صورة التزاع فعلى هذا عبارة من قيدبالواركامام المرمين ومشى عليه الآمدى وابن المساجب وصاحب البديع غير جامعة وعبارة من

بعدالوجوبالقريم قال (الرابعة الامرالطلق لا يفيدالتكرارولايدة مه وقيسل النكراد وقيل للرة وقيل بالنوقف الدستراك أو الجهل الحقيقة لما تقييد ما لمرة والمرات من غيرتكرارولا نقض واقه وردمع الشكرا ووعدمه فيجعل حقيقة في القيدرالمسترك وهو طلب الاتبان به دفع اللاشتراك والمجازو أيضالو كأن التنكر ادلم الاوقان فيكون تكليفا عالايطاق وانسحنه كل تكليف بعده الإيجامعه) أقول اذا ورد الامر مقيدا بالمرة أو بالتكر ارجدل عليه وان وردم قيدا بصنة أوشرط فسياني أنه يتكرو قياسا المفقل وان كان مطلقا اى عاريامن هذه القيود فقيه مذاهب أحدها أنه لابدل على الشكرار ولاعلى المرة بل يفيد طلب المناهية من غيرا شعاد بشكرارا ومرة الاأنه لا يكن ادخال تلك المناهية في الوجود بأقل من المرة الواحدة فصارت المرة من ضرور بأت الاتيان بالمأمور به لاجرم أنه يدل عليها من هـ فذا الوجه وهـ فذا المذهب اختاره الامام وأتباعه ونقد لدعن الاقلين واختاره أيضا الاسمدى وابن الحاجب والمستف وعبرعن المرة بقوله ولا يدفعه لانه لوكان الرة لكان (٧٠٠) دافعا للشكر ارلام هامتقا بلان الثاني أنه يدل على التكرار المستوعب

أطلق كونه عقب إلمل من غسيرذ كوالعطف أصلا كفنوالدين الرازى أوكونه عقب بعل عطف بعضها على يعض بأى حرف من حروف العطف كان كالقاضى وصويه السبكى غيرما نعة نم يشهد العطف بأوآية المحاربة كامشل بهاالجهور فاذاعرف هذا (فالشانعية) بلمالك والشافعي واصحابهماعلى مافى تنقيم المحصول وأحد كاذكر الطوفى (بتعلق بالكل ظاهرا وقول أبي الحسين) وعبدا لجبارعلى مافى البدبع وقال في المحسول انه حق (ان طهر الاضراب عن الاول فللاخسير والا) أى وان لم يظهر الاضراب عن الاول (فللكل) وأشارالى عدم ظهوره يوجهين أحدهما قوله (ككون الثاني ضميرالاول) أى الاسم فى الكلام الثانى ضميرا راجعا الى الاسم في السكلام الاول (ولواختلفا) أى السكلامات (فيمايذكر) أي فى النوع والحكم والاسم و انهما فوله (أواشتركا) أى الكلامان (فى الغرض ومنه) أى هذا القيسل (قوله تعانى ولانقبلوالهم شهادة أبداوأ ولئك هم الفاسقون) لانهما اختلفا فوعاو حكاواشتركا قالعرضُ وهوالاهانة والانتقام فقول أى ألسين مبتداً خبر (لايزيد عليه) أى قول الشافعية (الا بتفصيل القرينة) الدالة على الأضراب عن الاول (الى اختلافهما) أي الكلامين (نوعا بالانشائية والخسير والامر والنهى ويفتضي) قول أبى الحسسين (في أكرم بني غير وبنوعيم مكرمون الازيداأن اكرامه) أى ريد (مطاوب غبرواقع) بناءعلى انه تحقق فيهما الاختلاف فوعالا عبرأ وحكم إبناء على أن الاخت ألف فوعًا يستلزم الاخت آلف حكم كاترددفيه النَّفتازاني (أو) اختلافهما (ا-مابوبود) الاسم (الصالح انتعلقه) أى الاستثناء (في الثانية) حال كونه (غير) الاسم (الاول)في الجلة الاولى (أو) اختلاههما (حكما) بأن يكون المحكوم به في احداهما غيرا لمحكوم به في الاخرى وملخص هذا أن المشعر بالاضراب أختلافهم أنوعا أواسم اأوحكاب شرط أن لأبكون اسم أبالة الثانية ضمراسم ابلة الاولى وعدم اشترا كهمافى الغرض وان ايس بين هذه الاختلافات منع الجمع فقد تحتمع جميعها وقد يجتمع اثنان منها وان المتسعر بعدم الاضراب انتفاء الاختلاف رأساأ وأحدالشرطين والامثلاغير خافية على المتأمل وانحاكان قول أبي المسين لايزيد على قول الشافعية (ادحاصله) أى قول أبي الحسين (تعلقه)أى الاستشاء (بالكل الابقاصر) على الاخيرة (غيرانه)أى أباألسين (معل ذاك) الاختلاف بينهــماً (قاصرا) للاستثناء لي الاخــيرة (فان لم يوافق عليه فالخلاف في شي آخر) فحاصل مراد المصنف كافال أن مذهب أى الحسب حاصله أنه اذالم يوحد دليل ينع صرفه الى الكل كان الاخير وهنذامذهب الشامعية بعينه غيرانه زآد حصرا لادلة أى ألفرأس الدالة على منع صرفه الى آلكل وعدده فانسلواله ذاك فذاك والانف الاف في شئ آخروهوان هل كذاوكذا دليل على منع تعلقه بالكل أولا يلام دليسلاعليم (والحنفيمة والفسزالى والبسافلانى والمرتضى) وفخرالدين الرآزى في المعالم يتعلق (بالاخسيرة الاندليسل فيساقبلها قيل) وقائله بمعناه القاضى عصد الدين (فاخنفية لظهور الافتصار) على الاخسيرة لماسيأتي (والا خرون لعدم ظهورالشمول) للكل (إماللا شستراك بين اخراحه بما الليسه فقط والكل) أي وبن اخراحه من الكل فانه ثبت عوده الى ما يليسه فقط كافي قوله تعالى فن شرب منه فليس منى ومن أيطمعه فانه من إلا من اغترف غرفة بيد موعود مالى الكل كافى قوله تعالى

لزمان العمسروهو وأى الاستاذوجهاعة من الفقهاء والمنكا ممن لكن شرط الامكان كا قاله الا مدى والثالث مدل على المرةوهو قولأ كثرأصاسا كإحكاه الشيخ أبوامعنى الشيرازى فىشرح اللع ونقل القيرواني فالمسنوعب عن الشيخ أبى حامد أنه مقتضى قول الشامعي الرابع انهمشترك بينالتكراروالمرةفيتوقف إعاله فأحسدهما على وحود القريئة الخامس أنه لاحسدهما ولانعرفه فعلى هسذا بتوقف أيضا واختار امام المرمسين التوقف ونقهل عنهان الحاجب المذهب الأول تبعا الاتمدى وليسكذاك فاههمه (قوله لنا)أى الدليل على ماقلناه من ثلاثة أوحه أحدها انهيصم أسيقال افعسل ذلك مرة أومرات ولسفه تحصير ارولا نقض اذلو كان المرة لكان تقسده بالمرة تسكو اراوبالمرات نقضا واوكان للتكراد الكان تقييده به تكرارا والمرة تقصاوهذاالدلسل

لايست به المدى لان عدم التكرار والنقض قد لا يكون الكونه موضوعا للماهية من حيث هي بل لايست به المدى لان عدم التكرار والنقض قد لا يكونه أن الدين المالية على أحده ما النانى أن الامر المطلق ورد تارة مع المسكر الدين و مرفاكة وعرفاكة والمدارف يكون حقيقة في القدر المشترك بين التكرار والمرة لانه لوكان حقيقة في كل متهم الزم الاستراك وان كان

قى أحدهما ققط لزم المجاذ وهماخلاف الاصل وهذا الدليل قد استعاد الامام واتباعه فى مواضع كثيرة وفيه نظر لائه اذا كان موضوعاً لمطلق الطلب ثم استعلى في طلب خاص فقد استعلى في عيرما وضع له لان الاعم غير الاخص ولكنه مشتمل على ما وضع له فيحوز على سببل المجاذ واليضافلا "ن الالفائل موضوعة باراء المعانى الذهنية كاتقدم فاذ استعلى في انشخص منها فى انظار ح فيكون عجاز الانه غيرما وضع في المرة عجاز الماقلة المفرمن عجاز واحد (۲۷۱) فوقع فى مجاذ ين وهذا البحث

يحسرى في سائر الالفاظ آلموضوعة لمعنى كلبي وان كانمستبعد الكن القواعد قدأدت اليسه وفدصرح الاتمسدى في الاحكام عوافقة مأذكرته فقيال في أواثل الكناب فىالقسمة الشانية جواباعين سؤال مانصه لانه لايخني انحققة المطلق مخالفة لمقيقة المقددمن حسثهما كذلك فاذا كانلفظ الداية حقيقة في مطلق دارة فاستعماله في الدابة المقدة على الخصوص كمون استعمالاله فيغسر ماوضع له هدالفظه بهالثالث وهودليسل عسلي ابطال التكرارخاصة انهلوكان المشكرارام الاوقات كلها لعدم أولوية وقت دون وقت والتميم باطل بويعهسن أحدهها أنه تكلفعا لابطاق الشانى أنه بلزمأن ينسخه كل تكلف مأتي بعده لاتكن أن محامعه في الوحود لانالاستغراق الشابت مالاول بزول بالاستغراق الثامت بالثاني واس كذلك واحترر مقوله لايحامعه عن شحوالصوم مع الصلاة ولك أن تقول قد

والذين لايدعون معالته الها آخرالى قوله الامن تاب والاصل فى الاطلاق القيقة فكان مشتركا كاهو قول المرتضى الاأن اثبات عوده الى ما يليه فقط بالاتة المدكورة ذكره الاسنوى وهومنعقب كاذكره السسبكي وغيره بأنه فيهاعا تدالى الاولى كاذ كره المفسرون فيعتاج الى شاهد غيرها فقيل قوله تعالى ومن فنسل مؤمنا خطأ فضرير رقبة مؤمنة ودية مسله الح أهله الأأن يصد فوافأنه عائدالى الاخسيرة دون الكعارة قطعا قلت وفيه نظرفان الكلام في اختصاصه بالاخيرة مع امكان عوده اليهاأ والى ما قبلها وهذا السكدالة واستشهد القرافى بقوله تعالى فأسر بأهلك بقطع من الآيل ولايلتفت منكم أحدالاامر أتك قال قرئ بالنصب استنناه من الثانية لانه امنفية وتكون قد خرجت معهم ثرجعت قاله المفسرون اه ولابأس به فانه بمكن عوده الى الاولى ولاضيرفى كون أكثر القراء على النصب على الاستثناء منهامع انه مرجوح بالنسبة المالبدل أوكاقال ابن الماجب وغيره لا يبعدأن بكوب أفل الفراء على الوجه الافوى وأكثرهم علىالوجه الذى دونه بل التزم بعض النساس أنه يجوزأن بجمع القراءعلى قراءة غيرالاقوى وانمسا لميذ كرالرفع لانالرفع على البدل ثمهي الاولى لانبه لا يجوز أن يكون استثناء من الاولى كلام موجب فليتنبه له والله تعالى آعلم (أولعدم العاربانه) أى الاستثناء (كذلك) أى لغة راحع الى الكل حقيقة (أوماً يليسه) أى واجمع الى ما يليه لاغير حقيقة كاهو قول القُاضي أبي بكر الباقلاني والغزالي واختّاره فى المحصول (فلزم ما بلبه)على قول المكل (وماقبل) وقائله ابن الحاجب (المختار أنه مع) طهور (قرينة الانقطاع) للإخبرة عمافيلها يكون (للاخبرة و)مع ظهورةرينة (الاتصال)أى اتصالها عماقبله أيكون (الكلوالا) أيوان لم تظهر أحداهما (فالوقف مذهب الوقف للا تفاق على اخراجه) أى الاستثناء (من الاخيرة والعمل بالقرينة , واعرأ ف المدعى في كتب الخنفية أنه من الاخيرة وماذيد من طهور العدم) أىعدم الاخراج ماقبل الاخرة المشاراليه آنفا يظهو رالاقتصار في تعليل قولهم لم يصرحوا بهيل (أخذ من استدلالهم) أى الحنفية (بأن شرطه) أى الاستثناء (الاتصال وهو) أى الاتصال (منتف في غيرالاخبرة) لتعلل الاخبرة بينه ومن مامليها وتخللهما سنه وبين ماقبلهما وهليبوا (ومقتضاه) أي هذا الاستدلال (عدم المحة مطلقا) فيماء داالاخيرة (وهو)أى عدم المحة فماعداها (باطل اذلاعتنع) الاستشاء (في الكل بالدليل) اذلاً يختلف في أنه اذا دل دليسل على تعلقه بالكل تعلق به و به يعلم انه يمنأ يصح الحة تعلقه بالكل (وأمادفعه) أى هذا الاستدلال (بأن الجيع كالجلة فقول الشامعية العطف يصيرالمتعدد) أى الجل المعطوف بمضهاء لى بعض (الى آخره) أى كَالمفردولاشك أنه لا يعود فيه الى جْزَتُهُ فَكُدُ افْيَ الْجُــلُايْعُودَالْى بِعَضْهَا (وسيبطلو) من استندلالهم (بقولهم عسله) أى الاستثناء (ضرورى لعدم استقلاله) بنصه لانه لابدله من مستثنى منه والضرورة مندوعة بالعود الى واحسدة (والاخيرةمنتفية اتفاقاوما بالضرورة) يقدّر (بقدرها) فتتعين الاخيرة (ومنع) هدذا (بأنه) آى عَله (وَضَعَى) لَاصْرُورَى (قلمالوسلم) أنَّه وضعَى (فلمالِليه فقطَّ أوالكلُّ فَمُنوعٌ) الدَّنفاقُعْلى أنه لما يليه والاصل الحقيقة وعدم الاشتراك (فاللازم لزومه من الاخيرة والتوقف فيمناقبلها لى الدليل) الدال على عوده البه (وايضابد فع الدلب ل المعين لايت دفع المطاوب) بلواذ بوته بغسيره (الميكن المطاوب

تقدمان القائل بالة كرار يقول اله بشرط الامكان فلا يردما قاله من التكليف عالا يطاق قال قيل عسك الصديق على التكرار بقوله تعلى وآنوا الزكاة من غير فك يوف الما المناه الما الما الما المناه المنا

الله ونسه في وجوب تكرارها بقوله تعالى وآنوا الزكاة ولم يشكر عليسه احدمن الصابة قال في المحدول فسكان ذق المصاعم المهالم الله والمسكرار والجواب الدالم النبي سلى الله وسلم بين العمابة أن هذه الاسترار فان قبل الاصل عدمه قلنا لما أجعوا على التكرار مع أن الصيغة المجردة لا تقتضى ذلك كابناه تعين ما قلناه وعد بين الادلة وهذا الدليل وجوابه يقتضيان أن الامام بسلم ان ذلك المساع وهو مناقض لماسيات من كونه ليس باجاع (٧٧٣) ولا يجمة الناني النهس يقتضى التكرار فسكذلك الامرقيا ساعليه والجامع ان كلامنه ما

ماذكرنا) من أنه شبت في الاخيرة الابدليسل في اقبلها من غسيرا دعا وظهو رفي عسدم تعلقه عناقبلها اذ الغرض لم يتعلق الابعدم رجوء الى الكل الابدليل ف خصوص موارد ، قاله المصنف (ومن أدلتهم) أى الحنفية (حكم الاولى منيفن و رفعه) أي حكمها (عن البعض) أي بعضها (بالاستثناء مشكولًا الشك في تعلقه) أى الاستنتاء (به) أى بالبعص إما (لُوجه الاشتراك) أى القول به وهو (استعل) الاستثناء (فيرما) أي في الاخبرةُ وألكل (والاصل الحقيقة) وقد حصل بجذاذ كردليل الفائل بالرفف فياسوى الاَخْيرة (الاشتراك ضمنًا (وهو) أى هذا الوجه (أنما يفيداروم التوقف فيها) أى فيما قبل الاخميرة (لاظهُّووالعدم) فيماقبلُ الاخيرة (أودافعه) أىالوجهدافع الاشتراك القائل (الجاذخير) من الاستراك فليكن فيماقبل الاخيرة عجازًا (فيفيده) أي ظهور العدم فيماقبل الاخيرة الى الدليل على تعلقه عماقبلها أيضا (وابطاله) أى هذا الدايل من قبل الشافعية (بقولهم لابقسين مع تجويره للكل يدفع بماتقدم في أشترًاط اتصال المحصص من أن هذا التجوير بمنوع لأن اطلاق ماقبل الأخسيرة من غيرتعقب بالاستثناءأ فاده ارادة السكل فع عسدمها يلزم اخبارا لشارع أوا فادقه اشبوت ماليس مثابت وهو باطل (أوبارادةالظهوربه) أىاليقين (ومافيل) فىمعارضته (الاخيرةأيضاكذلك) أىحكمها مُتيةن ورفعه عن البعض بالاستثناء مشكولًه (لجواز رجوعه) أى الاستثناء (الى الاول بالدليل قلمنا الرقع نَلَّاهر في الآخيرة والدَّأَ) أي ولظهوره فيها (كُرْم فيها اتَّفاقاه أوتم) هذا الدليل الذي قيل (توقف في الكُلُّوهو) أى التوقف فيه (باطل وحاصله) أى قول الشافعيسة (ترجير المجازفه ما يليسه) أى فالاستثناء فيما بليه (حقيقة وفي الكل مجاز وأما في غيرهما) أي ما يليه والكل (فيمتنع للفصل) بينه و بين المستثنى منه (حقيقة وحكما وفي المجاز بتوقف على القرية) فتترج الحقيقة تم لووقع الاستثنامين المكل مجازاما علاقته قالجواب (والعلاقة تشبيهه) أى غيرالكلام الاخسير (مه) أى بالآخسير (لجريم العطف بخلاف الاتصال الصورى لانه يتحقق بالاعطف ومع الاضراب فالديص لح علاقة (ومأقيسُل في وجهه) أى التوقف في غير الاخيرة (الاشكال) بفق الهمزة جمع شكل بفق المعجة (يو جب الاشكال) ،كسرالهمزه الاشتباء كاقال معناء ابن الحاجب (فعناه) أن الاستثناء (يخرج من الاولى) تارة (ولا يخرج) منهاأخرى (فتوقف فيه) أى فى اخراجه من غبرالاخيرة (والا) أى وان لم يكن معماه هذا (اقتضى أن يتوقف في الاخيرة أيضًا) وهو باطل (الشافعية) فالوا أولا (المطف يصير المتعدد كالمفرد) وتقدم باقى وجبهه (أجيب) أن تصبير المتعدد كالفردات أهو (في) عطف (المفردات) بعضها على بعض لات العطف في الاسماء المختلفة كالجيع في الاسماء المتفقة لا في عطف الجل الذي كالرمنافيه وهذاهو الابطال الموعود (وما قال هي) أى الجل (مثلها) أى المفردات (اذالاستثناء فيها) أى الجل (من المتعلقات أوالسنداليه أجيب بأنه) أى كُونم امثلها (اذا التحدت جهة النسبة فيها) أى الجل (وهو) أى انحادجهة السبة فيها (الدليل) على تعلقه ما اكل (ككونها) أى الجل (صله) للموصول نحو انسرب الذين قتلوا وسرقوا وزنوا الأمى تأب ونحوه بمأيو بب الانصال والارتباط لامطلقا (القطع بأب نعوضرب بوتمم و بكرشجعان ليس ف حكمه) أى المقسرد (قالوا) مانيا (لوقال) والله (لاأكات

الطابوحوابهات الانتهاء عسن الشئ أدامكن لان فيهبقاه على العسدم وأما الاشتغال بهأمدافغرعكن وهذا الكلام من المصنف مناقض لفوله بعدداتان النهى كالام في المتكراد والفور الشالث لولم يدل على التكرار بل دل على المرة لمعزورودالنسخ لانورودمان كانبعد فعلها فهمسومحمال لانه لاتكلف وانكان قبل فهو مدل على البداء وهوظهور المصلحة بعسدخفائها أو بالعكس وهوعلى الله تعالى عال ولكن ورود النسيز حائزفدلء لهائه للنكرار وجوابه أن النسيخ لامحوز وروده عــ لي الآمر الذي يقتضى مرة واحدةلكن اذاورد على الامر المطلق صارداك قرينة في الدكان المرادعه التكرار وحسل الامرعلى المتكرارلقرينة حائزهكذا ذكرهني المحصول فتبعده علسسه المسنف والثأن تقول ان محدد اللواب فدارم انالايكون حوازالاستثناء دليسلا على العوم البنة

لا مكان دعواه في كل استثناه وذلك مبطل لقوله بعد ذلك ومعيار العموم جواز المكان دعواه في كل استثناء وأيضافه ومناقض لقولهم ان النسي قبل الفعل جائز لاسيما النهسم استدلوا عليه بقضية ابراهيم معان الذيح يستعيل تكراره وأيضافيل ومنه السكوم نقط المنافق ال

مع أنه من أهدل السان وأقر عليه فلو كان الامر موضوعا في السان العرب التكرار أوللرة لاستغنى عن الاستفسار ويوابه ان ما قاله عنوع فأنه فديستفسرعن أفراد المتواطئ كا إذا قال أعتق رقبة فتقول أمر من أم كافرة سليمة أم معيبة قال (الخامسة الامر المعلق بشرط أوصد فق منل وان كنتم جنبا فاطهر واوالسارق والسادقة فاقطعوا لا يقتضى التكرار لفظاو يقتضيه في اساأ ما الاول فلان ثبوت الملكم مع الصدفة أو الشرط يحمل التكرار وعدمه ولانه لوقال ان دخلت الدار (٣٧٣) فأنت طالق لم يشكر د وآما الثابي

فلا تالتربيب يفيد العلية فستكرر الحكم بتكررها وانحالم يسكر والطلاق لعدم اعتبارتعليل) أقول الامر المعلق بشرط كقوله تعالى وان كستم جنبافاطهرواأو بصفة كقوله تعالى والسارق والسارقة فأقطعوا أبديهما يقتضى تكرار المأموريه عندتكررشرطه أوصفته ان قلسا الامر المطلق يقتضه فأن قلنا اله لا يقتصه ولا مدفعه فهل يقتضههنا فبه ثلاث مذاهب أحدها مقتضمه من حهة اللفظ أي أن عيداً اللفظ قدوضع التكراروالناني لانقتضه أىلامن حهة اللفظ ولامن حهةالقماس وهسداهو القبائل بأب ترتبب الحكم على الوصف لاندل على [العلمة والنااث اله لا يقتضمه لفظا و بقتضه من حهـ ف ورودالامر بالقياس فال فى الحصول وهذا هوالختار فلذلك جزميه المسنف واختيارالآمدى وان الحاجب أنه لامدل علسه والاومح لانظلاف فيمالم يثنت كونه علة كالاحصان فان ثنت كالرباعانه شكرر

ولاشربتان شاءالله تعالى تعلق إنشاءالله (بهما) أى بالجلتين اتفاقا (أجيب بأنه) أى انشاءالله (شرط) لااستشاء (قان ألحق) الشرط (به) أي بالاستشناء (فقياس في اللغة) وتقدم انه غيرصيم (ولو سلم) صحته (قالفرقأن الشرط مقدر تقديمه) على الجزاء بخلاف الاستثناه فانه غسرمقدر تقديمه على المستثنى منه و تقدم مافيه (ولوسلم عدم لزومه) أى تقدم الشرط (ملقرينة الاتصال وهو) أى دليله (الحلف على السكل) عادات شاء الله ألى الكل ولبس النزاع فيما كان هكذا واعما النزاع فيما لاقرينة توجب بوعه الى الكل قبل وأيضالما كانت الاشهاء كلهاموفوفة على مشيئة الله تعالى كان الظاهر والغالب من حال التكلم عود المشيئة الى الكل في مسيرذ كرها قرينة معنويه تقنضي العود الى البكل وهذه القرينة مفقودة في نحيره من صور الاستثناء (قالوًا) "مالئا (قديت ملق الغرص به) أي بالاستثناء (كذلك) أىعائداالى الكل (وتكراره) أى الاستثناء الكرمنها (يستمين) واولا أنه بعود الى الجسع فَكَان مَغْنيا عن التَّكر ارال استُحين لنعينه طريقااليه (فلزم ظهوره) أى الاستثناء (فيها) أى فى الجل كلها (قلناالملازمة) بين تكراره واستهجانه (ممنوعة لمنع الاستهجان الامع انحاداً لحكم المخرج منه) لكونه حينتذنكرا وأخالياعن الفائدة والحكم المخرج منه هنامتعد دلامتحد (ولوسلم)أن التكرار يستهجن (لم يتمين) التكرار (طريقا) لافادة المراد (فلينصب قرينة الكل أو يصرحه) أى بالاستثناء من الكل (بعده) أى الكل كان يقول بعد المكل الاكذاف الجيسع (قالوا) رابعاهو (صالح) للجميسع (فالقصرعلى الاخيرة تحكم فلناارادتها) أى الاخيرة (اتفاق والتردد فيما قبلها والصلاحية لاتوجب طهوره) أى الاستشناء (فيه) أى المكل (كالجمع المنكرف الاستغراق) فانه صالح للجميع وليس بظاهرفيه (تعالوا) خامساً (لوقال على خسة وُخسة الاستة فبالكل) أي يُنعلق بالجبيُّع اتُّفاقاً ومنْ تُمة لم بكن مستغرقاً فكذافى غيره من الصورد فعاللا شيراك والمجاز (قلنا بعد كونه) أي كل من هذه المستشيمها (مفردا) وكالامنافيااذا كانتجلا (أوجبه) أى كون الاستثناءمها (تعينه للعصة) اذلور جمع الى الاخيرة لم يستقم لانه حينتذ يكون مستغرقام عزيادة وهو باطل فهوجما قامت فيه قرينة على عوده الى الكلولا نزاع فيه وأيضام دعاكم العود الى كل لاالى الجيم فلا برم أن قال القاضى عضدالدبن والحق أن النزاع فيما يصل المجميع والاخبرة وهدذا ايسمنه أذلا بصل أكل واحدة ولا الاخميرة همذا وقد طهرآن رجوع الاستثناء المنعقب افردات متعاطفات الى جيعها محل اتفاق * (تنبيه بنى على الخلاف) في عوده على الاخبرة فقط الالدليل أوعلى الجيم الالدليل (وجوب ردشها دة المُدود في وَذَف عندا المنفية) اذا تاب من ذلك بأن أكذب نفسه في وَذَفه عند من فذفه به وأصلح عل على ما هوالاشبه (لقصر الاالذين ابواء لى مايليه) وهو (وأولئك هم الفاسقون) فينتني عده الفسق لاغبرو بيق ولاتقباوا لهمشهادة أبداعلى -كمه (خلافاللشادي) ومالك وأحد (رداله) أى الاستثناء (اليه) أَيُّ مايليه (مع لا تقباوا) فينتني عنسه ألفسني وتقبل شهادته (ولولا منع الدَّليل من تعلقه) أى الاستثناء (بالاول) أى هاجلدوهم (تعلق به) أيضاء ندهم لان عوده الى الكل عندهم ليس بقطى بل ظاهر يعدل عنه عند قيام الدليل على ذلك وندوج دهناذلك قان الحلدفيد وقالاً دمى

(٣٥ - التقرير والتحبير اول) بتكررعلته انفاقاوهذا مناف لكلام الامام حيث مثل بالسرقة وألجناية مع اله ندنبت التعليل بهما (قوله أما الاول) أى الدليل على الاول وهوانه لا يقتضى النكر ارافظا من وجهين أحده ماأن ثبوت الحكم مع الصفة أو الشرط يحمد التنكر اروعدمه فان اللفظ انحادل على تعليق شي على شي وهوا عمس تعليق كل الصورا وفي صورة واحدة مدلسل صحة تقسمه البهم والاعملامدل على الاخص المزمن ذلك أن التعليق لايدل على التكرار الثاني انه لوقال لاحم أنه ان دخلت

الدارفأنت طالق فان الطلاق لا يشكر وبشكر والدخول ولوكان يدل عليه من جهة اللفظ لكان يشكر وكالوقال كل الكن هذا الدليل من باب تعليق الانشاء على الشرط وكلامنا في تعليق الامرف ينبغي أن يقال واذا ثبت في هذا ثبت في ذلك القياس أوعشل بقول لوكيله طلق زوجتي ان دخلت الدار نع ان كان تعليق الخبر والانشاء كنعليق الامرفي ثبوت الخلاف حصل المقصود لكن كلام الاسمدى في الاحكام يقنضي أن الانشاء لا يتكرر (٢٧٤) انفا قاوصر حبه في الخسبر كقولنا ان جاء زيد جاء عسرو وأما الدليسل على

راجيء على حق الله تعيالى عندهم حتى بسقط بعفوه و ورث عنسه فلا يسقط بالتو به فيندفع أن يقيال فننتق أن بتعلق به أيضاعت دهم مع أن المستثنى هوالذين تافوا وأصلحوا ومن جلة الاصلاح الاستعلال وطلب عفوالمقذوف وعندوقو غذلك يسقط الجلدفيصع صرف الاستشناء الى البكل (نم قيل الاستثناء منقطع) قاله القادى أبوزيدو فرالاسلام وشمس الاعمة السرخسى (لان الفاسقين لم يتناول المائسين) ليضر بموامنهم فالمعنى آمكن الذين تابوا قان الله يغفر لهمو يرجهم وهذاعلى ماذهب اليه فحر الاسلام ومن وافقه أولان المستشى منه الذين يرمون لكن لم يقصد اخراج التاثبين من حكم الرامين بل قصد اثبات حكم آخرالنا تبين وهوأن ألنائب لا ببقى فاسقابعدا لتوية وهسذا على ماذهب اليه الفساضي أيوزيد واختاره صدرالشريعة (والاوجه متصل من أوائك) هم الفاسقون (أعنى الذين يرمون) لتناولهم المياهم ثماخراجهم من حكمهم كاهوظاهرالاتية أى أواثك الذين يرمون يحكوم عليهم بالفسق الاالنائمين منهم فانهم غير محكوم عليهم به حال اتصافهم بالتو بة الدجاع القاطع على أن لافسق مع التوبة وكيف الاوالتا تبمن الذنب كمن لاذنبله كارواه الطبراني برواة العصير عن ابن مسعود مرقوعا والفسق هو المعصمية والخروج من الطاعمة فلا يضركون المراد بالفاسق الفاسق على الدوام والثبات وانتني كون المرادبالفاسق الفاسق فالجدلة لكن التاثب لم يعرب من حكم القاذفين الذى هو الفسق كاقاله القاضى أبوزيد فليتأمل ف(مسسئلة اذاخص المام كان عجازا في الباقى عند أجمهور) من الاشاعرة ومشاهير المعتزلة (ويعض المنفية) كصاحب البديع وصدرالشريعية (الاأنه لا تخصيص لا كثرهم) أي الحنفية والابمستقل على ماسبق فهو بعداخراج بعضه بغيرمستة لحقيقة على قولهم كأضرح به صدر الشريعسة واختاره داالقول بدون هدا التقييد ابن الحاجب والبيضاوى (و بعضهم) أى الحنفية (كالسرخسي والحنابلة) وأكثر الشافعية بلجماه ميرالفقهاء على ماذكرامام الحرمين (حقيقة) فى الباق (وبعضهم) أى الحنفية (وامام الحرمين حقيقة في الباق مجازف الاقتصادوالشافعية) نقاوا (عن الرازى من المنفية وهو") الشيخ الامام أبو تكر أحد (المصاص ان كان الباقى كثرة بعسر ضبطها فقيقة والا) ان كان الباقى ليس كذلك (فجاذ) والمذكور في كلام ابن الحاجب الرازى حقيقة أن كان الباقي غير منصصر وفسره القيانى عضد الدين عمني ماذ كره المسنف لكن زادالسبكي على آحادالناس كذانسر وامام الحرمين وقال الغزالي كل عسد دلوا جمعوا في صعيد لعسرعلى الناظرعددهم بجردالنظر كالالف فهوغم يرمحصوروان سهل كالعشرة والعشرين فحصور و بين الطَّرفين أوساط تلحقُ بأحدهما بالطن وما وقع فيه الشك استفتى فيه القلب (والحنفية) نقاوا (عنمه) أى الحصاص (ان كانج عافقط) أى من غسير تقييد بالقيد السابق فحقيفة والآكأن مجازا (أبوالحسينان خص بمالاً يستقل) من شرط أوصفة أواستَثناءاً وَعَاية (فحقيقة) وانخص بعستْقل من سمم أوعقس فيساز وبه قال الامام فحرالدين الرارى قال السسبكي وهوا لذى رأيته منصوراف كلام القاضي ونقله عنسه أيضاالما ذرى وذكرانه آخر قوليسه وإن أولهسما كونه مجازا مطلقا وقال المتأخرون منهسما بنالحاجب (القاضي انخص بشرط أواستناه) فقيقة والا فجاذ (عبدالجبار) ان

الشاني وهسوانه يقتضي التكرارقماسافلان ترتب المكرعلى الصفة أوالشرط مفهدعلمة الشرط أوالصفة لذلك الحكم كاسساني في القداس فستكرر الحسكم متكررذاك لان المعاول يتكردبتكررعلنه (قوله واغا لمنتكرر الطسلاق) حواب عن سؤال مقدر وتوجيه السؤال أن بقال لوكان تعليق الحكم بالشرط دالا على تكراره بألقياس لكان بلزم تكرار الطلاق بتكرارالقيام فمااذاقال انقت فأنت طالق وايس كذلك وحوالهأن تعبيره مذلك دال عسلى اند حعسل ألقيام علة للطلاق ولكن المعتبر تعليسل الشارع لان وفوع الطلاق حكمشري وآحآد النباس لاغسيرة بتعليلهم فأحكام الله تعالى لان من نصب علة لحكم فاغاشكرد حكسه وسكرر علته لاحكم غسره فلذلك لم متكررا لطلاقمته ألاترى انهلوصرح بالنعلل فقال طلة هالقبامهالم تطلق امرأة أخرى له قامت قال (السادسية الامرالمطلق

كُونِهُ الفورخلافاللحنفية ولاالتراخى خلافالقوم وقبل مشترك لناماتقدم قبل انه تعالى ذما بليس خص على الله على الم على الترك ولولم يقتض الفور لما استحق الذم قلنالعل هناك قرينة عينت الفورية قبل سارعوا يوجب الفور فلنا فنه لامن الامر قبل لوجاز المأخسير فامامع بدل فبسقط أولامعه فلا يكون واجباواً بضالما أن يكون للتأخير أمدوهواذا فلن فوا ته وهو غير شامل لان كثيرا من الشبان يمونون عاماً ولا فلا يكون واجبا فلمام تقوض عاداً صرح به قيسل النهمي بفيد الفور فكذا الامر قلمنا لا نه يفيد التسكرار) أقول الامرالمجرد عن القراش ان قلنا انه يدل على التكرار دل على الفوروان قلنا لا يدل على التكرار فهدل يدل على الفورام لا حكى المصنف فيه أربعة مذاهب أحدها أه لا يدل على الفورولا على التراخى بل يدل على طلب الفعل قال في البرهان وهد أما بقسب الى الشافعي وأصحابه وقال في المحصول انه الحق واختاره الاسمدى وابن الحاجب والمصنف والثانى انه يفيد دالفوراى وجو باوهومذهب الحنفية والثالث انه يفيد التراخى أى جوازا قال الشيخ أبواسمني والتعبير (٢٧٥) بكونه يفيد السراخى غلط وقال

في البرهان اله لفظ مدخول فانمقتضى افادته التراخي أنه لوفرض الامتشال على الفور لم يعنديه وليسهذا معتقدأ حد نع حكى ان برهانعن غلاة الواقفية أما لانقطع بامتثاله بل يتوقف فسسة الىظهور الدلائل لأحتمال ارادمالتا خبرقال وذهب المقتصدون منهمم الىالقطع بامتثاله وحكاء فالبرهآن ايضا والرابع وهوم في الواقفية آنه مشترك بن الفوروالتراخي ومنشأالخسلاف قى هسذه المسئلة من كلامهم في الحيج (قوله لناما تقدم) أى فى الكلام على ان الامرالمطلق لايقتضى التكرار وأشار الى أمرين أحدهما أنه يصبح تقييده مالفور وبالتراخي منغسر تكرار ولانقض والثباني أنه وردالامرمع الفور ومععدمه فيجعل حقيقة في القدر المسترك وهوطلب الانسان به دفعا للاشتراك والمحاز وقدتقدم الكلام فهذبن الدليلن ومأفيه ما مدسوطا وقد تقسدم هناك دلسل مالث لانأنىهما وفولهقسلانه

خص (بشرط أوصفة) فقيقة والافعاد ونظرفيه العلامة وتبعه التفتازاني أنه قال فعدة الادلة العصيم انه بعسير مجازا بأىشئ خص لانه استعمال اللفظ فى غدير ماوضع له اقرينة اتصلت أوانفصلت استقلتأملا وأجابالابهرىبأن المذكورفى العمدة هوقوله أولاوكا تمهر جمع عنه ثمذكر عن المعتمد لابى الحسن ما يفيدموافقة ما في الكتاب (وقبل انخص بلفظيي) متصل أومنفصل فحقيقة والافعياز فهذه عمانية مذاهب (لنا) على المختار وهُوالأول (الفرض انه) أى العام (حقيقة في الأستغراق على الخصوص فلو كان الباقى فقط حقيقة) أيضا (كان مشتركا) لفظيا (وهو) أى وكونه مشتر كالفظيا بين السكل والبعض (غير المفروض ودفع) هذا ودافعه القاضى عضد الدين (بأنه) أى العام (في صورة التفسيص للاستغراق لان أكرم بني تميم الطوال في تقدير من بني تميم أي بعضهم لان من التبعيض (فلزم ارادة كلهم) منقوله بني تميم ضرورة (والا) لولم يكن المرادهذا (كان المعنى) أكرم (بعض يعضهم لانمن شأنمن التبعيف بقصة وضع بعض مكاتها والفرض أن المراديبني تميم البعض أيضا فيؤل المعسى الى هذا وهوليس بصيم (معسر ض الحكم) الذي هو آكرام الموسوف منهم بالطول (فخرج الاتنر) وهومن لم يوصف منهم به من طلب الاكرام (وهذا) النوجيه (لازم في المستثنى على ماقيل أى كاتقدم من اختيارا بن الحاجب أن المراد بالمستثنى منه معناء حقيقة ثم يعر جمنه المستثنى ثم يحكم على الباقى (و يمكن اعتباره) أى هذاوهو أن المراء من العام جيسع مايتنا وله اللفظ ثم يخرج غبر إ المرادمنه م يحكم على الباق (في الكل) أى في سائر العومات المخصصة بأي تخصيص كان قال المصنف (غيرأن وضع المفرد واستعساله ليس الالتركيب) لمسانقدم قبيل الفصسل الاول من أن المقصود من وضع المفردات ليس الاالمعانى التركيبية (و ببعدأن يركبه) أى المشكلم المفردمع غيره (مريد المجموع) ممايتناوله (ايصكم على البعض لانه) أى القصد الجموع (حينشذ) أى حين يكون الحكم على بعضه (بلافائدة لحمَّة أنْ يريدمنه) أىمن اللفظ العام (لغة المحكُّوم عليه فقط ولوكان) العام (عدداً) فًا تتني الدفع (وقولُ السرخسي صيغة العموم للسكلُ ومع ذلكُ حقيقة فيماو راء المخصدوص لانهماً) أى صيغته (انما تتناوله) أى مأوراء الخصوص (ومن حيث انه كل لابعض كالاستثناء يصير الكلام عبارة عماورا والمستثنى بطريق أنه) أى ماوراه المستثنى (كل لابعض ان أراد) أن تناوله لماوراء المخصوص (يوضع آخر خاص لزم الاشتواك) اللفتلى والمفروض خلافه (أووضع المجاذفنقيض مطلوبه) لان مطاويه انه حقيقة فيه (فان قيل لم المحمله) أى هدذا من السرخسى (على انه لايشترط الاسستغراق) في العام فيكون العام المخصوص من افراده مالم يفته الى مادون الثلاث فيكون حقيقسة (قلناالكلام في إلعام اذا خص) هل يكون فيما وراه المخصوص حقيقة (وانما يقبله) أى التحصيص (الصيغ المنقسدمة كالجمع المحلى ونحوه) من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام ونحوها (مما أتفق على استغرافه والمسلاف في الستراطه) أى الاستغراق الماهو (ف مسمى لفظ عام ومن لم يشترطه) أى الاستغراق في مسمى لفظ عام (وانجعلمن صبغه) أى العام (الجمع المنكر لا يصم اعتباره) أى عدم شرطه (هذا اذلايقبل الاخراج منه ولذا لا يستثنى منه) كأنقدم ف بحثه ولقائل

تعالى أى استدل الفائلون بأن الامريفيد الفوريا وبعة أوجه أحدها انه تعالى ذما بليس لعنه الله على ترك السجود لآدم عليه الصلاة والسلام بقوله ما منعك أن لا تسجدا فأمرتك كاتفدم بسطه فى الكلام على أن الامرائو جوب فلولم كن الامرالفو ولما استحق الذم ولكان لا بليس أن يقول انكما أوجبته على الفور فضيم الذم وأجاب المصنف تبعاللا مام بأنه يحتمل أن يكون ذلك الامرم قرو تابعا يدل على انه البور وفى الجواب تطرلان الاصل عدم القرينة وقد تحسك المصنف بهد ه الآية على أن الامرالوجوب مع أن ما قاله بعينه يكن أن يقاله في كانجواباله كانجوابالهم بل الحواب أن بقول ذلك الامر الواردوهوقوله تعلى فأذا سويته وتفغث فيه من روى فقعوا له ساجدين وفيه قر بنتان دالتان على الفور احداهما الفاءوالثانية ان فعل الامروهوقوله تعلى فقموا عامل في اذا لاث اذا ظرف والعامل في اجرابا المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية والم

أن يقول لاخفاه في أنه يتعدى ، ن ثبوت الخلاف في اشتراط الاستغراق في مسمى لفظ عام ثبوته في صيعه أيضاضر ورةاتصافهابه والجواب الهفق فى دفع قول السرخسى على هذا التقدر رأن ما الايصم فيه التصييص من صبغه لا كلام فيه ومايصم التفصيص فيهمنها تناوله اذاقصر على النلاث فصاعد المعنى العوم فيه بافعلى قول من لم يشرط الاستغراق لكن لا يلزممنه كون تلك الصيغة حقيقة فى الساقى لانه ليستمام معناها الوضعى فلايج دىعدم اشتراطه في مسمى العام ولاقص اتنا ولته صيغته كون الصيغة حقيقة في الباقى فلبتأمل (ومافيل) وقائله عضد الدين (ارادته) أى الباقى (ليس بالوضع الثاني والاستعمال) الثابي له فيه (بل) الباق مراد (الاول) منهما وانماطراً عدم ارادة بعض معنى اللفظ (ممسوع بل الحقيقة ارادنه) أى الباقي (بالاول من حيث هو)أى الباقي (داخل في عمام الوضعي المراد) باللفند (لا) ارادته (بجبردكونه عمام المراد ما لحكم) أمااذا أريده دا (فهو) أى كونه موضوعاله اغماهو (مالثاني) وليست ارادة الباق الابالاعتبار الاول (المنابلة تناوله)أى العام الباق بعد التخصيص (كما كان) قبله (وكونه)أى التناول الباقى بعد التخصيص (ومع قرينة الافتصار) عليه (لايغيره) أى تناوله له (فهوحقية أقلنا الحقيقسة بالأستمال في المدنى) المرضوعة (لاالنناول لانه) أي الشناول (لتبعيته الوضع ابت المخرج بعدالتحصيص ولمكل وضعى حال الميموز بلفظه الرازى اذابقي) من العبام مقدار (غيرمنحصر) في عدد (فهو) أى ذلك الباقى (معنى العموم) لانه كون اللفظ دالاعلى أمر غير منعصر في عدد فيكون فيسه حُقيقة (نقله الشافعية عنه والحنفية بنقل مذهبه أجدر) من الشافعية به فاله للكونه منهم هم به أعرف (وهو)أى مذهبه (بناء على عدم اشتراط الاستغراق) في المهوم (وغلط) الرازى (بأن مقتضاه) أى دَايِلُه (كون الله فف فف لفظ الموم لاف الصيغة) والامر بالعكس فهومن اشتماء العارض بالمعروض كاوقع مثله لكثير من الاصواء بن في كثير من المواضع م أجيب عن الاول عنم كون معدى الموم ذلك بلمعناه تناوله لجبيع ما يصلحله وقد كانمتناولا لجميع ما بصلح فصادلبعضه فيكان عجازا (أبوالحسين لوكانالاخراج، عالاً يستقل يوجب تجوَّرًا) في اللَّفَظ (لزم كونالمسلم للعهود مجازاً) واللازم باطل فالمازوم مثله بيان الملازمة أن مسلماء قيديماه وكالجزمة وهواللام وقدصار بهلعني غيرماوضع له أولا قامه قبل دخول اللام كان لمن قام به الاسلام يدون عهدوقد صارله مع العهد قال المسنف (والجواب)عنه كافي أصول ابن الحاجب وغيره (مان المجموع) من مسلم واللام أو (الدال) على مجموع المعنى لاأن مسلماللجنس واللام القيد (مندفع بأنه بعد العلم بأنم ما) أى اللام ومسلما (كلتان بوضع بن ركبتا) وجعل مجوعه مادالاعلى ألمعني (مجردا عنبار يمكن مثله في العام المقيديم ايستقل والا) أن اعتبركون الدال في منسل المسلم المجموع من الدو ومدخولها ولم يعتسبركون الدال في العام والمقيد لمبه بمالا يستقل المجموع منهما وفتحكم محض ككونه فرقابين المتساويين بلافرق مؤثرهذا وفي حاشية الابهرى وفيمانقل عده المصنف من أن العام الخصص بغير المستقل حقيقة نظر لان العام الخصص وحده ليس حقيق قعنده ولا عجازا كايدل عليه صريح كادمه على أن تلخيص دايسله على الوجه المذكورف المتن والشرح بنفى كونه مجازاو ينافى كونه حقيقه ولانه يدل على أن العام الخصص بغير المستقلليس

تقدم أن الامرالوجوب فنكون المسارءة واحمة ولامعنى الفورالاذاكثم انجل الغفرةعلى حقمقتها غمر عكن لانهافعسل ألله تعالى فيستصل مسارعة العيداليها فحمل على المجاز وهوفعل المأمورات لكوايا سبيا للغسفرة فأطلقاسم المسبب وأريديه السبب والحواب أمالانسسلمأن الفورية مستفادة من ألامر بلايعاب الفورمستفاد منقوله تعالى وسارعوا لامن لفظ الامر وتقسرير هـ ذا الكلام منوجهن أحددهماان حصول الفورية ليسمن مسيغة الامربل منجوهر اللفظ لانلفظ المسارعة دالعلمه كيفياتصرف الثانيوهو تقرير صاحب الحاصيل أن تبوت الفيور في المأمورات لس مستفادا من مجردالامربها بلمن دليل منفصل وهوقسوله تعالى وسارعوا ولك أدنقل هذاالدايل فتقول الاله دالةعلىء حدم الفورلان المسارعة مباشرة الفعل فى وقت مع جوازا لاتسان

به في غيره وأبضافالمة تضى أى المضمر اصحة الكلام لاعوم له كاستعرفه في العوم فيغتص ذلا عما اتفى على وجوب تعييد له تعييد له ولا يعمل المديد الله الشاف المراه وولكان الناخد يرجائزا الكنه لا يحوزلام بن أحدهما أن جوازه ان كان مشمر و طابالا تيان بيسد ل يقوم مقام المبدل وان كان جائزا مدون بدل في لا يمون واجب الاماجاز ركه بلابدل الثاني ان الناخيراما "ن يكود له أمد مين لا يحوز للكاف اخراجه عنه في لا يمون واجب الاماجاز ركه بلابدل الثاني ان الناخيراما "ن يكود له أمد مين لا يحوز للكاف اخراجه عنه

أملاوكلمن القسمين باطل أما الاول فلان القائلين به انفقوا على أن ذلك الامد المعين هو طن الفوات على تفسد برا المرك إمالكبرالسن أوللرض الشديد وذلك الامرغير شامل للسكافين لان كثيرا من الشبان عون فأة و يقتلون غيلة في فتضى ذلك عدم الوجوب عليهم في نفس الامر لانه لوكان واحبالام تتنع تركدوا لفرض الماجوز فاله الترك في كل الازمان المنتدمة على ذلك الطن وأما المنافى فلا تدخيو بن التأخير أبدا تجويز الترك أبدا وذلك بنافى الوجوب والجواب أن ذلك كله (٢٧٧) منقوض عا اذا صرح الاحم

إبجواز التأخرفقال أوجبت علىك أن تفعل كدا فيأى وقت شئت فاكان جوابالكم كان جوابا لنا قال في الحصول وهولازم لامحص عنسه الدلسل الرابع النهمي يفيدالفور فكون الامرأبضا كذلك بالقداس علسه والجامع مدنهم اهو الطلب وجوابه أنالنهى لماكان مفسدا للتكرار في جميع الاوقات ومنجلتها وقت الحالان بالضرورة أن غيدالفورية يخلاف الامروهذا الحواب قدتق دممشله في أواخر المسئلة الرابعة وقدناقضه بعدهمذا بنصوسطر ووقع أيضاذلك للامام وأتباعه والجواب الصييمنع كون النهبي بفيدالفورل أفسه من الحلاف لاستماوهو مختارالمصنف وعلى هدا فلاتشاقض وفروع ﴾ أحسدها الامن بالامن بالشئ ليس أمر ابذلك الشئ على الصيم عندالامام والا مدى وأتباعهمالات من قال مرعدلة بكذاخ فالالعبدلا تفعل لامكون بالاول منعسد باولا بالثاني

لهدلالة وحدمكاأن مسلما في مسلمون ليس دالافلا بكون حقيقة بل الجموع هوالحقيقة (القاضي وعبدالجبارمثل) أى أبى الحسين (في الم يخرباه) ممالايستة ل وهو الصفة والغاية عندالقاضى والاستثناء عند عبد دالجبار دلىلاوه ولزوم كون نحوالمسلم للعهود مجازالو كان الاخراج نغيرهذه الخرجات يوجب تجوزانى اللفظ وجوا باوهوم عراومه ثم فالوااغ استنني القاضي الصفة لآنم اعنده كأنها مخصص مستقل وعبدا لجبارا لاستثناء لآنه ليس بتغصيص عنده ولم يوجهوا للغاية وجهاوقد عرفت مافى الخواب وأيضاذ كرعبسدا لجبار في عدة الادلة الاسسنشاء من الخصصات على اله اذالم يكن الاستثنا منهاعنده كان المستثنى منه بافياعلى عومه فيكون حقيقة وفدقال انه ليس جقيقة (الخصص باللفظمثله) أىأبى الحسين أيضادليلاوهولزوم كون نصوالمسلم للعهود مجارالو كانت الدلائل الاهظية توجب تحوزافى اللفظ وجواباوهومنع لزومه (وهو) أى دليله هــذا (أضعف) من دليله لشمول اللفظى المتصل والمنفصل وقد كأن عدم الاستقلال للتصل هوالمانع من ايجاب النجو زلفظا أوله دخل ف منع ايجابه كافى نحوالمسلم كاظن وهومنتف فى المنفصل فلايصح فياسه عليسه قطعا (الامام الجمع كتعدادالا حاد) قال أهل العربية معسنى الرجال فلانوفلان وفلان الى أن يسستوعب واغساوضم الرجال اختصاراً واذا كان كذلك (وفيه) أي تعدادها (اذا بطل ارادة البعض لم يصر الباق عجاراً) فكدا الجمع واغماعدل المصنف عن العام كاهومذ كورفي نقل ابن الحاجب وغيره الى الجمع كايشبريه تقريرالقاضى عضدالدين لانه الذى بظهر فيه هذا التوجيه وان كان قاصراعلي بعض الدعوى اذليس كِلْعَامِجِعَا (أُجِيبِأُنَا لِحَاصِل) من العَّام (واحد) وهواستغراق ما يصلحه لُوضعه (للاستغراف) أىلاستُغراقهُ ﴿فَيْ بِعِصْهِ﴾ أَى فَاستَحَالَ الْعَامُ مِهَادَابِهِ بِعَضْهِ ﴿فَقَطَ عِجَازَ ﴾ بِمُخلاف الا عُادالمنعددةُ فأنه لم يردبلفظ منها بعض ماوضعله واذا يطلت بعض الحقائق لم بلزم يطلان حقيقة أخرى على الهقدمنع كونا الجمع كتكرارالا حادوقول أهل العربية ذلك ليس لانه مثله فيجيع أحكامه بل لبيان الحكمة فوضعه (ومافيل بمكن اللفظ) الواحد أن يكون حقيقة ومجازا (بحيثيتين) فليكن العام الخصوص كذاك فيكون مجاذامن حيث أن البافى ليسموضوعه الاصلى وحقيقة من حيث انه باق على أصل وضعه فلم ينقل نقلا كليا كاهوشبه قاختيارالسبكي اياه (فنانك) الحيثيتان انعاهما (باعتباروضي المقيق والجمارى قال المسنف يعنى أن الحيثيتين الكائنتين الفظ انماهما كونه بعيث اذااستعل فهمذا كانحقيقة لوضعه لهعيناوهوالوضع المقيق واناستعل فذاك كان عجازالوضعه بالنوعه وسأتي تعقيق ومنع المحازف الكتاب لاانه استعمال واحد تكون اللفظ فيه حقيقة ومجازا كاادعاه الامام (ولآيلزم اجتماعهما) أى الحقيقة والمجازمها في استجمال واحد (على أنه نقل أ تفاق نفيه) أى الانفاق علىمنع أن يكون اللفظ الواحد حقيقة ومجازاني استمال واحدد وانماا ختلفوا في صحة أن يرادبه المعنى المفيق والمنى الجازى معافى استمال واحد ثم يكون حفيفة أومجازا في ذلك الاستعمال على الخلاف (هــذآ) ماذكر (ولم يســـتدل) الامام (على شقه الآخووهوانه مجازفي الافتصارلطنه طهوره وهو عُلط لانه لا يكون اللفظ العام (جازاياء شبار الاقتصار الالواستحل في معنى الاقتصار وانتفاؤه) أى

مناقضامناله قوله صلى الله عليه وسلم مره فليراجعها النانى الامر بالماهية الكلية لا يكون امرابشي من حز نياتها كالامر بالبيع فانه لا يدل على البيع بالعين أو بغيره محكذا قاله الامام و حالفه الاحدى وابن الحاجب الثالث اذاكر والامر فغال صل و كعتين فقيل بكون ذلك أمرابة كراله المدة و نقله في المستوعب عن عامة أصحاب الشيافي و قال الصير في الثانى تأكيد و قال الاحدى بالوقف قال في الفيل المرابة في النواهي وفيد مسائل الاولى النهري يقتضى التحريم اغوله تعالى ومانها كم عنه فانته وا وهو كالامر في التكرار

والفور بالثانية النهى يدل شرعاعلى الفسادف العبادات لان المنهى عنه بعينه لا يكون مأمورا به وفى المعاملات اذا رجع الحافض العقد أوامردا خسل فيه أولازم له كبيع المصاة والملاقيع والربالان الاولين عسكواعلى فساد الرباع بردالنهى من غير فكيروان رجع الحاقم مقارن كالبيع فى وقت النداء فلا به الثالثة مقتضى النهى فعل الضد لان العدم غيره قدورو قال أبوها شم من دعى الحرف الخليفه لمدح قلنا المدح على المنافل المهمة والمام عن (٣٧٨) الاشياء اماعن الجمع كنكاح الاختين أوعن الجميع كالرباو السرقة) أقول النهى هو

استعماله فمعنى الاقتصار (طاهر مل الاقتصار يلزم استعماله فى الباق بلاز يادة فهو) أى الاقتصار (لازملوجوده) أى استعماله في الباقي (لامراد إفادته) أى الاقتصار (به) أي باللفظ ألعام الخصوص (ولوأراد بالاقنصاراستعماله) أي العام (ف الباق بلاذ بادة فهوشقه اللاول وعلت عجازيته) أي العام (فيه) أى فى الباقى والدسيصانه و تعالى أعلم في (مسسئلة الجهور العام المخصوص بمعمل) أى مبهم غير مُعَيَنْ من الاجسال بالمعنى اللغوى (ايس هجة كالاتقتاد إبعضهم) مثلامع اقتلوا المشركين أوهذا العام عنسوص أولم ردبة كل ما تناوله لاأنه بالاجماع كاذ كرالا مدى وغيره لماسياني (وعيين حبة فرالاسلام حِه فيهما طنية الدلالة بعدأن كان قطعيها) أى الدلالة لمسامضي وبلقي من أن العام عند مقطعي الدلالة كَانْلَاص (وقبل يستقط الجلوالعام) يبقى (كاكان) قبل طوقه به كاعليه أبو المعين من الخنفية وان رهان من الشَّافعية (وفي المبين أنوعيسد الله البصرى ان كان العام منبشاعسه) أى الساق بعد المُنصْيص (بسرعة كَالمُشرَكِين في أهل الذمة) فان افظ المشركين بعد القصيص بالذي مني عن الساف الذى هوالحرى بلاتوقف على تأمل فهو حجة بمدالضمسم (والا) أى وان لم يني عن الساقى بعسد التحصيص (فليس بحجة كالسارق لايني عن سارق نصاب ومن حرز لعدم الانتقال أي أي انتقال الذهن (اليهما) أى المصاب والمرزمن اطلاق السارق قبسل بيان الشارع فأذا بطل العمل به أعنى لم يحكم مقطع اليدف صورانتفاه النصاب والحرزأ وأحدهما اذلاينبت القطع شرعاء نددلك لم يمل عقتضاه أيضافى صورة وبعودا لامرين لان اللفظ لايني عن أن القطع انسايكون اذا كان المسروق نصا بالمعرزا (عبسد الجبادان لم يكن العام (محلا) قبل التفصيص (فهوجة) يُواقتاوا المشركين فالعلب قبل التفسيص بالذى تمكن بتعميم القتل لكل مشرك (بخلاف) المجمل قبل المتحصيص مشهل أقيموا (الصدلاة فانه بعد تخصيص الحائض منه يقتقر) الى السيأن كاكان مفتقر االيه قبله لآجال الصلاة فلا يكون حبة (البلني من عَيزى التفصيص عَنصل) أى غيرمستقل كالشرط والصّفة (عبدان خصبه) أى بالمتصل ليس بعبة انخص منفصل كالدليل العقلي (وقيل جه في أقل الجمع) وهوا ثنان أوثلاثة على الخلاف لافيمازاد عليه (أُووُورليس جَهُ مطلقا) أي سواء خص عنصل أوبمن فصل أنبأ عن الباق أولاا حتاج الى البيان أولاهدُا مانقله الآمدى وابن أخاجب وغيرهماعنه (وقبل عنه) أي عن أبي قورابس عة (آلاف أخص المصوص) أى الواحد (اذاعلم)أى كان المخصوص معاوما (كالكرخي والجرجاني وعسى ن أبان أى بصير)العام المخصوص (مجلا قياسواه)أى أخص الخصوص (الى البيان) فني كشف البردوى وغيره أن هؤلا مذهبوا الى أنه لا يسق حجة بعد التصييص مل محب التوقف الى البيان سواء كان الخصوص معلاما أومجهولاالاأنهيجبيه أخص المصوصاذا كانمعاوماغيرانه بالنسسبة الىعيسى مقيد برواية وفى البسديع الكرخى وامن أبات وأبوثور لابيق حجة مطلقا الاف الاستثناه المعلوم انتهى وقدعر فت ان أكثر الخنفيسة ومنهم الكرخى على ان الاستثناء ليس تخصيصا فلايخالف هذا ما فى الكستف بالنسبة الى من عدا أوتورولا قول صاحب المناروه درااشر بعة وغسرهما أنمذهب الكرخي اذاخقه خصوص معاوم أومجه وللا يبق حجة بل يجب التوقف فيه الحالبيات أنهى ولعل هؤلاء انمالم يستثنوا أخص المصوص

القول الطالب الترك دلالة أواسة ولمدخر المصنف حدده للكونه معلومامن حدالامرالسانق وصنغته تستجل في سمعة معان ذكرهاالغزالي والامدى وغبرهما أحدهاالتمريم كفوله نعمالي ولانقتماوا النفس والشاني الكراهة كةوله صلى الله عليه وسلم لاء سكن أحدد كم ذكره بيبنه وهوسول الثالث الدعاء كقوله تعالى ربنالاتزغ قلوبنا الرابعالارشادكفوله تعالى باأيهاالذين آمنوا لاتسألوا عن أشماء الامة اللامس التعقير كقوله تعالى ولاغدن عندك الآبة السادس بيات العاقبية كقوله تعالى ولاتحسن الله غامسلا السادم البأس كقوله تعالى لاتعتسذروا البومالاته وقسداختلفوا فأنالنهى هلمن شرطه العاووا لاستعلاء وارادة الترك أملاوأنههل فصغة قصمه أملا وأنه همل هو حقيقة في الطلب وحده أم لاوان ذلك الطلب الذي هو حقيقة فيههل هوالتمريم أوالكراهة أوكلمنهما بالاشمة المأوالوقف كا

أحملة وافى الامرفعلى هذا اذا وردالتهى مجردا على القوائن فقنضاه التقريم كاتبه عليه المصنف ونص عليه الشافعي كالاولين فى الرسالة فقال فى باب العال فى الاحاديث سانصه ومانهى عنه فهو على التحريم حتى بأتى دلالة عنه على أنه أراد غيرالتعريم انتهى ونص عليه أيضاف مواضع أخرى واستدل المصنف عليه بقوله تعالى وماثها كم عنه فانته و أمر بالانتها وعن النهى عنه فيكون الانتها وواجبا لانه قد تقدم أن الامر الوجوب والدان تقول انحايدل هذا على التحريم في بعض النواهي بدليل منفصل أيضا لامن وضع اللفظ وكلاهما غيرالمدى (قوله وهوكالامر) يعنى أن النهى حكمه حكم الامرق أنه لا يدل على التكرار ولاعلى الفور كاتقدم وفي المحسول أن هداهو الحتار وفي الحاصل انه الحق لانه قديرد للشكر اركة قوله تعالى ولا تقر بوالزنا وخلافه كفول الطبيب لا تشرب البن ولا تأكل اللهم والاشتراك والمجاز خلاف الاصل فيكون - قيقة في القدر المشترك وصح الاسدى وابن الحاجب انه للشكر ار والفور وجزم به المصنف قبل هذا بقليل كانقدم التنبيه عليه وقال في المحصول انه المشهور وابن برهان (٢٧٩) انه مجمع عليه ودليل الامام مى دود

عاتقدم فى الكلام على أن الامر ليسالسكراد ولان عددم التكرار في أمي المريض انماهولقر بتذوهو المرض والكلام عندعدم القرائن المسئلة الثانية في أنالنهي هملىدل عملي الفسادأملا فقال بعضهم لامدل عليه مطلقا ونقلدفي المحصول عن أكثرالفقهاه والأسدى عن المحققن وقال بعضهم بدل مطلقا وصعمه الاالحاجب لكن ذكرهذا الحكم مفرقاف مستلتعنفانهسمه وقال أبوالحسسان البصري بدل على الفسادف العبادات دونالمعاملات واختاره الامام في المحصول والمنتضب وكذلك اتباعه ومنهسم صاحب الحاصل وخالفهم المصنف فاختار تفصسلا بأتىذكره والكلامعليه وحنث قلنبا بدل عسلي الفسادفقس يدلمنجهة اللفة والعصم عنسد الاتمدى وامنا فماجب انه لابدل الامن جهسة الشرع وقد نقدم دليله في الكلام عيلى أنامتثال الاس بوجب الاجزاء واليسه

كالاولين للعداريه والاكان نسخا كاسيذكرالمسنف مع عدم التمكن من العمل به بقيدا لتعيين قبل البيان أبضالان كل فرض من الباني يحتمل على حدسواء أن بكون هوالباق وأن يكون عنسر جاولكن على هذا لاحاجة الى تقبيد الأولين هذا بمااذا كان الخصوص معساوما فأنه كداك اذا كان مجهولالعين هذا التوجيه فليتأمل شمقد ظهرمن هدفه الجلة أن قول البلني هو بعينه قول الكرخي ومن عة قال شارحو منهاج البيضاوي فيقوله وفصل الكرخي انتهى فقال انخص بمتصل كان حجة والافلاوظهر أناستثناءالبديع الاستثناءغيرمحتاح في الحقيقة اليه (اننا) على الاول (استدلال الحمابة به) أي بالعام المخصوص عبين وتنكور وشاع وأم ينكر في كان اجماعا (ولو فال أكرم بن تُعيم ولا تكرم فلأ نأو ولا نافترا) اكرامسائرهم (قطع بعصيانه) فدل على ظهوره فيسه وهو المطلوب (ولان تناول الباقي بعسده) أي الضميص (بأقوجيته) أى العام (فيه) أى الباقي (كانباعتباره) أى التناول (وبهذا) الدليل الاخير (استَدل المطلق) لحيته كفضر الاسلام لانفر الأسلام فانه سيأتى و جهسه (ويدفع) قول المطلق (باستدلالهم) أى العمابة فأنه انحاكان بعام مخصوص بمبين (والعصيان) بترك فعد لما تعلق بالعام الخصوص طلب فعله انساهوا بضا (ف المبين والجة فيه) أى الثاني (قبله) أى التخصيص أيضا انما كان (لعدم الاجمال) فلا مكون عبة في المخصوص بحمل لتعقق الاجمال حسننذ (ويقاؤه) أي النناول انما هُواْ يِضًا (في المبين لا الجمل فوالاسلام والعام عند مكاخلاص) في قطعية الدلالة كأتفسد مقال والحالة هذه (المنصص شبه الاستشناء) جمكه (لبيانه عدم إرادة الخرج) مما تناوله العام بحكه (و) شب (الناسَمَ) بصيغته (لاستقلاله) بنفسه في الافادة (فيبطل) المخصص (ادا كان مجهولا) أي متناولا لَمَاهُ وَيَجْهُ وَلَ عَنْدَالسَّامِعِ (الثَّانَى) أَى اشبه الناسخُ (وَ يَبقُ العام عَلَى قَطَّ مِنْهُ لِبطلان النَّاسخ المجهول) لانه لا يصلح نامخا المعاوم ولا تنعدى جهالة الخصص اليه لكون الخصص مستقلا بحلاف الاستثناء فانه بنزاة وصف قائم بعدوالكلام لايفيد بدونه حستى أنجموع الاستثناء وصدرالكلام بنزلة كلام واحدقهالنه توجب جهالة المستثنى منه فيصير مجهولا مجلامتوقفاعلى البيان (و ببطل الاول) أى كون العام قطعيا (الاول) أى لشبه بالاستثناء لته مدى جهالته اليه كافى الاستثناء المجهول (وف) الخصص (المعلوم شب الناسخ) من حيث كونه مستقلا (يبطله) أى العموم (العدة تعليله) أى الخصص من هذه الحيثية كاهوالاصل في النصوص المستقلة وأن كان الناسج لا يعلل (وجهل قدر المتعدى اليه) بالقياس (فيجهل الخرج) بهدذا السبب (وشبه الاستثناع) من حيث أثبات الحكم فيماوراه المخضوص وعدم دخول المخصوص تحت حكم العام (ببقي قطعيته) فال المصنف رحمه الله تعالى (وهو) أى هذا الدايل (ضعيف لان إعمال الشبهين عند الامكان وهو) أى امكان إعمالهما (منتف في المجهول مل المعتبر الاول) أي الشبه ما لاستثناء (لايه) أي الشبه به (معنوي) لان الاستثناء يَخر جمن العام كالمستقل غيرانه لم يسم تخصيصاا صلاحًا (وشسبه الناسخ طرد) لاأثر له (لانه) أى الشبه به (ف مجرد اللفظ) أي كون كل منهما لا يعتاج في صحة الشكام به الى غيره (وعلى هـ ذا) وهوأن المعتبرشبهه بالاستثناء (تبطل جيته) في المجهول (كالجهوروصيرورته طنيافي المعلوم لما تحقق من

أشار المصنف بقوله النهى يدل شرعاولم يذكر الأمام ولا مختصر وكلامه هذا القيدواذا قلى الايدل على الفُساد فقال أبو حنيفة يدل على الصدة لا سنحالة النهى عن المستصيل وجزم به الغزالي في المستصفى قبل الكلام على المبين ثمذكر بعد ذلك في هذا الباب انه فاسدوقد تفدم معنى فسادا لعبادات والمملاء لات في أول الكتاب فأغنى عنذ كره وانرج عالى كلام المصنف و حاصله أن النهى يدل من جهة الشرع على الفساد في العبادات أى سواه نهى عنه العينما أولام والنهالان الشي الواحد يستعيل أن يكون مأمود ابه ومنها عند

وحين ثذلا يكون الاتن بالفعل المنهى آتيا بالمأمور به فيبقى الاحرم تعلقابه و يكون الذى أنى به غير عجزى وهوالمرادمن دُعوى الفساد كا تقدم فى الكلام على العمة هكذا قرره بعضهم وهو خاص بالعبادات الواجبة أوالمستونة مع أن الدعوى عامة فالاولى أن يقال إلصلاة المنهى عنها مثلا لوصت لوقعت مأمور ابها أحمر ندب اجموم الادلة الطالبة العبادات ثم ان الاحربها يقتضى طلب فعلها والنهى عنها يقتضى طلب تركها وذلك جمع بين النقيضين (٧٨٠) (قوله بعينه) هو بالباء ومعناه بنفسه وهوم تعلق بيكون فافهمه وهذا الدليل

عدم إرادة معناه) أى العام بسبب التخصيص بالمعلوم (مع احتمال قياس آخر يخرج) منه بعضه أيضا (وهذا لتضمنه) أى المخصص القياس الدكور (حكمًا) لاحقيقة فقد تضمن ما يوجب الاحتمال للاخواج فيكل فردمعين أولتضمن المخصص على مسيغة اسم المفعول حكما شرعيا والأصل ف النصوص التعليل (الالشبه النَّاسيخ باستقلال صيغته) لماذكرنامن أنه طردى لأأثر له (وكون السمى عجة) في انبات عكم (فرع معاوية محل حكه والقطع نفيها) أى معاومية محل حكه (في نحولا تقت اوا بعضهم فاندفع) هُذَا (بِنبوتها) أى الجية مع التفاءمعاومية حكم الخصص (في تحوو حرم الربا) من قوله تعالى وأحل الله البيع (العلم بحسل البيع قلما ان علوه) أى ألر با (نوعام عسر وفامن البيع فلا إحمال والا) أىوان لم يعرفو ، فوعامنه (فكرم بعض البيع) أى فهو مجه ل بتوقف العمل به آلى البيان مع اعتفاد حقية المرادبه (واخراج سارفُ أقل من) مقدار قيمة (الحين) المشار اليسه ف حسد بث أين قال لم تقطع اليد على عهد الذي صلى الله عليه وسلم الافي عن المجن وعنه يوم تسذد بذار روا ما لحما كم في المستدرك وسكت عليه أى في مقدار عنه الانسلم أنه من الخصيص بالجهول بناء على ظن ان مقدار قيمته كان مجهولابل هومعملوم كاأ فاده هذا الحديث وحديث عروين شعيب عن أبيه عن جمده قال كان غن الجين على عهدرسول الله صلى الله علمه وسلم عشرة دراهم أخرجه أحدوا - حتى والنسسائي والدار قطني ومنقة قال أصحابنا لاتقطع فى أقل من عشرة دراهم وانها كانت قيمة الدينار وحديث ابن عرأن رسول اللهصلى الله عليه وسلم قطع سارقافي عجن قيمته ثلاثة دراهم متبفق عليه ومن تمة قال مالك والشافعي وأحد فى أظهرر وايانه تقطع اذآسرق للائة دراهم أوربع دينارغسيرأن الشافعي يقول كانت قيسة الدينارعلى عهدرسول اللهصلي الله عليه وسلم اثنى عشردرهما بدليل مافى مسندأ حدعن عائشة عنه مسلى الله عليسه وسالم افطعوافى ربع دينار ولا تقطعوا فياهوأ دنى من ذلك والى هذا أشار بقوله (مدى كل معادميسة كية ثلاثة أوعشرة فليس) تخصيص عوم الآية به (منه) أى من التخصيص بالجمل فلا بسقط الاحتماج بآية السرقة على قطع السارق شرعا (أو) سلماانه منه لكنهسم (توقفوا أولا) في العمل بآية السرقة (حتى ان) مقدارقية المجن (على الاختلاف) قيده فعلواجا (وقُوله) أى فرالاسلام في النفصيص بالمعاوم يبطل الموم لصحة تعكب له (ولايدرى فدرال مدرى اليسه أن أداد) الهلايدرى ذلك (بالفعل) أى فعدل القياس (ليس بضائر) والاولى فليس بضائر (الالولزم ف حينسه) أى العام المخصوص (فى الباقى تمين عدده لسكن اللازم تعين النوع والتعليل يفيدًه) أى تعدين النوع (لانها) أىعلة الاخراج حيشذ (وصف ظاهرمنضبط فياتحة قت فسمه) من المندرج تحت العام (ثنت خروجه ومالا) تتعمق فيه (فتحت العام) باق (أو) أرادأنه لايدرى (فبسله) أى التعليسل بالفعل (أى بجرد علم المخصص) أى العدلم به (يجب التوقف) في الباقى (للعكم بأنه) أي المخرج (معلل ظاهرا ولايدرى الخ فقول الكرخي وغسيره من الواقفية لان معناه بتوقف أذلك أى لكونه لأيدرى قدر المعدى اليه (الى أن يستنبط) من المخرج بواسطة على اخراجه ما يلحق به في الاخراج لتعقى علتمه

اعمامدل عسلى الفساد من سمثهو وأماكونهمسن جهةالشرع فلايدلوهو وطاويه على أن الفقهاء فالوانحوز أنيكون الذئ الواحسد مأمورابهمنها عنه بحهتن واعتمارين كا لوقال لعبده خط هسذا الذو بولاتخطمه فى الدار تعاطه فمها وأماالنهيف العاملات فعلى أربعسة أقسسام لانالنهى لايخلو إما أن بكون راجعًا الى نفس العقد أملا والثابي لايخ او إماأن يكون الى حمزئه أملا والنالث لايحلو إماأن بكون الىلازم غسر مقارن أملافالاول كالنهبى عن سع الحصاة وهو جهل الاصابة بالمصاة سعافاعا مقام الصمغة وهوأحد النأويلين فيالحسديث والشاني كبيمع المسلاقيم وهومافى بطوت الامهات فان النهى راجيع الى نفس البيع والبيع ركنسن أركان العقد لان الاركان تلاثة العاقدوالمعقودعلمه والصغةولاشكأنالركن داخل فى الماهمة والثالث كالنهى عسنالرا أمارا

النسيئة والتفرق قبل التقابض فواضع كون النهسى عنه لمعنى خارج وأمار با الفضل فلان النهى عن بينع الدرهم بالدرهمين مثلا انحياه ولاجل الزيادة وذلك أحر خارج عن نفس العقد لان المعقود عليه من حيث هو

قابل البيع وكونه ذائدا أونا فصاصفة من أوصافه لكنه لازم والنهي في هدنه الثلاثة يدل على الفساد لان الاولين عَسكوا على فسآء الربا عبرد النهى من غير نكيرف كان ذلك اجماعا واعما استدل المصنف على الثالث فقط لانه اذا ثبت ذلك فيه مثبت في اعسداه بالطريق الاولى وأماارابع فه النهى عن البيع وقت نداء الجعدة فانه واجع أيضالى أمر خارج عن العقد وهو تفويت مسلاة الجعدة لا نفسه وسرا البيع النفسم لا يدل على الفساد بدليسل صعة المنفس وهدندا الفسم لا يدل على الفساد بدليسل صعة الوضو بالماء لمغصوب وهذا التفصيل الذى اختاره المصنف صرح به الامام في المعام لكن في أثناه الاستدلال فافهمه ونقدله الاسمدى بالمعنى عن أكثراً صحاب الشافعي واختاره فتأمله ونقله ابن برهان في الوجيز (٢٨١) عن الشافعي نفسه ونص في الرسالة بالمعنى عن الشافعي نفسه ونص في الرسالة

قيدل ماب أصدل العلم على انه بدل عملي القساد فأنه عسدد بيوعا كثيرة وحكم بالطالهالنهى الشارع ثم تالمانصه وذلكأنأصل مال كل امرئ محرّم على غيره الاعاأحال موماأحله من البيوع مالم بنه عنسه فلايكون مانهى عندمن البيوع محلا ماكان أصله معرمانم فال وهسذابدخل فيعامة العلم انتهسي ونس فى البويطى فى باب صفة النهسي علىمثله أيضا وهو كانقسله المستف الافي استثناءالمقارن وقدنقل ابن رهان عن الشافعي انه مستنى كانقدم السئلة الثالثة مقنضي النهيأي المطاوب بالنهبى وهوالذي نعلق النهيبه اغاهوقعل ضد المنهى عنه فاذا قال لا تنصرك فعناه اسكن وعنسدألي هاشم والغزالي هونفسأت لايفعل وهوعدم الحركة فهذا انثال لناأنالنهي تكلف والتكلف انما بردعا كانمقدورا للكلف والعدم الاصلي عتنع أن بكون مقدورا لان القدرة لاندلهامسن أثر وحودى

معناه يتوقف الخ لكن لم يتقدم في المجهول ما يفيدهذا واغا تقدم فيه لفضر الاسلام ما يفيد كونه حجسة طنية من غيريوة فف وللصنف مايفيد خرو جدة عن الجيدة كاهو قول الجهور ثم لم يظهر لى ما يتجه أن يعطف عليه (وزيادة العمل بالعام قبل البحث عن المخصص أعنى القياس الذى حكم يه) أى الذى تضمنه الخصص (الحكم ععاولية التخصيص) تعريظه رانه يريد يتوقف فيسه فلا يعل به الى البيان لجهالة قدر المتعدى اليه المستلزمة بلهالة الباقى ولعدم جواز العمل بالعام فبدل العث عن الخصص ولكن في افادة هذه العبارة لهذا ماترى (وهو)أى هذا القول مرادايه هذا المعنى (حسن) لكن لا خفاء في انه ليس بمراد فخرالاسلام والالميكن عنده سجة والفرض خلافه وانميا حاصل مراد فخرالا سسلام كاأشاراليه المحقق التعتازاني أن المخصص الجهول اعتبارالصمغة لاسطل العامو باعتبسارا لحكم سطله والمداوم بالعكس فمقع الشمك فى بطلانه والشك لأيرفع أصل اليقين بلوصف كونه يقينا فيكون عبة فيه شميهة تم يطرفه مآآ فاده المصنف من أن شبه بالناسخ طرد لآأثرة وان شبه وبالاستثناء هو المعتبر فينوجه حينا لله اله في الجهول وظنيته في المعاوم وان أحمّال حهالة قدر المتعدى السه في المعاوم لا يحرب عن الطنبة لعدم الظهور وقدعرف فيساسسلف ماتى وسيوب البحث عن المخصص قبل العمل بالعام من المقال وان مقتضى كالرممشا يخناعدمه (وقول الاسقاط) للعسام المخصوص (مطلقا) أى فى أخص الخصوص وغيره (انصم) انأحدادها اليه (وهو) أى والقوليه (يعمد) وإن نقله الاسمدى وغسره (ساقط لقطعيته) أى العام (في أخص الخصوص) معاوما كان الخصص أومجهو لالان تناول العام لا تخص الخصوص بعسدالتفصيص قطعي لابتطرف اليسه احتمال خروجه وعوالمسقط (والا) لوجاز خروجه أيضاً (كَانْ نَسْطَا) لَا يَخْصِيصافيْخرج البَعْث من الكلام فَي شَخْصَديْص العام ألاى هو فرض المستُلة الىنسزالعام فلاعكن أن يقول أحسد بسقوطه مطلقا هذا ويتجه أن يقال القاصر العام على بعضه ان كان غيرمستقل سمى تخصيصا أولم يسم فاماان يكون الخرج بهمع اوما فالعام على ماكان عليه قبل القصرمن قطع أوظن على الاختسلاف فيه لعدم مورث الشهة من حهالة المخرج واحتسال التعليل لان غىرالمستقللا يحتمله وإماان بكون المخرج معجهولافهوغيرججة الىأن بتسن المراد وان كان مستقلا وكانعقسلافاماان بكون المخصوص معلوما كافى الخطايات التيخص منها الصبي والمجنون فالعام قطعي في الساقي لعدم مورث الشهة وإماان يكون مجهولا فهولا يصاريجة الى بيان الرادمنه لان جهالة المخرج أورثث حهالة فيالباقي لاأن المخصوص بالعقل بنبغي أن تكون عقليا كاأطلق صدر الشريعية ولاانه يكون ظنيامطلقا كاهوظاهراطلاق كثيروان كأن كلامافقد عرفت مافيه وان كان غيرالعقل والكلام فني النساويع فالظاهرانه لا يبتي قطعيا لاختلاف العادات وخفاء الزيادة والنقصان وعدهم اطلاع الحس على تفاصيل الاشياء الهم الاأن يعلم القدر الخصوص قطعا والله تعالى أعلم ورمستلة القاتلون بالمفهوم) المخالف (خصــُوابهالعام كني الغــُمْ الزكاةمع في الغــنم السائمة) الزكاة فخصواع وم الاول بالمفهوم المخالف المتأنى وهوايس في غيرالسامَّة الزكاة فلآيجب في المعاوفة جعابيهما (بلمع الظنية اباهما) أي العاموالمفهومالمخالف لان كلامنه سماطني الدلالة عنسدالفاثلين به (ومساواته سما) أي المخضوص

و العدم المن العدم الاصلى أى المستمر حاصل والعدم الله عض فهتنع استناده اليها الذلافر قرى المعنى بين قولنا ما أثرت القدرة أوا ثرت عدم اصرفا ولان العدم الاصلى أى المستمر حاصل والحاصل لا يمكن تحصيله ثانبا والذائبت ان مقتضى النهى ليس هو العدم ثبت انه أمر وجودى بنافى المنهى عنه وهو الضد ولقبائل أن يقول ترك الزنام ثلاا بس عدما محضا بل هو عدم مضاف متعدد في كون مقدور الحتج أبوها شم بأن من دى الى زنافل بفعله فان العقلاء يدمونه على أنه لم يزن من غسر أن يخطر ببالهم فعل صد الزنافل نالفنا لانسلم فان العدم ليس

فى وسعه كافد مناه فلا يمدح عليه بل المدح على المتكف عن الزناو المكف فعل الفند والثان تقول ما الفرق بين هم فمه المستلة و بين قوله النهى عن النهى النهى النهى عن النهى النهى عن النهى النهى عن النهى النهى عن النهى النهى النهى النهى النهى النهى النها عن النهى ال

والخصوصيه (ظناليس شرطا) للتفصيص حتى بقال على اشتراطه انما يصارالى التخصيص دفعا للعارضة ولامعارضة بتنالل طوق والمفهوم الخالف فان المنطوق أقوى منه فيسقط اعتبساها لمفهوم معه (الاتفاق عليه) أى التفصيص (مغير الواحد الكتاب بعد تغصيصه) أى الكتاب بالقطبي مع أن الكتاب أقوى (المجمع) بين الادلة المنعارضة لان إعمال كلمن الدليلين ولوفى الجلة أولى من آهمال أحدهما بالكلية لانه خلاف الاصل واغاقال بعد تخصيه ولنتم دعوى الاتفاق لان عند أصحابنا لا يجوز تخصيص الكتاب بخبرالواسدا بنداء كاسياتي (والصَّفيَّق أن مع طنية الدلالة فيهما) أى العام والمفهوم الخالف (يقوى طن المصوص) في العام (لغايته في العام) فلا يكون العام أقوى منه ثم كونه عند القائلين به تغص العوم قال الا تمدى لانعرف فيسه خلافا بينهسم وحكى أبوالخطاب المنبلي منعه عن قوم منهسم وبحزمه فخرالدين الرازى فى المنتخب وقال صاحب الحاصل اله الاشد ، والظاهر أن ما عليه جهورهم أوَّجِه ﴿ مستُلَةَ العَادة) وهي الأمر المشكر رمن غير علاقة عقلية والمراد (العرف المجلي) لقوم (يخسس) للعام الواقعرف مخاطبتهم وتحاطبهم (عندالحمفية خلافا الشافعية كرمت الطعام وعادتهم)أى المخاطبين (أكل البرانصرف) الطعام (اليه) أى البر (وهو) أى قول الحنفية (الوجه أما) تحصيص العام (بالعرف القولى) وهوأن يتعارف قوم اطلاق لفظ لمعنى بحيث لايتباد رعند ماعه الاذالة المعنى (فاتفاق كالدابة على الجمار والدرهم على النقد الغيالب لناالاتقاق على فهم) لمم (الضأن بخصوصه فى اشتر لحما وقصر الاحر) بشراء اللحم (عليه اذا كانت العادة أكله فوجب) كُون العرف المسلى مخصصا (كالقولى لاتصادا لوجب) وهوتبادره بخصوصه من اطلاق اللفظ فيهسما (والغاء الفارق) ستهما (مالاطلاق) فحالعملي (والعوم)فالقولىاظهورانهلاأثرله هنا (وكوندلالة المطلق)كلم في اشتر لما (على المقيد) كاسم الضأن (دلالة الجزءعلى الكلو) دلالة (العام على الفرد تلبه) أي ذلالة السكل على الجز وقدقيسل هذه أقوى فلا يلزم من صرف الاولى عشل هذه القرينة صرف الثانيسة (كذاك) أى فرف لاأ ثراه هنالظهور أنه فارق ملخي و (تنبيه مثل جمع من الحنفية) منهم فرالاسلام وصاحب المنار (لذلك) أى التخصيص بالعادة (بالنذر بالصلاة والجرينصرف الى الشرى) منهما (فقديخال) أى يظن كل منهما (غيرمطايق) له وانحاهما مثالان التفصيض بالعرف القولى (والحق مُدقهما) أى التصيص بالعرف العلى والتخصيص بالعرف القول (عليهما) أى هذين المشالين لان الاصل والمعتادف فعل المه الماأن يكون على الوجه الشرى وفي اطلاق كلمن لفظهم اشرعا وخصوصافى السدوالمعنى الشرعيله ولايقال وضع الخنفية بشيرالى أن المرادالعرف القولى لانا مقول لانسلمذلك (ادوضعهم) لهذه المسئلة (تقرك الحقيقة) بخمسة أشياء ولاشك أن هذا أعممن أن تتكون ا عَلَيْهُ وَعَامَا أُوغِيرُهُ بِدَلالة العادة) هذا أحدالخسة (ويدلالة اللفظ في نفسه) هذا ثاني الخسسة وفسروه كأقال (أى انباه المادة عن كال فيعص) الفظ (عنافيه) ذلك الكمال (كلفه لا يأكل لحما ولانيسة محمة) لكل ما يطلق عليه لفظ لحم (لايدخل السَمَكُ) أَى لِمه في حلفه الافير وايه شاذة عن أبي يوسف لانه سمى لمسافى القرآن قال تعالى لتأكاو امنه لمساطر ياأى من البصر سمكا وانسالم يدخل فيه

والسرقة واعلمان الاشباء جمع وأفلها ثلاث وحينشذ فالتشيل غبرمطابق ولوعير بالمتعدد المصمن السؤال عَالَ الباب الثالث في الموم واللصوص وفيسه فصول يد الفصل الاول في العوم العاملفظ يستغرق جيع مابصراه وصعواحد وفيه مسائل) أقول انفقواعلى أنالعوم من عوارض الالفاظ حقيقة وفي المعنى أقسوال أصحهاعنسدان الحاجب انه حقيقة فيسه أيضا لان العموم في اللغمة هوشعول أمرلتعدد وذلك موجوديعينسه في العني ولهسذا بقال عم المطروعم الامبربالعطا ومنه تطرعام وحاجسة عاسية وعله عامة ومفهوم عام وسائر المعانى الكلية كالاجناس والانواع وكذا الامروالهي النفسسائمان والثانيانه مجازونقله فىالاحكامءن الاكثرين ولمرجخ خلافه واحتموا بأنهلوكان حقمقة لكان مطردا ولس كذلك مدلسل معانى الاعد لام كلها ولانالجوم هوشعول أمر واحدلمتعددكشمول معنى

الانسان وعوم المطروني وليس كذلك فانه لا يكون أمرا واحدايه مل الاطراف بل كل جزء من أجزاء المطرح صلى في جزء من أجزاء الارض والثالث انه لا يصدق عليه لاحقيقة ولا يجازا حكاء ابن الحاجب اذاعلت هذه المقدمة فلنرجع الى الحد فقوله لقظ جنس وقد تقدم غيرم ه أن الكامة أولى منه لكونه جنسا بعيد ابدليسل اطلاقه على المهمل والمستعل مركما كان أومفرد ا بخلاف البكامة و يؤخ فدن التعبير باللفظ أن العوم عند المستف ليسمن عوارض المعلى لكنه

قدنص بعدذال على شخصيص العاة والمفهوم وغيرهما والتفصيص فرع العموم وأيضافسسو ألى قريب أن العموم قد يكون عقلبا الفظيا وال أن تجيب انه يجوزان يكون اطلاق العموم هذاك على سيل المجاز كارآه الجهود وكلامه هنافى المدلول الحقيق أو تقول العموم هذاك بحسب اللغة وهنا بحسب اللغة وهنا بحسب اللغة وهنا بحسب اللغة وهنا بحسب الاعتراضين وان وقع فى غيرهما وقوله يستغرق خرج به المطلق فائه سيأتى أنه لا يدل على شئ من الافراد فضلا (٢٨٣) عن استغرافها وخرج به النكرة

في سياق الاتسات سواء كانت مفردة كرجل أومثناة كرحلنأومجموعة كرجال أوعددا كعشرة فان العشرة مثلالا تستغرق جيم العشرات وكذلك البوآنى نعمهي عامة عوم السدل عندالا كثرينان كانت أحرانحواضرب دبعلا فان كانت خيرا نحوحاني رحسل فسلاتم ذكره في المصول فى الكلام على أن النكرة فيسياق النفي تعم ومعنى عوم السدل أنها تصدق علىكل واحدىدلا عنالا خر وقوله جيع مايصلح له احترازع بالأيصلح فان عدم استغراق من أسا لايعقل وأولاد زيدلاولاد غردلاعنع كونه عامالعدم ملاحتسه والمراد بالصلاحية أن يصدق عليه فىاللغة وقوله نوضع واحد متعلق بيصلر والباهفيسه السبيسة لان صلاحية اللفظ لمعنى دون معنى سيما الوضع لا المناسة الطسعسة كانقدم و بحوزان مكون حالامن ماأى جيم المعاني الصالحة له في حال كونها حاصلة وضع واحد واحترز بذاك

على العصيم حيث لانية تدخله (لانبائه) أى لفظ اللحم (عن الشدة بالدم) لان مادته تدل على الشدة والقوة وسمى اللحم فسالقوة فسه ماعتبار تولدممن الدم الذي هوأ هوى الاخلاط في الحيوان وليس السمك دمدلالة عدشه في الماءوسل ولاذ كاولان الدموى لا بعدش فسه ولا عمل بدونها فلكال الاسم ونقصان في المسمى خرج من مطلق اللفظ لان الناقص فسه في مقابلة الكامل فسيه عنزلة المحارمن الخقيفة فلا يحنث بأكله ومن تمسة قال فى الفتاوى الفله يرية حلف لابأ كل لحافه وعلى الحيوان الذى بعيش فى البر محسرتما كان أوغسر محرم ولا يحنث بأكل ما يعش في الماء قلت الاانه بندي أن يقول الحيوان الدموى الذى يعشف الدليخرج الجرادو تحوه عالادم فسه عمايه مشيق البرغ لافرق بن أن مكون اللعم مطموخا أومشوباوفى حنثه بالني مخلاف فال المصنف الاظهر لا يحنث وعندالفقيه أبي الليث يحنث انتهى فلت الاأنه ينبغي أن يقيد بالذي ليس بقديد فقسد نص محدف الاصل على أنه يحنث بأكاء قديدا (وقد يدخل) هذا (فىالعرفى)فنى التحقيق وعامة العلماءتمسكوا فى هذه المسئلة بالعرف فقالوا انه لا يستعمل استعال اللعم فى الباجات وبالعسه لا يسمى الما والعرف في الهين معتبر فيضمص المين به كالمخصص الرأسف قوله لايأكل وأسابرأس الغنم أوالغنم والبقرفل ينصرف الحداس البعير والعصفور بالانفاق وانكان وأساحقيقة وفترى المصنف هذافي شرح الهذاية وهو حسسن الاأبه يشكل عليه ماسيأتى ف مسئلة قبيل مسائل الحروف من اخنث بأ كل المالا دى والخنز يرمع انه ليس عتعارف وسنذ كرماقيل فيه عد أنشاء الله تعالى ثم اعما عال ولانية معمد لانه لوفواء حنث (نعم لوانفرد) إنباء الفظ بالاخراج من العام أوالمطلق (أخر جولوعارضه) أى الانباء عرف (قدّم العُرفُ) على الانباءلر جمان اعتباره عليه (وقولة كل بماول لى حولا بعثق مكاتب، ويعتق مدبره وأم واده لان الملك في المكاتب نافص لانه بماولة رقبة لايداحتى ملك هوأ كسابه لاالمولى ولايحل للولى وطه المكاتبة ولا بفسد نكاح المكاتب بنت مولاه عوت مولاه فلم يقناوله المملوك عنسد الاطلاق نعم ان فواه عنق والملاق فى المديروأم الولد كال وإذا يحسل المولى وطؤها ووطء المديرة لان الوطء لايحل الابكال أحدد المكمن فتناواه ما المماول عنسد الاطلاق وانماصم عتق الكاتب في الكفارة دونه مالان الرق نيسه كلمل مدليل قبول الفسخ وفيهسمانا فص مدليل عسدم قبول الفسيزوتمر يرالرقبة يستدى كال الرق (أو) انباه المادة (عن نقص) في المسمى (فلا يتناول) اللفظ مسمى (ذا كال كلفه لاياكل فاكهة لا بحنت بالعنب لأن التركيب دال على التبعية والقصورفى المقصود الاصلى) وهوالنغذى لا نالفا كهذاسم من التف كدوهو التنعم وهوانعا يكون بأمر واقدعلى الحتاج البسه أصالة بمايكون به القوام لان مايكون به القوام لا يسمى تنعم اوكل الناس سواء في تناوله وان اختلف كيفية وكيسة والعنب فيسه أمرزا تدعملي ذلك لانه متعلق به القوام حتى يكتني يه في بعض المواضع ومثله الرطب والرمان وهذاعندأى حنيفة رجه الله تعالى وقالا يحنث لانمعني التفكه فيهامو حودبل هي أعزاله واكموالتنعم بها مفوق الننعم بفعرهامن الفواكه ثم المشايح فالواهذا اختلاف زَمَان قُنْي زَمَاتُهُ لم تعدّمن القاصكهة فأعنى على حسبُ ذلك وفَ زمانم ماعدت منها فأفتياب ولايقال هدذا يحالف الاول لانانقول لابلواذ كون العرف وافق اللغة في زمنه م خالفها في زمنهما م هذا اذالم

عن الفظ المسترك كاعين وماله حقية قوجاز كالاسد وتقريره على وجهين أحسدهما ان العين قدوض عت مرتين من قلبصرة ومرة للفقرارة فهى صاحة لهما فاذا قال وأيت العيون وأراديها العيون المبصرة دون الفوارة أو بالعكس فاتها لم تستغرق جميع ما يصلح لهامع الماعامة لان الشرط انحاهوا ستغراق الافراد الحاصلة من وضع واحدوقد وحدذلك والذى لم يدخل فيها هو أفراد وضع آخر فلا يضرفا ولم يذكره في المالة يدلا فتضى أن لا تكون عامة وما كان له حقيقة وعجاز يعل فيه هدذا العلى الذكور يعينه في كون المقسود بهذا الفيد

ادخال بعض الافراد لاالاخراج وهذاالتقريرقد أشاراليه في المحصول اشارة اطيفة فقال فان عومه لا يقتضى أن يتناول مفهوميه معا وقل من قرره على وجهه فاعتدماذ كرته فانه عزيزمهم واياله وماوقع للاصفها في والقرافي في شرحيهما للمصول التقريرالثاني انه فد تقدم أنه يجوزا ستعمال الفظ في حقيقته كالعين وفي حقيقته وجهازه كالاسدو حينتذفي صدق أن يقال انه لفظ مستغرق الحسيم ما يصلح له وليس بعام أما الاسدو فيوه فلاخلاف (٢٨٤) وأما العين وفي وها قعلى الاصوب كانقدم فأخر جه بقوله وضع واحدوى

يكنه نية فان نواها حنث هذا وكافال بعض الافاضل واعلم آنك اذاد قت النظر وجدت القسمين من وادواحد لانه بقدر ماراد في العنب من معنى التغذى نقص منسه من معنى التفكه واذا كان ناقصافي الفاكهية لم متناوله اسم الفاكهة عند الاطلاق كالمكانب بالنسبة الى المماوك فالصقيق الاقتصارعلي الاوللاندراج الثانى فيه كاأشار اليه فاصل آخر م لقائل أن يقول اذا كان اللفظ عند الاطلاق لا يتناول هذه الاشماء لا نثبت التحصيص فيه لان التخصيص يستدعى سابقة التناول فليتأمل (و ععنى من المنكلم) هذا الشاخسة أي و مدلالة صفة من صفات المسكلم راجعة اليه (كان خرجت قطالق عقيب الفور) وهومأخوذمن فوران القسدر سميت بهياء تبارصدورها من فوران الغضب أولان الفوراستعير للسرعسة ثمسمى بهالحالة التي لالبث فيهايقال خرج من فوره أى من ساعته وأؤل من استخرجها أبو حنيفة وكافوا فبل ذلك بقولون اليمينمؤ بدة كلاأ فعل كذا ومؤنتة كلاأ فعل اليوم كذا وهيمؤ يدة لفظا مؤقتة معى تتقيد بالخال الكونم أجوا بألكلام يتعلق بالحال فالدليل على ترك الحقيقة فى هذه الصورة دلالة معنى قامً بِالمسكلم وحالة راجعة اليه فان التعليق في هذه الحالة والعقل اله قصد منعها من الخروج الذى تهيأت له حتى كانه قال ان خرجت الساعة فتقديه فيها قال المصنف (وحقيقته) أى الخصص فى هـــذاالقسم (دلالة حالهـما) أى المتكلم والمخاطب ككونها ملحة على الخروج في تلك الحالة وكونه ملحاعلى منعها حينشد (وبدلالة على السكلام) بأن يكون الحل غيرقابل للمقيقة فأن تعذر قبوله محكمها موجب لارادة الجحاز ضرؤ رةأن العاقل لايستمل الكلام في المفهوم الحقيقي في محل لايقبله وان كلامه مصون عن الكذب واللغو جسب الامكان وهـ ذارابع الخسـة (كاغماً الأعمال بالنيات ورفع الخطا) أى وحديث رفع الله عن أمنى الخطأ وتقدم تحريجه في تقسيم الدلالة أللفظية فانه لوخل هذان الحديثان على الحقيقسة آسا وجسد على بلانية ولاخطأ ولانسمان والواقع خلافه قطعا فتعين ارادة الجماز كاتقدم تقريره فمسئلة المني في الحصر باعمالغسيرالا خرقيل بالمفهوم ومسئلة المفتضى (وقديدرج هذاف) الخصص (العقلى) لان نفس كل من هذين المسالين مدل على عدم ارادة حقيقته سلصول العمل كثيرابلانية و وقوع الخطاوالنسسيان جماغفرامن الامة لكن تعقب هدا بالنسسية الى الاعمال بالنيات بأنه يمكن ان يقال لانسسلمات نفس هذا آلسكلام يدل عقلاعلى عدم ارادة سمقيقته واغسلز مذلك من تقديرمتعلق الجساد والمجرودعامامثل الحصول وأماآذا قدرمتعلقه خاصابقر منة المقاممثل الاعتباد وغسيره بمايناسب المفام فلا واذا قال النووى والطيبي الالتقد برما الاعسال معسوية بشي من الاشسياء كالشروع فبهاوالثليس بهاالايالنيات وماخلاءته بالايعتديها وقال بعض الفضلاء والاحسن أثيقال انهمن قبيل المروبأ صفر به أي بعسهما والمعنى الاعال اغاتمت ريحسب النمات وتنفاوت على حسب تفاوتهافان كانت خالصة تله فنلك الاعسال في المرتسة العلماوان كانت للدنمافي منزلة دنما وان كانت السمعة ورباءأ ومدح وثناء فأدنى وأدنى فاتضم مابعده واندفع الجازبه مع يقاء اللفظ على عومه الاماخصه المقلف فوالنية هدذا كلامه وكل مخيل وقدقيل واقل عن السلف والخلف وتحقيق فصل الخطاب

الحدنظرمن وجوه أحدها انهء تفالعام بالمستغرق وهسمالذظان مترادفان ولس هـ ذاحـدا لعظما حتى يصم النعريف بهبل حقىقسا أورسمما أورده الأمدى في الاحكام الثاني أنه يدخلفه الفعل الذى ذ كر معسه معولاته من الفاعل والمفعول وغدهما أورده أورده أيضاالا تمدى وكذلذابن الحاجب الثالث النقض مأسباء الاعدداد فانلفظ ألعشرة مشالاصالح لعدد خاص وذلك العددلة أفراد وقداستغرفهاأوردءان الحاجب الرابع انهأخذ ف تعسريف العام لفظسة جيع وهومن جاة المعرف وأخذالمترف قسيدافي المعرف باطل لماعلم فاعلم المتطقأ وردها لاصهانى الاستلاند يحابءن بعضها مجواب غرمرني لكونه عناية في الحسد نع قولنا ضرب زيدعرا لميستغرق جيع ما يصلح له لانه غسر شامل لجسع أفواع الضرب قال * (الأولى ان لكل شئ

حقيقة هوبها هوفالدال عليه المطلق وعليها مع وحدة معينة المعرفة وغير معينة النكرة والمعرفة والعام والعدد فان بعضهم ومع وحداً معدودة العدد ومع كل عن أباتها العام) أقول غرضه الفرق بين المطلق والنكرة والمعرفة والعام والعدد فان بعضهم يرى ان المطلق هو النكرة كأحكاه فى المحصول و حاصله ان المكلشي حقيقة أى ماهية ذلك الشي بها أى بناك الحقيقة يكون ذلك الشي فأبلسم الانساني مثلا له حقيقة وهى الحيوان الناطق وذلك المسم بناك المقيقة انسان فإن الانسان الماكون انسانا بالمقيقة وتلك

الحقيقة مغايرة لماعداها سواء كان ماعداها ملازمالها كالوحدة والكثرة أومفارقا كالمصول في المعزالمين فقهوم الانسان من حيث هوانسان لاواحدولا كثير لكون الوحدة والمكثرة مغايرة للفهوم من حقيقته وان كان لا يضلوعنه اذا عرفت هدذا فنقول اللفظ الذال عليه أى على المقيقة فقط هوالمطلق كقوانا الرجسل خيرمن المرأة والدال عليها مع وحدة أى مع الدلالة على كونه واحدا اما بالشخص أو بالنوع أو بالجنس ان كان معين فهوالنكرة كقوال مردت أو بالنوع أو بالجنس ان كان معين فهوالنكرة كقوال مردت

يرجل وهذان القسمان لم مذكرهماالاماميل ذكرهماصاحب الحاصل وصاحب التعصيل فتبعهما المصنف والدال على المباهية مع وحدات أىمع كثرة سطرفهاان كانتمعدودة أيعصبورة لاتنناول ماعداها فهوالعدد كخمسة وان كانت غرمعدودة بل مستوعسة لمكل يؤءمن ح ثمات تلك المقتصة أى لكل فردمين أفرادهافهو العام كالمشركين وهسده العمارة التي في العام أخذها المصنف من الحياصل فانه عدل عن قول الامام وعليها مع كثرة غيسرمعينة الى مأقلناه لانه ودعلمه الجمع المنكر كقولنا دجال فتابعه المصنف عليه وهومن محاسن الكآلام وماأورده بعضهم عليه فلاوجسها و يؤخذ منه حدا خرالعام غسرالمذكورأولا ومنسه أخذالقرا فيحددحت فالهواللفظ الموضوع لمني كلى بفسدالتنسع في محالد وكلامه بقنضي أنه اخترعه واعلمان هذاالتقسيم ضعيف لوجوه أحدها انه يقتضى ان العسد دوالمعرفة والعام

فيه بييان ماهوالمرا دبالنية ومن المظنات المسنةله كناب جامع العاوم والحكم للامام الحافظ ابزرجب غيران بالمسله قد حطا نوركادم المتعقب على أن العقل خص هسذا العموم عانخص والله تعالى أعدلم (وبالسياق) أى ويدلالة سوق الكلام على أن المراد غير المعنى الحقيق للفظ بأن يكون فيه قرينة لفظيةُ سابقة عليه أومتأخرة عنسه فالسياق ععنى السوق وإنكان انما بطلق غالباعلى المتأخرة وبالباء الموحدة على المتقدّمة وهذا غامس المسه (كظلق امرائى ان كنت رجلا) أوان قدرت (فانه لا يفيد التوكيل به) أى بتطليقهاالذى هوحقيقة طُلق ا مرأتي لهذه القرينة فانها تدل على انه لم يقصد هذه الحقيقة واعما أراداظهار عجزه عرفلك فلتوعنسدالتأمل يظهرانه اعاكان هسذا فرينسة على عدمارادة الحقيقة بالعرف كايشسراليه قول صدرالسر يعسة وفى قوله طلق امرأتي ان كنت رجلا الحقيقة ممتنعة عرفا انتهى فيندر جهذا في العرف (ويأتى التحصيص بفعل العمابي) فيذيل المسئلة السالية من هدوم فمباحث السنة مشبعا * (مستلة إفراد فردمن العام بحكمه) أى العام (لا يخصصه) أى العام (وهو) أى وافراد فردمنه يحكمه (قلب المتعارف في التعصيص وهو) أى المتعارف فيه (قصره) أى الحكم (على غيرمتعلق دليله) أى التخصيص ومنعلق دليله هو الفرد المخصوص (بل هذا) أى افرادفردمنه بحكمة (قصره) أى الحكم (عليه) أى متعلق دليله الذي هوالفرد الخصوص (مثاله) مأأخر جأحدوا محق والترمدى وصعه عن وسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (أيا إهاب) دبغ فقد على (مع قوله فى شاة ميونة دباغهاطهورها) فلا يخص الطهور به حَلدشاه ميونة اذا دبغت من بينسائرالاهبُآلاأنهذا اللفظ لمأتف عليه في شاة ميمونة بل في الميتة مطَّلْقًا كاأخر جه أحد وأقرب لفظ وقفت عليسه فى شاة ميمونة الى حسد اللفظ ماأخرج الطحاوى والبزار والبيهق ع اين عباس قال ماتت شامليمونة فقال النبى صسلى الله عليه وسلم هلا استنعتم باهابها فان دباغ الاديم طهورها فلاجرمان قال المصنف (ومنه)أى افر ادفردمن العام بحكه (أوشبهه) مافى الصيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم (وجعلت لى الأرض مستجدا وطهورامع)مأفى رواية لُسلم وجعلت لنا الأرضُ كلها مُستحدا (وتربُّتها)لنا طهورااذالم مجدالماءوالاولىمع وترابه الناطهورا كارواه الدارقطني فسننه وأبوعوانة في صيحه لجواز أن يكون المراد بالتربة مافيها من تراب أوغديره عمايقاريه ولعله اغداقال أوشيه وينوازأن يقال التراب جزء من الارض لاجزولها كحلدشاة ميونة بالنسبية الى أعيااهاب وانحابينهما تسبه من حيث ان كلابعض من المسمى وقدد كرله حكم المسمى ثم كاأن افراد بعض ذاك بحكه لا يحصصه فكذا افراد بعض هــذا بحكمه لا يخصصه وقب ل يخصصه (لنالاتعارض) بين البعض والكل ف حكم حكم بعلى كل منهما (فوجباعتبادهمافلا يخص الطهورية التراب من أجزاء الارض قالوا المفهوم مخصص) لعام كاتقدم ومفهوم فردمن العام بحكمه نغى الحكم عن سائرا فراده اذلافا ثدة اذكره الاذلك فيكون مفهوم دباغ جلدشاة ميونة طهورهاد الاعلى نفي طهورية ماسواه من سائرا لحيوا نات اذا دبيغ (قلنا) كون المفهوم معتسبرا (ممنوع عندا لحنفسة ولوسلم) اعتباره (فهذا) أى مفهوم فردمن العام بحكمه (مفهوم لقب مردود) عندالجهور كانقدم وفائدة ذكر ذلك الفسرد نفي احتمال تخصيصهمن

متقابلات أى لا يصدق أحدها على الآخر لان هذا شأن التقسيم وليس كذلك فان العام والعدد قديكوناً ن معرفت بن كالرجال والحسة ونكرتين نحوكل رجل وخسسة فتداخلت الاقسام الثانى أن اعتب لوالوحدة فى مدلول المعرفة والنكرة يوجب خروج في والرجلين والرجال عن حدا لمعرفة وخروج نحورجلين ورجال عن حدال نكرة وهو باطل ولم يذكر فلك غيرصاحب الحاصل والتحصيل الثالث ان العدد فى قول ما خسة رجال مثلا انحاه والحسة وحدها بلانزاع والرجال هوالمعدود وكلامه يقتضى أن العدد اما اسم المجموع أوالرجال سط وهوالاقر بلكلامه فأن الرجال لفظ دال على الحقيقة وعلى وحدات معدودة بالمس فأنا عدد ناها بهاو أيضا فأن المعدق دمشت في من العدد فيتوقف معرفته على معرفته فكرف يؤخذ في التقسيم الذي يحصل منه تعريفه وعبر الامام في المحصول والمعالم بقوله معينة ولكن أبدله في المحاصل بقوله معدودة فتبعه المصنف عليه قال (الثانية العيوم إما لغسة بنفسه كائى السكل ومن العالمين وما لغيرهم وأين للكان ومتى الزمان أو بقرينة (٢٨٦) في الاثبات كالجمع المحلى بالالف والمدم والمضاف وكذ المسم الجنس أوالني

العام لكن هدذا اذا لم يكن له مفهوم مخالفة الااللقب أمااذا كان له مفهوم مخالفة غدير مفهوم اللقب مقتضى نفي الحكم عن غيره من افراد العيام كفهوم الصفة مثلا يكون مخصصا عند القاتلين به أوأ كثرهم كاتقدم ولعله اتمنألم يذكره اعتمادا على ماسبق بياته نع بتم هذا على الفائل بعفهوم اللقب ولعسل القائل بتصيصه هوالقاتل به فرمستلة رجوع الضمير) الواقع بعد العام (الى البعض) من افراده (ايس تخصيصا) للعام (مشروالمطلقات مع وبعولة بن أحق يرده أن المطلقات عام في البائنات والرجعيات وضمير بعولتهن اعايصم عوده الى الرجعيات فقط لاب الردا عايمكن فيهن (ف الأيخس التربص الرجعيات) بليتعلق بهن وبالبائنات وهداعزاه السبكي الى أكثر الشافعية واختاره الاتمدى واين الحاجب والبيضاوى (وأبوا لحسين وامام الحسرمين) على ماذكر ابن الحساجب قالا (تخصيص) له قال السبكي وعليه أكثر المنفية وعزاه الا مدى الى بعض الشافعية وبعض المعتزلة كعبد الجباروالقرافى الى الشافعي قال المصنف (وهوالاوجه وقبل بالوقف) وهذاعزا مالا مدى وغسيره الى أمام المرمين وغيره واختاره صاحب المحصول (لنا) على المتار وهواله تخصيصية (حقيقته)أى النهير (دابط لعني مناخر متقدم أعم من مذكوراً ومقدر بدليل) بدل على تقدير ، وقوله (على انه) أى الرابط (هو) أى المتعدم متعلق برابط (علايتصور الاختسلاف) بينهما (ومافيسل) في وجه انه لا يحص (المعوزفيه) أى السمير بخروجه عن حقيقته الى هي الموم (غيرملزوم التجوزف الاول) يعنى العام أى لا بلزم من كون الضمير مجازا في البعض كون العام مجازا في البعض (فبعيد اذرجوعه) أى النهير (الى لفظ الاول باءتبار معماه والاينصور كونه) أى الضمير (مجازا) في البعض ومرجعه الذي هوالعبام باقءلي حقيقته التي هي العموم من غيرتخصيص ضرورة أتحسادهما (فاداخص) الذمسير (الرجعيات)من المطلقات (معكونه) أى النَّميرُ (عباَّدة عن المطلقات فهن) أَي الرجعياتُ (المرادية) أى العام وهو المطلقات لماذ كرناأن الضمير هو نفس مرجعه ماعتبار المعدى (وهو) أى وكون المراد بالمطلفات الرجعيات لاغيرهو (التخصيص) للطلقات (وبه) أى وبهذا التوجيه (ظهرأت قواهم) أى القائلين بعدم التخصيص (فجواب قول الواقف) لن تخصيص الظاهر أو النمير دفعاللخالفة وتخصيص أحده ممادون الآخر تحكم اد (لاترج لاعتبار إناصوص في أحمدهما يعينه) فوجب النوقفُ ومقول قولهم (اندلالة الضميراً ضعفٌ) من دلالة الظاهر التوقف الضمير عليه بخلاف العكس (فالتغييرفيسه) أىالضمير (أسهل) منالتغييرفىالظاهرفترج اعتبارا لخصوص فىالسميروانتني التحكم (لايفيد) لماظهرمن وحدتهما باعتبارالمرادم لفظهما (وامتنع الخلاف) وفي تسخة الاختلاف بين الضمير ومرجمه (في الاته فيطل ترجيمه) أى قول القائل بعدم التفصيص (بأنه) أى تخصيص السمدر (لايستلزم تخصيص الأول بعلاف قلبه) أى تخصيص الظاهر فاله يستلزم تخصصص الشمير واغما بطل لايداذا طهرامهما واحدمعني استلزم كوث أحدهما اذاأر يدبه بعض معماه الوضى أن يكون هوعين المراد بالاسفر (والدرم في الآية إماعوده) أى النمير (على مقدرهو المتضمن) على صيغة اسم المفعول وهوالرجعيات (مدلولا) تضمنيا (لله ضمن على صيغة اسم الفاعل وهو المطلقات

كالنكرة فسياقه أوعرفا إ مثل حرمت عليكم أمهاتكم فانه وجبرمنة جبع السمتاعات أرعقلا كترتب المكم على الوصف وسعيار الموم جوارالاستشاءقاته يخسرج مايجب الدراجسه لولاه والالماذمنابلع المنكر فيل لوتناول لامتنع الاستثناء لكونه نقضا قلنآ منقوض بالاستثناءس العمدد وأيضااستدلال الصاةبعومذلك مثل الزانسة والزانى يوسكم اللهفأ أولادكم أمرتأن أفاتل الساس حتى بقولوا لااله الاالله الاعسةمن قريش خن معاشر الاساء لابورث شاقعامن غسسر نمكر) أقول العوم إماأن بكرن اغسة أوعرفاأ وعقلا القسم الاول وهو المستفاد ون وضع الله المالان أحده مأأن بكون عاما سنسه أىمنغيراحشاح الى قر سةوحسنشذ فاماأن يكونعاما في كرشئ سواء كان من أوني العسلم أوغ مرهم كائى تفول أي دجل ماء وأى توب ليسته وكذاكل وجميع والذى

والتى و نصوه ما وكذا سائران كانت ما خوذة من سور المدينة وهوالهيط بهاو به حزم الجوهرى وغيره فان كانت ما خوذة كا من السؤر باله مز و دوالبقية فلا يم وهوالصيح و في الحديث وفارق سائرهن أى باقيهن وشرط أى أن تكون استفهامية أوشرطية فان كانت موصولة تصومررت بأيهم فام أى بالذى أوصفة شحومروت برجل أى رحدل بعنى كامل أو حالا نحومروت بزيداًى رحل بفتح أى بعنى كامل أيضا أومنادى شحو يا أيها الرجدل فانم الاتم ولم الذي يكون علما في العالمين خاصة أى أولى العدلم كن فان العديم أنم اتم الذكوروالافات والاحراد والعبيد وقب ل تعمير عاالذكور الاحراد قط وشرطها أن تكون شرطية أواست قالان المن كانت نكرة موصوف في في محرب عن محب الله جرمهب أى درب لمعب أو كانت موصولة تقوم ررت عن قام أق بالذي قام قالم الاتم ونقسل القرافى عن صاحب التلفيص أن الموصولة تم وايس كذلك فقسد صرب بعكسه ونقسله عنده الاصفهاني في شريخ المحسول والعالمين هذا بكسر اللام وانج اعدل عن التعبير عن يعقل وان كانت هي العبارة المشهورة الى (٢٨٧) التعبير عالم العالم عنى حسن غقل

عنه الشارحون ذكره اين عصفورفى شرح المفسرب وغسم موهوأن من يطلق على الله تعالى كقوله تعالى ومنالسمته برازقسين وكذلك أئ كقوله تعالى قسل أىشي أكبرشهادة قسل الله والمارى سحاته وتعالى يوصف بالعسلم ولا يوصف بالعقل فلوسيريه أكان تعبراغييرساول وإماأن يكون عامافي غسير أولى العدلم وهوما تحواشتر مارأيت فألايدخل فسمه العسدوالاماءونسهخلاف بأنى ذكره بدلدله في تأخبر السان الشاءالله تعالى لكنا كانتمالكرة موصوف فيخوص دت عبا معسالة أى شي أوكانت غرموصوفة نحوماأحسن زيدا فأنهسا لاتع وإماأت مكون عاماف الامكنة خاصة نحوأين تجلس أجلس وإما فى الازمنة نحومتى تحلس احلس وقيدان الحياحب ذلك الزمان المهم كامثلناه حتى لايصم أن تقول متى زالت الشمس فأنني ولمأر هدا الشرط فالكتب المعتمدة ولفسائل أن مقول

كافى قوله تعالى اعداداهو أقرب للتقوى (وأماعليه)أى المتضمن على صيغة اسم الفاعل وهو المطلقات مرادابهن الرجعيات (عجازا) من اطلك الكل وإرادة البعض (ووجوب تربص غسيرالرجعيات بدليل آخر) كالاجماع (مسئلة وليست لغوية مبدئية) بلمستطردة قال (الاعة الاربعة) والاشعرى وأبوهاشم وأبوالسب يعلماذ كرابن الخاجب وغسيره (يجوز التفصيص با قياس) أعممن أن يكون قطعياأ وظنيا كاهوالظاهرمن اطلاقهم لاالظني فقط بناءعلي أن النغصيص بالقطعي لاخلاف فيسه كا أشاراليه ابن الانبادى شارح البرهان وغسره نع ذكر السسبكي أن المراد فياس فص خاص كاصرحيه الغزالى وفى حصرا بلوازفيه تأمل ثمالظا هرمن حكابة الاقوال الخنلف في جوازه بالقياس أن المراديه أعممن ذلك (الاأن الجنفية) قيدوا الجوازبه (بشرط تخصمص بغسيره) أى غسيرا لقياس من سمى أوعَقَلَى (وتَقَييده) أَى النِّد بيص بغيره (بالقبلية) أَى بأن يكون قبلُ النَّحُصيصُ بالقيَّاس كاوقع ف عبارة كثير (لاينصور) إذلابتصورترائي مقتضى القياس على المنصوص المخرج منه عن خروجه منسه لاشتراكهم أحينئذ فى العسلة المقتضية الخروج بل ولاتراخى الخصص مطلقاعنسد المصنف (وتقدمت اشارة اليه) في البحث الخامس من مباحث العام وبينا وجهم (فالمراد بالقبليسة) للغمير (طهورا الخسيرسابقا) على ظهورماسواءوقال (ابنسر يجانكان) القياس (جلياً) جازنخصيصة وان كانخفيالا يجوزونى الجلى مسذاه بالراج منهافي المنتخب ونص عليسه القاضي في التقريب انه قياس المعنى واللني قياس الشبه والذى مشي عليه ابن الحاجب وسجكيه المصنف في موضعه أنه الذى قطع فيه بنني تأثيرالفارق بين الاصل والفرع والخني ماظن فيه نني نأثيره بينهما (وقبل ان كان أصل) أى القياسيعني المقيس عليه (خرجامن ذاك العموم بنص) خص والافلا (والجباف بقدم العام مطلقا) أى عِليا كان القياس أو خفيا مخرجا أصله من ذلك العموم أولا ونقدله الفياضي في التقريب عن الاشعرى واختار والامام الرازى في المعالم (ويوقف المام الحرمين والقاضى وقيل ان كان أصله مخصصا) أى عفر جامن الهوم (أو) ثبتت (العاة بنص أواجماع) خص (والا) أى وان لم يكن أحدهذه المسلاقة (اعتبرتُ قرآتُ الترجيم) فَان طهُرترجيم خاص بالفيّاش عمل به والأعل بالعام (واختاره بعضهم) وهو ابنالحاجب فلتوقول السبكي وهوآبل الحاتباع أرجر الظنديذوان تساويا فالوقف وهداهورأى الغزالى واغترف الامام الرازى في أثناء المسئلة بأنه حق واستحسنه القرافي وقال الشيخ الاصسفهاني انه حق واضع اه ليس كذلك فانه لاوقف أصلافي هذا المختار لابن الحاجب وأما أنه حق فستقف على مافيه (لما) على الاول (الاشتراك) أى العام والفياس متشاركات (في الظنية اما الشلاقة) أي أما عندمالك والشافعي وأحد (فطلقا) أي سواء خص العام أولا وقد عرفت انه قول طائفة من الحنفية (وأماالطائفة من المنفية) القائلون بأن العام على (فبالخصيص) صارطنياعندهم أيضا بواسطة تَعَفَى عدم إراد نمعناه واحتمال اخراج بعض آخرمنه (والتفاوت في الطنية غيرمانع) من تحصيص الاقوى فيهاعاد وتهفيها لانمساواة الخصص والخصص في البست شرطا (كاتقدم) فى الخصيص بالمفهوم (ووجهه) أى التفصيص بالقياس (إعمالهـما) أى العام والقياس (ما أمكن أوترجيم

لو كاستهد مالصيغ للعوم لكان اذا قال لامر أنه مق قت أوحيث قت أو أين قت وأنت طالق يقع عليه الثلاث كالوقال كل ولدس كذلك (قوله أو يقرية) هذا هوا لحال الثانى وهو أن يكون عومه مستفادا من اللغة لكن بقرينة وتلك القرينة قد تكون في الائبات وهى أل والاضافة الداخلان على الجع كالعسد وعبيدى وعلى المفرد وهو الذى عبر عنه المصنف باسم الجنس كقوله تعالى ولا تقريوا الزنا فليصذر الذين يعالفون عن أمره لكن أن كأنت ال عهدية فان تعبيمه الافراد المعهودين خاصة قال في المحصول والضمير العائد على اسر حكه حكم ذاك الاسم في العوم وعدمه وههنا أمور أحدها أن هذه القرينة قد تفيد العوم في النبي أيضا نحو ولا تشكوا المشركات الناني أن العوم في انقدم يختلف فالداخل على اسم الجنس بم المفردات وعلى الجمع بم الجموع لان أل تم أفراد ما دخلت على سعور كذلك الاضافة وفائدة هذا أنه بنعذ را لاستدلال به في حالة النبي أو النهى على بوت حكم لمفرد لانه انحاح صل الذبي أو النهى عن أفراد المجموع والواحد (٣٨٨) ليس بجمع وهومعنى قولهم لا يلزم من نبي المجموع والواحد (٣٨٨)

النخصص) على صيغة اسم الفاعل وان كان الخصص على صيغة اسم المفعول أقوى منسه في الغان (هو الواقع كانقدم) فى التخصيص المفهوم الدنفاق عليه بخبر الواحد الكتاب بعد تخصيصه بقطعي (فيطل يو جمه الاخرر) أي مختار ابن الحاجب (بكون العدلة كذلك) أي عابتة ينص أواجماع (توجب كون القياس كالنص والاجمع في وانما بطل (لأن) العسلة (المستنبطة دليك ووجوب الاعمال عام) لكل دليه لنوجب اعمال المستنبطة كالمنصوصة (وماقيسل) في وجمه عمدم إعمالها إذا عارضت عاما (المستنبطة إمارا بحة أومساوية أومر جوحة) بالنسبة الى العام (فالتفصيص على تقدر) أي رجحانها (وعدمه) أى التَّعصيص (على تقديرين) أى مساواتها ومرجوسُيها (فيترجع) عدم التخصيص بها لأنوقو عاحمال من اثنين أقرب من وقوع واحدمعين (يوجب بطلات المخصص مطلقا) اذيقال كلّ مخصص إماراجيرعلي العام الخرج منه أومساوأ ومرجوح فالتفصيص على نقد بروعدمه على تقديرين فيترج عدم التخصيص كماذكر نافيبطل التغصيص من أصله والألازم باطل فالملزوم مثل (بل الرجعان) للخصص على صيغة اسم الفاعل (دائمي باعمالهـما) أي بسبب إعماله وإعمال المخصص على مسيغة اسم المفعول ميث أمكن ولا يحنى أنهذا اذاقدرمن النفية كان على طريق الالزام للخالفين اذيقال لهم مثل هذا في الخصيص بالقياس ابتداء (ولما تقدم) من أن ترجع الخصص وان كان دون الخصص في الظن هو الواقع وعلى هذا فقوله (ولخنصيص السكاب بخبرالواحد) عطف تفسيرى له وقد كان الاحسن ولمانقسدم من تخصيص الكتاب يخبرالواحدا والاقتصارعلي أحسدهما وقد كان كذاك فانه لمبكن فسه ولماتقسدم فزيدولوز بدعوضه على أنذاك بقلب علسه لشرح بأن التخصيص كأبكون على تقيدير الرجان بكون على تقدير المساواة فالتفصيص على تقديرين همآذ أن وعدمه على تقدير وهوالم جوحية فيترجه التخصيص لعين تلك العلة لسكان أولى (الجبائي يلزم تقديم الاضعف) أى القياس على الاقوى وهوالعَّام (علىما يأتي) تقريره في مسئلة تعارض الفياس والخير (في الخبرويا تي جوابه) وما يفتح الله في سانه عُمَّة ان شاء الله تعالى (و بأن ذلك) أى از وممَّاذ كرمن تقدُّ بم الاصفف على الاقوى الماهو (عند أبطال أحدهما) الذي هوالعام (وهـندا) أي وتخصيص العام بالقياس (إعمالهما) أي العام والقياس لاابطال أحددهمافاتتني اللازم الباطل (وبأنه) أى الجبائ (يخصص الكتاب بالسنة وبالمفهوم) الخالفوالسنة بهأ يضامع قصو رهما فى الفوة عن الكتاب وقصو والمفهوم عنها أيضاف اهو جوابه عن هذا فهو جوابنا عن ذاك (قالوا) للجبائ أيضا (أخرمه اذالقياس) عن السنة (وأفره) الذى صلى الله علمه وسلم على ذلك فقد أخرج أجدوآ بودا ودوالترمذى عنه أن الذي صلى الله علمه وسلم لمابعثه الحالمين قال كيف تقضى اذاعرض التأمر قال أقضى بما في كتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال فيسنة رسول الله قال فان لم يكن في سنة رسول الله قال أجتهد رأى ولا آلوقال فضرب في صدرى وقال الحسدالة الذى وفق وسول وسول الله لمسايرضي وسول الله وكل من تقديم معاذ وتقر براانسي صلى الله عليه وسلم يدل على وجوب تقديم الخسبرعلى القياس خالفه أو وافقه (أجيب أخرا لسنة أيضاعن الكُتَابِوتَغْصيصه) أَى الكُتَابُ (بِمِا) أَى بالسّنة (اتفاق) فاهوالجوابُعن هذاهوالجوابعن

عنمه النهسي عن كلفرد اطلاقهسهأن العوممن يابالكلية فأنمعناه ثبوته لكل قرد سواء كان نفيا أملا كأتقدمسطهفي تقسيم الدلالة فلنالاتنافي ستهدما فاتاقدأ ستناهلكل فرد من أفراد مأدخسل عليه وهوالجموع الثالث لم يصرح الاماموأ تباعسه جبكم المفسرد المضاف هنا نم صرحوا بمومسه في الكلام عسلى أنالاص الوجوب فانهم قداستدلوا عليسه يقوله تعالى فلتعذر الآمة فأورد اللمم أن أمره لايعم فأحانوا بأنه عام لموازالا أثنافكما تقدم ونقله القرافي هنا عنصاحب الروضة وأما المفسردالمعرف بالفذكره الامام فى كنبسه وصحيحهو وأتباعسه أدلابعم وتضم المستف وان الحاحب عكسمه وصحمه اسرهان فى الوحيز ونقل الامامعن الفقهاء والمسيرد والحسائى ونقله الأتمدى عن الشافعي رحسه الله والاكثران ورأىت في نصمه في الرسالة

شهوه أيضافانه نصعلى أن الأرض من قوله تعالى خلق السموات والارض من الالفاظ العامة التى تأخير المنطقة والمنطقة وا

وحاصله ان النكرة في مساق النق تعسوا عباشرها الني تصوماً تحسد قائم أو باشرعاملها تصوما قام أحسدوسواء كان النافي ما أولم أولن أو ليس أوغسيرها ثمان كأنت النيكرة صادفة على القليل والكثير كشئ أوملازمة لانتى نحواً حدد أودا خلاعليها من تحوما جاءمن رجسل أوواقعة بعدلا العاملة على ان وهي لا التي لنفي الجنس فواضع كونها العموم وماعد اذلا فعولار جل قامًا وما في الدارد جل فقيه مدهان المنعاة العموم أيضا كا اقتضاء اطلاق المصنف وهومذهب (٢٨٩) سببو يه وعن نقل عنسه شيخنا أبوحيان

فىحروف الجر ونقسلامن الاصوليين امام الحرمسان فالبرهان فىالكلامعلى معاني الحسروف لكنها ظاهمرة فيالعموم لانص قارامام الحرمين والهسذا نصسبويه عسلي جواز محالفتسه فتقول مأفها رحدل بلرجلان كايعدل عن الظاهــــر في نحوجاء الرجال الازيداوذهب الميرد المانها ليستللموم وتبعه عليه المرجاني في أول شرح الايضاح والزمحشرىعند قوله تعالى مالكممن إله غيره وعندفوله تعالى مايأ تيهممن آية نع يستني من اطلاق الصنف سلسالم عسن العموم كقولناما كأعدد زوحافات هذا ليسمن باب عوم السلب أى لدس حكم بالسلب على كل فرد والالم مكن فيمزوج وذلك باطل بلالمقصودا بطال قولمي والاسكل عدد زوج وذلك سلب الملكم عن العوم وقد تفطسن لذلك السهروردي صاحب التلقهات فاستدركه واداوقعت النصيكر قفي سافالشرط كانت العموم أيصادير حيهفي البرهان

تأخيرالقياس عن اسنةمع جواز تخصيصهايه (وأيضاليس فيه) أى حديث معاذ (ما ينع الحم بن القياس والعام (عند التعارض والتغصيص منه) أى الدع بينهما واغناغا به ما فيه الهلا تبطل أتسسنة بالقياس ونعن قائلون بهعلى ان حديث معاذ قال الترو في في في بب وليش استناده عندى عنصل وقال المفارى لايصم انتهى لكن شهرته وتلق العلمامة بالقبول لايقعدد ان شاء الله تعالى عن درسة الحبة ومن بمة أطلق بمباعة من الفقهاء كالبه أقلاني وأبي الطيب الطبرى وامام الحرمين عليسه العهة قال شيخنا الحافظ وأهشاهد صيم الاسسنادلكنه موقوف م أسندمن طربق الدارجي م البيهق عن عبدالله ين مسعود قال لقسدا في علينا زمان ومانستل ولسناهناك ثم بلغنا الله ما ترون فاداستل أحدثكم عنشئ فلينظرف كتاب الله فأن لم يجدده فى كتاب الله فلينظر ماأجتم عليه المسلون فان لم يكن فليجتهد رأيه ولايقسل أحدكم اتى أخشى فان الحسلال بين والخرام بين وبين ذلك أمور مشتهة فدع مايريبك الىمالا يرببك وفى البابء نعرين الخطاب نحو حديث عبد القدين مستعود دون ما في أوله وآخره أخرجسه الدارى والبيهق أيضا باسنادصيم وأخرج البيهق عن زيدبن كابث انه قال ذلك لمسلة بن مخلدالاسأله عن القضاء واستناده حسن (وله) أى الجبائي (أيضادليل اعتبار القياس الاجماع ولا اجماع عند مخالفته) أى التياس (العوم) الغلاف بين العلماء في وجوب العمل به فأمتنع العمل بداذ لاينبت - كم بلادليل (والحواب اذا ببت جينه) أى الفياس (به أى الاجماع (ثبت حكمة) أى عالفة هذاالقياسلەفى هـ ذەالصورۇلانە بزئى من بزئيات القياس الكلى الثابت اعتبار وىالاجماع (ومنه) أى حكمها (الجمع) بينمة تضى القياس وبين العمام المسارض له (ماأمكن) وفداً مكن كاذكرنا (وللفصلالشاني) أيمان الحاجب جواب غيرهذا وهوالعسلة (المؤثرة) أي ما ثبت تأثيرها بنص أو أجماع (والمخصص)أى ألعام الذي هومحل التمصيص (ترجعان المالنص) وهوماً عن النَّبي صلى الله عليه وسلمانه قال (حكمي على الواحد) حكمي على الجماعة وتقدم اله لم يحفظ هذا اللفظ وانه وردمعنا. مع أنه جمع عليمه فأذا ثبتت العليمة أوالحكم في حق واحمد ثبت في حق الجماعمة بهمذا النص ولزم تخصيص العام بهوكان بالحقيقة مخصيصا بالنص لا بالقياس (واذاتر جع ظن التعصيص) أى تخصيص القياس للعام فيماسواهما (فبالاجماع على اتباع الراجم) يحب تخصيص العاميه (وهذا) الجواب بناء (على اعتبار رجان طن القياس) على العام (في تخصيصه) أى النياس العام (وعلت انتفاءه) أى انتفاءا عتبار محيث قلمنا النفاوت في الطنية غيرما بع (أولزومه) أى التفصيص بالقياس (بلاتلك القيود)من كون العل عابتة بنص أواجماع أومرج خص بالقساس لانه دليل و يجب إعمال كل دليل ماأمكن (الواقف في كل منهما)أى العام والقياس (جهة قطع) فني العام باعتبار السوت وفي القياس باعتبادالخبية (وظن) فني العام باعتبادالدلالة وفى القياس بأعتبارا لحكم فى الفرع (فيتوقف فلمالولم يكن مريد وهو إعمالهما وأما تخصيص القرآن بخبر الواحد وتقييده أى القرآن (به) أى يخبر الواحد(و) تخصيص (الكتاب الكتاب والاجماع فني مواضعها) تأقى مفصلة من هذا الكتاب ونذكر فيهاانشاه الله تعالى ما ييسره المكريم الوهاب (وأما) تنصيص العام (بالتقرير) أى تقريرا نبي صلى الله

(٣٧ م التقرير والنحبير اول) هناوارتضاه (١) الابيارى وشرحه له واقتضاء كالم الآمدى وابن الحاجب في مسئلة لاأكات (قوله أوعرفا) هذا هوالقسم الثانى من أصل التقسيم وهوعطف على قوله لغة أى العوم إما أن يكون لغسة أوعرفا كقوله تعالى حرمت عليكم أمها تكافئ العرف نقاوا هذا المركب من تحريم العين الى تحريم جميع وجود الاستمتاعات لانه المقصود من النسوة دون

⁽۱) الأيبارى هكذاف السروسيق والقمشله وتقدم لناف شرح التمرير ابن الانبارى ومروكتبه مصحمه

الاستخدام وخوه ومثله قوله تعالى خرمت عليكم الميشة فاناحلناه على الاكل العرف وفيسه فول مد كورفى باب المجمل والمين ان هذا كله عمل (قوله أوعقلا)هذا هوالقسم الثالث وضابطه ترتيب الحكم على الوصف نحو حرمت الحرللاسكارفان ترتيبه عليه يشعر بأنه علة له والعقل يحكريانه كلناوجدت العلة نوجد المعلول وكلما انتفت فانه بنني وأمافى الغة فانهالم تدل على هيذا العموم أمافى الفهوم فواضم وأماف النطوق قلما مرأن تعليق الشَّيُّ (• ٢٩) بالوصف لايدل على التكرار منجهة اللفظ وههنا أمران أحدهما أن صيغ الموم

عليه وسلمل اهومخالف للعموم (كعلمه) صلى الله عليه وسلم (بفعل مخالف للعام ولم يذكره يكون الفاعل مخصما) من ذلك العام (فواجب عندالشافعية) ومن لم يشرط مقارنة الخصص من المنفعة (مطاقا)أىسواء كان فعل الفاعل عقب ذكرالعام في مجلس ذكره أولا (لانه) أى المنصيص (أسهل مُن النسووا كثرو بشرط كون العلم) بفعل الفاعسل المخالف للموم (عقيبُ ذكر العام في عجلسه والا) فان كان بعده في غير عجاسه (فاسمن) لذلك العموم (عندشاوطي المقارنة من الخذفية) التصييص لتراخيه مْ على كُونه مخصصًا (فان عللذاك) أى تخصيص الفاعل من العام بعني (تعدى) ذلك التخصيص (الى غسراافاعل) أيضا إما بالقياس عليه وامايعموم حكى على الواحسد حكى على الجماعة لكن شرط آن لايستوعب ذلك المعنى جيم افراد العمام والايكون نستفاوان لم يعلل فالخنارأن لا متعدى حكمه الى غسيره لتعذر دليل النعدية أمآبالقياس فظاهر وأمابحكي على الواحد فلانه يخصوص بماعسم فيهعدم الفارق وهنالم يعسلم لاختلاف ألناس في الاحكام بواسطة عروض الاوصاف والاعسذار قال السسيكي ولقائل أن يقول اذا يت حكى على الواحد لم يحتير الى العسلم ما لحسام مل يكفي عدم العلم بالفارق والاسسل بعد شبوت هذا الحديث أن الخلق في الشرع تشرع فالمختأر عند تناالته ويروان أم ينظهر المعنى مالم يظهر مَايِقَنْضَى التَّعَصِيصِ ثُمَّانِ استنوَّعِبِ الافرَّادِ كَالْهَافَهُ ونسخ والافتخصيصُ أنتهَ في ﴿وَيَالَى تَعْلَمُهُ } في مسئلة قبل فصل التعارض بثلاث مسائل (ويتصور كون فعل الصحابي) المخالف للموم (عندا النفية مخصصاً أذاعرف علم أى العمان (بالعام اذَّقالُوا) أى المنفية و وانقهم الحنابلة (بحبيته) أى فعل الصابي (حلاعلى علم) أى الصابي (بالمقارن) أى بالخصص المقارن العام (وهو) أى حل فعل فعله في هذه الصورة على العام بالخصص (أسهل من حلهم) أى الحنفية (مرويه) أى الصابى اذا فعل بعلافه (على علم والماسيخ) لأن الخصيص أخف من النسيخ فيتعين حيث أمكن والله سجانه أعلم فرمسله الا كثران منتهى النصيص) جمع كثيرسواء كان العام جما كالرجال أوغد برجمع كن وماغديرانه اختلف في تفسيره فقال البيشاوى هوغسيرا لمحصور وفيه نظرظاهر وخصوصااذا كآن القائل بهذايرى الاسستثناء تخصيصاو يجيزا ستنناه الاكثر كالسضاوى وقال الناطاحب مأيقرب من مدلول العام وقال المفتازاني فدفسروه بمافوق النصف ولاخفا فامتناع الاطلاق عليه الافيايعلم عددافرا دالعام وهدامامشي عليه المصنف فقال (جعيزيد على نصفه ولايستقيم الافي أعوعلما البلد بما ينعصر) لكن قال الابهرىانأرادانه عننع الأطلاق على النصف فمالم يعمل عددا فرادالعمام فسسلم لحصور لاجدوى له فى هدا المقام وان أرادانه عِشم الاطلاع على ما فوق النصف فيه فظاهر البطلان لانه إذا كان أهل بلد غير معصور وفيل كلمن فى البلدموم واستثنى واحدمن أهله الى مائة مثلا علم قطعا أن مايق بعد النخصيص أكثرمن النصف (وقيل) منتهى التخصيص (ثلاثة وقيل اثنان وقيل واحد) ونقله ان السمعانى عن سائر الشافعية (وهُوتِحتارا لحنفية وماقبل)أى وأماقول كثيرمتهم كصاحب المنار وصدر الشريعة (الواحدفيماهو جنس والثلاثة فيماهو جمع فرادهم) أى الحنفية بالجمع الجمع (المنكر فذلك الشخص مرة أحرى اصرحه حيث قالوا كعبيدونساء (وباراده فحوالرجل والعبيدوالساء والطائفة بالجنس) وكان

وان كانتعامة فىالاشيناص فهي مطلقة في الاحوال والازمان والبقاع فلاشت العموم فيها لاجل ثبونه في الاشتفاص بل لا مدمن دلسل علمه مشالاة وله تعالى اقتساوا المشركين يقنضى قتل كلمشرك لكنلاف كلحال يحيث يعمال الهدنة والمرابة وعقسدالامة ال يقضى ذلك في حال تما وما منمشرك الاويقتل في حال مّا كحال الردة وحال المرب وهدنه الفاعدة ارتضاهاالقرافى والاصفهاتي فى شرحى المحصول وقرراها بهدذاالتقرير فيالكلام على الخصيص وهي صحيحة العسة ونازع الشيختي الدين في شرح العسدة في صمتها وكذلك الامام في المحصول فانه قال في كتاب القياس جوا باعن سوال قلنالماكان أمرابلمسع الاقيسة كانمتناولالا محالة يندع الاوقات والافدح ذاك كونه متماولا لكل الاقسة ويظهرأن شوسط فيقال معدى الاطلاقانه اذاعه في شخص مافي حالمافي زمان مافلا بعلبه

آمافى اشخاص أخرى فبعمل به فالتوفية بعموم الاشتخاص أن لاببني شخص الاوبدخل والتوفية بالاطلاق أن لايتكروا لحمكم فى الشخص الواحدولة اثل أن يقول عدم التسكر ارمعاوم من كون الامر لايقتضى النكرار الثانى دلالة العموم قطعية عندااشا فهي رجه اللهوالمهتزلة أيضاوطنية عندأ كثرالفقهاء هكذا نقله الابدارى شارح البرهان وهي فائده حسنة ومن نفله عنه الاصفهاني شارح المحصول وذكرالماوردى نحومأ يضا فقال واختلف المعمون فيأن مازادعلي أقل الجيع هل هومن باب النصوص أومن باب الظواهر وذكر ف البرهان في أول العموم عن الشافي يحوداً يضا (قوله ومعيار العموم الخ) اعلمان الشافي رضى الله عنه وكثيراس العلماء ذهبواالى أن ماسبق في كرده من الصبغ حقيقة في العموم عجاز في المصوص واختاره ابن الماجب وذهب جاعة الى العكس وقال جماعة المهامشتركة بينم سما وآخرون بالونف وهو عدم المكم بشي و اختاره الاحمد وقبل بالونف في الاخبار والوعد والوعد دون الاحم والنهسي واختار المصنف مذهب الشافعي واستدل عليه بوجهين المدهما جواز الاستثناء وذلك لان هذه (٢٩٩) الصيغ يجوز ان يستثنى منها ماشئناه

امن الافراد والاستثناء الحراج مالولاه لوحب الدراجسه في المستنىمنه فلزممن ذلكأن تكون الافرادكلها واحمة الدخول ولامعني العموم الاذلك أما المقدمة الاولى فسالاتشاق وأمأ الشانمة فلان الدخول لولم مكن واحيابل ماترالكان يحوز الاستثناء مناجع المنكر فتقول حاء رحال الازيدا وقدنص النعاة على منعه نعم قالوا ان كان المستنى منسه مختصاحان نحسوماء رجال كانوافي دارك الازبدامه سم أوالا رحلامنهم والتعليل الذي ذكره المصنف يدفع الراد الامام ولاأتداعه كصاحب الحاصل مامتناع الاستثناء من السكرة بلصرحوا بجوازه فغيرموضعمن هذه المسئلة ومأفاله المصنف هوالصواب لكن في هدا الدلل كلام تقدم فأدلة من قال ان الامر الشكراد واقائسلأن مقول لوكان حواز الاستثناء معيار العموم لكان العدعاما وليس كذلك واعسترض

فالاصل واتهذه مفردد لالة فنسخها يعنى وصرحوا أيضابان كلامن الرجل ومأبعده مفردد لالةوان كان يعضهاجها صيغة كالعبيد (وهو) أى الجنس (معظم الاستغراق وفيه) أى العام الاستغراق (الكلام) أى أن منتهى تخصيصه كذافلزم ان منتهى تخصيص صيغ الموم الاستغراف الى واحد ليسغير (وأما) المع (المسكرةن الخاص خصوص بنس على ما السلفناء) في اول التقسيم الثاني من التقسيم الثالث من هذا الفصل فهو (حقيقة في كل من تبة ثلاثة أوا كثر لانها) أي كل من تبة من مراتبه (ماصدقانه كربل في كل فردزيداً وغيره ولوسلم) كونه عاما كاهوقول من أيشرط الاستغراف فىالعوم (فعومه لايقب ل حكم المسئلة اذلاية بل التفصيص كعوم المعنى والمفهوم على ماقبل وكونه) أى الشأن (قديدخل عليهم) أى الحنفية (أن الاستغراق) في الجم المحلى (لبس مساو بامعنى الجعية) الى الجنسية (باللام بل المعهود الذهني) هوالذي بسلب معنى الجعيسة اذا كان جعالى الجنسية باللام (شيَّ آخر) عاية ما بلزمه اله لا يصلح علاله في الجمع الاستغراق ولا بأس م هوغير قادح فأنمنتهى الخصيص فالعام الاستغراق مطلقا الحالوا حدائبونه فحالج ح الاستغراق بغيره كإيظهم بالتأمل الصادق (واختار بعضمن يجوز القنصيص بالمتصل) وهوابن الحاجب (انه) أيمنهي التفصيص (بالاستنناه والبدل واحد و بالصفة والشرط اثنان و بالنفصل في المحصور القليل الى اثنين كقتلت كلذنديق وهم ثلاثة أوأرومة) وقدقتل اثنين وعلمذلك بكلام أوحس (وفى غيرالحصوروا لعدد الكثيرالاول) أى جنع يقرب من مدلوله (وعلت أن لاضابط له) وعلت أيضاما قبل عليه ولا بأس بقوله (الاأن يرادكثرة كثيرة عرفاً) وحين تذكر حاجسة اليسما والى العدد الكثير (فالوا) أي الاكثر (الوقال فتلت كلمن فى المدينة وقدة تل ثلاثة عدّلاغ سافيطل) مذهب الثلاثة ثم (مدهب الاثنين وَالْوَاحِدُ) بِطَرِيقَأُولِي (وَالْجُوابِانَهُ) أَي عَدَمَلَاغُمَّا (اَذَالْمَيْذَكُرُدَلَيْلُ التَّغْصِيصُ مُعَهُ فَانْ ذُكُرُهُ) أى دليل التعصيص مع العلم (منعناه) أى عده لاغيا (الاان ارادا فعطاط رتبة الكلام) عن درجة البلاغة على مافيسة (وليس فيه الكلام وتعين الاثنين في القليسل كفتلت كل زنديق لاثنين وهم أربعة حتى امتنع) كُون منْهُ بِي التَّعصييص (مَادومُهمًا) أَيَّ لَاثنين فيه (وفي الصفة والشرط) قول (بلادايسل) وكيفلا (ومن البين صعة أكرم النَّاسْ العلماء أوان كانواعُلماء وليس في الوجود الاعالم) واحد (لزم اكراه وهُومعني الشّف يصومه ين الجمع) أى الثلاثة (والاثنين ماقيل في الجمع) من أن أقله ثلاثه أواثنان كانه جعله فرع كون الجمع حقيقة في الثلاثة أوالاثنين (وليس بشئ) مثبت لمطاوبه لان الكلام في أقل مرتبة يخص اليها العام لافي أول مرتبة يطلق عليه الجع المسكر لانه الذي فيسه الاختلاف كانقدم وقدعرفت انه ليس بعمام استغرافي والمكلام في تخصيص العام الاستفراف وان عوم الجمع المنسكر عندمن لم يشرط الاستغراق لايقبل التفصيص (ولاتلازم) أيضابين هذين الاقلين فلايكون المتبت لاحده ممثبت اللاخر (وانه) على ماه ومختار الخنفية (الذين قال الهم الناس والمراد نعيم) بنمسعود كايفيده كادم ابن سعدف الطبقات وجزم به السهيلي في المبهمات وذكره ابن عبد المر عنطائفة منالفسر ينوالثعلبى عسن مجاهد وعكرمة ومفاتل والماوردى عن الواقد ي لاباتناق

انكسم عليه بأه لووجب أن يتناوله لامنه ع الاستشاء لان المنكام دل بأول كلامه على أن المستثنى داخل فيه ودله الاستثناء على عدم دخوله وذلك نقض الاول وأجاب المستثنى داخل في المستثنى منه قطعا وذلك نقض الاول وأجاب المستثنى داخل في المستثنى منه قطعا وللخصم أن يقول لاأسلم واللاستثناء من العدد فان مذهب البصريين المنع لكونه قصا كاحكاه عنهم ابن عصفور في شرح المقرب وغيره قال الاأن يكون العدد بما يستعل في الميالغة كالالف والسبعين فيجوز نعم الاعتراض نفسه ضعيف أو باطل فان المصنف المدع

وجوب الاندراج مع كونه مستثنى بل ادعاه عند عدمه ولهدف اقال ما يجب اندراجه لولاه وأيضافان المستثنى داخل فى المستثنى منه لغة لامنده فلا تناقض لان المحيم ان الحكم على المستثنى منه اغاه و بعد اخراج المستثنى (قوله وأيضا) أى الدليل الثانى استدلال الصحابة بموم هدفه الصيغ استدلالا شائعام ن غير نكير فكان اجماعا و بيساند انهم قد استدلوا بموم اسم الجنس المحلى بأل كقوله تعالى الزانية والزانى و بموم الجمع المضاف فان (٣٩٣) فاطمة احتجت على أبى بكر رينى الله عنه سمافى توريثه امن النبئ صلى الله عليه وسلم

المفسر يركاذ كرمالقاذي عضدالدين (فان أجيب بأن الناس للعهود فلاعوم) لان المعهودليس بعام كانقدم (فدفوع بأن كون الناس المعهودلوا حدمثله) أى مشل الناس العام فاذا جازات يراد بالناس المعهود واحسد من معناه الكثير جازفي الناس للكثير غسيرا لمعهود أن يراديه ذلك قاله المصسف (وأيضالامانع الخوىمن الآرادة) أى أرادة واحد بالعام (بالقرينة وانحايع للغبا) بارادة واحدبه (اذالم ينصب به آونحن اشترطن المقارنة في التخصيص) فلم يردبه الامقرونا بالقرينة الدالة على ارادنه فلا يُحذُورُ هذا كله في العام (وأما الخاص فعلمت) في أوائل هذا التقسيم (اله ينتظم المطلق وما بعده) من العدد والامر والنهي وحيث كان المحث عن كل من المطلق والاحر والنهى من مهمات علم الاصول دون العدد فلابأس بتعريف كل وذكر أحواله التي يجت عنها في هذا العلم فنقول (أما المطلق فسادل على بعض افراد) وهدذا شامل للعلق والمقيد وماعسى أن يكون ليس بأحدهما عماه وكذلك وانما قال بعض ولم يقسل فرد ايشمل الواحد والاكثر فيدخسل فى المطلق الجيع المنكر فانه حيث خرج من العمام الاستغراق ليساله موضع الاالمطلق اذلافرق من رحل ورحال الامأن رحلام طلق في الاتحادو رجالا في الجوع وقوله (شاتع) صفة بعض مخرج للعام وللعارف كله أالاالمه فهودالذه في وزاد (لاقيدمعه) أي مع البعض لاخراج نحورقبة مؤمنة فاله مقيدو بصدق عليه انهدال على بعض شاتع وقوله (مستقلالفظا) لشلايخرج المعهود الذهني فانهمن المطلق واللام فيه قيد لكنه غيرمستقل اذاكرا دبالاستقلال اللفظي له الاستقلال الفظى له من حيث الدلالة على المعنى الموضوع له لاالتمام في المعنى الذَّى يحسن السكوت عليسه مُاغافال (فوضعه)أى المطلق (له)أى اللفظ الدال على بعض افر ادشاتع الى آخره تمهيسدالدفع قول من قال انه موضوع العقيقة من حيث هو وأثنته بقوله (لان الدلالة) أى سادرالبعض الشائع من اللفظ (عندالاطلاقدليله) أى الوضع للتبادرلان التبادر أمارة الحقيقة (ولان الاحكام) المتعلقة عطلق انماهي (على الافراد والوضع للاستعمال) أى ومعاوم أن المقصود من وضع اللفظ لمعنى استعماله فيه والفرض هناان استعمال المطلق يفيد كونه الافراد (فكانت) الاحكام على الافراد (دليله) أى وضع المطلق للبعض الشاتع لاللماهية من حيث هي فان قيل قد يستعمل لفظ المطلق ويرادبه الطبيعة أيضا قلنانع فى القضايا الطبيعية (والقضايا الطبيعية) غيرمستعملة فى العاوم باتفاق أهسل الفنون وانساقد يعرضُ أرادتها يه قليلاً قلة (لانسبة لهاعقابلها) أى لاينسب في القلة الى استعمالها اللافراد بنسبة (قاعتبارها) أى الطبيعة من حيث ان اللفظ قديستعمل من ادابه اياها (دليل الوضع) للساهية حينتذ (عكس المعة ول والاصول) لار الدلالة اعما تنسب الى الاكترلا الى مالاو حودله بالاصافة اليه (عالماهية فَيها) أى فى الفضايا الطبيعة (ارادة لادلالة قرينتها) أى ارادتها (خصوص المسندونيوه) بما لايصم أن يسندا لااليهامثل الرحل فوع أوصنف وضوه بحلاف تبادر الفردفانه قبل الاسنادوغيره (فلادليل على وضع اللفظ للساهية من حيث هي الاعلم الجنس ان قلنسا بالفسرة بينه وبين اسم الجنس النكرة وهو) أى الفرق بينهما (الاوجه اذاختلاف أحكام الافظين رزن بفرق في المعنى) بينهما وفدو حدث فان عسلما لجنس كاسامة يمتنع من ألوالاضافة والصرف ويوصف بالمعرفة ويجىءا لحال عنسه منآخرة واسم

الارض المعروفة وهي فدك والعوالى بقوله تعالى بوصيكم الله في أولادكم اللا مة واستدل أيضا أبوبكر بعومه فالدردعلي فاطمسة بقوله صلى الله علمه وسلم يمحن معاشر الانساء لأنورث ماتر كناه صدقة وهسدا الحديث معزوالى الترمذى فىغدىيامعمه والثابت في الصحصن لانورث مأتركناه صيدقة واستندل عر رضى الله عنسسه بعسوم الجع الحسلى فانه قال لاي بكرحين عزمعلى قشال مانعي الزكاة كيف تقاتلهم وقدقال الني صلى الله عليه وسلمأمرتأن أعاتل الناس حمق بقولوا لااله الاالله فقال أبويكر ألس أنه مال الابحقها وغسك أيضاأو مكريه فان الانصار الما فالوا للهاجرين مناأسرومنكم أمرردعليهمأ بوبكر بقوله صلى الله عليه وسلم الاعة منقدريش رواه النسائى تعال و(الشالشة الجع المنكر لايقتضىالع وملآنه يحتمل كلأنواع العدد قال الماتى حقمقة في كلأنواع العدد المحمل على جدع حفائقه

قلنالابل فى القدر المشترك) أقول الجمع المنكر أى اذالم بكن مضافاً لا يقتضى العوم خلافاً لا يعلى الجبائى لنا أن الجنس الجنس د جالا م شدك المستحمل كل فوع من أنواع العدد بدليل صعة تقسيمه اليه و تفسير لا قرار بدواطلاقه عليمه ووصفه به كرجال ثلاثة وعشرة ومورد التقد سيم وهوا لجمع أعم من أقسامه ضرورة فيكون الجمع أعم وكل فرداً خص والاعم لا يدل على الاخص ولا يستلزمه فلا يحمل عليه وقوله فى كل أنواع العدد أى من الثلاثة فصاعدا والا فيرد الاثنان وأما الواحد فلا يرد لانه لا يسمى عددا عندا هل الحساب بل العدد

ينشأ عنه واحتج الجباق بأنه لما ثبت أنه يطلق على كل فوع كان مشتر كالان الاصل في الاطلاق المفيقة وحينت في مماعلي جبع حقائقه احتياطا كاذ كرنا وفي باب الانستراك وقد تقدم هناك من كلام المصنف ان أباعلى الجبائي عن جوزا ستعال المشترك في معنيه لكنه لا بلزم مند الحل كانقدم فاستفدنا من هناأنه يقول بالحل يضا والجواب أنالانسل أنه حقيقة في كل فوع بخصوصه حتى يكون مشتركا بل حقيقة في التدراك المسترك بين الكل وهوا الثلاثة معقطع النظر (٣٩٣) عن الرائد عليها كاناله في المحصول

الانابيناأنه لايدل على الانواع فكيف يكون حقيقة نيها وأيضافللقرارمن الاشتراك والثأن تقول هذا الكلام يقتضى أنرحالا أفله تلاثة ولدس كذلك لانه جمع كثرة والاصل في مسدلوله وهو المشترك بينجوع الكثرة كلها اغاموأحسدعشر ماتفاق التعاة قال (الرابعة فوله تعالى لايستوى أصحاب الناروأصمآب الحنفيحتمل نفى الاستواء من كل وجه ومسن بعضه فلا ينهي الاستواءمن كلوجه لان الاعملا يستلزم الاخص وفوله لاآكل عام في كل مأكول فصول على التغصيص كا لوقدل لاآكل أكلآ وفرق أبوحندفسة يأنأ كالايدل علىالموسيدوه وضعيف فأنه للنوكد فسنوى فيه الواحددوالجم) أقول نق المساواة بن الشبيشن كقوله تعالى لايسستوى أحماب الناروأ صحاب الحنة هل هوعام في الامورالني عكن نفيها أملا وفيسه سددان أسدهماأن مةتضاما في الاثمات هدل هوالساواة منكروجه

ألجنس كاسدليس كذلك فلاجرمان كانعسلم الجنس موضوعا للمقيقة المتصدة فى الذهن واسم الجنس مُوصَوعاًللفردالشائع (والا) أىوات لم يكن بينهما فرق فى المعنى كاذهب اليه ابن مالك وهوغيراً لاوجه (فلا) ُوضعاً أَسقيقةً أَصَلا (فَفدساوى) المعلَّقُ (السَّكرةِمالم يدَّخلها عموْم والْعرْف لفظافقط) أيضائحو (اُشـــُتراللَــم) لان كلامن هـــنــــدال على شائع في جنسه لاقيدمعه مســ بتقلالفظاولكون المعرف لفظا لامعني بافعاعلى عدم التعين سائع وصفه بالسكرة اعتسار اععناه كأساغ وصفه بالمعرفة اعتسارا بلفنله وساز فى الجالة أغلبر به الراقعة بعده أن تبكون حالامنه ملاحظة لجانب اللفظ وصفةله ملاحظة لجانب المعنى كافى موله تعالى كئل الحدار يحمل أسفار اور عماير بع الوصف في بعض المواضع كافى مول القائل ولفدأ من على اللهم بسبني فتأمل (فمين المطلق والنكرة عوم من وجه) لصدقهما في نحو فصرير رقبة والفرادالنكرة عن المطلق ف نكرة عامة كالنكرة ف النقى والفراد المطلق عنها في محوا تسترا للهم غانه معسرفة فى الاصطلاح ذكره المصنف فانتني قول صاحب التعقيق الاطهرانه لافسرق بين النكرة والمطلق في اصطلاح الاصوليين ادتمثيل جيع العلماه المطلق بالنكرة في كتيه سم يشعر بعدم الفرق بينهماوقول الأمدى المطلق هوالنكرة في الاثبات (ودخل أبله ع المنكر) في المطلق لصدق تعريفه عليه كابيناه (ومن خالف الدليل) الدال على أن أسماء الاحناس المكرات ليست الاللفار يدالشائعة لاللساهيات المذكور بقوله لان الدلالة عندالاطلاق دلياه الخ وهوالامام الراذى ثم البيضاوى ثم السبكى (فِعل السَّكرة للساهية) حمّاج الى فرق بينها و بين أعلام الآجناس لانما للساهية كانقدم فتكاف اعتبار قيدرائدعلى الماهية في موضوعها فتسال معنى علم الجنس الماهية باعتبار حضورها الذهني الذي هونوع تشعص لها كاأشار اليه فوله (أخدفى علم المنس حضورها الذهني فكان حضورها الذهني (مزمسماه) أىعلم النس قال المصنف (ومقتضاه) أى هذا الاخذ (أن الحكم على اسامة يقع على مأصدق عليه) اسامة (من اسدو حضور ذهني أو) كان ألحضور الذهني (مهيدابه) المناهية التي وضع لها علم الجنس فيقع الحكم على اسامة على ماصدق عليه من اسدبقيدالحضور الذهني فيه (وهو)أى وكون الحكم واقعاعلى ماصدْق عليه من المدوحة وردْهني أومن أسد بقيد حضوردهني ويه (منتف) فان انظاهران الحكم على اسامة أنما يكون على ماصدى عليه من أسدفتط (ولوسلم) عدم انتفاء هذا (فقد استقل ما نقدم) من تبادرالبعض الشاقع من الاطلاف الى آخره (بنفيه) أي ومنع المطلق للساهية (فالحق الأول) أي ان لاوضع العشيقة أصلاً الاعلم الجنس (وكذا) خالف الدليل (منجملها) أى الكرة (قسيم المطلق فهى) أَنَّ النَّكَرةُ (الفرد) الشائع (وهو) أَى الطلق (للَّاعيَة) من حيثهم كاذ كرَّ مَّ الْتَعقيق عن بعضهم فانه (مع كونه بلامو جب ينفيه انفاقهم على أن من مثله) أى المطلق (رقبة) في فنصر ير رقبة (ولاريبانه) أن اغظر قبة (نكرة والمقيدما) أي لفظ دال على بعض شائع (معه) فيدملفونط مسستقل كرقبة مؤمنة والرقبة المؤمنة (فالمعارف بلافيد) معهامستفل افظا ("مَالث) أىلا مللق ولا قيد (وقدينرك) القيد في أور يفيهمًا أى لاقيد معه في مامعه في دفيقال في المطلق مادل على بعض شاتع و مالصرورة يكون المتميدما وللأعلى شائع ذكره الصنف (قلدخل) للعارف وكذا العمومات

آ ومن بعض الوجوه ف قلنامن كل رحه فلا يسترى ايس بعام مل فق للبعض لان نقيض الموجبة الكامة سالبة جزئية وان فلنامن بعض الوجوه فلا يد متوى عام لان نقيض الموجوبة المائية من الموجوبة المائية المائية المائية كليه والمحتى عنداً عماياً القائلين بأن العموم له سيغة ان هذه أيضا العموم وى صححه الآمدى وان برهان وإن الماجب وغدت بها جماعة على أن السلولة يقتل باكر و أومن بعضها بدليل صحة المسيم اليهما والاعم الامام وأتباعه ومنهم المصنف واحتيوا بأن في الاستراء عمم في كونه من كل الوجود أومن بعضها بدليل صحة المسيمة اليهما والاعم

الابستازم الاخض فينتذنني الاستواء المطلق لايستازم نني الاستواءمن كلوجه وهذا الدليل ضعيف لان الاعما غالابدل على الاخص في طرف الاثبات أما في طرف الذي فيدل لانه نني الحقيقة ويلزم من انتفاء الحقيقة والماهية انتفاء كل فرد لانه أووج دمنها فرد لكانت الماهية مو جودة ولهذالوقال ماراً يت حيواناوقدرا ي ادساناء تكاذباوا يضافلا تالانعال نكرات والمكرة في سياق النبي تعم وقوله الاكل وتلفظ شي معن كفوله مثلاوالله لا كل الغراول سلفط بدلكن بخلافلاآكل) اعلمانهاذاحلفعلى (Y9 £)

(فىالمقيدوايس) دخولهـمافىالمقيد (عشهور) أى باصطلاح شائعذ كره النفتازاني ثم فال وانما الاصطلاح بعدي في المقسد ما أخرج من الشباع بوجه من الوجوه كرقية مؤمنة عانه اوان كانت شائعة بين الرقبات المؤمنات فقد أخرجت من الشياع نوجسه ماحيث كانت شائعة بين المؤمنة وغيرا لمؤمنة فأذبل ذلك الشسماع عنه وقمد مالمتومنسة فسكان مطلقامن وحه مقددامن وحه ثرقالوا وحسع مأذكرفي تخصيص العام من منفق ويحتنلف ومختار ومن يف يجرى مثلافي تقييد المطلق ويزيدهذا بهده و مسئلة اذااختلف حكمطلق ومقيده) أى وحكم مقيد من مقيدانه وهو المسسندكا طم فتيراوا كس فقيراعاريا (لم يحمل) المُطْلَق على المقيد (الاضرورة) أي الداذا كان أحدهمامو جبالذلك البيَّة (كا عَنَّق رقبة وُلاً تَمَلَّ الارقبة مؤمنة) " فان النهى عن عَلا مُماعد الرقبة المؤمنة مع الامربعة ق الرقبة يوجب تقبيد المعتقة بالمؤمنه ضرورة أن العنق لايكون الافي الملك وقدفرض نهية عن تملك غيرا لمؤمنة فيكون مأمورا بعتق المؤمنسة فلتولقنائل أن بقول ليس هذاهما يجب فيسه حكل المطلق على ألمقيسد أما أولا فانه انحما بكون النهبي عن تملات ماعدا الرقبة المؤمنة موحدا تقسد الرقية بالمؤمنة في الامر بعثق رفسة لمباذ كرمًا أذالم يكن فى ملك المأمور رقيسة كامرة أمااذا كان في ملك كدرقبسة كانرة فلا لانه حينشد لا يتوقف عثق الرقبسة على علا المؤمنة ليستلزم كون المعتقة مؤمنة البتة اذلاخفاه فأنه لواعتق الكافرة ولم يتملك الامؤمنة كان منشلاالامروالنهسى وأما السافلانسلمان عتق الرفية يتوقف على تملك المؤمنة لامكان العتق بدون غلك المؤمنسة بأن يرث رقبة كافرة فيعتقها فأن التملك يقتضي الاختيار ولا اختيار في الارث فيكون متثلاللام والنهبى وبهذا يظهرا بضاأن تمثيل صدرالشريعة لهذا بأعنق عنى رقبة ولاتملكني رقبة كافرة لايتعين فيه الحل المذكوربل المشال المطابق له أعتقت رقبة ولم أملك رقبة كافرة أوالارقبسة مؤمنة (أواتحد) حَكَمُ المطلق وحكم مقيد محالكونهما (منفيين) كالاتعتق رقبة لاتعتق رقبة كافرة (فن باب آخر) أي افراد فرد من العام بحكم العلم وتقدم انه ليس بتفصيص للعام على المحتار لامن باب المطلقُ والمقيد (أو) حالكونَم ما (مثبتينُ متحدى السببُ وردّامعًا حلّ المطلق عليه) أى المقيد (سانا شرورة أنُ السّبب الواحدُ لا يُرْجبُ المتنافيين في وقت واحدَ كصوم) كفارة (اليمين على التقدير) أى تقدير ورود الطلق وهوقراة أبله هورفصيام ثلاثة أيام والمقيدوهو قراءة ابن مسعود فصسيام ثلاثة أيام متتابعات فيهامعا ومن ثمة قال أصحابنا يوجوب التثابع فيه (أوجهل) كونهمامعا (فالاوجه عندى كذات أى حل المطلق على المقيد (حلا) لهما (على المعية تقديم البيان على النسخ عنسد التردد) ينهما (الاغلبية) أى أغلبية البيان على النسخ (معان قولهم) أى الحنفية (ف التعارض) الدليلان المتعارضان اذالم يعلم الريخ للما يجمع بينهما (يؤنسه) أى هذا الاختيارلان فيهجعا بينهما (والا) أى وان علم ذاخراً حدهما عن الا تخرفان كان المطلق فسي أقى وان كان المقيد (فالمقيد المناخر ناسيغ غنسدا لحنفية أى أريدالاطلاق تمرفع بالقيدفلذ) أى فلكون المفيسد المتأخر عن المطلق ناسحاله عندالخنفية (لم بقيدخبرالواحدعندهم المتواثروهو)أى تقييد خميرالواحد المنواترهو (المسمى الاكل الذي تضمنه الفعل الزيادة على النص) عندهم لان خبر الواحد ظنى والمتواثر قطبي ولا يجوزنس القطبي بالظنى (وهُو)أى

اتىءمسدرونوى بهسسأ معننا كقوله والله لا آكل أكلافسلا خسلاف من الشاذعي وأبى حنيفسة أنه لاعنث نغيره فالألم شلفظ بالمأكول وأبأت بالمصدور ولكن خصصه سيته كااذا فوى المسريقولة والله لا أكلت أوان أكلت فعمدى حرفني تخصيص الحنثيه مذهبانمنشؤهماأنعذا الكلامهال هوعام أملا وقدعلت بماذكرناهان صورة المسئلة المختلف فيها أنيكون فعسلا متعدمالم بقمدشئ كاصوره الغزالي في المستصور وان يكون وانعابعسدالتني أوالشرط كاصرود ابن الحاجب واقتضاءكالام الآمدى اذاعلت هسذا فأحمد المدهبين وهومذهب أبي حنيفسة الهليس بعيام وحينتذ فلاءقيل القنصص بل محنث به و بغير ملان التمصيص فرع العمسوم والثانى وهومذهب الشافعي أنهعام لانه نكرة فيسياق النني أوالشرط فيعمولان لاآكل مدل على نق حقيقة

فلولم ينتف بالنسبة الى بعض المأ كولات لم تكن حقيقته منتفية ولامعي الموم الاذاك فاذا ثبت أنه عام فيقيل الخف يص واستدل المصنف عليه بالقياس على مالوقال لاآكل أكلافان أباحنيفة يسلم أنه قابل لاخصيص بالنية كانقدم فكذاك لأأكلان المصدرموج ودفيه أيضالكونه مشتقامنه ومال في المحصول لمفالة أي حنيفة فقال ان تطره فيه دقيق وفي المنتخب والحاصل أنه الحق وفرق أعنى الاملم بأنلاآكل بتضمن المصدر والمصدر إغمايدل على الماهية من حيث هي والماهية من حيث هي لالعددامهافليست بعامة واذا الشق العموم التق التنصيص فيعنث بالجيع وأما أكان فليس عسد درلانه بدل على التوسيد أى على المرة الواحدة وحين شفيه والما أكان المستحد من المراكبة والمستحد من كليلا الواحدة وحين في المستحد من المراكبة والمستحد من كليلا تراع والمسدد المراكبة على الواحدوا بنعم ولا يفيد فائدة ذائدة على فائدة المؤكد فلا فرق حين ثذيين الاول والثانى ولوسلنا أن لا آكل ليس بعام لكنه معالم والمطلق يصم تفييده اتنا قاوقدا تتصر الامام لاب حنيفة (٢٩٥) بشي في عاية الفساد فانه بناه على أن

أكلالس عصدر وأنه للرة الواحدة وأنلا آكل ليس بعام وأنه اذالم يكن عاما لانقبل التقييد وقد تقدم بط الدن الكل وشاه أنشا على أن تخصيصه ببعض الازمنة أوالامكنة لايصم بالاتفاق وهو باطل أيضا فأنالمعر وفءندنا أنهاذا فال والله لاأ كات وفوى في مكانمعين أوزمان معين الم بصمروقد نص الشاذي عدلي أنه لوقال ان كلت زيداً فأنت طالق مُقال أردت الشكليم شهرا أنه يصم ﴿فروع﴾ حكاها الامام أحدهاأنخطاب النى مسلى الله عليه وسسلم كقوله تعالى باأيها النبي لانتناول آمته على العصيح وظاهر كلام الشافعي في البويطي أنه يتناولهسم * الثاني أن خطاب الذكور الذى يتسازعسسن خطاب الاناث معلمة كالمسلين وقعاوا لاندخل فيه الاناث على الصيرونقله القفال في الاشارة عن الشامع وكذلك ان رهان في الوحيز عرالمالت افظ كان لايقتضى التكرار وقبل مقتضمه الرادم اذا

كون المقيد المتأخر عن المطلق ناسخاله (الاوجه والشافعية) قالواورود المفيد بعد المطلق (تخصيص) للطلق (أى بين المقيد أنه) تفسه (المراد بالمطلق وهو) أى وكونه مبينا انه المراد بالمطلق (معنى مسل المطلق على المفيدوقولهم) أى السافعية (انه) أى حل المطلق على المقيد (جمع بين الدليلين) المطلق والمقيد (مغالطة قوله ملان العل بالمقيد عليه) أي المطلق من غير عكس (قلنا) لانسدام انه عل بالطلق، مطلقا (بل بالطاق الكائن في ضمن المقيد من حيث هو كذاك أى في ضمن المقيد (وهو) أي المطلق ف صعن المفيد (المقيد فقط وليس العل بالمطلق كذلك) أى العلبه في سعن مقيد فقط (بل) المله (أن يجزئ كل ماصدق عليه) المطلق (من المقيدات) فيجزئ كلمن المؤمنة والكافرة في قصر يروقبة مثلا (ومشأ العلطه أن المطاق باصطلاح) وهواصطلاح المنطقيين (الماهية لابشرط شيّ) فظن أن المرادبه هداهنا (لكن) ليسكذنك بل المرادبه الفرد الشائع (هنابشرط الاطلاق) أوالماهية بشرط الاطلاق حتى كأن مم كنامن أى فردشاء والتقييدينا في هذه المكنة وقول الشافعية أيضًا (ولانفيسه) أى حل المطلق على المقيد (احتياطالانه قديُّكون مكافا بالمقيد واعتبار المطلق لايتية نَ معسه بفعله) أى المقيد المكاف به حينشذ التجويزه الخروج عن العهد متابع على مقيد غدرممن مقيداته (قلناقضيناعهدته) أي المطلق (باليجاب المقيد) من حيث أنه فردمن أفراده (وانحا الكلام فأنه) أي ايجاب المقيد (حل) هو (بيان) كاهوقولهم (أونسخ) كاهوقول أصحابنا (فالمقيد) الشافعية (فعل النزاع البات أنه بيأن والهم) أعالسافعية (فيه) أى البات أنه بيان (أنه أسهل من النسيخ) لانه دفع والنسيز وفع والدفع أسهل من الرفع (فوجب الحل عليه قلما اذلامانع) من الحل عليه (وحيث كان الأطلاق بممايراد قطماوثبت) الاطلاق (غسيرمقرون عما ينفيسه و جب اعتباره كذلك على نحوما قدمناه في يخصيص المناخر وما قيسل) كاذكره ابن الحاجب وغسيره (لولم يكن المقيد المتأخر بيانالكان كل تخصيص نسخا) العام بجامع أن كادمنه ما مخالف له والدرم باطل بالانفاق (منوع الملازمة بل اللازم كون كل) لفظ مستذل مخرج لبعض ماتناوله العام من أرادنه به (متأخر) عن العام (ناسمنا) سلكه في ذلك البعض (التخصييصاوبه نفول على أن في عبارته مناقشة بقليل تأمل) فانه لا يكون تخصيصا و نسخا التناف بينهما (ثم أجيب) عن هذا (في أصولهم) أى الشافعية والجيب القاضى عضد الدين (بأن في النقيد حكما شرعيا لم يكن ابنا قبل) أى قب ل التقييد كوجوب ايمان الرقبة مثلا (بخلاف التفصير ص فاله دفع لبعض حكم الاول) فقط لااثبات حكم آخر قال المصنف (وينبو) أَيُوبِ مِعد هذا الْجُوابِ (عَنَ الْفريقينُ الحَسْفية والشافعيسة (فأن المطلق مراديمكم المقيداذاوجب الحل للطلق على المقيد (اتفاقا) واذا كان المطلق مرآدا بحكم المقيدمن حين تكلم بها يصم قوله أبكن ثأبتا قبل (والزامهم) أى الشافعية العنفية (كون المطأق المتأخّر نسخا) للقيسد على تفدير كون المقيد المتأخر استفاللطلق لان التقييد اللاحق كما بنافي الاطلاق الساق ويرفعه فكذا بالعكس وانهم لاية ولون به (لاأعلم فيه تصريحاس الحنفية) ومن وقف عليسه في كالمهدم فليأت به والظاهر عدمه وكيف لا (وعرف) من قواعدهم (ايجابهم وصل سات المراد بالمطلق) بالمطلق اذالم يكن

أمر جعاب يغة جع كقوله أكرموازيدا أفادالاستغراق الخامس خطاب المد افهسة كقوله بالناس لا يتناول من محدث بعدفه الأبدليل منفصل دالسادس اذالم عكن إجراء الدكلام على ظاهره الابان عماري وكان هنال أمود كثيرة يستقيم الكلام بأضمار كلمنها لم يعزان عمار جيعها لان الاضمار على خلاف الاصلوم ذا هوالمراد من قول الفقها المقتضى لا عوم له مثلة قوله عليه الصلاة والسلام رفع عن أمنى الخطأ التقدير مكم الخطأ وذلك الحكم قد يكون في الدنيا كا يجاب الضمنان وقد يكون في الاسترة كرفع التأثيم

قال والخصر أن يقول ليس أحدها والى من الاسترفيض رهاجيعا بر السابع قول الصابى مثلاثهن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يدع الغرر وقضى بالشاهد والعبن لا يفيد العوم لان الخسة في الحكى لا في الحكاية والحكى قد يكون خاصاو كذا قوله سمعنسه بقول قضيت بالشفعة بلاد قضيت بالشفعة بلاد وقول الراوى قضى بالشفعة بلاد وقول الراوى قضى بالشفعة بلاد على عانب الموم أرجم واختار ابن الحاجب أن الجيم للعوم ونقل في الاحكام

المرادبه الاطلاق (كقواهم في تخصيص العام) يجبوصل المخصص به اذالم بكن المرادعومه (بذلك الهجه) المتقدم بيأنه عمة فليراجع (و يجيء فيه) أى في تأخير المقيد (ماقدمناه من وجوب ارادتهم مَثُلُةُ وَلِأَلِى الْحُسِينِ مِنْ) وَصُلَّ البِّيانِ (الأجمالي كهذا الاطلاق مَقْيدويصير) المطلق حبنشد (مجملاأوالتفصيلي ولناأن نلتزمه) أى كون المطلق المناخر ناسخا للقيد (على فياس نسيخ العام المنأخر أنفاص المتقدم عندهم) أى الحنفية كانقدم (ومعنى النسخفيه) أى في نسخ المطلق المتأخر المقيسد (نسم القصرعلى المقيد) والاقعاق مان حكم المقيد لم يرفع بالمطلق هداوف جمع الموامع وشروسه المعللق والمقيسد المتنتان ان تأخر المقيدعن وقت العمل بالمطلق فالمقيدنا حزله بالنسبة الى مسدقه بغسير المقيد وانتأخرعن وقت الخطاب بألمطلق دون العمل أوتأخر المطلق عن المقيد مطلقا أوتقارنا أوجهل تار يتغهما حل المطلق على المقيد ونيسل المقيد ناسم المطلق ان تأخر عن وقت الخطاب به كالوتأخر عن وقت العمل به وقيل يحمل المقيد على الطاق بأن بلغي القيسدلان ذكر المقيسد ذكر حزفى من المطلق فلا يقيسده كاأنذكر فرددن العام لايخصصه وظاهرهذا السياقات الجادة هوالقول الأول المفعسل فاما عَنَده وإماءندهُ مُوالله سيءانه أعلم خم قال عطفاعلى متحدى السبب (أوعَمَتلني السبب كاطلاق الرقية في كفارة الظهار) حيث قال فتحرير رقبة (وتقييدها في) كفارة (القتل) حيث **قال فت**حرير رقبة مؤمنة (فعن الشافعي يُحملُ) المطلق على المقيد فيجب كوتم امؤمنة في كفارة الفلهار كافي كفارة الفتل (فأ كثرا صابه يعدى بجامع) بس المطلق والمقيد وهو العديم عندهم واختاره ابن الحاجب وهوفى هذا المثال حرمة سببم ما أعنى الطهار والقتل (والحنفية عنعونة) أي حل المطلق على المقيد بجامع (لانتفاء شرط القياس عدم معارضة مقتضى نص) فى القيس فأن المطلق نصدال على أجزاء المقيد وغيره فلا يجوزان شبت بالقياس عدم ابزاء غيرالمقيدلانتفاه صمته (وبعضهم) أى الشافعية نقل عن الشافى انه يحمل المطلق على المقيد (مطلقا) أى من غيرا شعراط جامع بينهما (لوحدة كلام الله تعالى فلا يختلف) بالاطلاق والتقييد (بل يفسر بعضه بعضا) فاذانص على الايمان في كفارة القتل لزم أيضاف كفارة الطهاد (وهو) أي هذا القول (أضعف) من الاول (إذا فلونا ف مقتضيات العبارات) وهي تختلف بالاطلاق والتقييد فطعالاف الصفة الازلية القاعة بالذات (ولو كان الاختلاف بالاطلاق والتقييد فىسبب المكم الواحدد كاتواعن كلر وعبد) أى كاأخر ج عبد الرزاق عن عبد الله بن تعلبة قال خطبرسول اللهصلى الله عليه وسلم الناس قبسل الفطر سوم أو يومسن فقسال أدواصاعامن برأوقم بين الشين أوصاعا من تمرأ وشعير عن كل حروعبد صغيراً وكبيرالي غسيرذ لك بميالم بقع فيه التقيد باسلام الخرج عنسه (معر وابة من المسلبن) كافى الصحب عن انعر بلفظ أن رسول الله صلى الله عليسه وسلمفرض ذكاة الفط, من رمضان على الناس صاعامن عر أوصاعام ن سمير على كل مر وعسد ذكر أوأنثى من المسلين الى غدير ذلك بماوقع فيسه التقييد باسسلام الخرج عنه اذالسب فى وجوب صدقة الفطررأس عونه الخرج ويلى علب وقدوقع تارة مطلقاءن قيد الاسلام وتارة مقيدابه (فلاحل) الطلق على المقيدة هذا عندا الخنفية (خلافاللشافعي أناتقدم) من أنه قيدولا يقولون المفهوم

عنابلهورموافقة الامام شمال الى أنه يعم مال الثامن عال السافى رجه الدرك الاستفصال في حكاية المال مع قيام الاحتمال ينزلمنزلة الموم في المقال مثاله أن ابن غيلات أسلم عسلي عشر نسوة فقال علمه الصلاة والسلام أمسك أريعا وفارق سائرهن ولم يسأله هلورد العقدعليهن معاأوس سا فدل ذلك على أله لا فرق على خلاف ما يقوله ألوحنيفة تحال الامام وفيسه نطسر لاحتمال انهأجاب بعدأن عرف الحال برواعلم أنهقد روىعن الشافعي أيضا أنه تعالى حكاية الاحوال اذا تطسر قالها الاحتمال كساهاتوب الاجال وسفط بهاالاستدلال وقديمع القرافي سنراما بأن قال لاشك أن الاحال المرجوح لايؤثر اغايؤثر المساوى أوالراجع وحينتذ فنقول الاحتمال آلمؤثران كان في عدل الحكم ولس فىدلىله فلاىقدح كحديث انغسلان وهو مراد الشافعي بالكلام الاول

وان كان فى دلياه قدحوه والمرادبال كلام النانى واتناسع مثل باليه الناس و باعبادى يشمل الرسول فلا وقال الحليم ان كان معه قال فلا وقال الحليم ان كان معه قال فلا وقيل لا يدخل مطلقا والعاشر المسكل مداخل في عوم متعلق خطابه عند الاكثرين كقوله تعالى وهو بكل شئ عليم وقولك من أحسن المسك فأكرمه قال ويشه أن يكون كونه أمر اقرينة عنصمة قال فى الحاصل وهو الطاهر والما المدى والنام المدى والنام المدى والنام المدى والمناب والمستعن السافى السافى السافى المدى والمناب المدى والنام المدى والمناب والمدى السافى المناب والمدى المستعن المناب المدى المناب والمدى السافى المدى والمناب والمناب المدى المناب والمناب المدى المناب والمناب المناب والمناب المدى والمناب المدى والمناب المدى والمناب المناب المناب المناب والمناب والمناب المناب المناب المناب المناب والمناب المناب المناب المناب المناب المناب والمناب المناب المناب

وكذلك ابن برهان آيضا ومثافقوله تصالى ان الابرادلني نعيم وان الفيداد الفيجيم والذين بكنزون الذهب والفضة «(فرع) « قوله تعالى خسندن أمواله سم صدفة و فعوه يقتضى أخذا لصدفة من كل فوع من المسال نصعليه الشافعي في الرسالة في باب الزكاة فقال عقب ذكره لهذه الآية ولولاد لالة السنة لكان طاهر القرآن ان الاموال كلها سواء وان الزكاة في جميعه الافي بعضه ادون بعض هدذا لفظه محروفه ورأيت في البويطى محوماً يضا ونقاد ابن برهان عن الاكثرين وكذلك (٣٩٧) الاحمدى وابن الحاجب ثما ختارا

خلاقه قال * (القصل الشاني في الخصيموص وفيممسائل * الاولى التفسيص المواج بعض مايتناوله اللفظ والفرق بينه وسالسم أنه وكون للمعض وآلنسخ قد يكون عنالكلوالخصص الخرج عنه والمخصص الخرج وهو ارادة اللافظ ويقال للدال عليهامازا برالثانسة القابل للخصيص حكم نبت المدد لفظا كقوله تعالى افتاوا المشركين أومعسني وهوثلاثة 🖟 الاولالعلة وحوزتخصمها كافي العرابا ، الثاني مفهوم الموافقة فيخصص بشرط يقاءالملفوظ مشلجواز حس الوالد الحسق الولد * الثالثمفهوم المخالفة فيخصص دليسل رابح كتغصيص مفهوم اذابلغ الماءقلتين بالراكد قمل موهم البداء أوالكذب قلنا يندفع بالخصص) أقول الما فرغمن العومشرع بشكلم فى المصوص فلذلك تبكلم على التفصيص والخصص والمخصص فذكرفي هــذا القصل تعريف الشيلاثة

فلايلزم من انتفائه انتفاء فصاركل من المسلم وغسر مسباولا حل نم لوقالوا بالمفهوم حتى لزمهن قوله من المسلين أن غسير المسلم لا يجب الاداه عنسه لزم الحل حين شذ ضرورة لانه حين تذريكون الما مسلمن المطلق ملك العبدسب لوجوب الاداءعنه مسلساكان أوكافرا ومن المقيدماك العبد المسلم سبب وملك غيره ليسسببالدلالة المفهوم على ذال بالفرض فاذا فرض ترجيع بمقتضي المفهوم تفيدالا أخولكنهم لايقولون بحجية المفهوم فبق حاصل المقيدآن العبد المسلم سبب فقط والمطلق يقيدآنه سبب وأنغ يرم سسأ يضاولامعارض أه في سبية الغسراذ المفهوم لس معارضا فوحب سبية غروا بضاولا حل كذا ذكره المصنف ثم قال (والاحتساط المتقدم لهم) أي الشافعية في العمل بالمقيد (شغلب عليهم) في حلهم المطلق على المقيد ف هذا (اذهو) أى الاحتياط هذا " (ف جعل كل) من الطلق والمقيد (سبما) المحكم المذكورلانه لامدافعة فى الاسباب إذيجوزان يكون اشئ واحداسباب متعددة شرعا وحسائم فمه الخروج عن المهدة يبقين لانه قد يكون السبب هوالمطلق فأذالم يعل الاعقيد معضوص يكون تاركا المكرمع فيامسيه وأورد مكوالمقديفهم من المطلق فلولم يعمل علمه ملزم الغاء المقسد وأجس مأنه بفدا استعباب المفيدوفضدله وانهعزعة والمطلق رخصة وتحوذاك على انهلولم يكن فيسه فائدة جسديدة لايجوز إبطال صفة الاطلاق لطلب فأثدة المقيد عنسدامكان الجسع قصعل سبية مفهوم المطلق البتسة بالنص المطلق وسببية مفهوم المقيد ثابتة بالمقيدو المطلق جيعا وليس بمستبعدف الشرع إثبات شئ منصن وبنصوص كالصلاة والزكاة وغيرهما تميق هناشئ الشاقعية لابأس بذكره تتعما وهومااذا أطلق الحيكي فيموضع وفيسدق موضسعين بقيدين منضادين ماذا يكون حكمه قالوامن قال بالجل مطلقا قال ببقاء المطلق على اطلاقه اذليس التقييد بأحده مابأولى من الاسر ومن قال بالحل قياسا جله على ماحله عليسه أولى فان لم يكن قياس رجع الى أصل الاطلاق وبشكل على الكل نص الشافعي على التفسريس التعذير بالتراث في الأولى والمناتمنة من غسلات ولوغ المكلب وانه لا يطهره غيرذال مع وروده في كلمنهماومطلقا وكون الاطلاق مجولاعلي إ-داهــماليس بأولى من الاخرى ومن ثمة قال النووى فهمنه الروايات دلالة على أن التقييد بالاولى و بقسيرهاليس على الاشتراط بل المراد لحداهن وآما قول السبكي وكان أي يقول انحا ينبغي حينتذا يجاب كليهمالور ودالحديث فيهما ولاتنافي في الجمع بينهما فعيب من منسله وكذاء دم تعقب والمه في ذلك فليتأمل (وأما الامر فلفظه) أى أمر (حقيقة فىالتولالخصوص) أىموضوعالصسيغةالمعاومة (اتفاقاً) ثمَّةيل (مجازقَالفعل) غسيرالقول المخصوص ومنه فوله تعمالى وشاورهم في الامرأى الفعل الذي تعزم عليه (وقبل مشمرك الفظى فيهما) أىموضوع لكلمن القول المخصوص والفعل (وقيل) مشترك (معنوى) بينهما (وقيسل) موضوع (الفعل الأعممن اللساني وردبازوم كون الخسبر والنهي أمرا) سينشذ لان كالامن اللسر والنهى فعلُ اسانى واللازم باطل فالمازوم منه (وقيل) موضوع (لاحدهما الدائر) بين القول الخاص والفعل (ودفع بلزوم كون اللفظ اللياص ايس أمر الانه) أي الفظ الخاص (ليس اياه) أي الاحسد الدائر بل واحدمعين (واعايم) هذا الدفع بناء (على أن الاعم عجاز ف فرده) وسيدفع وهدا (مالم

(٣٨ م التقرير والتعبير أول) وكذلك أحكام الخصص بفتح الصادو أخرا حكام الخصص بكسرها الى الفصل الثالث فاما التخصيص فقال أبوا لحسب فقوله المراح إلى المساف المستف ولكنه أبدل الخطاب باللفظ فقوله المواح أي عما يقتضيه ظاهر اللفظ من الارادة والحكم لاعن المسكم نفسه ولاعن الارادة نفسها فان ذلك الفرد في يدفوه اللفظ معرف المارق عمرة عمامة على وهذا حاصل مع التخصيص فافهم وقوله اللفظ دخل فيهم العام وغسيره فان الدلالة هي كون اللفظ بحيث اذا أطلق فهم منه الماء في وهذا حاصل مع التخصيص فافهم وقوله اللفظ دخل فيه العام وغسيره

كالاستشناء من العدد فسيات انه من الخصمات وكذابدل البعض كاصرح به ابن الحاجب تحوا كرم الناس قريشا والثان تقول يدخل في هدذ الخراج بعض العام بعد العلبه وسيأتى انه نسخ لا تخصيص حيث قال خصنا في حقنا قبل الفعل ونسخ عنابعه مده وأيضا قالتخصيص قدلا يكون من ملفوظ بل من مفهوم كاسب أى بعده في المستثلة ولما كان النسخ شيها بالتخصيص الكونه مخرجالبعض الازمان قرق بينهما بأن النخصيص (٢٩٨) إخراج البعض والنسخ اخراج عن الكلوفيه تظرف تقدم من أن إخراج البعض والنسخ اخراج عن الكلوفيه تظرف تقدم من أن إخراج البعض والنسخ اخراج عن الكلوفيه تظرف تقدم من أن إخراج البعض والنسخ اخراج عن الكلوفيه تظرف التقدم من أن إخراج البعض والنسخ اخراج عن الكلوفيه تطرف المدونة والنسخ المرابع المدونة والنسخ المرابع المدونة والنسخ والنسخ المدونة والنسخ و

روول الاحدالدا رالذى هوالاعم بالمعنى الذى في ضمن الاخص أمااذا أول بم ذا فلا يدفع بلزوم اللازم المذكو ولانتفائه بليماأشاراليه بقوله (ويدقع) كون المرادهذا (بأنه تبكلف لازم الوضع للماهية) حتى يكون المراد بجافى انسان الماهية الكلية المقيدة بعوارض مأنعة من فرض الاستراك ومن المعلوم يعدخطورهذا للشكام فضلاعن إرادته (فيؤيد) لزوم هذا النسكلف المنتني (نفيه) أى الوضع للساهية (وقدنفيذاه) أي الوضع لهاما عداء لم الجنس قريب اواذا كان كذلك (فعني) وضع لفظ الامر (لاحدهما) وضعه (لفردمنهماعلى البدل) وهومهني الوضع للفرد الشائع واغماقسر الاحدالدائر بهذا لتكلايتوهم أن الاحد الدائر ماهية كلية والأساد المستعل فيهاا فراده فيعبى وتحقق الوضع للساهية فيلزم في استمالها ما تقدم والحاصل أن الوضع الفردمه فناه الماصدق عليه فرد اللفه وم فردية يدكليته (ودفع) كون الاعم مجازاً في فرده أيضا (على تقديره) أى الوضع للساهية (بأنه) أى كون الاعم مجازا في فرده (غلط) ناشيُّ (من طن كون الاستعمال فيماوضع له) اللفظ في تمريف ألحة يقة استعماله (في المسمى دون أفراده ولايحنى ندرته) أى هـ ذا الاستمال و يلزم منه ندرة الحقائق وكون كل الالفاظ مجازات الاالنادر وايس كذلك (لنا) على المختار وهوأن لفظ الامرحقيقة في القول المحصوص مجاز في الفعل انه (يسبق القول الخصوص) ألى الفهم عندا طلاق لفظ الامر على أنه مراددون الفعل (ولو كان كذلك) أى لفظ الامر مشتركا غظياأ ومعنويا بين القول المخصوص والفعل (لم يسبق معين) منهما الحالفهم على أنه مرادواتما بادركل منهماعلى طريق الخطور (واستدل) أيضاعلى المختار (لوكان) لفظ الامر (حقيقة فيهـما) أى القولُ المخصوصُ والفعلُ (لزُّم الاشتراكُ) اللفظي (فيضُلُّ بالقهمُ) لانتقاء القرينُدةُ المبينةُ للعني المرادمنه كاهوالفرض (فعو رض بأن المجاز شخل) بالفهم عند عدم القرينة (وايس) هذا (بشي) دافع (لان الحكم به) أى المجاز (بالقرينة) الظاهرة (والا) فان الظهر (فبالحقيقة فلا اخسلال والأوجهأنه) أى هذا الاستدلال (لا يبطل التواطق) لان التواطو غير عنل بالفهم لمساواة افراده فيده والغروج عن العهدة بكل منها (فلا يلزم المطاوب) وهوأن الفظ الاس عجازف الفعل (فأن نظمه) أى المستدل التواطؤ (فى الاشتراك) بأن أراديه أعم من اللفظى والمعنوى (قدّم) المستدل (المجاذ على التواطؤوهو) أى تقديم المجازع لمده (منتف) لمخالفته الاصل فلاموجب بخدلاف تقديم التواطؤ عليه فلا برمأن (صرحبه اللفظى يطلق) لفظ الامر (لهما) أى القول المخصوص والفعل (والاصل الحقيقة قلنًا أين لزوم الله ظي) من هـ ذا فانه يصدق بالمعنوى (المعنوى يطلق الهـ ماوهو) أىالمعنوى (خبرمن اللمنطى والمجاز أجيب لوصح) هدذا (ارتفعا) أى الاشدتراك اللفظى والمحاذ (لجريان مثله) أيُّ هذا المتوجية (في كلُّ مُعنيينَ آلفُظ) واللازم باطلُ فالمزوم مثله (والحل أن ذلك) أي تعين المعنوى بالنوجيه المذكور (عند التردد) بيته و بينهما (لامع دايل أحسدهما كاذكرنا) من تبادر القول المخصوص بخصوصه (واستدل) على المختارأيضا (لوكان) لفظ الامر (حقيقة في الفعل اشتق باعتباره فيقال أحروآ مر) مثلاً لمن قام به الاكل فى الزَّمان الماننى و باعتبار قيامه به (كاكل وآكل ويجاب ان اشتق فلا أشكال والا) أى وان لم يشتق وهو الظاهر (فكالقارورة) أى لما نع

البعض بعددالمل نسخ لاتغصيص لاجرمأنى معض النسمخ والنسيز قسد يكون عن الكل مز بادة قد وعلى هذا فلاابراد وألمخصص بفقرالصاد هوالعامالذي أخرج عنسه البعض لاالبعض الخرج عن العام علىمازعمه يعضهم فان المخصص هوالذي تعلق به التخصيص أو دخيله التنصيص وهوالعام ويقال عام مخصص ومخصوص والخصص بكسرها هسو الخرج بكسرالراء والخرج حقمقمة هوارادة المشكلم لانه لما حازأت ردا لخطاب خاصاوعامالم يترجح أحدهما على الا خرالا بالارادة (قوله ويقال) أي ويطلسق الخصص أيضاعسلي الدال على الارادة مجازا والدال يحمل أن مكون صفة الشي أى للشي الدال على الارادة وهودلدل النخصمص لفظما كان أوعقاما أوحسما تسمية للدليل باسم المداول ويحتملأن يكون صفة للشخص أي الشخص الدالعسلى الارادة وهو المرىدنقسسه أوالجمتهدأو

المفلدة سمية للسل باسم الحال والثانى هوالذى ذكره الامام لاغيرفانه قال ويقال بالمجازعلى شيئين أحدهما من من من من اقام الدلالة على كون العمام مخصوصافى ذاته وثانيم سمامن اعتقد ذلك أووصفه بهسواء كان الاعتقاد حقاأ وباطلا وأماصاحب الحماصل فانه قال ويقال بالمجازعلى الدلالة على ذلك الارادة وهذا مخالف المجميع به المسئلة الثانية الشيء القابل المتحصوص والحمكم الثابت لامر متعدد لان التخصيص اخراج البعض والامر الواحد لا يتصور فيه ذلك ثمان المتعدد قد يكون تعدده من جهة اللفظ كقوله

ثعالى اقتلحا المشركين كاله يدل بلفتله على قتل بكل مشرك وخص عنه أهل النمة وغيرهم وقد يكون من جهة المعنى أى الاستنباط وهو ثلاثة به الاول العلة وقد يكون من جهة المعنى أى الاستنسان ثلاثة به الاول العلة وقد بحق في المستنبط أى جوزه بعضهم ومنعه الشافعي وجهورا له قفين كافاله في المصول في الدكلام على الاستنسان وانحسان مدالة العرابا فان الشار عنهى عن بيع أوطب الماريك والمساد عنهى عن بيع الرطب التمويد والمساد وهد العلم والعالم وحدة في العرابات والمحرب النقل المناه على المناه وهد بيع الرطب على وسالتمال المناه وهد العلم والمناه والم

بآلتمرعلي وجمالارضمع أن الشارع قد حوزه ، الثاني مقهوم الموانقسة فيجوز تخصيصه بماعدا اللفوظ كقوله تعالى ولاتقل لهمما أف فأنه بدل منطوقه عملي تحريم التأفيف وبالمفهوم على تحريم الضرب وسائر أنواع الاذى وخصمنسه المس في حقد بن الولدفانه حائزعلى ماصحعه الغيزالي وطائقة منهسم المصنفى الغامة القصوى فأمااذا أخرج الملفوط بهوه والتأفيسف فى مشالنا فأنه لايكون تخصيصابل نسخا للفهوم وهومعدى قواه بعددناك نديزالاصل يسستلزمنه الفيوى وبالعكس فان قيسل حكه هنابأن اخراج الفعوى تغصيص لانسخ للنطوق معارض لباحكمنآه عنسه في النسيخ فلنسأان كان الاخراج لمعارض راجي كردة الاب المقتضية لقتله ومطل المقتضي لحبسسه كان تخصيصا لانامعا للنطوق لانهلاشافي مادل علمهمن المرمة وهذاهو المرادهنا وان لم مكن بلأورد التداءكان أسخاله لمنافاته

منذاك كاامتنع أن تقال القارورة الظرف غيرالزجاجى بمايصل مقر الاساتعات كاتقال الظرف الزجاجي الصالح المناث واغمافلناذلك (الدليلنا) الدالعلى انه حقيقمة في الفعل ولقائل أن يقول قدعها أن المانع من اطلاق الفار ورة على الفرف غيرالزجاجي انتفاء الزجاج الذي الظاهر اشتراطه في اطلافها على ماهومقرالمناثمنات من الطروف فسالمنانع من اطلاق أحروآمر على مايطلق عليه أكلوآ كل غيركون الفعل الخبربه في الأول والفائم عااء صف يه في الثاني ايس بالقول الخصوص تم لادليل غير يخدوش يفيدتقديرالمانعف هذاواشاله بمالا يطلق عليه فيوامر وآمرومن ادعاه فعليه البيان (و) استدل للخنارأيضا (بآزوم اتحادا لجمع) أىجمع أمربمعنى الفول المخصوص والفعل لوكان حقب فستغيهما (وهو) أى أنحاد جعه بهما (منتف لانه) أى جعه (في الفعل أمور والقول أوامرو يجاب بجواز اختسلاف جمع لفظ واحسد بأعتباره منييه) المفيق والجسازى كاليدفانوا بالمعسق المقيقي الذى هو الجارحة تجمع على أيدوبالمف المجازى الذي هوالنعمة تجمع على أبا دهذا وقدمنع في ألمعتمد وغيره كون أوامر جيع أمرلان أهسل اللغة مصرحون بأن فعلالا يجمع على فواعل بلهي جمع آمرة كضوارب جعضاربة ثمقيل وحيث كان بصدق على الصيغة انهاط البةوآ مرة فأوا مرجمع له أبمذا الاعتباريعني بأنسميت بهائم جعت على فواعل كاهوة ياس جعها وقبسل جدع أمر مجازا بهسذا النأو يل وقيل جمع آمر على و ذن أفعدل جديع أمر على القياس كاكالب جديع اكلب جديع كاب فعدلى هداو زنه أفاعدل لانواعل ولعلهذا مرآدالقا آنى بقوله يجوزات بكوت جعاله منياعلى غيروا حدمه وأراهط في وهط (و) استدل للمغتاراً يضا (بلزوم اتصاف من قام به فعــ ل بكونه) أى الفعل (مطاعاً أو يخالفا) لو كان حقيقة فى الفعل كافى القول لان الامر الحقيق بوصف شلال واللازم منتف فتكذا الملزوم (ويجاب بأنه) أى أتصاف الفعل بذلك (لوكان) تبوت الطاعة والمختالفة (لازماعاما) للامرباعت بأذكل ماصدت عليه حقيقة (لكنه) ليس كذلا بل انماهو (لازمأ حدالمفهومين) وهوالفول المخصوص لاغير (و) استدل الغنادأيضا (بحمة نفيه) أى الامر (عن الفعل) اذا للفيقة لانني لكنه يصم فيه عنه للقطع لغة وعرفا يحصة فلان لم يأخر بشئ البوم اذا لم يصدر عنه الصسيغة الطالبة وان صدرعنه افعال كثيرة فلربكن حقيقة قال المصنف (وهو) أى هذا الدليل (مصادرة) على المطاوب اذالقائل بأنه حقيقة فى الفعل عنع صعة هذا النقي مرادايه نني وضع لفظ الامرله كاهوأ ول المستلة ولكن لقائل أن يقول حيث كان صحة النقي مقطوعاً بهالغة وعرفا في مشال هذا لا يكون الاستدلال به على كون المراد به نني وضع لفظ الامرله كاهوالظاهرمن اطلاق النني مصادرة بلمنع هذا حينتذمكا برة فليتأمل (وحدّ النفسى) بانه (اقتضاء نعل غيركف على جهـة الاسـتعلام) وهذا الحدلان الحاجب فاقتضاء فعسل مصدرمضاف الىالمفعول أى طليه شامل للامر والنهى والالتمساس والدعاء وغيركف مخرج النهي وعلى جهة الاستعلام أى طلب على المطاوب وعد نفسه عاليا عليه مخرج للالتماس لاته على سبيل التساوى والدعاء لانه على سيل التسسفل الكن كافال المسنف (وسيتعقق في الحكم أنه) أى الامر النفسى (معنى الايجاب فيفسد طرده بالندب النفسى) لصدقه عليه مع انه ليس بالايجاب لان الايجاب

أياه وهذا هوالمرادهناك و الثالث مفهوم الخالفة فيجوز تخصيصه بدليسل راج على المفهوم لانه ان كان ترجيحا من غيير مرج وان كان مرجوا كان ألم وهوالصواب لان الخصص مرج وان كان مرجوا كان العمل به عمنا عاده الشرط ذكره صاحب الحاصس والمسنف وأهماد الامام وهوالصواب لان الخصص لا يشترط فيه الرجان كاسيان أن فيه جعابين الدليلين مثاله قوله عليه الصلاة والسلام اذا بلغ الما قلتين أب عمل خبرا فان مفهومه مدل على انه يحمل الخبر اذا لم بلغ قلتين وهدذ المفهوم قد خص منه الجدارى فان القول القديم انه لا ينعب الا بالتغير واختاره الغزالي

وجاعة ومنهم المصنف فى الغاية القصوى القوله صلى الله عليه وسسلم خلق الماه طهور الا ينعسه شئ المديث فأنه يدل عنطوقه على عدم الشخيس والمنطوق أرجع من المفهوم (قوله قبل وهم البداء) اعلم ان من الناس من قال ان التخصيص لا يجوز لانه ان كان فى الإوام فانه يوهم البداء وان كان فى الاخبار فانه يوهم الكذب وهما محالات على الله تعالى والمال الا يجوز والبداء بالدال المهملة والمدهو فلهود المصلحة بعد خفاتها قال الجوهرى (ووم عن ويداله فى هدا الام ريداه عدود أى نشأله فيه رأى والجواب انه بندفع

اقتضاء فعل غيركف حمما (فيجب ربادة حمما) ليخرج الندب قلت ولايسستغنى عنه بالاقتضاء لانه الطلب كأذ كرنا وهوقد رمشنوك بين الجازم وغيره ثم كون الامر النفسي هومعنى الايجاب يحقق قول الجهورانالامر حقيقة في الوجوب لاغير (وأوردا كفف) وانتهوذر واترك (على عكسه) فانها أوامر ولايه سدق المدعلم الافتضائم افعلاه والكف فلا يكون منعكسا لوحود المحدود مع عدم الحسد (ولانترك) ولاتنته ولانذرولاتكف (على طرده) فأنها نواه و يصدق حدالا مرعليها لأن معنى لاتترك افعل وهلم جرافلا يكون مطردا لصدف الحدمع عدم المحدود (وأحسب بان المحدود النفسى فيلتزم انمعنى لانترك منسه) أى الامرالنفسى (واكففوذرواالبيعنمي) فاطردوانعكس (واداكان معنى اطلب فعل كذا الحال دخل) في الامر النفسي اصدق حدة عليه وأن كان خبراصيغة (واتما يمتنع) دخوله (فالصيني فلايع ماج) في تقدير دخول تحوا كفف في الامر الى ماأشار اليه العلامة وأفصيم التفتازانى من (أنالمراد) بالكف في قوله غيركف (الكف عن مأخذا لاشتقاق) ونحو ا كفف وانصدق علمه أنه كف للكن عن مأخسذ الاستقاق ثم كاقال (والاليق بالاصول تعريف المسيغي لان بعثه) أي علم الاصول (عن) الادلة اللفظية (السمعية) من حيث يوصل العسلم بأحوالهاالعارضةلهامن عوم وخصوص وغسرهماالى قدرة اثبات الاحكام الشرعسة للكلفينوان كان مرجع الادلة السمعية الى الكلام المفسى (وهو) أي الامر اللفظى (اسسطلاما) لاهل العربية (صيغته المعلومة) سواء كانت على سيل الاستعلاماً والعلواً ولا كاذكر مالابهرى وغسيره (ولغةهي) أى صيغته المعاومة (في الطلب الحازم أواسمها) كصه ونزال فيدأ يضا (مع استعلاه) فافى المفتاح ان الامر في لغدة العرب عبارة عن استعبالها أعنى استعبال لنزل وانزل ونزال على سبيل الاستعلاءلعله يريد في الطلب الجاذم (يخد لاف فعسل الامر) فانه لايشترط فيه الطلب الجاذم ولا الاستعلاء (فيصدف) الأمربالمعنى اللَّغوى (مع العاووعد مهوعليه) أي عدم اشتراط العاووهو كون الطالب أعلى من تبة من المطاوب منه (الاكثر وأهدرهما) أى الأسستعلاء والعاوأ بوالحسسن (الاشعرى) ويه قال أكثرالشافعية ذكره السيكي واختاره وقال الابهري انه المختار عند الاشاعرة (واعتبرالمعتزلة العلو) أى اشترطوه الاأبا الحسين منهم ووافقهم أبواست الشيرازى وابن الصباغ والسمعانى من الشافعية ونفله القاضى عبد الوهاب في المنض عن أهل الغة وجهوراً على العلم واختاره مع الاستعلامغيراته كاقال المصنف (ولاأمرعندهم) أى المعنزلة (الاالصيغة) لانكارهم الكلام النَّفْسي (وربِّحني الاشعرى العاويد مهم) أى العقلاء (الادني بأحراً لاعلى) لاته لو كان العافي شرطالم يتعقق الامرمن الادنى فلاذم (والاستعلامية وله تعالى عن فرعون ماذا تأمرون) خطايا لقومه فأنه أطلق الامرعلى قواهم المفتضى له فعلاغسيركف ولم يكن اهم استعلاء عليه وكيف وهم كافوا يعبدونه والعبادة أقصى غاية الخضوع (ومنهم منجعله) أى ماذا تأمرون (لنني العلو) لان من المعلوم انه لم بكن لهم علوعلى فرعون فلاجرم أن مشى البيضاوى على أنه يفسدهما (والحق أعتبار الاستعلام) كا

مالخصص أى بالارادة أو بالدليل الدال على الارادة وذلك لانااذاعلماان اللفظ في الاصل يحتمل التعصيص فقمام الدلسل على وقوعه مبين للرادواغما يلزم البداء أوالكذبانكو كانالخرح مراداوكلام الاماموأ تباعه وان الحاجب يقتضي أن الملاف في الامر والخسر واس كذلك بلف اللسير خاصة كماصرحيه الأمسدي وهومقنضي كلامألى الحسين فى المعتمد والشيزاى استقى فسرح اللع وعيرهم قال ر (الثالثة يجوزالتخصيص مابقيغير محصوراسماحة أكلت واحدة وجوز القفال الى أفل المراتب فتعوز في الجمع مايق ثلاثة فانه الاقلعند الشأفعي وأبى حنيقة بدليل تفاوت الضمالر وتفصل أهلاللغة واثنان عنسد القاضى والاستاذيد الرقوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين فقمل أضاف الحالمولن رقوله فقسدم غث فلوبكما فقسل المرادبه المبول وقوله عليه الصلاة والسلام

الاثنان في افوقه ما جماعة فقيل أراد جواز المسفر وفي غيره الى الواحد وقوم الى الواحد مطلقا) أقول اختلفوا في ضابط المقدار الذي لا بدمن بقائه بعد التعصيص فذهب أبو الحسين الى أنه لا بدمن بقاء جمع كثير سواء كان العام جعا كارجال أوغسير جمع كن وما الا أن يستعل ذلك العام في الواحد تعظم اله واعسلاما بأنه يجرى بحرى الكشير كفوله تعالى فقد رنافته القادر ون وهذا المذهب نقله الاسمدى وابن الحاجب عن الاكثرين وأختاره الإمام وأتباعه واختلفوا في تفسير همذا

الكثيرففسره أبن الحاجب ياته الثى يقرب من مدلوله قبل التفصيص ومقتضى هذا أن يكون أكثر متن النصف وفسره المعسنف بأن يكون غدم محصورنة المابق غرمحصوراى مابق من الخرج عنه عددغر محصور وماههنا مصدرية تقديره يجوزا لتغصيص مدة بقاء عددغير عسورس الخرج عنه فأن كان عصورا قلا والدليل عليه أنه لوقال أكلت كل رمان في البيت والما كل غير واحسدة لكان ذاك مستهبنافى اللغة سبحداأى قبيعا قال الجوهرى سميم الشي بالضم سماجة (٣٠١) أى قيم فهوسم باسكان الميم كصعب

> (العاولاتمهم الادنى واحرا لاعلى) لماذكرنا آنفامن انهلواشترط العلولم يكنهذا أمر الانتفاء العلو ولولا أنفيه استعلام لما ستحق الذم وافقة للتقتازاني في هذا النه مسيل بتوجيه ولكن لقائل أن يقول لانسلما نهلولم يكن فيه استعلاما استحق الذم لملا يجوزان يكون استعقاقه الذم لكونه آتيا بصورة الامر مع انتفاء العاوعنه أنع قول الاسنوى الاستعلاء غيرمته قي في أمر الله تعالى في اذا يقولون فيه بمنوع وكيفلاوله السكبرياء في السموات والارض وهوالعزيرا لحسكيم (والاتية) أى ماذاتاً مرون (وقوله)أي عرون العاصلعاوية

> > (أمرتك أمراجازمافعصيتني) * وكانمن النوفيق قتل ابنهاشم

لماخرج هسذامن العراق على معاوية مرة بعد حررة سابقة كانمعاوية قد أمسكه فيهاو أشار علمه عرو يقتل فخالفه وأطلقه لحله أوحضين فبالمنذر يخاطب ويدمن المهلب أمير غواسان والعراق الاأن تمسامه على هذا ي فأصصت مساوب الامارة نادما ، (مجازعن تشيرون وأشرت) لانه كافال التفتازاني (القطع بأن الصيغة في النضرع والتساوى لا تسمى أمرا) ولاباس بهذاو يكون تأمرون في الا يه يجازاعن تشسيرون وفى المكشاف تأمرون من المؤامرة وهي المشباورة أومن الامر الذى هوضدالنه يجعسل العبيدآمرين وربيهم أمورا لمااستولى عليسه من فرط الدهش والمرة انتهى ومعناه انه بسبب مابهره المعز بسسلطاته أظهرالتواضع لملته استمالة التاوجم وخاطبهم بهذا اتلطاب وليس ببعيدمن الصواب وأماأت أمرت فالبيت عنى أشرت ففيه نظر بالنسبة الى ظاهر التركيب وما تقتضيه صناعة الاعراب اللهمالاأت يقال لاضيرفات هذا توجيه معنى لاتوجيه اعراب وقال (القاضي وامام الحرمين) والغزالي (القول المفتضى) بفسه (طاعة المأمور بفعل المأمور به) قالوا فالقول احترازها عدا الكلام والمقتضى احترازعاعد االاحرمن أقسام المكلام وبنفسه لقطع وهممن يحمل الامرعلي العبارة فانه الانقتضى بنفسها واغمايشم ععناهاعن اصطلاح أوتوقيف عليها قلت ومن عمة الماكان محذوفا في نقل ابن الحاجب وصاحب البديع كأوافقهما المصنف علسه فال النفتازاني بناء عليه هذا الحديحتمل اللفظي والننسي والطاعة احترآزعن العطاءوالرغية من غبر جزم في طلب الطاعة (ويستلزم) هذا الحتر الدور من ثلاثة أوبعه) ذكر الطاعة والمأمور والمأموريه لان الطاعة موافقة الامر والمأمور مشتق من الامر فيتوقف معرفة كلمنهماءلي معرفسة الامرلان المضاف من حيث هومضاف لايعلم الابعرفة المضاف اليه ومعنى المشتق منسه موحود في المشتق وزيادة والفرض أن الامر سوقف معرفته على هذه الثلاثة (ودفعه) أى الدور كاقال القانبي عضد الدين (بأنااذ اعلما الامر من حيث هوكلام علمنا المخاطب به وهوالمأموروما يتضمنه وهوا المرربه وفعله) أي مضمونه (وهو الطاعة ولا يتوقف) العلم تكلمن هذه الامور (على معرفة حقيقة الامرالمطاوبة بالنعريف فان أراد) بقوله اذا علما الامر من حيث هوكلام (الحاصل من الجنس) أى القول وهو المعي المفيد (لم يلزمه غير الاولين) أى العلم بمخاطب والعلم بمخاطب به (نم لم يفد) هذا (حقيقة المأمور) أى بيانها (من مجردفهم المخاطب ولا) بيان حقيقة (الماموريه منحيثهوكذلك) أى مأموربه (من معرفة أن الكلام معنى تضمنه) وهوظاهر لان المامور أخص

فهوصسعب ويكسرها كغشن الشينالجمة فهو خشسن ويزيادة الماءكقيم فهموقبيح ولك أن تقول قدحة زالمسنف له عملي عشرة الاتسعة كاسساني والاستثناء عنسدمن الخصصات المتصلة فهدا التغصيص وأمثاله لم يبق فسه عددغم محصوروأيضا فهذا الدلسللا يعصل به المدى لانهاغايني الواحد فقط والمذهبالثانىوهو رأىالقفال الشاشيأته يحوزالتخصيص الىأن منتهى إلى أقسل المراتب ألتى ينطلق عليهاذلك الافظ الخصوص مراعاة لمدلول الصنغة وعلى هـذا قيعوز التنصيص في الجمع كالرحال وتصوءالى ثلاثة لامهاأقل مراتب الجععلى الصيع كاسياني وفي غيرا بلسعكن وماوالي الواحسدلانه أقل مراتب نحومن بكرمني أكرمسه وبرنديه شخصا واحدا وقداسيتطرد المصنف فأدخل منهدذا النفصيل مسئلة مستقلة طويلة وهي الكلام على أقل الجمع وقسدد كرهافي

الهصول فأثناء العموم والمذهب الثالث أنه يصور التخصيص الى الواحد مطلقا أي سواء كان جعاأ ملا كقوله تعالى الذين قال الهم الياس انالناس قدجعوالكم والقائل نعيم بنمسعودالاشعبى هكذاقاله الاحدى وابن الحاجب وغسيرهمالكن دأبت فى الرسالة الشافعيان القائل هم الاربعة الذين تخلفواعن أحدويو فف الا مدى في المستلا واختارا بن الحاجب تفصيلا لا يعرف لغيره فقال التخصيص ان كان بالمتصل نظرت فان كان بالاستثناء غوأ كرم الناس الاالجهال أو بالبدل ضوأ كرم الناس العالم فيعوزا لحالوا سدوان كان بالصفة لبيان الشرعيات لالبيان اللغة ثم قال وقيل انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السفوالا في جاعة ثم بين بهذا الحديث إن الاثنين في فوقه ما جاء عن السفر واقتصرالم في عن النافي وهوضعيف لان السفر منفر داليس بحرام بل هو جائز لكنه مكر وه سلنا أن مراده بالجواز عدم الكراهة لكنه لا يحصل بالاثنين بل الجواب ان هذا استدلال على غير محل النزاع لان الخلاف ليسفى لفظ الجدع ولا في لفظ الجدع النافي عقيم على المنافي عقيم على المنافي المنافي المنافي على المنافي المنافي

مشترك بين الطلب والتهديد والتكوين والتجيز ونقل غيره كصاحب التعقيق عنه في دواية وابن سريج اشتراكه فى الوجوب والندب والاباحة والتهديد نع يخالف كليهما تقرير غير واحدوة فيهما عنى أن الصيغة منرددة بين أن تكون حقيقة في الوجوب فقط أوالندب فقط أوقيهما بالاشتراك اللفظي اكن لامدرى ماهو وأختاره الغزالى في المستصفى قال السبكي والا مدى لكن ذكر الاسمنوى أن الذي صّعه فالاحكام التوقف في الوجوب والندب والارشاد والته سبعانه أعلم (وقيل مسترك) لفظى (بيتهما) أى الوجوب والندب وهومنقول عن الشافعي (وقيل) مشترك لفطي بين الوجو بوالندب (والاباحة وقيل) موضوع (للشسترا بينالاولين) أى الوجوب والندب وهوالطلب أى ترجيم الفعل على الترك وهومنقول عن أبي منصور الماتريدي وعزاه في الميزان الحمسايخ سمرقند (وقيسل) موضوع (لما)أى القدرالمشترك (بين الثلاثة)أى الوجوب والندب والاباحة (من الاذن) وهورفع الحرج عَنَ الفَوْلُ وَفِي الصَّقِيقِ وَهُ وَمَذَهِبِ المُرتَضَى مَنَ الشَّيْعِةُ وَقَالَ (الشَّيْعَةُ مَشَّتَرَكُ مِينَ السُّلَاثَةُ) أىالوجوبوالندبوالاباحة (والتهديد) وقبل غسيرذات (لنا) على المختاروهوالاول أنه (تـكرر استدلال السلف م) أى بصيغة الامر مجردة عن القرائن (على الوجوب) استدلالا (شائعا بلانكير فأوجب العدلم العادى باتفاقهم) على أنهاله (كالقول) أى كاجاعهم القولى على ذلك (واعترض بأنه) أى الوجوب في استدلال الساف بماعليه (كان بأوام عققة بقرائن الوحوب دليل استدلالهم بكثيرمنها) أى من صيغ الام (على الندب قلماً ثلاث) أى صيغ الام المسوب الها الندب تبوته لها (بقرّائن) مفيدقلة بعلاف الصيع المسوب اليهاالوجوب (باستقراء الواقع منهما) أى من الصيغ المسوب المهاالوجوب والصيغ المنسوب المهاالندب فى الكتاب والسنة والعرف (قالوا) مايفيده هـ ذاالدليـل (ظن في الاصول لانه) أى الاجماع المذكور (سكوتي ولما فلنامن الاحتمال) أى احتمال كونه بقرال تفيد الوجوب والظن فيها لا يكفى لان المطاوب فيها العلم (قلنالوسلم) انه ظن (كفي والانعذرالعل باكثرالطواهر كالانالمقدورقها انماهو تحصيل الظن بهاوأ ماالقطع فلاسبيل البه واللازممنتف فالملزوم مثله ثم في الحصوليات المسئلة وسيلة الى العلم ميكني انظن (لكناتمنعه) أى الظن هنا (لذلك العلم) العادى با تفأقهم على أنم اللوجوب (ولقطعنا بتبادر الوجوب من) الاوامر (الجردة) عن الفرات (فأوجب) القطع بتبادر الوجوب منها (القطعبه) أى الوجوب أيضا (من اللغة وأيضا) قوله تعالى لابليس مامنعك أن لا تسعيد (ادام تك يعنى استعدوالا دم الجرد) عن القرائن فانه ظاهر فالوجوب أبضاو الالمالزمه اللوم ولقال أمرنني ومفتضى الامرالدب أومأ يؤدى هدا المعنى فأنهقد ماطر بأشدمن هسذا ميث قال خلقتني من نار وخلقته من طين والقول بأن الوجوب لعله فهممن قرينة حالمة أومقالمة لم يحكه القرآن أومن خصوصية تلالا الغة التي وقع الامربها اذا لقرينة لم تكن حينشذ واغماحكي القرآ نماوقع بغسيرها حمال مرجوح غسيرقادح في الطهور وقوله تعمالي (واذا فيللهم اركعوالا يركعون ذمهم على مخالفة اركعوا) بقوله لا يركعون حيث رتبه على مجرد مخالفة الاس المطلق بالركوع (وأما) الاستدلال الوجوب كاذكره غير واحدمنهم ابن الحاجب بة ولنا (بارك الامرعاص)

الميروالم والعسينفانه لاخسلاف فيها كا قاله الاتمدى وابن الحاجب في الخمصر المكسرقالا واغما محل الحدادف في الفظ المسمى بالجمع في اللغسة كرجال ومسلين وهم وأما الجمع نفسه فهوضمشي الى شي وهو يطلق على الاثنين الاخلاف ولانه لوكان كذلك كماأمكن اثبات الحكم لغيرها مرالمسيغ وقدا تفقوا على ذاك ولآجا رأن يكون محل الخلاف صبغ الجوع لاتهاان اقسترنت بالالف واللام أوبالاضافة كانت للموم كاتقدموان لمتقترن بهفان كانتسن جسوع الكثرة فأقلهاأ حسدعشر فلانزاع عندالنماة وان استعلت فيالاقسل كانت مجازافلم ببق الاجوع القلة وهى خدة أشساء أربعة منها منجوع التكسير محمعها قول الشاعر بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعله يعرف الادنى من العدد والخامسهوجمع السلامة سواه کان مذکر اکسلن أومؤنثا كسلمات فان كانت

أعنى جوع القاة هى محل الملاف فالا مرقر ب لكنهم لما مناوالم يقتصر واعليه بل مناوا برجال و المحلامة المحلمة المناوالم يقوله المناوط المناوط المناوط المناوط المناوط المناطقة وفرق الامام بين المناطقة والمناطقة المناطقة وفرق الامام بين المناطقة والمناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة وفرق الامام بين المناطقة والمناطقة المناطقة المنا

متناول) أقول اختلفوافى العام اذاخص هل مكون حقيقة فى الباق أملاعلى عمائية مذاهب حكاها الاسدى وذكر المسنف متهاثلاثة أصهاء غده وعندابن الحاجب انه مجاز مطلقا لانه قد تقدم انه حقيقة فى الاستغراق فاوكان حقيقة فى البعض أيضا لكان مشتركا والجاز خيرمن الاستراك والمالي أنه حقيقة مطلقا ونقله المام المرمين عن جاهير الفقها وابن برهان عن جاهير العلماء لان تناوله الباقى قبل النف سيس كان حقيقة وذلك التناول باق والجواب انه الماكان حقيقة الدلالته (٥٠٥) عليه وعلى سائر الافراد لاعليه

وحده والنالث قاله الامام تتعالاني الحسين البصري انخص عتمال أيما لاستقل كانحقيقة سواء كأنصفة أوشرطا أواستثماه أوغامة نحسوأ كرم الرجال العلماء أوأكرمه سمان دخلوا أوأكرمهم الازيدا أوأكرمهم الى المساء وان خص عنفصل أى عايستقل كالمجازا كالنهى عنقتل العبمديعد الامر يقتسل المشركان فأن قلنا المعجازفي الاحتماج بهمذهان حكاهما ان رهان (قوله لان المقد بالصفة) هذادليل الامام وعكن تقر بره على وجهين أحدهما أثالعام المقسد مالصفة مثلالم بتناول غسير المومسوف اذاوتناوله اضاعت فائدة الصفة واذا كانمتناولاله نقط وقسد استعمل فمه فمكون حقيقة بخلاف العام الخصوص مدلسل متصلفان لفظه متناول للغرج عنه يحسب اللغة معانه لم يستعمل فيه فحصون عجازا والالزم الاشتراك كاتقدم وهدنا التفريرذ كره فىالحياصل وهوالذى يظهسرمن كلام

اقوله تعالى حكاية عن خطاب موسى لهرون عليهما السسلام أمعصيت أمرى أى تركت مقتضاه (وهو)والوجه وكل عاص (متوعد) لقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فائله نارجهم فنادل الاس مُنوعذوهودليسل الوجوب فأشار المصنف الحمنع صغرا ، بقوله (ففنع كونه) أى العاصى (تاراله) الامر (المجرد) عن القراق المفيدة للوجوب لصدقه على ماهو للندب ويس تاركه بعاص اتفاقا (بل) العاصى (تادا ما) هو محتف من الاوامر (بقرينة الوجوب فاذا استدل) لكون تادا الامرا المجرد عن القرائن المفيدة الوجو بعاصيا (بأفعصيت أحرى أى اخلفنى منعنا تجرده) أى هذا الاحرعن القرائن المفيدة أوجو بمقتضاه وككيف لاوقدقرنه بقوله وأصلح ولاتتسع سبسل المفسدين (فأما) الاستدلال الوجوب على ماذكره كشربقوله تعالى (فليحذوالذين يتخالفون عن أمره) أى يتخالفون أمر واو يمرضون عن أمر وبترك مقتضاه أن تصبيهم فتنة أى عنسة فى الدنيا أو يصيبهم عسد أب اليم ف الا مرة لانه رتب على ترك مقتضى أمر وأحد العذابين (قصيم لان عومه) أي أصره (باضافة المنس المقتضى كون لفظ أمر لما يفيد الوجوب ماصة وجبه) أى الوجوب (المبردة) أى اصيغة الامر المجردة من قراتن الوحوب لانهامن افراده ثم تلخيص الاستدلال به أن مخالفة أمره منوعد عليه اوكل متوعد عليه حرام فخالفة أمره موام وامتثاله واجت (والاستدلال) للوجوب أيضا (بأن الآشتراك خلاف الاصل)لاخلاله بالفهم (فيكون)الامردفعاللاشتراك (لا حدالاربعة)من الوجوب والندب والاباحة والتهديدحقيقة وفيالباق مجازا فالوا وانماخصت هسذه الاربعسة للاتضاق على انه مجازفهما سواهامن المعانى التي تسستعمل فيه قلت وهومشكل يمافي المزان وقال أكترالوا قفية بأنه لاصميعة للاحربطريق التعين بلهى صبغة مشستركة بينمعني الاحروبين المعانى التي تستعل فيهافهي موضوعة المكل حقيقة بطر يتى الاستراك واغما يتعين البعض بالقرينة وهسم بعض الفقها وأكثر المتكلمين (والاباحة والتهديد بعيد القطع يفهم ترجيح الوحود) وهومنتف فيهسما (وانتفاء الندب) أيضا البت (ُللفرق بينا ﴿ مَنْ وَنُدْرِسُكُ ﴾ أَلَى أَن تُسْقِينَ وَلافرق أَلا المُم على تقسديرا لتركُ في اسقني وعدمه على تقدير البرك في ندبتك الى أن تسقيني ولو كان الندب لم يكن بينهما فرق فتعين وكونه الوجوب استدلال (ضعيف لمنعهم) أى النادبين (الفرق) بينهما (ولوسلم) أن بينهما فرقا (فيكون ندبتك نصا) في الندب (واسقني) لس بنص فعه بل (يحتمل الوجوب) والندب أكن قبل على هذالا بازم من الفرق بالمصوصية والظهور عدم الذرق من جهة أخرى (وأيضالا ينتهض) هـدًا (على المعنوى ادبق الافظى لايوجب مخصيص الحقيقة بأحدها) أى الاربعة الذي هوالوجوب ولوأراد) المستدل بالاشتراك حلاف الاصل (مطلق الاشتراك) ليشمل اللفظي والمعنوى (معنا كوب المعنوى خلاف الاصل ولوقال) المستدل (المعنوى بالسبة الى معنوى أخص منه خلاف الاصل اذالافهام باللفظ) والاصل فيسه الخصوص لافادته المقصودمن غسير مزاحمه فيسه وحينتذ كلبا كان أخص كانف أفهامه المراد أسرع ولتوهم من احة غيرة أدفع (الحبه) قوله هذا (كالمعتوى الذي هو المسترك بين الوجوب والندب) وهو الطلب (بالنسبة الى المعنوى الذى هوو جوب فانه) أى المشترك بين الوجوب والندب (جنس السبة الى

(٣٩ م النقريروا الخبير أول) المصنف والتعبير بالصفة المثيل لالتقييد النقريرا لنان وهوماذكره في المحسول ان افظ العموم حال انضمام الصفة مشلا السمايس هو المفيد الذلك البعض المطوق به لان الرجال وحده من قولنا الرجال العلما وأفاد العالمين لما أفادت الدخة شيأ واذا لم يكن فيدا اذلك البعض استمال ن يقال انه مجادفيه بل المجموع الحاصل من لفظ العموم ولعظ الصفة هو المعيد له وافادته له حقيقة وهذا التقرير مصرح بأن البعض الموصوف لا يفيد المنطوق وتقرير الحاصل مصرح بأنه يفيده وكلام

الاحام يحتمل الاحرين أحاالاول فواضع وأحاالثانى فيكون المراد بقوله لان المقيسة بالعسفة هوان المجموع من العسلم والعسفة تتاول الموصوف ولم يتناول غيره وأجاب المصنف بأن المركب من الموصوف مع الصفة مثلا غير موضوع البساق لان المركبات ليست بموضوعة على المشهور وحين ثد فلا يكون حقيقة فيه لان الحقيقة هواللفظ المستهمل في اوضع له فلم ببق الاالمفردات ولاشك ان المفرد الذي هو العام منناول في المنتقب المعام منناول في المنتقب المنافعة المحلف المنتقب المستعمل في المنتقب المنافعة المحل في المنتقب المنافعة المنافع

الوجوب اذهو) أى الوجوب (نوع) بالنسبة الى الطلب (قدار) معنى الامر (بين خصوص الجنس وخصوص النوع) وخصوص النوع أولى لمافيه من تقليل الاشتراك هذاما تلهرك في توسيه الجاهه وأقول ولقائل أن بقول أولاإن هـ فاغا يتجه على منوال القول بتقديم الخاص على العام والخاص من وجه على العام مطلقا كاذهب اليه الشافعية لاعلى قول من لايرى ذلك الاعرج من خارج كاذهب السه الخنفية وثانياان هداا البات اللغة بلازم الماهية لانكم جعلم الاخصية لازم الموجوب وجعلتم مسيغة الاش باعتبارهاللوجوب وهو بأطل وثالثاله اذاكان خسوص النوع أولى من خسوص الجنس ومعاومأن الوجوب كاهوخصوص النوع كذلك الندب فلاتتم الاخصية من حيثهي مرجة للوجوب على الندب الساويهما فيها فليتأمل واستدل (النادب) عِماق العقصين عن رسول الله صلى الله عليه وسسلم انه فال و (اذا أص تركم بأص فأ توامنه ما استطعتم) لان النبي صلى الله عليه وسلم ردالامرالى مشيئتنا وهومعنى الندب (قلنا) منوع بل ردوالى استطاعتنا وحينتذ (هودليل الوجوب) لان الساقط عنا حينشذ مالااستطاعة لنافيه على أن تقريرهم لايدل على مدعاهم أيضالان الماح أيضا بمسيئتهم ثملاخفاعف أن قولهم ودءالى مشيئتنامع روايتهم للعديث بلفظ مااستطعتم ذهول عظيم واستدل (الفائل بالطلب) بأنه (ثبت رجان الوجود) الذي هوالمعنى المسترك بين الوجو بوالندب بالصرورة من اللغة (ولا عنص) له بأحدهما (فوجب كونه) أى رجمان الوجود (المطاوب مطلقاً دفعاللا شتراك) على تقديرانه موضوع لاحدهما لاغيرفان التواطؤخيرانهما (قلنا) بلهولاحدهماوهوالوجوب (بمقصصوهي) أىالمخصصوأتثه ياعنبار الخبروهو (أدلتناعلى الوجوبمعانه) أى جعله للطلب (اثبات اللغة بلازم الماهية) وهوالرجان باعدل الربحان لازماللو جوب وآلندب وبعل صيغة الاعراهما باعتباره فااللازم معاحمال أن يكون للقيدبأ حدهسماأ وللشسترك بينهما وذلك باطل (الاشتراك بين الاربعة والاثنين) والثلاثة أيضا (ثبت الاطلاق) على الاربعة وعلى الاثنيزوعلى الثلاثة (والاصل القيقة قلنا الجازخير) من الاستراك (وتعبين الحقيق) الذي هوالوجوب (بما تندم) من أدُلته (الواقف كونها)أى الصيغة (للوجوب أوغيره بالدليل) لاستعمالها في كلمنه ومن غيره (وهو) أى الدليل على انها - قيقة في أحدهادون الباقي (منتف ذالا حادلا تفيد العلم) وهو المطلوب في هذه المسئلة (ولوتوا ترلم يختلف) فيه لا يجابه استوأه طبقات الباحثين فيه لانه لأبدالكل من الاطالاع عليه لبذلهم جهدهم في مليه لكن الاختلاف فيه ابت فلم يتواثر والعقل الصرف بمعزل عن ذلك (قلنا) لانسلم انه يتواتر اذ (تواتر استدلالات عدد النواترمن العلماء وأهل اللسان تواتر أنها) أى الصيغة (له) أى الوجوب وعلى هذا عاما الملازمة عنوعة الاطلاق لوازأن لايفرغ يعش الباحثين جهده في ذلك لعارض وإماأن مكون النوائر فسه بالنسبة الى فوم دون آخرين وكلاهما محل نأمل (ولوسلم) انه لم يتواتر (كني النان) المستفاد من تتبع موارد الستعمال هنذه الصيغة فانه دال على أن المقصود بهاعند الاطلاق هوالواجب وتقدم مافى المحصوليات (القائلبالاذن كالفائل بالطلب) وهواله ثنت الاذن بالضرورة اللغوية ولم يوجد يخصص فه بأحد

ماذكره في عازالستركس فألاولى في الجواب أن يقال كلامشانى العام المخدص وهوالموصوف وحدهلافي الجموع مسن الخصص والخصص وأيضالو لميكن الموصوف وقعسوه متناولا لميكن المتصسلبه مخصصا لأن القصص اخراج يعض ماسماوله الافظ ولاشكأن هذه الاشباء من الخصصات عنسده والتعقيق انالافظ متناول بحسب وضع اللغة ولكن المفة قرينة في اخراج المعض فسكون مجازا كاقاله المسنف قال * (الخامسة الخصص ععين حجة ومنعها عيسي بن أبان وأبو ثور ونصل الكرخي لماان دلالته على فردلاتتوقف على دلالتسه على الأسنر لاستمالة الدورفلا يلزممن زوالهازوالها) أقول العام انخص عمهم ولا يحتم به عسلى شئ من الافرادملا خلاف كأقاله الاتمدى وغسيره لانه مأمن فسيرد الاويحسوزأن كونهسو المخرج مثاله قوله تعالى وأحلت لكربهمة الانعام الامايتل علكم وانخص

عمين كالوقيل اقتلوا المشركين الأهل الذمة هالعصير عند الاتمدى والامام وابن الحاجب الثلاثة والمستف انه عجبة مطلقا وقال ابن أبات وأوثور ليس بحجة مطلقا وهو المراد بقوله ومنعها أى ومنع جبته وفصل الكرخى أى فقال ان خص عتصل كان حجة والافلار هذا التفصيل بعرف هو ودليله من المسئله السابقة فلذلك أعمله المصنف والجهور على ان أمان لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وأصله أبين على وزن أفعل فقلبت الياء الفالانقلام افي المانى المجرد هو بان ومن قال انه منصرف

قال وزنه فعال سكاه ابن ونس في شرح المفسل وغيره (قولالنا) أى الدايسل على أنه عبة أن دلالة العام على فرد من الاقراد لا تشوقف على دلالنه على الفرد الا خولان دلالته على الباق منازلو كانت متوقفة على البعض الخرج فان لم تشوقف دلالته على المباق كان تحكيا لان دلالة العام على جيم عافر اد مستساوية وان وقفت على دلالتسه على غيره من الافراد وحين تنذفلا يلزم من زوال الدلالة عن بعض الافراد (٧٠٧) زوالها عن البه ض الاترفيكون حجة

وهذاالدلي ضعف كأنبه علمه ماحب التحصيل وتقسر برذاك موفوف على مقدمة وهيأن الشيشن اذا يوقف كل منهما على الاتم فأت كأن التوفف بالبعدية والقبلية وهوالمسمى بالدور السبق فالوقو عمستصل كااذا قال زيد لااد خلالدار حتى يدخل قبلي عرووقال عروكذاك واناليكن سيقيا كااذا فال كل منهما لاأدخل الدارحتي بدخل الانخر فلااستمالة نسهلامكان دخولهمامعاويسهي بالدور المع اذاعرفت هذافذةول قول المصنف لنا ان دلالته عدلى فرد لاتتوقف على دلالته على الاخوان أرادبه التوقف السيق فلاملام من عدمه جواز وجودالدلالة بعسداخراج البعضفانه يحوزأن تكون دلالتهعلي البعض مستازمة ادلالته على البعض الأخر وبالعكس بفواز التلازم من الحاليين كاليفوة والابوة وغيرهمامن المتضايفسين وان أراديه الترقف المغي فلااستعالة فسه كإبيناه هذامعني كلام القصل فاعهمه والصواب

الثلاثة من الوجوب والندب والاباحة فوجب جعله للشترك بينها وهو الاذن في الفعل والجواب المنع بلوجدوهوأ دلتناالدالة على الوجوب ، (مسئلة) ليستمبدئية لغوية بلشرعية (مستطردة أكثر المتفقين على الوجوب) لصيغة الامر حقيقة كاذكران الحاجب وصاحب البديم ومتهم الشافعي وأيو منصورالماتريدي (المُوابعد الخفار) أى المنع (فالسان الشرع للاباحة باستقراء استعمالاته) أى السّرع لها(فوجب الحل)أى حلها(عليه)أى المعنى الاباس (عندالتبرد)عن الموجب لغيره (لوجوب الحل على الغالب) لصير ورته كالاصل بالنسبة الى غيره (مالم يعلمانه) أى المحول (ليسمنه) أى الغالب (تحوفاذا انسيل الاشهر آطرم فافتسلوا) المشركين فألا مُرهنّا للويهوب وان كانُ يُعدّا المفرالعلم يوجوب فتسل المشرك الالمانع والفرض انتفاؤه (وظهر)من الاستنادف الاباحة الى استقرا استعمالات الشارع الامرفيها (ضعف قولهم) أى المغاتلين بالوجوب بعدا لمنظر كالقاضي أبى الطيب الطبرى وأبى استحق الشديرازى والامام الرازى والبيضاوى من الشافعية وخورا لاسدلام وعامة المتأخر بن من الحنفيسة بل عزآ مصاحب الكشف الى عامة القبائلين بالوجوب قبل الحفل (لوكان) الامرالة باحة بعد الخطر (امتنع التصريح بالوجوب) بعدا المغارولا عتنع اذلا يلام من ايجاب الشي بعد تحريمه محال ووجه ظهورتضعفة أن كونه لاداحة بعدا لحظروفع فلامعسني لاستيعاده شمالم لازمة بمنوعة فان قيسام الدليل الظاهر على معدى لاعنع التصر يح بعنسلاقه و يكون التصريع قرينة مسارفة عما يحب الحدل عليسه عندالتمردعنها (ولا تحلص) من أنه للاباحة للاستقراء المذكور (الابمنع صمة الاستقراء انتم) منع معته وهو يحل تعلر (ومأفيل أمر الحائض والنفساء) بالصسلاة والصوم بعد تعريمهما عليهسما في الحيض والنفاس (يخلافه) أى يفيدالو جوب لاالاباحة (غلط لانه) أى أمرهما بهما (مطلق) عن الترتيب على سبق الخطر (والكادم) فأن الامر بعدا الخطر للا باحة اعدامو (ف المتعسل النهي اخبارا) كاعن برمدة قال فالرسول الله صلى الله علمه وسسارفد (كنت نستكم) عن زيارة القبور فقد ادْنْ لِمُحْسَدُ فَيْ زَارَةٌ قَبِراً مِه فَرُورُوهَا فَانْمَانُدْ كُوالا تَخْرَةُ رُواهُ التَّرِمُدُى وَقَال حَدَيْث حسس نصيح (و) في الامر (المعلق بزوال سبيه) أي سبب الخطر فيحوقوله تعالى (واذا حللتم) فاصلطادوا فالصديد كان سسلالاعلىالاطلاق ثمسرم بسبب هوالاسوام ثمعلقالاذن فيسسه باسلسل وهوذوال السبب الذىهو الاحرام (ويدفع) هذا التغليط (بوروده) أى الامرالمائض في الصلاة (كذاك) أعمعلقا بزوال سبب الحظر (فقي الحديث) المتفق عليه (فاذا أدبرت الحيضة فاغسسلي عنا الدموسيلي) الاأن الحيضة لمتذكر بعداد برث أكتفا وبضميرها المستنزفيه لتقدمذ كرهافى قوله فاذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة ويجوزالفتم والكسرف مائهاوهي الحيض فعلق الامر بالمسلاة عسلي ذوال سبب ممتهاوه و انقطاع الحيض وآماد فعه بالسبة الى أحرها بالصوم والى أحر النفساء بالصوم والصلاة فالله تعالى أعلم به هنذا والهائل أن يقول النام يكن على هذا الاشتراط في على الخلاف اتفاق مصر حبه في المانع من أن يكون المكلام في الامر المعساوم وروده بعد الخطراع من أن يكون في الفظ متصلا بالنهسي اخبارا أومعلقاعلى زوالسب الحظرولا بلزم من كون الخدادف محكيافي أعراد من هذين الحصرفيهما

المسك بعمل العمارة رضى الله عنهم قائم مقد استدلوا بالعرمات الخصوصة من غير تكيرفكان اجاعا قال و (السادسة يستدل بالعام مالم بغله رالخصص وابن سريجا و جب طلب اقولا لذ الووجب لوجب طلب المجاز النحرز عن الخطاو اللازم منتف قال عارض دلالته احتمال الخصص قلنا الاصل بدفعه) أقول هل يجوز التمسسك بالعام قبدل المجث عن الخصص فيه مذهبان حقوزه الصيرف ومنه ابن سريج هكذا حكاه الامام وأنباعه ولم يرجع شبياً منه مافى كتابه المحصول والمنتف هذا الكنه أجاب عن دايل ابن معريج وفيه اشعار عيله

الحالجواز ولهداصر عساحب الحاصل اله المحتارفتا بعه المصنف عليه لكنه جزم بالمنع فيسه أعنى في المحسول في أواخرال كلام على تأخير البيان عن وقت الخطاب بواعل اث المات الخلاف على هذا الوجه غيرمعروف ولامستقيم فان الذى قاله الغز الحيوالا مدى والمستقيم أنه لا يجوز التمسك بالعام قبل المحت عن الخصص بالاجماع ما اختلفوا فقيسل يحت الحان بغلب على القلن عدم الخصص ونقله الا مدى عن الا كثرين (٨٠٠) وابن سريج قال ودهب القاضى و جاعة الحانه لابد من القطع بعدمه

(والحقان الاستقراء دل على أنه) أى الاص (بعدا - ظرلما اعترض عليه) أعلما كان الميه المأمود بهمن الحكم قبل المنع (قان) اعترض الحنطر (على الاباحة) ثم وقع الاحربذال المباح أولا كاصطادوا فلها) أى فالامر الدياحة (أو) اعترض (على الوجوب كاغسلى عند وصلى فله) أى فالامر الوجوبلان الصلاة كانت واحِبة شمر مُتْ عليها بالحيض (فَلْنَعْتُرِدُلك) أى هذا النفصيل وقدد كر والفاني عضد الدين بلفظ فيسل ثمقال وهوغسر بعيدوفي الكشف والتعقيق ورأبت في نستخة من أصول الفقه الفعل ان كان سياحافي أصداد م ورد حظر معلق بغاية أو بشرط أو بعلة عرضت فالامر الوارد بعدز والماعلق الحظر به يفيد الاباحة عندجه ورأهل العلم كقوله تعالى واذا حالتم فاصطادوا لان المسدكان حلالاعلى الاطلاق تم حرم يسبب الاحرام فكان قوله فاصطادوا اعلاما بأن سبب التمريم قدار تقع وعاد الاحرالي أصله وانكان الخظرواردا ابتدام غيرمعلل بعلة عارضة ولامعلق بشرط ولاغايه فالاحم الوارد بعده هو المختلف فيه زادف الكشف وذكرف المعتمد الامراذاور دبعسد حفلرعقلي أوشرى أعادما يفيسد ماولم يتقدمه حظرمن وجوب أوندب (وقولهم) أى القائلين بأنه للوجوب بعد الحظر (الاباحة فيها) أى في هذه المأمودات من الاصطياد وأخواته (لان العلماتها) أى هذه المأمورات (شرعت لنافلا تصسير) واجبة (علينا)بالامرائلايعودالامرعلى موضوعه بالنقض (لايدفع استقراء أنم) أي صيغة الآمر (لها) أَكَاللَّاحَة (فائه) أَكَالاستقراءمع القرينة دليل (مُوجب العمل) أَيْ حل الامن (على ألابأحة فيمالاقرينة معه على مانسب الى آختيار الاكثراولا (و) موجب لمله (على ما اخترناعلى مااعترضعليه) من الحكم والحاصل نها كلباو ريت بعدد الحظرالا باحة كانت متعبَّق زابها في الاباحة فاذاغلب واستمر وجب الحدل عليسه لوجوب الحل على الغالب حيث لامانع منه ومن هناقال (ثمانعا يلزم) هذا (من قدّم المجاز المشهور) على الحقيقة المستعملة وهوأ بو يوسف ومجدومن وافقهما (لاأبا حنيفة) لانه لايقدمه عليهابل يقدمها عليه (الأأن تمام الوجه) أى وجه هذه المسئلة ثابت (عليه) أى أبي حنيفة (فيها) كاسيأتى فيلزم ترجح كون الامر بعد الحظو للاباحة حيث لاما نعمن ذاك تفريعاً على ترجع قولهما المذكور وكونه للوجوب حيث لافرينة تصرفه عنه تفريعاعلى قوله المذكورووجه اختيادا آسسنف أن الخطرفسرينة دالة على رفع الحسكم الذى قبله فأذاذال الحظرانة في المسانع فبق ما كان على ما كان حتى كأن الاحم قال قد كنت منعت من كذاوقد رفعت ذلك واستمر ما كان مشروعا قبل المنع على الوجسه الذى كان مشروعا قبسله فان قلت لكن كونه للاباحة هو الاغلب فكايكون لهاعند قر بنتها يكون لهاعند عدمها جلاله على الاغلب كانقدم فلت لاندام كونه للاباحة هو الاغلب سلناه لكن لانسلم أنه يكون الهاحيث لاقرينة لهابل انحابنيغي أن مكون لهاحيث لاقريشة لها ولالغسيرها وهومنتف فانه لامخلى والمسدى الفرينتين فاذاانتفت قرينتها كانت قرشة غسيرهامو جودة فيعل بهاسسواء كأن ذلك هوالوجوب وهوطاهرأ وغسرملانتفاء من احة الجازالذى لاقرينة له لماله قريسة وقد طهرمن هذه الجدلة انتفاء التوقف كاذهب اليه امام الحرمين هذا وفي المحسول والامر بعد الاستثذان كالامربعدالصريم وفيه نظرطاه ولماتأمل ولمأقف على التعرض فمف الكنب المشسهورة

ويعصل ذلك بتكرر النظر والبعث واشستهار كالام العكاه فيهامن غسيرأن مذكرأ حسدمتهم مخصصا وسكى الغزالي قولا الثااله لايكني الظن ولايشسترط القطع بللايدمن اعتقاد حازم وسكون نفس بانتفاثه اذاتقررهذا فأعلمانخلاف الصرفي انماهوفي اعتقاد عمومه فبسلدخول وقت العمل به فانه قال اذا ورد لذظ عام ولميدخل وقت العمليه فيصب اعتقادعومه ثمان ظهر مخصص فيتغسرذلك الاعتقاد هكذانقلهعنه امام الخرمسان والأحدى وغيرهماوخطؤه (قولهلنا الخ) شرع في نصب الدليل على الطريق التي انفرديها الامام وتسعسه عليهافقال لوو جب طلب الخصص في التمسك بالعام لوحب طلب المعازني التمسك بالمقدقة سان الملازمة أن اعباب طلد الخمص اغاهو للقرزعن الخطا وهذاالمعنى بعينسه موحسود في المجازلكن اللازم منتف وهموطلب الجماز فانه لايجب انضاقا

فكذاك المازوم وهوطاب الخدص والخصم أن فرق بأن احتمال وجود الخصص أقوى وموطاب الخدص والخصص على المرسشلة من احتمال وقو عالجاز فان أكثر العومات عضوصة واحتم ان سريج بأن احتمال وجود الخصص عارض دلالة العام أذ العام يعتمل التفصيص وعدمه احتمالا عسلى السواء فمله على العوم ترجيع من غير مرجع وقوله احتمال هوفا على عارض والمفعول هو الدلالة ولا يعوز فيسه غير ذات واجاب المسنف بأن الاصل يدفع ذلك الاحتمال لان الاصل عدم التعصيص والتعارض الما يكون عند انتفاء

الرجعان والثائن تقول الاستقراعيدل على أن الغالب في المعومات المصوص والعمام الخصوص عباز وحين شد فيد ووالا مربين المقيقة المرجوحة والجماز الرجوحة والمجاز المستقدة وقد تقدم من كلام المصنف ما ماسيان فيكون المعوم ساويا الغصوص فيلزم من ذلك التوقف كاقاله ابن سعر هج قال و (الفصل الثالث في المختصص وهومتصل ومنفصل فالمتصل أربعة الاول الاستثناء وهو الاخراج بالاغير الصفة ونحوها والمنفطع مجازوة بسممسائل) أقول قدعرف في انقسدم أن المخصص (٥٠٠) في المقيقة هو ادادة المتكلم والم

يطلق أدضام الاال على التنصيص وهذا هو المسرادهنا وهومتصل ومنقصسل فالمنصسل مالابستقل بنفسه مل مكون متعلقا باللفظالذي ذكرفيسه العام والمنفصل عكسه وقسماللمسنف المتصل الى أربعة أقسام وهي الاستثناء والشرط والصمفة والغاية وأهمل خامساذ كروان الحاحب وهمويدل البعض كفولك أكرمت الناس قسيريشا الاول الاستثناء وتعريفه ماذكره المصنف فقوله الاخراج يحنس شامسل للخصصات كلها وقوله بالا مخرج لماعمدا الاستثناء وقوله غيرالصفة احترازعن الااذا كأنت المسفة عنى غسروهى التى تكون تابعة بلممنكورغس يحصور كقوله تعالى لو كأن فيه ما آلهة الاالله لفسد تاأى غر اللهفاغ اليست للاستثناء وقوله ونحسوها أىكاشا وخبلا وعبدا وسبوى وفىالحد نظرمسن وجوه أحدهاأنه أخذق النعريف

¿(مسئلة لانسك في تبادر كون الصيغة في الاباحة والندب مجازا متقدر انها خاص في الوجوب وحكى فوالاسسلام على التقدير) أى تقدير كونها خاصافي الوجوب (خلافا في أنها يجاز) فيهما (أو حقيقة نيهما فقيل أراد لفظ أمرو بعد) كونه عراده (بنظمه الأياسة) مع الندب في سأل واحد لانه كا قال (والمعروف كون الخلاف في الندب فقط هل بصدق انه مأمور به حقيقة وسيد كر) في فصل المُحَكُومُهِ (وقيل) أوادبالامر (الصيغةُوالمرادأُنهُ احقيقة خاصة للوَّحِوبُ عندالْقِيرد) عَنْ القرينة الصارفة لهاعنه (والندب والاباحة معها) أي القرينة المفيدة أنهالهما كاأن المستثنى منه حقيقة فى السكل خاصة بدون الاسستنناعوفي الباقي مع الاسستنناء (ودفع) هذا القول في الناويح (باستلزامه رفع المجاز) لأنه يلزم منه كون اللفظ حقيقة في المعنى المجازى ﴿ وَبَانْهُ يَعِبُ فِي الْحَقِيقَةُ اسْتَعْمَالُهُ ﴾ أى اللفظ (فالوضى بلافرينة) تفيده وهدا بوجها في بمض الصور (وقيل بل القسمة) الفظ بأعتبار استعماله فالمعنى (ثلاثية) وهي أنه ان استعمل في معنى خارج عما وضع له تعمار والافان استعمل في عن ماوضع له فقيقة وألا فقيقة قاصرة كاأشاوالى هــذا (باثبات الحقيقة القاصرة وهيما) أى الفظ المستعمل (في الجزء) أي بزء ماوضع له فاذا تقررهذا (فألكر خي والرازي وكثير) بل الجهور على أنهاف الندب والاياحة (مجازا ذليسا) أى الندب والاياحة (جزأى الوجوب لنافاته) أى الوجوب (فصلهما) أى النَّدب والاياحة كايظهر على الاثر (واعما ينهما) أي بين الوجوب بين النَّدب والا باحة والاحسن بينهاقدر (مشسترك هوالاذن) في الفعل ثم أمتازالوجوب بمع امتناع الترك والنسدب بمع جوازالترك من جو حاوًا لا ياحة عد حواز الثرك مساويا (والقائل) بأن صيغة الامن فيهما (حقيقة) يقول (الامن في الأياحة اعاً بدل على المسترك الادن وهو) أى المشترك (المرو) من الوجوب (فقيفة عاصرة) أى فهوفيهما حقيقة قاصرة (وثبوت ارادتما به المباينة) للوجوب أي جواذا لترك من جوحاومساويا (وهو) أىمابه المباينة (فصلهما) أي الندب والأماحة انحايدل علمه (بالقرينة لابلفظ الامر) أي صيغته (ومبناه)أى هذا السكلام (على أن الاياسة رفع الحرب عن الطرفين) أى الفعل والترك (وكذا الندب) رُفع اللرَّ جعن الطرفين (مع ترجيح الفعل والوجوب) رفع المرَّ ب (عن أحدهما) أي أحد الطرفين وهوالفعل (ومن طن عز يُنتهما)أي الندبوالاباحة للوجوب (فبني الحقيقة) أي فجعل كونه فيهما مقيقة قاصرة مناء (عليه) أي على كوتهما جزاً منه وهوصدرا الشريعة (غلط لول فصلهما) ولما كان حاصل تقريره كافى التلويم أن ليسمعني كون الامر الندب أوالا باحة انه يدل على جواز الفعل وجواز الترك مرجوحاأ ومساوياتي بكون المجموع مداول اللفظ القطع بأن المسيغة لطلب الفعل ولادلالة لهاءلى جوازالترك أصسلا بل معناهانه مدلء لي الجزء الاول من النسدب أو الاباحسة أعنى جوازالفعل الذىهو بمنزله المنس لهدما وللو حوب من غديرد لالة على حواز الترك أوامنناعه وانما يست جواذ الترك بحكم الاصل اذلادلب لعلى مرمة الترك ولاخفاء فأنجرد جواذ الفعل بوسن الوجوب المركب من جواذالفعلمع امتناع الترك فيكون استعمال الصيغة الموضوعة الوجوب فيجرد جواز الفعل من قبيلااستعمال الكلف الجزء ويكون معنى استعمالها فى الاماحة والمدب هواستعمالها في جزئهما

لفظة الاوهى من جسلة أدوات الاستثناء فيكون تعريفاللشي سفسه الشانى أن الاتسان بالواوفى قوله وتحوها لا يستقيم بل صوابه الاتيان بأو الثالث ان كان المراد بقوله ونحوها أى فى الاخراج فينتقض الحسد بمشل قولنا أكرم العلما ولا تكرم زيدا فانه مخسر ح وليس باستثناء فهودور الرابع ان تقييد الانفير الصفة زيادة في الماء غير محتاج اليالان الاوالحالة هذه لا عرج شيأة هي مستغنى عنها بقوله الاخراج ولهذا لهذ كره الامام ولا أتباعه الاأن بقال قد

تقررا فن الوصف من جاذا في صمات والتفسيص هوالا خراج كاتقدم فاذا كانت الاصفة كانت عفر بعة أى مما يجوزان يدخل فى الاولى الام العباد في العباد في المعاد في الم

النعهو عنزلة الحنس لهدما ويثبت الفصل الذي هوجواز الترك بحكم الاصل لابدلالة اللفظ وبثنت ر جان الفعل في الندب يواسطة القرينة أشار المصنف الى دفعه بقوله (ولا يحقى أن الدلالة على المعنى) الوضعي بتسامه (وعدمها) أى الدلالة عليه إما بأن لا يكون دالاعليه أصلا أو بأن لا يكون دالاعلى جزئه (لادخسالها) والغلاهرلهماأى للدلالة وعدمها (في كون اللفظ مجازاوعدمه) أى وعدم كون اللفظ عَجازًا (بل) الذي له دخسل في كون اللفظ بالنسبة ألى غير المعنى الوضعي له مجازًا (استحسال اللفف فيه) أى فغ سيرالمعنى الوضى له (وارادته) أى غسيرالمعنى الوصى (به) أعماللفظ قال المسشف يعنى كون اللفظ حقسقسة مطلفسة باستجمله في تمام معناه الوضعي وكونه حقيقسة قاصرة باستحماله في جزته فقط وكونه مجازا باستعماله فيماسوى ذاكمن المعاني الماسبة للوضعي ولادخسل لدلالته في واحمدمن الامورالسلائة ولذا ثبتت دلالته على الوضعى وينتني عنه كونه مقيقة اذالم يستعمل فيه بل في معنى خارج عنسه فانه حسنشد فجاز وادلالة في المناطال على الخفيق وليس حقيقسة اذام يستعمل فيسادل عليه وهنذالان الدلالة على المعنى معاولة يوضع الملفظ له فاذا وجدت العلة وجد المعاول وهو الدلالة على الوضعي فنست دلالته على الوضعي وهو محاز لاحقيقة (ولاشك أنه) أى الامن (استعمل في الاباحسة والنسدب بالفرض فيكون مجاراوان لم يدل الامر وينتذ الاعلى برته اطلاق الفعل) أى فاذا استعملت صيغةالامرفىالاباسة مشسلاالتي هي رفع الحرج عن الطرقين وجب ان يكون عجازالا حقيقسة قاصرة واندل الافظ في هدنه الحالة على بروالا باحة أعنى رفع المرج عن الفسمل سسب أنه برومعناه الوضعي وهوالو جوب بل وعلى جزئه الا تر وهوا ثباته بالترك آندلالتسه على الوضعي لا بسقط فدل تضمنا عليسه لدلالته في حال استعماله في الاباحة على رفع الحرج عن الف على واثباته على الترك وان لم يرد أحسد الجزأين منسه لانه لم يستعمل في هذا الجزع بخصوصه بل للركب منه ومن رفع المرج عن الترك الذي مه بسان معناه الوضعي ذكره المصنف أيضا ثمف التاويح فان فلت قد صرحوا باستعمال الامرف الندب والاياحة وارادتهمامنه ولاضرورة فى حل كالامهم على أن المرادانه يستعمل فى جنس الندب والاباحة عدولاعن الظاهر وماذكرمن الامر لايدل على جواز الترك أصلاوان أراد بحسب الحقيفة فغيرمفيد وانأداد بعسب المجازفسنوع لملايمجوزان يستعمل اللفظ الموضوع لطلب الفعل جزمانى طلب الفعل مع إحازة الترك والاذن فيه من حوحاة ومساوما بعامع اشترا كهما في حواز الفعل والاذن فيسه فاشهوكم صرحوا ماستعمال الاسدفي الانسان الشحاع وآرادته منسه فانذلك منحيث انهمن أفرادالشجاع لامن حيث ان لفظ الاسديدل على ذاتيات الانسان كالناطق مشلا فاذا كان الجامع ههنا هو جوازالفعل والاذن فيسه كان استعمال صبغة الامرى في الندب والاياحة من حث إنهما من أمراد جواذا لفعلوا الاذن وتثمت حصوصية كونه مع جوازا لترك أوبدونه بالقرينة كاأن الاسمد يستعمل فالشعاع ويعلم كونه إنسانا بالقرينة اه وتدتعقب المصنف هذا بقوله (وكون استعماله) أى الامر (فيهما) أى الندب والاباحة (من حيث هما) أى الندب والاباحمة (من أفراد الجامع) إبيهماو بنالوجوب (وهو) أي الجامع (الانن) في الفعل (كاستعمال الاسدف الرجل الشجاع

فكون وارداعلى المست فأجاب بأن الحدالاستثناء الحقيق واطلاق الاستثناء على المنقطع وان كات حائزا ملاخسلاف كا قاله ان الحاحد في المختصر الكسر لكنه محازعند الاكثرين كانفله الآمدى بدليسل عسدم سادره قال ان الحاجب وأذاقلنا انه حقيقة فقمل الدمشم ترك وقال منواطئ على أن السيم أبا اسمق نقلعن بعضهم أنه لايسمى استثناء لاحقيقة ولاعبارًا قال * (الأولى شرطه الاتصال عادة باجاع الادماء وعسن النعماس خلافه قماساءلي التحصيصر بفسيره والحواب النقس بالصفة والغبابة وعسدم الاستغراق وشرط الحنامة أدلار مدعسلي النصيف والعادي أنسقص منعلنا لوقال على عشرة الانسعة لزمه واحسداجاعا وعلى المائى استثناء الغاوي من الخلصين وبالعكس قال الاقل منسى فنستدرك ونوقض عاذكرناه) أقول الاستثناط شرطان أحدهماا تصاله بالمستثني

مسه اتصالاعادياً لاحسب المدليل اجماع الادباء أى أهل اللغة ولا يضر الفطع بتنفس وسعال من وكذلك البعد لطول السكان من وكذلك البعد لطول السكاني منه فانه يعدّف العادة منصلا ونقل عن المن عباس جو از الاستثناء المفصل ثم اختلفوا فنقل عنه الاستدام المستثناء المناف المناف

الجيم فدوة وافي البات أصل هذا المذهب عنه وشرعوا في تأويله الاصاحب المعبد فنقله من غيران كارولا تأويل ولما وقفت النقلة في المبات مبدأ المذهب عبر المسنف بقوله خلافه فافهم ذلك البات هبذا المذهب عبر المسنف بقوله خلافه فافهم ذلك فأنه من محاسن كلامه واستدل ابن عباس بالقياس على التفصيص بغير الاستثناء من الخصصات المنفصلة والخامة وكدال الشرط فان دليله يقتضى (١٩١٩) جواز أنفسالها وهو باطل انضافا

وأيضافالفرق أنالخصص المنفصل مستقل فلذلك حازانفساله يخدلان الاستثناء (قوله وعسدم الاستغراق)هٰذاهوالشرطُ الثانى منشروط الاستثناء وهومعطوفعلى الاتصال أىشرطه الاتصال وعدم الاستغراق فلايضراستثناء المساوى ولاألا كثرفان كانسستغرفاغوله على عشرة الاعشرة كانساطلا بالاتفاق كانقسله الامام والأمدى واتساعهسما لافضائه الى اللغو ونقل القراف عن المدخسللان طلعةان في صنسه قولين وشرط الحنابلة أدلاترند المستنى على نصف المستنى منه بل مكون المامساويا أوناقصا وشرطالقيادي أى في القول الاخسير من أقدواله كأفاله الأمسدي وغرمان مكون ناقصاعن النصف * واعسامان الاتمسدى وابن الحاجب تقلاء ناطنا بلة امتناع المساوى أيضا على عكس ما فاله المصنف ولم يتعرض الامام ولامختصروكالامه للنقل عنهسم واستدل

من حيث هو) أى الرب ل الشجاع (من أفراده) أى الاسد (و بعلم أنه) آى الاسداذا استعمل في السَّانُ (السَّأْنُ بِالقرينَة) كَيلات بالاسنة (لايصرف عنه) أَيْ عن كون لفظ الامرمستعملا في تمام ما وضعة من المعسى الذي هو الوجوب (الى كون الاستعمال في عزم مفهومـ م) الذي هو جواداأهمل (ولا) الى (كون دلالته) أى الامر (على عبردا بلز) أى بزوالمعنى الموضوعة (الهو) أي عبرد الدلالة على الجزء (نجرد تسويع الاستعمال في تمامه) أى المعنى الفسر الوضعي (ُوهُو) أى السَّتعمال في تمام المعنى الغسير الوضَّعي (مناط المجازية دون الدلالة لشبوتها) كي دلالة اللفظ (على الوضعي مع مجاذبته) أي اللفظ الدال على الوضعي (كاقدمنا والقرينة) اعامي (الدلالة على أن الله ظ لم يرديه معناه الوضعي) لا الدلالة على المعنى الوضعي أوجزته (والمراديع أوان في قولتًا يكتب حموا بانسان استهمالالاسم الاعم في الاخص بقر شنة يكتب وتفسدم) في أواثل المكلام في الامر (أنَّه) أى استعمال الاعم في الأخص (حقيقة ﴿ مسئلة الصَّيعَة أَى الْمَادة باعتبار الهستة الخاصة لمطلق الطلب لا بقيد مرة ولا تكرار ولا يعتمله) أى التكرار (وهو الختار عند الحسفية) والآمدى واين الحاجب وامام الحرمين على نقله ماوالبيضاوي قال السسبكي وأراء وأى أكثراً صحابنا (وكدرير للرة)وهذاعزاه أبوحامد (١)الاسفرابيني وأبوا بصق الشيرازى الى أكثرالشافعية وقال الاسفراييني انه مفتضى كادم الشافعي وانه المصير الاشتبه بمذاهب العلماء تسكن قال السسبكي النقسلة لهذاعن أصحابنا لايفرقون بينسه وبين الرأى المختآر وليس غرضهم الانفي المتكرار والملروج عن المهدة بالمرة ولذا فيصك أحدمتهم المذهب المختار مع حكاية هذا مهوعندهم هو (وقيل للشكرارأبدا) أى مدة العرمع الامكان كادكره أبواسه في الشسيرارى وامام المرمين والآمدى وأبن الحاجب وغيرهم ليصر ب أزمنة ضروريات الانسان من قضاع حاجمة وغمره وعلى هذا جماعة من الفقها والمتكامين منهم أبواسحق الاسفرايني (وقيل) الامر (المعلق) على شرط أوصفة السكر ارلا المطلق وهومعزو الى بعض الحنفية والشافعية (ُوقَيْلُ) الامرالْمطلق للرَّم (ويحتمــله) أىالتـكرار وهومعزو الىالشافعُي (وقيـــلْبالوفف) آماً على أن معناه (لاندرى) أوضع للرة أوالشكر ارأ والطلق من غسير دلالة عليهما (أو) على أن معناه (لايدرى مراده) أى المة كلمبه (للاشتراك) الله ظي بيتهما وهو فول الفاضي أبي بكرفي جماعة واختاره امام الحرمين على قول الاستنوى هذا ولم يقل أحسدان المسرة لا تقعل بل فعلها متفق عليه كاذ كره غير واحد واقتضاء كلام الاستوى خلافه خسكاف الواقع (لذا) على المخداروه والاول (اطباق العربية على أن هنئة الامر لادلالة لها الاعلى الطلب في خصوص زمان وخصوص المطاوب) من فيام وقعود وغيرهم أأنماهو (من المادة ولادلالة الها) أى المادة (على غسير مجردالفعل) أى المصدر (فلزم) من مجموع الهشة والمادة (أن عمام مدلول الصمغة طلب الفه هل فقط والعراءة عر فلو حوده) أي والمفروج عنعهدة الامر بفسعل المأمور بهمرة واحددة لضرو والدخاله فى الوجود لأنه لأبوجد ر أقل منها (فاندفع دليسل المرة) وهوأ الامتثال يحصسل بالمرة فيكون لهابهذا (واستدل) للمنتار أ يضا كافى محتصر أبن الحاحب والبديع (مداولها) أى الصيغة (طلب حقيقة الفعل فقط والمرة

المسنف بأمرين أحدهما وهودا لعلى القانى والخنابلة معاامه لوقال قائل على عشرة الاتسعة لكان بلامه واحد بإجاع الفقهاء فدل على صعته قال الاستفرق وانحا بقول بلاوم الواحد فدل على صعته قال الاستفناء المستغرق وانحا بقول بلاوم الواحد من مقول بصحة استفاء المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه ومودليل على القانى خاصة استفاء الفاوين من المخلصات فوق تعالى من المناه وين والعكس أى استثناء المخلصين من الغاوين في قوله تعالى حكاية عن المناه وين والعكس أى استثناء المخلصين من الغاوين في قوله تعالى حكاية عن المناه وين و بالعكس أى استثناء المخلصين من الغاوين في قوله تعالى حكاية عن المناه وين و بالعكس أى استثناء المخلصين من الغاوين في قوله تعالى حكاية عن المناه وين و بالمناه وين و بناه وين و بالمناه وين و بالمناه وين و بالمناه وين و بالمناه ويناه وين و بالمناه ويناه ويناه

أجعين الاعبادا منهم الخلصين وجه الاستدلال أن الفريفين ان است و با فانه يدل على جواز است تناه النصف وان كان أحسدهما أكثر فك لذاك أيضالا نه الما استنى كل منهما فقد استنى الاكثر فدل على جواز النصف بطريق الاولى وهذا لا يردعلى الحنابالة لاحتمال أن يكونا متساو بين وهم يجوزون استنناء المساوى على مقتضى نقل المصنف وفي هذا الاستدلال نظر من ثلاثة أوجه أحدها أن الغني يسم أن يقول ان قوله تعمالي (٧٢) ان عبادى الا يه يدل على أد الغاوين أقل من غير الغاوين أتا قل من العماد

والتكرارخارجان) عن حقيقت فيعب أن عصل الامتثال به في أيهم ماوجدولا يتقد بأحدهما (ودفع) هذا كاأفاده القاضي عضد الدين (بأنه استدلال بالنزاع) لان المخالف يقول هي العقيقة المقيدة مالمرة أوالتكرار (وبأنهما) أى واستدل له أيضابان المرة والتكرار (من صفامه) أن الفعل كالقليل والمكثير (ولادلالة للوصوف) بالصفات المتفايلة (على الصفة) المعسنسة منها فلأدلا لة الامر الدال على طاب الفعل عليهما (ودنع) هـ فدا كاأفاده القاضي المذكوراً يضا (بأنه اعدادة عنى التفاء دلالة المآدة أي المصدر على ذلك) أي المرة والتكرار (والكلام) في انتذَّاء الدلالة عليهما (في السيغة) فالايجوزأن تدل الصبغة على المرة أوالسكرار وهوالمتنازعف واحتسال الصيغة لهمالايمنع ظهور أحدهما والمدى الدلالة بعسب الظهورلا النصوصية (قالوا) أى المكردون (تكرر) للطاوب (فالنهى فعة) فالازمان (فوجب) التكرارأيضا (في الامرلام ما) أى الامروالنه في (طلب غُلنا) هذا (فياس في اللغة لأنه في دلالة لفظ) وقد تقدم بطلانه (و) أحسب أيضا (بالفرف) بينهما (بأن النهي التركم) أى الفعل (وضعقه) أى الترك (به) أى بالترك (في كل الاوقات والامر لا ينافيه) أى الفعل (و يَصْمَقَى) الفعل (بمرةويأتَى) في هــذَا أيضًا ﴿أَنْهِ مُعَـَّـلَ النَّزَاعِ) لان كونه لمجردا ثباته الماصل عرة عين النزاع اذهو عند المخالف لأثباته دائما (وأما) الفرق بينهما كمافى مختصر ابن الحاجب والبديع (بأن السكر ارمانع من) فعل (غير المأمورية) لان الافعال كالهالا تجامع كل فعل (فيتعطل) ماسواممن المامور والمصالح المهمأت (بخسلاف النهى) فان التروك تجامع كل اعدل فقال المصنف (فدفوع بأن الكلام في مدلوله) أى أفظ الامر (وليس) مدلوله (مازوم الارادة) للشكرار (مجب أنتفاؤها) أى إدادة التكرار (للسانع) منها (فألوا) أى المكررون أيضا الامر (نهي عن أصداده وهو) أى النهى (داعى) أى ينسع من المهى عنسه داعًا (فيشكرر) الامر (في المأمور) أى به والوجه عدم حُذَقَه تُم الطّاهر فيتسكر رأ اأ و ربه (قلنا شكرد) النهى (ألمضمون فرع تكرر) الامن (المتضمن فاثبات تكرره) أى تكروالامرالمتضمن (به) أى بتكروا أنهى المضمون (دور) لتوقف تكرركل منهماعلى الا سنو (وايس) هذا المواب (شق) دافع لهذا الاستدلال (بلاذا كان) تكروالنهى المضمون (فرعمه) أى تكرر الامرالم نفيمسن (وتعقمة نائبوته) أى تكروالنهى (استدالنابه) أى بتكرره (على أن الاصل) أى الامر (كذات) أى النكرار (من قبيل) البرهان (الانة) وهوالاستدلال بالأثر على المؤثر (بل) يلزم (للفرعيسة) أى لكون تكرار النهي فسرع تكرادالام (اذاكان) الامر (داعًا كأن) نهياعن أصداده (داعًا أو) كان الامر (في) وقت (معين ففيه) أى الوقت المعين الامر (نهد الضد) أى عن أضداد (أو) كان الاسر (مطلقا فني وقتُ الفسعل) للأمود به يكون الامر تمياً عن أصد أده (المعلق) أى القائل ألامر المعلق على شرط أوصفه يدل على الشكرار قال (تكرر) المأسورية (في تحووان كنتم جنبا) فالمهر وافتكرروجوب الاطهار بشكر والجنابة (فلناالشرط هناعله فيتكرو) موحب الأمر (بشكر رها انفاعا) ضرورة تكررالمعلول سَكررعلته (لابالصيغة وأماغسيره) أي مالايكون على (كاذا دخل الشهر فأعتق

الذين لأسلطان عليهم لالس ولس فيهاتعرض الكونهمأقل من الخلصين حــ تى بكون على العكس من الآنة الثانيسة واغما يلزم ذلك اذا كأن المخلصون هم غيرالغياوين أى الذين لا لطانعابهم ولم يقموا عليه دليلا وعن لانسله لجوازأد يكون غيرالغاوين أعممن المخلصين بل ننزع فنقول هذا هوالظاهر لانه لايلزم منانتفاء سلطنسة ابليسالتي هي القهـــر والغليسة عنشضص أن يرتقى الح درجة الاخلاص ويدل عليه أحوال كشير منااناس وحينشذ فكون قوله تعمالي فبعز تك الاته دليلا على أن الخلصين أقل من الغاوين وقوله تعالى انعسادي الآمة دليل على أن الغاوين أقل منَّ غيرالغاوين وهمالذين ايس عليهـم سلطان وعلى هذا مكل من الأشتن ليس فيهاالا استنتاء الاقل وقل تمدلذابن الماجب بقوله تعالى إلامن البعسال من الغاوين الآنة نماستدل عدليأن الغاوين أكثر

بقوله تعالى وما أكثرالناس ولوحوست عومنين ولم يذكرالا يقالثانية فسلمين هذا الاعتراض خفلاف) لكنه لا يتم من وحه آخو فقد بقال ان قوله تعالى إلا من البعك من الغاوين بدل على أن الغاوين من في آرم مطلقا أقل من غسيرهم فأن المكلام مع ابليس كان في نسل آدم جيعهم وقوله تعالى وما أكثر الناس الا به اغياد لعلى الاكثرين من الذين بعث اليهم النبي صلى الله وسلم وهم الموجود ون من حين بعثه إلى قبام الساعة والالت واللام في الناس العهدو حين شذ فلا بلزم من كون الغاوين أكثر من هذه

الطائفة أن يكونوا كثر بالنسبة الى كل الطوائف من ادن آدم الى قيام الساعة الثانى سلنا ان قوله تعالى ان عبادى يدل على استثناء الغاوين من الخلصين الذين أفسم ابليس على أن يغوجهم لامن الغاوين وهسم الذين أفسم ابليس على أن يغوجهم لامن الغاوين وهسم الذين حصلت الهم الغواية وعلى هسذا فيكون الغاوون أفل من المخلصين كادلت عليه الآية الاولى والمخلصون أقل من المفسم على اغوائهم كادلت عليه الآية الثانية فيكون المستنفى في الآية بن اغاه والاقل (٣١٣) النالث قال الآمدى الخصم أن

بقول اغاعتنع استثناء الأكثراذا كأن عددالمستثنى والمستثني منهمهمرجا بهسما فان لملكن نحوياه بنوغيم الاالاراذل متهمفاته يصيرمن غيراستقباح وان كانت الارادل كثروهذه الآية كذلك (قوله قال الاقسل)أى قال القاضي لاشكأن ألاستثناء خلاف الاصل فانه عنزلة الانكار بعدالاقرار ولكن خالفنا هذاالاصل في الاقلوحوزنا استدراكه بالاستثناء لانه قدسيتني لقلة التفات النفساليه وهسذاالمعني مفقودفي المساوى والاكثر وأحاب المستف تبعا للمأمسل بأنهمنقوض عما ذ كرناأي مسن اسستثماء الغاوين مسدن المخلصين وبالعكس أومن الاجماع المنقدم فالمقرفان أطكم موجودمه انتفاء العملة وهي القلة وآلذى أجاب مه في المحصول أنالاستثناء والمستثنى منسمه كاللفظ الواحسد الدال على ذلك القدرفلايردماقالوه وهذا الذىأشاراليهفسه ثلاث مداهب أحدهاما بقنضيه كالامهوهومذهب القاضي

تكرراكم يشكر والوصف الذى هوعلته (النفية في السارق والسارقة) فاقطعوا أيديه ما (فلي قطعوا فى) المرة (الثالثة) يدالسارق البسرى اذا كان قدقطع فى الاولى يده المنى وفى النائية دخله البسرى مع أن السرقة علة القطع (وجلدواف الزاني بكرا أبدا) أي كلاني مع أن الزناعلة الجلا (فالحواب أما مَّانَعوتَعْصيصالعلة فَلَرْيَعلَقُ) القطع عندهم (بعلة) هي السرقة (لانعدم قطع بده في النَّاسة اجماعاً نقض) لكونها عله لتخلف حكمها عنها (فوجب عدم الاعتبار) لهاعلة (فبقي موجبه) أى النص (القطع مرةمع السرقة) بخلاف الجلدف الزنافانه علق بعلة هي الزنافت كرد بتكرره (والوجه العام) أى على القول بجواز تخسيص العاة و بعدم جوازه بين هذين (أنه) أى نص القطع (مؤوّل اذحة يفته قطع اليدين بسرقة واحدة) وهي غيرمعمول بهااجاعا (بل صرف)النص (عنه) أىءن قطع اليدين (الى واحدة هي اليني بالسسنة) قلت غيراًن كون السسنة مفيدة للاقتضار على واحدة كثير وسنذكر بعضامنسه وأماكونهامعينة للمني فلايحضرني منهاما يفيد بجبرده تعين اليني البتة بلغاية ماحضرتي منهاانه صلى الله عليه وسلم أتى بسسارق فقطع عينه كاأخرجه الطيراني وهولا يفيد تعينها من حيث انها يمني بل اغليفيد كون قطعها هغو جاعن العهد لكونهامن ماصد قات البدمين غسرتمرض لعدم اجزاء قطع اليسرى نع اذاضم اليه ولم يردعنه صلى الله عليه وسملة قطع اليسرى مع قيام البني فيث لم يقطع السرى حينشذ والمين أنفع لانه يقكن بهامن الاعمال وحدها مالا يمكن منه بالسرى ومن عادته طلب الايسرالامة ماأمكن دل على تعين العنى القطع لم يكن به بأس (وقراءة ابن مسعود) فأفطعوا أيسانهما علىما فى غيرموضع من نفسسيرا لبيضاوي أووا لسارة ونوالسارة اتفاقط عوا أعِما شهم على ما في تفسسير الزجاج والكشاف والقراءة الشاذة جمة على الصيم (والاجاع) وفي هذا كفاية ولاعبرة بمانقل عن شذوذمن الاكتفاء بقطع الاصابع لانبها البطش (فظهر) بهذه الادلة (أت المراد) من النص (انقسام الا مادعلي الا مادأي كل سارق فاقطعوا يده اليني بموجب حل المطلق) وهو أيديهما (عليه) أى المقيدوه والعنى لماذ كرناعلى أنانقول (فاوفرمنت) السرقة (علة) القطع (تعذر) القطع في الثانية (لفوت على الحكم) الذي هو القطع وهو الهني (في الثانية) لفطعها في الأولى (بخلاف الجلد) فانه بتكر بالزنالعدم فوت محله وهوالسدن بالجلدالسابق ثملايصال لما تعذر في الثانية أقيت الرجسل اليسرى مقامها فيه لا تانقول لا نسلم ذلك لانه لأمدخل الرأى فيه (وقطع الرجل في الثانية بالسنة ابتداء) فقسدروى الشافعي والطبرانى عن الني صلى الله عليسه وسلم انه قال أذا سرق السارق فاقطعوا يدهثم ان سرق فاقطعوار جله الى غيرذلك و بالأجاع وقال (الواقف) لوثبت كونه للرة أولله كرار (فاما بالا حاد) وهى اغاتفيد الظن والمستثلة علية أو بالتواتروهو عنع الخلاف والعقل الصرف لامدخله فيسه فلزم الوقف (وتقدم مثله) أى مثل هذا في مسئلة صيغة الامرخاص في الوجوب للوافف في كونهاله أو لغيره وجوابه (وسؤال) الاقرع بن مابس النبي صلى الله عليسه وسلم عن الحيح (ألعام اهذاأ مالامد أورده فرالاسلام) دليلا (لاحتمال التكرار) فقال فلولم يحتمل اللفظ لماأشكل عليه (وهو) أي

(م ع - التقرير والتعبير أول) انعشرة الاثلاثة مثلا اسم مركب مرادف لسبعة والثانى و نقله ابن الحاجب عن الاكثرين اد المراد أيضا سبعة كافال الاول ولكن لا يقول ان المجموع اسم لها بل الافرينة مبيئة اذلك كسائر المخصصات والثالث وهو العصيم عند ابن الحاجب ان المراد بالعشرة بحسع اورادها من غير حكم عليها ثم حكم بالاستاد بعد اخراج الشائمة بكن ويالعكس خلافا لا يحتيفة لما الولم يكن يتعرض المصنف لشبهة الحذاب لا تشافى حتيفة لما لولم الكراك التعريب المتناوس المنافق ويالعكس خلافا لا يحتيفة لما لولم يكن

كذلك أيكف لااله الاالله الحير بقوله عليه الصلاة والسلام لاصلاة الابطهور قلنا للبالغة به الثالثة المتعددة ان تعاطفت أواستغرق الاخير الاول عادت الى المتقدم عليها والا يعود الشانى الى الاول لانه أقرب أقول الاستثناء من الاثبات في نحوقام القوم الازيد ايكون تفيا القيام عن زيد بالانفساق كاقاله الامام في المعالم وصاحب الحاصل وأما الاستثناء من النفي نحوما قام أحد الازيد فقال الشافعي يكون اثباتا له المعام وحنيفة لا يكون اثباتاله (و ۴ م) بل دليلاعلى اخراجه عن الهيكوم عليهم وحينتذ فلا يلزم منه الحكم بالقيام

وكونه دايلا (الوقف بالمعنى الثانى) وهولايدرى مرادالمشكام به أهوالمرة أم التكرار (أطهر) من كونه دلىلالا - تمال التكرارلان كونه طاهرا للرة لايستان كون السوال في على الحاية بلواز العليه من غير حآجمة الى الاستخبار عن الاحتمال المرجوح بخسلاف مااذا كأن مراد المشكام خفياً على السامع فات سؤاله في على الحاجة وهو الاصل فيه والاصل الحل على الاصل (وايراده) دليلا (لايراب التكرار وجه بعله) أى السائل (بدفع المرّ ج) في الدين وفي حل الامرباكم على الشكر ارسر ج عظيم فأشكل عليه فسأل قال المصنف (وأغما يصحر) هذا التوجيه (السؤال) على تقدير كون الامر التسكرار اذيقال انه حين تذام يكن محتاج اليه فيعتذر بهذا (لا كونه دليلالوجوب التكرار) لاستغنائه حين تذ عن السؤال شاهرا وأماقوله (أواحتماله) ففيه نظرلان الاستفسارة ديكون القطع بالمرجو اللنه بقرينة عليه (ثما بلواب) الجمهور عن هذا السؤال (أن العلم سكرير) الحكم (المتعلق بسبب مُسَكِّرِ ثَابِت فِي أَكُونِه) أي سُؤال السائل (لاشكال أنه) أي سبب البير (الوقت فيسكرد) المبير المسكردالوقت (أو)أنسببه (البيت فلا) بشكر ولالتكون الامريوجب السكراوا ويحمَّله أوللوقف في مقتضاه والاحتمال مسقط الرستدلال ممالحديث بهذا الانظ المأقف عليه والذى في صحيح مسلم وسنن النساق عن أبي هريرة فالخطبنارسول الله صلى الله عليه وسلم فقال باأيما الناس قد فرض عليكم المير فيحوا وشال رجل أكل عاميار سول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال الذي صلى الله عليه وسد إلو قلت نع لوجبت ولمساستطعتم أنم كون السسائل الاقرعين حابس هوكذلك على مآفى رواية ابن عبياس عنسد أحدوالىداودوالنسائه وأنماجه غوجه الأستدلال بهأن المعنى لوقلت نع لتفرر الوجوب في كل عامعلى ماهوالمستفادمن الأمر وأجبب بالمنع بلمعناه لصارالوقت سببالاته صلى الله عليه وسلم كان مساحب الشرع واليه نصب الشرائع هذاوفى الناويع وفى أكثر الكنب أن السائل هوسراقة فقال في حجة الوداع ألعامنا هذا أم للابدولا تعلق له بالاص اه والله تعالى أعلم بذلك والذى ف مسند أبي حنيفة والا مارتجدن السنءن عابر قال لما أمرالني على الله عليه وسلم عنا أمر في جمة الوداع قال سراقة بن مالك ما أي الله أحسرنا عن عر تناه سذه الناخاصة أم هي الديد والله الديد (وبني بعض الحنفية) أي كثيرمتهم كفغرا لاسلام وصدرالشريعة (على التكرار وعدمه واحتماله طلق نفسك أوطلقه أعلك) المأموران يطلق (أكثرمن الواحدة) جلة ومتفرقة (بلانية على الاول) أى الذكر ارأمالونوي واحدة أوثنتين فئي الكشف والتحقيق بنبغي أن يقتصر على مأنوى عنسدهم لانه وان أوحب التكرار عنسدهم فقدينع عنه يدليل والسة دليل أنتهى وتعقب بأن المسع عنه مسلم اذالم عنع منه مانع وفيسافيه يحنيف وحدالمانع فلايصد قضا فصرف اللفظ عن موجبه وهوالثلاث الصفيف (وجما) أى وعلك أ كثرمن الوآحدة بالمية (على النالث) أى احتمال التكر ارمطابقاليته من أ ثنتين و ثلاث فان لم يكن له نية أونوى واحدة فواحدة لاغير (وعلى الثانى) أى عدم احتماله التكرار (وهو) أى الثانى (قولهم) أَى الْمَنْفَيةُ يَقِع (واحدة) سُواُ نُواهَا أوالثُّنْسِ أولم ينوشيا (والثَّلاثُ بِالنَّبِةُ لَأَاثنتان) وانُ نُواهما قال المصنف رحمه الله تعالى (ولا يحني أن الممفرع) في هذه الصورة (تعداد الافراد) المأموريه وعدم

أمامن جهدة اللفظ فلائه ليسفيه علىهذا التقدير مامدلء لي أثبانه كافلنا وأما منجهة المعنى فلائن الاصلعدمه فالواهلاف الاستثناءمن الاثبات فأنه كون نضالانه لماكان " مُسكوناً عنه وكان الاصل هوالنق حكمنانه قعلي هذا لافرق عندهمم في دلالة اللفظيين الاستثناء من النسني والاستثناءمن الاثبات واختارالامامق المعالم مذهب أي حنيفة وفي الحمسول والمتنب مذهب الشافعي دليلناانه لولم مكن انساتالم مكف لااله الأأقه في التوحيد لان التوسيد هونني الالهية عنغمرالله تعالى واثباتها الفظافة ألميدل هذا اللفظ على اثيات الالهسة له تعالى بل كانسا كتاعنه مقددفات أحدشرطي النوحيد وأحاب في المعالم بأن السات الألهسة له سعماله مقرر فى مدائه العقول والمقصود نني الشريك احديبانو حسفة عنسل قوادعلنه الصلاة والسلام لاصلاة الابطهور وتقدره لاصة

للصلاة الابطهورة الوكان الاستنتاس النفى اثبا تالكان كلما وحد الطهور توجد الصة وليس كذلك تعدادها فانها قدلان المام عن هذا الدليل الحقاط والمنافية المنتف وهو حديث غير معروف و بتقدير صعته فوابه من ثلاثة أوجه أحدها وهوماذكره الصنف ان الحصر قديو قى به للبالغة لاللنفى عن الغسير كفوله الحج عرفة وههنا كذلك لان الطهارة لما كارأم هامنا كداما دت كانه لا شرط المعمنة عيرها حتى اذا وجدت توجد الصحة الثاني ما فاله صاحب التحصيل وهو حسن ان قولنا

ان الاستثناء من النفى اثبات يصدق باثبات صورة واحدة من كل استثناء لان دعوى الاثبات لاعوم فيها بل فى مطلقة وحينت ف فيقتضى صحة الصلاة عند وجود الطهارة بصفة الاطلاق لابصفة العوم أى لا يقتضى ثبوت صحة الصدلاة في جيم صورا اطهارة بل يصدق ذلك بالمرة الواحدة الشالث ما قاله الا تمدى أن هدا استثناء من غيرا بانس لانه لا يصدق عليسه اسم الاول ولكن انحا سيق هذا لبيان اشتراط الطهارة في الصلاة والاستعمال يدل عليسه (٥٠١) كايقمال لاقضاء الابورع أو بعلم وليس

المسرادا ثبات الفضاءلكل عالمأوورع بسل المسراد الشرطية وقدتقررأنه الايلزم مسن ويعودالشرط وحود المشروط لحسواز عدمه لوجودما نع أوانتفاء شرط وماقاله حسسنالا دعواه أنهمنقطع فالران الحاحب فانه بعيدلان هذا استثناء مفرغ والمفرغ من تمام الكلام بخلاف المنقطع في المسئلة الثالثة ف حكوالاستناآت المنعددة وقددأهملهاان الحاحب وحكهاأنساان تعاطفت أىعطف معضها عسلى بعض عادت كلهاالى المستني منسه نحوله عسلى عشرة الاثلاثة والااثنىنفلزمه خسية وكذاك ان لمتكن معطوفة ولكن كانالثاني مستغرقا للاول قالف المحصول سواء كان مساويا نحوله على عشرة الااشين الاانشان مالتكرارأ وأذرد فعوله على عشرة الااشت الاثلاثة فيسازمه فى المثال الاولستة وفيالشاني خمسة ولكأن تقول الاستثباء خدلاف الاصل لكونه انكارا بعداعتراف

تعدادها (وليس) تعدادها (الشكرار) للفعل (ولاملزومه) أى التكرار (للتعدد) في الافرار (والفعل وأحدق التطليق تنتن وثلاثا) فان فيه تعدد الطلاق مع عدم تكرر فعل المطلق (فهو) أى تعددالافراد (لازمالشكرارأعم) منه لصدقه معالشكرار وعدمه (فلابلزم من ثبوت التعدد ثبوته)أى المسكرار (ولأمن انتفاء التكرار انتفاؤه) أى التعدد (فهي) أى هذه الصورة وأمثالها غيرمبنية على هذاالمبتنى بُل هي مسئلة (مبتدأة) هكذا (صيغة الاحرالا تعتمل التعدد الحض لافر ادمفه ومهافلا تصم ارادته) أى التعدد المحضمنها (كالطلاق) أى كالايصم ارادة الطلاق (من اسقني خلافا الشافعي) فانه ذهب الى أنها تحتمله وانساقلنالًا تحتمله (لانها يختصرة من طلب الفعل بالمصدر النكرة) حتى كان عَائلُ طَلَقُ أُوقِعُ طَلَاقًا (وهو) أى المصدر النّكرة (فردفيجبُ مراعاة فردية معناه فلا يحتمل ضد معناه) وهوالتعدد المحضّ للنافاة منهما لان الفردما لاتركب فمهوالعددما تركب من الافراد فان قبل فينبغى أنلاتص ارادة الثنتين فى قوله طلق نفسك لزوجته ألامة ولاا رادة الثلاث في قوله هـ ذالزوجته الحرة كالاتصم آرادة الثنتين فيسه لهاقا لجواب المنع (وصحسة ارادة الثنتين فى الامسة والثلاث فى الحرة الوحدة الخنسية) فيهمالانهما كلجنس طلاقهماا ذلامن يدله في حق الامة على الثنتين وفي حق الحرة على الثلاث فسكان كل منهسما فرد اواحدا من أجناس التصرفات الشرعية فيقع ما لنية (مخلاف الثنتين فى الحرة لاجهة لوحدته) فيهالاحقيفة ولاحكما (فانتقى) كونه محمّل النظم فلا ينال بالنية والحاصل أن الفرد الحقيق موجبه والفرد الاعتبارى محتمله والعدد لاموجبه ولا محتمله والاصلان موجب اللفظ يثبت باللفظ ولايفتة رالى النية ومحتمل اللفظ لايثبت الااذانوى ومالا يحتمله لايثبت وادنوى لان النبية لتعيين محتمل اللفظ لالاثباته قال المصنف (ويعدأنه لايلزم اتحاد مدلول الصنغة وتعدده) أى مدلولها بل قديكون واحداوقد يكون متعددا (فقد يبعدنني الاحتمال) أى احتمال التعدد (السبوت الفرق لغة بين أسماء الاجناس المعانى و يعض) أسماء الاجناس (الأعيان اذلايقال لرجلين وجلويقال القيام الكنبرقيام كالاعيان المتماثلة الاجزاء كالماعوالعسل فاذأص والطلاق على طلقتين كيف لا يحتمل أى الطلاق هذا العدد الصادق عليه (لكنهم) أى الحنفية (استرواعلى ماسمعت) من عسدم الاحتمال (في الكل) أي أسماء الاحناس المعاتى والاعمان حتى قالوا تفريعا على ذلك (فاوحلف لايشر بماء أنصرف الى أقل ما يصدق عليسه) ماموه وقطرة عند دالا طلاق (ولونوى مياه الدنيا صح فيشر ب ماشاء) منها ولا يحنث لصدق انه لم يشربها (أو) قدرا من الاقدار المتحللة بين الحدين كالوقوى (كوزالا بصم) ذاك منه خلوالمنوى عن صفة الفردية حقيقة وحكا والله سيحانه أعلم ﴿ مسئلة الفود) للاحروهوامتنال المأمود به عقبه (ضرورى للقائل بالتكرار) له لانه من لازم استغراف الْلَاوَقَاتَ بِالفَعَلَ الْمُأْمُورِيهِ مَنْ بَعِدَا خَرَى ﴿ وَأَمَا غُسُيرِهُ ﴾ أَى القَائِلُ بِالنَكْرَارِ (فَامَا) أَنَّ المَأْمُورِيةِ (مقيد بوقت يفوت الاداء بفونه) أى الوقتُ و بأنى الكالم فيسه مستوفى في الفصل الثالث في الحكوم فيسه (أولا) أىأوغسيرمفيديوقت يفوت الاداء فونه وان كان وافعافى وفت لا يحالة (كالامر بالكفارات والقضاء الصوم والصلاة (فالثاني) أي غير المقيد المذكور (لمجرد الطلب فيجوز التأخير)

كاسسانى والناكيداً يضاخلاف الاصل والمساوى محتمل لكل متهما فلم رجمنا الاستثناء على الناكيد والنحويين في هدفا القسم وهو المستغرق مذهبان أحده ما اقتضاء كلام المسنف والثانى وهومذهب الفراءان الثانى بكون مقرابه فيلزمه في المثال الاول عشرة وفي الثانى أحد عشر (قوله والا) أى وان لم يكن الثانى معطوفا ولامستغر قافيه ودالاستثناء الثانى الى الاستثناء الاول أى يكون مستنى منه وحينئذ فلا بدمن مراعاة ما تقدم الثوهوان الاستثناء من الاثبات ننى و بالعكس فاذا قال العلى عشرة الاثمانية الاسبعة

الاسسة فتكون السبعة مستئناة من الثمانية وعلى هذا فتكون لازمة لانها مستئناة عمالا يلزم والسنة مستئناة من السبعة فتكون غير ازمة لانها مسئذ اقصا بلزم وحينت فدازمه في هذا الاقرار ثلاثة لانه لماقال على عشرة الاثمانية أى لا يلزمنى فيسق درهمان م قال الاسبعة أى تلزمنى فتسبق ثلائة وهذا الذى بزم به من كون كل واحد بعود الى ماقبله هومذهب المصريين والدكسائي (٣١٣) واستدل له المصنف بأنه أقرب وقال بعض النحويين تعود المستئنيات

على وجه لايفوت المأموريه أصلا كايجوزالبدار به وهوالعميم عندا لحنفية وعزى الى الشافعي وأصحابه واختاره الرارى والا مدى وابن الحاجب والبيضاوى وفال أبن برهان لم ينقل عن الشافي وابي حنيفة نص وانحا وروعه ما تدل على ذلك اله وقد يعسبرعسه بالتراشي والمرادية انهجائر كالبدادلا أن البدار لايجوزفانه خلاف الاجماع على مانفله غيرواحد (وقيسل يوجب الفورأ ول أوقات الامكان) للفعل المأمور مه وهومعزوالى المالكمة والحنايلة و يعض الحنفية والشافعية وقال (القاضي) الامربوجي (لمااياهُ) أى فعل المأمو ديه على القورُ (أوالعزم) عليه في ثانى الحال (وتوقف المام الحرمين في أنه لغة الفورام لا عيمور التراخي ولا يحتمل وجوبه) أى التراخي (فيمتشل بكل) من الفور والتراخي (مع التوقف في أنمه بالتراخي وقيل بالوقف في الامتشال انبادر به المتوقف فيه حسكما يتوقف في الفور (لاحتمال وجوب التراخي لنا) على المختار وهوأنه لجرد الطلب أنه (لايزيد دلالة على مجسر دالطلب) من فوراً وتراخ لا بحسب المادة ولا بعسب المسيغة (بالوجسه السابق) في السابقة وهوا طباق العسر بية على أن هيئسة الامر لاد لالة لها الاعلى الطلب في خصوص زمان الى آخوه (وكونه) دالا (على أُحدهما) أى الفور أوالتراخى (خارج) عن مدلوله (يفهم بالقرينة كأسمةي) فأنه يذل على الفورالدارالمادى أنطلب السق يكون عنسدالماجة اليه عاجلا (وافعدل يعدوم) فانه يدل على التراخي بقوله بعد يوم (قالوا) أى القائلون بالفوراولا (كل مخبر) بكلام خبرى كزيد قاغ (ومنشى كبعت وطالق يقصدا لحاضر) عندالاطلاق والتعرد من القرائل حتى بكون موجدا البيع والطلاق عِـأذكر (فكذًا الامر) والْجامع بينـه و بين الخيركونكل منهما من أقسام السكلام و بينه و بين سائو الانشاآت التي يقصد بماالحاضر كون كلم تهما انشاء (فلنا) هذا (فياس في النفسة) لاته قياس الامرى فافادته الغورعلى غيره من اللبر والانشاء وهومع عدم اختسلاف حكه غير جائر في الطن (مع اختلاف حكمه فأنه في الاصل تعين الحساضرو عننع في الاص غير الاستقبال في المطاوب) لان الحاصل لايطلب (والحاشرالطلبوليس المكلام فيسه) أى فى الطلب بل فى المطاوب (فان كان) المطاوب اليجاد مطاوبا (أول زمان يليسه) أى الطلب (فالفورأو) أن كان المطاوب المحاد ممطاورا في زمان هو (مابعده) أىمابعدأول زمان يلي الطلب (فوجوب التراخي أو) ان كان المطلوب ايجاده مطاوبا (مطلقًا فيايعينه) المأمورمن الوقت (لاعلى أنه) أى التراخي (مدلول الصيغة قالوا) ثمانيا (النهي يُفيدالفور فكذا الامم) لانه طلب مثل (قلنا) قياس ف اللغة وأيضا الفور (في النهي ضروري بخسلاف الامروالمحقيق انتحقيق المطلوب به) أى النهي (وهوالامتثال) انمايكون (بالفور) لانه كالقدم لترك المهى عنه و فيحقق تركه الما آيكون بتركه في كل الارقات (لاانه) أى النهبي (يفيده) أى الفور (وقولياضرورى فيه أى في امتثاله قالوا) " ثالثا (الامر بم ي عن الأصدادوهو) أى النهى (الفورفيلزم فعل المأمور به على الفورليتحقق امتثال النهسى عنهاً) أى اصداد المأمور به (وتقدم) الآت (نحوه وماه والتحقيق) ميه وهوآب الامتثال بالنورلاأب النهي يفيده (قالوا) رابعا (دم) الله تعالى ابليس (على عدم الفور) بقوله (مامسعك، ن لانسمسداد أمرتك) حيث قال وادْ قلنا لللائكة استبدوا

بهاالى المذكور أولا وقال مضهم محتمسل الامرين عال بر الرابعة فال الشافعي المنعقب للعمدل كقبوله تعانى الاالذين تأبوا يعسود اليها وخص أوحسف مالاخسرة وتوقف القاضي والمرتضى وقيسلان كان بيثهماتعلق فالعمسعمثل أكرم الفقهاه والزهادأو أنفق عليهم الاالمبتدعة والافللاخيرة لناماتقدمأن الاصل اشتراك المعطوف والمطسوف عليسه في المتعلقات كالحال والشرط وغيرهمافكذلك الاستثناء قال خلاف الدلمل خواف فىالاخرةالضرورة فيقيت الاولى على عومها قلنا متقوض بالصفة والشرط) أفول شرعف حكم الاستثناء المذكورعقب الجلكةوله تعالى والذين ومسون المحسنات تملما توابأريعة شهداء فاجلدوهم ثماس حلدة ولاتقباوالهمشهادة أبدا وأولئك همالفاسفون الاستثنا وقع بعدثلاث جدل الجسلة الاولى أمرة يحلدهم والثانية ناهيةعن

قبول شهادتهم والثّالثة عبرة بفسفهم وفي حكم ذلك مذاهب الاول مدهب الشافي التكون الجل معطوفة كاصرح به الاحم ان الاستثناء بعود الى الجبيع اذالم يدل الدليل على اخراج البعض لكن بشرطين أحدهما أن تسكون الجل معطوفة كاصرح به الاحدى وابن الحاجب وغيرهما واستدلال الامام والمصنف وغيرهما بقتضيه الثانى أن يكون العطف بالواوخاصة كاصرح به الاحدى وابن الخاجب وامام الحرمين في النهاية الثانى مذهب أي حنيف أنه بعود الى الجلة الاخيرة خاصة قال في المعالم وهو المختار وقائدة هذا

الحلاف في قبول شهادة الفاذف بعد التوبة فعند ثانقبل لان الاستثناء يعود البهاأ يضاوعنده لا تغبل وأما الجسلة الأولى الآخمى قبالجا فوافقناه على أن الاستثناء هذا لا يستفط بالتوبة الثالث التوقف وهومد ذهب القاضى والشريف المرتضى من الشيعة قال في المصول إلاأن القاضى توقف لعدم العلم بمدلول في اللغة والمرتضى توقف للاشتراك أى لكوته مشتركا بير عوده الى الكل وعوده الدالة عرد المراحوده الكل في قولة تعالى (٧١٧) أولتك جراقه مأن عليهم العنة الله

والملائمكة والناسأجعها خالدين فيها لايخفف علم العداب ولاهم سطرون الاالذين تانوا ووردعول أيضاالي الأخسيرة في قوا تعالى ان الله ميتليكم بنهـ, فنشرب منسه فليسمى ومن لم بطعه فأنه مني الا اغترف غرفة سده والاصل فى الاستعمال المقمقسة فمكون مشتركا قالف المنتغب وماذهب اليسمه القاضي هوالمختاروصرح به في الحصول في الكلام على التحصيص بالشرط وذكرنسه وفي الحاصل هنانحوه أيضا * الرابع ماذهب البه أبوالحسسن البصرى وقال في الحصول الهحقمع كوتهقداختار النوقف كاتقدم أندان كان بين الجل تعلق عاد الاستشاء البهاوالا بعودالي الاخبرة خامسة والرابعالتعلق كا قال في المحصول هوأن بكون حكم الاولى أواسمها مضمرا فيالثائمة فالحكم كقولنا أكرم الغسقهاء والزهادالاالميتدعة تقديره وأكرم الزهاد وأماالاسم فكقولناأ كرم الفقهاء

لا دم فدل على أنه الفور والالاجاب بأنكما أمرتني بالبداروسوف أسعد (فلما) هدا (مقيد بوقت) أى وقت تسويته ونفيزالرو ح فيموقد (فؤته) أى ابليس الامتثال (عنه بدليل فاذا سويته) ونفخت فمهمن روجي فقعوا فمساحدين لان العامل في أذا فقعوا فالتقدر فقعوا لهساجدين وقت تسويتي لياه ونفغى فيه الروح فامتناع تأخيرا لسعودعن زمان التسوية والنفخ مستفادمن امتناع تأخيرا لمظروف عن ظرفه الزماني لامن مجرد الامر (قالوا) خامسا (لوجاز النا خير لوجب الى)وقت (معين أوالى آخر أزمنة الامكان والاؤل) أى وجو بالتأخيرالى وقت معين (منتع) لانهان كان مذكروا فالفرض خسلافه لاب الكلام في المطلق عن الوقت لا في المقيديه وات الميكن مذكور إملا اشعار الا عمريه ولادليل من خارج عليه فال قب ل بل عليه دليل من خارج وهوغلبة الظن بفوانه على تقدير فأخر من ذلك الوقت لانالانه في بالوقت المذكور الاذلك أجيب بالمنع فاته لايد للظن من أحارة وليست الاكبرالسن أو المرض الشديدو فحوهما وهي مضطربة اذكم من شاب عوت فأ أوشيخ ومريض بعيش مدة (والثاني) أَى وجوب تأخيره الى آخراز منه الامكان تكليف (مالايطاق) لـكُونه غيرُمه بن للَّـ كاف فيكوب مكلفًا بالفعل ف وقت يجهله و بالمنع عن تأخسيره عن وقت لا يعلمه وهو عال (أجيب بالنقض) الاجمالي (بجوازالنصر ع بخلافه) بأن يقول الشارع افعسل والدالنا خسرفان هدف اجائرا جاعاوماذ كرم الدليل جارفيه (و) بالمقض التقصيلي (بأنه أغما بلزم) تكليف مالايطاق (بانجاب التأخيراليه) أي آخرازمنة الامكان (أماجوازه) أى التأخير (الى وقت يعينه المكاف فلا) يلزم منه تكليف مالايطاق (لمُكنهمن الامتثال) بالبدارف أول أزمنة ألامكان (قالوا) سادسا (وجبت المسارعة) الحالفعل المأمور به لقولة تعلى (وسارعوا) الى مغفرة من ربكم (فاستبقوا) الليرات الا تفاق على أل المراد المسارعسة الىسبب المغفرة لان نفس المغفرة ليست في قدرة ألعيسد فأطلق المسبب وأديد السدب ومن سببهافعل المأموريه كاأنه أيضامن الليرات فتعي المسارعة والمسابقة السه واعايت فققان بفعله على الفور (الحواب عاز) أن يكون كلمن هاتين الا ينين مفيدة لا يجاب الفور (ناكيدالا يجابه بالصيغة) كالفالوا (وتأسيسًا) أى وجازان يكون كلَّ منهمامفيدة لفائدة حديدة وهي وجوب الفور بناء لى أن الصيغة غُيرِمتعُرصَةُ لوجو به كافلنا ﴿ فلايفيدٍ ﴾ كلمنهما ﴿ أنهُ ۗ أَى الوَّرِ ﴿ مُوجِبُها ﴾ أى الصيغة عينا كاهومطاويهم لعدما نهاض الاستدلال على الطاوب معاجمال خلافه (فكيف والتأسيس مقدم) على التأكيداذا تُعارَضا فيترج ان الصيغة غيردالة عليه (فانقلب) دليلهم عليهم (ادافاد) دليلهم (حينتذنفيه) أى الفورلان كلامن المسارعة والاستباق مباشرة الفعل فوقت مع جواز الاتبان به في غيره (القباني ثبت حكم خصال الكفارة في المعل والعزم وهو) أي حكمها (العصبان بتر كهما) أي الفعل والعزم (وعدمه) أي العصبان (بأحدهما) أي الفعل أو العزم (فكان) الحكم الذكور (مقتضاه) أى الامر (والجواب الجزميان الطاعمة) اعمامي (بالفعل بخصوصه فوجوب العزم ليسمقتضاه) أى الامر (على التغيير) بينه و بين الفعل (بلهو) أى العزم (على) فعل (ماثبت وجوبة من أحكام الاعبان) يشتمع تبوت الايبان لا اختصاص له

أوأنفق عليه سم الاالمبتدعة فقوله عليهم أى على الفقهاء وقد أشار المصنف الى المثالين بذكراً وفقال أوانفتى عليهم فافه سمه وأجتنب غيره واغساً عبد الاستشاء هه نالى المبالى المبالية المبال

والشهرط وغسيرهماأى كالصدفة والظرف والمجرور فيهب أن يكون الاستثناء كذلك والجامع عدم الاستقلال مشافحا كرم في مضر وأطع في ربيعة محتاجين أوان كاتو اعتاجين أو المتناجين أو عند ذيد أو يوم الجعة واعلم أن الامام فقدل عن الحنفية هذا انهسم وافقونا على عود الشرط الى الدكل كانقله المصنف قال وكذلك الاستثناء بالمشيئة ونقدل في الكلام على النصيص بالشرط عن بعض الادباء أن الشرط يعتص بالجلة التي (٨٨) تليه فان نقدم اختص بالاولى وان تأخر اختص بالثانية شمقال

بهذه الصيغة ولابعذا الفعل (الامام الطلب محقق والشك في جوازالنا خيرفو جب الفور) ليخرج عَنِ العهدة سقين (واعترض) على هذا بأنه (لا يلائم ما تقدمه) أي الامام (من التوقف في كونه للفوروأيضا وجوب المسادرة يشافى قوله) أى الأمام (اقطع بأنه مهسما أنى به مدوقع بحكم الصبغة للطاور) ذ كرمالتفتاذاني قال المصنف (وانت أذا وصلت قوله) أى الأمام (الطاوب بنافي قوله وانماالتوقف فيأنه لوآخرهسل بأنم بالتأخيرمع انه يمتثل لاصل المطلوب لم تفف عن الجزم بالمطابقة فان وجوبالفور بعدما قالليس الااحتياطالا حمال الفورلا انهمقتضي الصيغة وان الشاك فجواز التَّأْخَيْرُ بِالشَّكُ فِي الْفُورِ ﴾ أي بسببه لان الشَّكُ في أحد الصَّدين شَكْ في الاَّخْرِ بِالصّرورة (ثم كونه ممتثلا بحكم الصديغة بنافي الاثم الاأن يرادا ثمرًك الاحتياط) وبعسد تسليمان الفوراحتياط فكون تركممؤهما عمل نظر (نعراوقال) الامام (القصامالصيغة لأبسبب حديداً مكن) عدم المنافاة بين الامتنال صكم الصسغة والتأثم بالتأخرالي مابعدزمن الفور لخواز جعسله عتنلا بعكم الصسغةمن وعليهمن التعقب أولاأن المصطرعند الشافعية ان العبادة اذالم يكل لهاوقت محدود الطرفين كسجدة التلاوة والصلاة المطلقسة لاتوصف بأداء ولاقضاء وثأنيا انالمشهور عن عامسة الشافعيسة ان القضاء بسبب جديد والشاأن نفس الامام قدمال بعدما تقدم فاماوضع التوقف في أن المؤخره ليكون كن أوقع ماطلب منه وراءالوقت الذي يتأقت به الاص حتى لا يكون يمتثلا أصسلافه سذا يعيد لاب الصييغة مرسلة ولااختصاص الها يزمان فلم تمكن حاجة الى هدده الزيادة (وأجيب لاشك) في جوازالتأخسير (مع دليلنا) المفيدة فوجب العمل به شهذا وتنبيه في كان الأولى ذُّكُره في ذيل مسئلة صيغة الاس خاصف الوجوب (فيسلمسئلة الامرالوجوب شرعيسة لان مجولها الوجوب وهوشرى وقيسل لغوية وهوطاهرالا مدى وأتباعه) والصيم عندأبي استقالشيرازى (إذ كررواة ولهم فالاجوبة قياسُ في اللغة واثبات اللغة بلوازم المساهية وهو) أَي كُونم الغويَّة (الوجْسه اذلاخلل) في ذلك وان كان عولهاالوجوب (فان الايجاب لغسة الاثبات والالزام واليجابه سُحانه ليس الاالزامسه واثباته على المخاطب من بطلب الحتم فهو) أى الوجوب الشرى (من أفراد اللغوى) فان قبل بل ينبغي أن تكون شرعسة لانهمأ خوذفى تعريف الوجوب استعقاق العقاب بالترك وهو اتما يعسرف بالشرع فالجواب المنع (واستحقاق العقساب بالنماء ليس جزء المفهوم) الوجوب (بل) لازم (مقارن بيخارج عفسلي أوعادى لامركل من الدولاية الالزام وهو) أى الخيارج المذكور (حسس عفاب مخالفه) أى أمر من اله ولاية الالزام (وتعسر بف الوجوب طلب) لفسه ل (ينتهض تركه سبباللعقاب) كاذكر مغسم واحسد (تَجَوِّز) بَعظلق الوجوب (لايجابه تَعالى أو) لايجاب (من اولايه الالرام بقريسة يفتهض الى آخرىفىصىد فايجابه تعالى فردامس مطلقه) أى الوجوب اللغوى (وطهرأن الاستحقاق) اللحقاب بالترك (ليس لازم الترك) مطلقا (بل) هولازم (لصنف منه)أى من الوجوب (لتحقق الامر من لاولاية له مفيد اللايجاب فيتصفق هو)أى الوجوب فيده (ولااستصفاق) للعقاب (بتركه) لانه

والختار التروقف كافي الاستثباء وسيقى ان الحاجب ينسسمه وينن الاستثناء فعسلى هذا بأتى فسه التفصيل الذي سبق نقسله عنسه وأماالحال والظرف والمجرورفقال أعنى الامام اناغضهمابالاخبرة عملى فول أى حنيفة وحيتشذ فأستدلال ألمنف بهماعلى أبى حنيفة باطل وأماالصفة فأ يصرح الامام جكها لكنهاشيهة ماخال وقدعلت أن الحال يختص بالاخسيرة عنسد الخصم (قولەقىل خلاف الدليك) أى احتج أبو حنيفة أنالاستثناء خلاف الدلسالكونه انكارابعد الاقرارلكن خولف مقتضى الدليل في الجلة الاخسيرة للضرورة وذلك لانه لأتمكن إلغاء الاستثناء وتعلقه بالجلة الواحدة كاف في تصيم الكلام والاخسرةلاشك أنهاأقرب فحصصناه برافيق ماعداها على الاصل وأجاب المصنف بأن هسذا الدليل منقوض بالصفة والشرط فانهماعأندانالي

الكل عندكم مع أن المعنى الذى قلتموه موجود بعينه فيهما وفي القاله المصنف في الصفة نظر لما قدمناه وعلى الفارسي بالاخيرة كا من عوده الى الاخيرة عندهم وقد اختلف النحاة أيضافي هذه المسئلة في ما بن مالك بعوده الى الجيم وخصه أبوعلى الفارسي بالاخيرة كا نقله عنه ابن برهان في الوجيزة اللان العامل في المستنفى هو الفعل المتقدم فاوعاد الاستثناء الى الجيم لاجتمع عاملان على معمول واحدد وهو محال لانه يؤدى الى أن يكون الشي الواحد من فوعا ومنصوبا كافى الآية المذكورة قال به (المنافى الشرط وهوما يتوقف عليه تأثيرالمؤثرلاو جوده كالاحصان وقيه مسئلتان) ها أقول هذا هو القسم الناني من أقسام المخصصات المتصلة والشرط في اللغة هو العلامة ومنه أشراط الساعة أي علاماتها وفي الاصسطلاح ماذكره المصنف ولاشك أن يوقف المؤثر على الغير بكون على قسمين أحددهما أن يكون في وجوده وذلك بأن يكون ذلك الغير على المؤثر لان الشي أيضا متوقف في وجود المؤثر وكلما توقف و جوده على جوده على وجود المؤثر وكلما توقف و جوده على وجود المؤثر وكلما توقف

عليسه المؤثر توقف عليسه التأثسير يطريق الاولى الثاني أن بتوقف على الغير في تأثيره فقط وذلك الغسر هوالمعرعنه بالشرط فقوله مايتوفف عليه تأثىرالمؤثر يدخل فيه جسع ما نفسدم من الشرط وغسيره وقوله لاوجدوده معطوف على تأنسرالمؤثراي لاسوقف وجوده بعني وحودالمؤثر ونرجبهسذا القيسدعلة المؤثرو بزؤه وغىرذاك مما إ عسداالشرط فان لتأثسر متوقف على هذه الاشاه بالضرورة كاقدمناهلكن ليسهو التأثسير فقط بل التأثر والوحدود بخلاف الشرط فأن وحدودالمؤثر لايتوقف عليه بلااغا يتوقف عليسه تأثسره كالاحصان فان تأث مرالزنا في الرجم متوقف علسه وامانفس الزنافلالان البكر قدترنى وهذا التعريف انميا يستقم على رأى المعسنزلة والغزالى فأنهم يقولونان العلل الشرعسة مؤثرات لكز المعتزلة مقولون انها مؤثرة مذاتها والغزالي يقول يحعل الشارع وأماالمنف

(بلاولاية)الا مرعليه ﴿ (مستلة الآمر) لشخص (بالامر) لغيره (بالشي ليس آمرابه) أى بالشي (أنال المأموروالا) لوكان آمرابه اذلك المأمور (كان مرعب لله ببيع وبي تعديه) على المخاطب بالنصرف فعيده بغسيراذنه (وناقض قوال العبدلاتبعه) لنهيه عن يسعما أمره ببيعه قالواواللازم منتف فيهسما فال السبكي ولقائل أن يقول على الاول اغما يكون منعد قالوكان أمره أعبد الغبرغبر لازم لامرالسد يدلعيده مذاك لكنه لازمه هالدلالة مرعبدك بكذاعلى أمرالسديد بأمر عبده بقالت وعلى أمره هوالعد دذال وهذا لازم الاول عفى ان أمر القائل العبد بذلا متوقف على أمر السيدايا ميه لارم d و- سينشذ لايكون أص مالعبد تعـ ديالانه موافق لاص السب عدله بذلك فهو آص عناأ مر هيه سيد عسسلنا a لكن لانسسم ان التعدى لاجل السيغة أرتقنصه بلاو بسود المسانع من ذلا وهو المتصرف في ملا الغير من غير سلطان عليه وهـ ذالله نع مفقود في أواحرا لشرع لوجود سلطان التكليف 4 علمنا فلا تعدي حينتذ وعلى الشانى اعايلن مالتناقض لوكان الازممستان مالارادة وجارآن يكون أحد الامرين غسيرمراد فلاتناقض أنتهى وفيسه نظ ولانه ليس هناتدا نع بين أحرين بل بين أحروتهمي فالاولى قول المصنف (ولا يخني منع بطلان) الازم (الناني) الذي هو التناقض (اذلايرا دبالماقضة هنا الامنعه) أي المأمورمن البيع (بعسدطلبه) أي البيع (منه) أى المأموريه (وهو) أى منعه منه بعدطلبه منه (نسم) اطلبه هذا هو الخناروفيل أمر به (قالوا فهم ذلك من أمر الله تعالى رسوله بأن يأمرنا) فانه يفهم مُنسَهُ آن إلاَ مرهوانته تعالى ﴿و ﴾ أمرُ ﴿ أَ. لما وزيرُهُ ﴾ بأن يأمرِ فلافابكذا فانه يفهـ بمَّ ان الأ مرآ لملك (أحسب بأنه) أى فه م ذلك في كليهما (من قرينة انه) أى المأمورا ولا (رسول) ومبلغ عن الله كافى الاول وعن الملك كافي الثاني (لامن لفظ الامر المتعلق به) أي مالماً موريه ما نياو يحل النزاع انحياه وهذا م قال السبكي وعل التراع قول القائل مر فلانابكذاا أمالو قال قل افلات افعل كذا فالاول آمر والثاني مبلغ بلانزاع وصرح به ابن الحاجب في المنتهى وسؤى التفتاز اني بينهما في الارادة عوضوع المسئلة ثم فالوقدسيق الى بعض الاوهام ان المرادالاول فقط يعسى ما كأن بلفظ الامر فهذا يشيرالي أن التسوية بينهماهواأنبت وهوالاشبه والله سيمانه أعلم ﴿ (مُسئلة آذاتعاقب أمران) غيرمتّعاطفين (بتماثليّن فى) مأمور به (قابل الشكرار) كصل ركعتين صل ركعتين (بخلاف) أحرين متعاقبين غدير متعاطفين عِمَّا للين ف، أمو ربه غير قابل للتكرار نيحوصم البوم (صم البوم ولاصارف عنه) أى التكرار (من تعربف) للأمور به بعدذ كرمه شكرا (كصل الركعتين) بعد صار دكعتين(أو)من (عادة كاسفني ماه) اسقنى ماء (فانه) أى كون الثانى مؤكدا الاول في هذه الصورة (اتفاق) اما في الاولى فظاهر لعدم القابلية للتكرار وامافي الثانية فلا تنالاصل الاكثرى أن النكرة اذا أعيدت معرفة كاستعن الاولى وأمافى الثالثة فلا تدفع الحابعة عرة واحدة غالبا عنع تسكرا دالسقى وسيعلم فائدة ما بق من القيود (فيل بالوقف) في كونه تأسيسا أو تأكيدا وهولا في بكر الصيرف وأبي الحسين البصرى (وقيل تأكيد) وهولبه ض الشافعية والجبائي (وقيل تأسيس) وهوللا كثرين على ماذ كرالسب كي ولعبدا لجمارعلي ما في البسديع (لانه أفودووضع المكادم للافادة ولانه الاصل والاول) وهولانه أفودووضع المكادم

وغسره من الاشاعرة فانهم بقولون نم المارأت على الحكم وعلامات عليه كاستانى في القياس فلاتا ثيرولاً مؤثر عندهم فأن قبل منتقض بذات المؤثر فالسائل المردوقف على المستحلة توقف الشيء على نفسه قلنا أغما بنتة ضائلة توقف الشيء على نفسه قلنا أغما بنتة ضائل الوحود من الاصاف الزائدة العارضة أغما بنتة ضائلو وحدمن الاوصاف الزائدة العارضة الماهية والمستفيدة كانقدم في الاشتراك فعلى هذا بصدق ان وجود المؤثر يتوقف على ذات المؤثر والفراد من هذا السؤال عبر المصنف بقوله

الموجود مولم يقل لاذانه كافاله في المحسول بواعل أن الشرط قد يكون شرعيا كامثلنا ، وقد يكون عقليا كانقول المياة شرط في العلم والموهر شرط لوجود العرض وقد يكون لغو بالمحوان دخلت الدارفانت طالق وكلام الامام يقتضى ان المحسد ودهو الشرط الشرى قال ، (الاولى الشرط ان وجد دفعية وذالة والافيوجد المشروط عند تكامل أجرائه أوار تفاع جزءمنه ان شرط عدمه به الثانية ان كان ذانيا و محسنا الشرط ان وجد دفعية وان قال أو فيعتق فارجم محتاج الهما وان كان سار قال (٣٠٠) أو نباشا فاقطع بكني أحدهما وان شفيت فسالم وغانم وفشني عنقا وان قال أو فيعتق

للزفادة (يغنى عن هذا) أى لانه الاصل وهوظاهر (والكل) أى وكل منهما (لايفاوم الاكثرية) التكرير في التأكيد لانه كثرالتكرير في التأكيد مالم يكثر في التأسيس فصمل على التأكيد حسلا للفردعلى الاعم الاغلب (ومعارض بالبراءة الاصلية) أي والتأسيس معارض عافى التأكيد دمن الموافقة للامسل الذي هو براءة ذمة المكلف من تعلق الشكايف بهامرة نانية اذلاضر ورة تدعواليه والاصلىعدمه (بعدمنع الاصالة) أى كون الأصل فى المكاذم الأفادة (ف التكرار) اغاذاك في غسيرالتكراربشهادة الكَثَّرة (فيترج) التأكيد (واذمنعكون النَّاسيس أكثرني محل النزاع)وهو وَالْيَأْمُرِينِ عِمَا ثُلَيْنَ فَي قَامِلُ لِلسِّكُرِ الرَّاصَارِفَ عَنْهِ (سفط ما قيل) أي ما قاله الواقف (تعارض الترجيم) في الناسيس والناكيد (فالوقف) لانه ظهر أرجية الناكيد عليه فلا وقف هذاف التعاقب بلاعطف (وفي العطف كوصل ركعتين) بعدصل ركعتين (يعل بهماً) أى الامرين لان النا كيدبواو العطف لم يعهد أو يقل قال القرافي وأختار والقاضي أبو بكروهو الذي يجيء على قول أصحابنا وقيل يكوناليَّانىءين الاول انهو والاول هو الوجمه (الاانترج التأكيد) فى المعطوف بمرجع عادى من تعريف أوغيره ولامعارض ينعمنه (فيه) أى فيعمل بالنا كيد (أو) يوجد (التعادل) بين تراجيم كونه تأسيساوتا كيدا (فمفنضي خارج) أى فالعل عقيضي خارج عنهما أن وحدو الافالوفف كاسفني ما واستنى الماء لان العادة والتعريف في مقابلة العطف والتأسيس فان قيل بل يترجيح التأسيس لمافيه من الاحتياط لاحتمال الوجوب مرة ثابية أجيب قديكون الاحتياط في الحل على آلتا كيدلاحمال المرمة فى المرة الثانية هذا كله فى الاحرين عمّا تلن فان كانا عند المغيز عل بهدما تفاقا متعاطفين كانا كصموصل أوغيرمتعاطفين كصم صلذكره فى البديبع وغيره لكن ذكر القرافي أن الثانى اذاكان ضده يشترط فيمأن يكون فى وقدين نحوا كرم زيدا وأهنه فان اتحد الوقت حل على التفيدير ولا يحمل على النسيخ لانمن شرطه التراخى حتى يسستقر الامرا لاول ويقع الشكليف والامتحانبه ويكون الواو حينتذعفى أوحتى يحصل التغيير وفى المصول فان كان أحدهم اعاما والا خرنما صانحوصم كل يومسم يوم الجعسة فان كان الثانى غير معطوف كان تأ كيداوان كان معطوفا فقال بعضهم لا يكون داخلا تعث الكلام الاول ليصيع العطف والاشب الوقف النعارض بين طاهر العرم وظاهر العطف وعال القانبي عبدالوهاب والعصيم أنذلك محول على ما يسبق الوهم عندالسماع من التغنيم والتعظيم الاسم المذكور اهتمامابه مذكره تآنياعلى تقديركونه مؤخراوبذكره أولاعلى تقديرالبداءميه مهذا كلهف المتعاقبين فانتراخي آحده ماعن الاتترعل بهماسواه عائلا أواختلفا وسواه كان الثاني معطوفا أوغير معطوف والله سيمانه أعلم في (مسئلة اختلف القائلون بالنفسي فاختيارا لامام والغزالي وابن الحاجب أن الامربالشي فوراليس على عن ضده) أى ذلك الشي (ولا يقتضيه) أى النهى عن ضده (عفلاوا لمنسوب الى العامة من الشافعية والحنفية والحدّ ثمن انه نهي عنه ان كان الفد (واحدا) فالامر بالاعمان نهسى عن الكفر (والا) قان كان له أضداد (فعن الكل) أى فهوتم سيءن كلها فألا مر القيام تهيء عن القمودوالاضطعاع والمعبود وغيرهاذ كره صاحب الكشف وغيره (وقبل) نم-د (عن واحد غيرعين)

أحدهماو يعسن)أقول ذ كرفى الشرط مستثلتين احدداهما أن المشروط متى وحد وحاصله أن الشرط قدنو حسدد فعسة وقد وجدعلى التدريج فان وبعد دفعة كالتعلمق على وتوع طلاق وحسول سع وغيرهمامادخلف الوجدود دفعة واحسدة فيوجد المشروط عندأول أزمنسة الوجود انعلق على الوجود وعنسدأول أزمنة العسدم انعلق على العدم وان وحسدعلي الندر يجكفراءة الفاتحة مثلافات كانالتعليق على وحوده كقدوله ان قرأت الفاتحة فأنت حرفموحد المشروط وهوالحربه عند تكامل إجزاء الفاتحة وان كان على العسدم كفوله لزوجته انام تقرق الفاتحة فأنت طالق فيوجد المشروط وهو الطسلاق عنسد ارتفاع جره مسن الفاتحة كالوقرأت الجيع الاحرفا واحدالان المركب مننؤ بانتفاجزته المشأة النانية في تعسد الشرط والشروط وهسبو تسعة أقساملان الشرط قسسد

مكون متعدا نحوان قت فانت طالق وقد يكون متعدد الماعلى سبيل الجمع نحوان كان وانها ومحصنا فارجه فيحتاح اليهما من الرجم ولماعلى سبيل الجمع نحوان كان وانها ومحصنا فارجه فيحتاح اليهما من الرجم ولماعلى سبيل البدل فيحوان كان سارقا أونبا شافا قطعه فيكفى واحدمتهما في وجوب القطع والمشروط أيضاعلى ثلاثة أقسام فثال الاول قدعر فته ومثال الثالث أن ما قرمة ول انشفيت فسالم أوغانم حرفاذا شفى عنق ومثال الثالث أن ما قرمة ولمنظم والمشروط المتفاعم اتقدم عنق واحدمتهما ويعينه السيدواذا ضريت ثلاثة في ثلاثة صاريت تسعة وقد أهمل المصنف اتحاد الشرط والمشروط الكتفاع عاتقدم

وذكرتعددهماعلى الجمع والبدل وجموع ذلك أربعسة أقسام لانه الخاصل من ضرب الشين في الشين قال في المصول وا تفقوا على الله يحسن التقييد بشرط يكون الخارج به أكثر من الباقى وقد تقدم في الاستثناء حكم الشرط الداخل على الجل قال (الثالث المسفة مثل فتحرير دقبة مؤمنة والقسم الثالث من أقسام المخصصات المتصلة وهو القنصب من بالصدفة فحواكم من الرجال العلماء قاب التقييد بالعلما مغرج لغيرهم ومثل له المصنف بقولة تعالى (٢٠١) فتصرير وقبة مؤمنة وهو تمثيل غير الرجال العلماء قاب التقييد بالعلماء على المنافق بقولة تعالى المنافق بعلم بعد العلماء على المنافق بقولة تعالى المنافق بعد المنافق بالمنافق بقولة تعالى المنافق بالمنافق بعد بالعلماء في المنافق بقولة تعالى المنافق بالمنافق بقولة تعالى المنافق بالمنافق بالمنافق

مطابق فأنهدذامن اب تقييدا المطلبق لامن باب تخصص الموم لانرقية غرعامة لكونها نكرتف سسياق الاثسات ولمهزد الامام على قوله كقولنا رقبة مؤمنة وهومحتمل كاأراده المنف ولغرممن الامثلة الصحة بأنتكون واقعة فى نفى أوشرط كاتفدم (فوله رهي) أى والصفة كالاستشاءيعنى فى وجوب الاتصال وعودهاالى الحل وفصلل في الحصول ومختصراته كالحاسسل وغيره نقال هذا أن كأنت الجلة الثائمة متعلقة بالاولى يحوأ كرمالعسرب والعيم المؤمنين فان لمتكن فانها تعودالى الاخبرة فقط وقد عسرفت ضايط التعلق في المسئلة السايقية وكلام المسنف مشدعر بأنأيا حنفة بقول بعودها الى الاخبرة مطلقا كافال مهفى الاستثناءواس كذلك كا تقدم ومشعرا يضامحريان الخدلاف المدكورفي الاستثناه في اخراج الاكثر والمساوى والاقل وفسه نظر قال ﴿ (الرابع الغابة

من اضداده (وهو بعيد) ظاهر البعد (وان النهى أمر بالصد المصد) فالنهى عن الكفر أمر بالاعان (والا)فان كانه اصداد (فقيل) أى قال بعض المنفية والحدَّثين هوأمر (بالكل) أى باصداده كاها (وفيه بعد) يطهر بماسيأتى (والعامة) من الخنفية والشافعية والحدّثين هوامر (واحد غيرعين) من أصداده (فالفاضي) أبو بكرالبافلاني قال (اولاكذلك) أى الامربالشي تهيءن ضده والنهي عن الشيّ أمر بضدّ (وآخرا يتضمنان) أي يتضمن الامر بالشيّ النهدي عن ضده والنهدي عن الشيّ الامريضده (ومنهمن اقتصر على الامر) أي قال الامر بالشي نهى عن صده وسكت عن النهى وهوموزة الحائب المسسن الأشعرى ومتابعيه (وعم) الأمرق أنه تهي عن الضد (ف الايجاب والندي فهما) أى الامر الايجاب والامر الندبي (غيا عمر يم وكراهة في الضد) أى فالامر الايجابي تهى تصريمي عن الضدوالامر الندبي نهي تنزيم ي عن الصد (ومنهم من خص أمر لوجوب) فيعله نهياتهم عياعن الضددون الندب (واتفق المعتزلة لنفيهم) الكلام (النفسى على نفي العينية نيهـما) أى على ان الامر بالشي ليس مهاعن صد ولا بالعكس لعدم امكان ذلك فيه مالفظا (واختلفواهل توجب كلمن المسيغتين أى صيغتى الامرواانهى (حكافي الضدفا يوهاشم وأتباعه لابل) الضد (مسكوت) عنه (وأبوالحسين وعبد الجبار) الاص (يوجب سرمته) أى الملد (وعبارة) طائفة (أشرى) الامن (يدُل عليما) ألى سُرمة صَده (و)عبارة طَّائفة (أخرى) الامن (يقتضيها) أى سرمة صده والحاصل ان ومة الضدالم تكن عندهم من موجبات صيغة ألام فرادامن أن يكون الام شهياعن صده تنوعت أشبادتهم الى ذلك على ما قالوا عن قال يوجب أشارالى ان حرمة الضد تأبت ضرورة تعقق حكم الامركالسكاح أوجب الحلف حق الزوج بصبيغته والمرمة ف حق الغير بحكه دون صيغته ومن قال يدل أشارالى أنها تثبت بطريق الدلالة لان المسيغة تدل على الحرمة وال أم تكن الحرمة من موجياتها كالنهى عن التأفيف بدل على حرمة الضرب وات لم تمكن حرمت من موجبات افظ النافيف ومن قال يقتضي أشارالي أنم انثبت بطسريق الضرورة المنسوية الى غسير لفظ الاحر لان المقتضى يثبت ذيادة على الفظ بطريق الضرورة ولا يخنى على المنامل مافيه (وفرالاسلام والقاضى أبوزيدوشمس الأُمَّــة) السرخسي وصدرالاسلام (وأتباعهــم) من المتأخرين الامر (يقتضي كراهة الضدولو كان) الامر (ایجاباوالنهی) یقتضی (كونه) أى الضد (سسنة مؤكدةولو) كان النه بي (نحريما وحررأن المسشلة في أمن الفور لاالتراخي) ذكره شمس الأعمة وصدر الاسلام وصاحب القواطع وغيرهم (وفالضد) الوجودي (المستلام التوك لاالتوك) ذكره الشيخ سراج الدين الهندى والسبكي وغيرهما تم قالوا (وليس النزاع في لفظه سما) أى الامرو النهى بأن يطلق لفظ أحدهما على الأنو القطع بأن صيغة الامرافعل و نحوها رصيغة النهري لاتفعل (ولا المفهومين) أى وليس النزاع في ان مفهوم أحدهما وهوالصيغة التيهي كذاعين مفهوم الآخرا وفي ضمنه (التغاير) أى القطع بأن مفهوم كل منهما غيرمة هوم الاخر (بل) التراع (في أن طلب الفعل الذي هو الامرعين طلب ترك صده الذى هو النهى فالجهور نم فالمتعلق واحدوا لمتعلق به شيآن متلازمان فهو عندهم كالعلم المتعلق

(٢٤ ... التقرير والتمير أول) وهى طرفه وحكم ما بعدها خلاف ما قبلها مثل أغوا الصيام الى الليل ووجوب غسل المرفق للاحتماط) أقول هذا هوالقسم الرابع من أقسام المخصر صات المتصدلة وهوا الغابة وغابة الشي طرفه ومنتهاه وقد أعاد المصدن الفنظ الشي وهو غسر مذكور العلم به والغابة لفظان الى كقوله تعالى ثم أغوا المسام الى الليسل وحتى كقوله تعالى ولاتقر بوهن حتى يطهرن (قوله وحكم ما بعدها محالف الفراد الغابة محتمل ان يكون أراد

بهاالمسنف ما آراد بالغاية بالتفسير المتقدم وهوالطرف وهوفا سدفائه لو كان المراد ذاك القال وحكم ما بعدها عقالف الهاوي عمل أن يكون المراد بالغاية مادخل عليه الحرف وهوفا سداً بضاوان كان كالرم الامام يفتضيه لان المسئلة المفروضة وهي التي وقع الخلاف في القساء على المرف ويحمل أن يكون المراد بها الحرف نفسه وهوالصواب والتمثيس المليسل والمرافق يدل عليه فيكون أراد بالغاية (٣٣٣) ثانيا خلاف ما أراد بها أولا وهو غير يمتنع وأطلق على الحرف اسم المعاية

بمعاومين متلازمين مكايستميلان يتعقق العلم بأحدهما ويجهل الاتخر يستحيل أن يتعقق الافتضاء النفسي لفعل دون افتضائه لترك ضده والقاضي آخرالاالاأنه يثني التعلق والمتملز بهجيعافيري ال الامر النفسي يقارنه نهى نفسي أيضافيكون وجودالة ول النفسي الذي هواقتضاء القيام ويعبر تمنه بقم متضمنا وجودقول آخرفى النفس بعبرعنه بلاتقعدو يكون القول المعبرعنه يقم متضمنا للقول الثابي ومقارنه حتى لابو حسدمنفرداعنسه و محرى مجرى الحوهر والعرض من حسث انه لايكن إنفصاله ما والاماموالغزانى ومن وافقهما لاأبضا إلآأنم موحدون المتعلق والمتعلق به هذا وذهب الغزالي أيضا الىأنغرية أحددهماللا خرائماهي فيغسركلام الله تعالى فقال طلب القيامهل هو يعينه طلب ترك القعود وهذا لاعكن فرضه في حق الله تعالى فان كلامه واحدوه وأمرونهي ووعدوو عيد فلا تنطرق الغبرية المه فلمفرض في المخلوق وهوأ ت طلبه المركة هل هو دسنه كراهمة السكون وطلب لتركد اه ووافقه على هـذا أونصر القشسرى بروأ حبب بأنه لاشك في أنه في ذاته واحدول كنه متعدد باعتمار المتعلقات وكادمنا في الغيرية بهذا المعنى مُ قدّ علمن هـ فا أيضا النزاع في أن النه يعن الشيء أمر بنده أولاانماهوفي ان طلب الكفءن الشيّ الذي هوا لنهى هلهوءين طلب نعسل ضده الذي هو الامرأملا فقبل نعالصدام تعددوقيل بلأمر بالمتعدوالافبوا حدغرين وقبل لاولكن بتضمنه ولعله انحالم يذكره لان ماذكر يرشداليه (وقول فحرالا سلام ومن معه) الامربيالشي بقتضي كراهة صنده والنهبي يقتضي كون ضده سنة مؤكدة (لايسستلزم اللفظي) أي كون المراد بالاس الاس اللفظي وبالنهسي النهسي اللفظي (بلهو) أيهــذا القول (كالتضمن في نول القاضي آخرا) فاله أفاد انه اختارهمذانناه على أن كلامن الامر والنهي لماك أن أم بتما في الا خرضر ورة لامقصودا وكان الثابث بغسيره ضرورة لايساوى المفصود بنفسسه لان الاقل فابت بقسدرما ترتفع به الضروره والثانى البتمن كلوحمه ماءاقتضاء مقال هووغسره وليس المراد بالاقتضاءهنا الصطاروهو حمل غسر المنطوق منطوقا التصييرا لمنطوق اذلانوقف اصعة المنطوق عليه بلانه تابت بطريق ألضرورة غيرمقسود فسمى بهاشد بهه بهمن حيث الشبوت ضرورة ومن عمة كان موجب الامروالنهبي هذا بقسدر ما تندفع بهالضرورة وهوالكواهسة والترغيب كأيجعسل المقتضىمذ كورابقسدرما تنسدفع بالضرورة وهو صعة الكلام وهذافى المعنى مأذهب اليه القاضى من المراديالتضمن لكن هذا لا يعين كون المرادبكل من الامروالة ى فى كلام فرالاسلام النفسى بل الطاهر ان الفظى هوالمرادلة كالميا تقدم من أول كتابه الى هـ قداالباب (ومراده) أى فرالاسلام (غديرام راله ودلتنصيصه على تحريم الضد المفوت) يعنى اذا كان الامرااو حوب فقال وفائدة هذا الاصل أن التعريم اذا لم يكن مقصود ابالام لميعتبرالامن حيث يفوت الامرفاذالم يفوته كان مكروها كالامر بالفيام ليس بنهيى عن القعود قصدا حتى اذا قعدد لم تفسد صلاته بنفس الفعود ولكنه تكره اله ولو كان مراده أمر النوراما بناعلى انه له كاذهباليه الرارى أولانه مضيق ابتداء كافى صوم رمصان أو بسبب ضيق الوقت كالامر بالمسلاة عندضيق الوقت لمبتأت القول بكراهة الضد لانه مامن ضدالا والاشتغال به مفوت للأمور به حينئذ

وهومستعل فيعسرف النعاة وحاصل المسشلة انمابعدا الرف مخالف في المكم لماقب له أىليس داخلافه بل تحكوم علمه منقص حكها لانذاك المتكم لوكان مابتانيه أيضا لميكن الحكم منتهما ومنقطعا فلاتكون ألغامة غامة وهو مسال مشاله قوله تعالى م أغوا الصيام الى اللمل فأن الى دالة على ان اللسل ليس محلاللصوم وهذمالمسئلة فهاءذاهب أحسدها مااختاره المصنف وهو مذهب الشافعي كأتقدم نقل عنه في مفهوم العدد والنانيانه داخل فعماقمله والشالثان كان مسسن الجنس دخل والافلاتحو بعتك الرمان الى هـــذه الشحرة فسنظر هل هي من الرمان أملا والرابيعان لم یکنمعهمندخهل كأمثلناه والافلانحو بعتك من كذا الى كذا والخامس ان كانمنفصلا عماقيله عفصل معاوم بالحس كقوله تعالى ثم أتموا المسمام الى اللمسل فأنه

لامدخسل والافيدخل كقوله تعالى وأبديكم الى المرافق فان المرفق ليس منفس الاعن اليدعف ل معلوم غير مشتبه بماقبله وما بعده كفصل اليسل من النهاد بل بحز ممشتبه فلما كان كذلك لم يكن تعيين بعض الاجزاء بأولى من الا خرفوجب الحكم بالدخول وفي المحصول والمنفض ان هذا التفصيل هو الاولى ومسذه سيسويه اندان اقترن بمن فلا يدخل والافرة قل الامرير وفد نقله عنه في البرهان واختار الاسمدى أن التقييد بالغاية لايدل على شي ولم يصبح ابن الحاجب شيا وفى دخول غاية الابتداء أيضامذهبان وفأ ثدة الخلاف ما اذا قالله على من درهم الى عشرة اوقال بعتك من هذا البدار الى هسذا البدار وفى دخول غاية الابتداء أيضامذه بالمدار في المنتى به عندنا أنه لا يدخل البدار في البيع ولا الدره مم العاشر في الافراروفي الفرق نظر فان فيل هدذا اللاف ينبغي أن يكوث في الفرق من المستقوا ما حتى فقد نص أهدل العربية في الناذا كانت عام وكلام أهل العربية في الذا كانت عام وكلام أهدا العربية في الذا كانت عام في حتى مطلع الفجر العربية في الذا كانت عام في حتى مطلع الفجر

(قوله ووجوب غسل المرفق ألاحتماط) حواب عسن سؤال مقدريو حيهسه انهلو كانماءعدالفا يةغيرداخل فماقله لكان غسل الرفقغمير واجب ولبس كذلك وحوالهمافي الكتاب وتقسر بره من وجهسين أحدهماانالني صلىالله عليه وسلرتوضأ فادارالماء على مرفقده فاحتملأن مكون غدله واحما وتكون الى معنى مع كافد قيدل في فسسوله تعالى ولاتأكلوا أموالهـــم الى أموالكم واحقل أنالا مكون واحمأ فأوحسناه للإحتماط بوالثاني ان المرفق لمالم يكسمهنوا عن السيد امتياز احسيا وحب غسله احتاطا حتى يحصدل العلم بغسل المد وعلى همذا التقرير مكون فبه اشعار باختبار التفص حل الذي نقلناه عن اختمار الامام قال ان الخاجب وحكم الغامة في عودهاالى إلى كمكم الصفة قال *(والمنفصل للائة الاول العقل كقوله تعالى الله خالي كلشي الثاني الحسمثل وأوتنت منكل

(وعلى هــذا) الذي تحريمرادا لفغرالاسلام (ينبغى تقبيدالضــدبالمفوت ثماطلاق الامرعن كونه فوديا) فيقال الامريالشي نهرى عن ضده المفوت له أو يسستلزمه وعلى قياسه والنهرى عن الشي أمر بضد مالمفوت عدمه فيؤلف المخى الى فول مسدر الشربه سة ان الصير إن الفسدان فوت المقصود بالامر يحرموان فوتعدمه المقصود بالنهبي يجب وإن لم يفوت فالامر يفتضي كراهته والنهبي كونهسنة مؤكدة لمكن كاقال النفتازانى حاصل هسد أألكلام ان وجوب الشئ يدل على حرمة تركه وحرمة الشئ يدل على و بعو ب تركه وهــذامما لايتصور فيــه نزاع انتهى واما الباقى فســيا تى مافيه ان شاء الله تعالى (وفائدة الخلاف) في كون الامر بالشئ نهياء ن صنده أو يستازمه أولا تظهر اذاترك المأمور به وفعسل صنده الذى لم يقصد بنهو من حيث (استحقاق العقاب بترك المأمور به فقط) كاهولازم القول بأنه ليس مهاعن ضد ولايستلزمه (أو)استعقاق العقاب (به) أى بترك المأموريه (و بفعل الضدحيث عصى أمر اونهما) كاهولازم القول بأنه شهى عن صده أو سستازمه وفي كون النهبي عن الشي أمر الصده تظهراذا فغسل المنهى غنه وترلئ صنده ألذى لم يتصد بأحرمن حيث استحقاق أاعقاب بفعل المنهني عنسه فقط كاهولازم القول بانه ليس أمرا بضدءاو بهو بتراء فعسل الضدكاه ولازم القول بإنه أحر بضده ولعله انسالميذ كرما كتفاء باوشادا لاول اليه (النافين) كون الامرتم ماعن ضده و بالعكس انه (لوكاما) أىالتهى عن الضدوالامر بالفسد (اياهما) أي الامر بالشي والتهيء نااشي (أولازمهما) أي الامربالشيُّ والنهبي عن الذي (لزم تعةل الضدف الامروالنهبي والكف) في الامروالامر في النهبي (لاستعالتهما) أى الاحروالنهى مينئذ (من لم يتعقلهما) أى الضدوالكف في الاحروالضدوالامر فى النهى (والقطع بصققهما) أى الامروالنهاى (وعدم خطورهما) أى الصد والكف فى الاس والصدوالامرفي النهسي (واعترض بأن مالا يخطرالا ضدادا يلزئية والمراد) بالضدهنا (الصدالعام) أى المطلق وهوما لا يجامع المأمور به الدائر في الاصداد الجزامة (وتعقله) أى الصدالعام (لازم) للاس والنهى (انطلب الفعل موقوف على العلم بعدمه) أى الفعل (لأنتفاه طاب الحاصل وهو) أى العسلم يهدمه (ملزوم العلم بالخاص) أى بالضد الخاص (وهو)أى الصدائلاص (ملزوم للعام) أى الصد العام (ولا يتخفي ما في هذأ الاعتراض من عدم النوارد أولا وتناقضه في نفسه ثانيا اذ فرضهم الجزائية) الضدية فى نفى الخطور (فلا تخطر) الاصداد الجزئية (تسليم) انفى خطورا الصدالجزف (وقوله) العدلم بعدم النعل (مازوم العلم الله اص ساقض مالا يخطر الى آخره) أى الاضداد الحرَّبة لان العلم بالصد اللاص اثبات خطورة (وأجيب) عن هذا الاعتراض (عنع التوقف) للامر بالفعل (على العسلم بعدم الماس) بذلك الفعل في حال الامر (لان الطاوب مستقبل فلا حاجة له الدائة فات الى مافي الحال ولوسلم) توقف الامربالفعل على العلم بعدم التابس به (فالكف) عن الفعل الذي هو الضدر مشاهد) محسوس (ولايستلزم) المكف حينتد (العلميفعل ضدخاص لحصوله) أى الكف (بالسكون) فلا يلزم تعقل الصد (ولوسلم) لزوم تعقل الصد (فصرد تعقله الصدايس ملزوم الطلب تركه) الصد (بلواذ الاكتفاء) فىالامر "(عنع ترك الفعل) المأموديه (امالماقيللانزاع فىأن الامربالشي تهيءن

شي الثالث الدليل السمى وقده مسائل «الاولى الماص اذاعارض العام بخصصه علم تأخيره أم لاوا يوحنيفة جعل المتقد ممسوط وتوقف حيث جهل الناعال الدايلين أولى) أقول لما فرغمس الخصصات المتصلة شرع في المفصلة والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه أى لا يحتاج في شونه الحذكر العام معه بخلاف التصل كالشرط وغيره وقسمه المصنف الى ثلاثة أقسام وهي العقل والحس والدليل السمى ولقائل أن يقول يردعليه الخصيص بالقياس و بالعادة وقرائن الاحوال الاأن يقال ان القياس من الادفة السمعية ولهذا أدرجه

قى مسائله ودلالة القرينة والعادة عقلية وفيسه نظرلان العادة قدد كرها فى قسم الدليل السمى وحينتذفيان فسساده آوفسادالجواب الاقل العقل والتعصيص به على قسمين أحدهما أن يكون بالضرورة كقوله تعالى الله خالق كل شئ فانا نعلم بالضرورة انه ابس خالقالنفسه والتمثيل به يننى على أن المسكلميد خلى عوم كلامه وهو العديم كانمدم وعلى ان الشئ يطلق على الله تعالى وفيه مدهبان المتكامير والعديم اطلاقه عليه القوله (٢٣٣) تعالى قل أن شئ أكبر شهادة قل الله شهيد الآية رالثالى أن يكون النظر

تركلوإمالاته) أى منع تركم (بطلب آخر) غيرطلب الفعل المأموريه (خطور الترك عادة وطلب ترك تركه) أى المأموريه (الكائن بف عله وزا لا تترك وكدا الصدالمفوت) أى مطاوب بطلب آخر المطورمعادة وطلب تركه بفسعل المأمور به (عالاوجه أن الامر بالشي مستلزم للنه ي عن تركه غير مقصود) استلزاما (بالمعنى الاعم) فيه (وكدا) الامربالشي نهي (عن الفد المفوت للطور وكذاك بعني اذا تعقل مفهوم الضد المعوت وتعقل معنى طلب الترك حكم به فيه و بلزومه له قاله المصنف (فاعما التعذيب يه) اىبالضمد (لتفويته) المأمور به فالتعذيب على فعل الضمد من حيث انه مفوت لامطلقا (عاما صد بخصوصه) اذا كان لأمور بهضد غسيره (فليس لازماعادة للقطع بعدم خطورالا كلمن تصور الصلاة في العادة القاضي لولم يكن) الامر بألشيُّ (أياه) أي نمياعن ضدو بالعكس (فضده أومشله اوخلافه) لانهمامينشذان تنافيالذاتيهماأى عتنع اجتماعهمافي علواحد بالنسبة الىذاتيهما فضدان وأن تسأو بافى آلذا تبات والآزم فتكلان وان لم يتنافيا بأنفسهما بأن لم يتنافيا أوتنافيالا بأنفسهما فلافان (والاولان) أىكونهماضدين وكونهمامثلين (باطلان) والالم يجتمعالاستعالة اجتماع الضدين والمثاين (واجمماع الامر بالشيَّمع النهيَّ عن صند ، لايقبل النسكيات) لان وقوعه ضروري كافى تعرك ولانسكن (وكذا النالث) أي كونهما خلافين بأطل أيضا (والأجاذكل) أى اجتماع كلمن الامريالشي والنهر عن الشي (معضد الانوكاللاوة والبياض) اي يجوزان تعبيم اللاوة مع صدالبياض وهوالسواد (فيعنمع الأحربشي مع صدالنهي عن صده) أى الشي (وهو) أى صد النهىءن صدالشي (الا مربصده) أى الشيّ (وهو) أى الامربشيّ مع صدالنهىءن صده (تسكليف بالماللانه) أى الامر (طلبه) أى الفعل (في وقت طلب فيه عدمه) أى الفعل فقد طلب منه الجمع بين الصدين والجمع بينهما محال (أجيب عمع كون لازم كل خلافين ذلك) أى اجتماع كل مع ضدالا خر (طوازتلازمهما) أى الخلافين بناء على ماعليه المشايخ من انه لايشترط في التفاير جواز الانفكاك كَالموهرمع العرض والعدلة مع معداولها المساوى (فالإيجامع)أحدهما (الضد)الا تخرلان اجتماع احدالمتلازمينمع شي وجب آجتماع الاخرمعه فيلزم اجتماع كلمعضده وهومال (واذن فالنهى ان كانطلب ترك ضدالمأموربه اخترناهما) أى الاحربالشي والنهى عنصده (خلافين ولا يجب اجتماعه) أى النهى (مع ضد طلب المأمور به كالصلاة مع الاحة الاكل) فانهدا خلافان ولا يجب اجماعهما (و بعد عُر برالنزاع لا بعد الترديدينه) أى ترك صدالم مورية أن يكون هوالمراد بالنهى (و مين فعل صد صده) أى المأمور به (الذي يتعقق بعرك صدهوم) أى فعل صدصده (عينه) أى المامور بدأن يكون هو المراد بالنهى واذن (فاصله طلب الفعل طلب عينه واله لعب شماصلامه) حسى لا يكون لعبًا (بأن برادان طلب الفعل له اسمان أمر بالفعل ونهى عن ضده وهو) أى النزاغ (حينانه) أى حين يكون المرادهذا تراع (لغوى) في تسمية معل المأمور به تركالضد وفي تسمية طلبه مُمِياً ولم يُثبت ذلك (ولهسم) أى القائلين ألا مربالشي عسين النهى عن صده بالعكس وهم القائني وموافقوه (أيضافعلااسكونعب رالم الحركة وطلبه) أى فعل السكون (استعلاءوهو)أى طلبه

كقول تعالى وشدعلى الماس ج البيت فان العقل قاص بآخراج الصبي والجندون للدليسل الدالعلى امتناع تكلف الغافل بدالثاني الحس أعالمشاهدة والافالدليل السجعي من المحسسوسات أيضاوقد جعله المصنف قسسمه ومثاله قوله تعالى اخباراعن بلفيس وأوتيت مين كلشي فانهالم تؤت شيأ من الملاثكة ولامن العرش وقداعترضعلي والكرسي وتحوذاك وان كانقطع بعدم دخوله لكنه لايشاهد بالحس حتى يفال اندا لخرجة والاولى التمشل بقوله بعالى تدمركل شئ فانانشاهدأشاء كثعرة لاتدمع فيها كالسمسوات والحبال بوالثالث الدليل المجعى وجعله المستف مشتملاعلى تسع مسائل م الاولى في سان صابط كلي علىسيل الأجال عند تعارض الدلملن السمعس والمسائل الساقية في بيأن المصيص بالادله السمعية (٣) مفصلافنقول اللاص أداعارض العام أىدلعلى

خلاف مادل علمه فيوخذ بالخاص سواء علم تأخيره عن العام أو تقديمه اولم يعم شئ منهما و نقله الامام عن استعلام الشافي واختاره هو وابن الحاجب وذهب أو حنيفة وامام الحرمين الى الاخذ بالمناخر سواء كان هو الخاص او العام لقول ابز عباس كنا تأخذ بالأحدث فالاحدث فالاحدث فالاحدث فالاحدث فالاحدث فالم يخوجب التوقف الاان يترجع أشدهما على الاسترعم عرجم ما كتضيفه مكاشر عيا أواشتم اردرايته أوعل الاكثر به أو يكون

أحدهما هوتما والا خوع و محرم فانه لا توقف بل يقدر الحرم متأخرا و يمل به احتياطا ومنهم من بالغ فقال ان انفساس وان تأخر عن اله ام ولكنه وودعة به من غير تراخ فانه لا يقدم على العام بل لا بدمن مرجح حكاه في المصول حية الشافعي آنا ذا جعلنا الخاص المنقدم عنصصا العام المناخر فقد أعلما العلين أما انفاص فوانه وأما العام في بعض مادل عليه واذا لم نجعه عنصصاله بل جعلما مسوحا فقد ما الغينا أحدهما ولاشك أن اعمال الدليلين أولى واعلم ان ما قاله المصنف من الاخذ بانفاص (٢٠٥) الواد بعد العام علماذا كأن

وروده قسل حضور وقت العسل بالعام لابه اذا كان كذاك كأن سامًا لنعصبص سابق يعنى دالاعسلى أن المتكلم حستان قدأراديه البعض وتأخيرالسان حائر عملى العصيم فأما اذاورد بعمد حضور وقت العمل بالعمام فانه تكون فسحفها وبيانالراد المشكام الآن دون ماقسل لان اليمان لاستأخرعن وقت الحاجسة هكذا قاله في المحصول وحينئذ فلانأخذبه مطاقا واغاناخذ محث لايؤدى الى نسيخ المتواتر بالأحادكما سيأتي فال (النانية يجوز تغصص الكاب بالكاب وبالمنة المتواثرة والاجاع كمصيم والمطلقات التريصين بأنفسهن ثلاثة قروديقوله وأولات الاحال أحلهن وقوله تعالى بوصيكم الله الآمة بقوله علمه ألصلاة والسلام القاتس لارث والزانسة والزانى فاحلدوا برجه للعصن وتنصف حد الْقذف على العبد) أقول شدء في سان تخصيص القطوع فذكر ألكناب

استعلاء (الامرطلب تركها)أى الحركة (وهو)أى طلب تركها (النهي وهذا) الدليل (كالاول يع ا لنهسى) لأنه يقال أيضا بالعلب (والجواب برجوع النزاع لفظيا) كَاذَ كرم ابن الحاجب وغيرُه (ممنوع بلهو) أى النراع (في وحدة الطلب القائم بالنفس وتعدده) أى الطلب القائم بها (بناء على أن النعل أعنى الحاصل بالمصدوورك اضداده واحدى الوجود يوجود واحدا ولا)أى أوليس كدلك (بل الحواب ما تضمينه دليسل النافين من الفطع بطلب الفعل مع عدم خطو رالمنسدوا يضافانح آيتم) حُسُدًا الدليل (فيماأحدهما) اى الامروالله ي (ترك الا توكالحركة والسكون لاالاضداد الوجودية فليس) ماأحدهماترك ألا خر (محل النزاع عندالا كثر ولاتمامه) أي على النزاع (عندنا) لانه أعممن ذلك (وللجم) أى القائل (في ألنهي) آنه أمر بالضد (دليلا القاضي) وهمالولم يكن نفسه لكان مثله أوضده أوحلافه وهي باطلة وتربُّ السكون الحركة وطلبه طلبها (والجواب) عنهما (ماتقدم) آنفا وهومنع كونلاذم الحلافين ذال لجوازتلازمه سماوالقطع بطلب الفعل مع عذم خطور الضد (وأيضا يلزم في نهى الشارع كول كلمن المعاصى المضادة) كاللواط والزنا (مأمو وابه محيرا) مثاباعليه أذاترك أحدهما الى الا توعلى قصد الامتثال والاتيان بالواجب (ولوالتزموه) أى هذا (لغة غيراً بها) أى المعاصى (ممنوعة بشرعى كالخرج من العام) من حيث أن العام (بشاوله) أى المخسرة (و يمتنع فيه) أى الخرج (حكمه) أى العام بموجب اذلك (أمكنهم وعلى اعتباره فالمطاوب ضد لم يمنعه الدليل وأماالزام نفي المباح) على هـ ذاالقول اذمامن مباح الأوهو تركم والمومذهب الكعبي وهو باطل كاباتى (فغيرلارم) اذلايلزم رال الشي فعسل صده (المضمن) أى القائل أن الامر بالشي يتضمن المهرىءن صنَّد، قال (أمر الايجاب طلب فعل يذم تركه فاستلزم النهىءنه) اى ترك المأمود به (وعما يحصل به) ترك المأموريه (وهو) اىترك المأموريه (الضد) للامروهوالهي (وتقض) هدابأنه (اوتمازم تصورالكف عن الكف لكل أمر) لان الكف عن الفعل منهى عنه حين شذ والنهى طلاقعل هُوكُفُ فيكون الامر منتضينا اطلب الكف عن الكف والحيكم بالشئ فرع تصدور مفيان تصور الكف عن الكف واللازم باطل للقطع بطلب الفعل مع عدم خطور الكف عن الكف علا يكون الكف الذي دمعليه منهياعنه فلايستلزم الأمر بالشي النهى عن الكف ولاعن الضد (ولوسلم) عدم النفض بهذا لمسدم لزوم تصورا لكفعن الكف فى كل امر للدلس المذكور لان الكف مشاهد فيستغنى عشاهد فه عن تصوره على أن النهى غير مقصود بالذات واعداه ومقصود بالعرض فه ومعترض من وجه آخر كاأشار اليه بقوله (منع كون الذم بالترك بزءالوجوب) في نفس الامر (وان وقع) الذم بالترك (جزء النعريف) الرسمى له (مل هو) اى الوجوب (الطلب ألج ازم ثم يلزم تركم) أى مقتضاً أ (ذلك) الله م (اذاصدر) الامر (عمله حق الازام) فلا يكون الامر متضمنا للنهى لان المبحث انه يستلزمه جسب مفهومسه لابالنظر ألح امرخادج عن مهومه (ولوسلم) كون الذم بالترك بوالوجوب (فجاذ كون الذم عند الترك الأنه لم بفعل مااحر به قال المصنف (ولا يختى انه لا يتوبعه الذم على العدم من حيث هو عدم بل من حيث هوفعل المخلف وليس العدم فعله بل الترك المبقى العدم على الاصل وماقيل اوسلم) ان الامر بالا

بالكتاب وبالسسة المنواترة قولا كانت أوفعلا وبالاجاع ثمذ كراً مثلتها يطريق المف والنشر وأهما النلاث أيضا وهو حائز وفي المحصول عربه ض الفاهرية ان الكتاب لا يكون عنصصا السلال كتاب والمفقوض أمر البيان الحرسولة فلا يحصل الافولة ومشل المصنف تخصيص الكتاب بالكتاب بقولة تم يضعن حله بن فأنه عنصص لعم وقولة تعالى والمطلقات بتريصي بأنفسهن ثلاثة قروم وللنصم أن بقول

الا بة نقد يكون بالسنة وجوابه ان الاصل عدم دليل آخر ومثال تخصيص الكتاب بالسنة القولية قوله صلى الله عليه وسلم الفائل لايرث فانه مخصص لعرم قوله تعالى يوصيكم الله في أولاد كم وهسذا التمثيل غير صبيح فان الحديث المذكور غسير متواترا تفاقا بل غسير عابت فان الترمدى قص على أنه لم يعد وقد ذرا من الحاجب مثالا لفضيص الكتاب بالاساد نم اذا جاذا المتصدص بالاسماد فالمتواترا ولى وأما تتحصيص الكتاب بالسنة الفعلية (٣٦) فلا أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم الحصن فسكان فعله مخصصا الموم قوله تعالى الرائية

متضمن النهدى عن ضده (فلامباح)لان الذي حينتذ مطاوب فعله وترك ضده والماح ليس احددهما (غيرلازم) لِوازعدم طلب فعل شي وعدم طلب ترك ضده و فعل أو ترك ماهو كذلك هوالمباح (والا) الوكان ذلك مستلزما وفي المباح (امتنع النصريح بلانعقل الضد المنوت) لان تحصيل الحاصل عال (واللاناليس كل صدرة وتاولا كل مقدر صدا كذلك)أى مفوتا (كفطوه ف الصلاة وابتلاع ريقه وُفترعينه وكثير وأيضالا يستلزم)هذا الدايل (محل النزاع وهوالضد)للامر (غيرالترك) للأمور به (لان متّعانى النهي اللازم) للأمر (أحدالامرين من التراة والضد) اى لأيان مان يكون متعلقا بالضد الجَرْفى لقطعنا بأن لزومه انفى النفويت وهو كايثبت بفعل الضديثيث بمعرد الترك (مُنعثار الاول) أي أن اللازم النهب عن الترك فلا بشت أن الاص مالشيّ يتضمن النهبي عن صند المأمورية (و زاد المعمون فى النهى أى الفائلون بأن النهي عن الشي يتضمن الامر بضده (انه) أى النهى (طلب ترك فعل وتركه) أي الفعل (بفعل أحداضداده) أى الفعل (قوجب) أحداضه اد،وهو الأمر لان ما لايتم الواحب الابدفه وواجب (ودفع) هـ فما (بلزوم كون كل من المعاصى الى آخره) أى المضادة مأموراً يه عنيرا (وبأن لامساح وعنسع وجوب مالايتم الواحب أوالحرم الايه وفيهما) أى لزوم كون كل من المعاصى ألى أخروو بأن لامباح (ماتفسدم) من المهم لوالتزموا الاول لغة المكنهم وان الثاني غسيرلازم (وأماالمنع) لوجوب مالايتم الواحب أوالمحرم الابه (فلولج بجب) مالايتم الواجب أوالهرم الابه (حاز تُركه و يستَلْزم) جوازتر كه (جوادَترك المشروط أوجوازفعله) أى المشروط (بلاشرطه الذي لأيتم الايهوسياتي غمامه) في مسئلة مالايتم الواجب الابه وهنا لايلزم ذلاً من جواز ترك الاحر (بل عنع انه) أَى النهى (لايتم الايه) أى المب فعل الصدالمه ين (بل يحصل) النهي (بالكف المجرد) عن الفعل المطلوب تركه (والخم ص في العينية والازوم) أى المقتصر على أن الامر بالشي نهى عن مسده أو يستلزمه وايس النهى عن الشي أمرا بضده ولايستلزمه (فامالان النمي طلب نق) أى فامالان مُذهبه أن النه و طلب نق الفعل الذي هُ وعدم عض كاهومذهب أبي هاشم لاطلب السَّمْف عن الفعل الذى هوضده فلا يكون أمرا بالضدولا يستلزمه اذلافعل تمة حينتذولا ضدد العدم المحض (معمنع أن مالايتمالواجب الى آخره) أى الايه فهوواجب عسلاوة عسلى هسذا (وإمالتلن ورودالالزام ألفظيم) وهوكون الزباوا جبالكونه تركاللواط على تقديركون النهر عن الشي أمر ابضدما و يستلزمه (أواطن ان أمر الا يجاب استلزم النهى بالمستلزام ذم الترك أي المحب في الواسطة (والنهديلا) يستلزم الامر لانه طلب فعل هوكف وذا لـ طلب فعل غيركف (مع منع ان مالايتم الى آخره) علاوة على هذا (وإما انظن ور ودابطال المباح كالكعي) عملى تقسدير كون النهى عن الشي أمر ابضد وون العكس لان المباح ثرك المنهى عنسه واذا كالبالمنهى عنسه مأمورايه كالنالماح مأمورا به فسلامكون المباح مباحا (وعنصص أمر الا يجاب) بكونه م يماع صده أومستلزماله دون أمر الندب (اظن و رود الاحيرين) على مقدير كون أمر الندب بالشئ نهياء نضده دون أمر الوجوب وهما أن استلزام الذم للترك المستلزم النهى اتماهوفي أمرالوجوبوان أزوم ابطال المباح اعماهوعلى تقدير كون الامر الندب لاالوجوب

وهو سيص ومعناهان العلم المفسيص سيص ومعناهان العلم العلم العلم المناه الاجماع وانعاأ جعوا على الخصيصة بدليسل آخر ثمان لم بعرف الخصص قال و (المالثة يجوز فخصيص الكتاب والسنة المتواثرة بعنبر الواحد ومنع قوم وابن كرخى بنفصل لنا اعمال الدليلين ولومن وجه أولى قبل قال عليه الصلاة والسلام اذار وى عنى حديث

والزابي فأجلدوا كلواحد منهـــمائةحلدة وفي المسدد انظر أبضا لحواز أن مكون اخراج المحصدن اغما همدو بالآية التي نسخت تلاوتهاويق حكمهما وهو قوله تعالى الشيخ والشعة اذازتما فارجعوهما البشمة تكالامه فالله عزيز مكسفان هدنا كان قرآنا ولكن أسخت تلاونه فقط كإسياتي في كالام المصنف فعوزأن يكون العصيص به لامالمسسنة هان المسراد بالشيخ والشغسة اعباهو الثيب والثيبة ثم ان المنف أيضا قدد كرهذا بعينه منالالنسيخ الكتاب مالسنة كاسداني ومشال تخصم الكاب الاحاع تنصيف حدالق ذف على العبدفانه مات بالاحماع فكان عنصصالعموم فسولة تعالى والذين برمـــون الحصنات عملماتواباريعة شهداء فاحلدوهم تمانين جلدة فان قبل الكتاب والسنه المتواثرةموجودان فىعصر وعليه السلاة والسلام مشهودان وانمةادالاحاء

علىخسلاف

MI.

فأعرضوه على كاب الله فان وافقه فافياوه وان خالفه فردوه قلنا منفوض بالمتواثر قبل الفن لا يعارض القطع قلنا العام مقطوع المتن مظنون الدلالة وانلياص بالعكس فتعادلا قبل لوخصص لنسخ قلنا التقصيص أهون فلقول أخذ المصنف يتكلم على تضميص المقطوع بالمظنون فذكر في تخصيص الكتاب والسنة المنوائرة بخبر الواحد أدبعة مذاهب أصحها الجواز ونقله الاكاب والعيسى بنابان ان خص فبل (٣٢٧) ذلك بدليل قطى جاذلانه يصمر مجاذا

بالتخصيص فنضدعف دلالشه وأمااذا لمعض أمسلافانه لايجوز اكونه قطعما وقال الكرخي ان خص بدليسل مذفعهل ماز وانخص عنصل أولم بخص أصالافلا يحوز وتعلمله كنعلىل مدذهب اسأبان لان الكري بريان المخصوص عتصمل يكون حقيقية دون الخصوص عنفصل (قسوله والكرخي عنفصل)أى ومنع الكرخي فمالم يخصص عنفصل سواءخص عتصل أولم يعص أصدالافان خص عنفصل حاز *واعسلمأن الامام وصاحب الحاصيل وان الماجب وغيرهم اغماحكوا هذه الذاهب في تعصيص الكتاب يخسيرالواحدولم يحكوهافي نخصص الدنة المتواثرةيه فهـــليذ كر المصنف ذلك قياسا أمنقر فلمنظر وأبضاعة دتقدرم من كلامه أن الن أمان رى ان العام الخصوص ليس بحية أصلافكيف يستنيم مع ذاكما حكامعنه (قراء السلعلي المواز YLEIA

وهوطن لابأس بهلان أمر الندب لايستلزمذم الترائ وأوامر الندب تستغرق الاوقات فلواستلزمت كرآهة أضداد ألمنسدو بأت بطل بالكليسة المبأحات المضادة لهابخ الاف أوامر الايجاب فانها اعماقتع المباحات المضادة للواحيات في وقت لزوم الادام خاصة وتبقى في غيرذال الوقت مياحة فلاينتني المباح بالكلية (وعلت مراجع فخرالاسلام الحالمة) فى المعنى على مافيه (ولا يخنى ان مامثل به لسكراهة الضدمن أمرقيام الصلاة لا يفوت بالقعود فيها) بلوازأن يعود البه لعدم تعيين الزمان (ويكره انفاق لامن مفتضى الامربل مبنى الكراهة خاريح هوالناخسير) الفيام عن وقنه من غسير تفويت (والا) لوكان القعود فيهام فوتالا من القيام (فسدت) وكان ذلك القعود حواما (وكذا قول أبي يوسف بأاصعة فهن مجدعلي مكان نحس في الصدلاة وأعاد على طاهر) ليس من مقتضى الامر (لأنه) أي سحوده عَلَى نَعِسَ (تأخيرالسجدة المعتبرة عن وفته الا تفويت) لها (وهو) أى تأخسيرها عن وفتها (مكروه ونسدت) الصلاة (عندهما) أى أبي حنيفة ومجد (التفويت)لام الطهارة (بناء على أن الطهارة في الصلاة) وصف (مفروض الدوام) في جميعها فاستَمال التعس في جرمه ا في وقت مّا لكون مفوتا المفصودبالا مروقد تحقق في هدذه الصورة لان أستعمال النجاسة كايكون بحملها تحقيقاً يكون بحملها تقديرا كاهنالانمااذا كانتف موضع وصع الوجه يصير وضعاللوجه باعتبارات اتصاله بالارض واستوقه بها يصبرما هووصف الارض وصفاله وحكاية الخلاف بينهسم هكدامذ كورة في أصول فحر الاسلام وشمس الائمة ومتابعيه ماوالمنظومة والمجمع وذكرالقدوري فيشرح مختصرالكري أن النماسة اذاكانت في موضع مصوده فروى محدعن أى حنيفة أن صلانه لا تحزي الاان يعيد السجود على موضيع طاهروه وقول أتى توسف ومجد وروى أبو توسف عن أبي حندنة ان صلاته حائزة وجه الاولى أنالسحودف الصلاة كالقيام فكالايعتدبهمع البعاسة فكذاالسجود وجه الاخرى أن الواجب عنده أن يسجد على طرف أنفه وهوأ قل من قدر الدرهم واستعال أقل من قدر الدرهم من النجاسة لاعنع جواز الصدلاة فاماعلى قوالهما فالسحود على الجهة والحب وهي أكثرمن قدرالدرهم فاذا استعماه في الصلاة لم يجز فأمااذا سجدعلى موضع نجس ثماعادعلى طاهرجازلان السحودعلى النجاسة غيرمعند به فسكانه أ يسجد ولا يحفل كن استعلمها في حال الصلاة لأن الوضع على النجاسة اهون من حلها عمد كرمالا يفيد ذلك الامااذا افتقعلى موضع طاهر غمنقل قدمه الى مكان نجس غ اعاده الى مكان طاهر صحت صلاته الا ان يتطاول حتى بصرف حكم الفعل الذى اذا زيدفي الصلاة أفسدها والله سيمانه اعلم (واماقوله) اى فر الاسلام (النه ي وجّب في أحد الانسداد السنية كنهى المحرم عن المخيط سن له الازار والرداء فلا يتغنى بعده عن وجه الأستلزام فلت وفي هذاسه وقان افظ فر الاسلام واماالنه يعن الشي فهل له حكم في ضده فساق ماساق الى أن قال وقال يعضهم يوجب أن يكون ضده في معنى سنة واجبسة وعلى القول الخذار يحتمل ان يقتضي ذلك انتهى اى كون الصَّدف منى سنة مو كدة اذا كان النهي التصريم ووجه مأن النهى الثابث في ضمن الاحر المافتضي الكراهة التي هي ادنى من الحرمة بدرجة وجب أن يقتضي الاص الثابث ف ضمن النهي سنية الضدالتي هي أدنى من الواجب بدرجة اعتبار الاحدهما بالآخر وغيرخاف

للدليلين آمااتلاس فن جيع وجوهه أى في جيع مادل عليسه وأما العام فن وجه دون وجه أى في الآ مانفاها و في منع التعصيص الغاء لاحد الدليلين وهوانلاص ولاشك ان اعمال الدليلي ولون وجه أو بثلاثة أو جه أحدها الحديث الذى ذكره المصنف وهو حديث غير معروف ثم ان هدا الدليل وفي المسئة المواثرة وهو يقوى الاعتراض السابق في نقل العلاف في تخصيص السئة وأجاب المد بالسنة المتواترة فأنها تخصص بالكتاب اتفاقام عالم النائة وهذا الواب ضعيف أن عابة ما يلزم منه تخصيص دليسله والعام الخصص عبد قي الباق الثاني ان الكتاب والسنه المتواترة قطعيان وخبرالوا - دلنى والظن لا يعارض العطع لعسدم مقاومته لقطعيته وبعوابه أن العسام الذي هو الكتاب أو السنة للتواترة وتسمقطوع بأي يقطع بكونه من القرآن أو السنه لا نافد علما استفاده الحالم الوقل قطعا ودلالته مظنوية لاحتمال التخصيص (٩٣٨) والخاص بالعكس أى متسه مطمون لكونه من رواب الاساد ودلالته

ان هذا الملارم غيرلازم كاأشار المه المصف غمى القيقيق وسر مولم يرد بالسنة ماهو المصطلع بين الشفهاء وهومافعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لان داك لايشت اله بالمعل واعدار ادبه ترغيبا يكون قريسالى الوجوب وقال محنمل لانه لم يبقل هذا القُول نصاعي السلف وليكن القداس اقبعن م ذلك حتى وال آموريد فى التفويم لم أفف على اقوال الماس و حكم النهبي ، لى الاست قداء كاوؤه ، ، ولى حكم الامر وا ١٠ ، ضد الامرفيعتمل أن يكون للماس فيه أقوال على حسب أقوالهم في الامن والنهى المسار اليه وأبي السعد من وغديرهما عنان عرأن وجلاسأل النبي صلى الله عليسه وسلم مايليس الحرمس الثياب فقال لائلا القيص ولا العائم ولاالبرانس ولا السراويل ولاالخفاف الاأحذلا يجد نعليز فليلبس الخفين وليقطعهما أأسفل من المكعبين نع تقدمان العامة على ان النهى عن الشي أمر بصد والمخمو الافبوا حد غير عين من اضداده لكن الطاهران النهى عن لس الخيط سواه ثبت بهد ذا اللفظ أو بعناه الاجماع على ان المراد بالحديث المذكورة الدوصد متعد لانه لاواسطة بمن لمس المخمط وابس غسيره فيلزم على هدا أن يكون كيس الازار والرداءوا جبالاسسنة على ان كون ليس الازاروالرداء صندالليس الخيط ليس بمسائض فيه اذا لوحظ غيرهذا الديث بمايفيد حكم لسهما لانالكلام في ضدلم يقصد بأمى وهذا قد قصدبه فقد قال ابن المنسدر أبت ان الذي صلى الله عليه وسلم قال وليعرم أحدد كم في ازار ورداء ونعاين الاان النووى قال حديث غريب ويغنى عنسه مأثبت عرابن عباس قال انطلق السي صلى الله عليه وسسلم من المدينة يعسدما ترجل وادهن وابس ازاره ورداءه هو وامحابه ولم ينهعن شيءمن الازر والاردية نلبس ألا المزعفرة التى تردع على الجلد حتى أصبح مذى الحليفة ركب راحلنه حتى استوى على البيداءاهل هو واصحابه رواء المتارى والله سيحانه اعدام (واما النه عن فالمفدى طلب كف عن فعل) فرج الامر لانه طلب فعدل غَبركَف (على جهة الاستنفلام) فخرج الالتماس والدعاء (والرادكف نفسك) عن كذاعلي طرده الصَّدقه عليسه مع الدامي جوابه (ان كان) المرادبه (لفظه فالكلَّلام في النفسي) فلا يردعليسه لعدم صدق الحدّ عليمه (او) كان المراد (معناه التزويناه منهيا) نف سياه لا يقدح دخوله في طرد وبل هو يحقق له (وكذامعني اطلب الكف) نهى نفسى (لوحدة معنى اللفظين) ال كف نفسك واطلب الكف وكذاا ترك كذاوانا طالب كفك أذاار يدبه سماالمعدى لادهد فم الالفاط دالة على قيسام طاب الكف بالقائل (وهو) اى هذا المه في الذي هو الكف هو (النهسي النفسي واللفظي وهوغرض الاصولي) لان يحته أنحاهوع الادلة اللعظية السمعية من حيث وصل العدلم بأحوالها الى قدرة السات الاحكام الشرعية للسكاهين كاتقدم منله في الاص (منى تعريف مان لذلك الطلب صيغة تحصمه) ععني انها الانستعلى غيره حقيقة (وفي ذات) اى في اله صيغة تخصه من الخلاف (ما في الاس) والصيم فى كليهمانىم (وحاصله) اى تعريف المهمى اللفظى (ذكرمايعينها) اىماييز تلك الصيغة مى غيرهـــآ من الصبغ (سيت) المذكورات الذال (حدود اوالادع) في تعربف (لا تفعل أواسمه كمه حتما استعلاء) ونناهر ان لا تفعل نرسي لفظي وأماز بإده أواسم لا تفعل بعني من حبث المعنى كمه فلا نه السملاتكففوهوولانفعلواحدق المعنى وأماحتمانلائنذ كركل منهمالاعلى هذاالسبيل ليسمن

مقطوعيها لانهلاءتمل الافراد الباقمة بللا يحتمل الاماتعرض له فكل واحد متهما مفطوع بهمنوحه ومظمون من وحد فتعادلا قان ملادا كانامنساويين فلايقسدم أحسدهماعلى الاتنربل يجب التوقف وهومذهب الفاضي قلما برح تفديم الماص بأن فسده اعمالا للسداملين وماقاله المصنف صدينف لان خيرالواحد مطنون الدلالة أيضا لانه يحتمل الجازواليقل وغيرهما مما عسع القطع غايتسه أنه لايحنسمل التخصيص نع عكسه أندى اندلالة أكخاص على مدلوله الخاص أفوىمن دلالة العام علمه فلذلك قدم والتاات لوجاز تخصيصهما يخيرالواحد لجاز تسجعمانه لانالنسيزأيضا في الازمان لسكن النسخ باطسل بالانفاق فكذلك التخصيص وجسوابهأن المنصيص أهون من النسم لان الديزيرفع الحكم بخلاف النعصيص ولا بازممن أثمر الشي في الاصعف تأثيره في الاقوى قال (و ا دمنع أبوعلى ٠٠٠ حيدًا ا

سيس والمكرخى عنفصل وابن شريح الجلاء في القياس واعتبر القانى والمام الحرمين المامانة من قيل القياس فرع فلا يقدم قلما على أصله قبل مقدمانه أكثر فاعمال المكل أحرى أفول هذا معطوف على قوله بخبر الواحد أى يجور تخصيص المكاب والسمة ضا واعمل ان القياس ان كان قطعيا فيجور التخصيص به بلاخلاف كاأشار الميمال النبارى شادح

البرهان وغيره وإن كان طنيا فضيه مذاهب كل المستف منها سبعة الصيم الجواز مطلقا ونقله الامام عن الشافي ومالا وأى حنيفة والاشعرى ونف الا مدى وابن الحاجب عن أحدايضا والثانى قالة أبوعلى الجبائى لا يجوز مطلقا واختاره الامام في المعالم و بالغفى انكار مقابله مع كونه قد صحمه في الحصول والمنتقب وموضعها في المسالم هو آخر القياس والثالث قاله عيسى من آبان النخص قبل ذلك بدليل آخر غير القياس جازسواء كان التنصيص متصلاً ومنفصلا (٣٣٩) وان لم يخصص فلا يجوز لكن يشترط في

الدلدل الخصص على هدندا المدهبأن بكون مقطوعا يهلان تخصيص المقطوع بالمطنون عنسده لايحوز كأنقدم فأول المسئلة فأفهمذلك وحذفه المصنف للاستغناء عنه عمانقدم والرابع فالمالكرينان كان قدخصص مدليسل منقصسل حاز والافداد والخامس قاله ابنشريح انكان القياس جلياجاز واتكانخفيافلاوفي الملي مذاهب حكادافي المسول ولميرجم شيأمنها ورجعني المنتخب أنه قساس المعي والخفي قيساس الشبدوقال ان الحاجب الجلي هوماقطع بنق تأثيرالفارق فيسه وستعرف ذلك فى الفساس انشاءاته تعالى والسادس قاله حجة الاسلام الغزالي أنهسدا العاموانكان مقطو عالمتنالكن دلالته ظمية كآنقسدم والقياس أيضاد لالته ظنية وحمنثذ فانتفاوتاف الطن فالعثرة بأرجع النطنين وان تساويا فالوقف والسابع التوقف وهوم ذهب القاضي أبي مكرواماما لحرمين والخشار

هذاالقبيل وأمااشتراط كونه في حال الاستعلام ففيه خلاف وهذا هوالمختاركا رقدم مثله في الامر (وهي) أى هذا السيغة خاص (التصريم) دون الكراهة (أوالكراهة) دون التمريم أومشترا الفقلي بين القوريم والكراهة أومعنوى لوضعها القدر المشترك بيتهما وهوطلب الكف استعلاء أومتوقف فيها بمعنى لاندرى لا يهماوضعت (كالاعم) أى كصبغته هلهي خاص للوجوب فقط أوللمدب فقط أو مشستولة لفظى بيتهسما أومعنوى أومتوقف فيها لاندرى لائيهما وضعت تميريدا لامرسافي المذاهب المذكورةعة (والمختاد)أن صيغة النهى حقيقة (التصريم لفهم المنع المتممن الجردة) وهوأ مارة المقيقة (وجاذفغ عُمره) أى المتمريم لعدم تبادر الاحد ألد الرفى المصريم وغميره فلا يكون حقيقة فيسه فاستى الماشتراك المعنوى والاصلء مالاشتراك اللفظى والجسا زخيرمنه فتمين خمهذاا لحدالنفسى وقدذكر ان الساجب معود عسيرمنعكس لصدقه على الكراهة النفسية (قساعظة عكس النفسي بزيادة حتم والادخلت التكراهة النفسسية فالنهى) النفسي (تفس المضريم واذا قيل مقتضاه) أى النهى المصريم (يراد اللففلي) لان التحريم نفس النفسي لامقتضاه (وتقييد الحنفية التحريم بقطى الثبوت وكراهته) أى التحريم (بطنيه) أى النبوت (ليسخلافا) في أن النهى النفسي نفس التمريم (ولاتعدد في نفس الامر) فان أأاب في نفس ألام و طلب الترك حتم اليس غير وهذا الطلب قديص ما يد المعليه بقاطع البنافيعكم بثبوت العلب قطعاوهوالتمرج وقديصل بظنى فيكون ذلك الطلب مطنونا فتسميه كراهة تحريمذ كره المصنف (وكون تقدم الوجوب) للنهى عنه قبل النهى عنه (قرينة الاباحة) أى كون الهم الدباحة (ذ كرالاستاذ) أبواسعق الاسفراييني (نفيه) أى نفي كون تقسدمه قرينة لكون النهى الاباحة (أجداعا ويوقف الأمام) أى امام الحرمين في ذلك حيث قال في البرهان ذكر الأسستاذ أبي اسصق أنصيغة النهي بعدتقدم الوجوب محمولة على الحظر والوجوب المسابق لاينتهض فرينة في حل النهى على رفع الوجوب وادى الوفاق فى ذلك ولست أرى ذلك مسلما أما أنا فساحب ذيل الوقف عليه كافدمته في صبيغة الاحريعدد الحظروما أرى المخالفين يسلمون ذلك اه (لا يتجه الا بالطعن في نقله) أى الاحساع (ونقل الخلاف) فيه وطاهركلام الامام انه لم يقله الانتخمينا فلأ بقدح (اذبتقدير حسمته) أى الاجماع على ذلك (بلزم استفراؤهم ذلك) أى انه بعد الوجوب ليس قريمة كونه للا بأحة (وموجم) أى مسيغة النهى ولواسمها (الفوروالشكراراي الاستمرار خلافالشذوذ) ذهبوا الى أنه مطلق الكف من غبرد لالة على الدوام والمرة ونص في المحصول على انه المختار وفي الحاصل انه الحق لانه قد يستعل لسكل متهماوالمجاز والاشستراك اللفظى خلاف الاصل فكون للقدر المشسترك وأحسوابأن العلماء لمزالوا يسستدلون بالنهسى على الترك مع اختلاف الاوقات من غير تخصيص بوقت دون وْفْت وْلولاانه للدوْ أملنا مع ذلك ومن هناوالله أعلم حكى ابن برهان الاجاع على دلك مُلا يحنى أنه اذا كان المراد بالتكر اردوام تركُّ المنهى عنده كان مغنما عن النُّور لاستلزامه أياه ﴿ (مستله الا كثراذا تعلق) المسى (بالفعل كان) النهسي (لعينه) أىلذاتالفعلأوجزته (مطلقا) أىحسسيا كانأوشرعيا (ويقنضي) النهني (الفسادشرعاوهو) أى المسادشرعا (البطلان) وهو (عدم سبيته) أى غروج الفعل

(٢ ٤ س التفرير والتعبير أول) عندالا مدى أن علة القياس ان كانت ابنة بنص أواجماع بازالته ميس والافلاوقال ابن الماجب المحتارانه يجورا فابتد العلة بس أواجاع أو كان أصل القياس من الصود التى خصت عن العموم قال فان لم يكن شئ من ذلك نظر ان طهر في القياس رجان خاص أخدنا موالافنا خد بالعموم (قوله لما ما تفسدم) أى فى خبر الواحد وهو أن اعمال الدليلين ولوس و جه أولى (قوله قبل القياس فرع عن النص لاس ولوس و جه أولى (قوله قبل القياس فرع أى احتج أبوعلى على أنه لا يجوز مطلة ابوجهين أحيدهما أن القياس فرع عن النص لاس

الكم المقاس عليسه لا بدوا ويكون ما بنا بالنص لانه لو كان ثابنا بالقياس لزم الدورا والتسلسل واذا كان فرطاعنه فلا يجوز تخصيسه فلا بموالا بلزم تفديم الفرع على الاصل المنك المستف بقوله قانا على أصله يعنى سلنا أن القياس لا يقدم على الاصل المنك المستف العموم به لم نقدم على النصل المنك المستف المنافي العموم به لمن النصل المنافي ال

عن كونه سببا (لحكمه) وتمرنه المقصودة منه (وقيل) يقتضى الفساد (الحة وقيل) يقتضى الفساد (ف العسادات نقط) كاعليه أبوا لمسين البصرى والغزالى والامام الراذي شمالمذ كورف أصسول ابن الحاجب وغيره يدل مكان يفتضى وفرق يبنهما بأن في لفظ الافتضاء اشارة الى أن القير لازم متقدم بمعنى انه يكون قبصافنه ي الله عنه لاأن النهري وسب قعه كاهورأى الاشعرى لكن لا يحنى ان هذا لا ينانى في عامسة ماهنا فليتأمسل (والحنقيسة كذلكُ) أي ذهبوا الى أن النهي المتعلق بافعال المكلفين دون اعتقاداتهم على ماف التلويم يكون لعين الفعل (فالحسى) وهو (مالابتوقف معرفته على الشرع كالزناوالشرب أىشرب أناجرفان كلامنه مايحقق حسامن بعلم الشرع ومن لابعلمه ولاينوقف معرفة حقيقته على الشرع (الامدليل انه) أى النهى عن الفعل (لوصف ملازم) للفعل النهى عنه أى قائم به غير منفك عنه فيكون حينتذا خير ما الأنه بمنزلة ما هواحينه (أو) ان النهبي عنه لوصف منفك عنبه (جاور) له فيكون لغد يره أيضا الاان لايكون عنزلة ماهو العينه (كنهى قربان الحائض) فان النهيئ عن وطنها في الحيض لمعسني استحمال الاذى وهو مجاو رالوطء غير متصل به وصده الازمااذ الوط عُدينفك عنه كاف دالة الطهر (أما) الفعل (الشرعي) وهومايتوف معرفته على الشرع (فلغيره) أى فالنه ي عنه لغيره من جهة كونه (وصفالازماللتمريم أوكراهته) أى النحريم (بحسب الطريق) الموصلةلهالينامنقطعأونلن (للزومالمنه بي) أىللزومذلكالمعسىالذىهومشارالنهسي بالفرض (كصوم) بوم (العيد) فان الصوم الشرى يتوقف معرفة على الشرع ومافى الصيحين نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صوم الفطر والغمر انتهى لمعنى اتصل بالوقت الذي هو يحل الاداءو صفا لازماله وهوكونه بومضيافة الله تعلى لعباده وفى الصيام اعراض عنها فكان مراما للاجماع عليسه كأ فى الاختيار وشرح الهدف للنووى والافقد كان مقتضى اصطلاح الحنفيسة تطراالى السمى المذكوركونه مكروها تحريمالانه غسرقطعي الشبوت (أو)قالنهسي عنسه لغسيره منجهة كونه وصفا (مجاورا)له (مكن الانفكاك) عنه (فالكراهة ولو) كان طربق نبوت النهي (قطعيا كالبيع وقت النَّــداءُ) أَى أَذَانَ الجَعة بِعدزُ والشَّمْس يومهافان النهيء شه فَى قوله تَعـالى وذر وَاالبيسع لغيرُم ﴿ (لترك السمى أى الاخد الال بالسمى الواجب الى الجعمة وهوأ م مجاور البييع قابل للانفكاك عنه قان البيع وبعدد بدون الاخلال بالسعى بأن يتبايعاف العاريق ذاهبين اليها والآخلال بالسعى يوجد بدون البيع بأن يكثاف الطريق من غيربيع (فان نافى) الحكم الشرع النهى وهوالتصريم (الاول) وهو النهي عنسه لوصف ملازم (فياطل) أى ففعل المنهي عنه ماطل (كنسكاح الحارم ليس حكمه) أي النكاح (الاالحل المافى الفتضام) أى النهى وهوالقدريم فكانكا من اطلا فان قبل يشكل عليسه بوت النسب وعدم وجوب الحد فالجواب لافان هدذه الاشماء ليست حكم العقد بل حكمشئ آخر كاأشار اليه قولة (وعدم الحدوثبوت النسب حكم الشبهة) أي صورة العقد عليهن هذا وعدم الحد أقول أي حنبفة وسفيان الثورى وزفر وثبوت النسب ووجوب العدة أيضاقول بعض المشايخ تفريعا علىهذا القول ومنهمس منع ثبوته ووجوبها لان أقل ماينتني كلاهما عليسه وجود الحل من وجه وهو

القياس بتوقف عليهاأ يضا ويختص القياس بتفوقه على مقددمات أخرى كسان العسلة وثموتهافي الفسرعوا نتفاء المعارض عنهواذا كانت مقسدماته الحتملة أكثر كان احتمال اللطااليسه أقرب فيكون الغلن الماصلمنه أضعف فاوقدمناالقياسعلىالعام لقدمناالاضعفعلى الاقوى وهويمتنع وأسباب المصنف وجهن أحدهما أنمق دمأت العام الذي بريد شخصمصه قلدتكون أكثرمن مقدمات القساس وذلك مأن مكسون العسام الخصوص كثمرالوسائط أى سنناو سنالني صلى الله عليه وسالم أوكس الاحتمالات الخلة بالفهم ويكونالعام الذى هوأصل القساسقسر ببامن الني صلى الله عليه وسلم قليل الاحمالات بعيث أحكون مقدماتهمع المقسدمات المعتبرة في القياس أفل من مقدمات العام الخصوص قال في الحصول وعنسد هذا يظهر أن الحق ما قاله الغيزالى الثانى سلناأن

مقدمات القياس أكترمن مقدمات العام وأن الظن مع ذلك يضعف لكن مع هذا يجب التفسيص لان إعمال الدليلين منتف أحرى أى أولى قال بر (الرابعة يجوز تخديص المنطوق بالفهوم لانه دليل كتفسيص خلق الله الماعد طهوه الا يجمه شئ الاماعد طعمه أولونه أور يحد عنه وه الماعد عنه الماعد عنه وه برم أولونه أور يحد عنه وه الماعد عنه المنطوق به وه برم الا مدى والمنطوق به وه برم الا مدى والن الحاجب وقال الا مدى لا نعرف فيه خلافا سواء كالمفهوم موافقة أو محالفة وقد توقف في المحدول ولم يصرح بشئ

الأأنه ذكر دليلا يقتم على المنافع وفقال ما معناه ولقائل أن يقول المفهوم أضعف دلالة من المنطوق فيكون التنصيص بة تقديم اللاضعف على الاقوى وذكر صاحب التصيل نصوه أيضافقال في جوازه تطر نعم جزم في المنتف هذا بالمنع وصرح به في الحصول في الكلام على تخصيص العام بذكر بعضه وقال في الحياصل انه الاشب واستدل المستف على الجواز بأن المفهوم دليل شرى فحاز تخصيص العموم به جعابين الدليلين كسائر الادلة مثاله قوله عليه الصلاة (٣٣١) والسلام خلق الله المناعظ هور الابنجسه

شئ الاماغسرطعه أولونه أور يحسه مع قوله صلى الله علمه وسسد لماذادالغ الماء فلتن لمعمل حشافان الاول بدل عنطوقه على أن الماءلا ينعس عندعسدم التغمسواء كانقلتما أملا والثانى يدلء فهومه على أنالماء القليسل ينعيس وانلم بنغسر فيكون هذا المفهسوم مخصصا لمنطوق الاول ولمعثل المستف لمفهومالموافقة ومثاله مآ اذاقال من دخسدل دارى فانسر به م قال اندخل زيد فلاتقله أف قال * (الخامسة العادة التي قررهارسول الله صلى الله عليه وسلم تخصيص وتقريره على مخالف العمام تخصص لهفان ثدت حكمي على الوالد يسكى على الجاعة رتفع الحرج عن الباقين) أفول لااشكال فان العادة القولسة تخصص العوم نصعلمه الغزالي وصاحب المعتمدوالا مسدى ومن تمعه كااذا كانمنعادتهم

منتف فى المحارم وعلى هسذا لاورود للاشكال بالنسبة الى النسب والعدة وأما على قول أبي يوسف ومحد والاغة النسلانة فلااشكال أصلااذاعل بالصريم لايجابهم الحدعليه وعدم وجوب العدة ونبوت النسب وبوردالاشكال بعدم الحداذالم يعلم بالضريم على قولهم ويدفع بأنه لعدم العلمذاك فليتنبه له قال المصنف (وَيَجِبِمشله) أَى هذا وهوالبطلان (في العباداتُ) سُواءَكان النهـي عُنها لوصف ملازم أولا لانمِها أذالم تنتهض سيبا للمها الذى شرعت له تحققت ومسف الساطل اذتص مرعدية الفائدة وهدذا جث المستفواختياده ورتب عليه خلافالهم في بعض الفروع (كسوم العيد) فان النهي عنه لعني ملازم وهوالاعراض عنضسيافة الله تعالى فكان بعسد كونه سرأ مالا نعقادا لاجساع عليه بعسدالنهي عنه باطلار لعدم الحل والثواب) أى لا نتفاه صفة الحل وسببيته للثواب وهو الذى شرع له العبادة النافلة ثم رتب على عدم حدل الشروع فيسه عسدم لزوم القضاء بالافساد فقال (فوجب عدم القضاء بالافساد لان وجوبه) أى القضاء بالافساد (ينبعه) أى حل ابتداء الشروع وهومنتف قان قيل فيلزمان لابصح النسذر بهلمانى صيغ مسسلم مرأفوعا لانذرفي معصسية الله لكنه يصح فالجواب المنع (وصفة نذره لانه) أى نذرم (غسرمتعلقه) الذي هومناشرة الصوم المنذورفية فعم (ليظهر) أثره (في القضاء تعصيلاللملة) والماصلان صدالندربه تتبع وجود المعلة لانسرع المسروعات كالهالمال العباد وفي تصييرالمذربه ذلك وهوأت بتعقدته ليظهر في القضاء قصصه ل بعضا انعقد الامو حياللقضاء (فيجب)على هذا (أن لا يبرأ) الناذر (بصومة) لكنهم قائلون بخروجه عن تذره بصيامه مع العصيان لأنه نذرماه وناقص وأذاه كماالتزمسه ولمسأ كان هسذا مبنياعلى ان موجب النذرو جوب أدائه فاذا لم يؤده حينتُذيو جب خلفه من القضاء دفعه بقوله (فانازم فيهاً) أى في صفة النذر (وجوب الاداء) للنذور (أولاوجب نقيها) أى صفة النفذر به لانه نذر بمعصية وهي منهى عنه غيراً ناانما صحفاه حلالانهي على مااذانذر بمعصب فليقعلها أمااذاندر بمعصب فلهاقضاء هوعبادة فلايلزم من الشرع نفيه لان قوله مسلى المه عليسه وسلم لانذر في معصية نني النذر أن يوجبها وحينتذ فيصب في تصيير النذر بصوم العيد الاعتبارالذيذ كرمفان أبواالا أن يشترط لعصشه كونه يوحب أولانفس للنذو رمنعنا محة النذرجينيذ (خسلافالهم) أى للعنفية في الفصلين على النقدرين وهما وجوب ان لا يعر أ يصومه ان كانت صحة النذر ليُست الالتظه (في وجوب القضاء فانم مع يقولون لوصام خرج عن عهدة النذر وصعة النذران كان أثره في ايجاب الاداء أولالانه تعصيم نذر بمعصية (١) ثم هذا المذكورمن اطلاق صحة نذرصوم بوجى العيدين وأيام النشريق واقه يفطرو يقضى ولوصامها أجزأه والمسطورف كثيرمن الكتب المعتبرة وفشرح مختصرالف دورى للعسدادى وجسل نذوصوم يوم النصوصيح نذوه عنسدنا في طاهر الروابة وروى أبو بوسف عن أبى حنيفة أنه لا يصيع وبه قال زفر والشافق والنوفيق اذاعين السذر يبوم التحرلا يصيح

اطلاق الطعام على المفتات خاصة موردالنهى عن بسع الطعام بعند منفاض الافان النهى بكوت خاصا بالفتات لان الحقيقة العرفية مقدمة على اللغوية وأما العادة الفعلية وهي مسئلة الكتاب ففيها مذهبان وذلك كالذاكان من عانتهمان بأكاواطعاما مخصوصا وهوا ابرمث الافورد النهى المذكور وهو بسع الطعام بجنسه فقال أبو حنيف قيضن النهى بالبرلانه المعتاد وخالفه الجهور فقالوا بابرا الموم على عوصه هكذا تقسله الاسمى وابن الحاجب وغسيرهما وقال في المحصول اختلفوا في الفصيص بالعادات والحق المان كانت موجودة في عصره عليسه الصلاة والسلام وعلم بها وأقرها كالذا اعتاد واسع الموز بالموزم تفاضلا بعد ورود

⁽۱) قوله شمهذا المذكورالى قوله ولا يعرى عن تأمل هـ ذه العبارة ساقطة من النسعة العتبقة المعتمدة ولكتهام لهقة في هـ امش نسعة مصيعة وعلم العبارة ساعة عليمة وعلم العبارة العبارة ساعة علم المستعدة وعلم العبارة العبارة

النهى وأقر وفاتم الكون مخصصة ولكن المخصص في الحقيقة هوالتقرير وان لم تكن بهد والشروط فاتها لا تخصص لان أفعال الناس لا تكن بهد والمسنف على هد النفصيل وهو في الحقيقة لا تكون حبة على الشرع نعمان أجعوا على التخصيص لدابسل آخر فلا كلام و نابعه المصنف على هد النفصيل وهو في الحقيقة موافق المات المعادة المات المعادة المعادة

فتعمل والهائى بوسف على هدذ وان قال تله على صوم غدفكان الغديوم المنعر بازم صومه وعليده يعمل ظاهرالرواية اه قلت وقدروى هذا التفصيل عن ألى حنيفة الحسين على مافي المسوط وغسيره وهويشعر بأن تطاهر الرواية اطلاق العصة كافي عامة الكتب ويتلخص أن في هذه المسئلة عن أى حنيفة ثلاثر وايات الصحة مطلق اوهى ظاهر الرواية ومنعها مطلقاوهي رواية أى بوسف وان المبارك عنسه أيضا كاذكره بعضهم وبه قال مالك كافى بعض المواضع والشافعي وأحد والتفصيل وهى رواية الحسسن عنسه وتوافقه مافى رواية إن القاسم واس وهب عن مالك لونذرصوم يوم فوادى يوم فطرأوفعر يقضيه ووسههأنه لمانص على ومالنصر فقد صرح ساهومتهي عنه يعتلاف مااذالم ينص عليسه فصاركة ولهالله على صوم يوم حيضى فألايصع وغددا وهو يوم سيضها فيصي لكن المطورفي الخلاصة وغيرها عزوهذا الى أبى يوسف خلافالزفر مرتوجيه قول أبي توسف بأن ما يوجبه الانسان على نفسه من الصوم في وقت بعينه عَنزلة ما يوجبه الله تعمالى عليه في وقت بعينه ومعاوم انهالوحاضت فيوممن رمضان لزمها قضاؤه فتكذاهذا كافى شرح الحدادى غير وجيه بالنسبة الى مانحن فيه وأوجه منه ماقيل لانه أضيف الحاليوم وهو محله واعتراض الحيض منع الاداء لاالوجوب عندصد ورالنذر وصاركن فرهاصوم غد دفنت يحب القضاء بعد الافاقة أوصوم غدوهي حائض يجب القضاء لتصور انقطاع الدم والمستلتان في الفتاوى الظهيرية بخلاف بومسيضى لانها لم تضفه الم محله شرعا قلت على أن لقائل أن يقول لا يتم هـ ذا القياس من حيث ان الحيض لا يلزم و جوده في غدوان كان يوم عادتها بخلاف الابام المذكورة اذاندرصيامها منغيرنص عليهامن حيث انها محققة الوقوع فى غدوتم ومفا اذا ثبت شرعا تعينها لذلك وقت النذر ثم قيل في الفرق بين نذرصوم يوم التحر على ظاهر الرواية ونذرها صوم يوم حيضهاأن الحيض وصف للرأة لالكيوم وقد ثبت الإجاع أن طهارتها شرط لادائه فلما علقت النسذد بصفة لانبق معهاأمسلا للاداءلم يصيح كالرسل يقول اله على ان أصوم بوما أكلت فيه بخلاف نذرصوم نوم النحر فانه ليس كذاك ولا يعرى عن تأمل (وما خالف) ماذ كرنامن وجوب بطللان العبادات التي تُعلق بها مسى القَسريم (فلدليل كالصلاة) الناملة (في الدوقات المكر وهة على طنهم) أى الحنفية فانهم حكموابعصتهام النهى المحسرم أوالموجب لكراهة النعسريم فني صيح مسلم والسن الادبع عن عقبسة بنعام المجهى قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينها فاأن نصلى فيهن وأن نقير فيهنمونا ناحين تطلع الشمس بازغةحتى ترتفع وحبن يقوم قائم الفهيرة حتى تزول وحب تضيف الشمس للغروب حتى تغرب وأشار بقواء على طنهم آلى أنه يخالف لطنهم مملّا كان حاصل وجه طنهم أن النهى تعلق بمسمى الصلاة ومسمساهسا جموع الاركان وبجير دالشروع لا تحقق الاركان فلم يتصفق المنهى عنسه فصيح الشروع لعسدم تعلق النهى به بخلاف الصوم فانه عصرد الامساك بنية يكون مرتسكا للنهى عنسه فلا بلزم المضى فيسه ليلزم الفضاء بالافسساد أشاراليه مع دفعسه بقوله (وكون مسماها) أى الصلاة (لا يُتَّمَقُقُ الْابَالْارْكُ اللَّهِ تَضَى) افسادها (وجو بالقَضَّاءُ لانهُ) أَيُ وجو بِالقَصَّاءِ الذَّهِ اد (بوجوب الاتمام قبل الافساد والثابث نقيضه) أَي نقيض وجوب الاتمام وهورمة الانمام (وبلزم)

التي قسر رها الرسول تخمص أنالمعتاد يكون خارحاعن غبرالمعتادفهما مستلتان في آلحقيقه فافهم ذلك (قو**له** وتقريره) يعني أ أنالني صلى التعليه وسلم اذارأى شفصا ينعل فعلا مخالفاللدليل العام فأقره علسه فكوث اقسىراره تغصما الفاعسل ععدني أنحكم العام لاشتف حقه لانه عليه الصلاة والسلام لايقرعلي بأطسل نعمان ثبت هذا الحديث المروىعن الني صلي آتله عليه وسلم وهو حكمي على الواحد سكمي على الجاعة فيرتفع حكمالعام عن الباقين أنضآ وتكون ذلك نسطا لاتخصيصا قال ان الحاحب وكذاك ان لمشت ولمكن ظهرمعسني يقتضى جواز ذلك فانالهستى مالخااف من وافقه في ذلك العسى ولمسفلالمداث ستلعنه المافظ حال الدين المزى فقاله انهغرمعروف فلدلك مؤفف فسته المصنف قال الاتمدى فبيل الاجاع ولافسرق فى دلالة التقرير على الجوازين أن يكون

الشخص عالمابسبق التعريم أم لاوالا كان فيه تأخير البيان عن وقت الماجة ثم قال هووا بن الحابب انه يشترط أيضا أن يكون عليه الصلاء واعتقاده الاباحة كتودد اليهود الى أن يكون عليه الصلاة والدسلام قادوا على الانكار وأن لا بعلم من الفاعل الاصرار على ذلا الفعل واعتقاده الاباحة كتودد اليهود الى كنائسهم قال به (السادسة خصوص السب لا يخصص لانه لا بعارضه وكذا مذهب الراوى كديث أبى هر يرة دنى الله عنسه وعله فى الواد غلام المناب المناف المناف المناف القدحت روايته فلناد به اطنه دايلا ولم يكن أقول هذه المسئلة وما بعدها الى آخر الباب

فهاجه له بعشهم مخصصامع أن الصحيح خلافه وفي هذه المسئلة منه أمران اذا تقررهذا فاعلم أنه اذا وردا خطاب جوابا عن سؤال فال كان لا يستقل بنفس كان تابعاللسؤال في عومه وخصوصه فأما العوم فكقوله عليه الصلاة والسلام وقد سئل عن يدع الرطب بالفرأ ينقص الرطب اذا جف فالوانعم فقال ولا الدافا فله بعم كل بدع وارد على الرطب وأما المصوص في كالوقال قائل تومنات بما الصرفقال يجسز ثال الرطب اذا بدى وهذا الابدل على جوازم في حق غديره الانه سأله عن وضوئه خاصة (٣٣٣) فأجابه عنه ولا عوم في اللفظ ولعل

المكمعلى ذلك الشغص لمسي يخصه كتعصيص خزعة بقبول شهادته وحده وأبى ردة ماحزاء العناق في الأضحية ومنهذا القسم عسلى ماقاله هو والامام قول القائل والله لاأكات جوانالمن سأله فقال كل عنددي فأن العدرف مقتضى عود السوال في الجواب فسسلا يحنث الأ بألا كلُّ عنسده وان كان مستقلانظ فانكان مساويا فلا كلام وان كان أخص كقوله من أفطر في رمضان بحماع فعلمه الكفارة حواما لمن سأل عن مطلق الأفطار فى رمضان قال فى المحصول فلا بحوز الابشلاثة شروط أحدها ان مكون في المذكور تنبيسه عدلي مالم بذكر والثانى ان بكون السائسل محتهداوالثالث أن لاتقوت المصلحة باشتغال السائل بالاجتهاد وان كان أعم كقوله علسه المسلاة والدلامانلوا جمالضمان حن سئل عن استرى عبدا فاستعمله شروبد مه عسافر تموكفوله وقسد ش عن يتر بضاعة خلق الله الماعطهورافهل العبرة

أيضا (أن تفسد) المسلاة (يعسد كعة) لارتكاب المنهى عنسه حين ثذ (وهو) أى القساد بعسدركعة (منتف عندهم فالوجمة أن لايصم الشروع لانتفاء فاثدته من الاداء والقضاء ولامخلص ألا يجعلها) أى كراهة الصلاة ألىافل فى الاوفات الشلائة المكروهة (تنزيهية وهو) أى وجعلها تنزيهية (منتف الاعسدشذوذ أما البيع في كمه الملائوينية) الملك (مع الحرمة فينبت) البيع مع النهى (مستعقباله) أى لللا حال كونه (مطاوب التفاسيزوفع اللعصية الامدايل البطلان وهو) أى وتبوت الملك مطاوب التفاسخ (فساد المعاملة عندههم) أى الحنفية وقيسد بهاليضرج العبادة فان فسادها عندهسم وبطلائها سواءانما الفسرق بين الفسادواليطلان فى المعاملات فان مقتضى النهى هو التحريج والفسرض أنه لاينافى حكمه من الملك فلم يكن النهبى مانعامن ثبوت حكمه وهونفس الصعة ومع كونه مطاوب النفاح هوالفساد (بخلاف بسع المضامين) جعمف مون من ضمن الشي ععني تضمنة ماتنه مدي الفحل من الوادفية ول بعت الواد الذي يحصل من هذا الفصل فأنه (باطل) لقيام الدليل على ثبوت البطلان فيسهمع النهس عنه فقد أخرج عبد الرذاق باسناد صيم أن الذي صلى الله عليه وسسلم نهىءنالمضامين والدليل كونالنهبى عنسه (لعسدمالمحل) أى يحكيته الشرعمة البييع لانالميا قبسلان يطلق منسه الميوان ليسبعال والمكم لأبثبت الاف ألحل فكان باطلا بالضرورة فتم علهرأن حتى العبارة ان يقسال رفعاللعصية وهوفساد المعاملة عندهم الايدليل البطلان كبيسع المضامين الى آخره فليتأمل (أماالاول) أى كون حكم البيع الملك (فلعدم النافي) له كاه والاصل (وو حود المقتضى وموالوصع الشرعى لان الشرع وضع البيع وهوالأيجاب والقدول لا ثبات المات وم محدمنه بعد ذلك سوى شميه عنه أذا كان بصفة كذا وهـ ذا القدرلا بوجب تخلف مقنضى ذلك الوضع (القطع بان الفائل لاتفعله) أي لا تفعل ماجعلته سببالكذا (على مُلَذا الوجه فان فعلت) ذلك على هُذا الوجه (ثبت حكمه وعاقبتك لم سناقض) قوله النانى قوله الاول فكان اثبات البطلان ونفي حكم التصرف من عبردالنهى لوصف لازم قولابلادليسل موجب (وقولهسم) أى الشافعية النهى عن البيع (طاهر في عدم ثبوته) أى الملك فيسه (شرعا ممنوع) فان اثر النهى ليس الاف التَّمريم وقسد فرض أنه لأيضاد حكمه (فيشت الملك شرعاف بيع الرباوالشرط) المفسد حال كونه (مطاوب الفسخ) وفعاللعصية (و يلزمه العمة باستناط الزيادة في الشرط لانه) أي كلامن الزيادة والشرطهو (المفسد)وقد ذال الاأن يعسد كون هسذا قول على النالثلاثة خلافال نوليس على الحلاقه بل هوفى بعض المفسدات بشرط فيه ومحلهدد الجلاحك نب الفروع (وأماالثاني) أى لزوم التفاد ز فلرفع المعصية و يصرح بثبوت الاعتبارين)أى استعقاب المكممط لوب التفاسخ من غيرالعبادات (طلاق الحائض) المدخول بهافي الحيض (ثبت حكمه وأمر بالرجعة رفعا) للعصية (بالقدر المكن) فني العصيب عن ابن عرأنه طلق امرأنه وهي حائض فذكرذال عرالني صلى الله عليه وسلم فتغيظ فيه صلى الله عليه وسلم مُ قال ليرا جمها مُ عسكها حتى تطهر مُ تحيض فتطهر قان مدالة ان بطلقها فله طلقها قبل ان عسها فتلك العدة كَاأْمرالله تُعالى (مخلاف مالأعكن) رفعه (كلمذبوح ملك الغدير) فأنه لاقدرة العبدعلى

بعوم الفظ أو بخصوص السدب فيهمذهبان وهذه هي مسئلة الكتاب اصهداعن ابن برهان والا مدى والامام واساعهما كلسنف وابن المساحب أن العبرة بعوم اللفظ ولهذا والخصوص السدب لا يخصصه أى لا يخصص العام الوارد على ذلك السبب بل يكون باقياعلى مملوله من العوم سواء كان السدب هو السؤال كامثلناه أولم يكل كاروى أنه عليه الصلاة والسسلام مرعلى شاة ممونة وهي ميتة فقال أي الهاب دبغ فقد وطهر هكذا قاله الا مدى وابن المداجب وغيره ما وكانم جعلوا الشاة سبيالذ كو العوم ثم استدل المصنف على

ماك تاره بأن اللفظ العام مقتضاه شمول الالفائط وخصوص السبب لا يعارضه لانه لامنافاة بينه ما بدليل أن الشارع لوقال يخب عليكم جل اللفظ على عومه ولا تخصوه وسببه لكان جائزا قطعا ولو كان معارضاله لكان ذاك متناقضا واذالم يعارضه فيجب جله على المهوم علا بالمقتضى السالم عن المعارض هكذا استدل الامام على عدم المنافأة والمعارضة واعترض عليه صاحب المنتقيع فقال ان الشارع لو تعبدنا بترك التخصيص بكل مادل الدليل على (٤٣٠) كونه مخصصال كان جائزا ولا يوجب ذلك خروجه عن أن يكون مخصصافيل

ارفع المعسسية اللازمة من ذبحه حيوان الغير بغير إذه المنهى عنسه بأعادته الى ملك الغسيرو به الروح فلا بكون مأمورا مذلك والمفيداله فاماأخرج الدارقطني بسندجيد عن رسول الله صلي الله عليه وسلم لايحل لامرز من مال أخسه الاماطات به أهسمه وما أخرج الطبراني أن رسول الدصلي المدعلمه وسلم زارقومامن الانصارفي دارههم فذبحواله شاةفه سنعواله منهاطعاما فأخذمن اللحم شسيآفلا كه فضغه ساعة لايسسيغه فقالماشأن هذااللهم فالواشاة لفلان ذبعناها حتى بجيء فنرضيه من عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أطعموها الاسرى (قالوا) أى الذاهبون الى أنه يدل على البطلان مطلقا (لمرزل العلماء) في سأترالاغماد (يستدلونبه) أى النهى (على الفساداك البطلان) من عبرا نكار عليهم فهواجاع منهم على فه مُم ذلك منسه (قلنا) أعالم يرالوايستدلون به على البطلان (فالعبادات ومع المقتضى ف غيرها) أى وعلى البطلات في غيرالعبادات من المعاملات مع المقتضى للبطلات (والا) فيت لامقتضى البطلان فيها (فعلى مجرد التمريم) أى فانما يستداون على مجرد تحريم المنهى عنسه (ولوصر ح بعضه مالبطلان) أى بأنه يدل على البطلان في المعاملات (فكفولكم و به) أى بجدا الدليل (استدلالغة) أى بانه يدل على البطلان لغهة (ومنع يأن فهمه) أى البطلان منه (شرعا) لان فساد الشئ أي بطلانه عبارة عن سلب أحكامه وليس في لفظ النه ي ما يدل عليه لغة قطعا (قالوا) أىالذاهبون الى أنه يدل على الفساد أى البطلان لغسة (الامربة تنتي العصة فمضده) وهوألتهى يقتضى (ضدها) وهوالفسادأى البطلان (أجبب عنع اقتضائه) أى الامراالعمة (لغة ولوسلم) أنالامريقَتضىالحة (فيجوزاتحادأحكامالمتَقابلاتُ) لَبْلُوازاشــتْراكهافىلازمواحد (ولوســلمُ) أناً حكام المنقابلة منقابلة (فاللازم عدم افتضاء الصعة لا افتضاء عدمها) والاول أعموالا عملايستلزم الاخس (ودليسل تفصيلهم) أى الحنفية (قيما) يكون النهى عنسه لقبع (أمينه وغُسيره أما فالمسى فالاصل) أى فلائن كونه قبيمالعينه هوا لاصل لان الاصل ان يتبت القبع باقتضاء النهى فى المنهى عنه لا فى غسيره فلا يترك الاصل من غسير ضرورة ولا ضرورة هنا لا مكان تحقّق الحسيات مع صفة القبع لانهاتو جددها فلاعتنع وجودها بسبب القبع الااذا قام الدليل على خلافه كالنهبي عن الوطه في الخيض كانقدم (وأمافي الشرعى فلو) كان النهرى عنده (لعينه) لقبعها (امننع المسمى اشرعا) لامتناع وجود القبيم شرعا (فدرم نفس الصوم والبسع لكتهسما مابتان فكأن) الشرى (مشروعا بأصلة لاوصفه بالضرورة وقيسل لوكان) القبع في المنهى عنسه الشرعي لعينه (امتنع النهى لامنناع المنهى) حينتذلكن النهى واقع فكذا المنهى (ودفع بان امتناعه) أى المنهى عنسه (لايمنع تصوره) أى وجودالمنهى عنه (حسا وهو) أى تسوره حسا (مصبح النهى وهو) أى هذا الدفع (بناءعلى أن الاسم الشرى الصورة) فقط (وهسم) آى الحنفية (يمنعونه) أى كونه الصورة فقط (بل) هوعندهملها (بقيدالاعتبار) وهومنتني التعقق (قالواً) أى القائلون بأن الاسم الشرى للصورة فقط (النهى) النفسى (عن صلاة الحائض) وهوما فى حدبث فاطمة بنت أبي حبيش المتفق عليه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذا أقيلت الحيضة فدعى السلاة (و) النهبي

التعبد بقركه فكذلك هذا والأولى الاستدارل على عدم المعارضة بامكان اعالالعمام فيصاحب السبب وغبره وذهب مالك وأويوروالمزنى الى أن العبرة بخصوص السس ونقله معض الشارحين المحصول عن القسفال والدَّمَاق أيضا واستدلوا بأمورمتهاأت السبب لولم يكن مخصصال نقلدالراوى لعدم فائدته وجوابه أن فائدته هومعرفة السب وامتناع اغراحه عسنالعوم بالاجتهاد أي بالقياس فانه لايحسوز بالاجماع كانقله الاتمدى وغيره لاندخوله مقطوع به لان الحسكم وردبياناله يخلاف غسيره فان دخوله مظنون ونقسل الاتمسدي وابن الحاحب وغيرهما عن الشافعي أبه يفول بأن العسرة بخصوص السبب معتمدين عملى قول امام الحرمسين في اليرهان اله الذى سم عندى من مذهب الشانعي ونفسله عنسه في المحصول وماقاله الامام مردود فأن الشافعي رجه الله قدنصعلى أن السدب

لاا ثرله فقال في الام في باب ما يقع به الطلاق وهو بعد باب طلاق المريض ما نصه ولا يصنع السبب شيأ انها يصنعه عن الالفاظ لان السب قد يكون و يحدث الكلام على غير السب ولا يكون من قداً الكلام الذي حكم فاذا لم يصنع السدب فسه شيألم يصنعه لما بعده ولم يمنع ما بعده ولم يمنع ما بعده ولم يمنع ما بعده ولم يمنع ما بعده المنافق الوجد من الامنقاد ولاسما قوله والم ين عما بعده المنافق الوجد ين يحوم أيضا فقال قال قال قال قال قال الفظ على عومه فلماذا قدم الشافعي العوم العرى عن السب على العوم العرى عن السب على العوم المنافق الوجد ين عن السب على العوم العرى عن السب على العوم العرى عن السبب على العوم العوم

L

الوارد على سبب قلناما أورده من السبب وان لم يكن ما نصامن الاستدلال وما نعامن التعلق به فانه يو نب مسعفا فقد ما العرى عن السبب الخالث اله كلامه وهذه الفائدة التي حصلت بطريق العرض فائدة حسنة وأماما قاله امام الحرمين فقد قال الامام فوالدين في السبب الخالف المام فوالدين في المرافق المام فوالدين في المرافق مناقب الشافي المنافق و في المرافق المنافق و مناقب المنافق و مناقب المنافق و مناقب المنافق و مناقب المنافق و منافق المنافق و منافق و من

عهدالي أنهمنه وقال عسدنزمعة هوأخيولد على فراش أى من ولدنه فقيال الني صيدلي الله علىه وسسلم الواد للفراش وللعاهدر الحجر وذهبأنو حشفةالىأنالامةلاتصر فراشا بالوطء ولايلمقه الوأد الااذا اعسترفيه وحل الحديث المتقدم على الزوجة وأخرج الامةمن عومه فقال الشافعي ان هذا قسدورد على سدب خاص وهي الامة لاالزوجة قال الامام فخرالدين فتوهمه الواقف على هـ ذا الدكارم أنالشافعي يقول ان العبرة بخصوص السدب ومراده أنخصوص السد الايحوز احراجه عن العوم بالاجاع كأنقدم والامةهى السس فى ورود العموم فلا يحوز اخراحهاومن تفاريعهده القاعدة اختلاف أصحائنا فأنالعراباهمل يختص بالفسيقراء أملافات اللفظ الوارد في حوازه عام وقد فالوا الهوردعل سسوهوا لماسة ولماكان الراج هوالاخذ يعسموم الافظ كأث الراجي عدم الاختساص (قوله وكذا مذهب الراوي) أىلايكون

عن (صومالعيد) وتفدم تخريج ه قريبًا (ولزوم كون مثل الطهارة) من شروط العلاة (جزء مقهوم المشروط) الذي هوالصدلاة لان الصدلاة المعتبرة هي المفعولة بشروطها وهو باطل الاتفاق على انم اشروط لاأدكان (و) لزوم (بطسلان مسلاة فاسدة) للنافاة بينها وبين ومسفها بالفساد (بوجيمه) أىكون الاسم بازاء الهيئة نقط لان المتصور في هذه الصورة فقط (الجواب) المنع بُلُ (انحَانُو جب) التهىءُ عن صلاَّه الحائض وصوم يوم العيد وقولهُم صلاة فاسدة ﴿ صحة التُركيبُ ولايستارم) صفة التركيب (المقيقة) أي كون الأسم حقيقة في الصورة فقط (فالاسم مجازشرى فالبزم) الذي هوالصورة (القطع بصدق البصم للمسدمة) مع وجود الصورة ولو كان الاسم حقيقسة شرعيسة للصورة فقط لم بصدق (والوضع لماوجد شرطه لايستكزم اعتبارا لشرط جزأ) منه فانتني لزوم كون الشرط جزم فهوم المشروط قال آلمد نف (ولا يخني أنه آل كالرمهم) أى الـنفية على هسذا المواب (الى أن مصير النهري بوء المفهوم وهو يجرد الهيئة فسلواة ول الله من فالمعسى لموافقتهمله على أن مصم النهى الوجود الحسى للنهبي وان اختلفوا فأن الاسم حقيقة شرعية الصورة فقطأو بقيدالاعتبار (غيران صعف الدليل) المعين (لا يبطل المدلول) لمواز ثبونه بغيره (و يكفيهم) أى الحنفيسة (ماذكرنا والهم) من أنه لوكات المينه لاستنع المسمى لامتناع كونه قبيصالعينه حال كونه متصفابكونهمشر وعاالشارع فرتنبيه لماقالت النفية بحسن بعض الافعال وقصهالنفسها وغيرها كان تعلق النهى الشرى باعتبار القبع مسبوقايه الى بالتبع (ضروره حكمة الناهي) لان الحكيم لاينه ..ى عن شيَّ الالقبعه قال تعالى وينهى عن الفُعْشاء والمسكَّر ُ (لا) أنه بكوت (مسْدلول الصيغةُ فانقسم متعلقه) أى النهي (الى حسى مقبحه لنفسه الايدليل ولأجهة محسنة فلا تُقبل ومته النّسخ ولايكون سنب نعمة كالعبث) أى اللعب الحساوه عن الفائدة الشرعيسة (والكفر) لمافيسه من المكفران بالمنعم بجسلا ثل النعم ودقائقها وقبح مالافائدة فيه وكفران المنعم مركوز في العقول بحيث لايتصور جريان انسخفيه وبهدايعلم أسالمرادبة والهمانه فبيح اعينه أنعين الفعل الذى أضيف أليه النه ي قبيم وان كان ذلك العدى والدعلي ذانه (جعلاف الكدب المتعسين طريفالعصمة في) فان فيه جهة محسنة (أو) قبعه (عهة لم يرجع عليه أغسيرها فكذلك) أي لا تقبل حرمته النسخ ولا بكون سببنعمة (ويقدل فيده قبم لعينه شرعاً كالزنا النضييع) أى فانه فعل حسى منهد عنه بقوله تعالى ولاتقربوا الزناقبي بلهة فيسة لميرجم عليهاغسيرها وهي تضييع النسللان الشرع قصرابتغاه لمسل بالوطء على عدل تملُّوك بقوله تعالى الآملي أزواجهم أوما ملكت أيمانهم (فلم يجه م) الله تعالى (في مَلَة) من المل فان قدل تبوت مرمة المداهرة نعمة لا نم اللحق الاجنبيات بالأمهات والاجانب بالآياء وقد ثدتت مسدية عن الزناء غدالحنف ة وهو تباقض ظاهر لانه يفيد جعل الزنام شروعا يعد النهي فالحواب منع تبوتهامسابة عن الزنامن حيث ذاته بل من حيث انهسب للباء الذي هوسد ا بعضية الحاسلة بالولدالذى هومستحق للكرامات ومنها حرمة المحارم اقامة السبب انظاه والمفضى الحالمسبب الخني مقامه كافى الوطء الحسلال لان الوقوف على - قيقة العلوق متعذروالولدعين لامه صية فيسه م يتعدى

أيضا من صالاه موم على الصيع عند الامام والا تمدى واتبا عه ، اونقله في الحصول عن الشافعي قال بخلاف حل الخبر على أحد محليه هان الشافعي بأحد نبه بعد هب الراوى قال القرافي وقد أطلفو اللسئلة والذي أعتقده أن الخلاف مخصوص بالصحابي ثم مثل المستف بفوله صلى الله عليه وسلم اذا ولغ الدكاف في الاناء فاغسلوه سبعا الحديث فان أبا در يرة رواد مع الدكان يغسل ثلاث العلان أخذ بعد عبه لان قول المتداب ليس مدنيل كاستعرفه ان شاء الله تعالى وهدذ الله العير مطابق لان المحصيص فرع العموم والسبع وغيرها من أسماء

الاعدادنسوس في مدلولاتها لاعلمة وفد علفرت عشال معيدة كرما في ترجان في الوجيز وهوقوله صلى الله عليه وملمين بدل دينه فاقتلاه فان را و به هوان عباس ومذهبه أن المرآة اذا ارتدت لا نقتل فلذلك منع أبوحنه فة قتل المرتدة احتير الخصم بأن الراوى انحسا خالف العام الدليل لوشالفه لغسيرد ليل لسكان ذلك فسقا فادسا في قبول روايته واذا ثبت انه خالف ادليل كان ذلك الدليسل هوا فخصص وابلواب انه ويناف الشي علنه دليلا ولبس هو بدليل (٣٣٣) في نفس الاس فلا يلزم القد ولا المناصيص لعدم مطابقته وهذا

حرمة آياهالواطئ وأبنائه مسن الولدالى الموطوأة وجرمة أمهات الموطوأة وبناتهامنه أيضاالى الواطئ المسمرورة كلمن الواطئ والموطوأة بعضامن الاخر فواسطة الوادلان الوادمخ اوقمن مائهما ومضاف الى كلَّ منهماوهمذاهوالمرادبقوله (وثبوت حرمة المصاهرة عنده) أى الزما (مأص آخر) لابالزما وهذا التفصى منهذا الايراد كالتفصى من الايراد القائل الغصب فعل حسى منهي عنه بقوله تعالى ولا أنأكاوا أموالكم ببنكم بالباطل قبيم لهه فبه لم يرجع عليها غيرهاوهي التعدى على الغير وقد جعلتموه مشروعا يعسدا النهسى حيث جعلتموه سببالملك أاغصوب أذا تغير أسمه وكان مماعلك والملك نعمة بان يقال لم يتبت الملاث بالغصب مقصودا كابثبت بالبيع والهبة بل يثنت بأمرا خروه وان لا يجتمع البدلان ف ملك واحدد حكاللضمان المتذر دعليسه بالغصب وهذامعزة الىبعض المتقدمين من الحنفية واليه أشار بقوله (كثبوت ملك الغاصب عند ذوال الاسم وتقرر الضمان فيما بحيث بملك) وفي المبسوط ولسكن مذاغلط لان الملاعندنا شبت من وقت الغصب ولهذا نفذ بيع الغاصب وسلم الكسب فقال المصنف (والمختر الغصب عندالفواب سب النه المصوداجيرا) للقائث رعابه للعدل (عاسندى) كونه سسالفهان (تقدم الملك فيكان) الغصب (سياله) أى الملك (عيرمة صوديل فواسطة سبيته) أى الغصب (لمسَّدعيه) اى المالن وهوالضمان (وهذا قولهم) أَى المنفية (في الفقه هو) أَيْ الغصب (بعرضية أن يضيرسبا) لملا المغصوب (الأيتال لا أثر العلة البعيدة) في الحكم (ميصدق نغى سبسته) أى الغصب (للك) لانه السبب البعيدلة وحينتذ (فالحق الأول) أى كون السبب له أهما [آخرهوالنَّمان لننسُ الغُمَّ لاَناتَهُ ول لدرا لحق الأول سَامعُلي هنذا (لأن) في السنيسة للكُ (الصادق) على الغصب هو بني السببة (المُطلَق) أَى لَللُّ المُطلِّق (وسببتهُ) أَى الغصِّب لَللُّ أَنْماهو (بقيدكونه) أى الملك (غيرمقصودمنه) أى الغصب بل انما تنت القضاء بالقيمة (ولولاه) أى ملك الغُاصِ الْعُصوبِ (لم يصُرُ) أَى لم ينفذ (يَه م الغاصبُ) له قبل الشمان لانتفاء ماعداً الملك من شروط النفوذ وحيث انتفى الملك آيضافقد اشني شرط النفوذ مطلقا لكمه نافذ عالملك مابت له فان قبل بشكل بعدم نفوذعتقه قيل لالائن المستند ابت من وجه دون وجه فيكون ناقصا والناقص بكني لمفوذ البيع لاالعتقى كالمسكاتب بسيع ولايعتق (ولم بسلمة الكسب السابق) لانتفاعمو جب السلامة حيشة لكنه يسلمه فاللث نابته فان قبل يشكل ملكه المغصوب بالغصب بمدم ملكه زوائده المنفصلة كالولد أجبب لا كاأشار إليه بقوله (وعدم ملك زوا ثده الممفصلة لانه) أى ملك المفصوب (ضرورى) أى بشت شرطا لحكمشرى هو وجوب الضمان المتوقف على خروج ألمغسوب عن ملا المعصوب منسه ليكون القضاء مالقيمة حيرالما فأتاذلا جبر مدون الفوان ومايشت شرطا لحكم شرعى بكون مقا ماعليه ضرورة بعدم الشرط على المشروط وزوال ملك الاصل مقتضى وملك البدل مترتب عليه تمحمث كاب زوال الملائت مروريا لم يقعة في محمليس تبعما للغصوب (والمنفصل) من الزيادة كالواد (لبس تبعا) له فح يتعمق مه (بخلاف الزيادة المنصلة) كالسمن والجال (والتكسب) فان كلامنهما تبع عنص له أما المنصلة فظاهر داما الكسب فلاكه بدل المنفعة والحكم يثبت في النبر ع بشوته في الاسسل سواء ثبت في

المواب يصداذا كانالراوى عتدا قان كانمقلدافلا قال عر السابعة افراد فرد لاعصص مثل قوله علمه الصلاة والسلام اعالهاب ديغ فقددطهرمع قواهى شاممونة دباغهاطهو رها لاته غرمناف قبل المفهوم مناف فلنامف هوم اللقب مردود) أقول أذا أفسرد الشارع فردامن افسراد العامأى نص على واحمد بماتض نهوحكم عليه بالحكم الذى حكم به على العام فانه لامكون مخصصاله كقوله علمه الصلاة والسلام أعياهات ديغ ققد طهرمع قواه في شأة مونة دناغها طهورها والدارل علمه أن الحكم على الواحدلاينافى الحكم على الكل لانه لامافاة سن بعض الشئ وكله بل الكل محتاح الى البعض واذالم يكن منافعا لم يكن مخصصالان الخصص لابدأن تكون منافساللعام واعلم أن الواقع في الصيمين من دوامة اس عباس ان الشاه كاساولاه معونة تصدف بهاعليها وقدنقدمتمشل خموص السيب بفصة ممسونة أيضا وهوصيم

المونه ملفظ آخرغيرهذا واحتم الخصم وهوا بوثور بأن تخصيص الشاة بالذكر يدل عفهومه المتبوع على المتبوع على أن المسلم على المسلم ال

الحاجب تسليم التفسيس اذا كان المفهوم معمولا به كالوقيل اقتلوا المشركين م قسل اقتلوا المشركين الجوس و به صرح الوالحطاب الحنيلي على ما نقله عنه الآصفهاني شادح المحصول في المطلق والمقيد وحينشذ فتكون المكلام هنافي التفسيس يجبر دذكر البعض من المنطق عنه النظر عما يعرض له محاهو معمول به فافهمه الكن ذكر الاست وابن الحاجب في الفلاق والمقيد منفيين ما حاصله أن ذكر البعض لا أثرله وان اقترت بحاهو حية وسأذكره ان شاء الله تعالى في موضعه وصرح به أيضاه خال أبو الحسين البصرى في كابه المعقد على ما نقله عنه الاصفهاني المذكور و حينتذ فيكون الجواب غسير مستقيم وقد اختلفوا في تحرير مذهب أني ثور ونفل عنه المناهوم عنه الما المناهوم عنوس الما المناه ونقل عنه النبرهان في الوجيز والمام المرمين في بالا تنية من الهابة أن المفهوم عنوس المناه ونفل عنه العام على الخاص المعضوم مثل الآلايقتل مسلم تكافر ولاذ وعهد في عهده وقال بعض عنه المنفية بالتفسيص تسوية بين المعطوف عليه المناه ونفي جيم الاحكام غير (٣٣٧) واجبة) أقول اذا كان المعطوف عليه المنفية بالتفسيص تسوية بين المعطوف عليه المناه ونفي جيم الاحكام غير (٣٣٧) واجبة والوائل كان المعطوف عليه المناه والمناه المناه والمناه وا

مشتملاعلى اسمعام واشتمل المعطوف على ذلك الاسم بعبته لكناعلي وحسم مكون مخصوصا بوصفأو بغسره فسلا يقتضى ذاك تخصص المعطوف عليه عندناوقال الحنفسة على مانقله في المحصول أو بعضهم على مانقله المستفانه مقتصمة تسوية بين المعطوف والمعطوف علسه وجوانه أن التسوية بينهما في جيع الاحكام غدواجية بلالواجب انماهوالتسوية في مقتضى العامسيل مثال ذاكان أحما بناقد استدلوا على أن المسلم لايقتل بالكافرسواء كان مر ساأودمسابق وا علمه الصلاة والسلام ألا لايقتل مسلميكافر ولاذو عهدف عهسده فان الكافر هساوقع بلفظ الننكيرني سساق النؤ فيعم فقالت

المتبوع مقصودا سببه أوشرط الغيرم ثملاخفاء فيأن شرط الشئ تابع له فثبوت الملك الغاصب حسن بحسن مشروطه وأن قبح في أفسته (بخلاف المدير) فأنه وان أبيثبت الملك فيسه للغاصب وان أدى الضمان كاوقع الاحترازعنه بقوله فسأجيث علالان المدير المطلق لابقيل الانتقيال من ملك الحملك عندالحنفية (فانه) أى الغاصب (علل كسبه) أى المدبر (ان كان) له ك. سب (بدوعلى انه) أى المدير (خرج عن) ملك (المولى تحقيقاللضمان بقدرالامكان) فان قيل برد على هذا الاصسل ملك الكافرمال المسلم اذاأ حر ذه بدادا الحري فان الاستسلاء فعل حسى منهى عنده لذاته فلا يكون مشروعا بعدالنهي وقدشالفه الحنفيسة سيثج الومبعدالنهي سببا للك الذي هونعة وهذاهو المرادبقوله (وأما الكافر بالاحراذ) فلنالايرد (فأمالعُـدم النهي) للكافرعن ذلك (بنا على عسدم خطابهم بالقروع فليس من الباب واما) أنه انماءًك ذلك بالاستيلاء (عند ثبوت الاباحة) أى اباحة ذلك الماللة (بانتهاء ملك المسلم) أى بسيب انتها عملك المسلم أذلك المال فه ومتعلق بثبوت الاياحة (يزوال ملك المسلم) أي بسبب ذوال ملكه عنه مهومتعلق بانها مملك المسلم (بزوال العصمة) أى بُسبب ذوال كوتُ ملك المسلم حرام التعرض له لق الشرع أولق العبد فهومتعلق يزوال ماك المسلم (بالاحراز بدارهم) أى بسبب احرازهم مال المسليدار الحرب فهومتعلق بزوال العصمة وانحاكان احرارهم له يدارا لحرب من بلا العصمة (الانقطاع الولاية) أى ولاية التبليغ والالزام فكان استبلاؤهم على هذا المال وعلى الصيد سواء والحاصدل انعصمة مال المسلم انتهت بأنتها فسيها وهواحر ازمه لانها انما ثبتت بالاحراز وهوانمنا يتعقق باليدعليه حقيقة بأنكان في تصرفه أو بالدار وقدانتهى كلاهما باحرازهم المأخوذ بدارا لحرب واذا انتهت سقط التهي فليكن الاستبلا محظورا فصلوأن يكون سيباللك غم يتطنص من هذاأن ماهو محظور وهوا تسداءالاستسلاءايس بسبب المائ ومأهوسب الملك وهوحال البقاءليس يحفظور فلايرد النقض ولأيقال فكاابتداؤه غديرم فيد للك لعدم الحل فكذابقاؤه كن اشترى خرافصارت خلافانه لاينعقدالبيع وان صارت محلاله لانانفول قدعرف أن ماله امتداد فلحالة يفائه من الحكم مالابتدائه كأنه يعدث سأعة فساعة كافى مسئلتى البس والسكني (والاستيلاء ممند قبقاؤه كابتدائه) فصاربعد الاسراز بداراطرب كانه استولى على مال غيرمعصوم ابتداء بداراطرب فيصط سبباللك ومسئلة البيع

(سع ك من التقرير والتحبير اول) المنفية الحديث يدل على أن المسلم لا يقتل بالكافر الحربي وتحن تقول به و بيانه أن قول و لا ذوعهد في عهده بكافر و بما يقوى أن المراد عدم قتله بالكافران تحريم قتل الما المعاهد معلوف على مسلم فيكون معناه لا يقتل مسلم ولا ذوعهد في عهده بكافر و بما يقوى أن المراد عدم قتله بالكافران تحريم قتل المعاهد معلوم لا يحتاج المن بيان والالم يكن المعلوف الذي لا يقتل به المسلم أيضاه والحربي تسوية بن المعطوف والمعطوف عليه وجوابه ما تقدم وهدا الحواب الذي ذكره المستفيا طل لان الحنفية لا يقولون بالسترائ المعطوف والمعطوف عليه في جسع الاحكام بل باشتراكه ما في المنطوف المعلوف والمعلوف المعلوف والمعلوف والمعلو

مطلقالا في المستدولا بعدانق من المعلف على العام لا يوجب الموم في المعلوف خلافاللمنفية وهوا يضامهم فان الحنفية فالوالوكان الناس من يعبر عن هذه المستدران العطف على العام لا يوجب الموم في المعلوف خلافاللمنفية وهوا يضامهم فان الحنفية فالوالوكان الكافر الذي لا يقتل به المعلوب في الكافر الذي لا يقتل به المعاهد الحالات المنافر الدي وعن المنافر الم

ليستس هذاالة بيل لانه ليس عمتد فأذالم يصادف محله بطل أصلا فان قيل يردعلي هداا الاصل جواز ترخص المسافر سفر معصية بقطع طريق أوابا قفانه فعسل حسى منهيي عنه فستنفى مشر وعسه وقدقال الحنفية بهاحيث جعاوه سيباللرخصة التي هي نعة فالجواب منع كون سفر المعصية منهياعنه لذانه بل كاقال (والترخص بسفرالمعصية للعلم بأنه) أى النهبي (فيه) أى سفر المعصية (لغيره) أى لغيردات السفر (مجاورا) السفر (من القصد للعصية اذاد الانفعل) المعصية بل يتبدل اصدها بقصد طاعة (وبدرك الاَ بَقَ الاذن) بالسندرمن مولاه فيخرج عن كونه عاصيافلم يؤثر هذا المعنى المجاوراه في كونه من حبث وسيرمديد سببالله مقالاته مباح غدير عظور (وكذاوط أطائض عرف) أن النهى عنده بقوله تعالى ولاتقر بوهن حتى يطهرن (الدني) بدليك أوله تعالى قل هو أذى وهو غياور في المحل قابل الدنفكاك كانقدم المانع منهما وصاركا منبت الدنفكاك كانقدم المسانع منهما وصاركا منبت حرمته باليين ولم يبطل به أحصان القدف أيضا لعدم المقتضى لأبطاله معطف على قوله الى حسى قوله (والىشرقى فالقطع بأنه) أى النهى فيه (لغسيره) أى غيرالمنهى عنه والالم يشرع أصلا اطعا (ولا بنتهض) المنهى عنه (سببا) النعمة (ادارتب) الشارع عليه (مكايو جب كونه) أى النهى عنه (لمينه) أى المنهي عنه (أيضًا كسكاح المحارم) ذوات الرحم فانه فعل (شرعى عقل قيمه لانه طريق القطيعة) للرحمالمأمور يصلتهالما فيهمن الامتهان بالاستقراش وغسيره (فين أخرجن عن المحلية) لنكاحه (صار) تكاحه اياهن (عبثاققيم لعينه فبطل ثم الاخراج) عن المحلية (ليس الالازمالما مهدناه)سالفا (من أنه) أى الشارع (لمعيمله) أى السكاح (حكما الاالحل فذافي) حكمه (مقنضى النهري) وهوالتَّعريم في كان المنهى عند باطلا (وكذا الصدَّلاة بلاطهارة باطلة لمثله) أي لانتفاء أهلية العبدلها بلاطهارة شرعالان الشارع قصرأ هلبته اهاعلى حال الطهارة فصارفعلها مدون الطهارة عبثا فقبع لعينمه (وكان يجب منسله) أى بطلان الصلاة (فالاوقات المكروهة) لمسبق من انتفاء الاداء والقضاء (لكن الظن المنقدم) لهم أوجب خلافه وقدعرفت مافيه (وروى عن ابي حنيفة بطلانما كا اخترناه وهُ وقول زفر) والدرأية تقرّى هذه الرواية فليكن التعويل عليها (فان لم يرتب) الشارع حكما يوجب كوت النهى عن المنهى عنه لعينه أبضا (طّهر أنه لم يعتبر فيسهجهة تُوجب قبحا في عينه كالبسع)

فسسوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ألاثة قروء ثمقال وبعولتهن أحق ردهن فأن المطلقات تشمل ألسدوائن والرجعيات والضمر في توله وبعراتهن عائدالى الرجعيات نقط لانالبائ لاعلك الزوج ودهاولوورد بعدالعام حكم لابتأتى الافي بعض افراده كانحكمه كمكم الضميركا صرحيه في المصول ومثلله يقوله تعالى بأأيها النبياذا طلقترالنسا فطلقوهن لعدنهن عال لاتدرى لعل المصيحدث بعسدذلك أمرا معنى الرغبة في من احمتين والمراجعة لاتتأتى فى البائن واستدل المصنف على بقاء العوم بقوله لاته لايزيدعلي اعادته وفيه ضمران ملفوظ بيما فالاول بعود على لفظ الضبرمن فوله عودضمير

خاص أى لان الضمرانا السرائيد وأما الثانى فيعتمل أن يكون عائدا على العام ومعناه أن الضمر لا يدعلى الفاسد اعدة العام المنقدم وتواعد فقيد ل وبعولة المطلقات أحق بردهن لم يكن مخصصاا تفاقا وان كان المرادية الرجعيات فبطريق الاولى اعادة ما قام مقمه و يحتمل أن يكون عائدا على البعض الخاص وهوما فهمه كثير من الشراح ويعنى بذلا أنه لوقيل و بعولة الرجعيات أحق بردهن لم يكن مخصصالما قب العنم العام مقامه والاول أصوب لتعبيره بالاعادة دون الاظهار ولائه أبلغ في الحجة لكون الاول بعينه قدا عيد ولم يلزم منه التخصيص وعلى كل حال فالخصم أن يقول ان الضميرين يدعلى اعادة الظاهر لان الظاهر مستقل بنفسه في نقطع معمه الالتقات عن الاول بخلاف الضمير واستدل المتوقف بأن العموم مقتضاه ثبوت الحكم لكل فردوا لنجير مقتضاه عوده لكل ما تقدم اعلاق المناهر المعام أولى من من اعاد خلام المناقر وحب التوقف ولاذكر لهذه المسئلة في المنتقب قال (تذنب المطلق والمقيد المناف علا بالدايلين و آلافان اقتضى القياس تقييده قيد والافلا) أفول لما كان المناقر عاما عوما دليا

المقفلة والمسابقة المنابعة المنابعة المنافعة المعلق ولفقا مطلق ولفقا مقد المنافعة المنافعة المنابعة المنافعة المنافعة والمنافعة والمنافع

المعتمد وعله بأن قوله لا تعنق مكاتباعام والمكاتب الذى فردمن افراده وذكره لا يقتضى التصيص هكذا نقله عنه الاصفهائي شارح المحسول ونقل عن أبي المطاب المنبلي بناءها على أن مفهوم الصفة هل هو حدة أم لا وقد غلط الاصفهائي

الفاسدوق وقت النداه لصلاة الجعة (على ما نقدم فينعقد سببا) كمه الذى هو الملك (فظهرات الاختلاف) فى المنهيات الشرعيات من حيث الانتهاض سبباوعد منه (ليس مرتباعلى ان النهى عن الشرى يدل على العصمة) للنهى عنه كاهو معز والى الحنفية والالما اختلفت فى انتهاضه اسببابل على ان النهى ان أخر جهاعن الحلية انسافاة حكمه لهالم تنتهض سببا والاانتهضت سببا (وقولهم) أى الحنفية النهى فى الشرعيات (يدل على مشروعيته) أى الفعل المنهى عنسه (بأصله لا يوصفه الحايفيد صعة الاصل) أى أصل الفعل (ولا يختلف فيه) أى فى كون أصل الفعل صحيحا (لانه) أى الاصل (غير المنهى عنه) الذى هو مجموع الاصل والوصف (فلا يستعقب) كون النهى يدل على مشروعية الفعل المنهى عنه) الذى هو مجموع الاصل والوصف (فلا يستعقب) كون النهى يدل على مشروعية الفعل

المذكور في فيم كلام الا مدى وابن الحاجب فادى ان المراد منه حل المطلق على المقيد (قواه والا) أى وان الم يتعد سبه ما كفوله تعالى في كفارة التفاه و الذين يظهر ونسن نسائه من معود ون لما قالوا فصر بررقبة وقوله تعالى في كفارة القتل ومن قتل مؤمنا خطأ فقر بررقبة مؤمنية ففيه ثلاثة مذاهب كاها في المحصول أحدها ان تقييداً حدهما يدل بلفظه على المقيسد الثاني قول الحنفية انه الواحدة ولهذا ان الشهاد قلما قيدت بالعدالة عمرة واحدة وأطلقت في سائرال ورجلنا المطلق على المقيسد الثاني قول الحنفية انه لا يجوز تقييده المن الفران الفقاس والثالث وهوا لا علم من مذهب الشافعي كاقلة الا مدى وصحيمه هو والامام وأساعهما لا يجوز تقييد عندال في المقيدة المنافق والمنافق المنافق الم

بأصلا بوصفه (صنه) أى الاصل (بوصف بلازمه) أى الاصل فلابتم كون النهى عن الشرى يدل على صعة المنهى عنه فليتأمل والله أعلم

وجدنانى آخرهذا الخزءمن نسخة الاصل مانصه « الجدنله من عليه مؤلفه غفرانله تعالى له قصيمان شاه
الله تعالى والجدنله وحسلى الله على من لانبي بعده » وفيه أيضا مانصه « بلغ كابه على
بدالفقيرالى الله تعالى أقل خدمة مؤلف منع الله المسلمين بعيانه حسسين بن محد بن
المسلن الا مدى غفرانله له ولوالديه و لجيع المسلمين بما را لجعة
سابع عشرى جدادى الا خرة سنة النسب وسبعيه
وثما غما ته أنه جرية نبوية على صاحبها أفضل
الصلاة والسلام والجد

•

0.40	
ربعت 19	
A man and hand all to the last and the last	

غرب إينقسله أحسد من الاصحاب وأورد في الام حديثا يعضس ذلك ذكره فياب ما ينجس الماء بما خالطه وهوقبسل كتاب الاقضية وبعدياب الاشربة

وتم الجز الاول كا من الهامش و يايسه الجزء الشانى وأقة فال البساب الرابع فى الجمل والمبسين الخ To: www.al-mostafa.com